# الجزء الثاني

# من حاشية

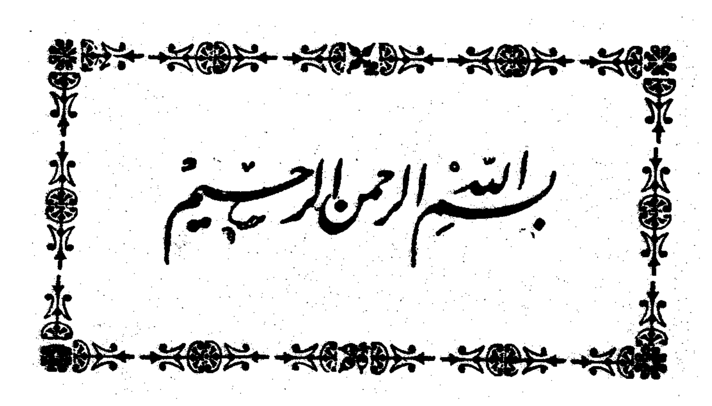
العالم العلامة المحقق الفهامة
الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي

وبهامشها

# متن مغني اللبيب

للإمام القدوة ابن هشام الأنصاري
تغمدهما الله برحمته وأسكنهما
فسيح جناته
آمين

ملتزم الطبع والنشر
عبد الحميد أحمد حنفي
بشارع المشهد الحسيني رقم ١٨
المراسلات : مصر - صندوق بوستة الغورية رقم ١٣٧



## (حرف النون)

(قوله النون المفردة) اعترض بأن هذا لايتناول نون التوكيد الثقيلة وحينئذ فهو من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وأجيب بان المراد بالنون المفردة مالم ينضم اليها شيء من غير جنسها وحينئذ فيصدق بنون التوكيد الثقيلة لانها لاينضم اليها شيء من غير جنسها بل من جنسها أويقال أراد بالمفردة المفردة في الخط (قوله الثقيلة أصل) أى والخفيفة فرع عنها بالحذف وقوله الثقيلة أصل اى ولامانع من عكسه (قوله أبلغ) أى لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى (قوله ويختصان الخ) أى فلايدخلان الاسم وأما قوله الخ (قوله ويختصان بالفعل) أى بجنس الفعل لأن الماضى لايدخلانه أصلا وأما الأمر فيدخلانه مطلقا إلا أفعل فى التعجب على أنه فعل أمر وأما المضارع فيدخلانه على تفصيل (قوله أقائلن الخ) قال الدمامينى يمكن انه غير مؤكد بل أصله أقائل أنا حذفت الهمزة تخفيفا وأدغم التنوين فى النون على حد لكنا هو الله ربى وفيه أن معنى التكلم غير مراد فى البيت وإنما هو خطاب لمن جاحد حليلته فى مولود وقبله

أرأيت ان جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا

المرجل حسن الشعر والأملود بضم الهمزة الناعم والشهود من يشهد أنه ولده وفى الشواهد أحضرى بياء المخاطبة ثم ان التخريج الذى قاله الدمامينى لايتأتى فى قوله

ياليت شعرى عنكم حنيفا * أشاهرن بعدنا السيوفا

وحنيفا مرخم حنيفة قبيلة وحرف النداء محذوف ثم ان اسم الفاعل معرب مع نون التوكيد لعراقة الاسماء فى الاعراب (قوله شبه الوصف) اى اسم الفاعل وقوله بالفعل اى الفعل المضارع (قوله مطلقا) أى من غير تقييد بشرط ولا فعل (قوله كقوله) أى قول النبي عليه السلام وهو ليس بنظم وقيل انه من كلام عبدالله بن رواحة اه تقرير دردير (قوله إلا أفعل) الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة وهذا الاستثناء بناء

على

(حرف النون)

(النون المفردة)

تأتى على أربعة أوجه * أحدها نون التوكيد وهى خفيفة وثقيلة وقد اجتمعتا فى ليسجنن وليكونا وهما أصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة أصل ومعناها التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل وأما قوله

أقائلن أحضروا الشهودا

فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله فأنزلن سكينة علينا إلا أفعل فى التعجب لأن

معناه كمعنى الفعل الماضى وشذ قوله * فأحربه بطول فقر وأحريا * ولا يؤكد بهما الماضى مطلقا وشذ قوله * دامن سعدك لو رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا * والذى سهله انه بمعنى افعل (٣) وأما المضارع فان كان حالا لم يؤكد بهما وإن كان مستقبلا أكد بهما وجوبا فى نحو قوله تعالى وتالله لا كيدن أصنامكم وقريبا من الوجوب بعد إما فى نحو واما تخافن من قوم واما ينزغنك وذكر ابن جنى أنه قرىء فاما ترين ياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار فيها شذوذا فان ترك نون التوكيد وإثبات نون الرفع مع الجازم وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو ولا تحسبن الله غافلا وقليلا فى مواضع كقولهم ومن عضة ما ينبتن شكيرها (الثانى التنوين) وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد فخرج نون حسن لانها أصل ونون ضيفن الطفيلى لانها متحركة ونون منكسر وانكسر لانها غير آخر ونون لنسفعا لانها للتوكيد وأقسامه خمسة تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف اعلاما ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الأمكنية أيضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع فى باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفى العلم المختوم بويه بقياس نحو جاءنى سيبويه وسيبويه آخر وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير

---

على مذهب المصنف والكوفيين من أنها فعل أمر وأما على مذهب البصريين من أنها فعل ماض جىء به على صيغة الأمر فلا معنى للاستثناء إلا أن يقال الاستثناء من صيغ الأمر باعتبار الصورة (قوله فأحربه) صدره * ومستبدل من بعد عضى صريمة * العضى المائة من الابل وهى معرفة لا تنون ولا تدخلها أل والصريمة تصغير صرمة بكسر فسكون نحو الثلاثين (قوله وأحريا) بالحاء وقف عليها بالألف والشاهد فيه لأن الاصل وأحرين وأبدلت نون التوكيد ألفا لوقوعها بعد فتحة فى حالة الوقف قال ابن مالك وابدلنها اثر فتح ألفا وقفا (قوله متيما) المتيم هو الذى ذلله الحب وعبده لمحبوبه والصبابة رقة الشوق وحرارته وجانحا مائلا (قوله بمعنى افعل) أى بمعنى الطلب لانه دعاء والمعنى دم يا سعدها وقال الدمامينى لو قال بمعنى ليفعل كان أولى لأن فاعل دام فى البيت اسم ظاهر وهو سعدك ولا يرفعه افعل فلا يحل دم هنا محل دام بخلاف ليدم وقد يقال أراد بافعل ما يدل عليه وهو الأمر لا خصوصية الصيغة فكانه قال بمعنى الأمر فيصدق على مثل ليدم (قوله فان كان حالا) نحو قوله تعالى لأقسم بيوم القيامة على قراءة بعض بالاثبات (قوله فى نحو قوله تعالى وتالله) المراد به كل فعل مضارع مثبت واقع جوابا للقسم ولم يفصل بينه وبين اللام فاصل فلو كان منفيا لم يجز توكيده نحو تالله تفتؤ إذ المعنى لا تفتؤ وقوله ولم يفصل احترازا عما إذا فصل بينه وبين اللام فاصل فلا يجب التأكيد نحو لالى الله تحشرون (قوله وقريبا من الوجوب) أراد بالقريب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه إلا نادرا ويريد بنحو اما تخافن أن يكون المضارع شرطا لان المؤكدة بما الزائدة (قوله ولا تحسبن الله الخ) أى فهو طلب لوقوعه بعد لا الناهية (قوله وقليلا فى مواضع كقولهم الخ) أى من كل مضارع وقع بعد ما الزائدة الغير المؤكدة لان وغير الواقعة بعد رب ومثل ما الزائدة ما النافية أما لو وقعت بعد ان الشرطية فهو قريب من الوجوب وبعد رب فلا يجوز فلا تقول ربما تضربن زيدا وشذ قولهم

ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات

(قوله ومن عضة الخ) العضة شجرة والشكير ما ينبت حول الشجر من أصله (قوله فخرج) أى بزائدة وأما قوله نون فهو كالجنس لم يخرج به شىء (قوله ونون ضيفن) أى النون الأولى التى قبل التنوين فهى زائدة لالحاق ضيف بجعفر (قوله لانها متحركة) أى وإن كانت زائدة لأن أصله ضيف (قوله لانها غير آخر) الأنسب أن يقول لانها غير لاحقة للأصل لأن القيد المخرج به تلحق الآخر (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال للمدلول أى التنوين الدال على تمكن الاسم من الاسمية وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وفى هذه التسمية نظر لاقتضائها أن الممنوع من الصرف غير متمكن مع أنه متمكن إلا أنه غير أمكن (قوله ويسمى تنوين الامكنية) أى الدال على زيادة تمكن الاسم من الاسمية قيل هذه التسمية أولى لأن الممنوع من الصرف متمكن غير أمكن (قوله وتنوين الصرف) إضافة تنوين للصرف من قبيل إضافة العام للخاص فالاضافة بيانية لأن الصرف هو التنوين وأما قولهم تنوين التمكين أو الأمكنية فهو من إضافة الدال للمدلول (قوله فرقا بين معرفتها ونكرتها) أى فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة فاذا قلت صه بالسكون فالمعنى اسكت عن هذا الكلام بخصوصه وأما لو قلت صه بالتنوين كان المعنى اكفف عن كل كلام لانه حينئذ نكرة وإذا قلت ايه بالتنوين كان المعنى زدنى من أى حديث كان وايه بلا تنوين معناه زدنى من حديث خاص (قوله كما قد يتوهم بعض الطلبة) نظرا لكون ذلك المنون نكرة فالتنوين الذى فيه يكون للتنكير ورد ذلك بأن الذى للتنكير هو الدال على التنكير كما فى صه وهذا بخلاف رجل فان التنكير حاصل بدون التنوين قال الرضى وأنا لا أرى تنافيا بين كون التنوين للتمكين وكونه للتنكير وقد تدل الكلمة على معنيين فرجل تنوينه للتمكين والتنكير معا وبعد العلمية يتمحض للتمكين (قوله مع زوال التنكير) لا يقال ان

٭وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل فى مقابلة النون فى مسلمين وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد فى الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثانى وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا لو سمى بمسلمة أو عرفة زال تنوينها وزعم الزمخشرى أن عرفات مصروف لان تاءه ليست للتانيث وإنما هى والألف للجمع قال ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك كما لا تقدر التاء فى بنت مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات فى منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة لأنها لتأنيث معه جمعية ولأنها علامة لم تتغير فى وصل ولا وقف٭ وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف أصلى أو زائد أو مضاف اليه مفرد أو جملة فالاول كجوار وغواش فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد إذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للأخفش

التنوين أولا قبل العلمية كان للتنكير والآن صار للتمكين لان الأصل ابقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على التغير (قوله جعل فى مقابلة النون فى مسلمين) أى لان جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر والاصل قد وجد فيه النون متكملا بها ولم توجد فى جمع المؤنث الذى هو فرع بل وجد متكملا بنفسه فقد وجدت فى الفرع مزية عن أصله فعوض عنها التنوين لمعادلة الفرع لاصله (قوله ثم الفتحة) رد ثان (قوله لا يجامع العلتين) أعنى العلمية والتانيث لان تنوين التمكين إنما يكون فى الاسماء المعربة المنصرفة الخالية عن العلتين (قوله لا يجامع العلتين) أى المانعتين من الصرف فان وجد التنوين معهما كان لغير التمكين (قوله ولهذا) أى لكون تنوين التمكين لا يجامع العلتين (قوله لو سمى بمسلمة وعرفة) أى ونحوهما من كل ما كان تنوينه للتمكين وقوله زال الخ أى لوجود العلمية والتانيث فهاتان العلتان مقتضيتان لعدم التنوين (قوله وزعم الزمخشرى أن عرفات مصروف) أى عند التسمية به وحينئذ فتنوينه تنوين تمكين وإنما لم يزل عند العلمية لانها لم توجد فيه العلتان لان التاء ليست للتانيث (قوله أن عرفات) أى مسمى به مصروف أى فتنوينه للتمكين (قوله ليست للتانيث) اى ولو كانت للتانيث لمنع من الصرف لوجود العلتين (قوله وإنما هى والالف للجمع) لكن هى مع ذلك ليست للتانيث كما ذكر ابن مالك (قوله تابى ذلك) أى تابى تقدير تاء أخرى لانه لا يجوز الجمع بين علامتى تانيث للدلالة على تانيث شىء واحد كالجمع هنا (قوله كما لا تقدر التاء الخ) هذا تنظير وحاصله أن التاء فى بنت مختصة بالمؤنث فلا يصح أن تقدر معها تاء أخرى دالة على المؤنث لانه لا يجتمع تاآن دالان على مؤنث وقوله مع أن التاء الخ أى لان أصل بنت بنو (قوله وقال ابن مالك الخ) هذا رد لكلام الزمخشرى أى انا لا نسلم أن التاء ليست للتانيث بل هى للتانيث اللفظى وهو كاف وحينئذ فعرفات ومسلمات مسمى بهما ممنوعان من الصرف وحينئذ فتنوينهما ليس للتمكين بل للمقابلة (قوله نحو عرفة) لان عرفة وجد فيه العلمية والتانيث وأما عرفات علما ففيه تانيث وعلمية وجمعية والجمعية لها دخل فى منع الصرف فى صيغ منتهى الجموع فلها دخل فى منع الصرف فى الجملة (قوله ولأنها علامة لم تتغير فى وصل) أى لان التاء فى عرفات علما لا تتغير وصلا ولا وقفا بخلاف تاء عرفة ومسلمة فانها تتغير فى الوقف وتصير هاء وإذا لم تتغير تاء عرفات فهى أقوى من الذى يتغير فى منع الصرف (قوله فالاول) وهو ما كان عوضا عن حرف أصلى (قوله فانه عوض من الياء) أى بناء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف فأصله جوارى وغواشى على صيغة منتهى الجموع أعنى مفاعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فحذف التنوين لانه ممنوع من الصرف لانه على زنة مفاعل تقديرا إذ المحذوف لعلة كالثابت فصار جوار فاتى بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة مخافة عودها فى اللفظ لزوال الموجب لحذفها وهو التنوين هذا مذهب سيبويه والجمهور وأما المبرد فيقول ان منع الصرف مقدم على الاعلال فالاصل عنده جوارى ومررت بجوارى بتقديم منع الصرف فيقول استثقلت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت وأما الفتحة الاصلية فهى خفيفة فهى ظاهرة وحينئذ فصار جوارى ثم عوض التنوين عن تلك الحركة أعنى الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة فصار جوارى فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار (قوله وفتحها النائبة عن الكسرة) هذا إشارة لجواب عن استشكال بعضهم استثقال الفتحة على الياء مع انها فى نفسها خفيفة وذلك لانها هنا نائبة عن الكسرة التى حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك فاعطى نائبها وهو الفتحة حكمها فى الاستثقال فحذفت (قوله إذ لو صح) أى إذ لو صح أن التنوين عوض عن الحركة لعوض التنوين عن حركة حبلى بحيث يقال حبلا لان أصله حبلى بل قد يقال إن التعويض فى حبلى أولى لان حركة حبلى متعذرة لا يمكن النطق بها بخلاف حركات جوار فان حركاتها انما هى ثقيلة يمكن النطق بها والتعذر خوف الثقل (قوله ولا هو) أى وليس التنوين فى جوار للتمكين (قوله خلافا للأخفش) أى فالاصل عنده جوارى بالمنع من الصرف

لصيغة

وقوله لما حذفت الياء التحق

الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لأن حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل ان الحرف الذي بقي أخيرا لم يحرك بحسب العوامل وقد وافق على أنه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز في هند وانه إذا (٥) قيل في جيأل علما لرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل لأن حركة تاء كتف وهمزة جيل منويا الثبوت ولهذا لم تقلب ياء جيل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والثاني كجندل فان تنوينه عوض من ألف جنادل قاله ابن مالك والذي يظهر خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش والثالث تنوين كل وبعض إذا قطعتا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الأمثال فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه والرابع اللاحق لاذ في مثل وانشقت السماء فهي يومئذ واهية والاصل فهي يوم إذ انشقت واهية ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضا عنها وكسرت الذال للساكنين وقال الأخفش التنوين تنوين التمكين والكسرة إعراب المضاف إليه * وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء وذلك في انشاد بني تميم وظاهر قولهم انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتي والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم وان الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالتنوين في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله * وقولي إن أصبت لقد أصابن *

---

لصيغة منتهى الجموع فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء للتخفيف فالتحق الجمع باوزان الآحاد فنون للتمكين (قوله عارض) أي والعارض لا يعتد به (قوله وهي) أي الياء منوية أي فكأنها موجودة وقوله بدليل ان الحرف الذي بقي آخرا لم يحرك المراد بالحرف الأخير الراء من جوار والشين من غواش وعدم تحريكه لكونه غير آخر بنية الياء بعده وحيث كانت الياء منوية لم يلتحق الجمع باوزان الآحاد (قوله وقد وافق) أي الأخفش (قوله لم يجز صرفه) أي بل يمنع من الصرف لأنه محرك الوسط أصالة وقوله كما جاز في هند أي الثلاثي الساكن الوسط أصالة فيجوز فيه الصرف وعدمه والحاصل أن المؤنث إذا كان رباعيا امتنع صرفه وأما إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جاز فيه الأمران لا ان كان محركا لأن تحرك الوسط منزل منزلة حرف رابع (قوله لم يجز صرفه) أي نظرا إلى أن الحركة مقدرة وهذا السكون عارض للتخفيف والعارض لا يعتد به (قوله جيأل) هو اسم لمؤنث الضبع وأما مذكره فيقال له ضبعان كسرحان (قوله بالنقل) أي نقل حركة الهمزة للياء وحذف الهمزة (قوله انصراف قدم) أي لأنه ثلاثي مسمى به مذكر بخلاف زينب وسعاد وجيأل إذا سمي به مذكر لأنه رباعي فيمتنع للتانيث الأصلي (قوله ولهذا لم تقلب) أي ولأجل كون همزة جيل منوية الثبوت لم تقلب الخ (قوله لتحركها) أي بحركة عارضة (قوله من ألف جنادل) أي فهو ممنوع من الصرف لوجود صيغة منتهى الجموع فالألف فيه زائدة لأجل الجمع ثم انه حذف منه الألف فصار جندل ثم انه نون عوضا عن الالف فصار جندل فالمراد من جندل الجمع لا المفرد لانه لم يوجد مفرد على هذه الصيغة (قوله وليس ذهاب الالف الخ) هذا جواب عما يقال أي فرق بين جوار وجندل حيث جعل تنوين جوار تنوين عوض وجعل تنوين جندل تنوين صرف مع أن كلا منهما صيغته في الاصل صيغة منتهى الجموع وحاصل الجواب ان الالف في جنادل علامة الجمعية لحذفها مخل بها خصوصا وحذفها اعتباطا والمحذوف اعتباطا كالعدم فاختلفت الصيغة فصرف بخلاف حذف الياء في جوار فانها ليست علامة الجمعية على أنها محذوفة لعلة فالصيغة لم تختلف فكان التنوين لغير الصرف (قوله وكلا ضربنا الخ) أي كل طائفة وقوله على بعض أي على بعضهم (قوله اللاحق لاذ) المراد منها جنس الجملة ولو تعددت كما في سورة الزلزلة (قوله للساكنين) لأن اذ مبنية على السكون والتنوين نون ساكنة (قوله المضاف إليه) أعني إذ فاذ عنده معربة لا مبنية وقد تقدم رده بقوله

نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت إذ صحيح

فليس قبلها ما تضاف إليه (قوله المطلقة) أي الذي آخرها حرف اطلاق أي مد وهي الحروف الثلاثة (قوله وذلك) أي لحوق التنوين للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق في إنشاد أي تغني بني تميم (قوله للترنم) أي التغني (قوله والذي صرح به سيبويه) أي فقد وقع خلاف في تسميته قيل لأنه يحصل للترنم وقيل لأن به يحصل قطع الترنم (قوله انه جيء به لقطع الترنم) أي فقولهم تنوين الترنم على حذف مضاف أو على حد قولهم قدرية للذين ينفون القدر ويقولون ان الله لم يقدر الأشياء في الأزل وقد انقرضوا وصار القدرية الآن لقبا للمعتزلة لاسنادهم أفعال العبد لنفسه واثباتهم تاثير القدرة الحادثة (قوله ولا يختص الخ) أي بخلاف الاقسام الثلاثة قبله فانها مختصة بالاسم (قوله وقولي ان أصبت الخ) صدره * أقلي اللوم عاذل والعتابن * وعاذل مرخم وهو لجرير ومن أبيات القصيدة

إذا غضبت عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضابا

وقوله • لما تزل برحالنا وكان قدن • وزاد الاخفش والعروضيون تنوينا سادسا وسموه الغالى وهو اللاحق لآخر القوافى المقيدة كقول رؤبة • وقاتم الاعماق خاوى المخترقن (٦) وسمى غاليا لتجاوزه حد الوزن ويسمى الاخفش الحركة التى قبله غلوا وفائدته الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن قال وإنما سمى المغنى مغنيا لانه يغن صوته أى يجعل فيه غنة والاصل عنده مغنن بثلاث نونات فابدلت الاخيرة ياء تخفيفا وانكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين البتة لانه يكسر الوزن وقالا لعل الشاعر كان يزيد ان فى آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك وزعم أبو الحجاج بن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه فى المسمى تنوين الترنم أنه نون عوض من المدة وليس بتنوين وزعم ابن مالك فى التحفة ان تسمية اللاحق للقوافى المطلقة والقوافى المقيدة تنوينا مجاز وإنما هو نون أخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الألف واللام ويثبت فى الوقف • وزاد بعضهم تنوينا سابعا وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة

وللمنادى المضموم كقوله

سلام الله يا مطر عليها

وبقوله أقول فى الثانى دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة أباحت الصرف وأما الثانى فليس تنوين تمكين لان الاسم مبنى على الضم

(قوله لقد أصابن) أى فقد لحق الفعل وقوله قدن لحق التنوين فيه الحرف (قوله لما تزل الخ) هذا عجز بيت للنابغة صدره • أفد الترحل غير ان ركابنا (قوله القوافى المقيدة) أى التى آخرها حرف ليس من حروف الاطلاق (قوله وقاتم الاعماق) تمامه مشتبه الاعلام لماع الخفق • القاتم شديد السواد والاعماق جمع عمق بفتح العين المهملة وضمها وهو ما بعد من أطراف المفازة أى مغبر النواحى والخاوى بالخاء المعجمة الخالى والمخترق بالخاء المعجمة وفتح التاء المثناة والراء الطريق الواسع والاعلام جمع علم الجبل وما يستدل به على الطريق والخفق بفتح الفاء وأصله السكون مصدر خفق البرق اضطرب (قوله لتجاوزه حد الوزن) أى فهو من الغلو بمعنى الزيادة لان هذا زائد على الوزن (قوله الحركة التى قبله) هى كسرة القاف لانه مضاف اليه وجرى على الالسن فتحها كانه اتباع للراء (قوله الفرق بين الوقف والوصل) أى فاذا أتى به الشاعر علم أنه وقف ولم يوصل البيت بما بعده بخلاف لو لم يات به فيحتمل أنه واصل ويحتمل أنه واقف وان كانت القاف ساكنة لاجل توافق الروى مطلقا والحاصل أن اسكان القاف لاجل توافق الروى لا يمنع تردد السامع من كون المنشد واصلا أو واقفا ألا ترى أنك تنشد الابيات الساكنة الآخر موصولا بعضها ببعض من غير وقف مع المحافظة على سكون الآخر من كل بيت فعلم أن ذلك السكون لاجل الوزن لا لاجل الوقف (قوله وجعله ابن يعيش) هذا هو الذى وعد به فيما سبق فتنوين الترنم عنده لا يختص بالقوافى المطلقة (قوله أغن) أى خارج من الخيشوم الذى هو مخرج الغنة التى هى صوت يخرج من الخيشوم (قوله لانه يغن صوته) ومنه الروضة الغناء المورقة المثمرة لتغنى الطير عليها (قوله والاصل) أى أصل مغن (قوله فابدلت الاخيرة ياء) أى وحذفت الياء (قوله وأنكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين) أى اللاحق للقوافى المقيدة (قوله عوض من المدة) الظاهر أنه يثبت تنوين الغالى لانه ليس عوضا عن شىء (قوله وليس بتنوين) أى لان التنوين نون زائدة لغير توكيد وما كان بدلا عن حرف أصلى فليس بزائد (قوله وزعم ابن مالك) هذا غير اختياره لمذهب السيرافى والزجاج فله قولان (قوله ويثبت فى الوقف) فيه ان الزمخشرى كلامه يفيد أنه لا يثبت فى الوقف وعبارته حيث أشار إلى تنوين الترنم هو التنوين الذى يقع فى انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق إذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص فى انه لم يثبت فى الوقف (قوله وهو اللاحق لما لا ينصرف) أى فتنوينه تنوين ضرورة لا تنوين تمكين لوجود العلتين فى الممنوع من الصرف وتنوين التمكين لا يجامعهما وحينئذ فقولهم إن الممنوع من الصرف يجوز صرفه للضرورة معناه أنه يجوز أن يؤتى فيه بتنوين مشابه فى الصورة لتنوين الصرف وإن كان ليس تنوين تمكين لوجود العلتين (قوله ويوم دخلت الخدر الخ) تمامه • فقالت لك الويلات انك مرجلى • الخدر هو الهودج ويستعار للستر ومنه قولهم جارية مخدرة أى مقصورة فى خدرها لا تبرز منه وعنيزة بعين مهملة مضمومة فنون فياء تصغير فزاى فهاء تانيث اسم محبوبته وهى ابنة عم الشاعر امرىء القيس وقيل هو لقب لها واسمها فاطمة وقيل بل اسمها عنيزة وفاطمة غيرها والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب وزعم بعضهم ان هذا منها له فى معرض الدعاء عليه والعرب تفعل ذلك صرفا لعين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما أفصحه وقوله انك مرجلى أى مصيرى راجلة أى ماشية لعقرك ظهر بعيرى (قوله عنيزة) أى فقد نون ما فيه العلمية والتانيث (قوله وللمنادى المضموم) أى المبنى على الضم (قوله وبقوله) أى وهو كون التنوين اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى المبنى على الضم تنوين ضرورة (قوله أباحت الصرف) أى لما لا ينصرف أى وأباحت مجامعة العلتين لتنوين التمكين (قوله لان الاسم مبنى على الضم) أى وتنوين التمكين إنما يكون فى الاسماء المعربة

(قوله

؞ وثامنا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل في ألف قبعثرى وقال ابن مالك الصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لأن الذي حكاه سماه تنوينا (٧) فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما برأسه قال والعاشر تنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لأن الذي كان قبل التسمية يحكى بعدها (الثالث نون الاناث) وهي اسم في في نحو النسوة يذهبن خلافا للمازني وحرف في نحو يذهبن النسوة في لغة من قال أكلوني البراغيث خلافا لمن زعم أنها اسم وما بعدها بدل منها أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره (الرابع نون الوقاية) وتسمى نون العماد أيضا وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة؞ أحدها الفعل متصرفا كان نحو أكرمني أو جامدا نحو عساني وقاموا ما خلاني وما عداني وحاشاني ان قدرت فعلا وأما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ؞ فضرورة ونحو تامروني يجوز فيه الفك والادغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن في السبع وعلى الأخيرة فقيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون الوقاية وهو الصحيح ؞ الثاني اسم الفعل نحو دراكني وتراكني وعليكني بمعنى أدركني واتركني والزمني ؞ الثالث الحرف نحو انني وهي جائزة الحذف مع ان وأن ولكن وكأن وغالبة الحذف مع لعل وقليلته مع ليت

---

(قوله وهو التنوين الشاذ) أي ولا يكون إلا في الأسماء المبنية (قوله كما قيل في ألف قبعثرى) فالالف ليس القصد منها التأنيث بل مجرد التكثير (قوله سماه تنوينا) أي ولم يعتد بذلك الا لكونه سمعه في الوصل أي ويحذف في الوقف ومن المعلوم أنه لا يثبت في الوصل إلا إذا كان تنوينا حقيقيا ولو كان نونا لثبتت فيه وصلا ووقفا (قوله ونون ضيفن) اي النون الأولى أما الثانية فهي تنوين وقوله ليست كذلك اي بل تثبت وصلا ووقفا (قوله وهذا) أي قوله فانك تحكي اللفظ المسمى به وقوله انه اي التنوين المحكي تنوين الصرف أي تنوين التمكين وقوله لأن الذي كان قبل التسمية يحكى بعدها أي والذي قبل التسمية تنوين تمكين فيكون الحاصل بالحكاية بعد التسمية تنوين تمكين وحينئذ فلا وجه لجعل تنوين الحكاية زائدا وقد يقال لا نسلم أن تنوين الحكاية تنوين تمكين لانك إذا سميت رجلا بعاقلة لبيبة اجتمع العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامعهما فالحق أن تنوين الحكاية ليس للتمكين وان كان المحكي للتمكين ونظير هذا قولك من زيدا في حكاية من قال ضربت زيدا فالفتحة على الدال في لفظ من حكيت لفظه حركة اعراب وأما في لفظك فليست حركة اعراب وإلا لزم نصب خبر المبتدا بلا ناسخ وانما هي حركة حكيت بصورة الحركة الاعرابية والحاصل أن حكاية الصرف ليست صرفا كما أن حكاية الاعراب ليست اعرابا (قوله خلافا للمازني) أي القائل انها حرف فالفاعل عنده ضمير (قوله خلافا لمن زعم الخ) هذا مقابل قوله في لغة وذلك أن كون قوم يلتزمون الابدال أو تاخير المبتدا بعيد انما التاويل إذا وقعت فلتة من غيرهم (قوله خلافا لمن زعم انها اسم) أي لأن هذا التخريج انما يكون لو جاء هذا الكلام في غير لغة هؤلاء القوم وأما في لغتهم فلا تخريج اصلا (قوله وتلحق قبل ياء المتكلم) أي وجوبا وجوازا فالوجوب في الفعل واسم الفعل ومني وعني وما عداه فهو جائز هذا ظاهر المصنف (قوله المنتصبة) أي الكائنة في محل نصب وفي نسخة المتصلة (قوله أو جامدا نحو عساني الخ) فلا يعترض هذا بان نون الوقاية إنما تدخل في الفعل لتحمي آخره من الكسر وذلك لا يتأتى في الفعل الذي آخره ألف فهلا قالوا اعساي وما خلاي مثلا بغير نون والجواب انهم فعلوا ذلك اجراء لباب الفعل على وتيرة واحدة أو حملا للفرع على الأصل لأن أصل الفعل هو الصحيح اللام وهو إذا لم تجلب له نون الوقاية دخله الكسر فحمل عليه ما لم يدخله الكسر مع عدم النون (قوله اذ ذهب القوم الكرام الخ) صدره ؞ عددت قومي كعديد الطيس ؞ والطيس هو الكثير من الرمل (قوله ليسي) أي فهو فعل جامد ولم تلحقه نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله يجوز فيه الفك والادغام) أي وعليهما فتامرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والنون الثانية للوقاية والياء مفعول (قوله فقيل النون الباقية نون الرفع) ؞ هذا قول الجزولي ووجهه أن الثقل جاء من نون الوقاية لا من نون الاعراب لانها واقعة أولا فيحذف ما احدث فيه الثقل (قوله وقيل نون الوقاية) هو قول سيبويه (قوله وهو الصحيح) أي لأن نون الرفع وان سبقت عهد حذفها في الجملة عند الناصب والجازم فحذفها ألوف بخلاف نون الوقاية وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره (قوله اسم الفعل) ظاهر هذا الكلام أنه لا بد من نون الوقاية مع اسم الفعل ونص الرضي على خلافه فقال ويجوز الحاقها أسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها أيضا لانها ليست أفعالا أصلا في الأصل اه دماميني (قوله الحرف) المراد ان وأخواتها (قوله وغالبة الحذف مع لعل) نحو لعلي أبلغ الاسباب لعلي آتيكم منها بقبس ومن ثبوتها قوله

فقلت أعيراني القدوم لعلني ؞ أخط بها قبرا لأبيض ماجد

(قوله وقليلته مع ليت) أي وقليلة الحذف وظاهره أن الحذف مع ليت جائز بقلة نظما ونثرا وهو قول الفراء

وتلحق ايضا قبل الياء المخفوضة بمن وعن الافى الضرورة وقبل المضاف اليها لدن أوقد أوقط الافى قليل من الكلام وقد تلحق فى غير ذلك شذوذا كقولهم بجلنى بمعنى حسبى وقوله

أمسلمنى الى قومى شراحى

يريد شراحيل وزعم هشام ان الذى فى مسلمنى ونحوه تنوين لانون وبنى ذلك على قوله فى ضاربنى ان الياء منصوبة ويرده قول الشاعر * وليس الموافينى ليرفد خائبا * وفى الحديث غير الدجال أخوفنى عليكم والتنوين لايجامع الالف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف ومالا ينصرف لاتنوين فيه وفى الصحاح انه يقال بجلى ولا يقال بجلنى وليس كذلك ﴿نعم﴾ بفتح العين وكنانة تكسرها وبها قرأ الكسائى وبعضهم يبدلها حاء وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل فى قولك نعم وشهد بكسرتين كما نزلت بلى منزلة الفعل فى الامالة والفارسى لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس وهى حرف تصديق ووعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد أوما قام زيد والثانى بعد افعل ولا تفعل ومافى معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام فى نحو هل تعطينى *

ونص سيبويه على أن الحذف مع ليت ضرورة وهو ظاهر كما فى المفصل ومثال الحذف قول زيد الخيل

كمنية جابر اذ قال ليتى * أصادفه وأفقد بعض مالى

(قوله وتلحق أيضا) أى وتلحق وجوبا نون الوقاية بياء المتكلم المخفوضة (قوله الا فى الضرورة) مثال عدم اللحاق فيها للضرورة قول الشاعر

أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى

وهذا بيت واحد مقفى من بحر الرمل (قوله وقبل المضاف اليها لدن) يعنى قد تلحق نون الوقاية قبل الياء المضاف اليها لدن نحو قد بلغت من لدنى عذرا بالتشديد كما قرأ الاكثرون وقرأ نافع وأبو بكر لدنى بالتخفيف قال ابن مالك وزعم سيبويه ان عدم لحاق نون الوقاية للدن من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة فى السبع وأما قد وقط المضافان الى الياء فقدنى وقطنى بالنون فيهما أعرف من قدى وقطى بتركها كذا قال ابن مالك وظاهره وظاهر المصنف جواز الوجهين فى الاختيار وقد نص قوم على أن الحذف فيهما ضرورة (قوله أمسلمنى) الهمزة للاستفهام ومسلمنى اسم فاعل مبتدأ والنون للوقاية والياء فى محل جر بالاضافة لمسلم وشراحى فاعل أغنى عن الخبر ونون الوقاية لاتمنع من الاضافة وهذا الاعراب هو المشهور وقال هشام الهمزة للاستفهام ومسلم مبتدأ والياء مفعول لمسلم وليست مضافة لمسلم لان التنوين يمنع من الاضافة والاصل عنده أمسلم لى ثم حرك التنوين بالكسر لمناسبة الياء وليس فيه نون وقاية (قوله وبنى ذلك الخ) أى ان مذهبه أن الياء فى ضاربنى فى محل نصب وليست هناك اضافة فهو بمنزلة زيد ضارب عمرا واذا لم يكن اضافة فالذى قبل الياء تنوين لانون وقاية لانها تجامع الاضافة والغرض الفرار منها (قوله ان الياء منصوبة) أى لأن الجر انما يكون بالاضافة والتنوين مانع منها وانما حرك التنوين عنده بالكسر لمناسبة الياء (قوله ويرده قول الشاعر * وليس الموافينى ليرفد خائبا) أى فانه لو كان ذلك تنوينا لانون وقاية لزم عليه الجمع بين أل والتنوين فتعين أن النون للوقاية والياء فى محل جر بالاضافة (قوله الموافينى) أى الجائى الى وقوله ليرفد أى ليعطى ويعان والخائب الذى لم ينل مطلوبه (قوله غير الدجال الخ) الاصل خوف غير الدجال أخوف اخوافى أى أشدها فظهر كون أفعل بعض ما أضيف اليه غايته أنه أسند للمصدر مجازا فاندفع ما يقال ان الحديث يقتضى أن غير الدجال خائف مع أن المراد أن غير الدجال مخوف منه وان أفعل التفضيل انما يضاف لبعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله لكونه غير منصرف) أى للوصفية والوزن (قوله وليس كذلك) أى بل يقال وان كان شاذا ﴿نعم﴾ (قوله بفتح العين) المراد بها العين الهجائية لا التصريفية كما قد يتوهم لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها فى ذلك وقوله بفتح العين اى وبفتح النون أيضا (قوله وكنانة تكسرها) كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا أشرف اللفظين بأخف الحركتين فقالوا نعم بالفتح فى واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال

دعانى عبيد الله نفسى فداؤه * فيالك من داع دعانى نعم نعم

الرواية بفتح عين الاولى وكسر الثانية اه دمامينى (قوله وبعضهم) اى بعض كنانة وقوله وبعضهم اى بعض كنانة أيضا (قوله تنزيلا لها منزلة الفعل) أى لان الفعل الثلاثى اذا كانت عينه مكسورة يجوز اتباع فائه لها وقوله كما نزلت بلى منزلة الفعل فى الامالة أى لان الاصل فى الامالة أن تكون فى الفعل (قوله لم يطلع على هذه القراءة) أى قراءة ابن مسعود (قوله وأجازها بالقياس) فقال مقتضى القياس جواز قراءة ابن مسعود لكن لم أسمعها (قوله وهى حرف تصديق) أى للمخبر بكسر الباء وقوله ووعد أى للطالب وقوله واعلام أى للمستخبر (قوله بعد افعل) أى بعد الامر والنهى (قوله وما فى معناهما) أى وهو التحضيض لانه فى الحقيقة طلب فعل أو ترك (قوله فى نحو هل تعطينى) أى فتقول نعم ساعطيك فهو وعد

منك

ويحتمل أن تفسر فى هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام فى نحو هل جاءك زيد ونحو فهل وجدتم ماوعد ربكم حقا ائن لنا لأجرا وقول صاحب المقرب انها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قبل قبل وتأتى للتوكيد إذا وقعت صدرا نحو نعم هذه أطلالهم والحق أنها فى ذلك حرف اعلام وأنها جواب لسؤال مقدر ولم (٩) يذكر سيبويه معنى الاعلام البتة بل قال وأما نعم فعدة وتصديق وأما بلى فيوجب بها بعد النفى وكأنه رأى أنه إذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهى لتصديق مابعد الاستفهام والاولى ماذكرناه من أنها للاعلام إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك صدقت لأنه انشاء لاخبر واعلم أنه إذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفى وإذا قيل ماقام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ومنه زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى ويمتنع دخول لا لأنها لنفى الاثبات لا لنفى النفى وإذا قيل أقام زيد فهو مثل قام زيد أعنى أنك تقول ان أثبت القيام نعم وإن نفيته لا ويمتنع دخول بلى وإذا قيل ألم يقم زيد فهو مثل لم يقم زيد فتقول إن أثبت القيام بلى ويمتنع دخول لا وإن نفيته قلت نعم قال الله تعالى ألم يأتكم نذير قالوا بلى ألست بربكم قالوا بلى أولم تؤمن قال بلى وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه لو قيل نعم فى جواب ألست بربكم لكان كفرا ه والحاصل أن بلى لا تأتى إلا بعد نفى وأن لا لا تأتى إلا بعد إيجاب وأن نعم تأتى بعدهما وإنما جاز بلى قد جاءتك آياتى مع أنه لم يتقدم أداة نفى لأن لو أن الله هدانى يدل على نفى هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجىء الآيات أى قد أرشدتك بذلك مثل وأما ثمود فهديناهم وقال سيبويه فى باب النعت فى مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له ألست تقول كذا فانه لا يجد بدا من أن يقول نعم فيقال له أفلست تفعل كذا فانه قائل نعم

منك له وقوله فى نحو هل الخ أى من كل استفهام عن مطلوب فعله وأما بعد نحو هل قام زيد فهو حينئذ اعلام فقط (قوله ان تفسر) أى نعم (قوله فى هذا) أى فى هذا المثال نحو هل تعطينى من كل استفهام عن مطلوب فعله فتكون للاعلام به (قوله أئن لنا لأجرا) الظاهر أن هذا من باب هل تعطينى فهى محتملة لأن تكون للوعد والاعلام (قوله وقول صاحب المقرب) هو ابن عصفور (قوله غير مطرد) أى لأنها بعد الاستفهام قد تكون للاعلام إذا كان المستفهم عنه غير مطلوب حصوله وقد تكون للوعد إذا كان المستفهم عنه مطلوبا حصوله (قوله وتأتى للتوكيد) أى تقوية الكلام (قوله نعم هذه أطلالهم) أى هذه اطلالهم قطعا ولا بد (قوله جواب لسؤال مقدر) أى فكأن قائلا قال له هل هذه اطلالهم فقال نعم هذه اطلالهم وحينئذ فيخرج على هذا ما إذا قيل لك يافلان فقلت نعم فهى من هذا القبيل فكأنه قال لك يافلان أنت صاغ لى فأجبته بقولك نعم أى صاغ لك وكذا إذا طرق عليك إنسان الدار فقلت نعم فهى واقعة فى جواب سؤال فكأنه حين دق الباب قال أأنت حاضر فأجبته نعم أنا حاضر ومن ذلك ما يقع فى كلام المؤلفين بعد الاعتراض نعم يصح لو كان الأمر كذا فهو جواب سؤال كأنه قيل هل لهذا صحة بمكن التماسها وما يقوله الشيخ لمن يقرأ بين يديه نعم فكأن القارىء يسأل الشيخ هل ماقرأته صحيح (قوله معنى الاعلام) الاضافة للبيان (قوله وأما بلى الخ) من كلام سيبويه (قوله من أنها للاعلام) أى لأن المتكلم بها يعلم المخاطب بجواب استفهامه (قوله قام زيد) أى ونحوه من كل كلام موجب (قوله لأنه إنشاء) أى ولو كانت فى ذلك للتصديق لصح ذلك (قوله لعدم النفى) أى لأن بلى لا تكون إلا جوابا للنفى (قوله فتصديقه نعم وتكذيبه بلى) علم منه أن نعم يجاب بها كل من الايجاب والنفى فتقرره وأما بلى فانما يجاب بها النفى تكذيبا له فيكون الجواب بها مثبتا (قوله ومنه) أى من تكذيب النفى ببلى زعم الذين كفروا الخ (قوله أقام زيد) ما تقدم كان الكلام المجاب خبرا أى مجردا عن الاستفهام سواء كان موجبا أو منفيا والكلام الآن فيما إذا كان الكلام المجاب استفهاما موجبا أو منفيا (قوله ويمتنع) أى لعدم النفى لأنها لا تقال إلا فى جوابه (قوله وإذا قيل ألم) أى والحال أن مراد ذلك الاستفهام عن النفى لا تقرير النفى (قوله ويمتنع دخول لا) أى لأنها لنفى الاثبات لا لنفى النفى (قوله قالوا بلى) أى جاءنا النذير وقوله قالوا بلى أى أنت ربنا وقوله قال بلى اى آمنت (قوله لكان كفرا) اى لأن نعم تقرر ماقبلها سواء كان إيجابا او نفيا فلو قالوا نعم كان المعنى نعم لست ربنا (قوله بعد نفى) اى فتفيد الايجاب وقوله إلا بعد إيجاب اى وتصيره منفيا وقوله بعدهما اى فتقررهما (قوله يدل الخ) اى لأن لو للامتناع والامتناع منفى (قوله اى قد أرشدتك) أى فمعنى قوله بلى قد جاءتك آياتى بلى قد هديتك أى بلى قد أرشدتك وليس المراد بالهداية التوصيل كما هو أصل معانيها وإلا نافاه قوله بعد فكذبت بها الخ (قوله بذلك) أى بمجىء الآيات (قوله وأما ثمود فهديناهم) فالمراد بالهداية الارشاد لا التوصيل (قوله وقال سيبويه) القصد من ذكر كلام سيبويه المعارضة به لما سبق لأن حاصله ان نعم تقرر ماقبلها ماذا كان إثباتا صيرته إثباتا وإن كان نفيا صيرته نفيا وكلام سيبويه الذى حكاه يقتضى أن نعم بعد النفى تفيد الايجاب (قوله فيقال) هذا مقول القول فقوله فيقال القائل هو سيبويه وقوله له اى لذلك الخصم المناظر وقوله فانه لا يجد اى ذلك الخصم مفرا من ان يقول نعم والحاصل ان سيبويه حكى واقعة حصلت له وذكر فيها نعم بعد النفى والقصد منها الاثبات لأن قول الخصم نعم معناه قلته مع أن مقتضى ما سبق أن معنى قوله نعم أنى لست قلته (قوله أفلست تفعل) أى تقول ذلك فهو بمعنى ماقبله (قوله فانه قائل نعم) اى فعله (قوله

فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين إذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وإن كان مراداً ( ١٠ ) به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الايجاب رعيا لمعناه ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار إلا زيد وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي ﷺ وقد قال لهم ألستم ترون لهم ذلك نعم وقول جحدر

أليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا فذاك بنا تداني

نعم وأرى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه والمخطىء مخطىء وقال ابن عصفور أجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وإن كان إيجابا في المعنى فاذا قيل ألم أعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك لأن المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك فاذا قال نعم لم يعلم هل أراد نعم لم تعطني على اللفظ أو نعم أعطيتني على المعنى فلذلك أجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا إلى المعنى وأما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو وجاز ذلك لأمن اللبس لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو أو هو جواب لقوله وأرى الهلال البيت وقدمه عليه (قلت) أو لقوله فذاك بنا تداني وهو أحسن قال وأما قول الأنصار فجاز لزوال اللبس ان

---

فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن ) أي زعم أن قول سيبويه نعم في حكايته لحن منه وكان الأولى له أن يقول بلى بدل نعم وقد شدد على ابن الطراوة في كلامه هذا (قوله فان كان على حقيقته ) أي فان كان الاستفهام على حقيقته بأن كان الاستفهام عن النفي (قوله فجوابه كجواب النفي) أي فتدخله نعم وبلى لكن تدخله نعم لتقرير النفي وتدخله بلى لتكذيب النفي وإفادة الاثبات (قوله وإن كان مراداً به التقرير )أي التقرير لما بعد النفي أي حمل المخاطب على الاقرار بمدخول النفي فهو في الحقيقة إيجاب (قوله فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي) أي وحينئذ فيجاب ببلى لا بنعم ليحصل الاقرار بما بعد النفي (قوله أن يجاب بما يجاب به الايجاب) أي وحينئذ فيجاب بنعم لا ببلى (قوله أنه لا يجوز بعده دخول أحد الخ) أي ولو كان معناه نفيا لجاز دخول أحد والاستثناء المفرغ بعده لأن أحداً والاستثناء المفرغ لا يقعان إلا بعد نفي (قوله ألستم ترون) أي تعرفون (قوله نعم) أي فأمن اللبس جاء من علمهم أن النبي عليه السلام يعلم أن مرادهم بقولهم نعم أنا نرى لهم ذلك فقد أجابوا النفي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الايجاب وهو نعم نظراً للمعنى لعدم اللبس (قوله جحدر) بوزن جعفر (قوله فذاك) أي جمع الليل له ولأم عمرو تدان وتقريب لنا منها (قوله نعم الخ) أي فالمعنى الليل يجمعنا مع أم عمرو (قوله وعلى ذلك) أي على ما ذكر من جواز إجابة النفي المسبوق بالاستفهام التقريري بما يجاب به الايجاب إذا أمن اللبس مراعاة المعنى جرى الخ والحاصل أن ما تقدم من أن نعم بعد النفي تقرره محمول على ما إذا كان النفي غير مسبوق باستفهام تقريري بأن لم يسبق باستفهام أصلا أو سبق باستفهام حقيقي وكلام سيبويه فيما إذا وقع قبل النفي استفهام تقريري فهو إيجاب معنى فلا معارضة ( قوله جرى كلام سيبويه ) أي فقول سيبويه للخصم ألست تفعل كذا معناه أنت تفعل كذا وقول الخصم له نعم معناه افعل كذا (قوله وقال ابن عصفور ) كلام ابن عصفور توضيح لما سبق وليس زائداً عليه (قوله التقرير) أي الاستفهام التقريري المسبوق بالنفي (قوله في الجواب )أي من حيث الجواب وقوله مجرى النفي المحض أي في جواز إجابته بنعم وبلى (قوله في تصديقه نعم) أي لم تعطني ( قوله وفي تكذيبه) أي تصييره إيجابا لأنه لنقض نفيه فقوله بلى أي أعطيتني (قوله وذلك) أي وبيان كونهم أجروه مجرى النفي المحض وإن كان إيجابا في المعنى (قوله فيما تدعيه )أي من الاعطاء (قوله وقد يخالفك) أي بأن يكون معترفا بعدم الاعطاء (قوله هل أراد نعم) أي فيكون مخالفا (قوله أو نعم أعطيتني ) أي فيكون موافقا لما يدعيه (قوله فلذلك) أي لأجل الاحتمال أجابوه على اللفظ أي أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ ولم يلتفتوا لمراعاة المعنى بحيث يكون معنى نعم الايجاب (قوله على اللفظ )أي مراعاة للفظ السؤال (قوله ولم يلتفتوا للمعنى) أعني الايجاب (قوله وأما نعم في بيت جحدر الخ) هذا جواب عما يقال حيث أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ فمقتضاه أن يكون معنى نعم في بيت جحدر أن الليل لم يجمعه مع أم عمرو مع أن المراد أنه يجمعهما فلم يكن الجواب منوطا بمراعاة اللفظ بل بمراعاة المعنى وحاصل الجواب أن نعم ليست جوابا للسؤال المتقدم حتى يكون مراعى فيه المعنى بل جواب لمقدر (قوله فجواب لغير مذكور) أي فهو جواب لقوله في نفسه الليل يجمعنا وأم عمرو فأجاب بقوله نعم فقوله نعم ليس جوابا لقوله المذكور أليس الليل الخ ومن هذا يعلم أن قول المجيب للطارق للباب نعم جواب لسؤال مقدر فكان الطارق حين طرق قال أأنت حاضر فأجابه بقوله نعم أنا حاضر (قوله في اعتقاده ) أي في نفسه (قوله وجاز ذلك )أي إجابة غير المذكور (قوله قلت الخ) هذا الاحتمال منقول عن الشيخ أبي حيان فلعل المصنف لم يطلع عليه (قوله أو لقوله )أي جواب لقوله (قوله قال) أي ابن عصفور (قوله وأما قول الانصار الخ) هذا جواب عما يقال إن قول الأنصار قد أناطوا فيه الجواب بمراعاة المعنى لا باللفظ وحاصل الجواب

أن محل اناطة الجواب باللفظ وعدم مراعاة المعنى اذا لم يؤمن اللبس فان أمن جاز مراعاته كما في كلام الانصار (قوله لانه) اى النبي ﷺ وقوله انهم يريدون أى بقولهم نعم (قوله وعلى هذا يحمل الخ) اى على مراعاة المعنى في الجواب لأمن اللبس يحمل استعمال سيبويه لان فيه قرينة مزيلة للبس وهو كون القصد إلزام الخصم (قوله لان الله سبحانه وتعالى الخ) قد يقال ان الله عالم بالقصد من قولهم نعم اى أنت ربنا فحينئذ يكون ذلك كافيا كما أن لا إله الا الله يكون كافيا بالنسبة لما عند الله حيث كان قصده نفي الجنس الا ان يقال ان وجوب العبارة الصريحة من حيث انها قاطعة لبعض الاحتمالات التي يعتقدها بعض الكفرة تأمل (قوله غير المعنى المراد) أى ونعم جوابا لألست بربكم تحتمل احتمالين يحتمل أن يكون المعنى لست ربنا نظرا لكون الجواب منوطا باللفظ ويحتمل أن المعنى أنت ربنا نظرا لكون الجواب منوطا بالمعنى (قوله لنفي الوحدة) أى بخلاف لا إله فانها لنفي الجنس وقوله لنفي الوحدة أى فيحتمل انه انما نفى الاله الواحد غير الله ولم ينف إلهين فاكثر (قوله ولعل ابن عباس الخ) جواب عما يقال قد علم من كلامك انهم لو قالوا نعم كان اللفظ غير كاف في الاقرار لكون اللفظ محتملا للكفر وعدمه ومن المعلوم ان المحتمل لا يوجب الردة والكفر فكيف يقول ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا (قوله انما قال الخ) أى ولم يصدر منه أنهم لو قالوا نعم كفروا لكن يرد على المصنف بانه بمجرد الاحتمال العقلي كيف يرد به على العلماء الناقلين ذلك عنه (قوله مراده) أى مراد ابن عباس أى على تسليم انه قال لو قالوا نعم لكفروا (قوله جوابا للملفوظ) أى قاصدين اجابة اللفظ (قوله اذ الاصل) علة لكون اجابة اللفظ أفصح (قوله لا يكون بالاحتمال) اى لانهم اذا قالوا نعم يحتمل أن يكونوا أناطوا الجواب باللفظ ويحتمل ان يكونوا أناطوه بالمعنى وفيه أن الموضوع أنهم أجابوا بنعم قاصدين اجابة اللفظ فتأمل

﴿ حرف الهاء ﴾

(قوله الهاء مفردة) اى التي لم يتصل بها ألف ولا واو ونحوه وبه وفيه وإياه (قوله أن تكون ضميرا) أى فالضمير الهاء والواو مقوية للحركة وقال الزجاج مجموعها هو الضمير وهذه الواو انما تكون اذا وقعت الهاء بعد متحرك نحو قال له صاحبه أما ان وقعت بعد ساكن معتل فالمختار فيه اختلاس الحركة نحو فيه وعليه وكذا ان كان صحيحا على الاصح نحو منه وعنه وقرأ ابن كثير بالاشباع فيهما وكذا حفص في قوله تعالى فيه مهانا (قوله للغائب) اى دالا على ذات الغائب (قوله قال له صاحبه وهو يحاوره) أى فالاول مجرور باللام والثاني بالاضافة والثالث مفعول (قوله للغيبة) أى حرف يؤتى به ليدل على غيبة مرجع الضمير الذي هو إيا وهذا بناء على أن الضمير إيا وحدها (قوله واصلها) اى هاء السكت اى الغالب ان يوقف عليها (قوله لبيان حركة) اى لانه لو وقف بدون الهاء لحذفت الحركة وأما الحرف فلعل المراد ببيانه امتداده لسكون الهاء أو المراد بيان حاله من أنه ألف الندبة فلربما توهم مع حذفها ان الالف مبدلة من تنوين مثلا (قوله نحو ماهيه) اراد بنحوها ما كان محركا بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فلا تتصل بنحو لا رجل لان حركته وان لم تكن اعرابية الا انها شبيهة بالاعراب من حيث العروض وكذا المبني لفظه عند الاضافة كقبل وبعد (قوله وربما وصلت بنية الوقف) اى يؤتى بها في الوصل كحالها في الوقف اى بان ينطق بها ساكنة لكن توصل الكلام بعضه ببعض ولا تقف في السكون انما هو بنية الوقف عليها (قوله وأتى صواحبها الخ) يحتمل ان يكون صواحبها مرفوعا على انه فاعل يأتي ويحتمل ان يكون منصوبا على انه مفعول به والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه بهذه القصة ومنح أعطى ومضارعه يمنح ويمنح بالفتح والكسر والمودة مفعول ثان قدم لان ذكره أهم وغيرنا مفعول اول وجفا ماهجرنا وترك مودتنا (قوله هذا الذي) أى فالاصل اذا الذي (قوله أن لاتعد هذه) أى الهاء الموجودة هنا من أقسام الهاء المفردة لانها ليست باصل بل مبدلة والكلام في المفردة اصالة وقد يقال ان المصنف قد ذكر في

---

لانه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لما بعد التقرير اه ويتحرر على هذا انه لو أجيب ألستعير بكم بنعم لم يكف في الاقرار لان الله سبحانه وتعالى اوجب في الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لاتحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لايدخل في الاسلام بقوله لا إله الا الله برفع إله لاحتماله لنفي الوحدة فقط ولعل ابن عباس رضي الله عنهما انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز الشلوبين ان يكون مراده أنهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لان التكفير لايكون بالاحتمال

﴿ حرف الهاء ﴾

الهاء المفردة على خمسة أوجه أحدها أن تكون ضمير الغائب وتستعمل في موضعي الجر والنصب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والثاني أن تكون حرفا للغيبة وهي الهاء في إياه فالتحقيق انها حرف لمجرد معنى الغيبة وان الضمير إيا وحدها والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو ماهيه ونحو هاهناه وازيداه واصلها أن يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله

وأتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا

والتحقيق أن لاتعد هذه

لانها ليست باصل على ان بعضهم زعم أن الاصل هذا فحذفت الالف والخامس هاء التأنيث نحو رحمة فى الوقف وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وأن التاء فى الوصل بدل منها وعكس ذلك  البصريون والتحقيق ان لا تعد ولو قلنا بقول الكوفيين لانها جزء كلمة لا كلمة ﴿ها﴾

على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما لفعل وهو خذ ويجوز مد ألفها ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز فى الممدودة ان يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيقال هاء للمذكر بالفتح وهاء للمؤنث بالكسر وهاؤما وهاؤن وهاؤم ومنه هاؤم اقرؤا كتابيه والثانى أن تكون ضميرا للمؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو فألهمها فجورها وتقواها والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على أربعة أحدها الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهنالك والثانى ضمير الرفع المخبر عنه باسم اشارة نحو ها أنتم أولاء وقيل انما كانت داخلة على الاشارة فقدمت فرد بنحو ها أنتم هؤلاء فاجيب بانها أعيدت توكيدا والثالث نعت أى فى النداء نحو يا أيها الرجل وهى فى هذا واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء قيل وللتعويض عما تضاف اليه اى ويجوز فى هذه فى لغة بنى أسد أن تحذف ألفها وان تضم هاؤها اتباعا وعليه قراءة ابن عامر أيه المؤمنون أيه الثقلان بضم الها فى الوصل والرابع اسم الله تعالى فى القسم عند حذف الحرف يقال هاء الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات ألف ها وحذفها ﴿هل﴾ حرف موضوع (قوله

حرف الالف يجىء أل الاستفهام وهمزية بدل من الهاء الاصليه فيرد على اه دماميني (قوله لانها ليست باصل) أى بل هى مبدلة من الهمزة التى للاستفهام (قوله ان الاصل هذا) أى فالهاء للتنبيه داخلة على اسم الاشارة وقوله فحذفت الالف أى الواقعة بعد الهاء وقبل اسم الاشارة (قوله زعموا انها) أى الهاء (قوله وعكس ذلك البصريون) أى لان الاصل فى الكلام عدم الوقف فأبدلت التاء فى الوقف هاء فالتاء أصل والهاء فرع لان الوصل أصل بالنسبة للوقف (قوله أن لا تعد) أى هاء التأنيث من أقسام الهاء المفردة (قوله لانها جزء كلمة) نص الرضى على أن هاء التأنيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار الشدة الامتزاج كلمة واحدة ومثلها ياء النسب

﴿ها﴾

(قوله ويجوز مد ألفها) أى مدا متصلا كما أن فيما إن مكنا كم فيه منفصل وقوله ويجوز أى يجوز ذلك كما يجوز القصر فتقول هاوهاء زيدا وقوله ويستعملان أى المقصورة والممدودة فتقول هاك وهاك فهذه أربع لغات (قوله وهاؤما) أى للمثنى مذكرا أو مؤنثا (قوله وهاؤم) أى لجمع المذكر فهاء اسم فعل وم حرف دال على جماعة الذكور وكذا يقال فى الباقى (قوله وهاؤن) أى بتشديد نون النسوة العلامة كضربكن (قوله فتدخل على أربعة) حكى الزمخشرى فى المفصل أنه يقال ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا وهذا ليس شيأ من الاربعة التى ذكرها المصنف لكن قال الرضى لم أعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزمخشرى أنشد فى المفصل قول النابغة

ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت ٭ فان صاحبها قد تاه فى البلد

وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا منطلق الا أن المسند اليه فى البيت اسم اشارة فلعل الرضى يقول ان هذا لا يصلح شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة تأمله والعذرة بكسر العين المهملة نوع من الاعتذار وتاه ذهب متحيرا اه دماميني (قوله بخلاف ثم وهنا) المدار على التشديد فى النون وأما الهاء فيجوز فتحها وضمها (قوله بالتشديد) أى فلا يقال هاثم ولا هاهنا ولا هاهنالك لانها كلها للبعيد (قوله فرد بنحو ها أنتم) أى فانه لو كانت ها الداخلة على الضمير المرفوع داخلة فى الاصل على اسم الاشارة للزوم أن اسم الاشارة دخل عليه ها ان وهو لا يصح (قوله نعت أى فى النداء) اى فأى منادى مبنى على الضم والهاء للتنبيه والرجل نعت أى وقوله واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء أى فالمقصود بالنداء انما هو النعت لا أى ولكن لما كان لا يمكن مناداته لما فيه من الجمع بين يا وأل أتى بأى توصلا لندائه (قوله يا أيها الرجل) قال الاخفش الرجل ليس نعتا لاى بل هو خبر لمحذوف وأى موصولة والجملة صلة ووجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى كذا فى الرضى ونقله ملا على قارى والاشمونى عنه وزاد الاشمونى وعن ابن كيسان والكوفيين أن اسم الاشارة مقدر بعد الهاء (قوله قيل وللتعويض) أى ان الهاء تدخل على نعت أى فى النداء للتنبيه وللتعويض فهى للامرين (قوله وان تضم هاؤها) هذا هو محط الجواز واما حذف الالف فهو واجب اتفاقا للساكنين وقوله اتباعا أى لضمة أى (قوله بضم الهاء فى الوصل) أى واما فى الوقف فتسكن الهاء ولا تضم (قوله عند حذف الحرف) أى حرف القسم أعنى الواو والباء والتاء فاذا حذفت الحرف أتيت بالهاء وظاهر كلام الشيخ خالد فى شرح الاجرومية أن الهاء هنا حرف قسم وانها بدل من التاء وهو أولى لسلامته من حذف الجار وابقاء عمله وان كان ما ذكره المصنف أولى لان الاليق بالحروف عدم التصرف (قوله بقطع الهمزة) اى بان تقول ها الله أو هأ الله وقوله ووصلها أى بان تقول ها الله أو تقول هالله فهذه هى الاربعة أحوال

﴿هل﴾

لطلب التصديق الايجابى دون التصور ودون التصديق السلبى فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ونحو هل زيد قائم أم عمرو إذا أريد بام المتصلة وهل لم يقم زيد ونظيرها فى الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعة وعكسهما أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام فانهن لطلب التصور لا غير وأعم من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطلبين وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه أحدها اختصاصها بالتصديق والثانى اختصاصها بالايجاب تقول هل زيد قائم ويمتنع هل لم يقم بخلاف الهمزة نحو ألم نشرح ألن يكفيكم أليس الله بكاف عبده وقال

* ألا اطعان ألا فرسان عادية *

والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أتظنه قائما وأما قول ابن سيدة فى شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه الا مستقبلا فسهو قال الله سبحانه وتعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وقال زهير

فمن مبلغ الاحلاف عنى رسالة * وذبيان هل أقسمتم كل مقسم

والرابع والخامس والسادس انها لا تدخل على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل فى الاختيار بخلاف الهمزة بدليل أفإن مت فهم الخالدون أئن ذكرتم

(قوله التصديق الايجابى) اى طلب ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله ودون التصديق السلبى) يعنى انها لا تدخل على سلب فلا ينافى أنها عند دخولها على الايجاب لطلب التصديق مطلقا اذ يصح جوابها بالنفى بلا فتدبر فان هنا وهمانبه عليه المحلى فى شرح جمع الجوامع (قوله يشعر بحصول التصديق) أى فهو عالم بانه حصل منك ضرب ولكن لم يعلم وقوعه على من من الاشخاص وقوله يشعر بحصول الخ أى وهل لا يطلب بها التخصيص وإنما يطلب بها حصول النسبة فهو من طلب تحصيل الحاصل وهذا ممنوع. الذى قاله فى متن التلخيص أن هذا قبيح لا ممنوع قال بعض شراحه ولذا لم يمنع لاحتمال ان زيدا مفعول لمحذوف هو المستفهم عنه تصديقا وان الاصل هل ضربت زيدا ضربت ولكنه لما كان احتمالا مرجوحا لما فيه من حذف عامل المعمول الاول وحذف معمول العامل الثانى كان ذلك قبيحا وقيل انما لم يمتنع لامكان أن التقديم لمجرد الاهتمام ورده السعد بانه لا وجه للقبح حينئذ والالزم قبح وجه الحبيب أتمنى على أن التقديم لمجرد الاهتمام ولا قائل به (قوله إذا أريد بام المتصلة) أى لانها لطلب تعيين أحد الأمرين وذلك إنما يكون بعد التصديق بالنسبة وحينئذ فلا يصح معادلتها هل التى يطلب بها التصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة وإنما تعادل الهمزة التى لطلب التصور (قوله إذا أريد بام المتصلة) أى وذلك لان أم المتصلة لتعيين أحد الامرين فهى خاصة بالتصور بمنزلة أى وذلك لا يكون الا بعد تصديق باصل الحكم والتردد فى تعيين شىء من الاجزاء فيجب ان تكون معادلتها الهمزة الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة ويصح مقابلة هل بام المنقطعة لانها إضراب عن حكم وطلب لحكم آخر فلا تنافيها هل الطالبة للتصديق وعلى هذا إذا أردت المنقطعة فى المثال وقدرت ما بعدها جملة جاز وهذا كله مبنى على أن هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا فى الكلام على الألف المفردة أن ابن مالك قال إن هل تأتى بمعنى الهمزة لطلب التصديق والتصور وحينئذ فتعادلها أم المتصلة كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا اه دمامينى (قوله أم المنقطعة) أى فهى من أدوات الاستفهام الحق انها حرف اضراب وأنها ان أفادت استفهاما حقيقيا فهو اما من الادوات الموجودة أو المقدرة وليست أداة استفهام أصلا (قوله لا غير) قد سبق له أن لا غير لحن ولكن قد وقع له ذلك كثيرا (قوله وأعم من الجميع الهمزة) خرجت الهمزة لانها حرف وسيأتى أنها مشترك (قوله اختصاصها بالايجاب) اى بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب والسلب (قوله بخلاف الهمزة) أى فلا يمنع دخولها على المنفى (قوله ألا اطعان ألا فرسان الخ) تمامه * الا تجشؤكم حول التنانير * (قوله بخلاف الهمزة) أى فانها ليست بلازم أن تخلصه للاستقبال (قوله نحو أتظنه قائما) أى فى الحال لان الظن حالى ولا يصح أن تقول هل تظنه لان هل للاستقبالى والظن حالى لا استقبال (قوله بالاستقبال) كانه توهم أن الاستفهام عن جهل والمستقبل مجهول وأما الماضى والحال فقد وقعا وعلما وفيه انه لا يلزم أن يعلمهما كل أحد (قوله فسهو) أى لان المستفهم عنه قد يكون ماضيا وقد يكون حاليا نحو أتظن زيدا قائما (قوله الاحلاف) جمع حلف وهو المعاهد أى الذى يعاهدك على التعاضد والتناصر وذبيان بذال معجمة مضمومة وقد تكسر أبو قبيلة من قيس ومقسم بضم الميم أى كل أقسام فهو مصدر ميمى من الرباعى وهو أقسم يقول أبلغ قبيلة ذبيان وحلفاءها هل حلفتم على ابرام حبل الصلح والتناصر كل حلف فتخرجوا من الحنث وبعد هذا البيت

فلا تكتمن الله ما فى صدوركم * ليخفى ومهما يكتم الله يعلم

يريد أن الله عالم بالخفيات والسرائر ولا يخفى عليه شىء من ضمائر العباد فلا تضمروا الغدر ونقض العهد فانكم ان أضمرتموه علمه الله وفى هذا البيت تعدية كتم للمفعول الثانى بنفسه (قوله ولا على اسم الخ) اى فلا تقول هل زيدا ضربت وإن كان على تقدير الفعل لانها إذا رأت الفعل فى حيزها لم ترض إلا بمعانقته فى صريح اللفظ عند سيبويه (قوله أئن ذكرتم) كرر المثال اشارة إلى انه لا فرق بين عدم فصلها من الشرط وفصلها

أئنك لأنت يوسف أبشرا منا واحدا نتبعه (١٤) والسابع والثامن انها تقع بعد العاطف لا قبله وبعد أم نحو فهل يهلك إلا القوم الفاسقون

وفى الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال ليت شعرى هل ثم هل آتينهم * أو يحولن دون ذاك حمام * وقال تعالى قل هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور * التاسع أنها يراد بالاستفهام بها النفى ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا فى نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء فى قوله * ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم * وصح العطف فى قوله * وان شفائى عبرة مهراقة * وهل عند رسم دارس من معول * اذ لا يعطف الانشاء على الخبر (فان قلت) قدمر لك فى صدر الكتاب ان الهمزة تأتى لمثل ذلك مثل أفأصفاكم ربكم بالبنين ألا ترى أن الواقع انه سبحانه لم يصفهم بذلك (قلت) انما مر أنها للانكار على مدعى ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لأنها للنفى ابتداء ولهذا لا يجوز أقام الا زيد كما يجوز هل قام الا زيد فهل على الرسل إلا البلاغ هل ينظرون إلا الساعة وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغى لك أن تفعل نحو أتضرب زيدا وهو أخوك ويتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه إنكار على من ادعى لوقوع الشىء ويلزم من هذا النفى وإنكار على من أوقع الشىء ويختصان بالهمزة وإنكار لوقوع الشىء وهذا هو معنى النفى وهو الذى تنفرد به هل عن الهمزة

منه بالفاء مثلا (قوله أئنك لأنت يوسف) دخلت هنا على ان واما فيما قبلها من المثالين فقد دخلت على الشرط (قوله انها) أى هل تقع بعد العاطف أى بخلاف الهمزة فليست مثلها بل تقع قبل العاطف نحو أفأصفاكم ربكم وقبل أم (قوله وفى الحديث الخ) قاله ﷺ وهو متوجه لمكة عام الحديبية وقيل له أين المنزل (قوله وهل ترك لنا عقيل) هو أخو سيدنا على شقيقه وكذلك طالب وجعفر الطيار واكبر الاربعة طالب ثم عقيل ثم جعفر ثم على وكلهم صحابة الا طالب فقد مات كافرا (قوله ليت شعرى) أى ليتنى أشعر وأعلم هل آتينهم ثم هل آتينهم وهذا توكيد للاول (قوله أنها يراد بالاستفهام بها) الباء فى الاستفهام للبدل اى بانها تارة للنفى بدل ما وضعت له اعنى الاستفهام فاستعمالها فى النفى حينئذ مجاز لانه استعمال فى غير ما وضع له وسيأتى ما يخالفه (قوله ولذلك دخلت على الخبر) أى خبر المبتدا أى لأن الا والباء لا يدخلان على الخبر إلا فى حيز النفى (قوله والباء فى قوله) ظاهر هذا انه لولا أن النفى يراد بهل لم تزد الباء فى الخبر وعلى هذا فلا تزاد فى نحو قولك هل زيد قائم إذا أردت الاستفهام الحقيقى وفيه نظر فقد قال المصنف فى حرف الباء ان زيادتها فى الخبر الغير الموجب ينقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب اه دمامينى قال الشمنى ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب فى كل موضع وإنما هو من قبيله فى مواضع صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا منها هنا بشىء فالأصل انه ليس منه إلا بدليل (قوله ألا هل اخو عيش الخ) هو للفرزدق يرمى جريرا وقومه بانيان الأتن وصدره * يقول إذا اقلولى عليها واقردت * اقلولى ارتفع واقردت سكنت وقبل البيت

وليس كابى إذا جن ليله * إذا لم يذق طعم الأتان بنائم

(قوله إذ لا يعطف الخ) علة للمعال مع علته أو علة لمحذوف أى وإنما قلنا بصحة العطف حينئذ (قوله إذ لا يعطف الانشاء على الخبر) أى فلما جعلت هل للنفى كان ذلك من عطف الخبر على الخبر (قوله لمثل ذلك) اى المعنى فيراد بالاستفهام بها النفى (قوله لم يصفهم) أى لم يخصهم بالبنين اى فهو نفى (قوله على مدعى ذلك) اى اصفائهم بالبنين (قوله لأنها للنفى ابتداء) اى وإنما النفى لزومى بخلاف هل فانها تستعمل للنفى ابتداء وهذا يخالف قولهم سابقا ان استعمال هل فى النفى مجاز ويجاب بانه لا منافاة أصلا لان هل موضوعة للاستفهام ثم فصلت واستعملت فى النفى ابتداء من غير واسطة انكار بخلاف الهمزة فانها جعلت أولا للانكار ويلزم ذلك النفى والحاصل أن الهمزة تستعمل فى الانكار ويلزمها النفى فدلالتها على النفى بواسطة استعمالها فى الانكار بخلاف هل فانها تستعمل فى النفى ابتداء بدل الاستفهام فدلالتها على النفى بلا واسطة وهذا لا يقتضى ان هل موضوعة للنفى ولا يخالف قوله ان هل يراد بالاستفهام بها النفى المفيد أن دلالتها على النفى ليس ابتداء بل بواسطة لما علمت ان الباء للبدل كذا أجاب الشمنى عن اعتراض الدمامينى بالمنافاة ولعل الأظهر حمله على ظاهره هنا وأن الأصل فيها الاستفهام وقد يراد بالنفى الاستفهام مجازا أى ان النفى متفرع على الاستفهام وهذا كقولهم المراد بالاستفهام الانكار ولا ينافى قوله انها للنفى ابتداء لان معناه بقرينة المقابل من غير واسطة الانكار على من ادعى وقوع الفعل وهذا لا ينافى التفرع على الاستفهام (قوله ولهذا) أى لكون الهمزة للانكار لا للنفى وإنما هو لزومى لا يجوز الخ أى لأن الاستثناء المفرغ إنما يكون بعد النفى (قوله مقتضيا لوقوع الفعل) أى بخلاف ما سبق فانه مقتض لعدم وقوع الفعل (قوله على العكس) أى بان كان الاستفهام للتوبيخ وذلك لأنه لا يوبخ إلا على ما حصل وقوله من هذا اى المذكور سابقا وقوله من هذا اى الانكار على دعوى الثبوت (قوله انكار على من ادعى وقوع الشىء) اى كالانكار على من ادعى ان الله خصهم بالبنين (قوله إنكار على من ادعى الخ) اى كما فى قوله تعالى أفأصفاكم ربكم (قوله وإنكار على من أوقع الشىء) أى كالانكار على من ضرب أخاه أو شتم أباه ويلزم من هذا ثبوت الفعل (قوله وإنكار) اى نفى لوقوع الشىء اى نفى ذلك الشىء كما فى هل جزاء الأحسان

العاشر أنها تأتى بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر جماعة منهم ابن عباس رضى الله عنهما والكسائى والفراء والمبرد قال فى مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل أتى على الانسان اه وبالغ الزمخشرى فزعم أنها أبدا بمعنى قد وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله فى المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لانها لا تقع إلا فى الاستفهام وقد جاء دخولها عليها فى قوله

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم ه اه

ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كقد وثبت فى كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره فى باب أم المتصلة ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه فانه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهى للاستفهام لم يزد على ذلك وقال الزمخشرى فى كشافه هل أتى أى أقد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعا أى أتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيأ مذكورا بل شيأ منسيا نطفة فى الاصلاب والمراد بالانسان الجنس بدليل انا خلقنا الانسان من نطفة اه وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الانسان وهو آدم عليه الصلاة والسلام قال والحين زمن كونه طينا وفى تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفة هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة يعنى كما فى البيت ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها بل قد تأتى لذلك كما فى الآية وقد لا تأتى له

الاحسان إلا الاحسان أى ما جزاء الاحسان شىء إلا الاحسان (قوله أنها تأتى بمعنى قد) أى بخلاف الهمزة فلا تأتى لذلك (قوله هل أتى على الانسان) أى قد أتى فلا يصح جعلها للاستفهام الحقيقى لان الله تعالى عالم بكون الانسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور (قوله قال) أى المبرد (قوله انها أبدا) أى سواء دخلت على فعل أو دخلت على اسم (قوله ونقله) أى نقل الزمخشرى كونها بمعنى قد دائما وحاصل كلامه أن هل بمعنى قد دائما وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة وإنما حذفت تلك الهمزة لان هل لا تدخل إلا على شىء مستفهم عنه فحينئذ تسوع فى الهمزة وحذفت والقرينة عليها هل (قوله لانها) أى هل لا تدخل إلا على شىء مستفهم عنه (قوله لانها لا تقع إلا فى الاستفهام) أى فى الكلام الذى فيه الاستفهام بهمزة لا بهل كما يتوهم (قوله سائل) أى اسأل والباء فى قوله بشدتنا بمعنى عن والشدة بالفتح الحملة الواحدة فى الحرب (١) وسفح الجبل أعلاه حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوى من الارض والاكم جمع أكمة وهى التل من حجارة واحدة (قوله ولو كان الخ) أى ولو كان الواقع كما ذكره الزمخشرى (قوله وثبت الخ) كذا فى نسخة وفى نسخة أخرى ولم أر فى كتاب سيبويه ما نقله عنه إنما قال فى باب عدة الخ قال الدمامينى وأظن أن الصحيحة من النسختين الثانية بدليل قوله فى الدليل الثانى الآتى وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك اه لكن الواقع هو النسخة الاولى فان سيبويه ذكر فى باب أم المتصلة ما نصه وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد إلا أنهم تركوا الالف إذا كانت لا تقع إلا فى الاستفهام فكأن المصنف رأى الصواب فابدل النسخة الثانية بالاولى وغفل عما يأتى فى الدليل الثانى (قوله ما نقله عنه) رأى ما نقله الزمخشرى عن سيبويه (قوله ولكن فيه أيضا) أى ولكن ثبت فى كتاب سيبويه (قوله فانه قال فى باب عدة) أى فانه قال فى باب عدة ما يتركب منه الكلم من الكلمات (قوله ولم يزد على ذلك) أى بحيث يقول وهى للاستفهام وبمعنى قد (قوله ولم يزد) أى سيبويه على ذلك أى وهذا يخالف ما ذكره فى باب أم المتصلة الذى نقله عنه الزمخشرى وقد يقال معنى قوله وهى للاستفهام أى ان الكلام معها على الاستفهام وذلك لتقدير الالف فلا تنافى (قوله أى أقد أتى) أتى بالهمزة إشارة للاستفهام التقريرى فقوله على معنى التقرير أى المستفاد من الهمزة المقدرة دائما على كلام الزمخشرى وقوله والتقريب المستفاد من قد (قوله التقرير) أى حمل المخاطب على الاقرار بما بعد الاداة ولما كان التقرير ظاهرا فى الآية والتقريب فيها خفى تعرض لبيانه بقوله أى أتى على الانسان الخ ولو أريد بيان الامرين لقيل قروا اعترف بأنه أتى الخ (قوله قبل زمان قريب) أى أتى عليه قبل وجوده بزمن قريب طائفة الخ (قوله من الزمان الطويل الممتد) أى فى الماضى والحاصل أن وجوده بولادته والمراد بالزمان القريب زمن حمله وزمان كونه نطفة فى أصلاب الآباء طائفة من الزمان الممتد فى الماضى (قوله والمراد الجنس) أى والمراد بالانسان الجنس المتحقق فى الافراد أى فى بعضها لخروج آدم فانه ليس من نطفة (قوله بدليل الخ) أى فان المخلوق من النطفة بعض أفراد الانسان لا كلها الا ترى آدم عليه الصلاة والسلام (قوله وفسرها غيره بقد) أى وهذا يوافق ما مشى عليه المصنف أولا فى قوله العاشر ولما ذكره المبرد فى المقتضب من أن هل تارة تكون للاستفهام وتارة تكون بمعنى قد (قوله بل على معنى التحقيق) أى فالمعنى قد أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن فيه شيأ مذكورا تحقيقا وهذا أقرب فى الحمل مما قاله الكشاف (قوله وقال بعضهم معناها) أى هل فى هذه الآية (قوله يتوقعون) أى ينتظرون (قوله لا تتعين لذلك) أى لمرادفة قد بل قد تكون مرادفة لها وقد

(١) قوله سفح الجبل المناسب سفح القاع وفى الصحاح سفح الجبل أسفله لا أعلاه فاضافته للقاع لادنى ملابسة اه

وقدعكس قوم ماقاله الزمخشرى فزعموا أن هل لاتأتى بمعنى قدأصلا وهذاهو الصواب عندى إذلا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور أحدها تفسير ابن عباس رضى الله عنهما ولعله إنما أراد أن الاستفهام فى الآية للتقرير وليس باستفهام حقيقى وقدصرح بذلك جماعة من المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريرى والمقرر به من أنكر البعث وقد علم أنهم يقولون نعم قدمضى دهر طويل لا إنسان فيه فيقال لهم فالذى أحدث الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعدموتهم وهو معنى قوله تعالى ولقدعلمتم النشأة الأولى فلولا تذكرون أى فهلا تذكرون فتعلمون أنه من أنشأ شيأ بعدأن لم يكن قادر على إعادته بعد عدمه اه وقال آخر مثل ذلك إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير فى الرحم فقال المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفا ثم علقا ثم مضغا إلى أن صاروا شيأ مذكورا وكذاقال الزجاج إلا أنه حمل الانسان على آدم عليه الصلاة والسلام فقال المعنى ألم يأت على الانسان حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا إلى ان نفخ فيه الروح اه وقال بعضهم لا تكون هل للاستفهام التقريرى وإنما ذلك من خصائص الهمزة وليس كماقال وذكر جماعة من النحويين أن هل تكون بمنزلة إن فى إفادة التوكيد والتحقيق وحملوا على ذلك هل فى ذلك قسم لذى حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد والدليل الثانى قول سيبويه الذى شافه العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك والثالث دخول الهمزة عليها فى البيت والحرف لايدخل على مثله فى المعنى وقدرأيت عن السيرافى أن الرواية الصحيحة أم هل وأم هذه منقطعة بمعنى بل فلادليل وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله ٭ ولا للمابهم أبدادواء ٭ بل الذى فى ذلك البيت أسهل للاختلاف اللفظين وكون أحدهما على حرفين فهو كقوله فاصبح لايسألنه عن بمابه ٭ أصعد فى علو الهوى أم تصوبا

﴿هو وفروعه﴾ تكون أسماء وهو الغالب وأحرفا فى نحو زيدهو الفاضل إذا أعرب فصلا وقلنا لاموضع له من الأعراب وقيل

---

لا تكون (قوله وقدعكس قوم) هذا رابع الأقوال فى هل وحاصلها أن هل تارة تكون بمعنى قدوتارة لا من غير تعيين أن تكون داخلة عليها الهمزة أولا الثانى أنها تكون بمعنى قد دائما الثالث أنها يتعين كونها بمعنى قد إن دخلت عليها الهمزة وإلا فلا يتعين كونها بمعناها بل تارة تكون وتارة لاتكون الرابع أنها لا تكون بمعنى قد أصلا (قوله ولعله الخ) حاصله أن تفسير ابن عباس هل بقد لا يدل على أن قد بمعنى هل لأنه يمكن أنه إنما فسر هل بقد لأنه أراد أن هل للاستفهام التقريرى والتقرير معناه التحقيق وهو معنى قد فقد طرق الدليل الاحتمال فسقط الاستدلال به (قوله والمقرر به) أى والمأمور بالاقرار به (قوله من أنكر البعث) أى حيث قالوا أئذا متنا وكنا ترابا أئنا لفى خلق جديد وهم عالمون بأنه قدمضى على الانسان دهر لم يكن شيأ مذكورا فقال لهم هل أتى على الانسان الخ فيقولون نعم ثم تنقلهم من تقريرهم ذلك إلى أن يقال لهم ان الذى أحدث الناس بعدأن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعدموتهم فقد علمت أن فائدة تقريرهم بما هم عالمون به الانتقال إلى إقرارهم بالبعث (قوله فيقال لهم) أى فى الجواب (قوله مثل ذلك) أى ان هل للتقرير والمقرر من أنكر البعث (قوله إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير الخ) أى لا بزمن كونه نطفة فى أصلاب الآباء (قوله وكذاقال الزجاج) أى قال إنها للاستفهام التقريرى إلا أنه حمل الانسان على آدم كما ان الأول حمله على غيره كما علمت وفسر الزجاج الحين بزمن الكون ترابا بخلاف الأول فانه فسره بزمن التصوير فى الرحم (قوله وقال بعضهم الخ) القصد من نقل ذلك الكلام الرد على من قال من المفسرين ان هل للاستفهام التقريرى (قوله وذكر الخ) الأولى تأخيره آخر الباب إذلا مدخل له فى الدليل (قوله هل فى ذلك) أى ان فى ذلك (قوله جوابا للقسم) هو قوله والفجر (قوله وهو بعيد) أى لفظا لأنه لم يعهد أن هل بمعنى ان ومعنى لأنه لا يصلح أن يكون جوابا إذلا تتم به الفائدة لأن المعنى اقسم بالفجر ان فى ذلك القسم قسما لذى عقل فالحق إن هذه الجملة معترضة لتقوية القسم بانه كاف لكل ذى عقل أو جواب القسم محذوف دل عليه سياق الكلام أى والفجر الخ أنكم لتعذبون ياأهل مكة بدليل ألم تر كيف فعل ربك بعاد الخ (قوله لم يقل ذلك) أى لم يقل ان هل بمعنى قد وفيه ان هذا يخالف ماذكره سابقا من ان ما نقله الزمخشرى فى المفصل عن سيبويه من أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الالف قبلها الخ قد ثبت فى كتاب سيبويه ذكره فى باب أم المتصلة (قوله لم يقل ذلك) أى دائما هذا على نسخة وثبت فيم تقدم وأما على نسخة ولم أر فى كتاب سيبويه الخ فيرد عليه أنه لا يلزم من عدم الرؤية أنه لم يقل ذلك فهذه النسخة يرد عليها هذا الايراد وان وافقها قوله وقد مضى الخ (قوله والحرف لا يدخل على مثله) أى بأن يكون حرف الاستفهام دخل على حرف الاستفهام (قوله فى المعنى) أى فوجب حملها على معنى قد (قوله بمعنى بل) أى وهى ليست للاستفهام وهذا القول هو الحق خلافا لما سبق له من أن أم المنقطعة تكون للاستفهام (قوله فلادليل) أى فى البيت على أن هل بمعنى قد (قوله فيمكن تخريجه) الاولى ان يقول فالبيت شاذ لما فيه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد نظير قوله ولا للمابهم أبدادواء ٭ وظاهر قوله ويمكن تخريجه أى تأويله أى فيكون ليس شاذا مع أنه حينئذ شاذ (قوله بل الذى فى البيت) اى بل الجمع بين الحرفين اللذين بمعنى فى البيت السابق أسهل منه فى هذا البيت (قوله لاختلاف اللفظين) أى وهما الهمزة وهل (قوله عن بمابه) أى فالباء بمعنى عن وهى مؤكدة لعن (قوله وأحرفا)

هي مع القول بذلك اسماء كما قال الاخفش في نحوصه ونزال اسماء لا محل لها وكما في الالف واللام في نحو الضارب اذا قدرناهما اسما

﴿حرف الواو﴾ الواو المفردة انتهى بمجموع ما ذكر من اقسامها (١٧) الى أحد عشر الاول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي إليك والى الذين من قبلك وقد اجتمع هذان في ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل اه ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ نحو إنا رادوه اليك وجاعلوه من المرسلين فان الرد بعيد إلقائه في اليم والارسال على رأس أربعين سنة وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد وقول السيرافي ان النحويين واللغويين اجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها باما نحو إما شاكراً وإما كفورا والثالث اقترانها بلا إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو لتفيد أن الفعل منفي عنها في حالتي الاجتماع والافتراق

---

اي وتسميته ضميرا مجاز للصورة كما يأتي بيانه (قوله هي مع القول بذلك) اي كونه ضمير فصل لا محل له من الاعراب (قوله في نحوصه) قيل هي مبتدا اسد مرفوعها مسد الخبر وقيل مفعول مطلق كانه قيل اضمير الفصل محل باعتبار ما قبله أو ما بعده (قوله اذا قدرناهما) اى الالف واللام وقوله اسما اى اسم موصول اى فلا منافاة بين كونه لا محل له من الاعراب وكونه اسما

﴿ حرف الواو * الواو المفردة ﴾

(قوله الواو المفردة) هي التي لم يقع قبلها ولا بعدها ألف (قوله أحد عشر) قال الدماميني ان أراد بمجموع ماذكر ماذكره هنا ففيه أنه ذكر هنا خمسة عشر وان أراد بمجموع ماذكر صوابا ففيه أنه ثمانية لأنه أبطل من الخمسة عشر سبعة وهي واو الصرف التي ينصب المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاوجه قوله أحد عشر وأجاب الشمني بان غرض المصنف عد غير الواو التي ينصب المضارع بعدها لانه قال فيها الحق انها للعطف والواو التي للانكار والواو التي للتذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه قال الصواب ان لا تعد هذه الثلاثة من أقسام الواو وما عدا هذه الاربعة فهو أحد عشر فلا إشكال (قوله مطلق الجمع) أي للجمع لا بقيد معية ولا لاحقية ولا سابقية (قوله وأصحاب السفينة) أي فهم مصاحبون لنوح وعطفهم عليه (قوله وابراهيم) أي فقد عطف ابراهيم الذي هو لاحق على السابق الذي هو نوح (قوله والى الذين من قبلك) هو عطف على الضمير في اليك مع أن الذين من قبله اعني الانبياء سابقون على نبينا (قوله وقد اجتمع هذان) أي عطف السابق على اللاحق والعكس وهذا بناء على أن كل واحد عطف على ما قبله وقيل الجميع عطف على الاول وعليه فليس في الآية إلا عطف السابق على اللاحق وتظهر فائدة الخلاف في إعادة الخافض في زيد مررت به وبعمرو وبكر ولبعض اذا كان العاطف مرتبا فكل على ما قبله قطعا (قوله فعلى هذا) أي فعلى ما ذكر من انها تعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه (قوله ثلاثة معان) أي المعية والتركيب وعكسه (قوله راجح) أي أكثر فهو فوق الكثير (قوله تقارب) نحو جاء زيد طلوع الشمس وعمرو غدوة فبينهما تقارب (قوله نحو انا رادوه اليك) هذا مثال لقوله أو تراخ (قوله وانما هي للجمع لا بقيد) والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة شيء واحد وانهما عبارة عن الماهية لا بقيد شيء لا هي بقيد لا شيء وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح طارىء ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم أي قوله غير سديد فالحق ان كلام هذا البعض سديد (قوله لا تفيد الترتيب) بل هي لمطلق الجمع فهي محتملة للترتيب وعكسه والمعية (قوله على انها لا تفيد الترتيب) أي فقط أي انها غير موضوعة لذلك (قوله والشافعي) أي فقال ان ترتيب أعضاء الوضوء واجب أي فرض وأخذ ذلك من كون الواو للترتيب (قوله ونقل الامام في البرهان) أي امام الحرمين لان البرهان كتاب له وامام الحرمين هو أبو المعالي عبد الملك الجويني ضياء الدين (قوله أنها للمعية) أى لا للترتيب ولا لمطلق الجمع فهو قول ثالث فيها (قوله للمعاني الثلاثة السابقة) أي الترتيب وعكسه والمعية وأورد على هذا حتى فانها على كلام الجمهور تحتمل المعاني الثلاثة فاذا قلت قدم الحجاج حتى المشاة احتمل المعية والسبقية والترتيب وحينئذ فلا يصح الانفراد وأجيب بان كلا منهما وإن احتمل معطوفه للمعاني الثلاثة لكن الترتيب في الواو ذهني وخارجي بخلاف حتى فان الترتيب فيها ذهني (قوله ولم تقصد المعية) أي ولم يقصد نفي الحكم عنهما على سبيل المعية أما اذا قصد ذلك فلا يصح الاتيان بلا لانها توهم نفي الحكم مطلقا والغرض نفيه على سبيل المعية اه دماميني (قوله لتفيد) أي الواو وحدها انها لا تشرك ما قبلها فيما بعدها ولا بعدها انما هي لتوكيد النفي (قوله ومنه) أي من اقتران الواو بلا لعدم قصد نفي الحكم عن المتعاطفين على سبيل المعية (قوله

ومنه وماأموالكم ولاأولادكم بالتى تقربكم  عندنا زلفى والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين لان فى غير معنى النفى وانما جاز قوله

فاذهب فأى فتى فى الناس أحرزه ٭ من حتفه ظلم دعج ولا حيل ٭

لان المعنى لا فتى أحرزه مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يجوز مااختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير وأما ومايستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور ومايستوى الأحياء ولا الأموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس والرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببى على الأجنبى عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد وأخوه ونحو زيد قائم عمرو وغلامه وقولك فى باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا وأخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله

بكيت وما بكا رجل حزين ٭ على ربعين مسلوب وبالى

والثامن عطف ماحقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق

ان الرزية لا رزية مثلها ٭ فقدان مثل محمد ومحمد ٭

وقول أبى نواس ٭ أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ٭ ويوما له يوم الترحل خامس ٭ وهذا البيت يتساءل عنه أهل الادب فيقولون كم أقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له وحينئذ فيكون يوم الترحل هو ثامن والحكاية

---

ومنه وماأموالكم ولاأولادكم الخ أى فالمعنى انتفى تقريبكم عندنا فى الحالتين أى اجتماع الاموال والاولاد عندكم وافتراقها (قوله والعطف حينئذ من عطف الجمل) أى فيقدر للثانى عامل فتقول فى ماقام زيد ولا عمرو ولا قام عمرو وكذا تقول ماأموالكم ولا أولادكم ماأموالكم تقربكم ولا تقربكم أولادكم (قوله الشرطين) وهما سبق النفى على الواو وعدم قصد النفى على سبيل المعية (قوله دخولها) أى دخول لا (قوله فلا يجوز) أى لفقد الشرط الاول ووجه منعه ظاهر وهو أن الواو تقتضى تشريك مابعدها لما قبلها فى الايجاب وذكر لا يقتضى نفى مابعدها فيكون مابعدها موجبا منفيا وهو تناقض (قوله لان فى غير) أى فى غير المغضوب (قوله أحرزه) أى جعله فى حرز يمنع من الوصول اليه (قوله من حتفه) أى من موته وقوله دعج أى شديدة السواد (قوله حيل) يصح أن يكون المراد جمع حيلة ويصح أن يكون المراد جبل بالجيم والباء (قوله ولا حيل) أى فهو عطف على ظلم أى أى فتى احرزه من الموت ظلم الليالى ولا حيل فقد عطف بلا بعد اثبات (قوله لان المعنى لا فتى الخ) أى فالاستفهام بمعنى النفى لانه للانكار (قوله فهل يهلك الخ) أى لا يهلك الخ (قوله ولا يجوز مااختصم زيد الخ) أى لان الواو ولا تفيد نفى الاختصام عنهما مجتمعين ومنفردين فيفيد أن الاختصام يصح أن يكون متعلقا بشخص واحد حتى انه يصح النفى عنه مع أنه لا يعقل الا بين شخصين (قوله زوائد) يؤخذ منه أنه لو قيل مااختصم زيد ولا عمرو على أن لا زائدة كان جائزا وأن محل المنع اذا قصد نفى الفعل عنهما مطلقا فى حال الاجتماع والانفراد لان نفى الشىء يفيد صحة ثبوته والفعل لا يثبت حال الانفراد (قوله زوائد) أى لمجرد التوكيد واما الاولى والثالثة فهما زائدان لكن لا لمجرد التوكيد بل لافادة نفى التسوية فى كل اثنين اجتماعا وانفرادا (قوله لأمن اللبس) أى لان من المعلوم أن الاستواء انما يكون بين اثنين ولو جعلت لا ليست زائدة لاقتضى أن الاستواء منفى عنهما مجتمعين ومنفردين فيكون الاستواء يصح تعلقه بكل واحد حتى انه ينفى مع أن الاستواء أى المساواة فى الامور لا تعقل الا بين أمرين (قوله المفرد) أى وأما فى الجمل فذلك من خصوصيات الفاء نحو الذى قام زيد فيكرمه عمرو أخوك (قوله عطف العقد على النيف) أى عند تركيبهما وجعلهما عددا واحدا تقول ثلاثة وعشرون أوقية مثلا ولا تقول فعشرون أو ثم عشرون أما عند كونهما عددين مستقلين فيعطفان بكل عاطف تقول مامضى ثلاثة بل عشرون أو لكن عشرون وتقول مضت ثلاثة فعشرون أو ثم عشرون بحسب ماتريد من مهلة أو تعقيب (قوله النيف) هو واوى العين كسيد من ناف ينوف اذا زاد وهو مازاد من الآحاد على عقد حتى يبلغ العقد الآخر والعقد عشرات أو مئات أو ألوف (قوله المفرقة) أى التى كل واحدة منها الواحد بانفراده كما لو كان زيد موصوفا بالشعر وعمرو بالكتابة فتقول رأيت رجلين شاعر وكاتب (قوله بكا رجل) بضم الباء وبالقصر وبالاضافة (قوله مسلوب وبالى) أى فهما صفتان للربعين فاحدهما موصوف بكونه مسلوبا والثانى موصوف بكونه باليا وليس المراد أن كلا من الربعين مسلوب وبال للتنافى (قوله ماحقه التثنية والجمع) أى فالاصل والغالب والكثير فيه ذلك فلا ينافى ان التفريق ايضا فصيح الا أنه خلاف الكثير الغالب (قوله الرزية) بالهمز وبدونه وقوله فقدان بكسر أوله كالوجدان وقوله مثل محمد المراد به ابن الحجاج ومحمد الثانى اخو الحجاج فالاصل الغالب ان يقول محمدين (قوله أقمنا بها) أى بدار كسرى (قوله يوما ويوما) أى فالاصل الغالب أن يقول أقمنا بها أياما ولا يفرق (قوله وقد وصف الخ) أى فهذا اليوم الموصوف محسوب من الخمسة التى بعد الثلاثة المذكورة أولا لان المبدأ للشىء محسوب من ذلك الشىء (قوله فيكون يوم الترحل هو ثامن الخ) فيه ان هذا يفيد ان ايام الاقامة سبعة لا ثمانية وهذا يخالف قوله والجواب ثمانية الا ان يقال سمى يوم الرحيل يوم اقامة نظراً لاقامة بعضه ولكن الذى يذكرونه فى الحكاية ان الاقامة كانت اربعة ايام ورحلوا فى الخامس

بالنسبة إلى أول يوم التاسع عطف مالا يستغنى عنه كاختصم زيدوعمرو واشترك زيدوعمرو وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب
ومن ذلك جلست بين زيدوعمرو ولهذا كان الاصمعى يقول الصواب بين الدخول وحومل لافحومل وأجيب بأن التقدير بين
نواحى الدخول فهو كقولك
جلست بين الزيدين
فالعمرين أو بأن الدخول
مشتمل على اماكن
ويشاركها فى هذا الحكم
أم المتصلة فى نحو سواء على
أقمت أم قعدت فانها عاطفة
مالا يستغنى عنه والعاشر
والحادى عشر عطف العام
على الخاص وبالعكس
فالاول نحو رب اغفرلى
ولوالدى ولمن دخل بيتى
مؤمنا وللمؤمنين
والمؤمنات والثانى نحو
وإذ أخذنا من النبيين
ميثاقهم ومنك ومن نوح
الآية ويشاركها فى هذا
الحكم الاخير حتى كمات الناس
حتى الانبياء وقدم الحجاج
حتى المشاة فانها عاطفة
خاصا على عام والثانى عشر
عطف عامل حذف وبقى
معموله على عامل آخر
مذكور يجمعهما معنى واحد
كقوله

وزججن الحواجب والعيونا

أى وكحلن العيونا
والجامع بينهما التحسين
ولولا هذا التقييد لورد
اشتريته بدرهم فصاعدا
إذ التقدير فذهب الثمن
صاعدا والثالث عشر
عطف الشىء على مرادفه
نحو إنما أشكو بثى وحزنى
إلى الله ونحو أولئك عليهم
صلوات من ربهم ورحمة
وعوجا ولا أمتا وقوله عليه الصلاة والسلام ليلينى منكم ذوو الأحلام والنهى وقول الشاعر * وألفى قولها كذبا ومينا * وزعم
بعضهم أن الرواية كذبا مبينا فلا عطف ولا تأكيد وذلك أن

والحكاية ان جماعة من جلتهم أبو نواس مروا بمدائن كسرى فرأوا فى إيوانه محلا ظريفا فمكثوا فيه أربعة أيام يأكلون ويشربون ثم رحلوا فى الخامس فقال بعض الناس منهم لابى نواس اذكر هذه الوقعة فى قصيدة ففعل ذلك فقوله ويوما له يوم الترحل خامس معناه ويوما موصوفا بأن يوم الترحل خامس منسوب لهذا اليوم من حيث أنه يلصقه ثم إنه قد ينازع فى اختصاص الواو بهذا إذ لا مانع من نحو أقمت يوما فيوما (قوله على عدم افادتها الترتيب) أى لأنه لا يعقل الفعل هنا إلا معا وفيه أن القائل بأنها موضوعة للترتيب له أن يقول أنها تفيد الترتيب مالم تقم قرينة على خلافه كما هنا (قوله جلست بين زيدوعمرو) أى لان البينية لا تعقل إلا بين شيئين (قوله ولهذا) أى لاجل كون الواو اختصت بعطف مالا يستغنى عنه (قوله لافحومل) اى لان العاطف هنا عطف مالا يستغنى عنه والعامل بين والبينية لا تعقل إلا بين متعدد وعطف مالا يستغنى عنه من خواص الواو (قوله بين نواحى الدخول) أى أطرافه القريبة وقوله أو بأن الدخول الخ الأولى تقديمه على قوله فهو كقولك جلست لانه صحيح أيضا فى قولك جلست بين الزيدين فالعمرين (قوله فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين) أى فالمعنى جلست بين أماكن الزيدين والعمرين (قوله أو بأن الدخول مشتمل) أى من غير تقدير مضاف فغاير ماقبله (قوله ويشاركها فى هذا الحكم أم الخ) فيه أن الموضوع فى الكلام على انفراد الواو ومع هذا الاشتراك لا يعقل الانفراد وأجاب الشمنى بان قوله التاسع الخ على مذهب الجمهور وقوله ويشاركه الخ اعتراض منه عليهم وهو بعيد إذ لو كان قصده الاعتراض عليهم لقال وفيه نظر لان أم الخ وهذا السؤال والجواب بعينه يتأتى فى قوله قريبا ويشاركها فى هذا حتى (قوله ويشاركها الخ) اى فعده من المختصة بالواو اما بالنسبة لغير أم نظير الحصر الاضافى أو انه تبع غيره ثم بين مافيه وهذان الجوابان يأتيان فى مشاركة حتى لأم فى عطف الخاص على العام كما يأتى (قوله رب اغفرلى ولوالدى) المثال باعتبار غير الوالدين وكل واحد عطف على ماقبله (قوله ولمن دخل بيتى مؤمنا) أى فهذا أعم من والديه وكذلك المؤمنين والمؤمنات أعم ممن دخل بيته (قوله ومنك ومن نوح) هذا محل الشاهد أعنى قوله ومنك وكذا مابعده بناء على ان الكل عطف على الاول (قوله ويشاركها فى هذا الحكم) أعنى العكس وهو عطف الخاص على العام (قوله حذف) أى ذلك العامل (قوله وكحلن العيونا) اى فالعامل المحذوف المعطوف هو كحلن ومعموله الثانى هو العيون وإنما احتجنا لتقدير عامل معطوف ولم نجعل المعطوف العيون لانه يكون الكلام فاسدا لان المعنى حينئذ وزججن العيون مع أن العيون لا تزجج أى لان التزجيج هو التدقيق مع الاستطالة ولا يقال يقدر مضاف أى هدب العيون لانا نقول لا يصح أيضا لان هدب العيون إذا نتف كان ذلك تقبيحا للعين مع أن المراد تحسينها (قوله ولولا هذا التقييد) أى بقولنا يجمعهما معنى واحد لورد الخ وحاصله أن الفاء فى هذا المثال عطفت عاملا حذف وهو ذهب وبقى معموله وهو صاعدا على العامل الاخير وهو اشتريت لكن لما قيد الاول بان العاملين يجمعهما معنى واحد خرج هذا المثال إذ الاشتراء وذهاب الثمن صاعدا لا يجمعهما معنى واحد بخلاف التزجيج والتكحيل فانه يجمعهما أمر واحد وهو التحسين (قوله فذهب الثمن) أى فقد عطف بالفاء عامل حذف وبقى معموله على عامل مذكور لكن له معنى يجمعهما وقوله صاعدا حال معمولة للمحذوف عامل صاحبها (قوله وحزنى إلى الله) أى فالحزن هو البث (قوله صلوات من ربهم ورحمة) أى فالصلوات والرحمة بمعنى (قوله ليلينى) أى فى الصلاة (قوله ذوو الأحلام) جمع حلم بضمتين أى العقل وقوله النهى هو جمع نهية وهو العقل لانه ينهى عما لا يليق (قوله وألفى) أى جذيمة الأبرش اى وجد وضمير قولها للزباء والبيت لعدى بن الابرش وصدره * وقددت الأديم لراهشيه * (قوله وزعم بعضهم ان الرواية الخ) قال الشيخ بهاء الدين بن السبكى وهو الأوفق لبقية القصيدة لان ابياتها كلها مكسور فيها ماقبل الياء.

تقدير الاحلام فى الحديث جمع حلم بضمتين فالمعنى ليلينى البالغون العقلاء ٭ وزعم ابن مالك ان ذلك قد يأتى فى أو وأن منه ومن يكسب خطيئة أو إثما ٭ والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه (٢٠) للضرورة كقوله ٭ ألا يا نخلة من ذات عرق ٭ عليك ورحمة الله السلام ٭ والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وأرجلكم فيمن خفض الأرجل وفيه بحث سيأتى (تنبيه) زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع فتستعمل على أوجه أحدها أن تستعمل بمعنى أو وذلك على أوجه ثلاثة أحدها أن تكون بمعناها فى التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله ٭ كما الناس مجروم عليه وجارم ٭ وممن ذكر ذلك ابن مالك فى التحفة والصواب أنها فى ذلك على معناها الأصلى إذ الانواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس ولو كانت أو هى الأصل فى التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو والثانى أن تكون بمعناها فى الاباحة قاله الزمخشرى وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أى أحدهما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان أمرا بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو والثالث أن تكون بمعناها فى التخيير قاله بعضهم فى قوله ٭ وقالوا نأت فاخترلها الصبر والبكاء ٭ فقلت البكا اشفى إذاً لغليلى ٭ قال معناه او البكا اذ لا يجتمع مع الصبر ونقول يحتمل ان الأصل فاختر من الصبر والبكاء أى احدهما ثم حذف من كما فى واختار موسى قومه ويؤيده أن ابا على القالى رواه بمن وقال الشاطبى رحمه الله فى باب البسملة ٭ وصل واسكتا ٭ فقال شارح كلامه المراد التخيير

---

بخلاف ما رواه الجمهور فالظاهر أنه وهم (قوله بضمتين) أى والمراد بالحلم البلوغ لا العقل كما يقول الأول (قوله أن ذلك) أى عطف الشئ على مرادفه (قوله قد يأتى فى أو) أى فليس من خصوصيات الواو (قوله عطف المقدم) إى التابع المتقدم على متبوعه (قوله نخلة) كناية عن المرأة وبعده

سألت الناس عنك فخبرونى ٭ هنا من ذاك يكرهه الكرام

وليس بما أحل الله بأس ٭ إذا هو لم يخالطه الحرام

ولا يعلم قائله ونسبه بعضهم للأحوص وفى التفتازانى على المفتاح أن هذا غير خاص بالواو وقال تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وكون العاطف أحد خمسة الواو والفاء وثم وأو ولا وجعل بعضهم العطف على الضمير فى متعلق عليك بلا فصل (قوله ورحمة الله السلام) أى فالأصل عليك السلام ورحمة الله (قوله وأرجلكم بالجر أى فهو معطوف على وجوهكم لأنها هى التى تغسل وجره لمجاورته للمجرور فاعراب أرجلكم منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار أى الحركة الناشئة عن الجوار (قوله وفيه بحث) حاصله أن الجر على الجوار انما يكون فى النعت كثيرا وفى التوكيد قليلا وأما فى النسق فلا يكون فيه ذلك لأن العاطف يمنع من المجاورة فالاولى حمل قراءة الجر على مسح الخف أو أن المسح بالنسبة للأرجل الغسل الخفيف دفعا للسرف لانها مظنته (قوله سيأتى) أى فى القاعدة الثانية من الباب الثانى (قوله على أوجه) أى ثلاثة إما بمعنى أو أو باء الجر أو لام التعليل (قوله على أوجه ثلاثة) الاباحة والتخيير والتقسيم (قوله اسم وفعل وحرف) أى فالواو بمعنى أو التى للتقسيم (قوله مجروم عليه وجارم) أى إما مجروم عليه أو جارم فالناس قسمان فالواو هنا بمعنى أو التى للتقسيم (قوله على معناها الأصلى) أى وهو مطلق الجمع (قوله تحت الجنس) الحاصل انك إذا ذكرت جنسا وعددت انواعه فان لاحظت ان تلك الأنواع مجتمعة تحت ذلك الجنس اتيت بالواو كما فى الكلمة اسم وفعل وحرف والحال انك قصدت دخولها تحت الكلمة وإن لاحظت أنها أنواع متباينة أتيت بأو فتقول اسم أو فعل أو حرف وهذا فى تقسيم الكلى وأما تقسيم الكل فتتعين فيه الواو (قوله لكان استعمالها فيه اكثر) أى مع انه ليس كذلك (قوله بمعناها فى الاباحة) أى التى يجوز فيها الجمع بين الطرفين (قوله أى احدهما) أى فالمأمور به مجالسة أحدهما وإن كان الجمع بين مجالستهما جائزا (قوله لهذا) علة مقدمة على المعلول وهو قوله قيل أى لاجل إتيان الواو للاباحة (قوله ارادة الاباحة) أى فيتوهم أن المراد صيام ثلاثة أيام فى الحج فان لم تصوموها فصوموا سبعة إذا رجعتم مع انه ليس المراد بل المراد صيام كل من الثلاثة والسبعة (قوله إرادة الاباحة) أى والا كان لا حاجة لذكر قوله فتلك عشرة كاملة لأن ذلك معلوم (قوله بمجالسة كل منهما) أى الا لقرينة تدل على أن القصد أن لا يخرج عنهما (قوله وجعلوا ذلك) أى الأمر بمجالسة كل (قوله والعطف بأو) أى فان القصد الأمر بمجالسة واحد منهما لا بعينه (قوله وقالوا نأت) أى المحبوبة من الوصال وقوله فاختر لها أى لاجلها (قوله اذ لا يجتمع الخ) أى لان الصابر لا يبكى والباكى ليس بصابر (قوله ونقول يحتمل الخ) اى ويحتمل ان المعنى اختر الصبر ساعة والبكا أخرى على اتباعها وطلبها ويحتمل أن يكون البكاء مفعولا لفعل محذوف والتقدير واترك البكا ويدل عليه السياق والسباق فان الامر باختيار الصبر امر فى المعنى بترك البكا وقوله فقلت البكا اشفى إذاً لغليلى يشير لذلك والغليل حرارة العطش واستعمله هنا فى مطلق الحرارة مجازا (قوله أى احدهما) اى فالاصل اختر من الصبر والبكا احدهما فيكون حذف من والمفعول فقول ثم حذف من أى والمفعول (قوله رواه بمن) أى بدلها (قوله المراد التخيير) أى لانه لا يتأتى الجمع بين الوصل والسكات ولما كان المتبادر

ثم قال محققوهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة أن المعنى وصل إن شئت واسكت إن شئت  قال أبو شامة وزعم بعضهم ان الواو تأتى للتخيير مجازا والثانى أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم أنت أعلم ومالك وبعت الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر والثالث أن تكون بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجى وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة فى قوله تعالى أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون والصواب أن الواو فيهن للمعية كما سيأتى الثانى والثالث من أقسام الواو واو ان يرتفع مابعدها إحداهما واو الاستئناف نحو لنبين لكم ونقر فى الأرحام مانشاء ونحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ونحو من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فيمن رفع أيضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نقر ولا نتصب أو انجزم تشرب ولجزم يذر كما قرأ الآخرون ولزم عطف الخبر على الامر وقال الشاعر * على الحكم المأتى يوما إذا قضى * قضيته أن لا يجور ويقصد * وهذا متعين للاستئناف لان العطف يجعله شريكا فى النفى فيلزم التناقض وكذلك قولهم دعنى ولا أعود لانه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتى وتركى لما تنهانى عنه وهو باطل لأن طلبه لترك العقوبة انما هو فى الحال فاذا تقيد

من هذا الكلام ان التخيير مستفاد من الواو مع انها لمطلق الجمع أى بكلام المحققين من الشراح وأى بكلام أبى شامة اشارة إلى جواز أن يكون التخيير من الواو لأنها قد تستعمل فيه مجازا (قوله ثم قال محققوهم) القصد من نقل كلام المحققين وكلام أبى شامة الرد على من قال إن الواو تستعمل للتخيير كأو (قوله أن المعنى) أى فالتخيير من فحوى الكلام (قوله قال أبو شامة) هو من شراح الشاطبية وكلامه مقابل لكلام المحققين كما انه مقابل للقائل بأنها للتخيير (قوله والثانى) أى من الأوجه الثلاثة التى تخرج الواو عن معناها الأصلى وتستعمل فيها (قوله أنت أعلم ومالك) أى فالواو حرف عطف ومال عطف على انت لكن ليس العطف هنا للتشريك بل الواو فى الحقيقة بمعنى باء الجر متعلقة باعلم وورد هذا بانه يحتمل أن الأصل أنت أعلم بمالك فانت ومالك أى مقترنان فانت ومالك بمنزلة كل رجل وضيعته وعلى هذا ففى الكلام حذف متعلق اعلم وحذف المبتدا والخبر معا (قوله الشاء) اسم جنس وقوله شاة اى كل شاة بدل مما قبله وقوله ودرهما أى بدرهم أى بعت الشاء كل شاة بدرهم وفيه ان النكرة لا تبدل من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة نحو بالناصية ناصية كاذبة الخ وخرجه الدمامينى على تقدير العامل أى دفعت شاة وأخذت درهما (قوله وهو ظاهر) أى لعدم الحذف بخلاف ماذكر من التخريج فى كل من المثالين فانه محوج لارتكاب الحذف وهو خلاف الأصل (قوله والثالث) أى من الأوجه الثلاثة التى تخرج الواو عن معناها وهو مطلق الجمع وتستعمل فيه (قوله الخارزنجى) بخاء معجمة فالف فراء مهملة مفتوحة فزاى معجمة مفتوحة وسكون النون وكسر الجيم نسبة لخارزنج بلدة قاله الدمامينى (قوله للمعية) أى والنصب بان مضمرة بعد واو المعية فى الأجوبة الثمانية (قوله أحدهما واو الاستئناف) قد يقال الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل اتى بالواو أم لا فما معنى إضافته للواو بل ربما أوهمت هى العطف فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق (قوله ونقر فى الأرحام) أى فقراءته بالرفع على ان الفعل قبله منصوب بان تقتضى الاستئناف (قوله فيمن رفع ايضا) أى وأما على قراءته بالجزم فالعطف على الجزاء باعتبار محله (قوله لانتصب نقر) أى عطفا على نبين وقال الدمامينى يمكن أن الواو عاطفة والرفع صحيح للعطف على ما تعلق به لنبين أى نفعل ذلك لنبين لكم القدرة الباهرة ونقر ولك أن تجعل لنبين متعلقا بخلقناكم المذكور ونقر عطف على جملة الخبر (قوله ولا نتصب) أى إذا أريد النهى عن الجمع والعطف بين المصادر المؤولة (قوله أو انجزم) أى إذا أريد النهى عن كل واحد (قوله ولجزم يذر) أى عطفا على الجزاء وقد يقال الواو عاطفة والرفع صحيح عطفا على الجملة الشرطية بتمامها لا على الجزاء وحده حتى يجب الجزم (قوله ولزم الخ) يعنى لو كانت الواو فى هذه الآية عاطفة لزم ماذكر لكن اللازم باطل فكذا الملزوم فتعين انها للاستئناف (قوله ولزم عطف الخبر) اعنى قوله ويعلمكم الله على الامر اعنى اتقوا الله (قوله المأتى) صفة للحكم وقضيته مفعول قضى وقوله ويقصد الواو للاستئناف لا انها للعطف وإلا كان عطفا على يجور وحينئذ فيكون المعنى على الحكم أن لا يجور وأن لا يعدل مع أن المراد أنه لا يجور ويعدل (قوله فيلزم التناقض) لان نفى الجور يقتضى ثبوت العدل وقد نفاه ثانيا قال الدمامينى يمكن أن الواو عاطفة وان الأصل وان يقصد فالواو عاطفة على أن لا يجور ثم حذفت أن فارتفع الفعل على حد ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه وتقدم أن ابن مالك حكى خلافا فى كون هذا مقيسا أولا ولك أن تجعل جملة يقصد عاطفا على جملة على الحكم الخ كما تقول على زيد الصلاة ويزكى (قوله وكذلك قولهم) أى قول من كان موثوقا عنده وأراد تأديبه (قوله دعنى) أى اترك عقوبتى (قوله لانه لو نصب) أى بان مضمرة بعد واو المعية التى هى عاطفة (قوله كان المعنى ليجتمع الخ) أى لان الواو حينئذ للمعية عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل بعدها على المصدر المتصيد من الكلام قبلها فالاجتماع مأخوذ من كون الواو للمعية (قوله فاذا تقيد الخ) أى لانه إذا جعلت للعطف كان ترك المنهى عنه أيضا مقيدا بالحال ولا يحصل

ترك المنهى عنه بالحال له يحصل غرض المؤدب ولو جزم فاما بالعطف ولم يتقدم جازم أو بلا على أن تقدر ناهية ويرده أن المقتضى لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفى العود لانهيه نفسه (٢٢) عن العود إذ لا تناقض بين النهى عن العود وبين العود بخلاف العود والاخبار بعدمه

ويوضحه أنك تقول أنا أنهاه وهو يفعل ولا تقول أنا لا أفعل وأنا أفعل معاو الثانية واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء ويقدرها سيبويه والأقدمون باذ ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك ولم يقدروها بإذا لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية ووهم ابو البقاء فى قوله فى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الواو للحال وقيل بمعنى إذ وسبقه إلى ذلك مكى وزاد عليه فقال الواو للابتداء وقيل للحال وقيل بمعنى إذ اه والثلاثة بمعنى واحد فان أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء ومن امثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله * بايدى رجال لم يشيموا سيوفهم * ولم تكثر القتلى بها حين سلت * ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما وإذا سبقت بجملة حالية احتملت عند من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم فى الأرض مستقر

الرابع والخامس واو ان ينتصب ما بعدهما وهما واو المفعول معه
كسرت والنيل وليس النصب بها خلافا للجرجانى ولم تأت فى التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فأجمعوا امركم وشركاءكم فى قراءة السبعة فأجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف أى وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير فعل أى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير

---

غرض المؤدب من ترك ما نهاه عنه فى المستقبل واعترض بانا نسلم ان طلب ترك العقوبة حالى لكن لا نسلم أن متعلقه المطلوب وهو ترك العقوبة حالى بل هو مستقبل فيمكن أى يقيد به ترك المنهى عنه وان يجتمعا فيحصل غرض المؤدب والمعنى أطلب منك فى الحال ان تترك عقوبتى فى المستقبل فيحصل فيه تركى لما تنهانى عنه (قوله لم يحصل غرض المؤدب) أى وهو ترك المنهى عنه مطلقا (قوله إذ لا تناقض بين النهى عن العود) فيمكن أن تنهاه عن العود ويعود والعود مقتض لتأديبه (قوله بخلاف الخ) أى فان ذلك متناقض (قوله ويوضحه) أى ويوضح التناقض وعدمه (قوله ويوضحه) أى ما تقدم من أنه لا تناقض بين العود والنهى عنه بخلاف العود والاخبار بعدمه (قوله والثانية) أى من الواوين التى يرتفع ما بعدها (قوله وتسمى واو الابتداء) أى لدخولها على مبتدا (قوله والأقدمون باذ) فيقولون فى تقدير المثال السابق أى إذ طلعت الشمس (قوله ولا يريدون أنها) أى واو الحال بمعنى إذ (قوله كما ان اذ كذلك) أى قيد للفعل قبلها (قوله لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية) أى بخلاف إذ فلذا اختاروا اذ دون اذا (قوله لأنها لا تدخل الخ) أى لأن اذا لا تدخل على الجملة الاسمية التى تدخل عليها واو الحال (قوله فى قوله فى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) قبلها ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم (قوله وقيل بمعنى اذ) اى فظاهره ان كونها بمعنى اذ غير كونها بمعنى واو الحال مع انها نفسها (قوله وزاد عليه) أى وزاد مكى على أبى البقاء فى الخطأ (قوله الواو الخ) هذا مقول قول مكى (قوله والثلاثة) الخ علة لغلط مكى (قوله فان أراد الخ) أى وظاهره أنها متغايرة (قوله فان أراد الخ) اى انه ان أراد بواو الابتداء واو الاستئناف التى تبتدأ بعدها الجمل ولم يرد بها واو الحال كان قولهما سواء (قوله فقولهما سواء) اى فى الخطأ أى من حيث كون كل ذكر أمرين بمعنى واحد ولم يزد أحدهما على الآخر فى الغلط (قوله ومن أمثلتها الخ) أى من أمثلة الواو التى للحال وفيه أن الكلام فى الواو التى يرفع الاسم بعدها وهذا خروج عن الموضوع أى كونها داخلة على الفعل والموضوع دخولها على الاسم المرفوع وأما كونها تدخل على الجملة الفعلية أو لا تدخل فشىء آخر (قوله ومن أمثلتها) أى واو الحال مطلقا لا بقيد الداخلة على الاسمية السابقة (قوله لم يشيموا) أى لم يغمدوا سيوفهم اى لم يدخلوها فى أغمدتها حال عدم كثرة القتلى اى انتفى الادخال حال عدم كثرة القتلى بها فالثابت لهم ادخالها فى الأغمدة حال كثرة القتلى بها هذا على جعل الواو للحال وأما على جعلها عاطفة فالمعنى انتفى اشامتهم اى ادخالهم السيوف فى الاغمدة وانتفى كثرة القتلى منهم بها وهذا يشعر بذمهم لجبنهم وخوفهم وأجاب بعض بان المعنى ولم يكثروا الخ أى بحيث يقتلون أراذل الناس بل انما يقتلون أكفاءهم وهم قليلون فعدم الكثرة لكونهم لا يقتلون الا الكفء (قوله لم يشيموا) يقال شمت السيف بالكسر غمدته ويطلق على السل أيضا فهو من أسماء الاضداد كذا فى ملا على قارى (قوله واذا سبقت) أى الواو (قوله عند من يجيز تعدد الحال) أى وأما عند من يمنعه فيقول انه يتعين الابتدائية ولا يصح العطف كذا قرر (قوله تعدد الحال العاطفة) أى فتكون الجملة بعدها حالا (قوله والابتدائية) اى كونها للاستئناف كذا قرر (قوله والابتدائية) الأشهر حملها على الحالية الداخلة على الجملة الاسمية ليكون من تعدد الحال بلا عطف واما من منع تعدد الحال فيتعين العطف والخلاف فى تعدد الحال من غير عطف اما معه فلا خلاف فى جوازه (قوله اهبطوا بعضكم الخ) الجملة حالية (قوله وليس النصب بها) اى بل بالعامل السابق بواسطتها من فعل أو شبهه (قوله خلافا للجرجانى) مما رد به عليه انها لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير فى نحو سرت وإياك كما يتصل بأحرف الجر (قوله ولم تأت) اى واو المعية (قوله فتحتمل الواو فيه ذلك) أى المعية (قوله وموجب التقدير) اى فى وجه العطف وقوله موجب التقدير اى تقدير المضاف

فى

فى الوجهين أن أجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعانى كقولك أجمعوا على قول كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده الذى جمع مالا ويقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويروى برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول. والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول فالاول كقوله ولبس عباءة وتقر عينى. أحب إلى من لبس الشفوف. والثانى شرطه أن يتقدم الواو نفى أو طلب ويسمى الكوفيون هذه واو الصرف وليس النصب بها خلافا لهم ومثالها ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله لا تنه عن خلق وتأتى مثله والحق أن هذه واو العطف كما سيأتى. السادس والسابع واوان ينجر ما بعدهما إحداهما واو القسم ولا تدخل إلا على مظهر ولا تعلق إلا بمحذوف نحو والقرآن الحكيم فان تلتها واو أخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب الثانية واو رب كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله. ولا تدخل إلا على منكر ولا تتعلق إلا بمؤخر والصحيح انها واو العطف وأن الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة. وقاتم الأعماق خاوى المخترق. وأجيب بجواز تقدير العطف على شىء فى نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال. ووالله لولا تمر مما حبيته (والثامن) واو دخولها كخروجها وهى الزائدة أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة وحمل على ذلك حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها بدليل الآية الأخرى وقيل هى عاطفة والزائدة الواو فى وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أى كان كيت وكيت وكذا البحث فى فلما أسلما وتله للجبين وناديناه الاولى أو الثانية زائدة على القول الاول أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثانى والزيادة ظاهرة فى قوله فما بال من أسعى لأجبر عظمه.

---

فى الاول والفصل فى الثانى وقوله فى الوجهين اى عطف المفردات وعطف الجمل (قوله لا يتعلق بالذوات) نقل الدمامينى عن ابن سيده أن الاجماع كالجمع يتعلق بالذوات والمعانى وحينئذ فيصح جعل الواو للعطف من غير تقدير ثم قال لكن يلزم استعمال المشترك فى معنييه وفيه خلاف ولك منع أن هذا من المشترك اللفظى (قوله فجمع كيده) أى فالكيد معنى بخلاف المال (قوله ويقرأ) هى قراءة رويس من العشرة (قوله فلا اشكال) اى فى جعلها عاطفة أو للمعية لأن كلا منهما لا يحوج لتقدير (قوله ويروى برفع الشركاء) وهى قراءة روح من العشرة (قوله عطفا على الواو) أى فى أجمعوا وقوله للفصل أى وإنما صح العطف على ضمير الرفع المتصل للفصل وصح رفع فعل الأمر للظاهر لأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله لعطفه على اسم صريح الخ) قد مرى على المصنف التحقيق وإلا فهى عند من عدها مستقلة يجعلها غير عاطفة (قوله لعطفه على اسم صريح الخ) قال الدمامينى جزمه هنا بأنها للعطف مع قوله بعد والحق انها واو العطف فيه تنافر لأن قوله والحق ان هذه واو العطف يشعر بان الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم أولا بانها للعطف نعم لو قال أولا أنها واو الصرف لا العطف ثم قال والحق أنها واو العطف لالتأم الكلام واتسق النظام (قوله أو مؤول) عنى به المصدر المتصيد من الكلام السابق إذ لا سابك قبل بل متوهم (قوله كقوله) أى القائل أعنى ميسون زوجة معاوية (قوله واو الصرف) أى لأنها صرفت المضارع من الرفع الذى كان يستحقه إلى النصب ارشادا بصرفه عن سنن الكلام إلى انها غير عاطفة (قوله والحق أن هذه واو العطف) أى الواو الداخلة على المضارع المنصوب للعطف إلا أنها فى الاول عطفت مصدرا على مصدر صريح وفى الثانى عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم واضمار أن فى الاول جائز وفى الثانى واجب (قوله كما سيأتى) أى فى الباب الرابع فى مبحث العطف على المعنى (قوله ولا تتعلق إلا بمحذوف) أى وجوبا تقديره أقسم ولا تجاب بانشاء لما سبق أن القسم الاستعطافى من خواص الباء نحو بالله افعل كذا (قوله وإلا لاحتاج) أى وإلا بان كانت للقسم أى كالقسم الاول فى كونه مستقلا بخلاف ما إذا جعلت للعطف فانه وإن كان المعطوف قسما إلا أنه غير مستقل (قوله لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب) أى مع انهم إنما يذكرون جوابا واحدا ويمكن أن يقال انها للقسم وحذف جواب أحدهما لدلالة جواب الآخر عليه على أنه لا مانع من توارد قسمين على مقسم به واحد (قوله ولا تتعلق) أى على القول بانها تتعلق والحق أن رب حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق وتقدم تحقيق ما فيه وقوله إلا بمؤخر أى فى البيت المذكور (قوله افتتاح القصائد) أى فلم يتقدم عليها ما تعطف عليه (قوله فى نفس المتكلم) أى وحينئذ يكون الاصل ورب هول اقتحمته وقاتم الاعماق الخ وأما احتمال كون الراوى حذف من أول القصيدة شيئا كما فى الشمنى فبعيد (قوله لا تدخل عليها) أى لأن حرف العطف لا يدخل على مثله (قوله كما تدخل على واو القسم) أى لأنه لا يمنع دخول حرف على آخر مخالف له فى المعنى وإن اتحدا لفظا وأما لو اتحدا لفظا ومعنى فانه يمتنع (قوله وفتحت أبوابها) أى فهى زائدة فى جواب إذا وقوله والزائدة أى فى الجواب وقوله والجواب أى جواب إذا (قوله كيت وكيت) كناية عما يناسب المقام أى رأوا نفعا منها او سلمت عليهم الملائكة أو حياهم الله (قوله وكذا البحث) اى القول (قوله وتله للجبين) اى أى قيل إن هذه الواو زائدة فى جواب لما وقيل ما بعدها (قوله على القول الاول) اى القائل بالزيادة وإن كان القائل بالزيادة مختلفا لان بعضهم يقول الاولى هى الزائدة وبعضهم يقول الزائدة الثانية فالمراد بالقول بالزيادة ما عدا من يقول انها عاطفة (قوله لأجبر عظمه) جبر العظم اصلاحه

حفاظا وينوى من سفاهته كمرى ٭ وقوله ولقد رمقتك فى المجالس كلها ٭ فاذا وأنت تعين من يبغينى ٭ والتاسع واو الثمانية ذكرها جماعة من الادباء كالحريرى ومن النحويين الضعفاء  كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي وزعموا أن العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية إيذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستانف واستدلوا على ذلك بآيات احداها سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم الى قوله سبحانه وثامنهم كلبهم وقيل هى فى ذلك لعطف جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا تصديق لهذه المقالة كما أن رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس رضى الله عنهما حين جاءت الواو انقطعت العدة أى لم تبق عدة عاد يلتفت اليها ﴿فان قلت﴾ اذا كان المراد التصديق فما وجه مجىء قل ربى أعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل ﴿قلت﴾ وجه الجملة الاولى توكيد صحة التصديق باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل أو أن الذى قالها منهم عن يقين قليل أو لما كان التصديق فى الآية خفيا لا يستخرجه الا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا كان يقول أنا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هى واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدا اسم اشارة أى هؤلاء سبعة ليكون فى الكلام ما يعمل فى الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا وليت

وحفاظا مفعول لاجله والحفاظ المراقبة اهدمامينى (قوله وينوى) الواو زائدة لان المضارع الواقع حالا اذا كان مثبتا لا يربط بالواو فقوله ينوى حال اى ما بال الخ فى حال كونه ناويا الخ قال الدمامينى ويمكن العطف على محذوف أى يهمل حقى وينوى الخ (قوله ولقد رمقتك) الزيادة فيه ظاهرة (قوله وأنت) الواو زائدة والمعنى فاذا أنت فاذا فجائية وأنت مبتدا وجملة تعين خبر وقوله يبغينى اى يقصدنى بسوء أو يظلمنى وقوله رمقتك اى نظرت اليك (قوله واو الثمانية) هى الداخلة على لفظ الثمانية حالة سرد العدد فمتى أتى لفظ ثمانية حال سرد العدد أتى هؤلاء القوم بواو (قوله وزعموا أن العرب الخ) فى الدمامينى ان هذه لغة فصيحة لبعض العرب (قوله اذا عدوا) اى من الواحد (قوله عدد تام) يقال كذلك غير السبعة فلا خصوصية لها وفى الدمامينى توجيه تمام السبعة بان العدد إما فرد أو مركب من فردين وهو الزوج أو من زوج وفرد أو من زوجين والثلاثة الاول من الثلاثة فان فى ضمنها الواحد والاثنين والاخير من الاربعة ومجموع الثلاثة والاربعة سبعة فتمت بها الاحوال وما أتى تكرار فالثمانية زوج وزوج قد مضى والتسعة زوج وفرد وهكذا (قوله وأن ما بعده عدد مستأنف) اى فهذه تشبه واو الاستئناف من حيث ان ما بعدها مستأنف لكن لما كانت لا تدخل الا على لفظ ثمانية ويصح سقوطها لم تجعل واو الاستئناف (قوله لعطف جملة الخ) اى فقوله وثامنهم كلبهم جملة عطف على جملة وسبعة (قوله الجميع) اى جميع الجمل التى فيها الواو والتى ليست فيها (قوله وقيل العطف) اى بالواو وقوله وأن هذا أى قوله وثامنهم كلبهم وقوله لهذه المقالة اى اعنى هم سبعة (قوله لتلك المقالة) اعنى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم (قوله ويؤيده) اى يؤيد كون العطف أى الكلام المعطوف من كلام الله (قوله انقطعت العدة الخ) هو مقول لقول ابن عباس (قوله يلتفت اليها) أى فيكون قوله وثامنهم كلبهم من مقول الله تعالى (قوله اذا كان المراد) اى من جملة وثامنهم كلبهم (قوله الجملة الاولى) أى قوله قل ربى أعلم بعدتهم وحاصله أنه لما كان يتوهم أن هذا التصديق أعنى قوله وثامنهم كلبهم ليس بصحيح وان الذى صدقهم وقال لهم صدقتم ليس عالما بالواقع قال الله تعالى قل ربى أعلم أى أن المصدق بذلك هو العالم بكل شىء واذا كان المصدق بذلك عالما بكل شىء تأكد التصديق (قوله توكيد صحة التصديق) الاولى حذف صحة أو أنه من اضافة الصفة للموصوف (قوله باثبات علم المصدق) اى وهو الله (قوله ووجه الثانية) أعنى قوله ما يعلمهم الا قليل الاشارة الخ فكأن المولى قال انهم صدقوا فى هذه المقالة ولكن هذه المقالة الصادقة لم يقل بها الا قليل لقلة العالمين بالعدد (قوله تلك المقالة) اى وهى سبعة (قوله أو لما كان الخ) أى أو يقال فى وجه الجملة الثانية انه لما كان التصديق أى من الله لهم وقوله لا يستخرجه الا ابن عباس اى وأمثاله(١) من الراسخين فى العلم الذين يعلمون مواقع الكلام بان يقولوا هذه الواو لا بد لها من نكتة والنكتة فيها أنها داخلة على محذوف تصديق لهم أى نعم هم سبعة وثامنهم الخ (قوله خفيا) أى لانه يتوهم أن قوله وثامنهم الخ من كلامهم لان قبلها كل من أثبت عددا ذكر الكلب سادسا أو رابعا واعلم أن قوله ما يعلمهم الا قليل معناه على هذا الجواب ما يعلمهم الآن وأما على الجوابين الاولين فالمعنى ما يعلمهم فيما مضى الا قليل (قوله قيل ذلك) لان العالم بالتصديق لما كان قليلا لزم أن يكون العالم بهم وهو العالم بالتصديق قليلا (قوله واو الحال) أى وسبعة خبر لمبتدا محذوف (قوله اسم اشارة) اى وتكون الاشارة لهم لجريان ذكرهم (قوله ليكون الخ) هذا وجه تقديره اسم اشارة (قوله ما يعمل فى الحال) أى وهو اسم الاشارة لان فيه معنى الفعل وهو اشير والحال يكفى فى العمل فيها رائحة الفعل (قوله ويرد ذلك) قد يقال انا نقدره اسم اشارة ولكن نجعل العامل غير معنوى بل اسم مفعول والاصل هؤلاء معدودون والحال أن ثامنهم كلبهم ولا منع ولا شىء لكن هذا وان كان جائزا الا أنه بعيد من الكلام كما أن تقدير اسم الاشارة كذلك (قوله اذا كان معنويا) المراد به ما فيه معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة والجار والمجرور

٭(١) قوله الا ابن عباس اى وأمثاله هكذا فى خطه ونسخ المتن التى بايدينا الا مثل ابن عباس اه

يمتنع ولهذا ردوا على المبرد قوله فى بيت الفرزدق وإذ ما مثلهم بشر أن مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أى وإذ ما فى الوجود بشر مماثلا لهم الثانية آية الزمر إذ قيل فتحت فى آية النار لأن أبوابها سبعة وفتحت فى آية الجنة إذ أبوابها ثمانية واقول لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها إذ ليس فيها ذكر عدد البتة وإنما فيها ذكر الابواب وهى جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها وقد مر أن الواو فى وفتحت مقحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هى واو الحال أى جاؤها مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحة حالا من جنات عدن مفتحة لهم الأبواب وهو قول المبرد والفارسى وجماعة قيل وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم الثالثة والناهون عن المنكر فانه الوصف الثامن والظاهر أن العطف فى هذا الوصف بخصوصيته إنما كان من جهة أن الأمر والنهى من حيث هما أمر ونهى متقابلان بخلاف بقية الصفات أو لأن الآمر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهى عن المنكر آمر بالمعروف فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكفى فيه ما يحصل فى ضمن الآخر وذهب أبو البقاء على امامته فى هذه الآية مذهب الضعفاء وقال إنما دخلت فى الصفة الثامنة إيذانا بأن السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا سبع فى ثمانية أى سبع أذرع فى ثمانية أشبار وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها الرابعة وأبكارا فى آية التحريم ذكرها القاضى الفاضل وتبجح باستخراجها وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبى والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط

---

وليت ولعل وكأن لأن فيها معنى الفعل دون حروفه (قوله وإذ ما فى الوجود) خبر مقدم وبشر مبتدأ ومماثلا لهم حال (قوله لو كان لواو الثمانية حقيقة) أى لا نسلم أن لها حقيقة ولو سلمنا ذلك فالآية ليست من ذلك القبيل (قوله إذ ليس فيها ذكر عدد) أى واو الثمانية عند هؤلاء الجماعة القائلين بها هى الداخلة على لفظ ثمانية حال سرد العدد (قوله لا يدل على عدد خاص) أى لا على سبعة ولا على ثمانية ولا على أقل ولا على أكثر (قوله ثم الواو الخ) هو ترق فى الاعتراض أى سلمنا أنه دال على عدد خاص وأن المراد بالجمع عدد خاص فالواو ليست داخلة على ذلك الجمع الذى أريد منه العدد الخاص على التسليم (قوله وقيل هى واو الحال) أى فجملة الاقوال فى هذه الواو ثلاثة غير القول بأنها واو الثمانية (قوله حالا من جنات عدن) أى حال كون مفتحة حالا (قوله وإنما فتحت الخ) هذا الكلام إنما هو على جعلها للحال فقوله قيل أى على جعلها للحال (قوله إكراما) أى بخلاف النار فانها سجن لا تفتح إلا عند الادخال كما هو عادة السجن لا يفتح إلا للداخل فيه أو الخارج منه (قوله الثالثة) أى من الآيات التى استدل بها على وجود واو الثمانية (قوله فانه الوصف الثامن) أى من الأوصاف المذكورة فى المجاهدين فى سبيل الله (قوله من حيث هما أمر ونهى) احترز به عن حيثية تعلق الأمر بالمعروف وتعلق النهى بالمنكر فانهما من هذه الحيثية متلازمان لا متقابلان كما قال بعد (قوله متقابلان) أى متضادان فقد امتازا عن الصفات السابقة بالتضاد فناسب أن يمتازا فى الظاهر بواو وليست تلك الواو شرطا فى صحة العطف ولا فى حسنه (قوله وهو) أى المنكر وقوله ناه عن المنكر اى لأن الأمر بالشىء نهى عن ضده (قوله فأشير) أى بالواو وقوله إلى الاعتداد الخ أى أنه أشار بالواو إلى أن كل واحد منهما معتد به فى ذاته وأنه لا بد من وجود كل منهما ولا يكفى الوجود الضمنى وذلك لأن شأن العطف المغايرة فلو ترك الواو لتوهم أن أحدهما يغنى عن الآخر لأن كل واحد منهما يستلزم الآخر (قوله على إمامته) أى مع كماله فكأنه استعلى على الامامة وملكها (قوله إنما دخلت) أى الواو (قوله عدد تام) أى وأن ما بعدها عدد مستأنف (قوله ولذلك) أى لكون السبعة عددا تاما صح ضربهم السبعة فى الثمانية وجعلوا الثمانية ظرفا للسبعة وما ذلك إلا لكون السبعة عددا تاما وفيه أن كل عدد يضرب فى غيره سواء كان تاما أو غير تام ألا ترى أن الثلاثة وغيرها تضرب فى الثمانية وفى غيرها فهذه العلة لا تفيد شيئا تأمله ويمكن أن يقال إن قولهم سبعة فى ثمانية اشتهر منهم على أنه مثل أو شبه مثل ولما اختاروها مضروبة كان ذلك دليلا على أن تلك السبعة عدد تام تأمل ذلك (قوله وإنما دخلت الخ) هذا من كلام المصنف رد لكلام أبى البقاء بأنها واو الثمانية (قوله على ذلك) أى الوصف الثامن (قوله لأن وضعها) أى الاتيان بها أى بالواو وقوله على مغايرة أى لأجل مغايرة ما بعدها لما قبلها فلما امتازا عن نعت الصفات بالتضاد ناسب امتيازهما فى الظاهر بالعطف (قوله ذكرها القاضى الفاضل) أى فقال انها دخلت على الوصف الثامن فهى واو الثمانية وقوله القاضى الفاضل اشتهر بذلك عبد الرحيم بن على بن الحسين العسقلانى مولدا المصرى موتا (قوله وتبجح) أى فرح وافتخر باستخراجها أى لأنها زائدة عما استخرجه غيره من الآيات الثلاثة المشهورة وهى آية براءة وآية الكهف وآية التنزيل (قوله وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبى) أى ولم يطلع القاضى على ما قاله الثعلبى وإلا لما تبجح باستخراجها زيادة على ما استخرجه النحاة من الآيات (قوله الصفات السابقة) أى لأن النساء اللاتى تزوج بهن عليه السلام المسلمات القانتات التائبات العابدات السائحات لا يخلو إما إن يكن ثيبات أو أبكارا (قوله فلا يصح اسقاطها) أى فلو أسقط الواو لتوهم اجتماع الأمرين (قوله صالحة للسقوط) أى لأنها إنما جىء

وأما قول الثعلبي أن منها الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام حسوما فسهو بين وإنما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر ثم ان ابكارا صفة تاسعة لا ثامنة إذ أول الصفات خيرا منكن لا مسلمات فان أجاب بأن مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا وكذلك ثيبات وأبكارا تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما معهن (العاشر) الواو الداخلة



على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وافادتها أن اتصافه بها أمر ثابت وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم الآية سبعة وثامنهم كلبهم أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران أحدهما خاص بها وهو تقدم النفي والثاني عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو في الدار قائما رجل وعند جمودها نحو هذا خاتم حديدا ومررت بماء قعدة رجل ومانع الوصفية في هذه الآية أمران أحدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بالا إذ لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت بأحد إلا قائم نص على ذلك أبو علي وغيره والثاني عام في بقية الآيات وهو اقترانها بالواو

(الحادي عشر) واو ضمير الذكور نحو الرجال قاموا وهي اسم وقال الأخفش والمازني حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير بالعاقل العقلاء إذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله شربت بها والديك يدعو صباحه * إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا * والذي جرأه على ذلك قوله بنو لا بنات والذي سوغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل

---

بها لمجرد الايذان بأن السبعة عدد تام (قوله فسهو) أي لأنه لا يتأتى اسقاط الواو هنا لأن الأيام الحسومات ثمانية أيام بلياليها السبعة (قوله ثم ان أبكارا الخ) هذه زيادة في الاعتراض على القول بأنها واو الثمانية (قوله تفصيل للصفات) أي فالصفات السابقة ستة وهذان الأمران تفصيل فيها أي أن ما يتزوجه النبي إما ثيبات أو أبكارا (قوله لتأكيد لصوقها بموصوفها) أي لتفيد أن الصفة التصقت بموصوفها زيادة لصوق بمعنى أنها ثبتت له ثبوتا مؤكدا لازما فالمراد باللصوق اللصوق المعنوي لا اللفظي وإلا فقد وجد الفصل بين الصفة والموصوف بالواو وإيضاح المقام أن تقول إن الجملة إذا كانت صفة فلا بد من ضمير يربطها وقد وجد زيادة عليه الواو التي عهد الربط بها كما في الحال لأن من معانيها الجمع والجمع من ناحية الضم واللصوق فقد أفادت زيادة اللصوق وتأكيده (قوله أثبتها الزمخشري) الحامل له على ذلك أنه لما نظر لقاعدة الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات قال ان هذه الجمل صفات وقد وجد رابط زائد على الرابط الأصلي أعني الضمير فليكن ذلك الرابط إنما هو لتأكيد لصوقها بالموصوف لأن الصفة ملصوقة بالاسم والواو مفيدة لزيادة ذلك اللصوق فالزمخشري لم ينظر لقولهم أنه لا يفصل بين الصفة والموصوف ولو نظر لذلك لم يقل بها (قوله الواو فيها كلها واو الحال) أي بناء على المشهور من أن الواو في تلك الآيات واو الحال وأما عند الزمخشري ومن قلده فالواو في ذلك واو اللصوق وكان الانسب أن يحذف قوله الواو فيها كلها واو الحال من هنا ويذكرها بعد قوله إلا ولها كتاب معلوم تأمل (قوله وهو خير لكم) أي فجملة خير لكم صفة لشيء على ما قاله الزمخشري ومن قلده وكذلك وثامنهم كلبهم صفة لسبعة وكذلك قوله وهي خاوية صفة لقرية وكذلك قوله إلا ولها كتاب معلوم (قوله والمسوغ لمجيء الحال) أي إذا جعلت الجملة حالا بناء على القول المشهور من أنها حال (قوله ولهذا جاءت) أي الحال منها عند تقدمها أي الحال عليها أي لأنه إذا تقدمت عليها لم يصح جعلها صفة (قوله وعند جمودها) أي الحال (قوله هذا خاتم حديدا) أي لحديدا جامدة فلا يصح كونه صفة فتعين كونه حالا (قوله قعدة رجل) في ضبط بفتح القاف وفي آخر بالكسر وقوله قعدة رجل أي قعدة جامدة والمراد أن الماء قدر ما يجلس فيه الرجل (قوله في هذه الآية) وهي وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم (قوله إذ لا يجوز التفريغ الخ) أي خلافا لما في السعد على المفتاح (قوله إذ لا يجوز التفريغ) أي ولو جعلت إلا ولها كتاب صفة لزم التفريغ في الصفات فتعين جعلها حالا (قوله وهو اقترانها بالواو) أي فالتحقيق كما قال ابن مالك وغيره أن الصفة لا يجوز اقترانها بالواو خلافا للزمخشري (قوله حرف) أي دال على جمعية الفاعل (قوله والفاعل مستتر) تقديره هم (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي التنزيل في الآية (قوله لتوجيه الخطاب اليهم) أي في قوله يا أيها النمل فان النداء خطاب وهو لا يتوجه إلا للعقلاء فأتى بالواو ولذلك التنزيل (قوله وشذ الخ) أي لأنه لم يوجد فيه خطاب حتى ينزل منزلة العقلاء وقد يكتفى في ذلك باسناد الدنو والتصوب قال الدماميني ويروى تمززتها والديك والتمزز تمصص الشراب قليلا قليلا وبنات نعش سبع نجوم أربع نعش وثلاث بنات وبنات نعش ثنتان كبرى وصغرى القطب من جملتها والتصوب النزول والمراد هنا النزول إلى جهة الغروب (قوله جرأه) أي حمله على ذلك أي على ترجيح الواو في قوله فتصوبوا لغير العقلاء وقوله قوله بنو أي لأنه لا يستعمل إلا للعقلاء فعبر بالواو لأجل المشاكلة وقوله لا بنات أي مع أنه المشهور فيها والشائع (قوله سوغ ذلك) أي سوغ الاتيان ببنو دون بنات (قوله أن ما فيه) خبر الذي والضمير عائد على بنو وقوله من تغيير بيان لما (قوله شبهه الخ) حاصله أن جمع السلامة هو ما سلم فيه بناء الواحد وهو مختص

بجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو إلا الذى آمنت به بنو اسرائيل مع امتناع قامت الزيدون (الثانى عشر) واو علامة المذكرين فى لغة طيء أو أزدشنوأة أو بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار



وقوله يلوموننى فى اشترائى النخيـ * ـل أهلى فكلهم ألوم

وهى عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التاء فى قالت حرف دال على التأنيث وقيل هى اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ان ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف فى نحو قاما اخواك وقمن نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم قال أبو سعيد نحو أكلونى البراغيث إذ وصفت بالأكل لا بالقرص وهذا سهو منه لان الاكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة وقال ابن الشجرى عندى ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله

أكلت بنيك أكل الضب حتى * وجدت مرارة الكلا الوبيل

أى ظلمتهم وشبه الأكل المعنوى بالحقيقى والأحسن فى الضب فى البيت أن لا يكون فى موضع نصب على حذف الفاعل أى مثل أكلك الضب بل فى موضع رفع على حذف المفعول أى مثل أكل الضب أولاده لان ذلك أدخل فى التشبيه وعلى هذا فيحتمل الاكل الثانى أن يكون معنويا لأن الضب ظالم لأولاده بأكله إياهم ففى المثل أعق من ضب وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصموا كثير منهم وأسروا النجوى الذين ظلموا وحملهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها وقد جوز فى الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو

---

بالعاقل بخلاف جمع التكسير فانه لا يختص به وبنو جمع سلامة لكنه تغير فيه بناء الواحد فأشبه جمع التكسير فلما ألحق بجمع التكسير سهل مجيء بنو لغير العاقل فلما أتى ببنو ساغ له الاتيان بالواو التى للعاقل فى قوله تصوبوا للمشاكلة (قوله ولهذا) أى لأجل شبهه بجمع التكسير وقوله جاز تأنيث فعله أى كما يجوز تأنيث الفعل لجمع التكسير (قوله مع امتناع الخ) أى لأن الزيدون جمع سلامة لم يشبه جمع التكسير فهو باق على أصله (قوله بلحارث) اى بنى الحرث وأشار بأو إلى أنها روايات ثلاثة (قوله يتعاقبون أى فهو فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجمع وملائكة فاعل والأولى تخريجه على غير هذه اللغة لانها ضعيفة بأن تجعل الواو فاعلا وملائكة بدلا أو مبتدأ مؤخرا والجملة خبر (قوله يلوموننى الخ) جعل هذا من هذه اللغة ظاهر لانه من كلامهم وشطر البيت الياء من النخيل لانه من بحر المتقارب فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجماعة وأهلى فاعل (قوله فى اشترائى النخيل) يروى البيت باضافة الاشتراء للفاعل الذى هو ياء المتكلم كما أنشدناه ويروى بترك الياء والاضافة للمفعول الذى هو النخيل وألوم أفعل مأخوذ من المبنى للمفعول أى وكلهم أكثر ملومية (قوله وقيل الخ) هذا كلام ضعيف لان تواطأ أهل هذه اللغة على الاتيان بالواو والالف يبعد جعلهم لها فاعلات بل الغرض إنما أرادوا العلامات ولو أرادوا غير العلامات لربما نطقوا بدون الالف أو الواو مع أنهم لم ينطقوا أصلا بدونها والحاصل أن الذى يحسن تخريجه على هذا القليل إنما هو نحو آية أو حديث أو كلام شاعر فصيح وأما كلام قوم التزموا ذلك فى لغتهم فلا يخرج على هذا القليل بل هو فى هذه اللغة قطعا خلافا للمخرج لكل كلام على اللغة الجيدة (قوله وقد تستعمل) أى الواو العلامة (قوله وهذا) أى قول أبى سعيد إن التنزيل اذا وصفت بالاكل لا بالقرص سهو منه (قوله بمعنى العدوان والظلم) تفسير أى والظلم من صفات العقلاء (قوله بمعنى العدوان والظلم) اى فالكلام اعنى أكلونى البراغيث فيه استعارة تبعية حيث شبه الظلم والعدوان بالاكل واستعار الاكل للظلم واشتق من أكل أكلوا بمعنى ظلموا والقرينة الواو فى أكلونى لانها لا تستعمل الا فى العقلاء (قوله أكلت بنيك) استعار الاكل لظلم البنين أو لانه استعار لهم الكلا من حيث كان المظلوم بمنزلة المأكول فى الاستهلاك والاستئصال ثم لما كان ذلك مستقبحا وخيم العاقبة جعله وبيلا وشبه ما ينشأ منه من الفساد الذى تنفر منه الطبائع السليمة بمرارة العشب المر الذى يرعى اه دمامينى وقول أكلت بنيك الخ بعده

ولو كان الأولى غابوا شهودا * منعت فناء بيتك من بجيل

وهذه الابيات فى رجل طرد بنيه لخطم رجل يقال له بجيل بيوته بماشيته فاقبل بعض أولاده من الشام فنصره واحتقر الباغى عليه ثم رجع للشام ولم يأكل لأبيه طعاما (قوله الكلا) بالقصر العشب وقوله الوبيل أى الوخيم المر الذى لا يوافق المزاج (قوله وشبه الاكل المعنوى) أى وهو الظلم المعبر عنه بالاكل مجازا (قوله والاحسن الخ) هذا تحقيق للكلام وتورك على ابن الشجرى لانه قال شبه الاكل المعنوى بالحقيقى وهو أكل الضب أولاده وأكلك للضب ولا يجوز أن يشبه الأكل المعنوى بالمعنوى (قوله اى مثل أكلك الضب) بيان للمنفى (قوله ادخل فى التشبيه) اى لانه قد شبه أكل الرجل أولاده بأكل الضب اولاده فالمشبه به والمشبه كل منهما آكل اولاد بخلاف المعنى الاول فانهما ليسا متحدين (قوله الثانى) اى كما ان الاول اكل معنوى فقد شبه اكل معنوى بأكل معنوى (قوله ظالم لاولاده) اى لان اكل الاصل لأولاده ظلم منه لهم (قوله على هذه اللغة) اى لغة طيء التى تلحق الفعل علامة تثنية الفاعل وجمعه (وقوله ثم عموا وصموا كثير الخ) اى فقد جعل ذلك البعض ان الواو فى الفعلين علامة جمع وكثير فاعل للثانى عند البصريين وفاعل الاول محذوف اى هم وقوله وأسروا النجوى الذين اى فاسروا فعل مضارع والواو علامة والذين فاعل (قوله ان يكون بدلا من الواو

فى وأسروا أو مبتدأ خبره إما وأسروا أو قول محذوف عامل فى جملة الاستفهام أى يقولون هل هذا وان يكون خبر المحذوف أى هم الذين أو فاعلا بأسروا والواو علامة كما قدمنا أو بيقول محذوفا أو بدلا من واو استمعوه وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول يأتيهم أو على إضمار أذم أو أعني وأن يكون مجرورا



على البدل من الناس فى اقترب للناس حسابهم أو من الهاء والميم فى لاهية قلوبهم فهذه احدعشر وجها وأما الآية الأولى فاذا قدرت فيها الواوان علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر فيجب حينئذ أن تقدر فى أحدهما ضميرا مستترا راجعا إليه وهذا من غرائب العربية أعني وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين ويجوز كون كثير مبتدأ وماقبله خبرا وكونه بدلا من الواو الأولى مثل اللهم صل عليه الرؤف الرحيم فالواو الثانية حينئذ عائدة على متقدم رتبة ولا يجوز العكس لأن الأولى حينئذ لا مفسر لها ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤنى من جاءك لأنها لم تسمع إلا مع مالفظه جمع وأقول إذا كان سبب دخولها بيان أن الفاعل الآتى جمع كان لحاقها هنا أولى لأن الجمعية خفية وقد أوجب الجميع علامة التأنيث فى قامت هند كما أوجبوها فى قامت امرأة وأجازوها فى غلت القدر وانكسرت القوس كما أجازوها فى طلعت الشمس ونفعت الموعظة وجوز الزمخشرى فى لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة وإذا قيل جاؤا زيد وعمرو وبكر لم يجز عند ابن هشام أن يكون من هذه اللغة وكذا تقول فى جاءا زيد وعمرو وقول غيره أولى لما بينا من أن المراد بيان المعنى وقد رد عليه بقوله * وقد أسلماه مبعد وحميم * وليس بشيء

---

الخ) أى وعلى جميع الأوجه فالواو فاعل أسروا الا على جعل الذين ظلموا فاعلا (قوله أو مبتدأ خبره إما وأسروا الخ) أشار بذلك إلى ماقيل فيها من الاعراب سواء كان على هذه اللغة أو غيرها (قوله أو بيقول محذوفا) أى يقول الذين (قوله من مفعول يأتيهم) أى من قوله قبل ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون (قوله فهذه أحدعشر وجها) حاصله ان الذين ظلموا إما فى محل رفع أو فى محل نصب أو فى محل جر فان كان فى محل رفع فهو إما بدل من واو وأسروا أو من واو استمعوه وإما مبتدأ خبره إما جملة وأسروا أو قول محذوف واما فاعل بأسروا والواو علامة أو بقول محذوف أو إما خبر لمحذوف فهذه سبعة أوجه على أن الذين ظلموا فى محل رفع وأما على أنه فى محل نصب ففيه وجهان وكذا إذا كان فى محل جر (قوله وأما الآية الأولى) أى هى ثم عموا وصموا الخ وحاصل ماذكره فيها ثلاثة أوجه (قوله فى فعل الغائبين) أى لأنه إنما يستتر وجوبا فى فعل المخاطب وفعل المتكلم وكذا فى فعل الغائب المفرد كما فى فعل التعجب والاستثناء (قوله مثل اللهم صل عليه) هذا نظير فى كون الاسم الظاهر بدلا من ضمير الغائب وقوله الرؤف بدل من ضمير عليه (قوله فالواو الثانية حينئذ عائدة الخ) أى فهى على هذا الاعراب اسم بخلافها على الاعراب الأول (قوله على متقدم رتبة) أى وان كان متأخرا لفظا (قوله ولا يجوز العكس) أى جعل كثير بدلا من الواو الثانية (قوله لا مفسر لها) أى لم يتقدم لها مرجع لا لفظا ولا حكما ولا معنى ولا رتبة وليس هذا من باب التنازع حتى يغتفر عوده على المتأخر لفظا ورتبة (قوله لأنها) أى الواو الآتية علامة للجمع (قوله إلا مع مالفظه جمع) اى وأما إذا كان الفاعل جمعا فى المعنى كمن فلم يسمع الاتيان بها (قوله وأقول) أى فى الرد على أبى حيان (قوله إذا كان سبب دخولها) أى فى الواقع وفيه أن هذا لا يرد عليه لأنه استند للسماع والقياس لا يرده وأيضا لفظ الجمع يشاكل بالعلامة (قوله لأن الجمعية خفية) أى لأنه لا يعلم الجمعية إلا من الواو (قوله فى قامت هند) أى مع أن لفظها مذكر وإنما أوجبوها نظرا لكونها مؤنثة فى المعنى (قوله فى قامت امرأة) أى التى هو مؤنث لفظا والحاصل أنهم قاسوا على قامت امرأة قامت هند لكونه مؤنثا فى المعنى فقد نظروا للمعنى وقاسوا وحينئذ فمقتضاه أن يجوز قياس جاؤنى من جاءك على قاموا الرجال وأجيب بأن الكثير الغالب مراعاة لفظ من لا معناها حتى أنه يصح القياس والرد عليه (قوله غلت القدر) فى نسخة القدور وقوله وانكسرت القوس وفى نسخة النفوس (قوله وأجازوها فى غلت القدر وانكسرت القوس) أى فهذان لم يسمعا لكن أجازوهما قياسا على طلعت الشمس ونفعت الموعظة لتأنيث الفاعل فى كل وإن كان التأنيث فى الأولين معنويا وفى الأخيرين لفظيا أما فى الموعظة فظاهر وأما فى الشمس فلأنه يقال فى تصغيرها شميسة برد التاء (قوله وجوز الزمخشرى الخ) هذا سند للرد على أبى حيان وفيه ان هذا لم يفده لأن المصنف يرى أن هذه لغة ضعيفة لا يخرج عليها التنزيل وإذا وجد تخريج على هذه اللغة فهو غير مقبول كذا قيل والحق أنه يفيد لأن كلام الزمخشرى فى الرد على أبى حيان وان كان بعد ذلك يبحث فى كلام الزمخشرى (قوله لم يجز الخ) أى فيتعين جعل الواو فاعلا وزيد بدل أو مبتدأ (قوله لم يجز عند ابن هشام) أى الخضراوى أى وأجازه غيره (قوله لم يجز عند ابن هشام) أى لأن الفاعل مفرد وهو زيد وما بعده عطف عليه وحينئذ فلا تصح الاتيان بالواو فهو قد نظر للظاهر من حيث كون الفاعل لفظا هو زيد فقط وأما غيره فنظر إلى أن الفاعل فى المعنى جمع وهو زيد وما عطف عليه صح الجمع عنده فغيره راعى المعنى فأجازه وهو نظر للفظ فمنع (قوله بيان المعنى) أى بيان كون الفاعل جمعا أو مثنى فى المعنى والفاعل فى المعنى متعدد لأن المعطوف على الفاعل فاعل فى المعنى (قوله وقد أسلماه الخ) صدره * تولى قتال المارقين بنفسه * وعد البيت

لقد

لأنه إنما يمنع التخريج لا التركيب ويجب القطع بامتناعها فى نحو قام زيد أو عمرو لأن القائم واحد بخلاف قام أخواك أو غلاماك لأنه اثنان وكذلك تمتنع فى قام أخواك أو زيد وأما قوله تعالى إما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فمن زعم انه من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين فى وبالوالدين إحسانا وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما (٢٩) أو أحدهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول أعجبنى زيد وجهه وأخوك على ان الاخ هو زيد لأنك لا تعطف المبين على المخصص فان قلت قام اخواك وزيد جاز قاموا بالواو إن قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف إن قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلى فى لا تأخذه سنة ولا نوم ان التقدير ولا يأخذه نوم (الثالث عشر) واو الانكار نحو آلرجلوه بعد قول القائل قام الرجل والصواب ان لا تعد هذه لأنها اشباع للحركة بدليل آلرجلاه فى النصب وآلرجليه فى الجر ونظيرها الواو فى منو فى الحكاية وفى أنظور من قوله من حوثما سلكوا أدنو فأنظور وواو القوافى كقوله سقيت الغيث أيتها الخيامو (الرابع عشر) واو التذكر كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنسى زيد فأراد مد الصوت ليتذكر إذ لم يرد قطع الكلام يقومو والصواب أن هذه كالتى قبلها (الخامس عشر) الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ماقبلها كقراءة قنبل واليه النشور وأمنتم قال فرعون وآمنتم به والصواب أن لا تعد هذه أيضا لأنها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من أحرف الاستفهام

﴿ وا ﴾ على وجهين أحدهما أن يكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو وازيداه

---

لقد أورث المصرين حزنا وذلة ❊ قتيل بدير الجاثليق مقيم

والأبيات لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثى مصعب بن الزبير بن العوام والمارقين الخارجين والمبعد بفتح العين الاجنبى والحميم القريب الذى يهتم بأمره يعنى أنه تبرأ منه القريب والبعيد وأسلماه لما يراد منه والمصرين البصرة والكوفة ودير الجاثليق بجيم ومثلثة مفتوحة ولام مكسورة وتحتية وقاف موضع بالعراق قتل به مصعب (قوله لأنه) أى ابن هشام الخضراوى إنما يمنع التخريج أى على هذه اللغة ولا يمنع التركيب فى ذاته وذلك بجعل الواو فاعلا والاسم الظاهر بدلا أو مبتدأ والجملة قبله خبر ولا يتأتى الرد عليه إلا لو كان يمنع التركيب فى ذاته (قوله فى قام أخواك أو زيد) أى لان الفاعل واحد لأن أو لأحد الشيئين (قوله فمن زعم أنه من ذلك) أى مما جاءت فيه الألف علامة على تثنية الفاعل (قوله ضمير الوالدين) اى فهو الفاعل (قوله بتقدير يبلغه أحدهما الخ) أى فهو فاعل لفعل محذوف (قوله أو أحدهما بدل بعض) أى من الألف وقوله وما بعده أى وهو أو كلاهما (قوله لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض) أى وأما عكسه فالظاهر جوازه (قوله على ان الأخ هو زيد) أى وأما قولك أعجبنى زيد أخوك وجهه فانه يجوز (قوله لأنك لا تعطف المبين الخ) أى لأن عطفك الشىء على الشىء يقتضى أنه شاركه من كل وجه أى فى الحكم وان اقتضى أن ذات هذا غير هذا فعطفك على الخبر يكون المعطوف خبرا وكذلك العطف على الفاعل فاعل وعلى الحال حال وهكذا فاذا عطفت بدل الكل على بدل البعض اقتضى ان بدل الكل مخصص كما أن المعطوف عليه كذلك مع انه فى الواقع مبين لا مخصص (قوله إن قدرته من عطف الجمل) اى وإن زيد فاعل لمحذوف اى وقام زيد واما ان قدرته من عطف المفردات فلا يصح لأن قاما بالألف لا يصح تسلطه على زيد لافراده (قوله كما قال السهيلى) هذا تنظير فى قوله فى عطف الجمل فقد جعل السهيلى قوله ولا نوم فاعلا لمحذوف والجملة عطف على جملة لا تأخذه سنة ولم يجعله عطفا على قوله سنة ويكون من عطف المفردات لان نوم لا يصح تسلط تأخذه بالتاء عليه بل إنما يدخل عليه يأخذه بالياء لا بالتاء كما هو الموجود فى الكلام (قوله واو الانكار) فى الحقيقة الواو إنما أفادت زيادة الانكار لأن أصل الانكار استفيد من همزة الاستفهام (قوله آلرجلوه) أى فقد أنكرت عليه كون القائم رجلا بل القائم انما هو امرأة (قوله لأنها اشباع) أى فليست كلمة موضوعة لمعنى بل جزء كلمة وهذا الباب انما هو معقود للكلمات المستقلة الموضوعة لمعان (قوله لأنها اشباع) أى لتتمة الحرف الذى قبلها (قوله ونظيرها) أى فى كونها اشباعا (قوله حوثما) لغة فى حيث وصدر هذا البيت ❊ وانى حيثما يثنى الهوى بصرى ❊ من حوثما وقبل البيت

الله يعلم أنا فى تلفتنا ❊ يوم الفراق إلى أحبابنا صور

(قوله فأنظور الخ) أى فالأصل فانظر فهو فعل مضارع وأشبعت ضمة الظاء فتولدت الواو منها (قوله سقيت الغيث الخ) هذا عجز بيت صدره ❊ متى كان الخيام بذى طلوح ❊ والطلوح جمع طلحة وهو شجر عظيم له شوك أى متى كان الخيام بمكان ذى طلوح (قوله كالتى قبلها) أى للاشباع لا أنها موضوعة لمعنى وحينئذ فلا تعد (قوله مبدلة) أى وليست الواو موضوعة للاستفهام فقد علم أن هذه المعانى الثلاثة الاخيرة باطلة (٢) فلم يبق إلا أحد عشر معنى

﴿ وا ﴾

(قوله بباب الندبة) أى وهى نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما أو المتوجع منه (قوله وازيداه) أى فالواو حرف ندبة وزيدا منادى مندوب مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة

---

(٢) قوله فلم يبق إلا أحد عشر الخ أى مع إسقاط الواو التى ينصب المضارع بعدها كما تقدم للشمنى اه

وابأبي أنت وفوك الأشنب ٭
كأنما ذر عليه الزرنب ٭
أو زنجبيل وهو عندي أطيب ٭
وقد يقال واها كقوله
٭ واها لسلمى ثم واها واها ٭
ووى كقوله
وى كأن من يكن له نشب يحـ
بب ومن يفتقر يعش عيش
ضر ٭ وقد تلحق هذه كاف
الخطاب كقوله
ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها
قيل الفوارس ويك عنتر
أقدم ٭ وقال الكسائي أصل
ويك ويلك فالكاف ضمير
مجرور وأما ويك أن الله
فقال أبو الحسن وى اسم
فعل والكاف حرف خطاب
وأن على اضمار اللام
والمعنى أعجب لان الله
وقال الخليل وى وحدها كما
قال وى كأن من يكن البيت
فكأن للتحقيق كما قال
كأنني حين أمسي لا تكلمني
متيم يشتهي ما ليس موجودا
أي انني حين أمسي على هذه
الحالة

﴿حرف الالف﴾

والمراد به هنا الحرف
الهاوي الممتنع الابتداء به
لكونه لا يقبل الحركة فأما
الذي يراد به الهمزة فقد
مر في صدر الكتاب وابن
جني يرى أن هذا الحرف
اسمه لا وأنه الحرف الذي
يذكر قبل الياء عند عد
الحروف وأنه لما لم يمكن
أن يتلفظ به في أول اسمه كما
فعل في أخواته اذ قيل صاد
جيم توصل اليه باللام كما
توصل الى اللفظ بلام
التعريف بالالف حين قيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وان قول المعلمين

ألف الندبة في محل نصب والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي) اى فيجوز أن تقول لمن رأيته وأردت نداءه وازيداه فوا حرف نداء وزيد منادى مبني على الضم في محل نصب (قوله اسما لأعجب) اى اسم فعل مضارع معناه أعجب (قوله وابأبي) التعجب هنا للاستحسان أي أعجب من حسنك (قوله وابأبي) أي أتعجب وقوله بأبي متعلق بمحذوف أي أفديك وأنت مبتدأ وبأبي خبره قدم عليه وفوك مبتدأ والأشنب صفته من الشنب بفتحتين وهو حدة الاسنان وقيل برد وعذوبة وقوله كأنما خبره وذر بالمعجمة من ذررت الحب فرقته والزرنب نبت طيب الرائحة (قوله وقد يقال) أى في وا التي هي اسم فعل لأعجب (قوله واها لسلمى) في الصحاح اذا تعجبت من طيب الشيء قلت واها له ما أطيبه قال أبو النجم

واها لريا ثم واها واها ٭ ياليت عيناها لنا وفاها ٭ بثمن نرضى به أباها

(قوله ووى) أى ويقال في وا التي هي اسم فعل لأعجب وى وهذا أى ماذكره المصنف من أن وى اسم فعل بمعنى أعجب هو المشهور وقيل إن وى حرف تنبيه للردع والزجر على وقوع في محذور ومكروه كما اذا وجد رجل يسب أحدا أو يوقعه في مكروه أو يتلفه أو يأخذ ماله أو يعرض له بشيء من ذلك فيقال لذلك الرجل وى ومعناه تنبه وانزجر عن فعلك (قوله كقوله) هو من الخفيف (قوله وى كأن الخ) هذا البيت مدرج من بحر الخفيف فاعلاتن متفعلن فعلاتن آخر صدره الحاء من يحبب والنشب المال وبعد البيت

ويجنب سر النجي ولكن ٭ أخا المال محضر كل سر

(قوله هذه) أى وهي وى بمعنى أعجب (قوله قيل الفوارس الخ) أى قول الفوارس ياعنترة أقدم فيتعجب لك في تأخرك وعدم قدومك على الحرب (قوله قيل الفوارس الخ) يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاءهم في هذا المقام الصعب اليه قد شفى نفسه ونفى سقمه والقيل القول وعنتر منادى مرخم اى ياعنترة (قوله وقال الكسائي) هذا مقابل لمن يقول إن الكاف فيه حرف خطاب (قوله حرف خطاب) تديتكلف أن الكاف جارة للتعليل على حد واذكروه كما هداكم (قوله فكأن للتحقيق) أى لا للتشبيه أى فالكاف على هذا مفصولة من وى بخلافها على القول (قوله كما قال) أى عمر بن أبي ربيعة وقيل يزيد بن الحكم (قوله كأنني الخ) ليس غرضه أن يشبه نفسه بمتيم موصوف بما ذكر وإنما غرضه أن يخبر بأنه في حال إمسائه غير مكلمة له متيم يشتهي أمرا غير موجود وهو كلام مفيد ثم جعلت كأن للتحقيق لا للتشبيه (قوله لا تكلمني) أي المحبوبة وقوله متيم خبر كأن فالقصد التحقيق لا التشبيه أى انه إذا أمسى ولم تكلمه متيم لا أن المراد أنه كمتيم (قوله ماليس موجودا) أى وهو الكلام منها (قوله على هذه الحالة) أى غير مكلمة لي متيم

﴿ حرف الالف ﴾

(قوله والمراد به هنا) أى وأما في غير ما هنا كقوله في أول الكتاب حرف الالف فالمراد به الهمزة (قوله الحرف الهاوي) في نسخة الهوائي اى الصوت الممتد في الهواء المعدود من حروف العلة كالف موسى (قوله فأما الذي) أى الالف الذي يراد به الهمزة أي بمدلوله الهمزة والحاصل ان الالف على هذا مشتركة بين الحرف الهاوي وبين اسم الهمزة فاذا قيل على هذا تهج قام اى قطع حروفها قلت قاف وألف وميم هذا مذهب الجمهور وأما ابن جني فيقول إن الألف الهاوي إنما يعبر عنه بلا فاذا قيل تهج قام قلت قاف ولا وميم فالحرف الهاوي عنده لا يعبر عنه إلا بلا لكونه لا يعبر به في أول اسمه لعدم تأتي ذلك (قوله أن يتلفظ به) أى بالالف الهاوي وقوله كما توصل الى اللفظ أى التلفظ (قوله كما فعل في أخواته) أى فصاد اسم لصه وجيم اسم لجه فقد نطق بكل حرف في أول اسمه (قوله ليتقارضا) أى فلام التعريف توصل لها بالالف والالف توصل لها باللام فكل منهما قارض الآخر وفيه ان الذي توصل به لام التعريف اليابسة بمعنى الهمزة لا الالف اللينة بمعنى الحرف الهاوي فهذه الالف المتوصل بها اللام غير الالف المتوصل باللام لها لانها الالف اللينة فلا

لام الف خطا لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم أقبلت من عند زياد كالخرف * تخط رجلاي بخط مختلف (٣١) * تكتبان في الطريق لام الألف * وأجاب بأنه لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة وقد ذكر للالف تسعة اوجه (احدها) ان تكون للانكار نحو اعمراه لمن قال لقيت عمرا (الثاني) ان تكون للتذكر كرأيت الرجلا وقد مضى أن التحقيق أن لا يعد هذان (الثالث) أن تكون ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وقال المازني هي حرف والضمير مستتر (الرابع) ان تكون علامة الاثنين كقوله * الفيتا عيناك عند القفا * وقوله * وقد أسلماه مبعد وحميم * وعليه قول المتنبي * ورمى وما رمتا يداه فصابني * سهم يعذب والسهام تريح * (الخامس) الالف الكافة كقوله * فبينا نسوس الناس والأمر امرنا * إذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف * وقيل الالف بعض ما الكافة وقيل اشباع وبين مضافة إلى الجملة ويؤيده انها قد أضيفت إلى المفرد في قوله * بينا تعانقه الكماة وروغه * يوما أتيح له جرى سلفع * (السادس) ان تكون فاصلة بين الهمزتين نحو آأنذرتهم ودخولها جائز لا واجب ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة (السابع) ان تكون فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في نحو اضربنان وهذه واجبة (الثامن) ان تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث او المتعجب منه أو المندوب

---

تقارض الا أن يقال اكتفى باتحاد الاسم واطلاق الالف (قوله لام ألف خطأ) أي وإنما الصواب أن يقولوا لا لأن الالف الهاوى إنما يلحق بلا لا بما ذكروه ولان كلا الخ (قوله قد مضى ذكره) فيه أن الذي مضى ذكره إنما هو الهمزة ولام ألف حرف مركب من اللام والالف اللينة أي الهاوي ولم يمر ذكر هذا نعم يرد أن المراد سرد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة اللهم إلا أن يكون أهل الخط اصطلحوا على أن لام الف اسم للالف اللينة فقط ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله بيان كيفية تركيب الحروف) أي لان كيفية تركيب الحروف غير هذه الطريقة وهي باب بالف بى بو به اب وهكذا (قوله أسماء الحروف) أي بان يقال اب ت ث ج الخ (قوله بقول أبي النجم) الاوضح أن يعترض بالحديث الذي ذكره النبي حين عد الحروف وقال لام ألف إلا أن يقال ان الحديث لم يبلغه (قوله كالخرف) بفتح الخاء وكسر الراء وذلك لان أبا النجم قدم على زياد يمدحه ويطلب منه الجائزة فأراد زياد قتله ففر هاربا ينشد ذلك (قوله وأجاب الخ) اعترض هذا الجواب الدماميني بانه كيف أن العربي الفصيح التي تتلقى اللغة عنه يخطىء في اللفظ تبعا للعامة وقوله لان الخط الخ فيه أن أبا النجم انما صدر منه لفظ لا خط فلعل مراد ابي النجم لام والف اللذان هما حرفان فحذف العاطف وهمزة القطع للضرورة فليس مراده لام ألف الذي هو اسم واحد مركب ومراده انه يمشي تارة مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشي معوجا فتخط رجلاه خطا معوجا شبيها باللام أو قد يقال الظاهر ان ما ذكره الدماميني لا يرد وذلك لان العرب معصومون عن الخطأ في اللغة العربية لحركات الكلم ونحوها ونطقهم بلام الف تبعا للعامة لا يمنع إذ تسمية العامة لهذا الحرف بلام الف بمنزلة ما لو سمى إنسان ابنه بديز مقلوب زيد وظاهر ان العرب تناديه في ذلك الحال بالمهمل وأجاب الشمني بأن أبا النجم لما دخل الحاضرة ووجد العامة يقولون ذلك كثيرا شائعا ساغ له تلقيه وجعل قوله لان الخط الخ جوابا عما يقال كيف يسوغ للعربي الفصيح أن يتلقى ذلك الخطأ عن العامة وحاصل الجواب أن الذي صدر من العامة إنما هو متعلق بالخط لا بالفصاحة ولكن هذا كلام بعيد فالحق أن كلام ابن جني مشكل تامل (قوله وقد ذكر الالف) أي الحرف الهاوي (قوله أعمراه) الأصل عمرا أي أنت لقيت عمرا أو أنت لم تلقه لكون مثلك لا يراه وقوله للانكار اى لزيادته والا فالهمزة لاصل الانكار لانها للاستفهام الانكاري (قوله للتذكر) أي إذا نطقت بالكلمة ولم تدر شيأ بعدها بل نسيته فتأتي بالالف حتى تتذكر ما بعده (قوله وقد مضى) أي في نظيره في مبحث الواو (قوله أن لا يعد هذان) أي من الاوجه التي تأتي لها الالف لان الباب معقود للحروف الأصلية الموضوعة لمعان والألف في هذين الوجهين غير أصلية بل حاصلة من اشباع الفتحة (قوله هي حرف) أي دال على التثنية (قوله عيناك) فاعل ألفيتا والالف حرف علامة التثنية (قوله وعليه الخ) إنما لم يقل وقال المتنبي اشارة إلى أنه ليس من العرب العرباء المعتد بكلامهم بل هو مولد (قوله ورمى الخ) يعني أنه نظر إليه فرمى بطرفه سهما أصاب فؤاده ولم ترم يداه على أن هذا السهم الصائب لم يجر على عادة السهام التي ترميها الأيدي لأنها تقتل فتريح من تعب الحياة وأما هذا السهم الصائب فانه يعذب دائما لتهييجه لوعة الغرام اه دماميني (قوله يداه) فاعل رمتا والالف علامة التثنية (قوله ورمى) اى بلحظه سهاما وقوله فصابني سهم اى من لحاظه وقوله والسهام اى التي ترمى باليد (قوله الكافة) أي عن الاضافة من وهذا القبيل قوله بينا نحن جلوس عند رسول الله (قوله قد اضيفت إلى المفرد) أي وظهر أثرها في الاضافة للمفرد (قوله تعانقه) مضاف لبينا (قوله مسهلة) اى كما في قراءة قالون وأبي عمرو وقوله او محققة اى كما في قراءة هشام (قوله وهذه واجبة) اى لانك لو لم تات بها لتوالي الأمثال (قوله او المتعجب منه) ظاهره أو المنادي المتعجب منه مع أن المنادى في البيت نفس التعجب فالاولى ان يقول

كقوله ٭ يايزيد الآمل نيل عز ٭ وغنى بعدفاقة وهوان  وقوله ٭ ياعجبا لهذه الفليقه ٭ هل تذهبن القوباء الريقه وقوله حملت أمراعظيما فاصطبرت له ٭ وقمت فيه بأمر الله ياعمرا ٭ (التاسع) أي تكون بدلا من نون ساكنة وهي إمانون التوكيد أو تنوين المنصوب فالاول نحو لنسفعا وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ٭ ويحتمل أن يكون هذا من باب ياحرسي اضربا عنقه والثاني كرأيت زيدا في لغة غير ربيعة ولا يجوز أن تعد الالف المبدلة من نون إذن ولا ألف التكسير كقبعثري ولا ألف التانيث كالف حبلى ولا ألف الالحاق كالف أرطى ولا الف الاطلاق كالالف في قوله من طلل كالأتحمي أنهجا ولا الف التثنية كالزيدان ولا ألف الاشباع الواقعة في الحكاية نحو منا او في غيرها في الضرورة كقوله ٭ أعوذ بالله من العقراب ٭ ولا التي تبين بها الحركة في الوقف وهي ألف أنا عند البصريين ولا ألف التصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا

﴿ حرف الياء ﴾

(الياء المفردة) تاتي على ثلاثة أوجه وذلك أنها تكون ضمير المؤنثة نحو تقومين وقومي وقال الأخفش والمازني هي حرف تانيث والفاعل مستتر وحرف انكار نحو ازيدنيه وحرف تذكار نحو قدي وقد تقدم البحث فيهما والصواب ان لايعدا كما لاتعد ياء التصغير وياء المضارعة وياء الاطلاق وياء الاشباع ونحوهن لأنهن اجزاء الكلمات لاكلمات ﴿ يا ﴾ حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب

او المأتى به للتعجب لا لحقيقة النداء (قوله كقوله الخ أورد الابيات الممثل بها على ترتيب الاقسام الممثل لها فقوله يايزيد امثال للمنادى المستغاث والآمل الراجي اسم فاعل من أمل يأمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع (قوله يايزيدا) الأصل يايزيد لأن المنادى المفرد يبنى على الضم (قوله ياعجبا) مثال للمنادى المتعجب منه (قوله الفليقه) بالفاء والقاف أي الداهية والمنكر (قوله القوباء) بضم القاف وفتح الواو وقد تسكن وبالمد داء يعالج بالريق وهي في البيت بتاء الوحدة فاعل مؤخر (قوله القوباء) هي القوبة المعروفة أي القوبة التي تداوى بالريق وسبب ذلك أن أعرابيا أصابه قوبة فقيل له كل يوم ضع عليها الريق فوضع عليها فصحت فقال ذلك (قوله وقوله) مثال للمندوب (قوله حملت أمرا عظيما) هو لجرير في عمر بن عبد العزيز وقبله

الشمس طالعة ليست بكاسفة ٭ تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

ويروى الشمس كاسفة ليست بطالعة جوز أن يكون نصب نجوم على الظرفية أي مدة نجوم الخ أي الشهر والدهر فعبر عن الشهر بالقمر وعن الدهر بالنجوم وقيل المعنى تقلبها في البكاء او تجعلها باكية أو نجوم فاعل والقمر مفعول معه أو أن نجوم مفعول لكاسفة (قوله ياعمرا) أصله ياعمر فزيدت الالف للندبة (قوله لنسفعا وليكونا) أي فتقول لنسفعا وليكونا (قوله من باب الخ) أي فيكون خاطب المفرد بخطاب المثنى (قوله والثاني) أي المبدلة من تنوين المنصوب (قوله في لغة غير ربيعة) أي وأما هم فيقفون على المنون المنصوب بالسكون (قوله ولا ألف التكسير) أي وهي الزائدة في الكلمة لمجرد تكثير حروفها (قوله ولا ألف الالحاق) هي التي تزاد في كلمة لأجل إلحاقها بكلمة أخرى لتثنى تثنيتها وتجمع جمعها فارطى ملحقة بجعفر (قوله ولا ألف الاطلاق هي الألف اللاحقة للقوافي المطلقة نحو ٭ أقلي اللوم عاذل والعتابا ٭ الخ (قوله كالأتحمي) بفتح الهمزة وسكون المثناة فوق وفتح الحاء المهملة وشد الياء نوع من البرد وأنهجا بلي فصار كالطريق وصدره ٭ ماهاج أشواقا وشجوا قد شجا ٭ وهو للعجاج منها ٭ وفاحما ومرسنا مسرجا ٭ (قوله أو في غيرها في الضرورة) أي أو الواقعة في غير الحكاية (قوله أعوذ بالله الخ) تمامه ٭ الشائلات عقد الاذناب ٭ وإنما وصف العقرب وهي مفرد بالجمع لأن الألف واللام للاستغراق فالافراد مرادة فيجوز رعاية المعنى فيجمع الوصف (قوله عند البصريين) أي فالالف عندهم زائدة لأجل بيان حركة أن وأما الكوفيون فيقولون انها من جملة الضمير لأنها زائدة فالضمير عندهم أنا بتمامها (قوله لما قدمنا) أي في حرف الهاء من قوله والتحقيق أن لاتعد هاء التأنيث من نحو رحمة من ذلك لأنها جزء كلمة اوالأولى ان يقول لما يأتي قريبا لأنه علل بمثل ذلك التعليل قريبا (قوله لما قدمنا) أي في هاء التأنيث من أنها جزء كلمة ويأتي بعد أسطر في الياء ومما لا ينبغي عده أيضا الألف المبدلة من همزة أل عند دخول همزة الاستفهام نحو آلآن

﴿ حرف الياء ٭ الياء المفردة ﴾

(قوله هي حرف تأنيث) أي فهي مثل تاء قامت هند وقوله والفاعل مستتر أي تقديره أنت (قوله أزيدنيه) يصح بكسر الدال وفتحها وضمها لأنه يقال في الاحوال الثلاثة وهذا بخلاف الرجل فانه يقال في حالة الرفع آلرجلوه وفي حالة النصب آلرجلاه وفي حالة الجر آلرجليه وذلك لأن زيدا محرك فتنوينه بالكسر لأجل التقائه ساكنا مع الياء فهذا انكار له في أحواله الثلاث بخلاف مالا تنوين له كالرجل فانكاره تابع لحركته فحال الرفع بالواو وحال النصب بالألف وحال الجر بالياء (قوله وقد تقدم البحث فيهما) أي في الواو (قوله وياء الاطلاق) أي كما في وكأن قدي وقوله وياء الاشباع أي إذا أشبعت الحرف المكسور لحكاية كمني أو غيرها وقوله ونحوهن أي كالتثنية والجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب (قوله لا كلمات) أي والباب انما هو معقود لبيان احوال الكلمات المستقلة ﴿يا﴾ (قوله او حكما) أي كما إذا ناديت بها الساهي او النائم

توكيدا وقيل مشتركة بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهى أكثر أحرف النداء (٣٣) استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف
سواها نحو يوسف أعرض
عن هذا ولا ينادى اسم الله
عز وجل والاسم المستغاث
وأيها وأيتها إلا بها ولا
المندوب إلا بها أو بوا
وليس نصب المنادى بها
ولا باخواتها أحرفا
ولا بهن أسماء لأدعو
متحملة لضمير الفاعل خلافا
لزاعمى ذلك بل بأدعو محذوفا
لزوما وقول ابن الطراوة
النداء انشاء وأدعو خبر
سهو بل أدعو المقدر انشاء
كبعت وأقسمت وإذا ولى
يا ماليس بمنادى كالفعل
فى ألا يا اسجدوا وقوله
ألا يا اسقيانى بعد غارة سنجال
وقبل منايا غاديات وأوجال
والحرف فى نحو يا ليتنى كنت
معهم فأفوز يارب كاسية فى
الدنيا عارية يوم القيامة
والجملة الاسمية كقوله
يا لعنة الله والأقوام كلهم
والصالحين على سمعان من جار
فقيل هى للنداء والمنادى
محذوف وقيل هى لمجرد
التنبيه لئلا يلزم الاجحاف
بحذف الجملة كلها وقال
ابن مالك إن وليها دعاء كهذا
البيت أو أمر نحو ألا
يا اسجدوا فهى للنداء
لكثرة وقوع النداء قبلهما
نحو يا آدم اسكن يا نوح
اهبط ونحو يا مالك ليقض
علينا ربك وإلا فهى للتنبيه
والله سبحانه وتعالى أعلم

(الباب الثانى من الكتاب)
فى تفسير الجملة وذكر
اقسامها وأحكامها (شرح
الجملة وبيان ان الكلام أخص منها لا مرادف لها) الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد مادل على معنى

أو الغافل القريب (قوله توكيدا) المراد بالتوكيد الاشارة إلى أن ما يلقى للمخاطب أمر عظيم شأنه أن يعتنى به حتى نزل القريب وإن كان متنبها لذلك منزلة الغافل لكونه لم يأت بالأكمل المناسب (قوله وقيل مشتركة) أى اشتراكا معنويا لأنها موضوعة للأمر الكلى وهو طلب الاقبال سواء كان المطلوب بعيدا أو قريبا (قوله أو بوا) أى فلم يشاركها إلا البعض فى بعض الأحوال ضمت الكثرة لها (قوله أحرفا) أى حال كونها أحرفا كما قال بعض إنها أحرف والناصب للمنادى هى (قوله أسماء) أى أسماء أفعال لأدعو فيا عنده اسم فعل مضارع (قوله بل بأدعو محذوفا) أى لقيام حرف النداء مقامه (قوله وأدعو خبر) أى وكيف يقوم الانشاء مقام الخبر (قوله المقدر) أى المحذوف الذى قام حرف النداء مقامه (قوله غارة) مضافة لبعد (قوله سنجال) اسم موضع باذربيجان أى اسقيانى بعد غارة هذا الموضع أى بعد الوقعة الحاصلة فيه قبل أن يصل لى الموت وينقضى أجلى فالشاعر كان مطعونا وقال ذلك حال ضعفه (قوله وقبل منايا غاديات) فى نسخة وقيل صروف غاديات وهى نوائب الدهر وأوجال أى خوف وفى نسخة وآجال (قوله كاسية) أى ذات مكسوة (قوله يا لعنة الله) لعنة مبتدأ وقوله على سمعان خبر وقوله من جار تمييز مجرور بمن (قوله والصالحين) يروى والصالحون بالواو إما على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والأصل ولعنة الصالحين وإما على العطف على المحل إذ المجرور وقبله لفظا مرفوع محلا على أنه فاعل المصدر (قوله سمعان) بكسر السين وفتحها وكأنه رجل نصرانى (قوله محذوف) أى والأصل يا هؤلاء اسجدوا الخ (قوله لئلا يلزم الاجحاف) أى وجعلت يا للنداء لأن أدعو محذوف وكذلك المنادى لأن فضلات الجملة منها كما هو القول فيما يأتى للمصنف (قوله وإلا) أى بأن لم يلها دعاء ولا فعل أمر بل فعل غير أمر نحو

ياحبذا جبل الريان من جبل * وحبذا ساكن الريان من كانا

أو حرف نحو يا ليتنا نرد

﴿ الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجملة ﴾

(قوله الباب) مبتدأ أو الثانى نعت وقوله فى تفسير خبر وقوله من الكتاب صفة ثانية أو حال من المبتدا على مذهب سيبويه أو من الخبر لكن يرد عليه أنه قد تقدم الحال على عاملها المعنوى (قوله وذكر أقسامها) أى من كونها اسمية أو فعلية صغرى أو كبرى أو ذات وجهين (قوله وأحكامها) أى من كونها انشائية إن وقعت جوابا للقسم استعطافى أو خبرية إن وقعت صفة أو صلة أو حالا ومثله عروض الاعراب لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجرا وجزما (قوله شرح الجملة) أى هذا باب شرح الجملة فحذف المبتدا والخبر أعنى المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه (قوله هو القول) إنما لم يقل اللفظ لأن القول جنس قريب لأنه عبارة عن اللفظ المستعمل بخلاف اللفظ فانه جنس بعيد لصدقه على المهمل والمستعمل وأخذ الجنس القريب فى التعريف أولى لأجل أن يصيره تاما بخلاف البعيد فانه يصيره ناقصا فان قلت ان القول كما يطلق على اللفظ يطلق على الاعتقاد وعلى الرأى فهو مشترك أو كالمشترك وأخذ المشترك فى التعريف ممنوع قلنا محل ذلك إذا لم توجد قرينة على أن المراد واحد من أفراد ذلك المشترك وهنا وجدت قرينة على إرادة اللفظ وهو الوصف بالافادة إذ المفيد إنما هو اللفظ المستعمل لا الرأى والاعتقاد (قوله المفيد) خرج الجملة الاستثنائية وجملة الشرط وقوله المفيد بالقصد الخ اعترض بان المفيد يغنى عن القصد لأن النائم إذا أخبر بخبر فانه لا يفيد شيأ وكذلك المجنون إذ هو كالهذيان وأصوات الحيوانات ولو فرض إفادته كما لو قال قام زيد ووافق ذلك قيامه فالفائدة لم تحصل من اخباره بل إنما حصلت من خارج كالمشاهدة ورد بان المستفاد من المشاهدة صدق الخبر أى مطابقته للواقع وأما الفائدة فالكلام متصف بها غايته أنه غير مقصود بالافادة والحاصل أن كلام النائم والمجنون فى حد ذاته مفيد أى دال على معنى

يحسن السكوت عليه
والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو أن اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون أفأمن أهل القرى ان يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون أن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل اذ زعم ان أفامن

يحسن السكوت عليه وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه لكنه غير مقصود بالافادة وحينئذ فلا يسمى كلاما عند النحاة فلذا أخرجه المصنف بقوله بالقصد (قوله يحسن السكوت عليه) اى من المتكلم بمعنى قطع كلامه او من السامع بان لا يطلب زائدا على ما سمع والاول أولى لان الكلام صفة له فيكون منعه وهو السكوت صفة له وفي الحقيقة هما متلازمان لانه متى ذكر ركنا الاسناد حسن السكوت من كل منهما والا فلا (قوله يحسن السكوت عليه) خرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه كزيد على الذات وإن قام زيد على تعليق شيء ما على القيام فهو ليس بمفيد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما) أى منزلة الفعل مع فاعله أو منزلة المبتدا مع خبره (قوله ضرب اللص) اى فهو منزل منزلة الفعل مع الفاعل لان اللص نائب فاعل ونائب الفاعل بمنزلته (قوله وأقائم الزيدان) أى فهو أيضا بمنزلة الفعل مع الفاعل لان الزيدان فاعل بقائم الذى هو اسم فاعل لا أنه فعل ويحتمل انه منزل منزلة المبتدا مع الخبر وذلك لان قائم وان كان مبتدا إلا أن الزيدان كالخبر لا أنه خبر (قوله وكان زيد قائما) يحتمل انه منزل منزلة الفعل مع الفاعل لان زيدا كالفاعل لا انه اسم كان لا انه فاعل ويحتمل انه منزل منزلة المبتدا والخبر نظرا الى أن أصل معمولى كان المبتدا والخبر والآن لا يطلق عليهما ذلك لكن الظاهر قصره على الاول لان الجملة كان مع معموليها وأما معمولاها فلا يقال لهما الآن جملة في قواعد النحو (قوله وظننته قائما) ايراده فيما يتنزل منزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح وليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر (قوله انهما ليسا مترادفين) أى بل الجملة أعم (قوله انهما ليسا مترادفين) اى لانه لا يشترط في الجملة الافادة (قوله كما يتوهمه الخ) فيه ان النحاة فرقتان احداهما اصطلحوا على الترادف والاخرى اصطلحوا على عموم الجملة فتوهيم المصنف للقائلين بالترادف نظرا لاصطلاحه لا يصح وإلا كان للغير أن يوهمه وأيضا نظرا لاصطلاحهم إذ ليس توهيمه لهم أولى من توهيمهم له وأجاب الشمنى بانا لا نسلم أنهم اختلفوا في الاصطلاح بل إنما اختلفوا في نقل الاصطلاح فالمصنف وجماعة نقلوا عموم الجملة وغيره نقل الترادف وعلى هذا فالتوهيم ظاهر (قوله وهو) أى الترادف قول صاحب المفصل هو الزمخشري (قوله ويسمى جملة) وفي نسخة بالجملة وفي نسخة الجملة أى فهو ظاهر في الترادف ووجه ظهوره ان الشيء لا يسمى باسم شيء إلا إذا كان مرادفا له وإنما قال وهو ظاهر ولم يقل وهو صريح الخ لاحتمال ان معنى قوله ويسمى جملة أى من حيث أنه من افرادها وان الجملة تنفرد عنه إلا أنه خلاف الظاهر (قوله أنها أعم منه) أى لانه أخذ في مفهوم الكلام قيد ليس مأخوذا في حد الجملة (قوله إذ شرطه الافادة) أى المقصودة وقوله بخلافها أى فلا يشترط فيها الافادة قصدا (قوله ولهذا) اى لاجل عدم اشتراط قصد الافادة (قوله وكل ذلك ليس مفيدا) اى ليس مقصودا بالافادة لان المقصود من قولك جاء الذى قام الاخبار بالمجيء لا بالقيام وإنما ذكرت قام لتعيين الموصول (قوله صحة قول الخ) في نسخة وجه قول ابن مالك وهي احسن لما يأتى ان كلام ابن مالك ليس صحيحا وان كان له وجه في نفسه (قوله ثم بدلنا) اى أعطيناهم مكان السيئة العذاب الحسنة اى الصحة حتى عفوا اى كفروا وقالوا كفرا للنعمة (قوله ان الزمخشري الخ) ظاهره ان هذا كلام ابن مالك وليس كذلك بل كلامه قال الزمخشري ان قوله وهم لا يشعرون ولو أن أهل القرى إلى قوله يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ثم انه زاد وقال فالاعتراض هنا بسبع جمل ثم ان بعضهم اعترض على ابن مالك كيف يقول ان الاعتراض بسبع جمل مع ان الاعتراض هنا بأربع جمل وحاصل الجواب عن ابن مالك ان كلامه مبني على ان الجملة أعم من الكلام والمعترض راعى القول بالترادف فكلام ابن مالك وجيه ولا اعتراض عليه (قوله بسبع جمل) الاولى وهم لا يشعرون والثانية ولو أن اهل القرى آمنوا والثالثة واتقوا والرابعة لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض والخامسة ولكن كذبوا والسادسة فاخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون (قوله إذ زعم) اى الزمخشري وقوله أن أفأمن اى فالفاء مزحلقة عن محلها فيها معنى السببية (قوله أن افأمن

معطوف على فأخذناهم ورد عليه من ظن ان الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعترض  باربع جمل وزعم ان من عند ولو أن أهل القرى إلى والارض جملة لان الفائدة إنما تتم بمجموعه وبعد ففى القولين نظر أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقه ان يعدها ثمانى جمل إحداها وهم لا يشعرون واربعة فى حيز لو وهى آمنوا واتقوا وفتحنا والمركبة من ان وصلتها مع ثبت مقدرا او مع ثابت مقدرا على الخلاف فى انها اسمية او فعلية والسادسة ولكن كذبوا والسابعة فاخذناهم والثامنة بما كانوا يكسبون (فان قلت) لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له وذلك لطوله وجريان الاسناد فى ضمنه قلت انما مراده أن يبين ما لوم على اعراب الزمخشرى والزمخشرى يرى أن أن وصلتها هنا فاعل بثبت وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل وذلك لأنه لا يعد وهم لا يشعرون جملة لأنها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها ويعد لو وما فى حيزها جملة واحدة إما فعلية ان قدر ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا أو اسمية ان قدر ولو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان ويعد ولكن كذبوا جملة وفأخذناهم بما كانوا يكسبون كله جملة وهذا هو التحقيق ولا ينافى ذلك ما قدمناه فى تفسير الجملة لان الكلام هنا ليس فى مطلق الجملة بل فى الجملة بقيد كونها جملة اعتراض وتلك لاتكون الا كلاما تاما (انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية) فالاسمية هى التى صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان

---

معطوف على فأخذناهم) أى أخذناهم الأولى أعنى قوله فاخذناهم بغتة وفى هذا العطف شىء وذلك لان أخذناهم خبر وقوله أفأمن انشاء مع انه لا يصح عطف الانشاء على الخبر الا أن يقال إنه مجوز لذلك تامله وأجيب بان الاستفهام انكارى بمعنى النفى اى لا يأمن فهو خبر معطوف على خبر (قوله معطوف على فاخذناهم) ضمير أخذناهم عائد على أهل القرية المكذبين لنبيهم والهمزة فى أفأمن للاستفهام الانكارى بمعنى النفى اى لا يامن أى أخذنا المكذبون لانبيائهم بغتة وهم لا يشعرون فتسبب عن ذلك عدم أمان أهل القرى من العذاب والمراد بالقرى قرى مكة لساكن فيها العرب (قوله معطوف الخ) أى وليس العطف على مقدر بعد الهمزة أى أيقولون فامن الخ لان هذا مذهب سيبويه والزمخشرى يخالفه فى ذلك (قوله إنما اعترض) أى فى الآية باربع لا بسبع كما قلت يا ابن مالك (قوله وبعد) أى وبعد ان عرفت كلام ابن مالك وكلام المعترض وأن كلام ابن مالك له وجه فاقول الخ (قوله أما قول ابن مالك) اى اما الاعتراض على قول ابن مالك (قوله على الخلاف الخ) فيه ان الكلام حينئذ فى كلام الزمخشرى وهو يقدرها ثبت فحينئذ لا ياتى هذا الخلاف (قوله على الخلاف الخ) ينبغى الجزم بان المقدر ثبت لان المصنف بصدد ما لزم كلام الزمخشرى وهو يرى أن الجملة الواقعة بعد لو فعلية وحينئذ فان وصلتها فاعل لفعل محذوف بعد لو (قوله فان قلت) أى جوابا عن ابن مالك فى عده الجمل سبعة ولم يعدها ثمانية (قوله ونقله عن سيبويه الخ) حاصله ان سيبويه يقول ان المعنى ولو ان ايمانهم فقيل له اين الخبر فقال انه لما طال الكلام وجرى الاسناد فى ضمنه لم يحتج للخبر (قوله وذلك) اى الاستغناء المفهوم من المقام (قوله فاعل بثبت) اى فيلزمه ان يكون أن وصلتها مع ثبت جملة ثانية وقد يجاب بان ابن مالك والزمخشرى لم يعدا قوله وهم لا يشعرون معترضا لانها جملة حالية فهى مرتبطة بالكلام قبلها وصرحا بان مبدأ الاعتراض قوله ولو أن اهل القرى الى قوله يكسبون وحيث صرحا بذلك فيعلم أن مقصودهما بالجملة المعطوف عليها مجموع قوله فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون غير أنهما تركا بعض الجملة اعتمادا على فهم المقصود من مبدأ الاعتراض ونهايته وحيث كان وهم لا يشعرون لم يعداه من الاعتراض صح ما قالاه من ان الاعتراض بسبع جمل وقد يقال بل هى ثمانية غيرها والثامنة جملة يكسبون وهى غير كان مع خبرها الا ترى انهما عدا آمنوا التى هى خبر أن جملة غير جملة ان مع خبرها (قوله واما قول المعترض) اى واما التنظير الوارد على قول المعترض (قوله وهذا هو التحقيق) يعنى عدم عد جملة وهم لا يشعرون وعد جمل الاعتراض فى هذه الآية ثلاثة وفى الدمامينى وهذا لا تحقيق فيه والتحقيق ان يقال ان قوله تعالى ولو أن اهل القرى آمنوا الى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فاخذناهم بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره وأقول لا نسلم أن جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما لما سياتى فى الاعتراضية أن وإن شطت نواها من قوله لعلى وان شطت نواها ازورها * جملة معترضة اه شمنى (قوله لان الكلام هنا ليس فى مطلق الجملة) فيه نظر لانه يقتضى ان من قال الاعتراض بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده مطلق الجملة

﴿انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية﴾

(قوله الى اسمية وفعلية وظرفية) هذا تقسيم اصلى للجملة ولكن فى الحقيقة أن الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية لانك اما ان تقدر عامل الظرف كائن او استقر فعلى الأول تكون اسمية وعلى الثانى تكون فعلية (قوله التى صدرها اسم) اى غير ظرف بدليل ما ياتى (قوله وقائم الزيدان) اى بدون اعتماد وانما مثل بذلك بدون أقائم الزيدان لان كلامه فى الجملة التى صدرها اسم لم يسبقه حرف واما ما سبقه حرف فسياتى فى

عند من جوزه وهو الاخفش والكوفيون والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم
والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور نحو أعندك زيد أفي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار
المحذوف ولا مبتدا مخبرا
عنه بهما ومثل الزمخشري
لذلك بفي الدار من قولك
زيد في الدار وهو مبني على
أن الاستقرار المقدر فعل
لا اسم وعلى أنه حذف
وحده وانتقل الضمير الى
الظرف بعد أن عمل فيه
وزاد الزمخشري وغيره
الجملة الشرطية والصواب
انها من قبيل الفعلية لما سيأتي
﴿تنبيه﴾ مرادنا بصدر
الجملة المسند أو المسند اليه
فلا عبرة بما تقدم عليهما من
الحروف فالجملة من نحو
أقائم الزيدان وأزيد
أخوك ولعل أباك منطلق
وما زيد قائما اسمية ومن
نحو أقام زيد وإن قام زيد
وقد قام زيد وهلا قمت
فعلية والمعتبر أيضا ما هو
صدر في الاصل فالجملة
من نحو كيف جاء زيد ومن
نحو فأي آيات الله تنكرون
ومن نحو فريقا كذبتم
وفريقا تقتلون وخاشعا
أبصارهم يخرجون فعلية
لان هذه الاسماء في نية التأخير
وكذا الجملة في نحو يا عبد
الله ونحو وإن أحد من
المشركين استجارك
والانعام خلقها والليل اذا
يغشى فعلية لان صدورها
في الاصل أفعال والتقدير
أدعو زيدا وإن استجارك احد وخلق الانعام وأقسم والليل

﴿باب ما يجب على المسؤل في المسؤل عنه أن يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين﴾

ولذلك أمثلة أحدها صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا أكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في
عامل اذا

---

التنبيه (قوله عند من جوزه) اى جوز الابتداء بالوصف من غير اعتماد (قوله التي صدرها فعل كقام زيد الخ) المثال الاول للفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل والثاني لما فعلها ماض مبني للمفعول والثالث لما فعلها ناسخ مختلف الأثر والرابع لما فعلها ناسخ متفق الأثر والخامس لما فعلها مضارع والسادس لما فعلها أمر وكلام المصنف يقتضي أن كان مسندة لاسمها وهو الصحيح بناء على قول الجمهور ان لها دلالة على الحدث والزمان وأما قول البيانيين انها قيد للخبر فمعنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمن الماضي وحينئذ فالاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها فهو مبني على أنه لا دلالة لها على الحدث وهو مشكل إذ لم يعهد فعل يقع في التركيب غير زائد ولا مؤكد ولا مسند (قوله فعل) أى لأنه جملة فيصح أن النائب عنه جملة والا كان مفردا (قوله لا بالاستقرار) أى والا كانت فعلية إن قدرت فعلا واسمية إن قدرت اسما (قوله ولا مبتدأ) أى والا كانت اسمية (قوله ومثل الزمخشري لذلك) اى لما ذكر من الظرفية (قوله زيد في الدار) اى فالجملة الواقعة خبرا عن زيد ظرفية وأما جملة زيد في الدار فهي اسمية (قوله بعد أن عمل) أى الظرف وقوله فيه اى في ذلك الضمير لان الضمير لا يتصل الا بعامله فلا بد من ملاحظة العمل بعد الاستتار وتوضيحه أنك إذا قلت زيد استقر في الدار كان في استقر ضمير مستتر معمول له فلما حذف الفعل وهو استقر صار الضمير خاليا عن عامل فعمل فيه الظرف فانتقل الضمير اليه واستتر فيه لانه لا يتصل الا بعامله وقرر الشمني أن قوله بعد أن عمل اى الاستقرار فيه اى أن الضمير بعد أن كان الاستقرار عاملا فيه لما حذف الاستقرار انتقل للظرف واستتر فيه بعد حذف الاستقرار وجد العمل فيه للظرف بعد أن كان للاستقرار (قوله الجملة الشرطية) اى الواقعة فعل الشرط أى فجعلوا أقسام الجملة أربعة (قوله مرادنا بصدر الجملة) اى في قولنا إن صدرت باسم فهي اسمية وإن صدرت بفعل فهي فعلية (قوله المسند) الاولى أن يقول مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند اليه سواء كان ملفوظا او مقدرا فخرجت الفضلات المصدر بها كما خرجت الحروف وهو ظاهر ودخل نحو يا عبد الله الخ فلو قال هكذا لاغناه عن قوله وأيضا ما هو صدر في الاصل الخ لانه يفيد حينئذ انه غير ما سبق مع انه ليس كذلك لان قولنا المسند اليه أو المسند يخرج هذه الاشياء لانها فضلات (قوله اسمية) اى لانها مصدرة باسم وهو المسند اليه (قوله في نية التأخير) اى لانها فضلات (قوله وإن أحد الخ) اى أن إن داخلة على فعل محذوف لان أدوات الشروط لا تدخل الا على فعل (قوله أدعو زيدا) صوابه أدعو عبد الله (قوله وأقسم والليل) في نسخة بالليل والمناسب الموجود هنا لان نسخة الباء حل معنى فقط

﴿باب ما يجب على المسؤل في المسؤل عنه﴾

(قوله باب) كذا في نسخة وفي نسخة حذفه (قوله باب) خبر لمحذوف وهو مضاف لما ويجب فعل مضارع وقوله أن يفصل فاعل والجملة صلة ما أى هذا باب ما يجب على المسؤل التفصيل فيه اى التفصيل في جوابه (قوله ما يجب) ما واقعة على الكلام اى باب الكلام الذي يجب على الشخص المسؤل التفصيل في جوابه وقوله في المسؤل عنه اى حال كون وجوب التفصيل على الشخص المسؤل في حال القاء المسؤل عنه (قوله لاحتماله) اى وانما وجب على المسؤل التفصيل في الجواب اذا ألقى له المسؤل عنه لاحتماله اى المسؤل عنه الخ (قوله ولذلك) اى المسؤل عنه المحتمل للاحتمالات المذكورة أمثلة (قوله أحدها) اى احد الامثلة صدر الكلام الخ فاذا سئل انسان وقيل له هل صدر قولنا اذا قام زيد فانا أكرمه جملة اسمية أو فعلية فلا ينبغي له أن يقتصر في الجواب على قوله اسمية ولا على قوله فعلية بل يجب عليه التفصيل بان يقول إن كان اذا معمولا للجواب فالصدر جملة اسمية وان كان معمولا للشرط فالصدر جملة فعلية (قوله وهذا) اى واحتمال صدر هذا

الكلام

فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية وإذا مقدمة من تأخير وما بعد إذا متمم لها لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد أنا مسافر وعكسه قوله ❊ فبينا نحن نرقبه أتانا ❊ إذا قدرت ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى جملة اسمية وإن قلنا العامل في إذا فعل الشرط وإذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها (٣٧) كما في قولك متى تقم فانا أقوم (الثاني) نحو أفي الدار زيد وأعندك عمرو فانا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدا محذوف تقديره كائن أو مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وإن قدرناه فاعلا باستقر ففعلية أو بالظرف فظرفية (الثالث) نحو يومان في نحو ما رأيته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند أبي بكر وأبي علي أمد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومنذ خبر على الاول ومبتدأ على الثاني وقال الكسائي وجماعة المعنى منذ كان يومان فمنذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعلها وهي في محل خفض وقال آخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها لانها صلة (الرابع) ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين أحدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني أي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بان تقدر ماذا مبتدأ وصنعته الخبر والفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر (الخامس) نحو أبشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا والجملة فعلية

الكلام للاحتمالات المذكورة مبني الخ (قوله فان قلنا جوابها) أي فالمعنى أنا أكرم زيداً وقت مجيئه (قوله جوابها) أي ما في حيز جوابها من فعل أو شبهه كأنا أكرمه أو أنا مكرمه وهذا أي كون العامل ما في حيز الجواب هو التحقيق عند غير المصنف والتحقيق عند المصنف أن العامل شرطها وعلى كلام غير المصنف يلزم عليه أن ما بعد الفاء عمل فيما قبلها مع أنه ممنوع فالمناسب أن يقدر أكرمه مقدما يفسره أكرمه المذكور وحينئذ فالجملة فعلية ولو قلنا العامل ما في حيز الجواب وقولهم ما لا يعمل لا يفسر عاملا مخصوص بباب الاشتغال كذا بحث الدماميني وأجاب الشمني بأن عمل ما بعد الفاء فيما قبلها غير ممنوع عند ذلك القائل (قوله ونظير ذلك) أي في كون الظرف مضافا لجملة فعلية ومقدما من تأخير وصدر الكلام جملة اسمية (قوله يوم) ظرف منصوب بقوله أنا مسافر (قوله وعكسه) أي من حيث أن الظرف مضاف لجملة اسمية والكلام جملة فعلية (قوله إذا قدرت الخ) بيان للعكس (قوله العامل في إذا فعل الشرط) أي وان المعنى إذا جاء زيد في الزمان المستقبل فانا أكرمه (قوله مبتدأ) أي والخبر في الدار وقوله أو مرفوعا بمبتدا محذوف أي على أنه فاعل أغنى عن الخبر (قوله وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية) جرى على ما يقول كثيرون من أن الفاعل مغن عن الخبر في مثل أقائم الزيدان والتحقيق أن هذا المبتدا لا خبر له أصلا ولا يتصور أن يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مسند إلى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فظن أن كل مبتدا مخبر عنه وليس كذلك اه دماميني (قوله نحو يومان) فيه أن يومان في الأعاريب الآتية اما مبتدأ أو فاعل أو خبر وعلى كل فهو مفرد لا جملة وكان الاولى أن يقول الثالث مذ يومان في نحو الخ لانه هو الذي يتأتى فيه الجملة الاسمية أو الفعلية والجواب ان المراد يومان مع ما ينضم لها بحيث يصير جملة وإنما لم يقل مذ يومان لانه لا يصح لان يومان تارة ينضم لها منذ فيكون جملة اسمية وهذا على القولين الاولين وعلى القول الثالث أن الذي يضم لها كان وعليه فهي جملة فعلية والقول الرابع المنضم لها هو فالجملة اسمية صلة الموصول (قوله بيني الخ) أي فمنذ خبر مقدم ويومان مبتدأ مؤخر (قوله أمد انتفاء الرؤية يومان) أي فامد مبتدأ وقوله انتفاء الرؤية أخذ من قوله ما رأيته (قوله وعليهما فالجملة اسمية) قد يقال هي على الاول تحتمل الفعلية ان جعلت المرفوع فاعل استقر محذوفا نعم لا تكون ظرفية لان الظرف اذا لم يعتمد لا يعمل (قوله فالجملة) أي جملة مذ يومان وهي جملة ثانية وأما الجملة الأولى فهي ما رأيته (قوله ومنذ خبر) أي عن يومان على الأول وقوله ومبتدا على الثاني أي لانها مؤولة بامد فهي مبتدا (قوله منذ كان) أي وجد (قوله لما قبلها) أي كعدم الرؤية في المثال (قوله في محل خفض) أي بالاضافة للظرف وهو منذ (قوله واقعة على الزمن) أي فالذي صفة للزمن (قوله قدم خبرها) أي وهو ما الاستفهامية (قوله أي شيء) أي وعلى هذا فما مركبة مع ذا وجعلا اسما واحدا للاستفهام بخلاف الوجه الاول فان ذا عليه موصولة وعائدها محذوف (قوله فعلى التقدير الاول) أي من أن ما اسم استفهام خبر مقدم أو مبتدا وذا اسم موصول خبر أو مبتدأ مؤخر وقوله بحالها أي من كونها اسمية (قوله وعلى الثاني) أي من أن ما مركبة مع ذا وجعلا اسما واحداً للاستفهام (قوله ماذا مبتدأ) أي والمعنى أي شيء صنعته (قوله له الصدر) والتقدير أي شيء صنعت صنعته هذا وقد ذكر بعضهم أن ماذا من بين أدوات الاستفهام تخرج عن الصدرية اه دماميني (قوله فالارجح الخ) أي لان الأصل في الاستفهام أن يدخل على

ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية فى أأنتم تخلقونه أرجح منه فى أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهى أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية فى قوله
فقلت أهى سرت أم عادنى حلم أكثر رجحانا من تقديرها فى أبشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية (السادس) نحو قاما أخواك فان الألف إن قدرت
حرف تثنية كما أن التاء حرف تأنيث فى قامت هند أو اسما وأخواك بدل منها فالجملة فعلية وإن قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية
قدم خبرها (السابع) نحو نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبراً عن زيد فاسمية كما فى زيد نعم الرجل وإن قدر زيد خبرا لمبتدا محذوف فجملتان فعلية واسمية (الثامن) جملة البسملة فان قدر ابتدائى باسم الله فاسمية وهو قول البصريين أو أبدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور فى التفاسير والأعاريب ولم يذكر الزمخشرى غيره إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً ومناسبا لما جعلت البسملة مبدأ له فيقدر باسم الله أقرأ باسم الله أحل باسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربى وضعت جنبى (التاسع) قولهم ماجاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لأن جاء بمعنى صار فعلى الأول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها ضمير ما وأنث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظير ما هذه ما فى قولك ما أنت وموسى فانها أيضا تحتمل الرفع والنصب إلا أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية على خلاف سيبويه والأخفش وذلك إذا قدرت موسى عطفا على أنت والنصب على الخبرية أو المفعولية وذلك إذ قدرته مفعولا معه إذ لا بد من تقدير فعل حينئذ أى ما تكون أو ما تصنع ونظير ما هذه فى الوجهين على اختلاف التقديرين كيف فى نحو كيف أنت وموسى إلا أنها لا تكون مبتدا ولا مفعولا به فليس للرفع إلا توجيه واحد وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية (العاشر) الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام فالأرجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يرجح فيه الفعلية نحو موسى أكرمه

---

الأفعال (قوله ويجوز تقديره مبتدأ) أى ويهدوننا خبر أى فالجملة حينئذ اسمية (قوله أأنتم تخلقونه) أى فالهمزة للاستفهام وأأنتم مبتدأ وتخلقونه خبر (قوله أرجح) اعلم أنه قد وجد فى هذه الآية لكل من الاسمية والفعلية مرجحا فقد رجحت الفعلية بغلبة إيلاء الفعل للهمزة والاسمية بمعادلة الاسمية لها وحينئذ فهما متساويان وهذا لا يعارض ما ذكره من ترجيح الاسمية لأن الأرجحية بالنسبة إلى شىء خاص وهو قوله أبشر يهدوننا فلا تعارض (قوله لمعادلتها الخ) أى فقد رجحت الاسمية فيها بالمعادلة المذكورة بخلاف الاسمية فى أبشر يهدوننا فانها لم ترجح وإنما رجحت الفعلية فيها بغلبة إيلاء الفعل للهمزة (قوله أكثر رجحانا الخ) أى وأما جعل الجملة فى هذا اسمية فهو ضعيف جدا لوجود أمرين يقتضيان الفعلية الهمزة والتعادل بخلاف الاسمية (قوله لمعادلتها الفعلية) اى فقد وجد للفعلية فى هذا البيت مرجحان غلبة إيلاء الفعل للهمزة والمعادلة للفعلية بخلاف الفعلية فى أبشر يهدوننا فانها لم يوجد فيها إلا مرجح واحد وهو الاول فى الآيتين المذكورتين (قوله فعلية واسمية) أى وكذا إن قدر مبتدا خبره محذوف وتركه لضعفه وقوله فجملتان أى جملة نعم الرجل وجملة هو زيد (قوله مؤخرا) أى لأجل افادة الحصر وقوله إلا أنه أى إلا أن الأولى أنه أى الحال والشان يقدر الخ (قوله ومناسبا الخ) إنما كان تقديره مناسبا أولى لأنه أوفى بتأدية المطلوب لدلالة ذلك المقدر حينئذ على تلبس الفعل كله بالبسملة على وجه التبرك والاستعانة (قوله ربى) فى نسخة اللهم (قوله التاسع الخ) فيه أنه فى حالة الرفع لا يحتمل إلا وجها واحداً وهو الفعلية وكذا فى حالة النصب لا يحتمل إلا وجها واحداً وهو الاسمية وحينئذ فعد هذا المثال مما ينبغى أن يفصل فى الجواب عنه لوجود الاحتمال مشكل اه دمامينى (قوله بمعنى صار) أى فهو من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر (قوله واسمها) أى اسم جاء أى وخبرها الحاجة (قوله على معنى ما) أى لأن ما واقعة على حاجة ولو راعى اللفظ لذكر (قوله إلا أن الرفع على الابتدائية) أى وأنت خبر (قوله على خلاف سيبويه) أى فسيبويه يقول انها مبتدا والاخفش يقول انها خبر مقدم وحينئذ يكون أنت خبراً على الاول ومبتدا على الثانى وموسى عطف على أنت (قوله وذلك) أى ما ذكر من الرفع بقوليه (قوله والنصب) أى نصب ما على الخبرية أى لتكون أو المفعولية أى لتصنع (قوله إذا قدرته) أى قدرت موسى فالاعراب حينئذ ما خبر مقدم أو مفعول وأنت فاعل أو اسم يكون وموسى مفعول معه (قوله إذ لا بد من تقدير فعل حينئذ) أى حين إذ جعل موسى مفعولا معه لأن العامل فيه ما سبق من فعل أو شبهه لا الواو (قوله فى الوجهين) أى الرفع والنصب (قوله إلا أنها لا تكون مبتدا) أى لأن كيف معناها على أى حالة وحينئذ فلا يصح وقوعها مبتدا (قوله فليس للرفع إلا توجيه واحد) أى وهو الخبرية فكيف خبر مقدم وأنت مبتدا مؤخر وموسى عطف على أنت (قوله وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية) كونه على الخبرية بتقدير أن يجعل أنت اسما لتكون محذوفة أى كيف تكون فلما حذف تكون وحدها أبرز الضمير المستكن فيها وقوله أو الحالية أى بتقدير توجد وموسى على وجهى النصب مفعول معه (قوله فالأرجح الفعلية) أى بجعل زيد فاعلا لمحذوف يفسره المذكور (قوله ومما يرجح فيه الفعلية) هذا خارج عن المعطوف فلو جعله قسما حادى عشر كان أولى لأن هذا محتمل الوجهين (قوله موسى أكرمه) أى فأكرمه جملة طلبية لضعف كونها خبرا عن موسى فالراجح حينئذ جعل موسى

ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لأن وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل وأما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالأولى اسمية عند الجمهور  والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع

﴿ انقسام الجملة إلى الصغرى والكبرى ﴾

الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدا كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير لأنها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكنا هو الله ربي إذ الأصل لكن أنا هو الله ربي ففيها أيضا ثلاث مبتدآت إذا لم يقدر هو ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ثم حذفت همزة أنا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بأن نقلت حركتها ثم حذفت ثم أدغمت نون لكن في نون أنا

﴿ تنبيهان ﴾

(الأول) ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه (الثاني) إنما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعل بأل أو بالاضافة ولذلك لحن من قال * كان صغرى وكبرى من فواقعها * حصباء در على ارض من الذهب * وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله * بين ذراعي وجبهة الاسد * يرده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن

---

مفعو لا لفعل محذوف (قوله زيد ليقم) أى فليقم جملة طلبية وجملة لا يذهب طلبية فلا يجعلان خبرا فيعرب زيد وعمرو فاعلان لمحذوف (قوله وعمرو لا يذهب) أى فالتقدير لا يذهب عمرو لا يذهب وكذا ما قبله (قوله فالجملة اسمية) أى فزيد مبتدا وقام خبر (قوله والكوفيون الخ) أى لانه يجوز عندهم تقدم الفاعل (قوله عند الجمهور) أى ويجرى فيها خلاف الكوفيين وابن مالك ومن معه (قوله محتملة لهما) أى لان جملة وعمرو قعد يحتمل جعلها فعلية ان عطف على جملة قام ويحتمل جعلها اسمية ان عطف على جملة زيد قام (قوله إلى الصغرى والكبرى) فى نسخة الى صغرى وكبرى وهى المناسبة لقوله فيما يأتى وإنما قلت صغرى وكبرى الخ (قوله والصغرى الخ) على هذا زيد قائم وقام زيد ليست صغرى ولا كبرى فالقسمة غير حاصرة (قوله المبنية) أى التى هى خبر عنه (قوله فى المثالين) ففى المثال الأول وقعت الصغرى فعلية وفى الثانى وقعت اسمية (قوله كبرى لا غير) أى لأن الخبر فيها جملة (قوله صغرى لا غير) أى لأنها مبنية على المبتدا أى مخبر بها عنه (قوله باعتبار غلامه منطلق) أى باعتبار أن الخبر فيها جملة وهى غلامه منطلق (قوله صغرى باعتبار جملة الكلام) المناسب باعتبار وقوعها خبرا عن المبتدا الذى هو زيد (قوله لكن أنا هو الله ربى) أى فلكن حرف استدراك وأنا مبتدا أول وهو مبتدا ثان ضمير الشأن والله مبتدا ثالث وربى خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثانى والثانى وخبره خبر الأول وليس فى الله ربى رابط لانه عين المبتدا فالجملة بتمامها كبرى لا غير والله ربى صغرى لا غير وهو الله ربى كبرى بالنظر لالله ربى وصغرى نظرا للمبتدا الأول (قوله إذا لم يقدر الخ) أى فان قدر كذلك فهى جملة كبرى فقط والخبر جملة صغرى فقط ولا يتأتى أن تكون محتملة للصغرى والكبرى لأن ذلك لا يكون إلا إذا وجد ثلاث مبتدآت (قوله اعتباطيا) أى لا لعلة (قوله وقيل حذفا الخ) قد رد هذا المصنف سابقا بان ما حذف لعلة كالالف هنا كالثابت فيمنع من ادغام ما قبله فيما بعده بخلاف ما لو كان الحذف اعتباطيا فكانه لم يوجد أصلا (قوله ما فسرت به الجملة الكبرى) أى بانها الاسمية التى خبرها جملة (قوله بالفعل) أى وحينئذ فالكبرى يصح أن تكون فعلية خلافا لظاهر كلامهم (قوله بالفعل) أى الفعل الناسخ إذا كان الخبر فى الاصل جملة وعلى هذا فنعرفها بانها ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الاصل أو نقول هى الجملة الاسمية التى خبرها جملة والفعلية التى فعلها ناسخ والخبر فيها بحسب الاصل جملة (قوله فعلى أفعل) أى الذى هو مؤنث افعل وحاصل الكلام أن أفعل التفضيل إن جرد من أل والاضافة يجب إفراده وتذكيره وجر المفضل عليه بمن ولا تجوز فيه المطابقة فلا يجوز أن تقول امرأة فضلى ولا امرأتان فضليان ولا نساء فضليات ولا رجلان أفضلان ولا رجال أفضلون بل تقول رجل أو امرأة أو رجلان أو امرأتان أو رجال أو نساء أفضل من كذا فان عرف أو أضيف طابق موصوفه فتقول بالمرأة الفضلى أو فضلى النساء والمرأتان الفضليان والنساء الفضليات وكذا الباقى إذا علمت هذا تعلم أن قولهم جملة صغرى أو كبرى مثل امرأة فضلى وهو ممنوع وأجاب المصنف عنه (قوله كأن صغرى الخ) أى فحقه كان الصغرى والكبرى (قوله فواقعها) جمع فاقعة وفى نسخة فقاقعها جمع فقاعة والمراد بها النفاخة التى تكون على وجه الماء من شدة تحركه أو غليانه بالنار أى كان الفقاع الصغيرة والكبيرة على وجه الخمر در على أرض من ذهب (قوله وقول بعضهم) أى فى الجواب عنه (قوله وانهما مضافان) أى فالاصل صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الأول لدلالة الثانى او من الثانى لدلالة الاول أو انهما مضافان لله وجود كما قيل بكل من ذلك (قوله لا تقحم فى الايجاب) اى وهنا موجب ومجرور ها معرفة (قوله ولكن الخ) جواب عن البيت وعن كل كلام مثله

ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال * إذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام ألائم

أي لئام فعلى هذا يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها

ولهذا النوع أمثلة أحدها نحو أنا آتيك به  إذ يحتمل آتيك أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا وأن يكون اسم فاعل ومضافا إليه مثل وإنهم آتيهم عذاب وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد وأن حمزة يميل الالف من آتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة الثاني نحو زيد في الدار إذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الثالث نحو إنما أنت سيرا إذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها الرابع زيد قائم أبوه إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ وأن يقدر فاعلا بقائم ﴿تنبيه﴾ يتعين في قوله ألا عمر ولى مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على أنها صفة لا في محل رفع على أنها خبر الالأن ألا التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل ألا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع أيضا تقدير مستطاع صفة على المحل أو تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل اجراء لألا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا أيضا قول سيبويه في الوجهين وخالفه الصدر في المسئلتين المازني والمبرد ﴿انقسام الكبرى الى ذات وجه والى ذات وجهين﴾ ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم أبوه كذا قالوا وينبغي أن يزاد عكس ذلك في نحو ظننت زيدا أبوه قائم بناء على ما قدمنا

---

(قوله مع كونه مجردا) أي من أل والاضافة (قوله ألائم) الشاهد فيه أنه جمع ألأم على غير بابه لا جمع لئيم وجمعه مع أنه مجرد من ال مراعاة لقوله أنتم لعدم قصد المفاضلة (قوله فعلى هذا يتخرج البيت) أي بحيث يقال إنه ليس مراد أبي نواس في البيت التفضيل بل مراده فقاعة صغيرة من الخمر وفقاعة كبيرة من الخمر (قوله وقول النحويين) أي جملة صغرى وكبرى (قوله أن يكون فعلا مضارعا) أي والأصل أأتيك أبدلت الهمزة الثانية ألفا لوقوعها ساكنة إثر همزة وعلى هذا الاحتمال تكون جملة كبرى بخلاف الاحتمال الذي بعده فإنها تكون جملة لا صغرى ولا كبرى (قوله مثل الخ) نظير في الاحتمال الثاني (قوله ويؤيده) أي يؤيد كون آتيك اسم فاعل (قوله وأن حمزة يميل الالف) أي فهذا دليل على أنه اسم فاعل لأن عليه الألف تكون أصلية ولا يجوز إمالة الألف إلا إذا كانت أصلية وأما على جعله فعلا فلا تكون الألف بدلا عن الهمزة والألف المبدلة لا تمال (قوله نحو زيد في الدار) أي فعلى الاحتمال الأول يكون الكلام جملة كبرى وعلى الثاني لا يكون جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما وكذا يقال في المثال الثالث (قوله وينبغي أن يجري هنا) أي في الأولوية (قوله الخلاف الذي في المسئلة قبلها) وهو أنه هل يقدر المحذوف اسم فاعل لأن الأصل في الخبر الإفراد ويقدر العامل في سيرا فعلا لأنه الأصل في العمل وقوله في المسئلة قبلها أي مسئلة عامل الظرف الواقع خبرا وإنما أحال عليه ولم يتقدم له لشهرة هذا الخلاف في تلك المسئلة (قوله في المسئلة قبلها) وهي قوله الثالث نحو زيد في الدار (قوله أبوه مبتدأ) أي مؤخرا وقائم خبره مقدم وحينئذ فيكون الكلام جملة كبرى (قوله فاعلا بقائم) أي وحينئذ فليس الكلام جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما (قوله تنبيه الخ) إنما أتى بهذا التنبيه عقب ما قبله لتوهم أن قوله ألا عمر ولى الخ جملة كبرى لأن عمر في الأصل مبتدأ وقوله مستطاع رجوعه خبر فحينئذ يكون مستطاع رجوعه جملة صغرى وقوله ألا عمر الخ جملة كبرى فدفع المصنف هذا التوهم بأنها ليست جملة كبرى أصلا (قوله ألا عمر الخ) الهمزة للاستفهام ولا أصلها لا النافية للجنس ثم لما دخلت عليها همزة الاستفهام صارت للتمني فحينئذ يكون لها اسم وليس لها خبر وعمر اسمها مبني معها على الفتح وقوله مستطاع رجوعه جملة في محل نصب صفة لعمر نظر اللفظ في الحالة العارضة لا صفة على المحل وإلا كانت في محل رفع (قوله والجملة في محل نصب) أي والأصل أتمنى عمرا موصوفا بكونه رجوعه مستطاع (قوله لا في محل رفع) أي حتى تكون الجملة كبرى (قوله فاعلا) الأولى نائب فاعل لأن مستطاع اسم مفعول (قوله صفة على المحل) أي ورجوعه نائب فاعل (قوله جملة) أي من مبتدأ وهو رجوعه وخبر وهو مستطاع (قوله في امتناع مراعاة محل اسمها) أي قبل دخول الناسخ وإنما امتنع مراعاة المحل لكون الناسخ هنا أزالها عن حالها الأصلي بالمرة من الإعراب وهو ظاهر وصير الكلام إنشاء بعد أن كان خبرا فالمحل قد زال بألا والحاصل أن سيبويه راعى أمورا ثلاثة فراعى معنى ألا وهو أتمنى فقال لا خبر لها واعتبر أصل لا وهو أنها نافية للجنس فجعل لها اسما ونظر لكونها في معنى ليت وأن لها اسما فمنع الوصف مراعاة لمحل اسمها (قوله في الوجهين) أي وجهي الوصفية على المحل (قوله وخالفه في المسئلتين الخ) أي فجوز جعل مستطاع رجوعه جملة في محل رفع خبرا للا والكلام حينئذ جملة كبرى وجوز جعل مستطاع صفة لعمر على المحل ورجوعه نائب فاعل أو أن الجملة في محل رفع صفة على المحل والخبر لا محذوف على الوجهين (قوله اسمية الصدر فعلية العجز) أي فاذا نظرت لصدرها وجدته جملة اسمية وإذا نظرت لعجزها وجدته جملة فعلية (قوله في نحو ظننت زيدا أبوه قائم) أي هي فعلية

وذات الوجه نحو زيد أبوه قائم ومثله على ما قدمناه نحو ظننت زيدا يقوم أبوه ﴿ الجمل التى لا محل لها من الاعراب ﴾ وهى سبع وبدأنا بها لانها لم تحل محل مفرد وذلك هو الأصل فى الجمل ه فالأولى الابتدائية وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل ثم الجمل المستأنفة نوعان أحدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها السور والثانى الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلو عليكم منه ذكرا إنا مكنا له فى الارض ومنه جملة العامل الملغى لتاخره نحو زيد قائم أظن فاما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد أظن قائم فجملته أيضا لا محل لها إلا انها من باب جمل الاعتراض ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفى قوله تعالى سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية إذ التقدير سلام عليكم أنتم قوم منكرون ومثله فى استئناف جملة القول الثانية ونبئهم عن ضيف ابراهيم إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال إنا منكم وجلون وقد استؤنفت جملتا القول فى قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام ومن الاستئناف البيانى أيضا قوله

زعم العواذل اننى فى غمرة صدقوا ولكن غمرتى لا تنجلى ه فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره أصدقوا أم كذبوا ومثله قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن فتح باء يسبح ﴿ تنبيهات ﴾ الأول من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة أحدها لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملإ الأعلى فان الذى يتبادر إلى الذهن انه صفة لكل شيطان أو حال منه وكل منهما باطل إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وإنما هى

---

الصدر اسمية العجز (قوله وذات الوجه) أى وهى التى كل من صدرها وعجزها اسم أو فعل

﴿ الجمل التى لا محل لها من الاعراب ﴾

(قوله تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل) أى وهذا غير مراد وذلك كما فى جاء زيد ويده على رأسه فان جملة يده على رأسه ابتدائية بهذا المعنى ولها محل (قوله تطلق أيضا) أى كما تطلق على الجملة التى ابتدىء بها الكلام سواء صدرت بمبتدأ أو بفعل ولا محل لها من الاعراب وهذا المعنى هو المراد والحاصل أن الابتدائية تطلق على أمرين أحدهما مراد والثانى غير مراد فلذا كانت التسمية بالاستئنافية أوضح لانها نص فى المعنى المراد (قوله تطلق أيضا الخ) وأيضا الابتدائية يتوهم قصرها على المفتتح بها النطق (قوله المفتتح بها النطق) وهذه تسمى مستأنفة استئنافا تاما (قوله المفتتح بها السور) نحو إنا أنزلناه فى ليلة القدر إنا فتحنا لك (قوله المنقطعة) أى لفظا أو معنى فمثال المنقطعة لفظا ما مثل به المصنف فان رحمه الله منقطعة لفظا لأنه ليس هنا حرف يوصلها بها وأما فى المعنى فان الرحمة مرتبطة بالموت ومثال المعنى ثم يعيده من قوله أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده فان الاعادة منقطعة عما قبلها معنى لان الاعادة لم تقع حتى يحملوا على الاقرار برؤيتها وليس انقطاعا لفظا بل متصلة فيه لان ثم للعطف والضم (قوله المنقطعة عما قبلها) المراد بانقطاعها عما قبلها عدم تعلقها بها تعلقا صناعيا باتباع أو اخبار أو حالية سواء كان هناك انقطاع فى المعنى أو فى اللفظ فقط فلا يضر الارتباط معنى بغير ذلك فيدخل فى ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى كما آمن الناس وإن ارتبطت من حيث التشبيه فالارتباط معنى لا يستلزم تخلية الاعراب إلا من جملة الصلة (قوله رحمه الله) أى فجملة رحمه الله منقطعة عما قبلها لأنها انشائية (قوله إلا انها من باب جمل الاعتراض) أى لا من جمل الاستئناف التى كلامنا فيها فلا ترادها هنا (قوله ويخص البيانيون الاستئناف الخ) أى وأما النحاة فقالوا هى المنقطعة عما قبلها سواء كانت جوابا عن سؤال أم لا فالاستئناف عندهم اعم (قوله فان جملة القول الثانية) وهى قال سلام (قوله ولهذا) أى لاجل انقطاعها (قوله فلم تعطف عليها) تفسير لقوله فصلت لما بين الجملتين من شبه كمال الانقطاع واما دخول واو الاستئناف على الجملة المستأنفة فلا يمتنع على الاظهر نحو وما كان استغفار ابراهيم لأبيه الآية بعد ما كان للنبى الآية فانه جواب عما يقال كيف استغفر ابراهيم لأبيه ومن منع دخول الواو مطلقا على الجملة المستأنفة قال الاستئناف البيانى ما كان جوابا بالسؤال عن شىء مصرح به فى الجملة الاولى وليس هذا منه تامل (قوله قال إنا منكم وجلون) هذا محل الشاهد فانه جواب عما يقال ماذا قال لهم حين سلموا عليه (قوله قالوا سلاما) أى ماذا قالوا له فاجاب وقال قالوا سلاما ثم سأل وقيل ماذا قال لهم فاجاب وقال قال سلام (قوله العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة فلذا ذكر الضمير لا جمع عاذل لان فاعلا لا يجمع على فواعل (قوله رجال) فاعل لمحذوف أى يسبحه رجال وهو جواب عن سؤال تقديره من يسبح (قوله فيمن فتح باء يسبح) أى وهو شعبة واما من كسرها فرجال فاعل يسبح المذكورة فليس قوله رجال جملة (قوله انه صفة) أى فتكون الجملة فى محل جر وقوله أو حال أى فتكون فى محل نصب (قوله انه صفة) أى على قاعدة الجمل بعد النكرات وقوله أو حال اى لوجود المسوغ وهو الوصف بمارد (قوله من شيطان لا يسمع) أى موصوف بكونه

للاستئناف النحوي ولا يكون (٤٢) استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضاً وقيل يحتمل أن الأصل لئلا يسمعوا ثم حذفت اللام كما في جئتك أن تكرمني ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما في قوله
* ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى * فيمن رفع أحضر واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين (فان قلت) اجعلها حالا مقدرة أي وحفظا من كل شيطان مارد مقدراً عدم سماعه أي بعد الحفظ (قلت) الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا حال الممرور به أن يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه الثاني أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر للذهن أنه محكي بالقول وليس كذلك لأن ذلك ليس مقولا لهم (الثالث) ان العزة لله جميعا بعد قوله فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسخاوي أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب (الرابع) ثم يعيده بعد قوله أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق لأن إعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشىء النشأة الآخرة (الخامس) زعم أبو حاتم أن من ذلك تثير الأرض فقال الوقف على الواو
ذلول جيد ثم يبتدىء تثير الأرض على الاستئناف ورده أبو البقاء بأن ولا إنما تعطف على النفي

---

لا يسمع وهذا تعليل لبطلان الصفة والحال أما الصفة فظاهر وأما الحال فهي وصف في المعنى (قوله من شيطان لا يسمع) قد يجاب بأن المراد لا يسمع حال الحفظ بسبب ذلك الحفظ وهذا كلام لا غبار عليه فالصفة حينئذ ظاهرة والايراد إنما يتأتى على أن المراد موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ اه تقرير شيخنا دردير (قوله للاستئناف النحوي) أي انه ابتداء بيان حال الشياطين والمعنى ان الشياطين لا يسمعون للملأ الأعلى قال الدماميني إذا كانت للاستئناف النحوي يكون قد أخبر عن الشياطين المتحفظ منهم بعدم السماع وحينئذ فيعود الاشكال بأنه كيف يتحفظ من شيطان لم يسمع في نفس الأمر إذ المتحفظ منه من يسمع فان قلت إن المراد لا يسمعون بعد الحفظ قلنا قدر ذلك في الصفة ويكون المعنى لا غبار عليه فما بالك قدرته في الاستئناف النحوي دون الصفة مع أن المعنى على كل عليه ظاهر فهذا تحكم وأجاب الشمني بانه إخبار عن حال الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم وفيه أنه لا يصح الاخبار عنهم بعدم السماع مع قطع النظر عن الحفظ لأنهم يسمعون في نفس الأمر وما أتى عدم السماع إلا من الحفظ وإلا لما كان للحفظ معنى (قوله لفساد المعنى) أي لأنه يكون جوابا عن سؤال وهو أنه يقال لم حفظت السماء الدنيا من الشياطين فأجاب لأنهم موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ واعلم أنه إنما يحصل الفساد إذا جعل جوابا عن سؤال عن العلة أي لم حفظت السماء من الشياطين وأما إن جعل جوابا عن السؤال عن حال الشياطين أي ما حال هؤلاء الشياطين بعد الحفظ فاجاب بان حالهم أنهم لا يسمعون إلى الملأ الأعلى كان الكلام مستقيما فاطلاق القول بالفساد لا يصح (قوله ان الأصل لئلا الخ) أي فهو علة لقوله وحفظا (قوله أحضر الخ) اى فالاصل عن أن أحضر الوغى فحذف أن بعد حذف عن فرفع الفعل بعد أن كان منصوبا على حد تسمع بالمعيدي الخ (قوله واستضعف الزمخشري الخ) قد يقال إنه يرد عليه هذا البيت على أنه في كلام العرب كثير (قوله اجعلها حالا مقدرة) هذا وارد على قوله سابقا لا يصح جعلها حالا وحاصله أن الممنوع على جعلها حالا إذا جعلت حالا مقارنة فلو جعلتها منتظرة اصح الكلام (قوله هو صاحبها) قد يقال هذا غير لازم ولو قيل في المثال مقدرا على صيغة اسم المفعول اصح سواء كان المقدر ذلك الرجل أو غيره سلمنا أن المقدر هو صاحبها فلا مانع هنا من أن الشياطين يقدرون عدم سماعهم لما شاهدوا من الكواكب المتزاحمة واما الارادة فغير لازمة كما إذا قيل للمظلوم ادخل السجن خالدا فيه اه دماميني (قوله مقدرا) أي ذلك الرجل (قوله لا يقدرون عدم السماع) أي وإنما يقدرون حين ارتقائهم للسماء السماع لأنهم راجون له (قوله فلا يحزنك قولهم) هكذا بالفاء في أكثر النسخ والتلاوة ولا يحزنك بالواو واعترض عليه أن الاستئناف فيهما غير خفي وإنما يخفى على بليد لم يتدبر في معنى الآية لان كل أحد يعلم أن الكفار لم يصدر منهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون ولا قول ان العزة لله جميعا وحينئذ فلا ينبغي أن يعد هذا من الاستئناف الخفي (قوله وهي كالتي قبلها) أي في كونها يتبادر إلى الذهن انها من قولهم (قوله وقف واجب) أي سواء كان له سبب أو لا وأجيب بان المراد واجب صناعي والمنفي الوجوب الشرعي (قوله الرابع) أي من أمثلة الاستئناف الذي قد يخفى (قوله ثم يعيده) أي فالمتبادر العطف على ما قبله وان الله يقررهم على رؤيتهم بدء الخلق واعادته (قوله بعد) أي إلى الآن حتى انهم يقررون برؤيتها (قوله ثم الله ينشىء الخ) أي فقد غير الاسلوب ولم يقل ثم نشأه فهذا دليل على الاستئناف (قوله زعم أبو حاتم ان من ذلك) أي من الاستئناف الخفي وحق السياق الخامس تثير الارض عند أبي حاتم والمتبادر أن تثير صفة ذلول أي لا مذللة باثارة الارض أي بالعمل والحرث ولا تسقي الحرث أي الزرع فمن قال الحسن هي بقرة كانت وحشية لا يحرث بها ولا يسقى (قوله بان ولا الخ) هذا كلام أبي البقاء فالمعنى ويدلك أن المصنف سيأتي يرد كلام أبي البقاء ولو كان هذا عين كلامه لاعترض المصنف عليه بان العاطف الواو ولا ولا (قوله على النفي) أي ولو جعلت مستأنفة لكانت

الواو من ولا عاطفة على مثبت وفيه تسمح لأن العاطف الواو وحدها فالأولى الواو الداخلة على لا لا تعطف
إلا على منفى (قوله وبأنها لو أثارت الأرض) أى أثارت غبارها وهيجتها وقوله كانت ذلولا أى مذللة للحرث
لأنها لا تثير الغبار من الأرض إلا إذا علقت فى المحراث ومتى علقت فيه كانت مذللة وقد حكم أولا بأنها ليست
ذلولا فجعلها استئنافا تناقض (قوله ولا يلتفت) أى وكذا زيد يصوم ولا يقعد والأولى أن يمثل بهذا لظهور
أن الواو عاطفة بخلافها فى المثال الذى ذكره فانها تحتمل أنها للحال (قوله والثانى الخ) أى ويرد اعتراضه
الثانى ويرد أيضا بأن المعنى أنها تثير الأرض من بطرها فى قوة المشى (قوله وإنما وجه الرد) أى على أبى حاتم
وحاصل الرد أنا لا نسلم ان ذلك من عجائبها لعدم وروده ذلك فى خبر أى حديث ولكن اعترض على المصنف
بأنه لا يلزم من كونه لم يبلغك خبر بان ذلك من عجائبها انه لم يرد خبر بذلك فى الواقع إذ أبو حاتم ثقة فى النقل فلا
يفسر إلا بسند (قوله من عجائبها) أى فهى تثير الأرض وليست مذللة للحرث وهذا بخلاف غيرها من البقر فانه
لا يثير غبار الأرض إلا إذا كان مذللا (قوله وبأنهم إنما كلفوا بامر موجود الخ) حاصله انه يلزم على قوله
بالاستئناف ان البقرة التى أمروا بذبحها متصفة بأمر خارق للعادة وهو جمعها بين كونها غير ذلول وبين اثارتها
غبار الأرض فيلزم عليه تكليفهم بامر خارق للعادة مع أنهم إنما كلفوا بامر موجود ويرد هذا الاعتراض بانهم
كلفوا بذبح بقرة موجودة إلا أنها متصفة بامر خارق للعادة لأنهم لما شددوا شدد عليهم فالتكليف ليس بامر
خارق للعادة وهو الجمع بين الوصفين (قوله وبانه كان يجب الخ) هذا رد للاستئناف فى حد ذاته وقوله فى ذلول
فى نسخة لا ذلول أى بعده (قوله تكرار لا فى ذلول) أى تكرار لا الواقعة فى ذلول أى الداخلة عليه فقوله فى
ذلول صفة للا لا متعلق بتكرار (قوله بعد الاستئناف) أى فهو كلام منقطع عما قبله وقد يقال هو جار على كلام
الكوفيين وصرح به السخاوى من ان لا قد تستعمل بمعنى غير فلا يجب تكرارها نحو غضبت من لا شئ وجئت
بلا زاد أو على قول المبرد ومن وافقه أن لا لا يجب تكرارها فى الصفات (قوله الثانى) أى من التنبيهات (قوله
وهو نوعان) أى واللفظ المحتمل نوعان (قوله نعم الرجل زيد) فان جعلت زيدا مبتدأ وما قبله خبرا كان زيد
لفظا غير مستانف وإن جعلته خبر المحذوف أى هو زيد كان مستأنفا وعبر المصنف باللفظ لأن المحتمل قد
لا يكون جملة كزيد فى المثال المذكور فانه على الاحتمال الأول مفرد وجملة على الثانى (قوله والثانى ما) أى لفظا أو
جمل على الاستئناف (قوله إلى ذلك) أى تقدير (قوله لا تتخذوا بطانة) أى أصفياء تظهرونهم على سركم
وموالاة ربكم أى لا يتبعونكم (قوله وما تخفى صدورهم اكبر) كان عليه ان يزيد قد بينا لكم الآيات لأن قول
الزمخشرى أن تكون مستأنفات أى الجمل الثلاث أعنى لا يألونكم خبالا وقد بدت البغضاء من أفواههم
وقد بينا لكم الآيات وأما قوله وما تخفى صدورهم فجملة حالية لا تعدو والحاصل أن الزمخشرى بعد أن ذكر
ان الجملتين يصح أن تكونا صفتين ذكر أن الأولى أن تكون الجمل الثلاث مستانفات وإنما لم يعد ودوا ما عنتم
جملة منها لانها بيان لقوله لا يألونكم خبالا (قوله والابلغ أن تكون مستانفات) أى استئنافا نحويا أو بيانيا
ووجه الأبلغية أن بيان التعليل أكثر فائدة وأيضا الوصفية توهم أن البطانة من الدون قد تتصف بهذه الصفة
وقد لا مع أنها كذلك دائما (قوله على وجه التعليل) أى لأنهم لا يألونكم خبالا أى لا يمنعونكم من الخبال أى
من الفساد بدليل أنهم يودون عنتكم أى شدة ضرركم ولانه قد بدت البغضاء من أفواههم لكم والحال أن
ما تخفيه صدورهم من البغضاء أعظم مما أبدته أفواههم فقوله وما تخفى صدورهم أكبر جملة حالية
وقوله ودوا ما عنتم بيان لما قبله وأما قد بينا لكم الآيات فيحتمل انه استئناف كلام وانه علة للنهى أيضا اى
لأنا بينا لكم الآيات الدالة على وجوب معاداة من عادانا والحاصل ان الزمخشرى جوز ان تكون الجملتان
الأوليان صفتين وهما قوله لا يألونكم خبالا وقوله قد بدت البغضاء وجوز جعلهما مستانفين علة للنهى واما
قوله قد بينا لكم الآيات الخ فهو مستانف على كل حال إما علة للنهى أو منقطع عما قبله لفظا ومعنى (قوله على

وبأنها لو أثارت الأرض
كانت ذلولا ويرد اعتراضه
الأول بصحة مررت برجل
يصلى ولا يلتفت والثانى
أن أبا حاتم زعم أن ذلك
من عجائب هذه البقرة وإنما
وجه الرد أن الخبر لم يأت
بأن ذلك من عجائبها وبأنهم
إنما كلفوا بامر موجود
لا بامر خارق للعادة وبأنه
كان يجب تكرار لا فى
ذلول إذ لا يقال مررت
برجل لا شاعر حتى تقول
ولا كاتب لا يقال قد
تكررت بقوله ولا تسقى
الحرث لأن ذلك واقع بعد
الاستئناف على زعمه
* الثانى قد يحتمل اللفظ
الاستئناف وغيره وهو
نوعان أحدهما ما إذا حمل
على الاستئناف احتيج
إلى تقدير جزء يكون معه
كلاما نحو زيد من قولك
نعم الرجل زيد والثانى
ما لا يحتاج فيه إلى ذلك
لكونه جملة تامة وذلك
كثير جدا نحو الجملة المنفية
وما بعدها فى قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا
لا تتخذوا بطانة من دونكم
لا يألونكم خبالا ودوا
ما عنتم قد بدت البغضاء من
أفواههم وما تخفى صدورهم
أكبر قال الزمخشرى
الأحسن والابلغ أن تكون
مستأنفات على وجه التعليل

للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين أي بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم أنه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك أحب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما في الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان وحصل للامام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو فانه سأل ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة (٤٤) وأجاب بأن محط النهي هو من دونكم لا بطانة فلذلك قدم الأهم وليست التلاوة كما ذكر ونظير هذا أن أباحيان فسر في سورة الأنبياء كلمة زبرا بعد قوله تعالى وتقطعوا أمرهم بينهم وإنما هي في سورة المؤمنون وترك تفسيرها هناك وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره إعرابا (الثالث) من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم لا وله أمثلة أحدها أقوم من نحو قولك إن قام زيد أقوم وذلك لأن المبرد يرى أنه على اضمار الفاء وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل أقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وينبني على هذا مسئلتان احداهما أنه هل يجوز زيدا إن أتاني أكرمه بنصب زيدا فسيبويه يجيز كما يجوز زيدا أكرمه إن أتاني والقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم أم لا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل واوجبه والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها الثاني مذ ومنذ وما بعدهما في نحو ما رأيته مذ يومان فقال السيرافي في موضع نصب على الحال وليس بشيء لعدم الرابط وقال الجمهور مستأنفة جوابا لسؤال تقديره عند من قدرهما مبتدأ ما أمد ذلك وعند من قدرهما خبرا ما بينك وبين لقائه الثالث جملة أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشى فقال السيرافي حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستئناف

وجه التعليل للنهي) ليس المراد أن المجموع علة واحدة للنهي بل كل واحد علة مستقلة وترك العاطف تنبيها على الاستقلال ويجوز أن يكون كل واحد علة لما قبله (قوله بطانة) أي أولياء وترك المصنف ودوا ما عنتم لما علمت انها توكيد وبيان لما قبله (قوله من دون المسلمين) أي من غيرهم (قوله ويجوز الخ) هذا هو الذي صدر به الزمخشري فقال يجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفة والأحسن الخ فقد ذكر في جانب الصفة الجملتين الأوليين وذكر في الاستئناف الثلاثة (قوله أحب) أي بدون العاطف أي وإنما يقال وأحب بالواو (قوله كما في الخبر) أي لأن الصفة محكوم بها في المعنى (قوله كما ذكر) أي بل التلاوة تقديم البطانة على قوله من دونكم (قوله وإنما هي في سورة المؤمنون) أي وأما سورة الأنبياء فليس فيها لفظ زبرا بل التلاوة وتقطعوا أمرهم بينهم كل إلينا راجعون (قوله وترك تفسيرها الخ) أي اعتقادا أنها إنما هي في الانبياء لا في المؤمنون (قوله لخصا من تفسيره إعرابا) أي لخص كل منهما إعرابا وهما السفاقسي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين (قوله من نحو قولك) أي من كل تركيب وقع الفعل المضارع فيه مرفوعا بعد الشرط (قوله على اضمار الفاء) أي ومبتدا والتقدير فانا أقوم فالجملة اسمية فترتبط بالفاء وليست مستأنفة لأنها جواب الشرط (قوله وسيبويه يرى الخ) قال الرضي لا نحتاج لأحد هذين المذهبين أصلا بل نجعل نفس يقوم جوابا لأن ولا تقديم ولا تاخير ولا حذف وإنما رفع الجزاء لضعف أداة الشرط بحيلولة فعل الشرط غير معمول لفظا بينها وبين الجواب فلما لم تعمل في الشرط لفظا مع أنه بلصقها لم تعمل في الجزاء أصلا لبعده عنها فالاداة لم تعمل إلا في فعل الشرط محلا (قوله مؤخر من تقديم) أي فهو فعل مضارع مرفوع وهو دليل الجواب لأن حقه التقديم والجواب محذوف أي أقم دل عليه أقوم المذكور فالجملة على هذا مستانفة (قوله ويؤيده) وجه التأييد أن معنى الشرط يكثر معه حذف الجواب (قوله وينبني على هذا) أي الخلاف من كون أقوم جواب الشرط وانه ليس مستأنفا أو انه ليس جواب الشرط بل دليل الجواب وأنه مؤخر من تقديم فهو مستأنف (قوله كما يجوز الخ) أي لأن محله التقديم فهو منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله لا يجوز الجزم) أي لأن محله التقديم فهو مرفوع وليس محله التاخير على أنه جواب حتى يجزم (قوله على محل الفاء المقدرة وما بعدها) فيه تسمح حيث جعل المحل للجملة والفاء وأدخل الفاء في المحل مع أن المحل انما هو للجملة التي بعدها فقط كما يدخلون حرف الجر مع المجرور مع أن المحل للمجرور فقط (قوله الثاني) أي من أمثلة الجمل التي اختلف في كونها مستانفة أولا (قوله وليس بشيء لعدم الرابط) أي في قولك مذ يومان لأن معنى الجملة المذكورة مدة انتفاء الرؤية يومان أو بيني وبين لقائه يومان وعلى كل حال فالجملة ليس فيها رابط لا واو ولا ضمير وقول بعض ان فيه رابطا بحسب المعنى إذ الأصل بيني وبين لقائه فقد وجد ضمير فالظاهر أنه لا يكفي وأنه لا بد من الرابط اللفظي (قوله لعدم الرابط) يعني رابط جملة الحال المعهود وهو الواو أو الضمير فيها (قوله ما أمد ذلك) أي انتفاء الرؤية (قوله جملة افعال الاستثناء) أي في نحو قولك قام القوم ليس زيدا أو خلا زيدا الخ (قوله ليس ولا يكون الخ) بدل من افعال الاستثناء (قوله حال) أي لأن الجمل بعد المعارف كالقوم أحوال (قوله اذ المعنى) أي في الجميع (قوله

وأوجبه ابن عصفور فان قلت جاءني رجال ليسوا زيدا فالجملة صفة ولا يمتنع عندي أن يقال  جاؤني ليسوا زيدا على الحال الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله * حتى ماء دجلة أشكل * فقال الجمهور مستأنفة وعن الزجاج وابن درستويه انها فى موضع جر بحتى وقد تقدم

﴿ الجملة الثانية ﴾

المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا وقد وقعت فى مواضع (أحدها) بين الفعل ومرفوعه كقوله * شجاك أظن ربع الظاعنينا * ويروى بنصب الربع على انه مفعول أول وشجاك مفعوله الثانى وفيه ضمير مستتر راجع اليه وقوله

وقد أدركتنى والحوادث جمة * أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل *

وهو الظاهر فى قوله

ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد

على أن الباء زائدة فى الفاعل ويحتمل أن يأتى وتنمى تنازعا ما فأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الاول فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على الأول أوجه اذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره (الثانى) بينه وبين مفعوله كقوله

وبدلت والدهر ذو تبدل * هيفا دبورا بالصبا والشمأل

(والثالث) بين المبتدا وخبره كقوله

وفيهن والأيام يعثرن بالفتى * نوادب لا يمللنه ونوائح

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى فى نحو زيد أظن قائم وبجملة الاختصاص فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن

---

وأوجبه ابن عصفور) اى لعدم الرابط فى الجملة الحالية (قوله فالجملة صفة) اى لان الجمل بعد النكرات صفات (قوله فى موضع جر بحتى) اى بناء على أن حتى الابتدائية كما هو موضوع الخلاف تكون جارة خلافا للجمهور القائلين أن حتى متى كانت ابتدائية امتنع أن تكون عاملة للجر فى الجملة وعلى كلام ابن درستويه فالفرق بين حتى الجارة والابتدائية إذا عملت الجر مع كون كل عاملا للجر أن الأولى الداخلة على المفرد والثانية الداخلة على الجملة وأما على كلام الجمهور فالابتدائية لا تعمل جرا لا لفظا ولا محلا

﴿ الجملة الثانية المعترضة ﴾

(قوله المعترضة بين شيئين) أى متلازمين لافادة الكلام المعترضة فى اثنائه تقوية أى توكيدا وقوله وتسديدا مرادف لماقبله (قوله أو تحسينا) أى فهى لمجرد تزيين اللفظ ولا تفيد تقوية أى توكيدا لماقبلها (قوله بين الفعل ومرفوعه كقوله الخ) أى بناء على أن شجا فعل ويحتمل أنه مصدر مضاف مبتدأ وربع خبره (قوله شجاك) فعل ومفعول وربع فاعل وتمامه * ولم تعبأ بعذل العاذلينا * (قوله أظن) هذه جملة معترضة بين الفعل والفاعل أفادت التقوية لأنه حين يقال شجاك ربع الظاعنين يحتمل أن ذلك مظنون أو متوهم فأخبر أنه مظنون (قوله وشجاك مفعوله الثانى) أى هذه الجملة مفعول ثان وقوله وفيه أى فى شجاك (قوله راجع اليه) أى الربع وعلى رواية النصب هذه لا اعتراض فى البيت (قوله والحوادث) الواو للاعتراض وتسمى استئنافية لان هذه الجملة منقطعة عما قبلها (قوله ولا عزل) أى ليسوا خالين من السلاح وقبله

وقائلة ما باله لا يزورنا * وقد كنت عن تلك الزيارة فى شغل

أسر رجل من بنى عجل رجلا من دارم فقال هذه الأبيات فأطلقوه وتمامها

لعلهمو ان يمطرونى بنعمة * كما صاب ماء المزن فى البلد المحل

فقد ينعش الله الفتى بعد عثرة * ويصطنع الحسنى سراة بنى عجل

(قوله وهو الظاهر) أى الاعتراض بين الفعل ومرفوعه هو الظاهر فى قوله الخ (قوله ألم يأتيك والانباء تنمى الخ) بعده

ومحبسها على القرشى تشرى * بادراع وأسياف حداد

وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته أخذوا لقيس درعا فاستاق قيس إبل الربيع بمكة وباعها لعبدالله بن جدعان وهو مراده بالقرشى بدروع وسيوف (قوله والانباء) أى الاخبار (قوله على أن) أى بناء على أن الباء زائدة فى الفاعل أى فما مرفوع المحل على الفاعلية ومجرور بالباء الزائدة (قوله فاعمل الثانى) أى بدليل انه قرنه بالباء (قوله فلا اعتراض ولا زيادة) أى لان تنمى يتعدى بالباء (قوله إذ الانباء) أى الاخبار وقوله تنمى أى تخبر وقوله بهذا وبغيره أى ولو جعل بما لاقت معمولا لتنمى لافاد أن الاخبار لا تخبر إلا بما لاقت لبون الخ مع أنها أى الاخبار كما تخبر بما لاقته اللبون تخبر بغيره (قوله بينه) أى بين الفعل وبين مفعوله (قوله وبدلت) نائب الفاعل ضمير يعود على الربع (قوله هيفا) أى ريحا حارة (قوله بالصبا) الباء داخلة على المتروك وهو الأشهر وقوله هيفا أى ريحا هيفا أى محرقة وهى ريح تاتى من قبل اليمن حارة لا تمر بشئ الا يبسته وتسمى بالنكباء والصبا هى ما يهب من المشرق عند استواء الليل والنهار والشمال هى الريح التى تاتى من ناحية القطب المسماة بالطياب والباء فى بالصبا داخلة على المتروك وهو الأشهر من دخولها على الماخوذ (قوله وفيهن الخ) خبر مقدم أى فى البنات السابقات فى البيت السابق وقوله نوادب مبتدأ أى ملازمات للندب وقوله ونوائح أى وفيهن نوائح أى نائحات (قوله لا يمللنه) أى لا يرغبن عنه (قوله وفيهن الخ) قبله

رأيت رجالا يكرهون بناتهم * وفيهن لا نكذب نساء صوالح

(قوله ومنه الاعتراض الخ) أى من الاعتراض بين المبتدا والخبر الاعتراض الخ (قوله وبجملة الاختصاص)

مغاشر الأنبياء لا نورث وقول الشاعر * نحن بنات طارق  نمشي على النمارق * وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله او نبي كان موسى

فالصحيح أنها لا فاعل لها فلا جملة (والرابع) بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله

وإني لرام نظرة قبل التي * لعلي وإن شطت نواها أزورها

وذلك على تقدير أزورها خبر لعلي وتقدير الصلة محذوفة أي التي أقول لعلي وكقوله

لعلك والموعود حق لقاؤه * بدا لك في تلك القلوص بداء

وقوله * ياليت شعري والمنى لا تنفع * هل أغدون يوما وأمري مجمع * إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي موجود أو أن ليت لا خبر لها هنا إذ المعنى ليتني أشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وقول الحماسي

ان الثمانين وبلغتها * قد أحوجت سمعي إلى ترجمان *

وقول ابن هرمة

ان سليمى والله يكلؤها * ضنت بشيء ما كان يرزؤها

وقول رؤبة

إني وأسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا

وقول كثير

وإني وتهيامي بعزة بعدما * تخليت مما بيننا وتخلت
لكالمرتجي ظل الغمامة كلما * تبوأ منها للمقيل اضمحلت

قال أبو علي تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم إن وخبرها وقال أبو الفتح يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك اني وحبك لضنين بك فتكون الباء

---

في المطول هي في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي ومعنى الحديث نحن لا نورث مخصوصين من بين الناس ولعل ما ذكره المصنف أظهر (قوله وقول الشاعر الخ) أي قول الشخص الشاعر وذكرها باعتبار أنها شخص وإلا فهو لهند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس أم معاوية زوج أبي سفيان بن حرب تحرض به المشركين يوم أحد قبل إسلامها وأرادت بالطارق النجم شبهت أباها بالنجم في علوه وشهرة مكانه وقيل للنجم طارق لأنه يطلع ليلا وكل آت ليلا فهو طارق وبعد البيت

والمسك في المفارق * والدر في المخانق * إن تقبلوا نعانق * ونبسط النمارق
أو تدبروا نفارق * فراق غير وامق

والنمارق فرش والمقة الحب (قوله نحن) مبتدأ وقوله نمشي خبر وقوله بنات أي أخص بنات فهو منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم وقوله بنات طارق جملة اختصاصية لا محل لها من الاعراب لأنها اعتراضية وذهب بعض إلى أن جملة الاختصاص في محل نصب على الحال (قوله فالصحيح أنها الخ) أي فلا تعد من هذا القبيل أي من جمل الاعتراض لأن الصحيح أنها لا فاعل لها (قوله على تقدير أزورها خبر لعلي) أي لا على أن أزورها هو الصلة وخبر لعل محذوف وإلا كان من القسم الثاني أي الاعتراض بين الصلة والموصول (قوله وتقدير الصلة محذوفة) لأنها إنما تكون خبرية والترجي انشاء ويجوز أن أزورها صلة وخبر لعل محذوف وهذا هو المحترز عنه بقوله وذلك على تقدير الخ أي فعلى هذا الاحتمال لا تكون من الاعتراض بين ما أصلهما المبتدأ والخبر (قوله القلوص) بفتح القاف هي الشابة من الابل والبداء ما يحدث من الآراء يخاطب من وعده قلوصا فأخلفه (قوله ياليت شعري الخ) شعري اسم ليت وجملة الاستفهام خبر وقوله والمنى أي التمني لا تنفع جملة معترضة بين اسم ليت وخبرها (قوله بمشعوري) أي ياليت مشعوري ومعلومي جواب هذا الاستفهام (قوله وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف) أي وأن المعنى ليت شعري أي علمي بجواب هذا الاستفهام موجود (قوله لا خبر لها هنا) أي بناء على ما ذكره بعض من أن ليت إذا دخلت على لفظ شعري كانت لا تحتاج إلا إلى الاسم وكان لا خبر لها لأن المعنى ليتني أشعر كما ان لا التي لنفي الجنس إذا دخل عليها همزة الاستفهام صارت لا تحتاج لخبر وصار معناها أتمنى (قوله فالاعتراض بين الشعر ومعموله) أي فهو من باب الاعتراض بين العامل أي المصدر ومعموله لا من باب الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر (قوله وبلغتها) بالخطاب جملة دعائية أي اللهم بلغه إياها فهو دعاء له ببلوغه الثمانين (قوله ترجمان) بفتح التاء مع ضم الجيم وبضمهما وفيه لغة ثالثة كزعفران وهو من يبلغ الكلام بلغة أخرى والمراد هنا مطلق مبلغ (قوله ان سليمى الخ) بعده

ولا أراها تزال ظالمة * تحدث لي نكبة وتنكؤها

من نكأ الجرح (قوله اني) الياء اسمها ولقائل خبرها وقوله وأسطار جملة قسمية معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله وأسطار) يعني الكتب أي أقسم بالكتب التي سطرت سطرا بعد سطر اني لقائل الخ (قوله يا نصر) منادى مبني على الضم ونصر هذا ابن سيار أمير خراسان والأخير بمعنى المعونة فهو معمول لمحذوف وأما الثاني فهو اتباع على اللفظ وقيل الثاني والثالث اتباع على اللفظ والمحل (قوله وإني الخ) مطلع القصيدة

خليلي هذا ربع عزة فاعقلا * قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت
وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

(قوله لكالمرتجي) خبران أي اني كالمرتجي أي الطالب (قوله جملة معترضة) أي فتهيامي مبتدأ وبعزة متعلق بمحذوف خبر تهيامي (قوله وخبرها) أي لكالمرتجي (قوله يجوز أن تكون الواو للقسم) أي كما يجوز الاعراب

متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف (الخامس) بين الشرط وجوابه نحو وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر ونحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر أن الجواب فالله اولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لأن أو هنا للتنويع وحكمها حكم الواو فى وجوب (٤٧) المطابقة نص عليه الابدى وهو الحق واما قول ابن عصفور ان تثنية الضمير فى الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل ذلك فى افراد الضمير فى والله ورسوله أحق أن يرضوه وفيه ثلاثة اوجه احدها أن احق خبر عنهما وسهل افراد الضمير أمران معنوى وهو أن إرضاء الله سبحانه ارضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس إن الذين يبايعونك انما يبايعون الله ولفظى وهو تقديم افراد أحق ووجه ذلك ان اسم التفضيل المجرد من أل والاضافة واجب الافراد نحو ليوسف وأخوه احب قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم الى قوله تعالى أحب اليكم والثانى ان أحق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبر عن اسمه عليه الصلاة والسلام او بالعكس والثالث أن أن يرضوه ليس فى موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه بل فى موضع رفع بدلا عن أحد الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك والمعنى وإرضاء الله وارضاء رسوله احق من إرضاء غيرهما (والسادس) بين القسم وجوابه كقوله

لعمرى وماعمرى على بهين ٭ لقد نطقت بطلا على الأقارع ٭ وقوله تعالى قال فالحق والحق أقول لأملأن الاصل أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض باقسم محذوفا والحق الثانى باقول واعترض بجملة أقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص وقرىء برفعهما بتقدير فالحق قسمى والحق أقوله وبجرهما على تقدير واو القسم فى الاول

الاول فهو يجوز للامرين (قوله الواو للقسم) أى فهى جملة فعلية معترضة واما ما قاله أبو على فالاعتراض بجملة اسمية (قوله والظاهر ان الجواب فالله أولى بهما) فى الحقيقة هو دليل الجواب والجواب محذوف أى ان يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تكتموا الشهادة رأفة به لان الله أولى وأرحم بهما (قوله ولا يرد الخ) حاصله ان أو لأحد الامرين أى واذا كان كذلك فالضمير معها انما يعود مفردا لا مثنى (قوله للتنويع) أى والضمير معها يطابق بخلاف أو التى ليست للتنويع فانه يفرد معها (قوله مثل ذلك) أى أنه قال ان افراد الضمير فى هذه الآية شاذ والقياس التثنية وقوله وفيه أى فيما ذكر من الآية أو فى تخريج الافراد فى هذه الآية ثلاثة أوجه (قوله والله ورسوله أحق الخ) صدر الآية يحلفون بالله لكم ليرضوكم أى يحلف المنافقون بالله لكم انهم لكم وان ما بلغ النبى عنهم من الايذاء لم يقع منهم لاجل ان يرضوكم والحال أن الله ورسوله أحق أن يرضوهما بالطاعة (قوله وفيه) أى وفى تخريج افراده ثلاثة أوجه (قوله أن ارضاء الله الخ) فى الكشاف وحواشيه ان الضمير للرسول وحده وانما ذكر اسم الله جل اسمه تقوية للرسول ﷺ على حد إن الذين يؤذون الله ورسوله وهم انما يؤذون الرسول (قوله ان الذين يبايعونك) هذا دليل للعكس أى كون ارضاء الرسول ارضاء لله وأما كون ارضاء الله ارضاء لرسوله فظاهر لا يحتاج لدليل (قوله افراد أحق) أى فلما كان مفردا سهل ذلك افراد الضمير وحاصله أن الخبر لما سبق الضمير وكان مفردا كانه لوحظ الافراد فى المبتدا فساغ افراد الضمير العائد عليه (قوله ووجه ذلك) أى وجه افراد أحق الذى هو الخبر الموجب افراده لافراد الضمير فى يرضوه (قوله أو بالعكس) أى فالضمير انما هو راجع لله أو لرسوله (قوله بان يرضوه) أى على الخلاف المذكور أوائل الكتاب من ان الذى حذف منه حرف الجر هل محله نصب أو جر (قوله وماعمرى على بهين) العمر بفتح العين هو بمعنى ضمها أى الحياة والذى يقع فى القسم مفتوح العين (قوله الأقارع) جمع أقرع صفة رجل أى لقد نطقت الرجال القرع على باطلا (قوله لعمرى الخ) عمر الرجل بابه فرح اذا عاش طويلا الا ان مصدره خالف القياس فاتى بسكون الميم مع فتح العين وضمها والمستعمل فى القسم الاول والبطل مصدر بطل الشىء والبيت للنابغة الذبيانى من قصيدة يعتذر فيها للنعمان ابن المنذر منها

على حين عاتبت المشيب على الصبا ٭ وقلت ألما أصح والشيب وازع
أتانى أبيت اللعن أنك لمتنى ٭ وتلك التى تستك منها المسامع
مقالة أن قد قلت سوف أناله ٭ وذلك من تلقاء مثلك رائع
فبت كأنى ساورتنى ضئيلة ٭ من الرقش فى انيابها السم ناقع
فانك كالليل الذى هو مدركى ٭ وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

(قوله اقسم بالحق) أى فقد أقسم المولى سبحانه باسمه والاولى أن يقول فاقسم ليشير الى الفاء الموجودة (قوله بعد اسقاط الخافض) أعنى حرف القسم وهو الباء نحو ان على الله أن تبايعا ٭ وقوله باقسم متعلق بانتصب (قوله فالحق قسمى) أى فالحق مبتدا وخبره محذوف واما الحق الثانى فهو مبتدا وخبره مذكور إلا أنه حذف منه العائد وعلى هذا فالاعتراض بجملة اسمية بخلاف الاول فان الاعتراض بجملة فعلية (قوله على تقدير واو القسم) اى فالمعنى قال فوالحق والحق أى فاقسم بالحق وأقسم بالحق لأملأن الخ وعلى هذا فالاعتراض بجملة

والثانى توكيدا كقولك والله والله لافعلن وقال الزمخشرى جر الثانى على أن المعنى وأقول والحق أى هذا اللفظ فأعمل القول فى لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجه  حسن دقيق جائز فى الرفع والنصب انتهى وقرىء برفع الاول ونصب الثانى قيل اى فالحق قسمى أو فالحق منى او فالحق أنا والاول أولى ومن ذلك قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم الآية (والسابع) بين الموصوف وصفته كالآية فان فيها اعتراضين اعتراضا بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراضا بين أقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقرآن كريم بالكلام الذى بينهما وأما قول ابن عطية ليس فيها الا اعتراض واحد وهو لو تعلمون لان وإنه لقسم عظيم توكيد لا اعتراض فمردود لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى ذلك فى حد جملة الاعتراض (والثامن) بين الموصول وصلته كقوله * ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا * ويحتمله قوله وانى لرام نظرة البيت وذلك على أن تقدر الصلة أزورها ويقدر خبر لعل محذوفا اى لعلى افعل ذلك (والتاسع) بين أجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة الآيات فان جملة وترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهى من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر أن ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جىء به للاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ثم انه ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر

أقول (قوله والثانى توكيدا) أى فالاعتراض حينئذ انما هو بجملة أقول مع فاعلها أى فالحق والحق لا. لأن فاعترض باقول فقط (قوله وقال الزمخشرى) اى بعد ان ذكر ما قاله المصنف فى وجه النصب والرفع وأما ما قاله المصنف من الجر فلم يذكره الزمخشرى (قوله على ان المعنى وأقول والحق) الاولى حذف الواو من قوله واقول لأن الموجود انما هى واو واحدة داخلة على الحق فالمعنى أقسم بالحق اقول فى قسمى فى هذا المقام الهائل والحق اى اقول هذا اللفظ اى لا أقول فى قسمى الا هذا اللفظ وبقولنا فى هذا المقام اندفع ما يقال ان كثيرا ما يقسم بغير هذا اللفظ (قوله فاعمل القول فى لفظ واو القسم ومجرورها) اى لتأويلهما بهذا اللفظ (قوله على سبيل الحكاية) اى للفظ المقسم به مع حرف القسم (قوله وهو وجه حسن) اى لافادته الحصر وتوكيد القسم بالحق والتنويه بان ذلك القسم امر عظيم (قوله وهو وجه حسن الخ) يعنى ان حكاية اللفظ وتسليط العامل عليه محلا وتقديرا وجه حسن وكما جاز فى المجرور كهذه الآية كذلك يجوز فى المرفوع والمنصوب فيحكى رفعهما او نصبهما وتسليط عامل غير الرفع والنصب عليهما (قوله جائز فى الرفع) اى لانه تقدم ان المعنى الحق قسمى وأقول الحق فالحق مفعول اقول وحكاه بالرفع ففيه حصر بتقديم المفعول اى الحق قسمى ولا اقول الا هذا اللفظ وقوله والنصب اى نصبهما والمعنى اقسم بالحق والحق اقول أى لا اقول الا هذا اللفظ فتحصل ان الحق يحكى سواء رفع او نصب او جر (قوله انتهى) اى كلام الزمخشرى لكن المصنف حذف من عبارته بيان الحصر وحذف بيان التوكيد وقد علمته وقدم قوله وجه حسن على قوله جائز فى الرفع والنصب مع ان الزمخشرى أخره وزاد فى عبارته قوله فاعمل القول فى لفظ واو القسم ومجرورها تامل (قوله ومن ذلك) اى من الاعتراض بين القسم وجوابه (قوله فلا اقسم الخ) اى لان الامر واضح لا يحتاج لقسم او فاقسم ولا مزيدة للتاكيد كما فى لئلا يعلم او فلانا اقسم فحذف المبتدا واشبع فتحة لام الابتداء ويدل له انه قرىء فلأقسم او لا رد لكلام مخالف للمقسم عليه أى ليس الامر كما تزعمون من كون القرآن شعرا أو أساطير الاولين (قوله فى حد جملة الاعتراض) أى لانه قال فيما سبق الاعتراضية هى الواقعة بين شيئين متلازمين للتوكيد أو للتحسين (قوله ذاك الذى الخ) تمامه

والحق يدمغ ترهات الباطل * انا تزيد على الحلوم حلومنا * فضلا ونجهل فوق جهل الجاهل

(قوله وأبيك الخ) جملة معترضة قسمية بين الموصول وصلته أعنى يعرف (قوله بين أجزاء الصلة) جمع جزء والمراد بالاجزاء أحد ركنى الاسناد وليس هنا كذلك بل الاعتراض هنا بين جملتين معطوفتين فالاولى أن يقول بين جملتين غير مستقلتين لعطف احداهما على الأخرى وقد يقال ان المعطوف على الصلة صلة فمجموع الجملتين صلة وكل واحدة منهما جزء منها (قوله الآيات) الاولى الآية ولعله جعلها آيات نظرا لما فيها من الاوقاف (قوله فهى من الصلة) أى بعض منها فالصلة مجموع المتعاطفين فالعطف ملاحظ قبل الوصل فصح قول المصنف التاسع بين أجزاء الصلة وسقط ما ذكره الشمنى (قوله بين به قدر جزائهم) أى وهو ان قدر الجزاء المثل لا الأقل ولا الاكثر وحينئذ فالمعنى جزاء كل سيئة كائن بقدرها (قوله خبر) اى عن المبتدا وهو قوله والذين كسبوا (قوله لان الظاهر أن ترهقهم الخ) انما كان ذلك ظاهرا لان الشأن أن الموصول والصلة يؤولان باسم الفاعل مع صحة المعنى تقول الذى جاء أبوه زيد اى الجائى أبوه وهنا يصح أن يقال الكاسبون السيئات فى تعيين هؤلاء القوم ولا يقال فى تعيينهم المرهقون بالذلة اذ الارهاق بالذلة انما يصيبهم جزاء على كسبهم للسيئات يوم القيامة وحينئذ فلا يعرفون به الآن (قوله فيعطف) بالنصب فى جواب النفى أى حتى يعطف (قوله بل جىء به) أى وحينئذ فهو عطف على جملة جزاء سيئة بمثلها الواقع اعتراضا لا على جملة الصلة حتى يكون بعضا منها (قوله أن يكون الخبر) اى وحينئذ فقوله وترهقهم عطف على الخبر

(قوله

جزاء سيئة بمثلها فلا يكون فى الآية اعتراض ويجوز أن يكون الخبر جملة النفى كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان وأن يكون الخبر كأنما أغشيت فالاعتراض بثلاث جمل أو أولئك أصحاب النار فالاعتراض بأربع جمل ويحتمل وهو الأظهر أن الذين ليس مبتدأ بل معطوف على الذين الأولى أى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيئات  جزاء سيئة بمثلها فمثلها هنا فى مقابلة الزيادة هناك ونظيرها فى المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيآت إلا ما كانوا يعملون وفى اللفظ قولهم فى الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف على معمولى عاملين مختلفين عند الأخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء فى بمثلها متعلقة بالجزاء فاذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر أى واقع قاله أبو البقاء أو لهم قاله الحوفى وهو أحسن لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج إلى تقدير آخر وأما قول أبى الحسن وابن كيسان أن بمثلها هو الخبر وأن الباء زيدت فى الخبر كما زيدت فى المبتدأ فى بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يؤنس قولهما بقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها (والعاشر) بين المتضايفين كقولهم هذا غلام والله زيد ولا أخا فاعلم لزيد كقولهم لاعصالك (الحادى عشر) بين الجار والمجرور كقوله اشتريته بأرى ألف درهم (الثانى عشر) بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كان وقد أتى حول كميل * أثافيها حمامات مثول * كذا قال قوم

(قوله جزاء سيئة بمثلها) أى جملة جزاء سيئة بمثلها على أن جزاء مبتدأ والباء متعلقة بمحذوف خبر أو أن الخبر مثلها وزيدت الباء فيه كما يأتى ما فيه (قوله لجواز أن يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها) أى و ما لهم الخ خبر ثان (قوله جملة النفى) أى وهى ما لهم من الله من عاصم (قوله جملتان معترضتان) أى بين المبتدا والخبر لا بين أجزاء الصلة (قوله أو أولئك) أى وأن يكون الخبر أولئك الخ (قوله فالاعتراض) أى بين المبتدا والخبر (قوله بل معطوف على الذين) أى فهو فى محل رفع خبر لانه فى محل رفع مبتدأ وقوله جزاء سيئة مبتدا عطف على الحسنى (قوله أى للذين) هو خبر مقدم والحسنى مبتدأ وأحسنوا صلته (قوله ونظيرها) أى نظير هذه الآية بتمامها (قوله إلا ما كانوا يعملون) كأنه قيل ومن جاء بالسيئة فله شر مثل عمله (قوله وفى اللفظ) أى ونظير هذه الآية فى اللفظ بناء على هذا الظاهر من أن الواو عطفت شيئين على شيئين (قوله وفى اللفظ الخ) هذا استطراد لأن الكلام فى الاعتراض وعدمه أتى به ليبين أنه غاية ما يلزم على هذا الاظهر الذى اخترناه العطف على معمولى عاملين مختلفين وهو جائز عند الأخفش أو على تقدير اللام عند سيبويه (قوله من العطف على معمولى عاملين) أى لأن عمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والحجرة عطف على الدار والعامل فيه فى وكذلك الآية فان جزاء سيئة عطف على الحسنى والعامل فيه الابتداء والذين عطف على الذين والعامل فيه اللام (قوله عند الأخفش) متعلق بمحذوف أى وهو جائز عند الأخفش (قوله وعلى اضمار الجار) أى اللام فى الآية وفى المثال (قوله عند سيبويه والمحققين) أى المانعين لذلك (قوله ومما يرجح هذا الوجه) أى كون الذين ليس مبتدأ بل عطف على الذين السابق (قوله متعلقة بالجزاء) أى لأن المعنى الجزاء بالمثل (قوله وهو) أى تقدير الخبر لهم وقوله أحسن أى من تقدير واقع وإنما تظهر الاحسنية عند جعل جملة جزاء سيئة بمثلها خبراً عن الذين لا عند جعلها معترضة فأبو البقاء راعى الثانى والحوفى راعى الأول (قوله لاغنائه) أى وأما على تقدير واقع فلا بد من تقدير رابط أى واقع لهم (قوله فلا يحتاج إلى تقدير) أى وما لا يحوج أولى (قوله فلا يحتاج إلى تقدير) أى لا للمبتدا ولا للخبر لوجود كل منهما فى اللفظ (قوله وأما قول أبى الحسن الخ) جواب عما يقال انه على جعل جزاء سيئة مبتدأ يمكن أن يجعل خبره مثلها ولا تقدير فيكون مساويا لما اختاره المصنف (قوله فمردود) أى لأن الباء عندهم لا تزاد فى الخبر بل فى المبتدا إلا إذا كان الخبر منفيا (قوله وقد يؤنس) اى من حيث أن مثلها جرد من الباء وهو الصفة لسيئة فقوله بمثلها أى سيئة مثلها فالباء زائدة (قوله ولا أخا فاعلم لزيد) أى فلا نافية وأخا اسمها منصوب بالألف وأخا مضاف ولزيد مضاف اليه وقوله فاعلم اعتراض بينهما واللام فى لزيد زائدة والخبر محذوف أى موجود وإنما عملت لا فى المضاف لمعرفة لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام (قوله هو الاسم) أى اسم لا وقوله والظرف أى لزيد وعلى هذا فاللام أصلية وحينئذ فالاعتراض بين اسم لا وخبرها لا بين المتضايفين (قوله وان الاخ الخ) جواب عما يقال إنه إذا كان الأخ اسما للا كان الواجب أن يقول ولا أخ (قوله جاء على لغة القصر) اى فهو مبنى على فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (قوله كقوله) أى قول القائل وهو عمرو بن العاص يخاطب على بن أبى طالب (قوله فهو كقولهم لاعصالك) أى أنه نظيره من جهة أن اسم لا مقصور مبنى على فتح مقدر على الألف وخبرها ظرف (قوله بأرى) أى باظن فالاصل اشتريته أرى أى أظن بألف درهم فاعترض بارى بين الجار والمجرور (قوله أثافيها) جمع أثفية بضم الهمزة وتشديد الياء وتخفيفها حجارة القدر والمثول من أسماء الاضداد يطلق على المنتصبات والملتصقات بالأرض وهو لأبى الغول الطهوى وقبله



وقيل الاخ هو الاسم والظرف الخبر وأن الاخ حينئذ جاء على لغة القصر كقوله مكره أخاك لا بطل فهو

ويمكن أن تكون هذه الجملة  حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان على حد الحال في قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي *

(الثالث عشر) بين الحرف وتوكيده كقوله * ليت وهل ينفع شيئا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

(الرابع عشر) بين حرف التنفيس والفعل كقوله وما ادري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء * وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام

(الخامس عشر) بين قد والفعل كقوله * أخالد قد والله أوطأت عشوة

(السادس عشر) بين حرف النفي ومنفيه كقوله ولا أراها تزال ظالمة * وقوله فلا وأبي دهماء زالت عزيزة

(السابع عشر) بين جملتين مستقلتين نحو فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى من حيث أمركم الله أي ان المأتي الذي أمركم الله به هو مكان الحرث ودلالة على أن الغرض الأصلي في الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة ومثلها في ذلك قوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكرلي ولوالديك وقوله تعالى رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم فيمن قرأ بسكون تاء وضعت إذ الجملتان المصدرتان بأني

أتنسى لاهداك الله سلمى * وعهد شبابها الحسن الجميل

(قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية) قال الدماميني منع بعضهم تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو وحينئذ فيتعين الاعتراض عندهم (قوله على حد الحال) أي في مجيئها من اسم كان بقطع النظر عن التقدم فان قوله رطبا حال من قلوب السابق (قوله كأن قلوب الطير الخ) هذا في وصف العقاب ومشهور أنها لا تأكل القلوب والبيت لامرئ القيس وقد ضمن ذلك جمال الدين بن نباتة وقد دنا من امرأة مخضبة البنان

دنوت اليها وهو كالفرخ راقد * فياخجلتي لما دنوت واذلالي

فقلت امسكيه بالأنامل فالتقى * لدى وكرها العناب والحشف البالي

(قوله ليت الخ) ليت الثانية فاعل ينفع لأن المراد لفظها والثالثة توكيد الأولى وجملة وهل ينفع معترضة بين الأولى والثالثة (قوله وما أدري) أي الآن وقوله وسوف الخ أي وأظن الآن اني سوف أدري في المستقبل (قوله وسوف إخال) الأصل واخال سوف أدري فاعترض باخال بين سوف وأدري وليست سوف داخلة على اخال لأن الظن واقع الآن لأن المعنى وما أدري فيما مضى وأظن الآن اني سوف أدري في المستقبل جواب هذا الاستفهام (قوله وهذا الاعتراض) أي الواقع بين حرف التنفيس والفعل (قوله اعتراض بين أدري الخ) أي أنه اعتراض بين الفعل وبين ما سد مسد مفعوليه (قوله وجملة الاستفهام) أعني أقوم آل حصن أم نساء (قوله أخالد الخ) تمامه * وما قائل المعروف فينا يعنف * (قوله ولا أراها تزال ظالمة) تمامه * تحدث لي نكبة وتنكؤها * فالأصل وأراها لا تزال ظالمة فاعترض بجملة أراها بين لا وبين منفيها (قوله فلا وأبي دهماء) تمامه * على قومها ما دام للزند قادح * (قوله بين جملتين مستقلتين) أي ليست إحداهما معطوفة على الأخرى بحيث تكون محكوما عليها بحكمها فان المعطوفة على الصلة صلة وعلى الخبر خبر وعلى الحالية حال (قوله بين جملتين مستقلتين) أي بينهما تلازم (قوله من حيث أمركم الله) أي من المكان الذي أمركم الله بالاتيان فيه (قوله تفسير الخ) ليس المراد أن اللفظ الثاني معناه معنى الأول بل المراد أن المحل المأمور بالاتيان فيه الذي هو معنى قوله من حيث أمركم الله مجمل بينه بقوله نساؤكم حرث لكم أي أن المحل المأمور بالاتيان فيه هو محل الحرث والزراعة ومن المعلوم أن محل الحرث والزراعة إنما هو الفرج لا الدبر فكان بيانا له بهذا المعنى (قوله أي أن المأتي) أي محل الاتيان الذي أمركم الله به أي بالاتيان فيه الذي هو معنى قوله من حيث أمركم الله (قوله ودلالة) عطف على تفسير أي وذو دلالة أي انه دال عن ماذكر (قوله على أن الغرض) أي على انه ينبغي للشخص أن يكون الغرض الخ (قوله في الاتيان) أي من اتيان النساء (قوله بأكثر من جملة) أي بل بجملتين أعني إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وفيه أن قوله يحب التوابين في قوة المفرد لأنه خبر إن وقوله ويحب المتطهرين عطف عليه وحينئذ فهو في قوة المفرد فليس معنا إلا جملة واحدة والظاهر ان المصنف إنما جعلها جملتين نظرا للصورة من كون كل واحدة فيها مسند ومسند اليه وأجاب بعض بان قوله ويحب المتطهرين يحتمل انه خبر لمحذوف أي وهو يحب المتطهرين وهذه الجملة عطف على جملة إن الله يحب التوابين فحينئذ هما جملتان وهذا بعيد بل الظاهر ان قوله ويحب عطف على يحب لكن المثال يكفي فيه رائحة الاحتمال (قوله ومثلها في ذلك) أي في الاعتراض بأكثر من جملة (قوله ووصينا الانسان بوالديه) أي أمرناه بالشكر لهما فقوله أن اشكرلي ولوالديك تفسير لوصينا أو بدل من والديه بدل اشتمال وذكر الجملتين في البين اعتراض وفائدة الاعتراض التنويه على حق الوالدين (قوله حملته أمه وهنا) أي فوهنت بسببه وهنا على وهن أي انها ضعفت للحمل وضعفت للطلق والولادة (قوله فيمن قرأ الخ) وهو ماعدا شعبة وأما على قراءته بضم التاء وسكون العين فالاعتراض بجملة واحدة (قوله

من

من قولها عليها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذى طلبته كالأنثى التى وهبت لها وقال الزمخشرى هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وإنه لقسم لو تعلمون عظيم اه وفى التنظير نظر لان الذى فى الآية الثانية اعتراضان كل منهما (٥١) بجملة لا اعتراض واحد بجملتين

وقد يعترض باكثر من جملتين كقوله تعالى ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السبيل والله أعلم باعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلم إن قدر من الذين هادوا بيانا للذين أوتوا وتخصيصا لهم اذا كان اللفظ عاما فى اليهود والنصارى والمراد اليهود أو بيانا لاعدائكم والمعترض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير الاول ثلاث جمل وهى والله أعلم وكفى بالله مرتين وأما يشترون ويريدون فجملتا تفسير لمقدر اذ المعنى ألم تر الى قصة الذين أوتوا وإن علقت من بنصير مثل ونصرناه من القوم أو بخبر محذوف على أن يحرفون صفة لمبتدأ محذوف اى قوم يحرفون كقولهم منا ظعن ومنا أقام أى منا فريق فلا اعتراض البتة وقدمر أن الزمخشرى أجاز فى سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ماذكر ابن مالك وزعم أبو على أنه لا يعترض باكثر من جملة وذلك لانه قال فى قول الشاعر

أرانى ولا كفران لله أية لنفسى قد طالبت غير منيل

ان أية وهى مصدر أويت له اذا رحمته ورفقت به لا ينتصب بأويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما انتصابه باسم لا أى ولا أكفر الله رحمة منى لنفسى ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين أجازوا لا طالع جبلا أجروه فى ذلك مجرى المضاف

من قولها) اى قول حنة امرأة عمران (قوله والمعنى) اى معنى الجملة الثانية من جمل الاعتراض وقصد المصنف ببيانه دفع ما يقال ان مقتضى القاعدة من دخول أداة التشبيه على الأقوى ان يقال وليس الانثى كالذكر يعنى فى الفضل والشرف فاجاب المصنف بأن المعنى ليس الذكر الذى طلبته لتتقرب بخدمته لبيت المقدس كالانثى التى وهبت لها فى الفضل والشرف بل تلك الانثى افضل من كثير من الذكور ألا ترى لقوله تعالى يامريم إن الله اصطفاك الآية (قوله وفى التنظير) اى جعل هذه الآية وهى قالت رب انى وضعتها انثى الى آخرها نظيرا لقوله تعالى وإنه لقسم لو تعلمون عظيم نظر لان مقتضى كونها نظيرة لها ان يكون الاعتراض فى الاولى كالاعتراض فى الثانية من كل وجه وليس الامر كذلك لان الذى الخ (قوله اعتراضان) اى اعتراض فى اثناء اعتراض واما مانحن فيه فانه اعتراض واحد بجملتين وأجيب عن الزمخشرى بان قصده التنظير بالاعتراض بجملتين لكن لا من كل وجه على ان الاعتراض فى الاعتراض لا ينافى ان المجموع اعتراض بل هو لازمه (قوله بيانا) اى فمن بيانية مشوبة بتبعيض كما يدل عليه قوله اذا كان اللفظ الخ (قوله اذا كان اللفظ) أى لفظ الذين أوتوا نصيبا من الكتاب عاما وفى نسخة اذ كان اللفظ وعلى كل من النسختين فهو علة لقوله ان قدر من الذين هادوا مخصصا لهم (قوله أو بيانا لاعدائكم) ظاهره انه عطف على قوله بيانا من قوله ان قدر بيانا للذين الخ وحينئذ فيفيد أنه اذا كان بيانا للاعداء يكون الاعتراض باكثر من جملتين مع انه ليس كذلك كما قال فالاولى أن يتمم الكلام على جعله بيانا للذين ثم يقول ويصح أن يجعل بيانا للاعداء والمعترض الخ وقد يجاب بان قوله أو بيانا معمول لمحذوف وانه من عطف الجمل اى او يجعل بيانا (قوله فجملتا تفسير) اى والمفسرة غير معترضة (قوله الى قصة الذين الخ) أى الى حالهم كأنه قال ألم تر الى الذين يشترون الضلالة (قوله أو بخبر محذوف الخ) اى قوم يحرفون كائنون من الذين الخ فالخبر لم يذكره فى تقديره وانما ذكر المبتدأ (قوله أى قوم الخ) أى فقد حذف الموصوف وأبقى صفته والشرط فيه موجود وهو كونه بعض اسم مجرور بمن أعنى من الذين الخ (قوله لانه قال الخ) أشار بهذا الى انه لم يصرح بما زعمه فقوله وذلك اى وبيان الزعم لانه قال الخ ومصب الاخذ منه قوله لئلا يلزم الاعتراض اى الذى هو ممنوع كما هو ظاهر عبارته وان كان يمكن ان مراده انه خلاف الاصل (قوله قد طالبت الخ) هذه الجملة مفعول ثان لأرانى والاول هو الياء أى أرانى قد طالبت شخصا غير منيل ومنيل اسم فاعل من أنال اذا أعطى (قوله ان أية) مقول القول وقوله وهى مصدر جملة حالية وقوله لا ينتصب خبر إن وقوله مصدر أويت أى فاصل اية أوية فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله لئلا يلزم الاعتراض بجملتين) قد يقال هذا الكلام لا يؤخذ منه منع الاعتراض باكثر من جملة مطلقا لاحتمال أن يكون الباعث فى هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا على انه لا يلزم من تقدير أية معمولا لأويت الاعتراض بجملتين لاحتمال أن تكون هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لأرانى وقوله قد طالبت غير منيل حال من فاعل أرى أو من مفعوله الاول اه دمامينى (قوله باسم لا) أى وهو المصدر أى لا كفران (وقوله ولزمه من هذا) أى من أجل هذا (قوله ترك تنوين الاسم المطول) يعنى الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شىء من تمام معناه بان كان مصدرا كما هنا او اسم فاعل او اسم مفعول اى مع ان تنوين الاسم الشبيه بالمضاف واجب اذ لا يمنع من تنوين المعرب المنصرف إلا أل او الاضافة وهنا ليس مضافا ولا محلى بال (قوله وهو قول البغداديين) أى فانهم قالوا بجواز ترك تنوين اسم لا المطول وخالفوا البصريين (قوله أجروه) أى الاسم المطول فى ذلك اى فى ترك التنوين والمراد بالاسم المطول

لا مانع لما أعطيت ولا معطي
لما منعت وأما على قول
البصريين فيجب تنوينه
ولكن الرواية إنما جاءت
بغير تنوين وقد اعترض
ابن مالك قول أبي على
بقوله تعالى وما أرسلنا
من قبلك إلا رجالا نوحي
إليهم فاسألوا أهل الذكر
إن كنتم لا تعلمون بالبينات
والزبر وبقول زهير
لعمري والخطوب مغيرات
وفي طول المعاشرة التقالي
لقد باليت مظعن أم أوفى
ولكن أم أوفى لا تبالي
وقد يجاب عن الآية بأن
جملة الأمر دليل الجواب
عند الأكثرين ونفسه عند
قوم فهي مع جملة الشرط كالجملة
الواحدة وبأنه يجب أن
يقدر للباء متعلق محذوف
أي أرسلناهم بالبينات لأنه
لا يستثنى بأداة واحدة
شيآن ولا يعمل ما قبل إلا
فيما بعدها إلا إذا كان
مستثنى نحو ما قام إلا زيد
أو مستثنى منه نحو ما قام إلا
زيدا أحد أو تابعا له نحو
ما قام أحد إلا زيدا فاضل
* (مسئلة) * كثيرا ما تشتبه
المعترضة بالحالية ويميزها
منها أمور أحدها أنها
تكون غير خبرية كالأمرية
في ولا تؤمنوا إلا لمن تبع
دينكم قل إن الهدى هدى
الله أن يؤتى أحد مثل
ما أوتيتم كذا مثل ابن
مالك وغيره بناء على أن
أن يؤتى أحد متعلق بتؤمنوا
وأن المعنى

الشبيه بالمضاف (قوله كما أجرى) أي الاسم المطول مجراه أي مجرى المضاف في الاعراب وهو النصب (قوله يتخرج الحديث) أي فلا فيه نافية للجنس ومانع اسمها منصوب وترك تنوينه اجراء له مجرى المضاف وقوله لما متعلق بقوله مانع وخبر لا محذوف وكذا يقال في ولا معطي (قوله ولكن الرواية) أي في الحديث إنما جاءت بغير تنوين أي وهذا إنما يرد على البصريين وقد يقال للبصريين أن يجعلوا مانع اسم لا مفردا مبنيا لتركيبه معها تركيب خمسة عشر أو لتضمنه معنى من الاستغراقية والخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية فلك أن تجعلها متعلقة بالخبر المحذوف وأن تجعلها غير متعلقة كما سبق في بحث اللام وكذا تقول في ولا معطي لما منعت وسهل الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر من ذلك أن التنوين على رأي البصريين ممتنع لا واجب فظهر لك أن الحديث يخرج عند البصريين على وجه جائز وهو التعلق بمحذوف وهذا مناف للحصر المفاد من تقديم المعمول في قوله وعلى قولهم يتخرج الحديث (قوله قول أبي على) انه لا يعترض بأكثر من جملة (قوله إلا رجالا) أي لا ملائكة (قوله فاسألوا أهل الذكر) أي عن ذلك فانهم يعلمونه والمراد بهم العلماء بالتوراة والانجيل (قوله بالبينات) أي الحجج الواضحة والزبر أي الكتب أي فإن قوله بالبينات متعلق بأرسلنا واعترض بقوله فاسألوا أهل الذكر وبقوله إن كنتم لا تعلمون (قوله والخطوب) أي الأمور الصعبة الشديدة أسباب لتغير الانسان وانقلابه عما يعهد منه (قوله وفي طول المعاشرة التقالي) أي التباغض لأن طولها موجب للملل المتعاشرين وسآمة كل منهما من الآخر وذلك مظنة وقوع البغضاء (قوله لقد باليت الخ) جواب القسم أعني لعمري وقد اعترض بقوله والخطوب إلى آخر البيت (قوله لقد باليت) أي اهتممت واكترثت والمظعن مصدر ميمي أي ظعنها أي سيرها وارتحالها وأم أوفى زوجته طلقها وقوله لا تبالي أي لم تكترث ولم تهتم بفراقي لها (قوله وقد يجاب عن الآية) أي وإنما لم يجب عن كلام زهير لأن الاعتراض فيه بأكثر من جملة ظاهر (قوله بأن جملة الأمر) أي اسألوا أهل الذكر (قوله دليل الجواب) أي جواب الشرط من قوله إن كنتم (قوله وبأنه) عطف على قوله بأن جملة الخ فهو جواب ثان (قوله متعلق محذوف) أي وحينئذ فقوله بالبينات مستأنف لا من جملة ما قبله فلا اعتراض حينئذ وعلى هذا فيجوز الوقف على قوله لا تعلمون (قوله متعلق محذوف) أي جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل بم أرسلوا (قوله متعلق محذوف) أي لا بأرسلنا المذكور بحيث يكون داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا أي وما أرسلنا إلا رجالا بالبينات (قوله لأنه لا يستثنى الخ) علة لقوله فإنه يجب أي إنما وجب ذلك ولم يجعل قوله بالبينات متعلقا بأرسلنا المذكور داخلا في حيز الاستثناء لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيآن أي بدون عطف نحو ما قام إلا زيد عمرو وإلا جاز وما ذكره من المنع فهو أحد قولين وقد أجازه الزمخشري في لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه (قوله ولا يعمل الخ) جواب عما يقال يجعله معمولا لأرسلنا المذكور غير داخل تحت حكم الاستثناء (قوله ولا يعمل ما قبل إلا) أي ولا يسلط العامل بنفسه على ما بعد إلا فقوله إلا زيد فاعل قام وقوله إلا زيدا أحد فاعل قام (قوله فاضل) صفة لأحد فالعامل هو قام لكن يلزم عليه الفصل بين النعت والمنعوت بإلا وهو ممنوع والجواب أن القائل بالمنع هو الأخفش وقيد ذلك بكون الصفة واقعة في مركزها الأصلي كما إذا وقع التفريغ في النعت نحو ما مررت بأحد إلا قائم بالجر وأما إذا كانت الصفة مزالة عن المحل الذي تستحقه بطريق الأصالة فلا يضر لأن أصالة المحل تجذبها إلى التقدم واللصوق بالموصوف فكأنه لم يقع فصل في الحقيقة نظرا للأصل كما نحن فيه فإن الصفة من قولنا ما قام أحد إلا زيدا فاضل محلها أن تقع إلى جانب الموصوف والفصل عرض لغرض فلا يكترث به (مسئلة) (قوله بالحالية) أي بأن توجد جملة مقرونة بالواو فاصلة بين أمرين متلازمين فلا يدري حينئذ أن الواو للحال أو للاعتراض (قوله انها) أي الاعتراضية تكون الخ أي وأما

ولا تظهروا تصديقكم بان أحدا يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم وبان ذلك الأحد يحاجونكم عند الله تعالى يوم القيامة بالحق فيغلبونكم الا لأهل دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى الاعتراض حينئذ ان الهدى بيد الله فاذا قدره لاحد لم يضره مكرهم والآية محتملة لغير ذلك وهى (٥٣) أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء والمراد ولا تظهروا الايمان الكاذب الذى توقعونه وجه النهار وتنقضونه آخره الا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم وذلك لأن اسلامهم كان أغيظ لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم أقرب وعلى هذا فان يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف مؤخر أى لكراهية أن يؤتى أحد دبرتم هذا الكيد وهذا الوجه أرجح لوجهين أحدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير أأن يؤتى بهمزتين أى ألكراهية ان يؤتى قلتم ذلك والثانى ان فى الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا وكالدعائية فى قوله

إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعى الى ترجمان

وقوله

ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشىء ما كان يرزؤها

وكالقسمية فى قوله

وانى وأسطار * البيت

وكالتنزيهية فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون كذا مثل بعضهم وكالاستفهامية فى قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا كذا مثل ابن مالك فاما الاولى فلا دليل فيها اذا قدر لهم خبرا وما مبتدأ والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة وقدر الكلام تهديدا كقولك لعبدك لك عندى ما تختار تريد بذلك ايعاده أو التهكم به بل اذا قدر لهم معطوفا على لله وما معطوفة على البنات وذلك ممتنع فى الظاهر اذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل الا فى باب

---

الحالية فلا تكون الا خبرية فمتى وجدت جملة غير خبرية بين أمرين متلازمين نعلم انها اعتراضية لا حالية (قوله ولا تظهروا تصديقكم) هذا معنى قوله ولا تؤمنوا وقوله بان أحدا يؤتى أشار بتقدير الباء الى ان قوله أن يؤتى على حذف الجار (قوله ولا تظهروا تصديقكم الخ) اعلم أن علماء اليهود يعلمون ويصدقون انه يأتى آخر الزمن رسول اسمه محمد ويؤتى كتابا كما أوتيت رسلهم وانه يحاججهم يوم القيامة عند ربهم ويغلبهم ثم انهم تواصوا على أنهم لا يظهرون تصديقهم بذلك الا لمن كان يهوديا مثلهم ولا يظهرونه للمسلمين لئلا يزدادوا ثباتا على التصديق بالنبى ولا يظهرونه للمشركين لئلا يسلموا (قوله بان أحدا) أى محمدا (قوله وبان ذلك) أى فالمراد لا تظهرون تصديقكم بالأمرين الا لمن كان على دينكم وفى هذا اشارة الى أن أو فى قوله أو يحاجوكم بمعنى الواو (قوله لغير ذلك) أى لغير الاعتراض الذى قاله ابن مالك (قوله والمراد الخ) أى أن اليهود تواصوا مع بعضهم أن يؤمنوا بمحمد أول النهار ويكفروا آخر النهار لأجل أن المسلمين يرجعون عن الايمان ويقولون ان اليهود رجعوا لعلمهم أن هذا ليس هو النبى الموصوف عندهم فى التوراة ثم ان رؤساءهم أوصوهم أنهم لا يظهرون هذا الايمان الكاذب الا لمن كان منهم وأسلم (قوله ثم أسلم) عطف على كان منكم أى كان منكم ثم أسلم كعبد الله (قوله وذلك) أى وسبب ذلك أى تواصيهم انهم لا يظهرون هذا الايمان الكاذب الا على من كان منهم ثم أسلم أن اسلام بعضهم أغيظ ورجوع من أسلم منهم عن الاسلام أقرب أى يحصل رجوعه بحيلة سهلة (قوله وهو متعلق بمحذوف) لعل الاولى وهو معمول لمحذوف متعلق بمحذوف وقوله مؤخر أى لافادة الحصر (قوله دبرتم هذا الكيد) أى الاسلام أول النهار والكفر آخره (قوله أأن يؤتى بهمزتين) أى ثانيتهما مسهلة أى فالاستفهام يقتضى ان قوله أن يؤتى ليس معمولا لما قبلها لان الهمزة مانعة من ذلك فيؤيد الوجه الأرجح (قوله قلتم ذلك) أى قلتم لا تظهروا ايمانكم الكاذب الا لمن كان منكم وأسلم لاجل أن يرجع عن اسلامه (قوله مع انه ليس من المسائل الثلاث الخ) فى هذا التعليل نظر لان المدعى أولا ان الوجهين صحيحان وان الثانى منهما أرجح من الاول وهذا التعليل يقتضى تعين الثانى وبطلان الاول لاشتماله على المحذور والذى أشار اليه والحاصل ان هذا التعليل يفيد فساد الاول لا مرجوحيته الا ان يقال انه لاحظ الخلاف فى ذلك (قوله ليس من المسائل) أى وهى المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى منه (قوله وكالدعائية) عطف على قوله كالأمرية وكذا قوله بعد وكالقسمية (قوله ولهم ما يشتهون) أى فان لهم عطف على لله وقوله ما عطف على البنات أى وقد فصل بجملة تنزيهية أعنى سبحانه (قوله ولم يصروا) أى فانه عطف على استغفروا لذنوبهم وقد فصل بقوله ومن يغفر الذنوب الا الله (قوله فاما الاولى الخ) أى وهى ويجعلون لله البنات الآية وقوله فلا دليل فيها على الاعتراض (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى فلا اعتراض حينئذ أصلا (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أى لعدم تناسبهما لاختلافهما بالاسمية والفعلية (قوله وقدر الكلام تهديدا) أى فالمعنى حينئذ أجازيهم على كلامهم ذلك أى جعلهم البنات لله (قوله لك عندى ما تختار) أى فالمراد من هذا التهديد لا الاخبار بانه يعطيه شيأ يختاره (قوله ايعاده) أى تهديده (قوله بل اذا قدر) أى بل انما تكون مالا اعتراض اذا قدر الخ (قوله وذلك ممتنع) المناسب ولكنه ممتنع الخ (قوله فعل الضمير المتصل) أى الفعل المسند الى الضمير المتصل (قوله الى ضميره المتصل) أى بان يكون الفعل متعديا الى فاعل ضمير ومفعول ضمير ومعنى الضميرين شىء واحد كما فى ظننتنى وفقدتنى وعدمتنى فلا يجوز ضربتنى

ظن وفقد وعدم نحو فلا يحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ونحو أن رآه استغنى ولا يجوز مثل زيد ضربه تريد ضرب نفسه فانما يصح في الآية العطف
المذكور اذا قدر أن الاصل ولأنفسهم  ثم حذف المضاف وذلك تكلف ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحوفي
قدروا العطف المذكور ولم
يقدروا المضاف المحذوف
ولا يصح العطف إلا به
وأما الثانية فنص هو
وغيره على ان الاستفهام
فيها بمعنى النفي فالجملة
خبرية وقد فهم مما أوردته من
أن المعترضة تقع طلبية
ان الحالية لاتقع الاخبرية
وذلك بالاجماع وأما
قول بعضهم في قول القائل
اطلب ولا تضجر من مطلب
ان الواو للحال وان
لاناهيه فخطأ وانما هي
عاطفه إما مصدرا يسبك
من أن والفعل على مصدر
متوهم من الامر السابق
أي ليكن منك طلب وعدم
ضجر أو جملة على جملة
وعلى الاول ففتحة تضجر
اعراب ولا نافية والعطف
مثله في قولك ائتني ولا
أجفوك بالنصب وقوله
فقلت ادعى وأدعو إن
أندى لصوت أن ينادى
داعيان وعلى الثاني فالفتحة
للتركيب والاصل ولا
تضجرن بنون التوكيد
الخفيفة فحذفت للضرورة
ولا ناهية والعطف مثله
في قوله تعالى واعبدوا الله
ولا تشركوا به شيأ الثاني
انه يجوز تصديرها بدليل
استقبال كالتنفيس في قوله
وسوف اخال أدرى
وأما قول الحوفي في إني
ذاهب الى ربي سيهدين
ان الجملة حالية فردود وكان في ولن تفعلوا وكالشرط في فهل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا في الارض
قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال أن لاتقاتلوا ولاجناح عليكم إن كان بكم

أى

على جعل مصدوق الضميرين شيأ واحدا (قوله ظن) المراد ما أفاد الرجحان أو اليقين وقوله وفقد عطف على باب ظن وكذا عدم (قوله فيمن ضم الباء) أى في قراءة من ضم الخ وأما من فتحها فالفاعل عائد على النبي (قوله فيمن ضم الباء) أى مع تاء الغيبة فالفاعل الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين والهاء مفعول والضميران لشيء واحد (قوله زيد ضربه) أى فالفاعل ضمير مستتر والهاء الموجودة مفعول ومصدوق الضميرين أريد منه شيء واحد (قوله فانما يصح الخ) الفاء فاء الفصيحة أى اذا علمت أنه يمتنع في الظاهر فاقول انما يصح الخ (قوله ولأنفسهم) أى فحينئذ فعل فاعل الضمير المتصل انما تعدى الى ظاهر لا الى ضمير متصل (قوله وذلك تكلف) أى والاولى ان لايرتكب بل تجعل الآية من غير الاعتراض (قوله العطف المذكور) أى عطف المفردات وهو جعل لهم عطفا على لله وما يشتهون عطفا على البنات (قوله وأما الثانية) أى وهي قوله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا الخ (قوله فنص هو) أى ابن مالك (قوله فالجملة خبرية) أى وحينئذ فهي محتملة للحالية والاعتراضية والاستفهامية لايخرجها عن الاحتمال لتعين الاعتراض (قوله فالجملة خبرية) أى فمن مبتدا ويغفر فعل مضارع والذنوب مفعوله والا الله بدل من فاعل يغفر لافاعل والالزم عدم الرابط بالمبتدا (قوله مما أوردته من ان المعترضة تقع طلبية) الاولى أن يقول وقد فهم مما أوردته من ان التمييز يكون بكونها غير خبرية أن الحالية لاتقع الاخبرية والافكلامه يفيد أنه يقال ان المعترضة تقع طلبية مع انه لم يقل ذلك على انه لايلزم من كونها طلبية ان الحالية لاتكون الاخبرية اذ مقابل الطلبية غير طلبية وهي قسمان انشائية كبعت واشتريت وخبرية وأجيب بان مراده بما عدا الطلبية الخبرية فقط تأمل (قوله ان الحالية لاتقع الاخبرية) أى لان بقية الانشاءات كالطلب اذ لافارق فاندفع ما يقال انه لايلزم من كون الاعتراضية طلبية ان الحالية لاتكون الاخبرية لان مقابل الطلبية غير الطلبية وهي قسمان خبرية وانشائية ولو قال الشارح وقد فهم مما اوردته من ان الطلبية تكون غير خبرية ان الحالية لاتكون الاخبرية لكان اولى (قوله وذلك بالاجماع) فالطلبية لاتقع حالا الا على اضمار القول نحو جذب الليالى أبطئى او أسرعى * (قوله اطلب الخ) صدر بيت تمامه * فآفة الطالب ان يضجرا *
ألم تر الحبل بتكراره * في الصخرة الصماء قد أثرا
ومراده بذلك البعض الامين المحلى العروضي (قوله من ان والفعل) اى لان الواو بعد الطلب ينصب الفعل بعدها بان مضمرة وجوبا (قوله وادعو إن أندى الخ) الواو للمعية وادعو منصوب بان مضمرة بعد واو المعية في جواب الامر والمصدر المنسبك من ان والفعل عطف على مصدر متوهم اى ليكن دعاء منك ودعاء مني (قوله اندى لصوت) اى أبعد ذهابا لصوت (قوله وعلى الثاني) اى وهو كون الواو عاطفة لجملة على جملة (قوله للتركيب) اى انها فتحة بناء لتركيب الفعل مع النون تركيب خمسة عشر (قوله ولا ناهية) اى وتضجر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة (قوله والعطف) اى على هذا الاحتمال الثاني في البيت (قوله مثله في قوله تعالى) اى من جهة انه في كل عطف جملة طلبية على مثلها (قوله الثاني) اى من الامور التي تميز الجملة الحالية من الاعتراضية وقوله انه يجوز الاولى ان يقول الثاني تصديرها وكذا يحذفه من الثالث وذلك لانه لايعبر بالجواز الا في مقام الفرق بين امرين والكلام في مقام أمور يميز بها بين أمرين (قوله يجوز تصديرها) أى الاعتراضية واما الحالية فلا يجوز لامتناع الجمع بين حال واستقبال (قوله بدليل استقبال) أى وأما الحالية فلا يجوز لان الاستقبال ينافي الحال ولا يقال انه قد تكون الحال منتظرة فيجوز فيها لانها مقدر وقوعها في الحال وان كان الوقوع فيما في المستقبل (قوله وسوف اخال ادرى) الشاهد في دخول سوف على أدرى فان ذلك اعتراض بين ما أدرى ومعموله وهو جملة الاستفهام (قوله فردود)

اذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم إنى أخاف ان عصيت ربى عذاب يوم عظيم فكيف تتقون ان كفرتم يوما فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها وإنما جاز لأضربنه ان ذهب وان مكث لأن المعنى لأضربنه على كل (٥٥) حال إذ لا يصح أن يشترط

وجود الشيء وعدمه لشيء واحد * والثالث أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله * واعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ماقدرا * وكجملة فالله أولى بهما فى قول وقد مضى وكجملة فبأى آلاء ربكما تكذبان الفاصلة بين فاذا انشقت السماء فكانت وردة وبين الجواب وهو فيومئذ لا يسئل عن ذنبه إنس والفاصلة بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن خيرات حسان وبين صفتيهما وهى مدهامتان فى الأولى وحور مقصورات فى الثانية ويحتملان تقدير مبتدا فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة * الرابع أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبى * ياحادبى عيرها وأحسبنى * أوجد ميتا قبيل أفقدها * قفا قليلا بها على فلا * أقل من نظرة أزودها * قوله أفقدها على اضمار أن وقوله أقل يروى بالرفع والنصب ﴿تنبيه﴾ للبيانيين فى الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشرى يستعمل بعضها كقوله فى قوله تعالى ونحن له مسلمون يجوز أن يكون حالا من فاعل نعبد أو من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وأن تكون معطوفة على نعبد وأن تكون اعتراضية مؤكدة أى ومن حالنا انا مخلصون له التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابى حيان توهما منه انه لا اعتراض

أى لتصديرها بعلم استقبال (قوله وإنما جاز لأضربنه ان ذهب) أى مع أنهم جعلوا ان ذهب وان مكث جملة حالية وهذا وارد على كون الجملة الحالية لا تقترن بعلم استقبال (قوله لأن المعنى الخ) حاصل هذا الجواب أن إن هنا تجردت عن الشرطية والتعليق المقتضى ذلك للاستقبال إذ ليس المعنى عليها إذ لا يصح أن يكون المعنيان المتضادان أى الذهاب والمكث سببين لشيء واحد وهو الضرب فالمراد حينئذ العموم أى لأضربنه على كل حال فان هذه وصلية لا تمنع الحالية فقوله لأن المعنى الخ فى قوة لأن إن تجردت عن الشرطية والمضر فى اقتران الجملة الحالية بان الشرطية المقتضية للاستقبال لا الوصلية وقوله إذ لا يصح علة للعلة أى وإنما تجردت عن الشرطية لأنه لا يصح الخ (قوله والثالث) أى من الأمور التى تميز الاعتراضية من الحالية (قوله يجوز اقترانها) أى الاعتراضية وأما الحالية فلا يجوز اقترانها بالفاء (قوله واعلم) الأصل واعلم أن سوف وقوله فعلم المرء معترضة بدليل اقترانها بالفاء وقوله فعلم المرء الخ وجه كون هذه الجملة المعترضة تفيد تأكيدا هنا ان الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتثال الأمر فى قوله واعلم (قوله أن سوف) أن هذه مخففة من الثقيلة واسمها محذوف إما ضمير شأن على مذهب الجمهور وهو الظاهر أو ضمير مخاطب للمأمور بالعلم أى أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما أجازه سيبويه وجماعة فى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فالمراد أن المقدور آت البتة وان وقع فيه تأخر وفى هذا تسلية وتسهيل للأمور (قوله فى قول) أى والقول الثانى أنها جواب الشرط فلا اعتراض (قوله بين ومن دونهما جنتان) أى وبين صفتها وهو قوله مدهامتان أى سوداوان من شدة خضرتهما وقوله وبين فيهن خيرات حسان أى وبين صفتها وهى حور فقوله وبين صفتيهما على التوزيع فيهما (قوله فيهن) أى الجنتين المذكورتين سابقا بقوله ولمن خاف مقام ربه جنتان وقوله خيرات أى أخلاقا حسان وجوها وقوله حور أى شديدات سواد العيون وبياضها (قوله ويحتملان تقدير مبتدا) أى هن حور وهما مدهامتان وقوله صفة أى لخيرات وجنتان (قوله فتكون الجملة) أى جملة هما مدهامتان وجملة هن حور (قوله يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها الخ) أى بخلاف الحالية فانها إذا صدرت بمضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو لأن المضارع المثبت على زنة اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيجب أن تكون مثله فى ربطه بذى الحال بالضمير فقط وأما نحو قول بعض العرب قمت وأصك وجهه وقول الآخر

فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا

فقد اعتذر واعنه بوجوه أحدها أنا لا نسلم ان الواو للحال بل هى للعطف والمضارع بمعنى الماضى والأصل وصككت ورهنت لكن عدل إلى المضارع لحكاية الحال الماضية سلمنا أنها للحال لكن لا نسلم ان الحال جملة فعلية بل جملة اسمية باعتبار حذف المبتدا أى وأنا أصك وأنا أرهنهم كما فى لم تؤذوننى وقد تعلمون أى وأنتم قد تعلمون الخ (قوله عيرها) بكسر العين أى ابلها وليس بفتحها أى حمارها إذ فيه ذم لها وقوله عيرها مجرور بالاضافة (قوله على اضمار أن) والأحسن الرفع بعد حذفها كما فى تسمع بالمعيدى (قوله يروى بالرفع) أى على أن لا لنفى الوحدة (قوله والنصب) أى على أن لا نافية للجنس (قوله اصطلاحات) اى ثلاثة فعرفه بعض بأنه الاتيان فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فأكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة أعم من أن تكون لدفع الالباس أو غيره وهذا الذى مشى عليه الزمخشرى والاصطلاح الثانى خص النكتة بغير دفع الالباس والاصطلاح الثالث أن يؤتى فى أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما (قوله حالا من فاعل نعبد) أى نحن وقوله أو من مفعوله أى إلهك (قوله على ضميريهما) أى لأن ضمير له للاله ونحن عائد على الفاعل (قوله ويرد عليه) هذا تعريض من المصنف بشيخه أبى حيان لانه قرأ عليه ديوان زهير (قوله من لا يعرف) فاعل يرد وقوله هذا العلم أى علم البيان وقوله كابى حيان أى فانه قال

وسأذكر لها أمثلة توضحها * أحدها وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى وهل هنا للنفى ويجوز أن تكون بدلا منها ان قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل فى الجمل وهو قول الكوفيين وأن تكون معمولة لقول محذوف هو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم * الثانى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى أى ان شأن عيسى كشأن آدم فى الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين * والثالث هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير للتجارة وقيل مستأنفة معناها الطلب أى آمنوا بدليل يغفر بالجزم كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه أى ليتق وليفعل يثب وعلى الاول فالجزم فى جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال * الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا وجوز أبو البقاء كونها حالية على اضمار قد والحال لا تأتى من المضاف اليه فى مثل هذا * الخامس حتى إذا جاؤك يجادلونك

لا يصح ان تكون معترضة لان الاعتراض لا يقع فى الاخر

* (الجملة الثالثة التفسيرية) *

(قوله وهى الفضلة) أى التى لا محل لها من الاعراب كما يؤخذ من كلامه كذا قال الشمنى فاندفع كلام الشارح المعترض به على الحد من ايراد الجملة الحالية من قولك أسررت إلى زيد النجوى وهى ما جزاء الاحسان إلا الاحسان فجملة وهى الخ حالية لا تفسيرية ولا شك انها فضلة كاشفة لحقيقة ما قبلته من النجوى فيلزم أن لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل والحاصل ان الحد غير مانع لكن هذا الجواب فيه نظر لانه دورى لان غرض المصنف تعريف الامور التى لا محل لها من الاعراب فالاحسن ان يقال فى الجواب ان المفسر فى هذا المثال الخبر لا الجملة الحالية كلها ان قلت ترد جملة الخبر هذه قلنا مراد المصنف تعريف الجملة المفسرة بذاتها أو بحرف موضوع للتفسير وحينئذ فلا يرد جملة الخبر هنا لان تفسيرها بواسطة حملها على ضمير النجوى (قوله الكاشفة لحقيقة ما تليه) خرج جملة الصلة فانها كاشفة لحال ما تليه لا لحقيقته على أنها ليست فضلة لتوقف المعنى عليها فهى خارجة عن الجنس (قوله مفسرة للنجوى) أى ان الكلام الذى تناجوه وأسروه هو هل هذا الا بشر الخ (قوله ويجوز أن تكون) أى جملة الاستفهام وقوله بدلا منها أى فلها محل على هذا كما أن لها محلا على الحال (قوله إن قلنا الخ) أى لان البدل على نية تكرار العامل فيكون العامل فى جملة البدل أسروا (قوله وهو قول الكوفيين) أى وقال البصريون لا تعمل (قوله وأن تكون) أى جملة الاستفهام معمولة أى وهو اسروا لان معناه قالوا قولا سرا (قوله لقول) أى قالوا او قائلين (قوله سلام عليكم) أى قائلين او قالوا سلام عليكم (قوله ان مثل عيسى) أى صفته وحالته الغريبة كمثل آدم أى صفته وحالته الغريبة (قوله لا باعتبار الخ) مرتبط بمحذوف أى وهذا التشبيه لا باعتبار الخ لان ظاهر اللفظ ان التشبيه فى ان عيسى خلق من تراب كآدم وليس مرادا بل المراد أن مثل عيسى كمثل آدم فى كون كل مخالفا للعادة وبهذا التقرير اندفع ما يقال ان قوله لا باعتبار ظاهره انه متعلق بتفسير فيرد عليه انا لا نسلم أنه تفسير لا باعتبار الخ بل هو تفسير باعتبار اللفظ قطعا إنما هذا الذى يقوله فى الجامع بين مثل عيسى ومثل آدم (قوله عن مستمر العادة) أى عن العادة المستمرة (قوله وهو التولد بين أبوين) أى وهذا قدر مشترك بينهما (قوله وقيل مستأنفة) أى وقال الزجاج انها مستأنفة فلا محل لها وقوله معناها الطلب والاستئناف عند هذا القائل بيانى كأنه لما قيل هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون بمعنى آمنوا كذا نقل عن سيبويه ويؤيده قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا وعلى هذا فجىء بالامر على لفظ الخبر للايذان بوجود الامتثال وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين كما يقول الداعى غفر الله لك ويغفر الله لك جعل المغفرة لقوة الرجاء كأنها موجودة (قوله بدليل يغفر بالجزم) أى فان جزم المضارع عند اسقاط الفاء إنما يكون فى جواب الطلب (قوله وعلى الاول) أى وهو كون الجملة مفسرة للتجارة (قوله تنزيلا الخ) جواب عن اعتراض الزجاج بان يغفر لا يترتب على الدلالة فكيف يكون قوله يغفر لكم جوابا للاستفهام وحاصل الجواب ان الدلالة سبب للامتثال والغفران مسبب عن الامتثال فاقام السبب الذى هو الدلالة مقام المسبب الذى هو الامتثال (قوله منزلة الخ) أى فكأنه قال هل تمتثلوا يغفر الخ (قوله مستهم) هذا تفسير لمثل بمعنى الحال والشأن اذ هو مبهم (قوله وجوز أبو البقاء الخ) وجعلها الزمخشرى مستأنفة استئنافا بيانيا كأنه قيل ما حالهم وشأنهم قيل مستهم الخ وقوله ولما يأتكم أى ولم يصبكم ثم لا يخفى ان الذين يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه ففى الكلام حذف أى ولما يصبكم مثل مثل الذين أى مثل حالهم (قوله كونها) أى جملة مستهم وقوله حالية أى من الذين (قوله على اضمار قد) لان الجملة الماضوية اذا وقعت حالا يجب اقترانها بقد لتقرب الماضى من الحال (قوله والحال) اعتراض على أبى البقاء كأنه قيل وكلامه غير مسلم لان الحال لا تأتى من المضاف اليه كالذين الا اذا كان

المضاف

يقول الذين كفروا ان قدرت اذا غير شرطية لجملة القول تفسير ليجادلونك والافهى جواب إذا وعايها فيجادلونك حال

﴿ تنبيه ﴾ المفسرة ثلاثة أقسام مجردة من حرف التفسير كما فى الأمثلة السابقة ومقرونة باى كقوله وترمينى بالطرف اى

أنت مذنب * ومقرونة بان نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك وقولك كتبت اليه أن  افعل ان لم تقدر الباء قبل ان

* السادس ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه فجملة ليسجننه قيل هى مفسرة للضمير فى بدا الراجع الى البداء المفهوم منه والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر وأن المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبرى لا انشائى وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذى بدا لهم ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك فى موضعين أحدهما أن أن يكون المفسر انشاء أيضا نحو أحسن الى زيد أعطه ألف دينار والثانى أن يكون مفردا مؤديا معنى جملة نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد به النفى تفسيرا لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لأن التفسير أوجب ذلك ونظيره بلغنى عن زيد كلام والله لافعلن كذا ويجوز أن يكون ليسجننه جوابا لبدا لأن افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال * ولقد علمت لتاتين منيتى * وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك فى كل جملة نحو يعجبنى تقوم وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبيا وباقترانها بأداة معلقة نحو ظهر لى أقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لان أداة التعليق

المضاف يعمل عمل الفعل أو كان جزأ من المضاف اليه أو مثل جزئه فى صحة السقوط فكان عامل المضاف العامل فى الحال عاملا فى المضاف اليه صاحب الحال والمضاف هنا ليس كذلك وحينئذ فلا يصح جعلها حالا من المضاف اليه (قوله تنبيه الخ) لا وجه للاتيان به فى خلال الامثلة فكان الاولى ان يقدمه أو يؤخره (قوله اى أنت مذنب) تفسير لقوله وترمينى بالطرف وتمامه وتقلينى لكن إياك لا أقلى * (قوله ومقرونة بان) اى التفسيرية التى بمعنى اى وهى الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه (قوله ان لم تقدر الباء قبل ان) يعنى وان قدرت الباء خرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام فى الجملة المفسرة وعند دخول الباء تكون أن مصدرية ويلزم ان يكون ما بعدها فى تأويل مفرد فله محل فلا يكون من قبيل ما الكلام فيه (قوله والتحقيق) اى بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله مجموع الجملتين) اى جملة القسم وجملة جوابه (قوله ولا يمنع الخ) جواب عما يقال ان القسم لا خارج له حتى يجعل تفسيرا وحاصل الجواب ان جعله تفسيرا نظرا للمعنى المتحصل فى الجواب فقط اذ هو خبر له خارج هذا حاصل كلام المصنف واعترض بانه اذا كان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب فلم يكن جملة القسم وجوابه هو المفسر فكلامه فيه تناف واجيب بان قوله والمفسر مجموع الجملتين اى بحسب الظاهر وهذا لا ينافى ان المفسر فى الحقيقة جملة الجواب لانه المقصود وجملة القسم تأكيد له وحينئذ فلا تنافى (قوله وأسروا النجوى) اى فالنجوى فى المعنى عبارة عن كلام مسرور به فقوله هل هذا الخ مفسر لذلك المفرد أعنى النجوى (قوله وأسروا النجوى الخ) لا يتعين فى هل هذا الا بشر مثلكم ان يكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون فى محل نصب على انها بدل من المفعول به الذى هو النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التى يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة مراد بها لفظها على تقدير البدلية فهى فى حكم المفرد فكانه قيل أسروا هذا الكلام (قوله مراد به النفى) اى وهذا يفيد انه خبرى لا انشائى (قوله وأوجبته الصناعة الخ) أى اقتضته الصناعة من أن الاستثناء المفرغ انما يكون بعد النفى وهذا لا ينافى أن الاستفهام باق على حقيقته وأن الجملة باقية على انشائيتها فى المعنى هذا كلامه وفيه أنه لا يصح أن يكون الاستفهام هنا باقيا على حاله لانهم جازمون بأنه بشر مثلهم وحينئذ فالاستفهام مراد به النفى قطعا فلا يصح أن يكون مثالا لما اذا كان الانشاء مفسرا لمفرد (قوله بلغنى عن زيد كلام والله لافعلن كذا) يحتمل أن الجملة الاخيرة ذات محل من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذى هو كلام وذلك لانه أريد بها لفظها فهى كالمفرد والمعنى بلغنى عن زيد هذا اللفظ وهو والله لافعلن فان قلت يلزم على ما ذكر حكاية الجمل بما ليس فيه أحرف القول والبصريون يأبونه قلت يمكن أن يقدر قول مضاف للجملة وحذف وأقيمت مقامه والأصل بلغنى عن زيد قول والله لافعلن وأما اذا قلنا بالمذهب الكوفى فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير (قوله والله لافعلن كذا) أى فهذه الجملة مفسرة للكلام (قوله لأن افعال القلوب) أى التى لا تفيد التردد (قوله لافادتها التحقيق) أى كالقسم (قوله تجاب بما يجاب به القسم) أى وهو الجواب المقرون باللام المؤكد بالنون لان القسم يدل على التحقيق وكذلك افعال القلوب (قوله ولقد علمت الخ) تمامه * ان المنايا لا تطيش سهامها * (قوله يجوز ذلك) أى كون الجملة فاعلا أى أو نائبه فى كل جملة قال الدمامينى لا أظن أحدا ينازع فى أن المسند اليه لا يكون الا اسما فحينئذ يجب حمل كلام هشام ومن معه على أن الجملة مؤولة بمصدر فاعل غايته أنه سبك بدون سابك وله نظائر (قوله بكون المسند اليها قلبيا) أى أن يكون الفعل المسند الى الجملة (قوله ظهر) فعل ماض مبنى على الفتح وقوله أقام زيد فاعل وقوله علم فعل ماض مبنى للمجهول وقوله هل قعد

بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة وف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء و بعد فعندى أن المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى أن الاسناد إلى مضاف محذوف إلى الجملة الأخرى ألا ترى أن المعنى ظهر لى جواب أقام زيد اى جواب قول القائل ذلك وكذلك فى علم أقعد عمرو وذلك لابد من تقديره دفعا للتناقض إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضى للجهل به فان قلت ليس هذا مما تصح فيه الاضافة إلى الجمل قلت قد مضى (٥٨) لنا عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات ٭ السابع وإذا قيل لهم لا تفسدوا زعم ابن عصفور ان البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهى مفسرة لذلك الضمير وقيل الظرف نائب الفاعل فالجملة فى محل نصب ويرد بانه لا تتم الفائدة بالظرف وبعدمه فى وإذا قيل إن وعد الله حق والصواب أن النائب الجملة لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه أن التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفى المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر الى رابط فى نحو قولى لا إله الا الله كما لا يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد ٭ الثامن وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم لان وعد يتعدى لاثنين وليس الثانى هنا لهم مغفرة لان ثانى مفعولى كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له وتقديره خيرا عظيما أو الجنة وعلى الثانى فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر وقولى فى الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر فى الحال أو فى الاصل وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتى وهذا القيد أهملوه ولا بد منه ﴿مسئلة﴾ قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم انها بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيدا ضربته

---

عمرو نائب فاعل (قوله بان تكون الخ) اى كونها مانعة من العمل أشبه من كونها مجوزة له لانها تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها اى انها مانعة من العمل فكيف تكون مجوزة للعمل (قوله وكيف يعلق الفعل الخ) نظر ثان حاصله سلمنا أن التعليق يقتضى جواز كونها فاعلا لكن لا نسلم تأتى التعليق هنا أى جوازه لانه كيف يعلق الفعل عن الفاعل الذى هو كالجزء منه تأمل (قوله وبعد فعندى الخ) أى وأقول بعد ما تقدم تنبه فعندى كذا ويمكن أن يكون مراد الفراء ومن ذهب إلى قوله أعنى أن الاسناد فى التحقيق إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة لكن لما حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك المضاف مع كون المعلق استفهاما ما ذكره المصنف وأما إذا كان غير استفهام نحو ظهر لى ما قام زيد فيقال الأصل ظهر لى مضمون ما قام زيد أى ظهر لى انتفاء قيام زيد لان ذلك هو مضمون تلك الجملة وحمل كلامهم على هذا خير من حمله على ما يؤدى إلى الخروج عن القاعدة المقررة وهو أن المسند اليه لا بد أن يكون اسما أو ما فى تأويله (قوله أن المسئلة) أى وهى وقوع الجملة مسندا اليها فى الصورة وظاهر اللفظ (قوله ان المسئلة) أى جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل (قوله خاصة) أى لانه الموجب لتقدير المضاف المسند اليه (قوله وعلى ان) اى وبناء على ان الخ أى فلا بد من وجود الأمرين فى جوازها ولكن بعد هذا تجد المسئلة قد خرجت عن الموضوع وهو جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل لان الفاعل هنا مفرد (قوله الاسناد) أى اسناد الفعل الذى هو قلبى (قوله الى مضاف محذوف) أى الى مضاف للجملة محذوف (قوله لا الى الجملة الاخرى) أى جملة هل قام زيد (قوله وذلك) أى المضاف (قوله ليس هذا) أى المضاف المحذوف (قوله مما يصح الخ) أى بل الذى يضاف للجمل إنما هو بعض الظروف المبهمة كيوم وحيث واذا (قوله يحكم لها بحكم المفردات) اى وحينئذ فذلك المضاف المقدر إنما هو مضاف لمفرد لا لجملة (قوله ضمير المصدر) اى العائد على القول (قوله وبعدمه) أى ويرد بعدم الظرف فى قوله وإذا قيل الخ فانه ليس فيها ظرف ولو كان الظرف نائب الفاعل لوجب ذكره وقوله ويرد بانه لا تتم الفائدة الا بالمقول فلا يكون نائب الفاعل الا مقول القول وقوله بانه لا تتم الخ أى وشأن نائب الفاعل كالفاعل أن تتم به الفائدة (قوله وفى المثل الخ) فى هذا اشارة لطيفة الى التعريض بابن عصفور بانه كذب فى مقالته (قوله زعموا مطية الكذب) أى هذا اللفظ مطية الكذب أى انك اذا أردت التوصل الى نسبة الكذب لقوم قلت القوم زعموا كذا فالتعبير بالزعم اشارة الى نسبتهم للكذب فشبه الزعم بالدابة التى هى المطية التى يتوصل الى المطلوب بها كما أن زعموا موصلة لنسبة الكذب لقائله (قوله اقامة السبب) أعنى المغفرة والاجر العظيم مقام المسبب أعنى الجنة (قوله ولها الخ) أى فليست فضلة لان لها موضعا الخ أى فيؤخذ من هذا أن المراد بالفضلة ما لا محل له من الاعراب (قوله لانها خبر فى الحال) أى كما فى قل هو الله أحد أو هو زيد قائم فزيد قائم خبر فى الحال ومفسر لضمير الشان (قوله أو فى الاصل) أى كما فى ظننته زيد قائم فزيد قائم جملة مفسرة لضمير الشان الذى هو مبتدأ فى الاصل وهى خبر عنه (قوله كما سيأتى) أى قريبا عن الشلوبين فى قوله إنا كل شيء خلقناه بقدر (قوله وهذا القيد) أعنى قوله الفضلة ﴿مسئلة﴾ (قوله بحسب ما تفسره) أى فان فسرت ما له محل كان لها محل والا فلا (قوله

لامحل لها وفى نحو إنا كل شىء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز فى محل  رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت أ كله وقال

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ٭ فظهر الجزم وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف فى المبدل منه وفى البغداديات لأبى على أن الجزم فى ذلك باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور فى نحو قوله لاتجزعى إن منفسا أهلكته مجزومان فى التقدير وان انجزام الثانى ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أى إن أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضمار إن وإن لم يجز اضمار لام الأمر للضرورة لاتساعهم فيها بدليل إيلائهم اياها الاسم ولأن تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا أجاز سيبويه بمن تمرر أمرر ومنع من تضرب أنزل لعدم دليل على المحذوف وهو عليه حتى تقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض أنه أسهل من اضمار رب بعد الواو ورب شىء

يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما فى ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جداً وحسن فى نحو ضربونى وضربت

---

لامحل لها) أى لأنها فسرت جملة ابتدائية (قوله فى محل رفع) أى فى الآية والمثال وذلك لأن خلقناه مفسر لخبر إن وهو فى محل رفع إذ الأصل إنا خلقنا كل شىء خلقناه وحينئذ فليكن المفسر كذلك فى محل رفع وقوله يأكله مفسر لخبر المبتدا إذ الأصل زيد يأكل الخبز يأكله والخبر فى محل رفع فمافسره كذلك (قوله ولهذا يظهر الرفع) أى لأجل كون الجملة فى محل يظهر لان معنى كونها فى محل أنها لو حل محلها مفرد لكان معربا (قوله فمن نحن نؤمنه الخ) تمامه ٭ ومن لا نجره يمس منا مفزعا ٭ (قوله فظهر الجزم) أى فى الجملة المفسرة أعنى نؤمنه لكون الجملة المفسرة مجزومة إذ الأصل فمن نؤمنه نحن نؤمنه فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير وجزم المفسر لأنه تابع للمفسر (قوله عطف بيان أو بدل) اى والبدل وعطف البيان تابعان للمبدل منه والمبين فان كان له محل فيكون له محل وإلا فلا (قوله ولم يثبت الخ) حاصله اعتراض آخر وهو أنه يلزم على كلام الشلوبين حذف المعطوف عليه عطف البيان ولم يثبت ويلزم عليه حذف المبدل منه وهو الجملة المفسرة وهو ممنوع (قوله ولم يثبت الجمهور) هذا رد على الشلوبين المثبت لعطف البيان والبدل فى الجمل (قوله ولم يثبت الجمهور) أى وخلافهم أثبته ومنه قوله

فقلت له ارحل لا تقيمن عندنا ٭ وإلا تكن فى السر والجهر مسلما

فجعلوا جملة لا تقيمن عندنا بدل اشتمال من قوله ارحل لان النهى عن الاقامة يستلزم الأمر بالرحيل وكما فى قوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين الخ فان جملة أمدكم بأنعام الخ بدل بعض وقوله الجمهور أى جمهور العلماء وخلاف الجمهور هم البيانيون (قوله وقد بينت الخ) اعتراض على الشلوبين حيث جعلها منها (قوله وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى الخ) أى واذا كانت فى الاصطلاح لا تسمى بذلك فلا يصح اعتراض الشلوبين على الجمهور فى قولهم ان الجملة المفسرة لا محل لها وقوله بل الجملة المفسرة قد يكون لها محل أى كالاشتغالية اذا فسرت خبراً مثلا (قوله ان الجزم فى ذلك) الأولى فى نحو ذلك لان الآتى فى البغداديات انما هو فى لا تجزعى إن منفسا البيت لا البيت السابق وان كان كل من العلتين الآتيتين فى كلام أبى على تاتيان فى هذا البيت أعنى فمن نحن نؤمنه من كونهم اتسعوا فى من بدليل ايلائها الاسم أعنى نحن ويكون تقدمها دالا عليها اذ الاصل عند أبى على من نؤمن نؤمنه وليس نؤمنه بدلا كما يقول الشلوبين (قوله باداة شرط مقدرة) أى لا على البدلية من الفعل المحذوف (قوله فى التقدير) أى لا فى اللفظ لانهما فعلان ماضيان لا يجزم لفظه (قوله وساغ اضمار إن) أى للضرورة وقوله وان لم يجز اضمار لام الامر أى مع أنهما جازمان (قوله للضرورة) أى الحاجة اليه لا ضرورة الشعر وهذا نظير لما نحن فيه بجامع الخروج عن الضعف (قوله بدليل ايلائهم اياها) أى فى الظاهر بخلاف لام الامر (قوله ولان تقدمها مقو للدلالة الخ) أى ولأن ذكر إن فى أول الكلام يدل على أنها محذوفة ثانيا (قوله ولهذا) أى ولاجل كون التقدم فى الذكر مقو للدلالة أجاز سيبويه بمن تمرر امرر وفى بعض النسخ بفك الادغام ومقتضاه أنه مجزوم ومن شرطية والشاهد فى حذف متعلق الشرط أى به لتقدم الباء فى الذكر (قوله ومنع من تضرب أنزل) اى فالمعنى من تضرب انزل عليه فلا يجوز حذف عليه (قوله حتى تقول) غاية لقوله منع وقوله تقول اى حتى تذكر ذلك (قوله بالخفض) اى بحرف جر مقدر اى مررت برجل صالح ان لا تمرر بصالح فطالح (قوله من اضمار رب بعد الواو) اى كما قالوا فى ٭ وقاتم الاعماق خاوى المخترقن ٭ حيث قالوا ان الاصل ورب قاتم الخ وانما كان المثال اسهل من هذا لانه لم يدل على رب دليل بخلاف الباء فانه دل عليها دليل وهو الباء المذكورة أولا (قوله ورب شىء) أى كحذف أداة الشرط فى البيت فانه ضعيف فى نفسه وقوله يحسن للضرورة المراد بها الحاجة لا الواقعة فى الشعر فالحاجة كالاختصار وكاستقامة الوزن (قوله فانه ضعيف جدا) اى لعود الضمير فيه على متأخر لفظا ورتبة (قوله وحسن فى نحو الخ) اى فى باب الاشتغال

قومك واستغنى بجواب الأولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو أزيداً ظننته قائماً بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدرة

﴿ الجملة الرابعة المجاب بها القسم ﴾  نحو والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين ونحو وتالله لأكيدن أصنامكم ومنه لينبذن فى الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل يقدر لذلك ولما أشبهه القسم ومما يحتمل جواب القسم وإن منكم إلا واردها وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ثم لنحن أعلم فانه وما قبله أجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم والشياطين وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه أى هو جواب قسم والواو هى المحصلة لذلك لأنها عطفت وتوهم أبو حيان عليه مالا يتوهم على صغار الطلبة وهو أن الواو حرف قسم فرد عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان ﴿ تنبيه ﴾ من أمثلة جواب القسم مايخفى نحو أم لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة إن لكم لما تحكمون وإذ أخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون إلا الله وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجاج ويوضحه وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس وقال الكسائى والفراء ومن وافقهما التقدير بأن لا تعبدوا إلا الله وبان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم أن فارتفع الفعل وجوز الفراء أن يكون الاصل النهى ثم أخرج مخرج الخبر ويؤيده وبعده أن بعده وقولوا وأقيموا وآتوا ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق

تعش فان عاهدتنى لا تخوننى ٭ نكن مثل من ياذئب يصطحبان

فجملة النفى

---

فانهم جوزوا عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الفعل لا بد له من فاعل (قوله واستغنى الخ) مربوط بأول الكلام وهو قوله وان انجزام الثانى ليس على البدلية بل على تكرير ان والمراد بالجواب هو قوله لا تجزعى على مذهب الكوفيين الذين يرون تقديم الجواب أو المراد الجواب ولو مقدرا بناء على مذهب البصريين من أن لا تجزعى دليل الجواب (قوله واستغنى) أى الشاعر بجواب الاولى أى بجواب أداة الشرط الاولى وهى إن فى بيت لا تجزعى الخ ومن فى بيت فمن نحن نؤمنه وجواب إن فى بيتها لا تجزعى وجواب من فى بيتها بيت وهو آمن (قوله كما استغنى الخ) هذا تنظير وان كان فى الاول استغنى عما للثانى بما للأول وفى هذا الثانى بالعكس (قوله فى نحو أزيدا الخ) أى فالأصل أظننت زيدا ظننته قائما فحذف ثانى مفعولى ظن المقدرة استغناء عنه بثانى مفعولى ظن المذكورة ويقال ان قائما ثانى مفعولى الأولى المحذوفة لانها مقصودة بالذات والثانية ذكرت لضرورة التفسير

﴿ الجملة الرابعة المجاب بها القسم ﴾

(قوله نحو والقرآن الحكيم إنك الخ) الاولى نحو إنك لمن المرسلين من قوله والقرآن الحكيم إنك الخ (قوله لينبذن) جواب لقسم مقدر ويدل لذلك اللام والتوكيد بالنون (قوله ومما يحتمل جواب القسم) أى ويحتمل الاستئناف والاولى أن يذكر هذا فى التنبيه الآتى لانه معقود لما احتمل كونه جوابا واحتمل عدمه (قوله أجوبة الخ) أى ومن المعلوم أن العطف على الجواب جواب فحينئذ تكون تلك الجملة جوابا فلا محل لها (قوله أى هو جواب قسم) أى فكلام ابن عطية على حذف مضاف فقوله هو قسم أى جواب قسم (قوله المحصلة لذلك) أى لكون الجملة جوابا وقوله لانها عطفت أى تلك الجملة على ما هو جواب (قوله عليه) أى من أجله أى من أجل كلامه الذى قاله وقوله على صغار الطلبة أى من صغار الطلبة أى ان أبا حيان توهم من أجل كلام ابن عطية توهما لا يحصل من صغار الطلبة أو أنه ضمن توهم معنى تقول فعداه بعلى (قوله وهو) أى التوهم وقوله ان الواو الخ أى ان قوله هو قسم يفيد أن الواو واو قسم وجر والمجرور محذوف والجار باق وهو غير جائز ويلزمه كون القسم محذوفا والحال أن الجواب منفى بان وهو لا يجوز لكن رد الالزام الثانى بأنه جائز قال تعالى ولئن زالتا إن أمسكهما فقد حذف القسم مع أن الجواب منفى بان (قوله أم لكم أيمان علينا بالغة إلى يوم القيامة) أم بمعنى بل الاضرابية ولكم خبر مقدم وأيمان مبتدأ مؤخر وبالغة صفة لأيمان وقوله ان لكم جواب القسم أعنى أيمان (قوله لا تعبدون إلا الله) هذه الجملة المنفية جواب القسم أعنى أخذ الميثاق لانه فى معنى حلفناهم (قوله بمعنى الاستحلاف) أى وكانه قال حلفناهم لا تعبدون إلا الله وأخذنا ميثاقهم وحلفناهم على ان لا يسفكوا الخ (قوله ويوضحه) اى ويقويه ويدل له لان قوله لتبيننه ظاهر فى انه جواب القسم اعنى اخذ الميثاق بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله بان لا تعبدوا الخ) اى فهو منصوب بان مضمرة والجملة فى تأويل مفرد معمول لأخذنا وخرج عما نحن فيه (قوله الاصل النهى) اى معمول لحال محذوفة اى قائلين لا تعبدوا إلا الله كما هو المعنى ثم عدل إلى الخبر فهى جملة خبرية لفظا انشائية معنى فهو مثل قولك لتذهب إلى فلان يعطيك كذا فالمراد اذهب وعلى هذا فالجملة ليست جوابا للقسم لانه خبر لفظا ومعنى وإنما خرجت إلى الخبر مبالغة فى الحث على الامتثال حتى كانه تحقق وأخبر عنه (قوله ثم أخرج) أى النهى (قوله تعش الخ) قبله

فقلت له لما تكشر ضاحكا ٭ وقائم سيفى من يدى بمكان

إماجواب لعاهدتني كما قال أرى محرزا عاهدته ليوافقن * فكان كمن أغريته بخلاف فلا محل لها أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد للجوابية وقد يحتج للحالية بقوله أيضا

ألم ترني عاهدت ربي وانني * لبين رتاج قائما ومقام

على حلفة لا أشتم الدهر مسلما * ولا خارجا من في زور كلام

وذلك أنه عطف خارجا على محل جملة لا أشتم فكأنه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق والأصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر كما عكس في قوله تعالى ان أصبح ماؤكم غورا لأن المراد انه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم انه لا يشتم مسلما في المستقبل ولا يتكلم بزور لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر * (مسئلة) * قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا فقيل في تعليله لأن نحو لأفعلن لا محل له فاذا بني على مبتدا فقيل زيد ليفعلن صار له موضع وليس بشيء لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا إذ لا تنفك احدهما عن الأخرى وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل من الاعراب كقولك قال زيد أقسم لأفعلن وانما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا

وبعده

وأنت امرؤ ياذئب والغدر كنتما * أخيين كانا أرضعا بلبان

تعرض له ذئب في بعض الصحارى (قوله اماجواب لعاهدتني) أي والمعنى ان عاهدتني على عدم الخيانة في الصحبة (قوله ليوافقن) أي فهو جواب القسم اعني عاهدت والدليل على ذلك اللام والتوكيد بالنون فاذا كان هذا جوابا لعاهدتني فتكن جملة النفي في البيت قبله جوابا لعاهدتني (قوله أو حال من الفاعل) أي عاهدتني حال كونك غير خائن لي وقوله أو المفعول أي والمعنى حال كوني غير مخون لك في المعاهدة (قوله أو كليهما) الظاهر انه أراد ملاحظته فيهما معنى والا فالحال النحوية إنما تكون من واحد (قوله والمعنى شاهد للجوابية) أي شاهد لكون الجملة جوابا وذلك لأن المعاهدة إنما هي على ترك الخيانة نفسها بدليل البيت الذي ذكره بعد لا لأن الحلف في حال ترك الخيانة على شيء آخر كما هو ظاهره على الحال (قوله شاهد على الجوابية) أي لأن المراد كما في البيتين بعد فان عاهدتني على نفس عدم الخيانة لا على شيء آخر في حال عدم الخيانة وهذا بناء على أن المراد لا تخونني في الصحبة فان كان المراد لا تخونني في المعاهدة فالمعنى على الحال (قوله وقد يحتج للحالية بقوله) أي بقول الفرزدق أيضا فأيضا راجع لقوله أي أن البيتين للفرزدق لما ناب عن الهجو (قوله بقوله أيضا) أيضا راجع لقوله أي أن هذين البيتين للفرزدق أيضا لما تاب عن الهجو وحبس نفسه على القرآن قال الدماميني كيف يقال وقوع لفظ حالا في تركيب يدل على وقوع آخر حالا في تركيب آخر والجواب أن القصد مطلق وقوع الحال بعد المعاهدة كما استدل بالبيت الأول على اجرائه مجرى القسم فان الشيء يحمل على نظيره (قوله لبين) خبر إن أي وانني لكائن بين رتاج الكعبة ومقام الخليل وقوله قائما حال من الضمير في الخبر المذكور وقوله على حلفة متعلق بعاهدت ربي (قوله رتاج) هو الباب العظيم أي باب الكعبة وقوله ومقام أي مقام ابراهيم الخليل (قوله لا أشتم الخ) هذه الجملة يحتمل أن تكون جوابا للقسم وتحتمل الحال لكن لما عطف عليه ولا خارجا بالنصب عين ذلك كونه حالا فان قلت كيف تعين الحالية في هذا البيت يدل على أرجحية الحال في البيت السابق مع أنهما تركيبان متغايران وجوابه أنهما اشتركا في أن كلا مضارع منفي بلا ودل دليل على الحال في هذا البيت فليكن كذلك فيما سبق لأن الشيء يحمل على نظيره (قوله والذي عليه المحققون) أي وأما ماذكره من توجيه الحالية فهو كلام ظاهري أي منظور فيه للظاهر أي حيث نظر لخارجا الذي هو وصف منصوب فلما عطف دل على أن ماقبله منصوب (قوله ولا يخرج خروجا) أي وجملة ولا يخرج خروجا لا محل لها من الاعراب لعطفها على لا أشتم الذي هو جواب القسم فهو لا احتجاج فيه للحالية (قوله ان أصبح ماؤكم غورا) اي فالأصل غائرا فحذف الوصف وأناب المصدر منابه * (مسئلة) * (قوله فقيل في تعليله) أي فقال بعضهم في تعليل منع ثعلب (قوله لان نحو الخ) هذا المعلل فهم أن قوله لا تقع جملة القسم أي جملة جواب القسم وسيأتي أن الشارح يرد عليه بان المراد بقوله جملة القسم الجملة القسمية وهي القسم والجواب لا الجواب فقط (قوله فاذا بنى) أي إذا حمل ذلك الجواب على مبتدا (قوله صار له موضع) أي وهو ليس له موضع فحينئذ يصير له محل ولا محل له وهو تناقض هذا مراده (قوله لا جملة هي جواب القسم) أي حتى يتم التعليل المذكور (قوله ومراده) أي مراد ثعلب بقوله لا تقع جملة القسم خبرا وكان الأولى أن يعبر بالفاء (قوله اذ لا تنفك الخ) علة لكون المراد المجموع أي خلافا لهذا المعلل فان كلامه يقتضي انفكاكهما (قوله يمكن أن يكون لهما محل) اي وحينئذ إذا وقعا خبرا فلا يحصل تناقض (قوله قال زيد) مقول له المجموع وأما جملة القسم وحدها فهي ابتدائية في غير هذا المثال وهنا يتخرج الخلاف في جزء المقول (قوله اما كون جملة القسم لا ضمير فيها) أي الجملة الاولى وأما جملة الجواب فان فيها ضميرا كما في زيد والله لأضربنه فان قلت ان الضمير في الجملة الاخيرة وهذا يكفي في الربط ألا ترى أن جملة الشرط الاولى لا ضمير فيها والثانية فيها ضمير وصح الاخبار بها نظرا لذلك الضمير وأجاب عن هذا المصنف بقوله لأن الجملتين

لأن الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة وأما كون الجملة أعني جملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن الانباري أن يقال  زيدا ضربه وزيد هل جاءك وبعد فعندي أن كلا من التعليلين ملغى أما الاول فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة وإن لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وإن كلا لما ليوفينهم قال فما موصولة لا زائدة والا لزم دخول اللام على اللام اه وليس بشيء لان امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفى بالالف فاصلة بين النونات في اذهبنان وبين الهمزتين في آأنذرتهم وإن كانت زائدة وكان الجيد ان يستدل بقوله تعالى وإن منكم لمن ليبطئن فان قيل يحتمل من الموصوفة أي لفريقا ليبطئن قلنا وكذا ما في الآية أي لقوم ليوفينهم ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت صفة (فان قيل) فما وجهه والجملة الأولى انشائية (قلت) جاز لأنها غير مقصودة وإنما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس وأما الثاني فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على أن أصله الافراد واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام وعلى جواز أين زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك أن السماع

الخ فهو تعليل لمحذوف حاصله وإنما لم يصح الاخبار بها نظرا للضمير الموجود في الجملة الثانية كالجملة الشرطية لان الجملتين الخ وحاصله أنه فرق بين الجملتين هنا وبين جملتي الشرط (قوله لان الجملتين الخ) جواب عما يقال جملة القسم وإن لم تكن محتوية على عائد المبتدا فجواب القسم محتو عليه فهلا اكتفى به كما اكتفى بعائد جملة الجواب في زيد إن جاء عمرو أكرمه (قوله لان الجملة الثانية) أعني جملة جواب القسم ليست الخ أي بخلاف جملة جواب الشرط فانها معمولة للاداة (قوله ولهذا) أي لعدم احتوائها على الضمير منع بعضهم وقوعها أي وقوع جملة القسم (قوله ولهذا منع الخ) أي لاجل كون الجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب منع الخ (قوله وبعد الخ) أي وأقول بعد ما تقدم تنبيه فعندي الخ (قوله ملغى) أي باطل أي وحيث بطل كل من التعليلين بطل المعلل وثبت صحة وقوع الجملة القسمية خبرا عن المبتدا كما قال العلامة الرضي (قوله أما الاول) أي أما وجه بطلان التعليل الاول (قوله كالجملة) أي بدليل قولهم إن جملة القسم إنما ذكرت توكيدا لجملة الجواب ومن المعلوم أن المؤكد والمؤكد كالشيء الواحد (قوله وزعم الخ) هذا معارضة لقوله ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة (قوله فما موصولة) أي والاصل وإن كلا والله للذي ليوفينهم (قوله وإلا لزم الخ) أي لان الحرف الزائد في نية الطرح (قوله وليس بشيء) أي وليس ما زعمه ابن عصفور بشيء لجواز أن تكون ما في الآية زائدة وجملة ليوفينهم خبر إن وامتناع الخ (قوله والفاصل) أي كالزائدة يزيله (قوله في اذهبنان) أي على أن الفاصل هنا حرف واحد والأمثال ثلاثة وما في الآية بثلاث والفاصل حرفان (قوله في آأنذرتهم) أي فالجمع بينهما في قولك أأنذرتهم فيه ثقل والالف الفاصلة بينهما مزيلة لذلك وإن كانت زائدة (قوله أن يستدل) أي ابن عصفور على جواز وقوع الجملة القسمية صلة (قوله لمن ليبطئن) اللام للابتداء ومن موصولة في محل نصب اسم ان وجملة ليبطئن قسمية صلة لمن ومن لا تحتمل الزيادة وحينئذ فالدليل لم يطرقه الاحتمال حتى يسقط به الاستدلال بخلاف ما في الآية التي استدل بها ابن عصفور فانه يطرقها احتمال الزيادة (قوله يحتمل من الموصوفة) أي فتساوى الدليلان لان ذاك احتمل الزيادة وهذا احتمل الموصوفية وكل منهما خلاف المدعى (قوله قلنا وكذا ما الخ) حاصله ان ما تحتمل الزيادة والوصفية ومن تحتمل الوصفية فقط وما يحتمل شيأ واحدا أجود مما يحتمل شيئين هذا على ان احتمال الوصفية مضر ولنا أن نقول هو لا يضر وإليه أشار بقوله ثم أنه الخ (قوله فما وجهه) أي ما وجه كون الجملة القسمية تقع صلة وصفة والصلة والصفة اشترطوا فيهما أن يكون لهما خارج طابقه أو لا تطابقه لانه أتى بهما للتعيين فلا بد أن يكون معناهما معهودا بدون النطق بهما والجملة الاولى أعني جملة القسم انشائية ليس لها خارج (قوله والجملة الأولى) أي والحال ان الجملة الأولى وهي جملة القسم انشائية أي والصلة والصفة أتى بهما للتعيين فلا بد أن يكون معناهما معهودا بدون النطق بهما (قوله لانها) اي الجملة الاولى غير مقصودة أي لانها لتأكيد الجواب الذي هو مقصود بالافادة (قوله إلا لمجرد التوكيد) أي فقولك جاء الذي والله قام أخوه مثل قولك جاء الذي قام أخوه وإنما زادته الاولى التأكيد فقط (قوله وأما الثاني) أي وأما بطلان التعليل الثاني (قوله للاتفاق على أن أصله) أي خبر المبتدا الافراد أي حقه ذلك لانه منسوب للمبتدا والاصل في المنسوب أن يكون شيأ واحدا ويحتمل أن المراد بالاصل الغالب (قوله على أن أصله الافراد) أي ولا يقال في المفرد إنه يحتمل الصدق والكذب أي وحينئذ فما كان فرع ما لا يوصف بذلك لا يشترط فيه ذلك والذي هو فرعه الجملة (قوله أين زيد وكيف عمرو) فأين وكيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا تأسيس والاداة أداة الاستفهام مفرد لا يوصف بانشاء نعم الكلام انشائي

(قوله

وردبما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم فى الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوأنهم والذين جاهدوا
فينا لنهدينهم وقوله جشأت فقات اللذ خشيت ليأتين اه انتهى وعندى لما استدل به تاويل  لطيف وهو أن المبتدأ فى ذلك كله ضمن
معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره فى الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن لئن لم ينتهوا يمسن ﴿تنبيه﴾ وقع لمكى وأبى البقاء وهم فى جملة الجواب فأعرباها اعرابا يقتضى أن لها موضعا فاما مكى فقال فى قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمعنكم أن ليجمعنكم بدل من الرحمة وقد سبقه الى هذا الاعراب غيره ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه أى ان يسجنوه ولم يثبت مجىء اللام مصدرية وخلط مكى فأجاز البدلية مع قول ان اللام لام جواب القسم والصواب أنها لام الجواب وانها منقطعة عما قبلها إن قدر قسم أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم ان أجرى بدا مجرى أقسم كما أجرى علم فى قوله
ولقد علمت لتأتين منيتى
واما ابو البقاء فانه قال فى لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية من فتح اللام ففى ما وجهان أحدهما انها موصولة مبتدأ والخبر اما من
كتاب اى الذى آتيتكموه من الكتاب أو لتؤمنن به واللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على آتيتكم والاصل ثم جاءكم
به فحذف عائد ما أو الاصل مصدق له ثم ناب الظاهر عن المضمر أو العائد ضمير استقر الذى تعلقت به مع

(قوله وربما منعه ثعلب) أى من مجىء الجملة القسمية خبرا للمبتدأ (قوله خشيت) بكسر الشين من خشى وتمامه واذا أتاك فلات حين مناص (قوله ليأتين) خبر عن قوله اللذ (قوله لما استدل به) أى ابن مالك على الجواز أى عندى تأويل يخرجه عن الاستدلال فمنع ثعلب مسلم وقد علمت أن الحق الجواز وهذا تاويل بعيد لا يمنع من الاستدلال (قوله أن المبتدا فى ذلك كله الخ) مثلا والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم الخ تقديره إن آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فاذا قدر القسم قبل الشرط كان المعنى والله إن آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فلنهدينهم جواب القسم المقدر والمبتدا المضمن معنى الشرط خبره محذوف وحينئذ فلم تقع الجملة القسمية خبر المبتدا (قوله كان الجواب له) أى لان القاعدة انه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق ويحذف جواب المتأخر فكذا يقال فى المبتدا المنزل منزلة الشرط مع القسم (قوله المجرد) صفة للشرط (قوله لئن لم ينتهوا) الصواب إن لم ينتهوا لان أداة الشرط مجردة من اللام الا أن يقال انه قدر اللام هنا مع أداة الشرط ليكون من الشرط المقرون بلام التوطئة التى تدل على القسم المحذوف قطعا والا فلا ملجىء لها (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط وأما بسكونها فهو توجه القوة الواهمة الى شىء وليس مرادا هنا (قوله فى جملة الجواب) أى جواب القسم (قوله بدل من الرحمة) أى التى هى مفعول كتب فمقتضاه ان جملة ليجمعنكم لها محل مع انها جواب لقسم مقدر فلا محل لها (قوله ولكنه) أى ذلك الغير (قوله بمعنى أن المصدرية) أى فالمعنى كتب ربكم على نفسه جمعكم فالبدلية حينئذ ظاهرة الا ان هذا الكلام بعيد جدا من حيث أن اللام لم يثبت أنها مصدرية (قوله وأن من ذلك) أى كون اللام بمعنى أن المصدرية وهى وصلتها بدل (قوله أى ان يسجنوه) وهو بدل من ضمير بدا العائد على البداء (قوله ولم يثبت الخ) أى وان كان المعنى على كونها مصدرية ظاهرا وهذا رد على غير مكى (قوله وخلط مكى الخ) أى لانه يلزم على كلامه التناقض السابق أى كون الجملة لها محل ولا محل لها (قوله وأنها منقطعة عما قبلها) أى وهو الرحمة فى الآية الاولى والضمير فى بدا فى الآية الثانية اذ ليست الرحمة خصوص الجمع (قوله ان قدر قسم) أى قبلها بحيث تكون اللام موطئة للقسم والاصل ثم بدا لهم والله ليسجننه وكتب ربكم على نفسه الرحمة والله ليجمعنكم الخ (قوله أو متصلة الخ) هذا خاص بقوله ثم بدا لهم لانه الذى يتأتى فيها (قوله إن اجرى الخ) أى لانه من افعال القلوب وهى لتحققها تجاب بما يجاب به القسم كما سبق (قوله لما آتيتكم الخ) حاصل معنى الآية ان الله أخذ ميثاق النبيين وقال لهم ان آتيتكم الكتاب والحكمة أى التوراة والانجيل وغيرهما من الكتب ثم جاءكم رسول فى آخر الزمان بكتاب مصدق لتلك الكتب أتؤمنون به وتنصرونه قالوا نعم قال اشهدوا بذلك وأنا معكم من الشاهدين ولكن تخريج الآية على القواعد النحوية على هذا المعنى فيه أوجه منها ما ذكره أبو البقاء هنا (قوله انها موصولة الخ) حاصل هذا الاعراب ان ما موصولة مبتدا واللام لام الابتداء وآتيتكم صلة والعائد محذوف أى آتيتكموه وقوله ثم جاءكم عطف على آتيتكم فهو من تمام الصلة لعطفه على الصلة والعائد محذوف أى ثم جاءكم به وقوله لتؤمنن خبر او أن الخبر من كتاب وسيأتى للمصنف ان جعل الخبر من كتاب يلزم عليه الاخبار قبل تمام الصلة وكأن لتؤمنن خبر هو جواب القسم اعنى قوله اخذ الله ميثاق الخ (قوله من الكتاب) أى كائن من الكتاب (قوله عطف على آتيتكم) أى وحينئذ فجملة ثم جاءكم رسول صلة لان المعطوف على الصلة صلة (قوله ثم جاءكم به) أى بنظيره من عندنا (قوله او الاصل مصدق له) أى لما آتيتكم من الكتاب والحكمة (قوله ثم ناب الظاهر) أعنى قوله ما معكم مقام الضمير أعنى الهاء فى له (قوله أو العائد ضمير استقر) أى والتقدير للذى استقر معكم فضمير استقر هو العائد

والثاني أنها شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب بآتيت والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في ما ننسخ من آية انتهى ملخصا وفيه أمور ٭ أحدها أن اجازته كون من كتاب خبرا فيه الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لان ثم جاءكم عطف على الصلة ٭ الثاني ان تجويزه كون لتؤمنن خبرا مع تقديره اياه جوابا (٦٤) لاخذ الميثاق يقتضى أن له موضعا وانه لا موضع له وإنما كان حقه أن يقدره جوابا بالقسم محذوف ويقدر الجملتين خبرا وقد يقال إنما أراد بقوله اللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم إن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وإنما سمى لتؤمنن خبرا لانه الدال على المقصود بالاصالة لأنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدر بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم ولم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه ٭ والثالث ان تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضى عود ضمير مفرد إلى شيئين معا فانه عائد إلى الموصول ٭ والرابع أنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور (فان قيل) اكتفى بكلمة به الثانية فيكون كقوله

لو ان ما عالجت لين فؤادها ٭ فقسا استلين به للان الجندل

قلنا قد جوز على هذا الوجه عود به المذكورة إلى الرسول لا إلى ما والخامس أنه سمى ضمير آتيتكم مفعولا ثانيا وإنما هو مفعول أول ٭ (مسئلة) ٭ زعم الاخفش في قوله ٭ إذا قال قدني قال بالله حلفة ٭ لتغني عني ذا انائك أجمعا ٭ ان لتغني جواب القسم وكذا قال في ولتصغي اليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الآية وليس فيه ما يكون ولتصغي معطوفا عليه والصواب خلاف قوله لان الجواب لا يكون الا جملة ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد وأما ما استدل به فتتعلق اللام فيه بمحذوف أي لتشربن لتغني عني وفعلنا ذلك لتصغي ﴿الجملة الخامسة﴾ الواقعة جوابا بالشرط غير جازم

وسيأتي ان ضمير استقر عائد على ما الثانية فلا يربط الأولى (قوله والثاني أنها شرطية) أي والمعنى وإذ أخذ الله ميثاق النبيين والله أي شيء آتيتكم من كتاب الخ (قوله مثل من آية) أي في كونها بيانية (قوله عطف على الصلة) أي والمعطوف على الصلة صلة وأجيب بان ثم جاءكم كمال للصلة لكونه تابعا ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع أي ان الممنوع الاخبار قبل تمام الصلة الاصلية نحو جاء الذي قام هو الفاضل أبوه على أن المعنى الذي تام أبوه هو الفاضل لا قبل تمام الصلة من حيث ان التكميل لها بالمعطوف (قوله الثاني) هذا الاعتراض هو المقصود من التنبيه (قوله ان له موضعا) أي من حيث جعله خبرا وقوله وأنه لا موضع له أي من حيث أنه جواب للقسم وهذا تناقض (قوله ويقدر الجملتين) أي جملة القسم وجوابه (قوله خبرا) وعلى هذا فضمير به راجع لما آتيتكم لا للرسول لئلا تخلو جملة الخبر عن عائد (قوله إن أخذ الميثاق) هذا معمول لقوله أراد (قوله ومجموع الجملتين الخبر) أي والمجموع له محل (قوله وإنما سمى لتؤمنن خبرا) أي مع انها جزء الخبر لما علمت أن الخبر مجموع جملة القسم وجوابه لا جوابه فقط (قوله وانه لا قسم مقدر بل أخذ الله الخ) هذا الكلام كله حتى الاضراب في حيز النفي أي ليس هذا مراده حتى يرد الاعتراض (قوله لم يحصر الدليل) أي لان الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر (قوله لم يحصر الدليل الخ) الاولى لم يقتصر على الدليل الذي ذكره والمراد بالدليل الذي ذكره هو قوله لان أخذ الميثاق قسم أي لو أراد هذا لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع أن هناك دليل قاطع دال على القسم وهو اللام والتوكيد بالنون بخلاف ما ذكره فانه دليل ظني (قوله إلى شيئين) أي إلى موصولين وهو ما في قوله لما آتيتكم وما في قوله لما معكم وقوله فانه عائد أي مع أنه عائد إلى الموصول الثاني فقط وهو لما معكم (قوله جوز حذف العائد المجرور) الاولى أن يجعل هذا الاعتراض ثانيا لانه المذكور في كلامه قبل الثالث (قوله ولو ان) لو شرطية وإن توكيدية وما اسم موصول اسم أن وعالجت صلة الموصول والعائد محذوف أي ما عالجت به وحذف لدلالة به الآتية عليه وقوله لين معمول عالجت وفؤادها مضاف اليه وقوله استلين خبر ان وقوله للان جواب لو والجندل فاعل لان أي لو أن الذي عالجت به لين فؤادها استلين به الجندل للان الجندل (قوله ولو ان الخ) بنقل حركة الهمزة للواو الساكنة قبلها والبيت من الكامل (قوله قد جوز على هذا الوجه) أي الاول وهو جعل ما موصوله والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال ويمكن رده هذا بان هذا تجويز بعيد لان حذف به لدلالة الثاني قرينة (قوله لا إلى ما) أي بخلاف الضمير في به في البيت فهو عائد على ما وليست الآية كالبيت في حذف به الأولى لدلالة الثانية (قوله وإنما هو مفعول أول) أي لان الفاعل في المعنى الاخذ ولعله أراد الثاني عدد الارتبة (قوله وإنما هو مفعول أول) أي وما الشرطية مفعول ثان ٭ (مسئلة) ٭ (قوله إذا قال) أي الضيف وقوله قدني أي يكفيني ما شربت من اللبن وقوله قال أي رب المنزل بالله لا بد أن تشرب ما في الاناء جميعا هذا معناه وقد سبق هذا للمصنف ولكن بلفظ إذا قلت قدني قال الخ فعلى كل حال قال الثاني ضميره راجع للمضيف (قوله وليس فيه ما يكون الخ) أي وحينئذ فالواو للقسم جارة لمقسم به محذوف ولتصغي جواب لذلك القسم (قوله وليس فيه ما يكون الخ) قال الدماميني يمكن انه عطف على غرورا باعتبار المعنى أي ليغروا ولتصغي الخ (قوله وأما ما استدل به) أي من انه ليس في الكلام السابق ما يصلح لكون ولتصغي عطفا عليه فلا ينتج مدعاه

مطلقا أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فالأول جواب لولا ولو ولما وكيف (والثانى) نحو إن تقم أقم وإن قمت
قمت أما الأول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل وأما الثانى فلأن المحكوم لموضعه بالجزم
الفعل لا الجملة باسرها

﴿ الجملة السادسة ﴾

الواقعة صلة لاسم أو حرف فالأول نحو جاء الذى قام ابوه فالذى فى موضع رفع والصلة لامحل لها وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلقن اصحابه أن يقولوا ان الموصول وصلته فى موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة والحق ماقدمت لك بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول فى نحو ليقم أيهم فى الدار ولا لزمن أيهم عندك وامرر بايهم هو أفضل وفى التنزيل ربنا أرنا اللذين أضلانا وقرىء أيهم أشد بالنصب وروى فسلم عن أيهم أفضل بالخفض وقال الطائى

* لحسبي من ذى عندهم ما كفانيا *

وقال العقيلى

نحن اللذون صبحوا الصباحا

وقال الهذيلى

هم اللاءون فكوا الغل عنى

والثانى نحو أعجبنى أن قمت اوماقمت إذا قلنا بحرفية ما المصدرية وفى هذا النوع يقال الموصول وصلته فى موضع كذا لأن الموصول حرف فلا اعراب له لالفظا ولامحلا واما قول أبى البقاء فى بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وحكمه مع ذلك بأن يكذبون فى موضع نصب خبرا لكان فظاهره متناقض ولعل مراده ان المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون لامنها ومن كان بناء على قول أبى العباس وأبى بكر وأبى على وأبى الفتح وآخرين أن كان الناقصة لامصدر لها

﴿ الجملة السابعة ﴾ التابعة لما لامحل له

---

لان متعلق الخ (قوله مطلقا) أى اقترن بالفاء أولا (قوله ولم تقترن الخ) أما لو اقترنت بالفاء أو باذا لكان محلها جزم نحو إن جاءنى فانا أكرمه أو فاذا زيد يكرمه والحق أن جملة جواب الشرط لامحل لها مطلقا كان الشرط جازما أو غير جازم كان ذلك الجواب غير مقترن باذا أو الفاء أو كان مقترنا بأحدهما وذلك لأن كل جملة لاتقع موقع المفرد فلامحل لها كما يأتى توضيحه فى الجملة الخامسة مماله محل (قوله اما الأول) أى اما المثال الأول وهو إن يقم اقم أى أما وجه كون جملة الجواب فيه لامحل لها (قوله وأما الثانى) اى وأما المثال الثانى قمت قمت أى واما كون جملة الجواب فيه لامحل لها (قوله لا الجملة باسرها) لامانع من هذا خصوصا والاعراب فرع فى الفعل ويكون العطف فى نحو إن قام زيد قمت ويقم بكر على محل الجملة فتأمله

﴿ الجملة السادسة الواقعة صلة ﴾

(قوله الواقعة صلة) ظاهره ولو لأل نحو ما أنت بالحكم الترضى حكومته * نحو * من القوم الرسول الله منهم * فالمحل لأل وقال الدمامينى ينبغى ان لها محلا لوقوعها موضع المفرد وقال الشمنى الظاهر أنه لامحل لها لأن المفرد ليس فى مكانه الاصلى إذ أصل الصلة أن تكون جملة واعراب الصفة عارية عن أل لكونها على صورة الحرف فلايظهر فيها اعراب فظهر على مابعدها من الوصف (قوله ماقدمت لك) اى من أن الصلة لامحل لها والموصول له محل وأما مجموعهما لايقال ان له محل او ليس له محل (قوله وقال الطائى) اى قال الشاعر الكائن من بنى طيء والمراد به هنا منظور بن سحيم الفقعسى شاعر إسلامى وقبل البيت

ولست بهاج فى القرى أهل منزل * على زادهم أبكى وأبكى البواكيا

فاما كرام موسرون أتيتهم * لحسبي الخ وبعده

وإما كرام معسرون عذرتهم * وإما لئام فادخرت حيائيا
وعرضى أبقى ماادخرت ذخيرة * وبطنى أطويه كطى ردائيا

يتمدح بالقناعة والكف عن أعراض الناس (قوله وقال العقيلى) اى الشاعر الكائن من عقيل والمراد به هنا ابو حرب الأعلم وقبله نحن قتلنا الملك الجحجاحا * دهرا فهيجنا به أنواحا
لا كذب اليوم ولا مزاحا * نحن اللذون الخ واعلم أنه على هذه اللغة يكتب اللذون بلامين وأما على لغة من يلزمه الياء فيكتب بلام واحدة والسر فيه ان أل معرفة أو على صورتها إن قلنا انه معرفة بالصلة والمعرفة لاتدخل على الحرف ولا على شبهه من المبنيات لحذفت منه خطا بخلاف المعرب (قوله إذا قلنا الخ) أى وإنما يكون المثال الثانى من القسم الثانى إذا قلنا الخ اى وأما إذا قلنا باسميتها كان المثال الثانى من القسم الأول (قوله وفى هذا النوع) اى صلة الموصول الحرفى فالموصول الحرفى لامحل له وكذا صلته واما مجموعهما فله محل وهو المصدر المنسبك منهما (قوله فى موضع كذا) اى ولايقال الموصول فى موضع كذا لأن الخ (قوله واما قول أبى البقاء) وارد على ماقدمه من ان صلة الموصول وحدها لامحل لها ولو كان الموصول حرفا وحاصل الايراد ان أبا البقاء جعل صلة الحرفى لها محل (قوله وحكمه الخ) عطف على قول اى وحكم ابى البقاء مع ذلك اى مع قوله ان ما موصول حرفى صلتها يكذبون (قوله فظاهره متناقض) اى لان مقتضى كون يكذبون صلة انه لامحل لها فينافى انها فى محل نصب خبر لكان (قوله ولعل مراده) اى بقوله صلتها يكذبون (قوله ولعل مراده الخ) اى أن الصلة مجموع كانوا يكذبون فاطلق على يكذبون الذى هو جزء الصلة صلة من حيث ان سبك المصدر من ذلك الجزء ففى عبارة ابى البقاء مجاز (قوله من ما ويكذبون) اى وإن كانت الصلة فى الحقيقة جملة كان لكنه اقتصر على محل الفائدة (قوله لامصدر لها) اما على القول بان لها مصدرا فالمصدر منسبك منها (قوله التابعة لما لامحل له) اى الواقعة بعد ما لامحل له اعترضه الدمامينى بانه كيف تعقل التبعية لما لا اعراب له مع

نحو قام زيد ولم يقم عمرو إذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال ﴿ الجمل التى لها محل من الاعراب ﴾ وهى أيضا سبع



﴿ الجملة الأولى الواقعة خبراً ﴾ وموضعها رفع فى بابى المبتدا وإن ونصب فى بابى كان وكاد واختلف فى نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التى بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على أن الجملة الانشائية لا تكون خبراً وقد مر إبطاله ﴿ الجملة الثانية الواقعة حالا ﴾ وموضعها نصب نحو ولا تمنن تستكثر ونحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون ومنه ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم أو من فاعله وقرىء محدثا لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سبق بالنفى فالحالان على الأول وهو أن يكون استمعوه حالا من مفعول يأتيهم مثلهما فى قولك مالقى الزيدين عمرو مصعدا إلا منحدرين وعلى الثانى وهو أن يكون جملة استمعوه حالا من فاعل يأتيهم مثلهما فى قولك مالقى الزيدين عمرو راكبا إلا ضاحكا وأما وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه فالحالان متداخلتان ولاهية حال من فاعل يلعبون وهذا من التداخل أيضا أو من فاعل استمعوه فيكون من التعدد لا من التداخل ومن مثل الحالية أيضا قوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من أقوى الادلة على أن انتصاب قائما فى ضربى زيداً قائما على الحال لا على أنه خبر لكان محذوفة إذ لا يقترن الخبر بالواو

تعريفهم التابع بالثانى المعرب باعراب سابقه من جهة واحدة فان أريد التابع اللغوى قلنا هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح الفن لا يظهر فى قولهم الجملة الثانية فى جاء زيد وذهب عمرو لا محل لها من الاعراب لكونها معطوفة على ما لا محل له من الاعراب فاستعملوا العطف الذى هو خاص بالتابع الاصطلاحى ولك أن تجيب بأنه ليس المراد بالاعراب فى التعريف ما قابل البناء بل التطبيق على القواعد العربية فيشمل جهات ثبوت الاعراب ونفيه (قوله إذا قدرت الواو عاطفة) أى أن الجملة الثانية لا محل لها إذا قدرت الواو عاطفة لأنها عطفت الثانية على الاولى والاولى لا محل لها لأنها ابتدائية فتكون الثانية كذلك (قوله لا واو الحال) أى وإلا كان محل الثانية نصبا

﴿ الجمل التى لها محل من الاعراب ﴾

وهى التى يحل محلها المفرد بخلاف التى لا محل لها فانه لا يحل المفرد محلها (قوله الواقعة خبرا) أى عن مبتدا فى الحال أو بحسب الأصل (قوله وموضعها رفع) أى موضع ذى رفع (قوله واختلف فى نحو زيد اضربه) أى الجملة الانشائية الواقعة بعد المبتدا واعلم أن الجملة الصغرى إنشائية قطعا والكبرى خبرية لأن مدلولها لا يتوقف على النطق بها من حيث هى كبرى (قوله رفع) أى محل ذى رفع أو محل اسم مرفوع على الخبرية أى على أنها خبر (قوله وهو الصحيح) أى بناء على تجويز الأخبار بالجملة الانشائية (قوله وقيل نصب بقول مضمر الخ) بحث فيه الدمامينى بأنه لا يلزم من تقدير القول النصب لجواز أن يقدر زيد مقول فيه اضربه فيكون فى محل رفع على أنه نائب الفاعل ولك أن تجيب بأن المصنف لاحظ أن تقدير فعل المتكلم هو الدال على المراد من أنه الطالب أى أقول فيه اضربه ولبعض المتأخرين أنه إذا وقع الانشاء خبرا فلا يكون إلا مع التأويل بخبر فنحو زيد اضربه معناه زيد مطلوب ضربه (قوله وقد مر ابطاله) أى لأن الخبر المحتمل للصدق والكذب إنما هو المقابل للانشاء لا خبر المبتدا على ما مر (قوله تستكثر) حال من فاعل تمنن أى لا تمنن فى حال كونك مستكثرا لما تعطيه (قوله وأنتم سكارى) حال من الواو (قوله من ذكر) فاعل ومن زائدة والضمير فى يأتى مفعول مقدم (قوله وقرىء محدثا) أى بالنصب على الحال وقوله لأن الذكر الخ جواب عما يقال ان صاحب الحال نكرة والحال صاحبها معرفة وأجاب بأنه وجد مسوغ أى وإنما صح مجىء الحال من النكرة لوجود مسوغين (قوله فالحالان) أعنى محدثا واستمعوه (قوله مالقى الزيدين عمرو) أى فالزيدين مفعول مقدم وعمرو فاعل مؤخر ومصعدا حال من عمرو وقوله الا منحدرين حال من الزيدين فهو مثل الآية فى كون الحال الاولى أعنى محدثا حال من الفاعل المتأخر أعنى الذكر واستمعوه حال من المفعول المتقدم (قوله وعلى الثانى) أى والحالان على الثانى (قوله مثلهما الخ) أى فى كون الحالين مترادفين على شىء واحد وهو الفاعل أعنى الذكر (قوله فالحالان) أى استمعوه وهم يلعبون وقوله متداخلتان أى لدخول صاحب الثانية فى الاولى (قوله متداخلتان) الحال المتداخلة هى الداخل صاحبها فى حال أخرى بأن يكون ضميرا وأما الحال المترادفة فهى الحال الواقعة هى وغيرها من شىء واحد ويقال لها حال متعددة (قوله فيكون) أى لاهية مع يلعبون وقوله من التعدد أى لتعدد الحال من شىء واحد (قوله لا من التداخل) أى إذا نظر لها وللحال التى قبلها أعنى قوله وهم يلعبون وأما إذا نظر لها مع قوله استمعوه فهى متداخلة (قوله أقرب الخ) أى أشد أكوانه أى أحواله قربا من ربه حاصل وهو ساجد (قوله وهو من الخ) أى أن الحديث من أقوى الخ وبيان ذلك أن أقرب أفعل تفضيل وهو بعض ما يضاف إليه وقوله ما يكون أى أكوان فقد أضيف اقرب للمصدر فيكون مصدرا بمنزلة ضربى وقوله وهو ساجد بمنزلة قائما (قوله لا على أنه خبر لكان محذوفة) أى كما قوله الكوفى والأصل إذا كان أو إذ كان (قوله إذ لا يقترن الخبر بالواو) حاصله أنك لو أتيت بدل قائما فى المثال بجملة لقلت وهو قائم فاتيانك بالواو فى الجملة يدل على أنه حال

وقولك ما تكلم فلان إلا قال خيرا كما تقول ما تكلم إلا قائلا خيرا وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة وقول الفرزدق

بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم * ولم تكثر القتلى بها حين سلت * لأن تقدير العطف مفسد للمعنى وقول كعب رضى الله عنه

صاف بأبطح أضحى وهو مشمول * وأضحى تامة

( الجملة الثالثة الواقعة مفعولا ) ومحلها النصب ان لم تنب عن فاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذى كنتم به تكذبون لما قدمنا من أن الجملة التى يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة قيل وتقع أيضا فى الجملة المقرونة بمعلق نحو علم أقام زيد وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم أو لم يهد لهم كم أهلكنا ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد فى الجمل التى لها محل الجملة الواقعة فاعلا (فإن قلت) وينبغى زيادتها على ما قدمت اختيار معن جواز ذلك مع الفعل القلبى المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لى أقام زيد (قلت) إنما اجزت ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف لا الجملة وتقع الجملة مفعولا فى ثلاثة أبواب أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه فالأول نحو قال إنى عبد الله وهل هى مفعول به أو مفعول مطلق نوعى كالقرفصاء فى قعد القرفصاء إذ هى دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذى غر الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم فى علمت زيد منطلق وليس كذلك لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى

---

إذ الخبر لا يقترن بالواو على الحق وفى الدمامينى عن الرضى أن الأفعال الناقصة يجوز اقتران خبرها بالواو قليلا (قوله وقولك) عطف على قوله قوله عليه الصلاة والسلام (قوله إلا قال خيرا) الجملة حال أى ما تكلم إلا فى حال كونه قائلا خيرا وقوله من أحوال عامة الأولى من حال عامة لأن الاستثناء إنما هو من شىء عام لا من أشياء والأصل ما تكلم بكلام فى حال من الأحوال إلا حال كونه قائلا خيرا (قوله لم يشيموا) أى لم يغمدوا السيوف بل أخرجوها من غمدها وأظهروها وقوله ولم تكثر الخ هذه الجملة حالية أى أنهم لم يغمدوها فى حال عدم كثرة القتلى بل فى حالة كثرتها وقوله مفسد للمعنى أى لأن المعنى أن السيوف بأيدى رجال لم يغمدوها ولم تكثر القتلى وإذا انتفى الاغماد والكثرة كان ذلك جبنا وهذا بخلاف المقصود الذى هو المدح وقد يجاب عن صحة العطف أى أنه لم تكثر القتلى لعلو همتهم من حيث أنهم لا يقتلون إلا الشجعان ولا يقتلون رعاع الناس (قوله لأن تقدير العطف) أى وإنما كانت الجملة هنا حالية لأن الخ (قوله صاف الخ) صدره شجت بذى شبم من ماء محنية * صاف الخ وقبله

تجلو عوارض ذى ظلم إذا ابتسمت * كأنه منهل بالراح معلول

الظلم بالفتح الريق وقوله كأنه أى الظلم وقوله منهل بالضم من أنهله سقاه الشراب والمعلول مكرر الشرب أى كأن ذلك الظلم ريق من سقى الراح سقيا معلولا أى مكررا وقوله شجت أى مزجت تلك الراح وقوله شبم بفتح الباء برودة الماء أى مزجت بماء ذى برودة والمحنية منعطف النهر وقوله مشمول أى هذبته ريح الشمال (قوله وأضحى تامة) أى وحينئذ فقوله وهو مشمول حال لا أن أضحى ناقصة والجملة بعدها خبرها لئلا يلزم عليه اقتران خبر أضحى بالواو مع أنه لا يجوز (فإن قلت) أنه ورد على قلة فلم يجعل هذا منه (وأجيب) بأن الكلام الفصيح يبعد عن مثل هذا فى التخريج

( الجملة الثالثة الواقعة مفعولا )

اعترضه الدمامينى بأن كلامنا فى الجملة الباقية على جمليتها والتى أريد لفظها فى قوة المفرد ورده الشمنى بأن الكلام فى مطلق الجملة وفيه أنه كان يعد الواقعة مبتدأ نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز الخ (قوله ان لم تنب عن فاعل) أى فإن نابت عن فاعل كانت فى محل رفع (قوله وهذه النيابة) أى نيابة الجملة عن الفاعل (قوله لما قدمنا الخ) علة لمحذوف أى إنما صح وقوع الجملة مفعولا به ونائبا عن الفاعل مع أن كلا منهما إنما يكون اسما مفردا لما قدمنا الخ (قوله قيل وتقع) هذا مرتبط بقوله الواقعة مفعولا (قوله قيل وتقع الخ) هذا مقابل لقوله مختصة بباب القول (قوله علم أقام زيد) فجملة أقام زيد فى محل رفع نائب فاعل (قوله وأجاز هؤلاء) أى أصحاب هذا القول وقوع هذه أى الجملة المقرونة بمعلق فاعلا أى لأنها إذا وقعت نائبا عن الفاعل صح وقوعها فاعلا فجملة كيف فعلنا فاعل تبين وجملة كم أهلكنا فاعل يهد وجملة ليسجننه فاعل بدا (قوله والصواب خلاف ذلك) أى وأن الفاعل ضمير مصدر بين وضمير مصدر يهد وضمير مصدر أهلكنا (قوله فتزاد الخ) أى فتكون الجمل حينئذ ثمانية (قوله على أن) أى بناء على أن المسند إليه مضاف محذوف والمعنى ظهر لى جواب هذا الاستفهام وقوله لا الجملة أى وحينئذ فلا تزاد على السبع (قوله قال إنى عبد الله) أى قال هذا اللفظ (قوله وهل هى) أى الجملة المحكية بالقول (قوله إذ هى دالة الخ) أى لأن الأصل قال قولا ثم بين نوع هذا القول بقوله إنى عبد الله كما أن القعود محتمل لكونه تربعا أو قرفصاء أو تمددا فبين نوعه بقوله القرفصاء (قوله الأكثرين) أى فى قولهم أنه مفعول به (قوله أن تعلق الخ) أى أنهم ظنوا أن هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صارت مقولا كما أن العلم إذا تعلق بأمر صار ما تعلق به معلوما (قوله نفس القول) أى لأنه يطلق عليها قول (قوله انتهى) أى كلام ابن الحاجب (قوله والصواب الخ) حاصله أن

والصواب قول الجمهور إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بأنه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة لأنها نفس القعود وأما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم إياه لفظا وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ * والثاني نوعان ما معه حرف التفسير كقوله وترمينني بالطرف أي أنت مذنب * وتقلينني لكن إياك لا أقلي * وقولك كتبت إليه أن افعل إذا لم تقدر باء الجر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها وما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا وقراءة بعضهم فدعا ربه إني مغلوب بكسر الهمزة وقوله

رجلان من مكة أخبرانا
إنا رأينا رجلا عريانا

روي بكسر ان فهذه الجمل في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي ونحو إذ نادى ربه نداء خفيا قال رب إني وهن العظم مني وقول أبي البقاء في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم إنما يصح ذلك على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الأولى اجمال والثانية تفصيل لها وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة ولا محل لها وهو الظاهر

﴿تنبيهات﴾ (الأول) من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك في المحكية بعد القول فحق علينا قول ربنا إنا لذائقون والأصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل إلى التكلم لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم كما قال ألم تر أني يوم جو سويقة * بكيت فنادتني هنيدة ماليا والأصل مالك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول أم لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون أي تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام

---

قول ابن الحاجب هو الذي لا يسلم إذ تمسكه باطلاقهم القول على الجملة تسامح إذ الجملة مقولة وحينئذ فقد ساوى تعلق القول بالجملة تعلق العلم بها فكما يقال لما تعلق العلم به معلومة يقال لما تعلق القول بها مقولة (قوله وأما تسمية النحويين الكلام) أي الجملة وقوله فكتسميتهم إياه أي في كونه تجوزا (قوله والثاني) أي وهو الحكاية بمرادف القول (قوله إذا لم تقدر الخ) أي إلا لم تكن أن مفسرة بل مصدرية (قوله مفسرة للفعل) أي مبينة له من حيث أنها تصرفه لمفعول معين بعد ان كان محتملا لأمور كثيرة (قوله فلا موضع لها) اعترض بأن هذا مناف لقوله وتقع الجملة مفعولا في ثلاث أبواب أحدها باب الحكاية بالقول أو بمرادفه فان هذا يقتضي أن الجملة المحكية بالقول أو بمرادفه لها محل وأنها مفعول والجواب أن المراد بقوله وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب معناه أنه يوجد ويتحقق وقوعها مفعولا في الأبواب الثلاثة لا في كل فرد منها بل فيها على الاجمال ثم فصل بعد ذلك فذكر أن ما حكي بمرادف القول وقرن بحرف التفسير لا محل لها وما حكي بالقول أو بمرادفه ولم يقرن بحرف التفسير لها محل (قوله ووصى بها) أي بالملة (قوله ويعقوب عطف على ابراهيم أي ووصى بها يعقوب بنيه (قوله بكسر الهمزة) أي وأما بفتحها فتكون مصدرية (قوله رجلان) بسكون الجيم لاجل الوزن (قوله روي بالكسر الخ) اما على الفتح فالجار محذوف أي بأنا (قوله فهذه الجمل) أي جملة يا بني الخ في الآيتين الأوليين وجملة إني مغلوب وإنا رأينا (قوله ان الجملة الثانية) أي قوله للذكر مثل حظ الخ (قوله على قول الكوفيين) اى واما على المذهب البصري فيقدر القول (قوله وهو الظاهر) أي عند المصنف واعترض بأن هذا يجري في كل جملة وقعت محكية بما فيه معنى القول وتجردت عن حرف التفسير فتكون لا محل لها وحينئذ فلا يكون هناك جملة محكية بمرادف القول لها محل سواء كان معها حرف التفسير أم لا فكان الأولى للمصنف اسقاط هذا القسم الثاني بنوعيه ويمكن أن يجاب بأن المصنف وان كان يرى ذلك إلا أنه ذكر هذا القسم لاجل حكاية كلام غيره من البصريين والكوفيين وغيرهما (قوله ما قد يخفى) أي على النظر فلا يدرى هل هو محكي أو لا وفي الواقع أنه محكي (قوله ثم عدل) أي عن الخطاب أي فالذي أوجب خفاء الحكاية العدول (قوله لأنهم تكلموا بذلك) أي بقوله إنا لذائقون عن أنفسهم أي والشأن ان المتكلم إذا حكى عن نفسه إنما يذكره بالخطاب مثلا إذا قال زيد اضرب عمرا فيحكي عمرو ذلك ويقول زيد يقول يضربني فالأصل اضربه (قوله جو سويقة) بالواو اسم مكان وهذا مطلع قصيدة للفرزدق وهي أول قصيدة هجا بها جريرا وبعده

فقلت لها ان البكاء لراحة * به يشتفي من ظن ان لا تلاقيا
قفي ودعينا يا هنيد فانني * أرى القوم قد ساموا العقيق اليمانيا

(قوله والأصل مالك) أي ثم لما تكلم عن نفسه عدل عن الخطاب الى التكلم (قوله ومنه) أي من الجمل المحكي حكايتها (قوله أم لكم كتاب الخ) قبله مالكم كيف تحكمون أي هذا الحكم الفاسد وقوله لما تخيرون أي تختارون (قوله أي تدرسون فيه هذا اللفظ) أي فالدراسة فيه معنى القول (قوله أي تدرسون) اى تقرؤن وتقولون هذا اللفظ فصح كسر الهمزة (قوله أو تدرسون الخ) اى فالجملة محكية بقول محذوف فهي مكسورة الهمزة (قوله او تدرسون فيه قولنا هذا الكلام) هذا لا يناسب ما نحن فيه وهو الحكاية

وذلك إما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم أو الاصل أن لهم لما يتخيرون (٦٩) ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره أقرب من نفعه أن يدعو في معنى يقول مثلها في قول عنترة * يدعون عنتر والرماح كأنها * أشطان بئر في لبان الأدهم * فيمن رواه عنتر بالضم على النداء. وان من مبتدأ ولبئس المولى خبره وما بينهما جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها محكية بيدعو أي ان الكافر يقول ذلك في يوم القيامة وقيل من مبتدأ حذف خبره أي إلهه وان ذلك حكاية لما يقوله في الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الوثن إلهه ثم عبر عن الوثن بمن ضره أقرب من نفعه تشنيعا على الكافر (الثاني) قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو أتقول موسى في الدار فلك أن تقدر موسى مفعولا أول وفي الدار مفعولا ثانيا على إجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى أم تقولون إن إبراهيم واسمعيل واسحق الآية ألا نرى أن القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية (الثالث) قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو أول قولي إني أحمد الله اذا كسرت ان لان المعنى أول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول خلافا لأبي على زعم أنها في موضع نصب بالقول فيبقى المبتدأ بلا خبر فيقدر موجود أو ثابت وهذا المقدر يستغنى عنه بل هو مفسد للمعنى لأن أول

بعدما فيه معنى القول لانه على هذا محكية بقول مقدر إلا أن يريد بقوله محكية بعدما فيه معناه ولو بقول مقدر فتدبر وقد يقال لا داعي لذلك بل التقدير الاول مبني على قول الكوفيين والثاني على قول البصريين من ان المحكي بعد ما يراد بالقول إذا لم يكن معه حرف التفسير هل العامل فيه الفعل المتقدم أو قول مقدر وقوله أو الاصل أن لهم الخ أي ان حق المنزل في الكتاب ان لهم بالغيبة ثم لما واجههم قال انكم الخ ألا ترى انك إذا كتبت ورقة فيها فرضت لزيد عشرة فاذا كلمته قلت له كتبت ورقة فيها فرضت لك عشرة (قوله وذلك) أي ماذكر من الحكاية على الوجهين ويحتمل أنه بيان للوجه الأول الذي يناسب ما نحن فيه (قوله اما على أن يكونوا خوطبوا بذلك) أي بقوله إن لكم فيه لما تخيرون (قوله أو الاصل الخ) أي واما على أن لا يراعى خطابهم على ما يزعمون بل روعي أن أصل الكلام غيبة أي أم لهم الخ ثم عدل للخطاب عند مواجهتهم وحاصله ان جملة إن لكم فيه لما تخيرون محكية بعدما فيه معنى القول سواء روعي ما يزعمونه من أنهم خوطبوا في كتابهم أو لم يراع ما يزعمونه من الخطاب بل روعي أن أصل الكلام غيبة (قوله في معنى يقول) أي وقيل بمعنى يزعم فيتعدى لمفعولين وتكون اللام معلقة عن العمل في المفعولين (قوله في معنى يقول) أي فيدعو بمعنى يقول أي يقول هذا اللفظ (قوله عنتر) هو منادى مرخم على لغة من لا ينتظر وأما من رواه بالفتح فيحتمل أنه منادى على لغة من ينتظر ويحتمل أن عنتر مفعول ليدعون ولا شاهد فيه (قوله أشطان) جمع شطن وهو الحبل (قوله لبان) بفتح اللام هو الصدر (قوله وان من مبتدأ) أي وهي واقعة على الصنم (قوله أي إلهه) الاصل اضافته لضمير المتكلم لكن المصنف استبشع التصريح به (قوله فالاصل) أي أن الكافر في الدنيا يقول الوثن إلهي ويعتقد ذلك (قوله بمن ضره) أي الضر المسبب عنه وافعل على غير بابه فلا ينافي مالا يضره لان معناه مالا يؤثر في الضر (قوله الثاني) أي من التنبيهات وكذا يقال فيما بعده من الثالث والرابع (قوله كما في قوله تعالى أم تقولون الخ) تنظير في قوله ولك أن تقدرها فالآية يتعين فيها الحكاية (قوله استوفى شروط) أي على قراءة تقولون بالتاء وشروطه أن يكون مضارعا مبدوأ بالخطاب وسبقه استفهام وهل القول الملحق بالظن معناه خصوص الظن أو الاعتقاد مطلقا ظنا أو علما قولان (قوله ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية) أي بدليل كسر ان لان الشروط انما اعتبرت لجواز اجراء القول مجرى الظن لا لوجوب ذلك وقد ألغز الأخ الفاضل الشيخ أحمد السجاعي

أيها الحاذق الذي حاز فهما * في علوم كالشمس نورا أضاء
ما حكوه من بعد قول ولم يعـــمل له ما الذي يزيل خفاه

وأجاب الاخ الفاضل الشيخ محمد الأمير

ياعريبا عمى بنظم كدر * زاد حسنا نظم له وبهاء
بده قولي اني حميد لربي * مخبر بالمحكي يجلو العماء
قال هـــذا المحقق ابن هشام * في كتاب يعطي اللبيب غناء

(قوله جملة محكية) أي بالقول معنى الحكاية بالقول أن تكون الجملة المذكورة عين المقول وان لم يكن القول عاملا فيها كما هنا إذ لا شك أن جملة إني أحمد الله هو عين أول المقول ولا عمل للقول فيها أي ليس في محل نصب للقول بل هو خبر عن أول والمبتدأ عين الخبر في المعنى فلذا لم يحتج لرابط في الجملة (قوله اذا كسرت ان) أي لان الكسر دليل على الحكاية بالقول (قوله موجود الخ) اى فالاصل اول قولي اني أحمد الله موجود (قوله يستغنى عنه) اى لان المعنى تام بدونه بجعل الجملة خبرا عن اول (قوله لان أول قولي الخ) حاصله انه لو قدر الخبر ثابت أو موجود لكان الاخبار في المعنى عن الهمزة أو ان لأن أول القول باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات أن أي أول حروف هذا القول أو أول كلماته موجود وليس هذا مراد المتكلم بل غرضه

قولى إنى أحمدالله باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بأن ذاك الاول ثابت ويقتضى بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت اللهم إلا أن يقدر أول زائدا والبصريون لايجيزونه وتبع الزمخشرى أباعلى فى التقدير المذكور والصواب خلاف قولها فان فتحت فالمعنى حمد الله (٧٠) يعنى بأى عبارة كانت ( الرابع ) قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهى نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من أرضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قالوا أرجه وأخاه وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لاتكثرى لومى وخلى عنك التقدير قالت له أتذكر قولك لى اذ ألومك فى الاسراف فى الانفاق لاتكثرى لومى فحذف المحكية بالمذكور وأثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهى نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو فى حاتم أيظن حاتما بخيلا فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التى هى من كلامك دونه وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا وإن كان الاصل والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت مقالتهم مدلولا عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وإن لم تكن محكية بالقول الثانى وغير دالة عليه نحو ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا وقد مر البحث فيها (الخامس) قد يوصل بالمحكية غير محكى وهو الذى يسميه المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول (الباب الثانى) من الابواب التى تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن واعلم فانها تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لاعلم

أن يخبر بأن أول أقواله حمد الله بهذا اللفظ فالصواب أن القول عام يشمل الحمد وغيره وأخبرت بان أول ذلك قولك إنى أحمد الله أى أول أقوالى هذا القول وهو انى أحمد الله وعلى هذا فلا حاجة لخبر محذوف بل الخبر انى احمد الله ووجب أن يكون جملة لانك أخبرت به عما معناه جملة اه دمامينى ( قوله لا يجيزونه ) أى لايجيزون زيادة أول أى لأنهم لا يجيزون زيادة شىء من الأسماء ( قوله وتبع الزمخشرى ) أى فى المفصل ( قوله فالمعنى حمد الله الخ ) أى فان وما دخلت عليه مؤول بمفرد خبر ولا حكاية فالحاصل أن جملة ان خبر كسرت الهمزة أو فتحت إلا أنه على الاول الجملة محكية بالقول دون الثانى ( قوله تم عند قوله من أرضكم ) وفى نسخة تم عند قوله بسحره وهى النسخة المنقولة عن المصنف وهى غير صواب لان آية الاعراف التى تلاها المصنف ليس فيها بسحره وإنما هى فى آية الشعراء وليس فيها قال الملأ من قوم فرعون وإنما فيها قال للملأ حوله ( قوله فقال فرعون ) أى قال فرعون فماذا تأمرون ( قوله بدليل الخ ) أى لان قوله قالوا أرجه أى أنزله وأخاه جواب لفرعون حين قال لهم ماذا تأمرون ( قوله وهو بعيش الخ ) حال من ضمير له ( قوله فحذف المحكية ) وهى قوله أتذكر قولك لى وقوله وأثبت المحكية وهى قوله لاتكثرى لانها مقولة للمحذوف أعنى قولك ( قوله فحذف ) أى المتكلم ولو قال فحذفت أى يا متكلم القول أى قول زيد لكان أنسب بقوله أولا كقولك وبقوله بعد التى هى من كلامك وقوله دونه أى دون زيد ( قوله وغير محكية ) عطف على قوله محكية بقول آخر محذوف ( قوله كقولك قال زيد الخ ) أى كقولك أيها المتكلم حاكيا مقالة زيد لعمرو قال زيد لعمرو فى شأن حاتم أيظن حاتما بخيلا فيظن بالياء وضميره راجع لزيد وهو انكار من المتكلم على زيد وفى نسخة أتظن بالتاء خطاب لزيد اذ كان حاضرا بالمجلس ولو تنزيلا ( قوله فحذف المقول ) أى مقول قال زيد وقوله من كلامك أى أيها المتكلم ( قوله وليس من ذلك ) اى من وقوع الجملة بعد القول غير محكية إلا أنها دالة على المحكية ( قوله حذفت مقالتهم ) أى وهى هذا سحر وقوله مدلولا عليها بجملة الانكار أى وهى أسحر هذا ( قوله لان جملة الانكار هنا محكية ) أى فما سبق الجملة الواقعة بعد القول الدالة على المحكى غير محكية أصلا وهنا محكية لقول آخر وإن لم تكن محكية للقول الدالة على محكيه ( قوله بالقول الأول ) أى وهو قال موسى فقال موسى جملتان الاولى أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر والجملة الثانية أسحر هذا ( قوله بالقول الثانى ) وهو أتقولون ( قوله وغير دالة عليه ) أى على المحكى ( قوله وغير دالة عليه ) عطف على قوله دالة على المحكية ( قوله إن العزة لله الخ ) أى فجملة إن العزة ليست مقولا لهم ولا دالة على المقول ( قوله قد يوصل بالمحكية غير محكى الخ ) أى كقولك قال صلى الله عليه وسلم كن فى الدنيا كانك غريب أو عابر سبيل وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وإذا أمسيت فلا تنتظر الصباح فان قولك وإذا أصبحت الخ غير محكى لانه ليس مقولا للنبى صلى الله عليه وسلم بل من كلام ابن عمر ( قوله غير محكى ) أى كلام غير محكى ( قوله مدرجا ) أى وهو أن يأتى المحدث فى المتن بكلام من عنده فيوهم أنه ليس من عنده بل من الحديث وهذا نوع من الادراج وهناك نوع آخر له وهو أن يذكر حديثين بسند واحد على انهما حديث واحد ويحذف سند الثانى والغرض أن لكل سندا فى الواقع وهذان النوعان حرام عند عدم بيان الادراج وأما إذا كان يزيد كلمة فى المتن لكن هناك ما يدل على انها ليست منه فلا حرمة بل جائز وقد وقع فى البخارى ( قوله بعد حكاية قولها ) اى قول بلقيس وهو إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة فقال الله مصدقا لها وكذلك يفعلون وقيل ان قوله وكذلك يفعلون من جملة كلامها أرادت وهذه عادتهم

وذلك لان أصلها الخبر ووقوعه جملة سائغ كامر وقد اجتمع وقوع خبرى كان وان والثانى من مفعولى باب ظن جملة فى قول أبى ذؤيب
فان تزعمينى كنت أجهل فيكم فانى شريت الحلم بعدك بالجهل  باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز فى كل فعل قلبى ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام (أحدها) أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر أيها أزكى طعاما يسألون أيان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسألت عنه ونظرت فيه ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ الى المفعول وهى من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لايعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين واختلف فى قوله تعالى اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثانى فى موضع المفعول به المسرح أى غير مقيد بالجار وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة (والثانى) أن تكون فى موضع المفعول المسرح نحو عرفت من أبوك وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من أبوك اذا أردت علم بمعنى عرف ومنه قول بعضهم أما ترى أى برق ههنا لان رأى البصرية وسائر أفعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف إلا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد

المستمرة الثابتة التى لاتتغير لانها كانت فى بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله وذلك) اى وبيان صحة وقوعها مفعولا لان اصلها الخبر أى والخبر يقع جملة فقوله ووقوعه اى الخبر من تتمة العلة (قوله لان اصلها) أى المفعول الثانى لظن والثالث لعلم (قوله اجهل) فعل مضارع وهذه الجملة خبر كان وجملة كان وخبرها واسمها مفعول ثان لتزعم والاول الياء وقوله فانى شريت الياء اسم إن وقوله شريت اى اشتريت هذه الجملة خبر إن (قوله باب التعليق) اى فكل جملة علق الفعل عن العمل فى لفظها المعلق فهى فى محل نصب على المفعولية (قوله فعل قلبى) أى كل فعل دل على معنى قائم بالقلب كعلم وتفكر ونظر وعرف وقوله ولهذا أى ولاجل كون التعليق فيه جائزا فى كل فعل قلبى (قوله هذه الجملة) أى التى علق الفعل عن العمل فيها (قوله فى موضع مفعول مقيد الخ) يعنى ان الجملة حلت محل الجار والمجرور فمن ثم كان معنى الجار ملاحظا فيها كما سيقول ولا يلاحظ ان الاصل كان جار داخلا عليها حتى يرد قول الدمامينى يستلزم النصب بنزع الخافض وهو سماعى لايخرج عليه هذا التركيب الشائع أو حذف حرف الجر وابقاء عمله وهو أشد واختار تقدير العلم أى يسألون ليعلموا أيان يوم الدين الخ (قوله بالجار) أى يتعدى اليه الفعل بواسطة الجار ومعلوم أن المفعول بواسطة الجار فى محل نصب فتكون الجملة فى محل نصب (قوله ما بصاحبهم) ما نافية وبصاحبهم خبر مقدم ومن جنة مبتدا مؤخر والجملة فى محل نصب معمول ليتفكروا على معنى فى أى أولم يتفكروا فى عدم جنة صاحبهم (قوله أيها أزكى الخ) ايها مبتدا وأزكى خبر وطعاما تمييز والجملة فى محل نصب معمول لينظر على معنى فى أى فلينظر فى جواب هذا الاستفهام (قوله لانه يقال) علة لقوله مقيد بالجار (قوله ولكن علقت) أى تلك الافعال والتعليق منع العامل عن العمل فى اللفظ بواسطة الاداة وهذا ظاهر فى قوله تعالى أيان يوم الدين وفى قوله أيها أزكى وأما قوله ما بصاحبكم فالظاهر أن ما نافية لا استفهامية وحينئذ ففى كلامه اكتفاء والاصل بالاستفهام أو بما النافية (قوله وهى) أى تلك الافعال (قوله طالبة له) أى لذلك المفعول (قوله غير علم وظن الخ) اى وحينئذ فالافعال الثلاثة فى الآيات السابقة مضمنة معنى علم (قوله وعلى هذا) أى ما زعمه ابن عصفور وسيأتى رده بأن باب التضمين غير مقيس (قوله سادة مسد المفعولين) أى لان الشئ يحمل على ما تضمنه (قوله واختلف فى قوله تعالى) أى واختلف فى العامل فى أى من قوله تعالى (قوله فقيل التقدير الخ) أى فجملة أيهم يكفل معمولة لمحذوف فيتعدى الى مفعول بالجار فهى مما نحن فيه (قوله وقيل يقولون) وعلى هذا فهو حكاية بالمعنى لانهم يقولون أينا يكفل الخ (قوله المصرح) كأنه شبه بالذات غير المقيدة (قوله والثانى) أى من الاقسام وقوله المسرح أى المطلق الغير المقيد (قوله وذلك) أى وبيان كون الجملة هنا فى موضع المفعول المسرح (قوله بمعنى عرف) أى اما لو كانت بمعنى علم اليقينية فالجملة سادة مسد المفعولين (قوله ومنه) أى ومن وقوع الجملة فى موضع المفعول المسرح (قوله إلا سمع المعلقة) أى المرتبطة باسم عين اى المقيدة به (قوله وقيل الى واحد) هذا هو التحقيق فاصل سمعت زيدا يقرأ سمعت قراءة زيد فلما حذف المضاف جئ بالجملة الحالية مبينة للمحذوف ولا يجوز حذف هذه الحال قال السعد ويجوز جعل الجملة مؤولة بمصدر بدل اشتمال وفيه انه يلزم عليه حذف أن الناصبة ورفع الفعل أو سبك المصدر من غير سابك فى غير الابواب المعروفة وهو غير مقيس عند المحققين اه دمامينى لكن الذى ذكره الناصر اللقانى ان مذهب المغاربة ان حذف ان المصدرية مع رفع الفعل جائز لاشذوذ فيه بخلاف بقاء النصب بعد حذف ان وحيث كان كذلك فلا بعد ان يختار (قوله فان علقت) اى تلك الكلمة وهى سمع (قوله وليس من الباب) اى باب التعليق الذى تكون فيه الجملة فى

خلافا ليونس لان نتزع ليس بفعل قلبي بل  أي موصولة لا استفهامية وهي المفعول وضمتها بناء لا اعراب وأشد خبر لهو محذوفا والجملة

صلة (والثالث) ان تكون
في موضع المفعولين نحو
ولتعلمن أينا أشد عذابا
لنعلم اي الحزبين أحصى
ومنه وسيعلم الذين ظلموا
اي منقلب ينقلبون لان ايا
مفعول مطلق لينقلبون لا
مفعول به ليعلم لان
الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
ومجموع الجملة الفعلية
في محل نصب بفعل العلم
وعما يوهمون في انشاده
واعرابه فستعلم ليلى أي
دين تداينت
واي غريم للتقاضي غريمها
والصواب فيه نصب اي
الاولى على حد انتصابها في
اي منقلب الا انها مفعول
به لا مفعول مطلق ورفع
اي الثانية مبتدأ وما بعدها
الخبر والعلم معلق عن
الجملتين المتعاطفتين الفعلية
والاسمية واختلف في نحو
عرفت زيدا من هو فقيل جملة
الاستفهام حال ورد بان
الجمل الانشائية لا تكون
حالا وقيل مفعول ثان على
تضمين عرف معنى علم ورد
بان التضمين لا ينقاس وهذا
التركيب مقيس وقيل بدل
من المنصوب ثم اختلف فقيل
بدل اشتمال وقيل بدل كل
والاصل عرفت شان زيد
وعلى القول بان عرف بمعنى
علم فهل يقال ان الفعل معلق
ام لا قال جماعة من المغاربة
إذا قلت علمت زيدا لأبوه
قائم او ما أبوه قائم فالعامل
معلق عن الجملة وهو عامل
في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة

تكون

موضع المفعول المسرح أو المقيد (قوله خلافا ليونس) أي القائل انه من باب التعليق بناء على ان التعليق
عنده لا يختص بافعال القلوب فاي اسم استفهام مبتدأ وأشد خبر والجملة في محل نصب وأي استفهامية معلقة
(قوله بل أي موصولة) هذا تقرير لمذهب الجمهور ولا رد فيه على يونس فلو قال لان نتزع ليس بفعل قلبي
وأي ليست استفهامية ويكون الرد بقولنا ليست الخ كان اولى والا فهذه العلة التي ذكرها لا ترد على يونس
لان مذهبه ان التعليق ليس خاصا بافعال القلوب (قوله والثالث) أي من اقسام الجملة الواقعة مفعولا
في باب التعليق (قوله ولتعلمن) اللام موطئة للقسم والفعل بعدها مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي
الامثال والواو المحذوفة فاعل وجملة أينا أشد في محل نصب سدت مسد مفعولي يعلم وأينا مبتدأ وأشد خبر (قوله
اي الحزبين أحصى) أي مبتدأ وأحصى خبر وجملة أي الحزبين احصى في محل نصب سدت مسد مفعولي
نعلم (قوله ظلموا) صلة الذين الواقعة فاعلا وقوله أي مفعول مطلق ومنقلب بمعنى انقلاب مضاف لأي
وجملة ينقلبون معلقة أي ينقلبون أي انقلاب (قوله لان أيا مفعول مطلق) علة لمحذوف أي وانما كانت
الجملة في هذه الآية في موضع المفعولين لا في موضع المفعول الثاني فقط وأي مفعول أول لان أيا الخ (قوله
لا يعمل فيه ما قبله) أي لان له الصدارة (قوله بفعل العلم) اي سادة مسد مفعوليه (قوله وعما يوهمون)
هو كيفاطون وزنا ومعنى وماضيه وهم كفاطوا وانما لم تحذف واو المضارع اذ ليس أصل عينه الكسر بخلاف
يهب وانما فتحت الهاء في يهب لكونها حرف حلق (قوله في انشاده) أي برفع أي الاولى وقوله واعرابه اي
حيث جعل اي مبتدأ والجملة معلقة وعطف اعرابه عطف مسبب على سبب (قوله والصواب فيه نصب اي
الاولى) اي لان رفعها على انها مبتدأ فيه قطع العامل على العمل بعد تهيئته له وذلك لانه لما اتى بتداينت من
غير ضمير مفعوله كان ذلك تهيئة لعمله في اي ورفعها قطع له عن العمل فيها (قوله الا انها مفعول) أي لان
أي مضافة لدين وهو ما يكون بالذمة فليست مضافة لمصدر بخلاف أي منقلب فاي مضافة لمصدر لان منقلب بمعنى
انقلاب فلذا كانت مفعولا مطلقا ولك ان تقول ان الدين بمعنى التداين مصدر احذف منه الزوائد فتكون
أي مضافة لمصدر فهي مفعول مطلق (قوله ورفع) عطف على نصب ولا دخل لاي الثانية في الوهم (قوله
وما بعدها) أي وهو غريمها (قوله معلق عن الجملتين) أي بالاستفهام فيهما (قوله لا ينقاس) أي بل
هو سماعي والمراد بالتضمين الذي لا ينقاس النحوي وأما البياني على القول بمغايرته له فهو حذف لدليل ينقاس
ولعل القول بعدم قياس النحوي مع ان بعضهم يجعله مجازا وهو يكفيه سماع النوع انه يزيد الالحاق في
العمل والتعدية وقيل انه حقيقة ملمح بغير معناه وقيل انه جمع بينهما وقد اشتهر انه اشراب الكلمة معنى
أخرى مع انه قد يتحد المعنى نحو احسن بي أي الطف بي فالاولى ان يقال فيه انه الحاق مادة باخرى لاتحاد المعنى
أو تناسبه (قوله ثم اختلف) أي ثم اخبرك بان القائلين بانها بدل اختلفوا الخ (قوله بدل اشتمال) أي لان
من يسأل بها عن المشخصات وزيد مشتمل عليها فكانه قيل عرفت زيدا مشخصاته (قوله والاصل عرفت
شأن زيد) الاضافة للعهد والا كان بدل بعض وهذا راجع لبدل الكل وأما بدل الاشتمال فلا يحتاج
لتقدير ومن يسأل بها عن المشخصات وهي شان من شؤونه فصح كونه بدل كل وقد يقال معنى عرفت زيدا من
هو عرفت زيدا جواب من هو وجواب من هو التاجر او ابن عمرو او نحو ذلك وهو نفس زيد فيتعين حينئذ
بدلية الكل بدون حذف ولا يظهر غيرها اصلا (قوله فهل يقال ان الفعل معلق) اي وان تلك الجملة في
موضع المفعول به المسرح (قوله علمت زيدا لأبوه قائم) اي او قلت ما ماثل هذا التركيب من كل جملة
اقترنت بمعلق وواقعة بعد المفعول الاول فدخل عرفت زيدا من هو على القول بان عرف بمعنى علم (قوله فالعامل
معلق عن الجملة) اي عن العمل في لفظ الجملة (قوله وخالف في ذلك بعضهم) اي وهو الحق وحاصله ان بعضهم
يقول الجملة اذا اقترنت بمعلق ووقعت بعد المفعول الاول لا يكون العامل معلقا عنها لان الجملة في مثل هذا

حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود إنما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لأنه طريق إليه فهو ملابس له كما تقول انظر أيهم أحسن وجها واستمع أيهم أحسن صوتا لأن



النظر والاستماع من طرق العلم انتهى ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته وقال في تفسير الآية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وإنما التعليق أن يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت أيهما عمرو ألا ترى أنه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين بين مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق

﴿ تنبيه ﴾ فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من أموره واستدل ابن عصفور بقول كثير

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا ... ولا موجعات القلب حتى تولت

بنصب موجعات ولك أن تدعى ان البكاء مفعول وان ما زائدة أو ان الأصل ولا أدرى موجعات فيكون من عطف الجمل أو ان الواو للحال وموجعات اسم لا أي وما كنت أدرى قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا ورأيت بخط الامام بها الدين بن النحاس رحمه الله أقمت مدة أقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رأيته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل

---

تكون في محل نصب مفعولا ثانيا ولا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وإذا كان العامل لا يؤثر في لفظها عند عدم المعلق فلا يقال ان العامل معلق عنها عند وجود المعلق (قوله أن تكون في موضع نصب) أي على أنها مفعول ثان (قوله علمت زيدا أبوه قائم) أي فجملة أبوه قائم لم يعمل العامل في لفظها ولم يوجد معلق (قوله واضطرب) أي اختلف رأيه فتارة جعلها معلقة وتارة لا (قوله ليبلوكم أيكم) الكاف مفعول أول وجملة أيكم أحسن معلقة (قوله لما في الاختبار) بالباء الموحدة أي الذي هو البلوى (قوله طريق إليه) أي فيكون من جملة الفعل القلبي (قوله أيهم أحسن) فانظر يتعدى لمفعول مقيد بحرف الجر فجملة أيهم أحسن في محل نصب مفعول لانظر والنظر هنا بالبصر لأنه بمعنى العلم وكذا يقال فيما بعده فقوله كما تقول الخ تنظير في كون التعليق يتأتى في الفعل المؤدى للعلم وان لم يكن أصل الفعل يتعدى لمفعولين (قوله ولم أقف الخ) ذكر الرضى أن أفعال الحواس تعلق لأنها طرق للعلم ولم ينقل كتاب الرضى للقاهرة إلا بعد موت المصنف كما ذكره عبد القاهر البغدادي في شرح شواهده على الكافية وقد سبق للمصنف نحوه آنفا في أما ترى أي برق ههنا (قوله ولا يسمى هذا) أي وقوع الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول (قوله أن يوقع بعد العامل) أي بلصقه من غير فصل بالمفعول الأول وقوله ان يوقع الخ هذا الحصر بالنظر لما يتعدى لمفعولين أو بالنظر لتضمين جميع العوامل معنى علم وقد حاول بعضهم التوفيق بين كلاميه بحمل التعليق المثبت على اللغوي (قوله ألا ترى أنه لا يفترق الحال) أي حال جزأي الجملة من رفعهما (قوله بعد تقدم أحد الخ) كقولك عرفت زيدا لأبوه قائم أو عرفت زيدا أبوه قائم وقوله ألا ترى الخ راجع لقوله ولا يسمى هذا تعليقا أي لعدم افتراق الحال بين مجيء ماله الصدارة وغيره (قوله ولو كان) هذا إشارة إلى قياس استثنائي وحاصله لو كان مجيء الجملة المقرونة بالمعلق بعد المفعول تعليقا لافترق الحال بين مجيء ماله الصدر وغيره لكن الحال لا يفترق وحينئذ فلا يكون مجيء الحال على الوجه المذكور تعليقا (قوله لافترقا) أي حال جزأي الجملة (قوله كما افترقا الخ) فالأول لا تعليق فيه والثاني فيه معلق وهو الهمزة (قوله وغير ذلك) بالنصب عطفا على محل الجملة وقوله من أموره أي من أمور زيد (قوله واستدل ابن عصفور) أي على أن محل الجملة التي علق عنها العامل نصب وعلى ظهوره في التابع لها بقول كثير وهو من التابعين وكثير بالتصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبي جمعة الخزاعي أحد عشاق العرب المشهورين وإنما قيل له كثير من أسماء الأضداد لأنه كان شديد القصر وكان إذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأطئ رأسك لئلا يؤذيك السقف يمازحه بذلك (قوله عزة) هي بنت جميل بن حفص لقيها في طريق مصر متوجهة لها وجرى بينهما كلام وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير لمصر فوجد الناس منصرفين من جنازتها (قوله ما البكا) ما استفهامية مبتدأ والبكا خبر والجملة سدت مسد مفعولي أدرى وموجعات عطف على محل تلك الجملة (قوله ولك أن تدعى) أي لأجل أن ترد استدلاله بأنه يحتمل غير مدعاه والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال وقوله ان البكاء مفعول أي وحينئذ فلم يكن في البيت تعليق وقوله أو ان الأصل الخ أي وحينئذ فلم يظهر النصب في التابع (قوله أو أن الواو للحال) أي من التاء في كنت (قوله ورأيت الخ) هذا تأييد لما ذكره المصنف في أول التنبيه ولما قاله ابن عصفور وغاية الأمر انه يعترض على ابن عصفور من حيث الدليل بأنه طرقه الاحتمال (قوله أقول القياس جواز العطف الخ) أي من غير اطلاع على نص مصرح بذلك الجواز

﴿ الجملة الرابعة ﴾

(الجملة الرابعة المضاف إليها) ومحلها (٧٤) الجر ولا يضاف إلى الجملة الا ثمانية (أحدها) أسماء الزمان ظروفا كانت أو أسماء نحو والسلام على يوم ولدت ونحو وأنذر الناس يوم يأتيهم العذاب ونحو لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون ألا ترى ان اليوم ظرف فى الاولى ومفعول ثان فى الثانية وبدل منه فى الثالثة وخبر فى الرابعة ويمكن فى الثالثة أن يكون ظرفا ليخفى من قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شىء ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة ٭ إذ باتفاق وإذا عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها وزعم سيبويه ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كاذا فى اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ فى الاضافة إلى الجملتين فتقول آتيك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول أتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون وبقول الشاعر
وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يشترط حمل الزمان المستقبل على إذا إذا كان ظرفا وهى فى الآية بدل من المفعول به لا ظرف ولا يتأتى هذا الجواب فى البيت والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضى فحمل على إذ لا على إذا على حد ونفخ فى الصور

(قوله المضاف إليها) قال الدمامينى لا ينبغى عد هذه الجملة لانها فى معنى المفرد لان قولك زمن قام زيد فى معنى زمن قيام زيد لان المضاف إليه محكوم عليه معنى وإنما يحكم على الاسماء فالكلام فى الجمل الباقية على جمليتها وخرج الدمامينى على ذلك اللغز الذى نظمه

أيا علماء الهند انى سائل ٭ فمنوا بتحقيق به يظهر السر
أرى فاعلا بالفعل اعرب لفظه ٭ بجر ولا حرف يكون به الجر
وليس بمحكى ولا بمجاور ٭ لدى الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم أستفيده ٭ فمن بحركم ما زال يستخرج الدر

وجوابه بيت طرفة
بجفان تعترى نادينا ٭ من سنام حين هاج الصنبر

الجفان جمع جفنة آنية كالقصعة وتعترى نادينا تأتى مجلسنا والسنام أعلى ظهر الجمل والصنبر بكسر الصاد وفتح النون المشددة وكسر الموحدة وسكون الراء فاعل هاج فحقه الرفع لكنه جره نظرا إلى ان الفعل وهو هاج لكونه مضافا إليه فى قوة مفرد مضاف لما بعده ثم نقل جره لما قبله وسكن آخره للروى والاصل حين هيجان الصنبر وهو البرد الشديد وقوله بالفعل أى فى صورة اللفظ وهو احتراز عن المصدر فجر فاعله معهود نحو ولو لا دفع الله الناس (قوله أسماء الزمان) أى فهى تضاف للجملة لكن بعضها وجوبا وهو إذا وإذ ولما وما عداها جوازا (قوله ظروفا) أى أسماء منصوبة على الظرفية أى مضمنة معنى فى وقوله أو أسماء أى أسماء زمان غير منصوبة على الظرفية (قوله لينذر يوم التلاق) يوم مفعول ثان والمفعول الاول محذوف أى لينذرهم يوم التلاق والكلام فى يوم الثانى (قوله ألا ترى الخ) تعليل لما ذكره من أن أسماء الزمان تضاف للجملة مطلقا سواء كانت ظروفا أو غير ظروف (قوله ومفعول ثان فى الثانية) أى أنذر الناس يوم يأتيهم الخ أى أنذرهم وخوفهم الآن من ذلك اليوم وليس المراد خوفهم فى ذلك اليوم حتى يكون ظرفا (قوله أن يكون ظرفا ليخفى) وعلى هذا فالوقف على التلاق أى لينذرهم ذلك اليوم لا يخفى على الله منهم شىء يوم هم بارزون (قوله وإذا عند الجمهور) أخذا من قولهم خافضة لشرطها منصوبة بجوابها وهذا القول هو التحقيق خلافا لما صححه المصنف سابقا من أنها معمولة لشرطها (قوله المبهم) أى كحين وزمن ووقت ونحوها (قوله فى اختصاصه بالجمل الفعلية) أى وان كانت اضافة إذا إليها واجبة واضافة اسم الزمان لها جائزة ويجوز عدم اضافته لها بان يضاف لمفرد أو يقطع عن الاضافة رأسا وأما اضافته لجملة غير فعلية فلا (قوله الى الجملتين) أى لان اذ تضاف لهما قال تعالى واذ يمكر بك الذين كفروا وقال الشاعر ٭ إذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ٭ (قوله اختصاص المستقبل) أى الزمن المبهم المستقبل (قوله بقوله تعالى يوم هم بارزون) أى فان اليوم هنا مبهم مستقبل وقد أضيف للجملة الاسمية (قوله وبقول الشاعر) أى سواد بن قارب (قوله يوم لا ذو شفاعة) أى فذو اسم لا النافية للوحدة وقوله بمغن أى نافع خبرها والجملة فى محل جر باضافة يوم إليه ولا شك ان اليوم مبهم ومستقبل ومع ذلك أضيف للجملة الاسمية (قوله فتيلا) بالفاء والتاء وهو الخيط الابيض الذى يكون فى نواة البلحة أى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا قدر فتيل (قوله عن سواد بن قارب) هو صحابى جليل كان له اجتماع ببعض الجن فاخبر ببعث النبى صلى الله عليه وسلم (قوله على إذا إذا كان ظرفا الخ) حاصل هذا الجواب ان قول سيبويه ان الزمن المبهم إذا كان مستقبلا يختص بالفعلية مشروط بما إذا كان الزمن المبهم ظرفا وفى الآية ليس ظرفا بل بدلا وهذا جواب عن الاحتمال الاول فى الآية لا على الاحتمال الثانى من كونه ظرفا (قوله ولا يتأتى هذا الجواب فى البيت) أى لان المعنى كن لى شفيعا فى ذلك اليوم فهو ظرف قطعا قال الدمامينى يمكن تخريج البيت باضمار يكون وزيادة الباء فى خبرها أى يوم لا يكون ذو شفاعة مغنيا وحينئذ فيوم قد أضيف للجملة الفعلية (قوله على حد ونفخ فى الصور) أى فقد عبر عن

النفخ

(الثانى) حيث وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان وإضافتها إلى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها (٧٥) ظرفا وزعم المهدوى شارح الدريدية وليس بالمهدوى المفسر المقرى أن حيث فى قوله * ثمت راح فى الملبين إلى حيث تحجى المأزمان ومنى * لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الاضافة إلى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشىء لما قدمنا فى أسماء الزمان (الثالث) آية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا أو منفيا بما كقوله * بآية يقدمون الخيل شعثا * وقوله * بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا * هذا قول سيبويه وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو آية ملكه أن يأتيكم التابوت وقال الأصل بآية ما يقدمون أى بآية إقدامكم كما قال * بآية ما يحبون الطعاما * انتهى وفيه حذف موصول حرفى غير أن وبقاء صلته ثم هو غير متأت فى قوله * بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا * (الرابع) ذو فى قولهم اذهب بذى تسلم والباء فى ذلك ظرفية وذى صفة لزمن محذوف ثم قال الأكثرون هى بمعنى صاحب فالموصوف نكرة أى اذهب فى وقت صاحب سلامة أى فى وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذى فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والأصل اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ويضعفه أن استعمال ذى موصولة مختص بطيء

النفخ الاستقبالى بالفعل الماضى لتحقق وقوعه (قوله الثانى) أى من الأسماء الثمانية التى تضاف للجملة (قوله وتختص بذلك) أى باضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان إذ هى إنما تضاف لمفرد (قوله كونها ظرفا) أى بل هى مضافة للجملة ولو خرجت عن الظرفية (قوله وزعم المهدوى) نسبة للمهدية قرية من بلاد المغرب نسبة على غير قياس والقياس المهدى (قوله شارح الدريدية) قصيدة لابن دريد مقصورة لقصر أواخر أبياتها (قوله ثمت) أصلها ثم العاطفة لحقتها التاء لتأنيث الكلمة وإذا دخلت عليها التاء اختصت بعطف الجمل (قوله فى الملبين) أى الذين يقولون لبيك (قوله تحجى) أى أقام وقوله المأزمان اسم محل ضيق بين مزدلفة وعرفة فالمعنى ثم راح الرجل مع الملبين إلى مكان موصوف بانه حل فيه هذان المكانان وهما المأزمان ومنى فالمكان الموصوف كبير تحته أفراد من الأمكنة من جملة ذلك المأزمان ومنى وقوله المأزمان فاعل تحجى (قوله بدخول إلى عليها) أى ومن المعلوم أن اسم الزمان أو المكان إذا جر بغير من خرج عن الظرفية (قوله لما قدمنا فى أسماء الزمان) أى وهو أن ما بعدها من الجمل فى محل جر سواء كانت تلك الأسماء ظروفا أو خارجة عن الظرفية فيقاس حيث على ما سبق بجامع اسمية الظرف فى كل هذا مراده ورد بأنه لا يلزم من كون الأولى تكون مضافة للجمل سواء كانت ظروفا أو أسماء أن تكون اسماء المكان كذلك ألا ترى ان أسماء الزمان كلها تضاف للجمل ولا يضاف من أسماء المكان للجمل الا حيث فاضافتها للجمل خلاف الأصل فلو لزم جريان الحكم الذى فى أسماء الزمان فى أسماء المكان لكانت أسماء المكان كلها مضافة للجمل تأمل (قوله بآية يقدمون الخ) تمامه * كأن على سنابكها مداما * وقبله

ألا من مبلغ عنى تميما * بآية ما يحبون الطعاما

وهذا هجو لبنى تميم لأنهم عرفوا بحب الطعام ويقال لهم أسرى الدخان أى بعلامة ما يحبون الطعام وبعلامة يقدمون والسنابك جمع سنبك بضم أوله وثالثه مقدم الحافر شبه ما يتصبب من عرقها ودمعها من الجهد والتعب بالمدام (قوله بآية ما كانوا اضعافا الخ) أى لأن ما هنا نافية لا مصدرية وإلا لزم العطف على مثبت وهو غير جائز فهذا زائد فى الاعتراض وقد يقال إنه يتأتى ذلك فيه بان تجعل ما مصدرية والحرف النافى مقدر بعد كانوا وقبل ضعافا أى بعلامة كونهم لا ضعافا قاله الدمامينى وهو بعيد لأن لا النافية إنما تحذف إذا كانت داخلة على مضارع جوابا للقسم (قوله بآية ما كانوا الخ) صدره * ألكنى إلى قومى السلام رسالة * ألاك يليك بلغ أى بلغ عنى إلى قومى الخ وبعده

ولا سيئى زى إذا ما تلبسوا * إلى حاجة يوما مخيسة بزلا

سيئى جمع سيئ من السوء والزى بكسر الزاى اللباس والهيئة وتلبسوا بمعنى ركبوا ومخيسة صفة لمحذوف أى رواحل مخيسة بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والياء المشددة وبالسين المهملة أى مذللة بالركوب والبزل بضم الموحدة وسكون الزاى الحسنة جمع بازل قال المصنف وهو جمع غريب (قوله هذا قول سيبويه) المشار له كون آية بمعنى علامة تضاف للجملة أو إضافة آية بمعنى علامة للجملة (قوله آية ملكه) آية مضاف وملكه مضاف اليه (قوله وقال الأصل الخ) أى وقال مجيبا عن البيتين أى الأصل فى البيت ذلك (قوله أى بآية أقدامكم) هذا يناسب رواية تقدمون بالتاء والمناسب لرواية الياء بآية اقدامهم (قوله كما قال) أى ان هذا نظيره فما فيه مصدرية ولا شك أن ما المصدرية مع صلتها فى قوة المفرد لسبكها بمصدر (قوله وفيه حذف الخ) هذا اعتراض على أبى الفتح (قوله غير أن) أى وهو غير جائز بخلاف أن فانها تحذف وجوبا فى الأجوبة الثمانية وبعد لام كى وبعد كى المصدرية (قوله هو مظنة السلامة) أى أو مظنة الأكل أو العلم فيقدر ذلك بما يناسب المقام كما إذا قلت اذهب بذى تاكل أو تعلم (قوله فلا محل لها) أى وحينئذ فجعل ذى مضافة للجملة بعدها إنما هو على القول الأول من أن ذى بمعنى صاحب فالموصوف بها نكرة (قوله

ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وأن الغالب عليها فى لغتهم البناء ولم يسمع هنا إلا الاعراب وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف ولأن هذا العائد لم يذكر فى وقت وبهذا الآخير يضعف قول الأخفش فى ياأيها الناس أن أيا موصولة والناس خبر لمحذوف والجملة صلة وعائد أى يا من هم الناس على أنه قد حذف العائد حذفا لازما فى نحو ولا سيما يوم فيمن رفع أى لا مثل الذى هو يوم ولم يسمع فى نظائره ذكر العائد ولكنه نادر فلا يحسن الحمل عليه (والخامس والسادس) لدن وريث فانهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التى فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع آية فاما لدن فهى اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت أو مكانية ومن شواهد ما قوله لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم ٭ فلايك منكم للخلاف جنوح ٭ وأما ريث فهى مصدر راث إذا أبطأ وعوملت معاملة أسماء الزمان فى الاضافة إلى الجملة كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان فى التوقيت كقولك جئتك صلاة العصر قال الشاعر خليلى رفقا ريث أقضى لبانة ٭ من العرصات المذكرات عهودا ٭ وزعم ابن مالك فى كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار أن والأول قوله فى التسهيل وشرحه وقد يعذر فى ريث لأنها ليست زمانا بخلاف لدن وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقا لم تخلص للوقت وفى الغرة لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة ولهذا قال فى قوله من لد شولا أن تقديره من لد أن كانت شولا ولم يقدر من لدن كانت (والسابع والثامن) قول وقائل كقوله قول يا للرجال ينهض منا ٭ مسرعين الكهول والشبانا وقوله وأجبت قائل كيف أنت بصالح ٭ حتى مللت وملنى عوادى

---

ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم) أى فحينئذ تعين أن تكون بمعنى صاحب لا بمعنى الذى كما يقول به أهل طي. (قوله ولم يسمع هنا إلا الاعراب) أى ولو كان ذو بمعنى الذى لوجدت ولو فى بعض التراكيب مبنية (قوله متحد المعنى) أى ـ اللفظ فى كلامه اكتفاء (قوله ويشرب مما تشربون) أى منه فكل من من الجارة لما والعائد متعلق بيشرب (قوله والمتعلق هنا مختلف) أى لأن الباء الجارة الموصول متعلقة باذهب والجارة للعائد متعلقة بقوله تسلم (قوله ولأن هذا العائد لم يذكر الخ) أى فلو كانت ذو موصولة لذكر عائدها فى بعض الأوقات لأن العائد لا يكون واجب الحذف أصلا (قوله والناس خبر لمحذوف) أى يضعف بان ذلك العائد لم يصرح به فى تركيب أصلا (قوله على أنه قد حذف العائد) العلاوة هنا بمعنى نعم استدراك قصد به الجواب عما يقال إنه قد حذف العائد حذفا لازما فى نحو ولا سيما يوم فى رواية الرفع فانه لم يصرح به فى نظائره فتحمل الآية على ذلك وحاصل ما أجاب به نعم ورد ذلك لكنه نادر وحينئذ فلا يحمل القرآن عليه (قوله لمبدأ الغاية) أى لابتداء المغيا بالغاية تأمل وحاصله انها اسم لمبدأ المغيا بالغاية من زمان أو مكان (قوله سالمتمونا) أى من وقت مسالمتكم أى تركـكم الحرب أى نحن لزمنا الوفاق من ابتداء مسالمتكم إلى هذا الوقت وهذا شاهد لاتيانها اسما لمبدأ الغاية الزمانية (قوله فهى مصدر راث الخ) أى وحينئذ فهى منصوبة نصب المصادر لأن أصل معناه البطء فقولك ريث أقضى لبانة معناه أمهل امهال قضاء لبانة أى حاجة (قوله رفقا) أى ترفق بى فى السير ترفقا وقوله ريث نصب على المصدرية أى أبطئ بطء قضاء حاجة فاللبانة بالضم معناها الحاجة (قوله من العرصات) جمع عرصة وهى الفسحة التى تكون أمام الدار (قوله على اضمار أن) أى وأنهما لا يضافان إلا إلى مفرد. حاصل كلامه فى الكافية وشرحها ان لدن وريث لا يضافان إلا لمفرد فان وقع بعدهما جملة فانه يقدر قبل الجملة أن لأجل أن تكون تلك الجملة فى قوة المفرد وهذا خلاف كلامه فى التسهيل وشرحه من أنهما يضافان للجمل فقوله والأول أى والقول الأول وهو ما صدر به المصنف (قوله وقد يعذر) أى ابن مالك أى قد يسلم له ذلك فى ريث لأنها لما كانت ليست زمانا قدر فيها أن بخلاف لدن فلا يقدر فيها أى ان ريث ليست زمانا وما كان غير زمان لا يضاف للجمل فحينئذ يقدر أن بخلاف لدن فانها لما كانت زمانا والزمان يضاف للجملة لم يقدر أن (قوله وقد يجاب) أى عن لدن أيضا بحيث يقدر فيها أيضا ان (قوله بانها) أى لدن (قوله لم تخلص) أى فلذا قدر أن (قوله وفى الغرة الخ) هذا موافق لما فى الكافية فهو معضد للجواب (قوله من لد شولا) بفتح فسكون جمع شائلة على غير قياس وهى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وقيل التى رفعت ذنبها للقاح وتمامه فالى اتلائها مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها وروى الجرمى شولا بلا تنوين على ان أصلها المد وقصر للضرورة (قوله ولم يقدر من لدن كانت) أى ولو قدر كانت فقط بدون أن لزم عليه اضافة لدن للجملة وهى لا تضاف لها (قوله قول يا للرجال الخ) أى قول القائل يا للرجال يصير الكهول والشبان منا ناهضين له فجملة ينهض خبر عن قوله وقوله فقول مبتدا وهو مضاف وجملة يا للرجال مضاف اليه واعترض بان المقصود منها لفظها فهى فى قوة المفرد وكذا قوله قائل كيف الخ أى قائل ذا اللفظ فهى مفرد والجواب أن المراد بالجملة ولو بحسب الظاهر أى ولو كانت فى المعنى مفردا كذا أجاب الشمنى اه تقرير شيخنا دردير (قوله بصالح) متعلق بأجبت وكثر منى ذلك حتى مللت وملنى عوادى كناية عن طول مرضه ومللت بابه علم

(الجملة

*(الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو إذا)* جوابا بالشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد  يقبل الجزم لفظا كما فى قولك إن تقم أقم أو محلا كما فى قولك ان جئتنى أكرمتك مثال المقرونة بالفاء من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل ومثال المقرونة باذا وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون والفاء المقدرة كالموجودة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * ومنه عند المبرد نحو إن قمت أقوم وقول زهير

وإن أتاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالى ولا حرم *

وهو أحد الوجهين عند سيبويه والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا إن أتانى أكرمه ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بان الشئ إذا حل فى موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا وإذا خلا الجواب الذى لم يجزم لفظه من الفاء وإذا نحو إن قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة وكذا القول فى فعل الشرط قيل ولهذا جاز نحو إن قام ويقعدا أخواك على اعمال الأول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل

*(تنبيه)* قرأ غير أبى عمرو لولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكن بالجزم فقيل عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها

## (الجملة الخامسة)

(قوله الواقعة بعد الفاء) أى ومحلها جزم وقوله أو إذا أى الفجائية (قوله جوابا لشرط جازم) أى جوابا لاداة شرط جازمة واستظهر الشارح ان جملة الجواب لا محل لها سواء كان الشرط جازما أم لا سواء وقعت بعد الفاء أو إذا أم لا لان جملة الجواب لا يحل محلها المفرد إذ المضارع لا بد له من فاعل كما هو قاعدة ما له محل من الاعراب وجعل جزم المعطوف باضمار شرط أى وإن يضلل يذرهم وقس (قوله لانها لم تصدر الخ) أى حتى لا تكون الجملة فى محل وقوله لانها لم تصدر بمفرد أى بفعل مفرد أى قابل للجزم فى اللفظ بان كان مضارعا أو محلا بان كان ماضيا (قوله كما فى قولك ان تقم أقم) هذا مثال للمنفى وكذلك قوله ان جئتنى أكرمتك مثال للمنفى (قوله ولهذا قرئ) أى ولاجل أن الجملة الواقعة جوابا بالجازم فى محل جزم إذا قرنت بالفاء قرئ الخ (قوله بجزم يذر) أى وقرئ بالرفع على الاستئناف (قوله عطفا على المحل) هذا على ما قاله المصنف تبعا لغيره من كون الجملة الواقعة جوابا بالشرط جازم فى محل جزم إذا قرنت بالفاء وقد علمت أن الدمامينى قد خالف فى ذلك وجعل جزم المعطوف باضمار شرط (قوله فالله يشكرها) أى فالله يشكرها فالجملة فى محل جزم وحذف الفاء ضرورة (قوله ومنه عند المبرد) أى مما حذف فيه الفاء عند المبرد نحو إن قمت أقوم أى فالاصل فانا أقوم فالفاء مقدرة مع مبتدا وقوله أقوم خبر والجملة فى محل جزم جواب الشرط (قوله وقول زهير) بالرفع عطف على المضاف أى نحو والاوجه الجر عطف على المضاف اليه أعنى ان قمت وقوله فى قول زهير أى فى مدح هرم (قوله وإن أتاه خليل) من الخلل أى الذى اختل حاله وهو الفقير او من الخلة بالفتح وهى الحاجة أى انه اذا أتاه الفقير يعطيه المال مطلقا أى كان زمن مجاعة أو لا ولا يقول له ان مالى غائب ولا يقول له انا حرم اى محروم اى ليس عندى مال (قوله والوجه الآخر) أى المشهور عنه (قوله وحينئذ) أى حين اذ كان على التقديم والتأخير فلا يجزم الخ أى وأما عند المبرد فيجزم بالعطف على محله وقوله فلا يجزم ما عطف عليه أى لانه ليس فى محل جزم بل لا محل له (قوله ويجوز) أى عند سيبويه بناء على الوجه الثانى له أما عند المبرد فلا يجوز أن يفسر لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا (قوله نحو زيدا ان اتانى اكرمه) أى فالاصل زيدا اكرمه ان اتانى فزيدا مفعول لمحذوف دل عليه اكرم الموجود وقوله ان اتانى ان اداة شرط وقوله اتانى فعل الشرط وحذف جوابه لدلالة اكرمه عليه فاكرمه مفسر لعامل فى زيد ودال على الجواب المقدر لانه وإن تاخر لفظا فهو فى نية التقديم على الاداة فلا محذور فى تفسيره للمحذوف (قوله لا ينوى به غيره) يقال الرفع دليل على نية تقديمه واضمار مبتدا مع الفاء خلاف الأصل (قوله والا لجاز ضرب غلامه زيدا) أى مع انه لا يجوز لما فيه من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ورد ذلك اللزوم بانه فرق بين الامرين وذلك لان ضرب غلامه زيدا المفعول واقع فى محله اذ الاصل فيه التاخير وهو منصوب فلا دليل على تقديمه بخلاف ما نحن فيه فان اقوم لما وقع مرفوعا دل ذلك على انه ليس واقعا فى محله والا لجزم فرفعه دل على نية تقديمه (قوله وكذا القول فى فعل الشرط) أى فاذا كان غير مجزوم لفظه فالمحل للفظ الفعل (قوله على اعمال الاول) اى ولذا أضمر فى الثانى ما يناسبه وهو الفاعل (قوله العطف) اى عطف يقعدا (قوله قبل ان تكمل) اى وهو لا يجوز لانه حينئذ قد عطف وفصل بين ما هما كالجزأين اعنى الفعل والفاعل ويمكن ان يقال بجواز العطف على الجملة قبل كمالها فى باب التنازع لانهم يغتفرون فيه ما لا يغتفر فى غيره الا ترى انهم جوزوا فيه عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ولذا حكاه المصنف بقيل (قوله وجزم اصدق) اى باداة شرط مقدرة او بنفس الطلب لنيابته عن الشرط (قوله على المعنى) أى ان تؤخرنى أصدق وأكن (قوله على التوهم) أى بان يتوهم ما ليس موجودا وهو اشتراط الفاء وكون اصدق بالجزم موجودا وقوله

وهو أصدق ومحله الجزم لانه جواب التحضيض ويجزم بان مقدرة وأنه كالعطف على من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فيضاف
الى الضابط المذكور أن يقال أو جواب طلب ولا تقيد هذه المسئلة بالفاء لانهم أنشدوا على ذلك قوله فأ بلونى بليتكم لعلى * أصالحكم وأستدرج
نويا * وقال أبو على عطف أستدرج (٧٨) على محل الفاء الداخلة فى التقدير على لعلى وما بعدها قلت فكان هذا هنا بمنزلة * من يفعل الحسنات
الله يشكرها * فى باب الشرط وبعد فالتحقيق ان العطف فى الباب من العطف على المعنى لأن المنصوب بعد الفا فى تأويل الاسم فيكف فيكون هو والفاء فى محل الجزم وسأوضح ذلك فى باب أقسام العطف ﴿ الجملة السادسة التابعة لمفرد ﴾ وهى ثلاثة أنواع أحدها المنعوت بها فهى فى موضع رفع فى نحو من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ونصب فى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وجر فى نحو ربنا إنك جامع الناس ليوم لاريب فيه ومن مثل المنصوبة المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا خذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية فجملة تكون لنا عيدا صفة لمائدة وجملة تطهرهم وتزكيهم صفة لصدقة ويحتمل ان الأولى حال من ضمير مائدة المستتر فى من السماء على تقديره صفة لها لا متعلقا بأنزل أو من مائدة على هذا التقدير لانها قد وصفت وان الثانية حال من ضمير خذ ونحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى اى وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث واما من جزمه فهو جواب للدعاء ومثل ذلك ارسله معى ردأ يصدقنى قرئ برفع يصدق وجزمه * الثانى المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه ذاهب إن قدرت الواو عاطفة على الخبر فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها او قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب وقال ابو البقاء فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة

---

فى غير القرآن اى واما فى القرآن فلا يقال فيه ذلك لبشاعة اللفظ وان كان المعنى صحيحا اى توهم ماليس موجودا موجودا (قوله فى بعض النسخ وهو أصدق) هذا تفسير لما بعد الفاء (قوله وانه كالعطف على من الخ) اى فى ان كلا فيه العطف على محل الجواب (قوله فيضاف الى الضابط) اى المذكور فى قوله الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء الخ فيقال الواقعة بعد الفاء أو اذا جوابا بالشرط جازم والواقعة جوابا للطلب سواء كانت مقترنة بالفاء اولا (قوله ولا تقيد هذه المسئلة) اى مسئلة جواب الطلب (قوله انشدوا على ذلك) اى على العطف على محل الجملة (قوله فأبلونى) اى اعطونى بليتكم اى ناقتكم لان البلية هى الناقة التى تعقل على قبر صاحبها الميت بلا طعام ولا شراب حتى تموت (قوله لعلى) هذا هو محل الشاهد وأستدرج عطف على محل لعلى من غير تقدير فاء واما على كلام أبى على فيقدر الفاء (قوله نويا) بفتح الواو كهوى واصله نواى كعصاى قلبت الالف ياء وادغمت الياء فى الياء على لغة هذيل والشاعر منهم والنوى هى الجهة التى ينويها المسافر (قوله على محل الفاء الداخلة) اى ان الفاء محذوفة من قوله لعلى والجملة جواب الشرط أى فان تبلونى فلعلى فالفاء مقدرة فعنده الجملة الواقعة جوابا للطلب انما تكون فى محل جزم اذا قرنت بالفاء (قوله هذا) اى تقدير الفاء وقوله قلت الخ هذا كلام ابى على الذى يقدر الفاء وعلى كلامه فتقيد المسئلة بالفاء ولو تقديرا (قوله هنا) أى فى الطلب (قوله وبعد فالتحقيق ان العطف الخ) هذا ترجيح للقول الاول الذى قدمه (قوله ان العطف فى الباب) اى باب العطف على جواب الطلب وقوله من العطف على المعنى اى فى الآية المعنى كما قدمته ان تؤخرنى لأجل قريب أصدق وأكن وفى البيت على ان الأصل ان تبلونى بليتكم (قوله من العطف على المعنى) أى فى الآية وكذا البيت (قوله لان المنصوب) أى فى الآية (قوله فى تاويل الاسم) والتقدير ليكن منك تأخير وتصديق منى

* (الجملة السادسة) *

اعلم أن الجمل بعد النكرات المحضة صفات وأما بعد النكرات غير المحضة فيجوز فى الجملة أن تكون حالا وأن تكون صفة فقوله ومن مثل الخ اشارة للمحتمل وما قبله اشارة للمتعين للصفة وهذا هو النكتة فى الفصل فى قوله ومن مثل والمراد بغير المحضة أن تكون موصوفة (قوله ثلاثة أنواع) أى لان الجملة لا تؤكد المفرد وأما نحو زيد قائم قام فلا شاهد له فلينظر (قوله ثلاثة أنواع) أى لانها إما أن تكون نعتا للمفرد أو معطوفة عليه بالحرف أو بدلا منه (قوله ومن مثل الخ) فصله للاحتمالات الآتية (قوله ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) هذا بناء على ان من السماء متعلق بأنزل فهو ظرف لغو (قوله أى وليا) أى مهيأ للايحاء فيصير نبيا والا فالنبوة لا تورث (قوله وارثا) أى بالقوة لا بالفعل لانه مات قبله (قوله فيمن رفع) أى على انه صفة وقوله وأما من جزمه أى جوابا للطلب (قوله جواب للدعاء) وهو قوله فهب لانه دعاء ولا يقال أمر تأدبا (قوله فتصبح الارض مخضرة) فتصبح فعل والأرض فاعل وهذه الجملة ان جعلت مفسرة لضمير القصة أى فهى تصبح كان لها محل من الاعراب وهو الرفع وإن جعلتها عطفا على أنزل بمعنى أصبحت فلا محل لها هذا حاصل كلام أبى البقاء لكن يرد على الاول شىء وهو ان حذف ضمير القصة المبتدا يلزم عليه حذف مالم يعلم وهو ممنوع كالعائد الذى تصلح الجملة بعده لكونها صلة بخلاف إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون فان عمل إن يقتضيه (قوله فتصبح) بالرفع بناء على ان الاستفهام بمعنى

الاصل فهى تصبح والضمير للقصة وتصبح خبره أو تصبح بمعنى أصبحت هو معطوف على أنزل فلا محل له اذا انتهى وفيه اشكالان احدهما انه لامحوج فى الظاهر لتقدير ضمير القصة والثانى تقديره الفعل المعطوف (٧٩) على الفعل المخبر به لامحل له وجواب الاول انه قد يكون قدر الكلام مستأنفا والنحويون يقدرون فى مثل ذلك مبتدا كما قالوا فى ونشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وانت تشرب اللبن وذلك إما لقصدهم ايضاح الاستئناف او لأنه لايستانف الا على هذا التقدير والا لزم العطف الذى هو مقتضى الظاهر وجواب الثانى ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع واما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فانه بديع ويجب على هذا ان يدعى أن الفاء فى ذلك وفى نظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد أخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك فى جواب الشرط وفى نحو احسن اليك فلان فأحسن اليه ويكون ذكر ابى البقاء للعطف تجوزا او سهوا ومما يلحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى فى محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا فى موضع نصب ولامحل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزأى الجملة الواحدة لامحل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله ه الثالث المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك

الخبر أى أنت قد رأيت انزال الله الماء من السماء فتصبح الخ واذا كان الاستفهام بمعنى الخبر فلا يكون له جواب فلا ينصب حينئذ الفعل وأيضا انما لم ينصب الفعل لان ما بعد الفاء لا ينتصب الا اذا كان المستفهم عنه سببا له ورؤيته لانزال الماء لا يوجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والماء ليس مستفهما عنه (قوله فهى تصبح) اعلم ان ضمير القصة والشأن المراد منهما شىء واحد من حيث ان ضمير الشأن هو ما بعده جملة مخبر بها عنه مفسرة له وكذلك ضمير القصة لكن يختلفان من حيث ان الجملة ان كان فيها مؤنث ليس فضلة أتى بالضمير مؤنثا ويقال له ضمير القصة كما هنا فان الارض مؤنث وفاعل ونظيره هى هند المليحة ولا يرد فانها لا تعمى الابصار فانه انما أنث قصدا الى المطابقة لا لكونه راجعا المؤنث وان كانت الجملة فيها مذكر وليس بفضلة جعل مذكرا ويقال له ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد (قوله وتصبح خبره) أى فالجملة لها محل (قوله أنه لا محوج) اذ لا يتوقف عليه (قوله والثانى تقديره) أى جعله فالمفعول الاول قوله الفعل وقوله لا محل له مفعول ثان وقوله الفعل أى تصبح وفيه ان الذى جعل معطوفا الجملة بتمامها وقوله على الفعل المخبر به الخ المراد بالفعل المخبر به أنزل فانه خبر أن ولكن فيه تسامح اذ الخبر جملة أنزل وقوله لا محل له أى فلا يظهر لان المعطوف على الخبر خبر فتكون الجملة لها محل حينئذ وهذا الاعراب الثانى هو محل مناسبة كلام ابى البقاء للقسم الثانى وذلك ان أبا البقاء جعل الجملة المعطوفة على الجملة التى لها محل وهو الخبر لا محل لها وان كان كلامه نافى عطف الجملة على المفرد وكلام أبى البقاء مناسب فى الجملة (قوله فيمن رفع) أى وأما على النصب فهو منصوب بان مضمرة بعد واو المعية واذا جزم فهو مجزوم عطف على تاكل (قوله وذلك) أى ووجه ذلك أى تقديرهم المبتدا (قوله ايضاح الاستئناف) أى من غير توقف الاستئناف عليه (قوله أو لانه لا يستانف الخ) أى لا يصح استئناف المضارع إلا على تقدير المبتدا لانه لو لم يقدر المبتدا للزم العطف والعطف مع رفعه لا وجه له (قوله وإلا لزم الخ) فى قوة العلة وكأنه قال لانه لو لم يقدر للزم العطف واللازم باطل فكذا الملزوم وانما بطل اللازم وهو العطف لانه ليس فى الكلام ما يعطف عليه المضارع المرفوع واعترض بان العطف صحيح بان يعطف وتشرب على جملة النهى بتمامه وهى لا تاكل السمك والمعنى صحيح على أنا لا نسلم لزوم العطف بل قوله وتشرب مستأنف وكانه كلام ابتدى به وحده (قوله منزلة الجملة الواحدة) أى لان الفاء لمجرد السببية فهى للربط فقط فالمحل حينئذ محكوم به للمجموع وكل واحد لا محل له على انفراده (قوله ولهذا) أى لاجل التنزيل (قوله اكتفى فيهما بضمير واحد) أى لان الله فى الاصل مبتدا والضمير الذى اكتفى به فى أنزل وأما فتصبح فلا رابط فيها ولما كانت الجملتان بمنزلة جملة واحدة كفى ضمير واحد فيهما (قوله كما فى جملتى الشرط الخ) نحو زيد إن جاءنى اكرمته فزيد مبتدا وإن شرط وجاءنى فعل الشرط وأكرمته الجزاء وجملة الجواب والشرط الاثنين فى محل رفع خبر عن زيد وليست احداهما فى محل (قوله زيد) مبتدا ويطير فعل مضارع والذباب فاعل فيغضب الفاء لمجرد السببية وليس فيها رائحة العطف ويغضب فعل مضارع والفاعل ضمير يعود على زيد وكل من الجملتين أعنى يطير الذباب ويغضب فى محل رفع خبر عن زيد بدليل أنا اكتفينا فيهما بضمير رابط (قوله وأخرجت عن العطف) أى فلا يصح جعلها للعطف لانه يقتضى المغايرة والتشريك فى الاعراب فيفيد أن كلا من الجملتين له محل مع انه ليس كذلك (قوله كما ان الفاء كذلك) أى لمعنى السببية وأخرجت عن العطف لان العطف على فعل الشرط يدل على انه فعل الشرط والفرض انه جوابه وهذا تناقض (قوله فأحسن اليه) يجب ان تكون الفاء للسببية لا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وهو لا يجوز (قوله ويكون الخ) كلام مستانف (قوله تجوزا) اى لكونها على صورة العاطفة وان لم تشرك فى الاعراب (قوله لان المقول مجموعهما) يحتمل كما فى الدماميني ان كل واحدة لها محل كما لو اقتصر عليها او جزء المقول مقول (قوله جزء) اى للجملة اعنى عبد الله ومنطلق (قوله ما يقال لك الا ما قد قيل) اى الا

لذو مغفرة وذو عقاب أليم فان وما عملت فيه بدل  من ما وصلتها وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاز في واذا قيل إن وعد الله حق والساعة لا ريب

فيها هذا كله ان كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قيل فاما ان كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الامثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استئناف ومن ذلك وأسروا النجوى ثم قال الله تعالى هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة ٭ وبالشام أخرى كيف يلتقيان ٭

جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى اي الى الله اشكو حاجتين تعذر التقاؤهما

﴿ الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل ﴾

ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة فالاول نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه اذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الاولى بتادية المعنى المراد نحو واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الاولى وقوله

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا ٭

فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى قيل ومن ذلك قوله

ذكرتك والخطى يخطر بيننا ٭ وقد نهلت منا المثقفة السمر ٭

فانه ابدل وقد

يخطر

---

الذى قد قيل للرسل من قبلك فأبدل من ما الذى هى مفردة لانها موصولة وقوله إن ربك الخ (قوله من ما وصلتها) فيه تسمح لما سبق أن المحل للموصول الاسمى وحده (قوله وجاز إسناد الخ) أى مع أن المسند اليه انما يكون مفردا (قوله الى الجملة) أعنى قوله إن ربك الخ فان قوله الا ما قد قيل الخ نائب فاعل والجملة بدل منه (قوله كما جاز الخ) أى وانما جاز لكون الجملة أريد لفظها وحينئذ فيحكم لها بحكم المفرد (قوله واذا قيل إن وعد الله حق) اى لجملة إن وعد الله حق نائب فاعل قيل (قوله هذا) أى ما ذكر من أن الجملة بدل من ما وان يقال مسند للجملة (قوله الا ما قد قال) أى الا القول الذى قاله للرسل من قبلك (قوله ومن ذلك) أى من ابدال الجملة من المفرد (قوله هذا) أى ما ذكر من قوله هل هذا الا بشر مثلكم (قوله بدلا من النجوى) أى بدل كل أو بعض لان المراد بالنجوى الكلام الذى يقال سرا خفيا اى قالوا قولا مخفيا وهو ما هذا الا بشر مثلكم (قوله ويحتمل التفسير) أى وحينئذ فلا محل لها (قوله جملة الاستفهام الخ) مقول القول واعلم أن الاستفهام الانكارى معناه النفى وكأنه قال لا يلتقيان أى أشكو عدم التقائهما وهذا معنى قول المصنف تعذر الخ وقوله بدل من حاجة أى بدل من الحاجتين ولا شك ان الحاجتين مفرد ليس بجملة فلا ينافى انه مثنى

﴿ الجملة السابعة ﴾

(قوله والبدل خاصة) أى ولا يقع فى النعت لان الذى ينعت انما هو المفرد كما انه لا يثنى الا ما كان مفردا ولا يقع ذلك فى التوكيد لانه لا يؤكد بالالفاظ المخصوصة أعنى أجمع وتوابع أجمع الا المفردات واعترض بانه يقع فى التوكيد اللفظى نحو زيد قام أبوه قام أبوه وأجاب الشمنى بانا لا نسلم ان هذا توكيد لفظى بل هو تكرير للجملة وفيه نظر ولعل الاولى أن المصنف لم يعتبر ذلك لان الثانية لما كانت تكريرا للاولى كانها عينها (قوله اذا لم تقدر الواو للحال) أى والا لم يكن هنا تبعية وان كان محلها نصبا (قوله ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى) أى والا لم يكن لها محل (قوله والثانى) أى الوقوع فى باب البدل (قوله بما تعلمون) أى من النعم (قوله بخلاف) أى الاولى فان دلالتها على نعم الله غير مفصلة واعترض بان الجملة الاولى صلة الموصول لا محل لها وحينئذ فلتكن الجملة الثانية أيضا كذلك وهذا بخلاف الموضوع أعنى الجملة التابعة لما لها محل واعتذر عنه بان الغرض بالمثال كون الجملة الثانية أوفى من الاولى وبدلا منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله ارحل) فى محل نصب مقول القول وقوله لا تقيمن بدل من ارحل فيكون فى محل نصب واعترض بان قوله لا تقيمن من جملة المقول وقد سبق أن جزء المقول لا محل له وحينئذ فلا يصح جعله بدلا والجواب ان ما هنا مبنى على ما قاله غيره من البيانيين وبعض النحاة ان جزء المقول له محل وأما ما سبق فهو الذى حققه هو وان ما تقدم مخصوص بما اذا استقل كل جزء بمعنى أما اذا اتحد المراد منها فكل له محل لصلاحيته لتمام المقولية أو يجاب بان الغرض التمثيل لكون الثانية بدلا من الاولى لكونها أوفى منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله من اظهار الكراهية) بيان لما أراده واعلم أن مدلول ارحل المطابقى طلب الرحيل وعدم الاقامة فى هذا المكان ويلزمه الكراهية لاقامته وأما قوله لا تقيمن فيدل مطابقة على اظهار الكراهية لاقامته مطابقة هذا كلامه ورد بان مدلول لا تقيمن المطابقى النهى والكف عن الاقامة ويلزمه كراهية الاقامة والجواب ان لا تقيمن يدل عرفا مطابقة على اظهار الكراهية بخلاف ارحل والاعتراض مبناه النظر للمعنى اللغوى لا العرفى (قوله بالمطابقة) خبر ان والمراد بالمطابقة العرفية فانه اشتهر فى اظهار الكراهية عرفا (قوله بخلاف الاولى) أى فان دلالتها على ذلك بالالتزام (قوله والخطى) بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة أى الرمح المنسوب الى خط هجر بلدة باليمامة يقوم فيها الرماح المجلوبة من الهند وقوله يخطر بكسر الطاء من خطر يخطر كضرب يضرب معناه يهتز وقوله نهلت بكسر الهاء أى شربت اذ النهل الشرب أولا وأما ثانيا فيقال له علل والمراد شربت من الدم بسبب الطعن والمراد بشربها تلطخها وقوله المثقفة السمر أى الرماح المعتدلة وقوله من قوله والخطى

نهلت من قوله والخطى يخطر بيننا بدل اشتمال انتهى وليس متعينا لجواز كونه من باب النسق على أن تقدر الواو للعطف ويجوز أن تقدر واو الحال وتكون الجملة حالا إما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح فى جواز ترادف الأحوال وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين والرابط على هذا الواو وإعادة صاحبة الحال بمعناه فإن المثقفة السمر هى الرماح ومن غريب هذا الباب قولك قلت لهم قوموا أولكم وآخركم زعم ابن مالك أن التقدير ليقم أولكم وآخركم وأنه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد كما قال فى العطف فى نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ولا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ﴿ تنبيه ﴾ هذا الذى ذكرته من انحصار الجمل التى لها محل فى سبع جار على ماقرر والحق أنها تسع والذى أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها أما الأولى فنحو لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء فى قراءة بعضهم فشربوا منه إلا قليل منهم إن قليل مبتدا حذف خبره أى لم يشربوا وقال جماعة فى إلا امرأتك بالرفع إنه مبتدأ والجملة بعده خبر وليس من ذلك نحو ما مررت بأحد إلا زيد خير منه لأن الجملة هنا حال من أحد باتفاق أو صفة له عند الأخفش وكل منهما قد مضى ذكره وكذلك الجملة فى إلا أنهم ليأكلون الطعام فإنها حال وفى نحو ما علمت زيدا إلا يفعل الخير فإنها مفعول وكل ذلك قد ذكر وأما الثانية فنحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية إذا أعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ ونحو

يخطر بيننا) أى والشرط موجود فان قوله وقد نهلت أوفى بتأدية المعنى المراد وهو أنه وقع الطعن بخلاف يخطر أى يهتز فلا يدل على ذلك لاحتمال أنها تهتز بدون طعن (قوله بدل اشتمال) أى وعلى هذا فالواو زائدة وقوله بدل اشتمال أى لأن اهتزاز الرمح يشتمل على شرب الدم ويصاحبه (قوله الواو) أى فى قوله وقد نهلت وقوله للعطف أى على جملة يخطر بيننا فتكون الثانية تابعة لجملة لها محل (قوله على المذهب الصحيح) وعلى هذا فالمعنى ذكرتك حال كونى فى هاتين الحالتين (قوله ومن غريب هذا الباب) أى باب بدل الجملة من الجملة التى لها محل ووجه غرابته أن المتبادر فى المثال بدل المفرد وإن لم يتسلط عليه عامل الأول لأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى الأوائل (قوله زعم ابن مالك الخ) أى وأما غيره فجعل الأمثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد ومن عطف المفرد وقال إنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله أن التقدير ليقم الخ) أى فالأصل قوموا ليقم أولكم وآخركم فقوله أولكم وآخركم معمول لمحذوف وهذه الجملة بدل من جملة قوموا (قوله لا المفرد من المفرد) أى لأن أولكم وآخركم بدل من الواو فى قوموا لأن البدل على نية تسليط العامل ولا يصح تسليطه هنا فلا يقال قم أولكم (قوله اسكن أنت وزوجك الجنة) أى وليسكن زوجك الجنة فهو من عطف الجمل لأن زوجك فاعل لمحذوف ولا يصح عطفه على أنت إذ لا يقال اسكن زوجك (قوله ولا أنت) أى ولا تخلفه أنت إذ لا يقال لا تخلفه أنت (قوله ولا مولود) أى ولا يضار مولود (قوله على ما قرر) أى على ما قرره النحاة (قوله الجملة المستثناة) أى استثناء منقطعا لأن إلا فيه بمعنى لكن وهى لا تدخل إلا على جملة وإنما كانت فى محل نصب لأن حق المستثنى بإلا من كلام موجب أن ينصب (قوله بمسيطر) هو المسلط المتولى أى لست مسلطا عليهم ولا متوليا عليهم لكن من تولى وكفر فالله المتولى عليه ويعذبه العذاب الأكبر فلا يتوهم تركه فالاستثناء منقطع وقيل الاستثناء متصل والمعنى إلا من تولى وكفر فأنت مسلط عليه بالجهاد (قوله من مبتدا) وقوله تولى صلة من وقوله فيعذبه خبر أى وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب وهى حالة محل مفرد أى لكن تعذيب الله من كفر قال ابن مالك فى التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بإلا من كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده نحو إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين فى هذا إلا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا ثابت الخبر ومحذوفا فمن الأول قول أبى قتادة أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم فإلا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبر ومن الثانى قوله ﷺ ولا تدرى نفس بأى أرض تموت إلا الله أى لكن الله يعلم ذلك (قوله على الاستثناء المنقطع) أى لأن الجملة لا يعقل دخولها فى غيرها حتى يحكم على الاستثناء بأنه متصل (قوله والجملة بعده خبر) أى والجملة من المبتدا وخبره فى محل نصب على الاستثناء (قوله لأن الجملة هنا حال) وذلك لأن قوله بأحد جار ومجرور متعلق بمررت وقوله إلا أداة استثناء وقوله زيد مبتدأ وخير منه خبر والجملة حال من أحد أو صفة له لا فى محل نصب على الاستثناء (قوله باتفاق) أى حتى الأخفش وقوله عند الأخفش أى فقط واعترض بأنه سيأتى أن الأخفش لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بإلا وأجيب بأن الضمير فى قوله أو صفة له أى للأحد لا بقيد كونه السابق على حد عندى درهم ونصفه بل هو صفة لأحد مقدر بعد إلا بدل من أحد المذكور قبلها أى ما مررت بأحد إلا أحد زيد خير منه فالفصل إنما هو بين البدل والمبدل منه لا بين الصفة والموصوف لكن فيه أنه يلزم عليه حذف الموصوف بالجملة وهو ليس بعض اسم مجرور بمن أو فى وهو غير جائز عند الأخفش وغيره (قوله فإنها حال) أى من المرسلين لا فى محل نصب على الاستثناء (قوله فإنها مفعول) أى لا فى محل نصب على الاستثناء (قوله وأما الثانية) أى الجملة المسند إليها (قوله وأنذرتهم مبتدأ) أى هذه الجملة مبتدأ مؤخر فى محل رفع وإنما صح ذلك لقيامها مقام المفرد

تسمع بالمعيدى خير من ان تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف فى نحو ويوم تسير الجبال وفى نحو أأنذرتهم فى تأويل المصدر (٨٢) وإن لم يكن معهما حرف سابك واختلف فى الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالمشهور المنع مطلقا وأجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبنى قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا إن كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لى أقام زيد صح وإلا فلا وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين ومنعوا يعجبنى يقوم زيد وأجازهما هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعنى الا يسير بشرطة ومنع الاكثرون ذلك كله وأولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا فى بدا ضمير البداء وتسمع ويسير على اضمار أن وأما قوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض وقوله عليه الصلاة والسلام لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد إلى الجملة لما بينا فى غير هذا الموضع

﴿حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات﴾ تقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال وشرح المسئلة مستوفاة أن يقال الجمل الخبرية التى لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهى صفة لها أو بمعرفة محضة فهى حال عنها أو بغير المحضة منهما فهى محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع (مثال النوع الأول) وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه لم تعظون قوما الله مهلكهم او معذبهم من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ومنه حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل استطعماهم مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة بان

أى انذارك وعدمه سواء (قوله تسمع بالمعيدى) أى فتسمع فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر فيه جوازا تقديره أنت والجملة فى محل رفع مبتدا (قوله إذا لم يقدر الخ) أما إذا قدرت الأصل ذلك فيكون المصدر المؤول هو المبتدا لا نفس الجملة (قوله مقام السماع) أى مقام المفرد وهو السماع (قوله ويوم تسير الجبال) أى فيوم مضاف والجملة مضاف اليها وإنما جعلت الجملة مضافا اليها لانها قائمة مقام مفرد أى يوم تسيير (قوله فى تأويل المصدر) الأولى قائمة مقام المصدر لان الفرض أن المبتدا نفس الجملة واما على كلامه فيوهم ان المبتدا المصدر الذى فى تأويلها (قوله واختلف فى الفاعل الخ) لما أفاد أن الجملة قد تكون مبتدا أفاد أن فى وقوعها فاعلا أو نائبا عنه خلافا (قوله يعجبنى قام زيد) أى فجملة قام زيد فاعل عنده (قوله معلق) أى أى معلق وقد سبق للمصنف مختاره قصره على الاستفهام (قوله ومنعوا الخ) أى لانه لم يوجد معلقا وإن كان الفعل قلبيا (قوله وأجازهما هشام وثعلب) كرر هذا ليرتب عليه الاحتجاج (قوله واحتجا الخ) قال الدمامينى الاحسن أن جملة يسير حال فاعلها راجع لما يرجع له ضمير راعنى (قوله وما راعنى الخ) تمامه * وعهدى به قينا يسير بكير * والقين الحداد والجمع قيون والكير كير الحداد وهو زق أو جلد غليظ ذو حافات وهو المنفاخ وأما الحفرة التى يوضع فيها الفحم فيقال لها كور اه شمنى (قوله الا يسير) فعل مضارع والفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة فى محل رفع فاعل راع بمعنى أخافنى والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهى علامة الولاة ويقال للواحد من الولاة شرطى كتركى وشرطى كجهنى سموا بذلك لانهم جعلوا لانفسهم علامات يميزون بها (قوله ومنع الاكثرون ذلك) أى كون الجملة مسندا اليها سواء كانت مبتدأ أو فاعلا أو نائب فاعل (قوله وتسمع ويسير على اضمار أن) قال الدمامينى الاحسن فى المصراع أن يقال ان فاعل راعنى ضمير يعود إلى ما يعود اليه ضمير يسير وهو الشخص وقوله يسير جملة فى محل نصب على انها حال من فاعل راعنى والاستثناء مفرغ أى ما راعنى هو فى حال من الاحوال إلا فى حال كونه يسير قال الشمنى ويمكن أن يخرج البيت أيضا على تقدير ملق أى إلا ليسير كما فى قوله * إنى وجدت ملاك الشيمة الأدب * أى للملاك اه شمنى (قوله على اضمار أن) أى وحذف ان ورفع الفعل جائز لا شذوذ فيه بخلاف حذفها مع نصب الفعل فانه شاذ لا يقاس إلا فى مواضع معلومة (قوله لما بينا فى غير هذا الموضع) أى من أن الجملة إذا قصد لفظها يحكم لها بحكم المفرد فيجوز وقوعها مبتدأ وفاعلا ونائبا عنه

﴿حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات﴾

(قوله أو بغير المحضة) أى وإن كانت مرتبطة بغير المحضة منهما أى من المعرفة والنكرة والمراد بالمعرفة الغير المحضة المعرفة بأل الجنسية والمراد بالنكرة الغير المحضة النكرة الموصوفة (قوله وجود المقتضى) أى وهو صحة عمل العامل فى صاحب الحال أو فى الموصوف فى الحال وفى الصفة (قوله وانتفاء المانع) أى الذى يمنع من الوصفية أو الحالية (قوله ومنه الخ) إنما فصله لاحتمال أنه ليس منه كما يأتى (قوله وإنما أعيد ذكر الاهل) أى الواقع بعد استطعما ولم يأت بالضمير بدل الاسم الظاهر (قوله مع أن المراد وصف القرية) لأن الحديث مسوق فيها ألا ترى فوجدا فيها جدارا (قوله لزم خلو الصفة) أى لأنه ليس فيها ضمير عائد على الموصوف وهو القرية ورده الدمامينى بان الضمير فى استطعماهم عائد على الأهل المقيد بالقرية لاضافته لها فالربط المعنوى حاصل والجواب أنه لا يكفى فى الجملة الواقعة صفة الا الربط اللفظى وهو الضمير العائد على نفس الموصوف وقوله كان مجازا أى وهو خلاف الاولى ورد بان المجاز أبلغ من الحقيقة والقرآن مشحون به فلا مانع من المجاز حينئذ وأجاب بعض

من ضمير الموصوف. لو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جوابا لاذا لأن تكرار الظاهر يعرى حينئذ عن هذا المعنى وأيضا فلا الجواب فى قصة الغلام قال أقتلت لا قوله فقتله لأن الماضى المقرون بقد لا يكون جوابا فليكن قال فى هذه أيضا جوابا (ومثال النوع الثانى) وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا تمنن تستكثر (٨٣) لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى (ومثال النوع الثالث) وهو المحتمل لهما بعد النكرة وهذا ذكر مبارك أنزلناه فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ولك أن تقدرها حالا عنها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة حتى ان أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال فى قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان أن الأوليان صفة لآخران لوصفه بيقومان ولك أن تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير فى مبارك إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال أما الأول فلأن الاشارة اليه لم تقع فى حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل فى حالة الشيخوخة فى وهذا بعلى شيخا وأما الثانى فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال وتقول ما فيها أحد يقرأ فيجوز الوجهان أيضا لزوال الابهام عن النكرة لعمومها (ومثال النوع الرابع) وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل أسفارا فان المعرف الجنسى يقرب فى المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا أو وصفا ومثله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود أحدها كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بعتكه يريد بالجملة الانشاء وهذا عبدى بعتكه كذلك فان الجملتين مستأنفتان لأن الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر

---

بأن المجاز خلاف الاصل على كل حال وأيضا حيث نبل أولا أتيا أهل قرية بنى الكلام على الحقيقة فالتجوز بعد من الرجوع للشىء بعد الانصراف عنه (قوله كان مجازا) لان اسناد الاستطعام للأهل هو الحقيقة أى ولا يجوز الاتيان بضمير الاهل والقرية معا بان يقول استطعماهم وها (قوله ولهذا) أى ولاجل تعليل إعادة الذكر بما سبق كان هذا الوجه أى وهو جعل الجملة صفة (قوله لأن تكرار الظاهر الخ) علة لمحذوف أى وإنما كان جعل الجملة جوابا لاذا لا أولوية فيه لان تكرار الخ وحاصله أنه على جعل الجملة صفة يكون للاتيان بالاسم الظاهر فى محل الضمير نكتة بخلاف جعلها جوابا لاذا فانه لا يكون للاتيان بالظاهر محل الضمير نكتة وأيضا يلزم على جعلها جوابا لاذا مخالفة النظير (قوله المقرون بقد) وفى نسخة بالفاء أى الدالة على قد الدالة على تحقق الماضى فلا يكون جوابا للشرط إذ المستقبل وإنما احتيج لقد لان الماضى بدونها صالح للشرطية فلا يقرن بالفاء (قوله بقد) أى المقدرة بعد الفاء وفى نسخة لأن الماضى المقرون بالفاء ووجه عدم صحة الجواب عنها أن الماضى صالح للجوابية لجواز كونه مستقبلا فى المعنى وحينئذ فلا يقترن بالفاء ودخول الفاء عليه مع الصلاحية يدل على أنه لا يصلح للجواب وعدم الصلاحية له لاقترانه بقد فالفاء دالة على قد محذوفة وقد تدل على تحقق الماضى فلا يكون الفعل جوابا لاذا إذ لا يكون إلا مستقبلا (قوله لا يكون جوابا) أى لأنها تدل على تحقق الماضى وجواب اذا لا يكون إلا مستقبلا (قوله قال الخ) أى ان الجواب عن إذا قال أقتلت لا ان الجواب فقتله من قوله لقيا غلاما فقتله لان الماضى الخ (قوله بعد المعارف المحضة) ان قلت هى فى يا حليما لا يعجل ونحوه صفة مع أنه معرفة محضة بتعيين النداء كما نص عليه ابن السيد والجواب أنه صفة له قبل النداء وهو إذ ذاك نكرة فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى (قوله تستكثر) جملة حالية من ضمير تمنن وكذلك وأنتم سكارى حال من ضمير لا تقربوا (قوله فآخران يقومان مقامهما) أى فى توجه اليمين عليهما وقوله من الذين استحق عليهم أى الوصية وهم الورثة وقوله الأوليان بالميت أى الاقربان اليه بدل من آخران أو صفة له كما قال أبو الحسن (قوله ولك أن تقدرها) أى جملة أنزلناه والمراد بتقديرها جعلها (قوله وجها الحال الخ) بالتثنية لان الحال إما من النكرة أو من ضمير مبارك (قوله أما الاول) أى أما تضعيف الوجه الاول وهو انه حال من ذكر وحاصله أن الحال قيد فى عاملها والعامل هنا الاشارة فيفيد أن الاشارة تقيده بالانزال مع أن الاشارة اليه ليست فى وقت انزال جميعه (قوله وأما الثانى) أى وأما تضعيف الثانى وهو أنه حال من ضمير مبارك ويكون العامل مبارك فالحال قيد فيه (قوله يحمل أسفارا) اى فهو حال من حمار وان كان مضافا اليه لكون المضاف كالجزء فى صحة السقوط إذ يقال مثله كالحمار والضمير حينئذ راجع للمضاف اليه وهو كثير منه كمثل آدم خلقه أهل قرية استطعما أهلها نعم اذا احتمل عود الضمير للمضاف أو المضاف اليه فالاولى عوده على المضاف لانه المحدث عنه والمضاف اليه قيد لتعيينه إلا ان يكون المضاف لفظ كل أو بعض لانهما سور والمقصود ما بعدهما (قوله وقد اشتمل الضابط) أى السابق عند الترجمة وهو قوله الجملة الخبرية الخ (قوله كذلك) أى تريد الانشاء وأما لو أردت الخبر كانت الجملة حالا لوقوعها بعد معرفة (قوله لا يكون نعتا ولا حالا) أى لانه لا يعلم مدلولها إلا بعد النطق بها وكل من الحال والنعت لا بد أن يعلم مدلوله من قبل لان القصد منهما تعريف الموصوف (قوله ويجوز أن يكونا) أى جملتا بعتكه فى المثالين وقوله خبرين أى عن اسم الاشارة وقوله آخرين أى غير الخبر الاول العبد المنكر فى المثال الاول والمعرف فى المثال الثانى

مطلقا وهو اختيار ابن عصفور (٨٤) وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابن علي وعند من منع وقوع الانشاء خبرا أوهم طائفة من الكوفيين ومن الجمل ما يحتمل الانشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير وله أمثلة منها قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما فان جملة أنعم الله عليهما تحتمل الدعاء فتكون معترضة والاخبار صفة ثانية ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالا ولا يضعف فى الصناعة لوصفها بالظرف (ومنها) قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم فذهب الجمهور إلى أن حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفش هى حال من فاعل جاء على إضمار قد ويؤيده قراءة الحسن حصرة صدورهم وقال آخرون هى صفة لئلا يحتاج الى اضمار قد ثم اختلفوا فقيل الموصوف منصوب محذوف أى قوما حصرت صدورهم ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من اضمار حرف المعنى وقيل مخفوض مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرىء باسقاط أو وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجىء مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين وقال ابو العباس المبرد الجملة انشائية معناها الدعاء مثل غلت أيديهم فهى مستأنفة ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه

الكفر

(قوله مطلقا) اى سواء كان الثانى مفردا أو جملة كان انشاء او خبرا (قوله تحتمل الدعاء) اى فهى جملة انشائية (قوله فتكون معترضة) اى بين القول والمقول (قوله من حيث المعنى) اى لانه ليس المعنى على التقييد (قوله أن تكون حالا) أى لان جعلها حالا يقتضى ان قولهم فى وقت انعامه عليهم فقط مع ان قولهم لا يتقيد بذلك والحاصل ان الحالية تقتضى تقييد العامل مع ان المعنى ليس على التقييد (قوله أو جاؤكم) عطف على قوله يصلون أى إلا الذين يصلون إلى قوم موصوفين بكونهم بينكم وبينهم ميثاق أى فلا تقتلوهم وإلا الذين جاؤكم حصرت صدورهم فلا تقاتلوهم وهذا بناء على أن حصرت جملة خبرية (قوله أو جاؤكم حصرت صدورهم) قبله ودوا لو تكفرون أى ود المنافقون لو تكفرون كما كفروا فتكونون أنتم وهم مستوون فى الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء توالونهم حتى يهاجروا هجرة صحيحة محققة لايمانهم فان تولوا أو أعرضوا واستمروا على ماهم عليه فخذوهم بالأسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا توالونه ولا نصيرا تنصرون به على أعدائكم إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أى عهد على الايمان وترك قتالهم وقتال من أتى اليهم كهلال بن عويمر الأسلمى فلا تأخذوهم ولا تقتلوهم أو جاؤكم حصرت صدورهم أى ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم وعن قتال قومهم معكم أى ممسكين عن قتالكم وقتال قومهم فلا تتعرضوا اليهم بأخذ ولا بقتل وقد نسخت هذه الآية بآية السيف (قوله على اضمار قد) اعلم أن اضمار قد واجب عند البصريين فيقولون إن الجملة الماضوية إذا وقعت حالا لا بد من اقترانها بقد ظاهرة أو مقدرة وأما الأخفش فلا يرى وجوبها مع الماضى إذا وقع حالا فيقول ان الجملة الماضوية تقع حالا وتقترن بقد إن وجدت فان لم توجد فلا تحتاج إلى تقديرها إذا علمت هذا فقول المصنف منهم الأخفش على إضمار قد الخ لا يظهر فالاولى أن يقول ثم اختلفوا فقال الجمهور هى حال من فاعل جاؤ على اضمار قد خلافا للأخفش القائل لا تحتاج لتقدير (قوله قراءة الحسن حصرة) أى ضيقة أى حال كون قلوبهم ضيقة (قوله أى قوما حصرت صدورهم) أى أو جاؤكم حال كونهم قوما موصوفين بهذا الوصف (قوله وقيل مخفوض) أعنى الموصوف (قوله وهم قوم المتقدم ذكرهم) فالقوم المتقدم ذكرهم موصوفون بوصفين الأول قوله بينكم وبينهم ميثاق والوصف الثانى قوله حصرت صدورهم وقوله أو جاؤكم اعتراض هذا هو كلام أبى البقاء الذى هذه عبارته وليس ما بين القوم وقوله حصرت كله اعتراض كما هو ظاهر المصنف (قوله ويؤيده) أى يؤيد جعله صفة لقوله المذكور لا حالا من فاعل جاؤكم (قوله وما بينهما اعتراض) هو أو جاؤكم وأما بينكم وبينهم ميثاق فصفة لقوم وإنما كان جاؤكم اعتراضا لأن أو تمنع من جعله صفة ثانية والواقع بين الشيئين المتلازمين كالموصوف وصفته اعتراض (قوله ويكون حصرت صفة ثانية) فتعين حصرت للوصفية على قراءة اسقاط أو ويؤيد جعلها صفة لا حالا على قراءة اثبات أو لان الاصل التوافق بين القراءة وعدم اختلافها تأمل (قوله ثانية) أى بالنسبة لجاؤكم فلا ينافى انه صفة ثالثة بالنظر لبينكم وبينهم ميثاق (قوله لان المجىء) اى فى تلك الحالة مشتمل على الحصر أى على ضيق الصدر (قوله لان الحصر من صفة الجائين) اى فهو صفة ثانية لا انه من صفات المجىء حتى يكون بدلا منه قال الدمامينى وقد يقال كون الحصر صفة للجائين لا ينافى اشتمال المجىء عليه من حيث أن سبب المجىء حصر الصدور فتأمل (قوله من صفة الجائين) أى لا من صفة المجىء وشرط بدل الاشتمال إنما يكون من صفات المبدل منه ودالا عليه دلالة اجمالية حتى إذا ذكر البدل يكون كالمعنى لما ذكر إجمالا (قوله وقال أبو العباس المبرد الجملة) أى جملة حصرت صدورهم (قوله معناه الدعاء) أى فالمعنى أو جاؤكم اللهم ضيق صدورهم كراهية أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم (قوله مثل غلت الخ) أى فالمعنى اللهم ضيق صدورهم (قوله لا يتجه) أى لا يظهر وحاصل الرد أن المعنى على هذا القول اللهم ضيق صدورهم عن قتالنا وعن قتال قومهم أى الكفار والدعاء عليهم بضيق الصدور بالنظر لقتال المسلمين ظاهر وأما الدعاء عليهم بالنظر لقتال قومهم فلا يظهر إذ المطلوب اتحاد

ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز أن تقدر لا ناهية ونافية وعلى الأول فهى مقولة لقول
محذوف هو الصفة أى فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا
وعلى الثانى فهى صفة لفتنة ويرجحه سلامته من تقدير القيد الثانى صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر
والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك القيد الثالث وجود
المقتضى واحترزت بذلك
عن نحو فعلوه من قوله
تعالى وكل شيء فعلوه فى
الزبر فانه صفة لكل أو
لشيء ولا يصح أن يكون
حالا من كل مع جواز
الوجهين فى نحو أكرم كل
رجل جاءك لعدم ما يعمل
فى الحال ولا يكون خبراً
لأنهم لم يفعلوا كل شيء
ونظيره قوله تعالى لولا
كتاب من الله سبق يتعين
كون سبق صفة ثانية لا حالا
من الكتاب لأن الابتداء
لا يعمل فى الحال ولا من
الضمير المستتر فى الخبر
المحذوف لأن أبا الحسن
حكى أن الحال لا يذكر
بعد لولا كما لا يذكر الخبر
أو لا يكون خبراً لما
اشرنا اليه ولا ينقض
الأول بقولهم لولا رأسك
مدهونا ولا الثانى بقول
الزبير رضى الله عنه
ولولا بنوها حولها لخبطتها
لندورهما وأما قول ابن
الشجرى فى ولولا فضل الله
عليكم ان عليكم خبر فمردود
بل هو متعلق بالمبتدا والخبر
محذوف القيد الرابع انتفاء
المانع والمانع أربعة انواع
(أحدها) ما يمنع حالية كانت
متعينة لولا وجوده ويتعين
حينئذ الاستئناف نحو زارنى زيد سأكافئه أو لن أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لأن الحالية لا تصدر
بدليل استقبال وأما قول بعضهم فى وقال إنى ذاهب إلى ربى سيهدين أن سيهدين حال كما تقول سأذهب مهديا فسهو (والثانى) ما يمنع وصفية
كانت متعينة لولا وجود المانع ويتعين فيه الاستئناف لأن المعنى على تقييد المتقدم فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى
أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم أو كالذى مر على قرية

---

الكفر ولو بأهله وأجيب بان المراد الدعاء عليهم بسلب أهلية القتال بالمرة تحقيراً لهم فتأمل (قوله لا ناهية) تقدم أن فيه اقامة المسبب مقام السبب فالمعنى لا تتعرضوا لها فتصيب (قوله قياس) أى وأما التوكيد بعد لا النافية فهو شاذ (قوله صلاحيتها للاستغناء) هذا القيد مأخوذ من قوله فى الضابط لم يستلزمها ما قبلها لأنه إذا لم يستلزمها ما قبلها كانت صالحة للاستغناء عنها (قوله وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر) أى فاذا قلت جاء الذى قام أبوه أو زيد قام أبوه فلا تكون جملة قام أبوه حالا من المعرفة قبلها وكذا يقال فى قال زيد عمرو وقام أبوه لا تكون جملة عمرو وقام أبوه حالا من المعرفة قبلها ولا صفة للنكرة فى قولك قال رجل عمرو وقام أبوه لعدم الاستغناء عنها (قوله بمعنى أن معقولية القول) أى تعقل القول بمعنى المقول فاذا قلت قال زيد لا نرض فلا يتعقل كون زيد قال لا نرض إلا بهذه الجملة أى جملة لا نرض (قوله بمعنى أن معقولية الخ) أى لا بمعنى انها عمدة (قوله وجود المقتضى) أى وهو صحة كون العامل فى صاحب الحال عاملا فيها بان كان قويا كالفعل وما شابهه لا إن كان ضعيفا كالابتداء فانه لا يصح حينئذ ولذا قالوا لا يصح الحال من المبتدا (قوله فانه صفة الخ) أى والمعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت فى الزبر (قوله أو لشيء) أى والمعنى الشيء المفعول لهم كله ثابت فى الزبر (قوله مع جواز الوجهين) هما جعل الجملة صفة لرجل أو حالا منه (قوله لعدم ما يعمل فى الحال) علة لقوله لا يصح فان الابتداء لا يعمل فيها لأنه عامل ضعيف فلا يعمل الرفع والنصب وإنما كان ضعيفا لأنه معنوى لا لفظى ولما أجاز سيبويه الحال من المبتدا جعلها معمولة للاستقرار فى نحو

* لمية موحشا طلل *

ولم يبال باختلاف عاملها وعامل صاحبها والقوم يجعلونها من ضمير الاستقرار (قوله لعدم ما يعمل فى الحال) أى ففقد عدم المقتضى للحال (قوله ونظيره) أى فى امتناع الحال لعدم المقتضى وامتناع الخبر وتعين الصفة (قوله ولا من الضمير المستتر فى الخبر) أى موجود المقدر أى لولا كتاب من الله موجود حال كونه سابقا (قوله ولا يكون خبراً) أى لكتاب وقوله لما أشرنا اليه أى بقول أبى الحسن ان الخبر لا يقع بعد لولا (قوله ولا ينقض الأول) أى كون الحال لا تقع بعد لولا (قوله مدهونا) أى فان مدهونا حال من المبتدا (قوله ولا الثانى) أى كون الخبر لا يقع بعد لولا (قوله بقول الزبير) بن العوام وكان ضرابا للنساء وكان لأسماء الصديقية زوجته أولاد يحولون بينه وبين ضربها (قوله لخبطتها) من الخبط أى لخبطتها فى الأرض وهو جواب لولا وقوله حولها نصب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر عن المبتدا وتمام البيت * كخبطة عصفور ولم أتلعثم * (قوله والخبر محذوف) أى موجود (قوله لولا وجوده) أى المانع (قوله ويتعين حينئذ) أى حين إذ وجد المانع (قوله حال) أى يتعين كونها حالا (قوله بدليل استقبال) أى لأن الحال منافية الاستقبال (قوله حال) أى من ربى (قوله فسهو) أى لأن هذا لا يصح جعله نظيرا لان السين فى هذا المثال المنظر به داخلة على عامل الحال وفى الآية داخلة على الحال وفرق بينهما وقد يقال ان ذلك القائل لاحظ فى التنظير انه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها وبالعكس لاتحاد زمنهما فصح التنظير (قوله بعد أن كانت ممتنعة) قبل المانع لان الجملة الخبرية بعد النكرة المحضة يتعين جعلها صفة ويمتنع كونها حالا (قوله وهو خير لكم) أى فالواو معينة للحال إذ الصفة لا يفصل بينها وبين موصوفها بالواو أى عسى أن تكرهوا شيئا فى حال كونه خيرا لكم وفى حال كونه شرا لكم جزما فالترجى

ومن وافقه (والثالث) ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها (والرابع) ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو ما جاءني أحد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود إلا محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون وأما وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية مانعان الواو وإلا ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني أن راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في إيلائك إياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائما فان قلت الا قائم جاز ومثل ذلك قوله وقائلة تخشى على أظنة ستردى به ترحاله وجعائله فان جملة تخشى على حال من الضمير في قائلة ولا يجوز أن يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل والله اعلم (الباب الثالث) من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور ﴿ ذكر حكمهما في التعلق ﴾ فان لابد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما يشير الى معناه

في كلام الله بمعنى الجزم أي قد تكرهوا شيأ الخ (قوله وهي خاوية) اي في حال كونها خاوية (قوله وقوله) أي قول قيس بن ذريح وتمامه * فهل لي الى ليلى الغداة شفيع *

يقولون صب بالنساء موكل * وهل ذاك من فعل الرجال بديع

(قوله والمعارض) اي والمانع من الوصفية والمعين للحالية فيهن الواو (قوله ومن وافقه) اي كابي البقاء (قوله والثالث ما يمنعهما) أي ما يمنع من الوصفية والحالية بعد أن كانا جائزين لولا المانع (قوله من كل شيطان) اي فهو نكرة فمقتضاه صحة أن يكون لا يسمعون بعده صفة واذا نظرت لوصفه بمارد صح جعلها حالا منه لكن منع مانع معنوي من كل من الامرين وهو انه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع ولا من شيطان في حال عدم سماعه وحينئذ فجملة لا يسمعون الخ مستأنفة لبيان حال الشيطان بعد التحفظ منه على ما مر (قوله وقد مضى البحث فيها) اي الكلام فيها (قوله الا قال خيرا) اي فأحد نكرة ويصح جعل قوله قال خيرا صفة له وأيضا اذا نظرت له من حيث انه نكرة في حيز النفي فيعم فيصح جعله حالا لكن منع من الصفة مانع وهو الا (قوله امتنعت الوصفية) اي وبقيت الحالية (قوله ولم ير) وفي نسخة ولم يسم (قوله مانعا) اي من الوصفية فجوزا في الجملة المذكورة كونها صفة وحالا (قوله وكلام النحويين بخلاف ذلك) أي لان كلامهم يقتضي أن الا تمنع من جعل ما بعدها صفة لما قبلها وقوله قال الاخفش الخ أتى بكلام الاخفش وكلام الفارسي دليلا لما ادعاه من أن كلام النحويين مخالف لما قاله الزمخشري وأبو البقاء وهو ان الا تمنع من كون ما بعدها صفة لما قبلها (قوله فالتقدير) أي المجوز لذلك التركيب وهذا لا ينفي قبحه (قوله وفيه قبح) اي ويلزم شيء آخر لهذا التقدير في ما جاءني احد الا قال خيرا أي الا احد قال خيرا وهو ان فيه حذف الموصوف بجملة والشرط غير موجود لانه ليس بعض اسم مجرور بمن أو في (قوله لجعلك الخ) اي قبل التقدير (قوله في ايلائك اياها العامل) اي مع ان العامل لا يليه الا الاسماء لا الصفة (قوله في ايلائك اياها العامل) مراده بالعامل الا اذ شأنها العمل اي والعامل انما يليه الموصوف فيعمل في الصفة بالتبع (قوله لا يجوز الخ) أي مطلقا سواء جعلت الا قائما صفة لاحد الموجود لانه يلزم عليه الفصل بالا بين الصفة والموصوف أو جعلته صفة لاحد محذوف بدلا من أحد المذكور لانه لا يجوز عنده خلافا للاخفش الذي يقبحه فقط فحاصل كلامه منع ما قبحه الاخفش (قوله الا قائم) أي بالجر على التبعية (قوله جاز) أي على الحالية (قوله ومثل ذلك) أي مثل ما تقدم من قوله ما جاءني احد الا قال خيرا وقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون في امتناع الوصفية دون الحالية قوله الخ (قوله أظنة) أي محل الظنون التي تظنها بي من موتي مثلا (قوله ستردى به) أي تهلكه والترحال التنقل في الاسفار والجعائل جمع جعالة بمعنى الجعل على الفعل (قوله لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل) قال الدماميني يحتمل ان جملة ستردى به مفعولا ثانيا لأظنة على انه قالها أو انه ليس مقولا لقائلة المذكور بل مقول لمحذوف أي تقول ستردى أو أظنة ستردى الخ وحينئذ فلا يلزم من جعل جملة تخشى صفة لقائلة ما ذكره من وصف اسم الفاعل قبل العمل (قوله قبل العمل) اي لان قوله ستردى الخ مقول القول فهي في محل نصب بقائلة (قوله قبل العمل) أي لان الوصف من خواص الاسماء فيبعد الشبه بالفعل

﴿ الباب الثالث من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة ﴾

(قوله أو ما يشبهه) أي وهو الاسم المشتق العامل عمل الفعل (قوله أو ما أول بما يشبهه) وهو الاسم الجامد المؤول بالمشتق (قوله او ما يشير الى معناه) اي بان كان علما مشتهرا مسماه بوصف فيشار به حال العلمية للوصف كحاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الجود (قوله أو ما يشير الى معناه) أي الى معنى الفعل (قوله

فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر كما سيأتى وزعم الكوفيون وابن طاهر وخروف انه لا تقدير فى نحو زيد عندك وعمرو فى الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدا وزعما أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معول على هذين المذهبين ❊ مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد

واشتعل المبيض فى مسوده ❊ مثل اشتعال النار فى جزل الغضى ❊

وقد تقدر فى الاولى متعلقة بالمبيض فيكون تعلق الجارين بالاسم ولكن تعلق الثانى بالاشتعال يرجح تعلق الاول بفعله لانه أتم لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق فى الثانية بكون محذوف حالا من النار ويبعده ان الاصل عدم الحذف ومثال التعلق بما أول بمشبه الفعل قوله تعالى وهو الذى فى السماء إله أى وهو الذى هو إله فى السماء ففى متعلقة بإله وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فتقول إله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء إله وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود وإله خبر لهو محذوفا ولا يجوز تقدير إله مبتدا مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفى الارض إله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغى أن يكون سببه التخلص به من محذور وأما أن يكون هو موقعا فيما يحوج الى تأويلين فلا

فان لم يكن الخ) اى كما فى زيد عندك أو فى الدار (قوله فى نحو زيد عندك) أى بل نفس عند خبر وليس هناك متعلق مقدر (قوله ثم اختلفوا) أى فى العامل فى الظرف وقوله الناصب أى للظرف وقوله وينصبه اذا كان غيره أى كما هنا فالمبتدأ عندهم تارة يكون ناصبا وتارة يكون رافعا (قوله نحو زيد أخوك) فان زيدا نفس الاخ (قوله اذا كان غيره) أى كما هنا فان العند والدار غير زيد (قوله كونهما مخالفين) لان الخبر مخالف للمبتدا معنى اذ معنى العند ليس هو زيدا وهذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية فى الاعراب فتنصب الخبر (قوله مخالفين للمبتدا) أى لان المخالفة عندهم من عوامل النصب فيقولون فى الاستثناء انه منصوب على المخالفة (قوله ولا معول على هذين المذهبين) أى والمعول عليه ما تقدم فى عامل الظرف فى المثالين مقدرا (قوله أنعمت عليهم) على متعلقة بأنعم وهو فعل وقوله عليهم الثانية متعلقة بالمغضوب وهو اسم مفعول (قوله الغضى) بالغين والضاد المعجمتين ففى الاولى فى البيت متعلقة باشتعل والثانية متعلقة بالاسم وهو اشتعالى (قوله وقد تقدر) أى تجعل (قوله لمعنى التشبيه) أى لانه شبه اشتعال شيء فى شيء وهو البياض فى السواد باشتعال شيء كالنار فى شيء وهو جزل الغضى (قوله بكون محذوف) أى حال كون النار كائنة فى جزل (قوله أى وهو الذى هو إله) اشار بذلك لتقدير المبتدا المحذوف العائد على الموصول (قوله ولا يوصف به) وهذا حقيقة الاسماء وأما الاوصاف فيوصف بها ولا توصف (قوله لهو محذوفا) أى وانما جاز حذف العائد لطول الصلة بالمعطوف والجار والمجرور المعمول (قوله ولا يجوز تقدير إله) أى والمعنى حينئذ وهو الذى إله كائن فى السماء (قوله مخبرا عنه بالظرف) أى والجملة صلة (قوله أو فاعلا بالظرف) أى والظرف صلة (قوله لان الصلة حينئذ) أى حين اذ جعل إله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او جعل إله فاعلا بالظرف وقوله خالية من العائد أى لانه على الاول يكون الضمير فى الظرف عائدا على المبتدا وهو إله لا على الموصول وعلى الثانى يكون الظرف خاليا عن الضمير لرفعه الظاهر (قوله خالية من العائد) أى لان ضمير كائن انما يعود على المبتدا أى إله (قوله من الضمير المستتر فيه) والتقدير وهو الذى فى السماء أى يكون هو فى السماء ثم ابدل من الضمير المستكن فى يكون إله (قوله معطوفا كذلك) أى معطوفا على ان فى الارض صلة وقوله إله بدل من الضمير المستتر فى الظرف أى وهو الذى يكون هو فى الارض ثم ابدل من هو إله (قوله لتضمنه الخ) علة لقوله ولا يحسن (قوله وفيه) أى فى الابدال من ضمير العائد مرتين (قوله حتى قيل الخ) لانه لا يعرف تكرار البدل الا فى بدل الاضراب كما مر للمصنف فى لزوم اذا الاضافة واعترضه ابن الصائغ بنحو لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا فان الاول يختار فيه الابدال والثانى بدل وأجيب بان مراده منع تكرار البدل والمبدل اليه والفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى (قوله على الوجه البعيد) مراده بالوجه البعيد الابدال من ضمير العائد (قوله ان يكون سببه الخ) أى ولا محذور هنا فى الآية حتى يحمل على هذا الوجه (قوله وأما أن يكون الخ) أى ان عدم الحسن لهذين الامرين وأما كون عدم حسن هذا الاعراب لما يلزم عليه من ارتكاب محذور يحوج فى تصحيح الكلام الى تأويلين (قوله وأما ان يكون) أى وأما كونه موقعا فى شيء أى محذور يحوج فى تصحيح الكلام الى تاويلين فقوله فيما يحوج أى فى محذور يحوج الى تاويلين حتى يصح الكلام والمحذور هو ان الضمير اذا كان مبدلا منه كان فى نية الطرح وحينئذ فيلزم خلو الصلة من عائد وحاصل التاويل انه وان كان فى نية الطرح الا ان الخلو عن العائد فى المعنى واما فى اللفظ فلم تخل عن العائد وهذا التاويل فى الطرف الاول ومثله يقال فى الثانى فهما تاويلان بالنظر لكل مثال والا فالتأويل واحد (قوله وأما ان يكون هو) أى هذا الاعراب (قوله فلا) أى فلا نقول ان هذا هو سبب عدم الحسن

ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الارض إله مبتدأ وخبراً لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد إن عطف ومن ذلك أيضاً قوله
وإن لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم

أصله علقم عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصبه والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله
بصعب أو شاق أو شديد
ومن هنا كان الحذف شاذا
لاختلاف متعلقي جار
الموصول وجار العائد
ومثال التعلق بما فيه رائحته
قوله
أنا أبو المنهال بعض
الاحيان
وقوله
أنا ابن ماوية إذ جد النقر
فتعلق بعض وإذ بالاسمين
العلمين لا لتأولهما باسم يشبه
الفعل بل لما فيهما من معنى
قولك الشجاع أو الجواد
وتقول فلان حاتم في قومه
فتعلق الظرف بما في حاتم
من معنى الجود ومن هنا رد
على الكسائي في استدلاله
على اعمال اسم الفاعل
المصغر بقول بعضهم أظنني
مرتحلا وسويرا فرسخا
وعلى سيبويه في استدلاله
على اعمال فعيل بقوله
حتى شآها كليل موهنا عمل
وذلك أن فرسخا ظرف
مكان وموهنا ظرف زمان
والظرف يعمل فيه روائح
الفعل بخلاف المفعول به
ويوضح كون الموهن ليس
مفعولا به ان كليلا من كل
وفعله لا يتعدى واعتذر
عن سيبويه بان كليلا بمعنى
مكل وكأن البرق يكل
الوقت بدوامه فيه كما يقال
أتعبت يومك أو بانه إنما
استشهد به على ان فاعلا
يعدل إلى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان في الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة
وقال ابن مالك في قول الشاعر ونعم من هو في سر وإعلان يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم وهو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة وفي متعلقة
بالمقدرة لان فيها معنى الفعل أي الذي هو مشهور انتهى

صلة

(قوله ولا يجوز على هذا) أي كون في السماء صلة وإله بدل من الضمير المستتر في الظرف (قوله فساد المعنى) أي لانه يلزم عليه التعدد في الآلهة كأنه قيل وهو الذي يكون في السماء إله وأخبركم ان إلها في الارض (قوله أو خلو الصلة) أي لان جملة وفي الارض إله صلته لعطفها على الصلة فهي صلة ولا ضمير فيها فقوله لخلو الصلة أي بالنظر للمعطوف وأما المعطوف عليه ففيه رابط وهو الضمير المبدل منه إله (قوله ان عطف) أي ان عطفت تلك الجملة على الصلة (قوله ومن ذلك) أي من المتعلق بما يشبه الفعل (قوله علقم عليه) المناسب ان يقول الاصل علقم على من صبه الله عليه لاجل مناسبة ما بعده (قوله ومن هنا) اي من أجل ما ذكرهنا من الاصل (قوله بما فيه رائحته) وهو المراد بقوله سابقا أو بما يشير إلى معناه (قوله بعض الاحيان) بعض ظرف لان لها حكم ما تضاف اليه وهي هنا مضافة للظرف والاصل في بعض الاحيان كأن اذ ظرف (قوله العلمين) وهما أبو المنهال وابن ماوية وهو علم على الشاعر (قوله النقر) وقف بنقل ضمة الراء للقاف الساكنة وهو صوت تنزعج به الفرس للمشي وذلك بأن يلصق اللسان باعلى الحنك ثم يفتح بنبرة (قوله لا لتأولهما) أي لان العلمية مانعة من تاويل الاسم بالمشتق (قوله لا لتأولهما الخ) حاصل ماقاله المصنف ان العلم إذا اشتهر مسماه بوصف كان فيه معنى المشتق كحاتم وأبو المنهال لانه مؤول بالمشتق وهذا بخلاف النكرة كما في أسد على فانها تؤول بالمشتق أي صائل أو مجترىء على (قوله بما في حاتم الخ) الأولى بحاتم لما فيه من معنى الجود (قوله ومن هنا) أي من كون الظرف يكتفى برائحة الفعل (قوله وسويرا) تصغير سائر وقد عمل في قوله فرسخا (قوله وعلى سيبويه) أي ورد على سيبويه (قوله شآها) بالف بعد الهمزة على وزن قلاها (قوله حتى شآها) أي السحاب أي حتى سبقها كليل أي برق كليل أي كثير الكل أي التعب وقوله موهنا اسم لنصف الليل أي في نصف الليل وقوله عمل أي مطبوع على العمل أي صار العمل طبعه وسجيته والمعنى حتى سبق السحاب برق كليل في نصف الليل وعمل صفة ثانية لبرق (قوله كليل) هو على وزن فعيل وقد عمل في موهنا (قوله وذلك) أي وبيان ذلك أي الرد على الكسائي وسيبويه (قوله وموهنا ظرف زمان) أي لانه نصف الليل وما قاربه (قوله بخلاف المفعول به) أي فانه لا يكتفى برائحة الفعل ولا يتم الاستدلال الا لو كان فرسخا وموهنا مفعولا به (قوله وفعله لا يتعدى) أي فلا ينصب المفعول به (قوله بمعنى مكل) أي من أكل بمعنى أتعب لا من كل وحينئذ فيكون متعديا والمعنى حتى سبقها برق أكل أي أتعب نصف الليل وايقاع الاتعاب على نصف الليل مجاز عقلي في النسبة الايقاعية كما أن اسناد الاكلال أي الاتعاب للبرق مجاز عقلي وحقه أن يسند للعاقل فعلى هذا الجواب فيه مجازان عقليان (قوله وكأن البرق الخ) أي وايقاع الاكلال على الوقت مجاز عقلي وكأن البرق يتعب الوقت أي إلى نصف الليل بسبب دوامه أي تردده فيه (قوله وهذا أقرب) أي الجواب الثاني وهو أنه استشهد به على أن فاعلا يعدل به إلى فعيل (قوله فان في الأول) أي في الجواب الاول (قوله حمل الكلام على المجاز) أي بخلاف الثاني فانه ليس فيه مجاز واعترض بان المجاز لازم مطلقا إذ التعب والاتعاب لا يسندان للبرق ولا يقعان على الوقت الا مجازا والجواب انه على الجواب الأول فيه مجازان عقليان الأول اسناد الاتعاب للبرق والثاني ايقاع الاتعاب على الوقت بخلاف الثاني فان فيه مجازا عقليا فقط وهو اسناد التعب للبرق ووقوعه في الوقت لانه عليه لا مجاز فيه قال الشمني والأحسن أن يراد بالمجاز خلاف الاصل لان كون كليل بمعنى مكل من أكل خلاف الاصل لان الاصل أخذ فعيل من الثلاثي لا من غيره والاصل كونه من كل والمراد بالحقيقة الاصل اهـ تقرير دردير (قوله مع امكان حمله على الحقيقة) أي كما في الجواب الثاني (قوله خبره هو أخرى مقدرة) أي والجملة

والاولى أن يكون المعنى الذى هو ملازم الحالة واحدة فى سر واعلان" وقدر أبو على من هذه تمييزا والفاعل مستتر وقد أجيز فى قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض تعلقه باسم الله تعالى وان كان علما على معنى وهو المعبود (٨٩) أو وهو المسمى بهذا الاسم وأجيز تعلقه بيعلم وبسركم وجهركم وبخبر محذوف قدره الزمخشرى بعالم ورد الثانى بان فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين فى متقدم وليس بشىء لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدرى وصلته ولانه قد جاء نحو بالمؤمنين رؤف رحيم والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعا فكذا هنا ورد أبو حيان الثالث بان فى لاتدل على عالم ونحوه من الاكوان الخاصة وكذلك رد على تقديرهم فى فطلقوهن لعدتهن مستقبلات لعدتهن وليس بشىء لان الدليل ما جرى فى الكلام من ذكر العلم فان بعده يعلم سركم وجهركم وليس الدليل حرف الجر ويقال له اذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوى مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنع مع وجود ما يسد وانما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه ومثال التعلق بالمحذوف والى ثمود أخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبى والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله فى تسع آيات الى فرعون ففى والى متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين إحسانا أى وأحسنوا بالوالدين إحسانا [١٢ - دسوقى - ثانى] مثل وقد أحسن بى أو وصيناهم بالوالدين إحسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة

﴿ هل يتعلقان بالفعل الناقص ﴾

من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد فالفارسى فابن جنى فالجرجانى فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح أنها كلها دالة عليه

صلة وقوله وفى متعلقة بالمقدرة هذا هو محل الشاهد (قوله والاولى ان يكون الخ) أى الاولى أن يفسر هو الثانية بملازم الحالة واحدة أى ليس عنده نفاق وانما كان أولى لان مشهور لا يناسب السر وعلى كل حال فالظرف متعلق بهو الثانية لانها هى التى فيها معنى الفعل (قوله والفاعل مستتر) أى وهو مبتدا محذوف خبره والظرف متعلق بذلك الخبر أى والمعنى نعم هو شخصا أى نعم الممدوح شخصا هو ملازم الحالة واحدة فى سر واعلان (قوله على معنى) متعلق بقوله تعلقه أى أنه متعلق به لتضمنه لمعنى ما يشير للفعل وليس مؤولا بمشتق لان العلم عند المصنف لا يؤول بالمشتق (قوله ورد الثانى) أى تعلقه بسركم وجهركم (قوله تقديم معمول المصدر) أى لان فى السموات معمول للمصدر وهو سركم وقد تقدم ذلك المعمول عليه (قوله عاملين) اى سركم وجهركم وقوله فى متقدم أى مع ان شرط التنازع ان يكون فى معمول متاخر نحو قام وأكل زيد (قوله وليس بشىء لان المصدر الخ) أى ومحل المنع لتقديم معمول المصدر عليه اذا كان المصدر يقدر بان وهنا ليس كذلك لان المعنى حينئذ وهو الله يعلم أن تسروا او تجهروا فى السموات والارض فيفيد أن الاسرار والجهر مستقبل وليس كذلك (قوله لان المصدر الخ) رد لقوله تقديم معمول المصدر وقوله ولانه قد جاء الخ رد لقوله وتنازع عاملين الخ (قوله لان المصدر هنا ليس مقدرا) رده الشارح بان من الجائز أن يقدر ما المصدرية وهى لا تدل على الاستقبال وأجاب الشمنى بان السر والجهر المراد منهما الكلام الخفى والكلام الجهر لا نفس الاسرار والاجهار (قوله والظرف متعلق باحد الوصفين) أى وحذف متعلق الآخر للدلالة عليه فكذا هنا أى فلا يلزم التنازع بين عاملين فى معمول متقدم وحاصله أنه من باب الحذف من أحد الموضعين لدلالة الآخر لا من التنازع (قوله لا تدل على عالم الخ) أى وإنما تدل على كون عام (قوله وكذلك رد) أبو حيان (قوله مستقبلات) حال (قوله للدليل المعنوى) أى لدليل عقلى كما قالوا وحذف ما يعلم جائز للدليل العقلى عليه (قوله فكيف يمنع) أى الحذف مع وجود ما يسد أى وهو الجار والمجرور والدليل لفظى (قوله ولكن ذكر النبى) أى صالح وقوله والمرسل اليهم هم ثمود (قوله ومنه) أى من المتعلق بمحذوف

﴿ هل يتعلقان بالفعل الناقص ﴾

أى هذا مبحث هل يتعلقان الخ (قوله أنه لا يدل الخ) أى وادعى أن هذا هو معنى النقصان أى انه الآن صار لا يدل إلا على مجرد الزمان ولا يدل على الحدث فقد نقص مدلوله الحدث ودل على الزمان واما على المختار من أنه يدل على الحدث والزمان فسمى ناقصا لانه لا يكتفى بمرفوعه بل لا بد فى تمام الفائدة من ذكر المنصوب (قوله والصحيح أنها كلها دالة) أى فكان تدل على حدث وهو كون مطلق والمقيد له خبرها فمعنى كان زيد حصل زيد وقولك قائما أفاد أن المراد حصول قيام زيد وتدل أيضا على زمن لكن خاص وهو الزمن الماضى وأما خبرها وهو قائم فيدل على زمن مطلق فيقيد ويعين بالزمن فى كان أو يكون فتحصل أن كان تدل على حدث مطلق يقيد بالخبر والخبر يدل على زمن مطلق يقيد بالزمن المستفاد من كان فتعاوضا فان قلت ان الخبر وهو قائم حقيقة فى الحال فهو دال على الحال قلت ان هذه دلالة عرفية وقولنا انه دال على زمن مطلق أى بحسب الفعل لان الحدث لا بد له من زمن وأما قولك فى كان زيد أخاك فمعناه كان زيد محكوما له بالاخوة فهو مؤول باسم الفاعل وأما بقية الافعال كصار الدالة على الانتقال وأصبح الدالة على الدخول فى الصباح الخ فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور وقد استدل على بطلان القول بانها لا تدل على الحدث بامور منها أن الاصل فى الفعل الدلالة على الحدث والزمان اذ الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان ولا يخرج الفعل عن اصله الا بدليل ومنها أن الافعال المتساوية فى الزمان انما تمتاز بالاحداث فاذا زال ما به الافتراق

إلا ليس واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى أكان للناس عجبا أن أوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا بأوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لأن وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من

عجبا على حد قوله * لمية موحشا طلل * ﴿هل يتعلقان بالفعل الجامد﴾ زعم الفارسي في قوله

ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه * ونعم من هو في سر وإعلان * أن من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطائفة في ما من نحو فنعما هي وأن الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل وان هو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة على حد شعري شعري وان الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها معنى الفعل أي ونعم الذي هو باق على وده في سره وإعلانه وان المخصوص محذوف أي بشر بن مروان وعندي أن يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو وكيف أرهب أمرا أو أراع به * وقد زكأت إلى بشر ابن مروان * فيبقى التقدير حينئذ من هو هو

﴿هل يتعلقان باحرف المعانى﴾ المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال إن كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة وإلا فلا وهو قول أبي علي وأبي الفتح زعما في نحو يا لزيد أن اللام متعلقة بيا بل قالا في يا عبد الله إن النصب بيا وهو نظير قولهما في قوله * أبا خراشة أما أنت ذا نفر * ان ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة وأما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب رضي الله تعالى عنه * وما سعاد غداة البين إذ رحلوا *

استعمله

وبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيا وصار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه ومنها أنه لو كان معناها الزمن لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان وفي شرح الآجرومية للشيخ خالد أن الذي يقول بعدم دلالتها على الحدث يريد أنها لا تدل على حدث التام الذي يفيد بمجرد اسناده إلى فاعله فلا ينافي أنها تدل على حدث ناقص لا تتم فائدته إلا بالمنصوب فكان التامة للوجود ضد العدم والناقصة للحصول على صفة ما تعين بالخبر فقد رجع الخلاف لفظيا (قوله الا ليس) في الرضي أن ليس تدل على حدث أيضا وهو الانتفاء وإنما سميت ناقصة لانه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فان الفائدة تتم بمرفوعها (قوله واستدل الخ) وجه الاستدلال ان معنا أمورا ثلاثة صالحة للتعلق بها عجبا وأوحينا وكان فلا يصح تعلقه بعجبا لما ذكره وكذا لا يصح تعلقه بأوحينا فتعين تعلقه بكان (قوله مؤخر) أي ومعمول المصدر لا يتقدم عليه (قوله لفساد المعنى) أي لانه حينئذ يكون المعنى أكان عجبا إيحاؤنا للناس فيقتضي أن الايحاء للناس مع أن الايحاء للنبي (قوله لفساد المعنى) قد يقال الفساد منتف ان جعل إلى رجل بدلا من للناس أو جعلت اللام في للناس تعليلية أي لأجل اهتداء الناس (قوله ولانه صلة لأن) أي ومعمول الصلة لا يتقدم عليها (قوله وقد مضى عن قريب) يحتمل أنه رد لمنع تعلقه بعجبا أي أن القول بمنع تعلقه بعجبا لئلا يكون معمول المصدر متقدما على المصدر وهو ممنوع لا يسلم لانه إنما يمتنع تقدم معمول المصدر عليه إذا كان ذلك المصدر مؤولا من أن والفعل وعجبا ليس كذلك ويحتمل أنه تقوية لقوله ولانه صلة لأن لكن بحسب المفهوم فحينئذ يكون قوله لا يمتنع التقديم عليه أي ومفهومه انه ما كان مقدرا بأن وصلته فلا يجوز التقدم فأولى إذا كانت أن ملفوظة لا يجوز التقدم (قوله ويجوز أيضا) أي كما يجوز تعلقه بعجبا على الاحتمال الأول أو بكان على الاحتمال الثاني (قوله حال من عجبا) أي فالناس في الاصل صفة لعجبا فقدم عليه فيعرب حينئذ حالا كما أن موحشا كان صفة لطلل فقدم فأعرب حالا إلا أن الأول في الخبر والثاني في المبتدا (قوله في ما من نحو الخ) أي فالضمير الواقع بعد من في البيت وبعد ما في الآية مخصوص بالمدح (قوله وان الظرف متعلق بنعم) هذا هو محل الشاهد (قوله وزعم ابن مالك) هذا الكلام لا تعلق له بما هنا وإنما ذكره لتتميم الكلام المتعلق بالبيت (قوله على حد) أي فيكون بعد التقدير على حد شعري شعري أي أن شعري الآن هو شعري المعروف في زمن الصبا أي لم يتغير عن حاله وكذلك قولك نعم هو هو أي ان بشرا المشهور الآن هو بشر المعروف سابقا أي انه باق على حاله لم يتغير (قوله من هو هو) هو مبتدأ وهو الثانية خبر وهو الثالثة هو المخصوص بالمدح وعلى تقدير أن المخصوص بعد خبر يقدر له مبتدأ هو رابعة

﴿ هل يتعلقان باحرف المعانى ﴾

أي هذا مبحث جواب هل يتعلقان الخ وقوله المعانى أي الحروف الذي وضعت لمعان كان حقها ان يدل عليها بالفعل واحترز عن حروف المباني كزاي زيد وبائه (قوله منع ذلك مطلقا) أي سواء كان الحرف نائبا عن فعل حذف أو كان غير نائب عن فعل (قوله وقيل بجوازه مطلقا) أي لما فيها من معنى الفعل وقوله منع مطلقا أي لعدم الاشتقاق (قوله متعلقة بيا) أي لنيابتها عن الفعل المحذوف وهو أدعو (قوله ان النصب بيا) أي لا بالفعل الذي نابت عنه وهو أدعو كما قاله الجمهور (قوله نظير قولهما الخ) وذلك ان ما زيدت عوضا عن كان (قوله الرافعة) أي لأنت وقوله الناصبة أي لذا نفر وأما الجمهور فيقولون الناصب والرافع إنما هو كان المحذوفة الذي نابت ما عنها (قوله غداة البين) الغداة البكرة أو ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس ويحتمل أنه

إلا أغن غضيض الطرف مكحول ه غداة البين ظرف للنفي أى انتفى كونها فى هذا الوقت إلا كأغن (٩١) وقال ابن الحاجب فى ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم إذ بدل من اليوم واليوم إما ظرف للنفع المنفى وإما لما فى لن من معنى النفى أى انتفى فى هذا اليوم النفع فالمنفى نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال أيضا إذا قلت ماضربته للتأديب فان قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفى ضرب مخصوص وللتأديب تعليل للضرب المنفى وإن قصدت نفى الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفى والتعليل له أى أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله فى التعليق بحرف النفى ما أكرمت المسىء لتأديبه وما أهنت المحسن لمكافأته إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفى إذ لو علقت بمجنون لأفاد نفى جنون خاص وهو الجنون الذى يكون من نعمة الله تعالى وليس فى الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفى جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغى على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافى أى انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت فى شرحى لقصيدة كعب رضى الله تعالى عنه أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذى تضمنه البيت وذلك على أن الاصل وما كسعاد إلا ظبى أغن على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الظرف متقدما فى التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون وإذا

استعمله فى مطلق الوقت والمراد بالبين هنا الفراق ورحلوا انتقلوا من مكانهم (قوله إلا أغن) أى إلا كأغن أى إلا كظبى أغن أى يخرج صوته من خياشيمه وقوله غضيض الطرف أى فاتر الطرف أى ناعسه ومسبله (قوله أى انتفى كونها فى هذا الوقت إلا كأغن) اى انتفى كونها فى هذا الوقت متصفة باى صفة الا وصفها بكونها كظبى أغن وإنما خص هذا الوقت بالذكر مع أنه لا مدخل له فى التشبيه لأنها تشبه الظبى المذكور مطلقا فى وقت الذهاب وفى غيره لأن الرحيل يقتضى مهنة وابتذالا فاذا كانت شبيهة بالظبى فى تلك الحالة فأولى غيرها واعلم أنه ليس الجامع بين سعاد والظبى الأوصاف المذكورة فى البيت من كونه أغن الخ لأنها لا تختص بهذا الوقت وحينئذ فالتقييد بالظرف على هذا التقدير يعد لغوا بل يضر لاقتضائه انتفاء الشبه عند انتفاء هذا القيد وذلك مناف للغرض من المدح بل الجامع النفور والذهاب وحذفه اما للاشتهار الظبى به وإما للاشارة القيد اليه لأن حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب فيكون المعنى أن سعاد تشبه عند رحيلها [illegible] النافر عمن يريد الأنس به وإنما ذكر هذه الصفات مع أنه لا مدخل لها فى التشبيه لمزيد التلهف والتأسف على فوات [illegible] الظبى وعدم الظفر به ليعتبر ذلك فى جانب سعاد (قوله للنفع المنفى) أى فالمعنى انتفى نفعكم فى هذا اليوم الذى هو وقت [illegible] (قوله وإما لما فى لن الخ) أى وإما ظرف للنفى الكائن فى لن (قوله فالمنفى) أى على هذا الأخير (قوله فاللام متعلقة بالفعل) أى ضربت أى انتفى الضرب الكائن لأجل التأديب أى بل الصادر ضرب لغيره (قوله ما أكرمت المسىء لتأديبه) أى انتفى اكرامه لأجل تأديبه أى لأجل أن يتأدب وانتفت الاهانة لوجود المكافأة (قوله فسد المعنى المراد) أى لأن المعنى حينئذ إكرام المسىء لأجل تأديبه منفى وإهانة المحسن لأجل مكافأته منفية وهذا لا ينافى أن الاكرام والاهانة ثبتا لغير ذلك وهذا خلاف المعنى المراد لأن المعنى المراد انتفاء الاكرام المتعلق بالمسىء لأجل أن يتأدب وانتفاء الاهانة المتعلقة بالمحسن لأجل المكافاة وقوله المعنى المراد أى وأما المعنى فى نفسه فهو صحيح غايته أنه خلاف المراد (قوله بنعمة) هى صفة ذات أى انتفى جنونك بسبب إرادة الله أو صفة فعل أى انتفى جنونك بسبب انعام الله (قوله الباء) أى من قوله بنعمة ربك وأما الباء من بمجنون فهى صلة لأنها داخلة فى الخبر (قوله يكون من نعمة الله) هذا مبنى على أن الباء بمعنى من الابتدائية وقوله وليس فى الوجود الخ مبنى على أن الباء بمعنى من البيانية ففيه تلفيق إلا أن يقال ان الأول حل معنى (قوله أى انتفى ذلك) أى فالأصل ما أنت بمجنون انتفى ذلك بنعمة ربك (قوله بمعنى التشبيه) الاضافة بيانية أى بالتشبيه لا بالنفى كما مر (قوله بمعنى التشبيه) أى بالحرف الحامل لمعنى التشبيه (قوله وذلك على ان الخ) أى وذلك مبنى على أن الخ وقوله على التشبيه الخ أى حالة كون ذلك الاصل آتيا على التشبيه المعكوس (قوله وما كسعاد إلا ظبى) أى وما يشبه سعاد فى وقت ارتحالها وذهابها عن محبها الا ظبى أغن فالظبى مشبه وسعاد مشبه به وفى الواقع العكس فهو تشبيه مقلوب (قوله لئلا يكون الظرف متقدما فى التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) أى واللفظ الحامل لمعنى التشبيه لا يصح تقدم معموله لأنه واقع بعد إلا وهى تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها هذا مراده (قوله لئلا الخ) علة لمحذوف أى وإنما جعلناه من باب التشبيه المقلوب بحيث جعلنا الكاف المقدرة داخلة على سعاد لا على الظبى لئلا الخ وناقشه الدمامينى بان هذا جائز فى الظرف فقال لزوم تقديم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لا يضر ذلك بمجرده إذ الظرف يجوز أن يتقدم على عامله المعنوى نعم ان أريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام وانتفى الاعتراض (قوله فى التقدير) أى فى هذا التقدير اى تقدير جعل التشبيه غير معكوس فليس المراد بالتقدير قسيم اللفظ لأن تقدم الظرف فى هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر اه دمامينى (قوله ابن عمرون) هو على وزن

جاز لحرف التشبيه أن يعمل فى الحال فى نحو قوله كأن قلوب الطير رطبا و يابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى * مع أن الحال شبيهة بالمفعول به فعمله فى الظرف أجدر فان قلت لا يلزم من صحة إعمال المذكور إعمال المقدر لأنه أضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا وقيل فى المنصوب فيهما أنه حال أو تمييز وهو الظاهر وأيا كان فالحجة قائمة به وقد جاء أبلغ من ذلك وهو إعماله فى الحالين وذلك فى قوله تعيرنا أننا عالة * ونحن صعاليك أنتم ملوكا * إذ المعنى تعيرنا إننا فقراء ونحن فى حال صعلكتنا مثلكم فى حال ملككم فان قلت قد أوجبت فى بيت كعب رضى الله عنه أن يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوى فما الذى سوغ تقدم صعاليك هنا عليه قلت سوغه الذى سوغ تقدم بسرا فى هذا بسرا أطيب منه رطبا وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه فى نحو هو كفؤهم ناصرا أو هو خشية اختلاط المعنى إلا أن هذا مطرد ثم لقوة التفضيل ونادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذى ذكرته فى البيت أجود ما قيل فيه وفيه قولان آخران أحدهما ذكره السخاوى فى كتابه سفر السعادة وهو أن عالة من عالنى الشىء إذا أثقلنى وملوكا مفعول أى أننا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن أنتم أى مثلكم فى هذا الأمر فالاخبار هنا مثله فى وأزواجه أمهاتهم والثانى قاله الحريرى وقد سئل عن البيت وهو أن التقدير أنا عالة صعاليك نحن وأنتم هم وقد خطىء فى ذلك وقيل إنه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة أى أنا نعول صعاليك ويكون نحن توكيد الضمير عالة وأنتم توكيدا لضمير مستتر فى صعاليك وحصل فى البيت

---

حمدون والمشهور فيه الصرف والفارسى يمنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله لدى وكرها) أى العقاب (قوله شبيهة بالمفعول به) أى من حيث أن الفعل يتسلط على بعضها من غير توسط حارف ملفوظ به ولا مقدر المعنى (قوله أجدر) أى أولى لأنه يكتفى فى العمل فيه برائحة الفعل (قوله من صحة إعمال المذكور) أى إعمال حرف التشبيه المذكور كما فى هذا البيت وقوله إعمال المقدر أى كما فى بيت كعب على الوجه الذى ذكره المصنف فى شرح بانت سعاد (قوله إعمال المقدر) أى فالقياس حينئذ لا يصح لوجود الفارق (قوله زيد زهير شعرا) أى زيد كزهير شعرا وقوله وحاتم جودا أى وزيد كحاتم جودا (قوله وقيل فى المنصوب) أى وهو شعرا وجودا (قوله وهو الظاهر) أى لأن المعنى على تبين وجه الشبه لا على القصد (قوله وهو الظاهر) أى لأن شعرا وجودا مصدران يقل وقوعهما حالا (قوله وأيا كان) أى [illegible] جعل حالا أو تمييزا (قوله فالحجة) أى على إعمال حرف التشبيه المقدر قائمة به أى بذلك القول [illegible] فالحجة قائمة به) أى لأن العامل فى تلك الحال أو التمييز إنما هو حرف التشبيه المقدر لما فيه من معنى الفعل واعترض الدمامينى بأنه لا يلزم من العمل أى من عمل حرف التشبيه فى التمييز العمل فى [illegible] رف إذ التمييز معمول ضعيف يعمل فيه حتى الجامد بلا تأويل كعشرين درهما وقد يجاب بأنه بمعنى معدود بكذا فهو وإن كان جامدا إلا أن فيه معنى الفعل لأنه مؤول به (قوله وهو إعماله) أى حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله تعيرنا) أى تنسبنا للعار والعيب (قوله أننا) أى من أجل أننا عالة أى فقراء (قوله ونحن) مبتدأ وأنتم خبر على التشبيه وصعاليك وملوكا حالان والعامل فيهما حرف التشبيه المقدر (قوله فى حال صعلكتنا) أى فقرنا مثلكم فى حال الشرف والكرم فى حال ملككم (قوله لئلا يتقدم الحال) المناسب الظرف لأن غداة البين ظرف لا حال اللهم إلا أن يقال انه رأى أن الظرف له حكم الحال لأنه يؤول بها أى فى حال كذا وقوله عليه أى على العامل المعنوى المقدر فى قوله أنتم (قوله قلت سوغه الخ) حاصله أنه سوغه وحسنه اختلاف المعنى لأنه لو قيل نحن وأنتم صعاليك ملوكا لا يدرى الحال من المبتدا والحال من الخبر أيهما لأن الحالين قد يأتيان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المراد (قوله هذا بسرا) هذا مبتدا وبسرا حال من ضمير أطيب الواقع خبرا ورطبا حال من ضمير منه والعامل فى الحالين هو أطيب فقد تقدم الحال على أفعل التفضيل وهو لا يجوز بحسب الأصل (قوله وهو) أى الذى سوغ تقدم بسرا (قوله اختلاط المعنى) أى لأنه لو قيل هذا أطيب منه بسرا رطبا لا يدرى الحال المفضلة من المفضل عليها على سبيل الجزم فيوهم أن رطبا حال من ضمير أطيب وذلك أن الحالين يأتيان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المعنى المراد فان قلت يمكن التخلص بتقديم رطبا على بسرا فتقول هذا أطيب منه رطبا بسرا قلت ان المسموع من العرب هكذا وهذه نكات بعد الوقوع والنزول (قوله إلا أن هذا) أى التقديم وهو اعمال العامل فى حالين متقدمة ومتأخرة (قوله ثم) أى فى أفعل التفضيل (قوله ونادر هنا) أى فى حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله وهذا الذى ذكرته فى البيت) أى قوله تعيرنا أننا عالة (قوله وملوكا مفعول) أى لعالة أى تعيرنا أننا مثقلون للملوك بطرح تعبنا عليهم ونحن كأنتم صعاليك أى مثقلين للملوك فعلى هذا الوجه يكون صعاليك حال من المجموع مقدمة على عاملها المعنوى فلذا جعل المصنف القول الأول أجود من هذا (قوله بطرح كلنا) أى تعبنا من حيث المؤنة (قوله فى هذا الأمر) أى وهو كوننا صعاليك أى مثقلين فصعاليك حال (قوله مثله فى وأزواجه الخ) أى فى أنه على معنى التشبيه أى مثل امهاتهم فى التحريم والاحترام (قوله انا نعول) أى نطعم (قوله توكيد الضمير مستتر) أى فالمعنى اننا نعول أى نطعم نحن الصعاليك هم وأنتم أى نطعم الصعاليك الذين

تقديم وتأخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا وكأنه عنده حال من ضمير عالة والاولى على قوله أن يكون صعاليك حال من محذوف اى نعول لكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما فى لقيته مصعدا منحدرا فانهم نصوا على أنه يكون الاول (٩٣) للثانى والثانى للاول لأن فصلا أسهل من فصلين

ويكون أنتم توكيدا للمحذوف لا لضمير صعاليك لانه ضمير غيبة و إنما جوزناه اولا لان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى

* (ذكر مالا يتعلق من حروف الجر) * يستثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق ستة أمور أحدها الحرف الزائد كالباء ومن فى كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والأصل ان افعالا قصرت عن الوصول إلى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد إنما دخل فى الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفى ان الباء فى أليس الله بأحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح فى اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعمل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وإن كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين (الثانى) لعل فى لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الاترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال * لعل ابى المغوار منك قريب * ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة معنى التمنى ثم انهم جروا بها منبهة على أن الاصل فى الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر (الثالث) لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير. فانها

---

هم أنتم (قوله تقديم) أى تقديم الواو على نحن وحقها الدخول على أنتم والتأخير لمفعول عالة وهو صعاليك إذ حقه عدم الفصل بينه وبين عامله ووجه البعد فى ذلك أنه عطف توكيدا على آخر مع اختلاف المتبوع (قوله حال من ضمير عالة) أى وحينئذ فالمعنى تعير نا من أجل أننا نعول نحن فى حال كوننا ملوكا الصعاليك الذين هم أنتم (قوله والاولى على قوله) هذا مقابل لقوله و صعاليك مفعول عالة وقوله على قوله أى على تقديره الذى ذكره سابقا من ان الأصل اننا عالة صعاليك نحن وأنتم وحاصله أن المناسب لتقديره ان الأصل تعير نا أننا عالة نعول لكم صعاليك ملوكا نحن وأنتم ففى الكلام حذف جملة فنحن توكيد لفاعلها المستتر وأنتم توكيد لمفعولها وقوله صعاليك حال من المفعول المحذوف وملوكا حال من الفاعل على سبيل اللف والنشر المشوش لان الكثير فى الحالات المتوالية أن يرتكب فيها ذلك لانه أسهل من اللف والنشر المرتب لان فيه فصلا واحدا بخلاف المرتب فان فيه فصلين أى نعول لكم فى حال كوننا ملوكا وفى حال كونكم صعاليك ووجه بعد هذا مافيه من عطف توكيد على توكيد مع اختلاف المتبوع (قوله لانه ضمير غيبة) أى وهو لا يؤكد بضمير المخاطب

* (ذكر مالا يتعلق من حروف الجر) *

(قوله فى كفى بالله) اصله كفى الله شهيدا فجر اسم الجلالة وهو الفاعل بحرف الجر الزائد (قوله هل من خالق غير الله) اى هل خالق فجر المبتدا وهو خالق بحرف الجر الزائد (قوله وذلك) أى وبيان الزيادة (قوله الارتباط المعنوى) أى ارتباط العامل بالمجرور أى تعلق معنى العامل بالمجرور (قوله والأصل) اى أصل الارتباط (قوله على ذلك) أى على الوصول للاسماء (قوله تقوية له وتوكيدا) العطف للتفسير وقوله ولم يدخل للربط أى المعنوى وهو تعلق معنى الفعل بالمجرور (قوله وهم) أى لانها زائدة فى خبر ليس (قوله فى اللام المقوية) وهى الداخلة على معمول الفعل المتقدم عليه أو على معمول العامل الذى هو فرع فى العمل (قوله انها متعلقة بالعامل) اى وهو ما كان فرعا فى العمل اوقدم معموله عليه (قوله لان التحقيق) علة لصحة القول بانها متعلقة بالعامل المقوى (قوله لما تخيل فى العامل من الضعف) اى بسبب فرعيته فى العمل أو تقدم معموله عليه (قوله فلها منزلة بين المنزلتين) أى بين منزلة الزائد المحض والمعدى المحض اى فلذا صح القول بتعلقها بالعامل الذى قوته (قوله فى لغة عقيل) اى الذين يجرون بها أى وأما فى لغة غيرهم فلا تجر بل ترفع الاسم وتنصب الخبر (قوله لانها بمنزلة الحرف الزائد) اى وليست بزائدة محضة لافادتها الترجى والزائد لا يفيده غير التوكيد ولا أصلية محضة لان مجرورها فى محل رفع مبتدا والحرف الجار الاصلى مجروره فى محل نصب (قوله ألا ترى الخ) علة لكونها شبيهة بالزائد وليست حرفا أصليا (قوله فى موضع رفع) اى والحرف الاصلى مجروره فى موضع نصب على المفعولية (قوله ولانها لم تدخل) عطف على المعنى أى لان مجرورها ولانها الخ وهما علتان لقوله لانها بمنزلة (قوله ثم انهم) أى عقيلا (قوله منبهة) اى تنبيها أى جروا بها لاجل التنبيه فهى مفعول لاجله ويصح أن تقرأ منبهة اسم فاعل اى حال كونها منبهة الخ (قوله فيمن قال) اى فى قول من قال (قوله ان لولا جارة للضمير) اى وهى بمنزلة الحرف الزائد وليست حرف جر أصلى لانها بمنزلة الخ (قوله جارة للضمير) اى فيقول إن لولا حرف جر والياء والكاف فى محل جر والدليل على ذلك أن لولا ليست من الحروف الناصبة للاسم بالاجماع إذ الناصب انما هى ان وأخواتها ولولا ليست منها وأيضا الياء والكاف والهاء ليست ضمائر رفع هنا لان العامل للرفع فى الضمير إنما هو الفعل أو نائبه فتعين انها جارة (قوله فانها

أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم ما أنا كأنت وهذا كقوله في عساي ويردها أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب إنما ثبتت في المنفصل وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله * أن لا يجاورنا إلاك ديار * وعليه خرج أبو الفتح قوله * نحن بغرس الودي أعلمنا * منا بركض الجياد في السدف * فادعى أن نا مرفوع مؤكد للضمير في أعلم وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه بمن وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله تغليطا للاعراب (والرابع) رب في نحو رب رجل صالح لقيته أو لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول أو مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت في المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول وإن قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به وقت (الخامس) كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بأنه إذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وإن كان فعلا مناسبا للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (السادس) حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى

---

أيضا) هذا علة لكونها لا تتعلق وقوله فان لولا علة للعلة قبلها (قوله وان الضمير بعدها مرفوع) أي في محل رفع بالابتداء (قوله ولكنهم استعاروا ضمير الجر) اي وهو الياء والكاف والهاء وقوله ضمير الرفع اي وهو أنا وأنت وهو (قوله ما أنا كأنت) أي فالاصل كك لكنهم عدلوا عن ضمير الجر الى ضمير الرفع للاستثقال (قوله وهذا) أي ما تقدم من قوله استعاروا ضمير الجر لضمير الرفع كقوله الخ (قوله كقوله) أي كقول الحسن في عساي اي فالاصل عسا أنا فقد استعار ضمير الجر بدل ضمير الرفع (قوله ويردها) أي يرد قوليه في لولاي وفي عساي (قوله في المنفصل) أي في النائب المنفصل (قوله وإنما جاءت النيابة في المتصل) أي في النائب المتصل (قوله أن لا يجاورنا الخ) صدره * وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * والشروط الثلاثة متوفرة في البيت أما انفصال المنوب عنه والتوافق في الاعراب فلان الاصل الا إياك ضرورة أنه استثناء مقدم وان الكاف ضمير نصب وأما كونه في الضرورة فواضح (قوله الاك ديار) أي فالاصل إلا إياك فقد عدل عن ضمير النصب المنفصل إلى ضمير متصل منصوب وإنما لم يكن أصله أنت لانه مستثنى والمستثنى منصوب فتعين أن الاصل ضمير منفصل منصوب (قوله وعليه) أي على إنابة الضمير المتصل بالشروط الثلاثة خرج الخ ووجه توفرها فيه أن الاصل أعلم نحن فقد أقيم ضمير متصل مكان المنفصل وكلاهما محله رفع وكون البيت ضرورة واضح (قوله بغرس الودي) صغار النخل المسمى بالفسيل واحده ودية والسدف بضم السين وفتح الدال جمع سدفة يطلق على الظلمة والضوء فهو من أسماء الاضداد والمعنى أن علمنا بغرس الودي أكثر من علمنا بركض الجياد في السدف (قوله وهو نائب عن نحن) أي التي كانت مؤكدة للضمير المستتر في أعلم بحسب الاصل (قوله ليتخلص بذلك من الجمع) أي مع أنه لا يجمع بين إضافة أفعل التفضيل ومن فلا تقول أفضل الناس زيد منهم (قوله أشكل على أبي علي) أي من حيث أنه جمع فيه بين الاضافة ومن (قوله ويقدر الناصب) أي لمجرورها على أنه مفعول في المثال الاول (قوله لا قبل الجار) أي ولا بعده وقبل المجرور لانه لا يفصل بين الجار والمجرور بمثل هذا (قوله لان رب لها الصدر) أي ومن المعلوم أنه إذا كان لها الصدارة لا تتعلق بشيء (قوله لا لتعدية عامل) أي وحينئذ فلا تتعلق بشيء (قوله هي) أي رب وقوله فيهما أي في المثالين المذكورين (قوله لانه يتعدى بنفسه) أي وحينئذ فلا يحتاج لمعد يعديه (قوله ولاستيفائه معموله) أي وحينئذ فلا يتعدى الزائد عليه (قوله تقديره حصل) أي فالاصل رب رجل صالح حصل لقيته (قوله من نحو زيد في الدار) أي وذلك لان في للظرفية تشعر باستقرار ما قبلها فيما بعدها (قوله وإن كان) أي المتعلق (قوله فهو متعد بنفسه لا بالحرف) أي وحينئذ فلا يصح أن يقدر المتعلق فعلا مناسبا (قوله ونحوه) أي الحال والصلة والصفة (قوله تدل الخ) أي وحينئذ فكاف التشبيه في هذا المثال متعلقة باستقرار محذوف أي كائن أو مستقر كعمرو (قوله إذا خفضن) أي فانهن في هذه الحالة حروف جر غير متعلقة لانهن الخ (قوله لتنحية) أي إبعاد الفعل عما دخلن عليه (قوله وذلك) أي ما ذكر من التنحية وقوله عكس الخ أي لان التنحية عكس الايصال ويمكن أن يقال ان التعدية هي إيصال معنى الفعل الى الاسم على معنى ما يقتضيه الحرف من إثبات أو نفي وحينئذ فهذه الافعال تعدي الفعل وتوصله على جهة النفي فقولك قام القوم غير زيد أو خلا زيد مثل قولك ما قام زيد فقد عدى الفعل بهما على جهة النفي وأما قام القوم إلا زيدا فالا معدية له على

جهة

الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك فى الاول انما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن أفعالا واحرفا ﴿حكمهما بعد المعارف والنكرات﴾ حكمهما بعدهما حكم الجمل فهما صفتان فى نحو رأيت طائرا فوق غصن أو على غصن لانهما بعد نكرة محضة وحالان فى نحو رأيت الهلال بين السحاب او فى الافق لانهما بعد معرفة محضة (٩٥) ومحتملان لهما فى نحو يعجبنى الزهر فى أكمامه والثمر على أغصانه لان المعرف الجنسى كالنكرة وفى نحو هذا ثمر يانع على أغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة

﴿حكم المرفوع بعدهما﴾

اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما نفى او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر أو حال نحو مافى الدار أحد وأفى الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذى فى الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه جبة ففى المرفوع ثلاثة مذاهب (أحدها) ان الأرجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا (والثانى) ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير (والثالث) انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الأكثرين وحيث أعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثانى بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقوله

فان فؤادى عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر فى الظرف والضمير لا يستتر الا فى عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بأن الضمير مستتر فى الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا فى عامله وان لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو فى الدار أو عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين

---

جهة الثبوت (قوله وانما خفض الخ) جواب عما يقال اذا كانت هذه الاحرف لتنحية معنى الفعل عما دخلت عليه كالا فما وجه خفض المستثنى بها ولم ينصب كالمستثنى بالا (قوله فى أكمامه) جمع كم وهو وعاء النور كالكمامة والثمر بالمثلثة واليانع النضيج الطيب

﴿حكم المرفوع بعدهما﴾

أى هذا مبحث حكم المرفوع بعدهما (قوله أو موصوف الخ) أى والوصف والصلة والخبر والحال هو الظرف (قوله مافى الدار أحد) هذه أمثلة على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله ويجوز الخ) هذا يقدح فى قولهم انه متى أوقع تقديم الخبر فى إلباس المبتدا بالفاعل وجب تاخره نحو زيد قام (قوله والثالث أنه يجب الخ) وذلك لان أصحاب هذا القول يقدرون المتعلق فعلا فقط وحينئذ لو جعل المرفوع مبتدا واخبر عنه بالظرف لزم عليه تقديم الخبر الفعلى مع أن الخبر الفعلى يجب أن يؤخر فتعين أن يكون فاعلا (قوله وحيث أعرب) اى المرفوع بعد الظرف فاعلا أى على جهة الوجوب أو الراجحية أو المرجوحية أى وحيث أعرب على أى وجه كان (قوله لاعتمادهما) انما كان الاعتماد مقربا من الفعل لانه معتمد على المسند اليه خصوصا ونحو الاستفهام الغالب دخوله على الافعال (قوله امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا) أى فزيد مبتدا وفى الدار خبر وقوله جالسا حال ولا يصح أن تقول زيد جالسا فى الدار لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو الجار والمجرور وهو ممنوع ولو كان العامل الفعل لجاز التقديم لان الفعل لفظى والعامل اللفظى وهو الفعل والوصف يجوز أن يقدم الحال عليه (قوله ولو كان العامل الفعل لم يمتنع) قد يجاب عن هذا بأنه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا أضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف (قوله ولقوله) عطف على معنى قوله امتناع تقديم وكانه قال لامتناع ولقوله وقوله ولقوله الخ هو الدليل الثانى وكانه قال أحدهما لامتناع الخ وثانيهما لقوله الخ (قوله فان فؤادى الخ) صدره فان يك جثمانى بارض سواكم فان فؤادى الخ (قوله فاكد الضمير المستتر فى الظرف) أى وهو عندك بقوله أجمع (قوله الا فى عامله) أى وحينئذ فالظرف هو العامل فى الضمير فان لم يكن فيه ضمير لوجود المرفوع بعده كان هو العامل فى ذلك المرفوع الذى هو خلف عن الضمير (قوله متنافيان) لان التوكيد للاعتناء والحذف لعدمه اهتقرير دردير لكن سيأتى فى خاتمة الباب الخامس أن الخليل وسيبويه أجاز الجمع بين الحذف والتوكيد نحو جاء زيد ومررت بعمرو أنفسهما برفع أنفسهما بتقدير هما صاحباى أو نفسهما وبنصبه بتقدير أعنيهما (قوله على محله) اى قبل دخول الناسخ وهو الرفع بالابتداء وقوله لان الطالب أعنى الابتداء قد زال بوجود الناسخ (قوله لان الطالب للمحل قد زال الخ) يانى فى أقسام العطف من الباب الرابع أن فى الاتباع على المحل خلافا فى اشتراط بقاء الطالب للمحل فالقول بالمنع مبنى على اشتراط بقائه (قوله المذهب الاول) أعنى كون العامل فى المرفوع بعد الظرف الفعل المحذوف (قوله مع اعترافه بان الضمير) اى الذى فى متعلق الظرف وقوله مستتر فى الظرف اى عند حذف المتعلق (قوله الا فى عامله) اى فهذا يفيد أن العامل فى الضمير الظرف فان وقع بعد الظرف اسم مرفوع كان فاعلا بالظرف لخلوه من الضمير (قوله وان لم يعتمد) هذا مفهوم قوله سابقا فان تقدمهما نفى أو استفهام الخ لان ذلك معناه إن اعتمد على واحد من الامور الخمسة (قوله

لان الا عتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون (٩٦) في نحو قائم زيد أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتاخير (تنبيهات) * الاول يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب

ظلت بها تنطوي على كبد * نضيجة فوق خلبها يدها *

أن تكون اليد فيه فاعلة بنضيجة أو بالظرف أو بالابتداء والاول أبلغ لانه أشد للحرارة والخلب زيادة الكبد أو حجاب القلب أو ما بين الكبد والقلب واضاف اليد الى الكبد للملابسة بينهما فانهما في الشخص ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فان قلت في داره قيام زيد لم يجزها الكوفيون البتة أما على الفاعلية فلما قدمنا وأما على الابتدائية فلان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما أضيف اليه المبتدا والمستحق للتقديم انما هو المبتدأ وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا لقولهم في أكفانه أنه درج الميت وقوله

بمسعاته هلك الفتى أو نجاته

واذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك والارجح تعين الابتدائية في نحو هل أفضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثر على هذا الحد وتجوز الفاعلية في لغة قليلة ومن المشكل قوله

* فخير نحن عند الناس منكم * لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت

لان الاعتماد عندهم ليس بشرط) أقول حكى صاحب الضوء عن سيبويه انه يفصل في الاسم الواقع بعد الظرف بين ان يكون حدثا وان يكون غيره فان كان حدثا فارتفاعه عنه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الارض اذ التقدير ومن آياته رؤيتك وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس هذا كلامه ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غيره وهو غريب إذ ظاهر قوله فارتفاعه عند سيبويه بالفاعلية انه لا يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب الى ان الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين اه دماميني (قوله قائم زيد) أي اسم الفاعل غير المعتمد (قوله على التقديم) أي تقديم الخبر على المبتدا (قوله الاول) في بعض النسخ يحتمل بدون الاول (قوله ظلت) بكسر التاء تخاطب به الناقة وبفتحها خطابا لمن جرده من نفسه وقوله بها أي الدار وتنطوي خبر ظل وهي بمعنى صار والباء في بها بمعنى في أي صرت فيها وفاعل تنطوي ضمير المخاطب (قوله ظلت) أصله ظللت بلامين أولاهما مكسورة فحذفت الاولى فصار ظلت وهذه لغة سليم ويجوز عندهم فتح الظاء وكسرها وتحرير لغتهم انهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل بياء التضعيف نحو ظلت قائما أو نونه نحو النساء ظلن متبرجات وينقلون حركة العين على الفاء وجوبا ان سكنت نحو أحست بكذا أصله أحسست وجوازا إن تحركت العين بغير الفتح نحو ظلت وحينئذ فلك في ظلت عندهم كسر الظاء وفتحها واما ان كانت العين مفتوحة نحو هممت فلا تكون الفاء بعد التخفيف بحذف العين الا مفتوحة نحو همت (قوله نضيجة) من نضج اللحم وهو تكامل طبخه والمراد بها شدة الحرارة وافراطها (قوله فاعلة بنضيجة) أي والظرف حال (قوله أو بالابتداء) أي والظرف خبر مقدم وقوله أو بالابتداء عطف على فاعلة أي أو مرفوعة بالابتداء (قوله لانه أشد) أي لانه يفيد زيادة شدة الحرارة في الكبد (قوله فانهما في الشخص) أي لانهما في الشخص والاولى ان الملامسة من حيث وضع يده عليها أي انه دائما واضع يده على كبده فانشرت يده من حرارة الكبد وانما كان هذا الاولى لان ما قاله يلزم عليه أن يقال رجل الكبد ورأس الكبد وغير ذلك لان كلا في الشخص (قوله ولا خلاف الخ) هذا هو التنبيه الثاني من التنبيهات الاربع (قوله لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أي ولو جعل مبتدأ لعاد الضمير على متقدم رتبة وان تاخر لفظا ولا يقال انه يلزم تقدم الخبر الفعلي لانا نقول انما يكون كذلك على طريقة قليلة تعين تقدير المحذوف فعلا ونحن لا نقول بالتعين (قوله فلما قدمنا) أي من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة (قوله انما هو المبتدأ) أي لا ما أضيف اليه (قوله وأجازه) هذا التركيب (قوله لا فاعلا) أي والا لزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبه (قوله لقولهم) أي العرب (قوله في أكفانه) خبر مقدم ودرج مصدر مبتدأ مؤخر فالمراد بالدرج اللف أي لف الميت في اكفانه (قوله واذا كان الاسم في نية التقديم) أي كالمبتدأ وهذا هو محط العلة في الجواز وهو رد على الكوفيين القائلين في علة المنع لان الضمير لم يعد الخ (قوله ما هو من تمامه) أي وهو المضاف اليه وقوله كذلك أي في نية التقديم (قوله والارجح الخ) هذا هو التنبيه الثالث وقد ذكره المصنف هو والذي بعده استطرادا لان كلامنا في المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور لا في المرفوع بعد اسم التفضيل (قوله تعين الابتدائية) أي ابتدائية الاسم المتاخر (قوله على هذا الحد) أي على هذا الوجه وهو غير مسئلة الكحل اما على هذا الحد وهو مسئلة الكحل فيجوز ان يكون كل فرع فاعلا (قوله في لغة) حكاها يونس عن جماعة من العرب ونقلها سيبويه في كتابه فتقول عليها مررت برجل أكرم منه ابوه باتباع أكرم لرجل ورفع أبوه على انه فاعل باكرم فكانهم أجازوا ذلك لانه بمعنى مررت برجل فائق في الكرم أبوه لحذف (قوله ومن المشكل) هذا هو التنبيه الرابع (قوله ولم يثبت) أي لم

يرد

وعمل أفعل فى الظاهر فى غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو (٩٧) أجنبي بين أفعل ومن وخرجه أبو علي وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة توكيدا للضمير فى أفعل ﴿ مايجب فيه تعلقهما بمحذوف ﴾ وهو ثمانية أحدها أن يقعا صفة نحو أو كصيب من السماء ۞ الثانى أن يقعا حالا نحو فخرج على قومه فى زينته وأما قوله سبحانه وتعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذى يقدر فى أمثاله قد ظهر والصواب ماقاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص ۞ الثالث أن يقعا صلة نحو وله من فى السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون ۞ الرابع أن يقعا خبرا نحو زيد عندك أو فى الدار وربما ظهر فى الضرورة كقوله

لك العز إن مولاك عز وإن يهن
فانت لدى بحبوحة الهون كائن

۞ وفى شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جنى بجواز اظهاره وعندى أنه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز إظهاره لانه قد صار أصلا مرفوضا فأما إن ذكرته أولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع مانع منه انتهى وهو غريب ۞ الخامس ان يرفعا الاسم الظاهر نحو أفي الله شك ونحو أو كصيب من السماء فيه ظلمات

يرد فى ذلك دليل يفيد الجواز وأما قوله ۞ خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ۞ فان خبير وصف وبنو لهب فاعل به وهو غير معتمد فقد أجابوا عنه بانه على نية التقديم والتأخير فخبير خبر مقدم وبنو مبتدأ مؤخر وفيه انه كيف يخبر عن الجمع بالواحد وأجيب بان خبير على وزن فعيل يستوى فيه الواحد والاكثر نحو والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله فى الظاهر) اراد به ماصح التلفظ به فشمل الضمير المنفصل كنحن لاقسيم المضمر مطلقا (قوله وهو أجنبي) إنما كان المبتدأ أجنبيا من الخبر لان المبتدأ ليس معمولا للخبر اى والفصل بينهما بأجنبي ممنوع (قوله على ان الوصف) اى وهو خبير وقوله خبر لنحن محذوفة أى والاصل نحن خبير نحن الخ

۞ (مايجب فيه تعلقهما بمحذوف) ۞

أى هذا باب بيان المواضع التى يجب فيها تعلقهما بمحذوف أى بواجب الحذف اخذا مما يأتى فما واقعة على مواضع وذكر الضمير نظرا للفظ ما وإنما كان واجب الحذف لكونه كونا عاما والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق وقيل لاستقرار معنى العامل العام فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه وإذا وجب حذفه كان ذكره عبثا بخلاف الخاص فانه يجب ذكره الا لدليل فيجوز وقد يجب حذفه كما يأتى فى الأمثال والاحوال والقسم ومقابل المستقر اللغو لالغائه عن تحمل الضمير لذكر المتعلق لكونه خاصا واجب الذكر أو جائزه للدليل والحاصل ان الظرف باعتبار متعلقه إما مستقر أو لغو فالاول ماكان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة والثانى ما كان متعلقه خاصا سواء واجب الذكر نحو زيد جالس فى الدار أو جائزه كما إذا قيل هل صمت يوما فتقول يوم الجمعة (قوله أن يقعا صفة) اى ذو أن يقع أى أحد المواضع موضع صاحب الوقوع صفة (قوله من السماء) اى كائن أو حصل من السماء فالمدار على تقدير المتعلق عاما سواء كان اسما أو فعلا (قوله وأما قوله سبحانه الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من أن الظرف إذا وقع حالا كان متعلقا بواجب الحذف وحاصله ان الظرف فى هذه الآية قد وقع حالا وذكر متعلقه (قوله فهو كون خاص) أى وهو واجب الذكر الا لدليل أى وكلامنا فى الاستقرار العام لافى الخاص فلا يرد (قوله وله من فى السموات والارض) أى يكون أو يوجد (قوله ومن عنده) اى ومن ثبت أو استقر (قوله وربما ظهر) أى الاستقرار العام الذى هو متعلق الخبر (قوله لك العز) الخطاب لعبد وقوله ان مولاك اى سيدك أيها العبد وقوله عز أى عزه الناس وقوله يهن اى وإن يذل فأنت الخ ويهن من هان يهون ضد عز فاذا دخله الجازم صار يهون فتحذف الواو لالتقاء الساكنين فهو بفتح الياء وضم الهاء كذا ضبطه الشارح والمحشى ولكن ضبط السيوطى فى الشواهد بانه بالبناء للمفعول (قوله كائن) اى فكائن متعلق لدى الذى هو ظرف مخبر به عن أنت وقد يقال لانسلم ان لدى متعلق بكائن لجواز ان كائن اسم فاعل من كان الناقصة وخبرها محذوف ولدى متعلق بذلك الخبر المحذوف أى وإن يهن فكائن أنت مستقر لدى بحبوحة الخ سلمنا تعلق لدى بكائن فلم لايجوز أن يكون الكون خاصا بجعل كائن اسم فاعل من كان التامة فهو بمعنى الثبوت الاستمرارى وعدم التزلزل وهو خاص اى انت ثابت دائما عند بحبوحة الخ وكلامنا فى الكون العام لاالخاص اه تقرير دردير (قوله بجواز اظهاره) اى اظهار ذلك المتعلق بناء على نسخة متعلق الظرف وفى نسخة الظرف الواقع الخ وحينئذ فقوله بجواز اظهاره اى الظرف أى متعلقه وقوله بجواز اظهاره أى سواء نقل الضمير إلى الظرف أم لا (قوله فاما إن ذكرته أولا) أى ان ذكرت اولا المتعلق وذكرت الظرف بعد فلا يمنع مانع اى لان ذكر المتعلق أولا يدل على انه لم ينقل الضمير الى الظرف بل مستتر فى العامل وقوله انتهى اى كلام ابن يعيش وقوله وهو اى كلام ابن يعيش غريب لانه لم يوافقه عليه احد (قوله فلا يمنع مانع منه) اى من اظهاره والاتيان به (قوله ان يرفعا) اى ذو أن يرفعا اى الخامس موضع يقعان رافعين للاسم الظاهر فيه (قوله أفى الله شك) اى أثبت فى الله أو استقر فى الله (قوله أو كصيب من السماء) أى كائن أو حصل

ونحو أعندك زيد * السادس أن يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده حينئذ الآن أصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار (٩٨) أعرست * والسابع أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو أيوم الجمعة صمت فيه ونحو بزيد مررت به عند من أجازه مستدلا بقراءة بعضهم وللظالمين أعد لهم والاكثرون يوجبون فى ذلك اسقاط الجار وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب باضمار جاوزت أو نحوه وبالوجهين قرىء فى الآية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى ان يقدر المحذوف مضارعا أى ويعذب لمناسبة يدخل او ماضيا اى وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر والرفع بالابتداء واما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد مثل ان زيدا أنه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس * والثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لأكيدن أصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الأجل ولو صرح فى ذلك بالفعل لوجبت الباء

﴿هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف﴾ لاخلاف فى تعين الفعل فى بابى القسم والصلة الجواب لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة أن يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى وكذلك يجب فى الصفة فى نحو رجل فى الدار فله درهم لان الفاء تجوز

---

من السماء وقوله فيه ظلمات أى استقر فيه ظلمات والشاهد فيه وأما من السماء فقد سبق (قوله أعندك زيد) أى استقر (قوله ان يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل) لعل الأنسب ان يقع فى مثل (قوله كقولهم) أى وكقولهم الكلاب على البقر فلا يجوز ذكر سلط لان الامثال لا تغير (قوله حينئذ الآن) هذا مقول قولهم مثلا اذا قيل لك أنه وقع فى زمن السلطان فلان كذا وكذا فتقول حينئذ الآن أى كان الذى ذكرته واقعا حين اذ كان ذلك السلطان موجودا واسمع الآن ما هو أغرب وأعجب من ذلك (قوله للمعرس) من أعرس الرجل اتخذ عرسا بالكسر أى زوجة وهذا شبه مثل لكثرة دورانه على الألسن ولكن لا يقال الا فى شىء خاص بخلاف المثل فانه كلام شبه مضربه بمورده فلا يقال فى شىء خاص فقوله كقولهم مثال للمثل وأما ما بعده فهو مثال لشبه المثل (قوله أعرست) أى تزوجت بالرفاء اى ملتبسا بالرفاء أى الالتئام والتوافق مع الزوجة (قوله والاكثرون يوجبون فى ذلك اسقاط الجار) أى لان فى بقائه توكيد الحرف باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد وهو ممنوع عند الاكثر (قوله وبالوجهين قرىء فى الآية) يريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما والوجهين رفع الظالمين وهى قراءة شاذة ونصبه وهى قراءة السبعة (قوله العطف على الجملة الفعلية) أى وهى قوله يدخل من يشاء فى رحمته (قوله أى ويعذب) انما قدره من جنس العذاب لانه مناسب للاستقبال بخلاف الاعداد فانه ليس مستقبلا وقوله أى وعذب انما لم يقل وأعد مع انه المفسر لان أعد لا يتعدى الا باللام لا بنفسه (قوله لمناسبة المفسر) أى وهو أعد لهم وقوله فيه نظر أى تردد (قوله والرفع بالابتداء) عطف على قوله والنصب قراءة الجمهور (قوله ولا يكون الجار والمجرور توكيدا) أى وأعد فاصلة بين المؤكد والمؤكد ولا يضر ذلك لانه من متعلقاته وقوله توكيدا للجار والمجرور أعنى للظالمين (قوله ولا يكون المجرور) أى الضمير فى لهم (قوله لان العرب لا تبدل مضمرا من مظهر) أى فاما الا ابن مالك فقد قال ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر (قوله بعض النحويين) مراده به ابن عصفور فقد صرح فى قراءة والظالمين أعد لهم بان اللام الاولى متعلقة بأعد ولهم بدل من الظالمين وهو عين ما منعه المصنف وبالجملة فالخلاف فى المسئلة مأثور (قوله بغير الباء) أى وأما بها فلا يجب تعلقها بمحذوف بل تتعلق بالمذكور والمحذوف (قوله ولو صرح فى ذلك بالفعل) أى بأن قيل أقسم وقوله لوجبت الباء أى لانها هى التى يجوز أن يصرح بفعل القسم معها بان يقال أقسم بالليل إذا يغشى وأقسم بالله لأكيدن الخ

﴿هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف﴾

(قوله بتقدير مستقر) أى ملتبس بتقدير مستقر (قوله على أنه خبر لمحذوف) أى جاء الذى هو مستقر فى الدار وتجعل تلك الجملة صلة (قوله بالرفع) أى على أنه خبر لمبتدا محذوف أى هو أحسن (قوله لقلة ذلك) أى حذف العائد المرفوع كما فى قوله تماما على الذى أحسن وأشار بالكاف الدالة على البعد لانها بعيدة باعتبار أنها ليست مما نحن فيه وقوله واطراد هذا أى اطراد قوله جاء الذى فى الدار الخ فلا يقاس المطرد على النادر ولك أن تقول انه لا يجوز الحذف فى قوله جاء الذى فى الدار لان الباقى صالح للصلة بدون الصدر كما قال ابن مالك وأبوا أن يختزل ان صلح الباقى لوصل بخلاف الآية وانما منع حذف صدر الصلة اذا صلح الباقى للوصل لانه لا يدرى المحذوف لصلاحية الباقى (قوله وكذلك يجب) أى تقدير الفعل (قوله فى نحو رجل فى الدار) أى من كل نكرة موصوفة بظرف وقعت مبتدأ وخبرها مقرون بالفاء وهو جملة (قوله لان الفاء تجوز الخ) علة ذلك أن الفاء انما دخلت على الخبر لشبه الخبر بجواب الشرط ولا يشبه الخبر

في نحو رجل يأتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم وأما قوله كل أمر مباعد أو مدان * فمنوط بحكمة المتعالي * فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد ولان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر أولى وليس بشيء لان  الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو أيوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في نحو أيوم الجمعة أنت معتكف فيه والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى كما سأبينه ﴿كيفية تقديره باعتبار المعنى﴾ أما في القسم فتقديره أقسم وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به أو معنوي كما في زيدا ضربت أخاه اذ تقدير المذكور يقتضي في الاول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب أن يقدر جاوزت في الاول وأهنت في الثاني وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي ألا ترى أنه لا مانع في نحو زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه وكذلك الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا أهنت أخاه لان إهانة أخيه اهانة له بخلاف الضرب وأما في المثل فيقدر بحسب المعنى وأما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما ان اريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو في اليوم والجزاء غدا أو في الغد ويقدر كان أو استقر أو وصفهما ان أريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما أن التقدير اذ كان ان أريد المضي أو اذا كان ان أريد به المستقبل ولا فرق

---

الجواب الا اذا كان وصف المبتدأ جملة لاجل أن يكون مثل فعل الشرط ولا يكون الوصف جملة الا اذا كان المتعلق فعلا اه تقرير دردير (قوله في نحو رجل صالح) أي في خبر المبتدأ النكرة الموصوف بمفرد (قوله مباعد) بكسر العين أي متباعد (قوله فمنوط) خبر عن كل أمر وهو نكرة ووصفت بمفرد وهو قوله مباعد أو مدان اي متدان والمنوط المعلق والمراد بالحكمة العدل وهو من جملة معانيها لغة أو يريد ان كل أمر متباعد من شيء أو مقترب منه معلق بعدل الباري سبحانه لا يعطي الا بارادته (قوله واختلف في الخبر) أي واختلف في الاولى في الخبر الخ وقوله فمن قدر الفعل أي فمن قال الاولى ان يقدر فعلا الخ وكذا يقال فيما يأتي وانما قلنا ذلك لانه يجوز تقدير المتعلق فعلا ووصفا في هذه المواضع باتفاق والخلاف انما هو في الاولى منهما كما صرح بذلك بعضهم (قوله فلانه) أي فقد نظروا الى انه الخ (قوله ولان تقليل المقدر أولى) تعليلهم بذلك ظنا ان الفعل قد حذف مع فاعله وهو جملة والوصف مع مرفوعه في قوة المفرد (قوله فيقدر) أي المتعلق بحسب المفسر أي لاجل المشاكلة لكن انت خبير بان المشاكلة لا تقتضي الوجوب (قوله في نحو أيوم الجمعة تعتكف فيه) أي تعتكف يوم الجمعة وقوله أنت معتكف فيه أي أمعتكف يوم الجمعة (قوله بل بحسب المعنى) أي فكل ما اقتضاه المعنى من اسم أو فعل يقدر (قوله كيفية تقديره) أي تقدير المتعلق وهذا هو الذي وعد به حيث قال يقدر له عامل بحسب المعنى كما سنبينه (قوله كالمنطوق) اي ما لم يمنع من تقدير مثل المنطوق مانع صناعي أو معنوي والا قدر مناسب له في المعنى (قوله أو معنوي) أي أو حصل مانع معنوي (قوله اذ تقدير الخ) أي وانما كان التقدير المذكور في المثال الاول مانع صناعي وفي المثال الثاني مانع معنوي لان تقدير الخ (قوله اذ تقدير المذكور) أي وهو مررت في الاول بان تقول مررت زيدا أو ضرب في الثاني بان تقول ضربت زيدا (قوله خلاف الواقع) أي بمخالفة الواقع مانع معنوي (قوله لم يقع بزيد) أي عليه (قوله وليس المانعان) أي المانع الصناعي والمانع المعنوي (قوله مع كل متعد بالحرف) راجع للمانع الاول أي انه ليس المانع الصناعي موجودا في كل فعل متعد بالحرف (قوله ولا مع كل سببي) راجع للمانع الثاني أي أنه ليس المانع الثاني وهو كون الكلام خلاف الواقع متأت في كل سببي (قوله كل سببي) نسبة للسبب وهو الضمير لانه تربط به الصلة ونحوها أي ولا مع كل اسم مضاف للسبب (قوله لان العامل لا يتعدى) أي فلذا يقدر صمت يوم الجمعة صمت فيه (قوله وكذلك الخ) رجوع للمانع الثاني (قوله وأما في المثل) أي وشبهه أو تقول ان مراده بالمثل ما يشمل الشبه وقوله بحسب المعنى أي فيقدر قبل حينئذ كان وقيل بالرفاء أعرست (قوله وأما في البواقي) وهي خمسة الحال والصفة والخبر والصلة والرافع للاسم الظاهر لان ما ذكره ثمانية وقد ذكر تفصيلا القسم وما كان على شريطة التفسير والمثل (قوله وهو كائن أو مستقر) الاولى الكون أو الاستقرار اي هذه المادة ثم يقول مضارعا ان أريد الحال أو الاستقبال وماضيا أو وصفه ان اريد المضي فان جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح للأزمنة كلها وان كانت حقيقته الحال واعلم أن الكون المقدر تام لا ناقص والا كان الظرف خبره فيحتاج لمتعلق آخر ويتسلسل كما أفاده السعد (قوله أو وصفهما) يعني وصف الماضي أي اسم الفاعل مرادا به الماضي لكن الاولى الاقتصار على الفعل لان المضي لا يتبادر من الوصف (قوله ولا فرق الخ) أي لا فرق بين هذه الامور الخمسة وبين الظرف في اذ كان واذا كان وحيث

وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح فى الازمنة كلها وإن كانت حقيقته الحال وقال الزمخشرى فى قوله تعالى أفأنت تنقذ من فى النار أنهم جعلوا فى النار الآن لتحقق الموعود به ولا يلزم ماذكره لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجبا ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور وتوهم  جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج على ذلك قولهم من لى بكذا أى من يتكفل لى به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أى مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشرى ورده أبو حيان توهما منه أن الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وأن الأصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف اهـ وقد بينا فساد تلك الشبهة ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى التقدير مقتول أو يقتل لا كائن اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين أى قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضافان بل تقدير خمسة لأن كلا من المصدرين لابد له من فاعل ومما يبعد ذلك أيضا أنك لا تعلم معنى المضاف الذى تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام وإنما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو واسأل القرية ونظيره هذه الآية قوله تعالى إن النفس بالنفس الآية أى أن النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين والأنف مجدوع بالأنف والأذن مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الأحسن وكذلك الأرجح فى قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان

ذكروا هذا فى إذ وإذا كان عليهم أن يذكروه فى هذه الأمور الخمسة (قوله وإن كانت حقيقته الحال) فيه أنه إذا كان كذلك لا يقدر إلا إذا علم الحال لأن الشىء إذا أطلق إنما ينصرف لحقيقته (قوله أنهم جعلوا فى النار) أى انه يقدر المتعلق ماضيا لأجل إفادة أنهم جعلوا فى النار لتحقق الموعود به (قوله ولا يلزم ماذكره) أى من تقدير المتعلق ماضيا لافادة الجعل المذكور ولا يجوز تقدير الوصف لان الصلة لا تكون إلا جملة (قوله لانه لا يمتنع تقدير المستقبل) أى المضارع لانه صالح للحال فاذا قدر المتعلق مستقبلا أفاد الجعل المذكور (قوله أبلغ) أى لانه نزل الاستقرار المستقبل منزلة الواقع فعبر بالماضى بخلاف تقدير المضارع فلا تنزيل فيه (قوله ولا يجوز) أى فى البواقى (قوله إلا لدليل) أى لفظى أو معنوى فعلم من هذا أن حذف الكون الخاص للدليل جائز لا واجب (قوله إلا لدليل) أى كما إذا قيل هل أحد جالس فى الدار فقلت فى جوابه زيد فى الدار أى جالس فيها فذكر جالس فى السؤال دليل على ذلك المتعلق المحذوف (قوله ولا ينتقل الخ) عطف لازم على ملزوم (قوله ولا ينتقل ضمير من المحذوف) أى ولا ينتقل ضمير من الكون الخاص المحذوف لدليل إلى الظرف الخ أى ولعدم الانتقال سمى ظرفا لغوا فالظرف اللغو هو ما كان متعلقه خاصا وإنما سمى لغوا للغو الظرف عن تحمله الضمير وإنما المتحمل له ذلك المتعلق وأما الذى متعلقه عام فهو الظرف المستقر أى الذى استقر فيه الضمير لان العامل لما حذف وجوبا انتقل الضمير للظرف وصار متحملا له (قوله وتوهم جماعة) أى عند وجود الدليل أما إذا لم يوجد فلا خلاف فى المنع (قوله وعدم وجود معمول) فاذا قيل أقائم أحد فقيل زيد فالسؤال دليل على الخبر المحذوف وهذا جائز والحال أنه لم يذكر لذلك الخبر معمول (قوله فكيف يكون وجود المعمول مانعا الخ) وهو الظرف فى قولك زيد فى الدار جوابا لمن قال هل أحد جالس فى الدار (قوله واشتراط النحويين الخ) هذا وارد على قوله ولا يجوز أن يقدر الكون خاصا إلا لدليل وحاصله كيف تقول إذا وجد دليل صح أن يقدر الكون خاصا مع أن النحاة اشترطوا الكون العام (قوله واشتراط النحويين) أى فى متعلق الظرف فى المواضع الثمانية (قوله إنما هو لوجوب الحذف) أى فاشتراط الكون العام ليس إلا لوجوب الحذف لا لجوازه فلا ينافى أنه يجوز أن يكون كونا خاصا ويحذف جوازا (قوله ومما يتخرج على ذلك) أى على حذف الكون الخاص لدليل هذه الأمثلة وهذا شروع فى الامثلة التى حذف فيها الكون الخاص (قوله ان الخاص) أى الكون الخاص (قوله لاستقبال) أى عند استقبال أى وقت استقبال لان لام التوقيت هى التى يحل محلها وقت (قوله تلك الشبهة) أى وهى كون الكون الخاص لا يجوز حذفه وقوله وقد بينا فسادا الخ أى حيث قال ومما يبطله أنا متفقون الخ (قوله مع ذلك) أى مع تقدير كائن (قوله بل تقدير خمسة) أى لان المعنى قتلكم لحر بقتله الحر أى قتلكم الحر الجانى بقتله الحر المجنى عليه (قوله ومما يبعد ذلك) أى تقدير كائن فى هذه الآية (قوله إلا بعد تمام الكلام) أى بالخبر وقد يدعى مثل ذلك فى الخاص إلا أن يقال الخاص يقدر فى نفس الخبر لا قبله فى المبتدأ على أنه قد يدعى دليل وهو القصاص فى القتلى (قوله أن يعلم) أى المقدر أى يعلم تعيينه وقوله عند موضع تقديره مراده بموضع التقدير الكلمة الذى يقدر بعدها كقوله واسأل فمن المعلوم أنك إذا قلت واسأل ولم تكمل الكلام تعلم أن السؤال إنما هو للأهل (قوله ونظير هذه الآية) أى فى كون المقدر كونا خاصا (قوله مجدوع) بالدال المهملة أى مقطوع

(قوله

أن يقدر بجريان فان قدرت الكون قدرت مضافا أى جريان الشمس، القمر كائن بحسبان وقال ابن مالك فى قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة من فى حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة اليه تعالى وأما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهى إبدال (١٠١) المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشرى فانه

زعم أن الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم من يذكر فى السموات والأرض ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين ونحوه لم يحتج إلى ذلك وفى الآية وجه آخر وهو أن يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تعيين موضع التقدير الأصل أن يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض مايقتضى ترجيح تقديره مؤخرا ومايقتضى إيجابه فالأول نحو فى الدار زيد لأن المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن المبتدا والثانى نحو ان فى الدار زيدا لان إن لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا (تنبيه) رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى إذا لهم مكر فى آياتنا وقولك اما فى الدار فزيد لان إذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل إلا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين، وهذا على ما بيناه غير وارد لأن الفعل يقدر مؤخرا

﴿ الباب الرابع من الكتاب ﴾

فى ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين فى ثلاث مسائل (إحداها) أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا

---

(قوله أن يقدر بجريان) أى وهو كون خاص وقوله فان قدرت الكون أى المطلق (قوله لاستلزامه الخ) هذا بناء على أن من فاعل أى أن من فى السموات والأرض لا يعلم أحد منهم الغيب إلا الله فانه يعلمه (قوله فان الظرفية المستفادة من فى حقيقة) أى لأن غير الله فهو مستقر فى السموات وفى الأرض قطعا (قوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى) أى لأن الله ليس مستقرا فى السموات وفى الأرض وقوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى الخ لزوم الحقيقة والمجاز اذا جعل الاستثناء متصلا (قوله إبدال المستثنى المنقطع) هذا إذا جعلت الاستثناء منقطعا (قوله إبدال المستثنى المنقطع) أى وإبداله لغة ضعيفة وهى لغة تميم وأما لغة غيرهم فيجب النصب فى المنقطع على الاستثناء سواء وقع بعد إيجاب أو بعد نفى وشبهه فيقولون مافى الدار أحد إلا حمارا بالنصب على الاستثناء ولا يقولون إلا حمار بالرفع على أنه بدل من أحد ووجهه أنه ليس داخلا فيما قبله فكيف يبدل مما قبله (قوله قل لا يعلم من يذكر الخ) أى فيقدر كونا خاصا ولا شك أن من يذكر فى السموات والارض الله وغيره (قوله أحد اللسانين) أى فقد أريد بهما اللسان بمعنى الجارحة وهو حقيقة واللسان بمعنى القلم وهو مجاز (قوله ونحوه) أى كالخال أحد الأبوين فشبه الخال بالأب على سبيل المجاز وأطلق عليه وعلى الأب أبوين وكذا تقول فى القلم أحد اللسانين (قوله والاستثناء مفرغ) أى والمعنى قل لا يعلم غيب من فى السموات والارض أحد إلا الله وقوله والاستثناء مفرغ الخ هذا آخر كلام ابن مالك ولكن هذا الكلام نقله المصنف بالمعنى (قوله الاصل أن يقدر) أى متعلق الظرف والجار والمجرور (قوله إيجابه) أى إيجاب تقديره مؤخرا (قوله وأصله أن يتأخر الخ) لكن قد يقال ان مقتضى كونه عاملا أن يقدر مقدما واعلم أن الأرجح تقدمه فى التقدير وسيأتى هذا للمصنف فى الباب الآتى (قوله لان الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا) أى لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قلت ان علة منع التقديم خوف الالتباس وهنا محذوف فلا يحصل التباس قلت ان المقدر عندهم كالثابت فلو قدر مقدما لزم عليه أن الجملة فعلية فيوقع فى لبس إذ يحتمل أن المبتدا فاعل (قوله بنحو قوله تعالى الخ) أى فى نحو قوله الخ أى ان بعضهم قدر الفعل فى هاتين الآيتين فرد عليه ابن مالك بأنه لا يصح تقدير الفعل هنا لان إذا الفجائية لا يليها فعل وإما لا يليها الفعل إلا مقرونا بحرف الشرط ورد المصنف على ابن مالك بان هذا الرد غير وارد لأن الفعل يقدر مؤخرا إلا قبل الجار وبعد اذا وبعد إما حتى يتم اعتراض ابن مالك (قوله وهذا) أى الرد عليه فى تقدير الفعل أى وهذا الرد غير وارد بناء على ما بيناه من انه قد يعرض ما يوجب تقدير المتعلق مؤخرا (قوله يقدر مؤخرا) أى عن الجار والمجرور لا مقدما عليه كما فهم ابن مالك فاعترض بما علمت

﴿ الباب الرابع من الكتاب ﴾

(قوله يكثر دورها) أى دور متعلقها فالأحكام مثل المعلومية والتعريف والتنكير إلى آخر ما يأتى والمتعلق هو المبتدا والخبر والفاعل الخ فالذى يقبح الجهل به أحكام هذه المتعلقات كحكم المبتدا فالمبتدا يعرف بالمعلومية فيقبح الجهل بهذا الحكم أى بكون المعلوم مبتدا وقوله فمن ذلك أى فمن الاحكام التى يكثر دور متعلقها (قوله على وجهها) أى بأن لا يعرفها أصلا أو يعرفها على خلاف الواقع فهو صادق بالجهل المركب والبسيط فعطفه على ماقبله من عطف العام على الخاص (قوله تساوت رتبتهما) أى فى التعريف (قوله الله ربنا) إنما كانا متساويين بناء على أن الله فى رتبة غيره من الاعلام ورب مضاف للضمير والمضاف له فى رتبة العلم وأما

او اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد والتحقيق ان المبتدا ما كان أعرف كزيد فى المثال أوكان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدا (الثانية) أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو أفضل منك افضل منى (الثالثة) ان يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن له مايسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير وانهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما نحو الفاضل أنت ويتجه عندى جواز الوجهين اعمالا للدليلين ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل فى الخبر فى الايجاب ولخبريتها قولهم ماجاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدا ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا يعمل فى الاستفهام ماقبله واما من نصب فالاصل ماهى حاجتك بمعنى اى حاجة هى حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ونظيره ان تقول زيد هو الفاضل وتقدر

على ان لفظ الجلالة أعرف المعارف فلم يحصل تساو (قوله زيد الفاضل) أى فزيد مبتدا أعرف من الخبر وقوله والفاضل زيد بالعكس أى والحامل على جعل الفاضل هنا مبتدا تقدمه لا كونه أعرف (قوله مطلقا) أى سواء تساوت رتبتهما فى التعريف أولا كان أحدهما مشتقا أولا (قوله المشتق خبر) هو للرازى محتجا بان المبتدا هو المسند اليه والخبر هو المسند فالمشتق هو المنسوب لانه صفة ورده صاحب التلخيص بان الصفة تؤول بالذات مجردة والجامد بالصفة أى صاحب هذه الصفة يسمى بهذا الاسم (قوله ما كان أعرف) أى والفرض انهما معلومان وقوله أوكان هو المعلوم اى والخبر هو المجهول فعلى هذا لوكان المجهول أعرف يجعل خبرا وكان على المصنف أن يقول والتحقيق انهما اما أن يكونا معلومين أو مجهولين أو اختلفا وفى كل اما أن تساويا فى التعريف أولا فالصور ست فان تساويا علما أوجهلا فان كان أحدهما أعرف فهو المبتدا تقدم أو تأخر وان لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدا وان اختلفا فى العلم والجهل فما كان معلوما هو المبتدا تقدم أو تأخر أعرف أولا لان ماذكره فيه قصور وحينئذ فقول المصنف ما كان أعرف اى سواء علما معا او جهلا معا فالمبتدا الأعرف تقدم او تاخر وقوله اوكان هو المعلوم اى الثانى مجهول فالمعلوم مبتدا تقدم او تاخر ساواه تعريفا أولا (قوله اوكان هو المعلوم عند المخاطب) المراد بكونه معلوما عنده انه مقرر عنده وهو بحسب زعمك كالطالب لان يحكم عليه بالآخر فلا ينافى انه يعلم الطرفين لان الحكم على الشىء وبالشىء فرع عن تصوره (قوله من القائم) أى فتجعل القائم مبتدا ولو تاخر (قوله كم مالك) فكم مبتدا عنده وخبر عند الجمهور وقوله وحسبنا الله حسب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو لا يتعرف باضافته فلهذا صح جعله له نكرة فهو مبتدأ عند سيبويه وخبر عند الجمهور لكن اعترض على المصنف بان سيبويه خص النكرة الموصوفة بكونها مبتدا فى كم وفى أفعل التفضيل ويوافق فى غيرهما فالاولى للمصنف الاقتصار على المثالين الأولين (قوله كم مالك) المسوغ هنا ملازمة الصدارة لكم (قوله ووجهه) أى ووجه ماقاله سيبويه من جعل النكرة الموصوفة المتقدمة مبتدأ والمعرفة بعدها خبرا عنها وماقاله الجمهور من أن النكرة الموصوفة المتقدمة تجعل خبرا (قوله وأنهما شبيهان بمعرفتين الخ) اى لان النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة لعدم الشيوع فى كل (قوله تاخر الأخص منهما) اى فالمبتدا الاخص المؤخر فهذا دليل الجمهور أعقب به دليل سيبويه (قوله اعمالا للدليلين) اى دليل سيبويه ودليل الجمهور وهو ان الأصل عدم التقديم والتأخير وبعد فماذكره من الاتجاه يرده ماقاله من التحقيق من ان الذى يجعل مبتدا ما كان معلوما ومن البين ان المعلوم هو المعرفة لا النكرة او ما كان اعرف واجيب بان ماذكره من التحقيق لغيره واما ماذكره من الاتجاه فهو له هو فلا ضرر حينئذ وماذكره من الاتجاه هو التحقيق اى ان كلا منهما يجوز ان يكون مبتدا ويجوز أن يكون خبرا (قوله ويشهد لابتدائية النكرة) اى كما هو قول سيبويه (قوله فان حسبك الله) نصب النكرة بان ولا ينصب بها الا ما كان مبتدا وكذا تقول فيما بعد (قوله ولخبريتها) اى كما هو قول الجمهور (قوله ماحاجتك) فما نكرة خبر مقدم وحاجتك مبتدا مؤخر (قوله فدخل الناسخ) أى جاءت لانه بمعنى صار وحينئذ فما خبر مقدم وحاجتك اسمها مؤخر (قوله لم يدخل) أى الناسخ أصلا فى الكلام لانه لو جعل ما مبتدا مقدما وحاجتك هو الخبر لكان الناسخ اذا دخل انما يدخل على المبتدا وهو ما فيلزم أن يكون ماقبل اداة الاستفهام عمل فيها وهو باطل هذا توضيحه (قوله وأما من نصب) اى الحاجة بان قال ماجاءت حاجتك بالنصب (قوله فالاصل ماهى حاجتك) أى وعليه فما مبتدا أول وهى مبتدا ثان وحاجتك خبر الثانى فلما دخل الناسخ على هى استتر فيه وانتصب الخبر وهو الحاجة وحينئذ فتقول فى اعراب ماجاءت حاجتك ما اسم استفهام مبتدا وقوله جاءت فعل ناسخ واسمها مستتر وحاجتك خبر والجملة خبر ما (قوله فاستتر فيه) اى فانتصبت

الحاجة

هو مبتدأ ثانيا لا فصلا و لا تابعا فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل و يجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو أبو حنيفة أبو يوسف و بنونا بنو أبنائنا رعيا للمعنى و يضعفه أن يقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة لأن ذلك نادر الوقوع و مخالف الأصول اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة والله أعلم (ما يعرف به الاسم من الخبر) اعلم أن لهما ثلاث حالات إحداها أن يكونا معرفتين فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو لمن علم (١٠٣) زيدا أو جهل أخوته لعمرو و كان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو و يجهل ان اسمه زيد و إن كان يعلمهما و يجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد و سمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه و لم يعلم ان أحدهما هو الآخر و يجوز قليلا كان القائم زيدا و إن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير نحو كان زيد أخا عمرو و كان أخو عمرو زيدا و يستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فإنه يتعين الاسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا أخاك و كان هذا زيدا إلا مع الضمير فإن الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ و تدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا و لا يتأتى ذلك في باب الناسخ لأن الضمير متصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على أنه سمع قليلا في باب المبتدأ هذا أنا و اعلم أنهم حكموا لأن و أن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم إلا أن قالوا فما كان جواب قومه إلا أن قالوا والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف (الحالة الثانية) أن يكونا نكرتين فإن كان لكل منهما مسوغ للإخبار عنها فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول كان خير من زيد شرا من عمرو أو تعكس و إن كان المسوغ لأحدهما فقط جعلتها الاسم نحو كان خير من زيد امرأ (الحالة الثالثة) أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما و لا يعكس إلا في الضرورة كقوله * و لا يك موقف منك الوداعا * وقوله

---

الحاجة حينئذ على أنها خبر (قوله و لا تابعا) أي لزيد على أنه توكيد له (قوله و يجب الحكم الخ) هذا كالمستثنى من قوله سابقا يجب أن يكون الأول مبتدأ إذا تساويا في التعريف فكأنه قال إلا أن تقتضي مراعاة المعنى خلاف ذلك (قوله للمبالغة) أي تنويها بأن أبا يوسف بلغ غاية من الشرف والفضل حتى كان أبو حنيفة مثله (قوله الأصول) أي أصول النحو لأن أصول النحو إنما ينظر فيها لما يفيد صحة المعنى المراد و لا ينظر فيها للمبالغة والذي ينظر لها إنما هو أصول علم المعاني (قوله ما يعرف به) أي اسم الناسخ من خبره (قوله كان زيد القائم) أي و زيد كان القائم فتخبر عن الضمير بغيره و يمتنع الإخبار بالضمير عن غيره على المختار (قوله نحو هذا) أي كل اسم إشارة قرن بأداة التنبيه نحو هؤلاء و هذان و هاتان (قوله فإنه يتعين الخ) أي و لو كان غيره أعرف (قوله لمكان) أي لكون أي لوجود التنبيه أي فالتنبيه أداته تستحق الصدارة فتزيده قوة (قوله فلا يتأتى دخول التنبيه عليه) أي بل يدخل على اسم الإشارة الواقع خبرا فتقول كنت هذا بجعل مدخولها التنبيه خبرا فلم يتعين للاسمية فمن ثم استثناه (قوله على أنه سمع قليلا) هذا هو خلاف الأفصح السابق (قوله و اعلم أنهم حكموا الخ) تقدم أن المخاطب إذا كان يعلم الطرفين و يجهل النسبة بينهما فإن كانا مختلفين في التعريف جعل الأعرف منهما اسما للناسخ وغير الأعرف خبره على المختار فعلى هذا المختار لا يخبر عن الضمير بما دونه في التعريف فتقول زيد كان القائم لمن عرفهما و لا تقول زيد كان القائم هو و ذكر هنا أن المصدر المعرف بالإضافة المنسبك من أن والفعل كالضمير لا يجوز يخبر عنه بما هو دونه في التعريف على المختار و الإخبار بما دونه عنه ضعيف (قوله حكموا لأن و أن) الأولى حكموا للمصدر المعرف المنسبك من أن و أن و قوله معرف أي بالإضافة تأمل (قوله معرف) يقتضي أنهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما إذا قيل أعجبني ما صنع رجل حسن على أن يجعل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن (قوله بحكم الضمير) أي في كون كل لا يخبر عنه بما هو دونه على المختار ثم علل بقوله لأنه الخ و في هذا التعليل شيء و هو أن ظاهره أن كل ما لا يوصف يحكم له بحكم الضمير مع أن هناك أمورا لا توصف و لا يحكم لها بحكمه تأمل (قوله قرأت السبعة ما كان الخ) أي بنصب الحجة و جواب قومه على أن كلا منهما خبر مقدم و أن والفعل بعدهما مؤول بمصدر اسم للناسخ فقد أخبر بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف (قوله و الرفع ضعيف) أي رفع الحجة و الجواب على أنه اسم للناسخ و أن والفعل بعد خبره ضعيف لما فيه من الإخبار بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف كقولك زيد كان القائم هو (قوله أو تعكس) أي بأن تقول كان خيرا من زيد شر من عمرو بتقديم الخبر على الاسم (قوله و لا يعكس) أي بحيث تجعل النكرة الاسم و المعرفة الخبر كأن تقول كان قائم زيدا إلا في الضرورة و هذا إذا لم يكن للنكرة مسوغ و أما إن كان لها مسوغ جاز جعل المعرفة اسما و النكرة خبرا و العكس و لو في غير الضرورة فيجوز أن تقول كان زيد خيرا منك و كان خير منك زيدا على ما اختاره المصنف فيما مر (قوله و لا يك موقف الخ) موقف نكرة لا مسوغ لها و منك متعلق بالوداع و الوداع خبرها و هو بكسر الواو و فتحها و البيت للقطامي و صدره * قفي قبل التفرق يا ضباعا * مرخم ضباعة بنت زفر بن الحرث كان أسره ثم أطلقه و أعطاه مائة من الإبل و بعده

* يكون مزاجها عسل وماء * وأما قراءة ابن عامر أولم تكن لهم آية أن يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وأن يعلمه بدل من آية أو خبر لمحذوف أى هى أن يعلمه وان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدأ وآية خبر والجملة خبر كان أو آية اسمها ولهم خبرها وأن يعلمه بدل أو خبر لمحذوف واما تجويز الزجاج كون آية اسمها وأن يعلمه خبرها فردوه لما ذكرنا واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بلهم (ما يعرف به الفاعل من المفعول) وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تجعل فى موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهى صحيحة قبله وإلا فهى فاسدة فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو ان أوقعت ما على ما لا يعقل لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ويجوز النصب لأنه يجوز أعجبنى الثوب فان أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز لأنه يجوز أعجبت النساء وان كان الاسم الناقص من أو الذى جاز الوجهان أيضا ﴿فروع﴾ تقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول أمكننى السفر ولا تقول أمكنت السفر وتقول ما دعا زيدا إلى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب زيد فى الاولى مفعولا والفاعل ضمير ما مستترا وبرفعه فى الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا لأنك تقول ما دعانى إلى الخروج وما كرهت منه ويمتنع العكس لأنه لا يجوز دعوت الثوب إلى الخروج وكره من الخروج



قفى فافدى أسيرك ان قومى وقومك لا أرى لهم اجتماعا
أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا

(قوله يكون مزاجها الخ) مزاجها خبر مقدم وعسل اسمها مؤخر فقد أخبر عن النكرة بالمعرفة ضرورة وصدره * كأن سبيئة من بيت رأس * يقال سبأت الخمر أسبؤها اشتريتها ويروى خبيئة بمعنى مخبأة والمخبأة المصونة ويروى سلافة وهو أول ما يسيل من الخمر وبيت الرأس موضع بالأردن معروف بالخمر وقيل المراد من بيت رئيس الخمارين والبيت من قصيدة لحسان قبل تحريم الخمرة (قوله واما قراءة ابن عامر) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله ولا يعكس إلا فى الضرورة وحاصله أنه قد ارتكب العكس فى الآية وهى من غير الضرورة (قوله فاللام متعلقة بها) أى فقد خرجنا عن باب الاسم والخبر (قوله وآية فاعلها) أى والمعنى أولم توجد لهم آية هى علم علماء بنى إسرائيل به (قوله أو خبر لمحذوف) أى فلم يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة (قوله والجملة خبر كان) أى ولهم حال من آية والمعنى أولم تكن هى أى القصة علم علماء بنى اسرائيل له آية كائنة لهم (قوله لما ذكرنا) أى من لزوم الاخبار عن النكرة بالمعرفة (قوله بان النكرة قد تخصصت بلهم) أى فصارت قريبة من المعرفة (قوله ما يعرف به الفاعل من المفعول) أى عند الالتباس (قوله وأكثر ما يشتبه الخ) ومن غير الأكثر ما يأتى فى الفروع وهو أن يكونا اسمين غير ناقصين لكن أحدهما اسم ذات عاقلة والثانى اسم معنى كما قال فى المثال (قوله ناقصا) هو ما لا يتم إلا بصلة أو صفة وقوله تاما المراد به هنا ما كان لمن يعقل كما هو المتبادر من تمثيلهم (قوله وطريق معرفة ذلك) أى ما ذكر من الفاعل والمفعول (قوله ان تجعل فى موضع التام) وهو اسم الذات العاقلة (قوله ان كان مرفوعا) أى وأردت ان تختبر صحة الرفع وعدمها (قوله فى العقل وعدمه) أى ان كان الاسم الموصول لمن يعقل تقدر اسما يعقل وان كان اسم الموصول لمن لا يعقل فتقدر اسم ما لا يعقل وإن كان اسم الموصول يصلح لمن يعقل ولمن لا يعقل فان أردت به من يعقل قدر اسما يعقل وان أردت به من لا يعقل قدر اسما لا يعقل (قوله بعد ذلك) اى الجعل وقوله فهى صحيحة قبله أى قبل الجعل المذكور (قوله ويجوز النصب) أى نصب زيد بأن تقول أعجب زيدا ما كره عمرو واثبات الجواز لأجل مقابلة نفيه السابق وإلا فنصب زيد واجب اه تقرير دردير (قوله فان أوقعت ما على أنواع من يعقل) فى بعض النسخ فان اوقعت ما على أنواع النساء الاضافة بيانية أى على النساء وذلك لأن ما كما تستعمل فى غير العاقل تستعمل فى العاقل (قوله جاز) أى الرفع كما يجوز النصب لأنه يصح ان تقول أعجبنى النساء (قوله أو الذى) صوابه أو الذين لأنه هو الذى لا يقال إلا لمن يعقل واما الذى فهو مثل ما يطلق على من يعقل وعلى ما لا يعقل (قوله جاز الوجهان) أى رفع زيد ونصبه فتقول أعجب زيد من كره عمرو لأنك تجعل مكان من خالدا مثلا فتقول أعجبت خالدا أو تقول أعجب زيدا من كره عمرو لأنه يصح أعجبنى خالد فقوله جاز الوجهان اى عربية وان اختلف المراد (قوله فروع) اى ثلاثة أولها مسئلة السفر والثانى مسئلة الخروج والثالث زيد فى رزق عمرو الخ (قوله أمكنت السفر) إذ لا معنى لكونك صيرت السفر ذا مكنة (قوله ما دعا) ما اسم استفهام مبتدأ ودعا فعل ماض وزيدا مفعول والفاعل ضمير ما مستترا وهو الرابط للجملة الواقعة خبرا وكذا تقول فيما كره زيد إلا أن الضمير المستتر فيها مفعول (قوله وما كره زيد) أى أى شىء كرهه زيد من الخروج (قوله ويمتنع العكس) أى وهو رفع زيد فى الأول ونصبه فى الثانى (قوله لأنه لا يجوز دعوت الثوب) هذا بدل ضمير النصب المستتر العائد على ما (قوله وكره من الخروج) الأولى وكرهنى الثوب من الخروج لأنه يجعل مكان زيد المنصوب ياء المتكلم والثوب مكان ما الواقعة مفعولا مقدما ولا يقال ان ما اسم استفهام فكيف يجعل بدلها الثوب قلنا لان القصد حينئذ بيان المعنى قاطعين النظر عن الاعراب السابق ولا

وتقول زيد فى رزق عمرو عشرون دينارا برفع العشرين لاغير فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد فى رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز فى التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور

(ماافترق فيه عطف البيان والبدل) وذلك ثمانية أمور أحدها ان المعطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق وأما إجازة الزمخشرى فى ان اعبدوا الله أن يكون بيانا للهاء من من قوله تعالى إلا ما أمرتنى به فقد مضى رده نعم أجاز الكسائى ان ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم فالأول نحو لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ونحو قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والثانى نحو مررت به الخبيث والثالث نحو قوله * فلا تلمه أن ينام البائسا * وقال الزمخشرى فى جعل الله الكعبة البيت الحرام إن البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كما فى الصفة لا على جهة التوضيح فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك فى عطف البيان على قول الكسائى وأما البدل فيكون تابعا لمضمر باتفاق نحو ونرثه ما يقول وما أنسانيه إلا الشيطان ان اذكره وإنما امتنع الزمخشرى من تجويز كون أن اعبدوا الله بدلا من الهاء فى به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده

شك ان ما معناها ما لا يعقل (قوله وتقول الخ) استطراد لتمييز نائب الفاعل عن غيره (قوله لا غير) تقدم ان لا غير لحن وإنما تعين رفع العشرين لأنه المفعول به فى الاصل وهو إذا اجتمع مع المصدر أو مع الظرف أو مع الجار والمجرور لا يناب مناب الفاعل إلا المفعول به فالاصل زاد السلطان فى رزق عمرو عشرين (قوله فان قدمت عمرا الخ) اعلم ان زاد تارة يتعدى لمفعولين وتارة يتعدى لواحد فان لم يقدم عمرو فهو متعد لواحد وان قدمته يحتمل أنه متعد لمفعول واحد ويحتمل انه متعد لاثنين فان رفعت كان متعديا لواحد وان نصبت عشرين كان متعديا لاثنين (قوله جاز رفع العشرين) أى على انه نائب فاعل زيد ونصبه على أنه مفعول ثان (قوله فيجب توحيده مع المثنى والمجموع) أى فتقول الزيدان زيد فى رزقهما عشرون والزيدون زيد فى رزقهم عشرون (قوله ويجب ذكر الجار والمجرور) أى لأجل أن يتصل به ضمير مطابق للمبتدا المثنى والجمع فتقول فى رزقهما أو فى رزقهم (قوله لأجل الضمير) أى لأجل أن يتصل به الضمير الراجع للمبتدا مطابقا له تثنية وجمعا (قوله فالفعل متحمل للضمير) فالفعل متعد لاثنين على هذا فتقول الزيدان زيدا فى رزقهما والزيدون زيدوا فى رزقهم عشرين

﴿ماافترق فيه عطف البيان والبدل﴾

(قوله لا يكون مضمرا ولا تابعا) أى لا يكون المتبوع ضميرا وعطف البيان مبين له فكما يقال الضمير لا ينعت ولا ينعت به تقول الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غيره بيانا له (قوله لأنه فى الجوامد الخ) أى فكما أن النعت يخصص متبوعه النكرة ويوضح متبوعه المعرفة فكذلك عطف البيان والضمير لا يخصص ولا يبين وحينئذ فلا يكون نعتا ولا عطف بيان وأنت خبير بأن هذا التعليل إنما يقتضى منع كون عطف البيان ضميرا ولا يقتضى منع كون متبوعه ضميرا مع أنه من جملة المدعى فالدليل أخص منه (قوله فقد مضى رده) أى فى أن المفسرة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نظير النعت المفيد أن الضمير لا ينعت أصلا كما أنه لا يعطف عليه عطف بيان أصلا (قوله الرحمن الرحيم الخ) فهذه الأمور كلها عند غيره بدل وأما هو فيجعلها نعتا (قوله علام الغيوب) نعت لفاعل يقذف (قوله الرؤف الرحيم) نعت للضمير فى عليه (قوله فلا تلمه الخ) صدره قد اصبحت بقرقرى كوانسا * والشاهد فى قوله البائسا صفة للهاء فى تلمه أى لا تلم البائس ان ينام وقرقرى بقافين على وزن فعللا موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبى يدخل فى كناسه أى موضعه (قوله وقال الزمخشرى الخ) قصده بيان أن الزمخشرى عنده عطف البيان لا ينحصر فى كونه للتوضيح والتخصيص خلافا للجمهور وقصده بنقل كلام الكسائى قبله أن الضمير عنده ينعت (قوله ان البيت الحرام عطف بيان) أى وأما الجمهور فيقولون انه بدل (قوله كما فى الصفة) أى كما ان الصفة تخرج عن أصلها وهو التخصيص والتوضيح وتأتى للمدح (قوله فعلى هذا) أى كلام الزمخشرى (قوله لا يمتنع مثل ذلك) أى مثل ما سبق فى النعت وهو اتيانه نعتا لضمير على سبيل المدح أو الذم أو الترحم وقوله فى عطف البيان أى فيكون عطف البيان على كلام الكسائى بعد الضمير على طريق الترحم والذم لأن الذم ضد المدح والترحم مثلهما وتوضيحه أن العلماء قالوا ان النعت للتخصيص وللتوضيح وقد يخرج للترحم والمدح والذم فقال الكسائى ان هذه الثلاثة الخارجة قد تكون بعد الضمير ثم أن الزمخشرى قال ان عطف البيان قد يكون للمدح ولكنه سكت عن كونه بعد ضمير ثم انك إذا نظرت تجد أن مثل المدح الذم لأنه ضده والترحم لأنه لا فرق بينهما أى فيكون عطف البيان قد يخرج عن التوضيح إلى هذه الثلاثة ثم إنك إذا نظرت لكلام الزمخشرى والكسائى أخذ منهما أنه يعطف بعد الضمير للمدح وللذم وللترحم لأن الضمير كغيره عند الكسائى وقد أجيز الثلاثة بعد الضمير عند الكسائى فى النعت ووجدت هذه الثلاثة فى العطف فى غير الضمير فيكون الضمير حينئذ كذلك (قوله يخل بعائد الموصول) أى لأن المبدل منه فى نية الطرح (قوله وقد مضى رده) أى بأن المضر خلو الصلة من العائد فى

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرأيته إياه أو الظاهر كرأيت زيدا إياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثانى لم يسمع وان الصواب فى الأول قول الكوفيين أنه توكيد كما فى قمت أنت (الثانى) أن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره وأما قول الزمخشرى فى مقام ابراهيم عطف على آيات بينات فسهو وكذا قال فى إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا ان أن تقوموا عطف على واحدة ولا يختلف فى جواز ذلك فى (١٠٦) البدل نحو إلى صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناصية ناصية كاذبة (الثالث) أنه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ونحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم وهو أصح الأقوال فى عرفت زيدا أبو من هو وقال

لقد أذهلتنى أم عمرو بكلمة ... أتصبر يوم البين أم لست تصبر

(الرابع) أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا ونحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وقوله

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا

(الخامس) أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب (السادس) أنه لا يكون بلفظ الأول ويجوز ذلك فى البدل بشرط أن يكون مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها بنصب كل الثانية فانه قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وكقول الحماسى

رويد بنى شيبان بعض وعيدكم ... تلاقوا غدا خيلى على سفوان

تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى ... إذا ما غدت فى المأزق المتدانى

تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم ... على ما جنت فيهم يد الحدثان

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الأول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم أن الشىء لا يبين بنفسه وفيه نظر من أوجه (أحدها) انه يقتضى أن البدل ليس مبينا للمبدل منه

---

اللفظ لا فى التقدير (قوله وأجاز النحويون) هذا مقابل لقوله أولا لأن العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر (قوله أن الثانى) أى ابدال الضمير من الظاهر (قوله قول الكوفيين انه توكيد) فتحصل أن ابن مالك يمنع ابدال الضمير من الضمير ومن الظاهر فعلى مذهبه كل من البيان والبدل لا يكون ضميرا ويكون البدل تابعا لمضمر دون البيان (قوله لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره) أى بل يجب موافقته له فيهما (قوله فسهو) سيأتى فى الجهة السادسة الجواب عنه بأنه أطلق العطف وأراد البدل بجامع أن كلا مبين فهو مجاز (قوله إن أن تقوموا عطف على واحدة) أى مع أن أن تقوموا مؤول بمصدر معرف أى قيامكم (قوله ولا يختلف فى جواز ذلك فى البدل) أى اختلافه مع متبوعه فى التعريف والتنكير (قوله انه) أى عطف البيان لا يكون جملة (قوله ما يقال لك) أى ما يقول الله لك (قوله إن ربك) بدل من ما قيل للرسل (قوله إلا بشر مثلكم) بدل من النجوى (قوله أبو من هو) هو مبتدأ وأبو خبر ومن مضاف اليه والجملة بدل من زيد (قوله أتصبر يوم البين الخ) بدل من كلمة والمراد هنا لفظ الجملة وسبق الكلام فى أنها فى قوة المفرد (قوله أنه لا يكون) أى عطف البيان (قوله بخلاف البدل) أى فانه يكون تابعا لجملة أى والفرض أنه جملة إذ لا يبدل مفرد من جملة وفيه أنه قد سبق له فى الجملة الثالثة مما لا محل له من الاعراب أن البدل والبيان لا يكون واحد منهما جملة وهذا ينافيه وقدم التنبيه على أن الاتباع إنما يكون فى الاعراب إثباتا ونفيا وحينئذ فلا محذور فى ابدال الجملة من الجملة (قوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا) بدل من قوله اتبعوا المرسلين (قوله أنه) أى البيان لا يكون الخ (قوله يضاعف) بدل من يلق بدليل الجزم لأنه من بدل الجملة من الجملة (قوله أنه لا يكون بلفظ الأول) أى سواء اتصل بالثانى زيادة بيان أو لا وهذا صريح لأن الشىء لا يبين بنفسه وقد اعترضه الدمامينى بأنه إذا اتصل بالثانى زيادة بيان كان بها غير الأول فلا مانع من كونه يجوز ان يكون بيانا ولا أظنهم يختلفون فيه والذى لا يكون بيانا ما إذا لم يتصل بالثانى زيادة بيان فحينئذ لا فرق بين البدل وعطف البيان اه تقرير دردير (قوله بنصب كل الثانية) أى على أنها بدل لا على انها عطف بيان لأن الشىء لا يبين بنفسه هذا مراده وأما بالرفع فيكون جملة مستأنفة (قوله رويد بنى شيبان الخ) فى رواية بتنوين رويد وهو اسم فعل أمر وبعض وعيدكم مفعوله وبنى شيبان منادى فهو جملة معترضة بين اسم الفعل ومعموله أى أمهلوا بعض وعيدكم يا بنى شيبان (قوله تلاقوا) فعل مضارع مجزوم بحذف النون فى جواب الأمر (قوله على سفوان) بالسين والفاء المفتوحتين ماء على أميال من البصرة والبيت من قصيدة لبعض بنى مازن من شعراء الحماسة وبعد البيت

عليها الكماة الغر من آل مازن ... ليوث طعان عند كل طعان

مقاديم وصالون فى الروع خطوهم ... بكل رقيق الشفرتين يمان

إذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم ... لأية حرب أو لأى مكان

وفى قوله وصالون خطوهم قلب لأن السيف إذا قصر وصل بخطوة أقدام (قوله فى المأزق) أى المضيق والشاهد فى تلاقوا الثانى والثالث فانه بدل من الأول (قوله تلاقوهم الخ) من الطويل لكن دخله القبض تلاقوهم فعولن فعولن هم وفتح مفاعلن رفوا كى فعولن فصبرهم مفاعلن (قوله وفيه) أى فى هذا القول نظر (قوله ان البدل ليس مبينا للمبدل منه) أى لأنهم منعوا فى البيان أن يكون بلفظ الأول لأن الشىء لا يبين بنفسه وجوزوا فى البدل

كونه

وليس كذلك ولهذا منع سيبويه مررت بي المسكين وبك المسكين دون به المسكين وإنما يفارق  البدل عطف البيان في أنه بمنزلة

جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض والثاني أن اللفظ المكرر إذا اتصل به مالم يتصل بالاول كما قدمناه اتجه كون الثاني بيانا بما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله ٭ يازيد زيد اليعملات الذبل ٭ ويا تيم تيم عدي إذا ضممت المنادى فيهما (والثالث) أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يازيد زيد إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لأحدهما واقبالك عليه فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة

لقائل يانصر نصر نصرا

ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأول فقط فالثاني إما مصدر دعائي مثل سقيالك أو مفعول به بتقدير عليك على أن المراد إغراء نصر بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة وقيل لو قدر أحدهما توكيدا لضما بغير تنوين كالمؤكد (السابع) أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يازيد الحرث وفي نحو ياسعيد كرز بالرفع

كونه بلفظ الأول فمفاد كلامهم أن البدل لا بيان فيه (قوله وليس كذلك) أي لأن فيه بيانا للمبدل منه وقوله ولهذا أي لأجل كونه فيه بيان (قوله مررت بي المسكين) أي لأن المسكين أقل تعريفا من الضمير وما كان أقل تعريفا لا يكون بدلا لأنه ليس فيه بيان والبدل لا بد أن يكون فيه بيان وضمير الغيبة وإن كان كذلك لكن لما كان الضمير في حد ذاته مبهما لصدقه بمتعدد وكان المحلى أقل أفرادا لأن أل فيه للعهد صح البيان فيه (قوله دون به المسكين) أي لصدق ضمير الغيبة على متعدد بخلاف المتكلم ومن يوجه اليه الخطاب (قوله بمنزلة جملة استؤنفت الخ) أي لأنه على نية تكرار العامل ويلزم في نحو مررت بزيد أخيك اعمال الجار محذوفا (قوله والثاني) أي من أوجه النظر الثلاثة (قوله بما فيه) أي بسبب ما فيه من زيادة الفائدة إذ لا معنى للبيان إلا التوضيح بزيادة الفائدة فالحق أنه لا فرق بين البدل والبيان في أنه إن اتصل اللفظ الثاني بما لم يتصل بالأول صح كونه بيانا وبدلا وإلا فلا يصح أن يكون واحدا منهما (قوله وعلى ذلك) أي وينبني على ذلك أي على ما ذكر من صحة كون اللفظ المكرر بيانا بسبب ما فيه من زيادة الفائدة (قوله يازيد زيد اليعملات الذبل) تمامه ٭ تطاول الليل هديت فانزل (قوله اليعملات) بفتح الميم لأنه جمع يعملة بفتح الميم وهي الناقة المتمرنة على العمل (قوله يا تيم تيم عدي) تمامه لا أبا لكم ٭ لا يوقعنكم في سوأة عمر ٭ والبيت لجرير من قصيدة يهجو بها عمرو بن لجي التيمي أي انهوه عن شتمي لئلا أهجوكم (قوله إذا ضممت الخ) ظرف لقوله أجازوا الوجهين فالمنادى مبني على الضم في محل نصب فما بعده منصوب إما بدل أو عطف بيان باعتبار المحل لما في الثاني من زيادة الفائدة وبعضهم جعل الثاني منادى مضافا أو توكيدا أو مفعولا لأعني ففي الثاني خمسة أعاريب وقوله إذا ضممت المنادى مفهومه أنك لو فتحت الأول ففي فتحه مذاهب ثلاثة الأول لسيبويه وهو أن زيد الأول مضاف لليعملات وزيد الثاني مقحم وهو توكيد لفظي بين المضاف والمضاف اليه الثاني مذهب المبرد أن زيدا الأول مضاف لليعملات محذوفة فهو من الحذف من الأول لدلالة الثاني والأصل يازيد اليعملات زيد اليعملات ومفاد المصنف أنه لا يجوز في الثاني على هذا المذهب أن يكون بيانا ولا بدلا لأنه بلفظ الأول بدون زيادة وقد قيد جواز الوجهين بضم الأول وحينئذ فيجعل الثاني على هذا المذهب اما منادى بيا محذوفة أو مفعولا لأعني أو أنه توكيد لفظي المذهب الثالث ان فتحة الأول فتحة بناء فزيد الأول مركب مع زيد الثاني تركيب خمسة عشر فهو مبني على الفتح لتركيبه واضافته لليعملات فركب زيد الأول والثاني وأضيفا لليعملات كقولهم ياسيبويه القوم (قوله والثالث أن البيان الخ) أي ان كلام ابن مالك ومن معه يفيد المنع في البيان سواء كان في الثاني زيادة أم لا أما إذا كان زيادة فقد تقدم وأما إذا لم يكن زيادة فأشار له بالثالث فعلى كل حال البيان جائز أن يكون بلفظ الأول خلافا لمنع ابن مالك مطلقا (قوله يا زيد زيد) بتنوين الثاني ولا يصح أن يكون بالرفع فقط والأصح أن يكون بدلا لصحة حلوله محل المبدل منه وكلامنا فيما يتعين فيه البيان (قوله واقبالك عليه) قد يقال إن الاقبال والمواجهة هنا زيادة مع الثاني فالزيادة إما لفظية أو معنوية اهـ تقرير دردير (قوله على اللفظ) ناظر للأول وقوله وعلى المحل ناظر للثاني (قوله وخرجه) أي ابن مالك وابنه وابن الطراوة (قوله أو في الأول) أي من الاثنين الأخيرين (قوله مثل سقيالك) أي فالمعنى انصر نصرا (قوله على أن المراد اغراء نصر ابن سيار) أي فالمعنى يا نصر بن سيار عليك نصرا أي الزم نصرا حاجبك (قوله وقيل) أي في الرد على ابن الطراوة وابن مالك وولده وحكاه بقيل لامكان رده بأن التوكيد قد يأتي على المحل كالنعت والبيان (قوله لو قدر أحدهما) هكذا في نسخة بذكر الاحد وعليها فالصواب أن يقال لضم بالافراد وفي نسخة ولو قدرا توكيدا لضما وهي ظاهرة (قوله انه) أي البيان (قوله في نية احلاله) أي ليس على نية تكرار العامل (قوله بخلاف البدل) أي فانه في نية احلاله محل الأول من حيث تكرار العامل (قوله وتعين البيان في نحو يازيد) أي لأن البدل في نية إحلاله محل الأول ولو جعل بدلا للزم عليه نداء ما فيه أل وهو لا يجوز لأن يا لا تباشر أل (قوله

أو كرزا بالنصب بخلاف ياسعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفى نحو أنا الضارب الرجل زيد وفى نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال وفى نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفى نحو أى الرجلين زيد وعمرو جاءك وفى نحو جاءنى كلا أخويك زيد وعمرو (الثامن) أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ولهذا  امتنع أيضا البدل وتعين البيان فى نحو قولك هند قام عمرو وأخوها ونحو مررت برجل قام عمرو وأخوه ونحو زيد ضربت عمرا أخاه (ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة) وذلك أحد عشر أمرا (أحدها) انه يصاغ من المتعدى والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر وهى لاتصاغ الا من القاصر كحسن وجميل (الثانى) أنه يكون للأزمنة الثلاثة وهى لاتكون إلا للحاضر أى الماضى المتصل بالزمن الحاضر (الثالث) انه لايكون الا مجاريا للمضارع فى حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لأن الأصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضى لاتصريفى وهى تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب نحو ظريف وجميل وقول جماعة انها لاتكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على أن منها قوله * من صديق أو أخى ثقة *

* أو عدو شاحط دارا (الرابع) ان منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن والحال

(الخامس) أن معموله يكون سببيا وأجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسن وجهه أو الوجه ويمتنع زيد حسن عمرا (السادس) انه لايخالف فعله فى العمل وهى تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع زيد حسن وجهه بالنصب

أو كرزا بالنصب) أى لانك لو جعلته بدلا لكان على نية تكرار العامل فيلزم عليه نصب المنادى المفرد أو رفعه منونا وهو لايجوز (قوله فانه بالعكس) أى فهو بدل لانه يجوز يا كرز (قوله أنا الضارب) يتعين أنه بيان ولا يصح أن يكون بدلا والا لزم إضافة ما فيه أل للمجرد منها وهو لايجوز (قوله الرجال والنساء) يتعين انه بيان لا بدل لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والبدل يحل محل المبدل منه فينحل المعنى زيد أفضل النساء فيفيد أنه من النساء وليس كذلك (قوله غلام زيد) أى أنه يتعين ان يكون بيانا ولا يصح أن يكون بدلا والا لحل محل الرجل فيفيد أن نعت أى فى النداء يكون معرفا بالاضافة مع انه إنما يكون محلى بال أو اسم اشارة (قوله أى الرجلين زيد) أى فيتعين أن زيدا وعمرا بيان لا بدل والا لحلا محل الرجلين فيلزم اضافة أى إلى مفرد معرفة مع فقد شرطه وهو نية الاجراء أو تكرير أى (قوله كلا أخويك زيد وعمرو) أى فزيد وعمرو بيان لاخويك لا بدل منه اذ لو حلا محله لزم اضافة كلا لمتعدد مفرق من غير ضرورة وهى إنما تضاف إلى معرف دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفرق (قوله انه) أى البيان ليس (قوله هند قام عمرو وأخوها) أى فهند مبتدأ وقام عمرو خبره واخوها بيان لا بدل والا لاقتضى أن أخوها من جملة أخرى فيلزم حينئذ خلو الجملة الاولى من رابط يعود على المبتدا وفى المثال الثانى يلزم خلو جملة الصفة عن ضمير يعود على الموصوف وفى المثال الثالث يلزم اشتغال العامل عن الاسم السابق بأجنبى منه مع انه إنما يشتغل عنه بالعمل فى ضميره أو فى الملابس لضميره (قوله ما افترق فيه اسم الفاعل الخ) اما أوجه الاجتماع فلم يذكرها وهى ثلاثة الاول ان كلا يدل على حدث وصاحبه والثانى ان كلا يثنى ويجمع والثالث انهما يؤنثان ويذكران (قوله الا من القاصر) أى ولو تنزيلا كما قيل فى رحيم وإنما كان صوغها من القاصر لانها تنصب المفعول به (قوله أنه يكون للازمنة الثلاثة) أى انه صالح لان يكون للازمنة الثلاثة وقوله الا للحاضر أى الا للدلالة على الزمن الحاضر أى زمن التكلم واما قول المصنف أى الماضى الخ فأتى به للوفاق بين قولين وبيان ذلك أن السيرافى ذهب أنها للماضى وابن مالك ذهب إلى انها للحال فأشار المصنف للوفاق بأن من قال بالماضى مراده المتصل بالحال ومن قال بالحال فمراده المتصل به الماضى فلا دلالة لها على الحدوث ولا الثبوت فى جميع الازمنة وإنما تدل على الحدث الحاضر (قوله لان الاصل الخ) أى فقائم مجار ليقوم باعتبار أصله (قوله ولهذا) أى لاجل كون مجاراة اسم الفاعل للصفة فى الحركات والسكنات لا فى اعيان الحركات (قوله هو) اى موافقة اسم الفاعل للمضارع فى الحركات الخ (قوله وهى) اى الصفة المشبهة (قوله وطاهر العرض) مجارية ليظهر (قوله من صديق) قبله

انى رمت الخطوب فتى * فوجدت العيش اطوارا

ليس يغنى عيشه احد * لا يلاقى فيه اقوارا

(قوله شاحط) اى بعيد وشاحط مجار ليشحط فاتفقت الصفة مع المضارع فى الوزن (قوله سببيا) اى اسما متصلا بضمير يعود على الموصوف وهو اى السببى نسبة للسبب وهو لغة الحبل وسمى الضمير سببا مجازا او شبه الضمير بالحبل استعارة مصرحة بجامع الربط فى كل فاذا نسبت المضاف للسبب بمعنى الضمير قلت هذا سببى اى متصل بالضمير الرابط (قوله وعمرا) عطف على غلامه فغلامه سببى وعمرو أجنبى فقد اجتمعا فى تركيب واحد (قوله أو الوجه) أل بدل من الضمير والمراد معمولها بطريق الشبه باسم الفاعل فلا يرد زيد بك فرح

خلافا لبعضهم فاما الحديث (١٠٩) ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل قال ابن مالك أو مفعول على أن الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم جاراة وناصاة وبقا وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وبقى (السابع) أنه يجوز حذفه وبقاء معموله ولهذا أجازوا انا زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل أو وصف منون وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتى ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (الثامن) أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه ويقبح مررت بحسن وجهه (التاسع) أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت او نصبت (العاشر) أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ويشكل عليهم الحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى (الحادى عشر)

والحال والتمييز نحو زيد حسن وجها أوراكبا (قوله خلافا لبعضهم) أى فانه جوز كون القاصر الذى يكون فيه صفة مشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول به (قوله فاما الحديث) جواب عما يرد على قوله ويمتنع الخ وحاصل الايراد أن تهراق فعل مبنى للمفعول والفعل إذا بنى للمفعول صار قاصرا لا ينصب ما بعد نائب الفاعل أى اذا كان لا يتعدى الا لواحد وهنا قد نصبه فهو أن الفعل القاصر الذى تصاغ منه الصفة المشبهة كالفعل الذى يبنى للمفعول بجامع أن كلا منهما لازم وحاصل الجواب أن الدماء تمييز لا مفعول أو ان الفعل غير مبنى للمفعول بل هو فعل مضارع (قوله فاما الحديث) هذا وارد على قوله ويمنع حسن وجهه بالنصب وحاصله أن يقال هو لا يمتنع لورود الحديث بنظيره فان تهراق بفتح الهاء وسكونها مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير المرأة وقد نصب الدماء وهو نظير الوجه مع أن ذلك الفعل قاصر عنها إذ لا يتعدى إلا لواحد ينوب عن الفاعل فانه مضارع أهراق زيد الدم اى أراقه (قوله تمييز) أى والاصل ان امرأة كان الغير يريقها من جهة الدم فالمرأة مقتولة على هذا الجواب بخلاف الجواب الثانى فانها عليه قاتلة (قوله تمييز) قال ابن الحاجب أو منصوب بفعل مقدر أى تريق الدماء أو على التشبيه بالمفعول به قال الدمامينى وفيه أن أكثر النحاة لا يقول بالتشبيه مع الافعال (قوله كقولهم جاراة) أى فى جارية وفى ناصية وفى بقى (قوله لان شرط ذلك) أى قلب الكسرة فتحة والياء ألفا تحرك الياء أى والياء فى تهريق ساكنة لا متحركة (قوله تحرك الياء) اى بنقل حركتها لما قبلها فتحركت بحسب الاصل وانفتح ماقبلها بحسب الآن فتقلب ألفا (قوله كجارية) أى تحركت الياء فنقلت حركتها لما قبلها فقلبت الفا وكذا تقول فى ناصية وحاصل ايضاح المقام أن من المقرر أن الياء اذا تحركت وانفتح ماقبلها تقلب ألفا ثم انه وجد الفاظ نطق فيها بالالف كجاراة والحال ان ماقبل الياء ليس مفتوحا وحاصل ما قالوا فيه ان الياء اذا تحركت وكان ماقبلها ليس مفتوحا فانه يقدر نقل حركة الياء لما قبلها فتقلب الياء ألفا وتهريق ليس من هذا لان ياءه ساكنة (قوله عند من شرط وجود المحرز) المراد بالمحرز الطالب للمحل والطالب للمحل ليس بموجود هنا وذلك لان الاسم لا يعمل عمل الفعل أى بان ينصب المفعول الا اذا كان بال أو منونا وهنا ليس بواحد منهما فلا يكون عاملا فى محل زيد النصب وإذا كان ليس محل زيد النصب فلا يصح حينئذ العطف على محله بالنصب (قوله عند من شرط) أى للعطف على المحل أى فى ذاته أى لا بقيد كونه مجرورا أى ان بعضا اشترط فى العطف على المحل أمورا ثلاثة أحدها وجود المحرز أى الطالب للمحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب فقاعدا عطف على محل قائم العاملة فيه ليس ولا مانع من ذلك بخلاف مثاله هنا فان هنا مانعا وهو عدم تنوين ضارب الموجود وقوله كما سيأتى أى فى أقسام العطف (قوله ونصب الفعل) هذا وزان المثال الثانى فى اسم الفاعل وهو هذا ضارب زيد وعمرا وقوله ولا مررت برجل الخ هذا وزان المثال الاول وهو أنا زيدا ضاربه (قوله بنصب الوجه) أى بصفة محذوفة على طريق الاشتغال وقوله وخفض الصفة هذا لا حاجة له لأن الصفة لا تكون إلا مخفوضة إذا كان الموصوف مخفوضا (قوله ولأن معمولها) علة للمنع فى المثال الثانى وما قبله علة للمنع فى المثال الأول والثانى (قوله موصوف اسم الفاعل) أى الموصوف به (قوله إلى ضميره) أى الى ضمير الموصوف المحذوف (قوله بقاتل أبيه) أى برجل قاتل أبيه (قوله ويقبح مررت بحسن وجهه) أى برجل حسن وجهه واعترض بان اسم الفاعل لا قبح فيه أصلا ذكر الموصوف أو حذف وأما فى الصفة فانه يقبح فيها إضافتها الى ضمير الموصوف سواء ذكرت الموصوف أو حذفته وليس القبح قاصرا على حالة الحذف (قوله أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه) أى منه (قوله رفعت) أى الوجه أو نصبته (قوله بجميع التوابع) بان تصفه كقولك هذا ضارب زيدا الظريف أو أخاك إذا أبدلت أو نفسه اذا أكدت أو وعمرا على العطف (قوله ولا يتبع معمولها) أى لانه لما اشترطت سببيته ألحق بالضمير وهو لا يوصف (قوله ويشكل الخ) قد يجاب بان اليمنى خبر لمحذوف اى وهى اليمين وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كانه قيل اى عين فقيل هى اليمنى أو انه مفعول لمحذوف اى أعنى

أنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكناً والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافاً للفراء أجازه وقوى الرجل واليد برفع المعطوف وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور فى البابين كقوله

فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل



القدير المطبوخ فى القدور وهو عندهم عطف على صفيف وخرج على أن الاصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض أو انه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار أو على توهم أن الصفيف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيأ

( ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه ) اعلم أنهما اجتمعا فى خمسة أمور وافترقا فى سبعة فأوجه الاتفاق أنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام * وأما أوجه الافتراق (فأحدها) أن الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك وظرفاً نحو رأيت الهلال بين السحاب وجاراً ومجروراً نحو فخرج على قومه فى زينته والتمييز لا يكون إلا اسما ( والثانى ) ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى وقوله * إنما الميت من يعيش كئيبا * كاسفاً باله قليل الرجاء * بخلاف التمييز ( والثالث ) أن الحال مبينة للهيآت والتمييز مبين للذوات (والرابع) ان الحال يتعدد كقوله

على إذا ما زرت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا * بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم فى نبارك رحمانا رحيما وموئلا * انهما تمييزان والصواب ان رحمانا باضمار أخص أو أمدح ورحيما حال منه لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا ايضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم انه حال

ويبطل

---

اليمنى (قوله اتباع مجروره) أى فقط أما المرفوع والمنصوب فلا يتبع بمجرور خلافاً للبغداديين فى الثانى (قوله عند من لا يشترط) أى فى الاتباع على المحل وجود المحرز أى وأما من يشترط فى الاتباع على المحل وجود المحرز فيمنع اتباع مجروره على المحل لعدم وجود المحرز (قوله المحرز) أى الطالب للمحل وهو هنا اسم الفاعل منوناً أو مع أل لأنه لا ينصب إلا كذلك (قوله ولا يجوز الخ) أى لأنها ضعيفة فلا تعمل جراً ولا نصباً لأنها حملت عليه فى العمل (قوله برفع المعطوف) أى أو نصبه (قوله فى البابين) أى اسم الفاعل والصفة المشبهة وقوله كقوله مثال للصفة وأما اسم الفاعل فمثاله هذا ضارب عمراً وزيد (قوله فظل) أى صار وقوله طهاة اللحم جمع طاه وهو الطباخ لأنه يطهو اللحم أى يصلحه بالطبخ والشى (قوله منضج) صفة مشبهة (قوله صفيف) أى مصفوف أى ما بين منضج شواء مصفوفاً فهو من إضافة الصفة للموصوف وقوله قدير أى المطبوخ فى القدر (قوله صفيف شواء) هو اللحم الذى يصف على الحجر أو الرقعة حتى يشوى (قوله أو قدير معجل) أى ومنضج قدير معجل (قوله أو طابخ قدير) أى بجر قدير أى ما بين منضج وما بين طابخ فالطهاة قسمان (قوله ثم حذف المضاف الخ) قد يقال أنا لا نخرجه على الشاذ بل انه لما حذف المضاف جر المضاف اليه بجر المضاف وان المضاف اليه لم يبق على حاله وهذا شائع وأجاب الشمنى بأن محل كون المضاف اليه يعرب إعراب المضاف إذا حذف إذا كان مخالفاً له فى إعرابه لا إن وافقه كما هنا تأمل (قوله كقراءة بعضهم) أى فهو من القليل لأن الشرط فى إبقاء المضاف اليه على حاله أن يكون ما حذف مماثلاً لما عطف عليه لكن هذا الشرط إنما هو فى الكثير إذ قد يوجد كذلك بدون شرط (قوله خفض على الجوار) أو على التوهم لا بالعطف على المحل (قوله ولا سابق) أى بالجر عطف على مدرك فى قوله

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ إذا كان جائيا

فقد توهم أن الباء داخلة على مدرك أى بمدرك ولا سابق

( ما افترق فيه الحال والتمييز )

(قوله للابهام) أى وإن كان الحال رافعاً لما انبهم من الهيآت والتمييز للابهام فى الذوات ( قوله والتمييز لا يكون إلا اسما) أى لا جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً (قوله بخلاف التمييز) اعترض هذا بقولك ما طاب محمد إلا نفساً لأنك لو قلت ما طاب محمد لم يتم الكلام وأجيب بأن كلامنا فى التمييز بقطع النظر عن ما وإلا كما أن الحال يتوقف عليها المعنى بدون ما وإلا فالتمييز لا يتوقف عليه معنى الكلام إذا كان بدونهما (قوله أن الحال مبينة للهيآت) أى وأما نحو جاء زيد والشمس طالعة فهو فى تأويل مقارناً لطلوع الشمس ولا شك أن هذا مبين لهيئة مجيئه وإن كان القصد الزمان (قوله ان الحال يتعدد) أى لأنه مبين لهيئة الشىء والهيآت تتعدد ولأنه صفة فى المعنى لصاحبه والشىء يوصف بأوصاف متعددة والتمييز أى للمفرد مبين للذات والمبين للذات لا يتعدد (قوله رجلان) حال من الياء فى على وكذا حافيا حال من ياء على فقد تعددت الحال ويحتمل ان حافيا حال متداخلة وحينئذ فلا تكون متعددة فلا يكون فى البيت شاهد (قوله ولذلك) أى لأجل كون التمييز لا يتعدد (قوله لا نعت له) أى لانه معرفة بالعلمية ولا ينعت بالنكرة (قوله لان الحق الخ) ومقابله أنهما صفتان وهما قولان والمشهور الثانى وهو الذى عليه كلام المؤلفين فى البسملة وعليه فيجوز جعل رحمانا حالاً أو تمييزاً وجعل رحيما نعتاً له (قوله ليس بصفة) أى لا يدل على معنى وصاحبه بل إنما يدل على مجرد الذات (قوله بل علم) وحيث كان معرفة بالعلمية فلا يجوز وصفه بالنكرة ( قوله وبهذا) أى بكون الرحمن علما يبطل كونه تمييزا

وأما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن أتصرفه أم لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من أل وانما حذفت في البيت للضرورة وينبني على علميته انه في البسملة ونحوها  بدل لا نعت وان الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح لك انه غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن (والخامس) ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا منصرفا أو وصفا يشبهه نحو خاشعا أبصارهم يخرجون وقوله

عدس ما لعباد عليك إمارة ... نجوت وهذا تحملين طليق

اي وهذا طليق محمولا لك ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله

رددت بمثل السيد نهد مقلص ... كميش اذا عطفاه ماء تحلبا

وقوله

اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ... ولم يعن بالاحسان كان مذمما

فسهو لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف وأما قوله

وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا

وقوله

أنفسا تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا

فضرورتان (والسادس) ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا وتنحتون الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقولك كرم زيد ضيفا اذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فان

ويبطل كونه حالا لان شرطها التنكير وهو علم (قوله أيضا) أي كما بطل بكونه علما جعل رحيما نعتا له (قوله وأما قول الخ) هذا جواب عما يقال كيف تقول ان الرحمن ليس بصفة بل علم مع ان كلام الزمخشري وابن الحاجب يقتضي انه صفة (قوله أتصرفه) أي بحيث يقال رحمن وحينئذ فيكون مؤنثه رحمانة وقوله أم لا أي بان يقال رحمن وحينئذ فمؤنثه رحمى (قوله لانه لم يستعمل) أي في لغة العرب صفة كما هو كلام الزمخشري وابن الحاجب وانما يستعمل في لغتهم علما (قوله لم يستعمل صفة) أي حتى يقال يختم مؤنثه بالتاء أو لا وان كان العلم أيضا يمنع للزيادة (قوله ولا مجردا من أل) هذا وجه ثان والاولى ما قبله (قوله في البيت) أي بيت الشاطبية (قوله لا نعت) أي لان العلم جامد والنعت لا بد أن يكون مشتقا أو مؤولا به (قوله سأله) أي وأجاب عنه بان الرحيم جعل كالتتمة والرديف ولم يعكس لان الشأن أن الشريف يجعل متبوعا لا تابعا (قوله لم قدم الرحمن) أي الذي هو أبلغ من الرحيم لزيادة معناه (قوله غير متجه) أي لان الرحمن غير صفة والعادة المذكورة انما هي في الصفات لا في العلم (قوله أو وصفا يشبهه) أي لا ان كان العامل معنويا او فعلا جامدا فانها لا تتقدم (قوله خاشعا) حال من فاعل يخرج أي يخرجون في حال كونهم قوما خاشعا أبصارهم (قوله خاشعا الخ) المثال يكفي فيه الاحتمال ولا يضر تجويزهم أنه مفعول يدعو أي يدعو الداعي قوما خاشعا (قوله محمولا لك) أي حال كونه محمولا لك فجملة تحملين حال من الضمير في طليق (قوله ولا يجوز ذلك في التمييز) أي ولو كان العامل فعلا متصرفا (قوله بمثل السيد) أي رددت العدو عن نفسي بفرس مثل السيد أي مثل الذئب وقوله نهد صفة لفرس معناه الجسيم الضخم وقوله مقلص أي طويل القوائم وقوله كميش أي حاد في عدوه (قوله ماء تحلبا) أي فالاصل تحلب ماء أي عرقا فقدم التمييز (قوله عينا قر) الاصل اذا المرء قر عينا بالعيش وقوله مثريا أي حال كونه مثريا أي غنيا فقدم التمييز أعني عينا على عامله وهو قر (قوله فسهو) فيه نظر لان مذهب ابن مالك ان اذا تدخل على الاسماء موافقا لابن جني اذ قد قال في التسهيل وقد يغني عن وقوع الفعل بعد اذا الاسم كما في اذا السماء انشقت وحينئذ فالتمييز مقدم وحينئذ فقوله مرفوعان بمحذوف جزمه بذلك لا يظهر فالاولى في الرد على ابن مالك ان يقال له ان التمييز هنا محتمل لان يكون منصوبا بفعل محذوف يدل عليه المذكور ويحتمل نصبه بالفعل بعده فالدليل قد طرقه الاحتمال (قوله يفسره المذكور) أي وهو تحلب وقر لان اذا انما تدخل على الافعال (قوله هو المحذوف) أي وهو متقدم على التمييز (قوله فضرورتان) فيه أنه لا معنى لادعاء الضرورة مع امكان انتصاب التمييز بفعل محذوف دل عليه المذكور والأصل وما ارعويت وقد اشتعل شيبا رأسي اشتعل وأتطيب نفسا تطيب الخ (قوله ذهبا) حال من الخبر أي هذا مالك حال كون المال ذهبا وقوله بيوتا أي حال كون الجبال بيوتا وأما قوله الجبال فهو مفعول وأما نسخة من الجبال بيوتا فلا تصح لان البيوت فيها مفعول لان نحت يتعدى الى مفعول بنفسه (قوله فارسا) أي فهو لا يصح أن يكون حالا لانها لا تصح ان تكون مقيدة ولا مؤكدة أما الاول فلان المقصود التعجب من فروسيته دائما لا التعجب منه في حال كونه فارسا فقط أي راكبا للفرس وأما الثاني فلانه لم يستفد معناها بدونها لان قولك لله دره يحتمل ان التعجب منه من جهة العلم أو من جهة فروسيته ولكن الظاهر أنه يصح أن يكون حالا مقيدة إذ لا يتعجب من الفروسية الا إذا كانت موجودة إذ لو لم تكن موجودة لا يقال له فارس حتى انه يتعجب من فروسيته الا أن يقال انه يصح النظر للوصف الذي شأنه القيام به سواء كان موجودا معه أو لا ولذا قال الرضي ان التمييز والحال هنا آيلهما واحد وعلى انه تمييز فهو تمييز نسبة مبين لجهة التعجب غير محول عن شيء ويصح ان يكون محولا عن المضاف والاصل لله در فروسيته ثم حذف المضاف وأوصل الضمير بالدر فصار دره ثم أتى بفارسا بدل فروسيته (قوله كرم زيد ضيفا) أصله كرم ضيف زيد فهو تمييز محول

كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والأحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلف في المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسي والربعي حال مطلقا وأبو عمرو بن العلاء تمييز (١١٢) مطلقا وقيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق ان أريد تقييد المدح به كقوله

يا حبذا المال مبذولا بلا سرف

فحال والا فتمييز نحو حبذا راكبا زيد (والسابع) ان الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فأما إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين وأما ما اختاره المبرد ومن وافقه من نعم الرجل رجلا زيد فمردود وأما قوله

تزود مثل زاد أبيك فينا … فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فالصحيح ان زادا معمول لتزود إما مفعول مطلق إن أريد به التزود أو مفعول به ان أريد به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت … رد التحية نطقا أو بايماء

ففتاة حال مؤكدة * (اقسام الحال) * تنقسم باعتبارات (الاول) انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث مسائل * احداها الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين وهو وصف منتقل وانما يؤول في الاول لانها مستعملة في معناها الوضعي بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك * الثانية المؤكدة نحو ولى مدبرا قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا

---

عن الفاعل (قوله الحال) أي كرم زيد حال كونه ضيفا أو من جهة كونه ضيفا (قوله والاحسن) أي في المثال الثاني المحتمل للحال والتمييز اذا قصدت التمييز أن تأتي بمن البيانية لانها تدل على ان ما بعدها تمييز لا حال فحينئذ تقول من ضيف (قوله ادخال من عليه) أي بان يقال من ضيف (قوله بعد حبذا) أي حبذا زيدا (قوله حال مطلقا) أي سواء كان جامدا أو مشتقا نحو حبذا زيدا وحبذا راكبا أي أتعجب من حب هذا حال كونه مسمى بزيد أو حال كونه راكبا (قوله تمييز) أي مبين لابهام الذات أي مبين لاسم الاشارة الواقع فاعلا وقوله مطلقا أي جامدا أولا (قوله يا حبذا المال الخ) يا حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أي يا هؤلاء وحب فعل ماض وذا فاعل والمال مخصوص ومبذولا حال قصد به تقييد مدح المال بكونه مبذولا من غير سرف (قوله والا فتمييز) أي وإلا يرد تقييد المدح به بان كان المراد المدح المطلق فهو تمييز (قوله حبذا راكبا زيد) حب فعل ماض وذا فاعل وراكبا تمييز مبين للفاعل وزيد مخصوص بالمدح أي أتعجب من حب هذا الراكب الذي هو زيد فليس القصد مدحه في حالة الركوب فقط (قوله ولى مدبرا) أي لان معنى ولى أدبر فمعنى مدبرا وهو الادبار مستفاد من قوله ولى فقد صدق تعريف الحال المؤكدة عليه وهي التي استفيد معناها بدونها (قوله فشهرا مؤكد الخ) حاصل هذا ان شهرا مستفاد من المبتدا وهو عدة لانك اذا قلت ان عدة الشهور اثنا عشر يعلم من المبتدا انها أشهر فهو مؤكد للمبتدا أي بحسب الاصل وهو عدة وأما بالنظر للخبر الذي هو عاملها وهو اثنا عشر في حد ذاته بقطع النظر عن المخبر عنه فلا يفهم منه التمييز وهي كونها أشهرا وحينئذ فهو مبين للعامل لا مؤكد له بخلاف الحال فانها تكون مؤكدة للعامل (قوله من نعم الرجل) أي من جوازه وقوله فمردود أي لانه لا يجوز لان النكرة لا تبين المعرفة لان التمييز مبين وهنا لا تبيين فلا يصح ذلك التركيب (قوله رجلا زيد) أي فهو أوقع رجلا مؤكدا لعامله وهو الرجل (قوله زادا) أي فهو تمييز للزاد فقد ميز المعرفة بالنكرة فهو شاهد للمبرد فاجاب بقوله والصحيح الخ أي واذا كان معمولا لتزود فلا يكون مبينا للنكرة فلا ينتج مدعى المبرد (قوله فالصحيح الخ) أي ومقابله أنه تمييز الفاعل نعم وأما زاد أبيك فهو مخصوص بالمدح على كل حال (قوله نعت له) أي اذ الاصل زادا مثل زاد الخ (قوله فصار حالا) أي مثل لمية موحشا طلل فالاصل طلل لمية موحشا فموحشا صفة لطلل فلما قدم عليها أعرب حالا لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا وأعربت هي بحسب العوامل

(أقسام الحال) (قوله باعتبارات) أشار بذلك الى أنه يمكن تداخل الاقسام وانما تختلف باعتبار (قوله منتقلة) نحو جاء زيد راكبا (قوله وملازمة) نحو دعوت الله سميعا (قوله وذلك) أي لزوم معناها (قوله مالك ذهبا) فان الذهبية لا تنفك عن المال المعين وكذلك الخزية لا تنفك عن الجبة المعينة (قوله بعته يدا) هذا هو الحال وقوله بيد جار ومجرور صفة للحال وموضح لها أي مقرونة بيد وقوله بمعنى متقابضين هو معنى الحال والجار والمجرور وهو يشير الى أن قوله بيد منضمة للحال معنى ومثل هذا المثال في كون الذي يعرب حالا الاول والثاني صفة له قولك جاؤا رجلا رجلا وعلمته الحساب بابا بابا فان الثاني صفة عند ابن جني على حذف مضاف أي ذا باب مفارق باب ومن قدره قبل باب لم يشمل الاخير أو بعد باب لم يشمل الاول وعن الزجاج أن الثاني توكيد للاول ورد بانه غيره معنى والجواب أنه يرى أن الاول بمعنى مرتبا وقيل هو على حذف الفاء وقيل المجموع حال على حد الرمان حلو حامض (قوله بخلافها في الثاني) أي فان المراد ليس خصوص اليد بل التقابض (قوله وليس كذلك) أي بل تارة تكون مؤولة وتارة لا تكون مؤولة (قوله مدبرا) حال لازمة لان التولية لا تكون الا على وجه الادبار فقولك ولى زيد مستفاد منه انه مدبر فهي حال لازمة (قوله

ومكذبا وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة * الثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها الحال أطول ويديها بدل بعض قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذى أنزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب قديم وتقع الملازمة في غير ذلك



بالسماع ومنه قائما بالقسط اذا أعرب حالا وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها (الثانى) انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهى الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءنى زيد رجلا محسنا (الثالث) انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهى المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهى الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا (والرابع) انقسامها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من في الأرض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد أبوك عطوفا واهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو ومما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هى حال مؤكدة فقال ابن جنى تاويلها جاء زيد

---

(قوله ومكذبا) اى للباطل وقوله وغيرهما كالانشائيات ورد بان كون الحق وهو القرآن مصدقا ومكذبا بالنظر لذاته وإن اتفق انه مما لا يكون الا مصدقا لما معهم وهو التوراة والنسخ ليس تكذيبا والمصنف لم ينظر لتمام الكلام وهو قوله لما معهم بل نظر لقوله مصدقا فقط فاعترض (قوله اذا قيل هو الحق صادقا فهى مؤكدة) أى لان الحق والصادق معناهما واحد وهو المطابق للواقع (قوله الزرافة) بضم الزاى وفتحها (قوله مفصلا) حال لازمة أى مبينا أحكامه (قوله لان الكتاب قديم) أى فالتفصيل ليس لازما له وفيه أن المراد بالكتاب المكتوب أعنى الالفاظ الحادثة بقرينة أنزل وليس المراد به الصفة القائمة بالمولى فلا اعتراض لان الالفاظ المنزلة ما فيها من الاحكام مبين (قوله بالقسط) اى العدل (قوله اذا أعرب حالا) اى الضمير فى لا إله إلا هو وأجاز الزمخشرى نصبه على المدح أو صفة لاله على المحل بناء على جواز الاتساع فى الفصل بين الصفة والموصوف (قوله انها مؤكدة) أى فتكون لازمة (قوله لان معناها غير الخ) أى لان القيام بالقسط لا يستفاد من قوله شهد الله ورد بان الله موصوف بكل كمال ومن جملة ذلك القيام بالقسط فالقيام بالقسط مستفاد بدونها ويمكن الجواب عن المصنف بان المراد انه لا يستفاد معناها مما قبلها بحسب الوضع والمطابقة اذ هو المعتبر فى المؤكدة ولا يفهم من لفظ الجلالة وضعا انه قائم بالقسط اه تقرير شيخنا دردير (قوله الثانى) اى من الانقسامات (قوله مقصودة) أى لذاتها وقوله وموطئة اى ممهدة لغيرها (قوله فانما ذكر بشرا) أى الذى هو حال لذكر سويا الذى هو صفة لبشرا (قوله الثالث) اى من الانقسامات (قوله مقارنة) اى لعاملها فى الزمان (قوله شيخا) حال من الخبر والعامل فيه ما فى المبتدا من الاشارة اى وحينئذ فالشيخوخة مقارنة للاشارة اليه (قوله ومقدرة) ويقال لها منوية (قوله معه صقر) خبر مقدم ومبتدا مؤخر والجملة صفة لرجل (قوله اى مقدرا) هذا بيان لحاصل المعنى لا بيان لمعنى الحال وهو صائدا اذ لو كان بيانا لمعناه لكانت الحال مقارنة (قوله خالدين) أى مقدرين الخلود وليست مقارنة لان الخلود ليس مقارنا للدخول (قوله محلقين) ليس حالا مقارنة بل مقدرة اى ادخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدرين الحلاق اذ الحلاق لا يكون فى حال دخول المسجد وأما قوله آمنين فهو حال مقارنة فلا شاهد فيه (قوله جاء زيد أمس راكبا) فيه ان هذه الحال مقارنة لعاملها لان المجىء والركوب زمنهما واحد وهو الماضى والاوضح فى المثال جاء زيد اليوم قاتلا بكرا أمس لانا ننظر لذات الوصف من كونه ماضيا أو مستقبلا نظير ما اشرنا اليه فى المقدرة انظر الدماميني (قوله والرابع) أى من الانقسامات (قوله وتسمى مؤسسة) أى وهى التى لا يستفاد معناها بدونها لانها أسست وبينت معنى غير مفاد من غيرها (قوله نحو ولى مدبرا) اى فالادبار مستفاد من ولى (قوله طرا) أى جميعا ولا شك أن الجمعية تستفاد من القوم لانه جمع (قوله كلهم جميعا) أى لان الجمعية تستفاد من لانها من صيغ العموم (قوله ومؤكدة لمضمون الجملة) أى وهى التى يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها والمراد انها مؤكدة لما يستفاد من الجملة لان أبوة زيد يستفاد منها العطف فليس المراد بالمضمون حقيقته وهو المصدر المأخوذ من الجملة (قوله عطوفا) حال عاملها وصاحبها محذوفان أى أحقه أو أعرفه عطوفا (قوله بتلك الامثلة) أى التى مثلنا بها للمؤكدة لصاحبها وقوله للمؤكدة أى المذكورة للمؤكدة (قوله مع انها الخ) بيان للاشكال (قوله لا تنحل الى مفرد) أى لان الجملة الحالية لها محل وكل ماله محل ينحل لمفرد (قوله ولا تبين الخ) أى والحال المبينة لا بد أن تبين هيئة واحد منهما (قوله ولا هى حال مؤكدة) حتى انها لا تبين هيئة (قوله فقال ابن جنى) أى فى الجواب عنه وحاصله انا لا نسلم أنها لا تنحل لمفرد

طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري إنما الجملة مفعول معه وأثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة  أبحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله * وقد اغتدي والطير في وكناتها * وجئت والجيش مصطف ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ويجوز أن يقدر وبحرها أي وبحر الأرض

( اعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها ) اعلم أنها ان دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة أي يوم سفرك وغلام من جاءك وإلا فان وقعت على زمان نحو أيان يبعثون أو مكان نحو فأين تذهبون أو حدث نحو أي منقلب ينقلبون فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا وإلا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من أب لك فهي مبتدأة أو اسم معرفة نحو من زيد فهي خبر او مبتدأ على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط وإلا فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة نحو من قام ونحو من يقم أقم معه والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها فهي مفعولة به نحو فأي آيات الله تنكرون ونحو أياما تدعوا ونحو من يضلل الله فلا هادي له وإن كان واقعا على ضميرها نحو من رأيته أو متعلقها نحو من رأيت هذا أخاه فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور ﴿ تنبيه ﴾ وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم أو فعل الجواب لأن

---

بل تنحل له وإنما تبين هيئته لأن المفرد الذي تنحل له حال سببية (قوله طالعة الشمس الخ) أي فقد انحلت إلى مفرد وهو حال سببية أي جارية على غير من هي له غير رافعة لضمير صاحب الحال بل لاسم أجنبي ملابس لضمير صاحب الحال وإنما لم تبين الهيئة لأنها كحال سببية لأن المفرد الذي تنحل له حال سببية والسببية لا تبين هيئة وإنما تبينها الحقيقية (قوله مبكرا) أي وهو اسم مفرد مبين لهيئة الفاعل وهي مؤسسة (قوله ونحوه) أي كمقاتلا بالنسبة لقوله والجيش مصطف أو شجاعا بالنظر له لأن المراد أن تأويله بكلمة من قوة الكلام (قوله مفعول معه) أي فالواو حينئذ واو المعية (قوله وأثبت مجيء المفعول معه جملة) أي وهذا لم يقل به أحد من النحاة فالحق أنها جملة حالية (قوله وقال الزمخشري) حاصله أن الجملة الاسمية يؤولها بظرف والمعنى وقت طلوع الشمس الخ أي مقارنا لطلوعها فقد انحلت لمفرد وبينت هيئة مجيء الفاعل (قوله وقد اغتدي) أي ذهب غدوة والحال أن الطير في أعشاشها أي وقت كون الطير في أعشاشها أي مقارنا لذلك وقوله والجيش مصطف أي وقت اصطفاف الجيش أي مقارنا لذلك وقوله والبحر يمده أي وقت مد البحر وقوله فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال أي الموجود في الكلام اكتفاء بالضمير الموجود في متعلق الظرف المأخوذ من المعنى (قوله وكناتها) بفتح الواو والكاف وضمهما جمع وكنة هو عش الطير (قوله التي حكمها حكم الظروف) أي لأنها في قوة وقت اصطفاف الجيش (قوله ويجوز أن يقدر وبحرها) أي يجوز أن يقدر في الجملة ضمير ولكن فيه أن الضمير إنما يعود على الأرض وهي ليست صاحب الحال إذ صاحب الحال إنما هو ما من قوله ولو أن ما في الأرض تأمل إلا أن يقال ان عود الضمير للأرض بمنزلة عوده على صاحب الحال وهو ما في الأرض كذا قاله الشمني

﴿ إعراب أسماء الشروط والاستفهام ﴾

أي ان أسماء الشروط والاستفهام يكثر دورها على الألسن ويقبح بالمعرب جهل أحكامها وكذا تقول في كل ترجمة في هذا الباب مما سبق أو مما سيأتي فتقول في مسوغات الابتداء أن النكرة من حيث الابتداء بها كثير في الكلام ويقبح بالمعرب جهل مسوغاتها التي هي من جملة أحكامها تأمل اه تقرير دردير (قوله ان دخل عليها جار أو مضاف الخ) من هذا يعلم أن قولهم ان أسماء الشروط وأسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها محله إذا لم يكن جارا أو مضافا وإلا عمل (قوله فمحلها الجر) هذا اذا كان مبنيا أما إذا كان معربا كأي فهو مجرور لفظا نحو صبيحة أي يوم سفرك (قوله وإلا) أي وإلا تكن واقعة على زمان أو مكان او حدث (قوله مفعولا فيه) راجع لما اذا وقعت على زمان او مكان وقوله أو مفعولا مطلقا راجع لما اذا وقعت على حدث (قوله ولا يقع هذان النوعان الخ) أي لأنه لا يقع بعدها إلا الأفعال (قوله وإلا) أي وإلا يقع بعدها اسم نكرة أو معرفة بل وقع بعدها فعل أي والموضوع أنها لم تقع على مكان أو زمان أو حدث (قوله فان وقع بعدها) أي بعد كل من أسماء الشروط والاستفهام (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط لا الفعل وحده (قوله أو متعلقها) أراد به المتصل بضميرها (قوله بعدها) أي لا قبلها لأن لها الصدارة (قوله المذكور) أي الفعل المتعدي المذكور بعدها (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط هذا هو المراد (قوله لأنه) أي اسم الشرط (قوله وفعل الشرط) أي وإذا وقع اسم تام ووقع بعده فعل مشتمل على ضميره كان الاسم مبتدأ والفعل خبره (قوله معنى الشرط) أي التعليق واضافة معنى للشرط بيانية (قوله لكان بمنزلة الخ) أي لأن من من صيغ العموم فهي بمعنى كل الناس ويقوم باق على حاله (قوله أو فعل الجواب) يعني جملته وعلى

الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر فى قولك الذى يأتينى فله درهم أو مجموعهما لان قولك من يقم أقم معه بمنزلة قولك كل من الناس إن يقم أقم معه والصحيح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب  من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

لم يعول المتقدمون فى ضابط ذلك الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لامور متداخلة والذى يظهر لى انها منحصرة فى عشرة أمور (أحدها) أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى * فالاول نحو وأجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير من مشرك وقولك رجل صالح جاءنى ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة اذ الاصل رجل ضعيف فالمبتدأ فى الحقيقة هو المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة أو خلفا من موصوف والصواب ما بينت وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءنى لم يجز * والثانى نحو قولهم السمن منوان بدرهم أى منوان منه بدرهم وقولهم شر أهر ذا ناب وقدر أحلك ذا المجاز اذ المعنى شر أى شر وقدر لا يغالب * والثالث نحو رجيل جاءنى لانه فى معنى رجل صغير وقولهم ما أحسن زيدا لانه فى معنى شيء عظيم حسن زيدا وليس فى هذين النوعين صفة مقدرة فيكونان من القسم الثانى (والثانى) ان تكون عاملة إما رفعا نحو قائم الزيدان عند من أجازه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة وأفضل منك جاءنى

---

هذا القول فقد يجتمع فيها محلان باعتبارين نحو من يقم فانى أكرمه فجملة الجواب فى محل جزم باعتبار كونها جوابا للشرط وفى محل رفع باعتبار كونها خبرا واذا قلت أكرمته كان لها محل فقط ولا محل لها باعتبارين فهى فى محل رفع باعتبار كونها خبرا وليست فى محل جزم لان الجواب الماضى لا يعمل فيه الشرط لا لفظا ولا محلا على ماسبق للمصنف (قوله عود ضمير منه) أى من الجواب وقوله اليه أى الى اسم الشرط الواقع مبتدأ (قوله على الاصح) راجع لقوله أو فعل الجواب (قوله كل من الناس إن يقم أقم معه) ظاهره ان كون ان يقم أقم معه خبرا هذا محل اتفاق مع أنهم قالوا أيضا هل الخلاف المجموع أو الشرط أو الجواب تامل

﴿مسوغات الابتداء بالنكرة﴾

(قوله الا على حصول الفائدة) أى فان حصلت الفائدة عند الابتداء بها صح جعلها مبتدأ والا فلا فاذا اعتقد المخاطب أنه ليس فى الدار رجل فيصح أن يقال له رجل فى الدار من غير مسوغ كما قال الرضى (قوله فمن مقل) الاصل فهم من مقل الخ وفى العبارة قلب أى فمنهم مقل (قوله فمن مقل) من تبعيضية خبر لمحذوف أى فهم بعض فريق مقل فمقل بالجر صفة لمحذوف ويصح أن تكون من بمعنى الى أى فهم قد انقسموا الى فريق مقل مخل اه تقرير دردير (قوله ما لا يصلح) أى ان يكون محلا للفائدة (قوله فالاول) أى فالقسم الاول (قوله وأجل) مبتدأ وعنده خبر (قوله ولعبد الخ) هذا هو المشهور وقال ابن الحاجب المسوغ فيه العموم (قوله بقرملة) القرمل شجر ضعيف لا شوك له وهو مثل يقال لمن التجأ لشخص ضعيف قال جرير

ان الفرزدق اذ يعوذ بخاله * مثل الذليل يعوذ تحت القرمل

فقوله عاذ أى التجأ فحين الاعراب تقول ضعيف صفة لموصوف محذوف سوغ الابتداء به الوصف (قوله وهو موصوف) أى وذلك الوصف هو المسوغ للابتداء به (قوله اذا كانت موصوفة) أى نحو رجل صالح جاءنى وقوله أو بدلا الخ كما فى ضعيف لاذ بقرملة (قوله والصواب ما بينت) أى من ان المبتدأ فى المثال المذكور محذوف وسوغ الابتداء به الوصف المذكور لا أن المبتدأ ضعيف المذكور وسوغ الابتداء به كونه خلفا عن موصوف كما يقول النحاة (قوله لم يجز) أى لان من المعلوم ان الرجل من الناس فالوصف لم يفد شيئا (قوله والثانى) أى من اقسام النكرة الموصوفة وهى الموصوفة تقديرا (قوله السمن) مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان مرفوع بالالف لانه مثنى منا كعصا وبدرهم خبر الثانى والجملة خبر الاول وسوغ الابتداء بالنكرة فى منوان الوصف المقدر (قوله شر أهر ذا ناب) ذو الناب هو الكلب وهريره تصويته بخلاف العادة وهذا مثل يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه هاربا أو صوت مستغيثا بغيره (قوله ذا المجاز) اسم مركب علم على محل بمنى كان سوقا فى الجاهلية أى تقدير من الله أحلك فى هذا المكان ويروى ذا النخيل وتمامه وقد أرى * وابى مالك ذو المجاز بدار * وقوله ابى بتشديد الياء وبعده

ألا بداركم بذى نفر الحى * هيهات ذو نفر من المزدار

(قوله اذ المعنى شر اى شر) أى أو بمعنى شر عظيم (قوله وليس فى هذين النوعين) الاولى المثالين وقد يقال جعلهما نوعين باعتبار التصغير والتعجب (قوله فيكونان) أى حتى يكونان (قوله والثانى) أى من المسوغات العشرة (قوله قائم الزيدان) اى فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وسوغ الابتداء بالنكرة عملها الرفع واما أقائم الزيدان فللابتداء بها مسوغ آخر وهو وقوعها بعد الاستفهام (قوله قائم الزيدان) قال الدمامينى هذا المبتدأ مسند فى المعنى وقالوا المسند لا يجوز تعريفه وحينئذ فلا يطلب له مسوغ فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن (قوله وأفضل منك الخ) مقتضى كلامه السابق ان هذا من الوصف

إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جر نحو غلام امرأة جاءني وخمس صلوات كتبهن الله وشرط هذه أن يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة  نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود وأما ما عدا ذلك فان المضاف اليه فيه معرفة لا نكرة (والثالث) العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف أى أمثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط منهم ابن مالك وليس من أمثلة المسئلة ما أنشده من قوله

عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي
فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا

إذ يحتمل ان الواو هنا للحال وسيأتى ان ذلك مسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام أى وشكوى عظيمة على أنا لا نحتاج الى شيء من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا وكأنه توهم ان التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد أسلفنا ان التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة أو الوقوع بعد واو الحال فلذلك جاز تأخر الظرف كما فى قوله تعالى وأجل مسمى عنده فان قلت لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة فيكون العطف هو المسوغ قلت لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة والمعطوف فى
اى
البيت الجملة لا النكرة فان قيل يحتمل ان الواو عطفت اسما وظرفا على مثليهما فيكون من عطف المفردات قلنا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين اذ الاصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار فان قيل قدر لكل من الظرفين استقرارا واجعل التعاطف بين الاستقرارين

---

اذ الاصل رجل أفضل منك (قوله إذ الظرف) اى الجار والمجرور فى المثالين (قوله بالمصدر) اى فى المثال الأول وقوله والوصف أى فى الثانى (قوله وشرط هذه) أى النكرة العاملة للجر وفيه أن الموضوع فى النكرة ومتى أضيف لمعرفة كان معرفة فالشرط بمنزلة الموضوع فلا حاجة له تأمل (قوله ماعدا ذلك) أى وهو ما إذا كانت النكرة مضافة لمعرفة وتتعرف نحو غلام زيد (قوله مما يسوغ الابتداء به) أى لو انفرد فاذا كان المعطوف نكرة محضة والمعطوف عليه نكرة لها مسوغ فان المعطوف يجوز الابتداء به والعطف مسوغ له وكذا إذا كان المعطوف له مسوغ والمعطوف عليه لا مسوغ له فالعطف مسوغ حينئذ للابتداء بالمعطوف عليه فان قلت لا نسلم ان مجرد العطف مسوغ مع وجود المانع إذ النكرة لو انفردت لا يجوز الابتداء بها فكيف العطف يصيرها مفيدة قلنا حرف العطف لما شرك بين المتعاطفين ما يصح الابتداء به ومالا يصح صيرهما كالشيء الواحد فكان المسوغ فى أحدهما بمنزلته فى الآخر (قوله طاعة) هو مبتدأ وقول عطف عليه ومعروف صفة القول ولو لا عطف قول معروف على طاعة ما صح الابتداء بها (قوله أى أمثل من غيرهما) أى فالخبر محذوف ولك أن تجعلهما خبرا والمبتدأ محذوف أى المطلوب منا قول معروف (قوله قول معروف) هذا مثال لما إذا كان المعطوف عليه له مسوغ وعطف عليه ما لا مسوغ له عكس المثال الأول (قوله قول معروف) هو مبتدأ والمسوغ للابتداء به الوصف بمعروف ومغفرة عطف عليه والمسوغ للابتداء به العطف ويحتمل ان المسوغ للابتداء بكل منهما قصد الجنس نحو رجل خير من امرأة أو العموم لان النكرة فى الاثبات قد تعم ويأتى للمصنف فى الباب الخامس أن قول خبر لمحذوف اى الامثل قول وعلى هذا فقوله ومغفرة خير من صدقة جملة مستأنفة وسوغ الابتداء فيها بالنكرة قصد الجنس أو العموم (قوله وأهمل الشرط) أى كون أحد المعطوفين لا بد ان يكون له مسوغ (قوله عندى اصطبار) اى انه صابر على هجر محبوبته وهى تشكو منه وهذا عجيب (قول وشكوى) عطف على اصطبار وهو مبتدأ والمسوغ له عطفه على اصطبار هذا ما قاله ابن مالك (قوله ان ذلك مسوغ) أى المسوغ حينئذ واو الحال لا العطف فلم يصح حينئذ أن يكون مثالا لما نحن فيه (قوله وان سلم العطف) اى ان سلم أن الواو للعطف (قوله فثم صفة مقدرة) أى والصفة المقدرة من جملة المسوغات فتكون هى المسوغة لا العطف (قوله بمجرده) أى من غير افتقار إلى انضمام شيء اليه كوصف أو عطف (قوله كما قدمنا) الاولى كما سيأتى قريبا فى الرابع وقوله وقد أسلفنا الخ لم يسلفه بل سيأتى له ايضا (قوله وكأنه) أى ابن مالك وقوله مشروط بتقدمه اى بتقديم الظرف المختص (قوله أن التقديم إنما كان الخ) اى فالذى سوغ الابتداء إنما هو كونه ظرفا مختصا ولا علاقة لتقدمه فى التسويغ (قوله لدفع توهم الصفة) اى توهم كون الظرف صفة وانما توهم ذلك لان احتياج النكرة للوصف أشد من احتياجها للخبر ولو قدم لا يحتمل غير الخبر (قوله وإنما لم يجب) اى التقديم هنا اى فى قوله وشكوى عند قاتلتى لدفع توهم الوصف (قوله لحصول الاختصاص بدونه) اى فتستغنى النكرة عن الوصف فينتفى اللبس (قوله وهو ما قدمناه من الصفة الخ) هذا الكلام يفيد أنا نحتاج للحال أو الصفة المقدرة فينافى قوله سابقا على أنا لا نحتاج الخ الا أن يقال قوله انا لا نحتاج أى من حيث التسويغ واما آخرة الامر فالاحتياج من حيث عدم التقديم فلا تنافى (قوله فيكون العطف هو المسوغ) فيصح حينئذ استدلال ابن مالك (قوله الجملة) أى جملة وشكوى عند قاتلتى على جملة عندى اصطبار (قوله اسما) اى شكوى وقوله وظرفا اى عند قاتلتى (قوله على مثليهما) وهو عندى واصطبار (قوله معمول للابتداء)

لا بين الطرفين قلنا الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدا نفسه عند سيبويه واختاره ابن  مالك فرجع الامر الى العطف على معمولى عاملين (والرابع) أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا قال ابن مالك أو جملة نحو ولدينا مزيد ولكل أجل كتاب وقصدك غلامه رجل وشرط الخبر فيهن الاختصاص فلو قيل فى دار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما فى دار ما فلا فائدة فى الاخبار بذلك قالوا والتقديم فلا يجوز رجل فى الدار وأقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه هنا يوهم أن له مدخلا فى التخصيص وقد ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذاك موضعها (والخامس) أن تكون عامة إما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل فى الدار وهل رجل فى الدار وأإله مع الله وفى شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو أرجل فى الدار أم امرأة كما مثل به فى الكافية وليس كما قال (والسادس) أن تكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هى نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة (السابع) أن تكون فى معنى الفعل وهذا شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يراد بها التعجب ونحو سلام على آل يس وويل للمطففين وضبطوه بان يراد بها الدعاء ولنحو قائم الزيدان عند من جوزها وعلى هذا ففى نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما فى قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان واما منع المجرور لنحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد

أى والابتداء عامل مغاير للاستقرار (قوله وهو معمول للمبتدا نفسه) وهو اصطبار أى والمبتدا معمول للابتداء والابتداء المبتدأ عاملان مختلفان واذا عطف الاستقرار الثانى على الاول كانا معمولين للمبتدا واذا عطف المبتدأ الثانى على الاول كانا معمولين للابتداء (قوله قال ابن مالك اوجملة) فى نسخة قبل قوله قال ابن مالك عند سيبويه وعليها فقوله قال ابن مالك أو جملة معناه أو يكون جملة وهو من عند نفسه انفرد به ولم ينقله عن سيبويه (قوله وقصدك الخ) قصد فعل ماض والكاف مفعول وغلامه فاعل والجملة خبر رجل (قوله فيهن) اى فيما اذا كان ظرفا أو مجرورا أو جملة (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ان يكون ما أضيف اليه الظرف أو المجرور أو المسند اليه فى الجملة يصح الابتداء به ولا شك أن نا فى لدينا يصح الابتداء به لانه معرفة وكذا كل أجل لان القصد منه العموم وكذا غلامه لانه معرفة لاضافته للضمير فاندفع اعتراض الشارح الفاهم أن المراد بالاختصاص اختصاص النكرة بامر ولا شك ان اضافة النكرة مطلقا يفيد تخصيصها وحينئذ فيلزم عليه جواز الابتداء بكتاب من قولك عند رجل كتاب لان النكرة مخصصة بكونها عند رجل مع انه لا يجوز (قوله فلو قيل فى دار رجل لم يجز) أى بخلاف فى الدار رجل فانه جائز (قوله وأقول الخ) هذا هو الذى ادعى انه قدمه وقال وقد أسلفنا الخ (قوله انما وجب التقديم) أى تقديم الخبر الظرفى وقوله هنا أى فيما اذا كان المبتدا نكرة (قوله واشتراطه) اى تقديم الظرف الواقع خبرا وقوله هنا أى فى المسوغات (قوله فى التخصيص) الاولى فى التسويغ اى تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله وقد ذكروا فى المسئلة) أى مسئلة تقديم الخبر الظرفى على المبتدا اذا كان نكرة (قوله وذاك موضعها) أى فحق الاشتراط المذكور هنا أن يذكر هناك (قوله أن تكون عامة) أى ان يكون القصد منها العموم لان الاصل عدم العموم وقصدك للعموم حيث أوقعتها بعد ما يفيد العموم أو أتيت بها عامة سوغ الابتداء بها (قوله عامة) يعنى العموم الشمولى وهو تام الفائدة وأصل المنع فى النكرة من عمومها البدلى وهو مبهم الفائدة حيث لم يتعلق بالابهام غرض (قوله نحو ما رجل) أى ليس فرد من افراد الرجال فى الدار لان النكرة فى سياق النفى تعم وقوله أإله الخ الاستفهام للانكار فهو فى معنى النفى والنكرة فى سياق الاثبات الذى فى معنى النفى تعم وقوله وهل رجل فى الدار فيه انها نكرة فى سياق الاثبات فلا تعم ودخول الاستفهام الحقيقى عليها لا يخرجها عن ذلك وأجاب الشمنى بان النكرة لما كان مدلولها فردا مبهما صادقا باى فرد ولم يخص الاستفهام بواحد منها جاء الشيوع (قوله وليس كما قال) أى بل وقوع النكرة بعد الاستفهام مسوغ للابتداء كان الاستفهام بالهمزة أو بهل كانت الهمزة معادلة بأم أو لا (قوله صاحب الحقيقة) الاولى حذف صاحب ورجع ابن الحاجب هذا للعموم (قوله عجب لزيد) أى أتعجب من زيد وقوله وضبطوه أى النحاة اى ضبطوا نحو عجب بان يراد بها أى بالنكرة (قوله الدعاء) أى فالاول بمعنى أدعو لهم والثانى أدعو عليهم واحترز بذلك عن كونه مرادا به عجب الاخبار وكذا ليس المراد الاخبار بان السلام على آل يس وأن الويل للمطففين (قوله ولنحو قائم الخ) يعنى أن كون النكرة فى معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوز هذه الصورة وهو الاخفش والكوفيون ولا يخفى أن فى هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل والآخر معنى الفعل واذا قيل ما قائم الولدان كان فيه ثلاث مسوغات الاثنان المذكوران والنافى فقوله مسوغان الاولى ثلاثة (قوله عند من جوزها) أى جوز هذه المسئلة وهو الابتداء بالنكرة بدون اعتماد (قوله كما فى قوله تعالى الخ) أى كما فى قوله تعالى ولدينا كتاب حفيظ مسوغين الوصف وكون الخبر ظرفا مختصا (قوله فليس لانه الخ) أى لان فيه مسوغا وهو العمل لتأتى معنى الفعل بل المنع لشئ آخر (قوله اما لفوات شرط العمل الخ) أى لانه لم يعتمد فمنعه من حيث فقد شرط العمل واذا فقد الشرط فقد المشروط (قوله وهو الاعتماد) أى على نفى أو شبهه وهو الاستفهام أو على موصوف أو يكون مسندا

أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفى والاستفهام وهذا أظهر لوجهين أحدهما أنه لا يكفى مطلق الاعتماد فلا يجوز فى نحو زيد قائم أبوه كون قائم مبتدا وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه والثانى أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه أمس والثانى أنهم لم يشترطوا لصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (الثامن) أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ففى الاخبار به عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحوه (التاسع) أن تقع بعد إذا الفجائية نحو خرجت فاذا أسد أو رجل بالباب إذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل (العاشر) أن تقع فى أول جملة حالية كقوله سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق ¤ وعلة الجواز ماذكرناه فى المسئلة قبلها ومن ذلك قوله الذئب يطرقها فى الدهر واحدة ¤ وكل يوم ترانى مدية بيدى وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور فى شرح الجمل تكسر إن إذا وقعت بعد واو الحال وإنما الضابط أن تقع فى أول جملة حالية بدليل قوله تعالى ما أرسلناك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ومن روى مدية بالنصب فمفعول لحال محذوفة أى حاملا أو ممسكا ولا يحسن أن يكون بدلا من الياء ومثل وأكرمته ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم وقول الشاعر عرضنا فسلمنا فسلم كارها ¤ علينا وتبريح من الوجد خانقه ولا دليل فيهما لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة فى البيت ومقدرة فى الآية أى وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم ¤ ومما ذكروا من المسوغات أن تكون النكرة محصورة نحو إنما فى الدار رجل أو للتفصيل نحو الناس رجلان رجل أكرمته

الخ (قوله أو لفوات شرط الخ) أى لا يكون الفاعل سادا مسد الخبر إلا إذا تقدم الوصف نفى أو استفهام وهنا فى قوله قائم الزيدان لم يوجد ذلك (قوله أنه لا يكفى) أى فى جعل الوصف مبتدا مطلق الاعتماد إذ قد يوجد الاعتماد ولا يصح الابتداء وظاهر التعليل الاول أنه متى وجد الاعتماد صح الابتداء (قوله كون قائم مبتدا) أى بل يتعين جعل قائم خبرا عن زيد وأبوه فاعل الوصف (قوله وإن وجد الاعتماد) اى والحال أنه قد وجد الاعتماد على المخبر عنه لأن المسند معتمد على المسند اليه (قوله إنما هو للعمل) أى أن اشتراط الامرين معا للعمل فى المنصوب لا للعمل الرفع لانه يكفى فى عمل الرفع الاعتماد خاصة واستدل على أن عمل الرفع يكفى فيه الاعتماد خاصة بدليلين (قوله لا لمطلق العمل) أى لأنه يكفى فى عمل الرفع الاعتماد فقط أى وظاهر التعليل الاول أن الاعتماد مع كون الوصف الخ شرط فى مطلق العمل هذا كلامه وفيه نظر بل التعليل الاول يفيد أن الاعتماد شرط فى الرفع ولا شك أن الأمر كذلك فقوله فى التعليل الاول إما لفوت شرط العمل اى عمل الرفع وهذا لا ينافى أن العمل فى المنصوب لا بد فيه من الاعتماد مع كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله أبوه أمس) فأبوه مرفوع بقائم لوجود الاعتماد وهو تقديم المبتدا وهو زيد (قوله انهم لم يشترطوا لصحة الخ) اى بل بمجرد الاعتماد كاف فى الرفع (قوله ذلك) اى السجود فى الأول والكلام فى الثانى (قوله ففى الاخبار به عنها فائدة) اى لكونه ليس معلوما (قوله بخلاف نحو رجل مات) اى فان وقوع الموت وقيامه بأفراد هذا الجنس معتاد فلا فائدة فى الاخبار به (قوله إذ لا توجب العادة أن لا يخلو) اى لا توجب عدم الخلو الذى هو الوجود بل تجوزه ففى الاخبار فائدة وقوله أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك الخ اى بل يجوز أن تخرج ولا يفاجئك رجل ولا أسد فالاخبار حينئذ له فائدة (قوله ماذكرناه فى المسئلة قبلها) وهو قوله إذ لا توجب العادة الخ فيقال هنا إذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من إضاءة نجم فى السرى اى بل قد يخلو السرى من إضاءة نجم فصح الاخبار حينئذ (قوله يطرقها) اى الغنم وقوله فى الدهر اى فى العمر مرة واحدة وقوله وكل يوم اى فهى تخاف منى أكثر من خوفها منه لأنها كل يوم ترانى ومعى مدية (قوله وكل يوم) بالنصب على الظرفية لاضافته للظرف (قوله مدية) مبتدأ والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوعها أول جملة حالية (قوله وبهذا) اى البيت وقوله ليس بلازم اى بل اللازم وقوعها فى أول جملة حالية وإن لم تقترن بواو الحال (قوله فى أول جملة حالية) اى سواء تقدمتها واو الحال أو لا (قوله ولا يحسن أن يكون بدلا) اى بدل اشتمال لأنه المتوهم وعدم الحسن لأن شرطه أن تتشوف النفس اليه وتفهمه أو لا من المبدل منه فهما إجماليا وهنا ليس كذلك لأنك لو قلت الغنم كل يوم ترانى لم تتشوف النفس لذكر المدية (قوله بدلا من الياء) أى لأنه لا يحسن ابدال الظاهر من ضمير الحاضر إلا بشرط أن يكون بدل بعض كاعجبتنى وجهك او بدل اشتمال كاعجبتنى كلامك او بدل كل مفيد للاحاطة نحو قوله تعالى تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا ويمتنع إن لم يفدها خلافا للأخفش أجاز رأيتك زيدا وذكر أن الاولى ما علمته سابقا فى علة عدم الحسن وقوله ولا يحسن أن يكون بدلا الخ اى من الياء اى لأنه لا يصح هنا الا بدل الاشتمال وضابطه وهو انتظار النفس للبدل غير موجود (قوله ولا دليل فيهما) كانه رأى ان المثال هذا فى حكم الاستدلال ولو قال وفيما مثل به نظر كان أولى لأنه إنما ذكرهما مثالا لا دليلا (قوله ومما ذكروا الخ) منه أيضا لوقوع بعد لولا كقوله ¤ لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة ¤ والمقة الحب وكان المصنف يرى المسوغ وصفا مقدرا (قوله رجل) مبتدأ والمسوغ التفصيل بعد الاجمال

ورجل أهنته وقوله فأقبلت زحفا على الركبتين * فثوب نسيت وثوب أجر * وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى أو بعد فاء الجزاء نحو * ان مضى عير فعير في الرباط * وفيهن نظر أما الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجىء إنما وأما الثانية فلاحتمال رجل الأول للبدلية والثاني عطف عليه كقوله وكنت كذى رجلين رجل صحيحة * ورجل رمى فيها الزمان فشلت

ويسمى بدل التفصيل ولاحتمال شهر الأول الخبرية والتقدير أشهر الأرض المطورة شهر ذو ثرى اى ذو تراب ندو شهر ترى فيه الزرع وشهر ذو مرعى ولاحتمال نسيت وأجر للوصفية والخبر محذوف أى فمنها ثوب نسيته ومنها ثوب أجره ويحتمل أنهما خبران وثم صفتان مقدرتان أى فثوب لى نسيته وثوب لى أجره وإنما نسى ثوبه لشغل قلبه بها كما قال

لعوب تنسيني إذا قمت سربالى

وإنما جر الآخر ليعفى الاثر على القافة ولهذا زحف على ركبتيه وأما الثالثة فلأن المعنى فعير آخر ثم حذفت الصفة ورأيت فى كلام محمد بن حبيب وحبيب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه قال يونس قال رؤبة المطر شهر ثرى الخ وهذا دليل على أنه خبر ولابد من تقدير مضاف قبل المبتدا لتصحيح الاخبار عنه بالزمان

﴿أقسام العطف﴾ وهى ثلاثة أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل إلى المعطوف فلا يجوز فى نحو ماجاءنى من امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفا على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل فى المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو مازيد قائما لكن أو بل قاعد لأن فى العطف على اللفظ إعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا (والثانى) العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط أحدها

---

وأكرمته خبر (قوله فثوب) مبتدأ ونسيت خبر والمسوغ التفصيل بعد الاجمال لان الأصل على الركبتين فى ثوبين فثوب الخ (قوله ثرى) بالثاء المثلثة وهو بلا تنوين لمناسبة ما بعده وكذلك مرعى بلا تنوين (قوله شهر ثرى) أى الأشهر شهر ثرى فالأشهر مبتدأ أول وشهر مبتدأ ثان وثرى خبر وسوغ الابتداء بشهر التفصيل بعد الاجمال اه تقرير دردير (قوله فعير) بالفتح أى حمار وعلى هذا يناسبه نسخة الرباط وعلى نسخة الرهط يناسبه ضبط عير بالكسر أى جمل (قوله أما الأولى فلأن الابتداء الخ) فيه أن هذا إنما هو قدح فى المثال لا فى القاعدة وهو لا يضر فيها ولك أن تمثلها بقولك إنما قائم رجل فاعتراض المصنف على هذا غير ظاهر بخلاف ما بعده (قوله والثانى عطف عليه) أى بحسب الظاهر من اللفظ وإلا ففى نفس الأمر مجموع الأمرين هو البدل وهذا مثل الرمان حلو حامض فقد جعلوا هذا من تعدد الخبر نظر اللظاهر وأما فى المعنى ونفس الامر فالخبر مجموع الأمرين (قوله فشلت) هذا من الألفاظ التى سميت مبنية للمفعول مثل حب (قوله الخبرية) أى وليس مبتدأ كما هو أصل الدعوى (قوله ند) أى مبلول بالماء (قوله للوصفية) أى ولا تجعل خبرا كما هو قول المدعى (قوله أى فمنها) فى نسخة فمن أثوابى ثوب (قوله لعوب) أى امرأة لعوب أى كثيرة اللعب (قوله وإنما جر الآخر) أى وإنما جر الثوب الآخر وقوله ليعفى الأثر أى ليخفى الأثر على القافة الذين يعرفون أقدام من مشى (قوله ولهذا) أى ولأجل اخفائه الأثر على القافة زحف على ركبتيه ولم يمش مبالغة فى اخفاء الأثر (قوله ممنوع من الصرف) أى فلا تصرفه وتقول ابن حبيب وما قاله المصنف قول الأكثر وقال الأقل إنه مصروف لأنه اسم أبيه (قوله لأنه اسم أمه) أى وإنما نسب إليها لأن أباه لاعنها وكان عالما بالنسب واللغة توفى رحمه الله لسبع بقين من ذى الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل ان حبيب اسم أبيه فيصرف (قوله ولابد من تقدير مضاف قبل المبتدا) الذى هو المطر أى أشهر المطر شهر ثرى أى ذو ثراء أى أشهر الأرض المطورة شهر ذو ثراء

﴿ أقسام العطف ﴾

(قوله إمكان توجه العامل) هذا يقتضى أن مولود فى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له ليس عطفا على والدة وقد سبق أن ابن مالك قدر فى مثل هذا عاملا وجعله عطف جمل وغيره يقول يغتفر فى التابع (قوله لا تعمل) الأنسب لا تدخل وقوله فى المعارف أى إذ لا تزاد إلا فى النكرات وقوله وقد يمتنع أى لمانع فى كل من الأمرين (قوله وعلى المحل) أى محل قائم ومحله رفع على الخبرية لانه خبر فى الاصل (قوله نحو ما زيد قائما) ما حجازية وزيد اسمها وقائما خبرها (قوله لان فى العطف على اللفظ إعمال ما) أى لان بل ولكن يصيران ما بعد النفى موجبا وما بعد الموجب منفيا وقوله فى الموجب أى مع ان من شروطها ان يكون معمولها منفيا (قوله اعتبار الابتداء) أى الذى هو المحرز وقوله مع زواله الخ أى وسيأتى أن من جملة شروط العطف على المحل وجود المحرز أى الطالب الرفع كالابتداء (قوله على اضمار مبتدأ) أى لا عطفا على المحل (قوله العطف على المحل) أى وهو المسمى بالموضع (قوله ليس زيد بقائم) قد استوفى هذا المثال الشروط الثلاثة المذكورة للعطف على المحل أعنى إمكان ظهور المحل فى الفصيح لانه يمكن حذف الباء والمحرز فيه موجود وهو ليس لان خبر ليس منصوب والموضع هنا بحق الاصالة لان قائما حقه النصب لان خبر ليس حقه النصب (قوله

إمكان ظهوره في الفصيح ألا ترى أنه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة أن تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لأنه لا يجوز مررت زيدا وأما قوله ٭ تمرون الديار ولم تعوجوا ٭ فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله

فإن لم تجد من دون عدنان والدا ٭ ودون معد فلتزعك العواذل ٭ وأجاز الفارسي في قوله تعالى وأتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة أن يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه (والثاني) أن يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل وأجازه البغداديون تمسكا بقوله

منضج صفيف شواء أو قدير معجل ٭ وقد مر جوابه (والثالث) وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل وابتنى على هذا امتناع مسائل ٭ احداها ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان ٭ والثانية ان زيدا قائم وعمرو إذا قدرت عمرا معطوفا على المحل لا مبتدأ وأجاز هذه بعض البصريين لأنهم لم يشترطوا المحرز وإنما منعوا الأولى لمانع آخر وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر وأجازهما الكوفيون لأنهم لا يشترطون المحرز ولأن ان لم تعمل عندهم في الخبر شيأ بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ ولم يشترطه الكسائي كما انه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ وحجتهما قوله تعالى

---

(قوله إمكان ظهوره) أي إمكان ظهور ذلك المحل كما هو في نسخة (قوله امكان الخ) اعترضه الدماميني بجواز رب رجل صالح لقيت وامرأة مع أنه لا يجوز رب رجلا صالحا لقيت ومنع بعضهم الجواز (قوله لأنه لا يجوز) اي في الفصيح لما فيه من تعدية القاصر بنفسه (قوله وأما قوله تمرون الديار) اي فان فيه تعدية مر بنفسه وتمام البيت ٭ كلامكمو على إذاً حرام ٭ (قوله كما مثلنا) راجع لقوله زائدا لانه مثل بالباء الزائدة ومن الزائدة (قوله من دون عدنان) أي ممن هو أنزل منه من أولاده أي إن لم تجد والدا من ذرية معد ولا من ذرية عدنان الخ (قوله ودون معد) عطف على محل دون الأول ويظهر النصب لأن وجد كما يتعدى للمفعول الثاني بنفسه يتعدى له بمن تقول وجدت العلم نافعا ووجدت الخير من العلم (قوله فلتزعك) أي تمنعك العواذل من الفخر لأن الفخر قاصر على عدنان وقوله فالتزعك وجد بخط المؤلف بفتح الزاء مضبوطا لأنه يقال وزعته أزعه وزعا أي كففته (قوله وأجاز الفارسي) هذا دليل لما قبله لأن في من قوله في هذه ليست زائدة (قوله وأتبعوا في هذه الدنيا لعنة) أي ولو كانت الدنيا ظرف مكان إذ لا مانع من عطف الزمان عليه لاشتراكهما في الظرفية كما حققه ابن المنير ردا على الكشاف (قوله عطفا على محل هذه) أي لأن قوله في هذه جار ومجرور متعلق بأتبعوا فهو عامل في محله النصب (قوله بحق الاصالة) أي بحق هو الاصالة أي أن يكون الموضع هو الأصل لأن الأصل في خبر ليس النصب وفي الفاعل الرفع (قوله فلا يجوز) أي لا يجوز عطف الأخ على محل زيد لأن محله خفض بالاضافة وهو خلاف الأصل ومفاد كلامه أن زيدا في محل خفض حالة نصبه وليس كذلك والجواب أن مراده ان زيدا يثبت له الخفض في تركيب آخر فلا يجوز العطف مراعاة له لانه ليس أصليا (قوله أو قدير معجل) أي فقدير عطف على محل صفيف المنصوب (قوله وقد مر جوابه) وهو أن قدير عطف على صفيف وجر للجوار بناء على جوازه مع العاطف أو التوهم أو أنه معمول لمحذوف أي أو طابخ قدير وطابخ عطف على منضج اهـ تقرير دردير (قوله وجود المحرز) أي كما في ليس زيد بقائم ولا قاعدا (قوله على هذا) أي على اشتراط هذا (قوله احداها ان زيدا الخ) أي وضابطها العطف المرفوع على منصوب إن قبل أن تستكمل وهذا بخلاف ما قاله ابن مالك من الجواز لأنه لا يشترط عنده في العطف على المحل ذلك الشرط. قال في الخلاصة

وجائز رفعك معطوفا على ٭ منصوب إنّ قبل أن تستكملا

وأما الثانية فالعطف للمرفوع بعد الاستكمال (قوله على المحل) أي محل زيد وقوله لا مبتدأ أي ويكون من عطف الجمل (قوله وهو توارد الخ) أي بخلاف المسئلة الثانية فان العامل في عمرو الابتداء الذي كان والعامل في خبر عمرو المحذوف الابتداء الذي عمل في نفس عمرو فلم يرد على قائم المقدر إلا عامل واحد وهو الابتداء الذي كان (قوله وهو الخبر) أي لأن قائمان خبر عن زيد وعن عمرو العامل فيه نظرا لزيد ان والعامل فيه نظرا لعمرو الابتداء المؤثر في عمرو وهذا كله بناء على ان المبتدأ والخبر العامل فيهما الابتداء لا على المشهور وهو ان الرافع للمبتدا الابتداء وللخبر المبتدا وأما عليه فالعاملان ان وعمرو وهو المبتدأ ويمكن أن يمشي المصنف عليه فقوله والابتداء أي وذو الابتداء (قوله لأنهم لا يشترطون المحرز) تصحيح للمسئلتين وقوله ولأن ان لم تعمل الخ أي فصحت المسئلة الأولى (قوله الفراء) هو كوفي (قوله لصحة الرفع) أي لصحة عطف المرفوع على محل اسم إن قبل الاستكمال (قوله خفاء إعراب الاسم) أي بأن كان مبنيا نحو ان هذا وعمرو ذاهبان أو يكون منصوبا بحركة مقدرة نحو إن موسى وعمرو قائمان (قوله لئلا يتنافر اللفظ) أي لو لم يكن خفيا إعرابه (قوله وحجتهما) أي الفراء والكسائي في عطف المرفوع على المنصوب

قبل مجيء الخبر لانهما اتفقا على ذلك وان كان الفراء زاد شرطا وما ذكره فيه حجة للفراء في اشتراط الشرط لان الذي سمع في القرآن والامثلة فيه خفاء اعراب الاسم مثل إنك وزيد ومثل الآية فان الاسم مبنى (قوله وأجيب) أي من طرف البصريين (قوله أي مأجورون الخ) أما آمنون فلدلالة لا خوف عليهم وأما فرحون فلدلالة ولا هم يحزنون وأما مأجورون فالاولى حذفه لان هذه الآية التي فيها الصابئون في المائدة وليس فيها فلهم أجرهم (قوله والصابئون مبتدا) الاولى ان المبتدأ والذين هادوا ليكون مخصصا بقوله من آمن الخ فالذين هادوا ليسوا بمثابة الذين آمنوا في الفرح لجميعهم (قوله وما بعده الخبر) أي قوله من آمن منهم بالله الخ (قوله ويشهد له) أي من حيث ان خبر إن محذوف وذكر بعده المبتدأ وخبره وحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه (قوله فاني) أي دنف وأنتما مبتدا خبره دنفان وقوله وان لم تبوحا الجملة حال (قوله وانما الكثير) أي في كلامهم (قوله ان الخبر المذكور) أي وهو من آمن أو قوله فلا خوف (قوله وخبر الصابئون) الاولى وخبر الذين هادوا وما عطف عليه محذوف (قوله أي كذلك) أي والمعنى حينئذ إن الذين آمنوا من آمن منهم أي من استمر منهم على الايمان أو كان ايمانه على هذا الوجه لا خوف عليهم الخ والذين هادوا وما عطف عليه كذلك أي من آمن منهم الخ لكن بمعنى حصل الايمان (قوله ويشهد له) أي من حيث ان الخبر للاول والمبتدأ خبره محذوف (قوله فمن يك أمسى الخ) قبله

دعاك الهوى والشوق لما ترنمت * هتوف الضحى بين الغصون طروب

تجاوبها ورق الحمام لصوتها * فكل لكل مسعد ومجيب

(قوله فاني وقيار) هو غلام الشاعر أو فرسه وهو ضابئ بالمعجمة وكسر الموحدة ابن الحرث البرجمي بضم الموحدة والجيم فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط الا بالضمير ولا ضمير في قوله فاني وقيار بها لغريب قلت المعنى فمن يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فاني وقيار الخ (قوله حتى يقدم) أي حتى يتقدم ذلك الخبر على المبتدا (قوله تقديم الجملة المعطوفة الخ) هذا بناء على تقدير خبر المبتدا وهو قيار قبل خبر إن وهو لغريب والا فصلت كل جملة بجزء الاخرى (قوله بامرين) أي ويصح ان يجريا في الآية فيصح أن تجعل الصابئون عطفا على تابع محذوف أي والذين هادوا هم والصابئون ويصح أن يكون الصابئون عطفا على الذين على توهم ان إن لم توجد وأما الجوابان المذكوران في الآية فلا يتأتيان في المثال (قوله على توهم الخ) أي والعطف على التوهم لا يشترط فيه وجود محرز (قوله تابع لمبتدا محذوف) أي انه عطف على مبتدا محذوف (قوله أنهم أجمعون) حاصله ان أجمعون لا يصح أن يكون توكيدا لاسم ان لانه منصوب اذا راعيت اللفظ ولا على المحل لانه لا بد من وجود المحرز والمحرز قد زال والجواب انه توكيد لمبتدا محذوف أي انهم هم أجمعون او انه توكيد له على التوهم أي توهم ان إن لم تذكر اه تقرير دردير (قوله بالرفع) أي اذا لاحظت ان اضافة ضرب لزيد من اضافة المصدر لفاعله وقوله او عمرا أي ان لاحظته من اضافة المصدر لمفعوله (قوله لان الاسم) أي سواء كان وصفا أو لا وقوله لا يعمل أي لا نصبا ولا رفعا وقوله في اللفظ اي لفظ المعطوف عليه حتى يكون بال أو منونا الخ فالاول نحو جاءني الضارب زيدا أو اعجبني الضرب عمرا وزيدا وقوله او منونا نحو هذا ضارب عمرا واعجبني ضرب زيدا وقوله او مضافا اي لان المضاف اليه يقوم مقام التنوين نحو اعجبني ضرب زيد عمرا او جاءني ضارب القوم زيدا وقوله ولا يعمل في اللفظ اي والفرض انه للحال والاستقبال (قوله لا يعمل في اللفظ) يعني لفظ المعطوف عليه لان وجود المحرز بالنسبة له (قوله حتى يكون بال) اي ويعمل مطلقا (قوله حتى يكون الخ) اي وقولك ضارب زيد الاضافة لم يتحقق عمله النصب لانه لم يأت اسم آخر منصوب بعد المضاف اليه فطلبه العامل للنصب ليس موجودا ومفاد ذلك ان قولك هذا ضارب زيد بالاضافة من اضافة اسم الفاعل لمفعوله لا يقال لزيد انه في محل نصب وكذا اذا قلنا

---

إن الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الآية وقولهم إنك وزيد ذاهبان وأجيب عن الآية بامرين احدهما ان خبر إن محذوف أي مأجورون او آمنون او فرحون والصابئون مبتدأ وما بعده الخبر ويشهد له قوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان * ويضعفه انه حذف من الاول لدلالة الثاني عليه وانما الكثير العكس والثاني أن الخبر المذكور لان وخبر الصابئون محذوف أي كذلك ويشهد له قوله

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب

اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدا حتى يقدم نحو لقائم زيد ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وعن المثال بامرين احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر إن والثاني انه تابع لمبتدا محذوف أي انك أنت وزيد ذاهبان وعليهما خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون (المسئلة الثالثة) هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب (المسئلة الرابعة) اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع أو وعمرا بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل

أو منونا أو مضافا وأجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا وقول الشاعر * فلم تخل من تمهيد مجدو سوددا * وأجيب بان ذلك على اضمار عامل يدل عليه المذكور أي وجعل الشمس ومهدت سوددا أو يكون سوددا مفعولا معه ويشهد للتقدير في الآية ان الوصف فيها بمعنى الماضي والماضي المجرد من أل لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا ( ١٢٢ ) فيه الآية وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضي في أن اضافته محضة وأما قوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فيجوز أن يكون الليان مفعولا معه وأن يكون معطوفا على مخافة على حذف مضاف أي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد انه داين حسان خشية من افلاس غيره ومطله ولابد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل ومن الغريب قول أبي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها ثم انه أسقط الشرط الاول الذي ذكرناه ولابد منه ( والثالث ) العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر شرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيأ اذا كان جائيا * وقول الآخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل * ان لم يكن للهوى بالحق غلابا * ولم يحسن قول الآخر وما كنت ذا نيرب فيهمو * ولا منمش فيهمو منمل * لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور

ضرب زيد من اضافة المصدر لفاعله لا يقال له انه في محل رفع وكذا اذا أضيف للمفعول فهو ليس في محل نصب وهذا خلاف المشهور وحرر وانما قلنا المحرز ليس موجودا لان المسئلتين متفرعتان على عدم وجود المحرز وان قلنا ان المحرز موجود والمنع لعدم الاضافة وأل والتنوين وان وجد المحرز خرجنا عن الموضوع وصار تفرع المسئلتين لا يسلم فتأمل ذلك وانصفه اه تقرير شيخنا دردير (قوله أو مضافا) أي الى غير ذلك المعمول الذي يعمل فيه النصب اذ اضافته له قاضية بأن عمل الفعل في محله (قوله فلم تخل الخ) صدره هو بيت ثناء مستطابا مجددا * وهذا شاهد للمسئلة الثانية وأما الآية فشاهد للمسئلة الاولى (قوله والماضي المجرد من أل لا يعمل الخ) ظاهره انه ان كان مستقبلا يعمل مع تجرده من أل لوجود المحرز فيخالف ما قدمه اه تقرير دردير (قوله مع نصه في مالك يوم الدين على انه الخ) أي ففي كلامه تناقض وحاصل الجواب ان المحمول على الزمن المستمر أي المراد منه ذلك اما ان يلاحظ من حيثية المعنى فالاضافة محضة فلا يعمل ومن حيث الاستقبال والحال فالاضافة لفظية فيعمل فمالك وان حمل على الاستمرار الا انه ملاحظ فيه المضي وجاعل الليل ملاحظ فيه الاستقبال والمضي فان قلت ما الحامل على ان مالك ملاحظ فيه المضي دون الاستقبال قلت لاجل ان يكون مالك اضافته محضة تفيد التعريف فيصح جعله صفة لله على ان المقصود انه صفة لا بدل لانه خلاف الاصل لانه قد سبق صفتان والأصل جعل الكلام على وتيرة واحدة وانما لوحظ الاستقبال في جاعل للعطف عليه بالنصب ولان الجعل متجدد شيأ فشيأ وانما أريد به جميع الازمنة ابتداء لانه كذلك في الواقع اه تقرير دردير (قوله في ان اضافته محضة) أي فيكون المضاف اليه غير معمول فيناقض جعل الليل في محل نصب المقتضي ان الاضافة غير محضة وانها لفظية (قوله وأما قوله) هذا جواب عما يرد على قوله سابقا منعهما الحذاق (قوله قد كنت داينت بها) أي بالقينة أي بعتها بالدين مخافة افلاس غيره ومطله (قوله والليانا) أي المطل (قوله ولو لم يقدر المضاف لم يصح) أي عطفه على مخافة (قوله ان يكون للمعطوف عليه لفظ) احترازا من الضمير المستتر فلا يقال للعطف عليه انه عطف على المحل على هذا بل هو عطف على ما يقتضيه العامل صريحا اذ ليس له محلان فتأمل (قوله وموضع) هذا هو الموضوع وجعله شرطا (قوله فجعل صورة المسئلة) أي موضوعها وهو العطف على الموضع (قوله أسقط الشرط الاول) أي وهو ظهور الموضع في الفصيح (قوله العطف على التوهم) أي بسبب التوهم وكذا تقول في قولهم على المعنى أي العطف بسبب ملاحظة المعنى (قوله العطف على التوهم) أي توهم ان العامل الموجود معدوم أو توهم ان المعدوم موجود فالاول كافي انك وزيد ذاهبان فزيد عطف على الكاف على توهم عدم ان والثاني نحو ليس زيد قائما ولا قاعد على توهم دخول الباء على قائما وهذا هو المسمى بالعطف على المعنى والاولى في القرآن ان يقال العبارة الثانية (قوله المتوهم) أي على المعطوف عليه وقوله كثرة دخوله أي ذلك المتوهم وقوله دخوله هناك أي في المعطوف عليه (قوله ولا سابق) عطف على توهم ان الباء داخلة على مدرك وكذا تقول في ولا بطل (قوله ولا سابق الخ) لكثرة دخول الباء الزائدة في خبر ليس المعطوف عليه (قوله الشهم) أي ذو الشهامة أي القوة وقوله ولا بطل الخ لكثرة زيادة الباء في خبر ما (قوله ولا منمش) الشاهد في قوله ولا منمش فانه عطف على ذا نيرب على توهم دخول الباء على المعطوف عليه (قوله ذات البين) أي الحالة صاحبة البين أي التي تكون بين الناس كالصحبة (قوله وكما وقع هذا العطف) أي

العطف

وقع أى في أخيه المجزوم ووقع أيضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات فاما  المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في

قراءة غير أبي عمرو لولا أخرتني إلى أجل قريب فاصدق وأكن فان معنى لولا أخرتني فاصدق ومعنى إن أخرتني أصدق واحد وقال السيرافي والفارسي هو عطف على محل فأصدق كقول الجميع في قراءة الأخوين من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم ويرده انهما يسلمان ان الجزم في نحو ائتني أكرمك باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم لأن ما بعد الفاء منصوب بان مضمرة وان والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر ويأتي القولان في قول الهذلى

فابلوني بليتكمو لعلى أصالحكم واستدرج نويا

أي نواى وكذلك اختلف في نحو قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب والصواب أنه على التوهم وأنه مذهب سيبويه لقوله لأن غير زيد في موضع إلا زيدا ومعناه فشبهوه بقولهم

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وقد استنبط من ضعف فهمه من إنشاده هذا البيت هنا أنه يراه عطفا على المحل ولو أراد ذلك لم يقل انهم شبهوه به ﴿رجع القول إلى المجزوم﴾ وقال به الفارسي في قراءة قنبل انه من يتقى ويصبر فان الله باثبات الياء في يتقى وجزم يصبر فزعم أن من موصولة فلهذا ثبتت ياء يتقى وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وإنما جزم يصبر على توهم معنى من

---

العطف على التوهم (قوله وقع في أخيه) إنما جعله أخاه لأنه نظيره في كونه مختصا بقبيل فالجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل (قوله ومعنى إن أخرتني أصدق الخ) أي فأكن عطف على أصدق على توهم دخول ان فهو عطف عليه باعتبار المعنى لأن أصدق في المعنى جواب الشرط. (قوله واحد) أراد اتحادهما عرفا وإنما كانا واحدا وإن كان الشرط لا يدل على الطلب وضعا بخلاف التحضيض لأن الشرط دال هنا عليه بقرينة وهي انه لما كان التصدق أمرا محبوبا وقد علق على التأخير فليكن المراد الطلب فحينئذ استوى معنى التركيبين في الدلالة على الطلب وإن كان أحدهما وضعا والآخر بقرينة (قوله عطف على محل فاصدق) أي لأنه في محل جزم جواب لشرط مقدر أي ان تؤخرني اليه أصدق (قوله الأخوين) أي حمزة والكسائي (قوله ويذرهم) عطف على محل قوله فلا هادى له والعطف في الآيتين على جواب الشرط. وإن كان الشرط في الآية الاولى مقدرا وفي الثانية محققا (قوله ويرده) أي يرد كون العطف هنا على المحل لا على التوهم وقد ذكر الدماميني هنا كلاما رد به كلام المصنف لكن آل إلى العطف على المعنى فلا وجه للرد فانظره تدله اه تقرير دردير (قوله ويرده الخ) حاصل الرد أنه إذا وجدت الفاء بعد الطلب فالفعل منصوب بان مضمرة وإذا سقطت الفاء وقصد الجزاء فيجزم الفعل بشرط مقدر وإذا كان الشرط حالة سقوط الفاء ملحوظا فليكن الشرط حالة وجود الفاء ملاحظا لكن على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق وإنما لم يكن ملاحظا تحقيقا لأن الفاء تقتضى انها من عطف المفردات كما أشار لذلك بقوله فليست الفاء الخ أي خلافا لهما حيث زعما ان الشرط مقدر تحقيقا اه تقرير دردير (قوله انهما) أي السيرافي والفارسي (قوله في نحو الخ) أي وهو ما إذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء (قوله باضمار الشرط) أي لسقوط الفاء أي وحينئذ فليكن الجزم بعد الفاء على تقدير شرط متوهم لا محقق فليست الخ فالفاء مفرعة على محذوف (قوله معطوف على مصدر متوهم) لهما أن لا يجعلا المصدر محذوفا بل هو خبر لمحذوف والجملة جواب شرط مضمر والفعل معطوف عليه والتقدير ان تؤخرني فتصديقي ثابت فأكن فالفاء رابطة للجواب (قوله فكيف تكون الفاء مع ذلك) أي مع ما بعدها وقوله وليس الخ حال (قوله القولان) أي قول الفارسي والسيرافي أن العطف على المحل وقول سيبويه والخليل ان العطف على التوهم (قوله لعلى) جواب الطلب أعني قوله فابلوني أي اعطوني فهو على تقدير الفاء أي فلعلى أصالحكم وقوله واستدرج بالجزم عطف على التوهم أي ان تبلوني استدرج أو عطف على محل الجملة أعني لعلى أصالحكم فانها في محل جزم على قول الفارسي جوابا لشرط مقدر أي ان تبلوني لعلى أصالحكم (قوله نويا) بفتح النواو ولذا أشار المصنف بقوله أي نواى فقلبت الألف ياء وأدغمت الياء في الياء والنوا جهة السفر (قوله انه على التوهم) أي توهم أن إلا داخلة على المعطوف عليه وهو زيد (قوله وانه مذهب سيبويه) أي والصواب انه مذهب سيبويه خلافا لمن قال ان هذا عطف على المحل لأن غير زيد حل محل الا زيدا ونسب هذا لسيبويه (قوله فلسنا بالجبال) صدره ٭ معاوى اننا بشر فأسجح ٭ والشاهد في الحديدا فانه عطف على محل بالجبال لا على التوهم (قوله من انشاده) أي من إنشاد سيبويه لهذا البيت وهذا البيت من انشاد عقبة بن الحرث الاسدى يخاطب معاوية وبعده

أديروها بنى حرب عليكم ٭ ولا ترموا بها الغرض البعيدا

(قوله ولو أراد ذلك) أي ولو أراد نفي العطف على الموضع أي المحل لم يقل سيبويه إنهم شبهوه لأن هذه اللفظة تقتضى أنه ليس من قبيله ولو كان من قبيله لأتى به شاهدا أو قال على حد قولهم فلسنا الخ (قوله وقال به الفارسي) أي وقال بالعطف على التوهم في المجزوم الفارسي (قوله على توهم معنى من) أي على المعنى المستفاد من من الشرطية اي انه عطف على يتقى مراعى فيه توهم ان من شرطية فقد توهم ان ما ليس موجودا وهو من

وقيل بل وصل بصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومحياى ومماتى بسكون ياء محياى وصلا وقيل بل سكن لتوالى الحركات فى كلمتين كما فى يأمركم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم أو هذه الياء لام الفعل واكتفى بحذف الحركة المقدرة وأما المرفوع فقال سيبويه واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذلك على أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال هم كما قال * لست مدرك ما مضى البيت * انتهى ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه إنشاده البيت وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بانا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان نثبت شيئا نادرا لامكان أن يقال فى كل نادر إن قائله غلط وأما المنصوب اسما فقال الزمخشرى فى قوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فيمن فتح الباء كأنه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها انتهى وقيل هو على اضمار وهبنا أى ومن وراء اسحق وهبنا يعقوب بدليل فبشرنا لأن البشارة من الله تعالى بالشىء فى معنى الهبة وقيل هو مجرور عطفا على باسحق أو منصوب عطفا على محله ويرد الأول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو وقال بعضهم فى قوله تعالى وحفظا من كل شيطان أنه عطف على معنى إنا زينا السماء الدنيا وهو إنا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينة للسماء كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما ويحتمل أن يكون مفعولا لاجله أو مفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف أى وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب

فهو

---

الشرطية موجود (قوله بل وصل بصبر) أى وصلها بما بعدها حال كونها ملتبسة بنية الوقف المقتضى لسكونها (قوله وقيل بل سكن الخ) أى وهو الذى ينبغى تخريج القرآن عليه (قوله لتوالى الحركات) من باء بصبر إلى همز إن (قوله كما فى يأمركم ويشعركم) أى بسكون الراء فيهما تخفيفا لثقل توالى ثلاث حركات (قوله بحذف الحركة) وهو الرفع المقدر الذى كان على الياء فلما دخل الجازم حذفه وحينئذ فيتقى مجزوم بسكون مقدر على آخره فالرفع والجزم كل منهما فيه حاصل بالاعتبار على هذا القول (قوله وأما المرفوع) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المرفوع (قوله وإنك وزيد الخ) هذا محل الشاهد فقد عطف على توهم أن الضمير المعطوف عليه مبتدأ وأما ما قبله فلا شاهد فيه إذ لا عطف أصلا وإن كان فيه تأكيد على توهم أن الضمير المؤكد مبتدا وان إن غير موجودة (قوله وذلك) أى وذلك الغلط مبنى على أن معناه الخ (قوله فيرى) أى المتكلم أنه قال هم فلذا أكد بأجمعون (قوله انتهى) أى كلام سيبويه (قوله ما عبر عنه غيره بالتوهم) أى لا الخطأ وقوله وذلك ظاهر من كلامه أى حيث ذكر توجيهه (قوله ويوضحه) أى يوضح كون مراده بالغلط التوهم إنشاده البيت أى الذى فيه العطف على التوهم (قوله متى جوزنا ذلك) أى الخطأ وقوله عليهم أى على العرب وقوله الثقة أى التوثق (قوله وأما المنصوب) اى وأما وقوع عطف التوهم فى المنصوب حال كونه اسما (قوله فيمن فتح الباء) أى وأما فيمن رفعها فيعقوب مبتدأ ومن وراء خبر مقدم (قوله كانه قيل الخ) حاصله أنه عطف على اسحق من قوله فبشرناها باسحق وصح عطف المنصوب على المجرور لتوهم عامل يصح أن يكون ناصبا وهو ووهبنا والأصل فوهبنا لها اسحق ويعقوب أى ووهبنا لها يعقوب من وراء اسحق وقول الشارح كانه قيل ووهبنا الأولى فوهبنا وقوله له صوابه لها لأن المبشر امرأة فى الآية وكذا الآية فيها فاء لا واو وإنما كانت البشارة لها لأن النساء أشد تأثيرا بالسرور أو لأنها لم يكن لها ولد وكان لابراهيم ولد من غيرها (قوله على طريقة الخ) أى من حيث أن العطف على المعنى فى كل وإلا ففى البيت قد عطف مجرورا على منصوب عكس الآية (قوله ولا ناعب) عطف على عشيرة على توهم أن الأصل مصلحى عشيرة (قوله فى معنى الهبة) أى لأن وعد الكريم لا يتخلف (قوله عطفا على باسحق) أى فهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة والمانع له من الصرف العلمية والعجمة (قوله عطفا على باسحق) المراد على اسحق من باسحق ولعله أتى بالباء إشارة إلى أن المراد اسحق الأول (قوله أو منصوب الخ) أى فجملة الاحتمالات أربعة (قوله على محله) أى لأن محل المجرور نصب بالفعل (قوله ويرد الاول) أى من هذين الأخيرين وهذا رد الأول حقيقة أيضا فانه يلزم عليه الفصل بين العاطف والمعطوف المنصوب بالعامل المتوهم (قوله بين العاطف) أى الواو والمعطوف هو يعقوب (قوله على المجرور) اى وأما الفصل بين العاطف والمعطوف على المنصوب فلا ضرر فيه هذا ظاهره وانظره (قوله واليوم عمرو) أى وكذا يرد الثانى لأنه لا يظهر ذلك المحل فى الفصيح إذ لا يجوز فى الفصيح أن يقال فبشرناها إسحق وقد سبق إن من جملة الشروط فى العطف على المحل أنه لا بد من صحة ظهور المحل فى الفصيح ولعل المصنف لم يرده استغناء برده هناك اه تقرير دردير (قوله عطف على معنى الخ) أى عطف على زينة من قوله إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب بسبب ملاحظة معنى الكلام وحاصله انه عطف على زينة على توهم أنه منصوب بعامل يصلح لنصبه (قوله مفعولا لأجله) اى مستقلا فلا ينافى أنه فى الوجه الاول مفعول لاجله إلا أنه عطف على مفعول لاجله متوهم وايضا العامل فى هذا مقدر بخلاف الاول فانه متوهم اه تقرير دردير (قوله زيناها بالكواكب) هذا هو العامل فى المفعول لأجله وأما قوله حفظناها

أو حفظنا ما حفظنا وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على معنى ودوا أن تدهن وقيل فى قراءة حفص
لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلى أبلغ وهو لعلى أن أبلغ فان خبر لعل يقترن
بأن كثيرا نحو الحديث فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد ولبس
عباءة وتقر عينى * ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفى ان هذه القراءة حجة على جواز النصب فى جواب الترجى حملا له على التمنى وأما فى المركبات فقد قيل فى قوله تعالى ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم أنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل أن التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها وقيل فى قوله تعالى أو كالذى مر على قرية انه على معنى أرأيت كالذى حاج أو كالذى مر ويجوز أن يكون على إضمار فعل أى أو أرأيت مثل الذى لحذف لدلالة ألم تر إلى الذى حاج عليه لان كليهما تعجب وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى وقيل الكاف زائدة أى ألم تر إلى الذى حاج أو الذى مر وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذى أى ألم تنظر إلى الذى حاج أو إلى مثل الذى مر ﴿تنبيه﴾ من العطف على المعنى على قول البصريين
نحو لألزمنك أو تقضينى حقى إذ النصب عندهم باضمار أن وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أى ليكونن لزوم منى
أو قضاء منك لحقى ومنه تقاتلونهم أو يسلموا فى قراءة أبى بحذف النون وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم
أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون

---

فهو العامل فى المفعول المطلق (قوله وأما المنصوب) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المنصوب حالة كونه فعلا (قوله فيدهنوا) عطف على تدهن وصح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجود أن المصدرية فى الكلام بدل لو (قوله انه) أى أطلع (قوله على معنى لعلى أبلغ) الأولى حذف لعلى ويقول على معنى أبلغ أى انه عطف على أبلغ باعتبار معناه (قوله ألحن) أى أقوى (قوله على حد ولبس عباءة) فهو من عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل المشار له بقول ابن مالك

وإن على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منحذف

(قوله على جواز النصب) أى بأن مضمرة بعد فاء السببية أو واو المعية (قوله وأما فى المركبات) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المركبات (قوله انه على تقدير ليبشركم الخ) أى فقد عطف المركب وهو وليذيقكم على مبشرات بسبب توهم انه فى معنى ليبشركم (قوله وليكون كذا وكذا) كناية عن قوله تعالى ولتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون وقوله أرسلها إشارة لتقدير المتعلق الذى تعلق به الجار وقدر ذلك المتعلق مؤخرا للاهتمام بمعموله وعلى هذا فالواو فى قوله وليذيقكم للاستئناف لا عاطفة (قوله أو كالذى مر الخ) حاصله انه عطف على الذى حاج بسبب ملاحظة معنى الكلام وتوهم أن الاصل أرأيت كالذى حاج وكالذى مر (قوله انه على معنى أرأيت الخ) أى أرأيت مثل الذى حاج وأرأيت مثل الذى مر فعطف أو كالذى مر على الذى حاج لتوهم ان الاصل أرأيت كالذى حاج وفيه ان هذا عطف مفردات فهو خارج عن قوله وأما فى المركبات وأجاب شيخنا بأننا أولنا ألم تر إلى الذى بأرأيت كالذى فأول مركب بمثله وان كان العطف فى المفردات فقول المصنف وأما فى المركبات معناه وأما وقوعه فى المركبات وهو صادق بكونه فى المفردات التى هى أجزاء المركب أو ان المعطوف نفس المركب تأمل اه تقرير دردير (قوله على اضمار فعل) أى ويكون من عطف جملة ماضوية على جملة مضارعية (قوله لان كليهما تعجب) أى لان الاستفهام فيهما للتعجب فصح الحذف أى تعجب من هذين الاول ادعى المشاركة لله والثانى استبعد أن الله يحيى الموتى اه تقرير دردير (قوله وفيما تقدم) وهو ومن آياته أن يرسل الرياح الخ (قوله وقيل الكاف زائدة) أى وعليه فالذى مر عطف على الذى حاج وقوله زائدة المناسب صلة وهذا القول بعيد لان دعوى الزيادة فى القرآن خلاف الأصل (قوله وقيل الكاف اسم بمعنى مثل) وعلى هذا فالتعجب الاول من الاول فقط والتعجب الثانى من الثانى وأمثاله لان له نظائر لان استبعاد إيجاد الموتى واقع من أشخاص كثيرة بخلاف محاجة ابراهيم فانما وقع من نمروذ فقط (قوله نحو لألزمنك الخ) المراد بنحوه كل فعل مضارع وقع بعد أو التى بمعنى إلى أو إلا أو وقع بعد فاء السببية أو واو المعية فى الأجوبة الثمانية أو وقع بعد الواو أو الفاء أو ثم وكانت مسبوقة باسم خالص من التأويل بالفعل فالبصريون يقولون ان الفعل فى هذه المواضع منصوب بأن مضمرة والحرف المذكور عاطف للمصدر المنسبك من أن والفعل على مصدر متوهم والكوفيون يقولون ان الناصب الحرف المذكور ولا عطف أصلا فالحرف المذكور غير عاطف (قوله باضمار أن) أى وأما الكوفيون فالناصب عندهم نفس أو فلا يتأتى هذا (قوله تقاتلونهم أو يسلموا) أى ليكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم (قوله أو على القطع) أى على قطع الفعل عن عطفه على الفعل قبله بتقدير مبتدا اخبر عنه بذلك الفعل والجملة عطف على الجملة قبلها فهو من عطف جملة اسمية على فعلية وعلى كل من الوجهين فقوله تقاتلونهم أو يسلمون وان كان خبرا إلا أنه فى معنى الطلب وإلا لزم الكذب للتخلف لان بعض الكفار لم يقاتل ولم يسلم بل يكتفى منه بأداء الجزية فتعين أن يكون

ومثله ما تأتينا فتحدثنا بالنصب أى ما يكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفى الاتيان فينتفى الحديث أى ما تأتينا فكيف تحدثنا
أو نفى الحديث فقط حتى
كأنه قيل ما تأتينا محدثا أى بل
غير محدث وعلى المعنى الاول
جاء قوله سبحانه وتعالى
لا يقضى عليهم فيموتوا أى
فكيف يموتون ويمتنع أن
يكون على الثانى إذ يمتنع أن
يقضى عليهم ولا يموتون
ويجوز رفعه فيكون اما
عطفا على تأتينا فيكون كل
منهما داخلا عليه حرف
النفى أو على القطع فيكون
موجبا وذلك واضح فى نحو
ما تأتينا فتجهل أمرنا ولم
تقرأ فتنسى لان المراد
اثبات جهله ونسيانه ولأنه
لو عطف لجزم تنسى وفى قوله
غير أنا لم تأتنا بيقين
فنرجى ونكثر التأميلا
إذ المعنى أنه لم يأت باليقين
فنحن نرجو خلاف ما أتى
به لانتفاء اليقين عما أتى به
ولو جزمه أو نصبه لفسد
معناه لأنه يصير منفيا على
حدته كالأول إذا جزم
ومنفيا على الجمع إذا نصب
وإنما المراد اثباته وأما
اجازتهم ذلك فى المثال السابق
فمشكلة لأن الحديث لا يمكن
مع عدم الاتيان وقد يوجه
قولهم بأن يكون معناه ما
تأتينا فى المستقبل فأنت
تحدثنا الآن عوضا عن ذلك
وللاستئناف وجه آخر وهو
أن يكون على معنى السببية
وانتفاء الثانى لانتفاء الأول
وهو أحد وجهى النصب
وهو قليل وعليه قوله
فلقد تركت صبية مرحومة ٭
لم تدر ما جزع عليك فتجزع ٭ أى لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرأ عيسى

المعنى ليكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم وأو للتنويع أو بمعنى إلا فلا يلزم الشك (قوله ومثله) أى مثل لا لزمنك أو تقضينى حقى فى العطف على المعنى (قوله فينتفى الحديث) أى فهو من باب انتفاء السبب فينتفى المسبب (قوله أو نفى الحديث فقط) أى فالنفى منصب على القيد دون المقيد وقوله كأنه قيل الخ أى ما تأتينا محدثا فلا ينافى انك تاتى غير محدث واعلم ان الأصل فى نصب الفعل المضارع إنما هو على المعنى الأول لأنه لا يكون نصب له إلا بعد فاء السببية والوجه الثانى الفاء فيه للعطف ونصب الفعل بعدها تنزيلا لها منزلة فاء السببية وان كان الغالب انصباب النفى على القيد اهـ تقرير دردير (قوله أو نفى الحديث) أى فهو لنفى المسبب دون السبب أى ان الاتيان المسبب عنه منفى فالفاء على هذا للسببية أيضا لكن وقعت بين المثبت والمنفى وعلى الاول بين المنفيين وفى الدماميني عن الرضى إنكار السببية على الثانى فلذا جعل القياس الاول (قوله أو على القطع) اى عدم عطف الفعل على الفعل قبله بتقدير مبتدا ويسمى هذا استئنافا وللاستئناف وجه آخر نبه عليه المصنف (قوله وذلك) أى القطع واضح (قوله ما تاتينا فتجهل أمرنا) أى أنت لم تاتنا فأنت تجهل أمرنا فتحصل منه ان الواقع بعد الفاء المسبوقة بنفى ان جعلتها للسببية نصبت الفعل الواقع بعدها وكان الكلام محتملا لأمرين نفى كل من السبب والمسبب ونفى المسبب فقط وان لم تجعلها سببية رفعت الفعل وهو محتمل لأمرين لعطف الفعل الواقع بعد الفاء على الفعل قبله ولقطع الفعل الواقع بعد الفاء عن العطف بتقدير مبتدأ والواو حينئذ للاستئناف (قوله بيقين) أى بخبر يقين (قوله فنرجى) أى فنحن نترجى ونكثر التأميل بخلاف ما أتيت به (قوله فنحن نرجو) أى فالرجاء ثابت (قوله ولو جزمه) أى نرجى (قوله على حدته) أى فالمعنى انتفى الاتيان باليقين فانتفى ترجينا (قوله ومنفيا على الجمع) أى فالمعنى انتفى الجمع بين الاتيان بخبر يقين وبين ترجينا (قوله ومنفيا على الجمع) هذا صادق بوجهى النصب لأن النفى إذا تسلط على الجمع اما أن ينفى الأمرين معا أو ينفى أحدهما وهو الثانى فقط وعلى كل من نفيهما أو نفى الثانى فالمعنى فاسد لأن المراد اثبات الثانى فقط (قوله وأما إجازتهم ذلك) أى القطع وقوله فى المثال السابق أى وهو ما تأتينا فتحدثنا أى فأنت تحدثنا وقوله فمشكلة أى لأنه ترتب على عدم الاتيان حديثك وهو فاسد إذ المترتب على عدم الاتيان عدم الحديث لا الحديث لأن الاتيان سبب فى الحديث وقد انتفى فينتفى المسبب ولا يتاتى وجود المسبب مع انتفاء سببه (قوله فى المثال السابق) أى وهو ما تاتينا فتحدثنا وقوله فمشكلة أى لأن المعنى ينحل أنت ما تاتينا فأنت تحدثنا فالحديث مسبب وسببه الاتيان والاتيان منفى ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب وحينئذ فالقطع لا يصح فى هذا المثال (قوله وقد يوجه) أشار بقد لبعد السببية فيه وقوله يوجه قولهم أى بجواز القطع فيه (قوله فأنت تحدثنا الآن) أى فالمراد اجلس شيأ من الزمن تحدثنا فيه لأنك لم تأت فى المستقبل (قوله وللاستئناف وجه آخر) أى وهو جعل الفعل مرفوعا لكن ليس لعطفه على الفعل قبله كما هو الوجه الاول من وجهى الرفع ولا مقطوع بتقدير مبتدا بل هو فعل مضارع مقتضب مستقل غير معطوف على شيء مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وليس الفعل عطفا على مصدر متوهم لأن هذا وجه النصب والحاصل ان رفع الفعل اما على العطف أو على القطع او على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقبلا غير معطوف على شيء وللنصب وجهين وهو من عطف المعنى فيهما (قوله آخر) اى غير القطع وهو المفيد لاثبات الثانى (قوله وانتفاء الثانى لانتفاء الاول) هذا بيان لمعنى السببية أى ولا يلاحظ على هذا المعنى عطف الفعل على الفعل بل الفعل الآخر مستقل برأسه ومقتضب (قوله لانتفاء الاول) أى فتسبب عن انتفاء الاتيان انتفاء الحديث (قوله وهو) أى معنى السببية (قوله وهو قليل) أى الوجه الآخر من أوجه الاستئناف قليل لا يرتكب إلا عند الحاجة إليه والحاصل أن أوجه الرفع ثلاثة (قوله وهو قليل) أى والاكثر النصب عند إرادة السببية (قوله ولكنها لم تعرفه فلم تجزع) أى فقد انتفى الجزع لانتفاء معرفتها الجزع وإنما ارتكب هذا الوجه لان المعنى

عليه

ابن عمر فيموتون عطفا على يقضى وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا فى البيت وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه فى سلك النفى لأن المراد بلا يؤذن لهم نفى الاذن فى الاعتذار وقد نهوا (١٢٧) عنه فى قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين انه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما فى قولك ما تؤذينا فنحبك بالرفع ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجىء لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما جاء فيومئذ لا يسئل عن ذنبه إنس ولا جان وقفوهم إنهم مسؤلون واليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تأتينا فتجهل أمورنا ويرده أن الفاء غير العاطفة للسببية ولا يتسبب الاعتذار فى وقت عن نفى الاذن فيه فى وقت آخر وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية وقد صرح به هنا الاعلم وانه فى المعنى مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ورده ابن عصفور بأن الاذن فى الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار بخلاف القضاء عليهم فانه يتسبب عنه الموت جزما ورد عليه ابن الضائع بان النصب على معنى السببية فى ما تأتينا فتحدثنا جائز باجماع مع أنه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث والذى أقول إن مجىء الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه (تنبيه) لا تأكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهى عند الجميع عن الجمع أى لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور أنه نهى عن الاول واباحة

---

عليه لانه لا يمكن توجيه الرفع على نفى الامرين إلا بهذا الوجه (قوله على معنى السببية) أى فالمعنى انتفاء الموت لانتفاء القضاء ولا يصح القطع لانه ينحل المعنى انتفى القضاء وثبت الموت (قوله ممكنا مثله الخ) أى لان المعنى انتفى الاعتذار لاسيما الاذن لهم فيه أى لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون وانتفى القضاء عليهم بالموت فلا يموتون وقوله عدل عنه أى عن النصب وقوله لتناسب الخ أى وهو خلاف المشهور (قوله لتناسب الفواصل) كذا قيل فى التوجيه (قوله بل إلى مجرد الخ) أى فالمراد مجرد العطف اشارة إلى أن كلا منهما منفى بذاته أما نفى الاذن فلقوله لا يؤذن لهم وأما نفى الاعتذار فلأنهم نهوا عنه ومن نهى عن شىء فى يوم القيامة فهو منفى لعدم امكان المخالفة فيه والمعنى لا يؤذن لهم فى الاعتذار وهم لا يعتذرون لكونهم نهوا عنه يوم القيامة (قوله نفى الاذن فى الاعتذار) أى وهو ظاهر من قوله لا يؤذن (قوله وقد نهوا عنه) أى عن الاعتذار أى ومن نهى عن شىء يوم القيامة فهو منفى فلا يتأتى العذر منهم اه تقرير دردير (قوله بتقدير فهم يعتذرون) أى والاذن منفى والاعتذار ثابت (قوله على مذهب الجماعة) أى جماعة المفسرين القائلين أن كلا من الاذن والاعتذار منفى (قوله ولصحة الاستئناف الخ) أى ويحمل ثبوت الاعتذار الذى قصده بدر الدين لاجل صحة الاستئناف على اختلاف الخ وقوله مع مجىء متعلق بيحمل وقوله على اختلاف كذلك متعلق بيحمل وقوله ولصحة الخ جواب عن ابن مالك وحاصله أن ما ذكره الجماعة من انتفاء الامرين هذا بالنظر لبعض المواقف وهذا لا ينافى اعتذارهم فى بعض آخر (قوله على اختلاف المواقف) أى ان المواقف تختلف يوم القيامة فتارة لا يؤذن لهم فى الاعتذار فلا يعتذرون وتارة يؤذن لهم فيعتذرون وتارة لا يسئل أحد عن ذنبه وتارة يسئل كل أحد (قوله واليه ذهب ابن الحاجب) أى الى كون فيعتذرون مستأنفا بتقدير فهم ذهب ابن الحاجب اعترضه الدمامينى بان ابن الحاجب ذكره وضعفه وحينئذ فلا يصح نسبته لابن الحاجب وإنما ضعفه لما يلزم عليه من عدم الصحة وهو كون الاعتذار مرتبا على عدم الاذن فلا يصح حمل القرآن عليه الا أن يقال لعل المصنف اطلع على عبارة لابن الحاجب فى بعض كتبه مطلقة لم يقل فيها وهو ضعيف وان ضعفه فى بعض كتبه تامل (قوله ان الفاء غير العاطفة) أى كما هنا وأما العاطفة فتأتى للسببية ولغيرها (قوله ولا يتسبب الخ) أى فكيف يصح الحمل على اختلاف المواقف فالاعتراض على ابن مالك ما زال باقيا (قوله وقد صح الخ) أى ان الاستئناف بمعنى القطع لم يصح وقد صح الاستئناف الخ الذى هو مذهب ابن خروف (قوله قد يكون على معنى السببية) وفى نسخة قد يكون منفيا على السببية (قوله وانه فى المعنى الخ) أى انتفى الاعتذار لانتفاء الاذن فتحصل ان قوله لا يؤذن الخ اما رفعه للتناسب واما لمجرد العطف واما للاستئناف على معنى السببية (قوله ورده) أى رد قوله وانه مثل لا يقضى الخ وحاصل الرد أنا لا نسلم المثلية لان السبب فى قوله لا يؤذن الخ غير مساو بخلافه فى قوله لا يقضى الخ فانه مساو فلا تتم المثلية وحاصل ما رد به ابن الضائع انه لا يشترط أن يكون السبب مساويا فصح قوله مثل لا يقضى الخ لوجود مطلق السببية فالمدار على تسبب الثانى على الاول (قوله والذى أقول الخ) هذا رد لقوله وقد صح الاستئناف بوجه آخر والحاصل أن ثبوت النون فى يعتذرون إما للتناسب أو للعطف على اللفظ ولا يحمل على الاستئناف بتقدير مبتدا كما قال ابن مالك ولا على الاستئناف على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول لقلته (قوله عند الجميع) من البصريين وغيرهم لان الواو للمعية فهى معية للجمع أى سواء كان العطف على المعنى كما قال البصريون أم لا (قوله مع شرب لبن) أى والتفريق جائز

لاثانى وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستانف فلم يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على طريق لا تاكل السمك وأنت تشرب اللبن انتهى وكانه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها فى اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم إذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى (١٢٨) ﴿عطف الخبر على الانشاء وبالعكس﴾ منعه البيانيون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازه الصفار بالفاء تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات فى سورة البقرة وبشر المؤمنين فى سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف ويؤيده قوله

وان شفائى عبرة مهراقة ٭ وهل عند رسم دارس من معول ٭ وقوله

تناغى غزالا عند باب ابن عامر ٭ وكحل أماقيك الحسان باثمد ٭ واستدل الصفار بهذا البيت وقوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم ٭ فان تقديره عند سيبويه هذه خولان وأقول أما آية البقرة فقال الزمخشرى ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا وأتم من كلامه فى الجواب الاول قد ان يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر ويزاد عليه فيقال والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكانه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك وأما الجواب الثانى ففيه نظر لانه لا يصح ان يكون جوابا للشرط إذ ليس الآمر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن ويجاب بانه

٭ (عطف الخبر على الانشاء وبالعكس) ٭

(قوله منعه البيانيون) قيد بعضهم المنع بالجمل التى لا محل لها وأما الجمل التى لها محل فيجوز فيها اتفاقا نحو زيد ابوه قائم وما أفسقه فما أفسقه جملة انشائية عطف على الاولى ولذا اجازوا قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل على ان الواو من الحكاية لا من المحكى لان الجملة التى لها محل فى قوة المفرد فكان الانشائية والخبرية غير معتبرين (قوله وبشر الذين آمنوا الخ) اى فان هذا انشاء عطف على خبر وهو قوله أعدت للكافرين ونصر من الله وفتح قريب (قوله على ان يكون العاقلان خبرا الخ) أى لا على أنه صفة لهما فانه لا يجوز كما سيأتى آخر المبحث (قوله شفائى) عند الضرى العبرة الدموع والمهراقة المصبوبة ولا شك ان هذه جملة خبرية وقوله وهل عند الخ جملة انشائية عطفا على الخبرية وقوله وهل الخ أى وليس عند الخ لانه استفهام انكارى ورسم الدار هو أثرها والدارس البالى وقوله معول اسم مفعول أى مصرخ ومصوت (قوله من معول) مبتدأ مؤخر خبره الظرف قبله ومن زائدة والمعول اسم مفعول بمعنى العويل اى البكاء والصراخ (قوله تناغى) أى تلك المرأة أى تناغى المرأة صبيا أى تكلمه بما يحبه ويعجبه (قوله أماقيك) هذا هو الشائع على الألسن والذى فى الشراح ما قيك جمع موق وهو طرف العين مما يلى الانف (قوله هذه خولان) أى فهى جملة خبرية عطف عليها الانشاء بقوله فانكح وتمام البيت ٭ وأكرومة الحيين خلو كما هيا ٭ (قوله وأقول) أى فى رد الاستدلال للجواز بهذه الآيتين والشواهد (قوله ليس المعتمد) أى ليس المراد وقوله بل المراد عطف جملة ثواب ليس المراد بجملة الانشاء وجملة الخبر بل المراد أنه عطف جملة المعنى المتحصل من الجملة الثانية على جملة المعنى المتحصل من الاولى أى ان المراد ضم معنى الكلام المفيد للثواب على المعنى المفيد للعقاب وانما لم نرد بالجملة الجملة الانشائية والخبرية لانا لو أردناه لكان فيه دليل على القائل بالجواز مع ان المراد الرد عليه (قوله عذاب الكافرين) أى فكانه قيل الذين كفروا أعدت لهم النار والذين آمنوا أعدت لهم الجنة فبشر عطف على أعدت لكن نظر لعطف المعنى على المعنى فلم يكن حينئذ عطف انشاء على اخبار بل خبر على خبر هذا حاصل ما نسبه السيد لكلام الزمخشرى (قوله كقولك زيد الخ) أى فالقصد أن فلانا حاله سيء وفلانا حاله حسن فقد عطف جملة هذا المعنى على جملة هذا المعنى (قوله وجوز الخ) هذا جواب ثان فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ويزاد عليه الخ) فيه انه لا زيادة وأن مراد الزمخشرى بجملة ثواب المؤمنين المعنى المتحصل منها فهو عطف لمعنى المعطوف وأما ان حمل كلام الزمخشرى على نفس الجملة كان صريحا فى عطف الانشاء على الخبر فينافى غرض المصنف (قوله ويزاد عليه الخ) فيه ان هذا هو مراد الزمخشرى أى أن العطف انما هو جملة معنى على جملة المعنى لا جملة الكلام فان كنت أيها المصنف أردت ان المراد بالجملة فى كلام الزمخشرى الجملة الانشائية والجملة الخبرية فكلام الزمخشرى لا يرد حينئذ على من قال بالجواز فالحق أن الاولى حذف قوله ويزاد الخ (قوله لانه لا يصح أن يكون جوابا) حاصل هذا النظر انه لو عطف على اتقوا لكان جوابا للشرط لان العطف على الجواب جواب وهذا لا يصلح أن يكون جوابا لانه لا يتسبب عن الشرط حتى يكون جوابا اذ المعنى فان عجزوا فبشر الخ فيكون التبشير مسببا عن العجز المذكور (قوله ويجاب الخ) الذى أجاب به السعد عن الزمخشرى انه جواب فى الظاهر وان كان الجواب محذوفا والمذكور مترتب على الجواب المحذوف أى وان لم تفعلوا أيها الكفار فاعلموا أنه رسول بحق وحينئذ فاتقوا النار أى لا تفعلوا الافعال الموجبة للنار وبشر المؤمنين بان لهم الجنة وهذا الجواب أظهر اه تقرير دردير (قوله

قدعلم أنهم غير المؤمنين فكأنه قيل فان لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم من الجنة وقال فى آية الصف ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى آمنوا ولا يقدح فى ذلك أن المخاطب بتؤمنون المؤمنون وببشر النبى عليه الصلاة والسلام ولا أن يقال فى تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا



لسبب السبب منزلة السبب كما مر فى بحث الجمل المفسرة لأن تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعد يازيد ولأن يؤمنون لا يتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم كما كان فهل أنتم منتهون فى معنى انتهوا أو بان يكون تفسيراً فى المعنى دون الصناعة لأن الأمر قد يساق لافادة المعنى الذى يتحصل من المفسرة يقول هل أدلك على سبب نجاتك آمن بالله كما تقول هو أن تؤمن بالله وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير فى معنى التفسير وقال السكاكى الامران معطوفان على قل مقدرة قبل ياأيها وحذف القول كثير وقيل معطوفان على أمر محذوف تقديره فى الاولى فانذر وفى الثانية فابشر كما قال الزمخشرى فى واهجرنى مليا ان التقدير فاحذرنى واهجرنى لدلالة لارجمنك على التهديد وأما * وهل عند رسم دارس من معول * فهل فيه نافية مثلها فى فهل يهلك إلا القوم الظالمون وأما هذه خولان فمعناه تنبه لخولان أو الفاء لمجرد السببية مثلها فى جواب الشرط وإذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ونحوه فى التنزيل كثير وأما وكحل أماقيك فيتوقف على النظر فيما قبله من الابيات وقد يكون معطوفا على أمر مقدر يدل عليه المعنى أى فافعل كذا وكحل كما قيل فى واهجرنى مليا وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه

---

قدعلم انهم) أى العاجزين عن الايمان (قوله ومعنى هذا) أى بطريق التعريض والتلويح لانه إذا قيل فبشر غيرهم بالجنات ملوحا للكفار صار المعنى فبشر هؤلاء المعاندين الخ فصار قوله وبشر الذين آمنوا عطفا على المعنى التلويحى وهو قوله فبشر هؤلاء المعاندين فمحصله أن قوله بشر عطف على اتقوا أى عطف على معناه التلويحى (قوله لاحظ لهم من الجنة) أى ماداموا على عنادهم (قوله وقال) أى الزمخشرى (قوله لانه بمعنى آمنوا) أى فهو عطف إنشاء على إنشاء وتكون جملة تؤمنون استئناف جواب سؤال ثان (قوله لانه بمعنى آمنوا) أى ويكون يغفر مجزوما فى جواب الطلب لا فى جواب الاستفهام (قوله لانه بمعنى آمنوا) أى فلذا جزم المضارع فى جوابه وهو يغفر ثم عطف على الطلب أعنى تؤمنوا بشر فهو عطف انشاء على إنشاء (قوله ولا يقدح فى ذلك) أى العطف هذا من كلام المصنف لا من كلام الزمخشرى (قوله وبشر النبى عليه الصلاة والسلام) أى فقد اختلف الفاعل فى الطلبين فلا يصح العطف وجواب المصنف بانا لا نسلم شرط اتحاد الفاعل بل يجوز اختلافه (قوله لا طلب) إذ الطلب لا يقع تفسيراً أى فلا يصح عطف وبشر عليه (قوله وان يغفر لكم جواب الخ) هذا جواب من القادح عن اعتراض وارد عليه وحاصله أنه إذا كان تؤمنون تفسيراً للتجارة فكيف يصح الجزم فى جوابه أى الاستفهام مع أنه لا يترتب عليه وحاصل الجواب عنه أن الدلالة على التجارة سبب للايمان الذى هو سبب فى الغفران فقد نزل سبب السبب الذى هو الدلالة على التجارة منزلة السبب الذى هو الايمان لان الايمان سبب للغفران أى وحيث نزلنا فكأنه سبب له فلذا جزم فى جواب الاستفهام (قوله لان تخالف الفاعلين) هذا رد للقدح الاول وقوله ولان الخ رد للقدح الثانى (قوله سلمنا) اى أنه تفسير وقوله لكن يحتمل الخ أى فقد اتفق المفسر والمفسر فى انهما طلب لان الطلب لا يفسر إلا مثله ويكون تفسيراً صناعيا (قوله أو بأن يكون تفسيرا فى المعنى) أى ولا تؤول قوله تجارة باتجروا (قوله لعدم دخول الخ) أى فلو عطف وبشر على تؤمنون لكان قوله وبشر تفسيرا لان المعطوف على المفسر مفسر فيفيد أن التجارة مفسرة بالايمان وبالتبشير وليس كذلك (قوله وحينئذ فيمتنع العطف الخ) الأولى ثم يمتنع العطف لان هذا لا يتفرع على ماقبله وإنما هو استدراك عليه (قوله الامران) اى بشر فى آية البقرة وآية الصف وقوله قبل يا أيها أى يا أيها الناس اعبدوا ربكم فى البقرة ويا أيها الذين آمنوا هل أدلكم فى الصف وعلى هذا القول والذى بعده فهو عطف انشاء على إنشاء (قوله وقيل معطوفان على أمر) أى مقدر قبل بشر فى الآيتين أى وفتح قريب فأبشر يا محمد فى نفسك وبشر المؤمنين والفاء فى الأمر لمجرد السببية وفى آية البقرة أعدت للكافرين فانذر الكفار من النار السابقة يا محمد وبشر الذين آمنوا (قوله ان التقدير فاحذرنى) مقدر قبل قوله واهجرنى أى لئن لم تنته عن التعرض لآلهتى وتعييبها لارجمنك بالحجارة أو الكلام القبيح فاحذرنى واهجرنى مليا أى زمنا طويلا (قوله وأما وهل الخ) هذا رد الاستدلال بالشواهد (قوله فهل يهلك إلا القوم الظالمون) أى فهو عطف خبر على خبر (قوله فمعناه تنبه) هذا الفعل مأخوذ من الهاء فى هذه لان الهاء للتنبيه وقوله فمعناه الخ أى فهو عطف انشاء على انشاء نظراً للمعنى (قوله استدلا) أى الصفار والجماعة وليس المراد الصفار وأبو حيان لان أبا حيان لم يستدل به كما سبق فى أول عبارة المصنف (قوله فهلا استدلا) أى فكان عليهم الاستدلال بهذه الآية لانها مثل البيت المذكور (قوله ونحوه فى التنزيل كثير) وقد أجابوا عن الآية بان الفاء لمجرد السببية لا للعطف المفيد حينئذ انه من عطف الانشاء على الخبر وبمثل هذا الجواب الذى أجيب به عن الآية يجاب عن بيت خولان لانه مثل الآية (قوله وأما مانقله أبو حيان عن سيبويه) أى من تجويز جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان وقوله فغلط عليه ضمن الغلط معنى الكذب فلذا عداه بعلى أى فقد كذب فيه على سيبويه لان هذا

وإنما قال واعلم انه لا يجوز من عبدالله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تثني إلا على من أثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام والله أعلم

(عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس) فيه ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا أكرمته ان نصب عمرا أرجح لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني انه قال في قوله عاضها الله غلاما بعدما شابت الأصداغ والضرس نقد ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدا ويلزمه إيجاب النصب في مسئلة الاشتغال السابقة إلا إن قال أقدر الواو للاستئناف والثالث لأبي علي أنه يجوز في الواو فقط نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة وأضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضي الله عنه ان بحلبا جمعه وجماعة من الحنفية وأنهم زعموا ان قول الشافعي بحل أكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فقال فقلت لهم لا دليل فيها بل هي حجة للشافعي وذلك فيه لأن الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستئناف لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها فبقي أن تكون للحال

ليس كلام سيبويه وإنما هو كلام الصفار بتصرف من أبي حيان فيه (قوله وإنما قال) أي سيبويه (قوله رفعت) أي الرجلين أو نصبتهما على القطع في كل من الرفع والنصب فان نصبت على اضمار أعني أو رفعت على اضمار مبتدا وكذا يمتنع الرفع على الاتباع لأن العاملين مختلفان وهما من وهذا فلا يتواردان على النصب (قوله لأنك لا تثني إلا على من أثبته وعلمته الخ) فهم الصفار من هذا التعليل أنك إذا لم تأت بالنعت أصلا بل قلت هذا عبدالله ومن زيد جاز وإلى هذا أشار المصنف بقوله وقال الصفار لما منعها أي لما منع سيبويه هذه المقالة الخ وقوله علم أن زوال النعت أي من أصله وقوله يصححها أي هذه المقالة (قوله ومن لا تعلم) أي وهو المستفهم عنه لأنه مجهول (قوله من جهة النعت) أراد به الصفار ما يشمل المقطوع فالزوال بحذف الرجلين الصالحين رأسا وغلط أبو حيان ففهم أن المراد النعت التابع وزواله بالقطع (قوله ان زوال النعت) أراد بالنعت التابع وبزواله سقوطه أصلا (قوله يصححها) أي وحينئذ فيجوز عطف الخبر على الانشاء (قوله فتصرف أبو حيان الخ) أي حيث فهم من قول الصفار علم أن زوال النعت يصححها ان المراد بالنعت الصناعي وزواله بقطعه فاذا أتى به مرفوعا على أنه خبر أو منصوبا على أنه مفعول لفعل محذوف فانه يجوز والحاصل أنه فهم ان المراد بزوال النعت زوال النعت الصناعي بالقطع لا ان المراد بالنعت ما يشمل المقطوع فقد فهم كلام الصفار على وجه ليس بحق بل وهما فقوله عالم بقلبه فهو غلط منه (قوله ولا حجة) أي لعطف الانشاء على الخبر وقوله فيما ذكر أي من قوله لما منعها من جهة النعت علم أن زوال النعت بحذف الرجلين الصالحين يصححها

﴿عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس﴾

(قوله ان نصب عمرا) أي بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله أرجح) أي من رفعه على انه مبتدأ والجملة بعده خبر والجملة الاسمية عطف على الفعلية قبلها (قوله لأن تناسب الجملتين) أي الحاصل عند نصب عمرو وقوله أولى من تخالفهما أي الحاصل عند رفعه أي فهذا يدل على الجواز (قوله عاضها الله) أي زوجها الله بعد أن كبرت وصارت في هذا السن (قوله نقد) بالقاف من باب فرح أي تأكل وتكسر (قوله ان الضرس الخ) فيه انه لا يؤخذ من هذا الوجوب إذ يحتمل ان ذلك على جهة الأولوية لا على سبيل الوجوب وهذا الاعتراض وارد على نسخة انه قال وأما على نسخة وانه قال فلا يرد لأن المعنى والثاني المنع وحكي عن ابن جني وأنه قال الخ أي وحكي أنه قال هذا في البيت وانه أوله بان الضرس فاعل الخ (قوله فاعل بمحذوف) أي ونقد الضرس أي بعد ما شابت وبعد ما نقد الضرس فهو عطف جملة فعلية على فعلية (قوله وليس بمبتدا) أي مخبر عنه بما بعده (قوله في مسئلة الاشتغال السابقة) وهي قام زيد وعمرا أكرمته أي مع أنهم صرحوا بجواز الرفع (قوله أقدر الواو) أي عند الرفع (قوله فقط) أي لانها أصل حروف العطف والاصل يختص بمزايا لا توجد في غيره (قوله في سر الصناعة) اسم كتاب (قوله عاطفة) أي لما يلزم عليه من عطف الجملة الاسمية على الفعلية بالفاء وقوله منع كونها عاطفة أي وجعلها لمجرد السببية أي فتسبب عن خروجي مفاجأة حضور الاسد (قوله بحل أكل متروك التسمية) أي سهوا أو عمدا واغتفر بعضهم النسيان وهو مشهور مذهب مالك وقال بعضهم بعدم الاكل مطلقا وهو ظاهر الآية (قوله ليست للعطف) أي على تأكلوا (قوله ان تكون للحال) فيه ان التأكيد يقتضي قصده استقلالا لا ردا على مخالف على ان الحال قد تأتي للعلة نحو لا تضرب زيدا وهو أخوك ولا تشرب الخمر والله نهى عنه (قوله أن تكون للحال) اعترض بانه لو كانت للحال لقال وهو فسق من غير توكيد بان واللام لأن التوكيد إنما يناسب المنكر حقيقة أو حكما والقرآن في أعلى درجات البلاغة ولا منكر هنا وأجيب بان المشركين أنكروا ذلك فرد عليهم وفيه ان الخطاب إنما هو للمؤمنين بدليل تمام الآية وحينئذ فلا يناسب التوكيد للكفار إلا أن يقال انه وان كان الخطاب للمؤمنين إلا ان فيه تعريضا بالكفار أي كلوا منه خلافا للكفار وفيه انه وان كان

فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله تعالى بقوله أو فسقا أهل لغير الله به فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمي عليه غير الله ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا موضحا ولو أبطل العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا

﴿ العطف على معمولى عاملين ﴾

وقولهم (١٣١) على عاملين فيه تجوز أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر وأما معمولا عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وإن كان أحدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الأعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادلت المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى إن في السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب والباقون بالرفع وقد استدل بالقراءتين آيات الثالثة على المسئلة أما الرفع فعلى نيابة الواو

---

فيه تعريض إلا أن هذا لا يساوي كون الواو للاستئناف لانه الاصل فيها سلمنا انها للحال فلا نسلم أنها مقيدة لان الأكل مما ذبح للأصنام واضح في كونه فسقا فلا حاجة لبيانه فبقي أن الحال مبينة لمعنى النهي مثل لا تضرب زيدا وهو أخوك وهي مسوقة لبيان العلة أي لا تضرب زيدا لانه أخوك وهي أي تلك الحال لا تقيد المفهوم أي لا يستفاد منه عدم الأكل في حال كونه فسقا كما لا يستفاد منه عدم ضرب زيد في حال كونه أخا (قوله مقيدة للنهي) أي لان الحال مقيدة لعاملها (قوله والفسق قد فسره الله الخ) هذا يشير إلى أن الفسق مجمل وفسره بقوله أهل الخ وفيه أن الفسق ظاهر في الشريعة هو العصيان سلمنا أنه مجمل فلا نسلم تفسيره بخصوص ما قال لاحتمال أن يكون الفسق أعم أو أخص مما قال في التفسير ولا يعدل الى هذا التفسير إلا الدليل ولا دليل هنا (قوله إذا لم يسم عليه غير الله) أي أعم من أن يذكر اسم الله عليه أو لم يذكر (قوله بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر) أي لان جملة ولا تأكلوا انشائية وجملة وانه لفسق خبرية وقوله لكان صوابا فيه أن للخصم أن يلتزم خلاف مذهب المعترض بان يقول بمذهب الصفار اذ كل مسئلة خلافية للمعترض أن يلتزم فيها خلاف مذهب المعترض

﴿ العطف على معمولى عاملين ﴾

(قوله وقولهم على عاملين) أي قولهم عطف على عاملين وقوله تجوز أي فيه مجاز بالحذف لأن العطف ليس على العاملين كالابتداء والجار مثلا (قوله وعمرا جالس) جالس عطف على ذاهب وعمرا عطف على زيدا والعامل في الكل ان والعطف في الباب من عطف المفردات (قوله ان زيدا ضارب أبوه لعمرو) اللام للتقوية مقوية للوصف لأجل أن يعمل (قوله وأخاك غلامه بكر) أخاك عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه وبكر عطف على عمرو والعامل في الثالث لام التقوية وفي الثاني ضارب وفي الأول ان (قوله اجماعا) أي باجماع سيبويه وغيره (قوله آكلا) خبر كان وطعامك معمول لآكل وعمرو اسم كان مؤخر (قوله وتمرك بكر) تمرك عطف على طعامك وبكر عطف على عمرو والعامل في طعامك آكل وفي عمرو كان فاختلف العامل (قوله الجواز مطلقا) أي جواز العطف على معمولي عاملين ولو كان أحد العاملين ليس حرف جر (قوله مطلقا) أي سواء كان أحد العاملين حرف جر أم لا سواء كان حرف الجر متقدما أو متأخرا (قوله والحجرة) عطف على الدار وعمرو عطف على زيد والعامل في الاول الابتداء وفي الثاني الجار فاختلف العامل (قوله انه ممتنع) أي سواء ارتكب في العطف طريق اللف والنشر المشوش أو المرتب كما أشار له المصنف (قوله عند من ذكرنا) أي من الاخفش والفارسي (قوله ان ولي المخفوض العاطف) أي بان كان الاول من المعطوفات الأول والثاني للثاني (قوله كالمثال) أي وهو في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله تعادلت المتعاطفات) أي جاءت على ترتيب واحد (قوله تعادلت المتعاطفات) أي تناسبت أي من حيث تقدم المجرور في كل من المعطوفات والمعطوف عليها وقوله والا امتنع أي لعدم السماع وعدم التعادل (قوله وعمرو الحجرة) أي لان عمرا راجع لزيد والحجرة عطف على الدار والعامل في الاول الجار وفي الثاني الابتداء (قوله في السموات) خبر مقدم وقوله لآيات اسمها مؤخر منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم (قوله وفي خلقكم الخ) لا شاهد فيه لذكر في وقوله واختلاف الليل الخ حذف فيه في ففيه الشاهد كما يأتي ايضاحه وانما لم يكن في الثانية شاهد لانه اذا رفع آيات كان مبتدأ وفي خلقكم خبر وهو عطف جمل وان نصبت فان عطف على اسم ان وفي خلقكم على خبر ان فهما معمولا عامل واحد (قوله قرأهما الاخوان) هما حمزة والكسائي (قوله فعلى نيابة الخ) هذا يفيد أن الواو عاملة بطريق النيابة وهو قول

مناب الابتداء وفى وأما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفى أجيب بثلاثة أوجه أحدها ان فى مقدرة فالعمل لها ويؤيده أن فى حرف
عبد الله التصريح بفى وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء أو أن الثانى أن انتصاب آيات على التوكيد الأولى
ورفعها على تقدير مبتدا أى هى آيات وعليهما فليست فى مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو انه على اضمار أن
وفى ذكره الشاطبى وغيره
واضمار أن بعيد ومما
يشكل على مذهب
سيبويه قوله * هون عليك
فان الامو * ر بكف
الاله مقادرها * فليس
بآتيك منهيها * ولا قاصر
عنك مأمورها * لأن قاصر
عطف على مجرور الباء
فان كان مأمورها عطفا
على مرفوع ليس لزم
العطف على معمولى عاملين
وان كان فاعلا بقاصر
لزم عدم الارتباط بالمخبر
عنه اذ التقدير حينئذ
فليس منهيها بقاصر عنك
مأمورها وقد أجيب عن
الثانى بانه لما كان الضمير
فى مأمورها عائدا على
الامور كان كالعائد على
المنهيات لدخولها فى الامور
واعلم أن الزمخشرى ممن
منع العطف المذكور ولهذا
اتجه له أن يسال فى قوله
تعالى والشمس وضحاها
والقمر اذا تلاها الآيات
فقال فان قلت نصب اذا
معضل لانك ان جعلت
الواوات عاطفة وقعت
فى العطف على عاملين
يعنى ان اذا عطف على
اذا المنصوبة باقسم
والمخفوضات عطف على
الشمس المخفوضة بواو
القسم قال وان جعلتهن
للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعنى انهما
استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى جواب يخصه ثم أجاب بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء
صارت كانها هى الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولى عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض

حذف

---

شاذ (قوله مناب الابتداء) هو ظاهر ان عطف آيات الثالثة على آيات الثانية المرفوعة على انها مبتدأ فالعامل
فى آيات الابتداء وعطف اختلاف على خلقكم والعامل فى ففيه العطف على معمولى عاملين (قوله وأما النصب)
أى بناء على عطف آيات الثالثة على آيات الأولى والعامل ان وعطف اختلاف على السموات والعامل فى
ويحتمل أن قوله أما الرفع الخ أى بناء على عطف آيات الثالثة على محل آيات الأولى بناء على انه لا يشترط المحرز
(قوله وأجيب) أى من طرف سيبويه (قوله ان فى مقدرة) أى وفى اختلاف الليل فقد عطف فى اختلاف على
الجار والمجرور أعنى وفى خلقكم أو فى السموات والعامل فيهما ان أو الابتداء بناء على أنه عامل فى المبتدا والخبر
وحاصله انه إذا قدرنا فى داخلة على اختلاف الليل فعلى قراءة الرفع يجعل عطفا على قوله وفى خلقكم وآيات عطفا
على آيات الثانية والعامل فيهما الابتداء فهو من العطف على معمولى عامل واحد وعلى قراءة النصب يجعل
قوله وفى اختلاف الليل عطفا على فى السموات وآيات الثالثة عطف على آيات الاولى والعامل فيهما إن (قوله أن
فى حرف عبد الله) الحرف يطلق على القراءة أى وفى قراءته (قوله وهو الابتداء) أى بناء على انه العامل فى
المبتدا والخبر معا وإلا كان عطفا على معمولى عاملين (قوله الابتداء) ان جعل العطف على ما قبله وهو وفى
خلقكم وقوله أو ان أى ان جعل عطفا على فى السموات وقوله الابتداء منظور فيه لقراءة الرفع وقوله أو ان
منظور فيه لقراءة النصب (قوله على التوكيد) أى فالمعطوف هو اختلاف فقط فهو نظير فى الدار زيد والحجرة
عمرو ويكون زيد توكيدا للاول والمعطوف هو الحجرة فقط (قوله يخص قراءة النصب) أى ولا يجرى
فى قراءة الرفع (قوله واضمار ان بعيد) أى فيكون الجواب الثالث بعيدا (قوله على مذهب سيبويه)
أى القائل بمنع العطف على معمولى عاملين مطلقا (قوله منهيها) اسم ليس وآتيك مجرور بالباء وقوله قاصر
عطف على آتيك ومأمورها عطف على منهيها فاختلف العامل وهو ليس والباء (قوله اذ التقدير حينئذ
فليس الخ) أى لانه ليس هناك ضمير فى الجملة الخبرية يعود على اسم ليس وهو منهيها (قوله وقد اجيب الخ)
حاصله أنا نختار أن مأمورها فاعل بقاصر لكن لا نسلم عدم ارتباط الخبر بالمخبر عنه لأن ضمير مأمورها
عائد على الامور ومن جملتها المنهيات التى هى المخبر عنه (قوله لدخولها فى الامور) أى الذى هو مرجع
الضمير وقوله لدخولها أى لان الاضافة من إضافة الخاص للعام (قوله الآيات) الشاهد فى قوله والنهار اذا
جلاها عطف النهار على الشمس والعامل فيه الواو التى هى حرف جر لانها حرف قسم وعطف اذا من اذا
جلاها على اذا من قوله إذا تلاها والعامل فيه أقسم المحذوف وهو ظاهر أيضا فى والليل اذا يغشى والنهار اذا
تجلى (قوله معضل) أى مشكل من أعضل اذا أشكل وصعب (قوله ان جعلت الواوات) أى فى قوله والقمر
والنهار والليل الخ (قوله وقعت فى العطف على عاملين) أى على معمولى عاملين (قوله يعنى ان اذا) أى
من اذا جلاها وقوله عطف على اذا المنصوبة بأقسم الأولى من اذا تلاها وقوله والمخفوضات أى من القمر
والنهار وما بعده (قوله وان جعلتهن) أى الواوات الداخلة على القمر والنهار والليل وما بعده وقوله للقسم
أى كما أن واو والشمس كذلك (قوله وقعت فيما) أى فى تعدد القسم الذى اتفق الخ (قوله الى جواب
يخصه) أى ولا يقال ان الجواب عن واحد منها وحذف من الباقى لدلالة المذكور لان الحذف خلاف الاصل
وهذا هو سبب الاستكراه (قوله ثم أجاب) أى انا نختار الاول وهو كون الواوات عاطفات ونمنع لزوم
العطف على معمولى عاملين (قوله كانها هى الناصبة) أى لانها قامت مقام الفعل الناصب ومن حيث نفسها هى
الجارة فكأنه عامل واحد عمل عملين جرا ونصبا (قوله ثم اعترض الخ) أجاب عنه الرضى بان الكلام فيه

عليه بقوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوارى الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تتنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد فالحق جواز العطف على معمولى عاملين نحو فى الدار  زيد والحجرة عمرو ولا إشكال حينئذ فى الآية وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشرى فجعله قولا مستقلا فقال فى كتاب النهاية وقيل اذا كان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ولهذا اجاز العطف فى نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما أظنه وقف فى ذلك على كلام غير الزمخشرى فينبغى له أن يقيد الحذف بالوجوب

﴿ المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة ﴾

وهى سبعة (أحدها) أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ويلتحق بهما فعل الذى يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد وعن الفراء والكسائى ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير فى الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وانه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلا (والثانى) أن يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله

جفونى ولم أجف الأخلاء انني ... لغير جميل من خليلى مهمل

والكوفيون يمنعون من ذلك فقال الكسائى يحذف الفاعل وقال الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان فى طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد أخواك فهو عنده فاعل بهما (الثالث) أن يكون مخبرا عنه فيفسره

---

حذف مضاف أى وعظمة الليل اذا عسعس فعظمة عاملة فى الليل وفى اذا وعاملة فيما عطف عليهما فهو من العطف على معمولى عامل (قوله والصبح اذا تنفس) أى فالصبح والليل عطف على الخنس واذا عطف على اذا من اذا عسعس والعامل فى الاول الباء وفى الثانى أقسم وكل منهما مصرح به (قوله منزلة الناصبة الخافضة) وحينئذ يلزم فى الآية المذكورة العطف على معمولى عاملين (قوله فى نحو فى الدار الخ) أى فيما اذا كان أحد العاملين جارا تقدم وولى المخفوض العاطف وهذا مذهب الاعلم السابق (قوله ولا إشكال حينئذ فى الآية) أى آية والشمس وضحاها الخ وذلك لانها نظير المثال أحد العاملين فيها جار تقدم وولى المخفوض العاطف (قوله فهو كالمعدوم) أى وكان العطف على معمولى عامل واحد (قوله وما أظنه وقف فى ذلك على كلام غير الزمخشرى) أى حتى يقال انه أطلق فى حذف أحد العاملين تبعا له (قوله فينبغى له أن يقيد الخ) أى لأجل أن يكون كلامه موافقا لما قاله الزمخشرى (قوله أن يقيد) أى بأن يقول اذا كان محذوفا وجوبا

﴿ المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة ﴾

(قوله ولا يفسر) أى ذلك الضمير المرفوع بنعم أو بئس الا بالتمييز اى بنكرة منصوبة على التمييز وانما فسروه لاجل ان يحصل فى النفس انبساط به لان ذكر الشىء مجملا ثم تفصيله بعد أوقع فى النفس من كونه يذكر أولا مفصلا لان النفس تتشوق لتفصيله بعد ذكره مجملا والحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب وقوله ولا يفسر الا بالتمييز اى وأما اذا كان فاعلها محلى أو مضافا للمحلى فليس كذلك فلا يميز فاعلها الا اذا كان ضميرا (قوله ويلتحق بهما الخ) أى بنعم وبئس أى فى وجوب تفسير الضمير المرفوع به بتمييز (قوله نحو ساء) أصله سوأ تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا والقوم مخصوص (قوله مثلا) تمييز للضمير فى ساء وقوله وكبرت كلمة اى فكلمة تمييز للضمير فى كبرت والجملة بعدها صفة كلمة (قوله ان المخصوص) أى ما يجعله القوم مخصوصا (قوله نعم رجلا كان زيد) أى وكان لا تدخل على فاعل بل على المبتدا فان قالوا إنها زائدة قلنا إن الزيادة خلاف الأصل (قوله وانه قد يحذف) اى المخصوص الذى جعلوه فاعلا اى والفاعل لا يحذف الا فى مواضع ليس هذا منها عندهم (قوله ان يكون) اى الضمير مرفوعا كما فى ضربنى وضربت زيدا ففاعل ضربنى ضمير عائد على زيد المتأخر لفظا ورتبة (قوله جفونى الخ) الواو فاعل جفا وهو عائد على الاخلاء المتأخر (قوله من ذلك) اى من كون الضمير من اول المتنازعين عائدا على متأخر ثم اختلفوا فقال الكسائى الخ (قوله يحذف الفاعل) اى فاعل اول الفعلين المتنازعين فالفاعل عنده اسم ظاهر محذوف فالاصل فى ضربنى وضربت زيدا ضربنى زيد وضربت زيدا فاعترض عليه بانه قد حذف الفاعل وهو لا يحذف فاجاب انما فعلت ذلك خوفا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ورد عليه بان عود الضمير على المتأخر وارد واما حذف الفاعل فهو شاذ جدا وانظر ماذا يقول فى البيت المذكور اذ لا يتأتى كلامهم فيه إلا ان يدعوا ندوره أو شذوذه أو يقولوا إن الواو علامة الجمع تامل اه تقرير دردير (قوله يضمر) أى فاعل اول الفعلين المتنازعين ويؤخر ففى ضربنى وضربت زيدا تقديره ضربنى وضربت زيدا هو وانما أخر عن المفسر ولم يقدم عليه فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فاعل بهما) اى وحينئذ فلا يضمر للاول ضمير الرفع بخلاف البصريين فانهم يوجبون أن يقال قاما وقعد أخواك وقوله فاعل بهما اعترض بانه يلزم عليه ورود عاملين على معمول واحد وهو ممنوع ولعله يجيزه فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله مخبرا عنه) اى بمفرد فمفسره مفرد وهذا بخلاف ضمير القصة والشان فانه لا يخبر عنه الا بجملة فمفسره

نحو إن هى إلا حياتنا الدنيا قال الزمخشرى هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه * هى النفس تحمل ما حملت * وهى العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن فى تمثيله بهى النفس وهى العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفى كلام ابن مالك أيضا ضعف لامكان وجه ثالث فى المثالين لم يذكره وهو كون هى ضمير القصة فان أراد الزمخشرى ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف فى كلام ابن مالك وحده (الرابع) ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا والكوفى يسمى ضمير المجهول وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه * أحدها عوده على ما بعده لزوما إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولا شىء منها عليه وقد غلط يوسف ابن السيرافى إذ قال فى قوله أسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجو الشام أم متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة ان كان شانية وابن المراغة سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة والاشهر فى انشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها * والثانى أن مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه فى هذا ضمير وأجاز الكوفيين والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا إن سمع خرج



جملة (قوله ان هى إلا حياتنا) ان نافية وهى مبتدأ وقوله إلا حياتنا الدنيا خبره (قوله وأصله الخ) أى وإنما فعل ذلك لأن التفصيل بعد الاجمال أوقع فى النفس (قوله هى النفس) أى فالأصل النفس النفس وكذلك العرب العرب ثم عدل إلى الضمير لما فى التكرار من التنافر فهى مبتدأ والعرب خبر والضمير عائد على العرب المتأخر (قوله النفس والعرب بدلين الخ) أى فهو ليس من الضمير المفسر له خبره بل هو القسم السادس المفسر له بدله (قوله وفى كلام ابن مالك أيضا ضعف) أى كما أن فى كلام الزمخشرى ضعفا فالمراد بالضعف الاعتراض وحاصل الكلام أن الزمخشرى إن كان قصده الحصر فيما قال فيرد عليه أنه يصح فيه هذا الثالث كما يصح فيه الثانى الذى اعترض به ابن مالك ويرد على ابن مالك أن ظاهره أنه لا يعترض على الزمخشرى إلا بما قال مع أنه يرد عليه هذا الآخر أيضا وإن أراد الزمخشرى عدم التعيين بما قال فلا يرد عليه اعتراض وإنما يعترض على ابن مالك بأن ظاهره أن المثال إنما يتخرج على ما قاله الزمخشرى أو على ما قاله هو مع أنه يرد عليه هذا الآخر أيضا وقد يجاب عن ابن مالك بأن القادح فى أمر لا يلزمه أن يقدح بكل قادح يقدح فى ذلك الامر فيكفى أن يقدح فيه بواحد (قوله وجه ثالث) حاصله أنه يمكن أن يجعل هى ضمير القصة مبتدأ وقوله العرب مبتدأ ثان وقوله تقول خبر الثانى والجملة خبر لهى ومميزة له وعلى كل من الاوجه الثلاثة فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله ضمير الشأن والقصة) هما واحد وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة له وإنما يختلفان من جهة أن ذلك الضمير إذا كان ضمير مذكر قيل له ضمير الشأن وأن كان مؤنثا قيل له ضمير القصة وضابط تذكيره وتأنيثه أنه إن كان فى الجملة المفسرة مؤنث عمدة أنث نحو هى هند قام أبوها وإلا ذكر فلا يجوز هى بنيت غرفة أو تقول فى ضابط تذكيره وتأنيثه إن كانت الجملة بعدهما المبينة لهما محتوية على مسند اليه مذكرا فيذكر الضمير وإن كان مؤنثا فيؤنث الضمير وضابط ضمير القصة والشان هو الضمير المبين بجملة عائدا على متاخر لفظا ورتبة (قوله والكوفى يسمى) أى هذا الضمير المفسر بالجملة وفى نسخة يسميه (قوله ولا شىء منها عليه) أى مع أن شان الضمير أن يفسره مرجعه المتقدم عليه (قوله فى قوله) أى الفرزدق (قوله ابن المراغة) هو جرير والمراغة لقب لأمه لقبها به الاخطل إشارة لتمرغ الرجال عليها أى أنها محل المرغ والتمعك أى أنها زانية لا تصون نفسها من أحد وسبب هذا البيت أن جريرا هجا تميما قبيلة الفرزدق وكانوا حينئذ فى الشام ثم أن هذا الشاعر الذى هو الفرزدق قال فى جرير أكان سكران جرير أم متساكرا حيث هجا تميما مع ثبوت المناقب لهم (قوله مبتدأ وخبر) أى فابن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان ويفسره تلك الجملة (قوله والصواب أن كان زائدة) أى على رواية الرفع وحينئذ فابن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم وكان زائدة بين المبتدأ والخبر (قوله نصب سكران) أى على أنه خبر كان مقدم وقوله ابن المراغة اسمها (قوله فارتفاع الخ) أى وعلى هذا فارتفاع الخ (قوله على أنه خبر لهو) أى لا بالعطف على سكران لانه منصوب خبرا لكان ولا يعطف المرفوع على المنصوب (قوله ويروى بالعكس أى برفع سكران ونصب ابن وعليه فارتفاع متساكر عطف على سكران المرفوع (قوله فاسم كان مستتر فيها) أى والجملة خبر سكران (قوله ولا يشاركه فى هذا ضمير) إذ كل ضمير غيره يفسره مفرد (قوله تفسيره) أى ضمير الشان (قوله بمفرد له مرفوع) أى لانه فى معنى الجملة (قوله كان قائما زيد) كان شانية واسمها ضمير وقائما خبرها وزيد فاعل بقائم (قوله وظننته) الهاء ضمير الشان مفعول أول وقائما مفعول ثان مفسر وعمرو فاعل بقائم (قوله وهذا إن سمع الخ) هذا رد من البصريين القائلين إن مفسر ضمير الشان لا يكون إلا جملة على الكوفيين المجوزين تفسيره بمفرد له مرفوع (قوله

على أن المرفوع مبتدا واسم كاذ وضمير ظننته راجعان اليه لانه فى نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعدكان اسمها وأجاز الكوفيون انه
قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل ه والثالث
انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ه والرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء (١٣٥) أو أحد نواسخه ه والخامس انه ملازم
اللافراد فلا يثنى ولا يجمع
وان فسر بحديثين أو أحاديث
واذا تقرر هذا علم انه
لا ينبغى الحمل عليه اذا أمكن
غيره ومن ثم ضعف قول
الزمخشرى فى انه يراكم
هو وقبيله ان اسم ان
ضمير الشان والاولى كونه
ضمير الشيطان ويؤيده
انه قرىء وقبيله بالنصب
وضمير الشأن لا يعطف
عليه وقول كثير من
النحويين اسم أن المفتوحة
المخففة ضمير شأن والاولى
أن يعاد على غيره اذا أمكن
ويؤيده قول سيبويه فى
أن يا إبراهيم قد صدقت
الرؤيا ان تقديره انك وفى
كتبت اليه ان لا يفعل انه
يجزم على النهى وينصب
على معنى لئلا ويرفع على
انك (الخامس) أن يجر
برب مفسرا بتمييز وحكمه
حكم ضمير نعم وبئس فى
وجوب كون مفسره تمييزا
وكونه هو مفردا قال
ربه فتية دعوت الى ما
يورث المجد دائبا فاجابوا
ولكنه يلزم ايضا
التذكير فيقال ربه امرأة
لا ربها ويقال نعمت امرأة
هند وأجاز الكوفيون
مطابقته للتمييز فى التأنيث
والتثنية والجمع وليس بمسموع وعندى ان الزمخشرى يفسر الضمير بالتمييز فى غير بابى نعم ورب وذلك انه قال فى تفسير فسواهن سبع سموات
الضمير فى فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء فى معنى الجنس وقيل جمع سماءة
والوجه العربى هو الاول انتهى وتؤول على أن مراده ان سبع سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه رجلا يأباه (السادس) ان يكون مبدلا منه
الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور أجازه الاخفش ومنعه سيبويه

على ان المرفوع) وهو زيد فى الاول وعمرو فى الثانى فاصل الاول زيد كان قائما وأصل الثانى عمرو ظننته قائما
(قوله ويجوز كون المرفوع بعدكان اسمها) هذا التأويل لا يتأتى الا فى ظننته (قوله مبنيا للفاعل الخ)
لف ونشر مرتب فقوله مبنيا للفاعل راجع لقام وقوله أو للمفعول راجع لضرب (قوله فلا يؤكد الخ)
أى بخلاف غيره من الضمائر فانه يجوز توكيده والعطف عليه والابدال منه تقول القوم مررت بهم كلهم
ومررت بك وبزيد وتكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا (قوله لا يعمل فيه الا الابتداء الخ) أى بخلاف غيره
من الضمائر فانه يكون مجرورا أو منصوبا أى فى محلهما بسبب عاملهما (قوله وان فسر بحديثين أو أحاديث)
أى قصتين او قصص نحو هو زيد قائم وعمرو منطلق ونحو هو عمرو قائم وبكر منطلق وخالد جالس (قوله
واذا تقرر هذا) أى مخالفته للقياس من اوجه خمسة (قوله اذا امكن غيره) أى وكان الغير موافقا للقياس
اما ان كان مخالفا للقياس ايضا فيجوز الحمل عليه كما سبق له فى جواز الوجه الثالث والاعتراض على ابن مالك
(قوله ومن ثم) أى ومن اجل انه لا ينبغى الحمل عليه اذا أمكن غيره ضعف الخ (قوله وضمير الشان لا يعطف
عليه) قال الدمامينى يمكن النصب على انه مفعول معه (قوله وقول كثير) عطف على قول الزمخشرى أى
قول الزمخشرى وقول النحاة (قوله والاولى ان يعاد الخ) أى ولا يجعل ضمير شان (قوله ويؤيده) أى يؤيد
عدم جعل اسم ان ضمير الشان قول سيبويه الخ (قوله تقديره انك) أى فلما جعل امام الصناعة اسمها
ضمير المخاطب يعلم ان جعله ضمير الشان ضعيف (قوله وفى كتبت الخ) أى وقول سيبويه فى كتبت الخ
(قوله ان لا يفعل) بالياء التحتية فهو من نهى الغائب وهو قليل (قوله انه يجزم) أى يفعل على النهى أى
والجازم لا الناهية وان مفسرة (قوله وينصب على معنى لئلا الخ) أى فان من النواصب لكن الكلام على
اضمار اللام قبلها فالفعل منصوب بان (قوله ويرفع) أى الفعل على خبر لان المخففة (قوله على انك الخ)
هذا هو محل الشاهد فلم يقدر الاضمير الشان (قوله ان يجر) أى الضمير (قوله ويقال نعمت الخ) أى
فضمير نعم لا بد أن يكون مفردا الا انه يوافق مميزه فى التذكير والتانيث بخلاف ضمير رب فلا يكون الا مذكرا
(قوله وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز الخ) أى فيجوز عندهم ان يقال ربه رجلا وربها امرأة وربهما
رجلين أو امرأتين وربهم رجالا وربهن نساء (قوله وعندى ان الزمخشرى الخ) أى واما غيرى فلا يجعله
مفسرا للضمير فى غير بابى نعم ورب بالتمييز بل يؤول ما جاء من كلامه موهما لذلك والحاصل ان الضمير
لا يفسر بالتمييز الا فى بابى نعم ورب عند الجمهور وقد وقع فى كلام الزمخشرى ما ظاهره أن الضمير يفسر
بالتمييز فى غير البابين المذكورين فاختار المصنف ابقاء كلامه على ظاهره وغير المصنف أول كلامه (قوله فى
غير بابى الخ) أى ولا يقتصر عليهما كما قال الجمهور (قوله فى تفسير فسواهن) أى الواقعة فى سورة البقرة (قوله
وقيل راجع الى السماء) اى المذكورة قبله فى قوله ثم استوى الى السماء (قوله والسماء فى معنى الجنس) اى
فصح حينئذ جمع الضمير (قوله وتؤول) اى وتاول غيرى كلام الزمخشرى وجعله لا يخالف غيره من كونه
لا يفسر الضمير بمميز الا فى بابى نعم وبئس (قوله بدل) اى فهو من افراد الوجه السادس فمراد الزمخشرى
بالتفسير البدل لا حقيقة التفسير وحينئذ فلم يكن الزمخشرى مخالفا للجماعة فى ان الضمير لا يفسر بمميز الا فى
البابين وقوله وظاهر الخ رد من المصنف للتأويل وكان المصنف لم يطلع على كلام الزمخشرى فى سورة فصلت

وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائي هو نعت والجماعة يأبون نعت الضمير وقوله قد أصبحت بقرقرى كوانسا ، فلا تلمه أن ينام البائسا ، وقال سيبويه هو باضمار أذم وقولهم قاموا أخوتك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك وقيل على التقديم والتاخير وقيل الالف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند ، وهو المختار (السابع) ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا أجازه الاخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا أخلد الدهر واحدا ، من الناس أبقى مجده الدهر مطعما ، وقوله كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد ، ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد ، والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول نحو وإذ ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف في جواز نحو ضرب غلامه زيد وقال الزمخشري في لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا الآية في قراءة أبي عمرو فلا يحسبنهم بالغيبة وضم آخر الفعل ان الفعل مسند للذين يفرحون واقعا على ضميرهم محذوفا والاصل لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة أي لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين وفلا يحسبنهم توكيد وكذا قال في قراءة هشام ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بالغيبة ان التقدير ولا يحسبنهم والذين فاعل ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر وهذا غريب جدا فان هذا المؤخر مقدم في الرتبة ووقع له نظير هذا في قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها

وسرجها

فانه قال از سبع سموات نصب على انه تمييز للضمير المبهم وقيل الضمير عائد على سماء باعتبار المعنى فان قلت ما الفرق بين النصب على الوجهين قلت النصب على الاول على أن سبع تمييز والنصب على الثاني على الحال هذا كلامه فهو بعيد التأويل كل البعد فكيف يقول المصنف وظاهر تشبيهه الخ مع أن هذا يفيد الجزم برده وكيف يقول المصنف وعندي الا أن يقال لعل المصنف لم يطلع على كلامه في سورة فصلت أو اطلع وغفل عنه (قوله جائز باجماع) أي من سيبويه وغيره خلافا لما قاله ابن عصفور (قوله ومما خرجوا) خبر مقدم وقولهم مبتدأ مؤخر (قوله الرؤف الرحيم) بدل من الضمير المجرور ومفسر له (قوله وقوله) بالرفع عطف على قولهم السابق لانه مبتدأ وكذا تقول فيما بعد (قوله قد أصبحت الخ) قد سبق هذا البيت في الفرق بين البدل وعطف البيان (قوله أن ينام البائسا) اى فلا تلم البائس في ان ينام فقوله البائسا بدل من الضمير في تلمه (قوله هو) أي البائس باضمار أي منصوب باضمار أذم ويجعل الضمير عائدا على شيء معلوم من الكلام (قوله باضمار أذم) الاولى باضمار أرحم لان البائس هو المسكين ويدل عليه أيضا قوله فلا تلمه فالاولى لسيبويه إذ لم يقل بالبدلية وجعله نعتا مقطوعا أن يقدر الفعل أرحم لان الرحمة أليق بالبائس (قوله أحرف) كما في لغة أكلوني البراغيث (قوله وهو المختار) فيه انه لا يحمل على انها أحرف إلا إذا صدر هذا ممن لغتهم ذلك أما لو صدر من غيرهم فلا يحمل على أنها أحرف لانها لغة ضعيفة كما قاله سابقا (قوله ضرب غلامه زيدا) أي ضرب غلام زيد سيده زيدا (قوله أجازه الاخفش) أي ومنعها الجمهور وجعلوها شاذة قال ابن مالك ، وشذ نحو زان نوره الشجر ، (قوله مطعما) اسم رجل وهو والد جبير بن مطعم مات ولم يسلم أي لو كان المجد مخلدا واحدا من الناس لابقى مطعما مجده مخلدا الا انه أكثر الناس مجدا (قوله حلمه) فاعل بكسا وضميره عائد على المفعول المتأخر أعني ذا الحلم أي كسا صاحب الحلم حلمه أثواب سودد وكذا الشاهد في قوله ورقى نداه لان نداه فاعل برقى وضميره عائد على المفعول أعني ذا الندى (قوله في ذلك) أي في الضمير المتصل بالفاعل العائد على المفعول وقوله في النثر متعلق بيوجبون أي وأما في النظم فلا يجب تقديم المفعول بل يجوز تأخيره للضرورة (قوله صاحبها) الضمير عائد على جزء الخبر أعني الدار وكذا غلامها فان الضمير فيه عائد على المضاف اليه والفرق بين ما هنا وبين ما سبق حيث قال الاخفش بالجواز فيها دون هذه ان الفعل المتعدي يستلزم مفعولا فكانه في رتبة التقديم فاذا ذكر الفعل وذكر فاعله وذكر فيه ضمير وعاد على المفعول المتأخر فكانه عاد على متقدم (قوله تقديم الخبر) أي في المثال الاول بأن يقول في الدار صاحبها وقوله والمفعول أي في الثاني بان يقول ضرب عبد هند غلامها (قوله ولا خلاف في جواز الخ) أي لان الضمير عائد على متاخر لفظا متقدم في الرتبة (قوله نحو ضرب الخ) أي وهو ما إذا كان المفعول متصلا بضمير عائد على الفاعل المتأخر (قوله بالغيبة) أي في الفعلين أي يحسبن ويحسبنهم وقوله وضم آخر الفعل أي الثاني وأما الاول فهو مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة (قوله ان الفعل مسند الخ) أي الفعل الاول أي فالفاعل الذين والمفعول الاول الهاء المحذوفة والمفعول الثاني محذوف أيضا أي فائزين هذا بالنظر للفعل الاول وأما بالنظر للثاني فمفعوله الثاني بمفازة فقول المصنف والاصل لا يحسبنهم بفتح الباء حل للاول واشار به إلى أن المفعولين محذوفان وقوله بمفازة اشارة إلى المفعول الثاني المحذوف ولو حذفه ماضر وقوله فلا يحسبنهم بضم الباء توكيد يحتاج لمفعولين مذكورين بخلاف مفعولي يحسبن الاول فانهما محذوفان اه تقرير دردير (قوله وهذا) أي الرد غريب (قوله وقع له نظير هذا) أي الرد (قوله ذاهبة) صفة لرجل جرت على غير من هي له وفرسه فاعل بذاهبة ومكسورا حال

فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لأن فيه تقديم الضمير على مفسره ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا وهو أنه منع من التقديم  لكون العامل صفة ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ومن الغريب ان أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظا وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظا ورتبة أما الأول فانه منع في قوله تعالى وما عملت من سوء تود كون ما شرطية لأن تود حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فيكون في نية التقديم فيكون حينئذ الضمير في بينه عائدا على ما تأخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا ولو قدم تود لغير التركيب ويلزمه أن يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في نية التأخير وقد استشهر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه وأما الثاني فانه قال في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ان فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه (شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا) والكلام فيه في أربع مسائل (الأولى) في شروطه وهي ستة وذلك انه يشترط فيما قبله أمران أحدهما كونه مبتدأ في الحال أو في الاصل نحو أولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون الآية كنت أنت الرقيب عليهم تجدوه وعند الله هو خيرا إن ترني انا أقل منك مالا واجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبه كجاء زيد هو ضاحكا وجعل منه هؤلاء

---

وسرجها معمول للحال (قوله تقديم الحال) أي مكسورا (قوله ولا شك) رد على أبو حيان وحاصل الرد أنه لو قدمه لكان مثل قولك غلامه ضرب زيد فضمير غلامه عائد على زيد وهو جائز اتفاقا لأن ضرب عامل في غلامه ورتبة العامل مقدمة على المعمول وكذا زيد فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول وعود الضمير على متقدم رتبة جائز اتفاقا وهنا لو قدم وقال مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه لقيل ان ذاهبة عامل ومكسورا معمول والعامل مقدم على المعمول وفرسه فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول فالضمير في سرجها عائد على فرس المؤخرة لفظا المقدمة رتبة (قوله منع من التقديم) أي من تقديم الحال وقوله لكون العامل أي العامل فيها صفة أي ولا يجوز تقديم معمول الصفة عليها (قوله ولا خلاف) رد على ابن مالك (قوله بدون الموصوف) أي دون أن يتقدم على الموصوف (قوله هذه المقالة) أي المردود عليها وهي منعه عود الضمير على ما تأخر لفظا وتقدم رتبة في نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها (قوله إلى ما تأخر لفظا ورتبة) هذا الشق الثاني هو محل الغرابة بالنظر لما نحن فيه وأما بالنظر للكلام في حد ذاته فكل من الشقين يتعجب منه لأنه جوز ما منعوه ومنع ما جوزوه (قوله وأما الأول) أي أما القسم الأول وهو منعه عود الضمير على ما تقدم لفظا (قوله فيكون في نية التقديم) أي لأن دليل الجواب محله التقديم عند سيبويه (قوله فيكون حينئذ الضمير في بينه الخ) أي لأنه من متعلقات تود وتود رتبته التقديم فليكن أيضا بينه كذلك فينحل التركيب تود لو أن بينه وبينها أمدا بعيدا ما عملت من سوء فضمير بينه عائد على ما فقد عاد على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهذا عجيب الخ) أي انه لا يسلم أن الضمير عائد على ما تأخر لفظا بل هو عائد على متقدم لفظا وإن كان متأخرا رتبة (قوله الآن) أي في هذا التركيب على هذا الكلام (قوله ولو قدم تود) أي لو فرض أنه أريد تقديمه لغير التركيب لا محذور فيه بان يقال يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا تود لو أن بينها وبين ما عملت من سوء أمدا بعيدا (قوله ضرب زيدا غلامه) أي فضمير غلامه عائد على زيد المتقدم لفظا المتأخر رتبة (قوله وفرق الخ) حاصله ان بين الفاعل والمفعول ارتباطا بعمل الفعل فيهما حتى كان أحدهما طالب للآخر فاذا قدم المفعول وتأخر الفاعل وفيه ضمير عائد على المفعول جاز للارتباط بينهما ولا كذلك بين الشرط ودليل الجواب لأن دليل الجواب غير معمول لعامل الشرط فلو عاد ضمير من دليل الجواب على الشرط لزم التدافع لأن جملة الدليل من حيث أنها دليل لا يقتضيها الشرط ومن حيث ان في الدليل ضميرا عائدا على الشرط يكون مقتضيا للدليل فيلزم أن الشرط مقتض للدليل وهو ليس مقتضيا للدليل وهذا تناقض ووجه رد هذا الفرق أن لا ننظر للارتباط وعدمه مع التقدم اللفظي على أنا لا نسلم انه لا ارتباط بين الدليل والشرط بل هناك ارتباط من حيث ان الدليل دال على الجواب المرتب على الشرط سلمنا عدم الارتباط فلا نسلم التناقض اهـ تقرير دردير (قوله وأما الثاني) أي وأما القسم الثاني وهو تجويزه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله المفهوم من ليسجننه) أي المتأخر عن الضمير لفظا ورتبة

﴿شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا﴾

(قوله وذلك) أي وبيان ذلك (قوله كونه مبتدأ في الحال) أي حال التكلم وقوله أو في الأصل أي بان يدخل على المبتدأ الذي قبله ناسخ (قوله أولئك هم المفلحون) أولئك مبتدأ وهم ضمير فصل والمفلحون خبر (قوله وإنا لنحن الصافون) إن حرف توكيد ونا اسمها ولنحن ضمير فصل والصافون خبر ان (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) التاء اسم كان وانت ضمير فصل والرقيب خبرها (قوله تجدوه) الهاء مفعول اول وخيرا مفعول ثان وهو ضمير فصل (قوله ان ترني) الياء مفعول اول واقل مفعول ثان وأنا ضمير فصل ومالا تمييز (قوله هو ضاحكا) هو ضمير فصل وضاحكا حال من زيد (قوله هؤلاء) مبتدأ وبناتي خبر وهن ضمير فصل وأطهر

بناتى هن أطهر لكم فيمن نصب أطهر ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك وقد خرجت على ان هؤلاء بناتى جملة وهن إما توكيد لضمير مستتر فى الخبر أو مبتدأ ولكم الخبر وعليهما فأطهر حال وفيهما نظر أما الأول فلان بناتى جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين وأما الثانى فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم والثانى كونه معرفة كما مثلنا وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت أحدا هو القائم وكان رجل هو القائم وحملوا عليه أن تكون أمة هى أربى من أمة فقدروا أربى منصوبا ويشترط فيما بعده أمران كونه خبر المبتدأ فى الحال أو فى الأصل وكونه معرفة أو كالمعرفة فى أنه لا يقبل أل كما تقدم فى خيرا وأقل وشرط الذى كالمعرفة أن يكون اسما كما مثلنا وخالف فى ذلك الجرجانى فألحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه إنه هو يبدىء ويعيد وهو عند غيره توكيدا ومبتدأ وتبع الجرجانى أبو البقاء فأجاز الفصل فى ومكر أولئك هو يبور وابن الخباز فقال فى شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع أل لعارض كأفعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد أو لذاته كالفعل المضارع انتهى وهو قول السهيلى قال فى قوله تعالى وانه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيى وانه خلق الزوجين الذكر والأنثى إنما أتى بضمير الفصل فى الأولين دون الثالث لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمروذ أنا أحيي وأميت وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجانى بقوله تعالى ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل اليك من ربك ولذا

---

حال ولكم متعلق بالحال (قوله ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك) اى بنصب أطهر لما يلزم عليه من توسط ضمير الفصل بين الحال وصاحبها وهو ممنوع عربية وقوله من قرأ الخ اى فهى قراءة شاذة والذى قرأ بهذه القراءة ابن مروان وكما قرأ بها ابن مروان نقلت عن سعيد بن جبير والحسن البصرى وزيد بن على (قوله وقد خرجت) اى هذه القراءة على وجهين كل منهما جائز عربية وحينئذ فلا تكون لحنا (قوله جملة) أى فهؤلاء مبتدأ وبناتى خبر وهن توكيد للضمير فى الخبر وأطهر حال من الضمير المستتر فى الخبر والجواب الثانى ان هن مبتدأ ولكم خبر وأطهر حال من ضمير الخبر أعنى لكم فهو على كل حال حال من ضمير الخبر (قوله أما الأول) اى أما النظر فى التخريج الأول (قوله جامد غير مؤول الخ) فيه أنه لا يسلم بل هو مؤول بالمشتق لأنه فى معنى مولوداتى وهو مشتق ويدل له النعت به فى قولهم مررت بنساء بنات لفلان فبنات صفة ولا يجعل صفة إلا إذا كان مؤولا بالمشتق وما ذكرناه من الجواب والاستدلال عليه هو كلام المجيب بالجواب الأول الذى رد عليه المصنف وهو ابن عصفور وإذا كان ابن عصفور قال ذلك فالعجب للمصنف كيف يعترض عليه (قوله عند البصريين) أى وأما الكوفيون فانهم يقولون ان الجامد يتحمل الضمير (قوله وأما الثانى) أى وأما النظر فى التخريج الثانى (قوله على عاملها الظرفى) اى لأنه عامل معنوى والعامل المعنوى لا يتقدم الحال عليه عند الاكثر بل عند الأقل وتخريج القرآن على القول الضعيف لا يصح ولو كانت القراءة شاذة وإنما يخرج القرآن على الاقوال المشهورة (قوله والثانى) اى من الأمرين المشترطين فيما قبله (قوله كونه نكرة) اى كون السابق على ضمير الفصل نكرة (قوله كان رجل) رجل اسمها والقائم خبرها وهو ضمير فصل لا محل له (قوله أن تكون أمة) أمة اسمها وأربى خبرها وهى ضمير فصل فقوله فقدروا أربى منصوبا أى لأجل أن يكون خبرا لكان والحق ان هى مبتدأ وأربى مرفوع خبر والجملة لكان (قوله كما تقدم فى خيرا وأقل) أى لأن أفعل من لا يقترن باللام سواء كانت من ظاهرة كما فى أقل أو مقدرة كما فى خيرا (قوله وخالف فى ذلك) أى فى اشتراط اسميته وقال يجوز أن يكون فعلا مضارعا كما يجوز أن يكون اسما (قوله لتشابههما) اى لأن الفعل المضارع مشابه لاسم الفاعل (قوله إنه هو يبدىء ويعيد) خرجه القوم على أن هو توكيد لاسم إن وجملة يبدىء فى محل رفع خبر إن وليس هو ضمير فصل أو ان هو مبتدأ وجملة يبدىء خبره والجملة خبر ان فعلى كل حال لم يجعلوا الضمير ضمير فصل (قوله أولئك هو يبور) اى فهو ضمير فصل ويبور خبر أولئك عندهم والقوم يخرجونه على ما علمت فى أنه هو يبدىء ويعيد (قوله لا فرق بين كون امتناع أل) أى فى المشابه للمعرفة (قوله كأفعل من) أى الذى يقترن بمن كخير من كذا وأقل منه أى فان المانع من أل من (قوله كمثلك) اى فالمانع من أل الاضافة (قوله وغلام زيد) فيه أن غلام معرفة وليس من أقسام المشبه للمعرفة على أن المتبادر من قوله او لذاته كالفعل شامل للماضى والمضارع فلا خصوصية لقصره على المضارع فكلامه فى حد ذاته شامل للماضى الذى يقول به السهيلى والمتبادر من كلامه أنه لم يقل بالماضى لأنه تابع للجرجانى وهو لم يقل به ﴿تنبيه﴾ فى بعض النسخ وتمثيله بغلام زيد مردود لأنه معرفة وقد يقال انه يلزم اجازة ذلك مع الماضى وهذه النسخة هى المعول عليها لأن قوله وهو قول السهيلى إنما يترتب على هذه النسخة لأن الماضى على النسخة غيرها لم يذكر فيها حتى يعود عليها الضمير تأمل (قوله قد يثبت هذه الأفعال لغير الله) أى وأتى بضمير الفصل لافادة قصرها على الله ونفيها عن غيره ردا على ذلك الجاهل (قوله انتهى) اى كلام السهيلى (قوله وقد يستدل الخ) قد يقال يحتمل أن قوله يهدى معمول لمحذوف أى ويرونه يهدى فليس معطوفا على الحق بل هو عطف جمل سلمنا أنه عطف عليه فيغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع

هو الحق ويهدى فعطف يهدى على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى ﴿ ويشترط له فى نفسه أمران احدهما أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيد إياه الفاضل وأنت اياك العالم واما انك اياك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثانى ان يطابق ماقبله فلا يجوز كنت هو الفاضل فاما قول جرير ابن الخطفى ﴿ وكائن بالأباطح من صديق ﴿ (١٣٩) يرانى لو أصبت هو المصابا ﴿ وكان قياسه يرانى انا مثل إن ترى أنا أقل منك فقيل ليس هو فصلا وانما هو توكيد للفاعل وقيل بل هو فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا أصيب كان صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه فى المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء أى يرى مصابى والمصاب حينئذ مصدر كقولهم جبر الله مصابك أى مصيبتك أى يرى مصابى هو المصاب العظيم ومثله فى حذف الصفة الآن جئت بالحق أى الواضح والا لكفروا بمفهوم الظرف فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية وأجازوا سير بزيد سير بتقدير الصفة أى واحد والالم يفد وزعم ابن الحاجب ان الانشاد لو أصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق وأن هو توكيد له أو لضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يرانى مصابا اذا أصابتنى مصيبة اه وعلى ماقدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض وروى يراه أى يرى نفسه وتراه بالخطاب ولا اشكال حينئذ ولا تقدير والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال ولو أنه قال يراه لكان حسنا أى يرى الصديق نفسه مصابا اذا أصبت ﴿ المسئلة الثانية ﴾ فى فائدته وهى ثلاثة أمور ﴿ أحدها لفظى وهو الاعلام من أول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمى فصلا

ولذا أشار المصنف لضعف هذا الاستدلال بقوله وقد الخ (قوله هو الحق) هذا هو المفعول الثانى والاول هو قوله الذى أنزل وقوله هو الحق الضمير للفصل (قوله انتهى الخ) هكذا وقع فى نسخة ولكن لا معنى لها لان هذا الاستدلال من كلام المصنف تأمل (قوله فيمتنع الخ) أى لانه فى هذه الامثلة بصيغة المنصوب وانما التزم أن يكون بصيغة المرفوع لان الأصل فيه أن يكون بعد المبتدا فتكون صيغته صيغة مرفوع للتناسب ثم استعمل كذلك بعد دخول الناسخ ليكون حاله على وتيرة واحدة (قوله على البدل) أى لا على أنه ضمير فصل اذ لا يصح أصلا لانه باتفاق لا يكون الا بصيغة المرفوع (قوله أن يطابق ماقبله) أى فى التكلم والخطاب والغيبة وفى التذكير والتانيث وفى التثنية والجمع والافراد (قوله كنت هو الفاضل) أى لعدم مطابقة ضمير الفصل لماقبله فى الخطاب (قوله جرير ابن الخطفى) بفتح الفاء هو الشاعر المعلوم المعادل للفرزدق قال الدمامينى الذى رأيته فى أكثر النسخ اثبات ألف ابن وحينئذ فينون جريرا بناء على القول الضعيف المشترط فى العلم المضاف اليه ابن أن يكون علم أبيه لا علم جده كما هو هنا لان جريرا ابن عطية بن حذيفة الخطفى فهو لقب لجده وحينئذ فينون العلم الاول ولا تحذف ألفه والمشهور أن المدار على وقوعه بين علمين وان لم يكن الثانى اسم أبيه اه تقرير دردير (قوله وكائن الخ) على وزن فاعل وبعده

اذا سعر الخليفة نار حرب ﴿ رأى الحجاج أثقبها شهابا

(قوله فقيل) أى فى توجيه عدم مطابقته لماقبله (قوله فقيل لما كان) أى جرير وقوله بمنزلة نفسه أى نفس الصديق وقوله حتى كان اذا أصيب أى جرير وقوله فجعل أى جرير وقوله لانه نفسه فى المعنى أى بحسب المعنى المقصود له لا أنه فى الواقع كذا (قوله أى يرى مصابى) أى يرى الصديق مصابى ففاعل يرى يعود على الصديق ومصابى هو المفعول وهو اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة فصح كون الضمير ضمير فصل لمطابقته لماقبله فى الغيبة فان قلت ان الحمل لا فائدة فيه اذ المعنى يرى الصديق مصيبتى هى المصيبة ولا فائدة لذلك فأجاب المصنف بان الكلام على حذف الصفة أى يرى مصيبتى هى المصيبة العظيمة (قوله مصدر) أى ميمى أى وليس اسم مفعول لانه ينحل المعنى يرى الشخص المصاب المضاف الى هو الشخص المصاب ولا معنى له (قوله والا) أى والا يكن المعنى هكذا (قوله بمفهوم الظرف) أى بسبب مفهوم الظرف أى الآن لان مفهومه انك قبل الآن لم تات بالحق ولا شك أن هذا كفر بموسى وحاصل الجواب أن الكلام على حذف الصفة أى الحق الواضح (قوله والالم يفد) اذ لا فائدة لقولك سير بزيد سير (قوله اذ لا يقول عاقل الخ) علة لمحذوف أى ولا يصح اسناده لضمير المتكلم اذ لا يقول الخ وحاصله انه لو كان ذلك الفعل مسندا لضمير المتكلم والمصاب اسم مفعول كان المعنى اذا أصيب أى اصابتنى مصيبة رآنى الصديق مصابا وهذا لا يقوله عاقل لعدم الفائدة فيه فضلا عن هذا الشاعر البليغ واذا قدر مضاف قبل الياء لزم اتحاد المبتدا والخبر ولا فائدة فيه فتعين ان الفعل مسند لضمير الصديق اى انه اذا اصيب بمصيبة يرى انى المصاب بها لانى نفسه فى المعنى (قوله اذ لا يقول عاقل الخ) رد بان الذى فى البيت المصاب خبر معرف بال فيفيد الحصر اى يرانى الصديق عند اصابتى محصورا فى الاصابة فالمصيبة المتعلقة بغيرى كالعدم وهذا معنى صحيح (قوله لا يتجه الاعتراض) اى اعتراض ابن الحاجب من أن هذا التركيب لا فائدة فيه لانه معلوم وحاصل جوابه انا نقدر الصفة فالمعنى يرى مصابى مصابا عظيما (قوله بان ما بعده خبر) أى ان ضمير الفصل هو الدافع ابتداء توهم ان ما بعده تابع وان الخبر سياتى فاذا

لانه فصل بين الخبر
والتابع وعمادا لانه يعتمد
عليه معنى الكلام واكثر
النحويين يقتصر على ذكر
هذه الفائدة وذكر التابع أولى
من ذكر أكثرهم الصفة
لوقوع الفصل في نحو كنت
أنت الرقيب عليهم والضمائر
لا توصف ه والثاني
معنوي وهو التوكيد ذكره
جماعة وبنوا عليه أنه لا يجامع
التوكيد فلا يقال زيد نفسه
هو الفاضل وعلى ذلك سماه
بعض الكوفيين دعامة لانه
يدعم به الكلام أي يقوى
ويؤكده والثالث معنوي
أيضا وهو الاختصاص
وكثير من البيانيين يقتصر
عليه وذكر الزمخشري
الثلاثة في تفسير وأولئك هم
المفلحون فقال فائدته
الدلالة على أن الوارد بعده
خبر لا صفة والتوكيد
وايجاب أن فائدة المسند
ثابتة للمسند اليه دون غيره
ه (المسئلة الثالثة في محله) ه
زعم البصريون أنه لا محل له
ثم قال أكثرهم انه حرف
فلا اشكال وقال الخليل
اسم ونظيره على هذا القول
أسماء الافعال فيمن يراها
غير معمولة لشيء وأل
الموصولة وقال الكوفيون
له محل ثم قال الكسائي محله
بحسب ما بعده وقال الفراء
بحسب ما قبله فمحله بين
المبتدا والخبر رفع وبين
معمولي ظن نصب وبين
معمولي كان رفع عند الفراء
ونصب عند الكسائي وبين
معمولي ان بالعكس

دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم لانه لا يكون قبله الا مبتدأ ولا يكون بعده إلا الخبر (قوله لانه فصل) أى يميز بينهما (قوله وعمادا) أى ويسمى أيضا عمادا (قوله لانه يعتمد عليه) أى يعتمد عليه من أول الامر من حيث افادته أن ما بعده مسند لما قبله ومخبر به عنه فمفاد التسميتين ومآلها واحد ولكن الأولى تسميته بالفصل لان الفصل معناه المطابقي التمييز وأما العماد فمعناه المطابقي ما يعتمد عليه وافادته لما قلناه باللزوم (قوله على ذكر هذه الفائدة) وهي الاعلام المذكور (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) أى فالضمير رافع لتوهم أن الرقيب صفة لان الضمائر لا توصف وظاهره أنه يحتمل أن الكلام بدونه يحتمل أن يكون بدلا أو توكيدا مع أنه لا يتوهم لان التوكيد إنما يكون بألفاظ ليس هذا منها ولا نسقا وهو ظاهر ولا بدلا لانه لا يبدل الظاهر من الضمير إلا اذا كان مفيدا للاحاطة والشمول والرقيب ليس كذلك ولا بيانا لانه مشتق والبيان لا يكون الا جامدا فقوله وذكر التابع أولى لهذه العلة لا يسلم فتامل (قوله وهو التوكيد) أى توكيد النسبة أى تقويتها وليس المراد التوكيد النحوي لانه ليس توكيدا لفظيا ولا معنويا وبهذا اندفع قول ابن الحاجب لا يظهر كونه للتوكيد لانه ليس توكيدا معنويا ولا نحويا وهو فهم أن المراد التوكيد النحوي (قوله وبنوا عليه) أى على افادته التوكيد وقوله انه لا يجامع التوكيد أى اللفظي لئلا يجتمع مؤكدان وهو تحصيل الحاصل (قوله وبنوا عليه الخ) لا نسلم ذلك البناء وذلك لان التوكيد المستفاد من ضمير الفصل توكيد للنسبة والثاني توكيد للمسند اليه وهو زيد فليس المؤكد بالأمرين شيئا واحدا سلمنا أنهما واردان على شيء واحد فنقول ما المانع من توكيد الشيء الواحد بمؤكدين قال تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون (قوله وعلى ذلك) أى ولاجل هذه الفائدة (قوله الاختصاص) أى قصر الحكم على المذكور ونفيه عما عداه (قوله يقتصر عليه) أى على هذا الأمر في فائدته (قوله وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة الخ) قد بحث في هذه الفائدة الثالثة السعد وقال لا نسلم هذه الفائدة الا لو كان نحو قولك زيد هو أفضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة يفيد الحصر مع أنه لا يفيد واما ما ذكره من الآية فقد يقال ان الحصر جاء من تعريف الطرفين لان الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر اه تقرير دردير (قوله انه حرف) أى وتسميته بضمير مجاز انظر الصورة ومن اجل كون صورته صورة الضمير ثني وأفرد وجمع (قوله وقال الخليل) هو بصري وقوله ونظيره الخ جواب عن سؤال وارد عليه وحاصله ان كل اسم لا بد له من محل فكيف نقول انه اسم ولا محل له من الاعراب فاجاب المصنف عنه بان الكلية ليست مسلمة بل بعضها لا محل له كأسماء الافعال وأل الموصولة واعترضه الدماميني بان هذا الجواب إنما زاد الاشكال ولم يدفعه لانه يقال أيضا كيف تكون أسماء الافعال أسماء ولا محل لها وكذا يقال في أل وأجاب الشمني بان المصنف ليس مراده الجواب بل التنظير وحاصله ان الخليل يقول بالاسمية ولا محل لها لا يستبعد كلامه لان لذلك نظيرا كأسماء الافعال ولكن هذا جواب لا يرد شيئا تأمل (قوله فيمن يراها الخ) أى وبعضهم يجعلها مبتدآت أغنى مرفوعها عن الخبر وبعضهم جعلها مفعولات مطلقة (قوله وأل الموصولة) أى بناء على انها اسم والاولى حذفه لان اعرابها على هذا القول نقل لما بعدها لكونها على صورة الحرف فحينئذ لها محل تامل اه تقرير دردير (قوله بحسب ما بعده) اعترض بانه يقتضي أن يكون تابعا لما بعده ولم يعهد في التوابع أن تكون تابعة لما بعدها بل لما قبلها تامل (قوله بحسب ما قبله) أى لان ضمير الرفع يؤكد الضمير الذى قبله المرفوع والمنصوب والمجرور تقول صن نفسك أنت ومررت بك أنت فهو مؤكد لما قبله لان ضمير الفصل عنده ضمير رفع ولا غرابة في توكيد ضمير الرفع للضمير المجرور والمنصوب لكن يرد على هذا شيء وهو انه إذا تقدمه اسم ظاهر لا يصح أن يكون مؤكدا له لان الضمير لا يؤكد الظاهر عند الجمهور ومنهم الفراء (قوله فمحله بين المبتدا والخبر رفع) أى باتفاق الكسائي والفراء وقوله وبين معمولي ظن نصب أى باتفاقهما (قوله وبين معمولي كان رفع) أى بحسب

﴿ المسئلة الرابعة فيما يحتمل من الأوجه ﴾ يحتمل في نحو كنت أنت الرقيب عليهم ونحو إن كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفي نحو وإنا لنحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام في الاولى ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية والثالثة ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي ووهم أبو البقاء فأجاز في إن شانئك هو الأبتر التوكيد وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر في شانئك لا لنفس شانئك ويحتمل الثلاثة في نحو أنت أنت الفاضل ونحو انك أنت علام الغيوب ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو إن زيدا هو الفاضل البدلية ووهم أبو البقاء فأجاز في تجدوه عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد جربتك فكنت أنت أنت الضميران مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الأول فصلا أو توكيدا لقلت أنت اياك والضمير في قوله تعالى ان تكون أمة هي أربى من أمة مبتدا لان ظهور ما قبله يمنع التوكيد وتنكيره يمنع الفصل وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ان قدر في يكون ضمير لكل فأبواه مبتدأ وقوله هما إما مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه وإما فصل واما بدل من أبواه اذا جوزنا إبدال الضمير من الظاهر واللذان خبر أبواه وإن قدر يكون خاليا من الضمير فأبواه اسم يكون وهما مبتدأ أو فصل أو بدل وعلى الاول فاللذان بالألف وعلى الأخيرين هو بالياء.

﴿ روابط الجملة بما هي خبر عنه ﴾ وهي عشرة أحدها الضمير وهو الاصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو إن هذان لساحران إذا قدر لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب كل كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المجاهدين وهذا مما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمرا أكرمته للتناسب ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيد ضربته وأكرمت عمرا ولا فرق بينهما وقول أبي النجم كله لم أصنع ولو نصب كل على التوكيد لم يصح لان ذنبا نكرة أو على المفعولية كان فاسدا معنى لما بيناه في فصل كل وضعيفا صناعة لان حق كل المتصلة بالضمير أن لا تستعمل إلا توكيدا أو مبتدأ

---

ماقبله وقوله ونصب عند الكسائي أي بحسب ما بعده (قوله فيما يحتمل من الاوجه) أي بالنظر له في حد ذاته بقطع النظر عن كونه ضمير فصل أو غير فصل وإلا لما تأتى أوجه (قوله لدخول اللام الخ) أي لان اللام تدخل على المبتدا وتدخل على ضمير الفصل ولا تدخل على التوكيد (قوله التوكيد) أي فظاهر كلام أبي البقاء أن الضمير توكيد لشانئك ولا شك انه وهم لان الاسم الظاهر لا يؤكد بالضمير (قوله وقد يريد الخ) جواب عنه (قوله مستتر في شانئك) أي لان شانئ اسم فاعل بمعنى مبغض واعترض على المصنف بانه إذا كان كلامه يحتمل وجها صحيحا فلا معنى للاعتراض على أبي البقاء من أول الامر (قوله البدلية) أي وعلى كل حال فالتوكيد ممنوع والجائز أمور ثلاثة وهي الفصل والبدلية والمبتدا ويمتنع التوكيد (قوله ووهم أبو البقاء) أي لان ابدال الضمير من ضمير موافق له في الغيبة والحضور لا يصح لان المبدل منه في نية الطرح والمقصود البدل واذا توافقا فلا معنى لكون الاول غير مقصود دون الثاني (قوله واللذان خبر أبواه) أي والجملة خبر كان

﴿ روابط الجملة بما هي خبر عنه ﴾

(قوله بما هي خبر عنه) أي بالمبتدا حالا أو في الاصل (قوله وكل وعد الله الحسنى) أي فالتقدير وكل وعده الله الحسنى وحذف الضمير اذا كان المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك في التسهيل الاجماع على منع حذفه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائي والفراء اجازة ذلك اهدماميني (قوله وهذا) أي الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة مما أغفلوه أي لانهم انما تكلموا على الترجيح باعتبار ما عطفت عليه الجملة (قوله ولم يذكروا مثل ذلك الخ) أي لم يقولوا بترجح النصب على الرفع في نحو زيد ضربته وأكرمت عمرا للتناسب (قوله ولا فرق) أي والحال انه لافرق بين المثال الاول والثاني في أن النصب في كل منهما يؤدي لعطف فعلية على فعلية (قوله وقول أبي النجم) عطف على قراءة ابن عامر وصدره * قد اصبحت أم الخيار تدعي * على ذنبا كله الخ فكله مبتدا وجملة لم اصنع خبره والرابط محذوف وهو الضمير الواقع مفعولا أي لم أصنعه (قوله لان ذنبا نكرة) اي غير محدودة وهي لا يجوز توكيدها باتفاق بخلاف المحدودة فاجازه الكوفيون دون البصريين نحو صمت شهرا كله (قوله كان فاسدا) وذلك لان نصب كل يقتضي دخولها في حيز النفي فيتوجه النفي حينئذ للشمول خاصة ويفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون ابو النجم على هذا التقدير معترفا ببعض الذنوب التي ادعتها أم الخيار عليه وليس الغرض ذلك (قوله في فصل كل) هذه النسخة هي الصواب وفي بعض النسخ في فصل لو وهي غير الصواب لانه لم يبين شيئا من ذلك في الكلام على لو (قوله الا توكيدا او مبتدا) أي وهنا لا يصح التوكيد لما قاله ولا مفعولا لافساد

نحو ان الأمر كله لله قرىء
بالنصب والرفع وقرأ جماعة
أفحكم الجاهلية يبغون
بالرفع ومجرورا نحو السمن
منوان بدرهم أي منه وقول
امرأة زوجي المس مس
أرنب والريح ريح زرنب
إذا لم نقل ان أل نائبة عن
الضمير وقوله تعالى ولمن
صبر وغفر إن ذلك لمن عزم
الأمور أي أن ذلك منه
لا بد من هذا التقدير سواء
أقدرنا اللام للابتداء ومن
موصولة أو شرطية أو قدرنا
اللام موطئة ومن شرطية
أما على الأول فلأن الجملة
خبر وأما الثاني فلأنه لا بد
في جواب اسم الشرط
المرتفع بالابتداء من أن
يشتمل على ضميره سواء
قلنا انه الخبر أو أن الخبر
فعل الشرط وهو الصحيح
وأما على الثالث فلأنها
جواب القسم في اللفظ
وجواب الشرط في المعنى
وقول أبي البقاء والحوفي
ان الجملة جواب الشرط
مردود لأنها اسمية وقولهما
انها على اضمار الفاء مردود
لاختصاص ذلك بالشعر
ويجب على قولهما أن تكون
اللام للابتداء لا للتوطئة
﴿تنبيه﴾ قد يوجد الضمير
في اللفظ ولا يحصل الربط
وذلك في ثلاث مسائل *
إحداها أن يكون معطوفا
بغير الواو نحو زيد قام عمرو
فهو أو ثم هو * والثانية أن
يعاد العامل نحو زيد قام

المعنى كما قال ولضعفه صناعة فتعين الرفع على انه مبتدا اه تقرير دردير (قوله كله) توكيد ان قرىء بالنصب
ومبتدأ على قراءته بالرفع (قوله أفحكم) مبتدأ ويبغون خبر (قوله ومجرورا) عطف على قوله سابقا مرفوعا
ومنصوبا (قوله أي منه) أي منوان كائنان منه بدرهم فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر
الثاني والجملة خبر الأول والرابط محذوف وهو الضمير المجرور والكائن في الصفة المحذوفة المسوغة للابتداء
بالنكرة وهو المبتدأ الثاني (قوله وقول امرأة) بالجر عطفا على السمن وهذه المرأة إحدى النساء اللاتي
اجتمعن وتعاقدن على أن يصفن أزواجهن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وهن إحدى عشرة امرأة
ويعرف هذا الحديث بحديث أم زرع والأرنب واحد الأرانب دابة معروفة وهذا اللفظ قيل يطلق على
الذكر والأنثى وقيل إنما يطلق على الانثى ويقال لذكرها خزز بمعجمات على وزن صرد والزرنب بزاي فراء
فنون فباء موحدة نبت طيب الرائحة وقيل شجر طيب الرائحة تريد أن زوجها كالأرنب في نعومة الجسد
ولينه وكالزرنب في طيب الرائحة (قوله زوجي) مبتدأ أول والمس مبتدأ ثان وقوله مس أرنب خبر المبتدأ الثاني
والجملة خبر الأول والرابط محذوف أي المس منه مس أرنب وكذا يقال في زوجي الريح ريح زرنب (قوله
نائبة عن الضمير) أي وإلا فهي الرابط (قوله ولمن صبر) اللام لام الابتداء ومن موصولة مبتدأ وجملة ان ذلك لمن
عزم الأمور خبر والرابط محذوف أي أن ذلك منه (قوله أي أن ذلك منه) هذا بناء على ان الاشارة للصبر
المأخوذ من صبر والغفران ويحتمل أن الاشارة لمن والأصل من ذوي عزم الأمور وعلى هذا فالرابط
الاشارة لا الضمير (قوله ومن موصولة) حاصله أن اللام في قوله ولمن صبر إن جعلت للابتداء فمن اما موصولة
أو شرطية وان جعلت موطئة للقسم فمن شرطية لا غير (قوله فلأن الجملة) أي جملة ان ذلك لمن عزم الأمور وقوله
خبر أي عن المبتدا وهو من الموصولة في من صبر والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط (قوله وأما الثاني) أي
وهو كون اللام للابتداء ومن شرطية وفيه أنه إذا كان كذلك فالجملة التي يقدر فيها الضمير وهي قوله ان ذلك لمن
عزم الامور هي الجواب وهي اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال
بأثر هذا الكلام وقول أبي البقاء والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لأنها اسمية وقولهما انها على اضمار
الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فما هذا الذي فعله المصنف وجوابه أنه لم يجزم بأن من شرطية كما جزم
أبو البقاء والحوفي وإنما قال ان قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم أبطل الجوابية بعدم
الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك إبطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمله اه دماميني (قوله وأما
على الثالث) أي وهو أن اللام موطئة ومن شرطية وقوله فلأنها أي جملة ان ذلك لمن عزم الأمور وقوله
وجواب الشرط في المعنى أي وجملة الجواب يجب اشتمالها على ضمير الشرط الواقع مبتدأ (قوله لأنها اسمية)
أي والجملة الاسمية إذا وقعت جوابا وجب اقترانها بالفاء (قوله وقولهما) أي جوابا عن عدم اقترانها بالفاء
(قوله لا للتوطئة) أي لأن القاعدة أنه إذا اجتمع قسم وشرط حذف جواب المتأخر منهما وهو هنا الشرط
وهما قد حكما على أن الجملة جواب الشرط فتعين أن تكون اللام للابتداء (قوله ولا يحصل الربط) أي وحينئذ
يكون الكلام فاسدا (قوله أن يكون) أي الضمير معطوفا على شيء في الخبر (قوله بغير الواو) أي وأما إذا
كان العطف بالواو نحو زيد قام عمرو وهو جازت المسئلة وذلك لأن الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها أو
الاسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير المبتدا اه دماميني (قوله فهو) أي فزيد أي فقام زيد أو ثم قام
زيد (قوله ان يعاد العامل) أي مع العطف بالواو فان لم يعد حصل الربط وإنما اشترط عدم إعادة العامل عند
العطف بالواو لأنها ليست للجمع في الجمل بل في المفردات فليست للواو خصوصية في عطف الجمل والخصوصية
للفاء لأنها تنزل الجملتين بالسببية منزلة جملة واحدة ولذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد وأجازوا قائم وقاعد وأما
قول بعض المعربين في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فمردود (قلت) وينبغي أن

عمرو وقام هو» والثالثة أن يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية أعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو فى التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من جعل العامل فى البدل نفس العامل فى المبدل منه أن تصح المسئلة ونحو ذلك مسئلة الاشتغال فيجوز النصب والرفع فى نحو زيد ضربت عمرا وأباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل واذا أبدلت أخاه ونحوه من عمرو لم يجوزا على ما مر من الاختلاف فى عامل البدل فان قدرته بيانا جاز باتفاق ويجوز بالاتفاق زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا أو نصبته لأن الصفة والموصوف كالشىء الواحد «الثانى الاشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها أولئك أصحاب الجنة إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا أو موصوفا والاشارة إشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا للمانعين وزيد قام ذلك للمانع والحجة عليه فى الآية الثالثة ولا حجة فى الرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلا او بيانا وجوز الفارسى كونه صفة وتبعه جماعة منهم ابو البقاء ورده الحوفى بان الصفة لا تكون أعرف من الموصوف «الثالث اعادة المبتدا بلفظه وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة وأصحاب اليمين ما اصحاب اليمين قال «لا أرى الموت يسبق الموت شىء «نغص الموت ذا الغنى والفقيرا» والرابع إعادته بمعناه نحو زيد جاءنى أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له

---

يكون هشام قائلا بصحة هذه المسئلة فقد حكى المصنف عنه بعد هذا أنه اجاز نحو زيد قامت هند وأكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند وانه بناه على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملة اه دمامينى (قوله وهو فى التقدير) أى لانه فى التقدير الخ فهو علة لعدم الربط (قوله كأنه من جملة أخرى) أى لان البدل على نية تكرار العامل على الصحيح (قوله ونحو ذلك) أى ماذكر من منع المسائل الثلاث فى باب الخبر لعدم الرابط للجملة الواقعة خبرا (قوله وأباه) أى لان الواو للجمع فالاسمان معها بمنزلة اسم فيه ضمير وحينئذ فان رفعت فجملة الخبر احتوت على ضمير المبتدا وان نصبت كان الفعل المفسر لعامل الاسم السابق قد اشتغل بالعمل فى سببى الاسم السابق (قوله مع الفاء وثم) أى لانهما ليسا لمطلق الجمع وقوله ومع التصريح أى واءتنع مع العطف بالواو مع التصريح الخ لما علمت أن الواو لمطلق الجمع فى المفردات لا فى الجمل وحينئذ اذا رفعت فالجملة الواقعة خبرا خالية عن ضمير المبتدا وان نصبت كانت الجملة المفسرة لعامل الاسم السابق ليست مشتملة على ضمير الاسم السابق (قوله من الاختلاف فى عامل البدل) أما على قول من يقول العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه فيجوز (قوله فان قدرته بيانا جاز باتفاق) هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت أن العامل فى عطف البيان هو العامل فى متبوعه اتفاقا وكيف يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف فى عامل التابع هل هو العامل فى المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو يفصل بين البدل وغيره فاذا كان من النحاة من يقول ان العامل فى التابع ليس هو العامل فى المتبوع وانما هو عامل مقدر سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يتأت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق اه دمامينى (قوله جازا باتفاق) لعل المراد اتفاق طائفة والافهناك من يقول عامل التابع مطلقا مقدر وحينئذ فقياس قوله المنع (قوله كالشىء الواحد) وحينئذ فالجملة الخبرية أو المفسرة مشتملة على ضمير المبتدا أو على ضمير الاسم المشتغل عنه (قوله الثانى) اى من روابط الجملة (قوله أولئك أصحاب الجنة) مبتدا وخبر والجملة خبر ثان عن قوله والذين آمنوا والرابط الاشارة وقوله لا نكلف نفسا خبر أول والرابط ضمير مقدر أى لا نكلف منهم (قوله كل أولئك) مبتدا وجملة كان عنه مسؤلا خبره والجملة خبر ان والرابط الاشارة (قوله ويحتمله) أى ويحتمل أن يكون بيانا أو بدلا من لباس وخير خبر لباس فالخبر مفرد (قوله ويحتمله ولباس التقوى الخ) ظاهر تخصيصه الاحتمال بهذه الآية يقتضى أن الآيتين اللتين تلاهما أولا متعينان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيهما أيضا اه دمامينى (قوله ذلك خير) فذلك مبتدا خبره خير والجملة خبر لباس (قوله وخص ابن الحاج) اى فى شرحه لمقرب ابن عصفور (قوله المسئلة) أى مسئلة الربط بالاشارة للمبتدا (قوله للمانعين) هما كون المبتدا ليس موصولا ولا موصوفا والاشارة ليست للبعيد (قوله للمانع) هو كون المبتدا ليس موصولا ولا موصوفا (قوله فى الآية الثالثة) أى وهى ان السمع والبصر والفؤاد فان المبتدا فيها ليس موصولا ولا موصوفا وقد ربط خبره به بالاشارة له (قوله ولا حجة) أى عليه (قوله كونه) أى ذلك صفة للمبتدا وهو لباس (قوله لا تكون أعرف) لعله بالسماع أو أن التابع لا يكون أشرف والا فكونها مخصصة أو موضحة أنسب بكونها أعرف (قوله وأكثر وقوع ذلك الخ) اعلم أن وقوع الظاهر موضع المضمر فى معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفى غيره يجوز عند سيبويه فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز فى الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد ما زيد و زيد قام أبو طاهر إذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا فى عباب اللباب اه دمامينى (قوله يسبق) فى نسخة يشبه (قوله يسبق الموت شىء) الجملة مفعول ثان وهى خبر بحسب الأصل والرابط اعادة المبتدا بلفظه (قوله نغص) من التنغيص وهو التكدير (قوله اعادته) أى المبتدا (قوله كنية له) أى لزيد (قوله

أجازه أبو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن (١٤٤) سلم فالرابط العموم لأن المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف أي مأجورون والجملة دليله * والخامس عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله * فأما الصبر عنها فلا صبرا * كذا قالوا ويلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار أما المثال فقيل الرابط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بأن أل في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا إذ المراد أنه لا صبر له عنها لا أنه لا صبر له عن شيء * والسادس أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وقوله * وإنسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق * كذا قالوا والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه * والسابع العطف بالواو أجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند وأكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء أن الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد * الثامن شرط وفي يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام * التاسع أل النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه

(قوله أجازه أبو الحسن) أي ومنعه غيره (قوله والذين يمسكون بالكتاب) الذين مبتدأ وجملة إنا لا نضيع أجر المصلحين خبر والرابط إعادة المبتدأ بمعناه لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب (قوله وأجيب) أي من طرف المانعين للربط بإعادة المبتدأ بمعناه (قوله على الذين يتقون) أي من قوله تعالى والدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا يعقلون (قوله ولئن سلم) أي أنه مبتدأ (قوله أو ضمير محذوف أي منهم) يفيد أن المصلحين أخص فينافي ما ذكره أولا من عمومه ويمكن الجمع بينه وبين الأول بالعموم الوجهي وبعد هذا فيرد على هذا الثاني أن الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون إلى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا نضيع أجر المصلحين منهم اللهم إلا أن تجعل من المحذوفة بيانية لا تبعيضية (قوله والجملة) أي جملة إنا لا نضيع أجر المصلحين (قوله دليل) أي دليل ذلك الخبر المحذوف (قوله عموم) أي في الجملة (قوله نحو زيد نعم الرجل) أي فالرجل أعم من زيد لأن أل في فاعل نعم للجنس (قوله نعم الرجل) أي فإن اللام لما كانت للجنس وإن لم يكن على سبيل الاستغراق للقطع بأن المتكلم لم يقصد مدح جميع من في العالم والجنس مشتمل على كل أفراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي (قوله فلا صبرا) أي فلا صبر لي عن شيء * وقوله فأما الصبر الخ صدره * ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر * سبيل فأما الخ (قوله ويلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو الخ) أي واللازم باطل لتفكيك الكلام وعدم التئامه (قوله في صحة تلك المسئلة) أعني الربط بإعادة المبتدأ بمعناه وفيه أن أكثرهم على خلاف أبي الحسن وعلى أن أل في فاعل نعم للجنس (قوله أو بالعكس) متعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل أي أو يقع العطف متلبسا بالعكس (قوله نحو ألم تر الخ) التمثيل وقع على طريق اللف والنشر الغير المرتب فالآية مثال للصورة الثانية وهي عطف الجملة الخالية من الضمير على المشتملة عليه والبيت مثال للصورة الأولى بكل من شطريه وهي عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه (قوله وإنسان عيني الخ) إنسان العين هو المثال الذي يرى في سوادها ويحسر بضم السين مضارع حسر بفتحها أي انكشف وقوله يجم بضم الجيم وكسرها أي يكثر ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها (قوله يحسر الماء) أي ينكشف الماء وقوله يجم أي يكثر الماء وقوله يحسر الماء الخ الجملة خبر والرابط عطف الجملة المحتوية على خبر المبتدأ عليها بفاء السببية المصيرة للجملتين كالشيء الواحد (قوله محتمل الخ) لكن ما قالوه أظهر لأن الحذف خلاف الأصل ولا ضرورة تدعو إليه فما في البيت كقولهم الذي يطير الذباب فيغضب زيد (قوله وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه) وهو الجملة السادسة من الجمل التي لها محل وحاصل ما قدمه من التحقيق أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك يعني في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وفي نظائره من نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله العطف بالواو) أي العطف على جملة فيها ضمير الخالية من ضمير أو العكس كما سبق في الفاء (قوله وأكرمها) الرابط هنا في الثانية وأما قوله ونحو زيد الخ الرابط في الجملة الأولى أعني قام والواو صيرت الجملتين كشيء واحد (قوله بناء) أي هشام (قوله وإنما الواو الخ) رد على هشام (قوله هذان قائم وقاعد) أي لأن الواو في المفردات تصيرهما بمنزلة المثنى في المعنى وإن كان لا يمكن ذلك في اللفظ فلذا صح الإخبار وتصير الأسماء بمنزلة الجمع وأما في الجمل فلا تكون لمطلق الجمع فلذا لم يصح الحمل (قوله زيد يقوم عمر الخ) زيد مبتدأ وجملة يقوم خبر والرابط الشرط أعني قوله إن قام الدالة على جوابه جملة الخبر

* واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الأصل مأواه وقال المانعون ان التقدير هي المأوى له * العاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيرى أبي بكر لا إله إلا الله ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴿ تنبيه ﴾ الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن (١٤٥) أما النون على أن الأصل وأزواج الذين

وفي الحقيقة الرابط إنما هو الضمير لا الشرط واعلم أن هذا غير الربط بالضمير السابق لأن الربط هناك بضمير في جملة الخبر وهنا في جملة شرطية خارجة عن الخبر إلا أنها شرط فيه (قوله من خاف) من مبتدأ وجملة ان الجنة هي المأوى إما خبر على جعل من اسم موصول مبتدا أو جواب الشرط بناء على ان من شرطية وعلى كل حال لا بد من ضمير لما تقدم أن جواب الشرط لا بد فيه من ضمير عائد على اسم الشرط إذا كان الشرط مرفوعا بالابتداء فأل نائبة عن الضمير (قوله وقال المانعون) أي المانعون لكون أل تنوب عن الضمير وهم البصريون (قوله كون الخبر نفس المبتدا في المعنى) عد هذا من الروابط لا ينافي ما يأتي في تنبيه ما لا يحتاج لرابط لأن المراد لا يحتاج لرابط زائد عن ذات الجملة وهذا لا ينافي أن هناك رابطا في ذاتها (قوله هجيرى) بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء أي دأبه وعادته التي كان يستمر عليها في الهاجرة لأن شأن أبي بكر كان يقول في الهاجرة لا إله إلا الله فالدأب والعادة له في ذلك الوقت هو لا إله إلا الله وفيه أن لا إله إلا الله المقصود منه اللفظ فهو مفرد لا جملة فالاخبار إنما هو بمفرد لا جملة وحينئذ فهذا خارج عما نحن فيه (قوله والذين) مبتدأ وجملة يتوفون منكم صلة الموصول وقوله يتربصن خبر والرابط النون بناء على أن الاصل وأزواج الذين لان النون إنما تعود على الازواج لا على الذين ويحتمل أن الخبر محذوف والذين هو المبتدا أي يذرون أزواجا أزواجهم يتربصن وحينئذ فيتربصن خبر لذلك المحذوف والجملة خبر للذين والرابط هو الضمير وقيل إن يتربصن خبر الذين ولكن العائد محذوف أي يتربصن بعدهم فالضمير عائد على الذين وقيل إن يتربصن خبر عن الذين والربط حصل بالضمير أعني النون القائمة مقام الظاهر المضاف للضمير (قوله الاصل يتربص أزواجهم) أي فجملة يتربص أزواجهم خبر عن الذين (قوله ثم جيء بالضمير) وهو النون وقوله فامتنع ذكر الضمير أي الذي كان في أزواجهم ثم حذف وبقي ذلك الضمير (قوله مكان الازواج) أي وحذف الازواج وبقي الضمير المضاف إليه الأزواج (قوله لكونها ضميرا) أي لحذف الضمير وقوله وحصل الربط بالضمير أعني النون

﴿ الأشياء التي تحتاج إلى رابط ﴾

أي سواء كانت جملا أولا (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن الجملة المخبر بها تحتاج إلى رابط (قوله هو الخبر) إنما كان مردودا لخلو تلك الجملة عن رابط يربطها بالمبتدا فيتعين جعل هذه الجملة جواب الشرط وخبر المبتدا محذوف (قوله فالحق والحق أقول) برفع الحقين على أن الاول مبتدأ خبره محذوف أي فالحق قسمي وجملة لأملأن جواب القسم والحق الثاني مبتدا وجملة أقول خبر وجملة والحق أقول معترضة بين القسم وجوابه وقال ابن الطراوة الحق الأول مبتدا خبره جملة لأملأن والتقدير فالحق ان أملأ (قوله خبر الحق الاول) إنما كان مردودا لأنه لا ضمير في تلك الجملة والجملة الخبرية لا بد لها من رابط (قوله وقوله ان التقدير الخ) فيه أنه يقول ان لأملأن خبر وحينئذ فتقديره لأملأن بالمفرد مسلم لان الاصل في الخبر أن يكون مفردا فالاولى في الاعتراض عليه أن يقال إنه لا يسلم ان لأملأن خبر لانه لا رابط فيها وحينئذ فيتعين أن يكون لأملأن جواب القسم وحينئذ لا يصح تقديره لأملأن بأن أملأ لان جواب القسم لا بد أن يكون جملة لكن هذا الاعتراض الثاني نظر ألوا اقع والا فهو لا يسلم أنه جواب القسم حتى يرد عليه بهذا فتأمل (قوله ورب قتل عار) هذا خبر محذوف أي هو عار والجملة صفة لقتل (قوله وماشي محيت بمستباح) صدره * حميت حمى تهامة بعد نجد (قوله واتقوا) فعل أمر مبني على حذف النون ويوما مفعول وقوله لا تجزي ولا تقبل ولا يؤخذ ولا هم

واما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدريج وتقديرهما اما قبل يتربصن أي أزواجهم يتربصن وهو قول الأخفش واما بعده أي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الأصل يتربص أزواجهم ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير ﴿ الاشياء التي تحتاج إلى رابط ﴾ وهي أحد عشر * أحدها الجملة المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لأكرمتك أن لأكرمتك هو الخبر وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لأملأن ان لأملأن خبر الحق الاول فيمن قرأه بالرفع وقوله ان التقدير أن أملأ مردود لأن أن تصير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيهما محذوف أي لولا زيد موجود والحق قسمي كما في لعمرك لأفعلن الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها إلا الضمير إما



مذكورا نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه أو مقدرا إما مرفوعا كقوله إن يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار * أي هو عار أو منصوبا كقوله * وماشي حميت بمستباح * أي حميته أو مجرورا نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيأ ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه أربع مرات

وقراءة الاعمش فسبحان الله حينا تمسون (١٤٦) وحينا تصبحون على تقدير فيه مرتين وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال

ويوما شهدناه سليما وعامرا

أى شهدنا فيه ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثانى عن أبى الحسن وفى أمالى ابن الشجرى قال الكسائى لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء أى ان الجار حذف أولا ثم حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الأمران والأقيس عندى الاول انتهى وهو مخالف لما نقل غيره وزعم أبو حيان ان الأولى أن لا يقدر فى الآية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل يوما يوم لا تجزى بابدال يوم الثانى من الاول ثم حذف المضاف ولا يعلم ان مضافا الى جملة حذف ثم ان ادعى ان الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ أو انها أنيبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا فى مثل هذا الموضع ✽ الثالث الجملة الموصول بها الأسماء ولا يربطها غالبا الا الضمير اما مذكورا نحو الذين يؤمنون ونحو وما عملته أيديهم وفيها ماتشتهيه الأنفس ونحو يأكل مما تأكلون منه واما مقدرا نحو أيهم أشد ونحو وما عملت أيديهم وفيها ما تشتهى الانفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة فى أقوى منه من الخبر وقد يربطها ظاهر بخلاف الضمير كقوله فيارب ليلى أنت فى كل موطن ✽ وأنت الذى فى رحمة الله اطمع ✽ وهو قليل قالوا

---

يتصرون صفات ليوم (قوله وقراءة) بالجر عطف على واتقوا المجرور باضافته لنحو (قوله على تقدير فيه) أى فالاصل تمسون فيه وتصبحون فيه (قوله فانتصب الضمير) أى بالفعل بسبب حذف الخافض (قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا) تمامه ✽ قليلا سوى الطعن النهال نوافله ✽ (قوله شهدناه) أى حضرنا فيه حرب هاتين القبيلتين والنهال جمع نهل كجمل وجمال ونهل جمع ناهل كطالب وطلاب والناهل من أسماء الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهى العطية المتطوع بها التى لا يجب فعلها ومنه نافلة الصلاة وقليل هنا للنفى أى ما اعطانى فى ذلك اليوم سوى الطعن المذكور والنهال صفة للرماح وثم مضاف محذوف هو بدل من الطعن أى قايل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال للدم أى العطاشى له لشدة الحيف على العدو أو الريانة منه لكثرة ماوقع من القتل بها (قوله أى شهدنا فيه) أى فحذف الجار وانتصب الضمير واتصل بالفعل (قوله ثم حذف) عطف على قوله واتصل وقوله منصوبا حال من ضمير حذف (قوله الاول) أى وهو ان الحذف دفعى وقوله والثانى أى وهو ان الحذف تدريجى (قوله الا الهاء) أى وحدها أى انه اولا حذف الجار ثم حذف الضمير فالذى نسبناه لسيبويه نسبه ابن الشجرى للكسائى (قوله وقال آخر الخ) أى فما نسبناه لابى الحسن الاخفش نسبه ابن الشجرى لرجل آخر وجعل سيبويه والاخفش من يجوز الامرين فقد عكس ابن الشجرى فى النقل (قوله الا فيه) أى الجار والمجرور معا (قوله والاقيس عندى) الضمير لابن الشجرى لان هذا من كلامه وقوله انتهى أى كلام ابن الشجرى (قوله وهو مخالف لما نقل غيره) أى وهو ماعلمته سابقا (قوله وزعم ابو حيان الخ) اعترض على المصنف بان ابا حيان قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين ان لا نقدر ضميرا بل نجعل الجملة مضافة ليوم محذوف وحذف لدلالة يوما عليه ومراده بمذهب الكوفيين الذى بنى عليه تجويز حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره واذا علمت ذلك فابو حيان لم يقل ان الاولى الخ وانما قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين واما عند البصريين فهو ممتنع وحينئذ تعلم ان قول المصنف ثم ان ادعى الخ لا يتم هذا الترديد اذ حيث بناه على المذهب الكوفى كان جاريا على النسق الاول اه تقرير رد ير (قوله فى الآية الاولى) أى وهى واتقوا يوما الخ (قوله بابدال يوم الثانى من الاول) أى والبدل من المفعول مفعول والجملة مضاف اليه فلا تحتاج لرابط (قوله ولا يعلم الخ) هذا رد من المصنف على ابى حيان (قوله فشاذ) أى لان حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره شاذ الا إذا كان المحذوف مماثلا لما عطف عليه (قوله أو أنها أنيبت الخ) أى وحينئذ فالجملة منصوبة بدل من يوما والبدل على نية تكرار العامل فينحل المعنى واتقوا لا تجزى أى فقد وقعت الجملة مفعولا فى موضع ليس من المواضع التى تقع فيه الجملة مفعولا لانها ليست محكية (قوله وفيها ما تشتهى الأنفس) هذه الآية فى سورة الزخرف وفيها قراءتان سبعيتان فقرأ باثبات الهاء نافع وحفص وابن عامر كما أورده المصنف أولا وقرأ الباقون بحذفها كما ذكرها هنا وفى سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهى أنفسكم بحذف الهاء باجماع القراء (قوله أقوى) حاصله أن شدة الارتباط تغنى عن وجود الضمير (قوله أقوى) أى أحسن وذلك لان الموصول مع صلته كالشىء الواحد بدليل أنه لا يوجد موصول بدون صلته فاستغنى بالربط اللفظى عن الالتزام لذكر الضمير بخلاف الصفة مع الموصوف فانه وان كان كالجزء من الجملة إلا أنه قد يفارق اذ قد يوجد موصوف بدون الصفة فليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات الموصول ولوازمه فلذا جعلت الصفة حالة وسطى بين الخبر والصلة وأما جملة الخبر فهى مستقلة بذاتها لا تعلق لها بالمبتدا (قوله أقوى منه) أى أقوى من نفسه (قوله وقد يربطها) أى من غير الغائب (قوله وهو قليل) بل قال أبو على فى التذكرة من الناس من لا يجيز هذا وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه فى خبر المبتدا فأحرى ان لا يجيزه

وتقديره وأنت الذى فى رحمته وقد كان يمكنهم أن يقدروا فى رحمتك كقوله ٭ وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتنى ٭ وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل إذ الغالب أنت الذى فعل وقولهم فعلت قليل ولكنه مع هذا مقيس وأما أنت الذى قام (١٤٧) زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا فقول الزمخشرى فى قوله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزمه أن يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا به لأن المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط وأما إذا قدر العطف على الحمد لله ... بعده فلا إشكال ٭ الرابع الواقعة حالا ورابطها إما الواو والضمير نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو الواو فقط نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة أو الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم أبو الفتح فى الصورة الثانية أنه لا بد من تقدير الضمير أى طالعة وقت مجيئه وزعم الزمخشرى فى الثالثة أنها شاذة نادرة وليس كذلك لورودها فى مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد يخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أو الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله

نصف النهار الماء غامره ٭ ورفيقه بالغيب لا يدرى

فى الصلة وصرح المصنف فى أوائل الجهة الثالثة من الباب الخامس بأن ذلك مختص بالشعر وليس فى التسهيل ما يدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فانه عرف الموصول بأنه ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه وإلى جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا انشائية فأشار بقوله أو خلفه إلى ما أنشده المصنف ومنه فى النثر قولهم أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى أى عنه وقولهم الحجاج الذى رأيت ابن يوسف بنصب ابن أى هو الذى رأيته (قوله وتقديره الخ) أى فالظاهر قد خلف ضمير الغيبة (قوله وقد كان يمكنهم الخ) أى بحيث يجعلوه ضمير مخاطب ويكون الظاهر قائما مقام ضمير الخطاب وقوله كقوله الخ أى فان الربط فيه بضمير الخطاب (قوله بناء) أى خلف (قوله قليل على قليل) وذلك أن الربط بضمير الخطاب قليل والربط بالاسم الظاهر أقل منه وأما الربط بضمير الغيبة فهو الكثير فلو قدروه فى رحمتك لكان فيه نيابة الظاهر الذى هو قليل عن ضمير الخطاب الذى هو قليل بخلاف ما لو قدر ضمير غيبة لكان فيه بناء قليل على كثير (قوله إذ الغالب الخ) حاصله ان المبتدا إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب وأخبر عنه بموصول جاز ربط الصلة بضمير الغيبة نظرا للموصول لانه اسم ظاهر من قبيل الغيبة وبضمير التكلم أو الخطاب نظرا للمبتدا وكلا الوجهين مقيس إلا أن الأول أكثر من الثانى فان كان المبتدا ضمير خطاب أو اسم ظاهر وأخبر عنه بموصول ربطت صلته باسم ظاهر بدلا عن الضمير كان قليلا غير قياسى (قوله يجوز كون العطف بثم) أى ودخول المعطوف فى سياق الحمد من حيث حمله على من عدل به غيره مع انفراده بخلق ما ذكر (قوله على الجملة الفعلية) أى جملة الصلة (قوله ضعيف) خبر عن قول الزمخشرى (قوله ان يكون من هذا) أى القليل الغير المقيس (قوله فلا بد من رابط) أى فلا بد من ضمير رابط وليس هنا رابط موجود فتعين ان يكون الاسم الظاهر الذى هو الرب هو الرابط خلفا عن الضمير فقد خرج القراءة على القليل الغير المقيس وهذا لا يصح أصلا (قوله وأما إذا قدر العطف على الحمد لله) أى وجعلت ثم للترتيب الاخبارى أى الذكرى (قوله ورابطها) أى والرابط لها بصاحبها (قوله وأنتم سكارى) أى والحال أنكم سكارى فالرابط الواو وأنتم (قوله وأنتم سكارى) ذكر عبد القاهر الجرجانى أن الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاؤا وهم سكارى أن معنى الاول جاؤا وهم كذلك والثانى جاؤا وهم كذلك باستئناف الاثبات (قوله ونحن عصبة) أى فالرابط الواو إذ لا ضمير يعود على صاحب الحال وهو الذئب أو الهاء من أكله أى مصاحبا لكوننا عصبة (قوله وجوههم) جملة حالية الرابط فيها الضمير العائد على الذين الذى هو صاحب الحال (قوله انه لا بد من تقدير الضمير) أى لأن الواو لا تكفى فى الربط بل إما الواو والضمير أو الضمير فقط. وهو غير قول الزمخشرى لانه يقول ان الربط بالضمير وحده نادر (قوله أى طالعة وقت مجيئه) اى ونحن عصبة وقت أكله (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) أى فهذه جملة حالية والرابط الكاف (قوله فنبذوه) صوابه نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون لأن هذا هو التلاوة فقوله كأنهم لا يعلمون حال والربط من فريق بالهاء من كأنهم واما آية نبذوه فليس فيها كأنهم لا يعلمون بل هى فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون وقوله كأنهم لا يعلمون فى هذه الآية تعريض بالزمخشرى فانه مفسر فكيف يخفى عليه هذه المواضع (قوله لا معقب لحكمه) أى نافذا حكمه (قوله وجوههم مسودة) حال والرابط الهاء (قوله قفيز بدرهم) أى قفيز منه بدرهم أى حال كونه مسعرا كل قفيز منه بدرهم (قوله نصف النهار) أى انتصف والماء غامره الجملة حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود على صاحب الحال إذ الضمير الملفوظ به عائد على الغائص فاحتيج لتقدير الواو (قوله الماء غامره) اى والماء غامره

واعترض بأن الربط يحصل بالواو وبالضمير لحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما وكل من المثال والبيت يحتمل الواو والضمير فيحتمل وقفيز بدرهم ويحتمل قفيز منه بدرهم وكذلك يحتمل البيت والماء غامره ويحتمل الماء غامره فيه فتخصيص المصنف المثال بحذف الضمير والبيت بحذف الواو تحكم (قوله المشتغل عنه) أى بالعمل فى ضميره أو بالعمل فى سببيه أى المضاف لضميره فالأول نحو زيدا ضربته أى ضربت زيدا ضربته والثانى زيدا ضربت أخاه أى أهنت زيدا ضربت أخاه (قوله أو عمرا وأخاه) أى زيدا ضربت عمرا وأخاه لأن الواو تجمع المفردات فكأن الضمير واقع فى الجملة المفسرة وقوله إذا قدرت الخ راجع لقوله أو عمرا أخاه (قوله لم يصح نصب الاسم على الاشتغال) أى لعدم اشتمال الجملة المفسرة على ضمير الاسم المشتغل عنه وقوله ولا رفعه على الابتداء أى لعدم اشتمال الجملة الواقعة خبرا على رابط يربطها بالمبتدا (قوله لم يصح نصب الخ) أى بناء على القول الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل وأما لو قيل ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه جاز أيضا (قوله وكذا لو عطفت) أى وكذا يمتنع الرفع والنصب لو عطفت الخ (قوله بغير الواو) أى كالفاء لأنها لا تجمع المفردات بخلاف الواو نحو زيدا ضربت عمرا فأخاه (قوله الذين مبتدا) أى الذين فيه مبتدا وهذا خبر قوله (قوله لفعل محذوف هو الخبر) أى والفاء فى قوله فتعسا داخلة على الخبر المحذوف أى فأتعسهم الله وإنما دخلت الفاء فى خبر الموصول مع كون صلته ماضوية لكونه أشبه الشرط لكن هذا قليل والكثير فيما إذا كانت الصلة مضارعية وأما لو كانت الصلة جملة اسمية فلا يجوز قرن الخبر بالفاء فلا تقول الذين أبوهم قائم فأكرمتهم والرابط فى الآية الضمير فى الفعل المحذوف (قوله ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف الخ) أى فليس من باب الاشتغال (قوله زيدا ضربا إياه) فزيدا مفعول لمحذوف أى ضربا زيدا ضربا إياه والفرق بين الآية وبين هذا المثال أن ضربا المفسر فى المثال اشتغل بضمير الاسم السابق بخلاف تعسا فى الآية لأن لهم ليس متعلقا بالمصدر فلا اشتغال (قوله خلافا للجماعة) هذا راجع للآية وللمثالين وهما زيدا جدعا له وعمرا الخ لأنهم قالوا الآية من باب الاشتغال وكذلك يجوز زيدا جدعا له وعمرا سقيا له على الاشتغال (قوله لأن اللام) علة لعدم الجواز فى الآية والمثالين ان قلت هلا علل بأن الفاء فى قوله فتعسا مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت إنما اقتصر على ذلك لعمومه بخلاف الفاء فهى قاصرة على الآية فان قلت أن المانع فاء جواب الشرط لا فاء الخبر قلت ان فاء الخبر منزلة منزلة فاء الشرط فهى مانعة وبهذا التقرير اندفع ما قاله الشارح ان ظاهره أن الفاء ليست مانعة وإلا لذكرها (قوله بمحذوف) أى غير العامل فى المصدر تقديره فى الآية إرادتى لهم وتقديره فى المثالين إرادتى له وهو مستأنف جواب عما يقال من تريد بالتعس والجدع والسقى (قوله لا بالمصدر) أى فلم يشتغل المصدر بضمير الاسم السابق فلا يفسر عاملا فيه واعترض بأن ابن مالك جعل اللام متعلقة بالمصدر واللام للتبيين وحينئذ صح النصب على الاشتغال فى المثالين ولا يصح فى الآية للمانع وهى الفاء (قوله لأنها لازمة ولام التقوية الخ) معارض بقول ابن الحاجب قد تحذف اللام نحو جدعا زيدا وسقيا زيدا (قوله لأنها الخ) جواب عما يقال نسلم أنها ليست للتعدية لكنها للتقوية (قوله سل بنى إسرائيل) سل يتعدى لمفعولين الأول بنى إسرائيل وكم اسم استفهام مبتدأ وجملة آتيناهم خبرها والرابط الهاء من آتيناهم وهى مفعول أول لآتينا والثانى قوله آية ومن زائدة والمميز محذوف أى كم جماعة آتيناهم آية أى أى جماعة آتيناهم وجملة كم الخ مفعول ثان لسل معلق عنها بالاستفهام هذا على إعراب كم مبتدا وأما مفعول لمحذوف أى أى جماعة آتينا آتيناهم آية فهو من باب الاشتغال والجملة مفعول ثان لسل معلق عنها بالاستفهام (قوله سل الخ) تقدم أن الآية الأولى ليست من الاشتغال لأن الفاء مانعة على ما تقدم وكذلك المصدر ليس مشتملا على ضمير الاسم السابق وأما هذه الآية فتحتمل الاشتغال والمبتدا (قوله مقدر بعده) أى لأن الاستفهام له الصدر وآية مفعول ثان على كل حال (قوله لعدم الراجع حينئذ الى كم)



الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته أو ضربت أخاه أو عمرا وأخاه أو عمرا أخاه اذا قدرت الأخ بيانا فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا لو عطفت بغير الواو وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا ضربا إياه وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم أبو حيان لأن اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لأنه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لأنها لازمة ولام التقوية غير لازمة وقوله تعالى سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية ان قدرت من زائدة فكم مبتدا أو مفعول لآتينا مقدرا بعده وإن قدرتها بيانا لكم كما هى بيان لما فى ما ننسخ من آية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم

وإنما هى مفعول ثان مقدم مثل أعشرين درهما أعطيتك وجوز الزمخشرى فى كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا وانما تزاد بعد الاستفهام بهل خاصة وقد (١٤٩) يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا أو على قول من يشترطه فى غير باب التمييز ويرى نهافى رطل من زيت وخاتم من حديد زائدة لا مبينة للجنس (السادس والسابع) بدلا البعض والاشتمال ولا يربطهما إلا الضمير ملفوظا نحو ثم عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه أو مقدرا نحو من استطاع أى منهم ونحو قتل أصحاب الأخدود النار أى فيه وقيل ان أل خلف عن الضمير أى ناره وقال الاعشى

لقد كان فى حول ثواء ثويته تقضى لبانات ويسأم سائم

أى ثويته فيه فالهاء من ثويته مفعول مطلق وهى ضمير الثواء لأن الجملة صفته والهاء رابط الصفة والضمير المقدر رابط للبدل وهو ثواء بالمبدل منه وهو حول وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع فى ضمير الظرف بحذف كلمة فى وليس بشىء لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف ولاشتراط الرابط فى بدل البعض وجب فى نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لأنه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير ﴿ تنبيه ﴾ إنما لم يحتج بدل الكل الى رابط لأنه نفس المبدل منه فى المعنى كما أن الجملة التى هى نفس المبتدا لا تحتاج الى رابط لذلك ( الثامن ) معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضا إلا الضمير إما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه أو وجها منه أو مقدرا نحو زيد حسن وجها أى منه واختلف فى نحو زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه

---

اى لان كم واقعة على آية وضمير آتيناهم لبنى اسرائيل (قوله وانما هى مفعول ثان) اى لآتينا وقوله مقدم أى والجملة مفعول ثان لسل (قوله وجوز الزمخشرى الخ) أى ان ما سبق كله بناء على أن كم اسم استفهام وهذا مقابله (قوله فى كم) أى المذكورة فى هذه الآية (قوله ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق الخ) اعترض بانه سيأتى فى الباب الخامس أن كم الخبرية تعلق خلافا لأكثرهم فانظره مع ما هنا سلمنا أن كم الخبرية تعلق فلا نسلم أن سل هنا تعلق بل مفعوله الثانى محذوف أى سل بنى اسرائيل عما آتيناهم من الآيات ثم استأنف لافادة أنها كثيرة قوله كم آتيناهم ولا تجعل كم مفعولا ثانيا لسل لان لها الصدر (قوله أن كم الخبرية تعلق) أى وكم هنا علقت سل عن مفعوله الثانى على كل من الاحتمالات الثلاثة (قوله وجوز بعض زيادة من) أشار بهذا إلى أن كلامه السابق مبنى على قول ضعيف كما أشار له بقوله وانما تزاد بعد الاستفهام بهل لا بكم (قوله أو على قول من يشترطه) اى كون الكلام الذى تزاد فيه غير موجب وقوله فى غير التمييز أى وأما فى التمييز فلا يشترط كون الكلام غير موجب والأولى حذف هذا القيل لان من آية ليس تمييزا لكم بل مفعول ثان لآتيناهم عند جعل من زائدة كما مر تأمل (قوله كثير منهم) بدل بعض لان الكثير بعض والرابط ضمير منهم (قوله قتال فيه) بدل من الشهر الحرام والرابط ضمير فيه (قوله من استطاع) بدل من الناس بدل بعض (قوله النار) بدل اشتمال من الأخدود (قوله خلف عن الضمير) أى فقوله إلا الضمير أى أو خلفه (قوله ثواء) بالمثلثة أى لقد كان فى إقامة حول أقمتها تقضى الخ فثواء بدل اشتمال من حول وقوله ثويته جملة فعلية صفة لقوله ثواء وفيها الرابط لها بالموصوف (قوله تقضى) اسم كان أى فراغ لبانات أى حاجات (قوله ويسأم) منصوب بان مضمرة جوازا وهى مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور أى تقضى لبانات وسآمة سائم (قوله للحول) أى والأصل ثويت فيه ثم حذف الجار فاتصل الضمير بالفعل أى ثويته وقوله للحول أى فهى رابطة للبدل وليس الرابط مقدرا (قوله وليس بشىء) الأولى أن فيه تكلفا وإلا فهو صحيح لأن الرابط تقديرى كاف إذ لا فرق بينه وبين البدل وإلا لكان أيضا كلامه لا يصح لأنه أيضا يقدر ضميرا للبدل وابن سيده يقدر للصفة رابطا نعم ابن سيده يلزمه تكلف حذف الجار وخلو الصفة (قوله وليس بشىء لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف) ان أراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع وان أراد خلوها لفظا فمسلم ولا يضر والحاصل ان فى البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس فى البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتيج الى تقدير ضمير آخر يربط البدل اى ثويته فيه كما فعل المصنف وان قدر رابطا للبدل احتيج الى ضمير آخر يربط الصفة اى ثويته اياه فالمتصل يعود للحول والمنفصل يعود للثواء غير ان تقدير المصنف أولى من هذا التقدير الذى رآه ابن سيده لسلامته من الاتساع الذى هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار والمجرور حذفا معا وان قلنا على التدريج فالاتساع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله وجب القطع) محل ذلك اذا لم تستوف أفراد الجمل اما إن نويت استيفاء افراده بحذف معطوف أو استوفيت أفراده بذكرها بعده فانه يجوز البدل ويكون بدل مفصل من مجمل ولا يحتاج الى رابط (قوله القطع) فاعل وجب (قوله بتقدير منهم) أى على انه خبر وقد يقال بصحة البدل ويقدر منهم رابطا والرابط كما يكون مذكورا يكون مقدرا (قوله لا تحتاج الى رابط) أى زائد عن ذات الجملة (قوله الا الضمير) أى العائد على الموصوف بالصفة المشبهة (قوله وجهه) فاعل بحسن وقوله أو وجها نصب على التشبيه بالمفعول به (قوله بالرفع) أما بالنصب أو الجر نحو حسن الوجه او الوجه فانه حينئذ لا يفتقر الى رابط لوجود الضمير فى الصفة والحاصل ان الصفة ان وجد فيها ضمير كفى

وقيل أل خلف عن الضمير وقال تعالى وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب جنات بدل او بيان والثانى يمنعه البصريون لانه لايجوز عندهم ان يقع عطف البيان  فى النكرات وقول الزمخشرى انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنات عدن التى وعد الرحمن عباده لو صح تعينت البدلية بالاتفاق اذلا تبين المعرفة النكرة ولكن قوله ممنوع وانما عدن مصدر عدن فهو نكرة والتى فى الآية بدل لا نعت ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة او صفة لها لاصفة لحسن لانه مذكر ولان البدل لا يتقدم على النعت والابواب مفعول مالم يسم فاعله أو بدل من ضمير مستتر والاول أولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه وعليهما فلا بد من تقدير ان الاصل الابواب منها أو أبوابها ونابت أل عن الضمير وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشرى ( التاسع ) جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير إما مذكورا نحو فمن يكفر بعد منكم فانى أعذبه او مقدرا او منوبا عنه نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولافسوق ولاجدال فى الحج اى منه او الاصل فى حجه واما قوله تعالى بلى من أوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون وقول الشاعر

فمن تكن الحضارة أعجبته ٭ فاى رجال بادية ترانا

٭فقال الزمخشرى فى الآية الاولى ان الرابط عموم المتقين والظاهر انه لاعموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم وكذا ذكره وانما الجواب فى الآيتين والبيت محذوف وتقديره فى الآية الاولى يحبه الله وفى الثانية يغلب وفى البيت

---

وإلا لابد من كونه فى معمولها ولكن فيه انه يرد حسن وجها فان فى الصفة ضميرا مع أنهم قدروا الضمير فى معمولها تأمل (قوله خلف عن الضمير) اى وهو مذهب الكوفيين وعلى هذا فقوله الا الضمير أى أو خلفه (قوله لحسن مآب) أى لمآب حسن (قوله بدل) أى من حسن مآب ولاشك أن البدل يقع فى النكرات وقوله أو بيان أى على الراجح من أن البيان كالنعت مخصص فى المعارف وموضح فى النكرات وأما على قول البصريين ان البيان انما يكون مخصصا فلا يصح أن يكون بيانا (قوله والثانى يمنعه البصريون الخ) قالوا النكرة غير مبينة فى ذاتها فلا تبين غيرها وجوابه ان النكرات تتفاوت فتبين بما كان واضحا منها فتبين به غير الواضح قال تعالى من ماء صديد (قوله انه معرفة) اى ان جنات معرفة لاضافته الى عدن الذى هو معرفة (قوله لانه عدنا) اى الذى اضيف اليه (قوله علم على الاقامة) اى فهو علم جنس للمعنى كسبحان وبرة والمضاف للعلم معرفة (قوله بدليل الخ) وجه الدليل انه وصف جنات عدن بالاسم الموصول الذى هو معرفة فيفيد انه معرفة اذلا يوصف بالمعرفة الا المعرفة (قوله لو صح) خبر عن قوله وقول الزمخشرى (قوله اذلا تبين الخ) اى بل لا بد من التوافق فى التعريف والتنكير (قوله ولكن قوله) اى الزمخشرى ممنوع استدراك على قوله لو صح الخ فاتفق الامر على ان جنات بدل باتفاق او بيان على المذهب الكوفى (قوله والتى فى الآية) اى ولفظ التى الواقع فى الآية (قوله ومفتحة الخ) عطف على قوله جنات بدل او بيان (قوله بالاضافة) اى اضافتها العدن وقوله لانه اى الحسن مذكر ومفتحة مؤنث ولا بد من تطابق النعت للمنعوت (قوله ولان البدل الخ) أى ولانا اعربنا جنات بدلا من حسن فلو جعل مفتحة صفة له لزم تقدم البدل على النعت وهو لا يجوز اه تقرير دردير (قوله او بدل من ضمير مستتر) اى فى مفتحة (قوله حسنة الوجه) حسنة نعت لامرأة والوجه بدل من ضمير حسنة بدل بعض من كل وابدال ذى اللام من ضمير مستتر فى اسم يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ولاشك ان حسنة يشترط فيه الضمير لكونه صفة (قوله وعليهما فلا بد الخ) اى على انه بدل او مفعول فلا بد الخ اما على كونه بدلا فلان بدل البعض او الاشتمال لا بد له من ضمير ولانه على جعله نائب فاعل صار معمولا للصفة لان اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة وهو لا بد فيه من ضمير (قوله الابواب منها) اى فالرابط محذوف (قوله او أبوابها) اى فأل عوض عن الضمير (قوله وهذا البدل) اى بدل الابواب من ضمير مفتحة (قوله بدل بعض) اى لان الباب جزء من الدار (قوله لا اشتمال) اى بناء على ان الجنة مشتملة على الباب اى مستلزمة له وليس الباب جزأ منها وبعضهم قال الحق ماقاله الزمخشرى لان الباب هو الفرجة فليس بعضا من الجنات لان الجنات هى البساتين والباب ليس جزأ منها وقد يقال إن الباب هو الفرجة والجنات شامل لها وللأشجار وغير ذلك وحينئذ فيكون ما للمصنف أرجح تأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله فمن فرض فيهن الحج) اى من قدر الحج على نفسه فى هذه الاشهر وأوجبه على نفسه بالاحرام به فيها فلا رفث منه اى لا ينبغى ان يصدر منه ذلك فيه (قوله واما قوله تعالى) هذا جواب عما يقال ان من فى الآيتين شرطية مبتدأ وجواب الشرط خال عن الضمير العائد عليها (قوله الحضارة) بفتح الحاء وكسرها ضد البداوة بكسر الباء وفتحها والحضارة سكنى الحاضرة كما ان البداوة سكنى البادية واى مفعول ثان لترانا ونا مفعوله الاول والفاعل ضمير المخاطب واى للتمام والتعجب اى ترانا تامين فى الكمالات من رجال البادية اى من اهلها وبعد البيت

ومن ربط الجحاش فان فينا ٭ قنا سلبا وافراسا حسانا

وقوله سلبا اى طوالا والبيت للقطامى (قوله يحبه الله) مجزوم لانه جواب الشرط وقوله فان الله دليل الجواب

غلسنا على صغته ه العاشر العاملان فى باب التنازع فلابد من ارتباطهما إما بعاطف كما فى قاما وقعد أخواك أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا أو كون ثانيهما جوابا للاول أما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتونى أفرغ عليه قطرا أو جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة (١٥١) أو نحو ذلك من أوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد ولذلك بطل قول الكوفيين إن من التنازع قول امرىء القيس ه كفانى ولم أطلب قليل من المال ه وأنه حجة على رجحان اختيار إعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثانى وترك إعمال الثانى مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب أنه ليس من التنازع فى شىء لاختلاف مطلوبى العاملين فان كفانى طالب للقليل واطلب طالب للملك محذوفا للدليل وليس طالبا للقليل لئلا يلزم فساد المعنى وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفا على كفانى وحينئذ يلزم كونه مثبتا لأنه حينئذ داخل فى حيز الامتناع المفهوم من لو وإذا امتنع النفى جاء الاثبات فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد مانفاه بقوله

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة

وإنما لم يجز أن يقدر مستأنفا لأنه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفانى فلا تنازع بينهما (فان قلت) لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال فانك إذا قلت لو دعوته لاجابنى غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى (قلت) أجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب فى شرح المفصل ووجه به قول الفارسى والكوفيين ان البيت من التنازع وإعمال الأول وفيه نظر لأن المعنى حينئذ لو ثبت انى أسعى لأدنى معيشة لكفانى القليل فى حالة انى غير طالب له

---

وكذا ما بعده (قوله غلسنا على صغته) أى لأنك ترانا تامين فى الكمالات من أهل البادية (قوله كما فى قاما وقعد) أى إذا أعملت الثانى والرابط الواو (قوله فى ثانيهما) يعنى فى جملته فاندفع الاعتراض (قوله وأنه كان يقول الخ) فسفيهنا تنازعه كان ويقول وأعمل الثانى واسم كان مستتر عائد على السفيه ولا شك أن العامل الثانى وهو يقول معمول كان لأنه خبرها وفيه تسمح لأن خبر كان جملة يقول سفيهنا (قوله أن لن يبعث الخ) تنازع انهم ظنوا وظننتم وأعمل الثانى وأضمر فى الاول وحذفه لكونه فضلة وكما ظننتم معمول لظنوا وما موصولة أو مصدرية وفى جعل ظننتم معمولا لظنوا تسمح بالمعمول كما ظننتم (قوله رسول الله) تنازعه تعالوا على تضمينه معنى ائتوا ويستغفر وأعمل الثانى واضمر فى الاول وحذفه لكونه فضلة والثانى وهو يستغفر جواب الأول لأن المعنى إن تأتوا يستغفر (قوله قطرا) تنازعه آتوا وأفرغ وأعمل الثانى واضمر فى الأول وحذفه لكونه فضلة وأفرغ جواب آتونى (قوله يستفتونك) أى يسألونك عن الكلالة قل الله يفتيكم فيها (قوله فى الكلالة) تنازعه كل من يستفتونك ويفتيكم وقوله قل الله الخ جواب السؤال (قوله من أوجه الارتباط) أى كأن يكونا معمولين لعامل واحد كما فى القائم والفاضل أبوه وكأن يكون العامل الثانى حالا من العامل الأول على ما سيقول (قوله ولا يجوز قام قعد زيد) أى لعدم الارتباط بين العاملين (قوله ولذلك) أى لأجل وجوب الربط بين العاملين بطل الخ لأن الواو فيه متعينة للاستئناف لا للعطف حتى يكون ارتباط إذ لو جعلت للعطف للزم فساد المعنى (قوله وانه حجة الخ) أى انهم قالوا إن قليل تنازعه كفانى وأطلب وأعمل الأول واضمر فى الثانى وحذفه وعدوله عن إعمال الثانى مع امكانه وسلامته من الحذف دليل على رجحان إعمال الأول (قوله وقد ارتكبه) أى إعمال الأول (قوله لاختلاف مطلوبى العاملين) أى لعدم الرابط لاختلاف الخ فالعلة فى الحقيقة فى عدم التنازع هو عدم الربط (قوله للدليل) أى وهو البيت الذى بعده وهو ه ولكنما أسعى لمجد مؤثل ه الخ (قوله معطوفا على كفانى) أى لأجل أن يحصل الربط بين العاملين (قوله وحينئذ) أى وحين إذ كان معطوفا على كفانى كان أى لم أطلب مثبتا (قوله كونه) أى لم اطلب وقوله لأنه أى لم اطلب داخل فى خبر الامتناع أى الذى نفى فى المعنى أى ونفى النفى اثبات (قوله بعد مانفاه الخ) فيتحصل المعنى ان سعيى لأدنى معيشة وطلبى للقليل من المال منفى بل أطلب الكثير وانتفاء طلبى للقليل منفى بل اطلب القليل والسعى الأدنى (قوله وإنما لم يجز أن يقدر مستأنفا) ويكون العاملان تنازعا فى قليل (قوله فلا تنازع بينهما) أى لان شرط التنازع الارتباط بين العاملين ولو بالعطف (قوله أفادت الخ) اى أفادت انتفاء الاجابة لانتفاء الدعاء وكذلك البيت انتفى كفاية القليل لانتفاء السعى لأدنى معيشة ولكون عدم طلب القليل مستمرا (قوله لان المعنى حينئذ) أى وأما فى المثال السابق فالقيد ليس نقيضا للشرط لان عدم التوانى لا يناقض الدعوة وإنما المناقضة فى البيت وفى قولك لو جاءنى لأكرمته غير جاء فان القيد مناقض للشرط فلا يصح التعليق (قوله فيكون انتفاء الخ) أى أنه علق كفاية القليل المقيدة بعدم الطلب على السعى ومن المعلوم أن القيد جزء فى المعنى وان السعى لأدنى معيشة هو طلب القليل فيؤول الامر إلى أنه علق عدم طلب القليل على طلب القليل فاذا أدخلت لو صارت مفيدة لعدم عدم الطلب وهو ثبوت الطلب لا نتفاء الطلب فقد توقف الشىء على عدمه فقول الشارح فيتوقف عدم الشىء أى عدم الطلب وهو القيد وقوله على وجوده وهو وجود الطلب وهذا كله قبل دخول لو

فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم الشىء على وجوده ولهذه القاعدة أيضا بطل قول بعضهم فى فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شىء (١٥٢) قدير ان فاعل تبين ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه كما فى ضربنى وضربت زيدا إذ لا ارتباط تبين تبين وأعلم على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر فى باب التنازع حتى ان الكوفيين لا يجيزونه البتة وضعف حذف مفعول العامل الثانى إذا أهمل كضربنى وضربت زيد حتى ان البصريين لا يجيزونه إلا فى الضرورة والصواب ان مفعول اطلب الملك محذوفا كما قدمنا وان فاعل تبين ضمير مستتر إما للمصدر أى فلما تبين له تبين كما قالوا فى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه أو لشىء دل عليه الكلام اى فلما تبين له الامر أو ما أشكل عليه ونظيره إذا كان غدا فاتنى أى إذا كان هو اى ما نحن عليه من سلامة (الحادى عشر) ألفاظ التوكيد الاول وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم ومن ثم كان مردودا قول الهروى فى الذخائر تقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد وقول بعض من عاصرناه فى قوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ان جميعا توكيد لما ولو كان كذا لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل والصواب أنه حال وقول الفراء والزمخشرى فى قراءة بعضهم انا كلا فيها ان كلا توكيد والصواب أنها بدل

وأما بعد دخول لو فيكون فيه توقف وجود الشىء على عدمه فقول الشارح فيكون انتفاء كفاية الخ الأولى حذف انتفاء لأن كلا منافى التعليق بقطع النظر عن لو وما جاء الفساد إلا من جعل الواو للحال وحينئذ فتعين جعلها الاستئناف اه تقرير دردير (قوله فيكون انتفاء كفاية الخ) الأولى حذف انتفاء لأن التعليق بين الجواب والشرط نفسه لا بين الشرط وانتفاء الجواب وقوله موقوفا على طلبه أى على طلب القليل الذى هو السعى لأدنى معيشة (قوله فيتوقف عدم الشىء) أى عدم الطلب ووجه التوقف ان قيد المعلق معلق أيضا (قوله فيتوقف عدم الشىء) اى عدم الطلب للقليل (قوله ولهذه القاعدة) أى وهى وجوب الربط بين عاملى التنازع (قوله ولهذه القاعدة) أى لأجل ارتباط جملتى التنازع بطل قول بعضهم الخ (قوله قول بعضهم) هو الزمخشرى (قوله ضمير راجع إلى المصدر الخ) أى فلما تبين هو أى اقتدار الله على كل شىء (قوله بناء على أن تبين الخ) أى فالأصل فلما تبين له ان الله على كل شىء قدير قال أعلم أن الله الخ فاعمل الثانى فى قوله أن الخ على أنه مفعول له وأضمر فى الاول ما يحتاجه وهو ضمير الرفع (قوله إذ لا ارتباط الخ) علة لبطلان قول بعضهم قال الدمامينى قد يقال ان الربط موجود لان لما تربط بين الشرط والجواب وأعلم معمول للجواب فبينه وبين الشرط ارتباط (قوله لو صح) أى التنازع وفرضنا وجود الارتباط بين العاملين (قوله لضعف الخ) قال الشارح لا يسلم الضعف وسيأتى للمصنف المرور عليه قريبا فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فيمن فتح بين حيث قال ان بعضهم ذكر أن بين ظرف والفاعل ضمير راجع إلى مصدر الفعل اى لقد وقع التقطع بينكم أو إلى الوصل لان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يدل على عدم التواصل أو إلى ما من قوله ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تقطع وضل تنازعاه فعلى التنازع بكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما فى هذا المحل (قوله لضعف الاضمار الخ) أى إذا أعمل الثانى وأضمرنا فى الاول فيلزم الاضمار قبل الذكر وهو لازم لما قاله الزمخشرى وأما قوله وضعف الخ أى إذا أعمل الاول وأهمل الثانى وهذا على غير ما قاله الزمخشرى (قوله وضعف الخ) جواب عما يقال نجعل العامل الاول فلا يلزم الاضمار قبل الذكر ومعمول الثانى محذوف (قوله كضربنى وضربت زيد) الفصيح كضربنى وضربته زيد (قوله لا يجيزونه) أى لما فيه من تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه (قوله ان مفعول أطلب الملك محذوفا) أى او انه منزل منزلة اللازم أى لم احتج لطلب (قوله اما للمصدر) أى المفهوم من الفعل (قوله فلما تبين له تبين) أى فلما حصل له تبين (قوله كما قالوا فى ثم بدا لهم) أى ففاعله ضمير البداء (قوله ونظيره) أى فى كون الضمير راجعا لما دل عليه الكلام (قوله ما نحن عليه من سلامة) أى صحة وغدا خبر كان (قوله ألفاظ التوكيد الأول) أى التى يؤكد بها أولا بدون تقدم شىء عليها (قوله الاول) أى وهى النفس والعين وكلا وكل وأجمع (قوله ومن ثم) أى ومن أجل أن ألفاظ التوكيد يجب ربطها بالضمير (قوله وجميع على التوكيد) فقد جعل جميع مؤكدا مع كونه خاليا عن الرابط وهذا محل الشاهد (قوله وقول بعض من عاصرناه) هو الامام بهاء الدين قاضى القضاة أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الآمدى المصرى الشافعى تلميذ أبى حيان وكان ابن عقيل تولى القضاء فى محكمة باب الفتوح عن القزوينى ثم تولى قضاء مصر العتيقة عن ابن جماعة وكان يقول عليه العبادى شيخ الهيكل فى الكل ثم ولى قاضى القضاة أى قاضى العسكر قال السراج البلقينى سمعت أبا حيان يقول ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل ولد سنة سبع وتسعين وستمائة ولازم أبا حيان اثنتى عشرة سنة وتوفى سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بقرب الإمام الشافعى (قوله ولو كان الخ) هذا اعتراض أول على ابن عقيل وقوله ثم التوكيد الخ اعتراض ثان (قوله والصواب أنه حال)

اى

وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل (١٥٣) الكل لا يحتاج إلى ضمير ويجوز لكل

أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم فيجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز إلا في الضرورة فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على أن كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا أي جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفي واحترزت بذكر الأول عن أجمع وأخواته فانها إنما تؤكد بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون ٭ (الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة) وهي عشرة ٭ أحدها التعريف نحو غلام زيد ٭ الثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد ٭ الثالث التخفيف كضارب زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر إذا أردت الحال أو الاستقبال فان الاصل فيهن أن يعملن النصب ولكن الخفض أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون ويدل على أن هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك الضارب زيد والضاربو زيد ولا يجتمع على الاسم تعريفان وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولا

 توصف النكرة بالمعرفة وقوله تعالى ثاني عطفه وقول أبي كبير ٭ فأتت به حوش الفؤاد مبطنا ٭ ولا تنتصب المعرفة على الحال

أي منها (قوله وابدال الظاهر) جواب عما يقال انه لا يجوز ابدال الظاهر من الضمير (قوله إذا كان) أي ذلك الظاهر (قوله إذا لم تتصل بالضمير) أي وأما إن اتصلت به فلا تباشرها العوامل فلا تقع الا مبتدأ أو مؤكدة (قوله وبدل الكل الخ) جواب عما يقال انه ليس هناك ضمير (قوله ويجوز الخ) جواب عما يقال كيف البدل مع أنه على نية تكرار العامل فيلزم ايلاء كل العوامل والعامل لا يلي كلا (قوله وهو نادر) أي إذ الغالب اضافتها لفظا ومعنى أو معنى فقط فهي معرفة في الغالب (قوله فانها إنما تؤكد بعد كل) يعني لا قبلها إذا اجتمعت معها فلا ينافي انها يؤكد بها وحدها نحو لمنجوهم أجمعين (قوله فانها إنما تؤكد بعد كل) قال الدماميني هذا سهو ظاهر فقد قال تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود إبليس أجمعون وقال تعالى حكاية عن ابليس لأغوينهم أجمعين وقال تعالى لأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ثم لأصلبنكم أجمعين وقال إنا لمنجوهم أجمعين وإن جهنم لموعدهم أجمعين فقد أكد هذه الآيات كلها بأجمعين دون الاتيان بكل في حالات اعراب الاسم وأجاب الشمني بان قول المصنف إنما تؤكد بعد كل أي لا قبلها إذا اجتمعت معها فلا ينافي انه يؤكد بها وحدها

٭ (الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة) ٭

(قوله الاسم) أي المضاف من المضاف اليه وقوله بالاضافة أي بسبب الاضافة (قوله عشرة) الاولى أحد عشر (قوله والمراد بالتخصيص الخ) قال الدماميني فيه نظر فان مقتضاه انه لو أطلق التخصيص لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص اه وقد يقال ليس مراد المصنف بقوله والمراد الاحتراز بل بيان ما اصطلحوا عليه في التخصيص (قوله الذي لم يبلغ الخ) أي التمييز الذي لم يبلغ الخ وقوله درجة التعريف أي التعيين (قوله فان غلام رجل) أي وكذا غلام امرأة وقوله أخص من غلام أي من مطلق غلام وقوله كما يتميز غلام زيد أي المفيد للتعريف (قوله كضارب الخ) أي من كل وصف بمعنى الحال أو الاستقبال مضاف لمعموله وتسمى اضافته لفظية لانها لم تفد شيأ غير التخفيف في اللفظ ولانها في نية الانفصال بالاعمال مع النون أو التنوين لا بمجرد الضمير لوجوده مع المعنى مع ان اضافته معنوية (قوله أخف منه) أي من حيث انه يترتب عليه حذف التنوين والنون ذا الخفة بالحذف لا لان ذات الخفض أخف من النصب لان الامر بالعكس (قوله اذ لا تنوين) أي في الوصف المفرد وقوله ولا نون أي في الوصف المثنى أو المجموع (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفان) قال الدماميني هذا منقوض بأي الموصولة المضافة لمعرفة نحو جاءني أيهم أكرمته فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فتفيد التعريف فيجتمع تعريفان وقال الرضي وعندي أنه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا (قوله ولا يجتمع في الاسم تعريفان) أي وهو تعريف الموصولية والاضافة فان قلت ان المعرف بالموصولية أل والمعرف بالاضافة صلتها فلم يتوارد المعرفان على شيء واحد أجيب بان أل لما كانت في صورة الحرف ولازمت الدخول على الاسم وظهر اعرابها فيما بعدها صار كالشيء الواحد فكان الاضافة المتعلقة بالصلة كضارب متعلقة بأل وكان الموصولية القائمة بأل قائمة بالصلة (قوله بالغ الكعبة) نعت لهديا لان اضافة بالغ للكعبة لم تفده تعريفا وإلا لامتنع الوصف اذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله ثاني عطفه) أي فانه حال من من في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير والحال واجبة التنكير (قوله حوش الفؤاد) أي ذكيه والمبطن ضامر البطن وهو وصف محمود في الرجال وتمامه ٭ سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

وقول جرير ه يارب غابطنا لوكان يطلبكم ه ولا تدخل رب على المعارف وفى التحفة أن ابن مالك رد على ابن الحاجب فى قوله ولا تفيد إلا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وهذا سهو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتى الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لأنها ليست فى تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله (١٥٤) تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشري أريد باسم الفاعل هنا إما الماضى كقولك هو مالك عبيده أمس أى مالك الأمور يوم الدين على حد ونادى أصحاب الجنة ولهذا قرأ أبو حنيفة ملك يوم الدين وأما الزمان المستمر كقولك هو مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى ملخصا وهو حسن إلا أنه نقض هذا المعنى الثانى عند ما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقال قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل أو عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس فى معنى المضى فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر فى الأزمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى ه وحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضى وانه اذا كان لافادة حدث مستمر فى الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك ه الرابع ازالة القبح أو التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام بخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى الخامس تذكير المؤنث كقوله ه انارة العقل مكسوف بطوع هوى ه وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا ه ويحتمل أن يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين ويبعده لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا إضافة ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى قريب

التذكير

---

والسهد بضم السين والهاء قليل النوم أو السهران والهوجل الأحمق وإسناد النوم لليل مجاز عقلى والشاهد فى قوله حوش الفؤاد فانه حال وهو صفة مشبهة مضافة لمعمولها (قوله يارب الخ) تمامه ه لاقى مباعدة منكم وحرمانا (قوله يارب غابطنا) أى فاضافة غابط للضمير لفظية لا تفيد تعريفا وإلا امتنع دخول رب عليه إذ لا تدخل على المعارف (قوله ولا تفيد) أى إضافة الوصف بمعنى الحال والاستقبال لمعموله (قوله أخص من ضارب) أى من مطلق ضارب (قوله قبل أن تأتى الاضافة) وحينئذ فلم تفد الاضافة الا مجرد التخفيف كما قال ابن الحاجب (قوله فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال) أى بل كان بمعنى المضى (قوله فاضافته محضة) أى خالصة من نية الانفصال (قوله تفيد التعريف) أى إن كانت الاضافة لمعرفة وقوله التخصيص أى ان كانت الاضافة لنكرة (قوله ولهذا) أى لأجل كون مالك بمعنى المضى (قوله ولهذا الخ) أى فنزل الملك الاستقبالى منزلة الملك فى الماضى لتحقق الوقوع واستعمل اللفظ الدال على المضى فيه فاللفظ مستعمل فى ملك ماض لكن تنزيلا وكذا يقال فى نادى أصحاب الجنة (قوله وأما الزمان المستمر) أى المتناول للماضى والحال والاستقبال فباعتبار تناوله للماضى كانت الاضافة حقيقية مفيدة للتعريف فلذا جعل وصفا لاسم الله (قوله مالك العبيد) أى مالك لهم على سبيل الاستمرار فى الحال والاستقبال والماضى (قوله فتكون) أى حتى تكون وهو تفريع على المنفى وقوله ليس فى معنى المضى أى فقط وقوله فى الأزمنة المختلفة أى المتناولة للماضى والحال والاستقبال أى فباعتبار تناوله للحال والاستقبال كانت الاضافة غير حقيقية فحاصله أنه قد جعل هنا الوصف المراد منه الحدث المستمر فى الأزمنة اضافته غير حقيقية وفى الكلام على قوله مالك يوم الدين جعل اضافته حقيقية وقد يجاب بأن الاستمرار حاصل فى الماضى وغيره فيسوغ حمله على كل منهما فهنا لاحظ اعتبار الاستمرار فى الاستقبال وفى مالك يوم الدين اعتبر الاستمرار فى الماضى (قوله وليس الأمر كذلك) أى بل تكون اضافته حقيقية ولا يكون عاملا مثلا ما لو كان بمعنى الماضى كما ذكر فى مالك يوم الدين (قوله كمررت بالرجل الحسن الوجه) أى فالحسن يكتسب بسبب الاضافة زوال القبح والتجوز ارتكاب خلاف الأصل (قوله بخلو الصفة لفظا) أى وان كان فى المعنى لا بد من تقديره ويكون الوجه المرفوع بدلا من الضمير أو عطف بيان (قوله باجرائك الوصف القاصر) أى لأن الصفة المشبهة قاصرة لصوغها من اللازم فاذا نصب الوجه كان منصوبا على التشبيه بالمفعول به لا أنه مفعول به (قوله باجرائك الوصف) أى وهو خلاف الأصل (قوله تذكير المؤنث) أى أن المضاف المؤنث يكتسب التذكير من المضاف اليه المذكر بسبب الاضافة (قوله مكسوف) خبر انارة ومقتضاه أن يقول مكسوفة لكنه جرده من التاء لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله حيث لا إضافة) أى فهذا يفيد أن تذكير قريب فى الآية الاولى ليس للاضافة بل ذكر فى الآية الاولى لأن قريب فعيل بمعنى مفعول وهو يستوى فيه المذكر والمؤنث أو أن قريب صفة لمحذوف أى شىء قريب وكلام الفراء جواب ثالث (قوله ولكن ذكر الخ) استدراك على محذوف حاصله وحيث ذكر الوصف حيث لا إضافة كان ذلك مشكلا لكن ذكر الفراء فى الجواب الخ (قوله اذا لم يرد قرب النسب) أما إن أريد به قرب النسب طابق نحو هند قريبة لعمرو وزيد قريب لعمرو وهنا لم يرد قرب النسب فلذا ذكر لالتزام

اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق، وأما قول الجوهرى إن التذكير لكون التأنيث مجازيا فوهم (١٥٥) لوجوب التأنيث فى نحو الشمس طالعة والموعظة نافعة وانما يفترق حكم المجازى والحقيقى الظاهرين لا المضمرين *السادس تأنيث المذكر كقولهم قطعت بعض أصابعه وقرىء تلتقطه بعض السيارة ويحتمل ان يكون منه فله عشر أمثالها وكنتم على شفى حفرة من النار فنقذكم منها أى من الشفى ويحتمل ان الضمير للنار وفيه بعد لانهم ما كانوا فى النار حتى ينقذوا منها وأن الاصل فله عشر حسنات أمثالها فالمعدود فى الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث وقال

طول الليالى أسرعت فى نقضى * نقضن كلى ونقضن بعضى * وقال

وما حب الديار شغفن قلبى

وأنشد سيبويه * وتشرق بالقول الذى قد أذعته * كما شرقت صدر القناة من الدم * والى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهرى فى قوله

تجنب صديقا مثل ما واحذر الذى * يكون كعمرو بين عرب وأعجم * فان صديق السوء يزرى وشاهدى * كما شرقت صدر القناة من الدم * ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو الكناية عن الرجل المريد أخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو فى الخط وشرط هذه المسئلة والتى قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز أمة زيد جاء ولا غلام هند ذهبت

التذكير حينئذ (قوله قصدا للفرق) أى بين المراد بها قرب النسب والمراد بها غيره (قوله وأما قول الجوهرى) أى فى الصحاح جوابا عن تذكير الخبر فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب (قوله لوجوب التأنيث) أى تأنيث الخبر فيما ذكر من المثالين مع أن المبتدا فيهما من مجازى التأنيث (قوله لوجوب التأنيث فى نحو الشمس طالعة) أى كما يجب فى نحو هند قائمة (قوله وانما يفترق الخ) أى فمجازى التأنيث الظاهر يجوز فيه التذكير والتانيث وحقيقى التأنيث الظاهر يجب فيه التانيث (قوله الظاهرين) كما هنا فى الشمس والموعظة (قوله لا المضمرين) أى لا فى الضمير العائد الى مجازى التانيث فان ذلك الضمير يجب تانيثه كما ان العائد على حقيقى التأنيث كذلك فالحاصل ان مجازى التانيث ان كان ظاهرا جاز فيه التذكير والتانيث فتقول طلع الشمس وطلعت الشمس وأما حقيقى التانيث فيجب التانيث معه نحو قامت هند وان كان ضميرا عائدا عليه وجب فيه التانيث بحيث يؤنث الفعل أو الوصف المسند له ذلك الضمير نحو الشمس طلعت أو طالعة كما ان العائد على حقيقى التانيث كذلك نحو هند قامت (قوله تانيث المذكر) أى ان المضاف المذكر يكتسب التانيث من المضاف اليه المؤنث بسبب اضافته له (قوله قطعت بعض أصابعه) أى فهو انما أنث الفعل مع كون الفاعل وهو بعض مذكرا لاكتساب الفاعل المذكر التانيث من المضاف اليه المؤنث أعنى الاصابع والسيارة فى الآية (قوله عشر أمثالها) أى انما لم يقل عشرة أمثالها مع ان المعدود أمثال وهى مذكر لاكتساب المعدود التانيث من المضاف اليه أعنى الضمير العائد الى الحسنات (قوله على شفى) أى على طرف وجانب وقوله أى من الشفى أى فانث الضمير العائد على الشفى مع أنه مذكر لاكتساب المضاف أعنى الشفى التانيث من الحفرة (قوله ويحتمل أن الضمير للنار) أى بناء على ان الكون على شفاها كالكون فيها (قوله فالمعدود فى الحقيقة الموصوف المحذوف) أى فقد جاء على الاصل (قوله طول الليالى الخ) البيت للاغلب العجلى وقيل للعجاج ويروى عجزه * أخذن بعضى وتركن بعضى * وبعده

حنين طولى وطوين عرضى * أقعدننى من بعد طول النهض

(قوله أسرعت) انما لم يقل أسرع أى الطول لاكتساب الطول التانيث من الليالى (قوله شغفن) أى فلم يقل شغف الحب لاكتسابه التانيث من المضاف اليه وهو الديار وتمام البيت * ولكن حب من سكن الديارا * وقبله

أمر على الديار ديار ليلى * اقبل ذا الجدار وذا الجدارا

(قوله وتشرق الخ) البيت للاعشى يصف رجلا بافشاء السر وقبله

فلو كنت فى جب ثمانين قامة * ورقيت أسباب السماء بسلم

ليستدرجنك القول حتى تهره * وتعلم أنى لست عنك بمفحم

(قوله وتشرق) أى تغص بالقول الذى فشيته كما ان صدر القناة يغص بجمود الدم الذى عليها (قوله شرقت) بكسر الراء أى كما غصت صدر القناة أى الرمح من الدم والشاهد فى شرقت فلم يقل شرق أى الصدر لاضافة الصدر للقناة (قوله صدر القناة) أى ان صدرى الذى هو مذكر لما اضيف للقناة التى هى مؤنثة حسنه واكتسب التانيث منها بسبب الاضافة (قوله ومراده بما الكناية) اراد الكناية اللغوية وهى ما عبر به عن المعنى لان الواقع هنا تشبيه (قوله ومراده بما الكناية) الاولى ومراده بما ما الموصولة ومراده بالصديق الذى يكون مثل ما الصديق الناقص شبهه بها من حيث انها مفتقرة لما يكملها وهو العائد والصلة وأما كلامه فلا يظهر لان كلامه حينئذ يكون تجنب صديقا يكون كناية عن رجل ناقص وكذا تقول فى قوله عمرو والخ فالمراد بعمرو لفظ عمرو المرسوم الذى رسم فيه ما ليس حقه وشبه الرجل به من حيث ان كلا يأخذ ما ليس مستحقا له (قوله المريد أخذ) فى نسخة المتزيد الآخذ (قوله هذه المسئلة الخ) يعنى السادس والخامس (قوله فلا يجوز أمة زيد جاء) لانه لو حذف أمة لم يعلم اسناد المجىء للامة بل لزيد وكذا فى غلام هند وهذا بخلاف قطعت بعض

ومن ثم رد ابن مالك فى التوضيح قول أبى الفتح فى توجيه قراءة أبى العالية لا تنفع نفسا إيمانها بتأنيث الفعل انه من باب قطعت بعض أصابعه لأن المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذى ناب عن الايمان فى الفاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل الضمير المتصل إلى ظاهره نحو قولك زيد أظلم تريد أنه ظلم نفسه وذلك لا يجوز * السابع الظرفية نحو تؤتى أكلها كل حين وقوله

انا أبو المنهال بعض الاحيان وقال المتنبي

أى يوم سررتنى بوصال * لم تسؤنى ثلاثة بصدود

وأى فى البيت استفهامية يراد بها النفى لا شرطية لانه لو قيل مكان ذلك ان سررتنى انعكس المعنى لا يقال يدل على انها شرطية أن الجملة المنفية ان استؤنفت ولم تربط بالاولى فسد المعنى لانا نقول الربط حاصل بتقديرها صفة لوصال والرابط محذوف أى لم ترعنى بعده ثم حذفا دفعة أو على التدريج أو حالا من تاء المخاطب والرابط فاعلها وهى حال مقدرة أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها أى ماسررتنى غير مقدر أنك تروعنى ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط * الثامن المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فاى مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام وقال * ستعلم ليلى أى دين تداينت * وأى غريم للتقاضى غريمها * اى الاولى واجبة النصب بما بعدها كما فى الآية الا انها هنا مفعول به كقولك تداينت مالا لا مفعول مطلق لانها لم تضف لمصدر والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها فى لنعلم اى الحزبين أحصى ولتعلمن أينا أشد عذابا * التاسع وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدا فى نحو غلام من عندك والخبر فى نحو صبيحة اى يوم سفرك والمفعول نحو غلام أيهم أكرمت ومن ومجرورها فى نحو من غلام أيهم أنت افضل ووجب الرفع فى نحو علمت أبو من زيد والى هذا يشير قول بعض الفضلاء أمين

---

أصابعه لانك لو قلت قطعت أصابعه لعلم قطع البعض فى الجملة بأن يكون على سبيل التجوز مثلا تأمل (قوله ومن ثم) اى من أجل هذا الشرط رد الخ وقوله لان المضاف الخ علة لقوله رد الخ (قوله انه) مقول القول وقوله من باب قطعت بعض أصابعه أى ان الفعل أنث مع كون الفاعل مذكرا لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه (قوله بتقديم الخ) أى لان الضمير يعود بعد الحذف على النفس وحينئذ يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فالمخلص أن يقدم نفسا وجوبا (قوله الذى ناب عن الايمان) أى الذى كان مضافا اليه (قوله الى ظاهره) أى بأن يكون الظاهر مفعولا للفعل الرافع لضميره المتصل (قوله كل حين) أى فكل منصوب على الظرفية لاكتسابه الظرفية من المضاف اليه وكذا بعض فى بعض الاحيان وأى فى بيت المتنبي وان كانت كل وبعض وأى ليست أسماء زمان ولا مكان (قوله لم تسؤنى) تقدم للمصنف انشاده لم ترعنى وسيأتى له ذلك فى التقدير (قوله المعنى) أى المراد الذى هو أنت ماسررتنى يوما بوصل الا وقد أسأتنى وعاقبتنى ثلاثة بفراق وصدود أى فالمعنى أنى معذب معك على طول الدوام ولو جعل المعنى على الشرط لكان المعنى ان سررتنى بوصال يوما لم تحصل لى الاساءة بالفراق لحصول السرور الاول بالوصال فأنا دائم منعم (قوله لا يقال الخ) حاصله أنه يلزم على جعل أى للاستفهام الانكارى فساد وحاصله أنه يلزم عليه أن تكون الجملة المنفية أعنى لم ترعنى مستأنفة لعدم الربط لها بما قبلها وجعلها استئنافا يلزم عليه فساد فى الكلام وذلك لان قوله اى يوم سررتنى بوصال معناه سلب كلى أى لم يحصل منك سرور أصلا وقوله لم تسؤنى الخ معناه ايجاب جزئى أى لم يحصل منك اساءة فى بعض الاوقات واذا انتفت الاساءة فى بعض الاوقات ثبت السرور فى بعض الاوقات والايجاب الجزئى يناقض السلب الكلى ولا جاء التناقض إلا من جعل اى استفهامية فتعين جعلها شرطية والاوضح فى العبارة أنه كان يقول انه على جعل أى للاستفهام تكون الجملة الثانية مستأنفة لعدم الرابط وجعلها للاستئناف يلزم عليه فساد المعنى اه تقرير شيخنا دردير (قوله لا يقال الخ) فيه انه استدل قبل هذا على انها غير شرطية بانه لو قيل مكان ذلك ان سررتنى انعكس المعنى فبعد تقريره لفساد المعنى على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السؤال وكيف يستدل بالاستئناف على انها شرطية مع ما تقدم من أن كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى (قوله ثم حذفا) أى المضاف والمضاف اليه (قوله بفاء محذوفة) اى فاء السببية وهى تربط ما بعدها بما قبلها (قوله أى سررتنى غير مقدر الخ) راجع لجعلها حالية فالاولى أن يقدمه عندها (قوله فالحالية ممتنعة لعدم الرابط) قد يقال ان الربط يحصل بتقدير ضمير أى بصدود منك فلا تمتنع الحالية حينئذ اه دمامينى (قوله وأى غريم) أى مبتدا وغريمها خبره (قوله لا مفعول مطلق) قد تقدم صحته بحمل الدين على التداين وعلى ما ذكره المصنف فالبيت ليس مما الكلام فيه إذ لم يكتسب المضاف شيئا من المضاف اليه (قوله لانها لم تضف لمصدر) أى وإنما أضيفت لاسم ذات (قوله غلام من عندك) غلام مبتدا ومن مضاف اليه وعندك خبر (قوله صبيحة) خبر مقدم منصوب على الظرفية وهو واجب التصدير لاضافته لواجب التصدير وسفرك مبتدا (قوله من غلام أيهم الخ) الجار والمجرور متعلق بأفضل الواقع خبرا عن أنت وتقديم من ومجرورها هنا على عاملها واجب لاضافة المجرور لواجب التصدير (قوله أبو من) مبتدا مقدم وزيد خبر أو العكس ووجب رفع أبو لاضافته لواجب الصدارة فاذا علق علم عن العمل ولم يقل أبا من والجملة فى محل نصب سادة مسد مفعولى علم (قوله والى هذا) أى الى ما ذكر من وجوب التقديم والرفع هذا هو الأتم معنى ويحتمل والى الرفع (قوله بعض الفضلاء) هو الشيخ

عليك بارباب الصدور فمن غدا * مضافا لأرباب الصدور تصدرا * وإياك ان ترضى صحابة ناقص * فتنحط قدرا من علاك وتحقرا * فرفع أبو من ثم خفض مزمل * بيين قولى مغريا ومحذرا * والاشارة بقوله ثم خفض مزمل (١٥٧) إلى قول امرىء القيس

كأن أبانا في عرانين وبله
كبير أناس في بجاد مزمل

ذلك ان مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض (والعاشر) الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه والأكثر البناء (والحادى عشر) البناء وذلك فى ثلاثة أبواب (أحدها) أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون وقد استدل على ذلك بأمور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين مايشتهون ومنا دون ذلك قاله الأخفش وخولف وأجيب عن الأول بان نائب الفاعل ضمير المصدر أى وحيل هو أى الحول كما فى قوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب *

أى ويعتلل هو اى الاعتلال ولا بد عندى من تقدير عليك مدلولا عليها بالمذكورة وتكون حالا من المضمر ليتقيد بها فتفيد مالم يفده الفعل وعن الثانى بانه على حذف الموصوف أى ومنا قوم دون ذلك كقولهم * منا ظعن ومنا أقام * أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن فتح بينا قاله الأخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل

أمين الدين العروضى المحلى (قوله فرفع أبو من) أى من قولك علمت أبو من زيد فلما أضيف لواجب التصدير وجب رفعه وإن كان أصله النصب (قوله بيين قولى الخ) فيه أنه لا يصح أن يكون خبرا عن المبتدأين المتعاطفين ولا عن أحدهما أما الأول فلعدم المطابقة إذ لم يقل بيينان وأما الثانى فلاشتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لأن رفع أبو من لا يبين قوله مغريا ومحذرا بل مغريا فقط وكذا خفض مزمل لا يبينهما بل يبين محذرا فقط فكيف السبيل إلى تصحيح الكلام والجواب أن يجعل قوله مغريا ومحذرا قيدا للمحذوف لا للمذكور ويجعل قوله يبين بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر الآخر محذوف والتقدير على أن يكون الحذف من الثانى مثلا فرفع أبو من بيين قولى وخفض مزمل كذلك هما يبينان قولى مغريا ومحذرا (قوله مغريا) اى فى قوله عليك بأرباب الخ وقوله ومحذرا أى فى قوله وإياك أن ترضى الخ (قوله أبانا) هو جبل ويروى ثبيرا وهو جبل بمكة وقوله عرانين جمع عرنين معظم الأنف أو كله شبه به أول المطر لتقدمه على بقية الوجه واستعاره له وقوله وبله اى مطره اى كأن هذا الجبل ملفوف فى بجاد أى كساء مخطط حال نزول المطر عليه أى كأنه بين الجبال حال نزول المطر كبير اناس ملفوف فى بجاد أى كساء (قوله الاعراب) أى إذا كان المضاف اليه معربا هذا كلامه وفيه ان ارباب هذه اللغة يقولون المضاف ولو كان مضافا المبنى نحو خمسة عشرك فالموجب لاعراب المضاف الاضافة لا المضاف اليه كما هو ظاهر كلامه لأن الموضوع أن المضاف اليه موصوف بوصف فيكتسبه المضاف من المضاف اليه بسبب الاضافة (قوله هذه خمسة عشر زيد) اى فلما أضاف عشر لزيد المعرب أعرب عشر ورفع مع أنه مبنى على الفتح وأما خمسة فهى على حالها مبنية على الفتح (قوله البناء) أى إذا كان المضاف اليه مبنيا (قوله مبهما) اى وغير اسم زمان كما يؤخذ مما يأتى (قوله وحيل بينهم) أى فبين مبنى على الفتح وحقه الرفع لأنه نائب فاعل لاضافته للمبنى (قوله ومنا دون) أى فلم يقل دون بالرفع مع أنه مبتدأ ومنا خبر لاضافته للمبنى فاكتسب منه البناء (قوله وخولف) لا حاجة لهذا مع قوله وأجيب (قوله اى وحيل هو الخ) المراد بالحول الحجز أى حجز الحجز بينهم أى ثبت الحجز بينهم كما يؤخذ مما يأتى فى المصنف (قوله كما فى قوله) أى فهذا نظيره فى كون نائب الفاعل ضمير المصدر العائد على الفعل (قوله متى يبخل عليك) أى بالوصل وقوله ويعتلل أى يعتذر لك من تركه وقوله يسؤك اى يحزنك (قوله تدرب) بفتح الراء من ذرب والمراد به يحتد لسانك اى متى يبخل عليك بالوصل ويعتذر لك فى تركه تصر حزينا وحينئذ تخضع وتذل وان كشف غرامك بالوصال صار لسانك حادا طلقا كثير الكلام (قوله ولا بد الخ) أى لأجل ان تحصل فائدة لأن الفعل يدل على مصدره فلم يحصل بهما فائدة فاذا أتيت بالحال أفاد فائدة (قوله ولا بد عندى الخ) لا حاجة إلى هذا الذى ذكر أنه لا بد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع للمصدر المعهود أى الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفا فقد أفاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة انه إنما يدل على مصدر نكرة والنائب هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف فى توضيحه على الالفية المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات لجوز الأمرين ولم يجعل أحدهما متعينا لا بد منه وهذا الذى قاله فى التوضيح هو الحق اه دمامينى (قوله مدلولا عليها) أى بحيث يكون الأصل متى يبخل عليك ويعتلل هو عليك (قوله ليتقيد) اى المضمر بها أى بالحال لأن الحال فى المعنى وصف لصاحبها والوصف مقلل للاشتراك وفيه ان تقدير الاعتلال بال العهدية كاف ومغن عن تقدير عليك ولا يحتاج لتقديرها إلا لو قدر اعتلال منك أى متى يبخل عليك ويعتلل الاعتلال المعهود بكونه عليك لا على غيرك (قوله على حذف الموصوف) اى فدون منصوب على الظرفية صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ ومنا خبر وليس دون هو المبتدأ حتى يتأتى كلامه (قوله ومنها) أى من الأمور التى استدل بها على اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه (قوله فيمن فتح الخ) أى

أى لقد وقع التقطع أو إلى الوصل لأن وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو إلى ما كنتم تزعمون على أن الفعلين تنازعاه ويؤيد التأويل قوله أمم بأمر الحزم لو أستطيعه * وقد حيل بين العير والنزوان * بفتح بين مع اضافته لمعرب ومنها قوله تعالى انه لحق مثل ماأنكم تنطقون فيمن فتح مثلا وقراءة بعض السلف أن يصيبكم مثل ماأصاب بالفتح وقول الفرزدق * وإذ ما مثلهم بشر * وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون فى مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى إلا أمم أمثالكم وقول الشاعر * والشر بالشر عند الله مثلان * وزعم ان حقا اسم فاعل من حق يحق وأصله حاق فقصر كما قيل بر وسر ونم ففيه ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضميره تعالى لتقدمه فى وما توفيقى إلا بالله ومثل مصدر وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة ومنها قوله * لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة فى غصون ذات أوقال * فغير فاعل يمنع وقد جاء مفتوحا ولا يأتى فيه بحث ابن مالك لان قولهم غيران واغيار ليس بعربى ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن وأما قول الجرجانى وموافقيه ان غلامى ونحوه مبنى فمردود ويلزمهم بناء غلامك وغلامه ولا قائل بذلك

(الباب الثانى) أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه إذ نحو ومن خزى يومئذ ومن عذاب يومئذ يقرآن بجر يوم وفتحه (الثالث) أن يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبنى بناء أصليا كان البناء كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع * أو بناء عارضا كقوله

الفعل

---

فبين فاعل لتقطع ويدل له قراءة الرفع وفتح لاضافته للمبنى فاكتسب البناء من المضاف اليه (قوله أى لقد وقع التقطع) إنما فسر تقطع بوقع لأن اسناد الفعل لمصدره لا بد فيه من التأويل وإلا كان تهافتا (قوله على أن الفعلين) أى تقطع وضل تنازعاه على الفاعلية فاعمل الثانى واضمر فى الاول ضميرا عائدا على ما كنتم تزعمون وفيه ان هذا يعارضه ما قاله فى قوله تعالى فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شىء قدير فقد ذكر هناك انه لا يجوز أن يخرج القرآن على الاضمار قبل الذكر حتى ان البصريين لا يجيزونه وأجيب بأن كلامه الآن بصدد بيان أقوال المؤولين وإن كان أحدها لا يرضاه ولا يقول به بدليل ما سبق له اه تقرير دردير (قوله ويؤيد التأويل) أى كون بين ظرف والفاعل ضمير يعود إلى المصدر أو إلى الوصل الخ (قوله بين العير) أى الحمار والنزوان أى النط على الانثى والوثوب عليها (قوله مع اضافته لمعرب) أى وإذا كان مضافا لمعرب فلا يمكن القول ببنائها لأنها لا تبنى إلا إذا أضيفت لمبنى فتعين ان بين ظرف ونائب الفاعل ضمير يعود على المصدر فالقصد انه تعين هذا التأويل (قوله مثل ماأصاب) بفتح مثل مع أنه فاعل لقوله يصيب (قوله وإذ ما مثلهم الخ) فمثلهم مبتدا مبنى على الفتح لاضافته لمبنى (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك) أى اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه لا يكون فى مثل لمخالفتها الخ وقد يقال ان يوم يثنى ويجمع ويكتسب البناء من المضاف اليه كما يأتى فى الثالث (قوله لمخالفتها الخ) أى فلا يتأتى فيها البناء أصلا بخلاف غير وبين (قوله وزعم) عبر بالزعم اشارة لبعده (قوله من حق) من باب ضرب (قوله فقصر) أى بحذف الألف (قوله كما قيل بر الخ) أى فالاصل بار وسار ونام (قوله ففيه ضمير مستتر) تفريع على كونه اسم فاعل (قوله ومثل مصدر) أى منصوب على المصدرية أى ان يصيبكم اصابة مثل اصابة الخ (قوله وأما بيت الفرزدق) وهو قوله

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

(قوله ففيه أجوبة) أحدها أن نصب مثل على الحال والخبر محذوف أى موجود أو أنه أعمل لا مع عدم الترتيب شذوذا أو أن نصب مثل غلط لأن الفرزدق لم يعرف شرط إعمال ما الحجازية عند الحجازيين لكونه تميميا (قوله غير ان نطقت) قال بعض عد هذا من قبيل الاضافة إلى مبنى مشكل إذ المعنى غير نطق حمامة وهذا أمر لا بد منه لوجود الحرف المصدرى وجوابه أن الاضافة بحسب الظاهر إلى جملة مصدرة بحرف مصدرى كما صرح به الرضى وليست من قبيل المعربات بل هى مبنية نعم هذه الجملة فى تأويل مفرد لوجود الحرف المصدرى فالمعرب هو ذلك المفرد الذى تؤول الجملة به والاضافة فى الظاهر إنما هى للجملة (قوله ذات أوقال) وفى نسخة ذات أفنان (قوله ولو كان الخ) هذا مفهوم قوله فى أول الباب أن يكون المضاف مبهما كغير الخ (قوله فمردود) أى لانه ليس غلام من المبهمات ولانه يلزمهم الخ (قوله زمانا مبهما) أى مثل ساعة ويوم (قوله وفتحه) هو محل الشاهد فبناء يوم لاضافته للمبنى وأما على جره فيوم معرب (قوله على حين) فالفتح بناء لاضافته للفعل المبنى أى للجملة التى فعلها مبنى وقوله على الصبا بكسر الصاد الميل للجهل (قوله ألما أصح) من الصحو وهو الافاقة من السكر والوازع المانع يعنى انه بكى لاجل شوقه إلى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك فى سكر الصبوة ووبخها عن عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو الشيب الذى لا يليق بصاحبه التلطخ بالادناس الشهوانية (قوله والشيب وازع) أى مانع من ارتكاب الصبا وهذا البيت للنابغة وقبله

وأسبل منى عبرة فرددتها * على النحر منها مستهل ودامع

أسبل هطل وحذف تاء التانيث للفصل والعبرة بفتح العين الدمع والمستهل بكسر الهاء السائل والدامع مثله (قوله أو بناء عارضا الخ) جعل المصنف بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون الاناث عارضا مع أن الأصل فى

لأجتذبن منهن قلبي تحلما * على حين يستصبين كل حليم * رويا بالفتح وهو أرجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور
فان كان المضاف اليه فعلا معربا أو جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع
الصادقين بفتح يوم وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير يوم لاتملك نفس بالفتح وقال  اذا قلت هذا حين أسلو يهيجني *
نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر * وقال آخر
ألم تعلمي يا عمرك الله انني * كريم على حين الكرام قليل
واني لاأخزى اذا قيل مملق * سخي وأخزى أن يقال بخيل
رويا بالفتح ويحكى ان ابن الاخضر سئل بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة
أتاني أبيت اللعن انك لمتني * وتلك التي تستك منها المسامع *
مقالة أن قد قلت سوف أناله * وذلك من تلقاء مثلك رائع * فقال ولا تصحب الاردى فتردى مع الردى *
فقيل له الجواب فقال ابن الابرش قد اجاب يريد انه لما أضيف الى المبني اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب ومحله الرفع بدلا من انك لمتني وقد روي بالرفع وهذا الجواب عندي غير جيد لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح البناء في نحو غلامك وفرسه ونحو هذا مما لاقائل به وقد مضى ان ابن مالك منع البناء في مثل مع ابهامها لكونها تثنى وتجمع فما ظنك بهذا وانما هو منصوب على اسقاط الباء أو باضمار أعني أو على المصدرية وفي البيت
اشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى وهو اضافة مقالة الى أن قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه
وجوابه ان الاصل مقالة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وأن وصلتها بدل من مقالة او من أنك لمتني اوخبر
لمحذوف وقد يكون الشاعر

الفعل من حيث هو البناء لان المضارع على الخصوص أشبه الاسم فاعرب وجعل مايرده الى البناء أمرا طارئا
عليه اه دماميني (قوله لأجتذبن الخ) الاجتذاب السلب والتحلم تكلف الحلم بالكسر يعني لأسلبن
قلبي من هذه النسوة تكلفا مني لاظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى في وهي متعلقة بالفعل أو
بالمصدر ويستصبين بمعنى يصبين أو بمعنى يطلبن الصبوة (قوله رويا) أي حين في البيتين وقوله بالفتح أي
على انهما مبنيان لاضافتهما لمبني (قوله عند ابن مالك) قال في الخلاصة * واختر بنا متلو فعل بنيا (قوله
والصحيح) أي مع انه خبر لمبتدا محذوف أي هو يوم الخ (قوله بفتح يوم) اي مع انه خبر عن اسم الاشارة
فهو مبني على الفتح في محل رفع (قوله هذا حين أسلو) هذا مبتدا والاشارة للوقت الحاضر وحين أسلو
مبني على الفتح في محل رفع وهو مضاف لجملة أسلو (قوله حين أسلو) من السلو وهو النسيان وقوله يهيجني
بفتح حرف المضارعة أي يثيرني أي يحرك شوقي والصبا ريح تهب من مطلع الشمس عند استواء الليل والنهار
(قوله حين أسلو) أي فأسلو فعل مضارع كأغزو (قوله ألم تعلمي) مجزوم بحذف النون والياء فاعل
(قوله ياعمرك) يا تنبيه أو المنادى محذوف وعمرك منصوب بمحذوف أي أعمر عمرك بالله أي أعمر قلبك
بتذكير الله اه تقرير دردير وعلم من هذا أن لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ويروى برفع اسم
الجلالة على أنه فاعل والمصدر مضاف للمفعول (قوله على حين الكرام) أي فحين مبنية على الفتح مع ان
المضاف اليه جملة اسمية (قوله لاأخزى) أي لاأذل ولا أهان والمملق الفقير (قوله بالفتح) اي حين في
البيت الاول وهو اذا قلت هذا وفي الثاني وهو قوله ألم تعلمي الخ وأما البيت الثالث فلا شاهد فيه (قوله عن
وجه النصب) أي نصب مقالة (قوله اللعن) هو الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ تستعمله العرب كثيرا
في الدعاء للانسان بالشرف والعز وعلو المرتبة والمعنى جعلك آبيا اللعن ولا يكون كذلك إلا إذا كان شريفا أبي
النفس عالي الهمة (قوله وتلك التي) أي وتلك الملامة هي التي يضيق منها المسامع فتلك مبتدا والتي خبره
والجملة بعده صلة (قوله تستك منها المسامع) استكاك المسامع ضمها وضيقها (قوله مقالة) نصب مقالة
بدل من انك لمتني وهي في تأويل مصدر فاعل بأتاني فمقتضاه أن يرفع مقالة لان البدل من المرفوع مرفوع
(قوله أناله) بضم اللام فعل مضارع أي أصيبه وقوله رائع من أراعه بمعنى اخافه (قوله من تلقاء) يقال
جلس تلقاءه أي حذاءه اي وذلك القول من عند مثلك مخيف (قوله ولا تصحب الاردى الخ) هذا عجز بيت
ثان وأول البيتين عن المرء لاتسأل وسل عن قرينه * فكل قرين بالمقارن يقتدي
اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم * ولا تصحب الاردى فتردى مع الردي
(قوله الى المبني) أي وهو أن وان لكن فيه ان الاضافة انما هي للجملة وهي لاتوصف بكونها مبنية ولا معربة
تأمل (قوله وقد روي بالرفع) اي وقد روي البيت برفع مقالة (قوله ولو صح) اي البناء هنا في مقالة
(قوله لصح البناء الخ) أي بجامع ان كلا منهما اسم غير مبهم مضاف لمبني (قوله فما ظنك بهذا) أي الذي
لا ابهام فيه أصلا (قوله أو على المصدرية) أي وعامله مابعده وهو ان قد قلت (قوله وجوابه الخ) اي أو
أنه من اضافة العام للخاص وهي المسماة بالبيانية اي مقالة هي قولك سوف أناله (قوله بدل من مقالة) اي
فهي في محل نصب على ان مقالة نصب بنزع الخافض أو مفعول لأعني أو على أنه مصدر (قوله أو من انك
لمتني) أي فهي في محل رفع لان المبدل منه فاعل أتاني (قوله أو خبر لمحذوف) اي هي أن قد قلت الخ (قوله
وقد يكون) هذا جواب آخر عن الاشكال الوارد على الشاعر من حيث ان في البيت اضافة الشيء الى نفسه

إنما قال مقالة ان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فانشده الناس بتحقيقها فاضطروا إلى حذف التنوين ويروى ملامة وهو مصدر للمتمنى المذكورة أو لاخرى محذوفة ﴿الامور التى لايكون الفعل معها إلا قاصرا وهى عشرون﴾ أحدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يتحول المتعدى قاصرا إذا حول وزنه إلى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وما أفهمه وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا طلع اليمن ولا ثالث لهما ووجههما أنهما ضمنا معنى وسع وبلغ (والثانى والثالث) كونه على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوى (والرابع) كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو أغد البعير وأحصد الزرع أى صار اذوى غدة وحصاد (والخامس) كونه على افعال كاقشعر واشمأز (السادس) كونه على افوعل كاكوهد الفرخ إذا ارتعد (السابع) كونه على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع (الثامن) كونه على افعنلل بزيادة إحدى اللامين كاقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد (التاسع) كونه على افعنلى كاحرنبى الديك إذا انتفش وشذ قوله

قدجعل النعاس يغرندينى أطرده عنى ويسرندينى

ولا ثالث لهما ويغرندينى بالغين المعجمة يعلونى ويغلبنى وبمعناه يسرندينى (العاشر) كونه على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين وقولهم إن البغاث بأرضنا يستنسر (الحادى عشر) كونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر (الثانى عشر) كونه مطاوعا لمتعد إلى واحد نحو كسرته فانكسر وأزعجته فانزعج فان قلت قد مضى عد انفعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل تقول ضاعفت الحسنات فتضاعفت وعلمته فتعلم وثلمته فتثلم وأصله ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كألبسته الثوب فلبسه وأقمته فقام وزعم ابن برى أن الفعل ومطاوعه

(قوله إنما قال مقالة) اعلم انه مرسوم فوق مقالة صاد وهذه الصاد المرسومة إشارة إلى الوصل وهذا خلاف طريقة رسم العروضيين عند التقطيع لانهم إنما رسموه مقالتن (قوله ونقل حركة الهمزة) أى إلى التنوين قبلها إنما احتاج المصنف لهذا لان الشاعر لما خالف القواعد النحوية فى كلامه احتاج إلى هذا التخريج الحسن فلا عجب فالعجب من الشارح حيث تعجب منه (قوله بتحقيقها) بالقاف أى باثبات الهمزة (قوله فاضطروا إلى حذف التنوين) أى لأجل التخلص من التقاء الساكنين فصار فى صورة المتضايفين مع أنه لا اضافة بينهما

﴿الامور التى لايكون الفعل معها إلا قاصرا﴾

أى لازما لا يتعدى أثره إلى مفعول (قوله لانه وقف على افعال السجايا) أى الطبائع أى قصر عليها ولا يتجاوزها إلى غيرها (قوله مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه) أى فمن ثم لم يجئ متعديا لان التعدى يقتضى مجاوزة أثر فعل الفاعل لغيره (قوله ولهذا) أى ولكونه وقف على أفعال السجايا وما شابهها (قوله إذا حول) أى المتعدى كضرب فانه إذا حول لقصد المبالغة إلى فعل وقيل ضرب الرجل أى ان الضرب صار كانه سجية له ولازم له فصار يتعجب منه (قوله وسمع الخ) أى قد سمع تحويل الفعل المتعدى لفعل مع بقائه على التعدى فى فعلين (قوله وان بشرا الخ) سمع من على بن أبى طالب والأول سمع من نصر بن سيار ولكن الذى سمع منه أرحبكم الدخول فى طاعة الكرماء (قوله ولا ثالث لهما) أى ولا ثالث لهذين اللفظين مع كونهما محولين لفعل (قوله انهما ضمنا) أى وتضمين القاصر معنى المتعدى يوجب تعدى ذلك القاصر (قوله أو فعل بالكسر) الأولى وفعل بالواو (قوله ووصفهما) أى الوصف الآتى منهما على وزن فعيل نحو ذليل (قوله ووصفهما على فعيل) أى ليس إلا فلا يرد نحو علم فان وصفه وان جاء على عليم إلا انه جاء على عالم أيضا فهو متعد (قوله أغد) أصله أغدد على وزن افعل نقلت حركة العين للساكن قبلها وأدغم أى صار ذا غدة (قوله احرنجم) فالجيم والميم أصليتان لا يسقطان فى تصريف فلاماه أصليتان (قوله إذا انتفش) بالفاء بعد التاء أى إذا انتفش شعر رقبته عند العراك (قوله ولا ثالث لهما) أى لهذين الفعلين أعنى اغرندى واسرندى فى الشذوذ من تعديهما (قوله وبمعناه الخ) أى ويسرندين ملتبس بمعناه من التباس الدال بمدلوله (قوله كاستحجر الطين) أى تحول من صورة الطينية إلى صورة الحجرية (قوله يستنسر) أى يصير كالنسر أى ان الضعيف يقوى عندنا ولعل الانسب تستنسر بالتاء وهو فى نسخة والبغاث اسم طائر وقوله يستنسر أى ينتقل من صورته إلى صورة النسر (قوله كونه مطاوعا) المطاوعة هى قبول فاعل فعل أثر فعل فاعل آخر وحينئذ فمعنى المصنف كون فاعل ذلك الفعل قابلا لأثر فعل فاعل متعد لواحد (قوله فانكسر) أى الحجر فقد قبل الحجر الذى هو فاعل ذلك الفعل اثر فعل الفاعل الأول وأثر فعله هو الانكسار (قوله قد مضى عد انفعل) أى وحينئذ فيستغنى به عن المطاوع لان المطاوع على وزن الفعل (قوله تلك) أى كونه على وزن الفعل (قوله فتثلم) ويصح أن يقال فانثلم لكن يكون على وزن انفعل (قوله وأصله) أى وسبب ذلك وعلته أى كون المطاوع لازما (قوله ان المطاوع) أى بالكسر وقوله ينقص عن المطاوع بالفتح درجة فان كان المطاوع بالفتح متعديا لاثنين كان مطاوعه متعد بالواحد وان كان المطاوع بالفتح متعديا لواحد كان مطاوعه لازما كامثل

الشارح

قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث واستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي التعدي لواحد نحو استفتيته فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمته لك وهو قول المحققين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله  لذلك التأثير (الثالث عشر) ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن (الرابع عشر) أن يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن أمره اذاعوا به وأصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملأ الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يجرح في عراقيبها نصلي ه فانها ضمنت معنى ولا تنب ويخرجون وتحدثوا وبارك ولا يصغون واستجاب ويعث أو يفسد والستة الباقية أن تدل على سجية كلؤم وجبن وشجع أو على عرض كفرح وبطر وأشر وحزن وكسل أو على نظافة كطهر ووضؤ أو دنس كنجس ورجس وأجنب أو على لون كاحمر واخضر وأدم واحمار واسواد أو حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل (تنبيه) في فصيح ثعلب في باب المشدد فلان يتعهد ضيعته قال ابن درستويه ولا يجوز عنده يتعاهد لانه لا يكون عند أصحابه الا من اثنين ولا يكون متعديا ويرده قوله تجاوزت أحراسا اليها ومعشرا ه وأجاز الخليل يتعاهد وهو قليل وسأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها فمنعها وسأل يونس فأجازها لجمع بينهما وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسئلوا عنها فامتنعوا من يتعاهد فقال يونس يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت أنت سببه ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال في قول أبي ذؤيب ه بينا تعانقه الكماة وروغه ه يوما أتيح له جريء سلفع

---

الشارح لذلك (قوله قد يتفقان في التعدي لاثنين) أي وقول النحاة لا بد ان ينقص عنه درجة لا يسلم هذا كلامه (قوله فنصحني) أي فالياء مفعول والهاء في الاول مفعول (قوله والاجابة) أي والاجابة مثل الطلب في التعدي (قوله وانما حقيقة الخ) أي وما ذكره من قوله استعطيته درهما الخ ومامعه لا يصدق عليه هذا (قوله أن يدل احد الفعلين الخ) أي فقولك كسرت الحجر الفعل دل على تأثير في شيء كالحجر وقولك فانكسر دل الفعل على قبول الحجر لذلك التأثير أعني الانكسار وكان عليه ان يزيد قيدا ويقول مع التوافق في الاشتقاق لخرج نحو ضربته فتألم لانه وان صدق عليه ما قاله لكنه ليس موافقا في الاشتقاق (قوله رباعيا) هذا أعم من افعنلل لوجود هذا في المطاوعة وغيرها (قوله تدحرج) على وزن تفعلل واحرنجم على وزن افعنلل ومابعده على وزن افعلل (قوله أن يضمن) أي الفعل المتعدي (قوله اذاعوا به) أي فاذاعوا متعد تقول أذعت الحديث أي أفشيته فضمن معنى تحدث وهو لازم يؤتى بالباء في صلته وكذا أصلح متعد تقول أصلح الله حاله فضمن معنى بارك وهو لازم يوصل بفي قال تعالى وبارك فيها وكذا سمع متعد نحو حتى يسمع كلام الله وصغا لازم بمعنى مال يوصل بالى تقول صغوت الى فلان أي ملت اليه (قوله يجرح في عراقيبها الخ) الضمير للناقة والفعل متعد لانك تقول جرحت عرقوبه وهذا شطر بيت وصدره ه وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها ه الى الضيف يجرح الخ (قوله فانها) اي هذه الأفعال وقد رجع لها الامور المضمنة لها على سبيل النشر المرتب بعد اللف (قوله معنى ولا تنب) أي فعدا متعد بمعنى جاوز تقول عدا فلان طوره أي جاوزه وتنب لازم بمعنى تتجافى وتتباعد وكذا يخالفون عن أمره فان خالف متعد تقول خالفت أمر فلان اي ارتكبت خلافه وخرج لازم فدخل عن في صلته وهكذا (قوله ويعث او يفسد) راجعان ليجرح فكل من يفسد ويعث يتعدى بفي يقال عاث الذئب في الغنم ولا تفسدوا في الأرض (قوله ان تدل على سجية) هذا أخص من الاول وهو كون الفعل على زنة فعل لانه يدل على السجايا وما شابهها وحيث كان ما تقدم أعم فيستغنى به عما هنا (قوله او دنس) اي ما يزول بسرعة (قوله او حلية) في نسخة او على حلية وهي الاوصاف الظاهرة والسجايا الاوصاف الباطنة وكلاهما ملازم بخلاف العرض والدعج سعة العين مع سوادها والشنب عذوبة الاسنان وبرودتها وصفاؤها وحدتها والكحل ان يعلو جفون العين سواد مثل الكحل من غير اكتحال قال ه ليس التكحل في العينين كالكحل ه (قوله وهزل) فيه ان هزل لا يدل على حلية (قوله لانه لا يكون الخ) اي لان التفاعل لا يكون الا من متعدد ولا بد ان يكون لازما ولو قيل يتعاهد صنعته كان متعديا وليس هنا متعدد (قوله ويرده) اي هذا التعليل الذي ذكره ابن درستويه (قوله تجاوزت الخ) اي فقد عدى تفاعل وليس التجاوز واقعا من متعدد ومن المعلوم ان الموجبة الجزئية تناقض السالبة الكلية (قوله ابن قنبر) بفتح القاف وبعدها موحدة (قوله لجمع) اي الحكم بين يونس وبين أبي زيد (قوله كم من علم استفدناه) هذا مدح لابي زيد من يونس فعلم من هذا ان يتعاهد ممنوعة (قوله تعانقه) التعانق جعل كل من المتعانقين يده على عنق صاحبه والفعل منه لازم كما قال ابن السيد البطليوسي وغيره فلا يقال زيد تعانق عمرا وانما يقال عانقه أو اعتنقا أو تعانقا وحينئذ فالبيت مشكل سواء قرئ بالجر أو الرفع أي بجر التعانق على أنه مصدر مضاف لبين أو بالرفع على أنه فعل والجملة مضافة لبين ووجه الاشكال على كل أن ذلك المصدر أو الفعل تعدى للضمير والكماة فاعل كما قال المصنف والكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمى نفسه أي سترها بالدرع والبيضة والروغ مصدر راغ اي

ان من رواه بجر التعانق مخطىء لان تفاعل لايتعدى ثم رد عليه بانه ان كان قبل دخول التاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو الا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزته وعانقته وتعانقته انتهى وانما ذكر (١٦٢) ابن السيد أن تعانق لايتعدى ولم يذكر أن تفاعل لايكون متعديا وايضا فلم يخص الرد برواية الجر ولا معنى لذلك

﴿الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر﴾ وهي سبعة (احدها) همزة افعل نحو اذهبتم طيباتكم ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين والله أنبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجا وقد ينقل المتعدى الى واحد بالهمزة الى التعدى الى اثنين نحو ألبست زيدا ثوبا وأعطيته دينارا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى التعدى الى ثلاثة الا في رأى وعلم وقاسه الاخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدى الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه (الثاني) ألف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته (الثالث) صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اى غلبته في الكرم (الرابع) صوغه على استفعل للطلب أو النسبة الى الشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى الاثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على اصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور واما قول اكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود (الخامس) تضعيف العين تقول في فرح زيد فرحته ومنه قد أفلح من زكاها هو الذي يسيركم وزعم ابو على ان التضعيف

باب

مال عن الشيء وحاد عنه وانيح قدر له والجرىء بهمز الآخر ذو الجراءة وهي الاقدام على الشيء والسلفع كجعفر الجسور (قوله ان من رواه) هذا مقول ابن السيد كما نقل ابن عصفور (قوله لايتعدى) أى لا هو ولا مصدره أى وهنا تعدى لان تعانق تفاعل وقد أضيف إلى مفعوله والكماة فاعله (قوله قبل دخول التاء) أى لان التاء للمطاوعة والفعل المطاوع أحط رتبة من المطاوع كما سبق (قوله ثم رد) أى ابن عصفور على ابن السيد (قوله الا قليلا) مستثنى من قوله يصير قاصرا (قوله وإنما ذكر الخ) حاصله اعتراض على ابن عصفور من المصنف وحاصله انك يا ابن عصفور حرفت كلام ابن السيد واعترضت عليه وحاصله أن عبارة ابن السيد لان تعانق لايتعدى وأنت نقلت عنه ان تفاعل الخ فهو انما تلفظ بجزئى فانت اعترضت عليه بشيء لم يقل به على أن ابن السيد لم يقع في كلامه أن من رواه بجر الخ لان ابن السيد انما جعل المخطىء الشاعر حيث جعل تعانقه متعديا مع أنه لايكون الا قاصرا فاعتراضه ليس خاصا برواية الجر كما نقلت عنه فهو لم يجعل الراوى مخطئا بل الشاعر أى فكلام ابن السيد مسلم وأنه لايتعدى لكن يقال عليه انه ورد تعانقه وان كان قليلا فلعل الشاعر جاء كلامه على ذلك الا أن يقال ان مراده برده له انه مخالف للقياس وان كلام الشاعر شاذ (قوله ولا معنى لذلك) أى ولا معنى لتخصيص الرد برواية الجر بل الشاعر مخطىء سواء روى البيت بالرفع أو بالجر واعترض بان التخطئة للشاعر لاتصح لانه عربي الا أن تفسر بالشذوذ

﴿ (الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر) ﴾

(قوله همزة أفعل) أى وهي المسماة بهمزة النقل (قوله أمتنا الخ) الظاهر انه أطلق على العدم السابق اماتة تغليبا والاحياء في الدنيا والقيامة (قوله ألبست زيدا ثوبا) أى فالاصل لبس زيد ثوبا فلما دخلت الهمزة صيرت الفاعل مفعولا أول (قوله نحو ظن) الاولى وهي ظن الخ كما هو في نسخة (قوله كله سماعي) أى في المتعدى الى واحد والى اثنين وفي القاصر (قوله سماعي في غيره) أى سواء كان متعديا الى واحد او اثنين فقولهم همزة النقل تعدى أى تعدى القاصر قياسا وتعدى المتعدى زيادة على ما كان متعديا له لكن سماعا فما سمع يقال وما لم يسمع لايقاس على ما سمع اهـ تقرير دردير (قوله على فعلت بالفتح أفعل بالضم) أى الذى مضارعه أفعل وهي لافادة الغلبة (قوله كرمت زيدا) أى غلبته في الكرم (قوله للطلب أو النسبة) خرج الصيرورة كاستحجر الطين والزائدتان للتوكيد (قوله كاستخرجت المال) أى طلبت خروجه (قوله واستحسنت زيدا) أى نسبته للحسن ونسبت الظلم للقبح (قوله وقد ينقل) اى بصوغه على استفعل للطلب أو النسبة ذو المفعول (قوله استكتبته الكتاب) أى فالاصل كتب زيد الكتاب فلما دخلت السين والتاء صيرت الفاعل مفعولا وكذا أصل ما بعده غفر الله الذنب فلما أدخل السين والتاء التى للطلب صير الفاعل مفعولا (قوله وانما جاز الخ) هذا جواب عما يقال كيف ينقل صوغ الفعل على استفعل للطلب المتعدى لواحد الى اثنين مع انه لم يتعد للثاني في هذا المثال بنفسه (قوله لتضمنه معنى استتبت) أى وهو يتعدى للمفعول الثاني بمن وقوله لتضمنه الخ أى لا لكونه من باب اختار خلافا للاكثر الآتى (قوله ولو استعمل على اصله لم يجز) أى لان صوغه على صيغة استفعل للطلب توجب تعديته لاثنين بنفسه (قوله من باب اختار الخ) هو كل فعل متعد لواحد بنفسه وللثاني بحرف جر دائما وان أتى في بعض الحالات متعديا للثاني بنفسه فهو من

فى هذا للمبالغة لا للتعدية لقولهم سرت زيدا وقوله ه فاول راض سنة من يسيرها ه وفيه نظر لأن سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه فى البيت على اسقاط الباء توسعا وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف فى قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان وزعم الزمخشرى ان بين التعديتين فرقا فقال لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة واحدة جيء بنزل فى الاول وأنزل فى الثانى وإنما قال هو فى خطبة الكشاف الحمد لله الذى أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور فى إنا أنزلناه فى ليلة القدر وفى قوله تعالى شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن واما قول القفال ان المعنى الذى أنزل فى وجوب صومه او الذى أنزل فى شأنه فتكلف لاداعى اليه وبالثانى تنزله من السماء الدنيا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما فى ثلاث وعشرين سنة ويشكل على الزمخشرى قوله تعالى وقالوا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم فى الكتاب ان إذا سمعتم آيات الله يكفر بها وذلك اشارة إلى قوله تعالى وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا الآية وهى آية واحدة والنقل بالتضعيف سماعى فى القاصر كما مثلنا وفى المتعدى لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع فى المتعدى لاثنين وزعم الحريرى انه يجوز فى علم المتعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعى مطلقا وقيل قياسى فى القاصر والمتعدى إلى واحد

---

باب التوسع وهو سماعى والمسموع منه اختار واستغفر وأمر وسمى وكنى ودعا وزوج فتقول زوجت زيدا هندا وبهند وقول الشارح مردود أى لأن صيغة استفعل الناقلة للمتعدى لواحد إلى اثنين وجدت فلا وجه لجعله من باب اختار ولا يرد علينا استغفرت الله من الذنب لأن هذا من التضمين اه تقرير دردير (قوله للمبالغة) اى فى المعنى لأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى فهو فى الاصل قبل التضعيف متعد والتضعيف إنما أفاد المبالغة يقال زكى زيد نفسه والفرسخ سرته (قوله فاول راض الخ) هو لخالد بن زهير ابن عم أبى ذؤيب الهذلى وصدره ه فلا تجزعن من سنة انت سرتها ه وكان أرسله أبو ذؤيب لصديقته فافسدها عليه وكان أبو ذؤيب أفسدها على عبدالله بن عمرو (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء الخ) الاولى بالهمزة والتضعيف لانه هو الموجود فى الابيات المذكورة (قوله نزل عليك الكتاب بالحق) التعدية هنا بالتضعيف (قوله وأنزل التوراة) التعدية هنا بالهمزة (قوله ان بين التعديتين) أى التعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف (قوله منجما) أى مفرقا اجزاء (قوله والكتابان) اى التوراة والانجيل (قوله جيء بنزل فى الاول) أى المقتضى للتنجيم بخلاف أنزل بدون تضعيف فانها تقتضى أن الفعل حصل مرة (قوله وإنما قال الخ) جواب عما يقال إذا كان القرآن نزل منجما والفعل المضعف يفيد التنجم فما باله عبر فى خطبة كشافه بانزل القرآن هلا قال نزل (قوله ويشكل الخ) جوابه أن محل كون نزل المضعف مفيدا للتدريج مالم تقم قرينة على خلافه كما هنا وهذا الجواب يفيده كلام الزمخشرى حيث قال فى هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لاغير كخبر بمعنى أخبر وإلا كان متدافعا يعنى لان نزل للتدريج وجملة واحدة تنافيه فظهر أن ماقلناه مراده وحينئذ فلا اشكال (قوله وقوله تعالى وقد نزل عليكم فى الكتاب الخ) يعنى أن هذه الآية الواردة فى سورة النساء ترد على الزمخشرى أيضا وذلك لانه قد ورد فيها نزل المضعف بالبناء للفاعل فى قراءة عاصم وبالبناء للمفعول فى قراءة غيره وأن مخففة من الثقيلة واسمها اما ضمير الشأن على رأى قوم أو ضمير المخاطبين على رأى آخرين أى نزل عليكم فى الكتاب ان الشأن كذا والشأن ماأفادته الجملة بشرطها وجزائها او نزل عليكم فى الكتاب انكم إذا سمعتم وان مع مافى حيزها فى قراءة عاصم فى محل نصب بنزل وفى محل رفع بنزل فى قراءة غيره والمنزل عليهم فى الكتاب مانزل عليهم بمكة من قوله تعالى وإذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره فما فى سورة النساء تذكير للمؤمنين بما نزل أولا بمكة وهو آية واحدة ومع ذلك استعمل فى شأنها نزل المضعف وهو مناف لقول الزمخشرى باقتضائه التدريج فى التنزيل ولا تدريج مع وحدة الآية والجواب أن الحمل على التدريج إنما يرتكب عند فقد المنافى وهو موجود فيما ذكر فيحمل نزل ذو التضعيف على أنزل ذى الهمزة وقد قال الزمخشرى فى آية الانعام نزل بمعنى أنزل اه دماميني (قوله ان اذا سمعتم) أى نزل عليكم فى القرآن ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الخ اى فاعرضوا عنهم والذى نزل فى القرآن هو قوله وإذا رأيت الذين يخوضون الخ (قوله وذلك) اى قوله نزل عليكم فى الكتاب أى ان آية النساء تشير إلى آية الانعام (قوله اشارة إلى قوله تعالى وإذا رأيت الذين يخوضون الخ) اى التى هى فى الانعام (قوله وهى) اى قوله وإذا رأيت الذين (قوله آية واحدة) اى والآية الواحدة لايتأتى فيها تدريج (قوله والنقل) اى والتعدى (قوله سماعى مطلقا) اى فى القاصر والمتعدى لواحد واما المتعدى لاثنين فلم يسمع كما قال قبل وهذا هو نفس ماسبق والانسب أن يذكر هذا قبل كلام الحريرى ويقول وهو ظاهر قول سيبويه وقوله وقيل قياسى اى وقيل قياسى مطلقا اى فى القاصر والمتعدى لواحد (قوله

(السادس) التضمين فلذلك عدى رحب وطلع إلى مفعول لما تضمنا معنى وسع وبلغ وقالوا افرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنهما معنى خاف وامتهن أو أهلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات بانه قد ينقل الفعل أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك فى قولهم لا آلوك نصحا ولا آلوك جهدا لما ضمن معنى لا أمنعك ومنه قوله تعالى لا يألونكم خبالا وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ إلى ثلاثة لما ضمنت معنى أعلم وأرى بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم نبؤني بعلم (١٦٤) (السابع) اسقاط الجار توسعا نحو ولكن لا تواعدوهن سرا أى على سر أى نكاح أعجلتم أمر ربكم اى عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد اى عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسى بانه مختص بالمكان الذى يرصد فيه فليس مبهما وقوله * كما عسل الطريق الثعلب * اى فى الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود أيضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا إلا مع أن وإن وأهمل النحويون هنا ذكر كى مع تجويزهم فى نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى مصدرية واللام مقدرة والمعنى لكى وأجازوا أيضا كونها تعليلية وأن مضمرة بعدها ولا يحذف مع كى إلا لام العلة لأنها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف أختيها قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات شهد الله أنه لا إله إلا هو أى بأن لهم وبأنه وترغبون أن تنكحوهن أى فى ان أو عن ان على خلاف فى ذلك بين المفسرين ومما يحتملهما قوله * ويرغب ان يبنى المعالى خالد * ويرغب ان يرضى صنيع الألائم * أنشده ابن السيد فان قدر فى أولا وعن ثانيا فمدح وان عكس فذم ولا يجوز أن يقدر فيهما معا فى أو عن للتناقض ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك فالأصل

(قوله التضمين) أى وهو سماعى كما سبق للدماميني قال شيخنا الدردير والظاهر ان فيه قولا بانه قياسى لكثرته (قوله رحب وطلع) أى مع انه فعل لازم وقوله عدى رحب أى نقيل رحبتكم الطاعة وطلع زيد اليمن (قوله فرقت زيدا) من الفرق بمعنى الخوف فقوله خاف راجع لفرقت وقوله وامتهن أو أهلك راجعان لسفه (قوله قد ينقل الفعل) أى قد ينقل التضمين الفعل (قوله لا آلوك) هو بهمزتين قبل اللام وقد يمد (قوله إلى ثلاثة) اى بنفسها بعد ان كانت تتعدى إلى واحد بنفسها والآخر بحرف الجر الخ (قوله أى نكاح) تفسير لسر (قوله مرصد) اى طريق وقوله عليه أى على كل (قوله انه ظرف) أى لأن كل مضافة للظرف وهو مرصد وكل بحسب ما تضاف اليه (قوله بانه) أى المرصد (قوله فليس مبهما) أى ولا ينصب على الظرفية إلا ما كان مبهما (قوله كما عسل) أى كما اهتز ونط الثعلب الطريق أى فى الطريق (قوله وقوله) أى ابن الطراوة جواب عما رد عليه من انه ليس مبهما (قوله مستطرق) أى بالفعل وهو الذى يكون بين المزارع او بين المنازل وهذه ليست مبهمة (قوله إلا مع ان الخ) أى وأما مع غيرهما فهو سماعى (قوله هنا) أى فى المواضع التى يحذف معها الجار قياسا (قوله واللام مقدرة) هذا محل الشاهد أى فحذف الجار هنا قياسا (قوله كونها تعليلية) أى فهى بمعنى لام العلة وعلى هذا لا شاهد فيها (قوله بخلاف أختيها) أى أختى كى وهما ان وان فانه يحذف معهما كل جار (قوله على خلاف فى ذلك) مبنى الخلاف فى سبب النزول هل هو معرض رغبة فيهن أو ذم فمن قدر فى راعى الأول ومن قدر عن راعى الثانى فاندفع ما يقال ان شرط الحذف أمن اللبس وهنا قد وجد اللبس لأن اللبس عند عدم القرينة والقرينة هنا موجودة وإن اختلف فيها وقيل ان الابهام تعلق به غرض هنا لينزجر من يرغب فيهن لمالهن ومن يرغب عنهن لفقرهن (قوله ومما يحتملهما) أى فهو من الكلام الموجه المحتمل لمعنيين أحدهما مدح والثانى ذم (قوله المعالى) جمع معلاة بفتح الميم وهى كسب الشرف (قوله صنيع الألائم) أى فعل القبيح فالألائم جمع ألأم من قولك لؤم الرجل فهو لئيم أى دنىء الأصل شحيح النفس (قوله للتناقض) أى لأنك متى أثبت له الرغبة فى بناء المعالى نفيت عنه الرضا بصنع الألائم وان أثبت الثانى له وهو الرضا بصنع الألائم نفيت عنه الأول لأنهما ضدان لا يجتمعان فلا يصح أن يثبت له الرغبة فى بناء المعالى والرضا بصنع اللئام ولا الرغبة عن بناء المعالى وعن الرضا بصنع اللئام فان قلت لا شك فى أن الانسان يرغب فى الخير فيفعله وفى الشر فيفعله فى وقت آخر وقد يرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيئا منهما ولا يريد فعله ولا تناقض فى ذلك قلت الذى فى البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة فى الخير واستمرار الرغبة فى الشر لأنه متى استمرت الرغبة فى الخير لزم انتفاء الرغبة فى الشر لأنها شر فلو فرض وجودها لم تستمر الرغبة فى الخير وقد فرض استمرارها وكذلك العكس وكذا الاستمرار فى الرغبة عن الخير وعن الشر معا لا يتصور إذ الرغبة عن الخير رغبة فى الشر والرغبة عن الشر رغبة فى الخير فثبت التناقض على تقدير فى أو عن فى الموضعين كما ذكر المصنف (قوله ومحل ان وان الخ) اى محلها النصب وجوبا (قوله حملا على الغالب) اى لان الغالب ان الجار إذا حذف انتصب المجرور والاولى التخريج على الغالب لا على النادر (قوله انه) أى محلها جر (قوله لاه أبوك) اى

وأما نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه يرى أنه نصب (١٦٥) فسهو ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون أصلهما لا تدعوا مع الله أحدا لان المساجد لله وفاعبدون لان هذه ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وقوله ٭ وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ٭ إلى ولا دين بها أنا طالبه ٭ رووه بخفض دين عطفا على محل أن تكون إذ أصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات ٭ وهنا معد ثامن ذكره الكوفيون وهو تحويل حركة العين يقال كسى زيد بوزن فرح فيكون قاصرا قال ٭

وان يعرين ان كسى الجوارى ٭ فتنبو العين عن كرم عجاف ٭

فاذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطى وتعدى الى واحد كقوله

وأركب فى الروع خيفانة ٭ كسا وجهها سعف منتشر

أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب فيتعدى لاثنين نحو كسوت زيدا جبة قالوا وكذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه بفتحها متعد بمعنى قلبها وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلم ومنه وكسوته الثوب فكسيه

---

فالاصل لله در أبيك فقد حذف الجار أعنى اللام وأبقى الاسم مجرورا على حاله وقوله در أبيك حذف منه المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمتكم) الامة الملة والاشارة لملة الاسلام أى ان ملة الاسلام هى ملتكم التى يجب أن تكونوا عليها لا تنحرفون عنها يشار اليها ملة واحدة غير مختلفة (قوله أصلهما لا تدعوا الخ) فيه انه يلزم على كون هذا الاصل أن يكون معمول الفعل مقدما عليه مع أن الفاء يمتنع أن يكون ما بعدها عاملا فيما قبلها سواء كانت للسببية أو جزائية خلافا فالجار بردى فى الاولى فان قلت على ماذا يتخرج قلت على حذف إما الشرطية وتكون هذه الفاء هى الداخلة على جوابها وقد ذكر الرضى أن حذف إما مطرد إذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبلها منصوبا به أو بمفسر به وضابط الاطراد المذكور يشمل ما فى الآيتين فيكون تقديم المعمول على الفاء مغتفرا على ما تقرر فى محله اه دماميني (قوله أصلهما لا تدعوا مع الله أحدا) أى فى المساجد لان المساجد لله فالمشركون كانوا يأخذون الاصنام معهم فى المسجد الحرام ويدعونها فيه فأنزل الله وأن المساجد لله الخ أى لا تدعوا مع الله أحدا فى المساجد لان المساجد الخ فالمساجد على التوسع بنزع الخافض مع انه فى محل جر بالحرف المحذوف لا فى محل نصب بالفعل وإلا كانت مفعولا لتدعوا مقدما عليه وتقديم منصوب الفعل المؤول من أن وصلتها ممنوع لان الابتداء بان المفتوحة يلتبس بان التى بمعنى لعل هذا حاصل كلامه (قوله لان المساجد لله) فان وصلتها فى محل جر بالحرف المحذوف لا فى محل نصب بالفعل والا لزم تقديم الخ (قوله وقوله) عطف على قوله قوله تعالى وأن المساجد الخ (قوله ولا دين بها انا طالبه) يحتمل أن يكون من باب القلب أى ولا دين أنا طالبها به أو ان الباء بمعنى على (قوله أصله لان تكون) أى وهو محل جر وقد ظهر أثر ذلك فى التابع (قوله وقد يجاب) اى من طرف من يقول ان محل ان وصلتها بعد حذف الجار نصب (قوله دخول اللام) اى لان تكون (قوله بان القواعد) اى كقولنا محل ان وصلتها بعد حذف الجار جر (قوله بالمحتملات) اى لان هذا البيت محتمل (قوله وهو تحويل حركة العين) اى تحويلها للفتح بعد الكسر أى بان تكون عين الفعل مكسورة فاذا فتحتها تعدى الفعل (قوله كسى زيد) اى صار ذا كسوة (قوله قال الخ) شاهد على كون مكسور العين قاصرا (قوله وان يعرين) أى أخاف بعد موتى أن يعرين ان كسى الجوارى بكسر الهمزة فكسى لازم والجوارى فاعل وفى نسخة ضبط بفتح الهمزة أى أخاف أن يعرين وقت ان كسى فحذف المضاف (قوله ان كسى الجوارى) أى صرن ذا كسوة (قوله فتنبو) أى تتجافى وتتباعد ولا تنظر لهن (قوله عن كرم) بفتح الكاف وكسر الراء يوصف به المفرد والمثنى والجمع مذكرا كان ما ذكر أو مؤنثا وصف من الكرم أى كرام والبيت لابى خالد الخارجي وقبله

لقد زاد الحياة إلى حبا ٭ بناتى انهن من الضعاف
أحاذر أن يرين البؤس بعدى ٭ وان يشربن رنقا غير صاف

والرنق بسكون النون للضرورة وأصلها الفتح مصدر رنق الماء تكدر وبعد البيت

ولولاهن قد سومت مهرى ٭ وفى الرحمن للضعفاء كاف

اى كفاية يعنى هذا الشاعر ان حبى للحياة وتخلفى عن الحرب إنما هو لاجل بناتى فانى إن قتلت لم يبق لهن من يقوم بأمرهن فيعرين ويجعن وتنبو عين من تزوجهن عنهن ولولاهن سومت مهرى للحرب اى جعلت له علامة (قوله عجاف) اى هزيلات جمع عجفاء على غير قياس لان أفعل وفعلاء لا يجمع على فعال (قوله فاذا فتحت السين) اى من كسى (قوله وغطى) أى إذا كان كسا بمعنى غطى (قوله كقوله) أى امرىء القيس (قوله خيفانة) هى الجرادة المتلونة استعارها للفرس (قوله وجهها) أى فهو متعد لواحد أى كسا وجهها شعرا كالسعف (قوله أو بمعنى أعطى) أى إذا كان كسا بمعنى أعطى وهو عطف على قوله بمعنى ستر (قوله سعف الخ) هو شعر الناصية واحترز بقوله منتشر عن تكاثف شعر الناصية واجتماعه على وجه الفرس فهو غمم مذموم فى الخيل

ومنه البيت ولكن حذف فيه المفعول



## ﴿الباب الخامس من الكتاب﴾

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهي عشرة (الجهة الاولى) أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك

وأول واجب على المعرب ان يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بانها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه ولقد حكى لي أن بعض مشايخ الاقراء أعرب لتلميذه بيت المفصل

لا يبعد الله التلبب والـ ✱ غارات اذ قال الخميس نعم

فقال نعم حرف جواب ثم طلبا محل الشاهد في البيت فلم يجداه فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في نعم الجوابية وهي نعم بكسر العين وانما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر لمحذوف أي هذه نعم وهو محل الشاهد وسألني أبو حيان وقد عرض اجتماعنا علام عطف بحقلد من قول زهير

تقي نقي لم يكثر غنيمة ✱ بنهكة ذي قربى ولا بحقلد

فقلت حتى أعرف ما الحقلد فنظرناه فاذا هو السيء الخلق قلت فهو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك وقال الشلوبين حكى لي ان نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن اعراب كلالة من قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة فقال أخبروني ما الكلالة فقالوا له الورثة اذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل فقال فهي اذا تمييز وتوجيه قوله ان يكون الاصل وان

---

فاذا كان متعد بالواحد فمطاوعه قاصر والذي يتعدى لاثنين مطاوعه يتعدى لواحد فستر يتعدى لواحد فمطاوعه قاصر وكسا متعد لاثنين فمطاوعه متعد لواحد (قوله ومنه البيت) أي ان كسي الجواري فالمفعول محذوف أي ان كسي الجواري اثوابا (قوله ولكن حذف فيه المفعول) تقديره كساوجهها جمالا أو نحو ذلك اه دماميني

﴿الباب الخامس من الكتاب﴾

(قوله من جهتها) أي من سببها أي بسببها وقوله يدخل الاعتراض أي موجب الاعتراض كذا حرر والظاهر انه لا حاجة له لان المعرب مثلا اذا راعى ظاهر الصناعة ولم يراع المعنى دخل عليه الاعتراض تأمل كاتبه (قوله ما تزل الاقدام) أي ما تزلق الاقدام وكنى بهذا عن الخطأ (قوله بسبب ذلك) أي بسبب مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة وعدم مراعاة المعنى (قوله ان يفهم معنى ما يعربه) أي ما يريد اعرابه (قوله ان بعض مشايخ الاقراء) وفي نسخة المشايخ القراء (قوله الاقراء) أي الذين يقرؤن الناس وقوله بيت المفصل أي البيت الذي استدل به في المفصل على جواز حذف المبتدا وإبقاء خبره فاعربه هذا الشيخ وقال لا نافية ويبعد فعل مضارع والله فاعل والتلبب مفعول والغارات عطف عليه واذ ظرف والخميس فاعل قال ونعم حرف فلم يوجد حينئذ في البيت خبر عن المبتدا الذي حذف كما هو محل الاستشهاد والحق ان نعم اسم خبر لمبتدا محذوف أي هذه نعم وقوله الخميس اسم للجيش لانه خمسة أقسام مقدمة الجيش وهي الطائفة المتقدمة منه وساقة وهي الجماعة المتأخرة منه وقلب وهي الطائفة التي في الوسط وميمنة وهي الطائفة التي جهة اليمين وميسرة وهي الطائفة اليسرى ويقال لهما جناحان والكل يسمى خميسا وجيشا (قوله لا يبعد الله التلبب الخ) البيت للمرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والاصغر ابن أخيه زمعة بن سفيان بن سعد الخ وأول القصيدة

هل بالديار أن تجيب صمم ✱ لو كان رسم ناطقا بكلم

الدار قفر والرسوم كما ✱ رقش في ظهر الاديم قلم

وبهذا البيت سمي مرقشا ومنها

الشعر مسك والوجوه دنا ✱ نير وأطراف الاكف عنم

ليس على طول الحياة ندم ✱ ومن وراء المرء ما يعلم

(قوله التلبب) مصدر تلبب اذا لبس السلاح والغارات جمع غارة بمعنى اغارة (قوله لغة كنانة) أي انهم قد فروا من هذا وجعلوا حرف الجواب مكسور العين مع فتح النون (قوله أي هذه نعم) أي فغيروا عليها وخذوها فلو عرفوا المعنى ما غلطوا (قوله وقد عرض اجتماعنا) أي فالاجتماع لم يكن مقصودا (قوله بنهكة ذي قربى) النهكة الانتهاك بالاسر والعقوبة أي انه لم يكثر الغنيمة بسبب أسر وعقوبة شخص قريب له بل لذاته (قوله ولا بحقلد) بفتح الحاء وكسرها كذا ذكر شيخنا العدوي عن شيخه الملوي وفي الصحاح الحقلد الضيق البخيل وفي القاموس حقلد كعملس الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السيء الخلق واذا علمت هذا فالبيت يضبط بفتح الحاء والقاف وفتح اللام المشددة وأيضا كان الاولى للمصنف ان يقول فهو الضيق البخيل لان السيء الخلق انما هو معنى حقلد كزبرج وهو لا يصح في البيت انما الذي في البيت حقلد كعملس (قوله فاذا هو سيء الخلق) الظاهر انه انما أتى بهذه العبارة المحتملة لعود الضمير فيها على الحقلد وعلى أبي حيان تبكيتا لابي حيان لما كان بينهما من المنافسة في مسئلة بيانية والشأن أن المغاربة يكونون سيئي الاخلاق فلذا قال سيء الخلق (قوله هو معطوف على شيء متوهم) يحتمل وجها آخر وهو عطفه على نهكة على حذف مضاف أي ولا بنهكة حقلد أي شخص متصف بسوء الخلق لدناءة الحقلد وهو لا يتوجه الا لشريف ولك أن تقول انه عطف عليه من غير حذف والمراد أنه لا يستعين بحقلد (قوله تمييز) أي محول عن الفاعل

(قوله

كان رجل يرثه كلالة ثم حذف الفاعل و بنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جيء بكلالة تمييزا ولقد أصاب هذا النحوى فى سؤاله وأخطأ فى جوابه فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذى حذف لأجله وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طى ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يوجد فى كلامهم مثل ضرب أخوك رجلا وأما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فالذى سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه إنما ذكر فى جملة أخرى غير التى حذف فيها وكاعراب هذا المعرب كلالة تمييزا قول (١٦٧) بعضهم فى هذا البيت يبسط للاضياف

(قوله يرثه كلالة) أى ورثة ليس فيهم أب ولا ابن (قوله ثم حذف الفاعل) أى لغرض من الاغراض المذكورة فى البيان (قوله ولقد أصاب هذا النحوى فى سؤاله) اى عن معنى الكلالة (قوله وأخطأ فى جوابه) حيث أجاب بأنه تمييز (قوله نقض) أى ابطال (قوله من طى) بيان لما فى قوله عما بنيت وقوله وتراجع أى رجوع وقد يقال ان الغرض الذى حذف هنا الفاعل لاجله الاجمال ثم انه فصل بعد والاجمال أولا ثم التفصيل أوقع فى النفس وحينئذ فكلام النحوى ظاهر تأمل (قوله ولهذا) أى ولأجل كون التمييز بالفاعل فيه نقض للغرض الذى حذف لأجله الخ (قوله ضرب أخوك الخ) أصله ضرب أخاك رجل ثم بنى الفعل للمفعول فارتفع أخاك على انه نائب فاعل وأعرب رجل تمييزا (قوله وأما قراءة الخ) جواب عما يقال انا لا نسلم أن ذكر الفاعل بعد حذفه لغرض نقض للغرض والدليل القراءة السبعية فى الآية (قوله إنما ذكر فى جملة الخ) أى فهو واقع فى جملة استئنافية ولا يصح الدليل بها إلا لو كان مذكورا فى الجملة الأولى (قوله إنما ذكر فى جملة أخرى) أى لأنه فاعل لفعل محذوف (قوله كما بسط كلب ذراعيه) أى فذراعيه واقع مفعولا وحيث كان كذلك فقد أضاف الشاعر المصدر لمفعوله فما وجه نصب كلبا مع أنه فاعل وهو مرفوع وحاصل الجواب الذى ذكره المصنف أن بسط مصدر المبنى للمفعول وحينئذ فيكون ذراعيه فى محل رفع نائب فاعل فهو مصدر مضاف لنائب الفاعل وكلبا ذكر على أنه تمييز بعد أن كان محذوفا فالغرض (قوله ثم أضيف إليه) أى ثم أضيف المصدر إلى المفعول النائب عن الفاعل وقوله فرفع أى لنيابته عن الفاعل (قوله واما خبر) أى لكان وهو عطف على قوله اما حال (قوله فيورث صفة) أى لرجل الذى هو اسمها (قوله ومن فسر الكلالة) أى ان ما ذكر كله سابقا مبنى على التفسير السابق فى الكلالة وهم الورثة الذين لا أصل ولا فرع معهم (قوله حال) أى على الوجهين السابقين من كون كان تامة أو ناقصة وقوله أو خبر بناء على أنها ناقصة (قوله ولكن لا يحتاج الخ) أى لأن المعنى وان كان رجل يورث كلالة أو حال كونه كلالة (قوله بالقرابة) أى القرابة المخصوصة وهى التى لا أصل ولا فرع معها وهو المعنى السابق لكن هذا مبنى على أن الكلالة اسم للمعنى وما سبق مبنى على أنها اسم للرجال فالمعنى على هذا وان كان رجل يورث من أجل القرابة المخصوصة (قوله على القلب الخ) أى فهو على حد خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر فذراعاه مفعول مرفوع وكلبا فاعل منصوب لأمن اللبس لكن قول المصنف وانتصب كلبا الخ يخالف ذلك لانه يفيد أننا بالغنا فى المفعول فجعل فاعلا وفى الفاعل فجعل مفعولا وهو بعيد فالأحسن ما قلناه (قوله وأصله) أى بعد القلب (قوله المقلوب عن الفاعل) أى فى الاعراب (قوله وها أنا الخ) فى حواشيه على التسهيل ان دخول ها التنبيه على الضمير الذى لم يخبر عنه باسم الاشارة شاذ (قوله لانه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤن) أى وإنما أمرهم بفعل ضد ما يفعلونه فى أموالهم فكانوا لا يوفون الكيل ولا الميزان فقال أوفوا الكيل والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس وأدوا الزكاة (قوله من قرأ نفعل ونشاء بالتاء) هى قراءة ابن أبى عبلة (قوله فالعطف على أن نترك) أى أصلواتك تأمرك أن نترك وأن نفعل فى أموالنا أى فكأنه لما أمرهم بضد ما يفعلونه فى أموالهم كأنه هو الذى يفعل فيها ما يشاء (قوله وموجب الوهم) أى المشار له بتبادر الذهن (قوله مرتبين)

وجها رحبا بسط ذراعيه لعظم كلبا ان الأصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جيء بالمصدر واسند للمفعول فرفع ثم أضيف إليه ثم جيء بالفاعل تمييزا والصواب فى الآية ان كلالة بتقدير مضاف أى ذا كلالة وهو إما حال من ضمير يورث فكان ناقصة ويورث خبر أو تامة فيورث صفة وإما خبر فيورث صفة ومن فسر الكلالة بالميت الذى لم يترك ولدا ولا والدا فهى أيضا حال أو خبر ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف ومن فسرها بالقرابة فهى مفعول لأجله واما البيت فتخريجه على القلب وأصله كما بسط ذراعاه كلبا ثم جيء بالمصدر وأضيف للفاعل المقلوب عن المفعول وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل * وها انا مورد بعون الله أمثلة متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب * وسترى ذلك معينا * فاحدها قوله تعالى أصلواتك تأمرك أن

نترك ما يعبد آباؤنا وان نفعل فى أموالنا ما نشاء فانه يتبادر إلى الذهن عطف ان نفعل على ان نترك وذلك باطل لانه لم يأمرهم ان يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤن وإنما هو عطف على ما فهو معمول للترك والمعنى ان نترك ان نفعل نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء لا بالنون فالعطف على ان نترك وموجب الوهم المذكور ان المعرب يرى ان والفعل مرتبين وبينهما حرف العطف ونظير هذا سواء ان يتوهم فى قوله لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا * ادع القتال واشهد الهيجاء * ان الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين وقد بينت فى فصل

لما ان ذلك خطأ وان أدع منصوب بلن واشهد معطوف على القتال الثاني قوله تعالى وإني خفت الموالي من ورائي فان المتبادر تعلق من بخفت وهو فاسد في المعنى والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية أي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم أو بمحذوف هو حال من الموالي أو مضاف إليهم أي كائنين من ورائي أو فعل الموالي من ورائي وأما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور * الثالث قوله تعالى ولا تسأموا ان تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله فان المتبادر تعلق إلى بتكتبوه وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين وإنما هو حال أي مستقرا في الذمة إلى أجله ونظيره قوله تعالى فاماته الله مائة عام فان المتبادر انتصاب مائة بأماته وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي لأن الاماتة سلب الحياة وهي لا تمتد والصواب ان يضمن أماته معنى ألبثه فكأنه قيل فألبثه الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين أي معنى اللبث لا معنى الالباث لأنه كالاماتة في عدم الامتداد فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي ويصير هذا التعلق بمنزلته في قوله تعالى قال لبثت يوما أو بعض يوم قال بل لبثت مائة عام وفائدة التضمين ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدلك على ذلك اسماء الشرط والاستفهام

في نسخة مرتين (قوله خطأ) أي لأنه إذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفيا بلن فيكون المعنى لا أدع القتال وأحضر الهيجاء وهذا تناقض لأن الهيجاء هي القتال فأول الكلام يقتضي ملازمته لها وآخر الكلام يقتضي عدم حضوره لها والمخلص منه ماذكره المصنف (قوله معطوف على القتال) أي فهو عطف مصدر مؤول على اسم خالص من التأويل بالفعل أي لن أدع القتال ولا أدع شهود الهيجاء (قوله وإني خفت الموالي) أي الذين يلونني في النسب كبني العم وقوله من ورائي أي من بعدي أي من بعد موتي على الدين أن يضيعوه كما شاهدته في بني اسرائيل من تبديل الدين (قوله وهو فاسد) وجه الفساد أن الخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من ورائي متعلقا بخفت لزم أن يكون الخوف واقعا في المستقبل أي بعد موته وهو ظاهر الفساد اه دماميني (قوله لما فيه من معنى الولاية) أي فهو في قوة المشتق (قوله أو مضاف إليهم) أي أو ان ذلك المحذوف مضاف إلى الموالي فقوله أو مضاف إليهم عطف على قوله إما حال (قوله أي كائنين من ورائي) لف ونشر مرتب وقوله فعل الموالي أي فالمعنى إني خفت فعل الموالي (قوله أو فعل الموالي) هو تبديلهم وسوء خلافتهم (قوله وأما من قرأ) هو عثمان بن عفان ومحمد بن علي وعلي بن الحسين وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاصي والوليد بن مسلم (قوله وكسر التاء) أي لأجل الخلوص من التقاء الساكنين (قوله متعلقة بالفعل) أي بناء على أن قوله من ورائي معناه من قدامي فالمعنى انه ذهبت الموالي من قدامي ودرجوا ولم يبق منهم من يقوى الدين فهب لي الخ (قوله متعلقة بالفعل المذكور الخ) اعلم انه على قراءة التشديد ان كان من ورائي معناه من بعدي كان متعلقا بالموالي أي ان الموالي الذين يأتون بعدي خفوا وقلوا وعجزوا عن إقامة الدين فهب لي وليا يقويهم وان كان معناه من قدامي فهو متعلق بخفت والمعنى اني خفت الموالي أي قلت من قدامي أي انه رأى الموالي قلت بين يديه فطلب من الله غلاما والرابط للجملة هو الياء من قوله ورائي وهذا كله إذا كان خفت مشددة فان كانت مخففة فهو ماذكره المصنف قبل إذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف فمن متعلقة بالفعل المذكور مبني على أن من ورائي معناه من قدامي اه تقرير دردير (قوله الثالث الخ) جعل فيه أمثلة ثلاثة لأن التوجيه فيها واحد (قوله أن تكتبوه) أي الدين حال كونه صغيرا أي قليلا أو كثيرا (قوله استمرار الكتابة إلى أجل) أي لأن المعنى عليه أن تكتبوه كتابة مستمرة إلى أجله وهذا لا يصح إذ الكتابة تقع في زمن يسير ولا تمتد للأجل الذي هو وقت حلول الدين (قوله وإنما هو حال) أي متعلق باستقرار حال (قوله لا تمتد) أي بل تحصل في لحظة فمراده بسلب الحياة نزع الروح (قوله يتعلق به) أي بأماته وقوله بما فيه أي بسبب ما فيه وقوله من المعنى العارض وهو اللبث فقول الشارح أي معنى اللبث الاضافة بيانية بيان للمعنى العارض وقوله لا معنى الالباث أي لا معنى هو الالباث الذي هو معنى الفعل المضمن (قوله أي معنى اللبث) الذي يستلزمه الالباث الذي هو مصدر ألبث الذي صار معنى للفعل بحسب التضمين فظهر أن في الكلام تأويلين وهو تكلف فالأولى انه متعلق بأمات لما فيه من معنى الموت الذي هو وصف وجودي أو عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا وعلى كل فهو مستمر وحينئذ فالمراد بعدم الحياة استمرار عدم الحياة والمعنى حينئذ فأماته الله أي جعل الوصف قائما به أو جعل استمرار عدم الحياة قائما به مائة عام اه تقرير دردير (قوله لا معنى الالباث) أي لا بسبب ما فيه من معنى الالباث (قوله فلو صح ذلك) أي فلو صح تعلقه بأماته باعتبار ما فيه من معنى الفعل المضمن وهو الالباث (قوله بما فيه من معناه) أي لعلقناه بأماته بسبب ما فيه من المعنى الوضعي وهو الاماتة ولا يحتاج للتضمين (قوله ويصير) أي وحينئذ يصير هذا التعليق وهو تعليقه بأماته بسبب ما فيه من المعنى العارض (قوله على معنى كلمتين) ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز (قوله على معنى كلمتين) كأماته فانه مضمن معنى الالباث ويدل على سلب الحياة (قوله يدلك على ذلك) أن على كون الكلمة بعد التضمين تدل على كلمتين (قوله أسماء الشرط)

أي

و نظيره ايضا قوله عليه الصلاة و السلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما  اللذان يهودانه و ينصرانه لايجوز ان يعلق حتى يولد لان الولادة لا تستمر الى هذه الغاية بل الذى يستمر اليها كونه على الفطرة فالصواب تعليقها بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير فى يولد و يولد خبر كل * الرابع قول الشاعر

تركت بنا لوحا و لو شئت جادنا * بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح *

فان المتبادر تعليق بعيد الكرى بجاد والصواب تعليقه بما فى ثلج من معنى بارد اذ المراد وصفها بان ريقها يوجد عقب الكرى باردا فما الظن به فى غير ذلك الوقت لانه لا يتمنى ان تجود له به بعيد الكرى دون ما عداه من الاوقات واللوح بفتح اللام العطش * الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعى فان المتبادر تعلق مع ببلغ قال الزمخشرى أى فلما بلغ ان يسعى مع أبيه فى اشغاله و حوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما معا على حد السعى ولا بالسعى لان صلة المصدر لا تتقدم عليه وانما هى متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كأنه قيل فلما بلغ الحد الذى يقدر فيه على السعى فقيل مع من فقيل مع أعطف الناس عليه وهو أبوه أى انه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق * السادس قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف فى استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه فى المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه وحينئذ فلا ينتصب بأعلم الا على قول بعضهم

اى فمن معناها العاقل و تدل مع ذلك على معنى ان و متى تدل على التعليق الذى هو معنى الحرف وعلى الزمان وهو معنى الاسم (قوله والاستفهام) كـكيف انها تدل على معنى الحرف وهو طلب الفهم وعلى معنى الاسم وهو الحالة لان الكيف حالة واعلم انه وقع خلاف فى التضمين فقيل انه من استعمال الكلمة فى حقيقتها و مجازها وقيل انه من باب الحقيقة لكن يلوح الى المعنى المضمن قال ابن جنى لو جمعت تضمينات العرب لملأت مجلدات فظاهره القول بانه قياسى (قوله على الفطرة) بكسر الفاء أى على الخلقة الاصلية أى التوحيد (قوله لا تستمر الى هذه الغاية) اذ الولادة انما تكون فى لحظة (قوله منصوب على الحال) أى و يكون حالا منتظرة اذ الكون المغيا بهذه الغاية لا يوجد وقت الولادة والاظهر جعله غاية لمحذوف أى و يستمر على ذلك حتى الخ (قوله تركت) الخطاب للمحبوبة وقوله لوحا أى عطشا وقوله جادنا أى أروانا من قولهم جيدت الارض فهى مجودة اذا أصابها الجود وهو المطر الغزير والكرى النعاس وثلج صفة لمحذوف أى ريق ثلج أى كالثلج وقوله بكرمان بفتح الكاف اسم لبلدة بين فارس وسجستان والفتح فى كرمان أشهر من الكسر وهى بلدة من بلاد الثلج وقوله ناصح أى شديد البياض صفة لثلج ومعنى البيت تركت بنا عطشا ولو شئت ارواه بعيد النوم بريق بارد كالثلج فى كرمان لفعلت والبيت لجرير من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان أولها

أريت بعينيك الدموع السوافح * فلا العهد منسى ولا الربع نازح

و بعد بيت المصنف

صنعت شفاء النفس ممن تركته * به كالجوى مما تجن الجوانح
مدحناك يا عبد العزيز وطالما * مدحت فلم يبلغ فعالك مادح
تفديك بالآباء فى كل موطن * شباب قريش والكهول الجحاجح

(قوله عقب الكرى) أى النوم (قوله فما الظن به فى غير ذلك الوقت) أى لانه اذا كان باردا بعد النوم الذى الشأن ان يكون بعده سخنا فمن باب أولى غيره (قوله به) أى بالريق (قوله قال الزمخشرى الخ) علة لمحذوف أى وليس كذلك لانه قال الزمخشرى الخ (قوله اى فلما بلغ أن يسعى مع أبيه) هذا بيان لحاصل المعنى لا انه حل اعراب وأن مع متعلق بالسعى المذكور (قوله لاقتضائه الخ) وجه الاقتضاء ان المعية تشعر باستحداث المصاحبة فى الزمن وقد قيد الفعل بها فيجب الاشتراك فيها أى ان مع ابراهيم حد السعى مع ان ابراهيم بلغ حد السعى قبل ولده وهذا بخلاف قوله تعالى وأسلمت مع سليمان فان مع متعلقة بأسلمت وهو صحيح لان اسلام سليمان ممتد فالمتأخر يصاحب المتقدم وأما بلوغ حد السعى لا امتداد فيه (قوله حد السعى) أى الطرف الاول من السعى ولا شك ان ابراهيم حصل له أول السعى وهو القدرة على فعل الامور التى تصدر من الرجال قبل وجود اسمعيل فلم يشتركا فى أول السعى بل أول سعى ابراهيم متقدم (قوله لان صلة المصدر لا تتقدم عليه) وبعضهم كالسعد توسع فى الظروف فى مثل هذا (قوله وانما هى الخ) أى وحينئذ تكون الجملة معترضة بين الفعل والمفعول (قوله متعلقة بمحذوف) أى بسعى محذوف يدل عليه المذكور وقوله على أن يكون أى المحذوف بيانا أى استئنافا بيانيا فكأنه قيل فلما بلغ ان يسعى فقيل مع من يسعى فقيل مع أبيه أى مع أشفق الناس اليه وهو الأب وفيه اشارة الى أن الامر مدحه كان فى صغره قبل استحكامه السعى اه تقرير دردير (قوله يعلم المكان المستحق للرسالة) المراد بالمكان ذات الرسول (قوله لا أن علمه) فى المكان أى ذات الرسول (قوله لا مفعول فيه) قد يقال لو قيل ان المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى أنه تعالى ان يؤتيكم مثل ما آتى رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل والصلاحية للارسال وانتم كذلك اه دمامينى (قوله وحينئذ) أى وحين اذ كان مفعولا به (قوله فلا ينتصب بأعلم) لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به (قوله إلا على قول بعضهم

بشرط تأويله بعالم والصواب انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه اعلم ه السابع قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح إذا فسر صرهن بقطعهن وانما تعلقه بخذ وأما ان فسر بأملهن فالتعلق به وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف أى إلى نفسك لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا فى باب ظن نحو ان رآه استغنى فلا يحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ويجب تقدير هذا المضاف فى نحو وهزى اليك بجذع النخلة (١٧٠) واضمم اليك جناحك أمسك عليك زوجك وقوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها وقوله

دع عنك نهبا صيح فى حجراته ه قوله حجراته بفتحتين أى نواحيه وقول ابن عصفور ان عن وعلى فى ذلك اسمان كما فى قوله غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها ه وقوله فلقد أرانى للرماح دريئة من عن يمينى مرة وأمامى دفعا للمحذور المذكور وهم لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب ولا يتاتيان هنا ولان ذلك لا يتاتى مع إلى لانها لا تكون اسما ه الثامن قوله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف فان المتبادر تعلق من باغنياء لمجاورته له ويفسده انهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم علم انهم فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وانما هى متعلقة بيحسب وهى للتعليل ه التاسع قوله تعالى ألم تر إلى الملأ من بنى إسرائيل من بعد موسى اذ قالوا فان المتبادر تعلق اذ بفعل الرؤية ويفسده انه لم ينته علمه أو نظره اليهم فى ذلك الوقت وانما العامل مضاف محذوف اى ألم تر إلى قصتهم اوخبرهم اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذواتهم ه العاشر قوله تعالى فمن شرب منه فليس منى ومن لم يطعمه فانه منى الا من اغترف غرفة فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية وذلك فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة ليس منه وليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى ووهم أبو البقاء فى تجويزه كونه مستثنى من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصولة لانه اذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن من لم يطعمه منه فكان الفصل به كلا فصل ه الحادى عشر قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقدره بعضهم

هو

---

أى القائل ان أفعل التفضيل بنصب المفعول به (قوله والصواب الخ) مقابله قول بعضهم السابق (قوله اذا فسر صرهن بقطعهن) أى لان قطع لا يتعدى بالى وهذا تفسير لصرهن على قراءة الضم يقال صرت الشىء بمعنى قطعته (قوله وانما تعلقه بخذ) أى وحينئذ ففى الآية تقديم وتاخير فكأنه قيل خذ اليك أربعة من الطير فصرهن (قوله ان فسر باملهن) هذا تفسير لقراءة الجر ويصح تفسير القراءة بالرفع به (قوله أى الى نفسك) أى فالواقع مفعولا حينئذ انما هو النفس لا الضمير المتصل (قوله فعل المضمر) أى فعل الفاعل المضمر (قوله الى ضميره المتصل) أى لان المجرور وهو الضمير فى اليك مفعول فى المعنى (قوله الا فى باب ظن) أى وما حمل عليه من فقد وعدم فلا يقال الحصر منقوض بفقد وعدم (قوله فلا يحسبنهم) أى بالياء التحتية (قوله فيمن ضم الباء) أى وأما من فتحها ففاعل الفعل ضمير مستتر للواحد والمفعول ضمير الجماعة فلم يتعد فعل المضمر لضميره بل لضمير غيره (قوله وهزى اليك) أى الى نفسك وكذا تقول فيما بعده (قوله وقوله) أى قول امرىء القيس وتمام البيت ه ولكن حديث ما حديث الرواحل (قوله وقول ابن عصفور) أى فى الجواب عن عدم تقدير النفس وحاصله أنا نجعل عن وعلى اسمين وحينئذ فلا نحتاج لتقدير المضاف (قوله وهم) خبر عن قول ابن عصفور وهذا الرد لابى حيان ولم ينسبه له المصنف وفى النفس من ذلك شىء لانه حيثما يمر له أدنى غلط يصرح بالرد عليه ويبالغ فيه واذا ذكر له كلاما حسنا فيورده غير منسوب اليه وما حق ابى حيان الا أن يتمثل بقول القائل

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا ه عنى وما سمعوا من صالح دفنوا

اه دمامينى (قوله لا يتأتى مع الى) أى كما فى قوله تعالى وهزى اليك (قوله لمجاورته له) أى لمجاورة من لاغنيا. (قوله علم أنهم فقراء من المال) أى وانهم استغنوا بالتعفف (قوله فلا يكون جاهلا بحالهم) اى بل عالم بأنهم فقراء وحينئذ فيخالفه يحسبهم الجاهل أى عن حالهم (قوله متعلقة بيحسب) اى والمعنى يظنهم الجاهل من أجل تعففهم أغنياء (قوله ألم تر الى الملا) أى ألم ينته علمك أو نظرك الى الجماعة الكائنة من بنى اسرائيل وقوله من بعد موسى أى من بعد موته وقوله اذ قالوا لنبى لهم هو شمويل وقوله ابعث أى أقم لنا ملكا يقاتل فى سبيل الله أى نقاتل معه فى سبيل الله فتنتظم كلمتنا ونرجع اليه (قوله انه لم ينته) أى لم يصل علمه فأخذ الانتهاء من الى لان مدلولها الانتهاء أى لم ينته العلم اليهم اذا جعلت ترى علمية وقوله أو نظره أى اذا جعل ترى بصرية (قوله انه لم ينته علمه) أى المخاطب وهو النبى صلى الله عليه وسلم وقوله اليهم أى لهؤلاء الجماعة الكائنين من بنى اسرائيل وقوله فى ذلك الوقت أى وقت قولهم لنبيهم ابعث لنا ملكا وانما لم يصل له علمهم فى ذلك الوقت لانه لم يكن فى ذلك الوقت موجودا وانما وجد بعد ذلك (قوله أى ألم تر الى قصتهم) أى ألم ينته علمك الى قصتهم فى ذلك الوقت (قوله انما هو من ذلك) اى من قصتهم ومن خبرهم (قوله فمن شرب منه) اى مائه على وجه الشبع والكرع (قوله الا من اغترف) أى الا من شرب شربا لطيفا بان اغترف بيده (قوله ليس منه) أى ليس من أصحابه الممتثلين لامره (قوله بل ذلك) أى الاغتراف (قوله وانما سهل الفصل الخ) هذا راجع لقوله وانما

بان ماقبل الغاية لابد ان يتكرر قبل الوصول اليها تقول ضربته إلى أن مات ويمتنع قتلته إلى ان مات وغسل اليد لايتكرر قبل الوصول إلى المرفق لان اليد شاملة لرؤس الأنامل والمناكب وما بينهما قال فالصواب تعلق إلى باسقطوا محذوفا ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على أنه ليس من الأنامل بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب أن ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم يدخل في الاسقاط بقى داخلا في المأمور بغسله وقال بعضهم الايدى في عرف الشرع اسم للاكف فقط بدليل آية السرقة وقد صح الخبر باقتصاره صلى الله عليه وسلم في التيمم على مسح الكفين فكان ذلك تفسيرا للمراد بالأيدى في آية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لاللاسقاط قلت وهذا ان سلم فلابد من تقدير محذوف أيضا أى ومدوا الغسل الى المرافق اذلا يكون غسل ماوراء الكف غاية لغسل الكف * الثانى عشر قول ابن دريد

ان امرأ القيس جرى الى مدى * فاعتاقه حمامه دون المدى *

فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذلك كان الجرى قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى وانما الى مدى متعلق بكون خاص منصوب على الحال أى طالبا الى مدى ونظيره قوله أيضا يصف الحاج

ينوى التى فضلها رب العلى * لما دحا تربتها على البنى *

فان قوله على البنى متعلق بابعد الفعلين وهو فضل لا باقربهما وهو دحا بمعنى بسط لفساد المعنى * الثالث عشر ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما صفة لعوجا قال فقلت له ياهذا كيف يكون العوج قيما وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين فى عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا التوهم وانما قيما حال

---

هو مستثنى من الاولى (قوله ماقبل الغاية) أى وهو الحدث كالضرب والغسل (قوله ان يتكرر) اعلم أن التكرار أمران الاول ان يحصل الحدث شيأ فشيأ والثانى ان يتكرر بحسب أجزاء المحل فالاول نحو ضربته الى ان مات والثانى غسلت يدى من أصبعى إلى المنكب فالغسل يتكرر باعتبار أجزاء المحل اى غسلت جزأ بعد جزء إلى ان وصلت إلى المنكب إذا علمت هذا تعلم ان محط النفى فى قول المصنف لايتكرر قبل الوصول إلى المرفق هو قوله قبل الوصول إلى المرفق وأما أصل التكرار فهو حاصل فمحط النفى الظرف واما التكرر فى نفسه فهو موجود باعتبار الاجزاء قبل الوصول الى المنكب الذى هو الغاية فحينئذ تعليق إلى بغسل يؤدى الى التناقض لان غسل اليد شامل يصدق بغسلها من طرف الاصابع إلى المنكب فقوله إلى المرفق مناف لذلك إذا علمت ذلك فالمناسب للمصنف أن يعلل بالتناقض لا بعدم التكرار لان تكرار الغسل حاصل باعتبار الاجزاء وهو كاف فى الغاية لكن قد علمت أن قوله وغسل اليد لايتكرر معناه لايقصر تكرره على ماقبل الوصول بل يتجاوز المرفق إلى ان يصل للمنكب لان اليد شاملة له وحينئذ فيؤدى للتناقض اه دمامينى (قوله لايتكرر) أى لايقصر تكرره باعتبار كل جزء دفعة على ماقبل الوصول إلى المرفق بل يتجاوز المرفق إلى أن يصل للمنكب لان اليد شاملة له فقوله إلى المرفق تناقض (قوله فالصواب تعلق إلى بأسقطوا محذوفا) أى وأسقطوا الغسل إلى المرافق أى وأسقطوا الغسل من المناكب إلى المرافق (قوله بأسقطوا محذوفا) أى واسقطوا الغسل إلى المرافق (قوله ويستفاد من ذلك) أى من تعلقه باسقطوا (قوله وقد انتهى إلى المرافق) أى والمعنى وأسقطوا الغسل من المناكب إلى المرافق (قوله وإذا لم يدخل) أى المرافق (قوله فكان ذلك) أى اقتصار النبي فى بعض أحواله فى التيمم على المسح الى الكفين تفسيرا للايدى فى قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه (قوله وعلى هذا) أى على كون اليد فى الشرع اسما للاكف فقط (قوله غاية للغسل) أى المذكور وتكرر ماقبل الغايه بحسب الاجزاء (قوله ان امرأ القيس) هو الشاعر المشهور وقد كان أبوه سلطانا فى الجاهلية وكان يسمى ضليلا ومن كلام بعض

تنقل فلذات الهوى فى التنقل  ورد كل صاف لاتقف عند منهل

ففى الارض أحباب وفيها منازل  فلا تبك من ذكرى حبيب ومنزل

ولاتتبع قول امرىء القيس انه  مضل ومن ذا يقتدى بمضلل

(قوله حمامه) هو الوقت الذى يكون فيه موته وقد يطلق على نفس الموت وقوله اعتاقه أى حبسه والمدى هو الغاية (قوله وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى) أى لان قوله دون المدى معناه عرفا أنه لم يبلغ المدى (قوله طالبا الخ) هذا التقدير فيه نظر اذ لايقال طلب إلى كذا ويقال قصدته وقصدت له وقصدت اليه فالاولى أن يقدر كونا خاصا غير هذا أى جرى قاصدا إلى مدى ويجوز أن يتعلق بجرى على أن المعنى أراد الجرى أو أن جرى على معناه الحقيقى لكن على تقدير مضاف فى الأخير أى دون قطع المدى (قوله ينوى) أى يقصد والتى صفة للكعبة أو مكة ودحا بسط والبنى مقصور إما بضم الباء جمع بنية كغرفة أو بكسرها جمع بنية كقربة وهى البناء بالمنو كسر الباء اه دمامينى (قوله لفساد المعنى) أى لافادته أن الله بسط ترابها على البنى جمع بنية كغرفة وغرف هى الابنية أى الحيطان ويقال فيها أيضا بنا جمع بنية كقربة وقرب اه تقرير دردير (قوله ولم يجعل له عوجا) أى ولم يجعل فيه اختلافا وتناقضا وقوله قيما أى مستقيما (قوله من القراء) أى وهو حفص (قوله وانما قيما حال) المراد بكونها قيما مستقيم معتدل وفائدة الجمع بين نفى

إمامن اسم محذوف هو وعامله أى أنزله قيما واما من الكتاب وجملة النفى معطوفة على الأول ومعترضة على الثانى قالوا ولا تكون معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى الكتاب لا إلى مجرور على أو جملة النفى وقيما حالان من الكتاب على أن الحال يتعدد وقياس قول الفارسى فى الخبر انه لا يتعد مختلفا بالافراد والجملة أن يكون الحال كذلك لا يقال قد صح ذلك فى النعت نحو وهذا ذكر مبارك أنزلناه بل قد ثبت فى الحال فى نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ثم قال سبحانه ولا جنبا لأن الحال بالخبر أشبه ومن ثم اختلف فى تعددهما واتفق على تعدد النعت وأما جنبا فعطف على الحال لا حال وقيل المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو ٭ الرابع عشر قول بعضهم فى أحوى إنه صفة لغثاء وهذا ليس بصحيح على الاطلاق بل إذا فسر الأحوى بالاسود من الجفاف واليبس وأما إذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر مدهامتان فجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا وإنما الواجب ان تكون حالا من المرعى وأخر لتناسب الفواصل ٭ الخامس عشر قول بعضهم فى قوله تعالى فأخرجنا به نبات كل شىء فأخرجنا منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضى أن جنات الاعناب تخرج من طلع النخل وإنما هو مبتدأ بتقدير وهناك جنات أو ولهم جنات يطوف ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكأس من معين أى ولهم حور وأما قراءة السبعة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شىء

---

العوج واثبات الاستقامة وفى أحدهما غنية عن الآخر التأكيد فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو عن أدنى عوج عند التصفح أو المراد بكونه قيما على سائر الكتب مصدقا لها شاهدا بصحتها اهـ دمامينى (قوله ولا تكون معطوفة) أى على الثانى لأن الحال من جملة الصلة وأشار بقالوا للتبرى اشارة إلى أن الحق أن الصلة هى التى لا يتم الكلام إلا بها والحال فضلة يتم الكلام بدونها (قوله لا إلى مجرور على) أى لا إذا أعيد إلى مجرور على وهو العبد لان سياق الآية فى وصف الكتاب والتنويه بشأنه وذلك يقتضى كونه حالا من الكتاب أو من ضميره لا من العبد أو ضميره (قوله أو جملة النفى الخ) عطف على قوله حال إما من اسم الخ (قوله حالان من الكتاب) أى مفيدان للتأكيد (قوله أن يكون الحال كذلك) أى وحينئذ فلا يصح هذا الاحتمال الأخير (قوله قد صح ذلك) أى التعدد مختلفا جملة وإفرادا (قوله فى النعت) يعنى والحال فى المعنى نعت لصاحبها فكما أن النعت يتعدد مختلفا بالافراد والجملة ينبغى أن يكون الحال كذلك (قوله بل قد ثبت الخ) أى فلا نحتاج للتخريج على النعت وهذا ترق (قوله وأنتم سكارى) أى فجملة وأنتم سكارى جملة حالية وقوله ولا جنبا حال ثان مفرد وقوله لان الحال علة لقوله لا يقال (قوله لأن الحال الخ) هذا منع للتخريج على النعت لا على الخبر وقوله بالخبر أشبه أى لأنك إذا حذفت العامل فى الحال من نحو جاء زيد راكبا كان الحال مع صاحبها مبتدأ وخبرا لا نعتا ومنعوتا وحينئذ فالتخريج على الخبر أولى لأنه أشبه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل شبه الحال بالخبر اختلف فى تعددهما أى الحال والخبر أى جرى الخلاف فى الحال كما جرى فى الخبر (قوله لا حال) أى وكلامنا فى الحال المتعددة المستقلة بدون عطف وقوله وأما جنبا منع لقوله بل قد ثبت الخ (قوله لا حال) هذا مشكل إذ لو كان المعطوف غير حال لم يصح عطفه على الحال ضرورة انتفاء الجهة التى يجب فيها تشارك المعطوف والمعطوف عليه وحينئذ فجنبا حال قطعا لا غير حال والجواب أن نفى الحال عنه إنما هو باعتبار الاصالة والاستقلال وهو صحيح لان جنبا معطوف وإنما جاءته الحالية بطريق التبعية لا بطريق الاصالة وإذا كان كذلك فلا ينتهض الرد به على أبى على لأن الثوانى يغتفر فيها ما لا يغتفر فى الأوائل (قوله بدل) أى بدل كل فكأنه قيل لم يجعل فيه عوجا جعله قيما (قوله بدل منها) أى فقد أبدل المفرد من الجملة وأما فى المثال فقد أبدل الجملة أعنى قوله أبو من من المفرد أعنى زيد (قوله فى أحوى) أى من قوله تعالى والذى أخرج المرعى الخ أى أنبت العشب فجعله بعد الخضرة غثاء أى جافا هشيما أحوى أى أسود يابسا (قوله الغثاء) الغثاء بتخفيف الثاء وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش والنبات اليابس والأحوى سواد يضرب إلى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد ويطلق الاحوى أيضا على الظبى الذى فى ظهره خطان من سواد وبياض (قوله كما فسر مدهامتان) أى فانه فسر بسوداوان من شدة خضرتهما (قوله فجعله صفة لغثاء كجعل الخ) أى لأنه ينحل المعنى فجعله يابسا شديد الخضرة وهو تناقض بخلاف المعنى الأول جعله جافا أسود من الجفاف واليبس (قوله وإنما الواجب) أى على التفسير الثانى (قوله فأخرجنا به) أى بسببه أى الماء المتقدم فى قوله وهو الذى أنزل من السماء ماء (قوله فأخرجنا منه خضرا) أى زرعا نخرج منه أى من الزرع الخضر وقوله ومن النخل خبر مقدم وقوله من طلعها بدل وقنوان مبتدأ والجملة حالية (قوله وهذا يقتضى أن جنات الاعناب تخرج من طلع النخل) أى لأن المعنى حينئذ القنوان الدانية والجنات من الأعناب كائنان من طلع النخل (قوله بعد قوله تعالى يطاف عليهم) الأولى بعد قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون الخ فقوله بعد قوله يطاف عليهم الخ هذا خطأ إذ ليست التلاوة كذلك فى الآية التى فيها وحور عين وإنما التلاوة فيها

وهو من باب وملائكته وجبريل وميكال ٭ السادس عشر قول ابن السيد فى قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر ويرده أن المعنى حينئذ ولله على الناس أن يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة لان الاتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله ٭ أفنى تلادى وما جمعت من نشب ٭ قرع القواقيز أفواه الأباريق ٭ فيمن رواه برفع أفواه والحق جواز ذلك فى



النثر إلا أنه قليل ودليل الجواز هذا البيت فانه روى بالرفع مع التمكن من النصب وهى الرواية الأخرى وذلك على أن القواقيز الفاعل والأفواه مفعول وصح الوجهان لأن كلا منهما قارع ومقروع ومن مجيئه فى النثر الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا ولا يتأتى فيه ذلك الاشكال لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس والمشهور فى من فى الآية انها بدل من الناس بدل بعض وجوز الكسائى كونها مبتدا فان كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج وعليهن فالعموم مخصص إما بالبدل أو بالجملة ٭ السابع عشر قول الزمخشرى فى قوله تعالى ياويلتا أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأوارى سوأة أخى أن انتصاب أوارى فى جواب الاستفهام ووجه فساده أن جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لاتتسبب عن العجز وانما انتصابه بالعطف على أكون ومن هنا امتنع نصب تصبح فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة لان إصباح الارض مخضرة لايتسبب عن رؤية إنزال المطر بل عن الانزال نفسه وقيل إنما لم ينتصب لان ألم تر فى معنى قد رأيت أى انه استفهام تقريرى مثل ألم نشرح وقيل النصب جائز كما فى قوله تعالى أفلم يسيروا فى الأرض فتكون لهم قلوب ولكن قصد هنا إلى العطف على أنزل على تأويل تصبح بأصبحت والصواب القول الاول وليس ألم تر مثل أفلم يسيروا لما بيناه ٭ الثامن عشر قول بعضهم فى فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله

---

يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين بالرفع وفى قراءة بالجر عطف على الأكواب (قوله وهو من باب الخ) اى أنه من عطف الخاص على العام وليس القصد تلاوة الآية ولذا اقتصر المصنف على محل الشاهد ولم يقل ورسله وجبريل (قوله أن من فاعل بالمصدر) وهو حج من قوله ولله على الناس حج البيت (قوله فيلزم الخ) هذا الالزام مبنى على أن الألف واللام فى الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكرى والمعهود المستطيعون نعم يكون من استطاع من قبيل الاظهار فى موضع الاضمار (قوله أفنى تلادى) هو المال القديم الأصلى الذى ولد عندك والنشب العقار والقواقيز الاقداح جمع قاقوزة والأباريق جمع ابريق فارسى معرب والبيت للمغيرة بن الأسود الاسدى وقبله

أقول والكأس فى كفى أقلبها ٭ أخاطب الصيد أبناء العماليق
لا تشربن أبدا راحا مسردة ٭ الا مع الشم أبناء البطاريق

الصيد جمع أصيد وهو الملك والعماليق الجبابرة أولاد عملاق والمسردة المتوالية والبطريق كبير الروم (قوله مع التمكن من النصب) فيه ميل لمذهب ابن مالك فى تفسير الضرورة وهى ما ليس للشاعر عنه مندوحة (قوله ومن مجيئه) اى الاتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر للمفعول (قوله فى النثر) روى عن ابن عاصم أنه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكرياء بضم الدال والهمزة وهو من هذا القبيل (قوله بدل بعض) اى وحذف الرابط لفهمه اى من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالأجنبى وهو المبتدا (قوله وعليهن) أى على جعل من بدلا أو مبتدا موصولة أو شرطية (قوله ان انتصاب أوارى فى جواب الاستفهام) اى فقال الفاء سببية وأوارى فعل مضارع منصوب فى جواب الاستفهام أعنى أعجزت (قوله لا تتسبب عن العجز) إذ العجز إنما يتسبب عنه عدم المواراة والمواراة إنما تتسبب عن القدرة وأجاب السعد فى حاشية الكشاف بانه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالى فيفيد النفى وهو سببه أى ان لم أعجز فواريت (قوله ومن هنا) اى ومن أجل أن جواب الشيء مسبب عنه (قوله لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر) أى وإذا لم يتسبب عنه وجب الرفع لتجرده من الناصب والجازم (قوله وقيل إنما لم ينتصب) أى قوله فتصبح وحاصل هذا القول ان عدم النصب هنا ليس لعدم صحة السببية بل لكون الاستفهام ليس حقيقيا وانما ينصب فى جواب الاستفهام الحقيقى (قوله وقيل النصب) أى فى قوله فتصبح (قوله فتكون لهم قلوب) أى فنصب تكون بعد فاء السببية والاستفهام فيها غير حقيقى فكذلك هنا فى قوله فتصبح يجوز النصب بعدها ولكن منع النصب لأجل قصد العطف (قوله على تأويل الخ) أى فهو ماض فى المعنى وان كان مضارعا فلذا صح عطفه على الماضى (قوله القول الأول) أى وهو أن عدم انتصاب فتصبح لكونه ليس جوابا للاستفهام لأن اصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية المطر ولا ينصب بعد فاء السببية الا ما كان جوابا وجواب الشيء ما كان متسببا عنه (قوله لما بيناه) أى من أن اصباح الأرض مخضرة ليس مسببا عن رؤية المطر وأما الآية المنظر بها فالسببية فيها صحيحة لأن كون القلوب تفقه يتسبب عن السير ورؤية الأرض وما فيها من الأشجار والزروع (قوله الذين الخ) صفة لمحذوف اى الاصنام الذين اتخذوا وفيه انه يفيد ان المتخذ قربانا الأصنام فيجاب بان المفعول

قربانا آلهة أن الأصل اتخذوهم قربانا وان الضمير وقربانا مفعولان وآلهة بدل من قربانا وقال الزمخشري ان ذلك فاسد فى المعنى وأن الصواب أن آلهة هو المفعول الثانى وأن قربانا حال ولم يبين وجه فساد المعنى ، ووجهه أنهم إذ ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن



يتخذوا الله سبحانه قربانا كما أنك إذا قلت أتتخذ فلانا معلما دونى كنت آمرا له أن يتخذك معلما لدونه والله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره سبحانه ٭ التاسع عشر قول المبرد فى قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم أن جملة حصرت صدورهم جملة دعائية ورده الفارسى بانه لا يدعى عليهم بان تحصر صدورهم عن قتال قومهم ولك أن تجيب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدا البتة ٭ تتمم العشرين قول أبى الحسن فى قوله تعالى ولبثوا فى كهفهم ثلاث مائة سنين فيمن نون مائة أنه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلاث أو مجرورا بدلا من مائة والثانى مردود فانه اذا أقيم مقام مائة فسد المعنى ٭ الحادى والعشرون قول المبرد فى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أن اسم الله تعالى بدل من آلهة ويرده أن البدل فى باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم أما الاول فلأن الاستثناء اخراج وما قام أحد الا زيد مفيد لاخراج زيد وأما الثانى فلأنه كلما صدق ماقام أحد الا زيد صدق قام زيد واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم أما الاول لو فلأن الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه ولأن المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا وذلك يقتضى أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم يفسدا وانما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا وأما انه ليس بموجب له الحكم فلأنه لو قيل لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم

---

الاول محذوف أى اتخذوهم (قوله قربانا) أى متقربا بهم (قوله وان قربانا حال) فيه أنه يرد عليه أن الحال مقيدة لعاملها فيفيد أن توبيخهم لاتخاذهم الآلهة فى وقت التقرب بهم مع أنهم موبخون على اتخاذهم دائما إلا أن يقال انها حال مبينة أى ان من شأن الآلهة عند هؤلاء أن يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم إلا ليقربونا الى الله زلفى (قوله ووجهه الخ) قد وجهه بعضهم بان المبدل منه فى نية الطرح فيقتضى أنهم لا يعترفون بألوهيته تعالى لان تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية المولى تعالى مع قولهم ان الاصنام آلهة تقربنا اليه والمفهوم من قوله تعالى فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة أنهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهيته تعالى وهذا بخلاف ما إذا كان قربانا حالا لان المعنى أنهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم الى الله تعالى فانه لا يفهم من هذا نفى إلهية الله تعالى (قوله على اتخاذهم) اى الاصنام قربانا (قوله أو جاؤكم الخ) قبله ودوا أى المنافقون أى تمنوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون أنتم وهم سواء فى الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء توالونهم وان أظهروا الايمان حتى يهاجروا فى سبيل الله هجرة صحيحة تحقق إيمانهم فان تولوا وأقاموا على ماهم عليه فخذوهم بالاسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا توالونه ولا نصيرا تنتصرون به على عدوكم إلا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق أى عهد بالأمان لهم ولمن وصل اليهم كما عاهد النبى هلال بن عويمر الأسلمى أو الذين جاؤكم وقد حصرت أى ضاقت صدورهم عن أن يقاتلوكم مع قومهم أو يقاتلوا قومهم معكم أى ممسكين عن قتالكم وقتالهم فلا تتعرضوا لهم بأخذ ولا قتل (قوله حصرت صدورهم) أى صدور الكفار الجائين لكم (قوله جملة دعائية) اى لا حالية كما قال غيره (قوله عن قتال قومهم) أى الكفار أى بل المطلوب أن يدعى بكونهم يقعون فى بعضهم حتى يهلكوا بعضهم (قوله بان يسلبوا) أى بالمرض (قوله إذا أقيم مقام الخ) أى لان المنظور له البدل والمبدل منه فى نية الطرح وهذا مذهب الجمهور وقال الزمخشرى المنظور له كل من الامرين (قوله فسد المعنى) أى لانه يصير المعنى ولبثوا فى كهفهم ثلاث سنين (قوله ويرده الخ) أى وحينئذ فالاولى جعل إلا اسما بمعنى غير صفة لآلهة والتقدير لو كان فيهما آلهة مغايرة لله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فجاء التوحيد الذى سيقت الآية لبيانه وعلم من هذا أنه لا يشترط فى جعل إلا بمعنى غير صحة الاستثناء (قوله أما الاول) أى كونه مستثنى (قوله فلأن الاستثناء إخراج) أى بالا أو إحدى أخواتها والبدل مخرج بالا فهو مستثنى (قوله وأما الثانى) اى وهو كونه موجبا له الحكم (قوله صدق قام زيد) أى لان زيدا مخرج ممن نفى عنه القيام ومن كان كذلك كان القيام ثابتا له (قوله أما الاول) أى كون اسم الله ليس مستثنى وقوله فلأن الجمع أى مثل آلهة (قوله فيستثنى منه) أى حتى يستثنى منه لان الاستثناء معيار العموم (قوله ولان المعنى الخ) حاصله ان ما بعد لو مثبت لفظا والاستثناء من الاثبات نفى فلو كانت الا للاستثناء هنا كان المعنى لو كان فيهما آلهة ليس الله فيهما لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة ليس الله منها وذلك يحتمل أن يكون فيهما آلهة الله منها فلا يحصل التوحيد الذى سيقت الآية له (قوله وأما انه ليس بموجب له) أى ليس بثابت له الحكم أى الفساد اعترض بان البدل فى باب الاستثناء ليس ما بعد إلا بل لا مع ما بعدها بدليل قولهم فى ماقام أحد الا زيدا ان الا زيدا بدل اذ لو كان البدل زيدا فسد المعنى اذ يكون المعنى ماقام أحد زيد وهو فاسد لانه عكس الواقع لان الواقع ان زيدا موجب له القيام واذا أقمته مقام أحد المبدل منه كان القيام منفيا عنه بخلاف ماقام الا زيد ونحن هنا

وهذا البحث يأتى فى مثال سيبويه لوكا معنا رجل الا زيد لغلبنا لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولانه لو قيل لوكان معنا جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبنا اقتضى انه لوكان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وإن كان معنى صحيحا الا ان المراد إنما هو ان زيدا وحده كاف فان قيل لا نسلم أن الجمع فى الآية والمفرد فى المثال غير عامين لانهما واقعان فى سياق لو وهى للامتناع (١٧٥) والامتناع انتفاء قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لوكان فيهما من احد ولو جاءنى ديار ولو جاءنى فاكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع * الثانى والعشرون قول أبى الحسن الاخفش فى كلمته فاه الى فى ان انتصاب فاه على اسقاط الخافض أى من فيه ورده المبرد فقال انما يتكلم الانسان من فى نفسه لا من فى غيره وقد يكون ابو الحسن انما قال ذلك فى كلمنى فاه الى فى أو قاله فى ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال أبى العباس فلنعدل الى مثال غير هذا حكى عن اليزيدى أنه قال فى قوله العرجى اظلوم ان مصابكم رجلا رد السلام تحية ظلم ءإن الصواب رجل بالرفع خبرا لان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد فى البيت ولا يتحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين أهل الادب رووا عن ابى عثمان المازنى أن بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد فاجابه بان الكتاب مشتمل على ثلثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى فلا ينبغى تمكين ذمى من قراءتها ثم قدر أن غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون فى نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية على النصب وزعمت أنها قرأته على أبى عثمان كذلك فامر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال فاخذ اليزيدى فى معارضتى فقلت له هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم

---

لو قلنا على رأى المبرد لوكان فيهما الا الله لفسدتا لكان المعنى صحيحا (قوله اقتضى) أى بمفهومه (قوله وهذا وان كان معنى صحيحا الخ) هذا مبتدأ وقوله وان كان معنى صحيحا حال والخبر محذوف أى ليس مرادا بدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع (قوله انما هو أن زيدا وحده) أى فالمتكلم بهذا مراده ان زيدا وحده هو الذى نفع وحده (قوله والامتناع انتفاء) اى والنكرة أى جمعا أو مفردا فى سياق النفى تفيد العموم فبطل الدليل الأول (قوله قلت الخ) حاصله ان لو لا نعطى حكم النفى من كل وجه (قوله لو صح ذلك) أى السؤال من ان لو للنفى فتكون النكرة بعدها عامة (قوله لكان كذا) جواب الثلاث قبله (قوله لكان كذا) وكذا كناية عن جواب لو أى لكان لى ثواب مثلا (قوله واللازم ممتنع) أى لانهم قالوا ان من لا تزاد الا بعد نفى صريح وكذا ديار قالوا لا تقع الا بعد نفى صريح وكذا النصب بعد فاء السببية انما ينصب بعد النفى المحض ولم يجوزوا وقوع كل بعد لو فدل هذا على ان لو ليست موضوعة للنفى وحينئذ فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم فان قلت انهم دائما يقولون ان ما بعد لو منفى فيدل على انها موضوعة للنفى قلت ممنوع وذلك لان لو موضوعة لتعليق شىء على شىء غير موجود واذا كان المعلق عليه غير موجود كان المعلق وهو ما بعدها غير موجود فنفى ما بعدها ليس منها بل من خارج وهو عدم وجود المعلق عليه اه تقرير دردير (قوله على اسقاط الخافض) لما كان المشهور أن نصبه على الحال تركه المصنف وتعرض للجواب على أبى الحسن (قوله لا من فى غيره) اى فكيف يقول المعنى كلمته من فيه (قوله وقد يكون الخ) جواب عن أبى الحسن وحاصله أنه يمكن أن ابا الحسن انما قال ان النصب على نزع الخافض ليس فى هذا المثال بل فى كلمنى فاه (قوله وحمله على القلب) أى فالاصل كلمته من فى الى فيه ثم انه قلب ضمير التكلم الى ضمير الخطاب (قوله فلا يرد عليه) أى على كلام أبى الحسن سؤال أبى العباس المبرد وقوله فلنعدل الخ أى ليكون هذا المثال صحيحا لا فاسدا (قوله العرجى) نسبة للعرج محل بطريق مكة وهو اى العرجى عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان (قوله رد السلام) فى نسخة أهدى السلام (قوله ولا يتحصل له معنى) ى صحيح أى بل هو فاسد قال الشارح بل له معنى صحيح وهو ان رجل خبر وجملة رد صفة وظلم خبر لمحذوف أى هى ظلم اى الاصابة ويحتمل ان ظلم صفة لرجل بمعنى مظلوم للمبالغة كضرب الامير وعلى هذين الاعرابين فمصاب اسم مفعول اى ان هذا الذى أصبتموه بما فعلتم معه من الجفاء هو الرجل الموصوف بذلك اى بكونه رد السلام تحية وتوددا وهذا أى اصابتكم له بالجفاء ظلم لان من حيا أحبته وتودد باهداء السلام اليهم جدير بان لا يجفى وأن لا يصاب أو هو الرجل الموصوف بالصفتين وكلام المصنف مبنى على ان مصابكم مصدر والمعنى ان اصابتكم رجل مظلوم فاخبر باسم الذات عن المعنى (قوله بحضرة الواثق) هو ابو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد بويع بالخلافة بعد موت أبيه وسنه ست وثلاثون سنة فأقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر ومات يوم الاربعاء لست بقين من ذى الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ولما مات ترك وحده واشتغل الناس بالبيعة للمتوكل فجاء جرذ أى فأر فاستل عينيه وأكلهما فسبحان المعز المذل (قوله على ابى عثمان) أى المازنى (قوله باشخاصه) أى باحضاره بشخصه (قوله ورجلا مفعوله) أى واصابة مصدر مضاف لفاعله وقوله أظلوم الهمزة فيه للنداء أى يا ظلوم إن اصابتك فهو نداء للمحبوبة أى يا شديدة الظلم ان اصابتك الرجل الموصوف بكونه أهدى لك السلام ظلم (قوله ولهذا) أى لاجل كون ظلم خبر لا يتم المعنى بدونه أى بحذفه (قوله

فاستحسنه الواثق ثم أمر له بألف دينار ورده مكرما فقال للمبرد تركنا لله مائة فعوضنا ألفا ﴿الجهة الثانية﴾ أن يراعى المعرب معنى صحيحا ولا ينظر فى صحته فى الصناعة  وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك أحدها قول بعضهم فى وثمود فما أبقى ان ثمودا مفعول مقدم وهذا ممتنع لأن لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإنما هو معطوف على عادا أو هو بتقدير وأهلك ثمودا وإنما جاء ونحن عن فضلك ما استغنينا ٭ لأنه شعر مع أن المعمول ظرف وأما قراءة عمرو بن فائد ومن شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف أى ومن شر شر ما خلق وحذف الثانى لدلالة الأول (الثانى) قول بعضهم فى إذ من قوله تعالى إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الأول أو للثانى وكلاهما ممنوع أما امتناع تعليقه بالثانى فلفساد المعنى لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت وإنما يمقتونها فى الآخرة ونظيره قول من زعم فى يوم تجد أنه ظرف ليحذركم حكاه مكى قال وفيه نظر والصواب الجزم بانه خطأ لان التحذير فى الدنيا لا فى الآخرة ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما فى وأنذرهم يوم الآزفة لان يحذر قد استوفى مفعوليه وإنما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا أو احذروا وأما امتناع تعليقه بالأول وهو رأى جماعة منهم الزمخشرى فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبى ولهذا قالوا فى قوله وهن وقوف ينتظرن قضاءه ٭ بضاحى غداة أمره وهو ضامز

معنى صحيحا) أى وهذه الجهة عكس الجهة الأولى (قوله ولا ينظر فى صحته) أى فى صحة الاعراب أى فيفسد الاعراب صناعة وقوله فى الصناعة أى إلى الصناعة (قوله وها أنا مورد الخ) فيه ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة وهو شاذ كما ذكره المصنف فى حواشى التسهيل (قوله من ذلك) اى من الأمور التى راعى المعرب فيها المعنى دون الصناعة وحينئذ فيفسد ذلك الاعراب صناعة (قوله لأن لما النافية الصدر الخ) أى ولوجود الفاء العاطفة وهى تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فالمنع لأمرين وقد يقال لصاحب هذا القول أن يجعل أما محذوفة وهو من مظان حذفها قياسا أى وأما ثمودا فما أبقى وحينئذ فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين أما والفاء بجزء مما فى حيزها ولو كان عامله مقترنا بما له الصدر نحو اما زيدا فانى ضارب على ماذهب اليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره اه دمامينى (قوله على عادا) أى من قوله قبل وانه أهلك عادا الأولى وعلى هذا الوجه فالعطف من عطف المفردات (قوله أو هو بتقدير الخ) وعلى هذا فهو من عطف الجمل وفيه أنه حيث أمكن عطف المفردات لا يعدل عنه لعطف الجمل فالاولى الاقتصار على ما قبله (قوله ما استغنينا) أى فان قوله عن فضلك معمول استغنينا فقد عمل ما بعد النفى فيما قبله (قوله ومن شر ما خلق) الأولى حذف الواو من هنا ومن التقدير إذ الآية من شر ما خلق بدون واو (قوله فما بدل من شر) قال الدمامينى يحتمل أن يكون ما فى هذه هى الابهامية وهى التى إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك اعطنى كتابا ما تريد أى كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف وعلى كل فليس مما نحن فيه وهو ما النافية اه دمامينى (قوله فما بدل الخ) أى فهى اسم موصول وليست نافية خلافا لما فهمه المعتزلى مستدلا به على ان الله لا يخلق الشرور (قوله بتقدير مضاف) أى وفى الحقيقة ان البدل هو المضاف (قوله ينادون) أى من قبل الملائكة وهم يمقتون أنفسهم عند دخولهم النار (قوله لمقت الله) اللام لام الابتداء ومقت مبتدأ وأكبر خبر وقوله لمقت الله من اضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أى لمقت الله اياكم (قوله إذ تدعون إلى الايمان) أى فى الدنيا (قوله فلفساد المعنى) هذا ليس من الجهة الثانية بل من الجهة الأولى لمراعاة المعرب الصناعة دون المعنى وأما تعلقه بالمقت الأول الذى فيه المعنى فصحيح إلا أنه مخالف للصناعة وهو الذى من هذه الجهة فهذا هو المقصود بالذات (قوله فلفساد المعنى) أى لأن المعنى حينئذ ينادون لمقت الله إياكم أكبر من مقتكم أنفسكم وقت دعائكم إلى الايمان وهذا لا يصح لأن مقتهم أنفسهم إنما يكون فى الآخرة ودعاؤهم للايمان فى الدنيا وقد يجاب بانه على تقدير مضاف والاصل إذ ظهر صحة دعائكم للايمان أى أكبر من مقتكم أنفسكم وقت ظهور صحة دعائكم للايمان ومن المعلوم ان ظهور صحة الدعاء للايمان لهم إنما هو يوم الآخرة وإن كان دعاؤهم اليه فى الدنيا (قوله ذلك الوقت) أى وقت دعائهم للاسلام (قوله وإنما يمقتونها فى الآخرة) أى عند دخولهم النار ودعاؤهم للايمان فى الدنيا (قوله ونظيره) أى من جهة فساد المعنى لاختلاف الزمان وإن كان مخالفا وعكسا الأول من جهة أن المعمول الظرفى هنا مقدم بخلاف الاول فانه مؤخر (قوله وفيه نظر) أى تردد وتحير (قوله لان التحذير فى الدنيا) أى واليوم الذى تجد كل نفس ما عملته محضرا يوم القيامة فكيف يكون الأمر الواقع فى الدنيا ظرفه يوم القيامة (قوله تقديره اذكروا) أى يوم تجد وقوله أو احذروا أى يوم تجد الخ (قوله وأما امتناع تعليقه) يعنى إذ تدعون وقوله بالاول أى بالمقت الاول (قوله فلاستلزامه) اى وهذا ممنوع عند غير الزمخشرى وذلك الغير هو السعد والزمخشرى جوز الفصل إذا كان المعمول ظرفا كما هنا (قوله بالأجنبى) اى وهو أكبر الواقع خبرا ان قلت الخبر ليس أجنبيا من المبتدا لأنه معمول له قلت جعلوه أجنبيا لاختلاف جهة العمل لأن عمل المبتدأ فى الخبر من حيث انه مبتدا وعمله فى الظرف من حيث انه مصدر

(قوله

ان الباء متعلقه بقضاءه لا بو قوف ولا بينتظرن لئلا يفصل بين قضاءه وأمره بالأجنبي ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره أمره معمولا لقضى محذوفا لوجود ما يعمل ونظير ما لزم الزمخشري هنا ما لزمه إذ علق يوم تبلى السرائر بالرجع من قوله تعالى انه على رجعه لقادر وإذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات فان (١٧٧) فى الأولى الفصل بخبر إن وهو لقادر وفى الثانى الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال فى قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله وانه حينئذ من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف اى مقتكم إذ تدعون وصوموا أياما ويرجعه يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ونظيره فى التعلق بمحذوف يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين ألا ترى أن اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وانه اسم للا وأما ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور



عطف على به ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا باعادة الخافض ومن أمثلة ذلك قول المتنبي وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه ٭ بان تسعدا والدمع أشفاه ساجمه ٭ وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه فاعرب وفاؤكما كالربع مبتدأ وخبره وعلق الباء بوفاؤكما فقال له كيف تخبر عن اسم لم يتم فأنشده قول الشاعر لسنا كمن جعلت إياد دارها ٭ تكريت تمنع حبها ان يحصدا

(قوله بالاجنبى) أى وهو أكبر لانه خبر عن المبتدا واعلم ان الاجنبى هنا ما كان غير معمول للمصدر غير الجملة المعترضة والمراد بغير الأجنبى ما كان معمولا له فيشمل الفاعل والمفعول والظرف والجار والمجرور والصفة لان هذه منزلة مع المصدر كالجزء فاذا قلت ضربى فى الدار زيدا حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبى وانما فصلت بينهما بمتعلق به داخل فى حيزه بخلاف ضربى حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذى لا يصلح أن يكون تتمة لما قبله فى الجزئية وإنما نزلوا الجمل الاعتراضية منزلة العدم لانه أتى بها الغرض فلذا نزل الفصل بها كالعدم وأيضا لانه لا يتوهم أنها من متعلقات الاول ولا من متعلقات الثانى لاستقلالها بنفسها اه تقرير دردير (قوله ولهذا) اى ولاجل كون الفصل بالاجنبى من المصدر ومعموله باجنبى مضرا قالوا فى قوله الخ (قوله ومن) الضمير للآتن والقضاء الحكم والضمير فى قضاءه وأمره للحمار والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحيها وقت ضحاها وهى تشرق والضامز بالضاد والزاى المعجمتين أى الساكت (قوله وهو ضامز) أى ساكت عن النهيق (قوله بالاجنبى) أى وهو ممتنع إلا أن يكون الاجنبى جملة معترضة (قوله ما لزم الزمخشرى هنا) اى فى جعله إذ تدعون متعلقا بالمقت الاول واللازم له الفصل بين المصدر ومعموله باجنبى (قوله فان فى الاولى الفصل بخبر إن) قال ابن الحاجب ان الفصل مغتفر فى الظروف لاتساعهم فيها والمعمول هنا المفصول بينه وبين عامله بخبر ان وهو يوم تبلى ظرف (قوله فان قيل) أى فى الجواب عن الزمخشرى (قوله قبل ان يكمل معموله) أى بقوله أياما (قوله اللازم له) أى للزمخشرى (قوله على هذا التقدير) أى تقدير جعل كما كتب صفة للصيام (قوله وانه) أى المسجد الحرام وقوله حينئذ أى حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذى هو صد لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله والحال أنه قد عطف كفر على المصدر قبل مجىء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله وقد عطف الخ) أى فقد لزمه العطف على المصدر قبل استكماله مع أنه لا يتبع قبل استكماله (قوله قبل مجيئه) أى ذلك المعمول (قوله ان الظروف الثلاثة) أى إذ فى قوله إذ تدعون وأياما فى قوله أياما معدودات ويوم فى قوله يوم تبلى السرائر (قوله لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره) قد يقال انه إذا كان قادرا على رجعه يوم تبلى السرائر فقدرته على رجوعه قبل البلى من باب أولى تأمل (قوله يوم يرون) أى احذروا يوم أو اذكروا يوم (قوله انه مصدر) أى ومعموله لا يتقدم عليه وقوله وانه اسم للا أى ولا لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله وأما ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) أى فانه قد عمل ما بعد ليس فيما قبلها مع أن لها الصدارة (قوله فعلى الخلاف) أى لجواز تعلق يوم بمصروفا وعدمه جار على الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها وعدمه فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها يمنع تقدم معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز أن يتقدم معمول الخبر عليها (قوله ومن أمثلة ذلك) أى الفصل بين المصدر ومعموله باجنبى فقوله وفاؤكما مبتدا وقوله كالربع خبر وقوله بان تسعدا متعلق بالمصدر أعنى وفاؤكما وقد علمت أن الخبر أجنبى من المصدر وقوله أشجاه أى أحزنه والطاسم الدارس والساجم الهامل وهو القاطر والسائل الذى لا مانع له (قوله أشجاه) اى أحزنه طاسمه أى دارسه أى إنما يكون باعثا على الحزن إذا كان دارسا (قوله بان تسعدا) أى بان تسعدانى وتعاونانى بالبكاء عند ربع الاحبة والحال ان الدمع الهامل أشجاه اى أحزنه (قوله وقد سأل أبو الفتح) أى ابن جنى وقوله المتنبى هذا هو المفعول فهو المسؤول (قوله اياد) بكسر الهمزة حى من معد أى لسنا كقبيلة اياد التى جعلت دارها تكريت بمثناة فوقية

أى انّ ايادبدل من من قبل مجىء معمول جعلت وهو دارها والصواب تعليق دارها وبان تسعدا بمحذوف اى جعلت وفيتما ومعنى البيت وفاؤكما ياصاحبى بما وعدتمانى به من الاسعاد بالبكاء عند ربع الاحبة إنما يسليني إذا كان بدمع ساجم اى هامل كما ان الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارسا ¤ الثالث (١٧٨) تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى لاعاصم اليوم من أمر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه الصلاة والسلام لامانع لماأعطيت ولامعطى لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لاحينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وإنما التعليق فى ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين وقد مضى ¤ الرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى ولولافضل الله عليكم بمحذوف أى كائن عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل لان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف ولهذا لحن المعرى فى قوله ¤ فلولا الغمد يمسكه لسالا ¤ الخامس قول بعضهم فى ومن ذريتنا أمة مسلمة لك ان الظرف كان صفة لأمة ثم قدم عليها فانتصب على الحال وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وأبو على لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التى هى شبيهة بالمفعول به ومثله قول أبى حيان فى فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا ان اشد حال كان فى الاصل صفة لذكرا ¤ السادس قول الحوفى ان الباء من قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرده أن الاستفهام له الصدر ومثله ماقبل

قول ابن عطية فى قاتلهم الله أنى يؤفكون ان أنى ظرف لقاتلهم الله وأيضا فيلزم كون يؤفكون لاموقع لها حينئذ والصواب تعلقها بما بعدها ونظيرها قول المفسرين فى ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ان المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض فعلقوا

---

مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية لدسميت بتكريت بنت وائل وقوله تمنع أى تلك القبيلة أى ان هذه القبيلة لبخلها تبقى الزرع فى تلك الأرض ولا تحصده لئلا يأكل منه فيذهب (قوله أى ان ايادبدل الخ) أى وكما جاز اتباع الموصول قبل تمام صلته جاز الاخبار عن المصدر قبل تمامه (قوله والصواب تعليق دارها وبان تسعدا بمحذوف) على هذا فاياد بدل من من وجعلت منزلة منزلة اللازم أى لسنا كهذه القبيلة التى حصل منها جعل ثم ابدل من جعلت قوله جعلت دارها الخ (قوله ومعنى البيت) أى بيت المتنبى (قوله من الاسعاد) أى المساعدة (قوله إنما يسليني) أى يذهب الحزن من قلبى (قوله مطول) أى شبيه بالمضاف وهو واجب النصب وليس مبنيا على الفتح إذ لا يكون كذلك إلا المفرد (قوله بمحذوف) أى خبر المبتدا الواقع بعد لا والتقدير لاعاصم عاصم اليوم لا تثريب تثريب عليكم اليوم ولامانع مانع لما أعطيت (قوله بمحذوف) أى دل عليه المذكور أى مانع لما أعطيت فاسم لا مفرد وهو مانع (قوله إلا عند البغداديين) الذين يقولون ان اسم لا إذا كان شبيها بالمضاف يجوز نصبه من غير تنوين (قوله وقد مضى) أى مذهب البغداديين (قوله ممتنع عند الجمهور) القائلين ان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف ولا يكون إلا كونا عاما وقيل إن كان كونا عاما حذف وجوبا وإن كان كونا خاصا وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل فان دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه (قوله قول بعضهم الخ) أى فقوله مسلمة عطف على مسلمين لك وقوله أمة عطف على نا من قوله اجعلنا وأصل الكلام واجعل أمة مسلمة من ذريتنا وأول الآية ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا وهذا يلزم عليه ماقاله المصنف من الفصل المذكور فالاولى أن يجعل قوله ومن ذريتنا متعلقا بمحذوف أى واجعل من ذريتنا الخ (قوله ان الظرف) أعنى قوله ومن ذريتنا (قوله فما الظن بالحال) أى وحينئذ فالأولى أن يجعل الظرف متعلقا بمحذوف دل عليه المذكور أى واجعل من ذريتنا والجملة عطف على الجملة قبلها (قوله التى هى شبيهة بالمفعول به) أى من حيث ان العامل مسلط عليها بدون واسطة حرف ملاحظ لفظا ولا تقديرا (قوله ومثله قول أبى حيان الخ) أى فقد فصل بين المعطوف وحرف العطف بالحال وهو ممنوع فالأولى أن يجعل قوله أو أشد ذكرا حال معمولة لمحذوف أى أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا منكم لآبائكم وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما عند أبى حيان وأجاب أبو حيان عن اعتراض المصنف بقوله لا يقال انه لا يجوز الفصل بين الحرف العاطف وهو أو وبين المعطوف وهو ذكرا بالحال لان جواز الفصل إذا كان حرف العطف أكثر من حرف وكان الفصل قسما أو الظرف أو المجرور فالشرط الأول وجد والثانى فقد لأنا نقول ان الحال شبيهة بالمفعول فيه لان قولك جاء زيد راكبا فى قوة جاء زيد فى وقت الركوب والحال شبيهة بالظرف والمصنف رده بان الحال شبيهة بالمفعول به لا بالمفعول فيه اه تقرير دردير (قوله كان فى الأصل صفة) أى فالأصل أو ذكرا أشد من ذكركم لآبائكم وهو عطف على محذوف أى اذكروا الله ذكرا كذكركم لآبائكم أو ذكرا أشد فهو من عطف المفردات عند أبى حيان (قوله أن الاستفهام له الصدر) أى فلا يعمل ماقبله فيه وإلا اخرج عما ثبت له (قوله وأيضا) اى انه يرد بما سبق من أن أنى له الصدارة فلا يعمل ماقبله فيه ويرد بانه يلزم الخ (قوله لاموقع لها) اى لا محل لذكره ولا وجه له وذلك لأن المقصود الدعاء عليهم بقتل الله لهم فى اى حال لا فى حالة افكهم وصرفهم عن الحق بعد ماتبين لهم وجهه فقط هذا هو المراد وليس المراد لاموقع له من الاعراب لأنه فى محل جر بالاضافة (قوله تعلقها بما بعدها) أى فالمعنى قاتلهم الله كيف يصرفون عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه بم يرجع المرسلون باى شىء (قوله فعلقوا

ماقبل إذا بما بعدها حكى ذلك عنهم أبو حاتم فى كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح فى العربية * وقول بعضهم فى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا أن ملعونين حال من معمول ثقفوا أو أخذوا ويرده أن الشرط له الصدر والصواب أنه منصوب على الذم وأما قول أبى البقاء انه حال من فاعل يجاورونك فمردود لأن الصحيح أنه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيآن وقول آخر فى وكانوا فيه من الزاهدين ان فى متعلقة بزاهدين المذكور وهذا ممتنع إذا قدرت أل موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب حينئذ تعلقها باعنى محذوفة أو بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور أو بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين وأما ان قدرت أل للتعريف فواضح * السابع قول بعضهم فى بيت المتنبى يخاطب الشيب

إبعد بعدت بياضا لا بياض له * لأنت أسود فى عينى من الظلم *

أن من متعلقة باسود وهذا يقتضى كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع فى الالوان والصحيح أن من الظلم صفة لأسود أى أسود كائن من جملة الظلم وكذا قولهم

* يلقاك مرتديا باحمر من دم * ذهبت بخضرته الطلى والأكبد *

من دم إما تعليل أى أحمر من أجل التباسه بالدم أو صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما * الثامن قول بعضهم فى سقيالك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا إياك فان سقى يتعدى بنفسه فان قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع فى والذين كفروا فتعسالهم كون الذين نصبا على الاشتغال لأن لهم ليس متعلقا بالمصدر * التاسع قول الزمخشرى فى ومن آياته منامكم بالليل

---

ماقبل إذا) أى وهو من فى الارض (قوله وهذا لا يصح فى العربية) أى لأن إذا الفجائية لها الصدارة وإعمال مابعدها فيما قبلها يخرجها عن ذلك وأجيب بأن تقديرهم هذا لا يفيد ان ماقبلها متعلق بما بعدها لاحتمال أن مرادهم أن ما بعد إذا له متعلق محذوف جار ومجرور والأصل تخرجون منها أى من الارض ثم إنهم عدلوا عن الضمير إلى الاسم الظاهر وليس قصدهم تعلق من الارض المذكور سابقا بتخرجون بل السابق متعلقا بدعا اه تقرير دردير (قوله من معمول ثقفوا) أى الفاعل وهو الواو (قوله لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن) إذ لا يجوز أن تقول قام القوم إلا زيدا عمرا بل إلا زيدا وعمرا والحال إذا وقعت بعد مستثنى وهى مما قبل الا كما هنا كانت إلا مسلطة عليها فتكون إلا مسلطة على الحال فالمعنى هنا حينئذ لا يجاورونك إلا قليلا من الرجال إلا ملعونين (قوله وقول آخر) عطف على قوله قول بعض المفسرين أى نظيره قول بعض المفسرين وقول آخر (قوله وهذا ممتنع) أجاب ابن الحاجب عنه بان تقدم معمول الصلة على أل مغتفر وذلك لأنها على صورة الحرف فهى كأل المعرفة فليست كالموصولات غيرها من كل وجه ألا ترى ان صلتها مخالفة لسائر الصلات لأن الصلة جملة وصلتها صفة صريحة اه تقرير دردير (قوله بأعنى) فيه ان أعنى متعدية بنفسها لا بحرف وتقديره هذا يفيد انها غير متعدية بنفسها (قوله أو بالكون المحذوف) فيه انه إذا كان الكون محذوفا كان خبرا فيكون المعنى حينئذ وكانوا كائنين فيه من الزاهدين ولا معنى لكونهم كائنين فيه (قوله إبعد) بكسر الهمزة وفتح العين أمر من بعد بكسرها أى اهلك يقال بعد يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا بمعنى هلك وبياضا تمييز محول عن الفاعل أى بعد بياضك ولا بياض له فى محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن السار للنفس أى بعدت بياضا لا يسر وقبل البيت

ضيف ألم برأسى غير محتشم * والشيب أحسن فعلا منه باللمم

(قوله إبعد) أى اهلك هلكت من جهة كونك بياضا لا حسن فيه ولا سرور (قوله لأنت أسود الخ) أى أنت بياض فى الظاهر فقط وأما فى نفس الأمر فلست بياضا لأنك توجب الغم (قوله وهذا يقتضى الخ) فيه أن المتنبى كوفى وهم يجيزون بناء أفعل التفضيل من الالوان إما مطلقا كما قاله جمهورهم أو من الأبيض والأسود كما قاله الكسائى وهشام فالمتنبى كلامه بناء على مذهبه فلا يعترض عليه بمذهب غيره والحاصل انه إنما قصد التفضيل على مذهبه الكوفى والمعنى ان بياض الشيب عنده أشد سوادا من سواد الظلم وحينئذ فالتنظير من حيث ان له الصدارة ولو فى الجملة (قوله يلقاك مرتديا الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة شبه تقلده بالسيف بذلك والطلى بضم الطاء المهملة الاعناق واحدتها طلية أو طلاة على الخلاف والأكباد جمع كبد والباء بخضرته للتعدية أى أذهبت الطلى والأكبد خضرته بما كسبه من دمها (قوله باحمر) أى بسيف أحمر (قوله اما تعليل) أى ولا يجعل من متعلقة باحمر لئلا يلزم بناء افعل التفضيل من الالوان (قوله أو صفة) أى أو انه متعلق بمحذوف صفة لاحمر (قوله كان السيف الخ) إنما احتاج لهذا لانه على الصفة ينحل المعنى مرتديا بسيف أحمر ذلك السيف كائن من الدم مع أنه من حديد لا من دم (قوله اللام للتقوية) اى انها متعلقة بسقيا على أنها للتقوية لا على انها للتعدية (قوله فلام التقوية لا تلزم) أى وهذه اللام لازمة لا تفارق أصلا فدل على أنها ليست للتقوية وإذا امتنع تعلقها بسقيا تعين تعلقها بمحذوف أى إرادتى لك هذا وقد تقدم ان ابن الحاجب حكى عدم لزوم اللام هنا وانه يقال سقيا لك وسقيا إياك (قوله ومن هنا) اى من أجل امتناع تعلق اللام بالمصدر هنا امتنع (قوله ليس متعلقا بالمصدر) اى فليس العامل المتأخر مشتغلا بضمير الاسم السابق ولا بسببيه وحينئذ فلا يفسر عاملا فيه هذا وقد سبق ان ابن الحاجب قال انها للتقوية وانه يجوز اسقاطها من قوله سقيا لك (قوله بالليل) راجع لقوله منامكم

والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضى أن يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقديمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز فى الشعر فكيف فى أفصح الكلام وزعم عصرى فى تفسير له على سورتى البقرة وآل عمران فى قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت أن من متعلقة بحذر أو بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفى الثانى أيضا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علقه بيجعلون وهو فى موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف إذ كان حذر الموت مفعولا له وقد أجيب بأن الأول تعليل للجعل مطلقا والثانى تعليل له مقيدا بالأول والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد فى المعنى وان اتحد فى اللفظ والصواب أن يحمل على ان المنام فى الزمانين والابتغاء فيهما * العاشر قول بعضهم فى فقليلا ما يؤمنون ان ما بمعنى من ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر * الحادى عشر قول بعضهم فى وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر أن هو ضمير الشأن وأن يعمر مبتدأ وبمزحزحه خبر ولو كان كذلك لم يدخل الباء فى الخبر ونظيره قول آخر فى حديث بدء الوحى ما أنا بقارىء ان ما استفهامية مفعولة لقارىء ودخول الباء فى الخبر يأبى ذلك * الثانى عشر قول الزمخشرى فى أينما تكونوا يدرككم الموت فيمن رفع يدرك أنه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله أى ولا تظلمون فتيلا أينما تكونوا يعنى فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ثم يبتدىء يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض تقول أنت ظالم ان فعلت ولا تقول أنت ظالم ان تفعل إلا فى الشعر وأما قول أبى بكر فى كتاب الأصول انه يقال آتيك إن تأتنى فنقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطأ عند أصحابنا لأن الشرط له الصدر * الثالث عشر قول بعضهم فى بالأخسرين أعمالا أن أعمالا مفعول به ورده ابن خروف بأن خسر لا يتعدى كنقيضه ربح ووافقه الصفار مستدلا بقوله تعالى كرة خاسرة إذ لم يرد أنها خسرت شيأ * وثلاثتهم ساهون لأن اسم التفضيل لا ينصب

مشبه

---

وقوله والنهار راجع لقوله وابتغاؤكم من فضله لأن الابتغاء أى طلب الرزق يناسبه النهار (قوله وهذا) أى تقديم معمول المصدر وعطف ذلك المعمول على معمول مصدر آخر المقتضى كونه معمولا لذلك المصدر الآخر الذى عطف على معموله (قوله وهذا لا يجوز الخ) فيه أن قول الزمخشرى من باب اللف لا يلزم عليه أن يكون مراده العمل الذى قاله المصنف بل مراده أن الليل مرتبط معنى بالمنام وقوله والنهار مرتبط معنى بالابتغاء وبالليل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كائن بالليل والنهار والجملة معترضة حقها التأخير (قوله عصرى) أى شخص منسوب للعصر الذى كنت فيه وهو قاضى القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عقيل تلميذ أبى حيان وقد فسر هاتين السورتين فقط (قوله وفيهما تقديم معمول المصدر) أى لأن حذر مصدر بدليل جر ما بعده وليس فعلا وكذلك الموت مصدر أيضا (قوله لزم تعدد المفعول له) أى وهذا ممنوع لأن الشىء لا يعلل بأمرين لما فيه من التخالف (قوله غيران) كان المصنف نسى ما قدمه فى الباب الرابع فى أواخر الأمور التى يكتسبها الاسم بالاضافة من أن قولهم غيران وأغيار ليس بعربى اهدماميني (قوله غيران) استعمل المصنف هذه الكلمة على قياس المولدين وإلا فقد سبق له أنه ليس بعربى (قوله والصواب الخ) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها ذكر هذه الجملة قبل قوله وزعم عصرى (قوله ان ما بمعنى من) أى لأن الايمان من أوصاف العقلاء والذى يستعمل للعاقل من فتعين أن تكون ما بمعنى من (قوله لرفع الخ) أى وهو منصوب على أنه مفعول ليؤمنون المتأخر وماصلة لتأكيد القلة أى يؤمنون إيمانا قليلا أو أن ما مصدرية وقليلا منصوب على الظرفية خبر مقدم أى إيمانهم كائن فى قليل من الأزمنة (قوله على أنه خبر) أى لما الموصولة الواقعة مبتدأ (قوله وبمزحزحه خبر) والمعنى أى شىء هو التعمير مزحزحه من العذاب أى مبعده عن النار (قوله لم يدخل الباء فى الخبر) أى الموجب كما هنا لأن ما استفهامية أما ان كان الخبر منفيا فانه تدخل عليه الباء وسواء كان خبرا لما أو خبرا للمبتدأ المنفى بما بناء على أنها لا تعمل أو بليس أو المنفى بلا (قوله فى الخبر) أى فدخول الباء فى الخبر يدل على أن ما نافية والضمير مبتدأ أول عائد على الأحد لا للشأن وأن يعمر مبتدأ ثان وبمزحزحه خبر الثانى والجملة خبر الأول أى وما ذلك الأحد تعميره مزحزحه ومبعده عن العذاب أى عن النار فدخلت الباء على خبر المبتدأ المنفى بما وهو جائز (قوله ودخول الباء فى الخبر) أى الخبر الموجب وقوله يأبى ذلك أى فتعين ان ما نافية وبقارىء خبر المبتدأ وهو الضمير (قوله فيمن رفع يدرك) أى وهو طلحة بن سليمان (قوله يعنى) أى باتصال الشرط بما قبله أن ما قبله دليل لجوابه المحذوف (قوله ثم يبتدىء يدرككم) أى فهذا كلام مستأنف والوقف على قوله تكونوا (قوله وهذا مردود) أى وحينئذ فيخرج على اضمار الفاء أى فيدرككم أى فهو يدرككم الموت (قوله وهم يجيزون ذلك) أى ذلك التركيب (قوله لا على الحذف) أى حذف الجواب (قوله عند أصحابنا) أى البصريين (قوله لأن الشرط) أى الأداة له الصدر أى وإذا تقدم عليها الجواب خرجت عما لها من الصدارة (قوله مفعول به) أى الأخسرين (قوله لا يتعدى) أى وحينئذ لا يتعدى الوصف المشتق منه (قوله وثلاثتهم) أى البعض القائل انه مفعول به وابن خروف وابن الصفار القائلين ان خسر لا يتعدى (قوله

المفعول به ولان خسر متعد ففي التنزيل الذين خسروا أنفسهم خسر الدنيا والآخرة وأما خاسرة فكأنه على النسب أي ذات خسر وربح أيضا يتعدى فيقال ربح دينارا وقال سيبويه أعمالا مشبهة بالمفعول به ويرده أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط والصواب أنه تمييز ﴿ الجهة الثالثة ﴾ أن يخرج على ما لم يثبت في العربية وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة فلنذكر منه أمثلة (أحدها) قول أبي عبيدة في كما أخرجك ربك من بيتك بالحق أن الكاف حرف قسم وان المعنى الأنفال لله (١٨١) والرسول والذي أخرجك وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو أن قائلا قال كالله لأفعلن لاستحق ان يبصق في وجهه ويبطل هذه المقالة أربعة أمور ان الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل اخرج وباب ذلك الشعر كقوله ٭ وأنت الذي في رحمة الله أطمع ٭ ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما وقد يجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو والسماء وما بناها وعنه أنه قال الجواب يجادلونك ويرده عدم توكيده وفي الآية أقوال أخر ٭ ثانيها أن الكاف مبتدأ وخبره فاتقوا الله ويفسده اقترانه بالفاء وخلوه من رابط وتباعد ما بينهما ٭ وثالثها انها نعت مصدر محذوف أي يجادلونك في الحق الذي هو اخراجك من بيتك جدالا مثل جدال اخراجك وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه ٭ ورابعها وهو أقرب مما قبله انها نعت مصدر ايضا ولكن التقدير قل الأنفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتا مثل ثبوت اخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون ٭ وخامسها وهو أقرب من الرابع انها نعت لحقا أي أولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك والذي سهل هذا تقاربهما ووصف الاخراج بالحق في الآية ٭ وسادسها وهو أقرب من الخامس أنها خبر لمحذوف أي هذه الحال كحال اخراجك أي ان حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب وفي الآية أقوال أخر منتشرة (المثال الثاني) قول ابن مهران في كتاب الشواذ فيمن قرأ ان البقر تشابهت

---

شبه بالمفعول به) أي لا مفعول به (قوله لا يشبه باسم الفاعل) أي فلا يكون منصوبه مشابها لمنصوبه بخلاف الصفة المشبهة فإنها لما أشبهت اسم الفاعل في الحاق التأنيث والتذكير والتثنية والجمع كان منصوبها مشبها للمفعول به الذي هو منصوبه (قوله الا بشرط) أي خلوه عن من فاذا خلا عنها لحقته العلامات لكن تارة وجوبا وذلك بأن دخلت عليه ال أو أضيف وقصد التفضيل كالهندات الفضليات وهند فضلى النساء وأما إن لم يقصد التفضيل عند الاضافة ففي المطابقة وجهان (قوله والصواب أنه تمييز) أي تمييز نسبة من الضمير المستتر في الأخسرين (قوله ان يخرج) أي المعرب الكلام على ما أي شيء (قوله قول أبي عبيدة) كلام غير المصنف قال أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم وما بمعنى الذي واقعة على ذي العلم والجواب يجادلونك (قوله والذي أخرجك الخ) جواب القسم محذوف دل عليه السابق أي الأنفال لله والرسول وهذا غير ما يأتي من أن أبا عبيدة يقول ان الجواب يجادلونك فهذا التقرير ليس على طبق كلام أبي عبيدة (قوله وسكوته عنه) أي وعدم سكوته عنه بأن يتركه بالمرة ويحتمل وسكوته عنه بلا اعتراض بل سلمه وهذا أولى (قوله وهو فاعل أخرج) أعني قوله ربك (قوله ووصله) أي الموصول أي ربطه بأول السورة وذلك ظاهر التقدير الذي قدره وهو مع ما سبق يقتضي أن أول السورة أعني الأنفال لله والرسول دليل لجواب القسم المحذوف (قوله يجاب عن الثاني) أعني اطلاق ما على الله (قوله والسماء وما بناها) أي أقسم بالسماء وأقسم بالذي بناها فقد أوقع ما على الله لأنه هو الذي بناها (قوله وعنه الخ) مراده بهذا التخلص عن الاعتراض الرابع (قوله الجواب يجادلونك) أي وهو أقرب من جعل أول السورة دليل الجواب لعرو هذا من القسم (قوله عدم توكيده) أي مع ان جواب القسم اذا كان مضارعا منفيا يجب توكيده (قوله اقوال أخر) أي مغايرة لهذا القول (قوله ثانيها) أي ثاني الأقوال بقطع النظر عن قوله أخر وإلا كان هذا أولها (قوله ان الكاف مبتدأ) أي والمعنى مثل اخراج الله لك من بيتك في الكراهية تقوى الله واطاعته ورسوله واصلاح ما بينهما بالمودة (قوله وخبره فاتقوا الله) أي الواقع قبله وهذا الاعراب لا معنى له لأن تقدير الكلام مثل اخراج الله لك من بيتك فاتقوا الله الخ (قوله ويفسده اقترانه بالفاء) أي والخبر لا يقترن بالفاء الا اذا كان المبتدأ أشبه الشرط في العموم (قوله انها) أي الكاف نعت الخ فهي اسم بمعنى مثل على جميع الأقوال (قوله وهو أقرب) أي لكونه ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه (قوله مثل ثبوت اخراج ربك إياك من بيتك) أي فثبوت الاخراج معلوم لهم فشبه به ثبوت الأنفال لله والرسول وهذا بعيد من جهة اللفظ لبعد ما بينهما (قوله كما أخرجك) أي مماثلا لاخراجك (قوله والذي سهل هذا) أي الوجه أي جعله سهلا وأقرب مما قبله (قوله من تنفيلك الغزاة) أي اعطاء بعضهم من الخمس زيادة عن سهمه لمصلحة (قوله مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب) وذلك ان أبا سفيان قدم بعير من الشام فخرج النبي وأصحابه ليغنموها فعلمت قريش بذلك فخرج أبو جهل ومقاتلو مكة ليذبوا عنها وهم النفير وأخذ أبو سفيان بالعير طريق الساحل فنجت فقيل لأبي جهل ارجع فأبى وسار الى بدر فشاور النبي أصحابه وقال ان الله وعدني احدى الطائفتين العير أو النفير فوافقوه على قتال النفير وكره بعضهم ذلك وقالوا لم نستعد له كما قال تعالى يجادلونك في الحق أي القتال بعد ما تبين أي بعد ما ظهر لهم وجهه وهو وعد الله لك احدى

بتشديد التاء ان العرب تزيد تاء على التاء الزائدة فى أول الماضى، أنشده * تقطعت بى دونك الاسباب * ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة وإنما أصل القراءة أن البقرة بتاء الوحدة ثم أدغمت فى تاء تشابهت فهو ادغام من كلمتين (الثالث) قول بعضهم فى وما لنا أن لا نقاتل فى سبيل الله ان الأصل ومالنا وأن لا نقاتل أى مالنا وترك القتال كما تقول مالك وزيداً ولم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه (الرابع) قول محمد بن مسعود الزكى فى كتابه البديع وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين فى أمور كثيرة ان الذى وان المصدرية يتقارضان فيقع الذى مصدرية كقوله

أتقرح أكباد المحبين كالذى * أرى كبدى من حب مية يقرح *

وتقع ان بمعنى الذى كقولهم زيد أعقل من ان يكذب اى من الذى يكذب انتهى * فاما وقوع الذى مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسى وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذى يبشر الله عباده وخضتم كالذى خاضوا وأما عكسه فلم اعرف له قائلا والذى جرأه عليه اشكال هذا الكلام فان ظاهره تفضيل زيد فى العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لاشكالها وظهر لى فيها توجيهان احدهما أن يكون فى الكلام تاويل على تاويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذى أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء ألا ترى انه قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا الى ما كان مفترى وقال ابو الحسن فى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون للقول والقول فى تاويل المقول اى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة العود الى المرأة لا العود

---

الطائفتين كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون اليه عيانا فى كراهيتهم له (قوله تزيد تاء على التاء) أى كالتاء فى أول تشابه (قوله وأنشد الخ) أى استدلالا على أن الماضى قد تزاد فيه تاء على التاء المزيدة فى أوله وحينئذ فيكون الأصل فى الآية تتشابهت بتحريك التاءين مثل هذا الفعل الموجود فى البيت ثم أدغمت التاء فى التاء (قوله ومالنا وأن لا نقاتل) أى فما استفهامية مبتدا ولنا خبره وأن لا نقاتل الخ مؤول بمصدر مفعول معه وفى الكلام حذف واو المعية (قوله أى مالنا) أى أى شىء ثبت لنا مع ترك القتال لجالوت وقومه وقد أخرجونا من ديارنا وأخذوا أبناءنا وقوله وترك القتال أخذ ترك من لا النافية (قوله ولم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه) أى فالحق أن الكلام على حذف فى أى ما لنا فى ترك القتال أى أى شىء ثبت لنا حتى نتركه (قوله قول محمد بن مسعود الزكى) وفى نسخة محمد بن مسعود بن الزكى وهى التى حل الشارح عليها وفى نسخ عدة بدون ابن وقد شطب ابن شيخنا العلامة العدوى من نسخته (قوله يتقارضان) بالقاف أى تقع هذه موضع هذه وهذه موضع هذه (قوله أتقرح الخ) القرح الجرح والضعف أى كالقرح الذى أرى كبدى تقرحه والذى موصول اسمى وعائدها محذوف هذا هو الحق كما هو مذهب الجمهور (قوله أتقرح الخ) ينبغى أن تكون صلة الذى على جعلها مصدرية هى الجملة الاسمية وهى كبدى من حب مية تقرح وقوله أرى جملة معترضة بين الصلة والموصول فالمعنى أتقرح أكباد المحبين مثل قرح كبدى من حب مية فيما أراه ولعلهم لم يجعل الجملة الفعلية صلة لعدم صحة التشبيه لأن المعنى حينئذ أتقرح أكباد المحبين قرحا مثل رؤية كبدى ويحتمل أن يجعل الذى موصولا اسميا وصلته أرى وما بعده والعائد محذوف أى أراه وقوله يقرح فى موضع نصب على انه مفعول ثان لأرى وكبدى مفعول به منصوب بيقرح فهو بالياء التحتية والذى وصف لمحذوف والمعنى أتقرح أكباد المحبين كالقرح الذى أراه يقرح كبدى من حب مية اه دماميني ويصح أن يكون بالتاء الفوقانية والمعنى كالقرح الذى أرى كبدى تقرحه (قوله كالذى أرى كبدى) أى كقرح كبدى والحامل على انها مصدرية عدم وجود عائد فى الكلام لأن ضمير أرى عائد على المتكلم وكبدى مفعول أول وجملة يقرح مفعول ثان (قوله ذلك الذى يبشر الخ) أى ذلك تبشير الله عباده وقوله خضتم كالذى خاضوا أى خضتم كخوضهم (قوله فلم أعرف له قائلا) أى ويرده أيضا قولهم أنت أعقل من أن تكذب بالفوقية وأنا أعقل من أن أكذب فانه لو جعل ان بمعنى الذى لم يكن الفعل المذكور متحملا لضمير الغيبة العائد على الموصول بل لضمير المخاطب فى الاول والتكلم فى الثانى فيتعين أن تؤول وان الفعل بالمصدر والمصدر يؤول باسم الفاعل (قوله جرأه) أى حمله عليه أى على القول بأن ان بمعنى الذى فى المثال المذكور (قوله وهذا لا معنى له) اذ لا معنى لقولك هو أكثر عقلا من الكذب (قوله توجيهان) اى فى ذلك التركيب وما ماثله (قوله تأويل على تأويل) اى تأويل بعد تأويل فاولا يؤول ان والفعل بالمصدر ثم يؤول المصدر باسم الفاعل فتؤول أن يكذب ثم تؤول الكذب بالكاذب ولا شك ان قولك زيد أعقل من الكاذب يرجع لقولك زيد أعقل من الذى يكذب (قوله ويؤول المصدر بالوصف) اى اسم الفاعل فيقال زيد أعقل من الكذب ثم يؤول الكذب بالكاذب ويقال زيد أعقل من الشخص الكاذب وهذا يرجع لقولك زيد أعقل من الذى يكذب (قوله الى المعنى الذى أراده) اى ابن مسعود (قوله ولكن بتوجيه يقبله العلماء) اى بخلاف التوجيه الذى ذكره ابن مسعود نفسه فانه لا يقبله العلماء (قوله وذلك) اى التأويل (قوله

إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر وبعد فهذا الوجه ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه وعليه يقول إذا أنت فضلت امرأ ذا براعة على ناقص كان المديح من النقص والتوجيه الثاني أن أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك أبدا مع أفعل هذا لقصد التعميم ولولا خشية الاسهاب لأوردت لك أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب ﴿الجهة الرابعة﴾ ان يخرج على الامور البعيدة والاوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوى فان كان لم يظهر له الا ذاك فله عذر وان ذكر الجميع فان قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن الا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الا على ما يغلب الظن ارادته فان لم يغلب شىء فليذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف وان أراد مجرد الاغراب على الناس وتكثير الاوجه فصعب شديد وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الامور المستبعدة لتجتنبها وأمثالها * أحدها قول جماعة في وقيله انه عطف على لفظ الساعة فيمن خفض وعلى محلها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد وأبعد منه قول أبي عمرو في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر إن خبره أولئك ينادون من مكان بعيد وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى ص والقرآن ذي الذكر ان جوابه ان ذلك لحق وقول بعضهم في ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له اسحق وقول الزمخشري في وكل أمر مستقر فيمن جر مستقر ان كلا عطف على الساعة وأبعد منه قوله في وفي موسى إذ أرسلناه انه عطف على وفي الارض آيات وأبعد من هذا قوله في فاستفتهم ألربك البنات انه عطف على فاستفتهم أهم أشد خلقا

---

(إلى القول نفسه) أي من أنت علي كظهر أمي (قوله كما يقول أهل الظاهر) اي القائلين انه إذا قال لها أنت علي كظهر أمي لا تجب عليه الكفارة إلا اذا كرر هذا اللفظ مرارا او انظر ما المراد بأهل الظاهر هنا المقلدين داود الظاهري او الفرقة الضالة (قوله وبعد) اي اقول بعد ذكر هذا التوجيه تنبه فهذا الوجه الخ وقوله فهذا الوجه اى تأويل أن والفعل بالمصدر والمصدر باسم الفاعل (قوله لا فضل فيه) اى فقولك زيد افضل فى العقل من الكاذب فيه تفضيل الكامل على الناقص وهذا لا بلاغة فيه (قوله الثاني الخ) فيه نظر فان الفعل الذي ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضل فينبغي عند السبك ان يضاف ذلك المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك أعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا عن مظان التوجيه بمعزل ثم في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وإدخال من على المفضل عليه وهو ممتنع فقد ظهر لك ان التوجيهين اللذين ظهرا له لا معول عليهما اهدماميني قال الشمني والجواب عن النظر الاول أن المصدر المنسبك من ان والفعل لا تجب اضافته ولا نسبته لفاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل فيهما ولا دخل للفاعل في ذلك والجواب عن النظر الثاني قد ذكرناه (قوله من غيره) متعلق بفضل ومن بمعنى على ولا يصح ان يكون هو المفضل عليه لان أبعد مضاف فلا يوصل بمن واندفع اعتراض الدماميني (قوله من المعنى الوضعي) أي التفضيل (قوله هذا) أي الذي ذكر بعده من أن يكذب (قوله الاسهاب) أي الاكثار والتطويل (قوله الجهة الرابعة) أي من الجهات الموجبة لفساد الاعراب (قوله ان يخرج) أي المعرب الكلام (قوله ويترك الوجه الخ) أل للجنس لاجل ان يصدق بالمتعدد (قوله الجميع) اى القوي والضعيف (قوله الا ذاك) اى الوجه الضعيف (قوله فان قصد بيان المحتمل) أي الوجه المحتمل (قوله فان لم يغلب شيء) أي فان لم يغلب على الظن ارادة شيء من الاوجه المحتملة (قوله من غير تعسف) أي ولا ينبغي ان يذكر الاوجه البعيدة التي فيها تعسف (قوله وسأضرب لك امثلة) أي اذكر لك امثلة وليس المراد ضرب المثال الذي هو معلوم من تشبيه شيء بشيء لاجل التقريب للافهام كان يقال مثل العالم الذي لا يعمل مثل الحمار يحمل أسفارا فليس هذا مرادا (قوله وأمثالها) عطف على الضمير في تجتنبها (قوله انه عطف على لفظ الساعة) أي فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قيله أي قيل النبي يا رب (قوله فيمن خفض) أي خفض قيله وهما عاصم وحمزة وقوله فيمن نصب قيله أي وهم ما عدا عاصم وحمزة وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة وقيله بالرفع وخرجت على أنه عطف على علم الساعة على حذف مضاف أي وعلم قيله فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وعلى محلها) أي لان الساعة مضاف للمصدر الذي هو علم فهو من إضافة المصدر للمفعول فمحله نصب فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قول النبي يا رب (قوله قول أبي عمرو) أي ابن العلاء (قوله وقول بعضهم) عطف على قوله قول الكوفيين وكان عليه أن يقول وأبعد منه قول بعضهم لان هذا أبعد مما قبله (قوله وقول الزمخشري) عطف على قوله قول جماعة لا على قول الكوفيين والا لزم أن هذا أبعد مما فصلت مع أنه ليس أبعد منه (قوله فيمن جر مستقر) أما من رفع فمستقر خبر عن كل (قوله عطف على الساعة) أي اقتربت الساعة واقترب كل أمر مستقر وثابت (قوله قوله) أي قول

قال هو معطوف على مثله أول السورة وان تباعدت بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله فاما او قيله فيمن خفض فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب واختاره الزمخشري وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول ليكتبون أو ليعلمون أي يكتبون ذلك أو يعلمون الحق أو أنه مصدر (١٨٤) لقال محذوفا أو نصب على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري وأما ان الذين كفروا

وكل أمر مستقر عند الله واقع أو ذكر وهو حكمة بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم الخبر مستقر وخفض على الجوار حمل على مالم يثبت في الخبر وأما وفي موسى فعطف على فيها من وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم * الثاني قول بعضهم في فلاجناح عليه أن يطوف بهما ان الوقف على فلاجناح وان ما بعده اغراء ليفيد صريحا مطلوبية التطوف بالصفا والمروة

بالذكر فقيل الذين بدل من الذين في ان الذين يلحدون والخبر لايخفون واختاره الزمخشري وقيل مبتدأ خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف في تعيينه فقيل هو ما يقال لك اى في شانهم وقيل هو لما جاءهم أي كفروا به وقيل لا يأتيه الباطل أي لا يأتيه منهم وهو بعيد لان الظاهر ان لا يأتيه من جملة خبر انه وأما ص والقرآن الآية فقيل الجواب محذوف اى انه لمعجز بدليل الثناء عليه بقوله ذي الذكر أو انك لمن المرسلين بدليل وعجبوا أن جاءهم منذر منهم أو ما الأمر كما زعموا بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب وقيل مذكور فقال الأخفش ان كل إلا كذب الرسل وقال الفراء وثعلب ص لان معناه صدق الله ويرده أن الجواب لا يتقدم فان أريد انه دليل الجواب فقريب وقيل كم أهلكنا الآية وحذفت اللام للطول وأما ثم آتينا فعطف على ذلكم وصاكم به وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان أي ثم أخبركم بانا آتينا موسى الكتاب * وأما وكل أمر مستقر فمبتدأ حذف خبره أي

الزمخشري وقوله وأبعد من هذا قوله أي قول الزمخشري (قوله قال) أي الزمخشري هو أي قوله فاستفتهم ألربك (قوله معطوف على مثله) هو فاستفتهم أهم أشد خلقا (قوله خلاف ذلك كله) أي لبعد الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه في هذه الآيات وحينئذ فتجتنب هذه الأمور (قوله الواو للقسم) أي فالمعنى أقسم بقول النبي يارب الخ (قوله وما بعده الجواب) هو أن هؤلاء قوم الخ أي وقيل الجواب محذوف أي لتنصرن أو لأفعلن فيهم ما أشاء (قوله عطف على سرهم الخ) فيه أن حكاية هذا القول والقولين بعده في توجيه النصب فيما هو صواب غير جيدة لوجود التباعد بين المتعاطفين نعم جعل قيله مصدر القال محذوفا أو كون الواو للاستئناف وحرف القسم محذوفا هذا قريب (قوله أو ليعلمون) أي من قوله ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة الخ (قوله أو أنه مصدر لقال محذوفا) أي فالمعنى قال قيله يارب على حد ضرب ضربا زيدا ثم حذف الفعل لقيام المصدر مقامه (قوله على اسقاط حرف القسم) أعني الباء والواو الموجودة للاستئناف والمعنى أقسم بقيله يارب (قوله بدل من الذين) أي مع إعادة العامل فكأنه قال إن الذين يلحدون وهم الذين كفروا الخ لايخفون علينا ولا ضرر في الاخبار عن الاسم قبل اتباعه بالبدل (قوله في تعيينه) أي تعيين ذلك الخبر المذكور (قوله أي في شأنهم) هذا تقدير للرابط وتقول فيما بعده كذلك (قوله أي كفروا به) أشارة لجواب لما فالخبر على هذا القول الجملة الشرطية أي ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به وفيه أن هذا الاخبار لا فائدة فيه لأن التقدير حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب أن يفيد مالا يفيده المبتدأ وقد تخلف هنا فلا يستقيم الاخبار كما في قولك إن الذي قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين المجيء وقع في الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد مالم يكن فاستقام الاخبار وأفاد ذمهم وعنادهم وأنهم كفروا بمجرد المجيء من غير سبب يوجب الكفران (قوله من جملة خبر إنه) أي من جملة خبر انه لكتاب عزيز اى انها من جملة الخبر في المعنى لأنها علة له اى انما كان الكتاب عزيزا أي منيعا لانه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أي ليس قبله كتاب يكذبه ولا بعده (قوله ذي الذكر) أي ذي البيان أو الشرف (قوله أو ما الأمر كما زعموا) أي كما قالوا أي كما قال كفار مكة من تعدد الاله (قوله بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب) أي إلى آخره لأن محل الدلالة قوله بعد أجعل الآلهة إلها واحدا حيث قال لهم قولوا لااله الا الله اى كيف يسع الخلق كلهم اله واحد (قوله لان معناه صدق الخ) هذا بناء على ان هذه الحروف الواقعة في اوائل السور ليست مما استأثر الله بعلمه وهو خلاف الصحيح (قوله لا لترتيب الزمان) اى لان زمن ايصاء الله المخاطبين من أمة النبي بما تقدم ذكره متاخر عن زمن نزول التوراة على موسى لا متقدم عليه (قوله عند الله واقع) اى واقع عند الله فعند خبر مقدم وقوله واقع مبتدأ مؤخر فالخبر المحذوف جملة (قوله او ذكر) عطف على حذف (قوله وخفض على الجوار) اى لمجاورته الامر المجرور بسبب الاضافة (قوله فعطف على فيها من وتركنا) اى فالمعنى وتركنا في موسى اى جعلنا في قصة موسى آية ثم بينها بقوله اذ أرسلناه الخ (قوله وتركنا فيها آية) اى جعلنا في قرى لوط بعد اهلاك الكافرين آية اى علامة على اهلاكهم للذين يخافون العذاب الاليم فلا يفعلون مثل فعلهم (قوله وان ما بعده) اى وهو قوله عليه أن يطوف بهما وقوله اغراء اى طلب وامر بحث اى على الحاج والمعتمر أن يطوف بهما اى يلزمه ذلك (قوله مطلوبية التطوف) اى السعي بين الصفا والمروة لانه بدون هذا ربما يتوهم ان التطوف بهما ليس مطلوبا

ويرده أن اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه أن إنسانا يهدده عليه رجلا ليسنى أى ليلزم غيرى والذى فسرت به عائشة رضى الله عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضى الله تعالى عنهم فى ذلك  مسطورة فى صحيح البخارى ثم الايجاب لا يتوقف على كون عليه اغراء بل كلمة لى تقتضى ذلك مطلقا وأما قول بعضهم فى قل تعالوا أتل ماحرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن به ويتخلص من اشكال ظاهر فى الآية محوج للتأويل (الثالث) قول بعضهم فى إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ان أهل منصوب على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وإنما الاكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث نحن معاشر الأنبياء لا نورث والصواب أنه منادى (الرابع) قول الزمخشرى فى فلا تجعلوا لله أندادا انه يجوز كون تجعلوا منصوبا فى جواب الترجى أعنى لعلكم تتقون على حد النصب فى قراءة حفص فاطلع وهذا لا يجيزه بصرى ويتاولون قراءة حفص اما على أنه جواب الأمر وهو ابن لى صرحا أو على العطف على الاسباب على حد قوله ٭ وليس عباءة وتقر عينى ٭ أو على معنى ما يقع موقع أبلغ وهو أن أبلغ على حد قوله ولا سابق شيئا ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجى منصوب بجواب التمنى فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها وهذا كتخريجه قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله على أن الاستثناء منقطع

---

بل مباح فقط مع انه ركن (قوله عليه رجلا الخ) هذا مقول قول الرجل الذى بلغه ان إنسانا يهدده (قوله خلاف ذلك) أى خلاف كون عليه إغراء على السعى بينهما (قوله وقصتها الخ) هى ماروى هشام عن أبيه عروة انه قال قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن ارأيت قول الله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فما على الرجل أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول لكانت الآية فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما إنما نزلت هذه الآية فى الانصار كانوا يهلون لمناة الطاغية التى كانوا يعبدونها وهو صنم كان حذو قديد وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة لأنه كان على الصفا صنم يقال له أساف وعلى المروة صنم يقال له نائلة يقال إنهما كانا رجلا وامرأة زنيا فى الكفر فمسخا حجرين فوضعا ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقالوا انطوف محل الاصنام فانزل الله تبارك وتعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فعروة رأى دلالة الآية على اباحة السعى لا على وجوبه ووجهه أنه اقتصر فى الآية على نفى الاثم فى السعى ونفى الاثم يجامع فعل المطلوب فعله والمكروه والمباح فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك بل كان يذكر أخص منه وهو اثبات الأجر لأنه إذا كان للحقيقة اعتباران أحدهما عام يشملها وغيرها والآخر خاص بها فالبلاغة أن يعبر عنها بما هو خاص بها فاما جواب عائشة فهو من بديع فقهها وذلك أن النص على عدم الوجوب أن يقال فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما لأن هذا يتضمن سقوط الاثم عن ترك الطواف بهما وحيث لم يقل ذلك ووردت الآية على ما هى عليه لم يكن نصا فى انتفاء الوجوب ثم بينت له ان الاقتصار هنا على نفى الاثم له سبب خاص وهو أنهم توقعوا الاثم فجاء الكلام منطبقا على سؤالهم فقيل لهم لا إثم فيه خلافا لما توقعتموه وكونه واجبا أو لا فشىء آخر فلم ترد عائشة الاكتفاء فى اثبات الايجاب بما ذكرته وإنما أرادت نفى دلالة الآية على كونه مباحا وأما وجوب السعى بينهما فقد علم من السنة (قوله تقتضى ذلك مطلقا) أى جعلت اغراء أو لا (قوله وبه يتخلص من اشكال الخ) الاشكال هو أن ما من قوله ماحرم موصولة وان لا تشركوا بدل أو خبر مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لأن المحرم الاشراك لا عدمه وان الأوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الانشاء على الخبر وجعل المعانى الواجبة المأمور بها محرمة فيحوج ذلك إلى التأويل بادعاء أن لا زائدة لا نافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم من تلك التكلفات كلها وعطف الأوامر على المحرمات باعتبار حرمة أضدادها وجعل الخبر السابق انشاء معنى والمعنى عليكم أن لا تشركوا به شيئا أى الزموا ترك الشرك به وقدم الكلام على ذلك فى لا من حرف اللام (قوله فلا تجعلوا لله أندادا) لا ناهية وتجعلوا مجزوم بلا الناهية وهذا الاعراب هو الوجيه (قوله فى جواب الترجى) أى ولا نافية وقوله فى جواب الترجى أى على مذهب الكوفيين المجوزين للنصب فى جواب الترجى (قوله على حد قوله ولبس عباءة) أى فهو من عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح (قوله موقع أبلغ) أى فهو من العطف على التوهم أى توهم أن أن موجودة (قوله ولا سابق) اى فهو عطف على معنى ما يقع موقع مدرك فى قوله ٭ بدالى أنى لست مدرك ما مضى ٭ ولا سابق الخ الذى يقع موقع مدرك بمدرك (قوله قول الفراء) أى الذى هو كوفى وقوله ان جواب أى من أن جواب بيان لقول الفراء أى ان ثبت قول الفراء مع من وافقه من الكوفيين وإلا فهو ليس منفردا بهذا القول (قوله فهو قليل) أى فنصب جواب الترجى قليل (قوله وهذا) أى التخريج على النصب فى جواب الترجى مثل تخريج الزمخشرى قوله تعالى الخ أى مثله فى كون كل قليلا (قوله منقطع) إنما حمله على ذلك توهم حلول استقرار المولى فى السموات أو فى الأرض وهو لا يصح فلذا جعل منقطعا ولم يجعله متصلا فان قيل ان الراجح فى الاستثناء المنقطع بعد النفى النصب على الاستثناء فما وجه الرفع أجاب المصنف بأنه جاء على البدل الخ أى

أو أنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد مضى البحث فيها ونظير هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم إلا من سفه نفسه أن من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام أحد إلا زيدا كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل مثل ما فيها أحد إلا حمارا أو إنما



تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين ألا ترى إلى اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم وأن أكثرهم قرأ به في ما فعلوه إلا قليل منهم وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى لأنه منقطع وقد قيل إن بعضهم قرأ به في ما لهم به من علم إلا اتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظير حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن إن الباء زائدة وأنفسهن توكيد للنون وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم (الخامس) قول بعضهم في لتستووا على ظهوره إن اللام للأمر والفعل مجزوم والصواب أنها لام العلة والفعل منصوب لضعف أمر المخاطب باللام كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حوائج المسلمينا

(السادس) قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذي أحسن بالرفع إن أصله أحسنوا فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة كما قال إذا ما شاء ضروا من أرادوا * ولا يألوهم أحد ضرارا * واجتماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله * وإن الذي حانت بفلج دماؤهم * ليس بالسهل والأولى قول الجماعة إنه بتقدير مبتدأ أي هو أحسن وقد جاءت منه مواضع حتى إن أهل الكوفة يقيسونه والاتفاق على أنه قياس مع أي كقوله * فسلم على أيهم أفضل * وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة

---

والتخريج على اللغة التميمية ضعيف لأنها لغة ضعيفة وحينئذ فالأولى أن الظرف أعني قوله في السموات الخ متعلق بمحذوف وأن الاستثناء متصل أي قل لا يعلم من يذكر في السموات والأرض الغيب إلا الله وقوله إلا الله بدل من من لأن الراجح في المتصل الابدال بعد النفي والتعلق بالمحذوف أولى من الانقطاع وأن من معمول ليعلم والنصب بدل اشتمال وإلا الله فاعل وهو من الاستثناء المفرغ وهذان الوجهان سبقا للمصنف (قوله ونظير هذا على العكس) أي من جهة أن الاستثناء هنا متصل وفيما تقدم منقطع وكل منهما واقع بعد نفي وقد أعرب كل من الاستثناءين بخلاف الراجح فيه (قوله إلا من سفه نفسه) في البحر من في قوله ومن يرغب اسم استفهام في محل رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سفه في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز أن يكون في محل نصب على الاستثناء والرفع على البدل أجود لأنه استثناء من غير موجب وانتصاب نفسه على أنه تمييز على قول الفراء المجوز لمجيئه معرفة أو على التشبيه بالمفعول به على قول بعض الكوفيين وأما الجمهور فيجعلون النصب على التشبيه المذكور خاصا بالصفة المشبهة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا تقول يحسن الوجه وأما على أنه مفعول به إما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف وإما لكونه ضمن معنى ما يتعدى كجهل وهو قول الزجاج وابن جني أو أهلك وهو قول أبي عبيدة أو على اسقاط حرف الجر والأصل سفه في نفسه وهو قول بعض البصريين (قوله فحمل) أي الكرماني قراءة السبعة الخ وهذا بيان لحقيقة العكس المشار له بقوله ونظيره على العكس (قوله في مثل ما قام أحد إلا زيد) أي فالأولى الابدال لا النصب والنصب خلاف الراجح وحينئذ فيتعين إذ محلها رفع على الابدال من ضمير يرغب ونفسه مفعول لسفه بناء على أنه يتعدى لتضمنه معنى أهلك أو جهل (قوله إلا حمارا) أي لجعل حمار بالرفع بدلا خلاف الراجح (قوله وإنما تأتي الخ) علة لمحذوف أي وكلا التخريجين غير صواب لأنه إنما تأتي قراءة الخ (قوله على الرفع) أي على البدل من شهداء وقوله إلا قليل أي بالرفع بدلا من ضمير فعلوه (قوله إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى) لأنه منقطع لأن طلب رؤية المولى ليس من النعمة أي التي شأنها أن تصدر من العبد جزاء لغيره (قوله على خلافه) أي وأنه يقرأ اتباع بالنصب أي لأنه منقطع (قوله أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل) هذا أي كون التوكيد بالمنفصل أولا ثم بالمتصل مذهب الأكثر فلا ينافي أن بعضهم يقول إن مطلق فاصل يكفي فاندفع قول الشارح إن الباء فاصل ومطلق فاصل كاف وحاصل الجواب نعم وإن كان كافيا إلا أنه ليس لغة الأكثر والمصنف إنما قال لغة الأكثرين كذا قرر شيخنا (قوله لضعف أمر المخاطب) علة لمحذوف أي الصواب أنها لام العلة لا لام الأمر لضعف الخ (قوله كقوله الخ) هذا مثال لأمر المخاطب باللام واقتصر المصنف على البيت ليروج له دعوى الضعف ولا يستنكر لكن قد ذكر هو في حرف اللام أنه قرأ جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم قلت ممن قرأ بالتاء الفوقية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته شاذة إذ الصحيح في الشاذ أنه ما وراء القراءات وقراءته من العشر اه دماميني (قوله فلتقض) بضم التاء لأنه رباعي من قضى (قوله شاء) أي فاصله شاؤا فاجتزى بالضمة عن الواو (قوله ولا يألوهم الخ) يألو أي يستطيع قال الجوهري تقول ألاه يألوه ألوا استطاعه والضرار المضارة يريد الشاعر أن أحدا لا يستطيع أن يضارهم ولا يقاومهم في المضارة (قوله كقوله) تنظير في اطلاق الذي على الجماعة (قوله والأولى الخ) أي لأنه لا يلزم عليها أمران قليلان حذف الواو والاجتزاء بالضمة واطلاق الذي على الجماعة (قوله وقد جاءت) هذا استئناف مقو لما قبله وقوله منه

ان الأصل أن يتموا بالجمع فحسن لأن الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون ولكن أظهر منه قول الجماعة أنه قد جاء على إهمال

أن الناصبة حملا على أختها ما المصدرية (السابع) قول بعضهم فى قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيأ فيمن قرأ بتشديد الراء. وضمها انه على حد قوله * انك ان يصرع أخوك تصرع * فخرج القراءة المتواترة على شىء لا يجوز إلا فى الشعر والصواب أنه مجزوم وأن الضمة اتباع كالضمة فى قولك لم يشد ولم يرد وقوله تعالى عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم إذا قدر لا يضركم جوابا لاسم الفعل فان قدر استئنافا فالضمة إعراب بل قد امتنع الزمخشرى من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضى فعل الشرط فقال فى قوله تعالى وما عملت من سوء تود ولا يجوز أن تكون ما شرطية لرفع تود هذا مع تصريحه فى المفصل بجواز الوجهين فى نحو ان قام زيد أقوم ولكنه لما رأى الرفع مرجوحا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه يوضح لك هذا أنه جوز ذلك فى قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا وذلك على تأويله بالماضى فقال قرىء أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك فقيل هو على حذف الفاء ويجوز أن يقال إنه محمول على ما يقع موقعه وهو أينما كنتم كما حل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشرى فى هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك

---

منه أن من هذا الباب وهو حذف صدر الصلة عند عدم طولها (قوله ان الأصل أن يتموا بالجمع) أى لحذفت الواو واجتزئ عنها بالضمة (قوله ولكن أظهر منه الخ) الأظهرية من جهة مخالفة الأول للرسم من غير واو اهـ تقرير دردير (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة الخ) فيه نظر من وجهين أحدهما أنه لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل أن الناصبة على ما المصدرية فى الاهمال قليل وليس بقياس وإنما وقع فى شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ووقوعه فى فصيح الكلام شائع الثانى أنه قد ذكر فى أواخر الكلام على المثال الثانى من أمثلة الجهة الثامنة أن حمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بأن القول أن الأصل أن يتموا بالجمع حملا على معنى من حسن وبيان المنافاة أن كون هذا حسنا يقتضى سداده كذا اعترض الشارح الدمامينى وأجاب الشمنى عن الأول بأن المراد أنه أظهر لتبادره إلى الذهن وهذا لا ينافى أنه غير قياسى وعن الثانى أن هذا المحل مما وقع فى المصحف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا يسلم إمكان الأصل فيه (قوله فيمن قرأ بتشديد الخ) أما قراءة السكون وكسر الضاد فهو جواب ان (قوله على شىء لا يجوز) أى وهو رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا وهذا هو المشار له بقول الخلاصة * ورفعه بعد مضارع وهن * (قوله اتباع) أى والقياس فتح الراء لأن المضارع المجزوم إذا كان آخره مشددا فيفتح آخره للتخلص من التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة للخفة وقوله اتباع أى لحركة الضاد قبلها فيضركم مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع (قوله لم يشد ولم يرد) بضم الدال فيهما اتباعا لضم الشين والراء (قوله وقوله تعالى) عطف على قوله فى قولك لم يشد (قوله لا يضركم من ضل) اى فلا يضركم مجزوم وضمته للاتباع فسكونه مقدر (قوله جوابا لاسم الفعل) أى فهو جواب الأمر فيكون مجزوما (قوله فالضمة إعراب) أى رفع لتجرده من الناصب والجازم (قوله بل قد امتنع الزمخشرى الخ) هذا ترق على ما استفيد من قوله فخرج القراءة الخ أى ان رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا ضعيف لا يجوز إلا فى الشعر فكيف يخرج عليه القرآن بل قد امتنع الزمخشرى من تخريج القرآن على رفع الجواب مع كون فعل الشرط ماضيا مع كونه كثيرا فى نفسه (قوله هذا) أى وانظر هذا (قوله بجواز الوجهين) أى جزم الجواب بحيث يقال أقم ورفعه لكون الاداة لم تعمل فى لفظ الشرط مع قربه منها فلا تعمل فى لفظ الجواب (قوله لم يستسهل الخ) أى فكيف يصح تخريج القراءة على ما هو خاص بالشعر كما تقدم (قوله عليه) أى على الرفع المرجوح (قوله يوضح لك هذا) أى عدم استسهاله تخريج القراءة المتفق عليها عليه أنه أى الزمخشرى جوز ذلك فى الشاذة فالحاصل ان القراءة المتفق عليها لم يخرجها إلا على الوجه الأفصح بخلاف الشاذة فجوز تخريجها على خلافه فلما جوز فى الشاذة ومنع فى المتفق عليها علم أن المتفق عليها إنما تخرج على الأفصح بخلاف الشاذة (قوله أنه جوز ذلك) أى رفع الجواب (قوله على تأويله بالماضى) أى فيؤول تكونوا بكنتم فيفرض ما ليس واقعا واقعا فيفرض أينما تكونوا واقعا (قوله على حذف الفاء) أى مع المبتدا أى فالجملة اسمية أى فأنتم يدرككم (قوله ويجوز أن يقال الخ) وهذا هو محل الشاهد (قوله محمول الخ) أى فيدرككم مرفوع لكونه جواب شرط ماض تأويلا فيؤول تكونوا بكنتم (قوله وهو) أى ما يقع موقعه هو أينما كنتم (قوله كما حل ولا ناعب) أى فناعب مجرور عطف على مصلحين خبر ليس باعتبار تأويله بمصلحين وقوله ولا ناعب تمامه إلا ببين غرابها (قوله ولا ناعب) أول البيت * مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب (قوله وهو ليسوا) بيان لما يقع موقعه (قوله والصواب ما بينت لك) حاصل دفع التناقض عن الزمخشرى أنه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل فى تجويزه ما أجازه فى أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان

قال ويجوز أن يتصل بقوله ولا تظلمون انتهى وقد مضى رده (الثامن) قول ابن حبيب ان بسم الله خبر والحمد مبتدأ ولله حال والصواب أن الحمد لله مبتدأ وخبر وبسم الله على ما تقدم  فى إعرابها (التاسع) قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سم أو سم ثم سكنت السين لئلا يتوالى كسرات أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم والأولى قول الجماعة ان السكون أصل وهى لغة الأكثرين وهم الذين يبتدئون اسما بهمز الوصل (العاشر) قول بعضهم فى الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما وممن جوز ذلك ابن عطية ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد أن حركة راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هى حركة الساكنين وإنما لم يكسروا حفظا لتفخيم اللام كما فى الم الله وقيل هى حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب أن كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة إعرابية وليس لهمزة الوصل ثبوت فى الدرج فتنقل حركتها إلا فى ندور (الحادى عشر) قول الجماعة فى قوله تعالى تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب مالبثوا فى العذاب المهين ان فيه حذف مضافين والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم وهذا معنى حسن إلا ان فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما والأولى ان تبين بمعنى وضح وأن وصلتها بدل اشتمال من الجن أى وضح للناس أن الجن لو كانوا الخ ويكون

(الثانى عشر) قول بعضهم فى عينا فيها تسمى ان الوقف على تسمى هنا أى عينا مسماة معروفة وان سل سبيلا جملة أمرية

---

مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسمح فيها وفيه نظر فانه يرى ان القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول فى تخطئة بعض القراء السبعة فى بعض الأماكن ولا يبالى بما يقرع لفظه أن القراءة بالرأى لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبى ﷺ فالاعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لأن الزمخشرى وإن كان يرى أن القراءات كلها آحاد لكن لما كانت الأولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها لقوتها بسبب كثرة القارىء بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها لقلة القارىء بها اه شمنى (قوله ويجوز أن يتصل الخ) أى بان يجعل قوله ولا تظلمون دليل الجواب وقوله يدرككم مستأنف أى أينما تكونوا لا تظلموا فتيلا (قوله وقد مضى رده) أى بأن جواب الشرط لا يحذف إذا كان فعل الشرط مضارعا بل ماضيا (قوله ان بسم الله خبر الخ) أى والمعنى الحمد حالة كونه لله كائن باسمه تعالى (قوله قول بعضهم ان أصل بسم الخ) هذا المثال لا ينبغى أن يذكر فى هذا الباب لانه موضوع لذكر الأمور التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر فى ذلك ليس من الاعراب فى شىء وقد ذكر المصنف فى ديباجة الكتاب أنه يجتنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه أن يتجنب ذلك فى كتابه رأسا اه دمامينى (قوله لئلا يتوالى كسرات) راجع لقوله سم وقوله أو لئلا الخ راجع لقوله سم (قوله لئلا يخرجوا من كسر الخ) وهو أثقل من توالى كسرات (قوله انه وصل بنية الوقف) أى فالميم ساكنة للوقف ولم يوقف عليها بل وصلها مع نية الوقف عليها مع سكونها باللام الساكنة من الحمد وحذفت الألف من الحمد لأنها همزة وصل تحذف عند الوصل فالتقى ساكنان فحركت الميم بالكسر لأجل التخلص من التقائهما (قوله لالتقائهما) أى لأجل التخلص من التقاء الساكنين (قوله ونظير هذا) أى كون الكسر فى الميم لأجل التخلص من التقاء الساكنين (قوله ان حركة الخ) أى لأن ألفاظ الأذان جزم وكل جملة آخرها ساكن فالراء من أكبر ساكنة ولم يوقف عليها بل وصلها بلفظ الجلالة فالتقى ساكنان فحركت الراء للتخلص (قوله حركة الساكنين) أعنى الراء ولام الله أى حركة التخلص منهما (قوله وإنما لم يكسروا) أى مع أن الأصل فى التخلص من الساكنين يكون بالكسر (قوله حفظا لتفخيم اللام) أى مع خفة الفتح وإلا فالتفخيم يحصل أيضا مع الضم وكل من الضم والفتح ليس أصلا فى التخلص (قوله لتفخيم اللام) أى من اسم الله لأن اللام إذا كان ما قبلها فتحة فخمت لا ان كان ما قبلها كسرة إذ هى حينئذ ترقق (قوله حركة الهمزة) حاصله نقلت حركة الهمزة للساكن قبلها وهو الراء ثم وصلت بما بعدها بنية الوقف (قوله لغير داع) فيه أن فيه داعيا فى الأذان لأن الأذان لم يسمع إلا موقوفا ففى نقل الحركة إيذان بانه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وإنما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلية من السنة فى الأذان من إيراد كلماته موقوفا على أواخرها فهو ان لم يقف حسا وقف حكما من جهة أنه اعتبر آخر الكلمة ساكنا لأجل الوقف ثم نقل إليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كما استصوبه المصنف كان لم يقف حسا ولا حكما فخرج عن سنة الأذان بالكلية اه دمامينى (قوله فتنقل حركتها) أى حتى تنقل حركتها (قوله قول الجماعة) أى المفسرين (قوله علمت) هو معنى تبينت (قوله معنى حسن) أى وأما ظاهر الآية فهو بعيد إذ ظاهره أن كل الجن ادعوا علم الغيب ولم يتبين لهم عدم علمهم للغيب إلا حين خر سليمان ميتا (قوله لم يظهر الدليل عليهما) وقد يقال الدليل عليهما توقف المعنى عليهما فالدليل عقلى ولا يقال ان ظاهر الآية صحيح لانا نقول انه بعيد ومتى كان بعيدا عقلا أو عادة ارتكب خلافه (قوله بمعنى وضح) أى لا بمعنى علم فهو كقولك تبين جهل زيد أى اتضح للناس جهله (قوله على تسمى هنا) الأولى هنا على تسمى

أى اسأل طريقا موصلة اليها ودون هذا فى البعد قول آخر انه علم مركب كتأبط شرا والأظهر انه اسم مفرد مبالغة فى السلسال كما أن السلسال مبالغة فى السلس ثم يحتمل أنه نكرة ويحتمل أنه علم منقول وصرف لانه اسم لماء وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول هذه واسط بالصرف ويبعد أن يقال صرف للتناسب كقوارير الاتفاقهم على صرفه (الثالث عشر) قول مكى وغيره (١٨٩) فى قوله تعالى ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا ان زهرة حال من هاء به أو من ما وان التنوين حذف للساكنين مثل قوله ﴿ولا ذاكرا الله إلا قليلا﴾ وان جر الحياة على أنه بدل من ما والصواب أن زهرة مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم ودليل ذلك ذكر التمتيع أو بتقدير أذم لان المقام يقتضيه أو بتقدير أعنى بيانا لما أو للضمير او بدل من أزواج اما بتقدير ذوى زهرة أو على انهم جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة وقال الفراء هو تمييز لما أو للهاء وهذا على مذهب الكوفيين فى تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بان لنفتنهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بين ابعاض الصلة باجنبى وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته وبانه لا يقال مررت بزيد أخاك على البدل لان العامل فى المبدل منه لا يتوجه اليه بنفسه وقيل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الابدال من العائد وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه فى نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد فى التقدير وقد مر أن الزمخشرى منع فى ان اعبدوا الله أن يكون بدلا من الهاء فى أمرتنى به ورددناه عليه ولو لزم اعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى وإذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع على جوازه ﴿تنبيه﴾ وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين فقيل **الفعل ماض مبنى للمفعول**

---

ويكون على تسمى بيانا لهنا (قوله أى اسأل طريقا موصلة) اى اسأل العلماء طريقا موصلة اليها أو أن المعنى الزم طريقا موصلة اليها وقد شنع الزمخشرى فى الكشاف على من قال بهذا القول ومن نسبه لعلى بن أبى طالب وقال ان هذا من الاحداث فى كتاب الله (قوله السلسال) بفتح السين لانه فى الاصل مصدر والتفعال لم يأت منه ألفاظ مكسورة العين الا التبيان والتلقاء (قوله مبالغة فى السلس) بكسر اللام الثانية والشراب السلس هو سهل المساغ يقال شراب سلس وسلسال وسلسبيل وكل واحد أبلغ مما قبله فى إساغة الشراب لان كل واحد أزيد حروفا مما قبله اه تقرير دردير (قوله ثم يحتمل) أى على كونه مفردا وقوله نكرة أى فصرفه ظاهر لانه لم توجد فيه العلتان (قوله وصرف لانه الخ) حاصله أنه اذا كان علما فقد وجد فيه العلتان العلميه والتانيث اذ هو اسم للعين كما سبق عينا فيها تسمى الخ فلأى شىء صرف والجواب أنه صرف نظرا لكونه اسما للماء الذى هو مذكر فلو روعى كونه اسما للعين لمنع من الصرف والحاصل أنه يجوز فيه الامران (قوله وتقدم ذكر العين الخ) جواب عن سؤال حاصله أن تقدم ذكر العين يفيد أنه اسم للعين فحينئذ يجب منعه من الصرف وحاصل الجواب ان تقدم ذكر العين لا نسلم أنه معين لمنعه لجواز ملاحظة كونه علما للماء (قوله هذه واسط) أى فالصرف لملاحظة أنها اسم لموضع وهو مذكر ويجوز المنع من الصرف نظرا لكونه اسم بلد (قوله لاتفاقهم على صرفه) اى فى هذه الآية اى لاتفاق السبعة فلا ينافى أن هناك قراءة شاذة تمنعه من الصرف وقوله لاتفاقهم الخ أى ولو كان الصرف للتناسب لوجد قراءة سبعية بالمنع من الصرف لان المنع للتناسب وقع فيه خلاف قوى تأمل (قوله أزواجا) أى أصنافا منهم زهرة الحياة الدنيا اى زينتها وبهجتها (قوله وان التنوين) جواب عما يقال ان الحال واجبة التنكير وزهرة مضاف للحياة فهو معرفة (قوله ولا ذاكرا الخ) اى فالاصل ذاكرا فحذف التنوين للساكنين (قوله بدل من ما) اى والمعنى حينئذ لا تمدن عينيك الى الحياة الدنيا التى متعنا بها أزواجا منهم حالة كون ذلك الممتع به زهرة وزينة (قوله والصواب الخ) اى واما قول مكى فغير صواب لانه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبى لان لنفتنهم متعلق بمتعنا الواقع صلة لما ولانه يلزم عليه ايضا اتباع الموصول قبل كمال صلته وهو ممنوع (قوله وقيل بدل من ما) اى والمعنى لا تمدن عينك الى زهرة الحياة الدنيا التى متعنا بها أزواجا منهم (قوله على البدل) اى بدل المنصوب من المجرور نظرا للمحل (قوله بنفسه) أى بل بحرف الجر فيجب تعديه أيضا للبدل بحرف الجر لان البدل على نية تكرار العامل (قوله وفيه ما ذكر) أى مجموع ما ذكر الخ من الاعتراضات وليس المراد الجميع اذ الذى يأتى هنا انما هو الاعتراض الاول والثالث وأما الثانى فلا يأتى هنا لانه ليس فى هذا الوجه ابدال من الموصول (قوله ورددناه عليه) بان المضر بدل الموصول فلا عائد فى اللفظ وأما بقاؤه بلا عائد فى التقدير فلا ضرر فيه (قوله حكم المؤخر) أى بالفعل فلا يعود الضمير عليه فقوله ضرب الخ المفعول فى نية التأخير فلو كان فى حكم المؤخر بالفعل للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة مع ان الآية فيها ذلك والأمة اجمعت على جوازه (قوله كقراءة ابن عامر) أى فانها خرجت على أوجه ثلاثة وكل منها لا يخلو عن ضعف ولا يتأتى تخريجها على غير ما ذكر (قوله وعاصم) أى من رواية شعبة قال فى الحرز فى الانبياء ونجى احذف وشدد كذى صلا (قوله وكذلك نجى المؤمنين) هذا اعتراف من المصنف بان هذه القراءة المتواترة غير فصيحة لكونها لا تتخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغى ارتكاب مثله اه دمامينى قال الشمنى أقول ليس فى كلام المصنف اعتراف بان هذه القراءة غير

وفيه ضعف من جهات إسكان آخر الماضي  وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل

مضارع أصله ننجي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم قوم انها أدغمت فيها قليلا وأن منه اترج واجاصة واجانة وقيل مضارع وأصله ننجي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبأت ونقبت ونزلت ونحوهن اذا ابتدئت بالنون ان تحذف النون الثانية الا في ندور كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا ﴿الجهة الخامسة﴾ ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها

﴿باب المبتدا﴾

مسئلة يجوز في الضمير المنفصل من نحو إنك أنت السميع العليم ثلاثة أوجه الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو اضعفها ويختص بلغة تميم والتوكيد ﴿مسئلة﴾ يجوز في الاسم المفتتح به من نحو قولك هذا أكرمته الابتداء والمفعولية ومثله كم رجل لقيته ومن اكرمته لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخرا ومثلهما رب رجل صالح لقيته ﴿مسئلة﴾ يجوز في المرفوع في نحو أفي الله شك وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومثله

فصيحة غاية الأمر فيه أنها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله وفيه ضعف من جهات) اى ثلاثة (قوله اسكان آخر الماضي) أى مع انه مبني على الفتح وفيه أنه لا بعد في تخفيف اليا. بالاسكان ولا بعد أيضا اى اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل متعد أو لازم لا بد له من مصدر إلا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو النتيجة ههنا واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فيبقى المؤمنين مفعولا به صريحا والتقدير ونجي النجاء المؤمنين اه شمنى (قوله وإنابة ضمير المصدر) أى مناب الفاعل (قوله مع أنه مفهوم من الفعل) اى فاسناد الفعل له لا يفيد (قوله بسكون ثانيه) أى فأدغمت النون الثانية في الجيم (قوله تخفى) أى بان تسكن وتغير وقوله ولا تدغم أى وهنا أدغمت في الجيم (قوله وقد زعم الخ) اى وزعمهم لا يسلم وما ذكره من اجاصة وما معها فهو من ادغام المثلين لا المتقاربين وقد يقال يدل على جواز هذا الادغام هذه الآية فان العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من يقول انه لم يجيء مثله عن العرب مشيرا الى أنه أحاط بجميع كلام العرب فيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته أو لجهالة عله ونترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون فان قلت القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء وأما ما هو من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب وغيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من ناقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بانه لم يجيء مثله ومن أين عرف أنه لم يجيء مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه فقبوله هذا أولى اه شمنى (قوله أدغمت فيها قليلا) أى وما هنا من القليل (قوله واجانة) هي حريم النخلة (قوله ونحوهن) أى من كل ماض مبدوء بالنون (قوله إذا ابتدئت بالنون) نحو نبيء ونزل ونقب (قوله أن يترك) اى المعرب بعض ما يحتمله اللفظ أى فيعترض عليه بانه قد ترك بعض الاوجه الظاهرة التي يحتملها اللفظ (قوله من ذلك) أى من الامور التي يحتملها اللفظ لا بقيد كونها ظاهرة بدليل أنه سيذكر في باب كان نحوها أوجها ضعيفة (قوله باب المبتدا) أى باب الاسم الذي يحتمل أن يكون مبتدا احتمالا ظاهرا (قوله أضعفها) أفعل التفضيل هنا كالذي قبله ليس على بابه وإلا كان بينهما تناقض واعلم أن محل ضعف كون الضمير مبتدا اذا تعين فيه الفصل وذلك فيما اذا احتمل كون المرفوع صفة لولا الضمير نحو زيد هو الفاضل فلولا ذكر الضمير لتوهم أن الفاضل صفة وأتى بالضمير للفصل بين الخبر والصفة وأما ان لم يتعين الضمير للفصل كما في الآية فليس فيه ضعف اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وهو أضعفها لا يظهر اه تقرير دردير (قوله ويختص بلغة تميم) فيه ان اللفظ متحد الا أن يكون ثمرة ذلك اذا زالت ان واختلف الاعراب نحو كان زيد هو الفاضل بنصب الفاضل عند غير بني تميم وبرفعه عندهم (قوله لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخرا) أى وأما في المثال الاول فيقدر مقدما (قوله ومثلهما رب رجل صالح لقيته) اى مثل كم رجل لقيته ومن أكرمته في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخرا رب رجل صالح لقيته وان كان بينهما وبين رب رجل لقيته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء فيهما كم ومن وفيه هو المجرور برب وقد تقدم في رب أنها تنفرد بالزيادة في الاعراب دون المعنى وأن محل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية وفي نحو رب رجل لقيت نصب على المفعولية وفي رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في قولك هذا لقيته اه شمنى (قوله الابتدائية والفاعلية) اى لان الظرف اعتمد على الاستفهام في الآية وعلى النفي في المثال (قوله لان الاصل عدم التقديم والتأخير) اى وهذا لازم على الابتدائية (قوله ومثله) اى في

جواز

كلتا غرف فى سورة الزمر لان الظرف الاول معتمد على المخبر عنه والثانى على الموصوف إذ الغرف الاول موصوفة بما بعده وكذلك نار فى قول الخنساء * كانه علم فى رأسه نار * ومثله الاسم التالى للوصف فى نحو زيد قائم أبوه وأقائم زيد لما ذكرنا ولان الاب إذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الاصل فى الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى أو كصيب من السماء فيه ظلمات لان الاصل فى الصفة الافراد فان قلت أقائم أنت فكذلك عند البصريين وأوجب الكوفيون (١٩١) فى ذلك الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل فى اماليه الاجماع على ذلك وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام أنا والجواب انه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت أوقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل ولان المرفوع بالوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى وقول الشاعر * خليلى ماواف بعهدى أنتما * فان القول بان الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشرى فى الآية مؤد إلى فصل العامل من المعمول بالاجنبى والقول بذلك فى البيت مؤد إلى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز فى نحو مافى الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقله عن أكثر البصريين وهو ان يكون المرفوع اسما لما الحجازية والظرف فى موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا

﴿مسئلة﴾ يجوز فى نحو أخوه من قولك زيد ضرب فى الدار اخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير زيد المقدر فى ضرب وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير وان يكون مبتدا خبره الظرف والجملة حال والفراء والزمخشرى يريان هذا الوجه شاذا رديئا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو

جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله كلتا غرف) أى فى قوله لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف (قوله على المخبر عنه) أى وهو قوله لكن الذين اتقوا الآن الذين مبتدا ولهم غرف خبر (قوله والثانى على الموصوف) أعنى الغرف الاول اى غرف موصوفة بكونها من فوقها غرف (قوله وكذلك) اى يجوز الوجهان والفاعلية أرجح والظرف معتمد على الموصوف أعنى علم (قوله ومثله) أى فى جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله لما ذكرنا) أى من ان الاصل عدم التأخير (قوله كان خبر زيد مفردا) أى لان الصفة مع مرفوعها فى حكم المفرد وهذا التوجيه الثانى كما يأتى هنا يأتى فى نار وفى غرف الثانى اه تقرير دردير (قوله فكذلك) أى يجوز فيه الوجهان والارجح الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير (قوله فى ذلك) أى الضمير (قوله على ذلك) أى على وجوب الابتدائية ووجه الوهم ان البصريين يجوزون الوجهين وحينئذ فلا يصح حكاية الاجماع (قوله وحجتهم) أى وحجة الكوفيين على وجوب الابتدائية بالضمير (قوله لا يجاوره) اى لا يجاور الضمير الفعل حال كون الضمير منفصلا عن الفعل أى لانه متى أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال أى ومثل الفعل الوصف اذ لا فرق بينهما وما جاء مخالفا لذلك خرج على التقديم والتاخير هذا حاصل توجيههم وبما ذكرناه تم كلامهم (قوله والجواب الخ) حاصله انه انما لم يجب الوصل فى الوصف لانه لو وصل لاستتر الضمير ولو استتر لم يعلم مرجعه هل هو للمتكلم أو للمخاطب بخلاف الضمير الذى فى الفعل فانه لو اتصل لبرز ولم يستتر ففرق بين الوصف والفعل فقولهم فى التوجيه لا فرق بين الوصف والفعل لا يسلم اه تقرير دردير (قوله لئلا يجهل معناه) أى المراد منه من كونه ضمير متكلم أو مخاطب (قوله احتمل معه) اى اغتفر معه الفصل (قوله مسد واجب الفصل) أى فلذا جاز فصله (قوله بخلاف فاعل الفعل) أى فانه ليس واجب الفصل (قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم) أى من وجوب الابتدائية بالضمير وذلك لان الضمير فى الآية والبيت يمنع جعله مبتدا (قوله مؤد الخ) قال الدماميني ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فلان قوله عن آلهتى يحتمل أنه متعلق بفعل محذوف أى ترغب عن آلهتى وأما البيت فلان الخبر يحتمل أن يكون الجملة الشرطية مع جوابها المحذوف المدلول عليه بالنفى اى أنتما اذا لم تكونا لى فما واف بعهدى موجود لان غيركما بالاولى وحيث كانت الآية والبيت محتملين لما ذكر فلا يتم ماذكره المصنف من أنهما قاطعان ببطلان مذهب الكوفيين وأجاب الشمنى بان مراد المصنف بالقطع الظن الغالب وحينئذ فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك أن غالب الظن فى الآية تعلق عن آلهتى براغب وفى البيت أن المعنى اذا لم تكونا لى على من أقاطعه فأنتما وافيان بعهدى (قوله فصل العامل) أعنى راغب وقوله من المعمول أعنى آلهتى وقوله بالاجنبى أعنى المبتدا لما علمت سابقا ان الاجنبى ما ليس معمولا لما قبله ومن المعلوم ان المشهور أن المبتدأ ليس معمولا للخبر (قوله الى الاخبار عن الاثنين) أعنى أنتما وقوله بالواحد أعنى واف والمطلوب أن يقول وافيان (قوله بالواحد) أى فتعين كون الضمير فيهما فاعلا (قوله لاعتماده على ذى الحال) أى فالمعنى زيد ضرب هو فى حال كون أخيه فى الدار (قوله على تقديره) أى فالمعنى زيد ضرب اخوه فى حال كونه فى الدار وقوله خاليا من الضمير أى فالمضروب على هذا الأخ (قوله وأن يكون مبتدا خبره الظرف) مرجع هذا فى المعنى للاول من حيث ان المضروب فى كل زيد لكن الحال

ويوجبان الفاعلية في نحو جاء زيد عليه جبة (١٩٢) وليس كما زعما والاوجه الثلاثة في قوله تعالى وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير قيل

واذا قرىء بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل يعنى لان التكثير لا ينصرف الى الواحد وليس بشيء لان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كاين وإنما افرد الضمير بحسب لفظها ﴿ مسئلة ﴾ زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قيل كذلك وعليهما فالرابط العموم او اعادة المبتدا بمعناه على الخلاف في الالف واللام أللجنس هي أم للعهد وقيل يجوز أيضا ان يكون خبرا لمحذوف وجوبا أى الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتداء حذف خبره وجوبا أى زيد الممدوح ورد بانه لم يسد شيء مسده ﴿ مسئلة ﴾ حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدا مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة وان يكون خبر المحذوف ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدا حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل عطف بيان ويرده قوله * وحبذا نفحات من يمانية * ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل

على هذا الجملة الاسمية وعلى الاول الظرف (قوله ويوجبان الفاعلية) أى كون الاسم فاعلا للظرف كما انه مبتدا والظرف خبر والجملة حال لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو (قوله وليس كما زعما) أى لان الحق جواز خلو الجملة الاسمية الواقعة حالا من الواو نحو جاء زيد يده على رأسه والحاصل ان اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا في الربط وأما انفراد الضمير فان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو نحو جاء زيد وهو راكب فتصدر بالواو إيذانا من أول الامر بكون الحال جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال فانظر ان كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاء زيد يده على رأسه وكلمته فوه إلى في أو خبرا نحو خرجت مع البازى على سواد فلم يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في أول الجملة نعم هو أقل من اجتماع الواو والضمير ومن انفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله * نصف النهار الماء غامره * فلا شك في ضعفه وظاهر كلام الزمخشرى أن انفراد الضمير في الجملة الاسمية ضعيف مطلقا وليس كذلك كما علمت (قوله والأوجه الثلاثة) أى يجوز الاوجه الثلاثة (قوله وكاين الخ) كاين مبتدا ومن نبي تمييز له وقوله قتل نائب الفاعل ضمير نبي وربيون نائب فاعل الظرف الواقع حالا من نائب الفاعل أو ان ربيون نائب فاعل قتل أو أنه مبتدا والظرف خبر والجملة حال (قوله قيل وإذا قرىء) اى فما سبق من الاوجه الثلاثة إذا قرىء بتخفيف التاء (قوله لزم ارتفاع ربيون بالفعل) أى على أنه نائب فاعل قتل (قوله لان التكثير الخ) علة لمحذوف أى لا بالظرف ولا بالابتداء ونائب الفاعل ضمير لان الخ (قوله بدليل كاين) أى لان كاين يدل على الكثرة كما هو الغالب فيها اه شمنى (قوله وانما أفرد الضمير) اى في معه العائد على نبي وقوله بحسب لفظها اى لفظ كائن والاولى مراعاة للفظه (قوله يتعين) اى عند تقديم المخصوص وقوله الابتداء اى والجملة بعده خبر وقوله ونعم الرجل زيد اى إذا أخر المخصوص (قوله قيل كذلك) أى يتعين جعل المخصوص المؤخر مبتدا والجملة قبله خبر (قوله وقيل يجوز أيضا) اى في المخصوص إذا أخر (قوله ورد بانه لم يسد الخ) لم يورد هذا على ما قبله لانه إنما يعرف في الجزء المتم الفائدة لا في المبتدا وهذا أخير مما قاله الشمنى فانه قال قوله وقيل يجوز أيضا أن يكون خبر المحذوف وجوبا الخ ان قيل يرد على هذا ما سيورده المصنف على ابن عصفور من أن شرط المحذوف وجوبا أن يسد شيء مسده أجيب بان هذا شرط في المحذوف قياسا وحذف المبتدا وجوبا ليس قياسيا ولو سلم ففعل المدح مع فاعله ساد مسده اه كلامه (قوله لم يسد الخ) أى والخبر المحذوف وجوبا لابد أن يسد مسده شيء (قوله على القول) أى المشهور (قوله وذا فاعل) أى لازم الافراد والتذكير لانه كالمثل فاندفع ما يقال لو كان فاعلا لم يفرد ولم يذكر في الاحوال كلها نحو حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات (قوله وأن يكون خبر المحذوف) أى الممدوح زيد (قوله حذف خبره) أى وجوبا ويرد عليه ما مر (قوله اسم) أى تغليبا للاشرف وهو مبتدا وزيد خبره أو بالعكس ومعنى حبذا على هذا المحبوب (قوله انه لا يحل) أى لان فاعل حب انما يكون اسم اشارة (قوله وأنه لا يجوز الخ) أى فلا يقال حبذا فقط وهذا بخلاف البدل فانه يستغنى عنه في نحو جاء زيد أخوك وقوله فلا يستغنى عنه اى وحينئذ فلا بد من ذكره او ذكر ما يشعر به إذا حذف (قوله من يمانية) بتخفيف الياء وأصله يمنية عوضت الالف عن إحدى ياءى النسب وتمامه * أتيك من قبل الريان احيانا * والريان جبل ببلاد بنى عامر والبيت لجرير والنفحات جمع نفحة يقال نفح الطيب ينفح إذا فاح (قوله ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق) أى ولو جعل نفحات بيانا لزم بيان المعرفة بالنكرة وقد يجاب عن رده المذكور بجواز أن يكون صاحب هذا القول أطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف سابقا عن الزمخشرى في بعض المواضع وحينئذ فلا يضر التخالف بالتعريف والتنكير اه دماميني (قوله وإذا قيل الخ) قائله

حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدا وزيد خبر او بالعكس عند من يجيز فى قولك زيد الفاضل وجهين وإذا قيل بأن حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا أضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله ٭ ألا حبذا لولا الحياء وربما ٭ منحت الهوى ماليس بالمتقارب ٭ والفاعل لا يحذف (مسئلة) يجوز فى نحو فصبر جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر اى شأنى صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره

( باب كان وما جرى مجراها )

﴿ مسئلة ﴾ يجوز فى كان من نحو ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو أضعفها قال ابن عصفور باب زيادتها الشعر والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان إلا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدا ﴿ مسئلة ﴾ فانظر كيف كان عاقبة مكرهم يحتمل فى كان الاوجه الثلاثة إلا أن الناقصة لا تكون شانية لأجل الاستفهام ولتقدم الخبر وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدا على الزيادة ﴿ مسئلة ﴾ وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا تحتمل كان الاوجه الثلاثة فعلى الناقصة الخبر إما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا أو موحى أو من وراء حجاب بتقدير أو موصلا ذلك

---

المبرد (قوله حبذا اسم للمحبوب) أى فالأصل أن حب فعل وذا اسم لكن جعل علما مركبا للمحبوب (قوله عند من يجيز فى قولك زيد الفاضل وجهين) أى وأما على القول بانه يتعين جعل الاعرف وهو زيد مبتدا فلا يصح هنا ان زيد خبر عن حبذا بمعنى الممدوح لأن زيد أعرف من المعرف بال (قوله وإذا قيل الخ) قاله الاخفش (قوله كله فعل) أى تغليبا للسابق (قوله لجواز حذف المخصوص) أى فقد حذف فى البيت المخصوص وهو قولنا حبيب لا اسميه فهذا هو المخصوص المحذوف وإنما قدرنا لا اسميه أخذا من قول الشاعر لولا الحياء (قوله والفاعل لا يحذف الخ) مقتضى هذا القول ان الاسم المرفوع بعد حبذا لا يحذف لانه فاعل مع انه قد حذف فى البيت (قوله كل منهما) اى من ركنى الاسناد وليس المراد كلا من صبر وجميل إذ لا يصح إذ هما صفة وموصوف والدليل على عود الضمير لما قلنا إن الصبر الجميل لما كان شيئا واحدا وهو أحد ركنى الاسناد فلا بد من شىء آخر فالمقام دال عليه (قوله كل منهما) اى من ركنى الاسناد المذكور والمحذوف ولا ضرر فى الاجمال بين معنيين كل منهما كاف فى المقام دمنى وسيأتى فى الخاتمة بيان الاولى منهما (قوله شأنى صبر جميل) شأنى مبتدأ وصبر خبر وقوله أو صبر مبتدأ وقوله أمثل خبر (قوله من نحو الخ) أى وهو كل تركيب وقع فيه الظرف بعد الفعل الناسخ ووقع بعد الظرف اسم مرفوع (قوله وهو أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابه ولا يقال انه كيف يخرج القرآن على أضعف الاوجه مع انه ممنوع كما سبق له لان غرضه بيان الوجوه المحتملة وبيان الضعيف منها لاجل أن لا يرتكب (قوله باب زيادتها الشعر) فيه أنهم اتفقوا على زيادتها بعد ما التعجبية وفى الوسط قياسا وفى الآخر على خلاف نحو ما كان أصح علم من تقدما والمراد بالوسط وسط الامرين المتلازمين وبالآخر آخر الكلام الملازم بعضه لبعض اه تقرير دردير أى ولا فرق بين شعر وغيره (قوله مرفوع) أى ذلك الاستقرار لانه خبر للاسم بعده وقوله ومنصوب أى ذلك الاستقرار أى لانه خبر لكان تقدم على اسمها (قوله لانه خبر المبتدا) أى والجملة خبر كان الشانية (قوله يحتمل فى كان الاوجه الثلاثة) فان كانت ناقصة فكيف خبرها مقدما وعاقبة اسمها وعلى الزيادة فكيف خبر مقدم وعاقبة مبتدا مؤخر وعلى التمام فكيف حال وعاقبة فاعلها (قوله لاجل الاستفهام) أى وذلك أن ضمير الشأن لا يفسره إلا جملة خبرية والاستفهام لا يفسره وأيضا ضمير الشان لا بد فى مفسره أن يكون متأخرا عنه بتمامه وهنا بعض المفسر وهو الخبر أعنى كيف قد تقدم وهذا معنى قوله ولتقدم الخبر (قوله وما كان لبشر أن يكلمه) تحتمل كان الاوجه الثلاثة أى تحتمل أنها تامة وانها زائدة وانها ناقصة وهو الظاهر فعلى التمام فان يكلمه فاعل ولبشر تبيين أى ارادتى كائنة لبشر وعلى الزيادة فأن يكلمه مبتدأ ولبشر خبره أى ما تكليم الله ثابت لبشر إلا فى حالة الايحاء الخ والمعنى على التمام وما ثبت تكليم الله ارادتى لبشر إلا فى حالة الايحاء الخ ومعنى ارادتى أى قصدى بالتكلم للبشر وعلى النقصان فان يكلمه اسمها والخبر لبشر أو وحيا ومن المعلوم ان لبشر إذا كان خبرا كان فيه ضمير يجوز جعل الحال منه كما يجوز مجيئه من المصدر (قوله الخبر اما لبشر) أى واسمها قوله أن يكلمه الله أى تكليم الله (قوله فمعناه موحيا) أى ان جعلته استثناء مفرغا من الاحوال المقدرة فى فاعل يكلمه وهو الله وقوله أو موحى اليه أى بناء على أنه مستثنى من الاحوال المقدرة من مفعول يكلمه وهو الضمير فى يكلمه ونظير هذا ما ضربت الدابة إلا ركوبا فركوبا إن جعلته حالا من الاحوال المقدرة فى الدابة كان المعنى ما ضربت الدابة فى حال من الاحوال إلا فى حال كونها مركوبة فركوبا مرادا منه اسم المفعول وإن جعلته استثناء من الاحوال المقدرة فى فاعل ضربت كان ركوبا مرادا منه اسم الفاعل والمعنى ما ضربت الدابة فى حال من الاحوال إلا فى حال كونى راكبا فالمعنى فى الآية على الاول ما كان لبشر أن يكلمه الله فى حال من الاحوال إلا فى حال كونه موحيا وعلى الثانى ما كان لبشر أن يكلمه الله فى حال من الاحوال إلا فى حال كون البشر موحى اليه فقوله أو موحى اى اليه وكذا نقول فى موصلا بكسر الصاد وفتحها

من وراء حجاب وأو يرسل بتقدير أو ارسالا أى أو ذا إرسال وأما وحيا والتفريع فى الاخبار أى ما كان تكليمهم إلا إيحاء أو إيصالا من وراء حجاب أو إرسالا وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ولبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريع فى الأحوال المقدرة فى الضمير المستتر فى لبشر



﴿مسئلة﴾ أين كان زيد قائما يحتمل الأوجه الثلاثة وعلى النقصان فالخبر إما قائما وأين ظرف له أو أين فيتعلق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وأين ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان إن قدرت تامة ﴿مسئلة﴾ يجوز فى نحو زيد عسى ان يقوم نقصان عسى واسمها مستتر وتمامها فان والفعل مرفوع المحل بها ﴿مسئلة﴾ يجوز الوجهان فى عسى ان يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها وفى يقوم ضميره وعلى التمام لا اضمار وكل شىء فى محله ويتعين التمام فى نحو عسى أن يقوم زيد فى الدار وعسى أن يبعثك ربك مقاما لئلا يلزم فصل صلة أن من معمولها بالاجنبى وهو اسم عسى ﴿مسئلة﴾ وماربك بغافل تحتمل ما الحجازية والتميمية وأوجب الفارسى والزمخشرى الحجازية ظنا ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وإنما المقتضى نفيه لامتناع الباء فى كان زيد قائما وجوازها فى لم أكن بأعجلهم وفى ما ان زيد بقائم ﴿مسئلة﴾ لارجل ولا امرأة فى الدار إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الارجح أو اسمان للا الحجازية فان قلت لازيد ولاعمرو فى الدار تعين الأول لأن لا إنما تعمل فى النكرات فان قلت لارجل فى الدار تعين الثانى لأن لا إذا لم تتكرر يجب أن تعمل ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج إن فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه ولواحد عند غيره ونقدر للآخرين ظرفان لأن لا المركبة عند غيره عاملة فى الخبر

---

وعلى الفتح فأصله موصلا اليه ولم يكرر موصلا بان يقول موصلا أو موصلا لأنه لم يتغير اللفظ (قوله أى أو ذا إرسال) اى منه على أنه حال من الفاعل أو ذا إرسال اليه على أنه حال من المفعول (قوله فى الاخبار) أى اخبار كان نحو ما كان زيد إلا قائما وفيه أن الخبر عين المبتدا فى المعنى وهو لا يظهر بالنسبة لقوله وحيا لأن الايحاء هو الالهام وهو غير التكليم وكذا الارسال ليس عين التكليم والجواب ما أشار له المصنف بقوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف أى ذا إيحاء الخ وتكليم إيحاء أو تكليم إرسال من إضافة الشىء إلى سببه (قوله وجعل ذلك) أى الظرفان الايحاء والارسال وأما الايصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظهور أنه تكليم من غير احتياج إلى تقدير فاسم الاشارة راجع للطرفين أو انها راجعة إلى أبعد مذكور فى كلامه وهو الايحاء فيدخل الارسال بالطريق الأولى ومعنى الآية على هذا ما كان تكليم الله إلا تكليم إلهام فالمراد بالوحى الالهام والإ إيصال الكلام من وراء حجاب وإلا تكليم إرسال رسول وهو الملك والمراد بالايصال من وراء حجاب أن يسمع النبى كلام الله وهو محجوب عن الله كما وقع لموسى فالممنوع تكليم الله الشخص وهو يراه (قوله تبيين) اى متعلق بمحذوف أى ارادتى أو أعنى والمعنى إرادتى ذلك لبشر وهذا أولى لان أعنى لا يتعدى بنفسه اه تقرير دردير (قوله وعلى التمام والزيادة الخ) فالمعنى على الاول ما ثبت تكليم الله حال كونه كائنا لبشر فى حال من الاحوال إلا فى حال كونه إيحاء أو إيصالا أو إرسالا وعلى الثانى ما تكليم الله كائن لبشر فى حال من الاحوال إلا فى حال كونه إيحاء أو إرسالا او ايصالا (قوله فى الاحوال) اى النحوية وقوله فى الضمير اى منه (قوله وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وأين ظرف له) اعترضه الدمامينى بأنه على التمام فزيد فاعل بكان وقائما حال منه وأين ظرف لغو متعلق بكان أو بقائما وأما على الزيادة فزيد مبتدأ وأين خبره قطعا فيكون ظرفا مستقرا متعلقا بمحذوف وجوبا وقائما حال من الضمير المستكن فيه فكيف يتأتى أن يكون ظرفا لقائما هذا مما لا سبيل اليه اللهم إلا أن يكون كلامه بناء على لغة ونحن عصبة بالنصب (قوله فى نحو زيد عسى أن يقوم الخ) اى وينبنى عليهما ابراز ضمير التثنية والجمع فيها وعدم الابراز (قوله واسمها مستتر) أى والمصدر المنسبك خبرها على التأويل أو نظرا اللفظ الجملة (قوله لا اضمار وكل شىء فى محله) أى وأن وما دخلت عليه مؤول بمصدر فاعلها (قوله لئلا يلزم فصل صلة أن) أى وهو يقوم ويبعثك (قوله من معمولها) وهو فى الدار ومقاما (قوله بالاجنبى) أى وهو اسم عسى (قوله وأوجب الفارسى الخ) عبارة الزمخشرى فى المفصل ودخول الباء فى الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق اه وحينئذ فاندفع ما يقال الظاهر أنهما إنما أوجبا ذلك فى القرآن لانه لم تقع فيه ما إلا حجازية فيحمل وما ربك بغافل على المتيقن وحكم المصنف عليهما إنما فعلا ذلك لظنهما أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر مجرد سوء ظن بهما بغير تثبت (قوله ظنا ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر) أى ولا ينصب الخبر بعد ما إلا إذا كانت حجازية (قوله إنما المقتضى نفيه) أى ونفيه كما يتحقق بعد الحجازية يتحقق بعد التميمية (قوله لامتناع الباء الخ) أى لعدم نفى الخبر (قوله وفى ما ان زيد بقائم) اى فان الخبر منفى وغير منصوب لبطلان عمل ما (قوله على الارجح) اى ولا غير عاملة (قوله للا الحجازية) اى وهى التى لنفى الوحدة وهى العاملة عمل ليس (قوله عند سيبويه) اى لانه يرى أن لا المركبة مع الاسم لا عمل لها فى الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهى مع مدخولها فى محل رفع بالابتداء فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما فى قولك زيد وبكر وخالد فى الدار أى كائنون فى الدار وكذا فى الآية التقدير كائنة فى الحج وفتح جميع هذه الاسماء هى قراءة من

عدا

ولايتوارد عاملان على معمول واحد فكيف عوامل وان رفعت الاولين فان قدرت لامعهما حجازية نعين عند الجميع اضمار خبرين ان قدرت لا الثانية كالاولى وخبرا واحدا ان قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف وإنما وجب التقدير فى الوجهين لاختلاف خبرى الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع فلا يكون خبر واحد لهما وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين أو للثالث كما تقدر فى زيد وعمرو قائم خبرا للاول أو للثانى ولم يحتج لذلك عند سيبويه

﴿ باب المنصوبات المتشابهة ما يحتمل المصدرية والمفعولية ﴾ من ذلك نحو ولا تظلمون فتيلا ولا تظلمون نقيرا أى ظلما ما أو خيرا ما أى لا تنقصونه مثل ولم تظلم منه شيئا ومن ذلك ثم لم ينقصوكم شيئا أى نقصا أو خيرا واما ولا تضروه شيئا فمصدر لاستيفاء ضر مفعوله وأما فمن عفى له من أخيه شىء فشىء قبل ارتفاعه مصدر أيضا لا مفعول به لان عفى لا يتعدى ﴿ ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية ﴾ من ذلك سرت طويلا اى سيرا طويلا أو زمنا طويلا أو سرته طويلا ومنه وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أى ازلافا غير بعيد أو زمنا غير بعيد أو أزلفته الجنة أى الازلاف فى حالة كونه غير بعيد إلا ان هذه الحال مؤكدة وقد يجعل حالا من الجنة فالاصل غير بعيدة وهى أيضا حال مؤكدة ويكون التذكير على هذا مثله فى لعل الساعة قريب ﴿ ما يحتمل المصدرية والحالية ﴾ جاء زيد ركضا اى يركض ركضا اوعامله جاء على حد قعدت جلوسا

عن أبا عمرو وابن كثير (قوله وان رفعت الاولين) أى وفتحت الثالث كما هو قراءة المكى وأبى عمرو (قوله حجازية) أى نافية للوحدة عاملة عمل ليس أى وقدرتها مع الثالث للتبرئة (قوله إضمار خبرين) خبر للا الاولى وخبر للا الثانية إذا جعل الخبر المذكور للا الثالثة وانما قدرنا الخبر لكل من الاولين لان خبر لا الحجازية فى محل نصب وخبر لا الثالثة فى محل رفع فقوله وان رفعت الاولين أى وفتحت الثالث على أن لا عاملة عمل إن (قوله كالاولى) أى فى كون كل منهما حجازية (قوله وخبرا واحدا الخ) خبرا منصوب بفعل محذوف أى واضمرت أو قدرت خبرا واحدا وقد يقال إذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت زائدة لتأكيد النفى فلا ينافى تفريعه على كون لا معهما حجازية وقد يجاب بانه إذا كانت الاولى حجازية والثانية مؤكدة لها كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار حجازية اعطاء للمؤكد حكم المؤكد ويحتمل ان يكون قوله واضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لا معهما حجازية فيكون قسيما له ولا يكون من التفريع فى شىء (قوله وانما وجب التقدير) أى تقدير خبرين إذا قدرت ان الثانية كالاولى وإلى تقدير خبر إذا كانت الثانية مؤكدة أى وقدرتها مع الثالث للتبرئة (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما) هذا مقابل لقوله فان قدرت لا معهما حجازية (قوله قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا) أى لان لا فى الاولين مهملة والاسم بعدها مبتدا وفى الثالث عاملة فى خبرها فلو قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين المبتدا بالنسبة لكونه خبرا عن الاولين ولا بالنسبة لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يحتج لذلك عند سيبويه) أى لانه لا يرى للا عملا فى الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع (قوله ما يحتمل المصدرية والمفعولية) أى كونه مفعولا به (قوله فتيلا) هو ما يكون فى شق النواة وقيل ما يكون بين الاصبعين من الوسخ والنقير ما يكون فى النقرة التى فى ظهر النواة والمراد هنا أقل قليل كما أشار له بقوله اى ظلما ما أى أى ظلم فهو مفعول مطلق (قوله أو خيرا) اشارة إلى كونه مفعولا به فالمراد بالفتيل والنقير الخير لكن على تأويل تظلمون وتضمينه تنقصون (قوله ولم تظلم منه شيأ) أى تنقص (قوله ومن ذلك) أى المحتمل (قوله أى نقصا) بيان لكونه مصدرا وقوله أو خيرا بيان لكونه مفعولا به (قوله لاستيفاء ضر مفعوله) يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله تعالى ولا تضروه عائدا على المصدر المفهوم من الفعل وشيأ مفعول به أى ولا تضروا الضرر شيأ من الاشياء وتعبير المصنف بضر غير مناسب لان المذكور فى الآية مضارع لا ماض اهدماميني (قوله فمن عفى له من أخيه) هو ولى المقتول وقيل له أخوه لانه لابسه من جهة انه ولى الدم ومطالبه وقوله شىء أى من العفو (قوله أى سيرا طويلا) أى فالمثال على حذف الموصوف المصدر أو الموصوف الظرف وهو زمنا (قوله أو سرته) أى السير المفهوم من الفعل وقوله طويلا حال مؤكدة لعاملها ولصاحبها أيضا كما يوضحه ما بعده (قوله ومنه وأزلفت الخ) أى فيحتمل وأزلفت ازلافا غير بعيد أو أزلفت زمنا غير بعيد ويحتمل الحالية أى أزلفته غير بعيد (قوله أو زمنا غير بعيد) أى فهنا ذكره لان الجنة بمعنى البستان أو على معنى النسب أى غير ذات بعد (قوله إلا ان هذه الحال مؤكدة) أى لعاملها وهو أزلفت ولصاحبها وهو الازلاف لان الازلاف معناه القرب وازلفت معناه قربت ولا شك أن معنى قوله غير بعيد انها قريبة لان غير البعيد هو القريب (قوله وقد يجعل) أى قوله غير بعيد (قوله غير بعيدة) اتى بالتاء لان الحال وصف فى المعنى والوصف للمؤنث مؤنث (قوله حال مؤكدة) أى لعاملها فقط وهو أزلفت لا لصاحبها لان الجنة لا تفيد قربا (قوله فى لعل الساعة قريب) أى فتذكير قريب نظرا لمعنى الساعة أعنى الزمن أو على معنى البعث أو على معنى النسب أى ذات قرب (قوله اى يركض ركضا) اى فهو مفعول مطلق عامله محذوف موافق له فى لفظه (قوله أو عامله جاء) أى ان عامله من معناه (قوله على حد قعدت جلوسا) اى على قياس الاختلاف الواقع فى قعدت جلوسا أى الواقع بعد فعل غير موافق له فى الاشتقاق

او التقدير جاء راكضا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره ٭( ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله) من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا أي فتخافون خوفا وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى او خائفين (١٩٦) وطامعين او لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح وان قيل باشتراطه فوجهه ان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية لا الارادة او الاصل اخافة واطماعا وحذفت الزوائد وتقول جاء زيد رغبة أي يرغب رغبة أو يجيء رغبة أو راغبا او للرغبة وابن مالك يمنع الاول امرو ابن الحاجب يمنع الثاني لانه يؤدي الى اخراج الابواب عن حقائقها اذ يصح في ضربته يوم الجمعة ان يقدر ضرب يوم الجمعة قلت وهو حذف بلا دليل اذ لم تدع اليه ضرورة وقال المتنبي ٭ أبلى الهوى أسفا يوم النوى بدني ٭ والتقدير آسف اسفا ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به او ابلاء أسف او لاجل الاسف فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا اشكال واما من اشترطه فهو على اسقاط لام العلة توسعا كما في قوله تعالى يبغونها عوجا والاتحاد موجود تقديرا إما على ان الفعل المعلل مطاوع أبلى محذوفا أي فبليت اسفا ولا تقدر فبلى بدني لان الاختلاف حاصل اذ الاسف فعل النفس لا البدن او لان الهوى لما حصل بسببه كان كأنه قال ابليت بالهوى بدني ٭(ما يحتمل المفعول به والمفعول معه )٭ نحوا كرمتك وزيدا وابن يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه ونحوا كرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد أجيز في حسبك وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به

وإن وافقه في المعنى فقال سيبويه انه نصب بفعل مقدر من معنى ذلك المصدر وقال المازني والمبرد انه نصب بالمذكور والتحقيق الثاني اذ لا ضرورة للتقدير اه (قوله او التقدير جاء راكضا) أي فهو حال (قوله فجاءت الحال الخ) يعني إن أتينا طائعين لما كان جوابا لائتيا طوعا أو كرها كان طائعين في موضع طوعا لان الجواب على طبق السؤال فلما أتى بالحال في الجواب علم ان المصدر في السؤال حال فقوله في موضع المصدر أي في مقابلة المصدر لان طائعين في الجواب مقابل طوعا في السؤال (قوله أي فتخافون) أي من افساد المطر أو من الصواعق (قوله الا فيما استثنى) أي بان حذف عامله قياسا جوازا نحو أنت سيرا أو وجوبا نحو ما زيد الا سيرا أو سماعا في نحو سقيا وجدعا وحاول المصنف بهذا الرد على بدر الدين بن مالك حيث اعترض على قول أبيه ٭ وحذف عامل المؤكد امتنع ٭ بأنه قد حذف عامل المصدر المؤكد في نحو هذه الصور وحاصل الجواب أن الكلام في مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لا في ما ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا منه كهذه الصورة اه شمني (قوله فان قلنا لا يشترط الخ) مرتبط بالمفعول لاجله (قوله فواضح) أي جعل خوفا وطمعا مفعولا لاجله أو فاعل الارادة هو الله وفاعل الخوف والطمع المخاطبون (قوله فوجهه) أي مع أن فاعل يرى هو الله وفاعل الخوف والطمع هو المخاطب فاختلف الفاعل (قوله باعتبار الرؤية) اي فاعل الرؤية المخاطب كما ان فاعل المصدر كذلك (قوله باعتبار الخ) تحقيق ذلك ان يقال ان الكاف في يريكم مفعول الآن وفي الاصل فاعل فنظر لفاعل الفعل الاصلي فاصل يريكم ترون من رأى ثم دخلت الهمزة فصار أرى ثم أخذ منه يريكم فصارت الكاف مفعولا بعد ان كانت فاعلا فالاتحاد في الفاعل الاصلي كاف (قوله لا الارادة) اي التي فاعلها المولى (قوله او اصل اخافة واطماعا) اي وفاعل الاخافة والاطماع هو الله كما انه فاعل الارادة (قوله يمنع الاول) أي التقدير الاول لما يلزم عليه من حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عنده (قوله يمنع الثاني) أي التقدير الثاني لان تقديره كذلك يؤدي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا اليه (قوله قلت الخ) هذا تقوية لما قاله ابن الحاجب من منع التقدير الثاني (قوله بلا دليل) المناسب بلا فائدة بدليل التعليل والا فالدليل هو الفعل المتقدم قبله فهو دليل على حذف المصدر (قوله أبلى الهوى أسفا الخ) تمامه ٭ وفرق الهجر بين الجفن والوسن

كفى بجسمي نحولا أنني رجل ٭ لولا مخاطبتي اياك لم ترني

(قوله أبلى الهوى) يقال ابلاه اذا جعله باليا والاسف أشد الحزن والوسن النعاس (قوله آسف) مضارع أسف كفرح وآسف بفتح السين أصله أأسف (قوله اتحاد الفاعل) أي فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله (قوله والمفعول به) أي بدني والفاعل هو الهوى وسكت عن الظرف وهو يوم النوى لانه تارة يتقدم وتارة يتأخر وتارة يتوسط (قوله آسف أسفا) وقوله أو ابلاء أسف كلاهما اشارة للمفعول المطلق وقوله أو لاجل الاسف اشارة الى المفعول لاجله وسكت عن الحال مع ان الترجمة لما يحتمل الثلاثة لوضوحه أي اسفا واما المصدر فهو خفي لان تحته وجهين والمفعول لاجله فيه خفاء ولذا قال فمن لم يشترط الخ (قوله أو ابلاء أسف) أي فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله يبغونها) أي يبغون لها عوجا (قوله أو لان الهوى الخ) عطف على قوله أما على ان الفعل الخ (قوله لحصول الخ) أي لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يصح الا اذا فصل بين المتعاطفين بضمير منفصل أو فاصل ما (قوله وقد أجيز) أي الاعراب الاول ذهب اليه الزجاج

باضمار بحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل فى المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به ويجوز جره فقيل بالعطف وقيل باضمار حسب أخرى وهو الصواب ورفعه بتقدير حسب حذفت وخلفها المضاف إليه ورووا بالأوجه الثلاثة قوله

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا
فحسبك والضحاك سيف مهند

﴿باب الاستثناء﴾ يجوز فى نحو ما ضربت أحدا إلا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو أرجحها وكونه منصوبا على الاستثناء وكون إلا وما بعدها نعتا وهو أضعفها ومثله ليس زيد شيأ الاشيأ لا يعبأ به فان جئت بما مكان ليس بطل كونه بدلا لانها لا تعمل فى الموجب ﴿مسئلة﴾ يجوز فى نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاى تعين الجر أو حاشانى تعين النصب وكذا القول فى خلا وعدا ﴿مسئلة﴾ يجوز فى نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد كون زيد بدلا من أحد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وأن ينصب على الاستثناء فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه فان قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيد

وابن عطية والزمخشرى قائلين ان حسب اسم فعل بمعنى يكفى فالضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيدا مفعول معه وذهب غيرهم إلى ان حسب اسم فاعل بمعنى كاف فالضمة إعرابية وهو مبتدأ والكاف فى محل جر به مضافا إليها ودرهم خبر المبتدا وزيدا مفعول به بتقدير فعل هو يحسب بمعنى يكفى والواو لعطف جملة على جملة وفاعل يحسب ضمير يعود على الدرهم لتقدمه رتبة اه دمامينى (قوله باضمار يحسب) بضم أوله وكسر ثالثه اه شمنى وعلى هذا فالواو لعطف الجمل ودرهم فى نية التقديم (قوله وهو الصحيح) أى وكونه مفعولا به هو الصحيح أى والمفعول معه غير صحيح لانه لا يعمل الخ قوله إلا ما كان من جنس الخ أى وجنس الذى يعمل فى المفعول به الفعل مطلقا وما جرى مجراه وحسب ليس فعلا وليس جاريا مجراه وحينئذ فلم يكن وزيدا مفعولا معه لعدم وجود العامل فى المفعول به وقد ظهر لك ان المراد بجنس العامل فى المفعول به هو الفعل وما أشبهه أى اسم الفاعل والمفعول ونحوه من الاوصاف وبهذا اندفع ما أورد على المصنف من أن ظاهره ان الفعل اللازم لا يعمل فى المفعول معه مع انه يعمل نحو سرت والنيل وهذا الايراد مبنى على ان المراد بجنس العامل فى المفعول به هو الفعل المتعدى وبعد هذا فيرد على هذا التعليل أن اسم الفعل جار مجرى الفعل لان اسم الفعل فى التعدى واللزوم حكمه حكم فعله للموافقة فى المعنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب أى يكفى وهو متعد فيكون اسم الفعل كذلك وحينئذ فالمفعول معه إنما عمل فيه ما جرى مجرى الفعل وهو من جنس ما يعمل فى المفعول به فان قالوا ان حسب اسم فاعل بمعنى كاف لا اسم فعل قلنا هو جار مجرى الفعل بلا ريب ثم إن القول الذى صححه المصنف العطف على الجملة قبل أن تكمل أجزاؤها والقول الاول سالم من ذلك فيترجح على الثانى اه تقرير شيخنا دردير (قوله فقيل بالعطف) أى على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وهو جائز عند يونس والأخفش والكوفيين وهو اختيار ابن مالك والقول الثانى الذى استصوبه المصنف هو مذهب أكثر البصريين القائلين بمنع العطف فى الصورة المذكورة (قوله باضمار حسب) أى فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على جره والشرط موجود (قوله ورووا بالاوجه الثلاثة) أى فالنصب فى الضحاك على وجهين أن يكون مفعولا معه أو مفعولا به وجره على وجهين العطف على الضمير المجرور وتقدير مضاف ورفعه بالعطف على الاسم المرفوع بتقدير المضاف أى وحسب الضحاك وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة (قوله مهند) أى مطبوع من حديد الهند (قوله وهو أرجحها) أى لانه إذا ذكر المستثنى منه وكان الكلام منفيا ترجح البدل على الاستثناء (قوله وهو أضعفها) أى لأن كون إلا نعتا خلاف الأصل فيها فالضعف لما فيه من خروج إلا عن أصلها من الحرفية والاستثناء وتحلى اللفظ بغير إعرابه (قوله وهو أضعفها) فيه تدافع وتقريره أن قوله أرجحها يقتضى رجحان الجميع وأرجحية البدل وقوله وهو أضعفها يقتضى ضعف الجميع وأضعفية النعت فتحصل من ذلك ان البدل أرجح وضعيف وأن النعت أضعف وراجح وتنافيه ظاهر وجوابه أن أفعل فيهما ليس على بابه (قوله ليس زيد شيأ) زيد اسم ليس وشيأ خبرها (قوله بطل كونه بدلا) أى وتعين الوجهان الأولان (قوله لانها لا تعمل فى الموجب) أى والبدل يقتضى إعمالها فيه فان البدل على نية تكرار العامل وإذا كرر العامل انتقض النفى بالا (قوله كون الضمير منصوبا) أى مفعول حاشى (قوله وكونه مجرورا) أى بحاشا على أنها حرف جر (قوله تعين النصب) أى لأن نون الوقاية لا تلحق حروف الجر (قوله وهو المختار وكونه بدلا من ضميره) أما وجه الثانى فهو اشتمال النفى على الضمير من حيث المعنى لان معنى ما أحد يقول ذلك إلا زيد ما يقول أحد ذلك إلا زيد فاندفع ما يقال كيف الابدال من الضمير مع أنه استثناء من موجب وأما وجه اختيار الاول فلان الابدال من صاحب الضمير أولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج إلى تأويل لكونه فى غير الموجب (قوله فارتفاعه من وجهين) أى البدل من أحد أو من ضميره (قوله إلا زيد) أى فرفعه إنما هو من وجه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين الابدال من أحد والاستثناء

فبالعكس ومن مجيئه مرفوعا
قوله * في ليلة لا نرى بها أحداه
يحكي علينا الا كواكبها *
وعلى هذا بمعنى عن أو ضمن
يحكي معنى ينم أو يشنع
(ما يحتمل الحالية والتمييز)
من ذلك كرم زيد ضيفا ان
قدرت أن الضيف غير زيد
فهو تمييز محول عن الفاعل
يمتنع أن يدخل عليه من وان
قدر نفسه احتمل الحال
والتمييز وعند قصد
التمييز فالأحسن ادخال
من ومن ذلك هذا خاتم
حديدا والارجح التمييز
للسلامة به من جمود الحال
ولزومها أي عدم انتقالها
ووقوعها من نكرة وخير
منهما الخفض بالاضافة
(من الحال ما يحتمل كونه
من الفاعل وكونه من
المفعول) نحو ضربت
زيدا ضاحكا ونحو وقاتلوا
المشركين كافة وتجويز
الزمخشري الوجهين في
ادخلوا في السلم كافة وهم
لان كافة مختص بمن يعقل
ووهمه في قوله تعالى وما
أرسلناك الا كافة للناس
اذ قدر كافة نعتا لمصدر
محذوف أي ارسالة كافة
أشد لأنه أضاف الى استعماله
فيما لا يعقل اخراجه عما
التزم فيه من الحالية ووهمه
في خطبة المفصل اذ قال محيط
بكافة الابواب أشد وأشد
لاخراجه اياه عن النصب
البتة (من الحال ما يحتمل
باعتبار عامله وجهين) نحو
وهذا بعلي شيخا يحتمل
أن عامله

(قوله فبالعكس) يعني فرفعه من وجه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل من أحد والاستثناء قال الرضي ولو لم يرجع الضمير للمبتدأ في الحال أو الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ماضربت أحدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لأن القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيدا ورأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا كلامه قال الرضي وأنا لا أرى بأسا في غير نواسخ الابتداء فيصح أيضا الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي على عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما أنصفني أحد كلمته الا زيدا ومنه قول عدي بن زيد

في ليلة لا نرى بها أحدا * يحكي علينا الا كواكبها

ونرى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لمعنى البيت الظاهر منه فالانصاف والحكاية منفيان معنى ولو قلت لا أرى ذا أحد يوحد الله تعالى الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الأذى فقط اه شمني (قوله يمتنع ان يدخل عليه من) أي لانها للبيان (قوله وان قدر نفسه) أي وان قدر ان الضيف نفس زيد (قوله احتمل الحال والتمييز) أي ويكون من التمييز غير الغالب وهو غير المحول كامتلأ الحوض ماء فقد ذكر ابن مالك ان مميز الجملة لا يلزم أن يقدر الاسناد اليه والتزام بعضهم في كل مميز وقع عن النسبة في الجملة أن يكون في الاصل مسندا اليه تكلف اذ هو غير متأت في نحو قولهم امتلأ الاناء ماء ونحو طاب زيد أبا حيث يراد أن زيدا نفس الاب كما في مسئلتنا هذه (قوله فالاحسن ادخال من) أي لما في ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه (قوله للسلامة به من جمود الحال) أي والاصل في الحال الاشتقاق وأن تكون منتقلة وأن يكون صاحبها معرفة (قوله وخير منهما) أي من النصب والجر بمن اه دماميني وقال الشمني قوله منهما أي من كون حديدا حالا ومن نصبه على التمييز (قوله وخير منهما) لعله لكثرته بحسب الاستعمال وقال الدماميني لسلامته من الامر المكروه وبحصول التخفيف الناشيء عن الاضافة (قوله ادخلوا في السلم) أي الاسلام (قوله كافة) ان جعل حالا من الفاعل فالمعنى ادخلوا جميعا وان جعل حالا من السلم فالمعنى جميع شرائعه (قوله مختص بمن يعقل) أي وهو أيضا انما يكون منصوبا على الحال فقد خالف في الاول والامران متفق عليهما وقوله مختص بمن يعقل أي والسلم أي الاسلام لا يعقل (قوله ووهمه) مبتدأ وقوله أشد خبر (قوله اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف الخ) انما قدره الزمخشري كذلك فرارا من تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه وأكثر البصريين يمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك تابعه ونقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن الدهان الجواز استدلالا بهذه الآية وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف اه شمني (قوله أشد وأشد) أي أشد من الاول وأشد من الثاني (قوله أشد وأشد لاخراجه الخ) في اللباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا وكافة وقاطبة واستهجن اضافتها قال السيد عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاهلة الى الان فلا وجه للتخطئة اه ما في شرح اللباب قال الدماميني ان صح هذا سقطت الاوجه الثلاثة بأسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن النصب البتة قال الشمني وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما كان ختم عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذي يلبسه وهم كانوا يختمون به اه كلامه (قوله يحتمل ان عامله الخ) ان قيل ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها واذا كان العامل في الحال

معنى

معنى التشبيه أو الاشارة لايكون كذلك لان بعلى خبر والعامل فيه الابتداء أو المبتدأ وأجيب بان انتصاب الحال عن بعلى ليس باعتبار انه خبر المبتدا بل باعتبار انه مفعول لمحذوف اى أنبه أو أشير والاصل هذا بعلى أشير اليه أو أنبه عليه شيخا فالعامل هنا فى الحال وفى صاحبها واحد اه شمنى (قوله معنى التنبيه) هو الاولى بالعمل عند الكوفيين لسبقه (قوله معنى التنبيه) أى ما فى ها التنبيه من معنى الفعل وهو أنبه وقوله أو معنى الاشارة أى وهو الاولى بالعمل عند البصريين لقربه من الحال وقوله أو معنى الاشارة أى ما فى اسم الاشارة من معنى الفعل وهو أشير (قوله هابينا الخ) تمامه ٭ وطع فطاعة مهد نصحه رشد ٭ (قوله ذاصريح) الصريح الخالص وقوله فاصغ له أى فمل له (قوله يمتنع) أى لتقدم الحال على عاملها المعنوى (قوله فيمتنع على كل تقدير) أى لتقدم الحال على عاملها المعنوى (قوله نحو جاء زيد راكبا ضاحكا) اعلم أنهم نصوا على أن الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها لا تجعل لغير الأقرب الا بدليل تقليلا للفصل فينبغى أن يكون هنا كذلك لان كونها للاقرب سالم من الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بأن الفصل هنا يسير واقع فى موضع واحد وهناك وان كان يسيرا بقدر الفصل هنا الا أنه واقع فى موضعين (قوله وذلك) أى التداخل واجب عند من منع تعدد الحال أى مطلقا أى كانت متضادة نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا أو غير متضادة نحو اخرج منها مذؤما مدحورا وشبهة المانعين لتعدد الحال القياس على ظرف الزمان والمكان فان الحال فى المعنى ظرف اذ معنى جاء زيد راكبا جاء فى حالة الركوب فكما لا يتعدد الظرف الزمانى أو المكانى والمظروف واحد لا يتعدد الحال وصاحبها واحد قال الرضى ولا وجه للقياس وذلك أن وقوع فعل واحد فى زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس فلو جئت بالواو لجاز لدلالته على تكرير الفعل وأما تقييد الفعل بقيدين مختلفين كما فى قوله تعالى اخرج منها مذؤما مدحورا فلا بأس به اه دمامينى وسواء كان القيدان المختلفان غير متضادين كما مثل أو كانا متضادين نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا (قوله ويستحيل التداخل) اى لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية لاستحالة الجمع بينهما (قوله ويجب الخ) الذى ذكره الرضى أن الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها الاكثر فيه ان تجعل كل حال بجنب صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالان وقدمت حال المفعول اذ لا أقل أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه اه كلامه وانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بانه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد (قوله تقليلا للفصل) اى لان الفصل حينئذ واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثانى بين المفعول وحاله بحال الفاعل (قوله خرجت بها أمشى الخ) تمامه ٭ على أثرينا ذيل مرط مرحل ٭ والبيت لامرىء القيس من معلقته المشهورة ويروى على إثرنا اذيال مرط والأثر والاثر واحد والذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رحال الابل يقول اخرجتها من خدرها فى حالة كونى ماشيا وكونها تجر على آثار أقدامنا ذيل مرطها لتخفى الاثر على القافة قصد الستر اه دمامينى (قوله عهدت سعاد الخ) ذات هوى حال من المفعول وهو سعاد ومعنى حال من الفاعل وهو تاء عهدت والمعنى من عنى بالكسر يعنى تعب ونصب وعاد من أخوات كان الناقصة والسلوان النسيان والترك يقول كنت أنا وسعاد متحابين فاما أنا فصرت الى ازدياد المحبة واما هى فصارت الى السلو ونسيان المودة وفى الصحاح السلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال

شربت على سلوانة ماء مزنة ٭ فلا وجديد العيش يا مى ما أسلو

---

معنى التنبيه أو معنى الاشارة وعلى الاول فيجوزها قائما ذا زيد قال ٭ هابينا ذا صريح النصح فاصغ له ٭ وعلى الثانى يمتنع واما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير (من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل) نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على ان يكون عاملهما جاء وصاحبهما زيد والتداخل على ان الاولى من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى وهى العامل وذلك واجب عند من منع تعدد الحال وأما لقيته مصعدا منحدرا فمن التعدد لكن مع الاختلاف الصاحب ويستحيل التداخل ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل ولا يحمل على العكس الا بدليل قوله خرجت بها أمشى تجر وراءنا ٭ ومن الاول قوله ٭ عهدت سعاد ذات هوى معنى ٭ فزدت وعاد سلوانا هواها ٭

﴿ باب اعراب الفعل ﴾

﴿مسئلة﴾ ما تأتينا فتحدثنا لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكا فى النفى أو الاستئناف فتكون مثبتا اى فانت تحدثنا الآن

بدلا عن ذلك ونصبه باضمار أن وله معنيان نفي السبب فينتفي المسبب ونفي الثاني فقط فان جئت بان مكان ما فللنصب وجهان اضمار أن والعطف وللرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم فللنصب وجه باضمار أن وللرفع وجه وهو الاستئناف ولك الجزم بالعطف فان قلت ما أنت آت فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع ﴿مسئلة﴾ هل تأتيني فاكرمك الرفع على وجهين والنصب على الاضمار وهل زيد أخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب إما على الجواب أو على العطف على التفات واضمار أن واجب على الاول وجائز على الثاني كالمثال سـوا. فلو أن لنا كرة فنكون ان سلم كون لو للتمني ﴿مسئلة﴾ ليتني أجد مالا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار أن وليت لي مالا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف ﴿مسئلة﴾ ليقم زيد فتكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار ﴿مسئلة﴾ نحو أفلم يسيروا في الأرض فينظروا يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الاضمار مثل أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب

ونحو وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار أن على حد قوله ❊ ومن يقترب منا أوجه
ويخضع نؤوه ❊ ﴿باب الموصول﴾ (مسئلة) يجوز في نحو ماذا صنعت وماذا صنعته ما مضى شرحه وقوله تعالى ماذا أجبتم المرسلين

---

واسم ذلك الماء السلوان (قوله بدلا عن ذلك) اى عن عدم مجيئك فيما مضى (قوله نفي السبب) فالمعنى أنت لم تأتنا فكيف تحدثنا (قوله ونفي الثاني فقط) أي ما أتيتنا محدثا بل غير محدث (قوله وهو القطع) اى الاستئناف (قوله لعدم تقدم الفعل) المراد بالفعل المجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضي متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب اه شمني (قوله وانما هو على القطع) اى ويجوز النصب باضمار أن (قوله الرفع على وجهين) هما العطف على تأتيني والاستئناف (قوله لا يرفع على العطف) لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا منع إذ يمكن الاستفهام عن أخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الأخوة (قوله بل على الاستئناف) وسكت عن نصبه على اضمار أن والظاهر أن سكوته عنه لجوازه (قوله الرفع على الاستئناف) وأما الرفع على العطف فمنعه معلوم مما مر قبله وفيه ما مر (قوله أو على العطف على التفات) أي فهو من باب ❊ ولبس عباءة وتقر عيني ❊ (قوله واضمار أن واجب على الأول الخ) قال ابن الحاجب إنما وجب اضمار أن على الأول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف أخصر وقال غيره لانها لو ظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وهو غير مستحسن وإنما جاز اضمار أن على الوجه الثاني لان الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو أعجبني ضرب زيد فغضبه فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح (قوله على الأول) أي لأن ان تضمر وجوبا في جواب الاستفهام (قوله وكالمثال) هو هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لو للتمني لانها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال في اعرابه لعدم تأتي النصب على الجواب فيها وتأتيه في المثال (قوله ان سلم الخ) أما ان لم تجعل للتمني بل جعلت شرطية لم يكن فيه إلا وجهان الرفع على الاستئناف والنصب إما على العطف على المصدر الصريح أي كرة أو على تقدير أنه في جواب النفي (قوله يمتنع الرفع على العطف) أي لعدم مرفوع يعطف عليه ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب باضمار أن (قوله فتكرمه) بالنون لا بالتاء لأن أمر المخاطب قليل إلا أن يقال يغتفر في الثواني (قوله على القطع) أي الاستئناف (قوله والنصب على الاضمار) أي في جواب الأمر وسكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه هذا التابع في اعرابه (قوله على الاضمار) أي في جواب الاستفهام (قوله ونحو وإن تؤمنوا الخ) اعلم أن أن الناصبة يجوز اضمارها بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد فعل الشرط وقبل الجزاء نحو إن تأتني فتكرمني آتك ونحو الآية التي تلاها على وجه والمصراع الذي أنشده والتقدير إن يك منك إتيان فاكرام وإن يكن منكم إيمان وتقوى يؤتكم أجوركم ومن يكن منه اقتراب منا وخضوع لنا نؤوه واما بعد الشرط والجزاء نحو إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب وإنما جاز النصب في هذه الصور لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء شرط وجوده وجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع واقعا بعد ذلك على نصبه واقعا في جواب النفي اه دماميني (قوله ونحو وإن تؤمنوا الخ) اشار في الالفية لجواز الوجهين المذكورين بقوله

وجزم أو نصب لفعل اثرفا ❊ أو واو ان بالجملتين اكتنفا

(قوله باضمار أن) اى تنزيلا للشرط منزلة النفي (قوله ما مضى شرحه) أي في الباب الثاني فيما يجب على المسؤل عنه أن يفصل فيه وهو ان ما اسم استفهام وذا موصول خبر وصنعت صلة الموصول والعائد في الاول محذوف ويجوز أن تكون ماذا برمتها اسم استفهام وهي إما في محل نصب على المفعولية وفي الثاني الجملة مفسرة للعامل المحذوف واما في محل رفع على الابتداء والجملة من الفعل والفاعل خبر وهذان الوجهان أحد

ماذا مفعول مطلق لا مفعول به لان أجاب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بالباء واسقاط الجار ليس بقياس ولا يكون ماذا مبتدأ وخبرا لأن التقدير حينئذ ما الذي أجبتم به ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه والاكثر في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا او لقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه ومن الكثير من ذا الذي يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراءة زيد بن على والذين من قبلكم بفتح الميم واللام ﴿مسئلة﴾ فاصدع بما تؤمر ما مصدرية أي بالامر أو موصول اسمى أي بالذي تؤمره على حد قولهم أمرتك الخير وأما من قال امرتك بكذا وهو الاكثر فيشكل لان الشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون أى منه وقد يقال ان اصدع بمعنى أؤمر وأما فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا فى الاعراف فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه فلا إشكال أو بما كذبوا به ويؤيده التصريح به فى سورة يونس وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا فى المعنى وأما ذلك الذى يبشر الله عباده فقيل الذى مصدرية أى ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف ﴿مسئلة﴾ يجوز فى نحو تماما على الذى أحسن كون الذى موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد أى زيادة على العلم الذى أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أى تماما على احسانه



---

أو جه ستة تقدمت (قوله ماذا مفعول مطلق) أى اسم استفهام مفعول مطلق أى اجبتموهم أى اجابة (قوله واسقاط الجار ليس بقياس) أى وحينئذ فلا يصح جعل ماذا مفعولا به ثانيا (قوله مبتدأ وخبرا) أى ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبر اسم موصول وأجبتم صلة الموصول (قوله كون ذا للاشارة الخ) حاصله أن ذا الواقعة بعد ما يجوز جعلها اسم موصول اتفاقا وأما الواقعة بعد من الاستفهامية فالاكثر أنها اسم اشارة بدليل دخولها كثيرا على الذى نحو من ذا الذى وخلاف الاكثر أنها تكون موصولا وقيل ان ذا بعد من لا تكون موصولة أصلا وحينئذ فمن مبتدأ وذا اسم اشارة خبر ولقيت جملة حالية والعامل فيه ما فى الاشارة من معنى الفعل أى من ذا أشير اليه حال كونه لاقيا لك (قوله أى بالذى تؤمره) أى فحذف العائد المنصوب بالفعل (قوله على حد قولهم) أى من كون أمر يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وهذا قليل (قوله أمرتك بكذا) أى من كون أمر يتعدى للمفعول الثانى بالباء وهذا هو الاكثر (قوله معنى ومتعلقا) أى وهنا الجار إن اختلفا فى المتعلق لان الباء الجارة للموصول متعلقة باصدع والباء الجارة للعائد متعلقة بتؤمر (قوله أى منه) أى فالعائد مجرور بمن كالموصول واتفقا متعلقا لأن الاول متعلق بتشرب والثانى متعلق بيشربون والمعنى فيهما أى فى الحرفين واحد أى التعدية (قوله بمعنى أؤمر) أى فكل من الجارين متعلق بالأمر فقد اتفق المتعلقان معنى وان اختلفا لفظا وهذه طريقة والحق أنه لا بد فى الحذف من كون المتعلقين متوافقين لفظا ومعنى كالحرفين (قوله فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه) أى فالعائد المحذوف منصوب توسعا بحذف الجار أى كالشىء الذى كذبوه من قبل (قوله فلا اشكال) أى لان العائد المحذوف منصوب وهو يجوز حذفه (قوله بمنزلة كذبوا فى المعنى) أى فقد اتفق المتعلقان فى المعنى وقد علمت أنها طريقة والحق أن ما فى هذه الآية مصدرية والباء سببية (قوله مصدرية) هذا بناء على قول ابن مالك والكوفيين ان الذى قد يأتى حرفا مصدريا أى موصولا حرفيا لا يحتاج لعائد وهذا القول مردود لانه لم يثبت ان الذى يأتى حرفا مصدريا واستدلالهم بقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا اذ المعنى كخوضهم مردود لجواز كون الذى موصولا اسميا صفة لمصدر محذوف أى وخضتم كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس فالحاصل أن الذى قد ثبتت اسميته ولا يعدل عما ثبت الا بدليل وما استدل به على الحرفية محتمل (قوله وقيل الاصل الخ) أى بناء على ان الذى اسم موصول وهذا القول مردود لانه يؤدى الى فتح باب حذف الجار توسعا فكل ما يوجد مثل هذا يقال ان العائد المحذوف منصوب لحذف الجار أولا توسعا وذلك مؤد الى عدم اشتراط الشروط المذكورة فى حذف العائد المجرور وحينئذ فالاوجه ان الذى هنا صفة لمصدر محذوف أى ذلك التبشير الذى يبشره فالعائد منصوب اه تقرير دردير (قوله وقيل الاصل يبشر به الخ) هذا أحد أقوال ذكرها الزمخشرى كما ذكر ما قلناه من أنه الاولى لكن ما قلنا انه الاولى اعترضه أبو حيان بانه لا يظهر اذ لم يتقدم لفظ التبشير ولا ما يدل عليه من بشر أو شبهه وقد يقال حذف الموصول لدلالة الصلة فالدليل يكفى ولو متاخرا اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم حذف) أى فهو من باب حذف العائد المنصوب بالفعل ولا يشترط فى حذفه شىء (قوله أى زيادة على العلم الذى أحسنه) أى أجاد معرفته من قولك أحسن الشىء اذا أجاد معرفته وهذا القول لابن قتيبة وهو بناء على ان المراد بالذى غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشرى حيث قال ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذى أحسن أى على الذى أحسن موسى من العلم والشرائع من أحسن الشىء اذا أجاد معرفته أى آتيناه الكتاب زيادة على علمه على وجه التتميم (قوله أى تماما على احسانه) على هذا فى أحسن ضمير عائد على موسى أى تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا ونهينا وقيل الضمير فى أحسن يعود على الله ومتعلق الاحسان الى أنبيائه والى موسى وعلى هذا ففى الآية التفات أى آتيناه الكتاب زيادة على احساننا

وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحه اعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان وبعض البصريين يوافق الثاني ﴿مسئلة﴾ نحو أعجبني ماصنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو حتى (٢٠٢) تنفقوا مما تحبون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعانى لا ينفق منها وكذا ومما رزقناهم ينفقون فان ذهبت الى تأويل ما تحبون ومما رزقناهم بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج الى ذلك وقال أبو حيان لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة ولا دليل فى مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرنى ما معجب لك لثبت ذلك اه ولا اعلمهم زادوا اما بعد الباء الا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعنام فبما رحمة من الله لنت لهم ﴿مسئلة﴾ اذا قلت أعجبنى من جاءك احتمل كون من موصولة أو موصوفة وقد جوزوا فى ومن الناس من يقول وضعف أبو البقاء الموصولة لانها تتناول قوما بأعيانهم والمعنى على الابهام وأجيب بانها نزلت فى عبدالله بن أبى وأصحابه ﴿باب التوابع﴾ (مسئلة) نحو آمنا برب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل من الكل وعطف البيان ومثله نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسمعيل وإسحق فانظر كيف كان عاقبة مكرهم أنا دمرناهم فيمن فتح الهمزة ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضا أى هى أنا دمرناهم (مسئلة) نحو سبح اسم ربك الأعلى يجوز فيه كون الأعلى صفة للاسم أو صفة للرب وأما نحو جاءنى غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكسه * وكل فتى يتقى فائز * فالصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله

اليه وإلى الأنبياء على وجه التتميم (قوله وكونه نكرة موصوفة) أى وأحسن صفة أى تماما على شيء أحسن أى زائد فى الحسن وهو علمه وقيامه بالأوامر والنواهى (قوله وهى علامة الجر) اى فهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل (قوله فالعائد محذوف) أى لان كلا من الموصولة والموصوفة يحتاج للعائد إنما يختلفان فى أن الاولى تحتاج للصلة والثانية للصفة (قوله يحتمل الموصولة والموصوفة) أى وعليهما فالعائد محذوف (قوله لان المعانى) أى التى منها المحبة (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أى تحتمل ما فيه أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة ولا تحتمل المصدرية (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أى فالمعنى على المصدرية وينفقون مما رزقناهم والرزق متعلق القدرة ولا ينفق منه (قوله نحو سرنى ما معجب لك) أى فالياء مفعول وما فاعل ومعجب بالرفع صفة لما موصفة المرفوع مرفوع (قوله ولو ثبت نحو سرنى ما معجب لك لثبت ذلك) أى لثبت مجيء ما نكرة موصوفة لانتفاء احتمال الزيادة فى نحو سرنى ما معجب لك لان ما إنما تزاد بين الجار والمجرور وفيه نظر فقد مضى فى ما الزائدة أنها تقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وأيضا يحتمل أن تكون موصولة حذف صدر صلتها قال الدماميني فى كلام المصنف اشعار بموافقة أبى حيان على انه لو سمع سرنى ما معجب لك لثبت كون ما موصوفة والظاهر أنه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال أن تكون موصولة حذف صدر صلتها ويمكن الجواب بأن كلام أبى حيان إنما هو على الأصل وهو عدم الحذف والحاصل أنه لا يلزم من ثبوت سرنى ما معجب لك ثبوت كون ما نكرة موصوفة لجواز كونها فى هذا المثال زائدة بين الفعل ومرفوعه أو أنها غير زائدة بل موصول اسمى وحذف صدر صلته اه تقرير شيخنا دردير (قوله لثبت ذلك) أى مجيئها نكرة موصوفة لان هذا الاحتمال فيه (قوله ولا أعلمهم الخ) هذا رد من المصنف على أبى حيان فى قوله ان ما فى قولهم مررت بما معجب لك تحتمل أن تكون زائدة وحاصله ان ما إنما تزاد بعد الباء إذا كانت الباء للسببية وهنا فى قوله مررت بما معجب لك للالصاق لا للسببية فدل على أن ما غير زائدة فتم كونها نكرة موصوفة (قوله ومن الناس الخ) اعترض بانه لا فائدة فى هذا الاخبار إذ من المعلوم أن من يقول آمنا الخ من الناس وأجيب بأن الفائدة حصلت من الاخبار بالبعضية اى إن الذى قال ذلك بعضهم لا كلهم (قوله بانها نزلت الخ) أى وحينئذ فليس المعنى على الابهام (قوله وعطف البيان) هذا مبنى على أن رب من صيغ المصادر لا مشتق لان عطف البيان فى الجوامد كالنعت فى المشتقات (قوله إبراهيم الخ) يجوز أن يكونوا بدلا من الآباء أو بيانا (قوله فانظر كيف كان عاقبة مكرهم) يحتمل أن تكون كان زائدة فكيف خبر مقدم وان تكون تامة فكيف حال وعاقبة فاعل وأن تكون ناقصة فكيف خبر مقدم (قوله هذا) أى الآية الاخيرة وقوله أى هى الضمير للعاقبة (قوله سبح اسم ربك) أى نزه اسمه عن الالحاد فيه بالتأويلات الزائغة واطلاقه على غيره هذا هو المراد بتسبيح الاسم وتنزيهه فاندفع ما يقال ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم وأجاب بعضهم عنه بان الاسم صلة ورد بان زيادة الاسماء لم تثبت وأجاب عنه أيضا الغزالى بانه إنما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لأجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب (قوله فالصفة للمضاف) أى الغلام وانما جاز فى الآية جعل الأعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه لان المضاف اليه فى الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح وليس المضاف اليه فى المثال كذلك (قوله انما جيء به لغرض التخصيص)

وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك إلا الفرقدان ﴿مسئلة﴾ نحو هدى للمتقين الذين ومررت بالرجل الذى فعل يجوز فى الموصول أن يكون تابعا أو باضمار أعنى أو أمدح أو هو وعلى التبعية فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذر نحو ويل لكل  همزة لمزة الذى جمع لأن النكرة لا توصف بالمعرفة

﴿باب حروف الجر﴾

﴿مسئلة﴾ نحو زيد كعمرو تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فتتعلق باستقرار وقيل لا يتعلق والاسمية فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء الذى كزيد يتعين الحرفية لأن الوصل بالمتضايفين ممتنع ﴿مسئلة﴾ زيد على السطح يحتمل على الوجهين وعليهما فهى متعلقة باستقرار محذوف ﴿مسئلة﴾ قيل فى نحو والضحى والليل ان الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الأول وإلا لاحتاج كل إلى الجواب ومما يوضحه مجىء الفاء فى أوائل سورتى المرسلات والنازعات

﴿باب فى مسائل مفردة﴾

﴿مسئلة﴾ نحو يسبح له فيها بالغدو فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الأول وهو الأولى أو الثانى أو الثالث ونحو ثم نفخ فيه أخرى النائب الظرف أو الوصف وفى هذا ضعف لضعف قولهم سير عليه طويل ﴿مسئلة﴾ تجلى الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا تركت التاء من آخره لمجازية التأنيث وكونه مضارعا أصله تتجلى ثم حذفت إحدى التاءين على حد قوله تعالى نارا تلظى ولا يجوز فى هذا كونه ماضيا وإلا لقيل تلظت لأن التأنيث واجب مع المجازى إذا كان ضميرا متصلا وبما ذكرنا من الوجهين فى المثال الأول

---

أى ولم يؤت به لذاته فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حيث جاز فى الآية أن يكون إلا على صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف إليه وتعين فى المثال أن يكون الظريف صفة للغلام المضاف أجيب بأن المضاف إليه فى الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف إليه فى المثال كذلك اه شمنى (قوله وكل أخ) كل مبتدأ وأخ مضاف إليه وجملة مفارقه أخوه خبر وقوله إلا الفرقدان حقه أن يقول إلا الفرقدين بالجر صفة للأخ فالا اسم بمعنى غير ظهر إعرابها فيما بعدها أى كل اخ موصوف بكونه غير الفرقدين لكنه لاحظ انه صفة للمضاف وهو كل فرفع ويحتمل أنه أتى على قصر المثنى (قوله أن يكون تابعا) أى على النعت لأن الموصول مع صلته فى قوة المشتق ولا يمنع أن يكون بدلا (قوله فهو نعت لا بدل الخ) قال الدمامينى ينبغى أن ينظر فى وجه تعين النعت وامتناع البدل فى نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفى نحو مررت بالرجل الذى فعل وقد يقال لعله اقتصار على الأقرب للذهن من تعيين السابق لا طرحه وقال الشمنى وجه تعيين النعت ان كل موصول فيه الألف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى فى متبوعه فى جميع استعماله كما صرح به الرضى فى باب الصفة وسينقله عنه المصنف فى الجهة السادسة فالموصول الذى فيه الألف واللام دائما صفة لموصوف مذكور أو مقدر فاذا وجد فى اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا له لأن جعله غير ذلك لا يغنى عن جعله نعتا لاحتياجه دائما إلى منعوت وجعله نعتا يغنى عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشرى ولا أبو البقاء كونه بدلا وان ذكره الشمنى حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها أنه نعت والثانى أنه بدل والثالث عطف بيان اه كلامه (قوله الا إذا تعذر) أى بأن وقع الموصول بعد نكرة والذى فى الآية بدل من لمزة لا نعت إذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله وقيل لا يتعلق) بناء على أن كاف التشبيه حرف جر شبيه بالزائد فلا تتعلق بشىء (قوله لأن الوصل الخ) أى ولو جعل الكاف اسما مضافا لما بعده لزم أن تكون الصلة مضافا ومضافا إليه مع أنها إنما تكون جملة (قوله يحتمل على الوجهين) يعنى كون على حرفا وكونها اسما ظرفا بمعنى فوق وعليهما فهى متعلقة باستقرار محذوف لأنها مع ما بعدها فى موضع الخبر (قوله وإلا لاحتاج الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع كما مر (قوله مجىء الفاء فى أوائل سورة المرسلات) أى لأن الفاء بالضرورة هناك حرف عطف فتعين أن تكون الواو هنا كذلك

﴿باب فى مسائل مفردة﴾

(قوله فى مسائل) مراده بالجمع ما فوق الواحد لأنه لم يذكر إلا مسئلتان (قوله فيمن فتح) أى فى قراءة من فتح الباء وهو شعبة (قوله وهو الأولى) أى لأنه القائم مقام المفعول لأن الفعل يتعدى باللام وأيضا القربه من العامل وسبقه وأما رجال فهو فاعل لمحذوف أى يسبحه رجال والجملة مستأنفة جوابا السؤال مقدر تقديره من يسبحه (قوله لضعف قولهم سير عليه طويل) وجه الضعف أن سير عليه الأولى فيه ان يكون نائب الفاعل الجار والمجرور لأنه القائم مقام المفعول عند حذفه فاذا وجد مصدر وجار ومجرور كان الجار والمجرور أحق بالنيابة وحينئذ فعليه نائب الفاعل وطويلا يقرأ بالنصب صفة لموصوف محذوف أى سيرا طويلا (قوله لمجازية التأنيث) أى لأن مجازى التأنيث إذا كان اسما ظاهرا يجوز تجريد فعله (قوله وبما ذكرنا من الوجهين الخ) اعلم انه إنما علم الفساد باحتمال الوجه الثانى وهو كون الفعل مضارعا محذوفا منه إحدى التاءين لا باعتبار الوجه الأول وهو كونه ماضيا إذ لا مدخل لهذا الوجه فى تبيين الفساد أصلا اه دمامينى وأجيب بأن قوله وبما ذكرنا من الوجهين فيه حذف مضاف أى من جواز الوجهين وهما كون تجلى ماضيا

تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو قام هند فى الشعر بقوله * تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما * لجواز أن يكون أصله تتمنى (الجهة السادسة) ان لا يراعى الشروط المختلفة بحسب  الأبواب فان العرب يشترطون فى باب شيأ و يشترطون فى آخر نقيض ذلك الشىء على ما اقتضته حكمة لغتهم و صحيح أقيستهم فاذا لم يتأمل المعرب إختلطت عليه الأبواب والشرائط فلنورد أنواعا من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين (النوع الأول) اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ومن الوهم فى الأول قول الزمخشرى فى ملك الناس إله الناس انهما عطفا بيان والصواب أنهما نعتان وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد إذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجرى عليهما الصفات نحو قولنا إله واحد وملك عظيم ومن الخطأ فى الثانى قول كثير من النحويين فى نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا فى ذلك والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد إلى الحق فى المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جنى انتهى قلت وكذا الزجاج والسهيلى قال السهيلى وأما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور ان النحويين أجازوا فى ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين يكون وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو فى تأويله فكيف يجتمع فى الشىء أن يكون بيانا و نعتا وأجاب بانه إذا قدر نعتا فاللام فيه

أو مضارعا فالسقوط جاء من جوازهما (قوله تعلم فسادا لخ) حاصله أن بعضهم قال ان حقيقى التأنيث يجوز تجريد فعله من التاء اذا كان فى الشعر واستدل بهذا الشعر فقال أصله تمنت ابنتاى وحاصله أنه يحتمل أن أصله تتمنى وان أصله تمنت والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال (قوله الجهة السادسة) أى من الجهات التى يدخل على المعرب الفساد بسببها (قوله ويشترطون) أى يلتزمون (قوله نقيض ذلك الشىء) مثلا عطف البيان لتوضيح ذات الشىء فالحكمة تقتضى جموده وصحيح القياس على التمييز والنعت لبيان رسم الشىء فالحكمة تقتضى اشتقاقه وصحيح قياسه على الحال (قوله فاذا لم يتأمل المعرب) أى فى تلك الشروط (قوله اختلطت عليه الأبواب) أى فيعرب ما لا يكون بدلا بدلا وهكذا (قوله لعطف البيان) أى فمن أعرب المشتق بيانا فقد أخطأ ومن أعرب الجامد نعتا فقد أخطأ (قوله والصواب أنهما نعتان) أى لأن ملك وإله مشتقان لا جامدان (قوله مجرى الجوامد) أى فى كونهما قد لا يقعان نعتا لشىء وفى أنهما يوصفان وهذا شأن الجوامد وحينئذ صح جعلهما بيانا (قوله إذ يستعملان غير جاريين على موصوف) نحو إله الخلق ومالكهم (قوله وملك عظيم) أى وكذا يقال مالك عظيم فاندفع ما يقال إن الجواب إنما يظهر على قراءة ملك لا مالك (قوله ومن الخطأ فى الثانى) أى وهو النعت (قوله إن الرجل نعت) أى مع أنه جامد فالصواب أنه بدل أو عطف بيان (قوله يقلد بعضهم بعضا فى ذلك) أى فى جعل الرجل نعتا لاسم الاشارة (قوله والحامل لهم عليه توهمهم الخ) لا نسلم أن هذا هو الحامل لهم بل الحامل لهم على ذلك ما رأوه من صدق حد النعت الاصطلاحى عليه مع عدم التكلف وذلك لأن النعت عندهم تابع يدل على معنى فى متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة فى لفظ صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل المذكور عند المحققين صفة لهذا وإن كان وضعه للذات فى غير هذا الموضع وإنما استعمل ههنا صفة لأن ما تقدم من اسم الاشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى فيها وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الاشارة بذلك أعنى اسم الجنس المعرف باللام لأنه لا دلالة فى اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار إليها فاحتيج إلى بيان حقيقتها فأتى باسم الجنس لبيان حقيقة تلك الذات فان قيل لم لم يجز أن يوصف بأسماء الأجناس باقيا معناها على ما وضعت له كسائر المبهمات التى هى فى غير أسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع أسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الأسد فان شخصا وسبعا مبهمان كأسماء الاشارة فالجواب ان ذلك لم يجز لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يقع صفة إذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وأسد يفيد السبعية وأما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا كذا قرره الرضى اه دمامينى (قوله الا أخص) أى إلا أعرف أى وهنا المبين أعرف لان اسم الاشارة أعرف من المحلى فلذا عدلوا عن جعله بيانا لجعله نعتا وقوله من متبوعه أى لأجل أن يصح تبيينه به (قوله وليس كذلك) أى وليس هذا مطابقا للواقع (قوله بمنزلة النعت) أى فى إفادة تخصيص المتبوع إن كان نكرة وتوضيحه إن كان معرفة والفارق إنما هو الجمود والاشتقاق (قوله ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت) أى أو مساويا له وكذا عطف البيان يجوز أن يكون مساويا للمبين أو أدنى رتبة منه بان يكون المبين أخص من البيان فصحة التبيين تابعة للشهرة لا للأخصية والأعرفية (قوله فى ذلك) أى فالرجل من مررت بهذا الرجل (قوله بان البيان أعرف) أى يجب أن يكون أعرف من المبين لأجل أن يصح تبيينه به وفيه أن صحة التبيين تابعة لقلة الافراد والشهرة لا للأعرفية وقد أجاز سيبويه فى يا هذا ذا الجمة أن ذا الجمة عطف بيان فكلامه هذا فى حيز المنع (قوله وهو جامد) هذا الاشتراط مسلم فالاعتراض به مسلم وأما اشتراط أعرفيته عن المبين فلا تسلم لما علم من كلام ابن مالك قريبا (قوله والنعت دون المنعوت) أى فى رتبة التعريف أو مساو له فيها وحينئذ فلا

للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه وإذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فيساوى الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر  لان الذى يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه إذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ماقبله فكيف يجعل معنى ماقبله تفسيرا له وقال الزمخشرى فى ذلكم الله ربكم يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة اوبيانا وربكم الخبر فجوز فى الشىء الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما أجمعوا على بطلانه (النوع الثانى) اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وأفعل من ونعت النكرة ومن الوهم فى الاول قول جماعة فى صديد من ماء صديد وفى طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطفا بيان وهذا انما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم فى ذلك ان يكون بدلا واما الكوفيون فيرون ان عطف البيان فى الجوامد كالنعت فى المشتقات فيكون فى المعارف والنكرات وقول بعضهم فى ناقع من قول النابغة ٭ من الرقش فى انيابها السم ناقع ٭ انه نعت للسم والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به اوخبر ثان وليس من ذلك قول الزمخشرى فى شديد العقاب انه يجوز كونه

يكون النعت أعرف من المنعوت وذلك لان التابع لا يشرف على المتبوع وفيه أن النعت موضح أو مخصص للمنعوت فمقتضاه أنه يجوز أن يكون اشرف منه (قوله للعهد) اى الحضورى أى من غير ملاحظة افادة الجنس المعين وحينئذ فهو مساو لمدلول اسم الاشارة من حيث أن كل معين حاضر فالحاضر المعين هو المشار اليه وحينئذ فيؤول مدخول اللام إما بالحاضر أخذا له من اللام أو بالمشار اليه أخذا من الاشارة وانما قلنا من غير ملاحظة افادة الجنس لانه لو لوحظ لكان زائدا على المنعوت مع أنا بصدد أن لا يزيد عليه وبهذا حصل التساوى فيهما وحصل الاشتقاق من حيث التأويل (قوله والاسم) أعنى الرجل (قوله لتعريف الحضور) أى والحاضر هو المشار اليه وبهذا ساوى مدخول أل اسم الاشارة وهذا لا يكفى فى جعله بيانا إذ لا بد أن يكون البيان أخص وحينئذ فيلاحظ مع كون أل للحضور افادة الجنس المعين وحينئذ فالاسم المعرف مفيد لحضور الجنس المعين دون غيره من الاشياء بخلاف اسم الاشارة فانه انما أفاد حاضرا مبهما وحينئذ فقد حصل الشرط الاول وهو أعرفية البيان وسكت عن الشرط الثانى وهو الجمود لوضوحه (قوله فيساوى) اى الرجل (قوله فيساوى الاشارة الخ) فيه نظر إذ المعرف بأل دون المعرف باسم الاشارة (قوله بذلك) اى بسبب دلالة اللام على الحضور (قوله ويزيد عليها الخ) فيه نظر لان اسم الاشارة يفيد التعيين بالحس والقلب وأما التعيين من أل فهو تعيين قلبى ولا شك أن التعيين بالحس والقلب أقوى من التعيين بالحس فقط فلا يسلم زيادة المعرف بأل وقد علمت أن اشتراط الاعرفية غير مسلم بل الشرط هو الجمود فقط (قوله الجنس المعين) أى جنس الرجل دون غيره من الاشياء (قوله وفيما قاله نظر) والجواب عنه أنه فسر بالحاضر أخذا من أل لا من اسم الاشارة ولا يتم كلام المصنف إلا لو كان التأويل أخذناه من معنى الاشارة والحاضر هو المشار اليه فصح تفسيره بالمشار اليه واحتيج لذلك التأويل ليصح كونه نعتا وبالجملة فما قاله ابن عصفور هو المناسب فعند جعله نعتا يؤول بالمشتق وعند جعله بيانا لا يؤول إلا أن اشتراط ابن عصفور الاعرفية فى البيان لا تسلم (قوله فليس ذلك معناه) يقال هو معناه أيضا أتى من أل التى للعهد الحضورى والنعت لا بد من تأويله فالجامد بيان لذاته نعت لتأويله (قوله فجوز فى الشىء الواحد البيان والصفة) أى وجواب ابن عصفور السابق لا يتأتى هنا لان أل فى الله صارت جزأ من العلم لا أنها للتعريف (قوله وجوز كون العلم الخ) أجيب عن ذلك بأنه لاحظ الاصل قبل العلمية والغلبة فهو بمنزلة ذلكم المعبود وحينئذ فاندفع هذا وما بعده وقد أجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف فى قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض يعلم سركم على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تاويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله لاجل الوصف (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان) أى فعطف البيان لا بد أن يكون معرفة لان النكرة غير بينة فى نفسها فكيف تبين غيرها وفيه أن النكرات تتفاوت فى الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة على أنهم قالوا يجوز أن يتضح المراد بالمجموع وأن يكون عطف البيان للمدح (قوله والتنكير للحال والتمييز) أى ولغير ذلك فيشمل خبر لا التبرئة والمضاف إذ لا يكون الا نكرة كما يأتى له (قوله فى الاول) أى ما يشترطون فيه التعريف أعم من عطف البيان ونعت المعرفة (قوله انما هو معترض) أى بكونه نكرة والبيان لا يكون نكرة (قوله على قول البصريين) أى المشترطين لكون البيان معرفة (قوله فيكون فى المعارف والنكرات) أى كما أن النعت كذلك والتحقيق مذهب الكوفيين (قوله من الرقش الخ) صدره ٭ فبت كأنى ساورتنى ضئيلة ٭ وقوله ساورتنى أى عانقتنى والضئيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقشاء وهى من الحيات المنقطة بسواد وبياض والناقع البالغ فى القتل (قوله انه نعت للسم) أى وهو خطأ لان نعت المعرفة لا يكون الا معرفة وأجيب عنه بان السم فى معنى النكرة لان أل للجنس والمعرف بها فى حكم النكرة (قوله وليس من ذلك) أى من الخطا فى الاول (قوله كونه

صفة لاسم الله تعالى فى أوائل سورة المؤمن (٢٠٦) وان كان من باب الصفة المشبهة وإضافتها لاتكون الا فى تقدير الانفصال الا ترى ان شديد
العقاب معناه شديد عقابه
ولهذا قالوا كل شىء اضافته
غير محضة فانه يجوز ان
تصير إضافته محضة الا
الصفة المشبهة لانه جعله
على تقدير أل وجعل سبب
حذفها ارادة الازدواج
وأجاز وصفيته ايضا
ابو البقاء لكن على ان شديدا
بمعنى مشدد كما ان الأذين
فى معنى المؤذن فأخرجه
بالتأويل من باب الصفة
المشبهة الى باب اسم الفاعل
والذى قدمه الزمخشرى انه
وجميع ماقبله ابدال أما انه
بدل فلتنكيره وكذا
المضافان قبله وان كانا من
باب اسم الفاعل لان المراد
بهما المستقبل واما البواقى
فللتناسب ورد على الزجاج
فى جعله شديد العقاب بدلا
وماقبله صفات وقال
فى جعله بدلا وحده من
بين الصفات نبو ظاهر ومن
ذلك قول الجاحظ فى بيت
الأعشى * ولست بالأكثر
منهم حصى * انه يبطل
قول النحويين لا تجتمع أل
ومن فى اسم التفضيل
فجعل كلا من أل ومن
معتدا به جاريا على ظاهره
والصواب أن تقدر
أل زائدة أو معرفة ومن
متعلقة بأكثر منكرا
محذوفا مبدلا من المذكور
أو بالمذكور على أنها
بمنزلتها فى قولك أنت منهم
الفارس البطل أى أنت من
بينهم وقول بعضهم إنها
متعلقة بليس قد يرد بأنها لاتدل على الحدث عند من قال فى أخواتها انها تدل عليه

صفة لاسم الله تعالى) أى فيرد عليه أن شديد صفة مشبهة واضافتها غير محضة لانها دائما من اضافة الوصف لمعموله واضافته الى معموله دائما غير محضة والاضافة الغير المحضة لاتفيد تعريفا فيلزم وصف المعرفة بالنكرة (قوله فى أوائل الخ) أى الواقع فى أوائل الخ (قوله واضافتها لاتكون الخ) أى فلا تكون محضة أصلا اذ لا يمكن قصرها على المضى حتى تكون اضافتها لغير معمولها وتكون محضة بخلاف غيرها من الصفات كاسمى الفاعل والمفعول (قوله الا فى تقدير الانفصال) لانه دائما من اضافة الوصف الى معموله (قوله كل شىء) أى كاسم الفاعل واسم المفعول (قوله أن تصير اضافته محضة) أى بان يراد منه المضى فلا يكون حينئذ مضافا لمعموله اذ لا يعمل اذا اريد منه المضى (قوله لانه جعله الخ) علة للنفى أعنى قوله وليس من ذلك قول الزمخشرى الخ (قوله على تقدير أل) أى فالاصل الشديد العقاب (قوله الازدواج) أى الموافقة لما معها من الصفات فى انتفاء أل من كل اه تقرير دردير (قوله الى باب اسم الفاعل) أى والمراد منه المضى أى شديد عقابه فى الماضى أى واسم الفاعل اذا كان المراد منه الماضى كانت اضافته محضة لانه من اضافة الوصف لغير معموله (قوله والذى قدمه الزمخشرى) أى على غيره من كلامه أى والذى ذكره فى كشافه قبل هذا الوجه أن شديد العقاب وجميع ماقبله وهو قوله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب (قوله أما أنه بدل) أى أما كون شديد العقاب بدلا (قوله فلتنكيره) أى لانه من اضافة الصفة المشبهة لمعمولها فاضافتها غير محضة لاتفيد تعريفا (قوله فلتنكيره) اى والنكرة لاتكون نعتا للمعرفة ولا يبانا لها وقوله فلتنكيره أى وحيث كان نكرة وماقبله معرفة فلا يعرب الثانى نعتا لانه يشترط توافق النعت للمنعوت بخلاف البدل اذ بدل النكرة من المعرفة جائز (قوله لان المراد بهما المستقبل) أى واسم الفاعل اذا أريد به المستقبل كان عاملا واضافة اسم الفاعل لمعموله غير محضة فلا تفيد تعريفا (قوله وأما البواقى) أى وأما كون البواقى اعنى العزيز العليم بدلا فللتناسب اى لتناسب ما بعدهما فى كونه بدلا اذ جعلهما صفات وما بعدهما بدلا يكون خاليا عن التناسب (قوله وأما البوافى) المراد بها العزيز العليم لانهما البواقى من جميع ماقبل شديد العقاب أو هما وذى الطول ان أريد البواقى من التوابع فى الآية (قوله ورد على الزجاج الخ) أى لانه يكون خاليا عن المناسبة (قوله ورد على الزجاج الخ) تحصل من كلامه ثلاثة أقوال الأول جعل الجميع صفات الثانى جعل الجميع ابدالا والثالث جعل الاربع الاول صفات وجعل الاخير بدلا والأولان للزمخشرى والاخير للزجاج (قوله نبو ظاهر) أى لانه لا موجب للتخالف بالبدلية والوصفية مع امكان أن الكل بدل وقال اليمنى يحتمل أن يكون وجه النبو هو أن هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع فى حكم المنحى ولما كان ماقبله وما بعده صفات لزم أن لا تكون فى حكم المنحى وأيضا فكونه بدلا يقتضى أن يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وماقبله صفات يقتضى كون المتبوع هو المقصود دونه وايضا لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل لكان مع عامله أجنبيا من الصفات اه كلامه (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) الاولى ومن الوهم فى الثانى أى فى اشتراط التنكير فى الحال وما بعده اذ ليس هذا من الوهم فى الامر الاول كما هو ظاهره بل من الثانى لانه ذكر من جملة الثانى أفعل من (قوله حصى) اى عددا وتمامه * وانما العزة للكاثر * العزة القوة والغلبة والكاثر الكثير (قوله جاريا على ظاهره) أى من أن أل معرفة ومن جارة للمفضول متعلقة بالمذكور (قوله ومن متعلقة بأكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور) فيه أنه يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وهو ممنوع (قوله على انها بمنزلتها الخ) أى فهى جارة لغير المفضول عليه والممنوع انما هو تعلقها بأفعل مع كونها جارة للمفضول (قوله قد يرد بانها لاتدل على الحدث عند من قال فى اخواتها انها تدل عليه) ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل فى أخواتها انها تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هما قولان أحدهما أن أخوات ليس

دالة

ولان فيه فصلا بين أفعل وتميزه بالاجنبى وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفى ليس رائحة قولك انتفى وبان فصل التمييز قدجاء فى الضرورة فى قوله على اننى بعدما قدمضى ثلاثون للهجر حولا كميلا وافعل أقوى فى العمل من ثلاثون (٢٠٧) ومن الوهم فى الثانى قول مكى فى قراءة ابن أبى عبلة فانه آثم قلبه بالنصب ان قلبه تمييز والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه أو بدل من اسم أن وقول الخليل والأخفش والمازنى فى إياى وإياك وإياه ان إيا ضمير أضيف إلى ضمير فحكموا للضمير بالحكم الذى لايكون إلا للنكرات وهو الاضافة وقول بعضهم فى لا إله إلا الله أن اسم الله سبحانه خبر لا التبرئة ويرده أنها لاتعمل إلا فى نكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح أن يقال خبر للامع اسمها فانهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وزعم أن المركبة لاتعمل فى الخبر لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر كذا قال ابن مالك والذى عندى ان سيبويه يرى أن المركبة لايعمل فى الاسم أيضا لان جزء الشىء لايعمل فيه وأما لارجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يازيد الفاضل بالرفع وكذا البحث فى لا إله إلا هو للتعريف والايجاب أيضا وفى لا إله إلا إله واحد للايجاب وإذا قيل لامستحقا للعبادة إلا إله واحد أو إلا الله لم يتجه الاعتذار المتقدم لان لا فى ذلك عاملة فى الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الاكثرون أن المرتفع بعد إلا فى ذلك كله بدل من محل اسم لا كما فى قولك ماجاءنى من أحد إلا زيد ويشكل على ذلك أن البدل لايصلح هنا لحلوله محل الاول وقد يجاب

---

دالة على الحدث الثانى انها غير دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد إذن قلت التنبيه على أن انتفاء تعلق الظرف بليس عند من لايقول بان أخواتها تدل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة اه دمامينى (قوله بالاجنبى) أى والفصل بين المميز والتمييز لايجوز (قوله يتعلق بالوهم) أى بما يتوهم فيه رائحة الفعل (قوله للهجر) متعلق بمضى وحولا تمييز للعدد وهو ثلاثون (قوله وأفعل أقوى فى العمل) اى لانه وصف وثلاثون جامد وكل منهما عامل فى التمييز لانه هو المميز والمميز ينصب التمييز لمشابهته الفعل من حيث ان كلا طالب لما يعمل فيه (قوله ابن أبى عبلة) بالعين المهملة والباء الموحدة (قوله تمييز) اى فهو وهم لاشتراط تنكير التمييز وقلبه معرفة ويمكن أن هذا القائل مشى على طريقة الكوفيين من جواز تعريف التمييز (قوله والصواب أنه مشبه بالمفعول به) أى يكون آثم على هذا صفة مشبهة مما جاء على صيغة فاعل كقوله

من صديق أو أخى ثقة ✽ أو عدو شاحط دارا

(قوله وقول الخليل) هذا عطف على قول مكى وإنما جعل هذا من الوهم فى الثانى لان الاضافة يشترط فيها تنكير المضاف (قوله إلا للنكرات) قد يقال لعل مذهبهم جواز اجتماع معرفين على معرف واحد من وجهين مختلفين ولا يتحاشون من ذلك كما قال به الرضى فى أيهم الموصولة وغيرها اه تقرير دردير (قوله واسم الله تعالى معرفة) هذا هو المقصود بالاعتراض به وإن كان الاعتراض بالايجاب حاصلا أيضا (قوله فانهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) قال الدمامينى كيف يجعل الكلمتان معا مبتدأ مع ان تعريف المبتدا غير صادق عليهما إذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليه أو صفة معتمدة على نفى أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لا إله مجردا ولا صفة معتمدة الخ قال الشمنى وأقول لانسلم ان مجموع لا إله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر فى قولك عندى خمسة عشر اه أو يقال لعل سيبويه أراد إلحاقهما بالمبتدا تأمل (قوله لان جزء الشىء لايعمل فيه) كان مقتضى الظاهر أن يقول لايعمل فى جزئه الآخر لان الشىء مصدوقه مجموع المركب إلا ان يقال أراد بالشىء مدخول لا وانها فى حكم جزئه تأمل (قوله بالنصب) أى فنصب النعت دليل على اعتبار المحل وما جاء المحل إلا من اعتبار العمل فى الاسم وحاصل الجواب ان ظريفا بالنصب مثل يازيد الفاضل من جهة ان حركة التابع فيه إعرابية محمولة على حركة لفظ الاول العارضة لا انها محمولة على محله وتوضيحه أن سيبويه يرى أن هذا النعت مراعى فيه لفظ المنادى وإنما روعى حركة البناء لكونها عارضة لانها مشابهة للحركة الاعرابية فى العروض وقولهم حركة البناء لاتراعى محله مالم تكن حركة البناء عارضة بان كانت لازمة لاتشابه الحركة الاعرابية وحينئذ فظريفا منصوب مراعاة للفظ رجل لانه ركب مع لا تركيب خمسة عشر والمجموع منهما مبتدأ فى محل رفع والحاصل ان حركة البناء يجوز مراعاتها إذا كانت عارضة عند المصنف (قوله وكذا البحث) أى القول فى لا إله إلا هو مثل القول فى لا إله إلا الله (قوله لم يتجه الاعتذار) أى المشار له بقوله نعم يصح (قوله لعدم التركيب) أى لانه فى حالة التركيب يكون ما بعدها مبنيا على الفتح لانه مركب معها تركيب خمسة عشر ومستحقا معرب لانه مشبه بالمضاف (قوله بدل من محل اسم لا) أى قبل دخول الناسخ وفيه انه زال بالناسخ (قوله ماجاءنى من أحد إلا زيد) أى فزيد بدل من أحد المجرور بحرف الجار الزائد (قوله ان البدل لايصلح هنا لحلوله محل الاول) قال الدمامينى إنما يتم هذا الاشكال أن لو كان هذا أمرا لابد من اعتباره فى البدل ونحن نراه يتخلف كما فى فتنتنى هند حسنها وأكلت الأرغفة جزءا منها (قوله وقد يجاب الخ) هذا لايصلح أن يكون جوابا لانهم قالوا المرتفع بدل من محل اسم لا ولم يقولوا بدل من محل لا مع اسمها

بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح أن يخلفهما ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسئلة اكتفاء بتأليف مفرد له فيها وزعم فيه أن الأصل الله إله المعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم أدخل (٢٠٨) النفي على الخبر والايجاب على المبتدا وركبت لا مع الخبر فيقال له فما تقول في نحو لا طالعا جبلا إلا زيد لم انتصب خبر المبتدا فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف أحد الجزأين فاما قوله يجب كون المعرفة المبتدا فقد مر أن الاخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ماشئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح قال ومثله قوله تعالى في أي صورة ماشاء ركبك أي في أي صورة مشيئته أي يشاؤها وقول أبي البقاء في تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ان أن وصلتها بدل من سواء وبدل الصفة صفة والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة وقول بعضهم في ويل لكل همزة لمزة الذى جمع ان الذى صفة والصواب أن ما في المثال شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك والصفة الجملتان معا وأما الآية الأولى فقال أبو البقاء ما شرطية أو زائدة وعليهما فالجملة صفة لصورة والعائد محذوف أي ركبك عليها وفي متعلقة بركبك انتهى كلامه وكان حقه إذ علق في بركبك وقال الجملة صفة أن يقطع بان ما زائدة إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب أن يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها والتقدير شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف هو

---

وعلى تقدير تسليم أنهم أرادوا ذلك وتجوزوا من حيث اطلاق الجزء وإرادة الكل فما هذا البدل من الأقسام المذكورة في باب البدل قال الشمني وأقول إنه بدل كل من كل باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله على المسئلة) أي مسئلة لا إله إلا الله (قوله أن الأصل) أي أصل لا إله إلا الله (قوله على القاعدة) اى من أنه إذا وجد معرفة ونكرة جعل المعرفة مبتدأ وأخبر بالنكرة (قوله وركبت لا مع الخبر) أي فلا إله خبر مقدم وإلا الله مبتدأ مؤخر (قوله في نحو لا طالعا جبلا الخ) أي مما كان الواقع بعد لا مضافا أو شبيها بالمضاف (قوله عمل ليس) أي فطالعا خبرها مقدم وزيد اسمها مؤخر وأنه لا تركيب لأنه إنما يكون إذا كان خبر المبتدا مفردا (قوله لتقدم الخبر) أي خبر لا التي هي كليس في الاعمال وتقدم خبرها على اسمها يمنع من اعمالها (قوله ولانتقاض النفي الخ) أي وشرط عمل لا أن يبقى خبرها منفيا وقوله ولتعريف الخ أي وشرط عمل لا أن يكون الجزآن نكرتين (قوله فاما قوله الخ) هذا منع لدليله وهو قوله للقاعدة الخ (قوله يجب كون المعرفة المبتدا) أي والنكرة خبرا ولا يجوز العكس وظاهره مطلقا ولو كانت النكرة مخصصة فيرد المنع حينئذ الذى ذكره المصنف بقوله فقد مر الخ اه تقرير شيخنا دردير (قوله إن أول بيت) اى فبيت نكرة والمضاف اليه وهو أول كذلك وقد أخبر عنه بالمعرفة وهو قوله للذى وذلك لتخصيصه بالوصف وظاهر الزمخشري جعل المعرفة مبتدأ مطلقا ولا تجعل النكرة مبتدأ أصلا (قوله ماشئت من رجل) اى برجل مشيئتك واعترض بان اللفظ في كلام الفارسي لا يحمل على ظاهره بل لابد من تقدير أي مثل مشيئتك أي برجل يماثل مشيئتك بمعنى أنه على وفقها فكلامه صحيح وأجيب بان الاعتراض بالنظر للظاهر من غير تقدير هذا حاصل ما قاله الدماميني (قوله صفة لرجل) أي مشيئتك اى مشيء لك وعلى وفق مرادك ووجه الوهم ما يأتي للمصنف من أن حرف المصدري مع صلته معرفة فسقط ما في الدماميني والشمني (قوله في نحو ذلك) يريد أن يكون الفعل الواقع بعدما مسندا إلى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسندا إلى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وقوله في نحو ذلك معرفة المراد بالحرف المصدري أن وأن لأنهما مع صلتهما يحكم لهما بحكم الضمير (قوله والحرف المصدري) بيان للوهم في جميع ما مر (قوله الجملتان معا) اى جملة الشرط والجواب فما شرطية وشئت فعل الشرط وقوله من رجل بيان لما اى مررت برجل موصوف بكونه أي رجل شئته فهو كذلك أي من تشاؤه او أي رجل شئته فهو كذلك اى فهو مثل من تشاؤه اى لجميع صفات الرجال الممدوحة فيه وهذا معنى دقيق (قوله وأما الآية) اى في اى صورة ما شاء ركبك (قوله وعليهما) اى فالمعنى في اى صورة شاء ركبك عليها أو إن شاء ركبك عليها (قوله إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه) الأولى إذ لا يتقدم معمول الجواب على اداة الشرط وهنا قد جعل ركبك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم أتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية ما اه دماميني وأجاب الشمني بان هذا من باب نفي الشيء لنفي ملزومه إذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولا لجوابه وإذا انتفى كون الشرط الجازم معمولا لجوابه انتفى كون ما قبله معمولا لجوابه قال وإنما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية ولاحتمال أن يقال إن غير الجازم كاذا يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه اه كلامه (قوله ولا تكون الخ) اعتراض على قوله والصفة الجملة وظاهره جملة الشرط مع أن الصفة جملة الشرط وجملة الجواب معا والحاصل أنه أجمل في الجملة على الاحتمالين فظاهره اتحاده عليهما (قوله والتقدير شاءها)

حال من مفعوله أو بعدلك أى وضعك فى صورة أى صورة وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف أيضا وتقديره عليها وتكون فى حينئذ متعلقة بعدلك أى عدلك فى صورة أى صورة ثم استؤنف ما بعده والصواب  فى الآية الثانية أنها على تقدير مبتدا

وفى الثالثة أن الذى بدل أو صفة مقطوعة بتقدير هو أو أذم أو أعنى هذا هو الصواب خلافا لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا ولمن أجازه بشرط وصف النكرة أولا بنكرة وهو قول الاخفش زعم ان الاوليان صفة لآخران فى فآخران يقومان مقامهما الآية لوصفهما بيقومان وكذا قال بعضهم فى قوله تعالى إن الله لا يحب كل مختال فخور الذين يبخلون ومن ذلك قول الزمخشرى فى إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله أن أن تقوموا عطف بيان على واحدة وفى مقام ابراهيم انه عطف بيان على آيات بينات مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله فى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم أن من وجدكم عطف بيان لقوله تعالى من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف بعضها أى أسكنوهن مكانا من مساكنكم مما تطيقون انتهى وإنما يريد البدل لان الخافض لا يعاد إلا معه وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر

أى لا عليها كما زعم أبو البقاء (قوله حال من مفعوله) أى حال كونه كائنا (قوله ثم استؤنف ما بعده) أى وهو الجملتان الشرطية والجوابية وهذا مناف لقوله فيما سبق ان الجملة صفة لأن المعنى على الصفة فى صورة مقول فيها ما شاء الله ركبك إلا أن يقال انه وصف فى المعنى استئناف لفظا فتأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم استؤنف ما بعده) مراده أن ما بعده وهو ما شاء ركبك كلام منقطع عن قوله فى أى صورة بمعنى أنه غير عامل فى ذلك الجار والمجرور لما أنه متعلق بما قبل على ما بين فلا ينافى أن جملة الشرط والجزاء صفة لصورة كما أسلفه أى صورة مقول فيها ما شاء ركبك عليها هكذا ينبغى أن يفهم هذا الكلام اه من حاشية الشيخ الأمير (قوله فى الآية الثانية) وهى قوله قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الخ (قوله على تقدير مبتدا) أى هى أن لا نعبد إلا الله (قوله وفى الثالثة) وهى قوله ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وقوله وهو قول الاخفش راجع لقوله ولمن أجازه بشرط الخ (قوله زعم ان الاوليان صفة) أى والحق أنه بدل (قوله ومن ذلك) أى من الوهم فى الثانى (قوله لا يتخالفان الخ) أى بل إما أن يكونا معرفتين فقط كما يقول البصريون أو ونكرتين أيضا كما يقول الكوفيون وأما جواز اختلافهما فلم يقل به أحد وحينئذ فالصواب جعل أن تقوموا لله بدلا من واحدة وجعل مقام ابراهيم بدلا من آيات بينات (قوله تعريفا) أى وأن تقوموا معرفة لتأويله بقيامكم وكذا مقام ابراهيم معرفة وهو ظاهر (قوله وقد يكون) أى الزمخشرى كما أن ضمير قوله قال بعد ذلك عائد عليه وقوله وقد يكون الخ جواب عن الزمخشرى وحاصله أن مراده بعطف البيان البدل وعبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما إذ كل ما جاز أن يكون بيانا جاز أن يكون بدلا إلا ما استثنى (قوله أسكنوهن من حيث سكنتم) أى أسكنوهن مكانا من الامكنة التى تسكنونها مما تطيقونه (قوله ومن) أى الداخلة على حيث تبعيضية (قوله وإنما يريد) أى بالبيان البدل (قوله امام الصناعة) بدل من هذا أى وإذا كان يسمى هذين صفة فأولى تسمية البدل بيانا لانه مؤاخ للبيان إذ كل ما كان بيانا كان بدلا إلا فيما استثنى (قوله كمنع الصرف) أى فانه لا يكون فى النكرة لانها مصروفة والمعارف المضمرات والمبهمات منها مبنية فلا تكون مصروفة ولا ممنوعة منه فلم يبق للمنع من الصرف إلا تعريف العلمية (قوله اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كما فى أجمع) قال الرضى وذلك لان من المعارف المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما فى غير المنصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين وإذا لم يدخلها التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال غير المنصرف هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا فلم يبق من جملة المعارف إلا العلم وأما تعريف التوكيد فهو بتقدير اللام أو الاضافة نحو أجمع لانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره أولى للاحتياج إليه فى منع صرف بعض التأكيد وقيل إن تعريف التأكيد تعريف العلمية لان ألفاظ التوكيد أعلام لها وإليه ذهب أبو على الفارسى (قوله كما فى أجمع) أى فانه معرفة بالاضافة المقدرة لان أصله أجمعه فحذف الضمير فاكتفوا بالاضافة فى المعنى فهو مثل العلم فى كون تعريف كل ليس ظاهرا اه تقرير دردير (قوله اشترطوا لهما) أى لنعتهما تعريف الخ قال الرضى فلا ينعت اسم الاشارة إلا بذى اللام أو بما حمل عليه من الموصول ذى اللام أو ذو الطائية وكان الواجب بناء على أن الموصوف أخص أو مساو أن ينعت اسم الاشارة بكل واحد من اسم الاشارة والموصول بذى اللام والمضاف الى أحد الثلاثة لكن اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يدفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى أحدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والأليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالشىء الذى يكتسب التعريف من معرف آخر ثم يكتسب



(النوع الثالث) اشتراطهم فى بعض ما التعريف شرطه تعريفا خاصا كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه كما فى أجمع وكنعت الاشارة وأى فى النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية وكذا تعريف

فاعلى نعم وبئس لكنهما تكون مباشرة له أو لما أضيف إليه بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة له ومن الوهم فى ذلك قول الزمخشرى فى قراءة ابن أبى عبلة ان ذلك لحق تخاصم أهل النار بنصب التخاصم انه صفة للاشارة وقد مضى ان جماعة من المحققين اشترطوا فى نعت الاشارة الاشتقاق كما اشترطوه فى غيره من النعوت ولا يكون التخاصم أيضا عطف بيان لأن البيان يشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة إلا بما فيه أل كذلك ما يعطف عليها ولهذا منع أبو الفتح فى هذا بعلى شيخ فى قراءة ابن مسعود برفع شيخ كون بعلى عطف بيان وأوجب كونه خبرا وشيخ اما خبر ثان أو خبر لمحذوف أو بدل من بعلى أو بعلى بدل وشيخ الخبر ونظير منع أبى الفتح ماذكرنا منع ابن السيد فى كتاب المسائل والأجوبة وابن مالك فى التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر لامتناع ذلك فى النعت ولكن أجاز سيبويه ياهذان زيد وعمرو على عطف البيان وتبعه الزيادى فأجاز مررت بهذين الطويل والقصير على البيان وأجازه على البدل أيضا ولم يجزه على النعت لأن نعت الاشارة لا يكون إلا طبقها فى اللفظ * وممن نص على منع النعت فى هذا سيبويه والمبرد والزجاج وهو مقتضى القياس ومنع سيبويه فيها مخالف لاجازته فى النداء. (النوع الرابع) اشتراط الابهام فى بعض الألفاظ كظروف المكان والاختصاص فى بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال ومن الوهم فى الأول قول الزمخشرى فى فاستبقوا الصراط وفى سنعيدها سيرتها الاولى هؤلاء وقول ابن الطراوة فى قوله * كما عسل الطريق الثعلب * وقول جماعة فى دخلت الدار أو المسجد أو السوق

---

المبهم منه تعريفه المستعار واقتصر على ذى اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لأنه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب (قوله مباشرة له) نحو نعم الرجل وقوله أو لما أضيف أى الفاعل إليه أى إلى المباشر نحو نعم غلام الرجل (قوله بخلاف ما تقدم) أى من الاشارة وأى فى النداء (قوله فشرطها المباشرة له) أى مباشرة اللام الجنسية (قوله انه صفة للاشارة) أى فهذا وهم لأن تخاصم ليس معرفا بال الجنسية (قوله انه صفة للاشارة) قال الشمنى يلزم عليه الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وهو غير جائز (قوله وقد مضى الخ) وجه ثان للوهم (قوله كما اشترطوه فى غيره من النعوت) أى وتخاصم غير مشتق فلا يكون نعتا للاشارة (قوله كذلك ما يعطف عليها) أى عطف بيان لا يكون إلا بأل (قوله ولا يكون التخاصم أيضا عطف بيان) أى كما لا يكون نعتا (قوله ولهذا) أى لكون البيان لاسم الاشارة لا بد ان يكون مقرونا بأل (قوله كون بعلى عطف بيان) أى لخلوه من أل (قوله وأوجب كونه خبرا) أى عن هذا وقوله أو بعلى بدل أى من هذا (قوله لامتناع ذلك فى النعت) أى لان الضمير لا ينعت ولا ينعت به والقاعدة ان كل ما كان بيانا يجوز أن يكون صفة إذا أول بمشتق (قوله ولكن اجاز الخ) قصد المصنف بهذا ذكر قول آخر والحاصل ان المسئلة فيها قولان الأول ان كل ما جاز ان يكون بيانا يجوز أن يكون صفة وهذا هو الصحيح والقول الثانى انه لا يلزم ذلك (قوله ولكن أجاز سيبويه الخ) هذا استدراك على قوله فكما لا توصف الاشارة إلا بما فيه أل فكذلك ما عطف عليها أفاد به ان هذا ليس متفقا عليه (قوله على عطف البيان) أى مع انه لا يجوز أن يكونا صفة لما سبق ان نعت الاشارة لا بد أن يكون محلى بلام الجنس (قوله لا يكون إلا طبقها فى اللفظ) وذلك لأن نعت اسم الاشارة اشترط فيه شروط ستة الأول أن يكون بأل والثانى أن يكون جنسا لا وصفا وهذا غالب لا لازم والثالث أن يكون مفردا والرابع أن يكون متصلا فلا يقال مررت بهذا فى الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل فى الدار الكريم والخامس ان لا يقطع والسادس ان لا يخالف متبوعه فى افراده وغيره فلا يجوز مررت بهذين الرجل والمرأة (قوله إلا طبقها فى اللفظ) أى فاذا كانت الاشارة مفردة لا بد ان تكون الصفة كذلك وهذان لفظ مثنى والطويل والقصير لفظان مفردان تابع أحدهما للآخر (قوله ومنع سيبويه فيها) أى فى هذه المسئلة وهى مررت بزيد الطويل والقصير (قوله فى النداء) أى فانه قال فى قولك ياهذان الطويل والقصير أن الطويل والقصير يجوز ان يكونا نعتا لاسم الاشارة مع انه لم يطابقه فى اللفظ. وقصده بهذا الاعتراض على سيبويه (قوله فى بعض الألفاظ) لم يقل فى بعض المعمولات لأنه لو قال ذلك لكان الضمير فى قوله والاختصاص فى بعضها عائدا على المعمولات وقد عد من هذا البعض أصحاب الأحوال وصاحب الحال من حيث أنه صاحبها ليس بمعمول اه شمنى وتأمله (قوله كظروف المكان الخ) قال الرضى إنما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة أعنى الأزمنة الثلاثة من مدلوله فطرد النصب فى مدلوله وغيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شىء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لأن كل فعل لا بد له من مكان فنصب من المكان ما شابه الزمان الذى هو مدلول الفعل أعنى الأزمنة الثلاثة وهو غير المحصور كالجهات الست والحدود كالفرسخ والميل ووجه المشابهة التغير والتبدل فى نوعى المكان كما فى الأزمنة الثلاثة (قوله كظروف المكان) أما ظروف الزمان فتنتصب على الظرفية كانت مبهمة أو مختصة (قوله كما عسل الطريق الثعلب) هذا بعض عجز من بيت وهو * لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل الخ (قوله وقول جماعة) أى ومنهم سيبويه فانه قال ان الدار نصب على الظرفية وهو مستثنى من اشتراط ابهام ظرف المكان فهو مثل قعدت مقعد زيد فان مقعد ليس منهما واتفقوا على انه ظرف مكان وذلك لكثرة دورانه فى الكلام (قوله وقول جماعة الخ)

ان هذه المنصوبات ظروف وإنما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وأمام وخلف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر إلى فى سنعيدها سيرتها (٢١١) الأولى وفى البيت وفى أو إلى فى الباقى ويحتمل ان استبقوا ضمن معنى تبادروا وقد أجيز الوجهان فى فاستبقوا الخيرات ويحتمل سيرتها أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال أى سنعيدها طريقتها ومن ذلك قول الزجاج فى واقعدوا لهم كل مرصد أن كلا ظرف ورده أبو على فى الاغفال بما ذكرنا وأجاب أبو حيان بأن اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم كل مرصد ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مقعده انتهى وهذا مخالف لكلامهم إذ اشترطوا توافق مادتى الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوى كما فى المصدر والفرق أن انتصاب هذا النوع على ظرفيته على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغى أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وقيل التقدير على كل مرصد فحذفت على كما قال ، وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى ، أى لقضى على وقياس الزجاج أن يقول فى لاقعدن لهم صراطك المستقيم مثل قوله فى واقعدوا لهم كل مرصد والصواب فى الموضعين أنهما على تقدير على كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما أو أن لاقعدن واقعدوا

---

هؤلاء الجماعة هم الأكثرون ومنهم إمام الصناعة سيبويه فيرون ان دخل وسكن ونزل تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أو لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة فى كلامهم نحذف حرف الجر أعنى فى معها فى غير المبهم أيضا وانتصب ما بعدها على الظرفية ولو مختصا فهو مستثنى من قولهم إنما ينتصب من الظروف المكانية ما كان مبهما وقال الجرمى دخلت متعد بنفسه فما بعده مفعول به على طريق التوسع لا مفعول فيه والأصح أنه لازم كما هو القول الأول ألا ترى ان غير الأمكنة بعد دخلت يلزم فيها فى نحو دخلت فى الأمر ودخلت فى مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل فى مع الأمكنة أيضا نحو دخلت فى البلد وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا ونزلت فى الخان وكون مصدر دخلت هو الدخول والفعول فى مصادر اللازم أغلب وكون دخلت ضد خرجت وهو لازم اتفاقا برجحان كونه لازما اه شمنى (قوله ان هذه المنصوبات ظروف) أى مضمنة معنى فى (قوله ويعرف) أى المكان المبهم (قوله والصواب الخ) أى وهو مذهب ابن مالك وهذا بناء على أن الفعل فيها لازم وقوله والصواب الخ وقيل ان الدار والمسجد مفعول بناء على أنه متعد (قوله والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا) قال الدمامينى هو مذهب ابن مالك ولا يخفى أن التخريج على ذلك ليس أولى من تخريج الجماعة فان من يرى ان هذه المنصوبات منصوبة على الظرفية يلزمه مخالفة الاستعمال فى نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المصنف من التخريج على نزع الخافض توسعا ليس بمقيس فما الذى اقتضى كون هذا صوابا دون قولهم اه قال الشمنى يمكن أن يكون الذى اقتضى كون هذا صوابا كثرة وجود النصب على اسقاط الجار توسعا فى كلامهم دون نصب غير المبهم من المكان على الظرفية (قوله فى الباقى) أى فالمعنى دخلت إلى الدار أى انتهى الدخول إليها أو دخلت فيها وهذا هو المتبادر واستبقوا الصراط أى فى المرور عليه أو استبقوا إلى الصراط أى إلى المرور عليه (قوله تبادروا) أى وهو متعد بنفسه ويتبادر مضارع والماضى تبادر وأمره تبادر لا أن ماضيه بادر لأنه يتعدى بإلى (قوله الوجهان) أى النصب على نزع الخافض والتضمين (قوله سنعيدها طريقتها) أى فالمعنى سنعيد طريقتها (قوله ان كلا) أى فى كل مرصد (قوله فى الاغفال) اسم كتاب وضعه الفارسى فيما أغفله الزجاج (قوله بما ذكرنا) أى من أن ظرف المكان لا بد أن يكون مبهما وكل مرصد مختص إذ محل الارصاد مختص (قوله بان اقعدوا الخ) حاصله انه من جملة الظرف الملاقى لعامله فى اللفظ والمعنى فهم كما اشترطوا إبهام الظرف استثنوا منه ما إذا كان موافقا لعامله فى اللفظ والمعنى وهنا قد توافقا فى المعنى فهو من جملة المستثنى غاية الأمر أنه عبر باقعدوا بدل ارصدوا (قوله فكذا يصح قعدت الخ) أى لأن اقعدوا ليس على حقيقته بل بمعنى ارصدوا (قوله كما يجوز قعدت مقعده) أى فالمدار عنده على الاتفاق فى المعنى وأن التوافق فى اللفظ لا يشترط (قوله وهذا مخالف الخ) هذا رد لجواب أبى حيان المذكور (قوله توافق مادتى الظرف وعامله) أى التوافق فى اللفظ والمعنى وأما التوافق فى المعنى فقط فلا يكفى فهو ليس كالمصدر (قوله كما فى المصدر) أى فقد اكتفوا فيه بالتوافق فى المعنى فقط على القول الصحيح (قوله على ظرفيته) أى على الظرفية (قوله محل السماع) أى والمسموع إنما هو توافق الظرف وعامله فى اللفظ والمعنى (قوله على كل الخ) أى فهو منصوب على نزع الخافض (قوله وأخفى الذى الخ) صدره ، تحن وتبدى ما بها من صبابة ، (قوله لقضى على) أى فحذف على وأتى بنون الوقاية لتقى الفعل من الكسر (قوله مثل قوله فى واقعدوا لهم كل مرصد) أى من ان صراطك نصب على الظرفية أى انه لم يقل فيه ذلك بل قال انه نصب على نزع الخافض وقال ذلك فى اقعدوا لهم كل مرصد وهما متماثلان فما جرى فى أحدهما يجرى فى الآخر فهذا اعتراض ثان على الزجاج (قوله الظهر) أى على الظهر فهو منصوب على نزع

ضمنا معنى لا لزمن والزموا ومن الوهم فى الثانى قول الحوفى فى ظلمات بعضها فوق بعض إن بعضها فوق بعض جملة مخبر بها عن ظلمات وظلما
غير مختص فالصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف أى تلك ظلمات نعم إن قدر أن المعنى ظلمات أى ظلمات بمعنى ظلمات عظام أو
متكاثفة وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما قال ٭ له حاجب فى كل أمر يشينه ٭ صح وقول الفارسى فى ورهبانية
ابتدعوها أنه من باب زيدا
ضربته واعترضه ابن
الشجرى بأن المنصوب فى
هذا الباب شرطه أن يكون
مختصا ليصح رفعه بالابتداء
والمشهور أنه عطف على
ماقبله وابتدعوها صفة
ولابد من تقدير مضاف
اى وحب رهبانية وإنما لم
يحمل أبو على الآية على
ذلك لاعتزاله فقال لان
مايبتدعونه لا يخلقه الله
عزوجل وقد يتخيل ورود
اعتراض ابن الشجرى
على أبى البقاء فى تجويزه فى
وأخرى تحبونها كونه
كزيدا ضربته ويجاب
بان الاصل وصفة أخرى
ويجوز كون تحبونها صفة
والخبر إما نصر وإما
محذوف أى ولكم نعمة
أخرى ونصر بدل أو خبر
لمحذوف وقول ابن مالك
بدر الدين فى قول الحماسى
٭فارسا ماغادروه ملحما٭
انه من باب الاشتغال
كقول أبى على فى الآية
والظاهر أنه نصب على
المدح لما قدمنا وما فى البيت
زائدة ولهذا أمكن أن
يدعى أنه من باب
الاشتغال (النوع الخامس)
اشتراطهم الاضمار فى
بعض المعمولات
والاظهار فى بعض فمن الاول مجرور لولا ومجرور اضافته
وحده ولا يختصان بضمير خطاب ولا غيره تقول لولاى ولولاك ولولاه ووحدى ووحدك ووحده ومجرور لبى وسعدى وحنانى
ويشترط لهن ضمير الخطاب وشذ نحو قوله

---

الخافض (قوله ضمنا) أى فهو نصب على المفعولية (قوله ومن الوهم فى الثانى) وهو اشتراط الاختصاص فى المبتدآت واصحاب الاحوال (قوله أو متكاثفة) بالثاء وفى نسخة بالنون ومعناهما واحد (قوله حاجب الخ) هذا صدر بيت لمروان بن أبى حفصة المعروف بابن أبى السمط وعجزه ٭ وليس له عن طالب العرف حاجب ٭ وقبله

يصم عن الفحشاء حتى كأنه ٭ إذا ذكرت فى مجلس القوم غائب

ويشينه يعيبه من الشين وهو العيب والعرف بضم العين المعروف وهو الاحسان أى له حاجب عظيم فى كل مايعيبه وليس له حاجب حقير يحجبه عن طالب الاحسان فضلا عن الحاجب العظيم واستعمل الشاعر فى مع حاجب الاول إشارة إلى أن الامر الذى يشينه تمكن المانع منه تمكن المظروف من الظرف فجعل الحاجب كائنا فى ذلك الامر الذى يشين واستعمل مع حاجب الثانى عن لانه لا يقال فى طالب العرف حاجب (قوله وقول الفارسى الخ) عطف على قول الحوفى (قوله ورهبانية) أول الآية ثم قفينا على آثارهم برسلنا وقفينا بعيسى ابن مريم وآتيناه الانجيل وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة الخ (قوله فى هذا الباب) أى باب الاشتغال (قوله ليصح رفعه) أى ورهبانية نكرة غير مختصة (قوله على ماقبله) اى رأفة (قوله وحب رهبانية) أى لانه الذى يتعلق بالقلب لا نفس الرهبانية وهذا بناء على أن المراد الرهبانية بالاعضاء الظاهرية (قوله أبو على) أى الفارسى (قوله على ذلك) أى على العطف وحاصله أنه لو جعل ورهبانية عطفا على ماقبله لكان فى الكلام تناقض وذلك أن مفاد العطف يقتضى أن تكون الرهبانية مخلوقة لله والوصف بالابتداع يقتضى أنها مخلوقة لهم وما كان مخلوقا لهم لا يخلقه الله فهو تناقض فعدل الفارسى عن العطف وجعله من باب الاشتغال والتناقض مبنى على مذهبه من أن الوصف بابتداعهم لها ينافى كونها مخلوقة لله إذ ما يبتدعونه لا يخلقه الله عنده (قوله لاعتزاله) أى لانه كان من المعتزلة (قوله فى تجويزه فى وأخرى الخ) أى فيقال ان أخرى نكرة غير مختصة وشرط المنصوب فى باب الاشتغال أن يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء (قوله بأن الاصل الخ) أى فالموصوف المحذوف مختص فيجوز حينئذ نصبه على أنه من باب الاشتغال (قوله ويجوز كون تحبونها صفه) أى لاخرى الواقعة مبتدأ (قوله أو خبر) أى هى نصر (قوله فارسا الخ) قال الدمامينى هذا صدر بيت عجزه ٭ غير زميل ولا نكس وكل ٭ والبيت فى الحماسة منسوب لامرأة من بنى الحرث ولم أر فيها النصب فى فارسا وإنما رأيته فيها مرفوعا ولعل النصب رواية وما زائدة وغادروه تركوه وملحما بضم الميم وبالحاء المهملة مأكول اللحم للسباع والزميل بضم الزاى وفتح الميم المشددة الضعيف والنكس بكسر النون من لا خير فيه والوكل العاجز يكل أمره لغيره (قوله كقول أبى على) أى فيرد عليه ماورد على أبى على من أن فارسا ليس مختصا وغير المختص لا ينصب على الاشتغال (قوله لما قدمنا) أى من أن المنصوب على الاشتغال لابد أن يكون مختصا (قوله ولهذا) أى لزيادة ما أى انه ما جاء دعوى الاشتغال إلا من جعل ما زائدة أما لو جعلها نافية فلا يتأتى له دعوى الاشتغال لأن ما النافية لها الصدر فلا يعمل مابعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله أمكن ان يدعى أنه من باب الاشتغال) أى وإن كان يرد عليه بعد ذلك الاعتراض السابق (قوله مجرور لولا) أى عند سيبويه (قوله ولا يختصان بضمير خطاب) بل مثله ضمير المتكلم وضمير الغائب (قوله ومجرور لبى وسعدى وحنانى) وفى بعض النسخ زيادة ودوالى قبل حنانى قال المصنف فى أوضح المسالك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد إقامة وسعديك إسعادا لك بعد إسعاد أى إعانة بعد إعانة ولا يستعمل إلا بعد لبيك وحنانيك تحننا لك بعد تحنن ودواليك تداولا بعد تداول (قوله وشذ الخ) أى لعدم

فيالي إذ هدرت لهم وقول آخر * لقلت لبيه لمن يدعونى * كما شذت اضافتها إلى الظاهر فى قوله * فلبى فلبي يدى مسور * ومن ذلك مرفوع خبر كادواخواتها إلاعسى تقول كاد زيديموت ولا تقول يموت أبوه ويجوز عسى زيد أن يقوم أويقوم أبوه فيرفع السببى ولايجوز رفعه الاجنبى نحو عسى زيد أن يقوم عمرو عنده ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل فى غير مسئلة الكحل وهذا شرطه مع الاضمار الاستتار وكذا مرفوع نحو قم وأقوم ونقوم وتقوم ومن الثانى (٢١٣) تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ومن الوهم فى الاول قول بعضهم فى لولاى وموسى أن موسى محتمل الجر وهذا خطأ لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولان لولا لاتجر الظاهر فلو أعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد وهذه مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لايصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعدت الجار أم لم تعده وقولى مجرور لانه يصح ان تعطف عليه اسما مرفوعا لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لايقدح فى كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد وقول جماعة فى قول هدبة

عسى الكرب الذى أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب

ان فرجا اسم كان والصواب انه مبتدا خبره الظرف والجملة خبر كان واسمها ضمير الكرب واما قوله وقد جعلت إذا ماقمت يثقلنى * ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل * فثوبى بدل اشتمال من تاء جعلت لافاعل يثقلى ومن الوهم فى الثانى قول أبى البقاء فى إن شانئك هو الأبتر انه يجوز كون هو توكيدا وقد مضى وقول الزمخشرى فى قوله تعالى ماقلت لهم الا ماأمرتنى به ان اعبدوا الله إذا قدرت أن مصدرية وأنها وصلتها عطف بيان على الهاء وقول النحويين فى نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ان العطف على الضمير المستتر وقدرد ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل والأصل وليسكن زوجك وكذا قال فى لانخلفه نحن ولا أنت أن التقدير ولاتخلفه أنت

---

اضافته لياء المتكلم وقوله وقول آخر أى لاضافته لضمير الغائب (قوله فيالبى الخ) مضاف لياء المتكلم وهو من الطويل أنشده السيوطى

دعونى فيالبى إذ هدرت لهم * شقاشق أقوام فأسكتها هدرى

وحينئذ فاذ ساكنة لامفتوحة كما هو الواقع فى نسخ هذا الكتاب (قوله لقلت لبيه الخ) قبله

انك لودعوتنى ودونى * زوراء ذات مترع بيونى

الزوراء الارض البعيدة وقوله مترع أى ممتلئة بالماء وقوله بيونى بفتح الباء أى بعيدة متسعة (قوله فلبى يدى) أى فلبى مضاف ويدى مضاف اليه وأما لبى الاول فهو فعل ماض لاشاهد فيه وصدر البيت * دعوت لما نابنى مسورا * ومعنى البيت دعوت مسورا ينصرنى لاجل ما نابنى من الشدائد فأجابنى ولبانى أجاب الله دعاءه ونصره كما نصرنى (قوله ومن ذلك) أى الاول (قوله مرفوع خبر كاد واخواتها) أى فلايكون إلاضميرا عائدا على اسمها (قوله إلاعسى) أى فان مرفوع خبرها يجوز أن يكون اسما ظاهرا لكن لابد أن يكون سببيا أى مضافا لضمير اسمها ولا يكون أجنبيا (قوله ومن ذلك) أى الاول (قوله مرفوع اسم التفضيل) أى فلايكون إلاضميرا عائدا على الموصوف به (قوله وهذا) أى مرفوع اسم التفضيل أى أنه يشترط فيه أمران (قوله ومن الثانى) أى اشتراط الاظهار فى بعض المعمولات (قوله تأكيد الاسم المظهر) أى فلايؤكد المظهر الا بمظهر لا بمضمر (قوله والنعت) أى لان الضمير لاينعت ولا ينعت به ولا يبين ولا يبين به (قوله محتمل الجر) أى عطفا على الياء المجرورة محلا بلولا (قوله وهذا خطا) أى من وجهين (قوله ولان لولا الخ) هذا هو المنظور له فى الوهم (قوله يحاجى بها) أى يلغز بها (قوله فى كون الاسم) أى الواقع بعده وقوله مجردا من العوامل اللفظية أى فيكون مبتدا (قوله فكذا ما أشبه الزائد) أى وحينئذ فالياء مبتدا محلها رفع بالابتداء والعطف عليها نظرا للمحل (قوله ان فرجا اسم كان) أى وجملة كان وخبرها خبر عسى وفيه أنه يلزم عليه أن مرفوع خبر عسى اسم ظاهر غير سببى وهو لايجوز وهذا وجه الوهم (قوله فانهض) أى أقوم والثمل السكران (قوله لافاعل يثقلنى) أى والجملة من الفعل والفاعل خبر لجعل لانه من أخوات كاد لئلا يلزم عليه أن مرفوع خبر أخوات كاد اسم ظاهر مع أنه لا يرفع إلا الضمير (قوله انه يجوز كون هو توكيدا) أى لشانىء وهو وهم لانه يلزم عليه توكيد الاسم الظاهر بالمضمر وهو لايصح وقوله وقد مضى اشارة إلى الاعتذار عنه بما سبق له فى باب ضمير الفصل من أنه يحتمل أن مراد أبى البقاء أنه توكيد لضمير مستتر فى شانئك لا لنفس شانئك وحينئذ فلامعنى للقطع بتوهيمه (قوله عطف بيان) ووجه الوهم أن الضمير لايبين كما انه لاينعت وقد يجاب عنه بانه أراد بالبيان البدل لتآخيهما (قوله وقول النحويين) اى ومن الوهم فى الثانى قول النحويين وجعل ذلك من الوهم فى الثانى وهم لان الثانى اشتراط الاظهار فى بعض المعمولات ولم يشترط أحد فى العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه ان يكون المعطوف اسما ظاهرا قال الشمنى وأقول الأوهم فى جعل ذلك من الوهم فى الثانى لان رد ابن مالك على النحويين يقتضى أن عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا أو يصح فى موضعه ظاهر (قوله ان العطف على الضمير المستتر) أى وهو وهم لانه يقتضى أن فعل الامر يرفع الظاهر وهو لايجوز وقد يجاب بانه يغتفر فى

لان مرفوع فعل الامر لا يكون ظاهرا أو مرفوع الفعل المضارع ذى النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز فى قوله * نطوف ما نطوف ثم نأوى *
ذوو الأموال مناو العديم * الى حفر اسافلهن جوف * ( ٢١٤ ) وأعلاهن صفاح مقيم * كون ذوو فاعلا بفعل غيبة محذوف أى يأوى ذوو الاموال
وكونه وما بعده توكيدا على حد ضرب زيد الظهر والبطن
(تنبيه) من العوامل ما يعمل فى الظاهر وفى المضمر بشرط استتاره وهو نعم وبئس تقول نعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان ولا يقال نعما الا فى لغية أو بشرط افراده وتذكيره وهو رب فى الاصح (النوع السادس) اشتراطهم المفرد فى بعض المعمولات والجملة فى بعض فمن الاول الفاعل ونائبه وهو الصحيح فاما ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض فقد مر البحث فيهما ومن الثانى خبر ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكى نحو قولى لا اله الا الله وخرج بذكر المحكى قولك قولى حق وكذلك خبر ضمير الشان وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه اذا قدر ضمير أنه للشان لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدأ مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به وخبر أفعال المقاربة ومن الوهم قول بعضهم فى فطفق مسحا بالسوق والاعناق ان مسحا خبر طفق والصواب انه مصدر لخبر محذوف أى يمسح مسحا وجواب الشرط وجواب القسم ومن الوهم قول الكسائى وأبى حاتم فى نحو يحلفون بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقد مر البحث فى ذلك      ليكون

التابع وقد أشار لتوجيه الوهم المصنف بقوله لان مرفوع الخ (قوله لان مرفوع فعل الامر الخ) أى وانما جعله من عطف الجمل لا من عطف المفردات لان مرفوع فعل الامر الخ (قوله لا يكون غير ضمير المتكلم) أى ولو عطف أنت فى المثال الثانى على الضمير المستتر لكان المضارع المبدوء بالنون رفع ضمير المخاطب مع انه لا يرفع الا ضمير المتكلم وهذا تعليل لقوله وكذا قال فى لا نخلفه وأما قوله قبل لان فعل الامر فراجع لقوله اسكن زوجك الخ (قوله وجوز) أى ابن مالك (قوله الى حفر) أى القبور (قوله جوف) أى واسعة (قوله صفاح) هى الحجارة العريضة (قوله أى يأوى ذوو الاموال الخ) أى وليس قوله ذوو الاموال فاعلا لنأوى لان الفعل المضارع المبدوء بالنون لا يرفع الا ضمير المتكلم وحده أو معه غيره (قوله توكيدا) أى لضمير نأوى (قوله على حد ضرب زيد الظهر والبطن) اعلم انهم أجازوا فيه التاكيد كما ذكره وأجازوا فيه أيضا البدل وهو بدل البعض من الكل لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل أو على التاكيد فان قلت فلم لم يجوزوا فى البيت البدلية وقد نصوا على ان البدل اذا كان مفيدا للاحاطة جاز كونه بدلا من ضمير الحاضر كما فى قمنا أولنا وآخرنا قلت كأنهم امتنعوا من ذلك لاجل اشتراطهم فى البدل صحة حلوله محل المبدل منه وفيه أن هذه القاعدة منظور فيها اذ لا يمتنع أن يقال أكلت الارغفة جزءا منها ولا سكنت الدار بيتا منها على أن يكون كل منهما بدل بعض مع ان الثانى لا يحل محل الاول اذ لا يقال أكلت جزءا من الارغفة ولا سكنت بيتا من الدار اه دمامينى (قوله الظهر والبطن) توكيد لزيد أى الظاهر منه والبطن منه (قوله ونعم رجلين) أى نعم هما رجلين فرجلين تمييز والزيدان المخصوص بالمدح (قوله نعما) أى بابراز الضمير (قوله فى لغية) أى ضعيفة وهى لغة أكلونى البراغيث (قوله وهو رب) نحو ربه رجلا وربه رجالا ورجلين وامرأة ونساء فالضمير على كل حال مفرد مذكر (قوله فقد مر البحث فيهما) أى فليس ليسجننه فاعل بدا بل الضمير العائد على البداء وكذا نائب الفاعل لهم لا جملة لا تفسدوا (قوله ومن الثانى) أى مما اشترطوا فيه ان يكون جملة (قوله خبر ان المفتوحة الخ) قال فى الخلاصة

وان تخفف ان فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن

(قوله وخبر القول المحكى) حاصل ان القول اذا وقع فاما أن تقصد حكايته أو الاخبار عنه بامر فان كان الاول وجب الاخبار عنه بجملة مراد لفظها وان كان الثانى أخبر عنه بمفرد (قوله خبر ضمير الشان) أى فيجب ان يكون جملة (قوله وعلى هذا) اى كون خبر ضمير الشان جملة (قوله اذا قدر الخ) هذا يفيد جواز التقديرين وهو مخالف لما سبق فى مبحث ضمير الشان من انه اذا احتمل كونه غير ضمير شأن تعين ولا يعدل لغيره والجواب ان المراد هناك لا يعدل لغيره أى لراجحيته وهنا قصده التدريب فى الاعراب مع ارخاء العنان وقطع النظر عن الارجحية وعدمها (قوله كون آثم خبرا) أى لا مبتدأ وقلبه خبر اذ لا يخبر عن النكرة الغير المختصة بالمعرفة ولا يجوز أن يكون آثم خبر ان وقلبه فاعل به لان خبر ضمير الشان لا يكون مفردا (قوله وخبر أفعال المقاربة) نحو طفق يتكلم وأخذ يشعر (قوله ومن الوهم) أى فى افعال المقاربة (قوله ان مسحا خبر طفق) أى فقد جعل خبرها مفردا وهو وهم (قوله ومن الوهم) أى فى جواب القسم (قوله ان اللام وما بعدها جواب) أى جواب للقسم أى وهو خطأ لان أن المضمر بعد لام كى والفعل بعدها فى تاويل مفرد والمفرد لا يجاب به القسم (قوله وقد مر البحث الخ) أى فقد قال سابقا وأجاز أبو الحسن تلقى القسم بلام كى وجعل منه يحلفون بالله لكم ليرضوكم وقال المعنى ليرضنكم وان ابا على قال وهذا عندى أولى من ان يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوف والجماعة يأبون ذلك بناء على ان القسم انما يجاب بالجملة ويقدرون فى الآية

وقول بدر الدين بن مالك فى قوله تعالى أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء والتقدير الثانى باطل ويجب عليه كون من موصولة وقد يتوهم ان مثل هذا قول صاحب اللوامح وهو أبو الفضل الرازى فانه قال فى قوله تعالى أم من خلق السموات والأرض لابد من اضمار جملة معادلة والتقدير كمن لايخلق انتهى وانما هذا مبنى على تسمية جماعة منهم الزمخشرى فى مفصله الظرف من نحو زيد فى الدار جملة ظرفية لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك فان الظرف لايكون جوابا وان قلنا انه جملة (النوع السابع) اشتراط الجملة الفعلية فى بعض المواضع والاسمية فى بعض ومن الاول جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لو ولولا ولوما والجملتان بعد لما والجمل التالية أحرف التحضيض وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الزمخشرى ومتابعيه نحو ولو أنهم آمنوا ومن الثانى الجملة بعد إذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما ومن الوهم فى الاول أن يقول من لايذهب إلى قول الاخفش والكوفيين فى نحو وإن امرأة خافت وإن أحد من المشركين استجارك وإذا السماء انشقت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لانه خلاف قول من اعتمد عليهم وانما قاله سهوا وأما اذا قال ذلك الاخفش أو الكوفى فلا يعد ذلك الاعراب خطا لان هذا مذهب ذهبوا اليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدة نعم الصواب خلاف قولهم فى أصل المسئلة وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على

---

ليكن نن كذا البرضوكم (قوله وقول بدر الدين) هذا ناظر لجواب الشرط (قوله ان جواب الشرط) اى من قوله أفمن زين الخ (قوله حسرة) الاولى حسرات بالجمع ليوافق المقدر المنطوق به الدالة عليه ولان الجمع ذكر لمعنى فاذا قدر المفردفات ذلك المعنى المراد (قوله باطل) أى لان الجار والمجرور لايكون جوابا للشرط (قوله باطل) أى على ان من شرطية وهذا جوابها (قوله ويجب عليه الخ) هذ كلام مستأنف أى انه على التقدير الثانى نجعل من موصولة ولا نجعلها شرطية خلافا لبدر الدين ويكون هذا المقدر خبر المبتدا وهو من الموصولة والحاصل ان التقدير الثانى باطل ان كان معتقد ابن مالك ان من شرطية لا موصولة وان كان مراده أنها موصولة وأطلق على خبرها جواب الشرط تجوزا من حيث كونه شبيها به فى المعنى فلا بطلان ووجه المشابهة ان المبتدا الموصول بجملة فعلية مستقبلة مشابه لاسم الشرط فصلته كجملة الشرط وخبره كجملة الجزاء فى المعنى اذ قولك الذى يأتينى أكرمه فى معنى من يأتينى أكرمه فان قلت هذا الاطلاق مجازى لكن لاقرينة على التجوز قلت القرينة قائمة وهى عدم صلاحية المقدر لان يكون جواب الشرط فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة (قوله وقد يتوهم) أى يقع فى الوهم أى الذهن ولو على سبيل الرجحان (قوله ان مثل هذا) اى مثل التقدير الثانى والمثلية المتوهمة فى البطلان ووجه بطلانه ان قوله لا بد من اضمار جملة معادلة ان اراد بها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان أراد الجمل المصطلح عليها فى النحو فليس كذلك اذ الجار والمجرور من قبيل المفرد وقوله وانما هذا أى التعبير بالجملة الخ جواب عن هذا الاعتراض فلما كان هذا الاعتراض مجابا عنه بخلاف الوارد على ابن مالك كان تقدير صاحب اللوامح كتقدير ابن مالك فى البطلان على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق (قوله خلفا عن جملة مقدرة) أى والاصل يكون او استقر (قوله ومن الاول) اى الذى اشترط فيه الجملة الفعلية (قوله غير لولا) اى وكذا شرط لوما لان كل جملة شرطية فهى فعلية الا شرط لولا ولوما فان شرطهما جملة اسمية (قوله وجملة جواب لو) اى لجوابها كشرطها لا يكون الا جملة فعلية واما لولا ولوما فجوابهما لا يكون الا جملة فعلية وشرطهما لا يكون الا اسمية (قوله والجملتان بعد لما) اى لا يكونان الا فعليتين نحو لما جاء زيد أكرمته (قوله والجمل التالية احرف التحضيض) أى لا تكون إلا فعلية نحو هلا اكرمت زيدا والا أكرمته ومقابلته الجمع بالجمع يفيد ان كل حرف من احرف التحضيض يليه جملة واحدة وهو كذلك كما مثلنا (قوله وجملة) أى جميع اخبار افعال المقاربة فلا يكون الا جملة فعلية (قوله افعال المقاربة) أى فلا يكون الا جملة فعلية لا يقال ان من جملتها عسى وخبرها مفرد لانه غالبا مقرون بان قال فى الخلاصة وكونه بدون ان بعد عسى نزر الخ لان المراد جملة ولو بحسب الظاهر تامل (قوله عند الزمخشرى الخ) أى القائلين ان أن وما بعدها مؤولة بمصدر فاعل لمحذوف لان لو عندهم مختصة بالافعال فشرطها لا بد ان يكون جملة فعلية أى لو ثبت ايمانهم (قوله ومن الثانى) أى الذى اشترط فيه الجملة الاسمية (قوله وليتما) أى لان ليت اذا دخلت عليها ما لا يزول اختصاصها عن العمل فى الاسماء على الصحيح بخلاف اخواتها فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال (قوله على الصحيح فيهما) أى من اختصاصهما بالدخول على الجملة الاسمية (قوله ومن الوهم فى الاول) أى اشتراط الجملة الفعلية فى الشرط (قوله الى قول الاخفش) أى من ان المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ وما بعد المرفوع خبر والاخفش بصرى (قوله وان امرأة) أى بان يقول ان امرأة مبتدأ وخافت خبر وكذا وان أحد (قوله ان المرفوع مبتدا) اى والجملة بعده خبر (قوله وذلك خطأ) اى للزوم دخول أدوات الشرط على الجملة الاسمية (قوله لانه خلاف قول من اعتمد عليهم) اى من ان جملة الشرط انما تكون فعلية (قوله وانما قاله سهوا) اى عن القواعد البصرية (قوله واما إذا قال ذلك الاخفش) اى او من قلده ايضا (قوله واجازوا)

اعتبار فعل كما يقول الجمهور وأجاز الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء * ماللجمال مشيها وئيدا * فيمن رفع مشيها وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر أي مشيها يكون وئيدا أو يوجد وئيدا ولا يكون (٢١٦) بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال لانه عائد على ما الاستفهامية ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام ولانه لا ضمير فيه راجع الى المبدل منه ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما * وصال على طول الصدود يدوم * ان وصال مبتدأ والصواب انه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقول آخر في نحو آتيك يوم زيدا تلقاه انه يجوز في زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه لان الزمن المبهم المستقبل يحمل على اذا في أنه لا يضاف الى الجملة الاسمية وأما قوله تعالى يوم هم بارزون فقد مضى أن الزمن هنا محمول على اذ لا على اذا وأنه لتحققه نزل منزلة الماضي وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بانه انما يوجب ذلك في الظروف واليوم هنا بدل من المفعول به وهو يوم التلاق في قوله تعالى لتنذر يوم التلاق فردود وانما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان أو غيره ثم هذا الجواب لا يتأتى له في قوله * وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب * ومن الوهم أيضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه بعد ما جزم بان من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويرده أن جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها

أي الاخفش والكوفيون (قوله وأجاز الخ) أي ولم يوافق على ذلك الاخفش بل وافق قومه البصريين على امتناع تقديم الفاعل على عامله (قوله فيمن رفع) أي اما من جر فهو بدل من الجمال بدل اشتمال ووجه استدلالهم على تقديم الفاعل على عامله ان رفع مشيها إما أن يكون بالتبعية أو بالاصالة ولا يتأتى هنا بالتبعية إلا على أنه بدل من الضمير المستكن في الظرف وقد منعه المصنف بما علمت فتعين أن يكون الرفع أصليا ولا وجه له إلا أن يكون مبتدأ أو فاعلا لا سبيل الى الاول اذ لا خبر له من حيث المعنى إلا وئيدا وهو منصوب فامتنع كونه خبرا للمبتدا وتعين أن يكون مرفوعا على انه فاعل ووئيدا الذي هو حال من الجمال أي أي شيء ثبت للجمال في حال كونها وئيدا مشيها وهذا الاستدلال مردود بما ذكره في المتن من تقدير الخبر يكون أو يوجد (قوله وئيدا) الوئيد الرزانة والتأني أي على تأن (قوله بدل من الضمير المستتر في الظرف) أي أي شيء ثبت هو للجمال فهو عائد على الشيء (قوله ولانه لا ضمير فيه) أي وبدل البعض لا بد فيه من رابط يعود على المبدل منه (قوله في بيت الكتاب) أي كتاب سيبويه وهذا الذي أنشده عجز بيت للمرار وصدره * صددت فأطولت الصدود وقلما الخ (قوله ان وصال مبتدا) أي وجملة يدوم بعده خبره وهو خلاف الصواب لان قل المكفوفة بما الزائدة لا يليها الا الجملة الفعلية لا الاسمية وكان على المصنف أن يزيد قالبا في الاول المشترط فيه الجملة الفعلية لاجل أن يبنى عليه ما ذكره من الوهم (قوله والصواب الخ) لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون هذا المعرب لوصال مبتدا مبنى على أن ما في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل قاله الدماميني قال الشمني وأقول المانع كر هذا القائل انه مبنى على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه أنه مبنى على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه أنه ليس كذلك (قوله وذلك خطأ عند سيبويه) قال الشمني أقول ان المصنف لم يخطيء ذلك القائل مستندا الى قول سيبويه وانما أخبر بان قول هذا القائل خطأ عند سيبويه ويفهم منه أنه صواب عند غيره وبهذا يندفع الاعتراض المذكور بعد (قوله لان الزمان المبهم) أي كيوم أعم من أن يكون ظرفا أو غيره (قوله لا يضاف الى الجملة الاسمية) بل لا يضاف الا الى الفعلية واعترض بانه وان كان خطأ عند سيبويه إلا انه صواب عند غيره وهو قول مشهور واذا كان صوابا عند غير سيبويه فيمكن ان المعرب مقلد لذلك القول القوي فالحق أن هذا الاعراب ليس بوهم (قوله وأما قوله الخ) هذا وارد على قول سيبويه فان يوم قد أضيف في الآية للجملة الاسمية (قوله فقد مضى ان الزمن) أي اسم الزمن (قوله محمول على إذ لا على اذا) أي فلما حمل على اذ جازت اضافته للجملة الاسمية (قوله وانه لتحققه) هذا علة لحمله على اذ (قوله نزل منزلة الماضي) أي الموضوع له اذ فلذا صح حمله عليها (قوله بانه انما يوجب ذلك) أي اضافة الزمن المبهم للجمل الفعلية (قوله في الظروف) أي فيما اذا وقعت أسماء الزمان المبهمة ظروفا أي وليس كلامه في مطلق الزمن المبهم سواء كان ظرفا أو لا (قوله وانما ذلك) أي كلام سيبويه (قوله ثم هذا الجواب) أي جواب ابن عصفور وانما لم يتأت لان يوم هنا ظرف قطعا وأضيف الى الجملة الاسمية فلا يجاب عنه الا بالجواب الاول من أنه نزل المستقبل وهو يوم القيامة منزلة الماضي لتحققه فهو حينئذ محمول بعد التنزيل على اذ وهي تضاف الى الجملة الاسمية وقد يقال يمكن تخريجه على حذف يكون أي يوم لا يكون ذو شفاعة بمغن فتيلا فتكون الاضافة للجملة الفعلية وحينئذ فتم جواب ابن عصفور فيه (قوله كون الجملة الاسمية) أعني أو به أذى (قوله على انه) أي ذلك البعض القائل بما تقدم من ان أو به أذى من رأسه

عطف

على أنه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله فان لا مال أعطيه فاني صديق من غدو أو رواح وقول آخرين في قول الشاعر

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الي فهلا نفس ليلى شفيعها



ان ما بعد إن لا وهلا جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية والصواب أن التقدير في الأولى فان أكن وفي الثاني فهلا كان أي الأمر والشأن والجملة الاسمية فيهما خبر ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو والأولى أن يقدر الجواب محذوفا أي لكان خيرا لهم أو أن يقدر لو بمنزلة ليت في افادة التمني فلا تحتاج الى جواب ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد أن الجملة جواب لما والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا أن جواب لما لا يقترن بالفاء ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدا بعدها وأجاز ابن أبي الربيع في ليتما زيداً أضربه أن يكون انتصاب زيد على الاشتغال كالنصب في إنما زيدا أضربه والصواب أن انتصابه بليت لأنه لم يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد (تنبيه) اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى والذين كفروا بآيات الله أولئك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بأن الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مر أن تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال

---

عطف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله المذكور (قوله على أنه لو قدر من موصولة) أي وجعلت مبتدأ لم يصح قوله أيضا أي بأن يجعل أو به أذى عطف على كان وإنما لم يصح لأن المبتدأ الذي هو الموصول أعني من كان خبره قوله ففدية والموصول لا يقرن خبره بالفاء إلا إذا كانت صلته فعلية لأن الموصول الواقع مبتدأ لا يشبه الشرط إلا إذا كان صلته كذلك وهنا الموصول صلته جملة اسمية بالنظر للجملة المعطوفة وحاصل الجواب عن هذا الاعتراض والذي قبله أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فقد قالوا رب رجل وأخيه مع امتناعهم من أن يقولوا رب أخيه وقال الشاعر

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا * او تنزلون فانا معشر نزل

قال يونس أراد وأنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عين ما نحن فيه (قوله وقول ابن طاهر) عطف على قول بعضهم (قوله ان ما بعد إن لا الخ) حاصله أنه يقول ان ان شرطية ولا نافية للجنس ومال اسمها وجملة أعطيه خبرها وجملة لا واسمها وخبرها شرط لأن وجملة فاني صديق جواب ان وهذا وهم لأن جملة الشرط لا تكون اسمية (قوله وهلا) حاصله ان هلا حرف تحضيض ونفس مبتدأ مضاف اليه ما بعده وشفيعها خبر المبتدأ وهذا وهم لأن حرف التحضيض لا يليه إلا الجملة الفعلية (قوله فان أكن) أي فالجملة الاسمية خبر كان المحذوفة الواقعة شرطا (قوله فهلا كان) أي وحينئذ فالجملة الاسمية خبر لكان المحذوفة مع اسمها ضمير الشأن (قوله أي الأمر والشأن) هذا تفسير للضمير المستتر في كان (قوله ومن ذلك) أي ومن الوهم في الأول المشترط فيه الجملة الفعلية (قوله قول جماعة منهم الزمخشري) فيه أن هذا ليس وهما وذهولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية جوابا للو وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا فالأولى في الرد عليهم أن يقال والصواب خلاف قولهم في أصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك اهـ دماميني (قوله ان الجملة الاسمية جواب لو) أي وهو وهم لأن لو جوابها كشرطها لا يكون إلا جملة فعلية (قوله أن يقدر الجواب محذوفا) أي لأن جواب لو لا يكون إلا فعلية (قوله بمنزلة ليت في إفادة التمني) أي وعليهما فاللام في لمثوبة موطئة للقسم (قوله ان الجملة) أي الاسمية جواب لما وهو وهم لأن جواب لما وشرطها لا يكونان إلا جملتين فعليتين (قوله ويؤيد هذا) أي كون الجواب محذوفا فالا فمنهم مقتصد ان جواب الخ (قوله في الثاني) يريد بالثاني اشتراط الجملة الاسمية في بعض المواضع (قوله الاشتغال) أراد بالاشتغال النصب بإضمار فعل على شريطة التفسير وإنما كان هذا وهما لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الجملة الاسمية على الأصح (قوله ومن العجب الخ) هذا الاعتراض متوجه عليه وقد حاول ابن الحاجب التفصي عنه بما لا يظهر فقال وكان قياس وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا المفاجأة أن يمتنع النصب فيما أضمر عامله إذا وقع بعدها كقولك فاذا عبد الله يضربه عمرو لأن لزوم وقوع المبتدأ والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة نظراً لصورة المبتدأ والخبر أي أنه لما كان بعد إذا مبتدأ وخبر والخبر مشتغل عن المبتدأ بضميره أجرى هذا الكلام مجرى غيره مما لم يقع بعد إذا الفجائية نحو زيد ضربته فكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكأنهم قطعوا النظر عن إذا وروعي مجرد صورة المبتدأ والخبر فجواز النصب إنما نشأ عن قطع النظر عن إذا ولا يخفى أن قطع النظر عما هو موجود مراد إلغاء لما حقه عدم الإلغاء فالنصب الناشىء عنه يكون باطلا (قوله لأنه لم يسمع الخ) أي لأن ما لا تكف ليت عن الاختصاص بالأسماء بخلاف أن فان ما أزالت اختصاصها (قوله لا يمنع التعاطف) لكن التناسب أولى لا يقع التخالف إلا لنكتة تقتضيه فقد يقال أريد في قضية الكافرين

بعض المتاخرين فى تجويز أبى البقاء فى قوله تعالى منهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم على بعض هذا مردود لأن الاسمية لانبدل من الفعلية انتهى ولم يقم دليل على امتناع ذلك



( النوع الثامن ) اشتراطهم فى بعض الجمل الخبرية وفى بعضها الانشائية فالاول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبرا لكان أوخبرا لان أو لضمير الشان قيل أو خبرا للمبتدا أو جوابا للقسم غير الاستعطافى ومن الثانى جواب القسم الاستعطافى كقوله * بربك هل ضممت اليك ليلى وقوله بعيشك ياسلمى ارحمى ذا صبابة * وما ورد على خلاف ماذكر مؤول فمن الاول قوله * وانى لراج نظرة قبل التى * لعلى وان شطت نواها أزورها * وتخريجه على على اضمار القول أى قبل التى أقول لعلى أو على أن الصلة أزورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة أى لعلى أفعل ذلك وقوله * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * وقوله * فانما انت أخ لا نعدمه * وتخريجهما على اضمار القول أى أخ مقول فيه لاجعلنا الله نعدمه ومذق مقول عند رؤيته ذلك وقول أبى الدرداء رضى الله عنه وجدت الناس أخبر تقله أى صادفت الناس مقولا فيهم ذلك وقوله * وكونى بالمكارم ذكرينى * ودلى دل ماجدة صناع * والجملة فى هذا مؤولة بالجملة الخبرية أى وكونى تذكرينى مثل قوله تعالى قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا أى فيمد وقوله الناس إن الذين قتلتم أمس سيدهم * لاتحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما * وقوله * انى اذا ما القوم كانوا أنجيه * واضطرب القوم اضطراب الأرشيه

---

الدلالة على ثبات خسرانهم فناسبه الاتيان بالاسمية وأريد فى قضية المؤمنين تصوير نجاتهم مما نال غيرهم من السوء اشعارا بتعظيم منة الله عليهم وفضله فناسبه الاتيان بالفعلية ذات المضارع اه دمامينى (قوله هذا) أى مقول قول بعض المتأخرين مردود لان الاسمية أى كمنهم من كلم الله ونحوها (قوله لا نبدل من الفعلية) أى كفضلنا ونحوها (قوله ولم يقم دليل) هذا جواب عن رد بعض المتأخرين لما جوزه أبو البقاء فى الآية (قوله على امتناع ذلك) أى الابدال (قوله قيل أو خبرا للمبتدا) الصحيح أن المبتدا يجوز أن يخبر عنه بالجملة الخبرية وبالانشائية لكن لا يجوز أن يدخل عليه ناسخ مثل كان وأخواتها وان وأخواتها إلا إذا كان خبره جملة خبرية (قوله أو جوابا للقسم) قال بعض جملة القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى هى جملة الجواب فان كانت الأخرى خبرية فهو غير استعطافى وإن كانت انشائية فهو الاستعطافى فعلى هذا القسم الاستعطافى ما أجيب بجملة انشائية وقال بعض الاستعطافى هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو والعطف (قوله بربك هل ضممت اليك ليلى) أى فقوله بربك قسم وقوله هل ضممت الخ جواب القسم وتمام البيت كما فى نسخة * قبيل الصبح أو قبلت فاها * وهو للمجنون وبعده

وهل رقت عليك قرون ليلى * رفيف الأقحوانة فى نداها

قرونها شعورها خاطب به زوجها وهو يصطلى فى يوم شات فقال اللهم إذ حلفتنى نعم فقبض المجنون على النار وخر مغشيا عليه ورقت معناه برقت وتلألأت والأقحوانة بضم الهمزة واحدة الاقحوان والأقاحى بتشديد الياء وتخفيفها وردة يشبه بها الأسنان (قوله بعيشك الخ) هذا صدر بيت وعجزه * أبى غير ما يرضيك فى السر والجهر (قوله على خلاف ماذكر) أى من مجىء الصلة أو الصفة أو الحال أو ما بعدها انشائية فلا بد من تأويله وزده للخبرية (قوله والجملة) أى جملة لعلى وقوله معترضة أى بين الموصول وصلته وكذا جملة وان شطت وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر لعل عليه (قوله لا نعدمه) جملة انشائية لأنها دعاء وليس المراد بها وصف الأخ بانه غير معدوم اه دمامينى (قوله مقول عند رؤيته ذلك) أى هل رأيت الذئب قط (قوله وجدت الناس) الناس مفعول لوجد وأخبر بضم الهمزة والباء لانه من باب نصر فعل أمر أى استخبر وتقله فعل مضارع مجزوم بحذف الألف فالأصل تقلاه أى تبغضه أو بحذف الياء لوقوعه فى جواب الأمر وهو أخبر ومفعول أخبر محذوف أى أخبرهم وقول المصنف أى صادفت الناس يشير إلى أن وجد تامة كقولك وجد ضالته وحينئذ فجملة أخبر حال على اضمار القول وهذا محل الشاهد فان الجملة انشائية وقعت حالا لكن على اضمار القول والهاء فى تقله للسكت أو انها للناس وأفرد نظرا لكل فرد فرد من الناس والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم استخبر عن حال كل واحد منهم يترتب على ذلك البغض له (قوله تقله) يقال قلاه يقليه بغضه وقلى من باب رمى فاللام مكسورة وطيء تفتح فيقولون قلاه يقلاه (قوله وكونى الخ) قبله

ألا يا أم فارع لا تلومى * على شىء رفعت به سماعى

أى صيتى وقوله ودلى بفتح الدال من الدلال وهو الخفر والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله والجملة) أى ذكرينى (قوله مؤولة بالجملة الخبرية) أى وإلا لزم ان خبر كان يكون جملة طلبية (قوله لاتحسبوا الخ) أى فلا بد من تأويلها بخبرية لأنها خبر إن أى والاصل لاتحسبون بتأويل لا الناهية بالنافية والنهى واقع موقع النفى والنفى خبر وإسناد نام الى ضمير الليل مجاز والمراد نوم أهله أى لاتحسبوهم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بثأر سيدهم منكم جعل تركهم الاخذ بالثأر نوما على سبيل الاستعارة اه تقرير شيخنا دردير (قوله كانوا أنجيه) جمع نجى على صيغة فعيل وهو الذى تساره من النجوى وهى المسارة والأرشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو الحبل الذى فى الدلو يريد أن

هناك أوصى ولا توصى به * وينبغي ان يستثنى من منع ذلك في خبري ان وضمير الشأن خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها في قراءة من قرأ أن بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم أما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة وإذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شأن فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن إذ يمكن أن يقدر والخامسة أنها وأما انك وأما نودى ان بورك من في النار فيجوز كون أن تفسيرية ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى وانظر إلى العظام كيف ننشرها ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشر وان الجملة بدل من العظام ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما جواز ذلك في الجملة لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو كيف زيد واختلف في نحو زيد كيف هو وقول آخرين ان جملة الاستفهام حال في نحو عرفت زيدا أبو من هو وقد مر واعلم أن النظر البصرى يعلق فعله كالنظر القلبي قال تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما كما قال سبحانه انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض ومن ذلك قول الأمين المحلى فيما رأيت بخطه ان الجملة التي بعد الواو من قوله * اطلب ولا تضجر من مطلب * حالية وأن لا ناهية والصواب ان الواو للعطف ثم الأصح أن الفتحة إعراب مثلها في لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لأجل نون توكيد خفيفة

الناس إذا سارر بعضهم بعضا واضطربت آراؤهم كاضطراب الاحبال في الآبار عند الاستقاء منها فهو ثابت الرأى لا يتزلزل لسداد فكره وحسن نظره فكان جدير الاجل ذلك بان يوصى على غيره ولا يوصى غيره عليه اه دماميني (قوله هناك) متعلق باوصى وهو جملة انشائية وقع خبرا لأن فلا بد من تأويلها بخبرية والمعنى أني أستحق أن أكون وصيا على غير في تلك الحالة (قوله ولا توصى به) أى على فالباء بمعنى على والهاء للسكت وجواب إذا محذوف لدلالة خبر إن عليه (قوله من منع ذلك) أى من منع وقوع الجملة الانشائية خبرا لضمير الشان ولأن (قوله أن يكون) أى خبر ان وخبر ضمير الشان (قوله دعائية) أى وهى إنشائية (قوله أن غضب) أى انه أى الحال والشان غضب الخ (قوله أما أن جزاك الله خيرا) أى فالأصل انه جزاك الخ (قوله وإذا لم نلتزم الخ) أى ان محل كونه يغتفر في خبر أن المفتوحة المخففة كونه جملة دعائية إذا مررنا على مذهب الجمهور من أن اسمها لا بد أن يكون ضمير الشان (قوله كون اسم ان هذه) أى المخففة ضمير شان أى بل يجوز أن يكون ضمير الغير الحال والشان (قوله فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشان) بل خبره يمتنع كونه جملة طلبية وقوله بالنسبة إلى ضمير الشان أى والاستثناء إنما هو بالنسبة لأن فقط (قوله أنها) أى المرأة غضب (قوله أنك) أى المخاطب جزاك الخ فخبر ان وقع جملة دعائية واعلم أن الاتصال بالضمير يرد الأشياء لأصولها فلذا شددت ان (قوله وأما نودى ان بورك الخ) جواب عما يقال ان أن المخففة في هذه يتعين ان اسمها يكون ضمير الشان إذ لا يصح غيره وحينئذ فقد وقع خبر ضمير الشان جملة انشائية فكيف يقال إذا مشينا على مذهب غير الجمهور فلا استثناء وحاصل الجواب أنه لا يتعين في هذه الآية أن تكون أن مخففة اسمها ضمير الشان بل يجوز ان تكون غير مخففة وحينئذ فلا إيراد (قوله فيجوز كون أن تفسيرية) أى ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة وخبرها جملة دعائية (قوله ان جملة الاستفهام حال من العظام) وجه الوهم ان الاستفهام إنشاء والجملة الحالية لا تكون إلا خبرية (قوله بدل من العظام) يرد عليه أن هذه الجملة لا تحل محل المبدل منه وهو شرط في صحة البدل لأنه يلزم عليه تعليق حرف الجر إلا أن يلتفت للمعنى أى إلى العظام كيفية نشرها أو يقال إنه يغتفر في التابع على أن هذه القاعدة أغلبية كما مر (قوله كيف زيد) كيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر (قوله واختلف في نحو زيد كيف هو) أى فقيل ان جملة كيف هو يصح ان تكون خبرا وهو الصحيح وقيل لا يصح لأنها جملة انشائية (قوله زيد كيف هو) زيد مبتدأ وكيف خبر وهو مبتدأ ثان والجملة خبر عن زيد (قوله وقول آخرين) عطف على قول بعضهم (قوله عرفت زيدا أبو من هو) زيدا مفعول وأبو خبر مقدم ومن مضاف إليه وهو مبتدأ مؤخر والجملة سدت مسد المفعول الثانى لا حال كما قاله بعضهم لأن الحال لا تكون إلا خبرية (قوله واعلم أن النظر البصرى الخ) قال الدماميني ساق المصنف الحكم المذكور وهو تعليق النظر البصرى مساق الحكم المقرر المعلوم الذى لا خلاف فيه مع أنه قد قال في الباب الثانى من الكتاب ولم أقف على تعليق النظر البصرى إلا من جهة الزمخشرى اه قال الشمنى أقول كونه لم يقف عليه إلا من جهته لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضى أن غير الزمخشرى ينفيه ثم بعد هذا يقال على المصنف ان مقتضى كون النظر البصرى يعلق يرد ما تقدم له في كيف في الآية السابقة قريبا تامل (قوله النظر البصرى) أى الذى يتعدى إلى مفعول واحد وقوله يعلق فعله أى عن العمل في ذلك المفعول (قوله كالنظر القلبي) أى كما أن النظر القلبي المتعدى لاثنين يعلق اتفاقا (قوله فلينظر الخ) هذا مثال للنظر البصرى وقوله أنظر كيف الخ مثال للنظر القلبي (قوله ومن ذلك) أى من الوهم (قوله وأن لا ناهية) أى والفتحة فتحة بناء لأجل نون التوكيد المحذوفة (قوله والصواب أن الواو للعطف) أى ولا نافية لا ناهية وقوله ان الواو للعطف أى لأن الجملة الحالية لا تقع انشائية (قوله أن الفتحة اعراب الخ) أى فهو منصوب بان مضمرة بعد

محذوفة (النوع التاسع) اشتراطهم لبعض الاسماء أن توصف ولبعضها أن لا توصف فمن الأول مجرور رب اذا كان ظاهرا وأي في النداء والجماء في قولهم جاءوا الجماء الغفير وما وطئ به من خبر أو صفة أو حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ومنه بل أنتم قوم تجهلون ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن إلى قوله تعالى قرآنا عربيا وقول الشاعر

أأكرم من ليلى على فتبتغي ٭ به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها ٭

ومن ثم أبطل أبو علي كون الظرف من قول الأعشى

رب رفد هرقته ذلك اليو ٭ م وأسرى من معشر أقيال

متعلقا بأسرى لئلا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة قال فأما قوله

فيا رب يوم قد لهوت وليلة ٭ بآنسة كأنها خط تمثال ٭

فعلى أن صفة الثاني محذوفة مدلول عليها بصفة الأول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لأن الاراقة اتلاف فقد تجعل دليلا عليه ومن الثاني فاعلا نعم وبئس والأسماء المتوغلة في شبه الحرف إلا من وما النكرتين فانهما يوصفان نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك وألحق بهما الأخفش أيا نحو مررت بأي معجب لك وهو قوي في القياس لأنها معربة ومن ذلك الضمير وجوز الكسائي نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح نحو قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب ونحو لا إله إلا هو الرحمن الرحيم فقدر علام نعتا للضمير المستتر في يقذف والرحمن الرحيم نعتين لهو وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلي نعم وبئس

بالجواز

---

واو المعية في جواب الامر (قوله محذوفة) أي والاصل لا تضجرن فهو مبني على الفتح فحذفت النون لأجل الخفة فبقي الفعل على حاله (قوله إذا كان ظاهرا) نحو رب رجل كريم أو رب رجل لقيته (قوله واي في النداء) نحو يا أيها الذين آمنوا (قوله الجماء) بالمد والغفير أي الساتر للأرض لكثرته (قوله والجماء في قولهم الخ) في الصحاح يقال جاؤا الجماء غفيرا ممدودا والجماء الغفير أي جاؤا بجملتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف منهم احد والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا أنه ينصب كما تنصب المصادر التي في معناه كقولك جاؤني جميعا وقاطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الألف واللام كما أدخلوها في قولهم أوردها العراك أي أوردها عراكا اه شمني (قوله وما وطئ به) أي ما جعل تمهيدا لغيره مثل رجل في المثال الأول فانه لا فائدة للاخبار برجل وانما أتى به لأجل الوصف بكونه صالحا وإذا كان هذا الخبر أو الصفة أو الحال أتى به لأجل كونه موصوفا بأمر فلا ينبغي أن يقطع ذلك الوصف لأنه المقصود ولأنه المتوصل إليه بالخبر والحال (قوله أأكرم من ليلى الخ) هذا البيت للصمة وقيل لقيس بن الملوح قال الدماميني وأظن أن هذا البيت بعد قوله

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة ٭ إلى فهلا نفس ليلى شفيعها

وتبتغي بمعنى تطلب وهو نصب بان مضمرة بعد الفاء في جواب الاستفهام ولكنه سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السعة وان كان قليلا كما في قراءة أبي جعفر من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وأم منقطعة (قوله فتبتغي به الجاه) أي فتطلب منه الجاه بان تسوقه على (قوله رب رفد الخ) الرفد بفتح الراء القدح الضخم أو الدلو وبكسر الراء العطاء وهرقته أرقته أبدلت الهمزة هاء بمعنى صببته وأسرى جمع أسير والمعشر جماعة من الناس والاقيال ان كان بالمثناة الفوقية فهو جمع قيل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمثناة التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل هو دون الملك الاعلى سمي به لانه يقول ما شاء فينفذ ومعنى البيت أنه حصل منه في ذلك اليوم عطاء كثير واحسان جم أو رب قدح كبير لسيد كان يطعم فيه الناس صببته في ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه الدفع عنه أو كني بذلك عن قتله واعلم أن قول أبي علي أنه لا يصح تعلق من معشر بأسرى مبني على شيئين أحدهما أن مجرور رب الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر المصنف وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وخالف فيه الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف والثاني أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت أن الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل فكلا الوجهين المستند إليهما قابل للمنازعة (قوله فقد تجعل دليلا عليه) أي والمعنى وأسرى أتلفتهم أو قتلتهم (قوله ومن الثاني) أي ما اشترط فيه عدم الوصف (قوله والأسماء المتوغلة في شبه الحرف) أي الأسماء المبنية لمشابهتها للحرف (قوله لانها معربة) أي والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلذا وصفت (قوله ومن ذلك) أي من الأسماء المتوغلة في شبه الحرف الضمير وانما لم يوصف لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والأصل في وصفها أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وأما وصف مفيد للمدح أو الذم فلم يستعمل فيهما لانه امتنع فيهما ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف ضمير الغائب لأن مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج للتوضيح المطلوب في وصف المعارف الأغلب أو أنه حمل على ضمير المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعته الخ) كما في قوله تعالى لا إله إلا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثل هذا على البدل اه شمني (قوله والنعت لغير التوضيح) أي بأن كان لمدح أو ذم (قوله نعتا للضمير) وحمله الجمهور على البدل منه وكذا يقال فيما بعد (قوله وأجاز غير الفارسي الخ) تبع المصنف في هذه العبارة ابن مالك في التسهيل واعترضه المصنف في حاشيته عليه بان المانع إنما هو الجمهور لا ابن السراج والفارسي وهما القائلان

تمسكا بقوله نعم الفتى المري أنت إذا هم * حضروا لدى الحجرات نار الموقد * وحمله الفارسي وابن السراج على البدل وقال ابن مالك يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد فأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لإمكان أن ينوى في النعت ما نوي في المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى وقال الزمخشري وأبو البقاء في ﴿كم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن﴾ ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب أنها صفة لقرن وجمع الضمير (٢٢١) حملا على معناه كما جمع وصف جميع في ﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾ (النوع العاشر) تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر كالعامل من وصف ومصدر فإنه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده وكالموصول فإنه لا يوصف قبل تمام الصلة ويوصف بعد تمامها وتعميم الجواز في البعض وذلك هو الغالب * ومن الوهم في الأول قول بعضهم في قول الحطيئة أزمعت يأسا مبينا من نوالكم * ولن ترى طاردا للحر كاليأس * ان من متعلقة بيأسا والصواب ان تعلقها بيئست محذوفا لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله وقال أبو البقاء في ﴿ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا﴾ لا يكون يبتغون نعتا لآمين لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من آمين انتهى وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل ﴿النوع الحادي عشر﴾ اجازتهم في بعض اخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ نحو كان قائما زيد ومنع ذلك في البعض نحو إن زيدا قائم ومن الوهم في هذا قول المبرد في قولهم إن من أفضلهم كان زيدا أنه لا يجب أن يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه بل يجوز أن تقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لأنه متقدم رتبة إذ هو اسم إن ومن أفضلهم خبر كان وكان ومعمولاها خبر إن فلزمه تقديم خبر إن على اسمها مع أنه ليس ظرفا ولا مجرورا وهذا لا يجيزه أحد ﴿النوع الثاني عشر﴾ إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه

بالجواز وهذا الاعتراض بعينه يرد على المصنف اهـ دماميني (قوله تمسكا بقوله نعم الفتى المري الخ) المري نسبة لمرة والبيت لزهير بن أبي سلمى يمدح سنان بن حارثة والموقد بضم الميم وكسر القاف وتمسكوا أيضا بقوله تعالى بئس الرفد المرفود (قوله وحمله الفارسي وابن السراج) الأولى وحمله الجمهور على البدل لما علمت وهذا مبني على أن الصفة تخصصه والمقصود العموم والابهام قال الرضي وليس بشيء لأن الابهام مع مثل هذا باق إذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن (قوله يمتنع نعته) أي فاعل نعم (قوله مع إقامة الفاعل مقام الجنس) أي مع كون الفاعل مرادا منه الجنس (قوله مناف لذلك القصد) أي لأن إرادة الجنس تخصص الابهام (قوله إذا تؤول) أي الفاعل (قوله وعلى هذا يحمل البيت) أي فالمعنى نعم الجامع لأكمل الخصال المنسوب لمرة (قوله ان الجملة بعد كم) المراد بها جملة هم أحسن (قوله والصواب أنها صفة لقرن) أي لأن كم متوغلة في شبه الحرف فلا توصف وفيه أن هذا لا يكفي في الدلالة على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فإنه لا يظهر فيه سوى أن الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ أي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضي وإذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة يعني أنها تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى مساعد عليه اهـ دماميني (قوله تخصيصهم الخ) حاصله أن بعض الأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول العاملين والمصدر خصوا جواز وصفها بعد العمل ومنعوه قبله وكذلك الموصول خصوا جواز وصفه بعد الصلة ومنعوه قبل تمامها (قوله بمكان) هو البعدية كما يأتي (قوله كالعامل) أي كالوصف العامل من اسم فاعل أو مفعول (قوله وتعميم الجواز الخ) أي أن بعض الأسماء جوزوا وصفها مطلقا قبل عمله وبعده (قوله الحطيئة) بالحاء المهملة (قوله أزمعت الخ) قبله

لما بدا لي منكم عيب أنفسكم * ولم يكن لجراحي فيكم آس

أزمعت الخ أي جزمت وعرفت واليأس القنوط ومبينا اسم فاعل من أبان بمعنى بان أي ظهر واتضح والنوال العطاء (قوله أزمعت) قال الكسائي يقال أزمعت الأمر ولا يقال أزمعت عليه وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى (قوله ان من متعلقة بيأسا الخ) إنما كان هذا وهما لما فيه من وصف الاسم المصدر قبل أن يأتي معموله (قوله قبل أن يأتي معموله) أي ولو جعل متعلقا بيأسا كان المصدر أعني يأسا موصوفا بمبينا قبل عمله (قوله إذا وصف لم يعمل) ظاهره أن وصفه يمنع عمله سواء وصف قبل تمام العمل أو بعد تمامه (قوله جواز الوصف) أي جواز وصفه بعد العمل لا قبله هذا وما ذكره المصنف من التفصيل أصح الأقوال في المسئلة وهو قول البصريين والفراء ووجهه أن الوصف يزيل شبه الفعل أو يضعفه وذلك إنما يتحقق قبل العمل لا بعده إذ لا يمتنع إيقاع ما وقع ثانيها قول الكسائي وباقي الكوفيين جواز الوصف مطلقا وثالثها ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب المنع مطلقا واختاره ابن مالك (قوله أن يتصل بالناسخ) أي وذلك كان وأخواتها قال في الخلاصة * وفي جميعها توسط الخبر * أجز (قوله ومنع ذلك في البعض) وهو إن وأخواتها قال في الخلاصة

وراع ذا الترتيب إلا في الذي * كليت فيها أو هنا غير البذي

وإنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفا لتوسعهم في الظرف ما لا يتوسع في غيره لأن كل شيء من المحدثات لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شيء كقرينه ولم يكن أجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره وأجرى الجار

أن يتقدم كالاستفهام والشرط. وكم الخبرية نحو فأى آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون أيما الأجلين قضيت ولهذا قدر ضمير الشأن فى قوله ان من يدخل الكنيسة يوما ٭ يلق فيها جآذرا وظباء ٭ ولبعضها أن يتاخر إما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه او لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو ما احسن زيدا أو لعارض معنوى، او لفظى وذلك كالمفعول فى نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم أنه مبتدا وان الفعل مسند إلى ضميره وكالمفعول الذى هو أى الموصولة نحو ما أكرم أيهم جاءنى كانهم قصدوا الفرق بينها وبين اى الشرطية والاستفهامية والمفعول الذى هو أن وصلتها نحو عرفت أنك فاضل كرهوا الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التى بمعنى لعل وإذا كان المبتدا الذى أصله التقديم يجب تأخره إذا كان أن وصلتها نحو وآية لهم أنا حملنا ذريتهم فان يجب تاخر المفعول الذى أصله التأخير نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أحق وأولى وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء أو القسم أو حرف الاستثناء أو ما النافية أو لا فى جواب قسم ومن الوهم فى الأول قول ابن عصفور فى أولم يهد لهم كم أهلكنا أن كم فاعل يهد فان قلت خرجه على لغة حكاها الأخفش وهى أن بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف برداءتها فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة والصواب ان الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى أى أولم يبين الله لهم أو إلى الهدى والاول الهدى

والمجرور مجراه لمناسبة بينهما إذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور والجار محتاج إلى الفعل ومعناه كاحتياج الظرف اه دماميني (قوله أن يتقدم) أى على العامل (قوله كالاستفهام) أى ذلك المعمول كالاستفهام والشرط وكم الخبرية إنما جعل للاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتمنى مما يغير معنى الكلام التصدير لأن السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز ان يجىء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ماقبله بالتغيير أم مغير لما سيجىء بعد من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكم الخبرية متضمنة لانشاء التكثير فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء اه دماميني (قوله أى منقلب ينقلبون) هو وما قبله مثال لتقديم اسم الاستفهام على عامله لكن اسم الاستفهام فى الأول مفعول به وفى الثانى مفعول مطلق (قوله أيما الاجلين) اى شرطية مفعول لقضيت أى ان قضيت أى الاجلين فلا عدوان على (قوله ولهذا) أى لوجوب التقديم لأسماء الاستفهام وأسماء الشرط (قوله ولهذا قدر الخ) إنما جاز حذف ضمير الشان منصوبا هنا مع ان حذفه ضعيف لصيرورته بالنصب فى صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه ووجهها هنا ان نواسخ الابتداء لا تدخل على كلمة المجازاة اه دماميني (قوله ان من يدخل) من اسم شرط جازم له الصدر فلا يصح أن يكون اسم ان لئلا يخرج عما له من الصدارة فوجب أن يقدر اسمها ضمير الشان وقوله من مبتدا ويدخل فعل الشرط ويلق جوابه والجملة خبر إن والملتفت له فى خبرية ان الجملة (قوله ولبعضها) أى وإيجابهم لبعض المعمولات أن يتأخر عن العامل (قوله ومشبهه) المراد بمشبه الفاعل اسم كان الناقصة وأخواتها (قوله كمفعول التعجب) أى فهو لضعفه من حيث عدم اتيان المصدر منه وباسمى الفاعل والمفعول يشبه الأسماء (قوله نحو ضرب موسى الخ) موسى فاعل وعيسى مفعول والمانع هنا معنوى لأنه لو قدم عيسى لانعكس المعنى لأنه يفيد أن موسى هو المضروب والفرض أنه الضارب ومن ثم لا يجب التأخير عند وجود القرينة المعينة للمراد نحو أكل موسى الكمثرى فلو قلت الكمثرى أكل موسى لم يحصل لبس لما فيه من القرينة الدافعة له إذ لا يشكل ان موسى آكل والكمثرى مأكولة سواء قدمت أو أخرت (قوله فان تقديمه) اى المفعول أعنى عيسى على العامل (قوله وكالمفعول الذى هو الخ) أى فالمانع إنما هو أمر لفظى وهو زوال النكتة اللفظية وهى الفرق بين اى الموصولة والشرطية وأما من جهة المعنى فلا يحصل خلل واعلم أن وجوب تقديم عامل أى الموصولة مذهب الكوفيين على ما ذكره ابن مالك فى التسهيل حيث قال فى أى الموصولة ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه شمنى (قوله كانهم قصدوا) أى بتأخير أى الموصولة (قوله والمفعول الذى هو أن الخ) هذا مما العارض فيه معنوى وذلك لانه عند التقديم يتوهم أن أن بمعنى لعل فتكون الجملة حينئذ إنشائية مع ان الغرض الخبر (قوله وكمعمول الخ) هذا مثال للعارض اللفظى وذلك لان معمول هذا العامل لو قدم عليه لم يلزم خلل فى المعنى وإنما يلزم خلل فى الصناعة فاذا قلت إن زيدا عمرا ليضرب لم يحصل خلل فى المعنى وإنما يفوت الامر اللفظى وهو استحقاق لام الابتداء الصدارة فالأولى حينئذ أن زيدا ليضرب عمرا (قوله أو ما النافية) أى لان لها الصدارة مطلقا فى قسم أو لا نحو والله ما ضرب زيد عمرا ونحو ما ضرب زيد عمرا فلا يجوز تقديم عمرو على العامل فى المثالين بخلاف لا فانها لا تستحق الصدارة إلا فى جواب القسم نحو والله لا يضرب زيد عمرا فلا تقدم عمرا على لا (قوله أو القسم) نحو والله لا يضرب زيد عمرا او قوله الاستثناء نحو ما جاء إلا الضارب زيدا فلا يجوز أن يقدم زيدا على إلا (قوله ومن الوهم فى الاول) أى فى القسم الاول وهو بعض المعمولات التى أوجبوا تقديمها على عاملها (قوله ان كم فاعل) ووجه الوهم أن كم الخبرية يجب تقدمها على عاملها وحينئذ فلا يكون فاعلا لان الفاعل يجب تاخره عن عامله (قوله أو إلى الهدى) أى المفهوم من يهد أى فالاصل أو لم يهد

قول أبي البقاء والثاني قول الزجاج وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقدمر أن الفاعل لا يكون  جملة وكم مفعول أهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلق عنها وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم ومن الوهم فى الثانى قول بعضهم فى بيت الكتاب وقلما ۞ وصال على طول الصدود يدوم ۞ ان وصال فاعل يدوم وفى بيت الكتاب ايضا ۞ أظبى كان أمك أم حمار ۞ ان ظبى اسم كان والصواب ان وصال فاعل يدوم محذوفا مدلولا عليه بالمذكور وان ظبى اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة أو مبتدا والاول أولى لان همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه وقول سيبويه انه أخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الاول لان ظبيا المذكور اسم كان وخبره أمك وأما على الثانى فخبر ظبى انما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان أمك على ان ضمير النكرة عنده نكرة لا على ان الاسم مقدم وقول بعضهم فى قوله تعالى إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا ان عنه مرفوع المحل بمسؤلا والصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر وان المرفوع بمسؤلا مستتر فيه راجع اليه أيضا وان عنه فى موضع نصب ۞ وقول بعضهم

الهدى أى أولم يبين لهم البيان أى أولم يحصل لهم البيان اوان الفاعل ضمير العلم فهى احتمالات ثلاثة كما مر (قوله الفاعل الجملة) اى لان المراد منها معناها أى مضمونها والتقدير أولم يبين لهم كثرة إهلاكنا هكذا كلام الزمخشرى وإذا كان المراد من الجملة معناها فيرد اعتراض المصنف عليه بان الجملة لا تكون فاعلا وبما علمت من ان الزمخشرى قدر هذا التقدير تعلم ان اعتراض الدماميني والشمني على المصنف لا يصح لانهما قالا يمكن ان الزمخشرى مراده ان الفاعل لفظ الجملة أى وإذا أريد لفظ الجملة صح جعلها فاعلا اتفاقا لانها حينئذ مفرد فهو مثل قول لا إله إلا الله فالحق ان اعتراض المصنف على الزمخشرى ظاهر (قوله وقدمر الخ) هذا اعتراض على الزمخشرى أى لا يكون جملة على الصحيح وقدمر أنه قيل انها تكون فاعلا مطلقا وقيل انه يجوز أن تكون فاعلا ان لم تقترن بماله الصدارة (قوله وكم مفعول أهلكنا) هذا على وجهى الصواب السابقين (قوله والجملة مفعول يهد) هذا المفعول مصرح باعتبار تضمين يهد معنى يبين فتكون الجملة فى محل مفعول مصرح أى يتعدى اليه الفعل بنفسه أى ألم يبين الله لهم ذلك (قوله وهو معلق عنها) أى عن العمل فى لفظ الجملة (قوله خلافا لاكثرهم) أى وغير الاكثر القائل بانها تعلق انما هو الزمخشرى وقد سبق للمصنف فى الباب الرابع وجوز الزمخشرى كون كم الخبرية تعلق ولم يصرح به أحد من النحويين لكن فى كلام المصنف شىء وذلك انه أولا اعترض على الزمخشرى وهنا سلمه إلا أن يقال أولا اعترض عليه لعدم ظهوره له ثم ظهر له وهو مجتهد لكن قوله خلافا لاكثرهم يفيد ان أكثر النحويين صرح بالمنع وظاهر ما سبق انه لم يصرح بالمنع أحد منهم إذ ليس بمجرد سكوت النحاة عن كونها تعلق مسوغا للنقل عنهم انها لا تعلق فان كان المصنف ظفر بنقل من جهتهم صريح فى ذلك أو ظاهر فيه فذلك مسلم لكنه يشكل على قولهم ان لها الصدر تأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله ومن الوهم فى الثانى) أى وهو ايجابهم تأخير بعض المعمولات عن العامل (قوله وفى بيت الكتاب أيضا) صدره ۞ فانك لم تبالى بعد حول ۞ (قوله والصواب الخ) أى لان الفاعل وكذا مشبهه لا يتقدم على عامله ولا يجوز أن يكون وصال مبتدا وجملة يدوم خبر لان قل المكفوفة بما الزائدة لا تدخل إلا على الجمل الفعلية كما مر (قوله والصواب ان وصال فاعل يدوم الخ) قد يقال انه لا وهم فيه على مذهب سيبويه فانه يرى تقديم الفاعل لضرورة الشعر (قوله وان ظبى اسم لكان محذوفة) أى وأمك خبر لكان المحذوفة أو المذكورة وحذف مثله من الآخر (قوله وعليهما) أى وعلى أن ظبى اسم كان محذوفة أو مبتدا (قوله راجع اليه) أى إلى الظبى (قوله وقول سيبويه) أى فى هذا البيت أى قال ذلك لبيان الواقع (قوله وأما على الثانى) أى جعل ظبى مبتدا (قوله والجمل نكرات) أى فقد أخبر بالنكرة عن النكرة أى فكلام سيبويه لا يتجه على الاعراب الثانى (قوله والجمل نكرات) يعنى فى حكم النكرات من حيث انه يصح تأويل الجملة بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا تقول فى مررت برجل أبوه زيد انه بمعنى مررت برجل كائن أبوه زيدا وبهذا اندفع ما يقال ان التعريف والتنكير من عوارض الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وحينئذ فلا يتم قول المصنف والجمل نكرات (قوله ولكن الخ) اشارة إلى الجواب عن اتجاهه على الاعراب الثانى وكانه قال لكن يجاب على هذا الاعراب عن سيبويه بأنه يمكن أن يكون كلام سيبويه فى قوله كان أمك ولكن كلامه ذلك بناء على القول الضعيف الذى له ان ضمير النكرة نكرة (قوله لا على إن الاسم مقدم) أى بناء على ان الضمير الخ لا على ان الخ كما فهمه الواهم (قوله وقول بعضهم) عطف على قول بعضهم السابق (قوله مرفوع المحل بمسؤلا) أى واسم كان ضمير الكل (قوله وان لم يجر له ذكر) أى لفهمه من الاوامر السابقة ومسؤلا خبر كان (قوله وان عنه فى موضع نصب) أى على انه مفعول ثان لمسؤلا لانه يتعدى لمفعولين ثانيهما بعن هذا ويجوز أن يكون هذا القائل أراد أن عنه مرفوع المحل بمسؤلا محذوفا مدلولا عليه بالمذكور وحينئذ فلا يتم رد المصنف قاله الدماميني ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجد له مثل اه

فى قوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * أنه من باب الاشتغال لا على اسقاط على كما قال سيبويه وذلك مردود لان أطعمه بتقدير لا أطعمه وقول الفراء فى وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم فيمن خفف ان انه أيضا من باب الاشتغال مع قوله إن اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد إلا فيما قبلها على ان هنا مانعا آخر وهو لام القسم وأما قوله تعالى ويقول الانسان أئذا مامت لسوف أخرج حيا فان اذا ظرف لأخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم فى الظرف ومنه قوله * رضيعى لبان ثدى أم تحالفا * باسحم داج عوض لا نتفرق * أى لا نتفرق أبدا ولا النافية لها الصدر فى جواب القسم وقيل العامل محذوف أى أئذا مامت أبعث لسوف أخرج * (النوع الثالث عشر) منعهم من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها فمن الاول الفاعل ونائبه والجار الباقى عمله الا فى مواضع نحو قولهم الله لأفعلن وبكم درهم اشتريت أى والله وبكم من درهم ومن الثانى أحد معمولى لات ومن الوهم فى الاول قول ابن مالك فى افعال الاستثناء نحو قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا وماخلا زيدا ان مرفوعهن محذوف وهو كلمة بعض مضافة الى ضمير من تقدم والصواب انه مضمر عائد إما على بعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد والمراد

شمنى (قوله آليت الخ) تمامه * والحب يأكله فى القرية السوس (قوله آليت) أى حلفت (قوله الدهر) ظرف معمول لما بعده ويتوسع فى الظروف مالا يتوسع فى غيرها والا فتقدير لا ينافى تقديم المعمول أو ان الدهر معمول لمحذوف (قوله كما قال سيبويه) راجع للمنفى والحاصل ان سيبويه جعله على اسقاط على وامتنع من جعله من باب الاشتغال مع انه قياسى بخلاف حذف الجار لان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل أداة الصدر كلام الابتداء وما النافية وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا (قوله بتقدير لا أطعمه) أى ولا لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما هو كذلك لا يفسر عاملا وحينئذ يتعين تقدير على أى حلفت على حب العراق (قوله بتقدير لا أطعمه) أى لان حرف النفى يجوز حذفه اذا كان لا وكان الفعل الواقع بعده مضارعا وتقدمه قسم كما قال بعضهم

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة * اذا كان لا مع المضارع فى قسم

(قوله مع قوله ان اللام بمعنى الا الخ) فيه نظر أما أولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الا أن تعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى كلمة أخرى وهما متخالفتان فى الاحكام وأما ثانيا فمن المشهور عن الكوفيين ان المبتدأ والخبر يترافعان فكل منهما عامل فى الخبر فيلزم ان يكون قائم فى قولنا ما زيد إلا قائم عاملا فى زيد مع وقوعه بعد الا فحكاية الاجماع على هذا مشكلة اه دمامينى (قوله مع قوله ان اللام) أى فى لما بمعنى الا والمعنى ليوفين كلا الا الذى ليوفينهم الخ (قوله ولا يجوز بالاجماع الخ) هذا رد على الفراء وقوله أن يعمل ما بعد الا فيما قبلها أى ومالا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ولا يجوز بالاجماع) أى وحينئذ فالصواب ان أن مخففة وكلا اسمها ولام لما للابتداء وما موصولة خبر إن وجملة ليوفينهم جواب لقسم دلت عليه والقسم وجوابه فى محل نصب مقول لقول محذوف صلة لما اى وان كلا للذى يقال فيه والله ليوفينهم ربك أعمالهم (قوله وهو لام القسم) أى فانها تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها ومالا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ومنه) أى من تقديم الظرف توسعا (قوله لها الصدر فى جواب القسم) أى فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن جاز تقديم الظرف المعمول لما بعدها عليها للتوسع فى الظرف (قوله فمن الاول الفاعل) أى فلا يجوز حذفه وكذا ما بعده (قوله فمن الاول الفاعل ونائبه) يريد ما هو مرفوع بغير المصدر وأما ما هو مرفوع به كما فى قولك أعجبنى ضرب الامير اللص بتنوين ضرب ورفع الامير على أنه فاعل به فلا نزاع فى أنه يجوز حذفه فتقول أعجبنى ضرب اللص والسبب فيه امتزاج الفاعل بالفعل وتنزيله منزلة الجزء من الكلمة فكرهوا حذف ما هو كالجزء منها بخلاف الفاعل مع المصدر فان قلت انهم صرحوا فى نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام وقعد الا أنت بانه تركيب صحيح وانه محمول على الحذف والتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وما قام الا أنت وما قعد الا أنت واذا كان مثل هذا التركيب محمولا على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل فى مثله فيكون اطلاق القول بامتناع حذف الفاعل كما صنع المصنف مستدركا وأجاب بعضهم بأن الممنوع حذف الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا أنت مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وادعى بعضهم انه من باب التنازع ورده ابن الحاجب بانه لو كان منه لوجب أن يضمر فى أحدهما لانهما موجهان للفاعل فيقال مثلا ما ضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفى احد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله الا فى مواضع) أراد بالجمع ما فوق الواحد لانه ذكر موضعين الاول ما اذا كان الباقى بعد الجار المحذوف مقسما به والثانى ما اذا كان مميز الكم الاستفهامية (قوله الا فى مواضع) راجع للثلاثة (قوله أحد معمولى لات) أى إما الاول او الثانى (قوله مضافة الى ضمير من تقدم) أى قاموا ليس بعضهم زيدا او قاموا ما خلا بعضهم زيدا أى فقد لزم على هذا حذف الفاعل وهذا ليس من المواضع التى يحذف فيها (قوله على البنات المفهومة من الاولاد) أى فالاولاد متضمن للبنات كما ان الجمع متضمن للبعض

فى يوصيكم الله فى أولادكم وأما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل أى لا يكون هو أى القائم زيدا كما جاء لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك فى غير ليس ولا يكون تقول قاموا خلا زيدا أى جانب هو أى قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين فى فواتح السور أنه يجوز كونها فى موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وبأنه لا أجوبة للقسم فى سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن ولا يصح ان يقال قدر ذلك الكتاب فى البقرة والله لا إله إلا هو فى آل عمران جوابا وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها فى قوله ورب السموات العلا وبروجها ٭ والأرض وما فيها المقدر كائن ٭ وقول ابن مسعود والله الذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزل عليه سورة البقرة لأن ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم ومن الوهم فى الثانى قول ابن عصفور فى قوله ٭ حنت نوار ولات هنا حنت ٭ ان هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف أى وقت حنت فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها وإخراج هنا عن الظرفية واعمال لات فى معرفة ظاهرة وفى غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف وحذف المضاف إلى الجملة والأولى قول الفارسى ان لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير ان مثل تسمع بالمعيدى خير من أن تراه (النوع الرابع عشر) تجويزهم فى الشعر ما لا يجوز فى النثر وذلك كثير وقد أفرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جدا وذلك بدلا الغلط والنسيان زعم بعض القدماء

---

والمراد من الاخبار عنهن بالنساء أنهن خاص لاذكور معهن وحينئذ فاندفع ما يقال ان الخبر يجب أن يفيد ما لا يفيده المخبر عنه ولا شك أن الضمير إذا جعل عائدا على البنات وهن نساء لم يفد الخبر شيأ غير ما أفاده المخبر عنه (قوله المفهوم من الفعل) أى الفعل السابق على أفعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بأنه لا يطرد فى نحو القوم إخوتك خلا زيدا لأنه لم يتقدم فعل ولا ما يجرى مجراه وقد يجاب بأنه عند عدم تقدم الفعل يؤخذ اسم الفاعل من المعنى أى الكائن أخاه مثلا (قوله وهو مؤمن) أى وهو أى الزانى وقوله حين يشربها وهو أى الشارب المفهوم من يشرب والشاهد فى هذا لا فى الزانى لأنه مصرح به والمراد نفى الايمان الكامل لأنه يرفع حال العصيان ثم يعود كما قيل وإلا لزم أن الميت حال العصيان كافر (قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل) أى من الفعل السابق على أفعال الاستثناء (قوله ومن ذلك) أى من الوهم فى الأول وهو منع حذف بعض الكلمات كالفاعل ونائبه والجار مع بقاء مجروره (قوله فى غير ليس ولا يكون) إنما قيد بذلك وان كان غيره لم يقيد به لأن المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هناك مضاف محذوف أقيم المضاف إليه مقامه والأصل ليس هو أى قيامهم قيام زيد أجيب بأن دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط تكلف اه شمنى (قوله بان ذلك) أى حذف حرف القسم (قوله ولا يصح أن يقال قدر ذلك الكتاب) أى اجعل ذلك الكتاب (قوله وحذفت اللام) أى من جواب القسم (قوله المقدر) أى للمقدر كائن (قوله هذا مقام) أى لهذا مقام (قوله لأن ذلك) أى حذف اللام من جواب القسم (قوله مخصوص باستطالة القسم) أى المقسم به فان لم يكن هناك استطالة فلا يجوز حذفها والحاصل انه عند عدم الاستطالة يمتنع الحذف ويقل مع وجودها هذا محصل كلام المصنف وصرح ابن مالك بان حذف اللام من الجملة الاسمية المجاب بها القسم دون استطالة قليل كقول أبى بكر الصديق والله أنا كنت أظلم منه قال واما ان كان فى المقسم به استطالة فالحذف حسن كما فى البيت وكما فى كلام ابن مسعود (قوله باستطالة الخ) أى ولا استطالة هنا ولا يخرج القرآن على القليل (قوله ومن الوهم فى الثانى) أى وهو إيجاب حذف أحد معمولى لات (قوله حنت نوار الخ) نوار مبنى على الكسر كوبار والبيت لشبيب بن جعيل يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم وقد أسره بنو قتيبة بن معين فى حرب وتمامه

وبدا الذى كانت نوار أجنت ٭ لما رأت ماء السلا شربا لها ٭ والفرث يعصر فى الاناء أرنت ٭ حنت من الحنين وهو الشفقة وقوله أجنت أى الذى سترته فى جنينها من المحبة والسلا بالقصر وعاء المولود وأرنت صاحت (قوله أى وقت حنت) أى وليس هذا الوقت وقت حنت أى وقت حنين (قوله وإعمال لات فى معرفة ظاهرة) أى وهو هنا لأنه اسم اشارة (قوله وفى غير الزمان) أى مع انها لا تعمل إلا فى الزمان وحنت ليس ظرفا (قوله وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أن) أى والمعنى وليس الحنين هنا أى كائنا فى هذا الوقت (قوله وعكسه) أى تجويزهم فى النثر ما لا يجوز فى الشعر (قوله بدلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط أى بدل عن اللفظ الذى ذكر غلطا لا أن البدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل من اللفظ الذى ذكر نسيانا (قوله زعم الخ) ان قلت قد استدل المثبتون لوقوع بدل الغلط فى كلام العرب بقول ذى الرمة

لمياء فى شفتيها حوة لعس ٭ وفى اللثات وفى أنيابها شنب

فان الحوة السواد واللعس سواد مشرب بحمرة وفى استدلالهم بذلك دليل على وقوع البدل المذكور فى الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك المتقدم قلت لا دليل فى هذا البيت على ذلك إذ هو محمول على التقديم والتأخير كما قال

أنه لايجوز فى الشعر لانه يقع غالبا عن ترو وفكر ﴿النوع الخامس عشر﴾ اشتراطهم وجود الربط فى بعض المواضع وفقده فى بعض فالاول قدمضى مشروحا والثانى  الجملة المضاف إليها نحو يوم قام زيد فاما قوله وتسخن ليلة لا يستطيع ٭ نباحا بها الكلب إلا هريرا وقوله

مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان

فنادر وهذا الحكم خفى على أكثر النحويين والصواب فى مثل قولك أعجبنى يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له وكذلك أجمع وما تصرف منه فى باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد وأما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فلس وأفلس والمعنى جاؤا بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة مثلها فى قوله ٭ هذا وجدكم الصغار بعينه ٭ فكان يصح اسقاطها ﴿النوع السادس عشر﴾ اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الاضافة كقبل وبعد وغير ولبناء بعضها أن تكون مضافة وذلك أى الموصولة فانها لا تبنى إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو أيهم أشد ومن الوهم فى ذلك قول ابن الطراوة هم أشد مبتدأ وخبر وأى مبنية مقطوعة عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصحف ولاجماع النحويين ﴿الجهة السابعة أن يحمل كلاما على شىء ويشهد استعمال آخر فى نظير ذلك الموضع بخلافه﴾ وله أمثلة ٭ أحدها قول الزمخشرى فى تخرج الميت من الحى انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحى من الميت



بعضهم أى فى شفتيها حوة وفى لثاتها العس ورد ذلك الجواب بانه يلزم عليه تقدم ما فى حيز الواو العاطفة عليها وهو باطل فصح الاستدلال (قوله أ ه) أى المذكور من البدلين لا يجوز الخ (قوله فالاول قدمضى) أى كجملة الخبر والصفة والصلة والحال (قوله والثانى الجملة المضاف إليها الخ) علل ابن مالك ذلك بان المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف فى التقدير إلى مصدر من معناها وكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عد ذلك نادرا اه شمنى (قوله نحو يوم قام الخ) أى من كل ظرف زمان مبهم كيوم وليلة وحين ووقت أضيف لجملة بعده (قوله وتسخن) بفتح المثناة الفوقية وضم الخاء المعجمة من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله ليلة لا يستطيع الخ) أى فقد أضاف الظرف للجملة وفيها رابط وهو ضمير لها (قوله لا يستطيع) نصف البيت الياء (٣) وآخره الياء من هريرا وزاد سببا خفيفا لترفيل الكامل (قوله مضت سنة الخ) السنة والعام والحجة بكسر الحاء المهملة بمعنى واحد وقبله

ومن يك سائلا عنى فانى ٭ من الفتيان أيام الختان

وأيام الختان وقعة لهم قال قائل منهم وقد لقوا عدوهم اختتنوهم بالرماح (قوله لعام ولدت فيه) أى فقد أضاف عام إلى الجملة والجملة فيها رابط وهو فيه (قوله فنادر) الحكم بالندور إذا لم يلاحظ التصويب المذكور والأفعلية لا يوجد مثل ذلك (قوله فنادر) صفة لمحذوف أى فشىء نادر وإلا فالواجب التثنية للمطابقة اه دمامينى (قوله وهذا الحكم) أى جعل الجملة فيما ذكر مضافا إليها مما خفى على أكثر النحويين لان الجملة حينئذ أى حين احتوت على الرابط صفة ولا يضاف موصوف إلى صفته (قوله فى مثل قولك الخ) أى من كل ظرف زمان وقع مضافا لما بعده من الجملة التى فيها رابط (قوله تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له) أى وحينئذ فيكون الاتيان بالضمير واجبا لأنه رابط للجملة الموصوف بها (قوله وكذلك أجمع) عطف على الجملة المضاف إليها وقوله وما تصرف منها أى مثل جمع وجمعاء وأجمعون (قوله لا بفتحها) نقل الحلبى فى شرح الازهرية عن النووى جواز فتحها (قوله وهو جمع) أى لا أنه من ألفاظ التوكيد وقوله بجماعتهم الأولى بجماعاتهم ليبين ان جمع بمعنى جماعة اه تقرير دردير (قوله هذا وجدكم الخ) يروى هذا لعمركم الصغار الخ وقوله هذا وجدكم هذا مبتدأ والصغار خبره وبعينه توكيد له مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد وقوله وجدكم الواو حرف قسم وجر وجدكم مقسم به مجرور وجملة القسم معترضة بين المبتدا والخبر (قوله فكان يصح اسقاطها) أى وهذه لا يصح اسقاطها فلا تكون زائدة وحينئذ فلم يكن باجمعهم من ألفاظ التوكيد وقد يقال انه لا يلزم من عدم صحة اسقاطها اصالتها إذ كم من زائد لازم كالباء فى فاعل كفى (قوله أن تقطع عن الاضافة) أى لفظا (قوله ومن الوهم فى ذلك) أى الثانى (قوله وأى مبنية مقطوعة عن الاضافة) أى فى محل نصب مفعول ننزع (قوله وهذا مخالف لرسم المصحف) أى العثمانى فان فيه أى متصلة بالضمير ومقتضى كون أى مقطوعة عن الاضافة أن ترسم غير متصلة بالضمير (قوله ولاجماع النحويين) أى ومخالف لاجماع النحويين من أن أى فى هذه الآية مضافة للضمير ﴿قوله الجهة السابعة﴾ أى من الجهات التى يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها (قوله ان يحمل) أى المعرب كلاما محتملا (قوله بخلافه) أى بخلاف ذلك الحمل أى وحينئذ فالذى ينبغى للمعرب أن يلاحظ المحلات المتقاربة ويجعل الاعراب فى المحل المحتمل مثل ما الاعراب فيه ظاهر (قوله وله أمثلة) أى كثر الخطأ فيها بمعنى خلاف الأولى (قوله ولم يجعله معطوفا على يخرج الحى من الميت) أى الذى هو خبر ثان (قوله

(٣) قوله نصف البيت الخ البيت من المتقارب فالعين آخر النصف الأول ولا ترفيل اه

لأن عطف الاسم على الاسم أولى ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك ٭ الثاني قول مكي وغيره في قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا أو مستأنفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء ٭ الثالث قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان الوقف هنا على ريب ويبتدأ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ٭ الرابع قول بعضهم في ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور أن الرابط الاشارة وأن الصابر والغافر جعلا من عزم الأمور مبالغة والصواب أن الاشارة للصبر والغفران بدليل وإن تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الأمور ولم يقل انكم ٭ الخامس قولهم في أين شركائي الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والأولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ولأن الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع في التنزيل إلا كذلك ومثله في هذا كقوله تعالم رسول الله انك مدركي

يدل الخ) أي لأن العطف فيهما على يخرج إذ ليس فيهما اسم وحينئذ فيجعل مخرج هنا عطفا على يخرج لاجل أن يوافق المحل الظاهر اعرابه فيكون من عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل (قوله يدل على خلاف ذلك) قال الدماميني في كلام الزمخشري ما يندفع به هذا الانتقاد وذلك انه قال ان يخرج الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحب والنوى ولذا ترك العاطف وإنما كانت كالمبينة له لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر النامين من جنس إخراج الحي من الميت لان النامي في حكم الحيوان وإذا كان يخرج الحي من الميت في موضع البيان لفالق الحب والنوى لم يتأت عطف مخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعل عطفا على فالق الحب ففي تلك الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الآية وجد ما يرجح العطف على غيره فعمل في كل بمقتضاه وظهر بذلك أن كلام المصنف غير متجه (قوله وكذلك يضل الله الخ) أي فهذا لا يصح أن يجعل صفة للمثل وحينئذ فليكن في آية البقرة كذلك وفي هذا شيء لان تعيين الاستئناف في آية المدثر لا يعينه في آية البقرة لجواز الوجهين فيها نعم الاولى الاستئناف للموافقة لا أن ذلك هو الصواب دون غيره كما هو كلامه وإذا كان هذا أولى فلا ينبغي أن يعد هذا من جملة الجهات التي يلحق المعرب الخلل منها وأجيب بجواب بعيد وحاصله أن المراد بالصواب ما يشمل الاولى ومراده بالخطأ ما يشمل خلاف الاولى اه تقرير دردير وقال الشمني أقول القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر لفظ منه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره حمل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثم ترى المهرة من شارحي المختصرات التي لها مطولات لا يعدلون عن حلها بما في مطولاتها وان احتملت غير ما في المطولات احتمالا ظاهرا اه كلامه (قوله ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة) أي فان فيه فيها متعلقة بريب وحينئذ فليكن هنا كذلك لاجل التوافق (قوله ويبتدأ فيه هدى) أي والمعنى ذلك الكتاب لا شك ثم قال فيه هدى وهذا معنى صحيح (قوله ان الرابط الاشارة) أي لان الجملة خبر من (قوله مبالغة) أي لانه لا يصح الاخبار عن الصابر والغافر بكونه من الامور الشديدة (قوله والصواب ان الاشارة للصبر والغفران) قد يشكل جعل الاشارة راجعة للغفران والصبر بانه يلزم عليه عدم الارتباط اذ يؤول الامر الى قولك ولمن صبر وغفر ان الصبر والغفران لمن عزم الامور وجوابه أن الاشارة وقعت للصبر والغفران المضاف كل منهما الى ضمير من فكانه قال ان صبره وغفرانه فحصل الربط بهذا الاعتبار وأما الآية الثانية فيتعين أن تكون الاشارة فيها راجعة للصبر والتقوى لا إلى الصابر والمتقي لانهما مخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث أنه مخاطب فلو أريد خطاب الفريقين لقيل انكم اه دماميني (قوله ان التقدير تزعمونهم) أي فاين خبر مقدم وشركائي مبتدأ مؤخر والذين بدل وكنتم تزعمون صلة والعائد محذوف أي تزعمونهم وكذلك المفعول الثاني محذوف (قوله بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم الخ) أي والاولى التناسب (قوله في التنزيل إلا كذلك) أي الا على ان وصلتها (قوله ومثله في هذا) الاولى ومثله في هذا الحكم وهو الوقوع على ان وصلتها تعلم كما في قوله وقد وجد هذا في بعض نسخ (قوله تعلم الخ) هو لسارية بن زنيم معتذرا للنبي صلى الله عليه وسلم وأول القصيدة

تعلم رسول الله انك قادر ٭ على كل حي من تهام ومن نجد
تعلم رسول الله انك مدركي ٭ فان وعيدا منك كالاخذ باليد
تعلم بان الركب إلا عويمرا ٭ هم الكاذبون المخلفو كل موعد
ونبي رسول الله أني هجوته ٭ فلا رفعت سوطي الى اذا يدي
وما حملت من ناقة فوق ظهرها ٭ أبر وأوفى ذمة من محمد

(قوله تعلم الخ) أي فتعلم ليس واقعا على المفعولين بل واقع على ان وصلتها فهي سادة مسد المفعولين

ومن القليل فيهما قوله * زعمتني شيخا ولست بشيخ * وقوله * تعلم شفاء النفس قهر عدوها * وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن فالغالب تعديه الى صريح المفعولين كقوله فقلت أجرني أباخالد *  والا فهبني امرأ هالكا * ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب أن ابانا كان حمارا ونحوه (السادس) قولهم في سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف أو خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون (السابع) قولهم في نحو وما ربك بظلام وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازية والتميمية والصواب الاول لان الخبر بعد ما لم يجيء في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن أمهاتهم ما هذا بشرا (الثامن) قول بعضهم في ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ان اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل أى الله خلقهم أو خلقهم الله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم (التاسع) قول أبي البقاء في أفمن أسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال اى على قصد تقوى أو مفعول أسس وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندي لتعينه في لمسجد أسس على التقوى (تنبيه) وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ويوجد ما يرجح كلا منها فينظر في أولاها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا فان الموعد يحتمل للمصدر ويشهد له لا نخلفه نحن ولا أنت وللزمان ويشهد له

(قوله

(قوله ومن القليل فيهما) أى في زعم وتعلم (قوله زعمتني شيخا) أى فزعم واقعة على صريح المفعولين وقوله زعمتني شيخا الخ هو لأبي أمية أوس الحنفي وبعده * انما الشيخ من يدب دبيبا

انما الشيخ من يستره الحـ ... ـسى ويمشي في بيته محجوبا

ان أراد الخروج خاف من الذئـ ... ـب وان كان لا يرى الحي ذيبا

كيف يدعى شيخا أخو مضلعات ... ليس يثنى تقلبا وركوبا

يدب بالكسر يدرج في المشي رويدا ومضلعات من الاضلاع الامالة (قوله تعلم شفاء النفس الخ) تمامه * فبالغ بلطف في التحيل والمكر * (قوله في ذلك) أى فهي تقع كثيرا على صريح المفعولين وقليلا على ان وصلتها (قوله هب بمعنى ظن) كون هب من أفعال القلوب مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وأنشد عليه هذا البيت (قوله أجرني) اى انصرني وامنع ظالمي من أن يظلمني (قوله ان قول الخواص) اى في كتابه درة الغواص في لحن الخواص أى العارفين من الناس (قوله لحن) لعله استند في ذلك الى قول صاحب الصحاح وهبني فعلت كذا أى احسبني واعددني ولا يقال هب اني كذا نقله المصنف في حواشي التسهيل (قوله وذهل عن قول القائل) أى قوله لعمر بن الخطاب في المسئلة الحمارية وهى زوج وأم واخوان لأم واخوان لأب وأم حكم فيها عمر بن الخطاب بالثلث الأخوين للأم ولم يجعل للاخرين الاشقاء شيأ فقالوا له يا أمير المؤمنين هب ان أبانا كان حمارا فاشركنا بقرابة أمنا فأشركهم (قوله لأن) اى في قوله ان الذين كفروا (قوله والأولى الاول بدليل الخ) قد يقال انه قد وجد في آية البقرة ما يصلح أن يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهى آية يس فرتب على كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما ارتكبوه خلاف الأولى فلا يكون خطأ فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمله اهـ دماميني قال الشمني أقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظن (قوله بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم) اى ففي هذه لم توجد ان حتى يكون لا يؤمنون خبرها فحينئذ تعين أن تكون مستأنفة فتجعل آية البقرة كذلك لأجل الموافقة (قوله الا وهو منصوب) أى وحينئذ فليكن الذي فيه حرف الجر الزائد كذلك لأجل التوافق (قوله نحو ما هن الخ) الأولى حذف نحو لانه ليس في القرآن من مثل ما الحجازية المنصوبة الخبر لفظا سوى الآيتين اللتين تلاهما اهـ دماميني (قوله من خلقهم) مفعول ثان لسأل على حذف عن (قوله والصواب الحمل الخ) هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه الى أن قال قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب قاله الدماميني قال الشمني وأقول لا يعارضه لأن الكلام انما هو في خصوص الجواب الذي سنده خلق لا في كل جواب (قوله ان الظرف حال) اى من ضمير أسس اى قاصدا ببنيانه التقوى (قوله وهذا الوجه) اى الذي أخره وقوله لتعينه الخ فيه انه لا وجه لتعين كونه ظرفا لغوا متعلقا بأسس مع احتمال كونه ظرفا مستقرا حال من الضمير المستكن في أسس (قوله لتعينه) أى المفعول واذا تعين ذلك في هذا الموضع حمل في الآخر عليه للموافقة (قوله لمسجد أسس على التقوى) قيل هو مسجد قباء وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فاجعل بيننا وبينك موعدا) يحتمل أن المراد وعدا ويحتمل أن المراد زمان وعد ويحتمل أن المراد مكان وعد وقد وجد ما يرجح كلا من الاحتمالات الثلاثة (قوله يحتمل للمصدر) أى وهو الوعد وقوله ويشهد له لا نخلفه أى لأن الذي يتصف بالاخلاف وعدمه الوعد لا زمانه ولا مكانه (قوله وللزمان) أى زمان الوعد

قال موعدكم يوم الزينة وللمكان ويشهد له مكانا سوى إذا أعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لنخافه تعين ذلك (الجهة الثامنة أن يحمل المعرب على شيء وفى ذلك الموضع ما يدفعه) وهذا أصعب من الذى قبله وله أمثلة (أحدها) قول بعضهم فى إن هذان لساحران انها ان واسمها أى أن القصة وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة (والثانى) قول الأخفش وتبعه أبو البقاء فى ولا الذين يموتون وهم كفار اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبره ويدفعه أن الرسم ولا وذلك يقتضى انه مجرور بالعطف على الذين  يعملون السيآت لا مرفوع بالابتداء والذى حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى لهما ان الالف فى لا زائدة كالألف فى لأاذبحنه فانها زائدة فى الرسم وكذا فى لأأوضعوا والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده بل ليسوى بينها وبين ماقبلها أى انه لافرق فى عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفى الاثم عن المتأخر فى فمن تعجل فى يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه مع أن حكمه معلوم لانه آخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه آخذ بالرخصة على معنى يستوى فى عدم الاثم من يتعجل ومن لم يتعجل وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد (والثالث) قول ابن الطراوة فى أيهم أشد هم أشد مبتدأ وخبر وأى مضافة لمحذوف ويدفعه رسم أيهم متصلة وان أيا إذا لم تضف أعربت باتفاق (والرابع) قول بعضهم فى وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون انهم الأولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانية كذلك أو مبتدأ ما بعده خبره والصواب ان هم مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها ولأن الحديث فى الفعل لا فى الفاعل إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استوفوا وإذا أعطوهم أخسروا وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا

---

(قوله قال موعدكم) أى زمان وعدكم (قوله تعين ذلك) أى كون المراد بالموعد مكان الوعد وارتفع الاحتمال (قوله الجهة الثامنة) أى من الجهات التى يدخل على المعرب الخطأ بسبب عدم مراعاتها (قوله أن يحمل المعرب) أن الكلام على شيء (قوله ما يدفعه) أى ما يدفع حمله (قوله وهذا أصعب من الذى قبله) أى لان الدافع إذا كان فى المحل أصعب مما إذا كان الدافع فى محل آخر (قوله انها ان واسمها) أى فهو يقول ان الاصل انها ذان لساحران فان حرف توكيد ونصب وضمير القصة اسمها وذان مبتدا وقوله لساحران خبر والجملة خبر إن (قوله رسم إن منفصلة) أى رسمها فى المصحف الامام (قوله والجملة بعده) أى وهى قوله أولئك أعتدنا لهم عذابا أليما وأما جملة يموتون وهم كفار فصلة (قوله وذلك) أى ورسمه بالالف وقوله يقتضى انه مجرور بالعطف أى بالواو ولا لتأكيد النفى وقوله على الذين يعملون السيآت أى من قوله وليست التوبة للذين يعملون السيآت (قوله لا مرفوع بالابتداء) أى وأن اللام لام الابتداء بل هى نافية مؤكدة للنفى قبلها (قوله لا توبة له) اى ونفى الشيء فرع عن صحة ثبوته (قوله ويمكن الخ) هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله أن الالف فى لا زائدة أى وان اللام للابتداء (قوله فانها زائدة فى الرسم) اى واللام للابتداء (قوله وكذا فى لأأوضعوا) اى من قوله تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ولأأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة (قوله والجواب) اى عن قوله والذى حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر الخ شمنى (قوله لم تذكر ليفاد معناها بمجرده) أى حتى يرد الاعتراض بان نفى الشيء فرع عن صحة ثبوته ومن مات على الكفر لا تأتى توبته فكيف تنفى عنه (قوله مع ان حكمه) أى المتأخر معلوم وهو عدم الاثم (قوله على معنى الخ) أى فالجملة الثانية مسوقة لاجل التسوية بينها وبين ما قبلها فى عدم الاثم لا انها ذكرت لاجل افادة معناها بمجرده لانه معلوم والحاصل أن سوق الكلام لاجل التحقيق وقيل ان أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما لتضييقه على نفسه وتشديده عليها فورد القرآن بنفى الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام ليس لاجل التحقيق بل لاجل نفى الاثم المتوهم على التقديرين فكل من الجملتين ذكر لا لافادة معناه بمجرده (قوله وحمل الرسم الخ) هذا رد لقوله سابقا ويمكن أن يدعى لهما ان الالف فى لا زائدة (قوله وان أيا إذا لم تضف) اى لفظا أعربت (قوله والثانية كذلك) اى والمعنى وإذا كالوا بانفسهم أو وزنوا بانفسهم (قوله ما بعده) وهو جملة يخسرون وحذف خبر أحد المبتدأين لدلالة الآخر وقوله خبر اى خبر المبتدا والجملة جواب إذا (قوله لرسم الواو بغير ألف) اى فهذا يدل على أن الضمير متصل بالفعل لان الفعل إذا كان آخره واو الجماعة رسم بعدها ألف (قوله ولان الحديث) اى لان المحدث عنه وهو الذى ذموا من أجله وقوله فى الفعل أى الاخذ والاعطاء وهو المشار له بقوله إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم الخ وقوله لا فى الفاعل اى وحينئذ فلا وجه لتأكيده (قوله إذا أخذوا من الناس) راجع لاكتالوا وفيه إشارة إلى أن على بمعنى من وقوله وإذا أعطوا راجع لكالوهم أو وزنوهم (قوله استوفوا) أى أخذوا حقهم بكماله (قوله وإذا أعطوهم) اى وإذا أعطوا الناس أخسروهم ونقصوهم حقهم (قوله أخسروا) اى وحينئذ فضمير كالوهم ووزنوهم للناس (قوله وإذا جعلت الضمير) اى هم فى قوله كالوهم أو وزنوهم (قوله إذا أخذوا استوفوا) اى من الناس بان كال او وزن لهم غيرهم

وهو كلام متنافر لأن الحديث  في الفعل لا في المباشر (الخامس) قول مكي وغيره في قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن

يدخلونها أن جنات بدل من الفضل والأولى انه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا ضربته (السادس) قول كثير من النحويين في قوله تعالى إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك انه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل والصواب أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية سبحان إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا ونظيره المثال الآتي (السابع) قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ان من نصب قدر الاستثناء من فأسر بأهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم أحد ورد باستلزامه تناقض القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روي انها تبعتهم وانها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها وبعد فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر وقد سبقه غيره اليه والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين فاذا قدر الاستثناء من أحد كانت قراءتهم

وقوله استوفوا أي حقهم وقوله وإذا تولوا الكيل أي أخذوا لأنفسهم أخسروا أنفسهم أي وهذا بعيد لكون الشأن أنهم إنما يخسرون إذا لم يتولوا الكيل وإذا تولوا الكيل بأنفسهم فلا يخسرون على أن هذا ليس فيه ذم لهم (قوله متنافر) أي لمخالفته الطبع (قوله وهو كلام متنافر) قد يقال إن المعنى وإذا كالوا بأنفسهم أو وزنوا بأنفسهم لغيرهم يخسرون المكيل له والموزون له بنقص حقه وحينئذ فلا تنافر (قوله لا في المباشر) أي الذي هو الفاعل (قوله لقراءة بعضهم بالنصب) أي وكل ما جاز أن يكون منصوبا على الاشتغال إنما يكون رفعه على الابتداء (قوله على جواز استثناء الأكثر من الأقل) الأولى حذف الأقل ويقول استثناء الأكثر فقط لأن الاستثناء من المجموع فهو كقولك جاءني عشرة إلا سبعة وظاهر قوله من الأقل أنه يجوز قولك جاءني ثلاثة إلا عشرة لأنه حينئذ استثناء الأكثر من الأقل مع أنه لا يصح (قوله والصواب أن المراد الخ) أي بدليل الاضافة للياء المفيدة للتشريف ولا شك أن الياء من نفس الموضع لأن الدال آية سبحان حتى يكون من الجهة التي قبل هذه وقوله بدليل آية سبحان دليل لمجرد كون الاستثناء منقطعا بقطع النظر عن كون المراد بالعباد المخلصين وهذا في الحقيقة ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمصنف لم يذكره هنا لأنه من هذه الجهة وإنما ذكره لكونه لازما لكون المراد بالعباد المخلصين أو لكونه دفع السؤال المقدر وهو إذا كان المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثناء اه تقرير شيخنا دردير وبه سقط بحث الدماميني (قوله والصواب أن المراد بالعباد المخلصون الخ) قال الدماميني اختياره لكون الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بأنه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر في ذلك أن آية سبحان بدون استثناء لانه أريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء وقد يجاب بأن القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر لفظ فيه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره حمل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره والاستثناء المنقطع وإن كان خلاف الاصل إلا أنه فصيح شائع اه قال الدماميني ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة إذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر أن الدافع عنده له ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهي الدالة على أن المراد بالعباد المخلصون وحينئذ فهو من أمثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء ويشهد استعمال في مكان آخر بخلافه اه دماميني (قوله المثال الآتي) أي في السابع في قوله ولا يلتفت منكم أحد والنظير هو قوله الآتي والذي أجزم به أن الخ (قوله قدر) أي جعل الاستثناء من فأسر بأهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد لان المختار الاتباع بعد النفي وشبهه ولا ينبغي تخريج قراءة الاكثر على خلاف المختار (قوله ومن رفع قدره) أي جعله أي الاستثناء من ولا يلتفت منكم أحد أي فهو بدل من أحد بدل بعض من كل (قوله وورد) أي ذلك القول وهذا لابن الحاجب (قوله تكون مسرى بها) أي لان المعنى لا يلتفت منكم أحد أيها السارون إلا امرأتك فانها من السارين وتلتفت (قوله على قراءة الرفع) أي لان الالتفات بعد الاسراء وحينئذ فتكون مسرى بها (قوله وفيه نظر) أي في الرد الذي قاله ابن الحاجب لكلام الزمخشري نظر بل كلام الزمخشري وجيه ولا يرد عليه الرد السابق وأجاب نجم الائمة الرضي عن رد ابن الحاجب بجواب آخر وهو أن الاسراء المأمور به مقيد بعدم الالتفات معنى أي أسر اسراء غير ملتفت فيه بأهلك إلا امرأتك فان اسراءها مع التفاتها وحينئذ فقراءة النصب تدل على انها مسرى بها كقراءة الرفع فحاصله منع أن قراءة النصب تدل على أنها غير مسرى بها وأما جواب المصنف فحاصله منع كون قراءة الرفع تدل على أنها مسرى بها بل إنما تدل على أنها غير مسرى بها كقراءة النصب اه تقرير دردير (قوله لا يدل على أنها مسرى بها) أي قصدا بل على أنها معهم أي حال الاسراء (قوله وقد روي) سند للمنع أي فيه نظر لانه قد روي الخ (قوله انها تبعتهم) أي وليست مسرى بها قصدا (قوله وبعد فقول الزمخشري) أي وأقول لك بعد ما تقدم من البحث في كلام الزمخشري والجواب عنه تنبه فقول

الزمخشري

الزمخشرى الخ (قوله على الوجه المرجوح) اى لان الاستثناء من الكلام الغير الموجب الارجح فيه الابدال ولذلك جعلوا الاستثناء من بأهلك (قوله على ذلك) أى على الوجه المرجوح (قوله فان النصب فيها الخ) فقد خرج قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وحينئذ فلتكن هنا كذلك مخرجة على الوجه المرجوح ولا ضرر فيه (قوله فان النصب فيها عند سيبويه الخ) حاصل ذلك أن بعضهم قرأ إنا كل بالرفع وهذه القراءة يحتمل أن يكون خلقناه صفة لشئ مخصصة وبقدر خبر وهذا لا يفيد عموم القدر فى جميع المخلوقات فيوهم وجود شئ ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له وذلك لان المعنى على هذا الاحتمال إنا كل شئ مخلوق لنا كائن بقدر فيفيد أن الشئ الغير المخلوق لله ليس بقدر وهذا قول القدرية وهو باطل ويحتمل أن خلقناه خبر وقوله بقدر خبر ثان والمعنى كل شئ مخلوق لنا مخلوق بقدر وهذا الوجه يفيد المعنى المراد من الآية وهو عموم خلق الاشياء بقدر خيرا كان أو شرا كما يقول أهل السنة وأما قراءة النصب فلا تحتمل إلا مذهب أهل السنة إذ لا يتوهم عند نصب كل شئ كون خلقناه صفة لكل شئ لانه إذا نصب كل شئ لزم أن يكون خلقناه مفسرا لناصبه وإذا كان مفسرا فلا يكون صفة وحينئذ فيفيد المعنى المقصود إذ التقدير خلقنا كل شئ بقدر (قوله زيدا ضربته) أى ونصب زيد على الاشتغال مرجوح والراجح الرفع على ما بين فى محله فانه من افراد قول ابن مالك * والرفع فى غير الذى مر رجح * (قوله ولم ير) اى سيبويه وحاصله ان نصب كل شئ عند سيبويه فى الآية من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب فى الآية مرجوحا وانما هو راجح لانه فى الرفع فى الآية يخاف التباس المفسر بالصفة اى يخاف التباس ما جعل مفسرا فى حالة النصب بالصفة وهو ترجيح للنصب إذ لا التباس فيه وأجيب بان سيبويه لم ير خوف التباس المفسر بالصفة إذا رفع الاسم مرجحا للنصب على الرفع كما يراه غيره وذلك لكثرة وقوع الالباس فى العربية فلا تكون السلامة منه مرجحة (قوله مرجحا) أى لقراءة النصب أى انه يجعلها من باب الاشتغال المرجوح ولم ير ترجيحها بخلوها عن الالباس اللازم على قراءة الرفع لكثرة وقوع الالباس فى العربية وأما غير سيبويه فقد جعل ذلك مرجحا للنصب (قوله نحو خفت) اعلم أنه يحتمل أنه مبنى للفاعل وأصله خوفت نقلت حركة الواو للخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ويحتمل بناؤه للمفعول وأصله خوفت ففعل به ما تقدم (قوله وطلت) يحتمل أنه مبنى للفاعل فأصله طولت بفتح الطاء وضم الواو أو مبنى للمفعول فأصله طولت بضم الطاء وكسر الواو فعلى الاول نقلت حركة الواو لما قبلها بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعلى الثانى استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين (قوله محتمل لهما) لانه ان كان الاصل تضارر بفتح الراء الاولى فهو مبنى للمفعول وان كان أصله بكسر الراء الاولى فهو مبنى للفاعل (قوله محتمل لوصفيها) اى لوصف المبنى للفاعل بأن يكون اسم فاعل ولوصف المبنى للمفعول بأن يكون اسم مفعول وذلك لانه ان كان أصله مختير بكسر الياء فهو اسم فاعل وان كان بفتحها فاسم مفعول (قوله فى النسب) أى يحتمل لاحد الوصفين من اشترى فيحتمل أنه نسبة لمشترى بفتح التاء وكسر الراء اسم فاعل أو نسبة لمشترى بفتحها اسم مفعول (قوله كون الاول) الاول تلك وقوله والثانى خبر أى دعواهم (قوله والالباس واقع فى العربية بدليل الخ) أى لكنه خلاف الأصل والأصل مراعاة ما يدفع الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير فى مسئلة جريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم فى نحو يا مسلمة على لغة من لا ينتظر وترك بناء فعل التعجب واسم التفضيل من الفعل المبنى للمفعول (قوله والمشتركات) جمع مشتركة بمعنى كلمة مشتركة (قوله أن قراءة الاكثرين) وهى نصب امرأتك (قوله وأن الاستثناء فى الآية من جملة الامر) أى من أهلك الواقعة فى جملة الامر (قوله وأن الاستثناء منقطع) أى لكن امرأتك انه الخ فالمراد بأهله المأمور بالسرى بهم غير المرأة (قوله بدليل سقوطه الخ) أى والمتصل لا يسقط وكل هذا من باب وخير ما فسرته بالوارد (قوله فى آية

على الوجه المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجئ قراءة الاكثر على ذلك مستدلا بقوله تعالى إنا كل شئ خلقناه بقدر فان النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم زيدا ضربته ولم ير خوف الباس المفسر بالصفة مرجحا كما رآه بعض المتأخرين وذلك لانه يرى فى نحو خفت بالكسر وطلت بالضم أنه محتمل لفعلى الفاعل والمفعول ولا خلاف ان نحو تضار محتمل لهما وان نحو مختار محتمل لوصفيها وكذلك نحو مشترى فى النسب وقال الزجاج فى فما زالت تلك دعواهم ان النحويين يجيزون كون الاول اسما والثانى خبرا والعكس * وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشرى قال ابن الحاج وكذا نحو ضرب موسى عيسى كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية والذى التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين والالباس واقع فى العربية بدليل أسماء الاجناس والمشتركات انتهى والذى أجزم به أن قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة وان الاستثناء فى الآية من جملة الامر على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد فى قراءة ابن مسعود وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه فى آية

الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته لاأهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين يؤيده ماجاء فى ابن نوح عليه الصلاة والسلام يانوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثناء من جملة النهى وماقدمته أولى لضعف اللغة التميمية ولما قدمت من سقوط جملة النهى فى قراءة ابن مسعود



حكاها أبو عبيدة وغيره ﴿الجهة التاسعة أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات ولذلك أمثلة﴾ (أحدها) نحو زيد أحصى ذهنا وعمرو أحصى مالا فان الاول على ان أحصى اسم تفضيل والمنصوب تميز مثل أحسن وجها (والثانى) على ان أحصى فعل ماض والمنصوب مفعول مثل وأحصى كل شىء عددا ومن الوهم قول بعضهم فى أحصى لما لبثوا أمدا انه من الاول فان الأمد ليس محصيا بل محصى وشرط التميز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد أكثر مالا بخلاف مال زيد أكثر مال الثانى نحو زيد كاتب شاعر فان الثانى خبر أو صفة للخبر ونحو زيد رجل صالح فان الثانى صفة لاغير لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلهما زيد عالم يفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير وزعم الفارسى ان الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما والمشهور فيهما الجواز كما ان ذلك جائز فى الصفات وعليه قول بعضهم فى فاذاهم فريقان يختصمون أن يختصمون خبر ثان أو صفة ويحتمل الحالية خبران أيضا أى فاذاهم مفترقون مختصمين وأوجب الفارسى فى كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل (الثالث) رأيت زيدا فقيها ورأيت الهلال طالعا فان رأى فى الاول علمية وفقيها مفعول ثان وفى الثانى بصرية وطالعا حال وتقول تركت زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول ثان أو بخلفت فحال واذا حمل قوله تعالى وتركهم فى ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر أو الظرف مفعول ثان والجملة بعده حال او بالعكس

---

الحجر) وهى فأسر باهلك بقطع من الليل وامضوا حيث تؤمرون (قوله يانوح انه ليس من أهلك) أى الناجين (قوله ووجه الرفع) أى مع أنه استثناء من كلام تام موجب وهو واجب النصب (قوله على اللغة الحجازية) حاصله ان الاستثناء اذا كان من كلام تام غير موجب بان تقدمه نفى أو نهى فان كان متصلا فالأرجح الاتباع ويجوز النصب على الاستثناء وان كان منقطعا تعين النصب على الاستثناء عند الحجازيين وجاز الاتباع أيضا عند التميميين (قوله وهذا يدل الخ) أى لان الاستثناء لو كان من جملة الامر تحتم النصب عند الحجازيين والتميميين جميعا على تقدير الانقطاع مثل الاتصال (قوله من جملة النهى) أى من أحد الواقع فى جملة النهى ووجه الانقطاع أن الخطاب فى منكم للمؤمنين (قوله وماقدمته) أى من كون الاستثناء من جملة الامر على القراءتين (قوله من سقوط جملة النهى) أى فان سقوطها فى بعض القراءة يدل على أن المستثنى منه جملة الأمر اذ لا يجوز حذف المستثنى منه مع عامله (قوله أحصى ذهنا) قديتوهم أن ذهنا هنا مضبوط بالباء الموحدة بقرينة ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الاذهان والا كان مثل أحصى مالا والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وشدتها هى الذكاء وجودة تهيئها لتصور مايرد عليها هى الفطنة اه شمنى (قوله تميز) أى محول عن الفاعل (قوله فان الامد الخ) هذا تعليل للوهم (قوله كزيد أكثر مالا) أى ففاعل الكثرة فى المعنى المال لازيد اه تقرير دردير (قوله كونه فاعلا فى المعنى) أى كما قال فى الخلاصة

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا ✲ مفضلا كانت أعلى منزلا

(قوله بخلاف مال زيد الخ) هذا تميز مخفوض محترز المنصوب فلا يشترط كونه فاعلا فى المعنى لان فاعل الكثرة مال زيد لا مطلق مال اه تقرير شيخنا دردير (قوله لعدم الفائدة) أى لان من المعلوم ان زيدا رجل وشرط الخبر أن يفيد مالا يفيده المخبر عنه إما بنفسه أو بغيره كالخبر الموطئ كما هنا (قوله يفعل الخير) أى فالجملة إما خبر ثان أو صفة للخبر وقوله وزيد رجل يفعل الخير أى فهى صفة لاغير لعدم افادة الاول على انفراده (قوله صفة فيهما) أى فى المثالين وقوله والمشهور فيهما أى فى المثالين (قوله الجواز) أى جواز كون الجملة خبرا كما يجوز أن تكون صفة (قوله ذلك) أى تعدد الخبر (قوله جائز فى الصفات) أى اذا كان كل منهما صفة نحو زيد عالم فاضل (قوله وعليه) أى على ذلك المشهور يتخرج قول بعضهم (قوله لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل) أى فلا يجوز أن يكون صفة لقردة لان جمع الخ (قوله وفقيها مفعول ثان) فان قيل لم لا تكون رأى فى الاول بصرية وفقيها حالا أجيب بان الغالب فى الحال أن تكون منتقلة وفقيها ليس كذلك اه شمنى (قوله على الاول) أى بان جعل ترك بمعنى صير (قوله فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) وفى عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يصح أما أولا فلانه مناف لغرضه من جعل كل منهما مفعولا وأما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر فالاولى ان يقول ان الظرف مفعول ثان ولا يبصرون مفعول آخر تكرر أى ذكر ثانيا لا من جهة خصوصية اللفظ بل من جهة ذاته أى كونه مفعولا لان لا يبصرون لم يذكر الامرة واحدة اه تقرير شيخنا دردير (قوله مفعول ثان تكرر) معناه ان أصلهما

وإن حل على الثاني فحالان (الرابع) اغترف غرفة بيده ان فتحت الغين فمفعول مطلق أو ضممتها فمفعول به ومثلهما حسوت حسوة وحسوة ﴿ الجهة العاشرة أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض ﴾ كقول مكي في لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كالذي الآية ان الكاف نعت لمصدر محذوف أي إبطالا كالذي ويلزمه أن يقدر ابطالا كابطال انفاق الذي ينفق والوجه (٢٣٣) أن يكون كالذي حالا من الواو أي لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض المصريين في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ أصله الكلمة هي لفظ ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل انه يجوز في زيد هو الفاضل أن يحذف مع قوله وقول غيره انه لا يجوز حذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار لانه لا دليل حينئذ على المحذوف ورده على من قال في بيت الفرزدق ٭ وإذ ما مثلهم بشر ٭ ان بشر مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف خبره وإذ ما بشر مكانا مثل مكانهم بان مثلا لا يختص بالمكان فلا دليل حينئذ وكقول الزمخشري في قوله ٭ لا نسب اليوم ولا خلة ٭ ان النصب باضمار فعل أي ولا أرى وإنما النصب مثله في لا حول ولا قوة وقول الخليل في قوله ٭ ألا رجلا جزاه الله خيرا ٭ ان التقدير ألا تروني رجلا مع امكان أن يكون من باب الاشتغال وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور (أحدها) أن رجلا نكرة وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلا للرفع بالابتداء ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله ٭ يدل على محصلة تبيت ( الثاني ) ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد ( الثالث ) ان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له



خبران متعددان وهما مفعولان بعد دخول الفعل فاذا كانت الاخبار متعددة ودخل عليها فعل متعد لاثنين مثلا صار له مفاعيل كثيرة ثلاثة كما هنا فأكثر تقول ظننت زيدا فقيها عالما شاعرا كاتبا ظريفا فلا امتناع في ذلك إذا كانت تلك المفاعيل في الأصل أخبارا وقيل بجواز تعدد الخبر (قوله وان حمل على الثاني) أي بان جعل ترك بمعنى خلق (قوله فمفعول مطلق) أي لان الغرفة بالفتح اسم للفعل (قوله فمفعول به) أي لان غرفة بالضم اسم للمغروف وكذا تقول في حسوة (قوله أو على خلاف الظاهر) خلاف الظاهر أعم مما قبله لانهما قد يجتمعان فيما إذا خرج الكلام على حذف وينفرد الثاني فيما إذا احتمل الكلام إعرابين وكان أحدهما لا دليل عليه فهو خلاف الظاهر (قوله ان الكاف) أي في قوله كالذي (قوله ويلزمه أن يقدر الخ) أي لان الابطال معنى فلا يصح أن يشبه بالذات فلذا قدر مدخول الكاف ابطال (قوله كابطال انفاق الخ) إنما قدر انفاق لان الابطال حكم لا يتعلق بالذوات وإنما يتعلق بالأفعال (قوله انفاق الذي ينفق) ماله رئاء الناس ولا يريد بانفاقه رضا الله ولا ثواب الآخرة (قوله والوجه الخ) ذكر الزمخشري في الكشاف كلا من الوجهين وصدر بالأول (قوله مشبهين الذي ينفق) أي وإنما كان هذا الاعراب هو الوجه لانه لا حذف في الكلام عليه إذ هو الاصل اه تقرير دردير (قوله وقول بعض المصريين) بالجر عطف على قول مكي والمراد بذلك البعض ابن الاكفاني الحكيم المشهور كما قاله أبو العباس تلميذ المصنف (قوله أن يحذف) أي ذلك الضمير (قوله لانه لا دليل الخ) أي وإذا كان كذلك فكيف يجوز الحذف في زيد هو الفاضل وفي الكلمة لفظ مع انه لا دليل عليه ( قوله ورده )أي ومع رده ( قوله وإذ ما مثلهم بشر )هذا عجز بيت وصدره ٭ فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ٭ إذ هم قريش وقوله لا نسب الخ هذا صدر بيت عجزه ٭ اتسع الخرق على الراقع (قوله بأن مثلا) متعلق برده (قوله لا يختص بالمكان) أي بل يضاف لغيره (قوله فلا دليل حينئذ) أي على ذلك الخبر المحذوف أي وحينئذ فالاولى أن يجعل بشر مبتدأ خبره محذوف ومثلهم حال أي اذ ما بشر في الوجود مماثلا لهم ولا يجوز أن يكون مثلهم خبر ما وبشر اسمها لان شرط إعمال ما عند الحجازيين ترتيب معموليها (قوله ان النصب) أي في خلة (قوله أي ولا أرى) أي والتقدير خلاف الاصل فالنصب إنما هو مثله الخ ( قوله وإنما النصب مثله) أي فهو على إلغاء لا الثانية والعطف على محل اسم لا الاولى (قوله وقول الخليل) قد يجاب عنه بانه إنما ارتكب خلاف الاصل لمقتض وذلك ان شرط المنصوب على الاشتغال لا بد من صحة رفعه على الابتداء ورجل لا يصح رفعه على الابتداء على أن الشاعر لم يرد أن يدعو لرجل هذه صفته وإنما قصده طلبه وحينئذ فتقدير الخليل أولى من تقدير غيره (قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا) هذا صدر بيت وتمامه ٭ يدل على محصلة تبيت ٭ (قوله وهو) أي ان نصب رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور لانه خلاف الظاهر (قوله وقد يجاب عن هذا) أي الاعتراض الاخير وهو قولنا ان نصب رجلا على الاشتغال أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور (قوله نكرة) أي خالية عن مسوغات الابتداء (قوله قابلا للرفع بالابتداء) بان يكون معرفة أو نكرة لها مسوغ وهنا ليس كذلك وحينئذ فيكون تقدير الخليل أي جعله منصوبا بمحذوف غير مفسر بمذكور أولى (قوله بان النكرة هنا موصوفة) أي وحينئذ فهي قابلة للرفع بالابتداء (قوله إن امرؤ هلك ليس له ولد) أي فقد فصل بالجملة المفسرة وهي هلك بين الموصوف أعني امرؤ وصفته أعني ليس له ولد (قوله هذه صفته) يعني بدل وأما

فكان الحمل عليه أولى وأما قول سيبويه في قوله ، آليت حب العراق الدهر أطعمه ، ان أصله آليت على حب العراق مع امكان جعله على الاشتغال وهو قياسي بخلاف حذف الجار فجوابه ان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل أدوات الصدور كلام الابتداء وما النافية وماله الصدر (٢٣٤) لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وإنما قال في قل اللهم فاطر السموات والأرض انه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الاصوات فلم يجز نعته وإنما قال في قوله ، اعتاد قلبك من سلمى عوائده ، وهاج أحزانك المكنونة الطلل ، ربع قواء أذاع المعصرات به ، وكل حيران سار ماؤه خضل ، ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من الطلل لان الربع أكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الأقل ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق أحد البيتين بالآخر إذ البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافي تضمينا ولان أسماء الديار قد كثر فيها أن تحمل على عامل مضمر يقال دار مية وديار الاحباب رفعا باضمار هي ونصبا باضمار اذكر فهذا موضع ألف فيه الحذف وإنما قال الأخفش في ما أحسن زيدا أن الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة مع أنه اذا قدر ما نكرة تامة والجملة بعدها خبرا كما قال سيبويه لم يحتج الى تقدير خبر لانه رأى ان ما التامة غير ثابتة أو غير فاشية وحذف والخطا الخبر فاش فترجح عنده الحمل عليه وإنما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبرا لمحذوف مع امكان تقديره مبتدا والجملة قبله خبرا لان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل

جملة جزاه الخ فهي معترضة للدعاء على هذا ، الحاصل ان قصد الشاعر أنهم يرون رجلا ويدلونه عليه موصوفا بكونه يدل على محصلة تبيت وليس قصده الدعاء للرجل الموصوف بهذه الصفة لان الاول أهم من الثاني وحينئذ فالحمل عليه أولى (قوله فكان الحمل عليه أولى) اى والحمل عليه يكون بجعل النصب بمحذوف غير مفسر بمذكور بخلاف لو جعل النصب على الاشتغال فانه يفيد أن المقصود الدعاء لرجل موصوف بالصفة المذكورة (قوله وأما قول سيبويه الخ) هذا شروع في جواب عن أمور ربما يتوهم تخريجها على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر فأحب أن يجيب المصنف عنها (قوله على الاشتغال) أى فيقدر أن الأصل آليت أطعم حب العراق والاشتغال هو الظاهر فلذا كان قياسيا بخلاف تقدير على فانه لا دليل عليه فلذا كان النصب على نزع الخافض سماعيا (قوله وانما قال) أى سيبويه في قل اللهم فاطر السموات أى وكذا قال ذلك في قل اللهم مالك الملك (قوله انه) أى فاطر وقوله على تقدير يا أى انه نداء ثان (قوله ولم يجعله صفة على المحل) أى مع انه الظاهر بخلاف جعله منادى ثانيا فانه خلاف الظاهر إذ الاصل عدم الحذف ولا دليل على حذف يا (قوله أشبه الاصوات) فقد صار مثل هلا إذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم الله مع بقائهما على معنيهما (قوله الطلل) هو ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف والمد المنزل الذى لا أنيس به وأذاع أفشى ومفعوله محذوف أى أذاع الخصب والمعصرات السحاب تعصر المطر أو تعصرها الرياح فتمطر وقوله وكل عطف على المعصرات والخضل بفتح الخاء وكسر الضاد البارد الرطب والنبت الناعم اه شمني (قوله وكل حيران) أى في سيره من السحاب لثقله وعدم الريح التى تسوقه فهو يتردد في الذهاب لأى جهة (قوله ان التقدير الخ) أى اذا رفعت وأما اذا نصبت فالتقدير اذكر ربعا فقد جوز سيبويه فيه الرفع والنصب الا أن الرسم لا يساعد الثاني (قوله ولم يجعله على البدل من الطلل) أى مع أنه ليس خلاف الأصل بخلاف جعله خبرا للاحتياج الى تقدير (قوله لان الربع أكثر منه) أى لان الدار أعنى الربع أكثر من آثارها وجدارها وهو الطلل (قوله فكيف يبدل الأكثر الخ) اعترض بانه كما يمتنع بدل الأكثر من الأقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمتنع الاخبار بالأكثر عن الأقل لعدم الصدق أيضا وقد صرح سيبويه بان الاخبار هنا يصح ولا بد له من مصحح وأى شئ فرض مصححا للاخبار كان بعينه مصححا للبدلية قال الشمنى وأقول مصحح الاخبار بالأكثر عن الاقل المبالغة وهى لا معنى لها في الابدال (قوله ان تحمل) أى يخبر بها عن عامل أى عن مبتدا محذوف وجوبا ولا يجوز اظهاره وكذا لا يجوز اظهار الفعل العامل فيها النصب وإنما لم يجز اظهار الرافع ولا الناصب مع ذكر الدار والديار المكثرة ماجرى في أشعارهم من تقدم ذكر المنازل فجرى عندهم مجرى المثل والامثال لا تغير فكذا ما جرى مجراها اه دماميني (قوله لم يحتج الى تقدير خبر) أى بخلافه على كلامه لان المعنى عليه الذى حسن زيدا شئ عظيم أو شئ حسن زيدا عظيم (قوله ان ما التامة) هى التى لا تحتاج لصلة أو صفة وقوله الحمل عليه أى حمل ما أحسن زيدا على حذف الخبر (قوله وإنما أجاز الخ) جواب عما يقال كيف يكون الاعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن كثيرا من النحويين أجاز في نحو نعم الرجل زيد أن يكون زيد خبرا لمحذوف وهو خلاف الظاهر (قوله خبر المحذوف) أى الممدوح زيد (قوله العامين) أى في صفات المدح والذم فمعنى نعم الرجل أمدح الرجل بجميع صفات المدح ومعنى بئس الرجل أذمه بجميع صفات الذم (قوله فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل) أى وحينئذ فيكون هذا الاعراب الذى أجازه كثير من النحاة مخالفا للظاهر لمقتض وهذا غير خطأ

ولهذا يجيزون في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون أن يكون الذين نصبا بتقدير أمدح أو رفعا بتقديرهم مع إمكان كونه صفة تابعة على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه وأما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله مع قوله وإذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة  عبد الله ذهب أخوه فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه والذي غر أكثر النحويين أنه قال كأنه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله ورد عليهم أنه قال أيضا وإذا قال عبد الله فكأنه قيل له ما شأنه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قدمت أو أخرت وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حذف خبره ويرده أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إن سد شيء مسده وذلك وارد على الأخفش في ما أحسن زيدا وأما قول الزمخشري في قول الله عز وجل قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر أنه يجوز أن يكون تقديره هو في آذانهم وقر فحذف المبتدأ أو في آذانهم منه وقر والجملة خبر الذين مع إمكان أن يكون لا حذف فيه فوجهه أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثا في القرآن قدر ما بينهما كذلك ولا يمكن أن يكون حديثا في القرآن إلا على ذلك اللهم إلا أن يقدر عطف الذين على الذين ووقر على هدى فيلزم العطف على معمولي عاملين وسيبويه لا يجيزه وعليه فيكون في آذانهم نعتا لوقر قدم عليه فصار حالا وأما قول الفارسي في أول ما أقول إني أحمد الله فيمن كسر الهمزة إن الخبر محذوف تقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر سيبويه المسئلة وذكرها أبو بكر في أصوله وقال الكسر على الحكاية

---

والخطأ إنما هو مخالفته لغير مقتض كما مر (قوله ولهذا) أي لأجل كون مقام المدح يقتضي الإطناب وينبغي فيه تكثير الجمل (قوله يجيزون) أي لأن المقام مدح الكتاب (قوله على أن التحقيق) أي لكن التحقيق وهذا استدراك على ما يتوهم من أن ما أجازه كثير من النحاة هو التحقيق لكونه لمقتض (قوله وأما قولهم الخ) هذا مقول قول سيبويه (قوله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله) أي في كون عبد الله مبتدأ والجملة قبله خبر عنه (قوله مع قوله) أي قول سيبويه (قوله وإذا قال) أي القائل (قوله فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه) أي في كون عبد الله مبتدأ والجملة بعده خبر عنه (قوله فسوى الخ) أي حيث جعل المخصوص في كل مبتدأ والجملة خبره كانت متقدمة عليه أو متأخرة عنه (قوله والذي غر أكثر النحويين) أي في جعلهم المخصوص إذا تأخر عن الجملة نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل عبد الله خبر المبتدأ المحذوف (قوله أنه) أي سيبويه (قوله كأنه) أي القائل (قوله فقال عبد الله) أي هو عبد الله فظاهر هذا الكلام أن المخصوص بالمدح أو الذم إذا كان متأخرا كان الكلام جملتين ثانيتهما جواب سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقي خبرها (قوله أنه قال أيضا) يعني أنه يرد على أكثر النحاة أن سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها أن الكلام مع فعل المدح أو الذم إذا كان المخصوص متأخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقي خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها أن الكلام المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر ولم يقل أحد أن المخصوص إذا تقدم يكون خبر المحذوف (قوله وإنما أراد) أي سيبويه بالعبارتين وهذا جواب عما يقال إذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره من أنه خبر لمحذوف فماذا أراد به (قوله بالكلام) أي بالجملة التي قبله أو بعده (قوله إلا بالمجموع) أي بمجموع جملة المدح أو الذم والمخصوص. قوله قدمت أي المخصوص أو أخرته وهذا يفيد أن المخصوص مبتدأ والجملة قبله أو بعده خبره (قوله وجوز الخ) هذا قول ثالث (قوله في ما أحسن زيدا) حيث قال إن الخبر محذوف بناء على أن ما موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة لها (قوله وأما قول الزمخشري الخ) جواب عما يقال كيف يكون الإعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن الزمخشري قد ارتكبه في هذه الآية وحاصل الجواب أنه إنما ارتكبه لمقتض وهو توافق هذه الجملة لما قبلها وما بعدها ومخالفة الظاهر لمقتض غير خطأ (قوله قل هو) أي القرآن فهو مبتدأ خبره هدى وشفاء وقوله للذين آمنوا متعلق بالخبر أو بمحذوف أي بالنسبة للذين آمنوا (قوله تقديره هو في آذانهم وقر) أي فهو مبتدأ وفي آذانهم حال من وقر بعده الواقع خبرا عن هو والجملة خبر الذين لا يؤمنون (قوله أو في آذانهم منه وقر) عطف على قوله هو أي تقديره هو الخ أو تقديره في آذانهم منه وقر فقوله في آذانهم خبر مقدم ووقر مبتدأ مؤخر ومنه حال من وقر أي حالة كون الوقر كائنا من القرآن (قوله حديثا في القرآن) أي كلاما في شأن القرآن وقوله ما قبل هذه الجملة هو قوله إن الذين كفروا بالذكر إلى قوله هدى وشفاء وقوله وما بعدها هو قوله وهو عليهم عمى (قوله قدر ما بينهما) أي وهو قوله والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وقوله كذلك أي كلاما في شأن القرآن (قوله إلا على ذلك) أي التقدير بأن يقدر في الكلام ضمير يعود على القرآن قبل قوله في آذانهم أو بعده وإعرابه وإن كان مخالفا للظاهر لكن لمقتض وحينئذ فلا عيب فيه (قوله فيلزم الخ) أي فيكون حديثا في شأن القرآن من غير تقدير شيء في الكلام لكن يلزم الخ (قوله على معمولي عاملين) أي لأن العامل في الذين الأول لام الجر والعامل في هدى المبتدأ وهو ضمير القرآن (قوله في أول ما أقول) أي أول قولي أو أول القول الذي أقوله (قوله وجعلت الجملة خبرا) أي والمعنى أول قولي هذا اللفظ (قوله

فتوهم الفارسي انه اراد الحكاية بالقول المذكور فقدر الجملة منصوبة المحل فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدره وانما اراد أبو بكر انه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله

*(خاتمة)* واذ قد انجر بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه فانه من المهمات فنقول ذكر شروطه وهي ثمانية أحدها وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطا زيدا باضمار اضرب ومنه قالوا سلاما أي سلمنا سلاما او مقالي كقولك لمن قال من أضرب زيدا ومنه واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا وانما يحتاج الى ذلك اذا كان المحذوف الجملة باسرها كما مثلنا أو أحد ركنيها نحو قال سلام قوم منكرون أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون فحذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية أو لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو تالله تفتؤ أي لا تفتؤ وأما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك ما ضربت الا زيدا أو صناعي كما في قولك زيد ضربته وقولك ضربني وضربت زيدا وسيأتي شرحه ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في نحو رأيت رجلا أبيض بخلاف رأيت رجلا كاتبا وحذف المضاف في نحو جاءني غلام زيد بخلاف نحو وجاء ربك وحذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار بخلاف نحو لتنزعن من كل شيعة أيهم أشد وحذف المبتدا اذا كان ضمير الشان لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه

الشان

وانما أراد الخ) يعني أن أبا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية الحكاية بالقول وانما أراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذي يفتتح به قوله (قوله واذ قد انجر الخ) كأنه أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو واذ لم يهتدوا به فسيقولون واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا الى الكهف لكن يصد عن ذلك وجود قد لامتناع دخولها في الشرط اهدماميني قال الشمني وأقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضي اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله كقولك لمن رفع سوطا زيدا) أي فالدليل حالي (قوله أي سلمنا سلاما) أي والدليل على ذلك المقدر حالهم وهو مجيئهم ودخولهم عليه (قوله من أضرب زيدا) أي اضرب زيدا (قوله قالوا خيرا) أي أنزل خيرا (قوله الى ذلك) أي الدليل مطلقا حالي أو مقالي (قوله ومبتدأ الثانية) أي والدليل فيهما حالي (قوله أو لفظا) أي أو كان المحذوف لفظا وهو لا في الآية يفيد ذلك اللفظ معنى وهو النفي مبنية الجملة عليه أي ان معناها متوقف عليه (قوله هي أي الجملة) أي معناها (قوله أي لا تفتؤ) أي فالدليل حالي (قوله وأما اذا كان المحذوف فضلة) أي كما اذا قيل ضربت وأردت زيدا فانه يجوز مع عدم القرينة على تعيينه (قوله ولكن يشترط الخ) ظاهره ان الذي في حذفه ضرر معنوي أو صناعي انه لا يجوز الحذف ولو وجد دليل وليس كذلك بل القصد انه يجوز الحذف مع الدليل فهذا في قوة الاستثناء من قوله لا يشترط وجدان الخ تأمل (قوله ما ضربت الا زيدا) أي ولو حذفت هذه الفضلة لتوهم أنه لم يحصل منك ضرب أصلا مع ان القصد نفي الضرب عن غير زيد (قوله زيد ضربته) أي فلو حذفت الضمير وأبقيت زيدا على الرفع لكان فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل وأيضا كان فيه اعمال العامل الضعيف وهو الابتداء دون الفعل وهو ممنوع (قوله وسيأتي شرحه) أي شرح المانع الصناعي من هذا المثال أي في الشرط السابع والثامن من شروط الحذف (قوله فيما تقدم) أي فيما اذا كان المحذوف جملة أو ركنا منها أو فضلة ولكن كان في حذفها ضرر معنوي أو صناعي (قوله امتنع حذف الموصوف) أي لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنوي (قوله امتنع حذف الموصوف) أي فهو وان كان فضلة لكن حذفه يحصل عليه خلل معنوي اذ لو حذف رجل لم يعلم هل الابيض من أنواع الحيوان أو الجماد أو النبات اذ الابيض يصلح وصفا للكل منها فان قلت كيف يقول ولاشتراط الدليل مع انه لم يشترط لحذف مثل هذا دليلا وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي أو الصناعي قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكانه قال ولا يشترط لحذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوي اه شمني (قوله بخلاف رأيت رجلا كاتبا) أي فلو حذف رجل لم يلتبس بالمرأة لانه يقال فيها كاتبة وفيه أنه لو حذف لاحتمل ان تقدر الموصوف شخص أو انسان وهو يصدق بالذكر والانثى والصغير والكبير مع ان الموصوف الرجل بخصوصه الا أن يقال انه لا يحصل ابهام بحسب الشان لان العادة أن الكاتب انما هو الرجل والصغير لا يراد غالبا أو الرجل بمعنى مطلق ذكر كحديث ألحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر (قوله وحذف المضاف نحو الخ) أي وامتنع حذف المضاف في نحو الخ لما يترتب على حذفه من الخلل المعنوي ولا دليل عليه (قوله في نحو جاءني غلام زيد) أي فلو حذف غلام لم يعلم هل الجائي نفس زيد أو غلامه (قوله وجاء ربك) أي فان الاصل وجاء أمر ربك فحذف المضاف والدليل عليه حالي وهو استحالة مجيء الرب (قوله وحذف العائد) أي وامتنع حذف العائد في نحو الخ لما فيه من الخلل مع عدم الدليل الدال عليه (قوله جاء الذي هو في الدار) أي فلو حذف العائد لم يعلم هل الصلة جملة اسمية أو هي الجار والمجرور ولذا قال ابن مالك وابو أن يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل (قوله أيهم أشد) أي لان صلة أي يجوز فيها الحذف وان لم يحصل استطالة (قوله وحذف المبتدا) أي وامتنع حذف الخ لوجود الخلل وعدم الدليل الذي يدل على ذلك المحذوف (قوله لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه) اي فلو حذف ضمير

ومن ثم جاز حذفه في باب ان نحو ان بك زيد ماخوذ لأن عدم المنصوب دليل عليه وحذف (٢٣٧) الجار في نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل بخلاف عجبت من أن تفعل وأما وترغبون أن تنكحوهن فانما حذف الجار فيها لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقه في القرينة وكان مردودا قول أبي الفتح انه يجوز جلست زيدا بتقدير مضاف أي جلوس زيد لاحتمال ان المقدر كلمة الى وقول جماعة ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا أحد أغير من الله وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وقول الأكثرين ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وانما ذلك إذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا يريد لولا زيد موجود أو نحوه واما الأكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لأسست البيت على قواعد ابراهيم وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم لأن الشرط المقدر ان قدر مثبتا اى فان تدن لم يناسب فعل النهي الذي جعل دليلا عليه وان قدر منفيا أي فالا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة ولك أن تجيب

الشأن لم يعلم هل وجد هنا حذف أم لا وذلك نحو هو زيد كريم وهي هند مليحة (قوله ومن ثم) أي من أجل استغنائها عنه (قوله ان بك زيد مأخوذ) زيد مبتدأ ومأخوذ خبر ورفع زيد هنا وعدم وجود منصوب بعد ان دليل على أن اسم ان محذوف لأن بك متعلق بمأخوذ ولا يكون اسمها (قوله وحذف الجار) اى وامتنع حذف الجار (قوله في نحو رغبت في أن تفعل أو عن ان تفعل) اى لأنه اذا حذف في لم يدر أيهما هل هو في أو عن لاحتمال كل منهما لأن رغب يتعدى بكل منهما ولا دليل على عينه (قوله بخلاف عجبت الخ) أي فيجوز حذف الجار فيه لأن عجب انما يتعدى بمن وأما رغب فيتعدى بفي للمرغوب فيه وبعن للمرغوب عنه فاذا حذف الجار لا يدرى عينه (قوله لقرينة) اى معلومة عند من نزلت في شأنهم الآية (قوله فالخلاف في الحقيقة في القرينة) أي فقيل هي المحبة في نكاحهن وقيل الكراهية له فعلى الأول تقدر في وعلى الثاني تقدر عن (قوله وكان) عطف على قوله سابقا امتنع أي ولاشتراط الدليل امتنع وكان مردودا الخ (قوله بتقدير مضاف) أي لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه (قوله لاحتمال أن المقدر الخ) أي فلا دليل على ما قاله وقوله وقول جماعة عطف على قول أبي الفتح وكذا قوله وقول الأكثرين (قوله لا يثبتون الخ) أي وظاهر هذا الاطلاق أي وجد دليل يدل عليه أو لم يوجد دليل كان كونا عاما أو خاصا وقوله وانما ذلك الخ أي وهو مردود لأن حذفهم للخبر انما هو عند الخ ما عند عدم الدليل كما في الحديث وكما في قولك ابتداء الخ فلا يجوز الحذف (قوله وانما ذلك) أي عدم اثباته عندهم (قوله فاثبات الخبر فيه اجماع) يعني من التميميين وغيرهم اى ولا يجوز الحذف باتفاق قال الدماميني كلام المصنف هذا مناف لما يأتي له وذلك أن قوله اثبات الخبر في مثل هذا اجماع يقتضي ان هذا تركيب عربي وان اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتي ولك أن تجيب عن الجمهور الخ يقتضي أن الجمهور قائلون بأن هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا وأنه اذا اريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف الى ما كان مبتدأ في الأصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولا ذهاب رجل اهـ كلامه قال الشمني وأقول لا تنافي بين كلاميه فان مراده من الاجماع على اثبات الخبر ليس اجماع النحاة بل اجماع تميم وغيرهم على ذكره أعم من ان يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه أولا وهو قول بعض أو على أنه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور (قوله ان الخبر بعد لولا واجب الحذف) ظاهره مطلقا كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا (قوله موجود) أي لا شك ان الوجود كون عام (قوله لولا زيد سالمنا ما سلم) أي فلو قيل لولا زيد ما سلم لم يعلم سالمنا بخلاف الوجود (قوله وقال الجمهور) هذا كلام مستقل والمراد بالجمهور ما عدا الكسائي والانسب في التعبير وقول الكسائي انه يجوز الخ أي وكان مردودا قول الخ (قوله لم يناسب فعل النهي) اى لأن النهي نفي في المعنى (قوله ولك أن تجيب الخ) حاصله ان قول الجمهور ان بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة أي مطلقا سواء كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا مسلم لأنه اذا كان عاما أو خاصا ودل عليه دليل يحذف اصالة وان كان خاصا ولم يدل عليه دليل فلا يثبتونه على أنه خبر بل اذا أريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص وجعل اسما للا وأضيف لما كان اسمها بحسب الأصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب ولا شك أنه اذا كان كذلك يصدق عليه قولهم ان خبر لا الخاص لم يثبتونه أي على أنه خبر وهذا لا ينافي اثباته لا على أنه خبر وكذا يقال في قول الأكثرين ان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف مطلقا هذا محصله ويرد عليه أن مقتضى هذا الجواب أنه اذا كان الخبر خاصا ولم يدل عليه دليل لا يصح التصريح به ويكون التصريح غير عربي وهو ينافي قوله سابقا وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا اثبات الخبر فيه اجماع فانه يقتضي أن الاتيان بالخبر الخاص الذي لم يدل عليه دليل على أنه خبر

عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولا وجب أن يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع فى باب لولا وعند تميم فى باب لا فيقال لولا قيام زيد ولا قيام أى موجود ولا يقال لولا زيد ولا لا رجل ويراد قائم لئلا يلزم المحظور المذكور وأما لولا قومك حديثو عهد فلعله مما يروى بالمعنى وعن الكسائى فى اجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوما ﴿تنبيهان﴾ أحدهما ان دليل (٢٣٨) الحذف نوعان أحدهما غير صناعى وينقسم إلى حالى ومقالى كما تقدم والثانى صناعى وهذا يختص بمعرفته النحويون لانه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم فى قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة ان التقدير لأنا أقسم وذلك لان فعل الحال لا يقسم عليه فى قول البصريين وفى قمت وأصك عينه أن التقدير وأنا أصك لان واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالى من قد وفى انها لابل أم شاء أن التقدير أم هى شاء لان أم المنقطعة لا تعطف الا الجمل وفى قوله ٭ ان من لام فى بنى بنت حسان ألمه وأعصه فى الخطوب ٭ ان التقدير انه أى الشان لان اسم الشرط لا يعمل فيه ماقبله ومثله قول المتنبى

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ٭ ولكن من يبصر جفونك يعشق

٭ وفى ولكن رسول الله ان التقدير ولكن كان رسول الله لان ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ولا بالواو لانه مثبت وما قبلها منفى ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه فى النفى والاثبات فاذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيبويه فى قوله ولست بحلال التلال مخافة ٭ الفتح ولكن متى يسترفد القوم أرفد ٭ أن التقدير ولكن أنا ووجهوه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه ان متى منصوبة بفعل الشرط فالفعل مقدم فى الرتبة عليه ورده الفارسى بأن المشبه للفعل هو لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة

---

عربى وان اتيان الخبر على هذه الصورة واجب وهذا محصل بحث الدمامينى السابق اه تقرير دردير (قوله عن الجمهور) أى الذين عبر عنهم بالاكثرين سابقا القائلين بان الخبر بعد لولا واجب الحذف والذين عبر عنهم بالجماعة القائلين بان بنى تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة (قوله بان الخبر) أى خبر لولا وخبر لا التبرئة (قوله إذا كان مجهولا) أى بان كان كونا خاصا لم يدل عليه دليل فالمحذور المذكور الحذف من غير دليل وحاصل الجواب أن المراد انهم لا ينطقون بالخبر الخاص الذى يجهل عند حذفه بل إذا أرادوا النطق به يجعلونه نفس المخبر عنه فلا يقولون فى نحو لولا زيد كريم إذا أرادوا النطق به إلا لولا كرم زيد أى موجود مثلا (قوله فلعله الخ) فيه أن هذا فتح باب لرد الاستدلال بحديث رسول الله والذى فتحه أبو حيان فكان يرد على ابن مالك فى كل حديث استدل به بذلك الرد (قوله فلعله مما يروى بالمعنى) أى لعله من جملة الاحاديث المروية بالمعنى وحينئذ فلا يكون فيه دليل لاحتمال أن لا يكون هذا لفظه عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدى إلى عدم الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال المذكور إلى كل حديث استدل به منها وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزرا له فى الرد على ابن مالك حيث استدل على بعض احكام النحو بالالفاظ الحديثية اه دمامينى (قوله وعن الكسائى) أى ويجاب عن الكسائى (قوله والصناعة) أى صناعتهم (قوله لا أقسم) هو بلام مفتوحة وبعدها همزة مضمومة فقاف ساكنة ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها والهمزة بعدها بصورة ألف ويقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير اشباع فتحة اللام إذ الاستشهاد إنما هو على هذه القراءة (قوله ان التقدير لانا الخ) أى فاللام لام الابتداء داخلة على مبتدا محذوف فلا يصح أن تكون للقسم لان الفعل للحال والفعل الذى للحال لا يقسم به ولا تصح تلك اللام إلا على جعلها لام الابتداء فالصناعة دلت على حذف المبتدا (قوله لان فعل الحال) أى الفعل الدال عليه (قوله لا يقسم عليه) أى لا يقسم به فعلى بمعنى الباء وقوله لان الخ علة لمحذوف أى واللام للابتداء لا للقسم لان الخ (قوله لا تعطف إلا الجمل) لو قال لا يقع بعدها إلا الجمل لكان أحسن لان كثيرا من النحاة لا يرى أن أم المنقطعة عاطفة كبل الداخلة على الجمل (قوله لان اسم الشرط لا يعمل فيه ماقبله) نعم ماقبله يعمل فى جملته بتمامها كما هنا لانها خبر ان (قوله وما كنت ممن يدخل) وبعده

وبين الرضا والسخط والقرب والنوى ٭ مجال لدمع المقلة المترقرق

وأحلى الهوى ماشك فى الوصل ربه ٭ وفى الهجر فهو الدهر يرجو ويتقى

وقوله يعشق مجزوم لانه جواب الشرط وجزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة لاجل الروى (قوله ولكن) أى ولكنه من الخ (قوله صح تخالفهما) أى فى النفى والايجاب وان كانا متفقين فى الصدق. التحقق كما هنا فى ولكن كان رسول الله (قوله بأن لكن تشبه الفعل) أى لان معناها أستدرك (قوله فلا تدخل عليه) أى على الفعل (قوله فالفعل مقدم فى الرتبة عليه) أى على الشرط وحينئذ فلكن داخلة على الفعل (قوله ولهذا الخ) قد يقال ان المشددة مشبهة للفعل لفظا ومعنى وأما المخففة فهى مشبهة فى المعنى وحينئذ فيمكن ان سيبويه اكتفى بالشبه المعنوى ووجه كون المشددة مشبهة للفعل لفظا البناء انها على

لعدم اختصاصها بالأسماء وقيل إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ولأنها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف ﴿التنبيه الثاني﴾ شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو أي ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بان يقدر احدهما بمعنى السفر من قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض والآخر بمعنى الايلام المعروف  ومن ثم أجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو وأن زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لأن الخبر المذكور متمنى او مترجى أو مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدا فان قلت فكيف تصنع بقوله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني أي أن الله يصلي وملائكته يصلون وليس عطفا على الموضع ويصلون خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة وقال الفراء في قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين ان التقدير بلى ليحسبنا قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحذوف بمعنى العلم إذ التردد في الاعادة كفر فلا يكون مأمورا به وقال بعض العلماء في بيت الكتاب لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيبا ان ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس وإنما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل مع أن رأى المذكورة بصرية قلت الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض واما قول الجماعة فبعيد من جهات احداها اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه

---

الفتح كالماضي وأما معنى فلأنها بمعنى استدركت (قوله لعدم اختصاصها بالأسماء) الانسب لعدم شبهها بالفعل (قوله لمعناها) أي الاستدراك (قوله اللفظي) أي المقالي (قوله أن يكون طبق المحذوف) أي موافقا له لفظا ومعنى كما في زيدا اضربته أو معنى فقط نحو زيدا مررت به وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي بل يكفي عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وإن اختلف المعنيان (قوله والآخر بمعنى الايلام المعروف) ليس هذا معناه الموضوع له لغة بل معناه المقصود منه لأن الضرب لغة اسم لفعل بصورة معلومة وهو استعمال آلة التأديب في محل صالح للتأديب والمعنى المقصود هو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس إلا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الايلام (قوله أجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو) أي قائم فقائم المذكور دليل على المحذوف الواقع خبرا عن عمرو ومطابق له في اللفظ والمعنى وكذا يقال في ان زيدا قائم وعمرو والواو في المثالين عاطفة لجملة على جملة (قوله متمنى) قال الشمني كذا في نسخة وفي أخرى متمنى عنه وهو الذي رأيته بخط المصنف (قوله لأنه خبر المبتدا) فالمحذوف وإن طابق لفظه لفظ المذكور لكن تخالفا في المعنى ثم ان في حكاية الاجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكان أمرا غريبا لا يحتمل مثله من المصنف فان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره (قوله وملائكته يصلون) أي مع ان الصلاة المذكورة غير الصلاة من الله فلم يتطابقا معنى (قوله لئلا يتوارد عاملان) ان والمبتدا وقوله على معمول هو الخبر (قوله والصلاة) أي والحال ان الصلاة الخ وهذا مرتبط بقوله وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني (قوله بمعنى الاستغفار) وحينئذ فالصلاة المذكورة مغايرة المحذوفة في المعنى فلم يتطابقا معنى (قوله وقال الفراء) الاولى وبقول الفراء أي وكيف يصنع بقول الفراء الخ (قوله ليحسبنا) اللام لام الأمر وقوله والحسبان الواو للحال وقوله والمحذوف بمعنى العلم أي فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى وان تطابقا في اللفظ (قوله إذ التردد) أي وليست المحذوفة بمعنى الظن لأن الخ (قوله وقال بعض العلماء) الأولى وبقول بعض الخ (قوله إلا ولها) أي الا وترى لها في المفارق طيبا (قوله بالخفر) هو بالخاء والفاء المتحركتين (قوله مع ان رأى المذكورة بصرية) أي وحينئذ فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى (قوله الصواب عندي الخ) هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة إلى أصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة إنما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل العطف بالنسبة إلى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقية إذ الرحمة حقيقة هي رقة القلب (قوله بمعنى واحد وهو العطف) أي وحينئذ فالدليل مطابق للمحذوف في آية الأحزاب لفظا ومعنى (قوله بمعنى واحد الخ) هذا القول هو المناسب لسياق الآية وذلك أن سياق الآية لايجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتأسيهم بهم فيما ذكر وحينئذ فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع إذ الارتباط في أن يقال ان الله يرحم النبي وملائكته يستغفرون له يا أيها الذين آمنوا ادعوا الله له لما في هذا الكلام من غاية الركاكة والانفكاك فعلم أنه لا بد من اتحاد معنى الصلاة لأجل ارتباط الكلام ولما رأى بعضهم هذا التزم ان الصلاة معناها الدعاء مطلقا فالمراد ان الله يدعو ذاته بايصال الخير للنبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة هذا محصل ما قاله الشمني نقلا عن صدر الشريعة في توضيحه وقد يقال إن اعتبار المشاركة في مطلق الاعتناء والتعظيم أسهل من هذا أو في مطلق العطف كما قال المصنف (قوله وهو العطف) أي الحنو (قوله قول الجماعة)

لما فيه من الالباس حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قدم عليه الثانية انا لا نعرف فى العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف (٢٤٠) المسند إليه إذا كان الاسناد حقيقيا و الثالثة ان الرحمة فعلها متعد و الصلاة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى والرابعة انه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واما آية القيامة فالصواب فيها قول سيبويه إن قادرين حال أى بلى نجمعها قادرين لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ولأن بلى إيجاب للمنفى وهو فى الآية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا يسلم ان الحسبان فى الآية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لافراط كفرهم واما قول المعرب فى البيت فمردود وأحوال الناس فى اللباس والاحتشام مختلفة فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر وحال أهل الوبر مختلف وبهذا أجاب الزمخشرى عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقى الماشية وقال العادات فى مثل ذلك متباينة وأحوال العرب خلاف أحوال العجم (الشرط الثانى) أن لا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى الرد على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء وقال الكسائى وهشام والسهيلى فى نحو ضربنى وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمر وقال ابن عطية فى بئس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان أراد الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود وان أراد تفسير المعنى وان فى بئس ضمير المثل مستترا فأين تفسيره

مقام

---

أى ان الصلاة من الله الرحمة و من الملائكة التضرع و من الآدميين الدعاء. (قوله لما فيه من الالباس) أى لتعدد الوضع (قوله نفوه) أى قالوا بعدم وجوده (قوله قدم عليه) يعنى و إذا حملت الصلاة على معنى كلى وهو العطف كان ذلك من قبيل التواطى. أو التشكيك وهو أولى من الاشتراك و المجاز وجوابه ان ذلك إنما يكون أولى إذا دار اللفظ بين الثلاثة من غير دليل مقتض لأحدها بخصوصه اما إذا دل الدليل على الاشتراك أو المجاز بخصوصه فانه يتعين وقد دل الدليل هنا على أن الصلاة مشتركة بين المغفرة و الاستغفار لتبادر الذهن إليه عند الاطلاق اه دمامينى (قوله انا لا نعرف فى العربية الخ) قال الدمامينى بل ذلك معروف يقال أرض الرجل بمعنى ارعد أو زكم و أرض الجذع بمعنى أكلته الأرضة وهى دويبة تأكل الخشب ومنه كثأ بمثلثة وهمزة فان أسندته إلى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وان أسندته إلى النبت كان معناه طلع أو غلظ أو طال وان أسندته إلى القدر كان معناه أزبد ومنه قمؤ إن أسندته للرجل كان معناه ذل وصغر وان أسندته لشىء من الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الأفعال فى اللغة وجد من هذا القبيل شيأ كثيرا اه (قوله فعلها متعد) فيقال رحم الله زيدا (قوله ولا يحسن الخ) فيه انه شائع (قوله صحة حلول كل منهما محل الآخر) فى هذه المسئلة وهى انه هل يجب صحة إقامة كل واحد من المترادفين مكان الآخر ثلاثة مذاهب أحدها أنه غير واجب واختاره الامام والثانى أنه واجب مطلقا واختاره ابن الحاجب وعليه اعتمد المصنف والثالث التفصيل فان كانا من لغة واحدة وجب وإلا فلا واختاره البيضاوى والصفى الهندى والمسئلة مبسوطة بادلتها فى أصول الفقه (قوله بلى نجمعها قادرين) أى وليس مفعولا ثانيا ليحسبنا محذوفا (قوله من فعل الحسبان) أى أن فعل الجمع أقرب لقادرين فى العبارة من فعل الحسبان فيكون هو الدليل على عامله المحذوف (قوله وهو) أى المنفى فى الآية فعل الجمع أى فيكون بلى اثباتا له فيكون المقدر نجمعها (قوله وذلك) أى جزمهم واعتقادهم أن لن يجمع الله عظام الانسان بعد موته لافراط أى شدة كفرهم (قوله وأما قول المعرب فى البيت) أى ان ترى المقدرة قلبية وقوله فمردود بل هى بصرية كالمذكورة (قوله فحال أهل المدر) أى البناء واحده مدرة تطلقها العرب على القرية (قوله الوبر) أى الخيش وقوله وحال أهل الوبر مختلف فمنهم من يرى كشف رأس المرأة ابتذالا ومنهم من لا يراه ابتذالا (قوله عن ارسال شعيب) أى عن اقتضاء إرساله لهما عدم المروأة وحاصل ما قاله الزمخشرى ان قلت كيف ساغ لنبى الله شعيب ان يرضى لابنتيه بسقى الماشية قلت الأمر فى نفسه ليس بمحظور فالدين لا يأباه وأما المروأة فالناس مختلفون فى ذلك والعادات متنافية وأحوال العرب فيه خلاف أحوال العجم ومذهب البدو فيه خلاف مذهب الحضر اه كلامه (قوله لسقى الماشية) أى فقال انهم عرب وليس هذا عندهم مخلا بالمروأة (قوله الشرط الثانى) أى من شروط الحذف الثمانية (قوله ولا مشبهه) أى ولا مشبه الفاعل وهو اسم كان (قوله على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء) أى القائل انها محذوفة وأن نحو قام القوم خلا زيدا تقديره خلا بعضهم زيدا فالفاعل لفظ بعض محذوفا وجوبا (قوله وقال الكسائى وهشام الخ) شبهتهم فى ذلك قول الشاعر

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا * ثلاث الأثافى والديار البلاقع

وذلك أنه على تقدير إعمال الثانى يجب أن يقول يرجعن وعلى تقدير إعمال الأول يجب أن يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل اما من الأول أو من الثانى اه دمامينى (قوله ان الفاعل) أى لضربنى وقوله محذوف أى دل عليه المذكور (قوله ان الفاعل لفظ المثل محذوفا) اى وان مثل القوم هو المخصوص وقوله فمردود اى لأن الفاعل لا يحذف (قوله فأين تفسيره) يعنى فليس هنا تفسير للضمير ويجب إذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فأقام المصنف السؤال عن مكان التفسير

وهذا لازم للزمخشرى فانه قال فى تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لايحذف والصواب انمثل القوم فاعل وحذف المخصوص أى مثل هؤلاء أومضاف أى مثل الذين كذبوا ولاخلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا خيرا وياعبد الله وزيدا ضربته (الثالث أن لايكون مؤكدا) وهذا الشرط أول من ذكره الاخفش منع فى نحو الذى رأيت زيدان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسى فرد فى كتاب الاغفال قول الزجاج فى ان هذان ان التقرير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع أباعلى أبو الفتح فقال فى الخصائص لايجوز الذى ضربت نفسه زيد كما لايجوز ادغام نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لايجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضا فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباى انفسهما وينصب بتقدير أعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب إن محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع انه مؤكد بان



وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم لانفس الخبر وقال الصفار إنما فر الاخفش من حذف العائد فى نحو الذى رأيته نفسه زيد لان المقتضى للحذف الطول ولهذا لايحذف فى نحو الذى هو قائم زيد فاذا فروا من الطول فكيف يؤكدون وأما حذف الشىء لدليل وتوكيده فلاتنافى بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت ولبدر الدين بن مالك مع والده فى المسئلة بحث أجاد فيه

---

مقام خلو ذلك المكان عن التفسير اقامة للمسبب مقام السبب شمنى (قوله وهذا) اى عدم وجود التميز المستفاد من قولنا فأين تفسيره ويحتمل وهذا أى ماذكر من استتار الضمير مع حذف المميز لازم للزمخشرى لانه قدر مثلا اه تقرير دردير (قوله وهذا لازم) الاشارة إلى ما كنى عنه المصنف بقوله فأين تفسيره وهو خلو فاعل بئس إذا كان ضميرا من مميز اه شمنى (قوله بئس مثلا) أى فتقديره مثلا يفيد ان فاعل نعم ضمير وهذا الذى قدره يدل على الضمير فيقال عليه ان المفسر الدال على الضمير لايحذف (قوله وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لايحذف) أى لان الحذف ينافى التميز قال الدمامينى بمجرد منع سيبويه لذلك لاينهض رداعلى الزمخشرى فله أن يقول الحذف لاينافى التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه فى باب العدد قال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون أى عشرون رجلا وقال تعالى عليها تسعة عشر أى ملكا وقد سمع حذفه فى نعم ففى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أى فبالرخصة أخذ ونعمت رخصته وادعاء شذوذه ممنوع قال الشمنى أقول ان أراد أن الحذف لاينافى التميز فى الجملة فمسلم ولا يضرنا لان الكلام فى منافاته فى محل مخصوص وهو باب نعم وان أراد أنه لاينافيه فى باب نعم فهو ممنوع وما ورد من ذلك فهو شاذ لايحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو شائع ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص) أى حال كونه غير مضاف للذين (قوله أو مضاف) أى أو حذف والحال أنه مضاف للذين المذكور فالذين ليس صفة للقوم على هذا (قوله أو مضاف) أى أو حذف مضافا أى مضافا إلى الذين أى إما أن يكون المخصوص هو المحذوف برمته وإما أن يكون المخصوص الذين لكن على حذف مضاف (قوله ولاخلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله) هذا مرتبط بقوله فلايحذف الفاعل ولا نائبه وقوله ولاخلاف الخ أى والممنوع انما هو حذف الفاعل بدون الفعل وهذا مرتبط بقوله الثانى الخ لا انه مرتبط بالمسئلة قبله (قوله ولاخلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله) اى اذ رب شىء جاز تبعا ومنع استقلالا (قوله أن لايكون) أى المحذوف مؤكدا أى لان التأكيد يقتضى التطويل والحذف ينافيه (قوله لان المؤكد) أى لان الشخص المؤكد (قوله والحاذف) أى والشخص الحاذف (قوله الحذف) أى للمبتدا (قوله متنافيان) قد يقال ان اللام مؤكدة لنسبة المبتدا لا للمبتدا فلا محذور حينئذ (قوله وتبع أباعلى) أى الفارسى فى عدم جواز تأكيد المحذوف (قوله أبو الفتح) أى فقال لايجوز توكيد المحذوف (قوله كما لايجوز ادغام نحو اقعنسس) أى بحيث تقول اقعنس (قوله من نقض الغرض) أى بـ الغرض فى الاول التطويل وفى الثانى إلحاقه باحرنجم اه تقرير دردير (قوله وسيبويه أيضا) أى من حيث انه رضى بجواب الخليل ولما كان الجواب للخليل قال فى الثانى أيضا (قوله ووافقهما) أى وافق الخليل وسيبويه وقوله على ذلك أى على توكيد المحذوف (قوله وفيه نظر) أى فى استدلالهم على تأكيد المحذوف بماذكر نظر (قوله فان المؤكد) أى فيما ذكر من قول العرب ان محلا وان مرتحلا وما بعده (قوله وقال الصفار) أى فى شرح كتاب سيبويه (قوله لان المقتضى للحذف) أى حذف العائد الطول أى طول الصلة بذكر المفعول (قوله ولهذا) أى لكون المقتضى للحذف الطول لايحذف فى نحو الذى الخ لعدم الطول بذكر ما هو زائد على ركنى الجملة (قوله فاذا فروا من الطول) أى بحذف الضمير فكيف يأتون بتوكيد أطول من الضمير (قوله وأما حذف الشىء الخ) هـ امرتبط بقوله الثالث أن لايكون المحذوف مؤكدا وكانه قال وهذا عند عدم الدليل الدال على ذلك المحذوف وأما الخ (قوله مع والده) أى جمال الدين صاحب الألفية والتسهيل (قوله بحث) قال بدر الدين فى شرح الالفية والذى ذكره الشيخ يعنى والده فى هذا الكتاب

( الرابع ) أن لا يؤدى حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل وأما قول سيبويه فى زيدا فاقتله . فى شأنك والحج وقوله ه أيها المائح دلوى دونكا ه ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوى فقالوا انما أراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما تقدير خذ دلوى والزم زيدا والزم الحج ويجوز فى دلوى أن يكون مبتدأ ودونك خبره ( الخامس ) أن لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا فى مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها ( السادس ) أن لا يكون عوضا عن شىء فلا تحذف ما فى أما أنت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا أما لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى واقام الصلاة فمما يجب الوقوف عنده ومن هنالم

يعنى الالفية وفى غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وإن أراد أن المؤكد قد يقصد به التقرير والتقوية وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلان يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولو لم يكن هذا القياس كافيا فى دفع ما قاله لكان فى دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا اذا كان خبرا عن اسم عين من غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيرا أو حذفا واجبا فى مواضع نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع هذا إما سهو عن وروده وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام اهـ وحاصله أن حذف عامل المؤكد جائز نقلا كما فى أنت سيرا أى تسير سيرا وعقلا لان المحذوف أحوج للتأكيد ومنع ابن عقيل أن المحذوف مؤكد بالفتح كاد أن يكون مكابرة حيث قال فى دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة المذكورة ليست من باب التأكيد لان المصدر نائب فيها مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شىء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد (قوله الرابع) أى من شروط الحذف أن لا يؤدى حذفه أى المحذوف الى اختصار المختصر أى حذف المختصر (قوله لانه اختصار للفعل) أى وحذفه يؤدى الى اختصار المختصر (قوله أيها المائح) المائح بالتحتية هو الذى ينزل البئر ويملأ الدلو بيده لقلة ماء البئر وأما بالفوقية فهو الذى يجذب الدلو على رأس البئر (قوله ودونك دلوى) أى فدلوى مفعول لمحذوف دل عليه المذكور (قوله ودونك دلوى) اى فظاهره أن اسم الفعل قد حذف وبقى معموله (قوله فقالوا) يحتمل التبرى منه ويحتمل انه عزاه لانتفاء اعتماده والظاهر انه اراد التبرى بدليل ان ابن مالك عزا لسيبويه انه يجوز حذف اسم الفعل وإبقاء عمله وحينئذ فما قاله سيبويه تفسير صناعى (قوله وانما التقدير خذ دلوى والزم زيدا والزم الحج) اى فهو منصوب لافعال محذوفة (قوله ودونك خبره) اى وعلى هذا فدونك ظرف بمعنى قدامك لا اسم فعل (قوله الخامس أن لا يكون) اى المحذوف (قوله الا فى مواضع) اى كمن بعد كم الاستفهامية ولام الطلب فان حذفها مطرد عند بعض ومنها حذف ان الناصبة فى مواضع مخصوصة بعد فاء السببية وواو المعية نحو بكم درهم اشتريت ونحو قل له يفعل ونحو ليت زيدا قائم فاقوم فهذه المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسى وقوله ولا يجوز القياس عليها اى فلا يجوز ان يحذف مطلق جار قياسا على من فى هذا الموضع او فى غيره ولا مطلق جازم قياسا على لام الطلب ولا مطلق ناصب قياسا على أن (قوله أن لا يكون) أى المحذوف عوضا عن شىء والا لزم حذف العوض والمعوض (قوله فلا تحذف ما فى أما أنت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا أما لا) قال الدمامينى نص المصنف فى الباب الاول فى فصل ما من حرف الميم على ان ما غير الكافة نوعان احدهما عوض والآخر غير عوض فالعوض فى موضعين احدهما نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجىء بما للتعويض وادغمت النون للتقارب والثانى نحو قولهم افعل هذا أما لا واصله ان كنت لا تفعل غيره فهذا تصريح منه بان العوض فى المثال الثانى كلمة ما وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض واجاب الشمنى بانه لا مخالفة لان ما عوض عن كان ولا عوض عن الخبر المنفى وهو تفعل (قوله ولا التاء من عدة) اى فانها عوض من الفاء (قوله واقامة) اى فان التاء عوض عن عين إفعال وهو الواو فالاصل إقوام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ماقبلها الآن فقلبت الفا ثم حذفت للساكنين وعوض عنها التاء (قوله فمما يجب الوقوف عنده) اى فلا يجوز ان يتعدى ويجعل امرا يقاس عليه (قوله

فحذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من أدعو وأنادي لاجازتهم حذفها (السابع والثامن) أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول في نحو زيد  ضربته لأن في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه وإعمال الابتداء مع التمكن من أعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته أو هل ضربته فمنعوا الحذف وإن لم يؤد إلى ذلك وكذلك منعوا رفع رأسها في أكلت السمكة حتى رأسها إلا أن يذكر الخبر فتقول مأكول ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في نحو زيد قام ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو زيد ضرب عمرا وإن لم يجز تقديم الخبر فاجازوا زيدا أجله أحرز وقال البصريون في قوله

بما كان إياهم عطية عودا

أن عطية مبتدا وإياهم مفعول عود والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال هربوا من محذور وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها فوقعوا في محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدا وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت زيدا فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع ما النافية حشوا ﴿ تنبيه ﴾ ربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام فالأول كقوله

* وخالد يحمد ساداتنا * وقوله *

---

فما يجب الخ) أي فهو مسموع لا يقاس عليه أي انه شاذ وفيه شيء والأحسن أن محل عدم جواز حذف التاء العوض مالم يحصل بدل التاء شيء يسد مسدها كالمضاف اليه وإلا جاز اه تقرير دردير (قوله من مصدرها) أي لأن القصد من نسبة الأفعال للذات مصادرها أي الكون (قوله ومن هنا) أي من أجل اشتراط أن لا يكون عوضا وكذا تقول في ومن هنا الثاني (قوله ان العرب لم تقدر الخ) أي بل يا لم تكن عوضا عن شيء بل هي أصلية خلافا لغيره (قوله حذف المفعول الثاني) الأحسن حذف مفعول العامل الثاني وهو الضمير الثاني من ضربته (قوله لئلا يتسلط على زيد) أي أن حق الفعل أن يكون مسلطا عليه فينصبه مفعولا فلما رفعه فقد قطعه عن العمل ورفعه بالأول (قوله ثم حملوا على ذلك الخ) يعني أنهم منعوا حذف المفعول فيهما وإن لم يؤد حذفه إلى تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه وإلى إعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل لأن ما وهل لصدريتهما لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلها لأن ذلك يستلزم إخراجهما عن الصدرية ووقوعهما حشوا (قوله ثم حملوا على ذلك) أي أن علة المنع لا توجد فيه ولكن إنما منع حملا على نظيره (قوله وكذلك منعوا الخ) الاشارة والتشبيه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل أن البصريين منعوا رفع رأسها في هذا المثال إذا لم يذكر له خبر لأن في رفعه تهيئة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء لكونه معنويا مع إمكان إعمال الأقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولاجتماعهما) أي الأمرين المذكورين وهما تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وإعمال العامل الضعيف مع امكان إعمال العامل القوي أما الاول فلأن في تقديم قام على زيد تسليطه على العمل فيه مع قطعه عنه لانك أعملته في ضمير زيد لا في زيد وأما الثاني فلاعمال الابتداء في زيد إذ هو مبتدا بالفرض مع التمكن من إعمال الفعل فيه لتقدمه وعمل الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوي وأما حصول الالباس فظاهر إذ لا يدري على هذا التقدير هل الجملة اسمية أو فعلية اه دماميني (قوله منع الجميع) أي جميع البصريين وأما الكوفيون فيجيزونه (قوله تقديم معمول الخبر) أي الفعل في نحو زيد ضرب عمرا أي فيجوز عمرا زيد ضرب (قوله زيدا أجله أحرز) أي فالاصل أجله أحرز زيدا فأجله مبتدا وزيدا معمول لأحرز والجملة خبر (قوله بما كان إياهم الخ) هو للفرزدق صدره * قنافذ هداجون حول بيوتهم * والقنافذ جمع قنفذ بالمعجمة والهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة بمعنى متحرك من هدج الظليم إذا مشى في ارتعاش وعطية والد جرير أي انه علم قومه السرقة (قوله هذه النكتة) يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدا في نحو زيد ضرب عمرا مع امتناع تقديم (قوله لمعنى مفقود) أي وذلك المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه وإعمال الضعيف مع إمكان إعمال القوي وإلباس المبتدا بالفاعل (قوله فانه) أي المنع (قوله هذين الشرطين) يعني السابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو إعمال الضعيف مع إمكان إعمال القوي (قوله فالاول) أي مخالفة الشرطين وهما أن لا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وأن لا يؤدي إلى اعمال الضعيف مع التمكن من إعمال القوي ومخالفة الشرطين في البيت واضحة فان الاصل وخالد يحمده ساداتنا فحذف هذا الضمير يؤدي إلى تسلط يحمد على العمل في خالد النصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك ورفع خالد بالابتداء فاجتمع الامران اه دماميني (قوله وخالد الخ) تمامه * والحق لا يحمده بالباطل * (قوله يحمد

كله لم أصنع وقيل هو فى صيغ العموم أسهل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثانى كقوله   بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم
لمحوا شعاعه فان فيه تهيئة لمحوا للعمل فى شعاعه مع قطعه عن ذلك باعمال يعشى فيه وليس فيه اعمال ضعيف دون قوى وذكر ابن مالك فى
قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم (٢٤٤) فكنت مالك ذى غى وذى رشد انه يروى فى غواتهم بالاوجه الثلاثة فان ثبتت رواية الرفع فهو
من النوع الاول
فى الشذوذ إذ لا ضرورة
تمنع من الجر والنصب وقد
رويا
﴿ بيان أنه قد يظن ان
الشىء من باب الحذف
وليس منه ﴾ جرت عادة
النحويين أن يقولوا يحذف
المفعول اختصارا او اقتصارا
ويريدون بالاختصار
الحذف لدليل وبالاقتصار
الحذف لغير دليل ويمثلونه
بنحو كلوا واشربوا أى
أوقعوا هذين الفعلين وقول
العرب فيما يتعدى إلى اثنين
من يسمع يخل أى تكن منه
خيلة والتحقيق ان يقال انه
تارة يتعلق الغرض بالاعلام
بمجرد وقوع الفعل من غير
تعيين من أوقعه أو من
أوقع عليه فيجاء بمصدره
مسندا إلى فعل كون عام
فيقال حصل حريق أو نهب
وتارة يتعلق بالاعلام
بمجرد إيقاع الفاعل للفعل
فيقتصر عليهما ولا يذكر
المفعول ولا ينوى إذ المنوى
كالثابت ولا يسمى محذوفا
لأن الفعل ينزل لهذا القصد
منزلة ما لا مفعول له ومنه
ربى الذى يحيى ويميت هل
يستوى الذين يعلمون
والذين لا يعلمون وكلوا
واشربوا ولا تسرفوا وإذا
رأيت ثم إذ المعنى ربى
الذى يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم وأوقعوا الأكل والشرب وذروا
الاسراف وإذا حصلت منك رؤية هنالك ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الآية ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على
صفة الذياد وقومهما على السقى لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم إبلا وكذلك المقصود من قولهما لا نسقى السقى لا المسقى ومن لم يتأمل قدر
المفتاح

سادا تنا) أى فقدهيأ يحمد للعمل وقطعه والاصل يحمده فساداتنا فاعل يحمد (قوله كله لم أصنع) صدره قد
أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا أى فالاصل لم أصنعه فحذف هذا الضمير يؤدى إلى تهيئة أصنع للعمل فى كل
وقد قطع عن ذلك برفعها (قوله وهو فى صيغ الخ) أى القطع عن العمل بعد التهيئة فى صيغ العموم أسهل لانه
سمع (قوله وليس فيه إعمال ضعيف الخ) أى لان العامل فى البيت فعلان فلا قوة لاحدهما بالنسبة إلى الآخر بل
هما مستويان فى أصل العمل وإن ترجح اعمال أسبقهما عند الكوفيين وأقربهما عند البصريين (قوله فان
ثبتت رواية الرفع) قال الدمامينى شك المصنف فى ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل
الثقة بثبوتها غير مناسب وأيضا فهو مناف لجزمه بذلك فى فصل حتى حيث قال هناك وقد روى بالاوجه
الثلاثة قوله عممتهم البيت قال الشمنى وأقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف بها لا يقتضى
ثبوتها بمعنى صحتها فكم من مروى ليس بصحيح والشك إنما هو فى الصحة (قوله فى النوع الاول) يريد به
ماخولف فيه مقتضى الشرطين وإنما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور فيه تهيئة حتى
للجر مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان إعمال القوى وهو حتى
﴿ بيان أنه قد يظن أن الشىء من باب الحذف وليس منه ﴾
(قوله أى أوقعوا هذين الفعلين وقوله أى تكن منه خيلة) هذا يفيد تنزيلهما منزلة اللازم كما يأتى له فى التحقيق
لكن هذا لا يناسب قوله والحذف اقتصارا الحذف لغير دليل لأنه بتنزيل المتعدى منزلة اللازم لا يسمى
المفعول الغير المذكور حينئذ محذوفا إلا أن يقال مراده بالحذف لغير دليل عدم الذكر (قوله والتحقيق) أى
تحقيق ما يقال فى مقام الحذف لغير دليل (قوله بمصدره) أى وهو حرق أو نهب لا حريق وفى عبارته قلب
تقديره فيجاء بفعل كون عام مسند إلى مصدره فان المصدر هو المسند اليه والفعل هو المسند (قوله فيقال) اى
فى مقام قصد فيه الاخبار بحصول حرق أو نهب من غير إرادة بيان من أوقعه ومن وقع عليه (قوله بمجرد
إيقاع الفاعل للفعل) أى ولا ينظر إلى مفعول معين ولذا يقولون حذف المفعول يؤذن بالعموم (قوله ولا
يسمى) أى المفعول الغير المذكور محذوفا (قوله ومنه) أى من الذى قصد منه الاعلام بمجرد إيقاع الفاعل
للفعل وقوله على الاصح هو قول عبد القاهر والزمخشرى وقدر السكاكى المفعول وفيه أنه لو كان المذود غنما
والمسقى غنما لم يتأت الترحم (قوله ومنه على الاصح الخ) ذهب عبد القاهر الجرجانى وصاحب الكشاف إلى
أن حذف مفعول الافعال المذكورة فى هذه الآية للقصد إلى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أى يصدر منهم
السقى وصدر منهم الذود وقالتا لا يصدر منا سقى وأما كون المسقى ابلا والمذود غنما فخارج عن المقصود بل
تقديره يوهم خلاف المقصود إذ لو قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لأوهم أن الترحم عليهما ليس من جهة
كونهما يصدر منهما الذود ويصدر من الناس السقى بل من جهة أن مذودهما غنم ومسقى الناس ابل ألا ترى
أنك إذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكر المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الأخ ومن المعلوم أن
كون مذودهما غنما ومسقى الناس ابلا لا يوجب الترحم عليهما (قوله انه) أى موسى عليه السلام (قوله اذا
كانتا على صفة الذياد) وهو امتناعهما من السقى وليس الترحم على منع سقى الغنم فليس القصد المفعول فالآية
من الذى نزل منزلة اللازم (قوله على صفة الذياد) أى لاجل كونهما متصفين بالذياد كان المذود غنما أو ابلا
وقومهما متصفين بالسقى كان المسقى ابلا أو غنما (قوله ومن لم يتأمل الخ) مراده به السكاكى حيث قال فى

يسقون ابلهم ويذودان غنمها ولا نسقى غنمنا وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكر ان نحو لا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما أحسن زيدا وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو أهذا الذى بعث الله رسولا وكل وعد الله الحسنى * وما شىء حميت بمستباح

﴿ بيان مكان المقدر ﴾

القياس ان يقدر الشىء فى مكانه الأصلى لئلا يخالف الأصل من وجهى الحذف ووضع الشىء فى غير محله فيجب ان يقدر المفسر فى نحو زيدا رأيته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا لأنه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوى لذلك فالأول نحو أيهم رأيته إذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ونحو وأما ثمود فهديناهم فيمن نصب إذ لا يلى أما فعل وكنا قدمنا فى نحو فى الدار زيد أن متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لأنه فى الحقيقة الخبر وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدا ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر وهو أنه عامل فى الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لأن الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا فى مثل هذا وإذا قلت ان خلفك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان أو اسما لأن مرفوع ان لا يسبق منصوبها وإذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح

المفتاح ان المفعول فى هذه الآية حذف لمجرد الاختصار والمراد أنهم يسقون إبلهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الأفعال المذكورة فى هذه الآية لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فتأمل وتحقيق ذلك ان الشيخين اعتبرا أن المفعول هو الابل والغنم وأحدهما يقابل الآخر وجعلا ما يضاف إليه أحدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه فلو قدر فى الآية المفعول لأدى إلى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان إبلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر إلى أن المفعول هو الغنم المضافة إليهما والمواشى المضافة إليهم وكل منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول فى الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظر وأصح معنى اه (قوله وما قلى) اى ما قلاك أى ما ترك عادة إحسانه إليك وما أبغضك (قوله ما يستدعيه) أى ما يقتضى ذلك المفعول ويطلبه (قوله فيحصل الجزم) لعل مراده التأكد والا فأصل الجزم يحصل بمجرد قصد إسناد الفعل للفاعل وتعليقه بمفعوله (قوله فيحصل الجزم بوجوب تقديره) قال الدمامينى فرض الكلام فيما اذا قصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فاذا لم يذكر حينئذ جزمنا بوجوب تقديره لأنه مقتضى ذلك القصد سواء وجد فى اللفظ ما يستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى أو لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلى أى وظاهر المصنف أن الجزم بوجوب التقدير إنما هو إذا وجد فى اللفظ ما يستدعيه وليس كذلك وأجاب الشمنى بان قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بمفعوله مع حذف المفعول أمر قائم بالمتكلم غيب عن السامع فان كان فى اللفظ ما يستدعى ذلك المفعول جزم السامع به والا لم يجزم (قوله أهذا الذى بعث الله رسولا) أى بعثه إذ لا بد من العائد (قوله وكل وعد الله الحسنى) أى وعده الله فالجملة خبر حذف منها الرابط (قوله حميت) أى حميته والجملة صفة فحذف منها الرابط وصدر البيت * حميت حمى تهامة بعد نجد *

﴿ بيان مكان المقدر ﴾

(قوله وإنما يرتكب ذلك) أى التأخير اعترض بان البيانيين إنما قالوا بالتاخير عند وجود المقتضى لذلك كهذين الأمرين لا مطلقا وقد وافقهم على ذلك حيث قال وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل أو اقتضاء أمر معنوى لذلك وحينئذ فلا وجه للاعتراض عليهم وأجاب الشمنى بانه عند هذين الأمرين مجمع عليه والخلاف عند فقد الأمرين فالمصنف يوجب التقديم والبيانيون يجيزونه (قوله أمر معنوى) أى كافادة الاختصاص (قوله وأما ثمود فهديناهم) أى فلا يقال وأما هدينا ثمود (قوله اذ لا يلى أما فعل) أى لأنه يجب الصاق أما بالاسماء (قوله وكنا قدمنا) أى فى آخر الباب الثالث (قوله مؤخرا) أى وجوبا (قوله أنه يحتمل) أى يجوز (قوله فى مثل هذا) احترازا عما اذا دخلت كان كما يأتى (قوله وجب تاخير المتعلق) أى وجب تاخيره عن الاسم وهو زيد (قوله فعلا كان) أى المتعلق (قوله جاز الوجهان) أى تاخير المتعلق بعد الاسم وتقديمه على الظرف (قوله اذ لا تلتبس الخ) يعنى ان المانع من تقديم الخبر الفعلى فى نحو زيد قام هو حصول الالباس بين الاسمية والفعلية على تقدير جواز التقديم اذ لو قدم الخبر فى هذا المثال وقيل قام زيد لم يدر هل الجملة اسمية ان قدر زيد مبتدأ أو فعلية ان قدر فاعلا ولا شك ان مفاد الجملتين مختلف فارتكاب ما يلبس بينهما محذور وهذا بخلاف نحو كان زيد يقوم اذ الجملة فعلية سواء قدمت زيدا أو أخرته فالمانع منتف فيثبت الجواز ولقائل أن يقول الالباس حاصل بالنظر لما دخل عليه الناسخ وذلك لأن مع تأخير زيد يحتمل أن يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شأن دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل أن

إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية * والثاني نحو متعلق باء البسملة الشريفة فان الزمخشري قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول
باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم فوجب على



الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك ثم اعترض باقرأ باسم ربك وأجاب بانها أول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها أهم وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلقة باقرأ الثاني واعترضه بعض العصريين باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه إذ لا توكيد هنا بل أمر أولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءة مقيدة ونظيره الذي خلق خلق الانسان ومثل هذا لا يسميه أحد توكيدا ثم هذا الاشكال لازم له على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الأول لان تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد الأول ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عمرا ضارب فكذا في التوكيد ثم قد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن مع أنهما مفردان والجمل أحمل للفصل وقال الراجز إذن ظللت الدهر أبكي أجمعا

(تنبيه) ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر نحو ان أكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه كما قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور أنها

يكون مبتدأ مؤخرا أخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه وهي يقوم وليس ثم ضمير شأن والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت بعد دخوله ودخوله لا يغيرهما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجويز التقديم يوقع في الالباس بعد دخول الناسخ أيضا اه دماميني (قوله إذ لا تلتبس الجملة) أي لا يتأتى الالتباس لعدم الاسمية بل كلها فعلية (قوله والثاني) أي تقدير المتعلق مؤخرا لامر معنوي مقتض لذلك (قوله لان قريشا) أي الكفار منهم (قوله تفخيما) أي اهتماما واعتناء بشأنه بسبب التقديم (قوله بذلك) أي بالتفخيم والاهتمام (قوله ثم اعترض) ضمير اعترض وأجاب للزمخشري (قوله باسم ربك) أي فقد قدم المتعلق على اسم الله فلو كان تأخير المتعلق أولى لقيل باسم ربك اقرأ (قوله أهم) أي في خصوص عارض المقام فقدم لحق المقام وهذا لا ينافي أن اسم الله أهم في حد ذاته (قوله متعلقة باقرأ الثاني) أي ومعنى الأول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته لمقروء به كما يقال فلان يعطي أي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى بالفتح كذا في المفتاح وهذا مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام والاحسن أن اقرأ الأول والثاني منزلان منزلة اللازم أي افعل القراءة وأوجدها أو المفعول محذوف من كليهما أي اقرأ القرآن والباء للاستعانة أو للملابسة أي مستعينا باسم ربك أو متبركا أو مبتدئا باسم ربك أو أنها للتعدية على حد أخذت الخطام وأخذت بالخطام (قوله بعض العصريين) هو شهاب الدين الحلبي المشهور بالسمين (قوله بين المؤكد) وهو اقرأ الأول وقوله وتأكيده وهو اقرأ الثاني وقوله بمعمول المؤكد بكسر الكاف أي بمعمول الثاني ولو قال بمعموله أي التأكيد أو قال بمعمول التأكيد كان أحسن (قوله وهذا سهو منه) يمكن أنه لاحظ أصل معنى القراءة (قوله بل أمر أولا بايجاد القراءة) أي كأنه قيل له اقرأ فقال ما الذي أقرؤه فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق أي أوجد الخلق وقوله خلق الانسان خلق مقيد بخلاف الأول (قوله ثم هذا الاشكال) يعني لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده وقوله لازم له أي لهذا المعترض على قوله أن الباء متعلقة باقرأ الأول فانه أثبت ذلك في إعرابه ولم يعترض عليه وإنما كان لازما له لان اقرأ الثاني إذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد اقرأ الأول يمنع من كون اقرأ الثاني توكيدا (قوله فكذا تقييد الأول) أي يمنع من كون اقرأ الثاني توكيدا (قوله ثم لو سلم) يعني لو سلم أن مثل هذا يسمى توكيدا (قوله ضارب) صفة لرجل وفصل بعمرو المعمول لضارب (قوله ثم قد جاء الخ) هذا ترق في الرد وقوله كلهن توكيد لنون النسوة في ويرضين وفصل بقوله بما آتيتهن (قوله إذا ظللت الخ) لا يعلم قائله وقبله

ياليتني كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولا أكتعا * إذا بكيت قبلتني أربعا

إذا ظللت الخ فقوله أجمعا تأكيد للدهر وقد فصل بأبكي (قوله إذا اعترض) أي ورد وأتى بعد شرط آخر (قوله مدلول الخ) أي والشرط الأول وجوابه متأخر معنى لكونه دليل الجواب (قوله المتاخر عن القسم) أي فانهم جعلوه للأول وجعلوا جواب الثاني محذوفا مدلولا عليه بجواب الأول (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء) أي من الشافعية أما من المالكية فالطلاق بالجمع بينهما على أي ترتيب كان لاحتمال حذف العاطف وهو الواو كما في قول الشاعر

كيف أصبحت كيف أمسيت مما * يغرس الود في فؤاد الكئيب

قال الدماميني ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين مجموع الأمرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثاني أي ان أكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما فيه حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء الخ) توضيحه أنه قد وجد في هذه الصورة شرطان

لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لأن التقدير حينئذ إن شربت فإن أكلت  فأنت طالق وهذا كله حسن ولكنهم

جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم وفيه نظر إذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما في المثال وكما في قول الشاعر إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم * وقول ابن دريد * فإن عثرت بعدها إن وألت * نفسي من هاتا فقولا لا لعا * إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول فينبغي أن يقدر إلى جانبه ويكون الأصل إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم وأما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له والله أعلم

﴿ بيان مقدار المقدر ﴾

ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل ولذلك كان تقدير الأخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما أولى من تقدير باقي البصريين حاصل إذا كان أو إذ كان قائما لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة ولأن التقدير من اللفظ أولى وكان تقديره في أنت مني فرسخان بعدك مني فرسخان أولى من تقدير الفارسي أنت مني ذو مسافة فرسخين لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم في وأشربوا في قلوبهم العجل إن التقدير حب عبادة العجل

---

وليس فيهما ما يصلح للجواب إلا شيء واحد فلا يخلو إما أن يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل إليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل وإما أن لا يجعل جوابا لهما ولا سبيل إليه لما يلزم عليه من الإتيان بما لا مدخل له في الكلام وترك ما له مدخل فيه وهو عبث وإما أن يجعل جوابا للأخير دون الأول وهذا لا سبيل إليه لأنه يلزم عليه أن يكون الثاني وجوابه جوابا للأول فيجب الإتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو أن يكون جوابا للأول دون الثاني ويكون الأول وجوابه دليل جواب الثاني فالأصل إن شربت فإن أكلت فأنت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تشرب ثم تأكل فكذا ما هو بمعناه (قوله حتى تقدم المؤخر الخ) أي لا تطلق إلا بفعل الأمرين مقدمة للمؤخر (قوله إذ لم يتوال شرطان) أي كما هو الموضوع (قوله إذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب) أي وإنما توالى شرطان وتقدم عليهما ما هو جواب في المعنى للشرط الأول (قوله إن تستغيثوا الخ) الإغاثة طلب الإعانة والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف الملجأ وزانها زينها من الزين خلاف الشين (قوله إن تذعروا) بضم التاء وفتح العين مبني للمفعول أي تخوفوا وقوله تجدوا هذا هو الجواب (قوله فإن عثرت) أي زللت بالتكلم بعدها أي الواقعة (قوله وألت نفسي) أي طلبت النجاة وقوله من هاتا أي من هذه القضية وقوله لا لعا أي لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا عليك وهو دعاء له بأن ينتعش أي يرتفع (قوله فينبغي أن يقدر إلى جانبه) أي ويجعل ذلك الشرط وجوابه دليلا على جواب الثاني (قوله وأما أن يقدر) أي وأما تقدير الخ

﴿ باب مقدار المقدر ﴾

(قوله لتقل مخالفة الأصل) أي فالتقدير مخالف للأصل والكثرة مخالفة للأصل (قوله كان تقدير الأخفش الخ) فيه أنه يلزمه حذف المصدر وإبقاء بعض معموله لأنه أعني الحال وهو لا يجوز إذ المصدر بتقدير الحرف المصدري مع الفعل الذي هو صلته والموصول لا يجوز حذفه وإبقاء بعض صلته اللهم إلا أن يقال بجوازه إذا دل دليل على ذلك المحذوف كما فعل سيبويه في قوله مالك وزيدا فإنه قدر أن زيدا معمول للمصدر المحذوف أي مالك وملابستك زيدا (قوله ضربي) هو مصدر مبتدأ وزيدا معمول للمصدر وقائما حال من الهاء الواقع مفعولا لمحذوف أي ضربه قائما أي ضربي لزيد ضربه قائما أي أضربه حال كونه قائما هذا عند الأخفش (قوله أو إذ كان) أي فعلى هذا قائما حال من اسم كان التامة (قوله أو إذ كان الخ) يريد بتقدير إذ كان إذا أريد المضي وإذا كان إذا أريد المستقبل (قوله لأنه قدر اثنين) المصدر ومفعوله (قوله وقدروا خمسة) أي لأن حاصل فيه ضمير وكان فيها ضمير (قوله من اللفظ) أي من جنس اللفظ (قوله أنت مني الخ) أنت مبتدأ ومني متعلق به لأن الكلام على حذف مضاف وهو بعدك وهو مصدر يكفي في التعلق به وفرسخان خبر ولا بد من تقدير حتى يصح الحمل لأن الخبر نفس المبتدأ فقدر الأخفش أن الأصل بعدك مني فرسخان ففرسخان خبر لبعدك وحذف البعد وانفصل الضمير فقيل أنت (قوله أنت مني ذو مسافة الخ) أي فهو قدر في الخبر وبقي المبتدأ على حاله (قوله لأنه قدر مضافا) أي وهو البعد وقوله الظرف وهو مني وقوله إلى تقدير ثالث أي يتعلق به الظرف وهو مني فقوله أنت مني ذو مسافة أي أنت كائن مني ذو مسافة فرسخين فقوله كائن مني خبر أول وذو مسافة خبر ثان (قوله لأنه قدر مضافا لا يحتاج الخ) الضمير في لأنه وفي قدر عائد على الأخفش إن قلت قول المصنف قدر مضافا وهم لأنه قدر بعدك وهو مضاف ومضاف إليه قلت لا وهم لأن الأخفش يقول التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع قال الدماميني أما كون ما قدره الأخفش لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يصح معه الإخبار وذلك لأن فرسخان ليس نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج إلى تقدير مضاف

والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسى ومن وافقه فى واللاء يئسن الآية ان الأصل واللاء لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر والاولى ان يكون الأصل واللاء لم يحضن كذلك وكذا (٢٤٨) ينبغى ان يقدر فى نحو زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ وبكر اى كذلك ولا يقدر عين المذكور تقليلا للمحذوف ولان الأصل فى الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار ولك ان لا تقدر فى الآية شيئا البتة وذلك بان تجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا تصنع فى نحو زيد فى الدار وعمرو ولا يتاتى ذلك فى المثال السابق لان افراد فاعل الفعل يأباه نعم لك أن تسلم فيه من الحذف بان تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما فان قلت لو صح ماذكرته فى الآية والمثال السابق لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقرا للرجال ظلامة ❊ أبى ذاك عمى الأكرمان وخاليا ❊ وقد جوزوا أنت أعلم وزيد كون زيد مبتدا حذف خبره وكونه عطفا على أنت فيكون خبرا عنهما

﴿ بيان كيفية التقدير ﴾

إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوف وصفة مضافة أوجار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط فلا تقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو كالذى يغشى عليه أى كدوران عين الذى والثانى كقوله

إذا قامتا يضوع المسك منهما ❊ نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل أى تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا ثم

---

يصح معه الاخبار أى مسافة بعدك منى فرسخان واجاب الشمنى بان البعد مصدر أريد به هنا محله فصح الاخبار عنه بفرسخين وتعلق منى به لان الظرف يكفيه رائحة الفعل (قوله تقدير الحب فقط) أى لان الكلام مستقيم عليها, نحن فى غنية عن تقدير عبادة وفيه ان التشنيع عليهم انما هو من حيث حب عبادته لا من حيث حبه تأمل اه تقرير دردير (قوله وبكر) أى بكر كذلك اى صنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ (قوله ولا يقدر) أى فى الآية والمثال (قوله لو صرح بالخبر) اى بان قيل واللاء لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر وصنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ (قوله بان تجعل الموصول) اى واللاء لم يحضن اى فتجعل العطف عطف مفردات لا جمل كما هو على التقدير وقوله معطوفا على الموصول اى اللاء لم يئسن (قوله فيكون الخبر المذكور لهما معا) اى وان تقدم على المبتدا الثانى (قوله زيد فى الدار وعمرو) اى فتجعل عمرا عطفا على زيد وفى الدار خبرا عنهما وان تقدم (قوله فى المثال السابق) يعنى به زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ وبكر (قوله لان افراد فاعل الفعل يأباه) أى لانه لو كان صنع خبرا عنهما وكان بكر عطفا على زيد لقال صنعا (قوله ان تقدر العطف) أى عطف بكر على ضمير الفعل أى المستتر أى والشرط موجود وهو الفصل (قوله لو صح ماذكرته) أى من جعل الخبر المذكور خبرا عن المبتدا المتقدم والمتأخر عنه وقوله فى الآية أى واللاء يئسن الخ (قوله والمثال السابق) أى وهو قوله زيد فى الدار وعمرو بخلاف المثال السابق فان المراد به زيد صنع الخ (قوله لصح زيد قائمان وعمرو) اى لكن هذا اللازم لم يصح (قوله قلت ان سلم منعه) أى قلت لا نسلم أنه غير صحيح بل جائز سلمنا انه ممنوع فمنعه لقبح اللفظ من حيث ان فيه الاخبار بالمثنى عن المفرد صورة لا لتقدم الخبر على المبتدا الثانى والقبح هنا منتف (قوله فلقبح اللفظ) أى من حيث ان فيه الاخبار بالمثنى عن المفرد صورة (قوله فيما نحن بصدده) اى الآية والمثال اعنى زيد فى الدار وعمرو وانما كان منتفيا لانه ليس فيه الاخبار بالمثنى عن المفرد صورة (قوله ولكن يشهد للجواز) أى لان الصفة قريبة من الخبر أى ولاجل كون الأكرمان فى البيت صفة والذى فيه الكلام هو الخبر قال ويشهد الخ (قوله أبى ذاك) يحتمل ان أبى فعل ماض أى امتنع وانه مضاف لياء المتكلم أى ابى هو ذاك المعلوم بالحسب وقوله عمى الخ جملة أخرى والأصل عمى وخالى هما الأكرمان (قوله وخاليا) أى فالاكرمان صفة للعم والخال وان تقدم على خالى

﴿ بيان كيفية التقدير ﴾

(قوله تقدير أسماء) مراده بالجمع مافوق الواحد بدليل مثاله (قوله إلى الرابط) بان كان مبتدا أو صاحب حال (قوله فالاول) أى وهو ما إذا كان الكلام مستدعيا التقدير أسماء متضايفة (قوله كدوران) الاولى أى دورانا كدوران عين الخ إلا أن يقال انه نظر للمعنى المراد من المقدر فتأمل (قوله كدوران الخ) اى فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فصار تدور أعينهم كعين الذى ثم حذف المضاف اليه فصار تدور أعينهم كالذى وقد يقال يمكن ان يكون قوله كالذى حالا من فاعل تدور أو من المضاف اليه لان المضاف جزء ولا حذف أصلا (قوله والثانى) أى استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة وقوله إذا قامتا الخ قبله

كدأبك من أم الحويرث قبلها ❊ وجارتها أم الرباب بمأسل

والدأب العادة ومأسل بفتح السين جبل بعينه وبكسرها ماء بعينه والرواية بفتح السين هنا ويمكن أن نسيم نصب بنزع الخافض أى كنسيم وهو حال من المسك والبيت من معلقة امرىء القيس (قوله إذا قامتا) أى المرأتان أم الحويرث وأم الرباب المذكورتين فى البيت قبله وقوله يضوع أى ينتشر وقوله بريا أى برائحة والقرنفل معلوم عند العطار (قوله مثل تضوع الخ) أى فقد حذف الموصوف أى تضوعا ثم حذفت الصفة

والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى لا تجزى فيه ثم حذفت فى فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا هذا قول الأخفش وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة ونقل ابن الشجرى القول الأول عن الكسائى  واختاره قال والثانى قول نحوى آخر

ثم حذف المضاف اليها على التدريج (قوله والثالث) هو استدعاء الكلام تقدير جار ومجرور مضمر عائد على مايحتاج إلى رابط (قوله هذا) أى حذف الجار أولا ثم حذف الضمير المجرور بعده (قوله وعن سيبويه الخ) الظاهر أن هذا الخلاف يجرى فيما قبل الجار والمجرور وان كان النقل انه فى الجار والمجرور (قوله فيقدر) أى كما قال الأخفش (قوله قائما) أى ضربى له قائما (قوله اذ كان) أى فانه ليس من لفظ المبتدا وأيضا أكثر من ضربه (قوله معنى الخ) أى انه اذا كان المانع من تقدير المذكور المعنى أو الصناعة قدر مالا مانع له وجوبا وان كان من غير لفظ المذكور (قوله فالاول) أى ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور المعنى (قوله فالاول نحو زيدا اضرب أخاه) يقدر فيه أهن دون اضرب أى لأن تقدير اضرب فى هذا المثال يؤدى الى خلاف المقصود إذ غرض المتكلم الامر بضرب الأخ لا الأمر بضرب زيد فلما تعذر تقدير اضرب لهذا المعنى قدر مايلزمه بحسب العرف وهو فعل الاهانة هذا وقد وقع للمصنف فى حواشى التسهيل أنه قال لو قدرت العامل فى زيدا من قولك زيدا اضربت أخاه لفظ ضربت لم يكن عندى بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقى وهذا مخالف لما قرره فى المغنى من أن شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف معنى بحسب معناه كامر فتأمله وفى قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقى نظر اه دمامينى (قوله يقدر فيه أهن) أى لان القصد الامر باهانة زيد لا ضربه (قوله قدرت أهن) أى لان إهانة زيد اهانة الأخ (قوله والثانى) اى ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور الصناعة (قوله أن يقدر نصحت زيدا) اى فالمعنى نصحت زيدا نصحت له (قوله أولى من تقدير غير الملفوظ) وهو أرشدت اى انك لا تقدر أرشدت زيدا نصحت له لان الارشاد معناه النصح لكن ليس من اللفظ المذكور (قوله وقد مضى) اى بأنه لا يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله لانه يلزم على الحذف اختصار المختصر ولا يجوز أن يكون دلوى معمولا لدونك المذكور لان اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه (قوله وأضرب منا الخ) القوانس جمع قونس يطلق على بيضة الحديد وعلى عظم بين أذنى الفرس قال أبو عبيدة فى كتاب أيام العرب غزت بنو سليم ورئيسهم عباس بن مرداس السلمى مرادا فجمع له عمرو بن معديكرب فاقتتلوا قتالا شديدا حتى كره كل واحد منهما صاحبه فقال عباس بن مرداس معلقته ومنها

فدعها ولكن هل أتاها مغارنا ٭ لأعدائنا نرجو الثقال الكوانسا
فلم أر مثل الحى حيا مصبحا ٭ ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
أكر وأحمى للحقيقة منهم ٭ وأضرب منا بالسيوف القوانسا
اذا ما شددنا شدة نصبوا لها ٭ صدور العوالى والرماح المداعسا
اذا الخيل جالت عن صريع فكرها ٭ عليهم فما يرجعن الا عوابسا

والكوانس المستترات والمراد بالحى أعداؤه والمصبح بفتح الباء الذى يؤتى فى الصباح للغارة والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة مايحق على الرجل ان يحميه وصف قومه المغار عليهم بصدر البيتين أى لم أر مثل الحى الذى أغرنا عليهم صباحا ولم أر كرا مثل كرهم ووصف قومه بعجز البيتين أى لم أر فوارس مثلنا عند ملاقاتهم ولم أر أضرب منا بالسيوف يضرب القوانس (قوله القوانسا) لا يصح نصبه بأضرب لانه أفعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به فهو حينئذ معمول لمحذوف لكن يقدر فعلا أى يضرب القوانسا ولا يقدر اسم تفضيل دل عليه المذكور (قوله فكيف يعمل فيه المقدر) أى اسم التفضيل المقدر (قوله من اعمال اسم الفاعل الماضى المجرد) أى واذا كان اسم الفاعل الماضى المجرد المذكور لا يعمل فأولى المقدر لانه

وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو نقل غريب ﴿ ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن ﴾ فيقدر فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدا وأقل تقديرا دون إذ كان أو إذا كان ويقدر اضرب دون أهن فى زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر مالا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب أخاه يقدر فيه أهن دون اضرب فان قلت زيدا أهن أخاه قدرت أهن ٭ والثانى نحو زيدا امرر به تقدر فيه جاوز دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصح فى قولك زيدا نصحت له جاز أن يقدر نصحت زيدا بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعى قوله ٭ أيها المائح دلوى دونكا ٭ إذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى وقوله ٭ وأضرب منا بالسيوف القوانسا ٭ الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا فررنا بالتقدير من



اعمال اسم التفضيل المذكور فى المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطى زيدا امس درهما التقدير أعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك إنما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضى المجرد وقال بعضهم

فى قوله تعالى لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذى فطرنا ان الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفى السابقة ويجب أن يقدر والذى فطرنا لا نؤثرك لأن القسم لا يجاب بلن إلا فى الضرورة كقول أبى طالب ، والله لن يصلوا اليك بجمعهم ، حتى أوسد فى التراب دفينا ، وقال الفارسى ومتابعوه فى واللائى لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر وهذا لا يحسن وان كان ممكنا لأنه لو صرح به اقتضت الفصاحة ان يقال كذلك ولا تعاد الجملة الثانية (٢٥٠) ﴿ إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فأيهما أولى ﴾ قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى كونه الخبر لان التجوز فى أواخر الجملة أسهل نقل القولين ابن اياز ومثال المسئلة فصبر جميل أى شأنى صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره ومثله طاعة معروفة أى الذى يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها لا إيمان باللسان لا تواطئه القلب أو طاعتكم طاعة معروفة أى عرف أنها بالقول دون الفعل أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما فى نعم الرجل زيد على القول بانهما جملتان إذ لا يحذف الخبر وجوبا الا إذا سد شىء مسده ومثله حبذا زيد اذا حمل على الحذف وجزم كثير من النحويين فى نحو عمرك لأفعلن وأيمن الله لأفعلن بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدا ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير اما قسمى أيمن الله أو أيمن الله قسم لى انتهى

ولو قدرت أيمن الله قسمى لم يمتنع اذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح ﴿ اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدا والباقى خبرا فالثانى أولى ﴾ لان المبتدا عين الخبر المحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا أن يعتضد الاول برواية أخرى فى ذلك الموضع ، أو موضع آخر يشبهه أو ، موضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها

---

ضعيف (قوله دليل الجواب) أى جواب القسم وقوله جملة النفى أى قوله لن نؤثرك أى أن هذه الجملة دليل لجواب القسم لا أنها جواب لتقدمها (قوله ويجب أن يقدر الخ) أى أنا نقدر جواب القسم على طبق الدليل لكن لا من كل وجه لأنا لا نقدر لن فى الجواب بل نقدر لا لأن القسم لا يجاب الخ فهنا إنما خولف المذكور للصناعة (قوله ويجب أن يقدر الخ) أى كما يجب أن يقدر جواب لما فى قوله تعالى ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا ماضيا مجردا من قد وإن كان دليل الجواب مقترنا بها لما ثبت من أن لما لا يقترن جوابها بقد هذا ان قلنا انها حرف وجود لوجود وان قلنا انها ظرف بمعنى حين كان عاملها أهلكنا المذكور ولا جواب مقدر (قوله والله لن يصلوا اليك الخ) قدمر الكلام على هذا البيت فى الباب الأول فى فصل لن من حرف اللام ومر أنه يحتمل أن يكون مما حذف منه الجواب للدلالة عليه بما بعده أى والله إنك لآمن على نفسك فلا دليل فيه على أن الجواب يكون جملة مصدرة بلن كما سبق اه دمامينى

﴿ إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى ﴾

(قوله إذا دار الأمر) أى لتعارض القرائن أو لحصول الغرض بأيهما فلا تلزم قرينة بأحدهما على الخصوص (قوله الأولى كون المحذوف المبتدا) أى وهو الأرجح (قوله وقال العبدى الأولى كونه الخبر) قد يقال قد تقرر أنه لا بد فى الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة أنه لا حذف إلا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف وإذا كان كذلك فكيف جاز فى كلام واحد أن يقدر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب أن فرض الكلام عند تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف اه دمامينى (قوله لان التجوز) أى التساهل والحذف وقوله أسهل أى من الحذف فى أولها (قوله طاعة معروفة) أى فى قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة (قوله الذى يطلب منكم) أى أيها المنافقون (قوله لا إيمان) بكسر الهمزة يعنى التصديق أى لا تصديق باللسان (قوله أو طاعتكم الخ) هذا تنويع فى تقدير المبتدا (قوله أو طاعة معروفة) اشارة لتقدير الخبر (قوله الايمان) أى الحلف الدال عليه قوله تعالى وأقسموا بالله جهد أيمانهم (قوله ما يوجب التعيين) أى تعيين المحذوف (قوله إذ لا يحذف) علة لمحذوف أى فانه يتعين أن يكون المحذوف هنا المبتدأ لأنه لا يحذف الخ (قوله على الحذف) أى فهو محتمل لحذف المبتدا وزيد الخبر والأصل حبذا الممدوح زيد أو لحذف الخبر وزيد مبتدا والاصل حبذا زيد الممدوح وهذا كله بناء على أن حب فعل وذا فاعل لان الحذف انما هو على هذا القول لا على القول بان حبذا اسم بمعنى المحبوب فانه مبتدا وزيد خبر ولا حذف (قوله بان المحذوف الخبر) أى لسد جواب القسم مسده (قوله لم يمتنع) أى لم يمتنع كون قسمى خبرا (قوله والباقى) أى الاسم الموجود بلا حذف (قوله فالثانى أولى) أى كون المحذوف مبتدا والموجود خبرا وذلك نحو زيد جوابا لمن قام فان اعرابه خبر المبتدا محذوف والتقدير القائم زيد أولى من إعرابه فاعلا لفعل محذوف والتقدير قام زيد (قوله الا أن يعتضد الاول) أى كون المحذوف الفعل والموجود فاعلا فان تعضد كان أولى (قوله أو بموضع آت على طريقته) هذا بمعنى ماقبله بدليل ما يأتى (قوله فالأول) أى اذا ما اعتضد المحذوف برواية أخرى فى ذلك الموضع (قوله يسبح له فيها) الشاهد فى قوله بعد رجال أى يحتمل أنه خبر والأصل هم أى المسبحون له بالغدو والآصال رجال ويحتمل أنه فاعل لفعل محذوف أى يسبحه رجال وهذا أولى لانه يعضد بقراءة كسر الباء فان رجال فيها فاعل

( قوله

بفتح الباء وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء وكقوله ٭ ليبك يزيد ضارع  لخصومة ٭ فيمن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير يسبحه رجال ويوحيه الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها فى رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل ٭ والثانى كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجىء ذلك فى شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفى مواضع آتية على طريقته نحو قالت من أنباك هذا قال نبأنى العليم الخبير قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشأها ﴿إذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى﴾ وفيه مسائل ٭ احداها نون الوقاية فى نحو أتحاجونى وتامرونى فيمن قرا بنون واحدة وهو قول ابى العباس وابى سعيد وابى على وابى الفتح واكثر المتاخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى ٭ الثانية نون الوقاية مع نون الاناث فى نحو قوله ٭ يسوء الفاليات إذا فلينى ٭ هذا هو الصحيح وفى البسيط أنه مجمع عليه لان نون الفاعل لايليق بها الحذف ولكن فى التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه

(قوله بفتح الحاء) أى فالله العزيز الحكيم يحتمل أن يكون خبر المحذوف تقديره هو أى الموحى وأن يكون فاعلا لفعل محذوف أى يوحيه الله وهذا أولى لانه تعضد بقراءة كسر الحاء فانه فيها فاعل لاخبر (قوله ورفع القتل) أى على أنه نائب الفاعل وأما رفع الشركاء فمحتمل لكونه خبر المحذوف تقديره هم أى المزينون ومحتمل لكونه فاعلا لمحذوف أى زينه شركاؤهم وهذا الثانى أولى لانه تعضد بقراءة البناء للفاعل فان الشركاء فيها فاعل لزين مؤخر وقتل أولادهم مفعوله مقدم (قوله ليبك يزيد الخ) هذا صدر بيت عجزه ٭ ومختبط مما تطيح الطوائح ٭ والبيت للحرث بن ضرار النهشلى وقيل للحرث بن نهيك وقيل لمرة بن عمرو النهشلى ويزيد المذكور فى البيت هو يزيد بن نهشل والضارع الذليل الخاضع وقوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شىء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل أى يبكيه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط من يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس ومطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية أى يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو بيبكى المقدر أى يبكى لاجل هلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بن بمعنى الماضى عدل اليه استحضار الصورة ذلك الامر الهائل قال بعضهم يحتمل أن لايكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى أى ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح باء ليبك او النائب عن الفاعل ان كان بضمها ورد بان المعروف مع بناء ليبك للفاعل نصب يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه فى رواية الرفع نائبا عن الفاعل لامنادى اه دماميني (قوله فيمن رواه مبنيا للمفعول) أى ويزيد بالرفع نائب فاعل وضارع يحتمل أنه خبر لمحذوف تقديره هم أى الباكون عليه ويحتمل أنه فاعل لمحذوف أى يبكيه ضارع وهذا اولى لانه تعضد برواية البناء للفاعل فان ضارع فيها فاعل ليبك ويزيد بالنصب مفعوله (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت) الصواب ولا تقدر هذه المرفوعات أخبارا حذفت مبتدآتها ففى الكلام قلب (قوله لان هذه الاسماء) علة لتقدير المرفوعات فواعل لا اخبار (قوله قد ثبتت فاعليتها) اى فتعين الفاعلية فى هذه الرواية يعضد احتمال الفاعلية فى الرواية الاخرى (قوله والثانى) وهو ما إذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه (قوله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم) اى بحيث يجعل الله مبتدا والخبر محذوف وفيه إن هذا خلاف المبحث لان اصل المبحث ان الموجود يحتمل انه خبر او فاعل والمحذوف يحتمل انه مبتدا ويحتمل انه فعل فالاولى ان يقول فلا يقدر ليقولن هو الله بل يقدر خلقهم الله (قوله ليقولن خلقهن العزيز العليم) اى فلم يقل هو العزيز الخ

﴿اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا أولى﴾

(قوله أولى) اى لان الحذف فى الآخر أسهل منه فى الأول (قوله نون الوقاية) أى مع نون الرفع (قوله بنون واحدة) أى بدون تشديد وهى نون الرفع والنون المحذوفة نون الوقاية لانها الثانية (قوله وهو قول الخ) أى كون المحذوف هو الثانى وهو نون الوقاية (قوله ان المحذوف الاولى) أى نون الرفع (قوله يسوء الفاليات الخ) جمع فالية وهى من تفتش الشعر لاخراج القمل وهذا عجز بيت لعمرو بن معديكرب صدره ٭ تراه كالثغام يعل مسكا ٭ والضمير المنصوب فى تراه للشيب والثغام نبت يكون فى الجبال أبيض اذا يبس يشبه به الشيب ومعنى يعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى من العلل وهو الشرب الثانى يقال علّه يعله بالضم والكسر اذا سقاه السقية الثانية ويسوء الفاليات يفعل بهن ما يكرهنه (قوله اذا فلينى) أى فهذه النون نون الاناث وحذفت نون الوقاية (قوله هذا) أى كون المحذوف نون الوقاية هو الصحيح (قوله الاولى) وهى نون الاناث الفاعلة (قوله وأنه مذهب سيبويه) وفيه أنه يلزمه حذف الفاعل مع انه لايجوز حذفه

* الثالثة تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو نارا تلظى * قال أبو البقاء في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلا مضارعا لأن حرف المضارعة لا يحذف انتهى وهذا فاسد لأن المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هنا الكوفي ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون الموت * الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والباقي عين الكلمة خلافا للأخفش * الخامسة نحو اقامة واستقامة المحذوف منهما ألف الافعال والاستفعال والباقي عين الكلمة خلافا للأخفش أيضا * السادسة نحو يازيد زيد اليعملات بفتحهما * وبين ذراعي وجبهة الأسد * وهذا هو الصحيح خلافا للمبرد * السابعة نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفصل ولأن فيه اعطاء الخبر للمجاور مع أن مذهبه في نحو يازيد زيد اليعملات أن الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ

عنده ولا عند أصحابه (قوله تاء الماضي) أي التاء التي في الماضي قبل جعله مضارعا فتلظى فعلا ماضيا إذا جعل مضارعا قيل فيه تتلظى بدخول تاء المضارعة فاذا أريد حذف إحدى التاءين كان المحذوف هي الثانية وهي تاء الماضي (قوله نحو نارا تلظى) أي فهو مضارع حذفت منه تاء الماضي ولو كان ماضيا لقيل تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث (قوله فعلا مضارعا) أي وإنما هو ماض للغائبين (قوله لأن المحذوف) أي على تقدير كونه مضارعا الثانية أي وهي تاء الماضي لا الأولى التي هي تاء المضارعة (قوله والمخالف في ذلك هشام) أي فجعل المحذوف تاء المضارع (قوله ثم ان التنزيل) هذا ترق في الاعتراض على أبي البقاء القائل انه يضعف كونه فعلا مضارعا وحاصله أنه يلزم حينئذ أن لا يكون فعل مضارع في القرآن حذفت منه التاء لأن القرآن ليس فيه ضعف (قوله مشتمل على مواضع كثيرة) أي محذوف منها التاء (قوله لا شك فيها) أي لا شك في كون الفعل فيها مضارعا (قوله ولقد كنتم تمنون الموت) أي تتمنون فحذفت الثانية فهو مضارع إذ لو كان ماضيا لما لحقته نون علامة الرفع (قوله الرابعة الخ) فيه أن هذه المسئلة الرابعة والخامسة من مسائل الصرف فلا مدخل لهما في الاعراب فالأولى حذفهما (قوله نحو مقول ومبيع الخ) أصل مقول ومبيع مقوول ومبيوع نقلت حركة الواو والياء إلى الفاء فالتقى ساكنان أحدهما عين الكلمة والآخر حرف المد وهو واو مفعول فحذف أحدهما ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول كما ذكر المصنف لأنها زائدة وقريبة من الطرف وبدليل بقاء الياء في مبيع ولا وجه لتكلف قلبها عن واو ومذهب الأخفش أن المحذوف عين الكلمة لأن واو مفعول جيء بها لغرض ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول منهما (قوله خلافا للأخفش) أي القائل ان المحذوف عين الكلمة (قوله والباقي) أي وهو الألف المنقلبة عن الواو لأن الأصل إقوام واستقوام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت ألفا فالتقى ساكنان فحذف أحدهما (قوله يازيد زيد اليعملات) هذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده * تطاول الليل عليك فانزل * والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة وهي الضامرة (قوله اليعملات) جمع يعملة وهي الناقة النجيبة المذللة المطبوعة على العمل بفتح الياء والميم في المفرد والظاهر أن الجمع كذلك أيضا إذ لا ضرورة للتغيير ولكن الشائع ضم الميم في الجمع تأمل (قوله بفتحهما أي بفتح زيد فيهما (قوله وبين ذراعي وجبهة الأسد) أي فكل فيه الحذف من الثاني لدلالة الأول والأصل يازيد اليعملات يازيد اليعملات وبين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ثم حذف من الثاني ووسط زيد وجبهة بين المضاف والمضاف اليه وعلى هذا الاعراب فيقال ان زيدا الأول مضاف واليعملات مضاف اليه وزيد الثاني فصل بينهما وهو مضاف لمحذوف (قوله وبين ذراعي وجبهة الأسد) الواو الأولى من المصنف للعطف وما بعدها عجز بيت للفرزدق صدره * يا من رأى عارضا أسر به * والمنادى محذوف أي ياقوم ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولا وهي المنادى فلا حذف والعارض السحاب الذي يعترض في الأفق وأسر مضارع مبني للمفعول أي أجعل مسرورا فرحا به وذراع الأسد وجبهة الأسد كوكبان معلومان من منازل القمر وجبهة الأسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضا (قوله خلافا للمبرد) أي القائل انه حذف من الأول لدلالة الثاني لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالأجنبي وهذا وجيه ولكن الأول أرجح (قوله زيد وعمرو قائم) أي فقائم خبر عن الأول وحذف من الثاني وقوله ومذهب الخ مقابل للقول الذي مشى عليه المصنف (قوله أن الحذف فيه من الأول) أي وأن قائم المذكور خبر عن عمرو وقوله لسلامته من الفصل أي بين المبتدا والخبر وقوله ولأن فيه إعطاء الخبر أي المذكور للمجاور أي لمجاوره وهو عمرو (قوله مع ان مذهبه الخ) أي فقد وقع في كلامه تعارض على أن الفصل بين المبتدا والخبر أسهل من الفصل بين المتضايفين الذي قال به (قوله قال ابن الحاجب الخ) جواب عن التعارض الواقع في كلام سيبويه (قوله ليبقى المضاف الخ) حاصل كلامه

أنه لو لم يوسط زيد الثانى بين المتضايفين لكان فى اللفظ قبح بخلاف مالو قدم خبر المبتدا وذكر المبتدا بعده بلا خبر فلا قبح فلما كان لا قبح ولم يقدم الخبر علم انه للثانى (قوله عوضا بما ذهب) اى لاجل دفع قبح نصب زيد الثانى من غير تنوين (قوله عوضا بما ذهب) بيانه أن سيبويه والجماعة قالوا فى يازيد زيد اليعملات ان الحذف من الثانى فزيد الأول مضاف لليعملات الملفوظ بها وزيد الثانى مضاف لليعملات محذوفة وخالف المبرد فعكس حيث ذهب الى ان الحذف من الأول لا من الثانى وشبهته انه يلزم على المذهب الاول محذوران احدهما التقديم والتاخير من غير فائدة والآخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه وجوابه أن الجماعة ارتكبوا ذلك لاستقامة الكلام فلا يضر وبيانه انه لما حذف المضاف اليه من الثانى وزيد الاول مضاف لليعملات المذكور صار التركيب هكذا يازيد اليعملات زيد فبقى زيد الثانى غير تام لان تمام الاسم اذا لم يتمكن أل بالتنوين أو الاضافة فأخر اليعملات لتكون عوضا بحسب اللفظ عن تمام زيد الثانى وتمم الاول بما بعده وهكذا القول فى بين ذراعى وجبهة الاسد (قوله اذ كان) كان زائدة وهذا علة لما قبله أى لان الخبر يحذف الخ (قوله من غير قبح) أى بخلاف حذف التنوين من غير اضافة ولا ساد مسدها (قوله عامل فى الخبر) اى على طريق التنازع ولم يجزه الجماعة (قوله فالاولى الخ) اى لان المذهب البصرى يرجح اعمال الثانى فى باب التنازع (قوله فى مسئلة الاضافة) أى فيقال ان الاسمين تنازعا المضاف اليه وأعمل الثانى لقربه (قوله فى مسئلة الاضافة) اى فالمنصوص فى المبتدأين لا فى الاضافة فيقاس عليه (قوله الخلاف) أى فى المسئلة السابقة (قوله عند التردد) أى الاحتمال وأما ان قامت قرينة على محله تعين (قوله فان الحذف من الاول) أى لان افراد الخبر وهو راض يعين انه خبر عن المبتدا الثانى وخبر الاول محذوف أى راضون (قوله هل طب) اى طبيب فانى اى دنف وقوله دنفان أى هالكان من العشق (قوله ومن الثانى) اى ولا تردد فى ان الحذف من الثانى فى قوله الخ (قوله قل لئن اجتمعت الانس والجن الخ) اللام موطئة للقسم وان حرف شرط جازم واجتمعت فعل الشرط ولا ياتون جواب القسم لانه اذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر وجوبا (قوله اذ لو كان الجواب للثانى) هو الشرط (قوله فقلنا بذلك) أى بجعل الجواب للثانى فى نحو ان اكلت الخ قياسا على ماسبق بما اذا اجتمع شرط وقسم قال الدمامينى ظاهره ان القول بذلك فى هذه اليمين انما هو بطريق القياس على ماسبق فقط مع ان فى اليمين دليلا على ذلك غير القياس لان الجواب لو كان للثانى وهو وجوابه جواب الاول لدخل الفاء على الشرط الثانى ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جوابا (قوله وفى فأما الخ) المقصود التنظير فى مطلق ان الحذف من الثانى لان الاول وجوابه جواب الثانى (قوله فروح) جواب اما لا جواب ان لان أما أسبق (قوله ولولا رجال مؤمنون الخ) هذا يقتضى أن يكون لعذبنا جوابا للولا ولولا وجوابها دليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالى الشرطين وهذا مشكل فى هذا والظاهر ان هذا ليس من ذلك القبيل فيجعل جواب لولا محذوفا أى لولا كراهة أن تهلكوا ناسا مؤمنين بين ظهرانى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف ايديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه وفى الكشاف يحتمل ان لو تزيلوا أى تميزوا من الاختلاط كالتا كيد لما قبله وحينئذ فلا يطلب جوابا اذ ما لهما واحد فقوله لعذبنا جواب لولا وانما كان ما لهما واحدا وان كانت لو لا تدل على امتناع الشىء لوجود غيره ولو تدل على امتناع الشىء لامتناع غيره لان لو دخلت هنا على وجود معناه العدم اذ التزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوتا اه ومن هذا تعلم ان قول البوصيرى ان لم يكن فى معادى البيت ليس من توارد شرطين اذ قوله والا تاكيد لما قبله وقد زعم ذلك الرضى فى نحو يازيد زيد اليعملات فقال الثانى غير مضاف كان الفعل المؤكد لا فاعل له (قوله لعذبنا) اى فهو جواب لولا وأما جواب لو فهو محذوف لدلالة جواب لولا عليه وليس لولا وجوابها دليلا للجواب فى لو لعدم

---

عوضا بما ذهب وأما هنا فلو كان قائم خبرا عن الأول لوقع فى موضعه إذ لا ضرورة تدعو إلى تاخيره إذا كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح فى ذلك انتهى وقيل أيضا كل من المبتدأين عامل فى الخبر فالاولى اعمال الثانى لقربه ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك فى مسئلة الاضافة

﴿ تنبيه ﴾

الخلاف إنما هو عند التردد والا فلا تردد فى ان الحذف من الأول فى قوله

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأى مختلف

وقوله

خليلى هل طب فانى وانتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ومن الثانى فى قوله تعالى قل لئن اجتمعت الأنس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله اذ لو كان الجواب للثانى لجزم فقلنا بذلك فى نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق وفى فاما ان كان من المقربين فروح ونحو ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى لو تزيلوا لعذبنا وانبنى

على ذلك المثال أنها لاتطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر إذ التقدير ان أكلت فانت طالق ان شربت وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه كما ان الجواب من حيث المعنى في انت ظالم ان فعلت ما تقدم على اسم الشرط بل قال جماعة انه الجواب في الصناعة ايضا ومن ذلك قوله ﴿ فاني وقيار بها لغريب ﴾ أوقد تكلف بعضهم في البيت



الأول فزعم أن نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون وأما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلأن غير المبتدا والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما ﴿ ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب ﴾ ﴿ حذف الاسم المضاف ﴾ وجاء ربك فأتى الله بنيانهم اى امره لاستحالة الحقيقي فأما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية اى أذهب الله نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذات لأن الطلب لا يتعلق إلا بالافعال نحو حرمت عليكم أمهاتكم اى استمتاعهن حرمت عليكم الميتة اى أكلها حرمنا عليهم طيبات اى تناولها الا أكلها ليتناول شرب ألبان الابل حرمت ظهورها اى منافعها ليتناول الركوب والتحميل ومثله وأحلت لكم الانعام ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو أوفوا بالعقود وأوفوا بعهد الله فانهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه إذ الذوات لا يتعلق بها لوم والتقدير في حبه بدليل قد شغفها حبا او في مراودته بدليل تراود فتاها وهو اولى لانه فعلها بخلاف الحب واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها اى اهل القرية واهل العير وإلى مدين أخاهم شعيبا اى وإلى اهل بدليل أخاهم

---

استقامة الكلام فهو من الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله على ذلك) اى على الحذف من الثاني (قوله على اسم الشرط) الاولى على اداة الشرط لأن المذكور حرف لا اسم (قوله لغريب) خبر إني لا خبر عن قيار لأن خبر المبتدا لا يقترن باللام (قوله ولا يحفظ مثل نحن قائم) قد يعترض بان مثله محفوظ بدليل قول الشاعر

والمسجدان وبيت نحن عامره ﴿ لنا وزمزم والاركان والستر

والجواب ان هذا محمول على الحذف والأصل نحن عامروه فحذف الواو اجتزاء عنها بالضمة كما في قوله

إذا ماشاء ضروا من سواهم ﴿ ولا يألوهم احد ضرارا

(قوله ولا يحفظ الخ) أي بل المحفوظ نحن قائمون (قوله وإنا لنحن الصافون) فيه ان الضمير للملائكة وهم جمع لا للمعظم نفسه فالاولى التمثيل بقوله ونحن الوارثون لأن الضمير لله وحده (قوله فافرد) اى لانه قال يا ربي فافرد الرب وجمعه ثانيا حيث قال ارجعون لجعل المسند اليه جمعا (قوله فلأن) جواب أما (قوله فلأن غير المبتدا والخبر) مراده بالغير غير مخصوص وهو المسند اليه فلا ينافي ان الحال والصفة مثل المبتدا والخبر نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين (قوله لا يجب لهما) ثنى الضمير لان غيرهما اثنان المنادى والمسند اليه الفعل

﴿ ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب ﴾

(قوله أي أمره) راجع للامرين وقوله لاستحالة الحقيقي أي المعنى الحقيقي (قوله اى أمره) فيه أن الأمر معنى لا يوصف بالمجيء ولا بالاتيان وأجيب بأنا نقدر مضافا ثانيا أي جاء رسول أمر ربك وأتى رسول أمر الله أو حامل أمره أو يقال ان المصنف لاحظ أن المجيء بمعنى الحصول والتحقق بعد عدم نحو أتى أمر الله تأمل (قوله فالباء للتعدية) أي لا للمصاحبة حتى يكون الذهاب مسندا لله تعالى ويحتاج للتقدير كما نحن فيه (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه المضاف وقوله ما أي الكلام الذي (قوله لأن الطلب) الأولى لأن الحكم لاجل أن يشمل الاباحة لأنها حكم ولكن ليست بطلب (قوله ليتناول الخ) أي فتقدير الأكل لا يتناول ذلك بخلاف التناول (قوله أي منافعها) أي منافع ظهورها ولا يقدر ركوب ظهورها لعدم شموله التحميل (قوله وأحلت لكم الانعام) أي منافعها (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه المضاف وقوله ما أي الكلام الذي (قوله بما قد وقع) أي بما قد انقضى (قوله فانهما) أي العقود والعهد قولان لأن كلا منهما قول مؤكد بالقسم (قوله وهو أولى) أي تقدير المراودة أولى (قوله لأنه) أي ما ذكر من المراودة أو ذكر نظرا للخبر وقوله لأنه فعلها) أي الاختياري وهو ملام عليه (قوله بخلاف الحب) أي فانه أمر قهري لا يلام عليه نعم يلام عليه من حيث تعاطي أسبابه كالتكليف بالايمان والحاصل أن المراودة فعل لها حاصلة باكتسابها فهي قادرة على دفعها فيتأتى اللوم عليها بخلاف الحب فانه ليس فعلا لها ولا تقدر على دفعه لأن الفرض كونه مفرطا بدليل قد شغفها والحب المفرط يقهر صاحبه ولا يطيق ان يدفعه وحينئذ فلا يلام عليه فان قلت قضية هذا أن يكون تقدير في مراودته متعينا لا أولى كما ادعاه قلت لما كان يلام عليه باعتبار أسبابه صح تقديره اه تقرير شيخنا دردير (قوله واسأل القرية) عطف فذلكن (قوله أي وإلى أهل مدين) أي لأن مدين بلد (قوله أي أهل القرية) ذهب قوم إلى أن القرية عبر بها عن أهلها مجازا مرسلا لعلاقة المحلية ولا حذف فيه والتأنيث فيها نظرا للفظ وقيل أريد الحقيقة على سبيل المعجزة وقيل القرية اسم مشترك بين المكان وأهله نقله ابن داود الظاهري عن بعض أهل اللغة كما في عروس الافراح لابن السبكي (قوله بدليل أخاهم) أي ولم يقل أخاها وأيضا الأخ إنما

وقد ظهر فى وما كنت ثاويا فى أهل مدين وأما وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا فقدر النحويون الاهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشرى فى الأولين لأن القرية تهلك ووافقهم فى فجاء لأجل أوهم قائلون إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات أى ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات لمن كان يرجوا الله أى رحمته يخافون ربهم أى عذابه بدليل ويرجون رحمته ويخافون عذابه يضاهون قول الذين كفروا أى يضاهى قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى ألم تغتمض عيناك ليلة  ارمدا فحذف المضاف إلى ليلة والمضاف اليه ليلة وأقام صفته مقامه أى اغتماض ليلة رجل أرمد وعكسه نيابة المصدر عن الزمان جئتك طلوع الشمس أى وقت طلوعها فناب المصدر عن الزمان وليس من ذلك جئتك مقدم الحاج خلافا للزمخشرى بل المقدم اسم لزمن القدوم

﴿ تنبيه ﴾ إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثانى أولى نحو الحج أشهر ونحو ولكن البر من آمن فيكون التقدير الحج حج أشهر والبر بر من آمن أولى من ان يقدر أشهر الحج أشهر وذا البر من آمن لأنك فى الاول قدرت عند الحاجة إلى التقدير ولأن الحذف من آخر الجملة أولى

﴿ حذف المضاف اليه ﴾ يكثر فى ياء المتكلم مضافا اليه المنادى نحو رب اغفر لى وفى الغايات نحو لله الامر من قبل ومن بعد أى من قبل الغلب ومن بعده وفى أى وكل وبعض وغير بعد ليس وربما جاء فى غيرهن نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون أى فلا خوف شىء عليهم وسمع سلام عليكم فيحتمل ذلك أى سلام الله أو اضمار آل

﴿ حذف اسمين مضافين ﴾ فانها من تقوى القلوب أى فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب قبضة من أثر الرسول أى من أثر حافر فرس الرسول كالذى يغشى عليه أى كدوران أعين الذى وقال رؤبة * وقد جعلتنى من حزيمة أصبعا * أى ذا مسافة اصبع

﴿ حذف ثلاث متضايفات ﴾ فكان قاب قوسين

---

هو الأهل لا للبلد (قوله وقد ظهر) أى المقدر فى الآية قبل (قوله لان القرية تهلك) أى بدثورها (قوله أى ضعف عذاب الحياة الخ) أى لان الحياة والممات لا يتضاعفان بل عذابهما (قوله ألم تغتمض الخ) هذا صدر بيت من افتتاح قصيدة وعجزه * وبت كما بات السليم مسهدا * ومن هذه القصيدة يذكر ناقته وقصده الوفادة على النبى صلى الله عليه وسلم ولم يتفق له ذلك لأمر أراده الله

فآليت لا أرثى لها من كلالة * ولا من حفى حتى تلاقى محمدا

السليم اللديغ كأنهم تفاءلوا له بالسلامة والمسهد اسم مفعول من قولك سهدته إذا جعلته قليل النوم وآليت حلفت ولا أرثى لا أرق والكلالة الاعياء والتعب والحفى رقة اخفافها من كثرة المشى (قوله أى اغتماض ليلة رجل أرمد) أى فحذف المضاف وهو مصدر وأقيم المضاف اليه وهو اسم زمان مقامه (قوله خلافا للزمخشرى) أى حيث جعل مقدم مصدرا بمعنى القدوم وحينئذ فالاصل وقت مقدم الخ (قوله مع الثانى أولى) قال العلامة الخيالى ان التأويل فى الاوائل بمنزلة قلع الخف قبل الوصول إلى شاطىء النهر (قوله الحج أشهر) أى فالحمل لا يصح لان الحج هو الهيئة الحاصلة من الاركان (قوله أولى من ان الخ) أى وهذا أولى الخ (قوله عند الحاجة إلى التقدير) أى لان المسند اليه وقع فى محله والخبر لم يصح فتحتاج فيه لتقدير لاجل صحته (قوله رب) الاصل يا ربى (قوله الغايات الخ) إنما سميت بذلك لانها تصير غاية وآخرا عند الحذف وتبنى عند ملاحظة المعنى (قوله وفى أى الخ) نحو يعجبنى أى قائم وكلا وعد الله الحسنى وفضلنا بعضهم على بعض وقبضت عشرة ليس غير (قوله فلا خوف) لا نافية لا عمل لها مثلها فى قراءة من نون (قوله فيحتمل ذلك الخ) قال الدمامينى لاوجه لتفريق المصنف بين الاثنين حيث جزم فى الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع ان الاولى كذلك إذ يحتمل أن يقدر فلا الخوف عليهم (قوله فانها) أى شعائر الله (قوله من أفعال ذوى تقوى القلوب) الشاهد فى الحذف من الثانى وهو حذف أفعال وذوى وهذا التقدير قدره الزمخشرى حيث تكلم على الآية قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى إلا بها لانه لا بد من راجع من الجزاء إلى من ليرتبط به واعترضه أبو حيان بان ما قدره عار من راجع من الجزاء إلى من ألا ترى ان قوله فان تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب ليس فى شىء منه ضمير يعود إلى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذى أداته من فالاولى أن يكون التقدير فان تعظيمها منه من تقوى الخ فيكون ضمير منه عائدا على من فيرتبط الجزاء بالشرط هذا كلامه قلت الذى يظهر لى ان فى تقدير الزمخشرى إشارة إلى الراجع من جهة أن المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف إلى المفعول ولا بد له من فاعل وإن لم يلزم ذكره وليس إلا ضميرا يعود إلى من والتقدير فان تعظيمه إياها فالرابط ضمير غايته انه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر للمفعول فلزم الاتيان به متصلا وهذا لا حرج فيه وبعد هذا كله فالظاهر أن من الجارة تعليلية لا تبعيضية أى فان تعظيمها لاجل تقوى القلوب أو لابتداء الغاية أى ان تعظيمها ناشىء من تقوى القلوب وعليها فلا يحتاج إلى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلوب وأفرد الضمير قلت حملا على معنى من ولفظها اه دمامينى (قوله جعلتنى) أى العرادة وهى الفرس المذكورة فى صدر البيت (قوله وقد جعلتنى الخ) نسبه هذا لرؤبة سهو فانه من أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه فى المفصل

أى فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشرى ﴿ تنبيه ﴾ للقاب معنيان القدر وما بين مقبض القوس وطرفيها وعلى تفسير الذى فى الآية بالثانى فقيل هى على القلب والتقدير قابى قوس ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس ﴿حذف الموصول الاسمى﴾ (٢٥٦) ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته وتبعهم ابن مالك وشرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ومن حجتهم آمنوا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم ... ويمدحه وينصره سواء

وقول آخر

ما الذى دأبه احتياط وحزم ... وهواه أطاع يستويان

أى والذى أنزل ومن يمدحه والذى أطاع هواه (حذف الصلة) يجوز قليلا لدلالة صلة أخرى كقوله

وعند الذى واللات عدنك إحنة ... عليك فلا يغررك كيد العوائد

أى الذى عادك أو دلالة غيرها كقوله

نحن الأولى فاجمع جمو ... عك ثم وجههم إلينا

أى نحن الأولى عرفوا بالشجاعة وقال

بعد اللتيا واللتيا والتى ... إذا علتها أنفس تردت

فقيل يقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة وقيل يقدر اللتيا دقت واللتيا دقت لأن التصغير يقتضى ذلك وصلة الثالثة الجملة الشرطية وقيل يقدر مع اللتيا فيهما عظمت لا دقت وانه تصغير تعظيم كقوله

دويهية تصفر منها الأنامل

﴿ حذف الموصوف ﴾ قوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف أى حور قاصرات وألنا له الحديد ان اعمل سابغات أى دروعا سابغات فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا أى ضحكا قليلا وبكاء كثيرا كذا قيل وفيه بحث سيأتى وذلك دين القيمة أى دين الملة القيمة ولدار الآخرة خير أى ولدار الساعة الآخرة قاله المبرد وقال ابن الشجرى

---

للاسود بن يعفر وصدره * فادرك إرقال العرادة ظلعها * العرادة بفتح العين المهملة اسم فرس الشاعر والارقال بالكسر نوع من السير والظلع العرج وحزيمة اسم رجل وغلط من قال قبيلة من باهلة لقوله

فان تنج منها ياحزيم بن طارق * فقد تركت ما خلف ظهرى بلقعا

إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت * حبال الهوينا بالفتى أن تقطعا

وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى ومعنى البيت أن هذه الفرس أدركها العرج وقد أدنتنى من هذا الرجل أو القبيلة وبقى بينى وبينه مقدار مسافة أصبع (قوله فكان مقدار مسافة قربه) أى من الله (قوله من اسم كان) اى المستتر وهو البارز عند التقدير الذى أضيف إليه القرب (قوله وواحد من خبرها) وهو مثل المضاف لقاب قوسين (قوله القدر) أى وعلى هذا لا يحتاج لتقدير مثل (قوله وما بين) أى المقدار الذى بين (قوله وطرفيها) أى الطرفين اللذين يشد الوتر فيهما (قوله فقيل هى على القلب) أى لأن كل قوس له قابان لا أن القوسين لهما قاب واحد كما هو صريح الآية فلذا كان مقلوبا أى قابى قوس ومعلوم أن القابين هما نفس القوس فلو أريد ذلك لقال فكان قوسا ويحذف قاب فتعين أنه ليس على القلب والمعنى قابا من قوسين وهو كناية عن القرب (قوله لأغنى عنه ذكر القوس) كيف الاغناء مع أن المراد تحديد القرب بقرب أحد القابين من الآخر لا تحديد القرب بالقوس وذكر القوس مجردا عن اضافة القابين إليه لا يفيد ذلك المراد بل إنما يفيد الثانى ثم ان هذا التحديد لقربه عليه السلام من جبريل أو أن هذا التحديد تقريب للقرب المعنوى من الله (قوله آمنوا بالذى أنزل إلينا الخ) صوابه آمنا كما هو التلاوة ففى سورة العنكبوت وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم (قوله ما الذى دأبه) الدأب بفتح الدال المهملة وسكون الهمزة العادة والشأن وقد تفتح همزته والاحتياط الأخذ بما فيه الثقة والحزم ضبط الأمر (قوله أى والذى أنزل الخ) الداعى للتقدير فى الآية أن القرآن المنزل إلينا مغاير لما أنزل لليهود من التوراة والداعى للتقدير فى البيتين الاخبار عن المبتدا بمادة التسوية وهى إنما تكون بين متعدد (قوله والذى أطاع هواه) أى فهو فى البيت مفعول مقدم ﴿حذف الصلة﴾ (قوله يجوز قليلا) أى يجوز حذفها مع بقاء الموصول بقلة (قوله وعند الذى) خبر مقدم وإحنة مبتدأ مؤخر وقوله عدنك من العيادة وهى زيارة المريض والاحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء الحقد ويجمع على إحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة قال الدمامينى وفى البيت تغليب المؤنث على المذكر إذ العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جميع من تقدم ذكره وفيه مذكر فدخوله فى ذلك إنما هو بطريق التغليب ويحتمل أن يكون على حذف عاطف ومعطوف أى كيد العوائد والعائد فلا تغليب قال الشمنى وأقول الوجه هو الثانى لأن المصنف ذكر فى السادس عشر من الباب السادس أن تغليب المؤنث على المذكر إنما هو فى مسئلتين وليس ما نحن فيه واحدا منهما (قوله أى الذى عادك) أى بدليل اللات عدنك (قوله أو دلالة غيرها) أى غير الصلة كالمقام (قوله بعد اللتيا) بفتح اللام باجماع النحاة إلا الأخفش فانه أجاز الضم فيها وهو تصغير التى والشاهد فى اللتيا الأولى والثانية (قوله تردت) أى سقطت (قوله نظير الخ) أى فيكون من حذف الصلة لدلالة صلة مثلها مثل * وعند الذى واللات عدنك إحنة * (قوله المذكورة) أى إذا علتها (قوله لأن التصغير يقتضى ذلك) أى فيكون من حذف الصلة لا لدلالة صلة عليها مثل

نحن الأولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم إلينا

(قوله سيأتى) أى فى الباب السادس والمراد بالبحث كلام أى أن فيه كلاما سيأتى وحاصله أن بعضهم نقل عن سيبويه ان قليلا نصب على الحال من ضمير مصدر الفعل وعليه فالتقدير فليضحكوه أى الضحك فى حال كونه قليلا وليبكوه أى البكاء فى حال كونه كثيرا وسيأتى الكلام فيه هناك (قوله أى دين الملة القيمة) هكذا وقع فى

غالب

الحياة الآخرة بدليل وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور ومنه حب الحصيد اى حب النبت الحصيد وقال سحيم ٭ انا ابن جلا وطلاع الثنايا ٭ قيل تقديره انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكى على انه منقول من نحو قولك زيد جلا فيكون جملة لا من قولك جلا زيد ونظيره قوله ٭ نبئت اخوالى بنى يزيد ٭ ظلما علينا لهم فديد ٭ فيزيد منقول  من نحو قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال والا لاعرب غير منصرف فكان يفتح لانه مضاف اليه واختلف فى المقدر مع الجملة فى نحو منا ظعن ومنا اقام فاصحابنا يقدرون موصوفا اى فريق والكوفيون يقدرون موصولا أى الذى أومن وما قدرناه أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ومثله ٭ ما منهما مات حتى لقيته ٭ نقدره باحد ويقدرونه بمن وان من اهل الكتاب إلا ليؤمنن به اى الا انسان او الا من وحكى الفراء عن بعض قدمائهم ان الجملة القسمية لا تكون صلة ورده بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن

﴿ حذف الصفة ﴾

يأخذ كل سفينة غصبا اى صالحة بدليل انه قرىء كذلك وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ تدمر كل شىء اى سلطت عليه بدليل ما تذر من شىء أتت عليه الآية قالوا الآن جئت بالحق اى الواضح والا كان مفهومه كفرا وما نريهم من آية إلا هى أكبر من اختها وقال ٭ فلم اعط



شيئا ولم امنع (وقال) وليست دارنا هاتا بدار ٭ اى من اختها السابقة وبدار طائلة ولم اعط شيئا طائلا دفعا للتناقض فيمن قل يااهل الكتاب لستم على شىء اى نافع إن نظن إلا ظنا اى ضعيفا ﴿ حذف المعطوف ﴾ ويجب ان يتبعه العاطف نحو لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن

---

غالب النسخ وهو تقدير الزمخشرى وجماعة بمعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة واضافة دين للملة بيانية وفى بعض النسخ أى دين الامة القيمة وهو موافق لما روى عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عن القيمة فقال القيمة جمع القيم والقيم والقائم واحد ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد (قوله وقال سحيم) هذا هو الصواب وما فى نسخة ابن سحيم خلاف الصواب وتمام البيت ٭ متى أضع العمامة تعرفونى ٭ وقد تقدم الكلام عليه فى غير (قوله علم محكى) أى علم على أبيه وقوله على أنه منقول أى وحينئذ فهو علم محكى من جملة وحينئذ فلم يصرف بل هو مبنى (قوله لا من قولك جلا زيد) إنما منع نقله عند هذا القائل من جلا فى قولك جلا زيد لانه لو كان كذلك لكان مفردا منصرفا إذ هذا الوزن غير مؤثر فى منع الصرف عند الجمهور لانه وزن لا يخص الفعل بل يستوى فيه الفعل والاسم واما إذا جعلناه جملة كان مبنيا لان ما كان من قبيل المبنيات إذا حكى فانه يبقى على بنائه قبل الحكاية لان الحق أن الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها علما مبنية وان كانت أجزاؤها معربة (قوله جلا زيد) أى بحيث يكون منقولا من مفرد والا لنونه لانه ليس على وزن يخص الفعل (قوله نبئت أخوالى الخ) الفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا إذا صوت وبنى يزيد منصوب على البدل من أخوالى ولهم فديد جملة فى موضع المفعول الثالث ولهم متعلق بمحذوف أى كائن وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب وليس متعلقا بفديد لانه مصدر كالنهيق فلا يتقدم عليه معموله وظلما فى موضع الحال من الضمير فى علينا أو انه مفعول له والعامل فيه محذوف متعلق به علينا دل عليه قوله لهم فديد والتقدير حملوا علينا أو شدوا علينا أو يصيحون علينا ظلما ويجوز جعل هذه الجملة مفعولا ثالثا ويجوز أيضا جعل ظلما مفعولا ثالثا أى ذوى ظلم ويكون لهم فديد على هذين الوجهين فى موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما ويجب أن تضبط الميم من قوله لهم بضمة مشبعة ليكون قوله ظلما علينا لهم فديد موافقا لقوله نبئت أخوالى بنى يزيد فى الوزن لأن الوزن وان كان لا ينكسر بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف إذ الثانى من مخلع البسيط قطعا ان سكنت الميم والأول إما نصف بيت من مصرع الرجز أو مشطور السريع المكشوف ومثل ذلك محذور عندهم (قوله المال يزيد) أى فهو منقول من جملة فلذا لم ينون وحكى (قوله يزيد المال) أى حتى يكون منقولا من مفرد (قوله والا لاعرب غير منصرف) أى غير منون لانه على وزن يخص الفعل (قوله واختلف فى المقدر إلى قوله حذف الصفة) موجود فى بعض النسخ (قوله فأصحابنا) أى البصريون بدليل المقابلة بالكوفيين لأن المراد المصاروة الشامل للمغاربة وان كان هو من المصاروة وهم بصريون لان المقابلة فى ذلك (قوله لتلازمهما) علة لقوله أشد اى وإذا كانا متلازمين فلا يسهل حذف أحدهما وقوله قدمائهم أى الكوفيين وقوله أن الجملة القسمية لا تكون صلة أى وهذا بخلاف كلام الكوفيين فانهم لما قدروا من فى قوله وإن من أهل الكتاب الا ليؤمنن به لزم أن تكون الصلة قسمية وقوله ورده أى الفراء وقوله وان منكم لمن ليبطئن اى فقد وقعت الجملة القسمية صلة

﴿ حذف الصفة ﴾

(قوله أى صالحة) أى للسير فيها (قوله فلا فائدة فيه) أى فى التعييب الحامل على عدم أخذها فوجب أن يقدر الوصف لاجل أن يكون للتعييب فائدة (قوله فلا فائدة فيه) أى فى تعييبها حين عدم تقدير الصفة يعنى وتعييبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها اه شمنى (قوله وإلا كان مفهومه) وهو أنه كان قبل الآن على الباطل (قوله وليست دارنا الخ) هذا عجز بيت صدره ٭ وليس لعيشنا هذا مهاة ٭ أى صفاء ولذة وقوله هاتا أى هذه أى دار الدنيا (قوله دفعا للتناقض فيمن)

أنفق من بعده دليل التقدير
أن الاستواء إنما يكون
بين شيئين ودليل المقدر
أولئك أعظم درجة من
الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا
لا نفرق بين أحد من رسله
والذين آمنوا بالله ورسله
ولم يفرقوا بين أحد منهم
اى بين احد وأحد منهم
وقيل احد فيهما ليس بمعنى
واحد مثله فى قل هو الله احد
بل هو الموضوع للعموم
وهمزته أصلية لا مبدلة من
الواو فلا تقدير ورد بانه
يقتضى حينئذ ان المعرض
بهم وهم الكافرون فرقوا
بين كل الرسل وإنما فرقوا
بين محمد عليه الصلاة
والسلام وبين غيره فى النبوة
وفى لزوم هذا نظر والذى
يظهر لى وجه التقدير وأن
المقدر بين احد وبين الله
بدليل ويريدون أن يفرقوا
بين الله ورسله ونحو
سرابيل تقيكم الحر أى
والبرد وقد يكون اكتفى
عن هذا بقوله سبحانه فى
أول السورة لكم فيها دفء
وله ما سكن اى وما تحرك
وإذا فسر سكن باستقر لم
يحتج إلى هذا فان أحصرتم
فما استيسر من الهدى اى
فان أحصرتم فحللتم
فمن كان منكم مريضا او به
اذى من رأسه ففدية اى
فحلق ففدية لا ينفع نفسا
إيمانها لم تكن آمنت من
قبل أو كسبت فى ايمانها
خيرا اى ايمانها وكسبها
والآية من اللف والنشر
وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشري

أما التناقض فى قوله دارنا فيفيد أنه له دار وقوله ليست بدار يفيد أنه ليس له دار وقوله فلم أعط شيأ ظاهره أنه لم يحصل له اعطاء شىء وقوله ولم أمنع يفيد انه اعطى شيأ وهو تناقض وأما الآية فقوله إلا هى أكبر من أختها من المعلوم أن مفاد الآية ان كل آية توصف بكونها أكبر وغير أكبر لانه إذا كان كل آية أكبر من غيرها فتكون هذه أكبر وغيرها مفضولا والغير ايضا أكبر وهذه مفضولة فصار كل آية فاضلة ومفضولة وهو تناقض فاذا قلنا أكبر من أختها السابقة اندفع التناقض (قوله دليل التقدير) أى الدليل على أن الكلام لا بد فيه من تقدير أن الاستواء الخ وقوله ودليل المقدر أى والدليل على خصوص ذلك المقدر (قوله أى بين احد وأحد منهم) أى بين واحد و واحد منهم (قوله فيهما) أى الآيتين (قوله مثله فى قل هو الله أحد) أى فانه بمعنى واحد فأصله وحد أبدلت الواو همزة (قوله مثله فى قل هو الله أحد) أى خلافا للقول الأول الذى يقدر بين أحد وأحد فانه يجعل أحد من الذى همزته منقلبة عن الواو وهذا أى أحد هو الذى لا يلازم النفى بخلاف أحد الذى همزته أصلية الموضوع للعموم كديار (قوله فلا تقدير) أى لان المعنى ولم يفرقوا بين أحد أى أى احد (قوله وفى لزوم هذا نظر) أى لان اللازم من نفى التفريق بين كل الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل أو التفريق بين بعض منهم (قوله وفى لزوم هذا) أى الرد على هذا القول نظر أى لان السلب الكلى يكفى فى مناقضته الايجاب الجزئى وحينئذ فنفى التفريق بين كل الرسل لا يلزم أن يكون المعرض بهم فرقوا بين الكل وإنما هو تعريض بمن لم يفعل ذلك فيصدق على من فرق بين بعض وبعض (قوله وأن المقدر الخ) أى ولا تقدر بين أحد وأحد (قوله وأن المقدر بين أحد وبين الله) أى بل تؤمنون بالله وبكل أحد من الرسل (قوله بدليل ويريدون الخ) أى فبهذا التقدير أرجح مما ذهب اليه القائل بأن أحدا هنا هو الموضوع للعموم بسبب ما ذكره من الدليل لان القرآن يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير فى بعض مواضعه من بعض (قوله أن يفرقوا بين الله ورسله) أى بأن يؤمنوا بالله ويكفروا بالرسل (قوله وقد يكون اكتفى عن هذا) أى عن ذكر هذا هنا وحينئذ فلا حذف هنا (قوله أى وما تحرك) أى لان الموجود إما متحرك أو ساكن وكل منهما مملوك لله (قوله لم يحتج إلى هذا) أى لان المستقر شامل للساكن والمتحرك (قوله أى فحلق) أى بدليل ما قبله وهو ولا تحلقوا رؤسكم (قوله أو كسبت) أى ولم تكن كسبت وقوله فى إيمانها أى تصديقها فالمراد بالايمان التصديق الذى هو ايمان لغوى وهذا على كلام المعتزلة (قوله وكسبها) يقدر بعد قوله ايمانها من قوله لا ينفع نفسا ايمانها (قوله والآية من اللف والنشر) أى فقوله لم تكن آمنت من قبل راجع لقوله لا ينفع نفسا ايمانها وقوله أو كسبت فى ايمانها خيرا راجع لقوله وكسبها أى ان التى لم تؤمن من قبل لا ينفعها ايمانها أى يوم طلوع الشمس من مغربها والتى لم تكن كسبت خيرا قبل ذلك لا ينفعها كسبها خيرا إذ ذاك تأمل (قوله وبهذا التقدير تندفع الخ) أى لان قوله لم تكن راجع لقوله ايمانها وقوله أو كسبت راجع لمحذوف أى وكسبها والمعنى لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل ولا ينفع نفسا كسبها لم تكن كسبت فالمنفى هو النفع بالكسب وحينئذ فالتسوية فى الآية إنما هى بين عدم النفع بالايمان وعدم النفع بالكسب لا بين عدم الايمان والايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح كما فهم المعتزلة (قوله تندفع شبهة المعتزلة) أى فى قولهم ان الايمان لا ينفع إذا كان مجردا عن العمل الصالح (قوله تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشرى) حاصله ان الزمخشرى جعل لم تكن آمنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله أو كسبت فى ايمانها خيرا عطفا على آمنت والمعنى ان أشراط الساعة إذا جاءت ذهب أوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة ايمانها غير كاسبة خيرا فى ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة إذا آمنت فى غير وقت الايمان وبين النفس التى آمنت فى وقته ولم تكسب خيرا هذا حاصل كلامه وأجاب المصنف

وغيره إذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى عدم الانتفاع به وهذا التأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب ومن القليل حذف أم ومعطوفها كقوله

فما أدرى أرشد طلابها

أى أم غى وقد مر البحث فيه

﴿حذف المعطوف عليه﴾

ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرب فانفجرت وزعم ابن عصفور أن الفاء فى فانفجرت هى فاء فضرب وأن فاء فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل يبقاء بعضه وليس بشىء لأن لفظ الفاءين واحد فكيف يحصل الدليل وجوز الزمخشرى ومن تبعه أن تكون فاء الجواب أى فان ضربت فقد انفجرت ويرده أن ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب مثل إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل إلا إن قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقيل فى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ان أم متصلة والتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم

﴿حذف المبدل منه﴾

قيل فى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب وفى كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف أى لما تصفه وكذلك فى رسولا بناء على أن ما فى كما موصول اسمى ويرده ان فيه اطلاق ما على الواحد من أولى العلم والظاهر ان ما كافة وأظهر منه أنها مصدرية لابقاء الكاف حينئذ على عمل الجر وقيل فى الكذب انه مفعول إما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه أى لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة وإما المحذوف أى فتقولون

---

عن التمسك بالآية بأنها من قبيل اللف التقديرى فتقدر محذوفا معطوفا على فاعل ينفع وهو إيمانها أى لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها أى لا ينفع نفسا إيمانها فى التى لم تكن آمنت من قبل ولا كسبها خيرا فى التى آمنت من قبل ولكن لم تكسب خيرا قبل فنفى نفع الايمان راجع للنفس التى لم يصدر منها الايمان قبل ذلك ويكون نفى نفع الكسب راجعا إلى النفس التى صدر منها الايمان قبل ذلك ولكنها لم تكن كسبت فى إيمانها خيرا وبهذا التأويل توافقت الآيات والأحاديث الشاهدة على أن مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين (قوله إذ قالوا الخ) حاصل الشبهة ان الله سوى بين عدم الايمان وبين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى عدم الانتفاع فيكون الايمان مركبا من التصديق والعمل وأن التصديق بدون العمل الصالح لا ينفع وهذا مبنى على ما فهموه من أن معنى الآية لم تكن آمنت أو كانت آمنت ولم تكن كسبت فى إيمانها خيرا (قوله الذى لم يقترن بالعمل الصالح) أى وتمسكوا بظاهر الآية على أن الايمان مجردا عن العمل الصالح لا ينفع (قوله ومن القليل الخ) أى أنه يكثر فى العاطف أن يحذف مع المعطوف بخلاف أم العاطفة فانه يقل حذفها معه (قوله كقوله) أى قول أبى ذؤيب الهذلى وصدره ٭ دعانى إليها القلب إنى لأمره ٭ سميع (قوله وقد مر الخ) حاصله أنه لا مانع من جعل الهمزة بمعنى هل وهل لا معادل لها وحينئذ فلا حذف ﴿حذف المعطوف عليه﴾ (قوله أى فضرب فانفجرت) أى فحذف المعطوف عليه والفاء الداخلة على فانفجرت عطفت تلك الجملة على الجملة المحذوفة ولا يصح أن تكون عاطفة لجملة انفجرت على جملة اضرب ولو على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء لأنه لا يترتب على مجرد الأمر بالضرب الانفجار (قوله هى فاء فضرب) أى فالمحذوف حينئذ هو المعطوف عليه والعاطف معا (قوله أن ذلك يقتضى الخ) أى لأن الجزاء إذا صدر بالفاء وقد لزم أن يكون ماضيا لفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد أن مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقا على الضرب (قوله يقتضى تقدم الانفجار على الضرب) أى مع أنه فى الواقع متأخر عنه (قوله إلا إن قيل الخ) هذا استثناء مما يفيده الرد أى وتقدم الانفجار باطل الخ وتوضيحه ان المراد فقد انفجرت فى حكمنا وترتيبنا لا فى الخارج ولا شك أن الحكم بالانفجار وترتبه على الضرب سابق عليه وان كان الانفجار بالفعل متأخرا عنه ثم ان الفاء على التقديرين تسمى فصيحة لافصاحها عن المقدر ولو غير شرط ويقال فيها أيضا فاء الفضيحة بالمعجمة لفضحها المقدر وكشفه ومن أمثلتها دالة على شرط قول الشاعر

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ٭ ثم القفول فقد جئنا خراسانا

أى ان كان الأمر كذلك فقد جئنا وفى المفتاح أنها فصيحة على التقدير الأول وهو كونها للعطف على محذوف والأكثر أنها فصيحة على التقديرين (قوله فقد حكمنا بترتب الانفجار) أى والحكم بالترتب سابق على الانفجار والانفجار بعد الضرب (قوله ان أم متصلة) اى عاطفة على محذوف (قوله وكذلك فى رسولا) أى وكذلك يقال فى رسولا أى انه بدل من مفعول أرسلنا المحذوف (قوله موصول اسمى) أى كالذى أرسلناه حال كونه فيكم رسولا (قوله من أولى العلم) أى مع أنها إنما تكون لما لا يعقل (قوله من أولى العلم) أى وهو خلاف الظاهر (قوله والظاهر ان ما كافة) أى والكافة تبطل تعين الدخول على الاسماء وقوله والظاهر ان ما كافة أى للكاف عن عمل الجر وحينئذ فلا داعى لتقدير ضمير ورسولا مفعول أرسلنا (قوله أنها مصدرية) أى ورسولا مفعول أرسلنا ولا داعى لتقدير الضمير (قوله والجملتان بعده) أى هذا حلال وهذا حرام (قوله أى لا تقولوا الخ) هذا حل معنى وإلا فحل التقدير ولا تقولوا الكذب هذا حلال وهذا حرام فى شأن البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة بأن تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه البهيمة حرام فقوله من البهائم بيان لما تصفه ألسنتكم أى لا تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه حرام كذبا وافتراء على الله (قوله وإما المحذوف) أى والأصل

الكذب وإما النصف على ان ما مصدرية والجملتان محكيتا القول أى لا تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم وقرىء بالجر بدلا من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا لكذوب صفة للفاعل وقد مر أنه قيل فى لا إله إلا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف ﴿حذف المؤكد وبقاء توكيده﴾ قد مر أن سيبويه والخليل أجازاه وأن أبا الحسن ومن تبعه منعوه ﴿حذف المبتدا﴾ يكثر ذلك فى جواب الاستفهام نحو وما أدراك ما الحطمة نار الله أى هى نار الله وما أدراك ماهيه نار حامية ما أصحاب اليمين فى سدر مخضود الآيتين هل أنبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها أى فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم أى فهم اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيؤس قنوط فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أى فالشاهد وقرأ ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك وبعد القول نحو وقالوا أساطير الاولين إلا قالوا ساحر أو مجنون سيقولون ثلاثة الآيات بل قالوا أضغاث أحلام وبعد ما الخبر صفة له فى المعنى نحو التائبون العابدون ونحو صم بكم عمى ووقع فى غير ذلك أيضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد متاع قليل ولا تقولوا ثلاثة لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ أى هذا بلاغ وقد صرح به فى هذا بلاغ للناس سورة أنزلناها أى هذه سورة ومنه قول العلماء باب كذا وسيبويه يصرح به ﴿حذف الخبر﴾ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أى حل لكم أكلها دائم وظلها أى دائم وأما أنتم أعلم أم الله فلا حاجة إلى دعوى حذف كما قيل لصحة كون أعلم خبرا عنهما وأما أنت أعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على أنت لزم كون أعلم خبرا عنهما أو على أعلم لزم كونه شريكه فى الخبرية أو على ضمير اعلم لزم أيضا نسبة العلم

---

ولا تقولوا فى شأن البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة هذا حلال الخ فتقولون الكذب (قوله على ان ما مصدرية) أى لا على أنها موصول والا كان العائد أعنى المفعول محذوفا (قوله أى لا تحللوا الخ) هذا حل معنى اشارة الى أن فى الكلام حذفا وأصل التقدير لا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لاجل وصف ألسنتكم البهائم بالكذب (قوله وقرىء بالجر) أى للكذب وكذا تقول فيما بعد (قوله وقرىء بالجر) أى والمعنى لا تقولوا الاجل البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة أى لا تقولوا للكذب هذا حلال الخ (قوله صفة الفاعل) أى وهو ألسنتكم (قوله وقد مر) أى فى النوع الثانى من الجهة السادسة (قوله قد مر) أى فى الشرط الثانى من الشروط الثمانية المذكورة للحذف فى الخاتمة (قوله منعوه) فشرطوا فى الحذف أن لا يكون المحذوف مؤكدا بالفتح لان الحذف ينافى التوكيد (قوله الآيتين) المراد بالآية الثانية قوله وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال فى سموم أى هم فى سدروهم فى سموم (قوله قل هل أنبئكم بشر من ذلكم) صوابه أفانبئكم لانه التلاوة وقوله من ذلكم النار أى هى النار (قوله فطل) أى فالمصيب طل (قوله فيؤس) أى فهو يؤس (قوله فان لم يكونا رجلين) أى الشهيدان (قوله أى فالشاهد) أل للجنس الصادق بالشاهدين وهما بمعنى الشهيدين فلا حاجة للاعتراض بان الاولى أى فالشهيدان (قوله أى فالشاهد) قال الدماميني المناسب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل اى فليستشهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدره الزمخشرى فعلا من الشهادة فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه اولى اذ المأمور هم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير ان يكون المحذوف مبتدا كما قال المصنف فليقدر فالشهيدان لا فالشاهد اه قال الشمنى واقول المناسب لقوله فان لم يكونا تقدير المبتدا وانما لم يقدره فالشهيدان لان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله فعبادك) اى فهم عبادك (قوله إلا قالوا ساحر او مجنون) أى هو ساحر أو هو مجنون (قوله وقالوا أساطير الاولين) أى هو أساطير الاولين قال الدماميني ويحتمل ان أساطير الاولين مبتدا وجملة اكتتبها خبر وحينئذ فلا حذف اصلا (قوله سيقولون ثلاثة) أى هم ثلاثة (قوله أضغاث) اى هو اضغاث (قوله وبعد ما الخبر الخ) اى وبعد شىء كالمؤمنين والقوم الذين اشتروا الضلالة بالهدى فى الآيتين الخبر صفة لذلك الشىء فى المعنى ولا شك ان التائبون هم المؤمنون ولا يصح ان يقال بعده مبتدا لان المبتدا دائما كذلك (قوله متاع قليل) اى هو متاع اى تقلبهم متاع قليل (قوله ولا تقولوا ثلاثة) اى لا تقولوا هم اى مريم وعيسى والله آلهة ثلاثة اى مستوون فى استحقاق العبادة وقوله ولا تقولوا ثلاثة الخ الاولى حذفه لان هذا فى الامثلة المذكورة للحذف بعد القول وقد سبق والكلام هنا فى حذف المبتدا واقعا بعد غير القول (قوله وقد صرح به) اى بذلك المبتدا (قوله أى هذه سورة) اى فجملة أنزلناها صفة لسورة ويحتمل أن سورة مبتدا وجملة أنزلناها صفة والخبر محذوف اى فيما اوحينا إليك سورة أنزلناها (قوله وسيبويه يصرح به) اى بالمبتدا فى ذلك فيقول هذا باب (قوله والمحصنات من المؤمنات) أى حل لكم وقوله اى حل لكم اى يقدر فى الموضعين (قوله إلى دعوى حذف) اى أم الله اعلم (قوله لصحة كون اعلم خبرا عنهما) اى فالخبر عنهما واحد غاية الأمر انه قدم على احدهما (قوله لزم كون اعلم الخ) اى وهذا لا يصح نظرا للمال لانه لا يعلم (قوله لزم كونه شريكه)

اليه والعطف على الضمير المرفوع (٢٦١) المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال

افعل فى الظاهر وان قدر مبتدا حذف خبره لزم كون المحذوف اعلم والوجه فيه أن الاصل بمالك ثم أنيبت الواو مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظى لا للاشتراك المعنوى كما قصد بالعطف فى نحو وأرجلكم فيمن خفض على القول بان الخفض للجوار ونظيره بعت الشاء شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم وقالوا الناس مجزيون باعمالهم ان خير فخير أى ان كان فى عملهم خير فحذفت كان وخبرها وقال * لهفى عليك للهفة من خائف * يبغى جوارك حين ليس مجير * أى ليس له وقالوا من تأنى اصاب أو كاد ومن استعجل أخطأ أو كاد وقالوا ان مالا وان ولدا وقال الأعشى * ان محلا وان مرتحلا * أى ان لنا حلولا فى الدنيا وان لنا ارتحالا عنها وقد مر البحث فى إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفى وقال تعالى قالوا لا ضير أى علينا ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت أى لهم وقال الحماسى

من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح

وقد كثر حذف خبر لا هذه حتى قيل انه لا يذكر وقال آخر * إذا قيل سيروا ان ليلى لعلها جرى * دون ليلى مائل القرن أعضب *

أى فيلزم أن المخاطب نفس المال لأن المبتدأ نفس الخبر (قوله اليه) أى إلى المال أى ونسبة العلم للمال لا تصح (قوله وان قدر) أى مالك أى وجعل من عطف الجمل (قوله لزم كون المحذوف اعلم) أى بدليل المذكور أى ولا يصح أن يكون المال يعلم (قوله والوجه فيه الخ) هذا التوجيه مخالف للقواعد والحق ما قاله الرضى أن الاصل أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك أى مقترنان لا علقة لنا بكما فلا نشير عليك فيه بشىء فحذف بحال مالك وهو متعلق أعلم وحذف المبتدا الثانى وهو أنت المعطوف عليه مالك لقيام القرينة عليه فصار أنت أعلم ومالك فالواو حرف عطف للمعية ومالك عطف على أنت المحذوفة وجملة فانت ومالك عطف على الجملة الاولى وأما قوله وأرجلكم فالحق أن الواو عاطفة على الوجوه مشركة فى المعنى والاعراب التقديرى والخفض إنما جاء من الجوار لان المجاورة تؤثر وأما قوله ودرهما فاصله دفعت شاة وأخذت درهما فحذف الفعل المعطوف والمعطوف عليه فهو من الباب الآتى لا مما نحن فيه بل القول بالخفض للجوار هو دليل على أن الواو عاطفة على وجوهكم لا أنها عاطفة على الرؤس حتى تكون الواو للتشريك اللفظى والمعنوى (قوله قصدا للتشاكل) أى التشابه فى أن كلا من المتعاطفين مرفوع أى فالواو حرف عطف صورة وفى المعنى نائبة عن الباء وقوله للتشاكل اللفظى أى فى الاعراب بين أعلم ومال (قوله كما قصد) أى الاشتراك المعنوى (قوله على القول) أى بناء على القول الخ قوله ونظيره) أى نظير المثال فى كون الواو نائبة فيه مناب الباء قصداً للتشاكل اللفظى (قول فحذفت كان وخبرها) أى وهو محل الشاهد لان المراد بالخبر فى الترجمة المحذوف الخبر الذى للمبتدا أو الخبر لغيره (قوله لهفى عليك) اللهف بفتح الهاء مصدر لهف بكسرها بمعنى حزن وتحسر وقولهم يالهف فلان كلمة يتحسر بها على ما فات والجوار بكسر الجيم ان تعطى الرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره اه شمنى وهذا يفيد أن الهاء فى لهفى مفتوحة ولكن فى نسخ عدة سكونها أى أتلهف عليك لاجل لهفة من خائف والبيت لشمردل الليثى بن شريك بن عبدالله بن رؤبة شاعر إسلامى فى أيام جرير والفرزدق يرثى منصور بن زياد وبعده

أما القبور فانهن أوانس * بجوار قبرك والديار قبور
عمت فواضله فعم مصابه * فالناس فيه كلهم مأجور
يثنى عليك لسان من لم توله * خيرا لأنك بالثناء جدير
ردت صنائعه اليه حياته * فكأنه من نشرها منشور
والناس مأتمهم عليه واحد * فى كل دار أنة وزفير
عجبا لاربع أذرع فى خمسة * فى جوفه جبل أشم كبير

(قوله حين ليس مجير) الذى فى توضيح المصنف حين لات مجير مستشهدا بذلك على اهمال لات لعدم دخولها على الزمان (قوله أو كاد) أى أو كاد أن يصيب (قوله أو كاد) أى أن يخطىء فقد حذف خبر كاد فى الموضعين (قوله ان مالا وان ولدا) أى ان لنا مالا وان لنا ولدا (قوله وقد مر البحث الخ) الآية الاولى لم يتقدم فيها كلام أصلا وأما الآية الثانية فتقدم فى المثال الاول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها محذوف أى هالكون أو هو مذكور وهو قوله أولئك ينادون الخ وما بينهما اعتراض وقوله فى ان الذين كفروا الخ قال الزمخشرى خبر ان فى هذه الآية محذوف أى فنذيقهم العذاب بدليل جواب الشرط بعد (قوله إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله) والمسجد الحرام أى ويصدون عن المسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد (قوله وقال الحماسى) أى الشاعر المذكور شعره فى ديوان الحماسة وهذا الشاعر هو سعد بن مالك (قوله لا براح) أى بالرفع كما سبق فى لا (قوله وقد كثر حذف خبر لا) أى النافية للجنس (قوله ان ليلى) خبر ان قوله لعلها مع الخبر المحذوف (قوله جرى الخ) جواب اذا والقرن

أى لعلها قربة ﴿ مايحتمل النوعين ﴾ يكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة فعدة من أيام أخر فما استيسر من الهدى فنظرة إلى ميسرة أى فالواجب كذا أو فعليه كذا أو فعليكم كذا ويأتى فى غيره نحو فصبر جميل أى أمرى أو أمثل ومثله طاعة وقول معروف أى أمرنا أو أمثل ويدل للأول قوله فقالت على اسم الله أمرك طاعة * وقد مر تجويز ابن عصفور الوجهين فى لعمرك لأفعلن وأيمن الله لأفعلن وغيره جزم بان ذلك من حذف الخبر وفى نعم الرجل زيد وغيره جزم بانه اذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدا

﴿ حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما ﴾ يطرد حذفه مفسرا نحو وان أحد من المشركين استجارك اذا السماء انشقت قل لو أنتم تملكون والأصل لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشرى وأبو البقاء وأهل البيان وعن البصريين انه لا يجوز لو زيد قام الا فى الشعر أو الندور نحو لو ذات سوار لطمتنى وقيل الأصل لو كنتم فحذفت كان دون اسمها وقيل لو كنتم أنتم فحذفا مثل التمس ولو خاتما من حديد وبقى التوكيد ويكثر فى جواب الاستفهام نحو ليقولن الله أى ليقولن خلقهن الله واذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا وأكثر من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم حتى قال أبو على حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج ويأتى حذف الفعل فى غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم اى وأتوا خيرا لكم وقال الكسائى يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام

بالنون والاعضب مكسور شبه المانع بكبش كذلك بجامع القبح (قوله مايحتمل النوعين) أى حذف المبتدا أو حذف الخبر (قوله يكثر بعد الفاء) اى عقيبها من غير فاصل بينه وبينها اه شمنى (قوله أى فالواجب) هذا هو المبتدا المحذوف وقوله كذا هو المذكور من التحرير وما معه (قوله أو فعليكم الخ) هذا ناظر للأخير إذ لا يصح فيه إلا ذلك أى فعليكم نظرة (قوله ويأتى فى غيره) اى فى غير هذه الفاء (قوله ويأتى فى غيره) أى فى غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذى ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لان احتماله للنوعين وإن كان بعد الفاء إلا أنه ليس بعدها بالمعنى المذكور اه شمنى (قوله ويدل للأول) أى تقدير المبتدا قوله أمرك طاعة اى فقد وقع لفظ الطاعة فى كلام العرب خبرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر فترجح بذلك انه عند احتمال الحذف يجعل خبر المبتدا محذوف تقديره أمر (قوله ويدل للاول) قال الدمامينى فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة فى تركيب ما خبرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر ان يكون كذلك فى كل تركيب ثم الظاهر ان الامر فى البيت واحد الاوامر وهو ضد النهى أى أمرك ذو طاعة اى مطاع ممتثل والامر المقدر فى الآية واحد الامور وهو بمعنى الشأن فكيف يجعل الأول دليلا على الثانى قال الشمنى لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما عقليا وإنما يريد أنه لما وقع فى كلام العرب لفظ طاعة فى تركيب خبرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر ولم يقع فى كلامهم مبتدا حذف خبره ترجح بذلك أنه عند الحذف خبر لمبتدا محذوف (قوله الوجهين) أى فيجوز لعمرك يمينى أو يمينى لعمرك وكذا أيمن (قوله كان من حذف المبتدا) أى لو جعل من حذف الخبر لسد شىء مسده ولم يوجد (قوله وان أحد من المشركين استجارك) اى وان استجارك أحد فحذف الفعل وحده (قوله إذا السماء انشقت) أى إذا انشقت السماء انشقت فحذف الفعل وحده (قوله والأصل لو تملكون تملكون) اى فقد حذف الفعل وحده (قوله لو زيد قام) اى انهم يقولون انه لا يجوز أن تدخل لو إلا على فعل ظاهر لا على مقدر الا ندورا ورد عليهم بقوله تعالى لو أنتم تملكون (قوله وقيل لو كنتم أنتم) أى فحذف الفعل مع مرفوعه وبقى التوكيد (قوله مثل التمس ولو خاتما من حديد) اى ولو كان الملتمس خاتما من حديد فقد حذف الفعل مع مرفوعه (قوله ويكثر) عطف على يطرد (قوله ويكثر فى جواب الاستفهام) وكذا جواب النفى نحو زيد ردا على من قال ماقام أحد وبعد فعل يستلزمه نحو * ليبك يزيد ضارع لخصومة * على البناء للمفعول أى يبكيه ضارع ونظم بعضهم مواضع حذف الفعل ومواضع حذف الفاعل فقال

عند النيابة مصدر وتعجب * ومفرغ ينقاس حذف الفاعل
والفعل بعد اذا وان مستلزم * وجواب نفى أو جواب السائل

والمراد بالتعجب نحو أسمع بهم وأبصر اى بهم لكونه على صورة الفضلة كما يأتى ولا يرد نحو اغزن لان المحذوف لعلة تصريفية كالثابت (قوله خلقهن الله) اى فحذف الفعل مع الضمير المنصوب (قوله قالوا خيرا) اى قالوا أنزل خيرا فحذف الفعل مع ضمير الرفع (قوله حذف القول) اى حذفه اذا كان قولا وقوله وأكثر من ذلك اى من حذفه اذا كان مفسرا أو واقعا فى جواب استفهام (قوله سلام عليكم) اى يقولون سلام عليكم وسيذكر المصنف فى حذف الحال أنه يجوز أن يكون التقدير قائلين سلام عليكم اه شمنى فعلى الاحتمال الثانى لا تكون الآية مما حذف فيه الفعل لكنها على كل حال مما حذف فيه القول (قوله من حديث البحر) اى من الحديث الذى ينقل من البحر فهو مأخوذ من أمر متسع فيكون متسعا (قوله وأتوا خيرا) الدليل على تقدير ائت انك نهيت فى الأول عن شىء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب أن ينتصب بائت أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى كذا قال الرضى (قوله يكن الانتهاء خيرا) أى فالمحذوف على هذا

كان

جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر محذوف أى انتهاء خيرا والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم أى واعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم وقال
* علفتها تبنا وماء باردا * فقيل التقدير وسقيتها وقيل لاحذف بل ضمن علفتها معنى انلتها واعطيتها  والزموا صحة نحو علفتها ماء باردا
وتبنا فالزموه محتجين بقول طرفة * لهاسبب ترعى به الماء والشجر * وقالوا الحمد لله أهل الحمد باضمار أمدح وفى التنزيل وامرأته حمالة الحطب باضمار أذم ونظائره كثيرة وقالوا أما انت منطلقا انطلقت أى لأن كنت منطلقا انطلقت وقالوا لاأكلمه ماان حرا مكانه وماان فى السماء نجما أى ماثبت ويروى نجم بالرفع فان فعل ماض بمعنى عرض وأصله عن

﴿ حذف المفعول ﴾

يكثر بعد لو شئت نحو فلو شاء الله لهدا كم أجمعين اى فلو شاء هدايتكم وبعد نفى العلم ونحوه نحو ألا إنهم هم السفهاء ولكن لايعلمون اى انهم سفهاء ونحن أقرب اليه منكم ولكن لاتبصرون وعائدا على الموصول نحو أهذا الذى بعث الله رسولا وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله * وماشىء حميت بمستباح * وعائد المخبر عنه دونهما كقوله * على ذنبا كله لم أصنع * وقوله فثوب لبست وثوب أجر وجاء فى غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا اى فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى أتقولون
للحق لما جاءكم اى هو سحر بدليل أسحر هذا ويكثر حذفه فى الفواصل نحو وما قلى ولا تخشى ويجوز حذف مفعولى أعطى نحو فأما من أعطى وثانيهما فقط نحو ولسوف

---

كان واسمها (قوله جملة واحدة) أى لاجملتان كما هو على القولين الأولين (قوله أى واعتقدوا الايمان) اى فالايمان على هذا باق على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل ويجوز أن يكون من عطف المفردات على ان يكون التجوز واقعافى الايمان على طريق الاستعارة وتقريرها أن تقول شبه الايمان من حيث ان المؤمنين من الأنصار تمكنوا منه تمكن المالك فى ملكه بمدينة من المدائن الحصينة وادعى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به واستعير اسم المشبه به للمشبه فى النفس وطوى ذكر المشبه به ورمزله بذكر شىء من لوازمه وهو التبوؤ على طريق الاستعارة بالكناية واثبات التبوى تخييل اه تقرير شيخنا دردير (قوله علفتها الخ) لايعرف قائله تمامه * حتى مشت همالة عيناها * ويروى غدت وبدت والمعنى واحد (قوله وألزموا) اى من قال بالتضمين الزموا بذلك فالتزموه واستدلوا لجوازه بنحو الخ (قوله لهاسبب الخ) صدره
* أعمرو بن هند ما ترى رأى صرمة * الهمزة للنداء والصرمة بكسر المهملة وسكون الراء وفتح الميم نحو الثلاثين من الابل والشاهد أنه ضمن ترعى معنى تتناول فصح تسلطه على الماء (قوله اى ماثبت الخ) راجع لكل من المثالين أى ماثبت استقرار حر امكانه وماثبت استقرار نجم فى السماء (قوله يكثر بعد لو شئت) اى بعد فعل المشيئة الواقع شرطا وكذا بعد لو أردت ولو اخترت ونحو ذلك فان فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبينه نحو فلو شاء لهدا كم أجمعين أى لو شاء هدايتكم لهدا كم أجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا تعلقت المشيئة به لكنه مبهم عنده فاذا جىء بجواب الشرط صار مبينا اللهم إلا أن يكون تعلق فعل المشيئة ونحوه بالمفعول غريبا فلابد من ذكر المفعول ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به كقوله

ولو شئت أن أبكى دما لبكيته * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلذا صرح بالمفعول لاجل أن يتقرر فى نفس السامع ويأنس به (قوله ونحوه) اى وبعد نفى نحو العلم كالابصار (قوله ولكن لايعلمون) الابلغ فى الذم أن هذا منزل منزلة اللازم وحينئذ فلاحذف قاله الدماميني (قوله ولكن لاتبصرون) اى لاتبصرون القرب أو الاصل لاتبصرونا (قوله وعائدا على الموصول) عطف على قوله بعد لو شئت (قوله أهذا الذى بعث الله رسولا) اى بعثه (قوله وحذف عائد الموصوف الخ) اى المفعول وحذف مبتدأ وقوله دون ذلك خبره أى ان حذفه أقل مما قبله (قوله وماشىء حميت) اى حميته وهذا عجز بيت صدره * حميت حمى تهامة بعد نجد * (قوله على ذنبا) هذا عجز بيت لابى النجم صدره * قد أصبحت أم الخيار تدعى * اى كله لم اصنعه (قوله لبست) اى لبسته ويروى نسيت وصدره * فاقبلت زحفا على الركبتين * وهو لامرىء القيس (قوله وجاء) اى حذف المفعول (قوله فى غير ذلك) اى ماذكر من الامور الخمسة (قوله ومن غريبه) اى من غريب حذف المقول (قوله نحو قال موسى الخ) ماذكره المصنف أحد أوجه ذكرها فى الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم إن هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف قيل لهم أتقولون أسحر هذا قلت فيه أوجه أن يكون معنى قوله أتقولون للحق أتعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم أن تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة اى التعيب والطعن فيه ثم قال أسحر هذا فانكر ماقالوه فى عيبه والطعن فيه وان يحذف مفعول أتقولون وهو مادل عليه قولهم ان هذا لسحر مبين كانه قيل أتقولون هو سحر ثم قيل أسحر هذا (قوله اى هو سحر الخ) يمكن أن الاستفهام من مقولهم تحقيرا من تجاهل العارف وإن جزموا بالسحر أو انه توبيخ محطه ولايفلح الساحرون فكانهم قالوا أتاتونا بما لا فلاح فيه على انها حال من مقولهم (قوله وماقلى الخ) اى قلاك ولاتخشاه (قوله فاما من أعطى) فيه ان هذا لم يقصد تعلقه بمفعول فهو منزل منزلة اللازم فالاولى أن يمثل بنحو أعطيت جوابا لهل أعطيت زيدا (قوله ولسوف

يعطيك ربك وأو لمافقط خلافاللسهيلى نحوحتى يعطوا الجزية ﴿ حذف الحال ﴾ أكثرما يردذلك إذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أى قائلين ذلك ومثله وإذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا ويحتمل ان الواو للحال، ان القول المحذوف خبراى واسمعيل يقول كما ان القول حذف خبرا للموصول فى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا ويحتمل ان الخبر هنا إن الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب أورفع خبرأول هذاكله أولا موضع له لانه بدل من الصلة إن كان الذين للكفار والعائد الواو فان (٢٦٤) كان للمعبودين عيسى والملائكة والاصنام والعائد محذوف أى اتخذوهم فالخبر إن الله يحكم بينهم وجملة القول حال او بدل

﴿ حذف التميز ﴾

نحو كم صمت أى كم يوما وقال تعالى عليها تسعة عشر إن يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ فى باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اى فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة

﴿ حذف الاستثناء ﴾

وذلك بعد الا وغير المسبوقين بليس يقال قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير وقد تقدم وأجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس بمسموع

﴿ حذف حرف العطف ﴾

بابه الشعر كقول الحطيئة

ان امرأ رهطه بالشام منزله \
يبرين جار شد ما اغتربا

اى ومنزله برمل يبرين كذا قالوا ولك أن تقول الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى أبو زيد أكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكى أبو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك آيات إحداها وجوه يومئذ ناعمة أى ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية إن الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اى وإن الدين عطفا على أنه لا إله إلا هو ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من أن الاولى وصلتها أو من القسط او معمول للحكيم على ان أصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد اى وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كأنه قيل فما حالهم إذ ذاك وقيل تولوا حال على اضمار قد وأجاز الزمخشرى ان يكون استئنافا اى إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا أجد ما أحملكم عليه ثم وسط بين الشرط والجزاء

---

يعطيك) اى خبرا وقوله حتى يعطوا أى يعطوكم (قوله ربنا تقبل منا) اى قائلين ربنا الخ (قوله اى واسمعيل يقول) اى والحال أن اسمعيل يقول (قوله ما نعبدهم) اى يقولون ما نعبدهم فما نعبدهم مقول القول الواقع خبر اللذين (قوله فالقول المحذوف نصب) اى على الحال اى قائلين ما نعبدهم (قوله هذا) اى ما ذكر من الاحتمالات الثلاثة فى جملة القول (قوله تسعة عشر) اى ملكا (قوله ان يكن منكم عشرون) اى رجلا (قوله ونعمت رخصة) مثله نعم أنت فالفاعل ضمير مستتر فيها مميز بنكرة محذوفة يدل عليه السياق اى نعم كريما او شجاعا أو فتى فأنت هو المخصوص بالمدح (قوله حذف الاستثناء) اى المستثنى (قوله قبضت عشرة ليس إلا) اى ليس المقبوض إلا هى وقوله او ليس غير اى ليس المقبوض غيرها (قوله بابه الشعر) اى المسموع فيه وهذا أحد مذاهب ثلاثة وقيل انه مختص بالاعداد المسرودة وقيل انه قياس مطرد شعرا ونثرا وهو مذهب ابن مالك (قوله ان امرأ رهطه بالشام منزله يبرين) كذا فى بعض النسخ ووقع فى بعض منها منزله برمل يبرين وهو الصواب لان البيت من بحر البسيط ولا يكون منه إلا إذا كان كذلك ويبرين اسم موضع وهو بياء مثناة تحتية مفتوحة فى أوله ويبرين كنصيبين اسم بلد فيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة التى لا تنصرف ومنهم من يجريه مجرى الجمع فتقول على الاول هذه يبرين ونصيبين ورأيت يبرين وتقول على الثانى هذه يبرون ورأيت يبرين ومررت بيبرين (قوله الثانية) اى الجملة الثانية (قوله صفة ثانية) اى لامرأ اى ان ذلك المرء موصوف بكون رهطه بالشام وموصوف بكون منزله برمل يبرين (قوله وقيل على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه إلى الثانى وجعل فى حكم المتروك لخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان (قوله وقد خرج على ذلك) اى على حذف حرف العطف (قوله ويبعده) اى حذف العاطف من الآية الثانية (قوله بين المتعاطفين المرفوعين) أى فقد وسط بين المنصوبين وهما أنه لا إله إلا هو وقوله إن الدين عند الله الاسلام بمرفوع وهو والملائكة وفصل بين مرفوعين وهما الله والملائكة بمنصوب وهو قوله انه لا إله إلا هو (قوله وصلتها) أى فالمعنى شهد الله والملائكة إن الدين عند الله الاسلام فهو بدل اشتمال على الظاهر (قوله أو من القسط) اى ان القسط هو كون الدين الحق الاسلام أى انه بدل اشتمال (قوله على ان أصله الخ) اى ولا يصح أن يكون معمولا لحكيم بدون ذلك لان الصفة المشبهة لا تعمل إلا فى السببى اى المتصل بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه اى منه والمعمول هنا غير سببى (قوله أى وقلت) أى وعلى هذا فجواب إذا تولوا (قوله وقيل بل هو) اى قلت لا أجد ما أحملكم عليه (قوله وقيل تولوا) أى كما سيأتى ان الماضى إذا وقع حالا كان على اضمار قد (قوله على اضمار قد) اى وقلت لا أجد الخ جواب إذا والحاصل انه على جعل قلت لا أجد الخ جوابا ففى تولوا احتمالان إما انه مستأنف جواب لمقدر او أنه حال (قوله ان يكون) اى قوله قلت لا أجد (قوله ثم وسط) اى ذلك الاستئناف

(قوله

﴿حذف فاء الجواب﴾ هو مختص بالضرورة كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * وقد مر ان أبا الحسن خرج عليه ان ترك خيرا الوصية للوالدين ﴿حذف واو الحال﴾ تقدم فى قوله * نصف النهار الماء غامره * أى انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائص ﴿حذف قد﴾ زعم البصريون ان الفعل الماضى الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة نحو ومالكم (٢٦٥) أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم أو مضمرة نحو أنؤمن لك واتبعك الأرذلون أو جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك فى الماضى الواقع خبراً لكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه أليس قد صليت معنا وقول الشاعر

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة
عشية لاقينا جذاما وحميرا

وخالفهم البصريون واجاز بعضهم ان زيد القام على اضمار قد وقال الجميع حق الماضى المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وقيل فى قتل اصحاب الأخدود أنه جواب للقسم على اضمار اللام وقد جميعا للطول وقال

حلفت لها بالله حلفة فاجر
لناموا فما ان من حديث ولا صال

فاضمر قد واما ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم انه من ذلك وهو سهو لأن ظلوا مستقبل لأنه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه فلا سبيل فيه إلى قد إذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل على الماضى ﴿حذف لا التبرئة﴾ حكى الأخفش لا رجل وامرأة بالفتح واصله ولا امرأة فحذفت لا وبقى البناء للتركيب بحاله ﴿حذف لا النافية غيرها﴾ يطرد ذلك فى جواب القسم اذا كان المنفى مضارعا نحو تالله تفتأ تذكر يوسف وقوله *

(قوله وقدمر) أى فى الكلام على الفاء المفردة فعنده لا يختص حذف فاء الجواب بالضرورة وقوله إن أبا الحسن أى الأخفش (قوله إن ترك خيرا) المراد بالخير المال الكثير وقوله الوصية أى فالوصية الخ وجعل غيره الوصية نائب فاعل كتب وجواب الشرط محذوف أى فليوص (قوله تقدم الخ) اى فى مبحث الاشياء التى تحتاج إلى رابط فى الباب الرابع والشاهد فى البيت على رفع النهار فاعل نصف لأنه بمعنى انتصف على ما فى الصحاح فالجملة الحالية حينئذ خالية من ضمير ذى الحال وهو النهار فاحتيج إلى تقدير الواو محذوفة ليحصل الربط وقد يقال انه لا يتعين ذلك لجواز تقدير ضمير يعود إلى النهار أى غامره فيه ويروى بنصب النهار على أن نصف من قولك نصفت الشىء بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغائص وعلى هذا فلا يكون فى البيت شاهد على حذف واو الحال إذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذى الحال (قوله لا بد معه من قد) علل كثير هذا الحكم بان الفعل الماضى يحتمل كل جزء من أجزاء الزمان الماضى فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال فصلح للحال وهو مشكل من أن كلمة قد تقرب الماضى من الحال بمعنى الحال الذى هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول فان الحال بهذا المعنى الذى فيه الكلام على حسب عاملها قد يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا فهذا غلط نشأ من استعمال لفظ الحال (قوله واتبعك) أى وقد اتبعك (قوله حصرت صدورهم) أى وقد حصرت (قوله واشترطوا ذلك) أى الاقتران بقد ظاهرة أو مقدرة (قوله فى الماضى الواقع خبرا لكان) أى وإحدى أخواتها وأما الحال الماضية فلا يشترط فيها الاقتران بقد عندهم (قوله حسبنا) أى قد حسبنا (قوله جذاما) بضم الجيم وذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وتزعم نسابة مضر أنهم من معد وحسمى بحاء مهملة مكسورة اسم أرض بالبادية فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها وحمير ابو قبيلة من اليمن ومراد الشاعر انهم طمعوا فى هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعافا فاذا هم أقوياء (قوله وخالفهم البصريون) أى فلا يقدرون فى خبر كان الماضى قد (قوله ان زيد القام الخ) أى اضمار قد فى خبر ان الماضى (قوله ان يقرن الخ) أى فان لم يكونا مذكورين قدرا (قوله انه جواب للقسم) أى والسماء ذات البروج (قوله للطول) أى ان المسهل لحذف اللام وقد من جواب القسم طول الفصل بين القسم والجواب فالطول نزل القسم منزلة عدم ذكره فى الجملة (قوله حلفت لها الخ) تقدم انشاد هذا البيت فى فصل قد من حرف القاف ومر هناك ان ابن عصفور ذكر ان القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جىء باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وإن كان بعيدا جىء باللام وحدها وأنشد هذا البيت شاهدا عليه وفيه بحث مضى هناك اه دمامينى (قوله لناموا) أى لقد ناموا (قوله ولئن أرسلنا) أى والله لئن أرسلنا (قوله انه من ذلك) اى من الماضى المثبت المجاب به القسم فتكون قد مقدرة (قوله لأن ظلوا مستقبل) أى ولا يقترن بقد واللام إلا جواب القسم الماضى لفظا ومعنى (قوله لأنه مرتب على الشرط) أى وهو أرسلنا أى والشرط مستقبل والمرتب على المستقبل مستقبل (قوله غيرها) أى غير لا التبرئة وفى بعض النسخ وغيرها بالواو أى وغير لا النافية وهو الناهية والصواب النسخة الأولى إذ حذف لا الناهية لا أظنه جائزا بطريق الاستقلال فلا يجوز أن تقول تقم على أن المراد لا تقم ولهذا لم يذكر المصنف مثالا فى هذه الترجمة لحذف لا الناهية نعم يجوز حذفها بطريق التبعية نحو لا تهن العالم وتكرم الجاهل أى ولا تكرم (قوله يطرد ذلك) أى حذف لا (قوله إذا كان المنفى الخ) فى نسخة إذا كان المنفى معنى مضارعا (قوله تالله تفتأ الخ) أى لا تفتأ

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ٭ ويقل مع الماضي كقوله فان شئت آليت بين المقام والركن والحجر الأسود ٭ نسيتك مادام عقلي معي ٭ أمد به أمد السرمد ٭ ويسهله تقدم لا على القسم كقوله فلا والله نادى الحي قومي وسمع بدون القسم كقوله وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم ٭ يلاقونه حتى يؤوب المنخل ٭ وقد قيل به في يبين الله لكم أن تضلوا أي لئلا وقيل المحذوف مضاف أي كراهة أن تضلوا (حذف ما النافية) ذكر ابن معطي ذلك في جواب القسم فقال في ألفيته وان أتى الجواب منفيا بلا أوما كقولي والسما ما فعلا فانه يجوز حذف الحرف ٭ ان أمن الالباس حال الحذف ٭ قال ابن الخباز وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا وقال لي شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف في لا أكثر من التصرف في ما انتهى وأنشد ابن مالك فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب وقال اصله ما ما نلتم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة (حذف ما المصدرية) قاله أبو الفتح في قوله بآية تقدمون الخيل شعثا والصواب ان آية مضاف إلى الجملة كامر وعكسه قول سيبويه في قوله بآية ما تحبون الطعاما إن ما زائدة والصواب انها مصدرية (حذف كي المصدرية) أجازه السيرافي في نحو جئت لتكرمني وإنما يقدر الجمهور هنا أن بعينها لأنها ام الباب

ولا أبرح (قوله فقلت يمين الله الخ) هذا صدر بيت لامرىء القيس عجزه ٭ ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي ٭ وقبل هذا البيت فقالت سباك الله إنك فاضحي ٭ ألست ترى السمار والناس أحوالي سباك الله دعاء عليه بالسبي وهو الأسر والسمار الذين يتحدثون بالليل جمع سامر وأحوالي بمعنى حولي أي بازائي والأوصال المفاصل أو مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم وهو كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره اه دماميني (قوله ويقل) أي حذف لا مع الماضي الواقع جوابا للقسم (قوله مع الماضي) أي فكثرته إذا كان جواب القسم مضارعا وأما إذا كان جواب القسم ماضيا فيقل الحذف (قوله نسيتك) أي لا نسيتك والسرمد الدائم أي أمد الزمان الدائم وهذان البيتان من بحر المتقارب والأول منهما مدرج آخر صدره ألف المقام وأول العجز ميمه هذا هو الاولى ويحتمل أن لا يكون مدرجا بان يكون آخر الصدر ميم المقام وأول العجز واو والركن فيكون فيه الثلم والشاهد الذي أورده له المصنف في قوله نسيتك أي لا نسيتك وإنما سهل الحذف في هذا لأن الفعل من قوله نسيتك ماض لفظا مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل وهو قوله مادام عقلي إذ التقدير مدة دوام عقلي فسهل حذف النافي معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل اه دماميني (قوله ويسهله) أي حذف لا النافية في جواب القسم إذا كان ماضيا اه تقرير دردير (قوله فلا والله الخ) هذا صدر بيت للمنخل وعجزه ٭ هدو بالمساءة والعلاط ٭ ويروى ضيفي بدل قومي والهدو السكون وزنا ومعنى وأصله هدوء مصدر هدأ خفف بقلب همزته واوا وأدغمت الواو الزائدة فيها كغزو وبالمساءة متعلق بنادى والعلاط بمهملتين الخصام وزنا ومعنى مصدر عالطه بشر إذا ذكره بسوء اقسم الشاعر بالله على أن الحي لا ينادون ضيفه بما يكرهه من مساءة وخصومة بان يقولوا له اسكن ولا تتحرك عندنا بل ضيفه عزيز مكرم لا يقابل إلا بما يرضيه وفي ذلك إيماء إلى شرف الشاعر وعزته وقد جعل المصنف وغيره النافي المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو قابل للبحث وذلك لأن الفعل هنا ماض لفظا ومعنى لأن الانسان لا يتمدح إلا بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغي أن يكون المقدر لا لأنها لا تدخل على الماضي لفظا ومعنى إلا مكررة ولا تكرر في البيت فينبغي أن يقدر ما وزعم الكوفيون انه لا حذف في هذا البيت وان المذكورة أولا هي ما في الجواب قدمت اعتناء بالنفي وفيه تقديم ما في جملة على جملة أخرى مع انه لا يتأتى في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم اه دماميني (قوله وسمع) أي حذف لا (قوله وقولي الخ) هذا البيت للنمر بن تولب قال في الصحاح والمنخل بفتح الخاء المعجمة مشددا اسم شاعر يقال لا أفعله حتى يؤوب المنخل وهو أحد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا آتيك أو يؤوب القارظان وفي شرح الكافية لابن مالك بعدما ذكر بيت المصنف أراد والله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفي وهذا في غاية الغرابة اه كلامه وجماعة من النحاة يرونه مما حذف فيه لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم المصنف والظاهر أن رأي المصنف أولى ليكون من قبيل ما حذفه ثبت بقياس باعتبار حذف لا في جواب القسم والله أعلم اه دماميني (قوله عن بعيرهم) عن زائدة وقوله يلاقونه أي لا تلاقونه (قوله ذكر ابن معطي ذلك) أي جواز حذفها (قوله قال ابن الخباز) أي في شرحها (قوله الا حذف لا) أي إلا جواز حذف لا في جواب القسم دون جواز حذف صاحبه (قوله وأنشد ابن مالك) أي دليلا على جواز حذف ما في جواب القسم (قوله فوالله الخ) قال في الصحاح الوفق من الموافقة بين الشيئين يقال حلوبته وفق عياله أي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه ثم انه يحتمل أن يجعل قوله بمعتدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان تنازعاه وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج إلى تقدير ما لا نافية ولا موصولة اه دماميني (قوله بآية تقدمون) أي ما تقدمون أي إقدامكم (قوله وعكسه) أي من جهة انه في هذا البيت الثاني صرح بما دون الأول فانها حذفت وجعله عكسا بناء على مقابل الصواب (قوله لأنها أم الباب) هذا بيان لوجه تقدير

الجمهور

الجمهور وفيه اشارة لوجه الرد على السيرافى (قوله فهى أولى بالتجوز) أى بالحذف الذى هو خلاف الاصل ﴿حذف اداة الاستثناء﴾ أى وحدها لان الكلام فى حذف الحروف (قوله لا أعلم ان أحدا أجازه الخ) قال الدمامينى هذا عجيب كيف لا يعلم المصنف احدا أجازه الا السهيلى والمسئلة مذكورة فى التسهيل وقد كتب منه نسخا وملأه بحواشيه وفيه فى باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعنى أن التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فهل هذا شىء غير حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة أيضا واختار فيها ذلك أى انها محمولة على الحذف دون التنازع اه قال الشمنى وأقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها اه كلامه ولك أن تقول انه قد صرح فى مبحث الآية بحذف المجموع تأمل (قوله لا يتعلق الاستثناء بفاعل) أى لأن المعنى لا تقولن لشىء إنى فاعل إلا أن يشاء الله أى بل قل إنى فاعل ذلك بدون إلا أن يشاء الله وهو لا يصح (قوله ولا بالنهى) أى المنهى عنه لأن المعنى لا تقل إنى فاعل ذلك الخ مالم يشاء الله ذلك الأمر فلك القول وحينئذ فلا يكون المخاطب منهيا عن شىء لأنه يمكن ان يقول إنى أفعل ذلك ويدعى أن الله شاء ذلك الأمر (قوله إلا أن يشاء الله) أى القيام وقوله فلست بمنهى أى فلا تنته عنه (قوله فقد سلطته الخ) أى لأن له أن يقوم ويدعى أن الله شاء القيام (قوله ويقول) أى إذا صدر منه ذلك ولته (قوله وحذف القول كثير) أى فحذف قائلا لذلك فبقى إلا إلا ان يشاء الله فحذف أولى اداتى الاستثناء فبقى إلا أن يشاء الله فتكون الآية على هذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذى هو قول لا حرج فى حذفه (قوله فتضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلى بأنه قرر الآية من حذف الاداة وحدها بما تضمن انها من حذف الاداة والمستثنى جميعا (قوله حذف اداة الاستثناء) أى فالمحذوف هما معا لا حذف الاداة التى الكلام فيها وحينئذ فالذى تحصل ان حذف الاداة لم يقل به أحد وقول المصنف فتضمن الخ اعتراض على السهيلى الذى جعل هذا إشارة إلى حذف الاداة وحدها مع ان المتحصل منه حذفهما معا (قوله والصواب الخ) مفاده ان كلام السهيلى ليس فيه الاستثناء مفرغا وليس صوابا مع أنه أيضا مفرغ وصواب تأمل (قوله وأن المستثنى مصدر أو حال) أى وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان شاء الله لأن معناه إلا بان يشاء الله (قوله إلا قولا مصحوبا الخ) اشارة إلى جعله مصدرا (قوله ملتبسا) إشارة إلى جعله حالا أى أو إلا حال كونك ملتبسا الخ (قوله مصحوبا بذلك) أى بان يشاء الله وقوله إلا مع حرف الاستثناء أى مقرونا به أى بأن تقول انا أفعل ذلك إلا أن يشاء الله وقوله وطوى ذكره أى ذكر اداة الاستثناء وقوله لذلك أى للعلم أى وحينئذ فالمحذوف إنما هو أداة الاستثناء وقوله وقد علم أى من خارج (قوله مصحوبا بذلك) يعنى بان يشاء الله إلا مع حرف الاستثناء أى داخلا على ان يشاء الله نحو لا فعلن إلا أن يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو أداة الاستثناء وحدها اه شمنى (قوله فطوى ذكره) أى غير مقدر فى الكلام ليغاير كلام السهيلى (قوله وعليهما) أى على جعل المستثنى مصدرا أو حالا (قوله أن يكون أن يشاء الله) الأولى أن يقول أن يكون إلا أن يشاء الله (قوله ان ذلك معلوم فى كل أمر ونهى) أى فالشىء المأمور بفعله إنما يفعل ما لم يشاء الله عدم فعله والمنهى عن فعله إنما يترك إذا لم يشأ فعله وحينئذ فلا وجه لتخصيص النهى عن القول المذكور بهذا المعنى (قوله مطلقا) أى سواء قيده بشىء أو لم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف فى جواز قول القائل لأفعلن غدا ان شاء الله (قوله وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع) أى لأنه يؤدى إلى نهى كل أحد عن أن يقول انى فاعل ذلك غدا مطلقا قيده بشىء أو لم يقيده وهو خلاف الاجماع اذ لا يختلف فى جواز قول القائل لأفعلن غدا كذا ان شاء الله وجعله منقطعا مايدرجه فى النهى (قوله كناية عن التأبيد) اى وليست إلا استثناء أصلا لا متصلا ولا منقطعا ووجه الرد أن هذا لا يصح إذ لا يصدر مثل هذا الا عن جهل

فهى أولى بالتجوز ﴿حذف اداة الاستثناء﴾ لا أعلم ان أحدا أجازه إلا أن السهيلى قال فى قوله  تعالى ولا تقولن لشىء الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم ينه عن ان يصل إلا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهى لأنك إذا قلت أنت منهى عن ان تقوم إلا أن يشاء الله فلست بمنهى فقد سلطته على ان يقوم ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك ان الاصل إلا قائلا إلا أن يشاء الله وحذف القول كثير انتهى فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والصواب أن الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر أو حال أى إلا قولا مصحوبا بان يشاء الله أو إلا ملتبسا بان يشاء الله وقد علم أنه لا يكون القول مصحوبا بذلك إلا مع حرف الاستثناء فطوى ذكره لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن وقال بعضهم يجوز ان يكون أن يشاء الله كلمة تأبيد أى لا تقوله أبدا كما قيل فى وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا لأن عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه وجوز الزمخشرى أن يكون المعنى ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه ولما قاله مبعد وهو أن ذلك معلوم فى كل أمر ونهى ومبطل وهو أنه يقتضى النهى عن قول إنى فاعل ذلك غدا مطلقا وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وقول من زعم أن إلا أن يشاء الله كناية عن التأبيد

(حذف لام التوطئة) وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن وإن أطعتموهم إنكم لمشركون وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين بخلاف وأن لا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين (حذف الجار) يكثر ويطرد مع أن وأن نحو يمنون عليك أن أسلموا أى بأن ومثله بل الله يمن عليكم أن هداكم والذى أطمع أن يغفر لى ونطمع أن يدخلنا ربنا وأن المساجد لله أى ولأن أيعدكم أنكم إذا متم أى بأنكم وجاء فى غيرهما نحو قدرناه منازل أى قدرنا له ويبغونها عوجا أى يبغون لها إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه أى يخوفكم بأوليائه وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت خير عافاك الله وقولهم بكم درهم اشتريت ويقال فى القسم الله لأفعلن

(حذف أن الناصبة)

هو مطرد فى مواضع معروفة وشاذ فى غيرها نحو خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها ولا بد من تتبعها وقال به سيبويه فى قوله ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله وقال المبرد الأصل أفعلها ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء لما قبلها وهذا أولى من قول س لأنه أضمر أن فى موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها وإذا رفع الفعل بعد اضمار أن سهل الأمر ومع ذلك لا ينقاس ومنه قل أفغير الله تأمرونى أعبد ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه وهو الأشهر فى بيت طرفة ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى وقرئ أعبد بالنصب كما روى أحضر كذلك وانتصاب غير فى الآية على القراءتين لا يكون بأعبد لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمرونى وأن أعبد بدل اشتمال منه أى تأمرونى بغير الله عبادته

(حذف لام الطلب)

هو مطرد عند بعضهم فى نحو قل له يفعل وجعل منه قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقل لعبادى يقولوا وقيل هو جواب لشرط محذوف أو جواب للطلب والحق أن حذفها مختص بالشعر كقوله محمد تفد نفسك كل نفس

ليست

---

(حذف لام التوطئة) (قوله وإن لم ينتهوا) أى ولئن لم ينتهوا أى والله لئن الخ فقوله ليمسن جواب قسم محذوف (قوله وإن أطعتموهم) أى ولئن أطعتموهم أى والله ان أطعتموهم فقوله إنكم لمشركون جواب لقسم محذوف (قوله وإن لم تغفر لنا وترحمنا) أى ولئن لم تغفر لنا أى والله ان لم تغفر لنا فقوله لنكونن من الخاسرين جواب لقسم محذوف (قوله أكن من الخاسرين) فان أكن جواب الشرط لا جواب قسم محذوف (قوله أن هداكم) أى بأن هداكم أى بسبب ذلك (قوله والذى أطمع أن يغفر لى الخ) أى فى أن يغفر لى وفى أن يدخلنا (قوله وجاء فى غيرهما) أى وجاء حذف الجار مع غير أن وأن (قوله أولياءه) نصب بنزع الخافض (قوله كقول رؤبة الخ) صرح ابن مالك بجواز حذف الجار قياسا فى مثل قولك زيد جوابا لمن قال لك بمن مررت قال وهذا هو الصحيح كقوله عليه الصلاة والسلام اقربهما منك بابا بالجر فى جواب قولها ان لى جارين فالى ايهما اهدى ولقول العرب خير بالجر لمن قال كيف أصبحت فحذف الباء وأبقى عملها لان معنى كيف باى حال فجعلوا معنى الحرف دليلا عليه فلو لفظ به كانت الدلالة اقوى وجواز الحذف اولى قال ابو حيان وينبغى ان تثبت فى القياس على ذلك اه دمامينى (قوله خير) أى اصبحت على خير (قوله بكم درهم) أى من درهم (قوله الله لأفعلن) أى والله لأفعلن (حذف أن الناصبة) (قوله فى مواضع معروفة) هى تسعة مواضع اربعة اضمار أن فيها واجب وخمسة اضمار أن فيها جائز فتضمر وجوبا بعد لام الجحود وبعد حتى وبعد أو التى بمعنى إلا أو بمعنى حتى وتضمر جوازا بعد لام التعليل وكى التعليلية وبعد فاء السببية وواو المعية فى الاجوبة الثمانية وبعد عاطف مسبوق باسم خالص من التأويل بالفعل (قوله ولا بد من تتبعها) أى من ان تتبعها (قوله ونهنهت) أى كففت وصدره ٭ فلم ار مثلها حباسة واحد ٭ والحباسة الظلامة وزنا ومعنى ونسبه الزمخشرى لامرىء القيس ونسبه العينى لعامر بن جوين الطائى وجعل صدره ٭ اردت بها فتكا فلم ارتمض له ٭ (قوله بعدما كدت افعله) اى فقال ان الاصل ان افعله (قوله ونقلت حركة الهاء لما قبلها) اى بعد سلب حركتها (قوله فى موضع) اى وهو خبر كاد اى انه قدر ان فى خبر كاد مع انه محل لا تقع فيه إلا نادرا وأيضا اعتد بها محذوفة فنصب بها الفعل وهذان أمران خلاف الأصل (قوله ومع ذلك) اى ومع كونها مضمرة فى محل حقها ان لا تقع فيه صريحا وقوله بابقاء الباء سببية (قوله بعد اضمار أن) اى بعد حذفها (قوله أفغير الله تأمرونى أعبد) أى تامرونى ان اعبد فحذف ان فرفع الفعل اى قل أتأمرونى بعبادة غير الله (قوله يريكم البرق) اى ان يريكم البرق فحذفت ان فارتفع الفعل والداعى لتقدير ان ان من آياته خبر مقدم ويريكم مؤول بمصدر مبتدأ مؤخر (قوله وتسمع) اى فاصله ان تسمع فحذفت ان فارتفع الفعل والداعى لتقدير ان أن تسمع مؤول بمصدر مبتدأ خبره خير (قوله أحضر الوغى) أى فالاصل عن أن احضر الوغى اى الحرب فحذفت عن لوجود ان ولما حذفت ان ارتفع الفعل (قوله وقرئ أعبد بالنصب) اى فقد اعتد بان المضمرة (قوله وانتصاب غير فى الآية الخ) اى أفغير الله (قوله لا تعمل فيما قبل الموصول) اى لان اعبد على تقدير ان الموصولة الحرفية (قوله فى نحو قل الخ) اى من كل فعل مضارع مجزوم واقع بعد طلب (قوله قل له يفعل) اى ليفعل (قوله جواب لشرط) اى ان تقل لهم يقيموا ويقولوا (قوله أو جواب للطلب) وهو قل (قوله والحق أن حذفها) أى حذف لام الطلب اى وحينئذ فالآية

ليست مخرجة على حذف لام الطلب بل الجزم فيها اما باداة شرط مقدرة أو بنفس الطلب (قوله محمد الخ) هذا صدر بيت لابى طالب وعجزه ۞ اذا ما خفت من امر تبالا ۞ وتقدم الكلام على هذا البيت وكذا الآية الاولى فى مبحث اللام (قوله وشذ فى اسمى الجنس والاشارة) يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل بالضم أو لم يتعرف نحو يا رجلا بالنصب وسواء كان مفردا كما مر أو مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو شبيها بالمضاف نحو يا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أو لا والسر فى امتناعهم من حذفه فى النكرة ان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا فى المعرفة وأما المعرفة المتعرفة بحرف النداء فامتنعوا من حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير ألا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب (فان قيل) يجوز حذف حرف النداء من أى نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء (والجواب) ان المقصود بالنداء هو وصف أى كما تقرر وهو معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك واما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شىء وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما أخرج فى النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء ثم ان تقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسم الجنس والاشارة ظاهر فى أن حذفه من منادى غيرهما ليس شاذا فيرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم المشددة فى الآخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأى أو باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا اه دمامينى (قوله اصبح ليل) معناه يا ليل ادخل فى الصباح وصر صبحا قالته أم جندب زوجة امرىء القيس تبرما به وكان مفركا أى تبغضه النساء ويقال انه سألها عن سبب تفريك النساء له فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطىء الافاقة (قوله بمثلك الخ) صدره ۞ اذا هملت عينى لها قال صاحبى ۞ وهو لذى الرمة وأول القصيدة

عليكن يا اطلال مى بشارع ۞ على ما مضى من عهدكن سلام
ولا زال نوء الدلو ينعق ودقه ۞ بكن ومن نوء السماك غمام

(قوله هذا لوعة) أى يا هذا لوعة ولوعة مبتدا وبمثلك خبر (قوله ولحن الخ) قد يقال ان المتنبى كوفى وهم يجيزون حذف حرف النداء من اسم الاشارة (قوله هذى) أى يا هذى والتلحين من حيث انه حذف حرف النداء مع اسم الاشارة (قوله فهجت رسيسا) الرسيس ابتداء الحب وتمامه
ثم انثنيت وما شفيت نسيسا ۞ والنسيس بقية الروح (قوله هذه البرزة) أى فحذف الصفة وقدم المفعول (قوله كضربته ذلك الضرب) أى وهنا لم يذكر المصدر الواقع نعتا المشار اليه (قوله انشده هو) أى ابن مالك (قوله ياعمرو الخ) الذى يظهر لى أن ذاك اشارة الى الملال المفهوم من قوله مللت أو الى الامر الذى تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك إياى وصحبتى اياك فيما اخاله وأظنه وهذا الامر قليل فى الاصحاب فقوله ذاك مبتدأ أخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة ألغى فعلها وأتى بها بعد الجملة السابقة لبيان أن الاخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لا اليقين كما تقول زيد قائم أظن وحينئذ فليست الاشارة بذاك الى مفعول مطلق ولم يتضح لى وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت اه دمامينى قال الشمنى وأقول وجهه ان ذاك اشارة الى المصدر الذى هو صحابتيك ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل أخبر عنه بقليل اما على أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة حذفت ضرورة كما قال سيبويه فى ۞ انى وجدت ملاك الشيمة الادب ۞ فى قوله ۞ وما اخال لدينا منك تنويل ۞ ان الاصل لملاك وللدينا وإما أن يكون على الغاء المتوسط (قوله قد ذكر فى أول الباب الخ) نحو وتلك نعمة تمنها

﴿حذف حرف النداء﴾
نحو أيها الثقلان يوسف أعرض عن هذا أن أدوا الى عباد الله وشذ فى اسمى الجنس والاشارة فى نحو أصبح ليل وقوله
بمثلك هذا لوعة وغرام
ولحن بعضهم المتنبى فى قوله ۞ هذى برزت لنا فهجت رسيسا ۞ واجيب بان هذى مفعول مطلق أى برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب ويرده بيت أنشده هو وهو قوله
ياعمرو انك قد مللت صحابتى ۞ وصحابتيك اخال ذاك قليل ﴿حذف همزة الاستفهام﴾ قد ذكر فى أول الباب الاول من الكتاب حذف نون التوكيد

يجوز فی نحو لا تفعلان فی الضرورة کقوله فلا وأبی لنا تیها جمیعا ولو کانت باعرب وروم * ویجب حذف الخفیفة اذا لقیها ساکن نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن وقوله لا تهین الفقیر علك أن ترکع یوما والدهر قد رفعه * واذا وقف علیها تالیة ضمة أو کسرة ویعاد حینئذ ما کان حذف لاجلها فیقال فی اضربن یاقوم اضربوا وفی اضربن یاهند اضربی قیل وحذفها فی غیر ذلك ضرورة کقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسیف قونس الفرس * وقیل ربما جاء فی النثر وخرج بعضهم علیه قراءة من قرأ ألم نشرح بالفتح وقیل ان بعضهم ینصب بلم ویجزم بلن ولك أن تقول لعل المحذوف فیهما الشدیدة فیجاب بان تقلیل الحذف والحمل علی ما ثبت حذفه أولی * (حذف نونی التثنیة والجمع) تحذفان للاضافة نحو تبت یدا أبی لهب وانا مرسلو الناقة ولشبه الاضافة نحو لاغلامی لزید ولا مکرمی لعمرو اذا لم تقدر اللام مقحمة ولتقصیر الصلة نحو الضاربا زیدا والضاربو عمرا وللام الساکنة قلیلا نحو لذائقو العذاب فیمن قرأه بالنصب وللضرورة نحو قوله هما خطتا اما اسار ومنة * واما دم والقتل بالحر أجدر فیمن رواه برفع اسار ومنة واما فیمن خفض فبالاضافة وفصل بین المتضایفین بما فلم ینفك البیت عن ضرورة واختلف فی قوله لا یزالون ضاربین القباب فقیل الاصل ضاربین ضاربی القباب وقیل للقباب کقوله أشارت کلیب بالاکف الاصابع وقیل ضاربین معرب اعراب مساکین فنصبه بالفتحة لا بالیاء (حذف التنوین) یحذف لزوما لدخول أل نحو الرجل وللاضافة نحو غلامك ولشبهها نحو لا مال لزید اذا لم تقدر اللام مقحمة فان قدرت فهو مضاف ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف غیر النصب وللاتصال بالضمیر نحو ضاربك فیمن قال انه غیر مضاف فاما قوله امسلمنی الی قومی شراح فضرورة خلافا لهشام

(قوله

---

علی أی أو تلك نعمة وکقراءة ابن محیصن سواء علیهم أنذرتهم بهمزة واحدة وکقراءة أبی جعفر سواء علیهم أستغفرت لهم بهمزة واحدة للوصل (قوله یجوز الخ) أی فی الثقیلة (قوله لنأتیها) أی لنأتینها (قوله بفتح الباء) أی ولو قیل بکسر الباء لعلم انه لیس هنا نون توکید لان الکسرة حینئذ للتخلص علی الاصل (قوله واذا وقف علیها) أی علی الخفیفة (قوله ما کان حذف لاجلها) أی الواو والیاء لانهما یحذفان عند الاتیان بها وقال یونس الواو والیاء عوض عن النون (قوله اضرب عنك الهموم) الاصل اضربن * یروی اصرف قال العینی ولیس بصحیح والسوط بدل السیف والقونس بفتح القاف والنون عظم بین الاذنین (قوله ألم نشرح) ای فالاصل لم نشرحن فان قیل هلا جعلتها الثقیلة قلت لاجل قلة الحذف لان الثقیلة بحرفین وأیضا الذی ثبت حذفه وجوبا انما هو الخفیفة (قوله ینصب بلم) أی فعلی هذا نشرح منصوب بلم (قوله ولك أن تقول) أی علی القول الاول (قوله تبت یدا أبی لهب) الاصل یدان (قوله وانا مرسلو الناقة) أی مرسلون الناقة (قوله ولشبه الاضافة) ای بان یذکر بعد النون اللام التی الاضافة علی معناها وهذا بناء علی ان اللام أصلیة أما اذا جعلت زائدة فالحذف للاضافة حقیقة لا لشبهها (قوله لذائقو العذاب) أی لذائقون فحذفت النون لالتقاء الساکنین (قوله فیمن قرأه الخ) اما لو قریء بجر العذاب فالحذف انما هو للاضافة (قوله هما خطتا) الاصل خطتان فحذفت النون للضرورة اذ لا اضافة حینئذ لان اسار مبتدأ والخطة الخصلة والامر وقد ثلثهما بخصلة أخری بقوله بعد

وأخری أصادی النفس عنها وانها * لمورد حزم ان فعلت ومصدر

فرشت لها صدری فزل عن الصفا * به جؤجؤ عبل ومتن مخصر

أراد بهذه الخصلة التی ذکرها الفرار بالحیلة والمصاداة تدبیر الشیء واتمان رأیه والصفا الحجر الاملس والجؤجؤ بجیمین وهمزتین الصدر وعبل ضخم والمتن الظهر ومخصر دقیق (قوله لا یزالون الخ) صدره رب حی عرندس ذی طلال (قوله ضاربین) ای فالاضافة موجودة ولم تحذف النون (قوله ضاربی القباب) ای فحذف المضاف وابقی المضاف الیه علی حاله (قوله وقیل للقباب) ای وقیل الاصل ضاربین للقباب فحذف الجار وبقی ما بعده علی حاله (قوله معرب اعراب مساکین) ای انه معرب بالحرکات علی النون مع لزوم الیاء لا انه معرب بالیاء فالنون حینئذ متلوة بالاعراب لا تالیة له والنون انما تحذف للاضافة اذا کانت تالیة له (قوله فنصبه بالفتحة) ای فتحة النون ای فالنون علی هذا متلوة للاعراب لا تالیة له (قوله فهو مضاف) ای والنون حینئذ محذوفة للاضافة (قوله وللوقف فی غیر النصب) ای واما فیه فلا تحذف بل یبدل الفا (قوله انه غیر مضاف) ای بل فی محل نصب علی المفعولیة ولیس فی محل جر بالاضافة (قوله امسلمنی الخ) صدره وما ادری وظنی کل ظن وحاصل ما فیه ان الجمهور علی ان النون فی مسلمنی وضاربنی للوقایة دخلت فی اسم الفاعل علی سبیل الضرورة والیاء فی محل نصب علی المفعولیة لا فی محل خفض علی الاضافة وذهب هشام الی انها للتنوین واجاز فی السعة هذا ضاربك وضاربنی فالکاف والیاء فی محل نصب علی انه مفعول لا فی محل جر بالاضافة وفی البیت ضرورة اخری وهی الترخیم فی غیر النداء وذلك فی قوله شراح قال الفراء أراد شراحیل فرخم فی غیر النداء قلت یمکن ان شراحیل منادی ومسلمنی خبر لمحذوف أی أأنت مسلمنی الی قومی یا شراحیل وشراحیل اسم رجل ممنوع من الصرف عند سیبویه کان معرفة او نکرة لانه بزنة جمع الجمع وینصرف عند الاخفش فی النکرة اهدمامینی (قوله فضرورة) کان الاولی ان یقول فنونه للوقایة دخلت علی اسم الفاعل للضرورة لا تنوین خلافا لهشام

ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله

وليس الموافيني ليرفد خائبا

إذ لا يجتمع التنوين مع ال ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابن او ابنة اتفاقا او بنت عند قوم من العرب فاما قوله

* جارية من قيس بن ثعلبه *

فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله

فالفيته غير مستعتب * ولا ذاكر الله الا قليلا

وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين في التنكير وقرىء قل هو الله أحد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين احد وسابق وبنصب النهار واختلف في ترك تنوين غير في نحو قبضت عشرة ليس غير فقيل لأنه مبني كقبل وبعد وقيل لنية الاضافة وان الضمة اعراب وغير متعينة لأنها اسم ليس لاحتمالة لذلك وللخبرية ويرده ان هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا ان أشبه في اللفظ المضاف نحو قطع الله يد ورجل من قالها فان الأول مضاف الى المذكور والثاني لمجاورته له مع انه المضاف اليه في المعنى كأنه مضاف اليه لفظا

(قوله ثم هو نون وقاية الخ) قصد بهذا بيان مذهب الجمهور في نون مسلمني والرد على هشام فان مذهبه أن النون في نحو مسلمني ليست نون وقاية بل هي تنوين والياء مفعول لا مضاف اليه كما سبق ولا شك أن هذه الدعوى لا تتأتى له في نحو الموافيني لأن أل صادة عن التنوين فلم يبق الا أن يقال ان النون في كلا الموضعين نون وقاية لحقت الاسم شذوذا (قوله اذ لا يجتمع التنوين مع أل) هذا التعليل انما هو في المنظر به (قوله ولكون الاسم علما) مراده بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب وفي حكم العلم ما كنى به عنه كفلان (قوله ولكون الاسم علما) خرج الوصف نحو جاءني كريم ابن زيد وقوله موصوفا خرج ما اذا كان الواقع بعده خبرا فلذا كان القياس قراءة وقالت اليهود عزير ابن الله بالتنوين (قوله ولكون الاسم علما الخ) وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم ابن كريم أو زيدا بن أخينا لم يحذف التنوين لفظا والالف خطا لقلة الاستعمال وكذا ان لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله أيضا مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا وخبره اه شمني (قوله وأضيف الى علم) خرج جاءني زيد ابن كريم (قوله وأضيف الى علم الخ) ظاهره سواء كان هذا العلم الذي أضيف اليه ابن أو ابنة اسما للأب الأول أو جده وبعضهم اشترط ان يكون علما للأب لا الجد أو أم وكان وجهه ان هذا الحذف منوط بالكثرة والأكثر نسبة الانسان الى أبيه لا جده اه دماميني (قوله جارية من قيس بن ثعلبه) تمامه * كريمة أخوالها والعصبه * قال ابن جني الذي ارى انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه أن يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو أراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد أن يجري ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب لذلك أن ينوي انفصال ابن عما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب أن يبتدأ به وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كأنك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لأن ذلك حكم البدل إذ البدل في التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لأنه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه أن يحمل على انه ضرورة اه دماميني (قوله ويحذف الخ) عطف على قوله يحذف لزوما (قوله فالفيته) أي فوجدته غير طالب رضاي يقال استعتبته فاعتبني أي استرضيته فأرضاني (قوله ولا ذاكر الله) أصله ولا ذاكر عطف على مستعتب والله معمول لاسم الفاعل لاعتماده على النفي فقد حذف التنوين لالتقاء الساكنين (قوله وانما آثر) بالمد والضمير للشاعر وقوله ذلك أي الحذف لالتقاء الساكنين وقوله على حذفه متعلق بآثر (قوله للاضافة لارادة الخ) اللام الأولى تعليل للحذف والثانية للايثار وقوله للاضافة الخ أي بأن كان يقول ولا ذاكر الله فيكون حذف التنوين لأجل الاضافة (قوله تماثل المتعاطفين) أي ذاكر ومستعتب أي ولو ارتكب الاضافة لكان المعطوف معرفة لاضافته الى المعرفة ورد ذلك بأن اضافة اسم الفاعل لمعموله لا تفيد التعريف وأجيب بأن محل كونها لا تفيد التعريف اذا جعل اسم الفاعل للحال أو الاستقبال اما ان جعل للماضي أو للاستمرار فانه يفيد التعريف وقوله المتعاطفين أي المعطوف والمعطوف عليه (قوله قل هو الله أحد الله الصمد) أي بحذف التنوين لالتقاء الساكنين (قوله وبنصب النهار) أي واما على جره فحذف التنوين للاضافة (قوله كقبل وبعد) اي فهي مبنية على الضم لقطعها عن الاضافة لفظا ونية معناها وهي محتملة لأن تكون اسم ليس ومحتملة لأن تكون خبرها (قوله لانها اسم ليس) أي متعينة لكونها اسم ليس فقوله لانها صلة متعينة وليس علة لشيء (قوله ويرده الخ) حاصل الرد أن هذا التركيب مطرد وحذف المضاف اليه ونية لفظه غير مطرد اذ لا يحذف الخ (قوله الا ان أشبه) أي المضاف لغير المذكور في اللفظ المضاف للمذكور (قوله والثاني) مبتدا وقوله مع أنه أي الثاني مضاف اليه

(حذف ال) تحذف للاضافة المعنوية وللنداء نحو يارحمن الامن اسم الله تعالى والجمل المحكية قيل والاسم المشبه به نحو ياالخليفة هيبة وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل على اضمار أل  ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والأصل سلام الله عليكم وقال الخليل في ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا هو على نية أل في خير ويرده انها لاتجامع من الجارة للمفضول وقال الأخفش اللام زائدة وليس هذا بقياس والتركيب قياسى وقال ابن مالك خير بدل وابدال المشتق ضعيف وأولى عندي ان يخرج على قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبنى

(حذف لام الجواب) وذلك ثلاثة حذف لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه أجاجا وحذف لام لقد يحسن مع الطول نحو قد أفلح من زكاها وحذف لام لأفعلن يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل

وقتيل مرة أثأرن فانه ۞ فرغ وان اخاكم لم يثأره

(حذف جملة القسم) كثير جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل لأفعلن او لقد فعل او لئن فعل ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لأعذبنه عذابا شديدا الآية ولقد صدقكم الله وعده لئن أخرجوا لايخرجون معهم واختلف في نحو لزيد قائم ونحو ان زيدا قائم او لقائم هل يجب كونه جوابا لقسم اولا

(حذف جواب القسم) يجب إذا تقدم عليه او اكتنفه مايغنى عن الجواب فالاول نحو زيد قائم والله ومنه ان جاءنى زيد والله أكرمته والثانى نحو زيد ما
والله قائم فان قلت زيد والله إنه قائم او لقائم احتمل كون المتاخر عنه خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه

---

أى الى المذكور خبر المبتدا وقوله لمجاورته له أى للمذكور علة مقدمة على المعلول (قوله تحذف للاضافة المعنوية) أى لان الاضافة المعنوية موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان معرفة فلو لم تحذف أل من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل (قوله الاضافة المعنوية) أى لا للاضافة اللفظية نحو الضارب رأس الجانى والضارب الرجل (قوله إلا من اسم الله تعالى) نحو ياالله وقوله والجمل المحكية نحو ياالرجل قائم (قوله ياالخليفة هيبة) أى لان تقديره يامثل الخليفة فى الهيبة فدخول يا فى الحقيقة على غير الالف واللام (قوله هو على نية أل فى خير) أى لتوافق الصفة موصوفها فى التعريف (قوله انها) أى أل الداخلة على أفعل التفضيل (قوله الجارة للمفضول) قيد به لانها تجامع من الجارة لغير المفضول كما إذا بنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت

فهم الأقربون من كل خير ۞ وهم الابعدون من كل دم

ويجوز أيضا أن تجامع من هذه من الجارة للمفضول مقدمة عليها أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير اه شمنى (قوله اللام زائدة) أى اللام فى الرجل (قوله وليس هذا) أى زيادة اللام وقوله والتركيب قياسى اى فقصد ما قاله الأخفش (قوله وليس هذا) أى زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذى كلامنا فيه قياسى فبطل كلام الأخفش القائل ان أل فى الرجل زائدة (قوله وابدال المشتق) أى من الجامد كالرجل وقوله ضعيف أى فبطل ما قاله ابن مالك قال الرضى والأغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الأول لاستقل الثانى ولم يحتج إلى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا كقوله

فلا وأبيك خير منك انى ۞ ليؤذينى التحمحم والصهيل

قدر الموصوف أى فلا وأبيك رجل خير منك اه شمنى (قوله وأولى عندى أن يخرج على قوله) أى على طريقة قوله الخ أى بان تجعل أل جنسية وما بعده صفة له (قوله ان يخرج على قوله الخ) أى بجعل أل لتعريف الجنس فيكون مدخولها فى المعنى كالنكرة فيصح نعته بالنكرة اه شمنى (قوله وحذف لام لقد) أى لام جواب القسم الداخلة على قد (قوله يحسن مع الطول) أى مع طول الفصل بين القسم والجواب (قوله وحذف لام لأفعلن) أى حذف لام جواب القسم الداخلة على المضارع المؤكد بالنون (قوله وقتيل مرة الخ) مرة بضم الميم وراء مشددة وبهاء تأنيث أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس عيلان وأثأرن أى أطلب دمه واقتل قاتله مضارع ثأر بفتح المثلثة والهمز والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالغين المعجمة الهدر يقال ذهب دمه فرغا اى هدرا لم يطلب (قوله أثأرن) أى لأثأرن (قوله مع غير الباء من حروف القسم الخ) اذ لا يجوز التصريح بفعله إلا معها (قوله زيد قائم والله) حذف جواب القسم لدلالة الجملة قبله عليه (قوله ومنه ان جاءنى الخ) هذا المثال الثانى ليس من القسم الاول قطعا وإنما هو من القسم الثانى وقد صرح بذلك فى أول الترجمة التى تأتى وهى حذف جملة جواب الشرط فالظاهر أن ما هنا سهو قاله الدمامينى فلم يعتبر المصنف التقدم الرتبى وقال الشمنى ليس هذا سهوا وذلك لان الشرط والقسم إذا اجتمعا يؤتى بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والاصل فى الجواب أن يلى ما هو جواب عنه فيكون أكرمته فى المثال مقدما فى الرتبة على القسم ويكون المثال مما حذف منه جواب القسم لتقدم ما يغنى عنه لكن فى الرتبة دون اللفظ ولهذا قال المصنف ومنه اه شمنى (قوله ان جاءنى زيد والله أكرمته) هذا جواب الشرط وجواب القسم محذوف لدلالة ما قبله وهو الجملة الشرطية عليه (قوله زيد والله قائم) أى فزيد وقائم قائمان مقام الجواب فجواب القسم محذوف لدلالة الجملة التى اكتنفته عليه (قوله خبرا عن المتقدم) أى فهو مما حذف فيه الجواب لاجل

جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز فى غير ذلك نحو والنازعات غرقا الآيات أى لتبعثن بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل فى يوم ترجف أو عامله اذكر وقيل الجواب إن فى ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده ومثله ق والقرآن المجيد أى ليهلكن بدليل كم أهلكنا أو إنك لمنذر بدليل بل عجبوا أن جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الأخفش قد علمنا وحذفت اللام للطول مثل قد أفلح من زكاها ابن كيسان ما يلفظ من قول الآية الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم إن فى ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذى الذكر أى انه لمعجز أو إنك لمن المرسلين أو ما الأمر كما يزعمون وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج إن ذلك لحق وفيه بعد الأخفش إن كل إلا كذب الرسل الفراء وثعلب ص لأن معناه صدق الله ويرده أن الجواب لا يتقدم وقيل كم أهلكنا وحذفت اللام للطول

﴿حذف جملة الشرط﴾ وهو مطرد بعد (٢٧٣) الطلب نحو فاتبعونى يحببكم الله أى فان تتبعونى يحببكم فاتبعنى أهدك ربنا أخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل وجاء بدونه نحو إن أرضى واسعة فاياى فاعبدون أى فان لم يتأت اخلاص العبادة لى فى هذه البلدة فاياى فاعبدون فى غيرها أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولى أى ان أرادوا وليا بحق فالله هو الولى أو تقولوا لو أنا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فمن أظلم ممن كذب بآيات الله أى إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط وهى من حذفها وحذف جملة الجواب لانه تذكر فى اللفظ جملة قائمة مقام الجواب وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سيأتى وجعل منه الزمخشرى وتبعه ابن مالك بدر الدين

 فلم تقتلوهم أى إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ويرده أن الجواب المنفى بلم لا تدخل عليه الفاء وجعل منه أبو البقاء فذلك الذى يدع اليتيم أى إن أردت معرفته فذلك وهو حسن وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام * اى وان لا تطلقها ﴿حذف جملة جواب الشرط﴾ وذلك واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثانى نحو هو ان فعل ظالم وإنا إن شاء الله لمهتدون ومنه والله إن جاءنى زيد لأكرمنه وقول ابن معطى (اللفظ ان يفد هو الكلام) * اما من ذلك ففيه ضرورة وهى حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا واما الجواب الجملة الاسمية وجملتا الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة أيضا وهى حذف الفاء كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها *

---

ما اكتنفه أى لدلالته عليه (قوله الخبر) أى خبر المبتدا (قوله ويجوز) أى حذف الجواب فى غير ذلك أى فى غير ما إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغنى عنه (قوله والنازعات) هذا قسم (قوله بدليل ما بعده) أى يوم ترجف (قوله لبعده) أى من القسم (قوله ومثله) أى مثل المثال المتقدم فى كون جواب القسم محذوفا فيه ولم يتقدم عليه أو يكتنفه ما يغنى عنه (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيما فى العربية لتأخره جدا عن قوله والقرآن (قوله ص) أى والقرآن ص وهذا القول مبنى على جواز تقدم جواب القسم وان ص معناه صدق الله (قوله أن الجواب لا يتقدم) اى مطلقا سواء كان جواب قسم أو شرط (قوله حذف جملة الشرط) اى مع الاداة (قوله وهو مطرد بعد الطلب الخ) هذا مبنى على أن الجملة الواقعة بعد الطلب لاداة شرط مقدرة مع فعل الشرط وان الجازم للفظ فعل تلك الجملة الاداة المقدرة واما على القول بأن الجملة الواقعة بعد الطلب جواب للطلب المتقدم وان الجزم به فلا حذف فى الكلام (قوله فاتبعنى أهدك) اى فان تتبعنى أهدك (قوله نجب دعوتك) اى ان تؤخرنا الأجل قريب نجب دعوتك (قوله وجاء) اى حذف الشرط وقوله بدونه اى بدون تقدم الطلب (قوله فى هذه البلدة) اى مكة (قوله اى إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من انفسكم) اى وجب عليكم الايمان لانه قد جاءكم فهو علة للجواب المحذوف (قوله وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم) لعل الأظهر وإن كذبتم فأنتم ظالمون إذ لا اظلم الخ تأمل اه تقرير دردير (قوله وهى من حذفها) اى والحال انها من حذفها الخ (قوله لانه تذكر فى اللفظ جملة) اى وهى فمن اظلم وقوله فقد جاءكم بينة الخ وقوله قائمة مقام الجواب اى وهى تسمى جوابا تجوزا (قوله ويرده الخ) واجيب بأنا لا نسلم أن الجواب هنا جملة فعلية فعلها منفى بلم بل هى جملة اسمية والتقدير فأنتم لم تقتلوهم فالاسم الداخلة عليه الفاء محذوف وقد صرح بهذا الزمخشرى حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم فلا معنى للاعتراض عليه تأمل (قوله لا تدخل عليه الفاء) اى وحينئذ فلا يصح أن يجعل قوله فلم تقتلوهم جوابا للشرط مقدر (قوله كثير) اى لكن الأكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز مطلقا وذهب بعضهم إلى انها لا تحذف إلا مع بقاء لا النافية ايضا كهذا البيت اه شمنى (قوله هو ان فعل ظالم) هو مبتدا وان فعل وفاعل فعل الشرط وظالم خبر المبتدا والجواب محذوف دل عليه ما اكتنفه أى هو ظالم (قوله وإنا إن شاء الله لمهتدون) اى إن شاء الله إنا لمهتدون فحذف الجواب بدليل ما اكتنفه (قوله وقول ابن معطى) أى فى ألفيته (قوله اما من ذلك) اى فحينئذ قوله هو الكلام خبر اللفظ والجواب محذوف دل عليه ما اكتنفه (قوله مع كون الشرط مضارعا) أى لان الجواب لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضيا كما فى الأمثلة المذكورة وأما إن كان الشرط مضارعا فلا يجوز حذف جوابه إلا فى الضرورة (قوله وهى حذف الفاء) اى من

ووهم ابن الخباز إذ قطع بهذا الوجه ويجوز حذف الجواب فى غير ذلك نحو فان استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض الآية أى فافعل ولو أن قرآنا سيرت به الجبال الآية أى لما آمنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدرته أظهر لو تعلمون علم اليقين أى لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر ولو افتدى به أى ما تقبل منه ولو كنتم فى بروج مشيدة أى لادرككم وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون أى أعرضوا  بدليل ما بعده أئن ذكرتم أى تطيرتم ولو جئنا بمثله مددا اى لنفد ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤسهم أى لرأيت أمرا فظيعا ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أى لهلكتم قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشرى تقديره ألستم ظالمين بدليل إن الله لا يهدى القوم الظالمين ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو إن جئتك أفما تحسن إلى ومقدمة على غيرها نحو فهل تحسن إلى «تنبيه» التحقيق أن من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت لأن الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد وإنما الأصل فليبادر العمل فان أجل الله لآت ومثله وإن تجهر بالقول أى فاعلم أنه غنى عن جهرك فانه يعلم السر وإن يكذبوك أى فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك إن يمسسكم قرح أى فاصبروا فقد مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان أى يفعل الفواحش والمنكرات فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا أى يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان عزموا الطلاق أى فلا تؤذوهم بقول ولا فعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه فان تولوا أى فلا لوم على فقد أبلغتكم «حذف الكلام بجملته» يقع ذلك باطرادفى مواضع أحدها بعد حرف الجواب يقال أقام زيد فتقول نعم وألم يقم زيد فتقول نعم ان صدقت النفى وبلى إن أبطلته ومن ذلك قوله قالوا أخفت فقلت ان وخيفتى ۞ ماان تزال منوطة برجائى ۞ فان ان هنا بمعنى نعم واما قوله ويقلن شيب قد علا ۞ ك وقد كبرت فقلت إنه ۞ فلا يلزم كونه من ذلك خلافا لأكثرهم

الجواب الواقع جملة اسمية (قوله ووهم ابن الخباز) أى فى شرحه على ألفية ابن معطى (قوله إذ قطع بهذا الوجه) أى فقطعه بهذا الوجه يقتضى عدم صحة الأول وهو غلط (قوله فى غير ذلك) أى فى غير ما إذا تقدم عليه الشرط أو اكتنفه ما يغنى عن الجواب (قوله سيرت به الجبال) أى عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها وقوله أو قطعت به الأرض حتى تتصدع وتتزايل قطعا أو كلم به الموتى تسمع وتجيب (قوله لكان هذا القرآن) أى لكونه غاية فى التذكير ونهاية فى الانذار والتخويف كما قال تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله (قوله وما قدرته أظهر) أى للدليل المذكور وفيه أن ما قدروه أيضا دل عليه قوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل فلم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم واعلم أن كلا من الوجهين ودليل كل واحد ذكره الزمخشرى فلم يقدر المصنف شيئا انفرد به عن غيره خلافا لما يشعر به قوله وما قدرته أظهر الخ (قوله بدليل ما بعده) أى وهو قوله وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين (قوله تقديره ألستم ظالمين) هذا صريح فى أن الزمخشرى جعل جملة الاستفهام جوابا مع أنه لم يقع فى الكشاف هذا الكلام على هذه الصورة وليس فيه ما يقتضى أن جملة الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل أخبرونى ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بنى اسرائيل على نزول مثله مع إيمانه به مع استكباركم عنه وعن الايمان به ألستم أضل الناس وأظلمهم اه كلامه فان قلت ان هذه الجملة المقدرة إذا لم تجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها مفعول لأخبرونى والعامل معلق فان قلت فأين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف دل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير إن كان من عند الله فأخبرونى ألستم ظالمين اه دمامينى (قوله ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا) أى وحينئذ فما قدره بقوله ألستم ظالمين لا يصح أن يكون جوابا بل يقدر فأخبرونى ألستم ظالمين (قوله سواء أوجد الرجاء) أى رجاء لقاء الله أم لم يوجد وحينئذ فلا يصح أن يكون قوله فان أجل الله لآت جوابا لعدم تسببه عن الشرط (قوله ومثله وإن تجهر الخ) قال الدمامينى يشكل عليه مضارعية الشرط فى هذه الآية والأربعة بعدها مع أنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف فى السعة إلا إذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا وعدوا من الضرورات

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ۞ ليعلم ربى أن بيتى واسع

وقد يجاب بانه لما سد شىء مسد الجواب كأنه لم يحذف وقولهم لا يحذف الجواب إلا إذا كان الشرط ماضيا مرادهم لا يحذف من غير سد شىء مسده (قوله إن صدقت النفى) أى فمعنى نعم حينئذ لم يقم وقوله وبلى أى وتقول بلى إن أبطلته أى فمعنى بلى حينئذ انه قام (قوله ما إن تزال) ان زائدة أى لا تزال وقوله منوطة أى معلقة اسم مفعول من قولك نطت الشىء أنوطه إذا علقته والرجاء توقع أمر محبوب ضد اليأس فهو ما دام مترجيا وقوع ما يحب خائف من عدم وقوعه (قوله بمعنى نعم) أى لأنها لو كانت المؤكدة العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها لما صرحوا به من أن المؤكدة لا يجوز حذف جزأيها معا اه تقرير شيخنا دردير (قوله خلافا لأكثرهم) أى حيث قالوا إن المعنى فقلت نعم أى قد علانى فان بمعنى نعم والهاء للسكت

[ لجواز أن لاتكون الهاء للسكت بل اسما الأن على انها المؤكدة والخبر محذوف أى انه كذلك ٭ والثانى بعد نعم وبئس إذا حذف المخصوص وقيل ان الكلام جملتان نحو إنا وجدناه صابرا نعم العبد ٭ والثالث بعد حروف النداء فى مثل ياليت قومى يعلمون إذا قيل انه على حذف المنادى أى يا هؤلاء ٭ الرابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات العم ياسلمى  وإن ٭ كان فقيرا معدما قالت وإن ٭

أى وان كان كذلك رضيته ٭ الخامس فى قولهم افعل هذا إما لا أى إن كنت لاتفعل غيره فافعله

﴿ حذف أكثر من جملة فى غير ماذكر ﴾

أنشد أبو الحسن

ان يكن طبك الدلال فلو فى ٭ سالف الدهر والسنين الخوالى ٭

أى ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك وقالوا فى قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحى الله الموتى التقدير فضربوه فحي فقلنا كذلك يحي الله وفى قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله فارسلون الآية التقدير فارسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فارسلوه فأتاه وقال له يا يوسف وفى قوله تعالى فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم التقدير فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم ﴿ تنبيه ﴾ الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك بان يجد خبرا بدون مبتدا أو بالعكس أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل نحو ليقولن الله ونحو قالوا خيرا ونحو خير عافاك الله وأما قولهم فى نحو سرابيل تقيكم الحر ان التقدير والبرد ونحو وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى إسرائيل ان التقدير ولم تعبدنى ففضول فى فن النحو

(قوله لجواز أن لاتكون الهاء للسكت) أى وأما لو جعلت للسكت لكان منه (قوله وقيل ان الكلام جملتان) أى والحال أنا قلنا ان الكلام جملتان أى نعم الرجل جملة والمخصوص مبتدا خبره محذوف أو خبر لمحذوف وأما إذا قلنا انه مبتدا خبره الجملة قبله فالمحذوف جزء الكلام (قوله نعم العبد) أى هو أيوب (قوله بعد حروف النداء) أى لأن المحذوف أدعو والمنادى (قوله إذا قيل انه على حذف المنادى) احترز بهذا عما اذا قيل ان حرف النداء إذا ولى ماليس بمنادى يكون لمجرد التنبيه لان الكلام حينئذ لاحذف فيه وإنما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملته أى بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لأن المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لأدعو مقدرا وأصل يازيد يا أدعو زيدا حذفت أدعو لزوما لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه فجزآ الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادى أيضا كان الكلام بجملته محذوفا اه شمنى (قوله وان كان فقيرا معدما) يروى بدل معدما(٣) عييا بفتح العين المهملة وكسر الى التحتيتين وتشديد الثانية من العى ضد البيان قبل هذا البيت لرؤبة وقبله

قالت سليمى ليت لى زوجا يمن ٭ يغسل جلدي وينسيني الحزن

وحاجة ما ان لها عندى ثمن ٭ ميسورة قضاؤها منه ومن

قالت بنات العم الخ ويمن بتخفيف النون وأصله التشديد وحاجة عطف على زوجا أرادت بها الشهوة وما نافية وان زائدة قال الدمامينى لايخفى انك إذا قلت ان جاء زيد أكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتاها وليس شىء من الجملتين حال تعلق ان به وارتباطها به كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف فى هذا الموضع والذى بعده بعض الكلام لا الكلام بجملته وجوابه أن المصنف ألغى الحرف لعدم مدخليته فى الاسناد الكلامى والحكم الاعرابى (قوله أى ان كنت لاتفعل غيره فافعله) إنما قدر كان لأن المعلق عليه عزمه على عدم الفعل تدبر

﴿ حذف أكثر من جملة ﴾

(قوله فى غير ماذكر) أى من الشرط وجوابه وجواب القسم (قوله ان يكن طبك) بالباء الموحدة مثلث الطاء وفى نسخة طبعك وهو بمعناه والبيت من أبيات العبيد بن الأبرص وبعده

كنت بيضاء كالمهاة وإذ آ ٭ تيك نشوان مرخيا أذيالى

فاتركى خط حاجبك وعيشى ٭ معنا بالرجاء والتأمال

قد زعمتى أنى كبرت وأنى ٭ قل مالى وضن عنى الموالى

ان ترينى تغير الرأس منى ٭ وعلا الشيب مفرقى وقذالى

فبما أدخل الخباء على مهـضومة الكشح طفلة كالغزال

فتعاطيت جيدها ثم مالت ٭ ميلان الكثيب بين الرمال

ثم قالت فدا لنفسك نفسى ٭ وفدا المال ثم أهلك مالى

(قوله فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك) أى فقد حذف جملة شرط لو وجملة جوابها وذلك أكثر من جملة وفيه أن هذا لايخرج عما تقدم لان حذف كل من الجواب والشرط قد تقدم والجواب أنه غيره من حيث ان المحذوف الامران معا أى وما تقدم حذف واحد فقط (قوله أو بالعكس) أى بان يجد مبتدا بدون خبر وقوله أو بالعكس أى أو جزاء بدون شرط (قوله نحو ليقولن الله) أى خلقهم الله وقوله قالوا خيرا أى أنزل خيرا

(٣) قوله بدل معدما الصواب بدل فقيرا لأنه لايستقيم الوزن إلا بذلك اه

وإنما ذلك للمفسر وكذا قولهم (٢٧٦) بحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فانه تطفل منهم على صناعة البيان ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وأنشده

وهل أنا إلا من غزية إن غوت ۞ غويت وإن ترشد غزية أرشد

بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعا وأما قولهم في راكب الناقة طليحان انه على حذف عاطف ومعطوف أي والناقة فلازم لهم ليطابق الخبر المخبر عنه وقيل هو على حذف مضاف أي أحد طليحين وهذا لا يتأتى في نحو غلام زيد ضربتهما

﴿الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها﴾

وهي كثيرة والذي يحضرني الآن منها عشرون موضعا (أحدها) قولهم في لو أنها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب في ذلك في فصل لو وبسطنا القول فيه بما لم تسبق إليه (الثاني) قولهم في إذا غير الفجائية انها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالبا وذلك معيب من جهات احداها انهم يذكرونه في كل موضع وانما ذلك تفسير للاداة من حيث هي وعلى المعرب أن يبين في كل موضع هل هي متضمنة لمعنى الشرط أم لا

---

وقوله خبر أي على خبر فهذه أمثلة لما إذا وجد المعمول بدون عامل (قوله وإنما ذلك للمفسر) أي لأن المعنى لا يستقيم إلا عليه (قوله جريا) علة للمنفي أي لم أذكر ذلك بحيث أكون جاريا على عادتهم وأنشد هذا البيت اعتذارا (قوله وأنشد الخ) يحتمل أن يكون منصوبا بأن مضمرة عطفا على المصدر المتقدم وهو قوله جريا على حد قولها ولبس عباءة وتقر عيني ۞ ويحتمل أن يكون مرفوعا على الاستئناف أي وأنا أنشد والبيت لدريد بن الصمة وغزية بغين معجمة مفتوحة وزاي قبيلة والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وفتحها يقال رشد يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه أنه لم يذكر في كتابه بعض ما أورده مما يتعلق بغير الاعراب لأجل اقتفاء أثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى أن ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وإنما فعله لأمر آخر وهو أنه وضع كتابه ليفيد به من تعاطى التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى إقامة مثل ذلك العذر اهـ دماميني (قوله بل لأني الخ) الأوضح حذف الاضراب وقوله لأني الخ علة للنفي أي لأني وضعت هذا الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والنحو أي وبيان الاغراض التي يحذف الفاعل أو المفعول لأجلها لا تفيد متعاطيهما فائدة لأن صناعة النحو لا تتوقف عليها وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها (قوله لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعا) بل لإفادة علم الأدب أو لطائف مطابق العلم وما أحسن قول منجك باشا في ديوانه

يداوي السقيم بصوت رخيم ۞ وطبع سليم وذات تحب

كمال غريب ولفظ عجيب ۞ ومغني اللبيب بحسن الأدب

وقيل للمصنف هلا فسرت القرآن أو أعربته فقال أغناني المغني (قوله طليحان) من الطلاحة وهي التعب من السير (قوله وقيل هو على حذف مضاف) أي ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة بحيث يجعل من باب حذف العاطف والمعطوف عليه لأن الحذف اتساع وبابه وسط الكلام وآخره لا أوله ألا ترى أن كان تزاد وسطا وآخرا لا أولا وحذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وإنما حكى منه أبو عثمان أكلت خبزا لحما تمرا اهـ شمني (قوله وهذا) أي حذف المضاف وهو التأويل الثاني وأما التأويل الأول وهو حذف الواو مع ما عطفت فانه يتأتى فيه بأن يقال الأصل غلام زيد وزيد ضربتهما

﴿الباب السادس من الكتاب﴾

(قوله حرف امتناع لامتناع) أي حرف يدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها وهذه العبارة فاسدة لاقتضائها أن لو تكون لانتفاء الأمرين دائما وليس كذلك لأنها إنما تدل على انتفاء الأمرين إذا كان الجواب مساويا للشرط في التحقق كما في لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فان كان أعم منه فلا تدل على انتفاء الجواب بل على انتفاء الشرط فقط كما في لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا إذ لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهو ضوء الشمس وقد تكون لتقرير الجواب سواء وجد الشرط أو لا كما في لو لم يخف الله لم يعصه والحاصل أن هذه العبارة التي قالوها تفيد أنها دائما لامتناع الأمرين مع أنها قد تكون لامتناع الأول وقد تكون لتقرير الجواب مطلقا وجد الشرط أو لا (قوله وقد بينا الصواب في ذلك) أي فيما يقال فيها وهو حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي حرف يدل على انتفاء تاليه وهو الشرط يلزم من ثبوت ذلك الشرط ثبوت تاليه وهو الجواب وإنما كانت هذه العبارة صوابا لأنه لم يتعرض فيها لنفي الثاني بل لنفي الأول وأن الثاني إنما يثبت عند ثبوت الأول وأما امتناع الثاني عند امتناع الأول فمسكوت عنه (قوله أنهم يذكرونه) أي هذا التفسير (قوله وإنما ذلك) أي التفسير أي كونها ظرفا لما يستقبل وفيها معنى الشرط غالبا (قوله من حيث هي) في نسخة من حيث الجملة والمراد واحد أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما تحل فيه من المواضع وحينئذ فلا ينبغي أن يذكر ذلك التفسير بتمامه في كل موضع بل على المعرب أن يبين الخ (قوله أم لا) تقدم أول الكتاب أن هل لا يؤتى لها بمعادل فقد يشكل ارتكاب المصنف له هنا وجوابه أن أم هنا

وأحسن مماقالوه أن يقال اذا أريد تفسيرها من حيث هي ظرف، مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك » والثانية أن العبارة التي تلقى للتمدر بين يطلب فيها الايجاز لتخف على الألسنة اذ الحاجة داعية (٢٧٧) الى تكرارها وكان أخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان أن يقولوا مستقبل » والثالثة أن المراد انها ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر فان الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا تقول كتبته في يوم الخميس في عام كذا فان الثاني حال من الاول فهو ظرف له على الاتساع ولا يكون بدلا منه اذ لا يبدل الاكثر من الاقل على الاصح ولو قالوا ظرف مستقبل لسلموا من الاسهاب والايهام المذكورين والرابعة ان قولهم غالبا راجع الى قولهم فيه معنى الشرط كذا يفسرونه وذلك يقتضى ان كونه ظرفا وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلف وقد بينا في بحث اذا ان الامر بخلاف ذلك (الثالث) قولهم النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة وانما ذلك في النعت الحقيقي فاما السببي فانما يتبع في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وأما الافراد والتذكير واضدادهما فهو فيها كالفعل تقول مررت برجلين قائم ابواهما وبرجال قائم آباؤهم وبرجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها وانما يقول قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم من يقول أكلوني البراغيث وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها غير أن الصفة الرافعة لجمع يجوز فيها في الفصيح أن تفرد وان تكسر وهو ارجح على الاصح كقوله

ه قطعة لا متصلة وتدسبق ما يتعلق بالمواضع المذكورة (قوله وأحسن مما قالوه) أي من جهة ان هذه العبارة ليست موهمة لخلاف المراد بخلاف عبارتهم ومن جهة افادة هذه أن اذا صالحة لتضمن معنى الشرط وليست متضمنة لمعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم فانها في بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط وفي بعضها غير متضمنة لذلك (قوله من حيث هي) أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما تقع فيه من المواضع (قوله ظرف مستقبل) أي وأما ظرف لما يستقبل فهو موهم خلاف المراد لافادته ان اذا ظرف للظرف لان ما يستقبل من الزمان ظرف وقوله ظرف خبر لمحذوف أي هي ظرف والجملة مقول القول (قوله منصوب بجوابه) هذا بناء على ما للجمهور والذي اختاره هو انها منصوبة بالشرط (قوله صالح لغير ذلك) أي كتضمنها لمعنى الشرط (قوله فان الزمان الخ) علة لقوله موهمة (قوله فان الثاني حال من الاول) أي لان المعنى حالة كون يوم الخميس مظروفا في عام كذا وقوله فهو أي الثاني ظرف له أي للاول وقوله على الاتساع أي التجوز أي ان الظرفية مجازية لا حقيقية لانها لا بد فيها من كون الظرف له احتواء والمظروف له تحيز (قوله ولا يكون) أي الثاني بدلا منه أي من الاول (قوله على الاصح) أي خلافا لمن أجاز ابدال الكل من البعض وجعل منه قوله

رحم الله أعظما دفنوها ‌‌* بسجستان طلحة الطلحات

فجعل طلحة بدلا من أعظم بدل كل من بعض (قوله الاسهاب) أي التطويل (قوله وكونه للزمان) أي موضوعا للزمان (قوله أن الامر بخلاف ذلك) أي فقد تخرج عن الظرفية بحيث لا تضمن معنى في فلا ينافى انها اسم زمان فقد زعم الاخفش أنها في محل جر بحتى في قوله تعالى حتى اذا جاؤها أي سيقوا الى وقت مجيئهم اياها وزعم ابن جني في اذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان من ضمير وقعت وكذا جملة ليس ومعموليها والمعنى وقت وقوع الواقعة متحققة خافضة لقوم رافعة لآخرين وهو وقت رج الارض وقد تخرج عن الاستقبال فتجيء للماضي كما في واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم (قوله يتبع المنعوت في اربعة من عشرة) اى فظاهره مطلقا كان النعت حقيقيا أو سببيا وقوله من أوجه الاعراب أى الثلاثة (قوله فهو فيها كالفعل) يعني فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التثنية والجمع فكما تقول مررت برجلين أو برجال يقوم أبواهما أو آباؤهم تقول مررت برجلين أو برجال قائم أبواهما أو آباؤهم وكما يضعف يقومان ابواهما ويقومون آباؤهم كذلك يضعف قائمين ابواهما وقائمين آباؤهم الا اذا كان النعت جمعا لا يجرى مجرى مفرده في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك في الفعل نحو برجل يقعدون غلمانه لان اسم الفاعل المشبه للفعل اذا جمع جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه أيضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم في قاعدون غلمانه اه شمنى (قوله الظالم أهلها) اى فقد طابق النعت مرفوعه في التذكير لا المنعوت في التانيث (قوله غير ان الصفة الخ) هذا مخرج من قوله فهو فيها كالفعل وقوله الرافعة لجمع اى لجمع تكسير (قوله ان تفرد) اى بحيث يقال برجل قائم غلمانه وان تكسر بحيث يقال برجل قعود غلمانه اى واما الفعل فلا يكسر (قوله وهو) اى تكسير الصفة الرافعة ارجح اى من افرادها (قوله كقوله) اى قول زهير بن ابى سلمى وبعد هذا البيت

وأبيض فياض نداه غمامة ‌‌ على معتفيه ما تغب نوافله

وهما من القصيدة التي اولها

بكرت عليه بكرة فوجدته * قعودا عليه بالصريم عواذله * وصح الاستشهاد بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال (والرابع) قولهم
في شتوة فكلا منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف ومثله واذكر ربك كثيرا وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مسوده * مثل اشتعال النار في جزل الغضى *
أي أكلا رغدا وذكرا كثيرا واشتعالا مثل اشتعال النار قيل ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك وان المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والأصل فكلاه واشتعله أي فكلا الأكل واشتعل الاشتعال ودليل ذلك قولهم سير عليه طويلا ولا يقولون طويل ولو كان نعتا للمصدر لجاز وبدليل انه لا يحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه تقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لأن الكتابة خاصة بجنس الانسان دون الطول وعندي فيما احتجوا به نظر أما الأول فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف في توسعا ومنعوا دخلت الأمر لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان فيقولون سير عليه زمن طويل وإذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا وأما الثاني فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وألنا له الحديد أن اعمل سابغات أي دروعا سابغات ومما يقدح في قولهم مجيء

صحا القلب عن سلمى وأعرض باطله * وعرى أفراس الصبا ورواحله

(قوله بكرت عليه الخ) البكرة بالضم الغدوة ويقال بكرت على الشيء وإليه وفيه بكورا ويقال أيضا بكرت بالتشديد وابتكرت وأبكرت وباكرت كل ذلك بمعنى أتيته بكرة وكل من بادر إلى شيء فقد أبكر اليه في أي وقت كان مثل ان يقال بكروا بصلاة المغرب أي صلوها عند سقوط القرص كذا في الصحاح وحينئذ فقوله بكرت إليه بكرة معناه بادرت بالاتيان إليه غدوة أي أول النهار (قوله فوجدته) الهاء مفعول أول وقعودا مفعول ثان وعواذله فاعل بقعود وقوله عليه أي عنده وقوله بالصريم جمع صريمة وهي القطعة من الرمل تنقطع من معظمه ويطلق على الزرع المحصود وعلى الليل والنهار من أسماء الأضداد لأن كلا منهما انقطع من الآخر (قوله وصح الاستشهاد بالبيت) أي مع أن قعودا ليس نعتا بل مفعولا ثانيا لوجد (قوله هذا الحكم) أي وهو رجحان تكسير الصفة الرافعة لجمع وقوله أيضا مقدم من تأخير أي ثابت للخبر والحال أيضا أي كما أنه ثابت للنعت ولا شك أن المفعول الثاني لوجد خبر في الأصل (قوله والرابع قولهم الخ) قال الدماميني لا ينبغي ان يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه لأنه آل الأمر من كلام المصنف إلى أن الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب وان تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محلا قال الشمني وأقول إنما عده المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم إن مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم على ذلك لا بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله نعت مصدر محذوف) أي أكلا رغدا أي واسعا لا حجر فيه (قوله من ضمير مصدر الفعل) أي حال من الضمير المنصوب العائد على مصدر الفعل (قوله قولهم) أي العرب (قوله سير عليه طويلا) أي فنائب الفاعل ضمير المصدر وطويلا حال منه (قوله ولو كان) أي طويلا نعتا للمصدر لجاز أي أن يقال طويل لأنه يكون صفة للمفعول المطلق ومن المعلوم أنه إذا جعل نائب الفاعل المصدر فصفته تكون نائبة عند حذفه (قوله إلا والصفة خاصة بجنسه) أي والرغد بمعنى السعة ليس خاصا بالأكل والكثرة ليست خاصة بالذكر ومماثلة اشتعال النار في جزل الغضى ليست خاصة باشتعال الشعر الأبيض في الأسود (قوله تقول رأيت كاتبا) أي انسانا كاتبا وقوله ولا تقول رأيت طويلا أي انسانا طويلا (قوله فيما احتجوا) أي سيبويه والمحققون (قوله أما الأول) أي أما النظر في الدليل الأول (قوله أن المانع من الرفع) اى من رفع طويل في قولهم سير عليه طويلا (قوله مجازين) أراد بهما مخالفة الأصل أما المجاز البياني فلا يكره تعدده وسبق هذا نحو أحيا الأرض شباب الزمان (قوله مفعولا) اى نائبا عن الفاعل وقوله على السعة اى على خلاف الأصل لأن النائب حقيقة هو الموصوف فلما حذف قامت صفته مقامه في النيابة على خلاف الأصل (قوله ولهذا) اى ولأجل كراهة اجتماع مجازين اى أمرين على خلاف الأصل (قوله لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز) وتعلقه بالأجسام حقيقة ففي دخلت الدار مجاز واحد وفي دخلت الأمر مجازان وهم يكرهون الثاني دون الأول (قوله وتوضيحه) أي وحاصله أنهم يفعلون ذلك أي الرفع اى يأتون به في صفة الأحيان لأنه لا يلزم عليه اجتماع مجازين الذي هو مستكره عندهم (قوله طويلا بالنصب) اى على الحال من ضمير المصدر النائب عن الفاعل (قوله لما ذكرنا) علة لمحذوف اى لا بالرفع لما ذكرنا من لزوم اجتماع مجازين وهو مستكره عندهم (قوله وأما الثاني) اى وأما النظر في الدليل الثاني (قوله لا على الاختصاص) اى لا على اختصاص الصفة بجنس الموصوف (قوله اى دروعا سابغات) اى كوامل يجرها لابسها على الأرض فالكمال ليس خاصا بالدروع وقد حذف الموصوف لدلالة قوله وألنا له الحديد عليه لأنه يدل على أن تلك السابغات دروع (قوله ومما يقدح في قولهم) اى أن

رغدا

رغدا وما معه حال (قوله الصماء) هى أن يلف الثوب على ظهره ويديه جميعا أى فالصماء صفة لمصدر محذوف لا حال لتعذر الحال (قوله والحالية متعذرة) تعذر الحالية فى هذا التركيب لمانع لا يقتضى المنع من ارتكابها عند عدم المانع اه دمامينى (قوله والخامس) قال الدمامينى غاية ما فعلوه فى هذا والذى بعده أنهم حذفوا مضافا القيام قرينة عليه ولا محذور فى ذلك ولا يقال إن الصواب خلافه ففى كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله ان الفعل مجزوم فى جواب الأمر) أى فان المتبادر من هذه العبارة أن الجازم للفعل نفس الأمر وهو خلاف الصحيح (قوله تقريب المسافة) أى والأصل مجزوم فى جواب الامر باداة شرط مقدرة (قوله والصواب أن يقال مرفوع الخ) اى لأن القائل بأنه انما رفع للتجرد المذكور إنما هو الكوفيون وأورد عليهم أن التجرد المذكور عدمى والرفع أمر وجودى وكيف يصح أن يكون الامر العدمى علة للوجودى وأجيب بمنع كون التجرد من الناصب والجازم عدميا لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره واستعماله والمجىء على صفة ما ليس بعدمى اه شمنى وهذا الجواب كاد أن يكون مكابرة والحق أن العدم المقيد قد يكون علامة لوجودى والعامل يرجع للعلامة وقال الكسائى الرافع للفعل المضارع حرف المضارعة لأنها لما دخلت فى أول الكلمة حدث الرفع بحدوثها إذ أصل المضارع اما الماضى أو المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها أولى من احالته على المعنوى الخفى كما هو مذهب البصريين ورد بان جزء الشىء لا يعمل فيه وقيل الرافع له مضارعته للاسم ورد بان المضارعة اقتضت مطلق الاعراب ولكل عامل (قوله لحلوله محل الاسم) كان المراد حلوله فى الجملة والا فقد رفع غير حال محل الاسم كالواقع بعد أداة التحضيض (قوله لحلوله محل الاسم) أى سواء حل محل اسم مرفوع كافى زيد يضرب أى ضارب أو مجرور أو منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى أسبق اعراب الاسم وأقواه وهو الرفع واعترض بانه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كافى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم لأن حرف التنفيس من خواص الافعال وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على أن ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن سيقوم بان يقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد أجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم أن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كافى قوله وما كدت آيبا اه شمنى (قوله إذا أعربوا) أى أعربوا الكلام أو عربوا الطالب أى جعلوه يعرب (قوله المشبهة لألفى التانيث) أى من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وقال المبرد جهة الشبه أن النون كانت فى الأصل همزة بدليل قلبها اليه فى صنعانى وبهرانى فى النسبة إلى صنعاء وبهراء ورد بانه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون أبدلت منها وأما صنعاء وبهراء فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلوا النون من الواو شذوذا للمناسبة التى بينهما ألا ترى إلى ادغام النون فى الواو (قوله ثمانية) أى بان يراد بالفى التأنيث ما يشمل مشبههما (قوله لا تسعة) يعنى لان هذه الزيادة حكمها حكم ألفى التانيث فى الاستقلال بمنع الصرف فينبغى اسقاطها استغناء بعد التانيث الشامل للألفين أو ما هو بمثابتهما وفيه نظر ظاهر اه دمامينى (قوله وإنما شرطت) أى إنما شرط الكوفيون ما ذكر فى منع الصرف مع الزيادة (قوله لأن الشبه) أى بالفعل لا يتقوم أى لا يتحقق فى الواقع الا باحدهما لأن هذه الزيادة لا توجد إلا فى علم أو صفة (قوله نحو عفريت علما) أى فان فيه العلمية وزيادة

نحو قولهم اشتمل الصماء أى الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه (والخامس) قولهم الفاء جواب الشرط والصواب أن يقال رابطة لجواب الشرط وإنما جواب الشرط الجملة (والسادس) قولهم العطف على عاملين والصواب على معمولى عاملين (والسابع) قولهم بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء (والثامن) قولهم فى نحو ائتنى أكرمك أن الفعل مجزوم فى جواب الأمر والصحيح أنه جواب لشرط مقدر وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين (والتاسع) قولهم فى المضارع فى مثل يقول زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم والصواب أن يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين وكأن حاملهم على ما فعلوا ارادة التقريب وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين فى ذلك ثم إذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك (والعاشر) قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وإنما هذا قول الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفى التانيث ولهذا قال الجرجانى وينبغى أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية أو الصفة لأن الشبه لا يتقوم الا باحدهما ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو عفريت علما فان أجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سالناهم عن علة الاختصاص

ولا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث فيرجعون الى مااعتبره البصريون (والحادى عشر) قولهم في نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو نائبة عن أو ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول فيها بان الواو بمعنى أو بجز عن درك الحق فاعلموا ان الأعداد التي تجمع قسمان قسم يؤتى به ليضم بعضه الى بعض وهو الاعداد الأصول نحو ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه الى بعض وانما يراد الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد المعدولة كهذه الآية وآية سورة فاطر وقال اى منهم جماعة ذوو جناحين جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو أربعة فكل جنس مفرد بعدد وقال الشاعر

ولكنما اهلى بواد أنيسه • ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد •

ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وللجهل بمواقع هذه الالفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال أحاد أم سداس في أحاد لييلتنا المنوطة بالتنادى وقال الزمخشري فان قلت الذى اطلق للناكح في الجمع ان يجمع بين اثنين او ثلاث او اربع فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع

الياء والتاء لأنه من العفر وهو القوة (قوله ولا يجدون مصرفا) أي مدفعا يدفع ذلك الالزام الا كون الزيادتين مشابهتين لألفي التأنيث (قوله ن ئبة عن أو) أي فهذا غير صواب لأنه لا يعرف الخ (قوله ولا يعرف ذلك) أى جعل الواو بمعنى أو خصوصا في هذا المقام الذى فيه العدد معدولا عن الأصل بخلاف جعل أو بمعنى الواو فانه موجود في اللغة (قوله وأما الآية الخ) جواب عما يقال اذا لم تجعل الواو في الآية بمعنى أو بل كانت باقية على حالها لزم جواز نكاح تسعة من النساء (قوله درك) بسكون الراء أى عن ادراك الحق وعن معرفته (قوله الاعداد التى تجمع) أى يراد جمعها وضم بعضها لبعض أى والتى لا تجمع قسمان (قوله الاعداد الاصول) اى غير المعدولة (قوله وسبعة) أى فالجملة عشرة ولذا قال بعد تلك عشرة (قوله كهذه الا ية) أى فالقصد انكحوا ما طاب لكم من قسم التثنية والتثليث والتربيع على سبيل الانفراد لا الاجتماع والحال أنه ليس القصد الجمع والضم حتى تكون الآية مفيدة لجواز تزوج تسعة كما هو شبهة القائل ويحتاج للجواب عنه بأن الواو بمعنى أو فكلام أبي طاهر أفاد أنه لا حاجة لجعل الواو بمعنى أو (قوله وآ ية سورة فاطر) وهى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع وقوله وقال أى أبو طاهر في معنى آية فاطر (قوله تبغى) أى تبتغى أى تتطلب الناس وقوله مثنى وموحد حال من ذئاب (٢) بمعنى سباع والك جعلهما خبرين لمحذوف أى بعضها مثنى وبعضها موحد أى أن هذه الذئاب تتطلب الناس حال كون بعضها اثنين اثنين وبعضها يتطلب الناس حال كونه واحدا واحدا (قوله ويريدون ثمانية) أى بحيث يريدون الضم أى وانما يريدون قسم كذا وقسم كذا وذلك لأن العدد هنا معدول فلا يراد فيه الضم بخلاف غير المعدول كما في الا يتين الأوليين فانه يراد فيه الضم والحاصل أن الاعداد المعدولة انما تستعمل في موضع لم يرد فيه ضم الاعداد بعضها لبعض وانما يراد فيه الانفراد والتقسيم بخلاف غير المعدولة (قوله ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم) أى فالقصد الضم لأن العدد أصلى (قوله بمواقع هذه الألفاظ) يعنى الألفاظ المعدولة (قوله في غير موضع التقسيم) أى بل استعملها في موضع الشك وطلب التعيين بناء على ان أم متصلة لأن المعنى أ أحاد أم سداس اى أواحدة أم ست في واحدة ليلة فراق (٣) الأحبة وفي مقام الاخبار المجرد عن التقسيم بناء على أنها منقطعة لأن المعنى ليلة فراقنا الأحبة ليلة واحدة ثم شك فيها لطولها فأضرب عن ذلك وأخبر أنها ست ليال في ليلة واحدة (قوله أحاد الخ) أى ان قدرت أن أم متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشك أواحدة هى أم ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف وعلى هذا فقد حذف الهمزة قبل أحاد ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو لييلتنا تقديما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس لأن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ويلى أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشىء المطلوب تعيينه وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه أخبر بحسب جزمه عن ليلته بأنها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك لجزم بعد الشك بأنها ست في ليلة فاضرب اضرابا مجردا عن الاستفهام او انه لما نظر لطولها شك هل هى ست في ليلة ام لا واستمر على شكه فاضرب واستفهم وعلى الانقطاع بوجهيه فلا همزة مقدرة قبل أحاد لأن الكلام خبر محض ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو لييلتنا ليس على الوجوب وأظهر الوجهين الاتصال لأمور ذكرها المصنف في الكلام على هذا البيت في مبحث أم (قوله المنوطة) اى المتعلقة بيوم التنادى اى يوم الوصل لتنادى الأحبة فيه (قوله الذى اطلق) اى ابيح (قوله في الجمع) اى في حالة جمعه (قوله او أربع) اى لا ازيد من ذلك وحينئذ فما معنى

التكرير

( ٢ ) قوله حال من ذئاب لتخصيص ذئاب بمابعده لكن لا يظهر الا ان كان موحد منصوبا وليس كذلك بدليل قوله والك الخ فالمناسب جعلهما صفتين فان قدر لهما مبتدا فالمقرر ان الجمل بعد النكرات صفات اه

( ٣ ) قوله ليلة فراق الخ المتبادر منه انه تفسير للتنادى مع انه سيفسره بالوصل والمعنى عليه اه

قلت الخطاب الجميع فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذى أطلق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ولو أفردت لم يكن له معنى فان قلت لم جاء العطف بالواو (٢٨١) دون أو قلت كما جاء بها فى المثال المذكور ولو جئت فيه بأو لأعلمت أنه لا يسوغ لهم ان يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذى دلت عليه الواو وتحريره ان الواو دلت على اطلاق ان يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع إن شاؤا مختلفين فى تلك الاعداد وإن شاؤا متفقين فيها محظورا عليهم ماوراء ذلك وأبلغ من هذه المقالة فى الفساد قول من أثبت واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم كلبهم وقد مضى فى باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلف فيها هنا فقيل عاطفة خبرا هو جملة على خبر مفرد والأصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل للاستئناف والوقف على سبعة وان فى الكلام تقريرا لكونهم سبعة وكأنهم لما قيل وسبعة قيل نعم وثامنهم كلبهم واتصل الكلامان ونظيره ان الملوك إذا دخلوا قرية الآية فان وكذلك يفعلون ليس من كلامها ويؤيده أنه جاء فى المقالتين الأولتين رجما بالغيب ولم يجيء مثله فى هذه المقالة فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقا ولا يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم إلا قليل لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم

التكرير أى لان مثنى معناه اثنين اثنين وثلاث ورباع معناه ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب انه لا يتأتى الاعتراض إلا لو كان المخاطب واحدا والأمر ليس كذلك بل الخطاب لما كان لمتعدد ناسب التكرار فى كل نوع لان المختار الكل نوع متعدد فناسب تعدد كل نوع لاجل أن يصيب كل واحد من الناس الناكحين المريد للجمع العدد الذى أراده من أى نوع من هذه الانواع الثلاثة ولو أفرد وقال اثنين وثلاثة وأربعة لاعرب اثنين حالا من النساء وذلك لا يصح لان المعنى على الضم فيفيد أن النساء اللاتى فى الدنيا تسعة هذا إذا لوحظت النساء مجردات عن النكاح فان لاحظت نكاحهن أفاد جواز نكاح التسعة كما أن اعراب اثنين مفعولا لمحذوف مفيد لجواز الجمع بين التسعة وهو باطل وأما التكرير فلا يفيد شيئا من هذا الفساد لانه يعرب مثنى حالا تأمل اه تقرير دردير (قوله ما أراده) مفعول يصيب وقوله الذى أطلق أى أبيح له (قوله اقتسموا هذا المال) أى أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة ثلاثة الخ (قوله لم يكن له معنى) أى صحيح قال السعد لو أفردت وقلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى لان القصد الجمع والضم حينئذ فلم يصح جعل درهمين حالا من المال الذى هو ألف درهم مثلا بخلاف ما إذا كرر فان القصد فيه إلى التفصيل والتفصيل فى حكم الاقسام وكذا الطيبات فى حكم النكاح (قوله قلت كما جاء الخ) حاصله انه إنما أتى بالواو لانها لكونها لمطلق الجمع تدل على جواز أخذ الناكحين من أرادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا أى ان شاؤا مختلفين فى تلك الاعداد بأن يجمع أحدهم بين اثنين مثلا وغيره بين ثلاثة أو أربعة أو متفقين بأن يجمع كل واحد بين اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولو أتى بأو التى لاحد الشيئين أو الأشياء لافادت أنه لا يجوز للناكحين أخذ من أرادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا بل على وجه الاتفاق بأن يكون الجميع مشتركين فى التثنية أو التثليث أو التربيع وكذا لو أتى بأو فى المثال لافادت أنه لا يسوغ للمخاطبين اقتسامه إلا على وجه التثنية فقط بان يأخذ كل واحد اثنين أو التثليث فقط كذلك أو التربيع فقط كذلك بخلاف التعبير بالواو فانه يفيد أمر المخاطبين بقسمه أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم يقسم ثلاثة ثلاثة وقسم يقسم أربعة أربعة (قوله لأعلمت) أى لافادت وقوله فيجعلوا أى بحيث يجعلون الخ (قوله إن شاؤا مختلفين) اى بان يجمع أحدهم بين اثنين ويجمع غيره بين ثلاثة أو أربعة (قوله متفقين فيها) بان يكون الجميع مشتركين فى التثنية أو التثليث أو التربيع (قوله ماوراء ذلك) أى ماذكر من الاعداد (قوله من هذه المقالة) أى ان الواو بمعنى أو (قوله واو الثمانية) وهى الواو الداخلة على لفظ الثمانية إشارة لتكثير العدد فالمعدود قبل الثمانية خال منها وأما الثمانية فهى داخلة عليها (قوله أن ذلك) اى القول (قوله واختلف فيها) اى فى الواو هنا أى فى هذه الآية (قوله وقيل للاستئناف) أى فهو ليس من كلام القائل هم سبعة بل من كلام الله ذكر تقرير الكلام القائل انهم سبعة (قوله فان وكذلك يفعلون) أى فالمعنى نعم وكذلك يفعلون (قوله ليس من كلامها) أى وانه أتى به تقريرا لكلامها وهذا غير متعين فقد جوز الزمخشرى أن يكون من كلامها وذلك أنه قال ثم قالت وكذلك يفعلون أرادت وهذه عادتهم الثابتة المستمرة التى لا تتغير لانها كانت فى بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله ويؤيده) اى القول بأن الواو فى وثامنهم كلبهم للاستئناف (قوله فى المقالتين) أى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة الخ (قوله رجما بالغيب) أى لان رجما بالغيب راجع لهما معا وحذف من الاولى لدلالة الثانية (قوله فدل على مخالفتها) أى وحينئذ فلا يكون رجما بالغيب أى كذبا بل صدقا (قوله ولا يرد ذلك) أى ولا يرد كون الواو للاستئناف وان فى الكلام تقريرا لكونهم سبعة إذ مفاده أنه يعلمهم كثير اه تقرير شيخنا دردير (قوله

أو قصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال أيضا ولكنه خلاف الظاهر وقيل هي واو الحال أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الاسم بالصفة كمررت برجل ومعه (٢٨٢) سيف فأما الواو الأولى فلا حقيقة لها وأما واو الحال فأين عامل الحال إن قدرت هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة فان قيل على التقدير الثاني هو من باب وهذا بعلي شيخا قلنا العامل المعنوي لا يحذف

(الثاني عشر) قولهم المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي بكون المسند فعلا أو شبهه وبكون المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس ولا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا أو هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان واحتج بقوله * ولا أرض أبقل ابقالها * قال وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول أبقلت ابقالها بالنقل ورد بانا لا نسلم أن هذا الشاعر في لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره

(الثالث عشر) قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز أن يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت إلى القلم على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف

---

أو قصتهم قبل ان نتلوها عليك إلا قليل) وهذا لا ينافي أنه يعرف عدتهم كثير من المؤمنين (قوله الذين عرفوه) أي عرفوا ما ذكر من عددهم أو قصتهم (قوله فيندفع الاشكال) اى لان السبعة قليلون بالنسبة لغيرهم ممن قال المقالتين الاوليين (قوله فيندفع الاشكال أيضا) اى وهو أن قوله تعالى ما يعلمهم إلا قليل يرد كون الواو في وثامنهم كلبهم للاستئناف وكون الكلام فيه تقريرا لكونهم سبعة فان مفاده أنه يعلمهم كثير من الناس (قوله أو الواو الداخلة) أي ان جملة وثامنهم كلبهم صفة لسبعة والواو زائدة لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف (قوله فأما الواو) أي فأما ابطال القول بذلك (قوله فاما الواو الاولى) اى واو الثمانية والاولى حذف هذا لما سبق قريبا (قوله وأما واو الحال) اى وأما ابطال كون الواو هنا واو الحال (قوله من باب الخ) أي أن العامل في الحال ما في ها التنبيه من معنى الفعل قال الدماميني الظاهر أنه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار أي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها أى الحال جوازا لحضور معناه أو تقدم ذكره في استفهام او غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره (قوله يجوز معه التذكير والتأنيث) اى فان ظاهره جواز التذكير معه في الفعل وما أشبهه وفي اسم الاشارة كان المؤنث المجازي المسند اليه الفعل وشبهه اسما ظاهرا أو ضميرا وليس كذلك فالصواب تقييده بما قال المصنف (قوله في محاوراتهم) أي مخاطباتهم (قوله فعلا) أي لا اسم اشارة فلا يجوز تذكيره معه (قوله او شبهه) اى اسم الفاعل واسم المفعول (قوله وبكون المؤنث) اى الذي يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه ظاهرا أى اسما ظاهرا لا ضميرا (قوله وذلك نحو طلع الشمس الخ) اى فكما يقال طلعت الشمس وتطلع الشمس وأطالعة الشمس يجوز أن يقال طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس (قوله ولا يجوز الخ) أي لا يجوز تذكير الضمير أو اسم الاشارة مع مجازي التأنيث سواء وقع مسندا لواحد منها أو وقع واحد منها مسندا لمجازي التأنيث وقوله ولا يجوز الخ اى بل يتعين هذه الشمس وهي الشمس (قوله ولا أرض أبقل ابقالها) هذا عجز بيت صدره * فلا مزنة ودقت ودقها * المزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها عائد على السحابة التي شبه بها الجيش في البيت قبل هذا وأبقلت الارض خرج بقلها يريد فلا سحابة أمطرت مثل مطر السحابة التي يشبهها الجيش ولا ارض أبقلت مثل ابقال ارض أصابها مطر تلك السحابة المشبه بها اه دماميني (قوله بانا لا نسلم أن هذا الشاعر في لغته الخ) اى وإذا كانت لغته لا يخفف الهمزة بنقل او غيره فعدوله عن أبقلت لا بقل لضرورة الشعر لانه لو عبر بابقلت ولم ينقل حركة الهمزة للساكن قبلها ينكسر الوزن وهذا الجواب مبني على ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة أما على القول بانها ما وقع في الشعر مطلقا فجعل هذا ضرورة ظاهر (قوله ينوب بعض حروف الجر عن بعض) فظاهره أن كل حرف منها ينوب عن غيره وليس كذلك بل بعضها قد ينوب عن بعض منها (قوله ويستدلون به) اى بهذا القول بان يقال ان في في قوله تعالى لأصلبنكم في جذوع النخل بمعنى على والباء في قوله تعالى فاسئل به خبيرا بمعنى عن لان حروف الجر ينوب بعضها عن بعض (قوله بادخال قد على قولهم ينوب) اى قد ينوب (قوله ولو صح قولهم) اى بابقائه على اطلاقه وقوله لجاز الخ اى مع أنه لم يسمع ولا يجوز (قوله مررت في زيد الخ) اى على معنى بزيد ودخلت على عمرو وكتبت بالقلم (قوله يرون) اى قد يرون الخ وذلك لانهم يقولون ان الحرف موضوع لمعنى واحد واستعماله في معنى غيره إما بسبب التجوز في الحرف أو ارتكاب التضمين في الفعل وهذا أولى لما قاله المصنف من أن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف (قوله أسهل منه في الحرف) اى

لأن

(الرابع عشر) قولهم ان النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثانى عين الاولى وحملوا على ذلك ماروى لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الألف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين اهـ ويشهد للصورتين الاوليين أنك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فيكون الثانى غير الاول ولو قلت ثم بعت الفرس لكان الثانى عين الاول وللرابع قول الحماسى صفحنا عن بنى ذهل ۞ وقلنا القوم إخوان ۞ عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى  كانوا ۞ ويشكل على ذلك أمور ثلاثة أحدها أن الظاهر فى آية ألم نشرح أن الجملة الثانية تكرار للاولى كما تقول ان لزيد دارا إن لزيد دارا وعلى هذا فالثانية عين للاولى والثانى أن ابن مسعود قال لو كان العسر فى جحر لطلبه اليسر حتى دخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع ان الآية فى قراءته وفى مصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعينا من التأكيد وعلى انه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره بل هو من غير ذلك كان يكون فهمه مما فى التنكير من التفخيم فتاوله بيسر الدارين والثالث أن فى التنزيل آيات ترد هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذى خلقكم من ضعف الآية وهو الذى فى السماء إله وفى الارض إله والله إله واحد سبحانه وعلى الثانى قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فالصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثانى عام ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز ومثله زدناهم عذابا فوق العذاب والشىء لا يكون فوق نفسه والثالث قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء فان الملك الاول عام والثانى خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل والثانى الثواب وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس فان الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذلك بقية الآية وعلى الرابع يسئلك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء وقوله ۞ إذا الناس ناس والزمان زمان ۞ فان الثانى لو ساوى الاول فى مفهومه لم يكن فى الاخبار به عنه فائدة وإنما هذا من باب قوله أنا أبو النجم وشعرى شعرى ۞

---

لان الكوفيين ينكرون وجوده فى الحرف. (قوله وإذا أعيدت معرفة) إنما كانت عينا فى هذه بناء على كون المذكور ثانيا معهودا سابقا فى الذكر وقوله أو أعيدت المعرفة معرفة إنما كان الثانى عينا فى هذه حملا له على المعهود الذى هو الأصل فى اللام والاضافة وأما قوله أو نكرة جعله عينا فى هذه بناء على أحد قولين ذكرهما ابن السبكى فى هذه ومشى العلامة السعد فى التلويح على أن المعرفة إذا أعيدت نكرة تكون غيرا وهو القول الثانى (قوله قال الزجاج الخ) محصله أن العسر ذكر ثانيا معرفة واليسر ذكر ثانيا نكرة فوجب أن يكون عسر واحد ويسران وهذا معترض فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا لا يوجب أن يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معنى الحديث لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذى وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذى وعدهم به فى الآخرة وإنما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا وأما يسر الآخرة فدائم غير زائل (قوله ذكر العسر) أى فى سورة الانشراح وقوله ثم ثنى ذكره أى معهما (قوله إن مع العسر يسرين) أى ولا شك أن العسر إذا صاحبه يسران لا يغلبهما (قوله ويشهد للصورتين) أى وهما اعادة النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) وهو اعادة المعرفة نكرة وذكره على تاويل القسم والا فمقتضى قوله الاولين أن يقول الرابعة ولم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر أولا ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا الخ) معناه عفونا وحقيقته أعرضنا عنهم وولينا هم صفحة أعناقنا ووجوهنا أى جانبها فلم نؤاخذهم بما كان منهم ومعنى قوله يرجعن قوما كالذى كانوا يردون أمرهم إلى الائتلاف والتواد كالذى كانوا عليه ويجوز أن يكون المراد كالذين كانوا فحذفت النون تخفيفا كما فى قول الشاعر

وان الذى حانت بفلج دماؤهم ۞ هم القوم كل القوم يا أم خالد

(قوله قوما) أى أن يرجعن القوم الأول (قوله ويشكل على ذلك) هذا وارد على الاولى (قوله فالثانية) أى فالنكرة الثانية (قوله لو كان العسر الخ) اى ان العسر لا ينفك عنه اليسر فاذا فرلحقه (قوله انه لن يغلب الخ) هذا يدل على ان اليسر الثانى غير الاول وقوله مع ان أى على ان الخ وقوله فدل اى ما ذكر من قراءته وما فى مصحفه والحاصل أن قوله لن يغلب الخ يدل على تكرار اليسر وقراءته وما فى مصحفه يدل على اتحاده وحينئذ فتكراره فى الآية على غير قراءته تاكيد فلعله فهم تكرر اليسر من غير الآية وحينئذ فدعوى أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غيرا لم تتم (قوله وعلى انه لم يستفد تكرر اليسر) أى فى قوله لن يغلب عسر يسرين وقوله من تكرره اى فى الآية (قوله بيسر الدارين) أى لن يغلب عسر الدنيا يسر الدنيا ويسر الآخرة بل يسر الدنيا فقط وأما يسر الآخرة فهو دائم لا يزول (قوله الله الذى خلقكم من ضعف) أى من ذى ضعف وهو الماء المهين وقوله ثم جعل من بعد ضعف قوة أى ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطفولية قوة الشباب وقوله ثم جعل من بعد قوة أى من بعد قوة الشباب ضعفا وشيبة أى ضعف الكبر وشيب الهرم والشاهد فى قوة الأول والثانى فانهما نكرتان بمعنى واحد (قوله والثانى عام) يعنى فلا يكون الثانى عين الاول لان المراد من كون الثانى عين الاول أن يكون المراد به هو المراد بالاول (قوله لم يكن فى الاخبار به عنه فائدة) أى لان الخبر يجب مغايرته للمبتدا مفهوما واتحاده معه ماصدقا (قوله

أى وشعرى لم يتغير عن حالته فان ادعى ان القاعدة فيهن انما هى مستمرة مع عدم القرينة فأما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر وفى الكشاف فان قلت ما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا حمل على الظاهر و بناء على قوة الرجاء. وان وعد الله لا يحمل الا على أبلغ ما يحتمله اللفظ والقول فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريرا للاولى كتكرير ويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها فى النفس وكتكرير المفرد فى نحو جاء زيد وان تكون الاولى عدة بان العسر مردوف باليسر لا محالة والثانية عدة مستانفة بان العسر متبوع باليسر لا محالة فهما يسران على تقدير الاستئناف وإنما كان العسر واحدا لان اللام ان كانت فيه للعهد فى العسر الذى كانوا فيه فهو هو لان حكمه حكم زيد فى قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وان كانت للجنس الذى يعلمه كل أحد فهو هو أيضا واما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثانى مستأنفا فقد تناول بعضا آخر ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه السلام والثانى ما تيسر فى أيام الخلفاء ويحتمل ان المراد بهما يسر الدنيا ويسر الآخرة مثل هل تربصون بنا الا إحدى الحسنيين وهما الظفر والثواب اه ملخصا وقال بعضهم الحق أن فى تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وفى التنكير يقع الاحتمال والقرينة تعين وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه فى عسر الدنيا فوسع عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعد عليه الصلاة والسلام بان الآخرة خير له من الاولى فالتقدير ان مع العسر فى الدنيا يسرا فى الدنيا وان مع العسر فى الدنيا يسرا فى الآخرة للقطع بانه لا عسر عليه فى الآخرة فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا أن له يسرا فى الدنيا ويسرا فى الآخرة (الخامس عشر) قولهم يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وهذا مشهور فى كتبهم وعلى ألسنتهم وليس بلازم عند سيبويه ويشهد لذلك امور أحدها قولك أعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان صاحب الحال معمول للمضاف أو لجار مقدر

---

أى وشعرى لم يتغير) أى وكذا يقال فى البيت أى اذا الناس لم يتغيروا والزمان لم يتغير (قوله فان ادعى أن القاعدة الخ) لا يرتاب فى ان هذا قصدهم ولا يجوز حمل كلامهم على غيره وكيف يتوهم أنهم أرادوا حمل الثانى على أنه عين الاول مع قيام القرينة الصارفة الى أن المراد غيره اوأراد حمل الثانى على أنه غير الاول مع وجود قرينة تدل على أن المراد به نفس الاول هذا مما لا ينبغى أن يتخيل أصلا قال التفتازانى فى التلويح بعد جريان هذه المسئلة واعلم أن المراد أن هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرينة والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء إله وفى الارض إله وقالوا لولا أنزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على أن ينزل آية الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعنى قوة الشباب ومنه باب التأكيد اللفظى وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ثم قال ان تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله فى الكلام كثير كقولهم العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا ومنه بيت الحماسى الى هنا كلامه اه دمامينى (قوله هذا حمل على الظاهر) من الآية من ان العسر معه يسران (قوله حمل) فى نسخة عمل (قوله وبناء على قوة الرجاء) اى فى الله حيث وعد بان العسر يصاحبه اليسر ووعده يحمل على أبلغ ما يحتمله اللفظ وأبلغ ما يحتمله اللفظ ان العسر معه يسران بواسطة تعريف العسرين وتنكير اليسرين (قوله والقول فيه) اى وحاصل القول فيه أى فى ايضاحه (قوله أن الجملة الثانية) أى فى الآية وقوله لتقرير معناها أى وعلى هذا فاليسر واحد (قوله وان تكون الاولى) أى ويحتمل أن تكون الجملة الاولى عدة اى وعدا من الله بان العسر الخ وقوله والثانية أى والجملة الثانية (قوله على تقدير الاستئناف) والمعنى ان مع العسر المعهود الذى أنتم فيه نوعا من اليسر ثم وعدهم ثانيا بان معه نوعا ثانيا من اليسر (قوله ان كانت فيه) أى فى العسر الاول (قوله الذى كانوا فيه) أى وهو حصة معينة من العسر معهودة من المتكلم والمخاطب (قوله فهو هو) أى فالثانى عين الاول (قوله وان كانت) اى اللام الداخلة على العسر الاول للجنس وقوله فهو أى فالثانى هو الاول أيضا (قوله يقع الاحتمال) أى احتمال الاتحاد واحتمال التعدد (قوله والقرينة تعين) اى وهنا قد عينت التعدد (قوله الخامس عشر) قال الدمامينى عند هذا الموضع فى هذا الباب مبنى على أن قول سيبويه فى هذه المسئلة صواب وقد رده المصنف بعد هذا قال الامر الى سلامة ما اشتهر بينهم فى ذلك من المعارض وحينئذ فلا ينبغى أن يعد من قبيل ما هو من الخطا قال الشمنى وأقول لم يرد المصنف قول سيبويه وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به لهرده (قوله وليس بلازم عند سيبويه) لم يحك الرضى عدم لزوم ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالقى واختاره ونصه فى باب المبتدا والتزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالقى اه كلامه اه شمنى (قوله ويشهد لذلك) أى لعدم اللزوم (قوله فان صاحب الحال) أى هو زيد والضمير فى صوته (قوله او لجار مقدر) او لحكاية الخلاف لانه اختلف

والحال منصوبة بالفعل والثانى قوله * لمية موحشا طلل * فان صاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الأخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف والثالث وان هذه  أمتكم أمة واحدة فان أمة حال من معمول ان وهو أمتكم وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الاشارة ومثله وأن هذا صراطى مستقيما وقال ها بيناذا صريح النصح * فاصغ له العامل حرف التنبيه ولك أن تقول لا نسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر فى الظرف لأن الحال حينئذ حال من المعرفة وأما جواب ابن خروف بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدا فمخالف لاطلاقهم ولقول أبى الفتح فى عليك ورحمة الله السلام ان الأولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بانه تخلص عن ضرورة بأخرى وهى العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده فى النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس وأما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل أولى لأنه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر الضمير فى التعريف وأما البواقى فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطى وتنبه لصريح النصح بينا وأما مسئلتا المضاف إليه فصلاحية المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط فى المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا (السادس عشر) قولهم يغلب المؤنث على المذكر فى مسئلتين إحداهما ضبعان فى تثنية ضبع للمؤنث

فى عامل الجر فى المضاف إليه فقيل هو المضاف وهو الصحيح وقيل حرف جر مقدر (قوله والحال) أى قوله متبسما وقارئا وقوله بالفعل أى أعجب (قوله فان صاحب الحال عند سيبويه النكرة) أى وهى طلل (قوله وليس فاعلا) أى بالجار والمجرور لعدم اعتماده (قوله والكوفيون) اى لأنهم لا يشترطون الاعتماد فى عمل الظرف عمل الفعل وقوله والناصب للحال أعنى موحشا وقوله الاستقرار الذى تعلق به الظرف أى والأصل طلل كائن لمية موحشا (قوله فان أمة حال) أى فالعامل فى صاحب الحال هو ان والعامل فيها ما فى الهاء أو ذه من معنى الفعل وقوله من معمول ان أى من خبرها (قوله ها بينا الخ) هذا صدر بيت عجزه * وطع فطاعة مهد نصحه رشد * وقدمر إنشاد هذا البيت والكلام عليه فى الباب الخامس فى الجهة الخامسة فى الترجمة التى نصها من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين (قوله العامل) أى فى الحال واما العامل فى صاحبها وهو صريح الواقع خبرا عن ذا فهو المبتدأ (قوله لا نسلم أن صاحب الحال طلل) أى كما قال سيبويه بل ضميره المستتر وحينئذ فالعامل فى الحال هو عامل صاحبها (قوله لأن الحال حينئذ حال من المعرفة) هذا هو المرجح لكون موحشا حالا من المستتر فى الظرف (قوله وأما جواب ابن خروف) أى عن قول من قال ردا على سيبويه لا نسلم أن موحشا حال من طلل بل هو حال من الضمير المستتر فى الظرف وحاصله أن بعضهم رد على سيبويه لجوز أن يكون موحشا حالا من الضمير المستتر فى الظرف فأجاب ابن خروف عن هذا التجويز بأن الظرف هنا لا مستتر فيه لأنه إنما يكون فيه مستتر إذا أخر عن المبتدا وأما إذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بأن هذه التفرقة مخالفة لاطلاقهم ولقول أبى الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بخلافها فقوله ولقول أبى الفتح معطوف على لاطلاقهم اه تقرير دردير (قوله إذا تأخر الخ) أى وأما ان تقدم عليه فلا يتحمل ضميرا وحينئذ تعين أن يكون الحال من طلل كما قال سيبويه (قوله لاطلاقهم) أى ان ظاهر كلامهم تحمل الظرف للضمير تقدم على المبتدا أو تأخر عنه (قوله عليك ورحمة الله الخ) هذا عجز بيت صدره * ألا يا نخلة من ذات عرق * كنى بالنخلة عن المرأة وذات عرق موضع بالبادية وهو ميقات أهل العراق (قوله على ضمير الظرف) أى عليك هو ورحمة الله فقد جعل الظرف المتقدم على المبتدا متحملا للضمير (قوله لا على تقديم الخ) اى فالأصل عليك السلام ورحمة الله (قوله وقد اعترض عليه) يعنى أنه اعترض على أبى الفتح فى قوله ان عطف ورحمة الله على المستتر فى عليك أولى من عطفه على السلام بان ماذهب إليه فيه تخلص من ضرورة وهى تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهى العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبى الفتح بانه ليس فى عليك ضمير لتقدمه على المبتدا وعدم اعتراضهم بذلك يدل على أن الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدمه على المبتدا (قوله تخلص عن ضرورة) وهو تقدم المعطوف على المعطوف عليه وقوله باخرى أى وهو العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فاصل (قوله وجوابه أن عدم الفصل أسهل) أى والجواب عما اعترض به على أبى الفتح مع أنه تخلص من ضرورة بضرورة أنه لم يتخلص من ضرورة بضرورة مثلها وإنما تخلص من ضرورة بضرورة أسهل منها وذلك ليس بممتنع (قوله وأما جواب ابن مالك) حاصله أن ابن مالك أجاب عن قولهم لا نسلم أن صاحب الحال طلل بل هو الضمير المستتر فى الظرف بان جعل صاحب الحال طللا أولى من جعله الضمير المستتر فى الظرف لأن جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جعله ضمير ذلك الاسم ورد ذلك الجواب بانه إنما تثبت الأولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر وأما لو كان نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الأصل فى صاحب الحال (قوله ضبع للمؤنث) أى فقد غلب الفرد المؤنث على الفرد المذكر لقلة الحروف وحكى ابن الانبارى أنهم قالوا للمذكر ضبع كما قالوا للأنثى

وضبعان للمذكر إذ لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم أرخوا بالليالى دون الايام ذكر ذلك الجرجانى وجماعة وهو سهو فان حقيقة التغليب
أن يجتمع شيآن فيجرى حكم أحدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما على الآخر وإنما أرخت العرب
بالليالى لسبقها إذ كانت أشهرهم  قمرية والقمر إنما يطلع ليلا وإنما المسئلة الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة
وضابطها أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين قال

فطافت ثلاثا بين يوم وليلة

(السابع عشر) قولهم فى نحو خلق الله السموات ان السموات مفعول به والصواب أنه مفعول مطلق لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد نحو قولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وأنت إذا قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول بها كما تقول زيد مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بان يصاغ لنحو السموات فى المثال اسم مفعول تام فيقال فالسموات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به وإيضاح آخر المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده والذى غر أكثر النحويين فى هذه المسئلة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد وهم إنما يجرى على أيديهم انشاء الأفعال لا الذات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثا ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك لأن الله تعالى موجد للذوات والأفعال جميعا لا موجد لهما فى الحقيقة سواه سبحانه

---

وعلى هذا فلا تغليب (قوله وضبعان للمذكر) أى فاذا رأيت ذكرين قلت ضبعانان (قوله إذ لم يقولوا) أى فى تثنية المذكر والمؤنث (قوله ضبعانان) أى حتى يكون غلب جانب المذكر (قوله فانهم أرخوا بالليالى دون الأيام) أى فيقولون لخمس خلون ولا يقولون لخمسة خلت فلما قالوا خمس بلا تاء فى العدد كان ذلك ظاهرا فى أنهم غلبوا الليالى (قوله ذكر ذلك الجرجانى) فى نسخة الزجاجى (قوله وهو) أى جعل التاريخ بالليالى من قبيل تغليب المؤنث (قوله أن يجتمع شيآن) أى كمذكر ومؤنث والمراد أن يجتمعا فى الوجود كما فى المسئلة الاولى أو فى اللفظ كالمثال الآتى (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) لقائل أن يقول ان أراد لا يجتمعان فى الوجود فمسلم لكن ليس مرادا لان المراد بقوله أن يجتمع شيآن الاجتماع فى حكم من الاحكام وان أراد لا يجتمعان فى حكم فممنوع اه شمنى (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) الانسب ولم تجتمع الليلة واليوم أى لم يجتمعا فى اللفظ ولا فى الوجود وقت التاريخ أى بحيث يكون وقت التاريخ من اليوم والليلة مقابل وقته إما من اليوم أو الليلة فالجزء الذى يقع التاريخ منه الحكم له اه تقرير دردير (قوله إذ كانت أشهرهم الخ) تعليل لما قبله (قوله إنما يطلع ليلا) أى فسبق الليل على الأيام بهذا الاعتبار (قوله وإنما المسئلة الصحيحة) أى المتعلقة بالتاريخ المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر (قوله بين يوم وليلة) أى ما بين يوم وليلة أى أن بعض الثلاث أيام وبعضها ليال (قوله وضابطها الخ) قال الدماميني هذا لا يفيد اختصاص هذه المسئلة بالتاريخ فانه يقال فى غيره اشتريت عشرا من جمل وناقة وكما فى البيت بل ويقع التغليب بدون هذا الضابط ففى التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد وعشرة أيام بلياليهن لكن أنث لتغليب الليالى وقد علم من هذه الآية ان تغليب المؤنث لا يختص بهاتين المسئلتين (قوله وضابطها الخ) أى ضابط المسئلة المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر فى التاريخ وغيره بقرينة ما ذكره من البيت والمثال قبله فاندفع اعتراض الدماميني والشمنى على المصنف (قوله ما يقع عليه اسم المفعول) الاولى لفظ المفعول إلا أن تجعل الاضافة بيانية (قوله بلا قيد) أى بجار ومجرور أو ظرف فلا يقال مفعول به ولا فيه ولا معه (قوله لم يصح) هذه دعوى بلا دليل وهذه الدعوى مبنية على أن السموات فى قوله تعالى خلق الله السموات مفعول مطلق وهو ممنوع اه دماميني (قوله وقد يعارض هذا) أى التعليل وهو قوله لأن المفعول المطلق ما يقع الخ وحاصل هذه المعارضة ان دليلكم هذا وان أفاد أن السموات مفعول مطلق لكن عندنا ما يدل على خلافه وأنه مفعول به وهو صحة أن يصاغ من الفعل العامل فيه اسم مفعول ويحمل عليه وكل ما كان كذلك فهو مفعول به (قوله بان يصاغ لنحو السموات) أى يصاغ من الفعل العامل فيه والحاصل أن ضابط المفعول به أن يؤخذ من العامل فيه اسم مفعول ويحمل على المفعول به فيقال فى ضرب زيد عمرا عمرو مضروب والسموات مخلوقة فالضابط صدق على السموات فهذا يفيد أنها مفعول به (قوله إيضاح آخر) أى يوضح كون السموات مفعولا مطلقا فالايضاح الاول لما كان معارضا أتى بهذا الايضاح الثانى والمراد بالايضاح التعليل الموضح (قوله ثم أوقع الفاعل به) أى بذلك المفعول فعلا أى الفعل العامل فيه (قوله فعل إيجاده) أى وحينئذ فلا يكون موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه (قوله فى هذه المسئلة) أى حيث قالوا ان السموات مفعول به (قوله بأفعال العباد) نحو الضرب فى ضربته ضربا (قوله أنه) أى المفعول المطلق وقوله لا يختص بذلك أى بالحدث بل تارة يكون حدثا وتارة يكون ذاتا (قوله لأن الله تعالى موجد للذوات والأفعال جميعا) ففعل العبد مستند إلى الله تعالى من جهة الايجاد وإلى العبد من جهة الكسب وتحقيق ذلك أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق

والمقدور

وممن قال بهذا الذى ذكرته الجرجانى وابن الحاجب فى أماليه وكذا البحث فى أنشأت كتابا وعمل فلان خير او آمنوا وعملوا الصالحات وزعم ابن الحاجب فى شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق وقد مضى رده وزعم أيضا فى أنبأت زيدا عمرا فاضلا أن الأول مفعول به والثانى والثالث مفعول مطلق لأنهما نفس أنبأ قال بخلاف الثانى والثالث فى أعلمت زيدا عمرا فاضلا فانهما متعلقا العلم لا نفسه وهذا خطأ بل هما أيضا منبأ بهما لا نفس النبأ وهذا الذى قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح (الثامن عشر) قولهم فى كاد إثباتها نفى ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه أنه لم يفعل وإذا قيل لم يكد فمعناه أنه فعله دليل الاول (٢٨٧) وان كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا اليك وقوله • كادت النفس أن تفيض عليه • ودليل الثانى وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرى لغزا فقال • أنحوى هذا العصر ما هى لفظة • جرت فى لسانى جرهم وثمود • إذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت • وإن أثبتت قامت مقام جحود • والصواب أن حكمها حكم سائر الافعال فى أن نفيها نفى وإثباتها إثبات وبيانه أن معناها المقاربة ولا شك أن معنى كاد يفعل قارب الفعل وأن معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفى دائما أما اذا كانت منفية فواضح لأنه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا أخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان أبلغ من أن يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية وأما اذا كانت المقاربة المثبتة فلأن الاخبار بقرب الشىء يقتضى عرفا عدم حصوله وإلا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله إذ لا يحسن فى العرف أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان أورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع أنهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب أنه اخبار عن حالهم فى أول الامر فانهم كانوا أولا بعداء من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم فى الآية من قوله تعالى فذبحوها (التاسع عشر) قولهم فى السين وسوف حرف تنفيس والأحسن حرف استقبال لانه أوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال

---

والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور لله تعالى إيجادا ومقدور للعبد كسبا اه شمنى (قوله وممن قال بهذا الذى ذكرته) أى من كون السموات مفعولا مطلقا (قوله قال زيد عمرو منطلق) أى فجملة عمرو منطلق فى محل نصب على أنها مفعول مطلق عنده لا مفعول به لانها نفس القول (قوله وقد مضى رده) يعنى فى الجملة الثالثة من الجمل التى لها محل من الاعراب وقوله مضى رده أى بانها متعلق القول لا نفسه (قوله وان كادوا ليفتنونك) أى فان معناه أنهم لم يفتنوك (قوله أن تفيض عليه) أى على هذا المرثى لما مات وصار فى كفنه لم تفض نفس أصحابه لأجله إذ لو فاضت لماتوا (قوله أن تفيض) بالفاء مع الضاد المعجمة أو الظاء المشالة وتمامه • مذ غدا حشو ريطة وبرود • وهو لمحمد بن مناذر شاعر البصرة وقبله

ان عبد الحميد حين توفى • هد ركنا ما كان بالمهدود

ما درى نعشه ولا حاملوه • ما على النعش من عفاف وجود

(قوله وما كادوا يفعلون) أى فقد فعلوا الذبح (قوله فى أن نفيها نفى وإثباتها اثبات) أى فالنفى الموجود فى تلك الحالة مستفاد من المعنى لان الاخبار بقرب الشىء يقتضى عرفا عدم حصوله (قوله أما اذا كانت الخ) أى أما وجه انتفاء خبرها اذا كانت منفية (قوله ودليله) أى دليل كون خبرها منفيا اذا كانت منفية (قوله لم يكد يراها) أى لم يقرب من رؤيتها واذا انتفى مقاربة رؤية اليد انتفت رؤيتها (قوله ولهذا) أى لكونه يلزم من نفى مقاربة الفعل انتفاؤه وقوله كان أى لم يكد يراها (قوله وأما إذا كانت الخ) أى وأما وجه انتفاء خبرها اذا كانت مثبتة (قوله فلأن الاخبار بقرب الشىء يقتضى عرفا عدم حصوله) هذه دعوى وقوله والا الخ دليل عليها وحاصله أنه لو لم يكن الاخبار بقرب الشىء يقتضى عدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله لكن التالى وهو كون الاخبار بقرب الشىء مقتضيا حصوله باطل إذ لا يحسن أن يقال فى العرف لمن صلى قارب الصلاة وإنما يقال ذلك لمن لم يصل واذا بطل التالى بطل المقدم وثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله والا) أى إلا يكن مقتضيا لعدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله (قوله والا لكان الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع إلا أن يقال انه حملها على لو (قوله إذ لا يحسن الخ) دليل للاستثنائية المطوية (قوله على ذلك) اى على ما ذكر من الصواب (قوله أنه اخبار عن حالهم فى أول الامر) أى وقوله فذبحوها اخبار عن حالهم ثانيا فاولا كانوا ممتنعين من الذبح ثم ذبحوها بعد ذلك (قوله فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل) اى فيقال زيد فعل ذلك الفعل وما كاد يفعله (قوله ان هذا الفعل) يعنى ما كاد (قوله والأحسن الخ) قضية هذا أن يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن صواب فيلزم أن يكون عد هذا الموضع فى هذا الباب غير صواب لان الباب معقود لأن يذكر فيه ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه وقد بينا ان عبارته تقتضى ان يكون ما اشتهر بينهم صوابا لا خطأ فليس من موضوع هذا الباب فى شىء اه دمامينى (قوله فان هذا الحرف ينقل الخ) اى لأن المضارع محتمل للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه السين

(وههنا تنبيهان) (أحدهما) أن الزمخشرى قال فى أولئك سيرحمهم الله ان السين مفيدة وجود الرحمة لامحالة فهى مؤكدة للوعد واعترضه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لامحالة لا اشعار للسين به وأجيب بان السين موضوعة للدلالة على الوقوع (٢٨٨) مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقق الوقوع يصل الى درجة الوجوب (الثانى) قال بعضهم فى ستجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء فانها نزلت بعد قولهم ماولاهم عن قبلتهم الآية ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار اه والحق أنها للاستقبال وان يقول بمعنى يستمر على القول وذلك مستقبل فهذا فى المضارع نظير ياأيها الذين آمنوا آمنوا فى الامر هذا ان سلم أن قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشرى فانه سأل عما الحكمة فى الاعلام بذلك قبل وقوعه (تمام العشرين) قولهم فى نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب أن يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل فى الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا (خاتمة) ينبغى للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول فى نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبنى لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وأن يقول فى المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول مالم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة بالمنصوب من نحو أعطى زيد دينارا ألا ترى انه مفعول لأعطى وأعطى لم يسم فاعله وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وأن يقول فى قد حرف لتقليل زمن الماضى وحدث الآتى ولتحقيق حدثيهما وفى

أفلح

---

أو سوف تخلص للاستقبال وعلى هذا فالسين لا تفيد تبعيدا فى الاستقبال إنما تخلص لأصل الاستقبال (قوله وههنا تنبيهان الخ) قد تقدما فى مبحث السين ماعدا الاعتراض على الزمخشرى والجواب عنه فانه زائد على ماسبق (قوله فهى مؤكدة للوعد) أى لأن وعد المولى لا يتخلف (قوله مستفاد من الفعل) أى لأنه يدل على الوجود بعد عدم (قوله وبتحقق الوقوع) اى من كون المقام بشارة ووعدا ووعد الكريم لا يتخلف وقوله وبتحقق الوقوع يصل الخ أى وحينئذ تم ماقاله الزمخشرى وسقط اعتراض بعضهم عليه (قوله الثانى قال بعضهم الخ) قد تقدم هذا كله فى حرف السين (قوله للاستمرار) أى أنها تجعل الفعل مستمرا ومتجددا وقتا بعد وقت وإن كان قد مضى فأتى بالسين فى الآية إشارة الى أن لعبهم بالمؤمنين أمر مستمر وإن كان قد مضى وحاصله ان رجالا من الكفار وهم أسد وغطفان كانوا إذا أتوا المدينة أسلموا لأجل أن لا يقاتلوا وإذا أتوا قومهم كفروا فأتى المولى بالسين فى الاخبار عنهم إشارة إلى أن حالتهم هذه مستمرة ولم يتركوها وان كان ذلك قد مضى فقوله أن يأمنوكم أى بالاسلام وقوله ويأمنوا قومهم أى بالكفر وقوله كلما ردوا الى الفتنة أى دعوا الى الشرك أركسوا فيها أى وقعوا فيها أشد وقوع (قوله لا للاستقبال) أى لأن هذا اخبار عن ماض (قوله اشعارا بالاستمرار) أى اشعارا بان مقولهم هذا مستمر لا ينقطع وان كان قد مضى (قوله وان يقول بمعنى يستمر) أى وكذا ستجدون بمعنى تستمرون على وجوده (قوله ياأيها الذين آمنوا آمنوا) أى فان المعنى استمروا على الايمان (قوله فانه سأل عما الحكمة) أى فان سؤاله عن ذلك يقتضى ان الآية نزلت قبل قولهم وحينئذ فكون السين للاستقبال ظاهر وكذا يقال فى قوله ستجدون آخرين فانه يحتمل انه اخبار عما يحصل لا عما حصل وعبارته فان قلت أى فائدة فى الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة بالمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع اه يعنى ان قول الكفار ماولاهم عن قبلتهم هذا مكروه فاذا وقع منهم ذلك قبل أن يخبر المولى به حصل للصحابة كرب شديد واضطراب فى أنفسهم فاذا أعلمنا الله بذلك قبل صدوره من الكفار اطمأنت الأنفس وبعدت عن الاضطراب (قوله والصواب الخ) فيه أن الصحيح أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف ولا شك أن أمام من قولنا أمام زيد مضاف فيكون خافضا لزيد الذى هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وإنما أرادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد ودعواه ان الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبناء فى تخطئة الجماعة عليه واه اه دمامينى قال الشمنى قلت قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان لخصوصية الظرف دخلا فى خفضه وليس كذلك فينبغى الاحتراز منه ومراد المصنف بالاضافة فى قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدرى لانه ذكر فى الخامس عشر ان العامل فى المضاف اليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بانها عاملة قولا اه كلامه (قوله خاتمة الخ) لا معنى لذكر هذه الخاتمة فى هذا الباب إذ ليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان اللائق اثباتها فى الباب السابع اه دمامينى ولك أن تقول ان المصنف لاحظ أن خلاف المنبغى من قبيل خلاف الصواب اه تقرير دردير (قوله مبنى) أى مسند وقوله لما أى المفعول (قوله لذلك) أى للطول والخفاء (قوله وحدث الآتى) أى وتقليل حدث الآتى وحاصله أن قد إن دخلت على ماض كانت دالة على تقليل زمانه وان دخلت على مضارع دلت على تقليل حدثه نحو قد قام زيد وقد يصدق الكذوب وتارة تدخل على كل منهما فتفيد تحقيق حدثه نحو قد

أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفى لم حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ويزيد فى لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته وفى الواو حرف عطف لمجرد الجمع أو لمطلق الجمع ولا تقول للجمع المطلق وفى حتى حرف عطف للجمع والغاية  وفى ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفى الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب وإذا اختصرت فيهن فقل عاطف ومعطوف وناصب ومنصوب وجازم ومجزوم كما تقول جار ومجرور انتهى

《الباب السابع من الكتاب فى كيفية الاعراب》

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون ه اعلم أن اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك فيقال فى المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل كما بلغنى عن بعض المعلمين إذ لا يكون اسم هكذا فأما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف إليه ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها فقلت فى نحو قوله وما هداك إلى أرض كعالمها الكاف فاعل ولا تقول ك فاعل لزوال ما تعتمد عليه ويجوز فى نحو م الله وق نفسك وش الثوب ول هذا الأمر أن تنطق بلفظها فتقول م مبتدأ وذلك على القول بأنها بعض أيمن وتقول ق فعل أمر لأن الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الأصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا تنطق بلفظهما وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل أو مفعول والأحسن ان تعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمتصل مستقلا

أفلح المؤمنون وقد يعلم ما أنتم عليه (قوله حرف شرط الخ) أما إفادتها الشرطية أى التعليق والتوكيد فهو دائم وأما إفادتها التفصيل فقيل كذلك فيقدر فيها مجمل ومعادل لها ان لم يكن قد ذكر وقيل انه غالب لا دائم (قوله متصلا نفيه) أى بالحال (قوله أو لمطلق الجمع) أى للجمع لا بقيد معية ولا لاحقية ولا سابقية (قوله ولا تقول للجمع المطلق) وذلك لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وإنما هى للجمع لا بقيد كذا قال المصنف سابقا والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع فى اللغة معناهما شىء واحد وانهما عبارة عن الماهية لا بقيد شىء لا الماهية بقيد لا شىء وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح لهم طارىء ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم

《الباب السابع من الكتاب فى كيفية الاعراب》

(قوله ان كان حرفا واحدا) يعنى وليس بعض كلمة لأن ما هو بعضها يعبر عنه بلفظها (قوله أو المشترك) أى ولا يعبر عنه بلفظه (قوله التاء فاعل او الضمير فاعل) الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثانى باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه (قوله إذ لا يكون اسم) أى اسم ظاهر وإنما قيدنا به لان الضمائر المتصلة اسماء ومنها ما هو على حرف واحد وفى هذه الحالة يجب أن يعبر عنه باسمه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله هكذا) أى موضوع على حرف ولذلك إذا سمى بحرف متحرك ولم يكن بعض كلمة كمل بتضعيف يجانس حركته فتقول فى التسمية بتاء المتكلم تو وفى التسمية بتاء المخاطب المذكر تا.(١) بألف ممدودة بناء على قلب الثانية همزة كما فى حمراء وفى التسمية بتاء المخاطبة تى قال الدمامينى والظاهر جواز ذلك أى جواز أن يقال ت فاعل إذا أريد منه لفظه فانه علم على نفسه حتى انه يمنع من الصرف لعلة أخرى وحينئذ فقوله إذ لا يكون اسم هكذا ممنوع تأمل (قوله فاما الكاف الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله إذ لا يكون اسم هكذا تقدير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهى على حرف واحد وحاصل الجواب الخ (قوله ولهذا) أى لأجل اعتماد الكاف الاسمية على المضاف إليه (قوله وق) أصله اوق من الوقاية فحذفت الواو حملا للأمر على المضارع وكذ يقال فى ش ول فان أصله اول حذفت الواو لما ذكر (قوله وش) أصله اوش من الوشى وهو التزيين بالخطوط (قوله بعض أيمن) أى فاصله ايمن فخفف بالحذف (قوله لأن الحذف) متعلق بيجوز وقوله فيهن أى فى م وق وش ول (قوله ولا تنطق بلفظهما) أى بلفظ باء الجر وواو العطف فلا تقول ب حرف جر ولا و حرف عطف لان كلا منهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله على حرفين الخ) والأكثر فيه الحكاية ويجوز فيه الاعراب فيكمل بالتضعيف وهذا كله حيث كان علما على لفظه أما ان جعل علما لغير لفظه فلا يجب التضعيف بل يلحق بيد ودم (قوله نطق به) اى بلفظه أى لأن اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا وإنما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون إلى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا آخر لكان الوضع له ضائعا إذ نفس اللفظ كاف فى التعبير عنه قال التفتازانى ولا خفاء فى أن هذا ليس بوضع قصدى لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على أنه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا إذا قلنا ضرب فعل ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست إلا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك وإلا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به اه وظاهر كلام المصنف ان اللفظ إذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضى وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف



(١) قوله تاء بألف ممدودة هكذا بخطه ولعله سهو لأن تضعيف حرف اللين وقلبه همزة محله فى النسب اه

ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك كراهية الاطالة وعلى هذا فقولهم أل أقيس من قولهم الألف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضاً فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذا اسم ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض وإنما فتحت على الحكاية يدلك على ما ذكرنا أن الفعل ما دل على حدث وزمان وضرب هنا لا تدل على ذلك وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب وهذا لا يصح أن يكون له فاعل ومما يوضح لك ذلك أنك تقول في زيد من ضرب زيد مرفوع بضرب أو فاعل بضرب فتدخل الجار عليه أو قال لي بعضهم لا دليل في ذلك لأن المعنى بكلمة ضرب فقلت له وكيف وقع ضرب مضافاً إليه مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك فإن قلت فإذا كان اسماً فكيف أخبرت عنه بأنه فعل قلت هو نظير الاخبار في قولك زيد قائم ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسماه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهذا في أنه لفظ مسماه لفظ كأسماء السور وأسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حرف التعريف أل فقطعت الهمزة وذلك لأنك لما نقلت اللفظ من الحرفية إلى الاسمية أجريت عليه قياس همزات الأسماء كما أنك إذا سميت باضرب قطعت همزته وأما قول ابن مالك إن الإسناد اللفظي

علة نحو أكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو ليكون على أقل أوزان المعربات وأما إذا جعلت علماً لغير اللفظ أو لم يقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحاً نحو جاءني كم ورأيت مناً ثلاثاً يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعاً اهـ شمني (قوله ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك) أي مما كان على حرفين بأن تقول في قد القاف والدال وفي هل الهاء واللام (قوله أقيس) هذا مناف لقوله ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك كراهة الاطالة اهـ دماميني (قوله وإن كان) أي اللفظ المعبر عنه أكثر من ذلك أي من حرفين نطق به أي باللفظ لا بأسماء حروفه وقوله أيضاً أي كما أنه ينطق به إذا كان موضوعاً على حرفين لا بأسماء حروفه كراهة الاطالة (قوله وضرب هذا اسم) قال الرضي اعلم أنه إذا قصد بكلمة اللفظ دون معناها كقولك أين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لأن مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لأنه نقل عن مدلول هو المعنى إلى مدلول هو اللفظ. اهـ شمني واعلم أن الكلمة المبنية إذا جعلت علماً على اللفظ سواء كان ذلك اللفظ في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً فالأكثر الحكاية كقولك من يستفهم بها وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ولك الإعراب فتقول مثلاً ليت حرف تمن قال الشاعر

ليت شعري وأين مني ليت * إن ليتاً وإن لواً عناء

ثم إن أولته بمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقاً وإن أولته بالكلمة أو اللفظة فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط كسوف وليت فهو كهند في الصرف وتركه وإن كان على أكثر أو ثلاثياً متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً اهـ دماميني (قوله يدلك على ما ذكرنا) أي من أن ضرب اسم وقوله لا تدل على ذلك أي وإنما تدل على لفظ وقوله ومما يوضح لك ذلك أي اسمية ضرب (قوله فتدخل الجار عليه) أي والجار إنما يدخل على الأسماء (قوله قلت هو نظير الاخبار الخ) حاصله أن الاخبار عنه باعتبار مسماه لأن ضرب هذا علم على ضرب الواقعة في التراكيب كضرب زيد وضرب عمرو (قوله باعتبار مسماه) أي وهو الذات (قوله الذي يدل على الحدث) أي وهو الواقع في التراكيب من ضرب زيد وضرب عمرو والخ (قوله مسماه لفظ) أي وهو لفظ ضرب المسند للفاعل مثلاً وهذا وضع غير قصدي لا يوجب الاشتراك وإلا كانت جميع الألفاظ مشتركة لأن الواضع لما استحضره بنفسه عند الوضع تضمن وضعه لنفسه أفاده السعد وتعقبه السيد بأنه يلزم في نحو جسق مهمل ثبوت وضع في المهملات فلعله يكتفى في هذا باستحضار المتكلم لا الواضع تدبر (قوله كأسماء السور وأسماء حروف المعجم) وذلك أنها ألفاظ مسماها ألفاظ فإن آل عمران مثلاً اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلاً مسماه الحرف المخصوص وهو جه وهو لفظ. (قوله ومن هنا) وهو أن الكلمة إذا قصد لفظها تكون أسماء (قوله وذلك) أي وبيان ذلك (قوله لما نقلت اللفظ) أي لفظ أل (قوله إلى الاسمية) أي لأن المراد من حرف التعريف هذا اللفظ والكلمة متى أريد لفظها كانت اسماً لنفسها (قوله أجريت عليه قياس همزات الأسماء) أي الصرفة وهي التي ليست جارية مجرى الفعل ومن المعلوم أن قياس همزات الأسماء الصرفة تقتضي القطع وذلك لأن همزة الوصل إنما تكون في الاسم الصرف إذا كان من الأسماء العشرة المحفوظة وأل ليست منها فيجب قطع همزته وبتقييد الأسماء بالصرفة يندفع إيراد المصدر كالانطلاق والاقتدار لأنه ليس باسم صرف بالتفسير المذكور لأنه جار مجرى الفعل اهـ دماميني (قوله أجريت عليه قياس همزات الأسماء) أي لأن أل عند التسمية بها تكون اسماً صرفاً والأسماء الصرفة يجب قطع همزتها إذا لم تكن من الأسماء العشرة المحفوظة وأل ليست منها (قوله إذا سميت باضرب قطعت همزته) أي لأنه حينئذ اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الأسماء الصرفة إلا إذا كان من الأسماء العشرة وهذا ليس منها فوجب قطع همزته فإن قلت فيلزم إذن قطع همزة مثل الانطلاق إذا سمي به لأنه عند التسمية به غير مصدر وليس من الأسماء العشرة قلت أبقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل إلى قبيل

يكون فى الأسماء والأفعال والحروف وأن الذى يختص به الاسم هو الاسناد المعنوى فلا تحقيق فيه وقال لى بعضهم كيف توهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر فى الاسم والفعل والحرف فقلت كيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا فى قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه وممن قلد ابن مالك فى هذا الوهم أبو حيان ولا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضى وجه اعرابه كقولك مبتدا خبر فاعل مضاف اليه وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشئ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابا مخصوصا فالاقتصار فى الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المبحوث فيه مفعولا  عين نوعه فقيل مفعول مطلق أو مفعول به أو لأجله أو معه أو فيه وجرى اصطلاحهم على انه إذا قيل مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا فى الكلام خففوا اسمه وإنما كان حق ذلك أن لا يصدق إلا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وان عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان أو مكان فحسن ولا بد من بيان متعلقه كما فى الجار والمجرور الذى له متعلق وان كان المفعول به متعددا عينت كل واحد فقلت مفعول أول أو ثان أو ثالث وينبغى أن تعين للمبتدئ نوع الفعل فتقول فعل ماض أو فعل مضارع أو فعل أمر وتقول فى نحو تلظى فعل مضارع أصله تتلظى وتقول فى الماضى مبنى على الفتح وفى الأمر مبنى على ما يجزم به مضارعه وفى نحو يتربصن مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وفى نحو لينبذن مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد وتقول فى المضارع المعرب مرفوع لحلوله محل الاسم وتقول منصوب بكذا أو باضمار أن ومجزوم بكذا وبين علامة الرفع والنصب والجزم وإن كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب حالا فى غير محله عين ذلك فقيل فى قائم مثلا من نحو قائم زيد خبر مقدم ليعلم أنه فارق موضعه الأصلى وليتطلب مبتدأه وفى نحو ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم ليتطلب فاعله وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله كفى بجسمى نحولا أننى رجل ❊ لولا مخاطبتى إياك لم ترنى ❊ ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما ومثله الحال الموطئة فى نحو

---

فاستصحب ما كان ثابتا لها قبل التسمية بها بخلاف أل واضرب اه دمامينى (قوله يكون فى الأسماء) نحو زيد ثلاثى أى هذا اللفظ ثلاثى وقوله والأفعال نحو ضرب فعل ماض أى هذا اللفظ الواقع فى أى تركيب فعل ماض وقوله والحروف أى نحو من حرف جر أى هذا اللفظ الواقع فى أى تركيب حرف جر (قوله هو الاسناد المعنوى) أى الاسناد للمعنى نحو زيد قائم فان المسند له القيام معنى زيد ومسماه لا لفظه (قوله فلا تحقيق فيه) أى لان التحقيق أن الاسناد اللفظى كالمعنوى خاص بالاسم لأن الكلمة متى أريد لفظها كانت اسما كانت فى الأصل اسما أو فعلا أو حرفا (قوله أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر فى الاسم الخ) حيث قال ان الاسناد اللفظى يكون فى الثلاثة وليس من خواص الاسم أى كيف تتوهم أن قول ابن مالك ذلك وهم وغلط منه (قوله كيف توهم ابن مالك الخ) لقائل أن يقول ان كلام ابن مالك السابق لا يقتضى تغليط النحاة فى ذلك القول وإنما يقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظى المسند اليه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب كلمة أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضى كلمة اه شمنى (قوله غلطوا الخ) الغلط من حيث عموم الاسناد واطلاق المقيد خطأ فسقط ما فى الشمنى (قوله ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه الخ) أى فان هذا صريح فى أن الفعل والحرف لا يسند اليهما لا باعتبار لفظهما ولا باعتبار معناهما (قوله لما كان الخ) لما بالتشديد شرطية وجوابها قوله خففوا والجملة استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به (قوله فحسن) أى لأنه يترتب على تعيينه فائدة وهى البحث فى كونه مختصا أو غير مختص بتقدير كونه ظرف مكان فمع الاختصاص ينظر هل هو من الألفاظ التى تسامحوا فى انتصابها على أنها ظرف مكانى مع اختصاصها أو لا وان كان غير مختص أى مبهما فلا كلام وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج الى البحث فى المخصص لانتصابه من غير شرط اه دمامينى (قوله ولا بد من بيان متعلقه) أى الظرف كان زمانيا أو مكانيا (قوله الذى له متعلق) وهو الذى ليس بزائد ولا شبيها بالزائد ولا مما يستثنى به (قوله وتقول فى نحو تلظى) يعنى من نحو نارا تلظى وأما فى مثل قولك تلظى النار يحتمل أن يكون ماضيا حذفت منه علامة التأنيث لاسناد الفعل الى ظاهر المؤنث غير الحقيقى ويحتمل أن يكون مضارعا اه دمامينى (قوله علامة الرفع) من كونها ضمة ظاهرة أو مقدرة أو الواو أو الألف أو ثبوت النون وقوله وعلامة النصب أى من كونها فتحة ظاهرة أو مقدرة أو الياء أو الكسرة أو حذف النون وقوله وعلامة الجزم أى من كونه السكون أو حذف النون أو حذف حرف العلة (قوله كفى الخ) كفى فعل ماض وجسمى فاعل والباء فيه زائدة وأنى رجل مؤول بمصدر مفعول ونحولا تمييز والبيت للمتنبى من قصيدة

أبلى الهوى أسفا يوم النوى بدنى ❊ وفرق الظعن بين الجفن والوسن

(قوله أننى رجل) هذا محل الشاهد فان رجل خبر موطئ لأن من المعلوم أن المتكلم رجل فالقصد به التوطئة للوصف بعده (قوله ولهذا) أى لكون الخبر موطئا غير مقصود لذاته (قوله لا إليهما) أى وإلا لقيل يجهلون

إنا أنزلناه قرآنا عربيا وإن كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله ان كان عاملا فتقال مثلا ان حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ولن حرف نفي ونصب واستقبال أن حرف مصدري ينصب الفعل المضارع لم حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل التي لها محل من الاعراب أم لا ﴿فصل﴾ وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الاعراب ثلاثة أمور ﴿أحدها﴾ أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد مثاله أنه إذا سمع أن أل من علامات الاسم وأن أحرف نأيت من علامات المضارع وأن تاء الخطاب من علامات الماضي وأن الواو والفاء من أحرف العطف وأن  الباء واللام من أحرف الجر وان فعل ما لم يسم فاعله مضموم الاول سبق وهمه

إلى أن ألفيت والهيت اسمان وان أكرمت وتعلمت مضارعان وأن وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان وان نحو بيت وبين ولهو ولعب كل منهما جار ومجرور وأن نحو أد حرج مبني لما لم يسم فاعله وقد سمعت من يعرب الحاكم التكاثر مبتدا وخبر فظنهما مثل قولك المنطلق زيد ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام نار حامية الحاكم التكاثر بحذف الألف كما تحذف في أول السورة في الوصل فيقال لخبير القارعة وذكر عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى

أتبيت ريان الجفون من الكرى
وأبيت منك بليلة الملسوع

وقال كيف ضم التاء من تبيت وهي للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت له الحاكي أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما لام الكلمة وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة والاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة ۞ ألم أك جاركم ويكون بيني ۞ وبينكم المودة والاخاء ۞ وحكى العسكري في كتاب التصحيف انه قيل لبعضهم ما فعل أبوك بحماره فقال باعه فقيل له لم قلت باعه قال فلم قلت أنت بحماره فقال أنا جررته بالباء فقال فلم تجر باؤك وبائي لا تجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه ابو بكر التاريخي في كتاب اخبار النحويين ان رجلا قال لسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان

---

ولولا تخاطبني إياه بالغيبة فيهما الآن قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر وهو من قبيل الغيبة (قوله بين نوعه) أعني كونه حرفا ومعناه كالتوكيد والنفي والمصدرية (قوله ثم بعد الكلام على المفردات) أي باعرابه لها وبيان معانيها وعملها

﴿فصل وأول ما يحترز منه المبتدىء﴾

(قوله ما يحترز منه) اى يتباعد منه (قوله أحدها) أي أحد الأمور التي يحترز ويتباعد منها أولا التباس الحرف الأصلي بالزائد والتحرز من هذا الالتباس بمعرفة الحروف الأصول في الكلمة وزوائدها (قوله ألفيت والهيت اسمان) أي لوجود أل فيهما فاذا علم أن أل فيهما أصلية لانهما من الالفاء وهو الوجود ومن اللهو لم يتوهم أنهما اسمان لان أل المعرفة زائدة على بنية الكلمة المعرفة لها (قوله مضارعان) أي لوجود الهمزة والتاء في أولهما وهما من حروف نأيت ولو علم أن الألف والتاء هنا أصليتان لأنهما من الاكرام والتعلم ما توهم ذلك لان أحرف المضارعة زائدة على بنية الكلمة (قوله وأن نحو ادحرج الخ) هذا ليس فيه التباس أصلي بزائد تأمل (قوله وقد سمعت من يعرب الخ) قد يقال لا عيب على هذا المعرب إلا إذا صرح بان الحاكم نفسه هو المبتدا وأما إذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز أن يحمل كلامه على أن التكاثر مبتدأ مؤخر والحاكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين من تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على أن ذلك المعرب قصد أن الحاكم مبتدا والتكاثر خبره اه دماميني (قوله بحذف الألف) توهما أن هذه الهمزة همزة وصل فانها همزة أل المعرفة وليس كذلك بل هي همزة قطع وأن ألهى فعل ماض من اللهو فأل فيه من بنية الكلمة لا زائدة على بنيتها للتعريف (قوله كما تحذف في أول السورة) أي مع كسر التنوين أما ان فتح فهو نقل ورش (قوله ريان الخ) هو ضد العطشان والكرى النوم والملسوع الذي أصابه ذو سم بابرته كالعقرب مثلا وفي البيت استعارة تبعية حيث شبه امتلاء جفون المحبوب من النوم بالري وهو امتلاء الجوف من الماء المذهب لشقة العطش بجامع حصول الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الري ريان بمعنى ممتلىء الجفون وفي البيت كناية وذلك أنه كنى بليلة الملسوع عن ليلة السهر لان السهر والأرق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من الصدر صريحا والسهر المستفاد من العجز كناية (قوله بان مضمرة بعد واو المصاحبة) أي في جواب الاستفهام (قوله على حد) اى طريقة قول الحطيئة في كون المضارع فيه منصوبا بأن مضمرة بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام (قوله قول الحطيئة) أي يخاطب الزبرقان وكان جارهم ثم انتقل الى بني رفيع وأول القصيدة

ألا قالت أمامة هل تعزى ۞ فقلت أمام قد غلب العزاء
اذا ما العين فاض الدمع منها ۞ أقول بها قذى وهو البكاء
لعمرك ما رأيت المرء تبقى ۞ طريقته وان طال البقاء

إذا

فضحك الرجل فقال السماك أنت أحمق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في أولها وقلت يوما الفقهاء يلحنون في قولهم البايع بغير همز فقال قائل فقد قال الله تعالى فبايعهن وقال الطبري في قوله تعالى أثم إذا  ما وقع أن ثم بمعنى هنالك وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى وكذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا مارضي لكم وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لأنه مبهم ومما يشتبه نحو تولوا بعد الجازم والناصب والقرائن تبين فهو في نحو فان تولوا فقل حسبي الله ماض وفي نحو فان تولوا فاني أخاف عليكم فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم مضارع وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان الأول أمر والثاني مضارع لأن النهي لا يدخل على الأمر وتلظى في فانذرتكم نارا تلظى مضارع وإلا لقيل تلظت وكذا تمني من قوله تمني ابنتاي أن يعيش أبوهما ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب ولا أرض أبقل ابقالها وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة ومما يلتبس على المبتدي أن يقول في نحو مررت بقاض أن الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قوله تعالى لا ينكحها إلا زان أو مشرك وقد سألني بعضهم عن ذلك فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا وبينت له أن الأصل زاني بياء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين

---

إذا ذهب الشباب فبان منه * فليس لما مضى منه لقاء

ألا بلغ بني عوف بن كعب * فهل قوم على خلق سواء

ألم أك جاركم الخ (قوله يقول ثمنها درهمان) أي فقاس درهمان في التركيب الأول على الذي في الثاني لأن الذي في الأول مجرور والذي في الثاني مرفوع (قوله في أولها) أي أول الجملة الاسمية وهي قوله وجوههم مسودة فظن أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة (قوله فقد قال الله تعالى الخ) أي ولم يدر أن بائع اسم فاعل من البيع وبايعهن فعل من المبايعة (قوله بمعنى هنالك) أي فتوهم أن ثم هنا المضمومة الثاء التي هي حرف عطف اسم إشارة للمكان كثم المفتوحة الثاء (قوله ان الفعل ماض) أي مبني للمفعول (قوله والمؤمنين مرفوعا) أي نائب فاعل (قوله الاسكان ضرورة) قد يقال انه لا بعد في تخفيف الياء بالاسكان في غير الضرورة ولا بعد أيضا في إقامة المصدر مقام الفاعل لأن اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لأن كل فعل لازم أو متعد لا بد له من مصدر إلا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التنجية هنا وإذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لأن المصدر قام مقام الفاعل فبقي المؤمنين مفعولا به صريحا وتقديره ونجي النجاء المؤمنين أو نقول نجي فعل مضارع أدغم نونه في الجيم وأصله ننجي ونقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من قال انه لم يجيء عن العرب مثل هذا مشير إلى أنه أحاط بجميع كلام العرب ففيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته ويترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته عن الغلط رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون اه دماميني (قوله ولو كان وحده) أي بأن لم يكن هناك مفعول به فما بالك إذا كان هناك مفعول به كما هنا وحيث بطل كونه فعلا ماضيا فتعين جعله مضارعا وأصله ننجي بسكون ثانيه فأدغمت النون في الجيم وضعف هذا التخريج بأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد ذكر المصنف في آخر الجهة الرابعة من الباب الخامس أنه قد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين وذكر هناك التخريج الذي ذكره هنا والتخريج الذي ذكرناه (قوله فان تولوا فانما عليه الخ) أي فأصله تتولوا (قوله لأن النهي لا يدخل على الأمر) أي وحينئذ فأصله ولا تتعاونوا (قوله تلظت) أي لأن الفعل الماضي إذا أسند لضمير مجازي التأنيث يجب تأنيثه بالتاء (قوله تمني ابنتاي) أي فالأصل تتمنى إذ لو كان ماضيا لوجب أن يقال تمنت لأن الفاعل حقيقي التأنيث (قوله من باب ولا أرض أبقل أبقالها) يعني من بابه في حذف تاء التأنيث من الماضي الذي وجب لحاقها به وإن كان تمني مسندا إلى ظاهر مؤنث حقيقي وأبقل مسند إلى ضمير مؤنث غير حقيقي (قوله وهذا حمل على الضرورة الخ) أي لأن حذف التاء من الماضي المسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي أو إلى ضمير مؤنث غير حقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو إلى جعل تمني في البيت كذلك لجواز جعله مؤنثا محذوفا من أوله إحدى التاءين اه شمني (قوله فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا) أي فان زان فاعل ينكحها وفي آخره كسرة وكأن هذا السائل لعدم فطانته لا يدرك الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وإنما

فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ويقال فى نحو مررت بقاض جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفى نحو والفجر وليال عشر والفجر جار ومجرور وليال عاطف ومعطوف وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة ونائب (٢٩٤) الثقيل ثقيل ولهذا حذفت الواو فى يهب كما حذفت فى يعد ولم تحذف فى يوجل لان فتحته ليست نائبة عن الكسرة لان ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضيهما فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر وقد جاء يعد على ذلك وأما يهب فان الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق ومن هنا أيضا قال أبو الحسن فى ياغلاما ياغلام بحذف الالف وان كانت أخف الحروف لان أصلها الياء ومن ذلك أن يبادر فى نحو المصطفين والأعلين الى الحكم بأنه مثنى والصواب ان ينظر اولا فى نونه فان وجدها مفتوحة كما فى قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الأخيار حكم بانه جمع وفى الآية دليل ثان وهو وصفه بالجمع وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد وانهم ومحال أن يكون الجمع من الاثنين وقال الاحنف

تحلم على الأدنين واستبق ودهم ۞ ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ۞

ومن ذلك ان يعرب الياء والكاف والهاء فى نحو غلامى أكرمنى وغلامك أكرمك وغلامه أكرمه اعرابا واحدا أو يعكس الصواب فليعلم أنهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات وان اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن ويستثنى من الاول نحو أرأيتك زيدا ماصنع وأبصرك زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب ومن الثانى نوعان نوع لا محل فيه لهذه الالفاظ وذلك نحو قولهم ذلك وتلك وإياى وإياك وإياه فانهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع هى فيه فى محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه على قول سيبويه لانه لا يضاف الوصف الذى بأل الى عار منها ونحو قولهم لا عهدلى بالأم فقامنه

---

يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور المذكورين فانهما مدركان بحاسة السمع (قوله على الياء المحذوفة) أى لالتقاء الساكنين نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله ولهذا) أى لاجل كون النائب عن الثقيل ثقيلا (قوله فقياس مضارعهما الكسر) فأصل مضارعهما يوهب ويوعد بكسر الهاء والعين فوقعت الواو بين عدوتيها الفتحة والكسرة فحذفت ولا عبرة بفتح الهاء فى يهب لانها نابت عن الكسرة (قوله ومن هنا) أى ومن أجل ذلك أى من اجل أن النائب عن الثقيل يكون ثقيلا وقوله ومن هنا الخ عطف على قوله ولهذا حذفت الواو ومشارك له فى الترتيب على كون نائب الثقيل ثقيلا (قوله لان أصلها الياء) أى اصل الالف فى ياغلاما الياء لان ياء غلامى يجوز فيه اسكان الياء وفتحها واذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتنقلب الياء ألفا (قوله لان اصلها الياء) أى وهى ثقيلة والنائب عن الثقيل ثقيل (قوله فان وجدها مفتوحة الخ) أى وان وجدها مكسورة كان مثنى نحو جاء المصطفين والأدنين (قوله وقال الاحنف بن قيس) نسب السيوطى القصيدة لحاتم الطائى الجواد وأولها

أتعرف أطلالا ونؤيا مهدما ۞ كخطك فى رق كتابا منمنما

أذاعت به الارياح بعد أنيسه ۞ شهورا وأياما وحولا محرما

فنفسك أكرمها فانك إن تهن ۞ عليك فلن تلقى لها الدهر مكرما

أهن فى الذى تهوى التلاد فانه ۞ اذا مت صار المال نهبا مقسما

ولا تشقين فيه فيسعد وارث ۞ به حين تخشى أغبر الجوف مظلما

قليلا به ما يحمدنك وارث ۞ اذا احتاز مما كنت تجمع مغنما

تحلم البيت والادنين جمع أدنى من الدنو وهو القرب أى أظهر الحلم لاقاربك واطلب بقاء ودهم (قوله ومن ذلك) أى الذى يلتبس على المبتدىء (قوله اعرابا واحدا) أى بان يجعلها فى الجميع مفعولات أو مضافا اليها فى محل جر (قوله أو يعكس الصواب) أى او يعربها اعرابين ويعكس الصواب بان يجعلها عند اتصالها بالفعل مضافا اليها وعند اتصالها بالاسم مفعولات (قوله انهن) أى الياء والكاف والهاء وقوله بالاسم نحو غلامك وغلامه وغلامى (قوله اذا اتصلن بالفعل) نحو أكرمك وأكرمه وأكرمنى وقوله كن مفعولات أى فى محل نصب (قوله كن مضافا اليهن) أى فى محل جر (قوله ويستثنى من الاول) أى وهو أنهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات (قوله أرأيتك) أرأيت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول وماصنع مفعول ثان والكاف حرف خطاب أى اخبرنى زيدا ماصنع أى اخبرنى عن صنعه (قوله فان الكاف فيهما حرف خطاب) أى فلا محل لها وفى نسخة فيه أى فى النحو (قوله ومن الثانى) أى يستثنى من الثانى وهو انهن اذا اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن (قوله فى محل نصب) أى لا فى محل جر بالاضافة (قوله نحو الضاربك) أى اسم الفاعل المتصل بمعموله فان الضمير فى محل نصب لا فى محل جر بالاضافة لان اسم الفاعل المحلى لا يضاف الا للمحلى والضمير ليس محلى بال بل خاليا (قوله ونحو قولهم) عطف على نحو الضاربك والأم أفعل تفضيل من لؤم الرجل لؤما على وزن فعل (قوله لاعهدلى) لا نافية للجنس وعهد اسمها مبنى على الفتح ولى متعلق بمحذوف خبر وقوله بالأم جار ومجرور ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل متعلق بالخبر المقدر ومنه متعلق بالأم

ولا أوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى الضاربه الا ان ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لاينصب المفعول اجماعا وليست مضافا اليها والانخفض أوضع بالكسرة وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لاأحمره فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهى مجرورته ومن ذلك قوله (٢٩٥) فان نكاحها مطر حرام * فيمن رواه بجر مطرفا لضمير منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين (تنبيه) اذا قلت رويدك زيدا فان قدرت رويدا اسم فعل فالكاف حرف خطاب وان قدرته مصدرا فهو اسم مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل (الثانى) ان يجرى لسانه الى عبارة اعتادها فيستعملها فى غير محلها كان يقول فى كنت وكانوا فى الناقصة فعل وفاعل لما ألف من قول ذلك فى نحو فعلت وفعلوا وأما تسمية الاقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مالوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية والمبتدى انما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه (والثالث) ان يعرب شيأ طالبا لشىء ويهمل النظر فى ذلك المطلوب كان يعرب فعلا ولايتطلب فاعله او مبتدا ولايتعرض لخبره بل ربما مر به فاعربه بما لايستحقه ونسى ماتقدم له فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشرى فى قوله تعالى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الآية قد أهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة أخرى أو حال بمعنى قد أهمتهم انفسهم ظانين او استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكانه نسى المبتدا فلم يجعل شيأ من هذه الجمل خبرا له قلت لعله رأى ان خبره محذوف اى ومنكم طائفة صفتهم كيت وكيت والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان الذى سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة أى وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم

وقفا تمييز (قوله ولا اوضعه) الواو عاطفة ولا لتوكيد النفى وأوضع عطف على ألأم والمعطوف على المجرور مجرور وجره الفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل والهاء فى محل نصب لشبهها بالمفعول به (قوله ولا أوضعه) اى ولا اوضع حقا منه أى ان قفاه دنى. (قوله الا ان ذلك) أى الهاء فى الضاربه (قوله وهذا) أى الهاء فى اوضعه (قوله لان اسم التفضيل) علة لكون الضمير فى أوضعه ليس مفعولا (قوله وليست) أى الهاء مضافا اليها (قوله والانخفض أوضع بالكسر) أى لان الممنوع من الصرف اذا أضيف أو دخله لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ماهو من خواص الاسماء عليه مما يغير به نفس مدلوله ومقابله شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا وداخلا عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لايغيره عن مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسر تبعا لامتناع التنوين للعلتين فاذا زال التنوين بغيرهما زال موجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا مالم يزل أحد سببيه كالمساجد والحمراء والحبلى والاحمر والسكران وينصرف غيره اه شمنى (قوله فان فتحت الراء) أى لكونه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان أحمر لاينصب المفعول به وقوله فان فتحت الراء أى وكذا يقال فى أبيض الوجه ان فتحت ابيض كان الوجه منصوبا وان كسرته كان الوجه مخفوضا (قوله منصوبة المحل) أى على التشبيه بالمفعول به (قوله وان كسرتها الخ) أى لان مالا ينصرف اذا أضيف أو دخلت عليه لام التعريف انجر بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله مجرورته) أى بالاضافة (قوله ومن ذلك) أى مما استثنى من الثانى (قوله بجر مطر) أى فهو من اضافة المصدر للفاعل وفصل بالمفعول وهو الضمير واما على رفع مطر فالمصدر مضاف لمفعوله (قوله فان قدرت رويدا اسم فعل) أى ان جعلته اسم فعل امر وهو أمهل وقوله وان قدرته مصدرا اى جعلته مصدرا بمعنى الارواد والامهال فهو على هذا منصوب بفعل محذوف اى ارود رويدك وهو مضاف والكاف مضاف اليه (قوله فالكاف حرف خطاب) اى وزيدا مفعول والفاعل ضمير مستتر (قوله فهو اسم مضاف اليه) فهو من اضافة المصدر لفاعله (قوله الثانى) أى من الامور التى يحترز منها المبتدى. (قوله الاسم فاعلا) اى اسم كان (قوله مجاز) اى والفاعل الحقيقى مصدر الخبر المضاف للاسم (قوله كتسميتهم الصورة الخ) أى مع أنها فى الاصل اسم للصورة الحسنة من العاج أو البقس (قوله على سبيل الغلط) أى لا على سبيل التجوز (قوله والثالث) أى من الامور التى يحترز عنها المبتدى (قوله طالبا) أى ذلك الشىء (قوله ولايتطلب فاعله) أى ويهمل النظر فى فاعله أى لايتعرض له (قوله ماتقدم له) أى من المبتدا (قوله وطائفة) مبتدا (قوله قد أهمتهم صفة لطائفة) مقول قول الزمخشرى (قوله أو حال) عطف على صفة (قوله أو استئناف) أى او ان يظنون استئناف وقوله للجملة قبلها أعنى قد أهمتهم الخ (قوله قلت لعله رأى) حاصله ان كلام الزمخشرى ليس من هذا القبيل لاحتمال ان الزمخشرى رأى ان الخبر محذوف فالمصنف لم يعترض على الزمخشرى ولم يشنع عليه خلافا للشارح فى قوله فى ايراده هذا من الازدراء بالزمخشرى مالايخفى ولم يكن ايراده بالذى يليق من المصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر ورسوخ قدم الزمخشرى فى علوم اللسان وعلو شانه فيها مالاينكره منصف (قوله أى ومنكم طائفة صفتهم كيت وكيت) أى أو ثمة طائفة أو فيكم طائفة على ان الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين او وطائفة اخرى لم يغشهم النعاس (قوله والظاهر ان الجملة الاولى) اى قد اهمتهم خبر اوان

اى منه او اعتماده على واو الحال كما جاء فى الحديث دخل و برمة على النار و سألت كثيرا من الطلبة عن اعراب أحق ماسال العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدا بلا خبر و الصواب أنه الخبر و المفعول العائد المحذوف أى سأله و على هذا فيقال أحق ماسأل العبد ربه بالرفع وعكسه ان مصابك المولى قبيح يذهب الوهم فيه إلى أن المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول و إنما هو مفعول و المصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجىء الخبر بعده و من هنا أخطأ من قال (٢٩٦) فى مجلس الواثق بالله فى قوله أظلوم ان مصابكم رجلا ٭ اهدى السلام تحية ظلم ٭ انه برفع رجل وقد مضت الحكاية

(تنبيه) قد يكون للشىء اعراب إذا كان وحده فاذا اتصل به شىء آخر تغير اعرابه فينبغى التحرز فى ذلك من ذلك ما أنت وشانك فانهما مبتدا و خبر إذا لم تات بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف و الأصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير و انفصل و ارتفاعه بالفاعلية أو على انه اسم لكان وشأنك بتقدير ما يكون و ما فيهما فى موضع نصب خبرا ليكون أو مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف أنت وزيدا إلا أنك إذا قدرت تصنع كان كيف حالا إذ لا تقع مفعولا به و كذلك يختلف اعراب الشىء باعتبار المحل الذى يحل فيه ٭ وسالت طالبا ما حقيقة كان إذا ذكرت فى قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على أن المثال المسؤل عنه ما كان أحسن زيدا وليس فى السؤال تعيين ذلك و الصواب الاستفصال فانها فى هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس لها اسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما ان قل فى قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج لفاعل هذا قول الفارسى لا يتاتى و المحققين و عند أبى سعيد هى تامة و فاعلها ضمير الكون و عند بعضهم هى ناقصة و اسمها ضمير ما و الجملة بعدها خبرها و ان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية و قيل ما أحسن ما كان زيد و كان تامة و أجاز بعضهم انها ناقصة على تقدير ما اسما موصولا و أن ينصب زيد على انه الخبر ما أحسن الذى كان زيدا او رد بان ما أحسن زيدا مغن عنه انتهى

( الباب الثامن من الكتاب فى ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية ) وهى احدى عشرة قاعدة (القاعدة الاولى) قد يعطى الشىء حكم ما اشبهه فى معناه او لفظه او فيهما فاما الاول فله صور

---

الاولى صفة و جملة يظنون خبر كما قال الزجاج (قوله دخل و برمة على النار) اى فقوله و برمة مبتدا (قوله و المفعول العائد المحذوف) و فيه انه أوقع ما على العالم و يمكن أن يجعل مولاه الخبر و تجعل ما مصدرية و يقدر فى الآخر اى احق سؤال العبد لاحد سؤال مولاه (قوله فيقال احق ماسال العبد ربه) اى فاحق مبتدا و ما اسم موصول و سال فعل ماض و العبد فاعل و المفعول العائد المحذوف و ربه خبر (قوله و عكسه) اى من جهة أن المولى فى الاول يتوهم انه مفعول و الصواب انه خبر و فى الثانى يتوهم انه خبر و الصواب انه مفعول (قوله يذهب الوهم) اى عند عدم الالتفات لقبيح (قوله أن المصاب اسم مفعول) و المعنى ان الذى أصبته المولى (قوله و إنما هو مفعول) اى و الخبر قبيح و قد يقال لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول فى هذا المثال و ليس مصدرا و المولى هو الخبر و قبيح خبر المبتد محذوف و التقدير ان الذى أصبته هو مولاك هذا قبيح و هذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب فلا سبيل إلى انكاره اه دمامينى (قوله و من هنا أخطا الخ) قد يقال ان رفع رجل صواب أيضا على انه خبر إن و ان مصاب اسم مفعول و ظلم خبر لمحذوف و التقدير يا ظلوم ان الذى أصبتموه رجل أهدى السلام و هذا ظلم منكم (قوله برفع رجل) أى على انه خبر إن و الصواب ان مصاب مصدر و رجلا مفعول به و ظلم خبر ان اى يا ظلوم ان اصابتكم رجلا ظلم (قوله و قد مضت الحكاية) أى فى آخر الجهة الاولى من الباب الخامس (قوله ما أنت و شأنك) مثالان أى ما أنت و ما شانك (قوله فانهما مبتدا و خبر) أى فما اسم استفهام مبتدا و أنت خبر اى أى شىء أنت و اى شىء شانك (قوله فان جئت به) اى و قلت ما أنت و زيدا و ما شانك و زيدا (قوله و الأصل ما تصنع الخ) اى و أصل ما أنت و زيدا ما تصنع او ما تكون و قوله بعد و شانك الخ اى و اصل ما شانك و زيدا بتقدير ما يكون فما أنت و زيدا يحتمل احتمالين باعتبار أصله و اما ما شانك و زيدا فاصله واحد لا يحتمل غيره (قوله و ما فيهما) اى فى ما شانك و زيدا و فى ما أنت و زيدا (قوله خبرا ليكون) راجع لما شانك و زيدا و لقوله ما أنت و زيدا ان قدر تكون (قوله او مفعولا) راجع لما أنت و زيدا (قوله اذ لا تقع مفعولا به) اى و ان قدر تكون كانت كيف خبرا لتكون (قوله و كذلك يختلف اعراب الشىء الخ) مثل كان فى المثال الذى ذكره و المراد باعرابه تطبيقه على القواعد (قوله و الصواب الخ) اى و كلام الطالب فيه اجمال فى مقام التفصيل فهو خطا (قوله و فاعلها ضمير الكون) اى ضمير يعود على مصدرها (قوله و قيل ما أحسن ما كان زيد) اى ما احسن اكوان زيد و قوله ما كان زيد الخ أن يرفع زيد بناء على انه فاعل بكان التامة و الصواب ما قاله الطالب لان نصبه لزيد فى السؤال دليل على ان كان إنما تقع قبل أحسن تامل و الحاصل انه لا عيب على ذلك الطالب فى عدم التفصيل اذ له ان يقول متى وقعت كان بعد احسن وجب الاتيان بما المصدرية و هو لفظ زائد على ما كان فى التركيب و وجب رفع زيد و هو فى المثال منصوب فحينئذ يخرج التركيب بذلك إلى تركيب آخر و هو خلاف ظاهر السؤال اه دمامينى (قوله على تقدير ما) أى الواقعة بعد فعل التعجب اسما موصولا

( الباب الثامن من الكتاب )

(قوله فاما الاول) اى و هو اعطاء الشىء حكم ما اشبهه فى معناه (قوله فى خبر ان) اى التى عمل فيها فعل منفى لانه

كثيرة ٭ إحداها دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى أولم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر لأنه في معنى أوليس الله بقادر والذى سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم تدخل في أولم يروا أن الله الذى خلق السموات  والأرض قادر على أن يخلق مثلهم ومثله إدخال الباء في كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا ٭ بخلاف قوله ٭ قليل منك يكفيني ٭ وفى قوله ٭ سود المحاجر لا يقرأن بالسور ٭ لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز أن تقول وصل إلى كتابك فقرأته به على حد قوله لا يقرأن بالسور لأنه عار عن معنى التقريب ٭ والثانية جواز حذف خبر المبتدا في نحو إن زيدا قائم وعمرو اكتفاء بخبران لما كان إن زيدا قائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو (والثالثة) جواز أنا زيدا غير ضارب لما كان في معنى أنا زيدا لا أضرب ولولا ذلك لم يجز إذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول أنا زيدا أول ضارب أو مثل ضارب ودليل المسئلة قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين وقول الشاعر

فتى هو حقا غير ملغ تولة
ولا تتخذ يوما سواه خليلا

وقوله

ان امرأ خصنى يوما مودته
٭ على التنائى لعندى غير مكفور ٭ ويحتمل أن يكون منه فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير ويحتمل تعلق على بعسير او بمحذوف هو نعت له أو حال من ضميره ولو قلت جاءنى غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لأن النافى هنا لا يحل مكان غير (والرابعة) جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان

لا يتأتى لها شبه بليس إلا عند ذلك وتوضيح ذلك انه لما كان العامل في ان فعلا منفيا فالنفى صير الكلام الذى من جملته خبر ان منفيا فشابه خبر ليس من حيث ان كلا منفى (قوله لأنه في معنى الخ) أى لأن التركيب بتمامه في معنى الخ والشىء يحمل على ما كان بمعناه (قوله أوليس الله بقادر) أى بدليل انه جاء مصرحا به في قوله تعالى أوليس الذى خلق السموات والأرض بقادر (قوله والذى سهل ذلك التقدير) أى المجوز لدخول الباء في خبر ان (قوله تباعد ما بينهما) أى ما بين أن والخبر بذكر الجملة المعطوفة على الصلة فتباعد أن من الخبر صير أن كانها غير مذكورة (قوله ولهذا) أى ولاجل كون المسهل لذلك التقدير التباعد وقوله لم تدخل أى الباء في خبر أن في أولم يروا الخ لعدم التباعد (قوله ومثله) أى مثل خبر أن في جواز دخول الباء عليه عند مشابهته خبر ليس (قوله في كفى بالله شهيدا) أى فكفى لا يتعدى بالباء بل بنفسه ولكن لما ضمن معنى اكتف عدى بالباء. ولما كان من باب التضمين فصله وقال ومثله الخ (قوله قليل منك يكفينى) أى فقد تعدى بنفسه لعدم تضمينه (قوله لما دخله الخ) ذكر المصنف في حرف الباء أن يقرأن مضمن معنى يرقين ويتبركن ولم يذكر هناك تضمينه معنى يتقربن وذكره هنا فكانه يشير بذلك إلى جواز إرادة الجميع في البيت وعدم إرادته في المثال (قوله ولهذا) أى لكون الباء إنما دخلت بعد يقرأن لتضمنه معنى يتقربن (قوله لأنه) أى قرأت به أى لأن قراءة الكتاب عارية من معنى التقريب فلا يصح أن يضمنه (قوله ليت زيدا قائم وعمرو) أى لان ليت زيدا قائم ليس في معنى زيد قائم لأن ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم يحتملها (قوله جواز أنا زيدا غير ضارب) قال السيرافى والزمخشرى وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمتنع مطلقا وقيل إن كان المعمول ظرفا جاز وإلا امتنع (قوله لا تقول أنا زيدا أول ضارب الخ) هذا عند الجمهور وحكى ثعلب عن الكسائى جواز التقديم في المثال الأول وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في الثانى (قوله ودليل المسئلة) أعنى تقدم معمول ما أضيف اليه غير عليها سواء كان ذلك المعمول ظرفا أو غيره فالآية دليل على جواز تقديم الجار والمجرور إذ قوله في الخصام متعلق بالمضاف اليه من قوله غير مبين (قوله فتى الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذى هو معمول لما أضيف اليه غير عليها والحال أن ذلك الاسم ليس ظرفا ولا شبهه إذ قوله حقا مفعول به للمضاف اليه من قوله غير ملغ وفتى منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير أى تول فتى هو غير ملغ حقا وجملة النهى معطوفة على جملة الأمر المحذوفة لا المذكورة لأن المحذوفة هى المقصودة بالاصالة والمذكورة إنما سيقت لغرض التفسير اه دمامينى (قوله ان امرأ الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الظرف فان عندى متعلق بمكفور من قوله غير مكفور فقد استوفيت أقسام المعمول الثلاثة ومعنى خصنى بكذا أفردنى به بحيث لا مشارك لى فيه والتنائى التباعد وعلى للمصاحبة كمع نحو وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والكفر هنا جحود النعمة ويقابله الشكر أى ان امرأ بهذه المثابة لغير مجحود النعمة عندى وقوله مودته نصب بخصنى على اسقاط الخافض أو منصوب به على تضمينه معنى منح وأعطى اى منحنى مودته (قوله ويحتمل أن يكون منه) اى من تقديم معمول ما اضيف اليه غير عليها اى فعلى الكافرين متعلق بيسير (قوله لم يجز التقديم) أى تقديم زيدا على غير وفى بعض النسخ لم يجز التقدير اى غير ضارب زيدا بلا أضرب زيدا اه شمنى (قوله لا يحل مكان غير) حكم المصنف بجواز أنا زيدا غير ضارب لأنه عنده في معنى أنا زيدا لا أضرب وجعل لا داخلة على المضارع ليكون تسكيرها غير واجب فلذلك قال لأن النافى لا يحل هنا محل غير إذ لو قلت جاءنى لا أضرب زيدا لم يجز اه دمامينى (قوله غير قائم الخ) غير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل سد مسد

ولو لاذلك لم يجز لأن المبتدا إما أن يكون ذا خبر أوذا مرفوع يغنى عن الخبر ودليل المسئلة قوله ٭ غير لاه عداك فاطرح اللهو ٭ ولا تغتر بعارض سلم ٭ وهو أحسن ماقيل فى بيت ابى نواس

غير مأسوف على زمن ٭ ينقضى بالهم والحزن

( والخامسة ) اعطاؤهم ضارب زيد الآن أو غدا حكم ضارب زيدا فى التنكير لأنه فى معناه ولهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو هذا ملتوتا شارب السويق كما يتقدم عليه حال منصوبه ولا يجوز شىء من ذلك إذا أريد المضى لأنه حينئذ ليس فى معنى الناصب (السادسة) وقع الاستثناء المفرغ فى الايجاب فى نحو وانها لكبيرة إلا على الخاشعين ويأبى الله الا أن يتم نوره لما كان المعنى وأنها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره ٭ السابعة العطف بولا بعد الايجاب فى نحو ٭ أبى الله ان أسمو بأم ولا أب ٭ لما كان معناه قال الله لى لا تسم بأم ولا أب ٭ الثامنة زيادة لا فى قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد قال ابن السيد المانع من الشىء آمر للممنوع ان لا يفعل فكأنه قيل ما الذى قال لك لا تسجد والأقرب عندى ان يقدر فى الأول لم يرد الله لى وفى الثانى ما الذى أمرك يوضحه فى هذا ان الناهية لا تصاحب الناصبة بخلاف النافية ٭ التاسعة تعدى رضى بعلى فى قوله ٭ إذا رضيت على بنو قشير ٭

---

الخبر وكذا يقال فى قوله غير لاه عداك (قوله ولو لاذلك لم يجز) يعنى لولا ان غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لأن جوازه إنما هو لكون غير مبتدا وهو لا يجوز لأن المبتدا إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر وغير فى غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما (قوله غير لاه الخ) هذا البيت مدرج من بحر الخفيف وآخر صدره هاء اللهو وأول عجزه الواو ومنه والاغترار الانخداع والطمع والعدى بمعنى الاعداء فهو جمع والعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات والسلم بكسر السين وفتحها الصلح يقول ان أعداءك ليسوا بلاهين عن الحرب والاعتداد لما فاعتد أنت أيضا ولا تله ولا تنخدع بما عرض من صلح لا ثبات له ووجه الاستدلال بالبيت أن عداك إما أن يرفع على انه مبتدا خبره ما تقدم أو على أنه فاعل بالوصف لكون التركيب فى معنى ما لاه عداك لاسبيل إلى الاول لان غيرا مضاف إلى لاه وهو مفرد فيؤدى إلى قولك الاعداء غير لاه وهو ممتنع إذ لا يقال الزيدون غير قائم فتعين الثانى فثبت المطلوب وللمانع أن يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه صفة لفريق أو نحوه فيكون فى معنى الجمع ولا يخفى أنك لو قلت عداك غير فريق لاه لصح فيبطل الاستدلال حينئذ اه دمامينى (قوله وهو أحسن ماقيل فى بيت أبى نواس) تقدم الكلام عليه فى الباب الاول وذكر هناك فيه أعاريب ثلاثة أحدها هذا وهو أن الظرف مرفوع بالوصف وغير مبتدا لا خبر له والثانى أن غيرا خبر مقدم والمبتدا محذوف وجملة ينقضى صفته والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه والثالث أنه خبر لمحذوف ومأسوف مصدر كالمعسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف وسبق ما فى ذلك من البحث (قوله اعطاؤهم ضارب زيد الخ) أى اسم الفاعل المضاف لمعرفة الذى بمعنى الحال وقوله حكم ضارب زيدا أى اسم الفاعل المنون (قوله ولهذا) أى لكونه أعطى حكمه فى التنكير (قوله وصفوا به النكرة) نحو هديا بالغ الكعبة (قوله ونصبوه على الحال) نحو ثانى عطفه (قوله وخفضوه برب) نحو رب راجينا (قوله وأدخلوا عليه أل) نحو الضارب زيد قال الدمامينى ظاهر هذا الكلام أن النحاة والعرب أجازوا ادخال أل على اسم الفاعل من نحو قولك ضارب زيد الآن أو غدا فتقول الضارب زيد بجر زيد ومثل هذا عند الجمهور ممتنع لأن الوصف المضاف لا تدخل عليه أل إلا إذا دخلت على معموله أو على ما أضيف له معموله (قوله وأدخلوا عليه أل) أى لكن الجمهور يشترطون لذلك وجود أل فى المضاف إليه (قوله تقديم حال مجروره) أى الوصف وقوله كما يتقدم عليه أى على الوصف وقوله حال منصوبه نحو هذا ملتوتا شارب سويقا (قوله إذا أريد) أى من الوصف (قوله لأنه حينئذ) أى حين إذا أريد به المضى ليس بمعنى الناصب أى ليس بمعنى الوصف الناصب للمفعول لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال فاضافته لفظية لا تفيد تعريفا وأما الذى بمعنى الماضى فاضافته محضة تفيد التعريف (قوله وقع الاستثناء المفرغ فى الايجاب) أى مع أنه إنما يقع فى النفى (قوله لما كان المعنى الخ) أى لكون الايجاب هنا فى معنى النفى (قوله بولا) فيه تسمح لأن العطف بالواو وحدها ولا لتوكيد النفى عند الاجتماع (قوله بعد الايجاب) أى مع انه إنما يعطف بها بعد النفى (قوله فى نحو أبى الله الخ) هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل وصدره ٭ فما سودتنى عامر عن وراثة ٭ وقبل هذا البيت

وإنى وان كنت ابن سيد عامر ٭ وفارسها المشهور فى كل موكب

وبعده

ولكننى أحمى حماها وأتقى ٭ أذاها وأرمى من رماها بمنكب

عامر قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود إليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر ومعنى سودتنى جعلتنى سيدا يعنى انه ساد بنفسه لا بنسبه وخبر ان محذوف وان وصلية والجملة حالية والتقدير وانى لا أفتخر بنسبى وان كان من العظمة بهذا المحل والفاء فى البيت الثانى فصيحة أى واذا كان الأمر كذلك فما سودتنى الخ (قوله ما الذى قال لك) أى ما الآمر الذى قال لك لا تسجد والمانع له انما هو كبره فلما كان ما منعك فى معنى ما الآمر الذى قال لك صح الاتيان بلا (قوله فى هذا) أى التقدير الاخير (قوله ان الناهية) أى أن لا الناهية لا تصاحب

أن

لما كان رضي الله عنه بمعنى اقبل عليه بوجهه وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط ٭ العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني وقيل الا وما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص (٢٩٩) من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدا حذف خبره أي لم يشربوا ٭ الحادية عشر تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل ٭ الثانية عشر قوله علمت زيد من هو برفع زيد جوازا لانه نفس من في المعنى ٭ الثالثة عشر قولهم ان احدا لا يقول ذلك فاوقع احدا في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكان احدا كذلك وقال

في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكي لانه راجع الى احدا وهو واقع في سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال أليس الكتاب في معنى الصحيفة وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشده ٭ فيها خطوط من سواد وبلق ٭ كأنه في الجلد توليع البهق ٭ ان اردت الخطوط فقل كأنها أو السواد والبلق فقل كأنهما فقال أردت ذلك ويلك ٭ وقالوا مررت برجل ابي عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل بالاسماء الجامدة واكدوه

---

أن الناصبة وهذا انما يلزم على تقدير ابن السيد لا على تقدير المصنف ثم ان كونها ناهية أو نافيه انما هو باعتبار الملحق به وأما اللفظ الملحق فهي فيه زائدة (قوله أقبل عليه) أي وأقبل يتعدى بعلى (قوله فشربوا منه الاقليل) بدل من الواو مع ان الاستثناء واجب النصب اذا كان الكلام تاما موجبا (قوله فلم يكونوا منه) أي لكون ذلك الايجاب بمعنى النفي فاعطى حكمه من صحة الابدال (قوله بدليل فمن شرب منه فليس مني) أي من أتباعي فهذا يدل على ان قوله فشربوا منه في معنى فلم يكونوا من اتباعه الا قليل منهم وهم الذين لم يشربوا منه (قوله وقيل الا وما بعدها صفة) أي للضمير أعني الواو (قوله فقيل ان الضمير الخ) جواب عما يقال ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به (قوله يوصف في هذا الباب) أي فقولهم الضمير لا يوصف ولا يوصف به أي لا يوصف بغير الا التي بمعنى غير وأما هي فيجوز وصفه بها (قوله في هذا) أي في باب الاستثناء (قوله وقيل مرادهم الخ) حاصله أنا لا نسلم أن الضمير يوصف في باب الاستثناء وحينئذ فمراد القائل بالوصف عطف البيان (قوله وهذا) أي جعل الصفة بمعنى عطف البيان (قوله لا يخلص من الاعتراض) أي لان البيان في الجوامد مثل النعت في المشتقات وحينئذ فما لا ينعت كالضمير لا يبين فقول الشارح فلا يتبع الضمير أي ببيان كما لا يتبع بنعت (قوله ان كان لازما) أي ان كان الاعتراض لازما أي والواقع أنه لازم على هذا القول فهو مثل زيد لا عيب فيه ان كان له أم (قوله وقيل قليل مبتدا) تحصل من هذا ومما قبله ان قليل اما بدل من الواو في فشربوا وأنه مبتدا خبره محذوف وكلاهما يرى أن إلا حرف وقيل أنها اسم بمعنى غير وعليه فقيل هي صفة للضمير وقيل عطف بيان وظهر اعرابها على ما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله ولكن المبتدا عين الخبر) أي وهذا هو المراد بقولهم انه ذكر باعتبار الخبر (قوله ولكن المبتدا الخ) حاصله ان اليد والعصا وان كانا معرفتين لكن لما كانا في معنى البرهانين والبرهان مذكر أعطى حكم المذكر فاشير اليهما باشارته (قوله ومثله) أي بطريق العكس لانه انث هنا باعتبار الخبر أي انه انث الفعل أي تكن وان كان الاسم مذكرا وهو المصدر المأخوذ من قوله الا ان قالوا لكون الاسم مؤنثا في المعنى (قوله علمت زيد) زيد مبتدأ ومن مبتدا ثان وهو خبر عن من والجملة خبر عن زيد والجملة سدت مسد مفعولي علمت فمن لما كانت نفس زيد في المعنى وهي يجب لها الصدارة في جملتها والرفع حمل زيد عليها واعطي حكمها فرفع فلا يرد انه مفعول علم فلاي شيء رفع (قوله جوازا) أي على أنه مبتدا اول ومن مبتدا ثان وهو خبره ويجوز نصبه ومن هو في محل المفعول الثاني (قوله نفس من) أي وهي مما يجب لها الصدارة بالابتداء ولا يعمل فيها ما قبلها فكذا زيد (قوله فأوقع أحدا في الاثبات) أي مع انها لا تقع الا في النفي (قوله لانه نفس الضمير الخ) حاصله ان هذا الاثبات في معنى النفي فلما كان بمعناه أعطي حكمه من وقوع احد في سياقه (قوله يحكي علينا) أي ينم علينا (قوله فكان الضمير كذلك) أي منفي هذا اذا كان ما بعد إلا بدلا منه (قوله وهذا الباب) أي اكتساب الشيء من الشيء حكمه لكونه بمعناه (قوله لغوب) أي أحمق (قوله فيها خطوط) الضمير للخيل (قوله ان اردت) أي بقولك كأنه (قوله فقال اردت ذلك) أي وذلك مفرد مذكر واسم الاشارة الموضوع للواحد يجوز أن يكنى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يجوز ان يكنى به عن افعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا أنه في اسم الاشارة أكثر ولهذا قال رؤبة أردت ذلك وأردفه بلفظ ويلك على عادة العرب تحقيرا وتنبيها اهـ دماميني (قوله ابي عشرة) أي أولاده عشرة (قوله فرفعوا الفاعل) أي الضمير في أبي وفي عرب وعرفج وقوله الاسماء أعني أبي والعرب والعرفج

لما لحظوا فيها المعنى إذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والأب بمعنى الوالد (تنبيهان) الأول انه وقع فى كلامهم ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ الصالح للوجود منزلة الموجود كما فى قوله
بدالى أنى لست مدرك ما مضى (٣٠٠) ولا سابق شيئا إذا كان جائيا وقد مضى ذلك (والثانى) انه ليس بلازم ان يعطى الشىء حكم ما هو فى معناه ألا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أن وأن وصلتها وبالعكس دليل الأول انهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار ولا فى سدهما مسد جزأى الاسناد ثم انهم شركوا بين أن وأن فى هذه المسئلة فى باب ظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدها مسدهما فى باب عسى وخصوا الشديدة بذلك فى باب لو ودليل الثانى انهما لا يعطيان حكمه فى النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت من قيامك وعجبت أن تقوم وأنك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وشذ قوله

فاياك اياك المراء فانه ٭ إلى الشر دعاء وللشر جالب

فأجرى المصدر مجرى ان يفعل فى حذف الجار وتقول حسبت انه قائم او أن قام ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى ان تقوم ويمتنع عسى انك قائم ومثلها فى ذلك لعل وتقول لو انك تقوم ولا تقول لو ان تقوم وتقول جئتك صلاة العصر ولا يجوز جئتك ان تصلى العصر خلافا لابن جنى والزمخشرى ٭ والثانى وهو ما اعطى حكم الشىء المشبه له فى لفظه دون معناه له صور كثيرة ايضا احداها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التى بمعنى الذى لانهما بلفظ ما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته ٭ على السن خيرا لا يزال يزيد وقوله فسليمو

يرجى المرء ما ان لا يراه ٭ ويعرض دون ادناه الخطوب ٭ فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله ٭

---

(قوله فرفعوا الفاعل) اى فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالاسماء الجامدة وهى الأب والعرب والعرفج لانها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هنا الرفع مستترا فيه فاعلا له اه شمنى (قوله لما لحظوا فيها المعنى) أى فهى جوامد فى معنى المشتق فاعطوها حكمها من تحملها للضمير ورفعها له على الفاعلية (قوله إذ كان) أى لكون العرب (قوله ولا سابق شيئا إذا كان جائيا) أى فقد جعلوا سابق عطفا على خبر ليس على سبيل التوهم أى توهم أن الباء داخلة على مدرك فقد نزلوا اللفظ الصالح للوجود وهو بمدرك منزلة الموجود فلذا عطف عليه بالجر (قوله وقد مضى ذلك) أى فى الباب الرابع فى اقسام العطف (قوله والثانى) أى من التنبيهين (قوله دليل الاول) أى وهو ان المصدر لا يعطى حكم أن وأن وقوله ودليل الثانى وهو أن أن وأن لا يعطيان حكم المصدر (قوله فى جواز حذف الجار) اى فان الجار يحذف معهما اطرادا دون المصدر فيجوز أن يقال عجبت أنك قائم ولا يقال عجبت قيامك (قوله ولا فى سدهما الخ) اى أن وان يقومان مقام جزأى الاسناد كمفعولى ظن بخلاف المصدر نحو ظننت أن زيدا فاضل أو ان يقوم زيد ولا يجوز ظننت الفضل أو القيام (قوله فى هذه المسئلة) اى سدهما مسد ركنى الاسناد (قوله وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدها الخ) إنما سدت أن الخفيفة وصلتها مسد الجزأين فى باب عسى على قول ابن مالك ان عسى حينئذ ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل تام مسند إلى أن والفعل (قوله فى باب عسى) نحو عسى أن يقوم زيد (قوله فى باب لو) اى نحو لو ان زيدا قائم لكان كذا أى لو ثبت قيامه كان كذا (قوله ولا يجوز) أى على حذف الجار بخلاف قولك عجبت أن تقوم أو عجبت أنك فاضل فان الاصل من أن تقوم ومن أنك فاضل فقد حذف من فيهما (قوله عجبت الخ) تمثيل لقوله انهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار (قوله فى حذف الجار) اى فالاصل من المراء (قوله وتقول حسبت أنه قائم) مثال لقوله ولا فى سدهما مسد جزأى الاسناد (قوله حتى تذكر الخبر) أى كأن تقول حسبت قيامك حاصلا مثلا (قوله وتقول عسى أن تقوم) مثال لقوله وخصوا أن الخفيفة الخ (قوله ومثلها فى ذلك لعل) يعنى ان لعل مثل عسى فى سد أن الخفيفة مع صلتها مسد جزأيها وفى امتناع سد أن المشددة مع صلتها مسدهما اه شمنى فيجوز أن تقول لعل أن تقوم ويمتنع لعل انك قائم (قوله وتقول لو أنك تقوم) مثال لقوله وخصوا الشديدة الخ (قوله وتقول جئتك صلاة العصر) مثال لقوله ودليل الثانى أنهما لا يعطيان الخ (قوله لانهما بلفظ ما النافية) اى التى تزاد أن بعدها (قوله ما ان رأيته) أى مدة رؤيته (قوله ما ان) أى الذى لا يراه (قوله ما ان رأيت) أى لم أر وهذا البيت لدريد بن الصمة وقيل للخنساء وبعده

متبذلا تبدو محاسنه ٭ يضع الهناء مواضع النقب

والمتبذل بالذال المعجمة غير المصون والهناء بكسر الهاء والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها باء موحدة جمع نقبة وهى أول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة (قوله ما ان رأيت الخ) قال القالى فى أماليه حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حاتم عن أبى عبيدة قال خرجت تماضر وهى الخنساء فى ذود لها جرباء ثم نضت عنها ثيابها واغتسلت ودريد بن الصمة يراها وهى لا تراه فانشد

حيوا تماضر واربعوا صحبى ٭ وقفوا فان وقوفكم حسبى

أخناس قد هام الفؤاد بكم ٭ واعتاده داء من الحب

كاليوم هانىء أنيق جرب * الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها فى اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله * لما أغفلت شكرك فاصطنعنى * فكيف ومن عطائك جل مالى * فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك لما تصنعه  حسن (الثالثة) توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها فى اللفظ على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فهذا محمول فى اللفظ على نحو ولا تحسبن الله غافلا ومن أولها على النهى لم يحتج إلى هذا * الرابعة حذف الفاعل فى نحو قوله تعالى أسمع بهم وأبصر لما كان أحسن بزيد مشبها فى اللفظ لقولك امرر بزيد * الخامسة دخول لام الابتداء بعد ان التى بمعنى نعم لشبهها فى اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم فى قراءة من قرأ ان هذان لساحران وقد مضى البحث فيها * السادسة قولهم اللهم اغفر لنا أيتها العصابة بضم أية ورفع صفتها كما يقال يا أيتها العصابة وإنما كان حقهما وجوب النصب كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولكنها لما كانت فى اللفظ بمنزلة المستعملة فى النداء أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء وأما نحن العرب فى المثال فانه لا يكون منادى لكونه بأل فأعطى الحكم الذى يستحقه فى نفسه وأما نحو نحن معاشر الأنبياء لا نورث فواجب النصب سواء اعتبر حاله او حال ما يشبهه وهو المنادى * السابعة بناء باب حذام فى لغة الحجاز على الكسر تشبيها لها بدراك ونزال

فسليهمو عنى خناسر إذا غض الجميع هناك ما خطبى

ومنها البيت المذكور (قوله هانىء) الهانى هو الطالى بالهناء وقوله كاليوم فى موضع نصب كان فى الأصل صفة لهانىء أنيق ثم قدم عليه وانتصب على الحال منه والتقدير ما ان رأيت هانىء أنيق كهانىء اليوم فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم (قوله أنيق) بتقديم النون جمع ناقة وقد تقدم الياء على القلب (قوله لما أغفلت شكرك) أى فاللام للابتداء داخلة على ما الواقعة نافية المشبهة للموصولة (قوله لا يحطمنكم) أى لأجل أن لا يحطمنكم الخ (قوله ومن أولها الخ) الضمير عائد للا التى فى الآيات التى أكد فيها المضارع بالنون بعد لا إلا أن قوله لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله بالنهى ان كان صفة لفتنة فلا بد من اضمار القول أى مقولا فيها لا تصيبن وإن كان غير صفة فالنهى وإن كان للفتنة إلا أن المراد نهى القوم عن التعرض للظلم الذى هو سبب إصابة الفتنة اه شمنى (قوله ومن أولها على النهى) أى والمقصود بالنهى السبب كما مر (قوله فى نحو الخ) أى فى أفعل فى التعجب وهو فعل ماض أتى به على صورة الأمر لأجل التعجب والضمير بعده فاعل به والباء الداخلة عليه زائدة لقبح رفع صورة الأمر للظاهر والشاهد فى قوله وأبصر أى بهم فبهم وان كان عمدة لكنه شبيه بالفضلة فى اللفظ فى قولك امرر بزيد والفضلة تحذف فكذا ما أشبهها (قوله قاله بعضهم فى قراءة الخ) حاصله أن هذه القراءة مشكلة إذ مقتضى القواعد ان هذين لساحران فأجاب بعضهم بأن ان حرف جواب بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبر وإنما دخلت لام الابتداء على خبر المبتدا لشبه ان التى بمعنى نعم بان المؤكدة فى اللفظ والمؤكدة تقع بعدها لام الابتداء فأعطى هذا الحكم لما أشبهها (قوله ان هذان) أى نعم هذان (قوله وقد مضى البحث فيها) أى الكلام على هذه القراءة أو على ان التى بمعنى نعم فى الباب الاول فى الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله كما يقال يا أيتها العصابة) أى كما يقال ذلك بضم أية وصفتها لان أية منادى مبنى على الضم فى محل نصب والعصابة نعت لأى باعتبار اللفظ (قوله وإنما كان حقهما) أى أية وصفتها فى اللهم اغفر لنا أيتها العصابة (قوله وجوب النصب) أى وجوب نصب الآية وصفتها لان الآية معمول لمحذوف أى أخص أيتها العصابة (قوله نحن العرب) أى أخص العرب (قوله ولكنها لما كانت الخ) الضمير فى لكنها وكانت وأعطيت لأى فى اغفر لنا أيتها العصابة والضمير فى حكمها لأى المستعملة فى النداء وأراد بموجب البناء موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع حرف الخطاب اه شمنى (قوله أعطيت حكمها) وهو البناء على الضم (قوله وان انتفى) أى وان كان موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع كاف الخطاب منتفيا وهذه الجملة حالية (قوله لكونه بأل) أى فلم يشابه المنادى فى اللفظ (قوله فأعطى الحكم الذى يستحقه) أى وهو النصب على الاختصاص بعامل محذوف (قوله سواء اعتبر حاله) أى من حيث انه معمول لمحذوف (قوله أو حال ما يشبهه وهو المنادى) أى لان معاشر هنا مضاف والمنادى المضاف ينصب (قوله باب حذام) أراد به ما كان على وزن فعال من أعلام الاعيان المؤنثة سواء كان فى آخره راء أو لا وحذام بالحاء المهملة فالذال المعجمة علم على امرأة وإنما قال فى لغة أهل الحجاز لأن أكثر بنى تميم بنى ما كان من ذوات الراء من هذا القسم على الكسر كحضار وغير ذوات الراء كقطام وحذام يعربه غير منصرف للعلمية والتأنيث وأقلهم على أن جميع هذا القسم معرب غير منصرف كان من ذوات الراء أو لا اه شمنى (قوله تشبيها لها بدراك ونزال) أى فى أربعة أمور الوزن والعدل والتعريف والتأنيث وهذا بناء على قول الأكثر ان نزال اسم للمنازلة لا لانزل كما قال بعض وذهب الرضى الى ان علة بناء باب حذام عند الحجازيين تضمنه معنى هاء التأنيث وذهب المبرد الى أنها بنيت لتوالى العلل لأنها كانت ممنوعة

وذلك مشهور في المعارف وربما جاء في غيرها وعليه وجه قوله ، ياليت حظي من جداك الصافي ، والفضل أن تتركني كفاف ، فالأصل كفافا فهو حال أو ترك كفاف فمصدر ومنه (٣٠٢) عند أبي حاتم قوله ، جاءت لتصرعني فقلت لها اقصري ، اني امرؤ صرعي عليك حرام ، وليس كذلك اذ ليس لفعله فاعل أو فاعلة فالاولى قول الفارسي ان أصله حرامي كقوله ، والدهر بالانسان دواري ، ثم خفف ولو أقوى لكان أولى وأما قوله ، طلبوا صلحنا ولات أوان ، فأجبنا أن ليس حين بقاء ، فعلة بنائه قطعه عن الاضافة ولكن علة كسره وكونه لم يسلك به في الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال ، الثامنة بناء حاشا في وقلن حاش لله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول تنزيها لله وإنما قلنا انها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا إذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله أي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع يقال لك أتفعل كذا أو أفعلت كذا فتقول حاشا لله فانما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل ومن نونها أعربها على إلغاء هذا الشبه كما أن بني تميم أعربوا باب حذام لذلك ، التاسعة قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه فأوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية ، العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو خلق كل شيء ولك قصورا وحتى اجتمعا رويين كقوله ، بني ان البر شيء هين ، المنطق الطيب والطعيم

المخرج

---

الصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا التعريف بنوا إذ ليس بعد منع الصرف الا البناء اه شمني (قوله وذلك) أي بناء باب حذام على الكسر (قوله في غيرها) أي وهو النكرات (قوله ياليت حظي الخ) الجدا بفتح الجيم والدال المهملة مقصور وهو النفع والعطية والصافي السالم من الكدر وهذا على سبيل التهكم أي ياليت حظي من احسانك وعطائك التي تزعم انه لا شيء يكدره من من وغيره أن تتركني كافا عن إساءتك إلي أو تتركني ترك كفاف من ذلك فلا لي ولا علي (قوله فالأصل الخ) بيان لكون كفاف هنا نكرة (قوله جاءت الخ) هذا البيت لامرئ القيس وصف فرسا جمحت به لترميه فأمرها أن ترفق بنفسها إذ لا تنال الغرض من رميه لقوته وثباته وقوله جاءت كذا في غالب النسخ وفي نسخة المؤلف جالت من الجولان أي تحولت كما أن الذي في نسخة المؤلف قتلي بدل صرعي وفيها أيضا اقصدي بكسر الصاد والدال من القصد وهو الرفق بدل اقصري والذي في نسخة المؤلف هو الموافق لأكثر روايات البيت (قوله صرعي) مبتدا وحرام خبر مبني على الكسر عند أبي حاتم في محل رفع والجملة صفة لامرؤ وعليك متعلق بحرام (قوله إذ ليس لفعله) أي وهو حرم فاعل أي وصف على زنة فاعل أو فاعلة حتى يكون معدولا عن واحد منهما (قوله والدهر بالانسان دواري) صدره ، أطربا وأنت قنسري ، (قوله ثم خفف) أي بحذف الياء المشددة (قوله ولو أقوى لكان أولى) الاقواء عند علماء القوافي اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروي منها

عوجا على الطلل المحيل لأننا ، نبكي الديار كما بكى ابن خذام

والطلل ما شخص من رسم الدار والمحيل الذي حال أي أتى عليه حول لأننا بفتح اللام والهمزة أي لعلنا وابن خذام بالخاء والذال المعجمتين هو أول من بكى الديار من شعراء العرب ومعنى كلام المصنف ان الشاعر لو ارتكب الاقواء فضم ميم حرام لكان أولى من محافظته على اتفاق حركة الروي لما ينشأ عنه من ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة والاقواء وان كان عيبا الا أنه أسهل من هذا الذي خرج البيت عليه لأن كثيرا من فصحاء المتقدمين استعمله فقد وقع لهذا الشاعر نفسه فقد روى قوله

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ، ورسم عفت آثاره منذ أزمان

بالاطلاق فالنون مكسورة وقال بعد ذلك في هذه القصيدة

بنات بني عوف طهار نقية ، وأوجههم بيض المسافر غران

بضم النون وحينئذ فالأمر في الاقواء خفيف بالنسبة إلى ما ذكر في التخريج اه دماميني (قوله فعلة بنائه) أي بناء أوان وبقاء وقوله قطعه عن الاضافة أي فالأصل ولات الاوان أوان صلح فحذف المضاف اليه وهو صلح ونوى معناه فبني أوان وقوله شبهه بنزال أي في اللفظ وكذا قوله ان ليس حين بقاء فأصله ان ليس الحين حين بقاء صلح فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبني وكسر لشبهه بنزال (قوله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية) تقدم الكلام على هذا في حرف الحاء وتقدم ان مجرد مشابهة الاسم للحرف في اللفظ لا ينهض مقتضيا لبناء ذلك الاسم (قوله ومن نونها الخ) قال الدماميني تقدم في فصل حاشا من حرف الحاء المهملة في الباب الأول أنه يجوز كون هذا التنوين للتنكير لا للتمكين فلا يدل ثبوته على الاعراب (قوله لذلك) أي لالغاء الشبه بنزال (قوله وآمنه) عطف على أكثر أي أكثرها كوانا وآمنه (قوله اعطاء الحرف الخ) قال الدماميني هذا لا مدخل له في الاعراب فما باله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب قال الشمني وأقول انما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا انما هو على سبيل الاستطراد (قوله حتى ادغم فيه) اي بعد ابدال الاول من الثاني والشأن ادغام المتماثلين (قوله وحتى اجتمعا) اي الحرفان المتقاربان في

وقول أبي جهل ما تنقم الحرب العوان مني ⁂ بازل عامين حديث سني ⁂ لمثل هذا ولدتني أمي ⁂ وقول آخر إذا ركبت فاجعلوني وسطا ⁂ إني كبير لا أطيق العندا ⁂ ويسمى ذلك اكفاء والثالث وهو ما اعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب فانهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بافعل في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا قال

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك اقتباسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر ابن الانباري ولا يقال إلا لمن صغر سنه

(القاعدة الثانية)

ان الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر والأكثر الرفع وقال

كبير أناس في بجاد مزمل

وقيل به في وحور عين فيمن جرهما فان العطف على ولدان مخلدون لا على أكواب وأباريق إذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات وكأنه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على أكواب باعتبار المعنى إذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب ينعمون بأكواب وقيل في وأرجلكم بالخفض انه عطف على أيديكم لا على رؤسكم اذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا

---

المخرج والروى هو الحرف الأخير من القافية والقافية آخر كلمة من البيت وقيل هي من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله وحتى اجتمعا) أي لكونهما كحرف واحد (قوله العندا) جمع عاند وهو الجمل الذي يحود عن الطريق (قوله ويسمى ذلك) أي اجتماع رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد إكفاء مؤخوذ من أكفأت بمعنى قلبت أو بمعنى أملت لأن الشاعر يقلب الروى ويميله عن طريقه إلى آخر ثم ان ثبوته في البيتين الأولين مقطوع به لعدم صلاحية الواو فيهما لأن تكون رويا إذ هي حرف اطلاق فالروى ماقبلها وهو النون في الأول والميم في الثاني وهما متقاربان في المخرج وكذا الكلام في البيتين الأخيرين فان الألف فيهما للاطلاق فلا تكون رويا وإنما هو ماقبلها وهو الطاء في الأول والدال في الثاني وهما متقاربان وأما أبيات أبي جهل فلا نسلم ان فيها اكفاء لجواز جعل ياء المتكلم رويا فقد نص بعض علماء القوافي على جواز جعل الياء الساكنة التي لم ينفتح ماقبلها رويا سواء كانت للمتكلم أو لغيره وان كان ذلك قليلا كقوله

نروح ونغدو لحاجاتنا ⁂ وحاجة من عاش لا تنقضى
تموت مع المرء حاجاته ⁂ وتبقى له حاجة ما بقى

اه دماميني (قوله وافادة للمبالغة) اللام للتقوية (قوله لشبهه بأفعل التفضيل) أي فانه يصغر فيقال زيد أميلح من عمرو وأحيسن منه (قوله فيما ذكرنا) أي الوزن وارادة المبالغة (قوله يا ما أميلح) بكسر ماقبل آخره وكذا تقول في يا ما أحيسن وتمامه من هؤليائكن الضال والسمر ⁂ يقال شدن الغزال يشدن شدونا اذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه وفي الصحاح عطون مكان شدن مأخوذ من العطو وهو التناول ورفع الرأس والظاهر ان المراد هنا الثاني أي رفعن رؤسهن لنا وهؤليائكن تصغير هؤلائكن والضال السدر البري والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر عظيم ذو شوك يقال له الطلح (قوله ولم يسمع ذلك) أي تصغير أفعل في التعجب (قوله مع هذا) أي مع كونه لم يسمع تصغير أفعل في التعجب الا في هذين اللفظين (قوله قاسوه) أي فأجازوا أن يقال ما أليطف زيدا (قوله وليس كذلك) فقد قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك في ذلك عن ابن كيسان هو كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسئلة وما حكاه عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فاعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله ولا يقال) أي أفعل في التعجب مصغرا الا لمن صغر سنه (قوله حكم الشيء) أي في الاعراب وغيره على ما يأتي له وان اعترض بالنظر لغيره اذ لا دخل له في هذا الفن (قوله خرب) صفة لجحر فكان حقه الرفع ولكن جر لمجاورته المجرور فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع منها اشتغال المحل بحركة المجاورة فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا اعراب أي وانما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لان الاتيان بها انما هو لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى (قوله كبير أناس) صدره كأن أبانا في عرانين وبله ⁂ فلفظ مزمل في المثال وان كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديرا والعامل انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه اياها من جهة المعنى ولا تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية (قوله مزمل) بالجر وهو صفة لكبير فكان حقه الرفع وجر لمجاورته المجرور (قوله وقيل به) أي بالجر على الجوار (قوله وقيل العطف الخ) أي وحينئذ فلا شاهد فيه وكذا فيما بعده (قوله على جنات) أي من قوله في جنات النعيم (قوله على أكواب) المراد بها الاقداح التي لا عرا لها والأباريق التي لها عرا وخراطيم (قوله انه عطف على أيديكم) أي وحينئذ فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة (قوله كما مثلنا) أي بجحر

وفى التوكيد نادرا كقوله ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت عرا الذنب * قال الفراء انشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعنى بالنصب فقال هو خير مما قلته أنا ثم استنشدته اياه فانشدنيه بالخفض ولا يكون فى النسق لان العاطف يمنع من التجاور وقال الزمخشرى لما كانت الأرجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجىء بالغاية اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لأن المسح لم تضرب له غاية فى الشريعة انتهى (تنبيه) انكر السيرافى وابن جنى الخفض على الجوار وتأولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافى الاصل خرب الجحر منه بتنوين ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الاسناد الى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جنى الاصل خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هى له وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس وقول السيرافى ان هذا مثل مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين مردود لان ذلك إنما يجوز فى الوصف الثانى دون الاول على ماسيأتى ومن ذلك قولهم

ضب خرب وبالبيت بعده (قوله وفى التوكيد نادرا) اى ولا يكون فى العطف لان العاطف فاصل بين المتجاورين فيمنع من المجاورة والبدل على نية تكرار العامل فالعامل المقدر مانع منها لفصله (قوله ياصاح الخ) صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التأنيث فترخيمه شاذ وقال ابن خروف أصله ياصاحبى فرخم أولا بحذف الكلمة الثانية اجراء له مجرى المركب المزجى ثم رخم ثانيا بحذف الباء من صاحب وهو تعسف لاداعى اليه (قوله كلهم) هو بالجر لمجاورة المجرور أى الزوجات مع انه فى المعنى توكيد لذوى المنصوب (قوله إذا انحلت عرا الذنب) أراد بالذنب الذكر كناية أى بلغ الازواج اى أنه إن انحلت رأس الذكر وتركوا الجماع لضعفهم لا يوجد حينئذ وصل من الزوجات لهم (قوله هو خير) أى لكن المسموع عنهم هكذا (قوله ثم استنشدته) أى لعله أن يرجع عما قاله أولا (قوله ولا يكون فى النسق) أى لا يكون الجر على المجاورة فى النسق وقوله وقال الخ جواب عما يقال اذا لم يجز الجر بالعطف على المجاورة فما تصنع بالآية فأجاب بما ذكره (قوله تغسل) أى شانها ان تغسل وقوله بصب الماء عليها أى وأما الآخران فينقل الماء اليهما أى الشان أنه ينقل بالغرف الى وجهه ويديه وأما فى الرجلين الشان أن يصب عليهما ولا يرفع لهما كما فيما قبلهما (قوله فعطفت على الممسوح) اى لا على الايدى حتى يكون من الجر على المجاورة فى العطف (قوله لا لتمسح) أى مسحا حقيقيا (قوله ولكن لينبه الخ) أى وحينئذ فالمسح مستعمل فى حقيقته بالنسبة للرأس وفى مجازه بالنسبة للارجل أو أنه من عموم المجاز بمعنى الانالة (قوله اماطة) اى ازالة (قوله لان المسح الخ) الحاصل ان الاتيان بالغاية يدل على ماذكر من أن الأرجل تغسل ولا تمسح لان المسح لم تجعل له غاية فى الشرع وإنما جعلت للغسل وحينئذ فعطفها على الممسوح إنما هو للتنبيه على طلب الاقتصاد فى صب الماء عليها (قوله الخفض على الجوار) أى فى الوصف والتوكيد وغيرهما (قوله ثم قال السيرافى) أى فى بيان التأويل (قوله الاصل خرب الجحر منه) أى فالاصل الأصيل خرب الجحر منه فخرب نعت لضب جار على غير من هو له والجحر فاعل بخرب لانها صفة مشبهة ومنه متعلق بخرب ثم حذف منه للعلم به وان كان ضمير الصفة ثم حول الاسناد لضمير الموصوف فقيل هذا جحر ضب خرب الجحر ثم أضيف فقيل هذا جحر ضب خرب الجحر ثم أتى بضمير الجحر مكان الجحر وقيل خرب واستتر الضمير فى خرب فقد تحمل خرب ضميرين ضمير الجحر وضمير الموصوف الذى استتر أولا فقول المصنف واستتر أى فى خرب فعنده يجوز تحمل الوصف لضميرين (قوله بتنوين) أى خرب وقوله ورفع الجحر اى على الفاعلية (قوله مع جريان الصفة الخ) وذلك لان الصفة انما هى للضب واجريت على الجحر (قوله لا قاعدين) عطف على قائم الذى هو صفة لرجل جارية على غير من هى له وقوله وقول السيرافى اى فى الجواب عن الالزام وحاصله ان قاعدين فى المثال صفة لرجل لان المعطوف على الصفة صفة وهى جارية على غير من هى له لان ضمير قاعدين للأبوين ولم يبرز الضمير فيها وإلا لقيل قاعدين هما فكما جاز عدم الابراز فى قاعدين فليجز فى خرب (قوله لان ذلك) أى جعل الوصف الجارى على غير من هو له غير محتو على الضمير إنما يجوز الخ (قوله انما يجوز فى الوصف الثانى) اى لاشتماله على ضمير الموصوف استلزاما فكانه جار على من هو له بيان ذلك ان الضمير فى قاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل لان الضمير فى أبواه للرجل وضمير قاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل وحينئذ فقاعدين مستلزم لضمير الرجل فمحل تعين ابراز الضمير فى الصفة اذا جرت على غير من هى له اذا لم تكن محتوية على ضمير الموصوف استلزاما وإلا لم يجب الابراز (قوله انما يجوز فى الوصف الثانى دون الاول) أى وخرب فى المثال ليس وصفا ثانيا مثل قاعدين فقياس خرب على قاعدين قياس مع الفارق (قوله على ماسياتى) اى فى القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك) اى مما يعطى حكم المجاور واعلم ان ماذكره من الامثلة ماعدا قوله سلاسلا

فى الآية الأولى حذفه لأنه لا دخل له فى الاعراب الذى بعد أنه إنما يأتى فى كتابه بالأحكام المتعلقة به (قوله هنأنى) أى اتانى هنيئا بلا مشقة وقوله ومرأنى أى جعل عيشى مريئا أى حيد المعيشة مستحسنا إلا ان الهمزة حذفت منه عند اقترانه بهنأنى طلبا للمشاكلة (قوله بفتحة فكسرة) أى فكسروا النون وسكنوا الجيم طلبا لمشاكلة ماقبله (قوله كذا قالوا) أى قال العلماء ان الكسر والسكون فى رجس نجس لاجل المشاكلة (قوله وإنما يتم هذا) أى ماقالوه وقوله أن لو كانوا أى العرب لا يقولون هنا أى عند اجتماع رجس ونجس (قوله وحينئذ) أى وحينئذ كانوا لا يقولون عند الاجتماع نجس بفتح فكسر وقوله إنما هو الالتزام أى التزام الكسر والسكون وقوله للتناسب متعلق بالاستشهاد (قوله وأما إذا لم يلتزم) أى الكسر مع السكون عند الاجتماع بان كانوا تارة يكسرون النون ويسكنون الجيم وتارة يفتحون النون ويكسرون الجيم فلا يكون الكسر مع الاسكان شاهدا للتناسب لأن هذا جائز بدون تقدم رجس (قوله فى كل فعل) أى فى كل كلمة على وزن فعل سواء كانت اسما أو فعلا سواء كانت عينها حرف حلق مثل فخذ وشهد أو غير حرف حلق كما ذكره من الامثلة ولهم فى تخفيف ذلك وجه آخر وهو اسكان العين وابقاء الفاء على الفتح كفخذ وكتف هذا فى الاسم وأما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذى عينه حرف حلق من جواز الوجهين المذكورين وجواز اتباع فائه لعينه فى الحركة فيكون لك فى نحو شهد وفخذ من الوجوه الفرعية ثلاثة فتح الأول واسكان الثانى وكسر الأول واسكان الثانى وكسرهما وان لم تكن عينه حرفا حلقيا نحو علم فليس فيه من الفرعية الا وجه واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على فتحها وعلى هذا يتخرج اللغز وهو قوله
* خليلى دمع العين حز نا كوى القلباء * بسكون الميم وفتح العين من دمع وبرفع العين (قوله وقولهم) عطف على قوله سابقا وقولهم هنأنى (قوله بضم دال حدث) أى والاصل بفتحها فضمت قصدا لمناسبة الازدواج (قوله بصرف سلاسلا) أى ليناسب ما بعده وهو أغلالا وسعيرا (قوله مأزورات غير مأجورات) أى فهمز الاول لتناسب همز الثانى ومشاكلته أى ارجعن وعليكن الوزر لا الأجر وقال النبى صلى الله عليه وسلم لهن ذلك لانهن كن جالسات ينتظرن جنازة (قوله بالهمزة) أى لمجاورة المهموز وهو الآخرة (قوله أحب المؤقدين الخ) البيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك وموسى ابنه وجعدة بنته وكانا يوقدان نار القرى (قوله على اعطاء الواو الخ) أى وكذا يؤقنون فى الآية (قوله حكم الواو المضمومة) أى والواو إذا كانت مضمومة بالفعل يجوز قلبها همزة ولكن فى هذا شىء وذلك لأن القاعدة اعطاء الشىء حكم مجاور ذلك الشىء وهنا ليس الأمر كذلك اه تقرير دردير (قوله ومن ذلك الخ) حاصله أن لام الكلمة إذا كانت واوا وقبلها واو فتدغم وتقلب الواو المتطرفة ياء وتدغم فاجرى عين الكلمة فى ذلك مجرى لام الكلمة وأنت خبير بان هذا خارج عن القاعدة تامل اه تقرير دردير (قوله فى عصو) أصله عصوو وقعت الواو متطرفة فقلبت ياء ثم قلبت الواو الأولى ياء (قوله قد يشربون لفظا معنى لفظ) هذا ظاهر فى تغاير المعنيين فلا يشمل نحو وأحسن بى أى لطف فان اللطف والاحسان واحد فالأولى ان التضمين الحاق مادة باخرى لتضمنها معناها ولو فى الجملة أعنى باتحاد أو تناسب (قوله ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين) ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها ومجازها الا ترى أن الفعل من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليس حقيقة الايلاء الا الحلف فاستعماله فى الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب فقد أطلق فعل الايلاء مرادا به ذانك المعنيان جميعا وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك وهو أى الجمع المذكور إنما يأتى على قول الأصوليين ان قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة أما على طريقة البيانيين من اشتراط كونها مانعة من ارادة المعنى الحقيقى فقيل ان التضمين حقيقة ملوحة لغيرها وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل ...نعم لا فى معناه الحقيقى فالفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال ماخوذ من الفعل الآخر

---

هنأنى ومرأنى والأصل أمرأنى وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والأصل نجس بفتحة فكسرة كذا قالوا وإنما يتم هذ أن لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد انما هو الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون فى كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقولهم أخذه ماقدم وماحدث بضم دال حدث وقراءة جماعة سلاسلا وأغلالا بصرف سلاسل وفى الحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات والأصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقراءة أبى حية يؤقنون بالهمزة وقوله

أحب المؤقدين إلى مؤسى وجعدة اذ أضاءهما الوقود

بهمز المؤقدين ومؤسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل فى وجوه أجوه وفى وقتت أقتت ومن ذلك قولهم فى صوم صيم حملا على قولهم فى عصو عصى وكان أبو على ينشد فى مثل ذلك * قد يؤخذ الجار بجرم الجار

(القاعدة الثالثة)

قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين

قال الزمخشري ألا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزين الى غيرهم ولا تأكلوا أموالهم الى اموالكم أى ولا تضموها اليها آكلين انتهى ومن مثل (٣٠٦) ذلك أيضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضاء فعدى بالى مثل وقد أفضى بعضكم الى بعض وانما أصل الرفث أن يتعدى بالباء يقال أرفث فلان بامرأته وقوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه اى فلن تحرموه أى فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدى الى اثنين لا الى واحد وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اى لا تنووا ولهذا عدى بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون الى الملأ الأعلى أى لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده اى استجاب فعدى يسمع فى الأول بالى وفى الثانى باللام وانما اصله ان يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح أى يميز ولهذا عدى بمن لا بنفسه وقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم اى يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف فلهذا عدى بمن ولما خفى التضمين على بعضهم فى الآية ورأى أنه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى للذين كما تقول لى منك مبرة قال واما قول الفقهاء آلى من امراته فغلط اوقعهم فيه عدم فهم المتعلق فى الآية وقال ابو كبير الهذلى

حملت به فى ليلة مزؤدة ... كرها وعقد نطاقها لم يحلل

وقال قبله ❊ ممن حملن به وهن عواقد ❊ حبك النطاق فشب غير مهبل ❊ مزؤدة اى مذعورة ويروى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسرى وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوى مع انه الحقيقة لان ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه والشاهد

بمعونة القرينة اللفظية فقولنا أحمد اليك فلانا معناه أحمده منهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا أى نادما على كذا فمعنى الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور وزعم بعضهم أن التضمين بالمعنى الذى ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور يسمى تضمينا بيانيا وانه مقابل للنحوى وقيل ان التضمين من باب المجاز ويعتبر المعنى الحقيقى قيدا وهذا هو الذى اعتبره الزمخشرى فعلى مذهب السعد يقال ولا تأكلوا أموالهم ضاميها الى اموالكم وعلى مذهب الزمخشرى تقول ولا تضموها اليها آكلين وقيل ان التضمين من الكناية أى لفظ أريد به لازم معناه فالاقوال خمسة وانظر ما يبان صحة الاخير منها تأمل اه تقرير دردير (قوله مجاوزين الى غيرهم) أى فى حال كونهما مجاوزين ومنصرفين الى غير الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى أعنى الفقراء (قوله لا الى واحد) أى فنائب الفاعل واحد والمصرح به الثانى (قوله فى الأول) أى فى الموضع الأول وقوله وفى الثانى مراده انه ثان فى المادة والا فالاول يسمعون والثانى سمع (قوله وانما أصله أن يتعدى بنفسه) قال فى الكشاف فان قلت أى فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت حديثه وبين قولك سمعت الى حديثه قلت المعدى بنفسه يفيد الادراك فقط والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله بالحلف) أشار بذلك الى أن يؤلون مضمن معنى يمتنعون مع معناه الاصلى وهو الحلف (قوله بمعنى للذين) أى لا بقوله يؤلون والاوضح بمتعلق للذين أى التربص كائن للذين وكائن من نسائهم (قوله لى منك مبرة) أى مبرة كائنة لى وكائنة منك (قوله عدم فهم المتعلق) أى عدم فهمه فهما صحيحا اذ فهموا ان قوله من نسائهم متعلق بيؤلون (قوله وقال أبو كبير) أى فى وصف ربيبه تأبط شرا والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فيشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر الى الارض وانما ذكر ان أمه كانت مكرهة لان ذلك عند العرب من الحالات التى تقتضى نجابة الولد ومن كلام بعضهم اذا أردت ان تنجب الولد أى تأتى بالولد نجيبا كريما فاغضبها عند الجماع بحيث تكون كارهة له وكان السبب فيه ان غضب المرأة فى تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الشهوة لأبيه فيكتسب بذلك اتمام خصال الرجولية (قوله لم يحلل) أى غير مفكوك وبعده

فاتت به حوش الفؤاد مبطنا ❊ سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

(قوله ممن حملن) ضمير حملن للنساء وان لم يجر لهن ذكر لان المراد مفهوم وعواقد لحكاية الحال الماضية ولهذا أعمله نحو وكلبهم باسط ذراعيه واضافة حبك للنطاق من اضافة الصفة للموصوف أى النطاق المحبوك أى المنقوش والحبك شقة تشد به المرأة وسطها والحبك الطى والطريق فى الرمل ونقش يشبهه وقوله فشب أى فكان فى زمن الشباب غير مهبل أى غير كثير اللحم من قولك هبله اللحم أثقله والضمير فى به عائد على من باعتبار لفظها والمعنى ان هذا الفتى من الفتيان الذين حملت بهم الامهات وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محمودا مرضيا (قوله مزؤدة) بالزاى كما قاله الشمنى وقوله ويروى أى وهو يروى لانه لا يروى الا بالجر صفة أو بالنصب (قوله مثل والليل اذا يسرى) أى مثله فى الاسناد المجازى اذ الليل لا يخاف بل يخاف منه ولا يسرى بل يسرى فيه (قوله وليس بقوى) اى ليس المعنى على النصب على الحال بقوى وقوله مع أنه الحقيقة اى لان الذعور وهو الخوف من أوصاف المرأة فهو حال منها (قوله حينئذ) اى حين نصب مذعورة على الحال (قوله لا كبير فائدة الخ) أى لانه لبيان الواقع فلا دخل له فى المدح لان كون حملها ليلا أو نهارا لا دخل له فى المدح وأما على رواية الجر فالمعنى قوى لان كون حملها فى ليلة يتوقع فيها الخوف يفيد أن

امه

فى الآية الأولى حذفه لأنه لادخل له فى الاعراب الذى وعد أنه إنما يأتى فى كتابه بالأحكام المتعلقة به (قوله هنأنى) أى اتانى هنيئا بلا مشقة وقوله ومرأنى أى جعل عيشى مريئا أى حميد المعيشة مستحسنا إلا ان الهمزة حذفت منه عند اقترانه بهنأنى طلبا للمشاكلة (قوله بفتحة فكسرة) أى فكسروا النون وسكنوا الجيم طلبا لمشاكلة ماقبله (قوله كذا قالوا) أى قال العلماء ان الكسر والسكون فى رجس نجس لاجل المشاكلة (قوله وإنما يتم هذا) أى ماقالوه وقوله أن لو كانوا أى العرب لايقولون هنا اى عند اجتماع رجس ونجس (قوله وحينئذ) أى وحينئذ كانوا لايقولون عند الاجتماع نجس بفتح فكسر وقوله إنما هو الالتزام أى التزام الكسر والسكون وقوله للتناسب متعلق بالاستشهاد (قوله وأما إذا لم يلتزم) أى الكسر مع السكون عند الاجتماع بان كانوا تارة يكسرون النون ويسكنون الجيم وتارة يفتحون النون ويكسرون الجيم فلا يكون الكسر مع الاسكان شاهدا للتناسب لأن هذا جائز بدون تقدم رجس (قوله فى كل فعل) أى فى كل كلمة على وزن فعل سواء كانت اسما أو فعلا سواء كانت عينها حرف حلق مثل فخذ وشهد أو غير حرف حلق كما ذكره من الامثلة ولهم فى تخفيف ذلك وجه آخر وهو اسكان العين وابقاء الفاء على الفتح كفخذ وكتف هذا فى الاسم وأما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذى عينه حرف حلق من جواز الوجهين المذكورين وجواز اتباع فائه لعينه فى الحركة فيكون لك فى نحو شهد وفخذ من الوجوه الفرعية ثلاثة فتح الأول واسكان الثانى وكسر الأول واسكان الثانى وكسرهما وان لم تكن عينه حرفا حلقيا نحو علم فليس فيه من الفرعية الا وجه واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على فتحها وعلى هذا يتخرج اللغز وهو قوله

* خليلى دمع العين حزنا كوى القلبا * بسكون الميم وفتح العين من دمع وبرفع العين (قوله وقولهم) عطف على قوله سابقا قولهم هنأنى (قوله بضم دال حدث) أى والاصل بفتحها فضمت قصدا لمناسبة الازدواج (قوله بصرف سلاسلا) أى ليناسب ما بعده وهو أغلالا وسعيرا (قوله مأزورات غير مأجورات) أى فهمز الاول لتناسب همز الثانى ومشاكلته أى ارجعن وعليكن الوزر لا الأجر وقال النبى صلى الله عليه وسلم لهن ذلك لانهن كن جالسات ينتظرن جنازة (قوله بالهمزة) أى لمجاورة المهموز وهو الآخرة (قوله أحب المؤقدين الخ) البيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك وموسى ابنه وجعدة بنته وكانا يوقدان نار القرى (قوله على اعطاء الواو الخ) أى وكذا يؤقنون فى الآية (قوله حكم الواو المضمومة) أى والواو إذا كانت مضمومة بالفعل يجوز قلبها همزة ولكن فى هذا شئ وذلك لأن القاعدة اعطاء الشئ حكم مجاور ذلك الشئ وهنا ليس الامر كذلك اه تقرير دردير (قوله ومن ذلك الخ) حاصله أن لام الكلمة إذا كانت واوا وقبلها واو فتدغم وتقلب الواو المتطرفة ياء وتدغم فاجرى عين الكلمة فى ذلك مجرى لام الكلمة وأنت خبير بان هذا خارج عن القاعدة تأمل اه تقرير دردير (قوله فى عصو) أصله عصوو وقعت الواو متطرفة فقلبت ياء ثم قلبت الواو الأولى ياء (قوله قد يشربون لفظا معنى لفظ) هذا ظاهر فى تغاير المعنيين فلا يشمل نحو وأحسن بى أى لطف فان اللطف والاحسان واحد فالأولى ان التضمين الحاق مادة باخرى لتضمنها معناها ولو فى الجملة أعنى باتحاد أو تناسب (قوله ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين) ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها ومجازها الا ترى أن الفعل من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليس حقيقة الايلاء الا الحلف فاستعماله فى الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب فقد أطلق فعل الايلاء مرادا به ذانك المعنيان جميعا وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك وهو أى الجمع المذكور إنما يأتى على قول الاصوليين ان قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة أما على طريقة البيانيين من اشتراط كونها مانعة من ارادة المعنى الحقيقى فقيل ان التضمين حقيقة ملوحة لغيرها وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى فالفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال ماخوذ من الفعل الآخر

هنأنى ومرأنى والأصل أمرأنى وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والأصل نجس بفتحة فكسرة كذا قالوا وإنما يتم هذا أن لو كانوا لايقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد انما هو الالتزام للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون فى كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف واين ونبق وقولهم أخذه ماقدم وما حدث بضم دال حدث وقراءة جماعة سلاسلا وأغلالا بصرف سلاسل وفى الحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات والأصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقراءة أبى حية يؤقنون بالهمزة وقوله

أحب المؤقدين إلى مؤسى وجعدة إذ أضاءهما الوقود

بهمز المؤقدين ومؤسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل فى وجوه أجوه وفى وقتت أقتت ومن ذلك قولهم فى صوم صيم حملا على قولهم فى عصو عصى وكان أبو على ينشد فى مثل ذلك * قد يؤخذ الجار بجرم الجار

(القاعدة الثالثة)

قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين

قال الزمخشري ألا ترى كيف رجع معنى ولا تعدعيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزين الى غيرهم ولا تأكلوا أموالهم الى اموالكم أي ولا تضموها اليها آكلين انتهى ومن مثل (٣٠٦) ذلك أيضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضاء فعدي بالى مثل وقد أفضى بعضكم الى بعض وانما أصل الرفث أن يتعدى بالباء يقال أرفث فلان بامرأته وقوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه اى فلن تحرموه أي فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدي الى اثنين لا الى واحد وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اى لا تنوا ولهذا عدي بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون الى الملأ الأعلى أي لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده اي استجاب فعدي يسمع في الأول بالى وفي الثاني باللام وانما اصله ان يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح أي يميز ولهذا عدي بمن لا بنفسه وقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم اي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف فلهذا عدي بمن ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية ورأى أنه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى للذين كما تقول لي منك مبرة قال واما قول الفقهاء آلى من امراته فغلط اوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية وقال ابو كبير الهذلي

حملت به في ليلة مزؤدة كرها وعقد نطاقها لم يحلل

وقال قبله * ممن حملن به وهن عواقد * حبك النطاق فشب غير مهبل * مزؤدة اي مذعورة ويروى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسري وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوي مع انه الحقيقة لان ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه والشاهد امه

---

بمعونة القرينة اللفظية فقولنا أحمد اليك فلانا معناه أحمده منهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا أي نادما على كذا فمعنى الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور وزعم بعضهم أن التضمين بالمعنى الذي ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور يسمى تضمينا بيانيا وانه مقابل للنحوي وقيل ان التضمين من باب المجاز ويعتبر المعنى الحقيقي قيدا وهذا هو الذي اعتبره الزمخشري فعلى مذهب السعد يقال ولا تأكلوا أموالهم ضاميها الى اموالكم وعلى مذهب الزمخشري تقول ولا تضموها اليها آكلين وقيل ان التضمين من الكناية أي لفظ أريد به لازم معناه فالاقوال خمسة وانظر ما بيان صحة الاخير منها تأمل اه تقرير دردير (قوله مجاوزين الى غيرهم) أي في حال كونهما مجاوزين ومنصرفين الى غير الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي أعني الفقراء (قوله لا الى واحد) أي فنائب الفاعل واحد والمصرح به الثاني (قوله في الأول) أي في الموضع الأول وقوله وفي الثاني مراده انه ثان في المادة والا فالاول يسمعون والثاني سمع (قوله وانما أصله أن يتعدى بنفسه) قال في الكشاف فان قلت أي فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت حديثه وبين قولك سمعت الى حديثه قلت المعدى بنفسه يفيد الادراك فقط والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله بالحلف) أشار بذلك الى أن يؤلون مضمن معنى يمتنعون مع معناه الاصلي وهو الحلف (قوله بمعنى للذين) أي لا بقوله يؤلون والاوضح بمتعلق للذين أي التربص كائن للذين وكائن من نسائهم (قوله لي منك مبرة) أي مبرة كائنة لي وكائنة منك (قوله عدم فهم المتعلق) أي عدم فهمه فهما صحيحا اذ فهموا ان قوله من نسائهم متعلق بيؤلون (قوله وقال أبو كبير) أي في وصف ربيبه تأبط شرا والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فيشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر الى الارض وانما ذكر ان أمه كانت مكرهة لان ذلك عند العرب من الحالات التي تقتضي نجابة الولد ومن كلام بعضهم اذا أردت ان تنجب الولد أي تأتي بالولد نجيبا كريما فاغضبها عند الجماع بحيث تكون كارهة له وكان السبب فيه ان غضب المرأة في تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كمال الشهوة لأبيه فيكتسب بذلك اتمام خصال الرجولية (قوله لم يحلل) أي غير مفكوك وبعده

فاتت به حوش الفؤاد مبطنا * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

(قوله ممن حملن) ضمير حملن للنساء وان لم يجر لهن ذكر لان المراد مفهوم وعواقد لحكاية الحال الماضية ولهذا أعمله نحو وكلبهم باسط ذراعيه واضافة حبك للنطاق من اضافة الصفة للموصوف أي النطاق المحبوك أي المنقوش والحبك شقة تشد به المرأة وسطها والحبك الطي والطريق في الرمل ونقش يشبهه وقوله فشب أي فكان في زمن الشباب غير مهبل أي غير كثير اللحم من قولك هبله اللحم أثقله والضمير في به عائد على من باعتبار لفظها والمعنى ان هذا الفتى من الفتيان الذين حملت بهم الامهات وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محمودا مرضيا (قوله مزؤدة) بالزاي كما قاله الشمني وقوله ويروى أي وهو يروى لانه لا يروى الا بالجر صفة أو بالنصب (قوله مثل والليل اذا يسري) أي مثله في الاسناد المجازي اذ الليل لا يخاف بل يخاف منه ولا يسري بل يسرى فيه (قوله وليس بقوي) اى ليس المعنى على النصب على الحال بقوي وقوله مع أنه الحقيقة اى لان الذعور وهو الخوف من أوصاف المرأة فهو حال منها (قوله حينئذ) اى حين نصب مذعورة على الحال (قوله لا كبير فائدة الخ) أي لانه لبيان الواقع فلا دخل له في المدح لان كون حملها ليلا أو نهارا لا دخل له في المدح وأما على رواية الجر فالمعنى قوي لان كون حملها في ليلة يتوقع فيها الخوف يفيد أن

فيها انه ضمن حمل معنى علق ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق كيف تراني قاليا مجني * قد قتل الله زيادا عني * أي صرفه عني بالقتل وهو كثير قال أبو الفتح في كتاب التمام أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقا اه

﴿القاعدة الرابعة﴾

انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما او اختلاط فلهذا قالوا الابوين في الاب والام ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس وفي الاب والخالة ومنه ورفع أبويه على العرش والمشرقين والمغربين ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وإنما الخافق المغرب ثم إنما سمي خافقا مجازا وإنما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي

واستقبلت قمر السماء بوجهها * فأرتني القمرين في وقت معا

أي الشمس وهو وجهها وقمر السماء وقال التبريزي يجوز انه أراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما انه لا تجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح والقمران في العرف الشمس والقمر وقيل ان منه قول الفرزدق

أخذنا بآفاق السماء عليكم * لنا قمراها والنجوم الطوالع

وقيل إنما أراد محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام لان نسبه راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة وقالوا العمرين في أبي بكر وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرد بانه قيل لعثمان رضي الله عنه

---

أمه كانت كارهة للجماع (قوله فيهما) أي في البيتين حيث قال حملت به وقال ممن حملن به (قوله مجني) المجن بكسر الميم الترس والجمع مجان بفتحها أخذا من الجنة وهي الستر لان صاحبه يستتر به عما يقصد به من مكروه وقاليا بالياء المثناة التحتية أي باغضا وهاجرا وضبطه الشمني بالموحدة ولعل معناه وضعه على عكس الاتقاء فيوافق نسخة المثناة أي هاجرا وزياد هو ابن أبيه الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه من أبيه أسلم في زمان أبي بكر وولد في عام الفتح على فراش الحارث ابن كلدة من زوجته سلية جاريته وولي العراق سنة ثمان وأربعين ومات سنة ثلاث وخمسين (قوله وهو) أي التضمين كثير وقوله قال أبو الفتح دليل لقوله وهو كثير (قوله قال أبو الفتح الخ) هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسي وقيل الثاني فقط وظاهر أنه ليس كل حذف مقيسا وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد (قوله أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره) وذلك بأن يطلق اسمه على الآخر ويثنى بهذا الاعتبار قصدا اليه والى الآخر جميعا حتى يكون معنى الأبوين المسميين بالأب قال التفتازاني أما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من أي أنواعه لم أر أحدا حام حوله لكن انت خبير بان قول المصنف للتناسب يقتضي أن الأول أعني التغليب للتناسب استعارة للمشابهة والثاني وهو التغليب للاختلاط مجاز مرسل للضدية أو المجاورة وهو ظاهر في جعل الأم أبا مثلا وأما أبوين فحقيقة ومجاز باعتبارين أو أنه من عموم المجاز بان يفسر الابوين بالوالدين اه تقرير شيخنا دردير (قوله لتناسب بينهما) أي بان كانا متصاحبين أو متشابهين أو متقابلين (قوله فلهذا قالوا الأبوين الخ) هذا مثال التغليب للتناسب وكذا المشرقين والمغربين والعمرين ومثال التغليب للاختلاط ما يأتي بعد (قوله لكل واحد) دفع به توهم أن السدس للمجموع (قوله وفي الاب والخالة) أي بناء على أن زوجة يعقوب في ذلك الوقت هي خالة يوسف وأن أمه ماتت وقيل ان الموجودة إذ ذاك إنما هي أمه وعلى الاول فالتغليب لمناسبة أي وجود التصاحب (قوله والمشرقين) هذا عطف على الأبوين أي وقالوا المشرقين والمغربين قيل انه لا تغليب في هذا والمراد مشرق الصيف ومشرق الشتاء ومغربهما وقيل مشرق الشمس ومشرق الفجر ومغرب الشمس ومغرب الشفق (قوله وإنما الخافق المغرب) أي وأما المشرق فهو محل الطلوع فالخافق محل الخفوق أي الغروب (قوله مخفوق فيه) من خفق النجم غرب وقيل انه لا تغليب وأنه من خفق اضطرب لاضطراب الارياح أو الكواكب أو الليل والنهار فيهما (قوله والقمرين) أي وقالوا القمرين فغلب هنا المذكر على المؤنث إذ لا بد للغلب من مزية فيغلب المذكر على المؤنث والأشرف على غيره (قوله واستقبلت الخ) قبله

نشرت ثلاث ذوائب من شعرها * في ليلة فأرت ليالي أربعا

(قوله يجوز انه أراد قمرا وقمرا) أي وحينئذ فلا تغليب بل فيه حقيقة ومجاز وقوله لانه لا يجتمع الخ علة لمحذوف أي انه أراد قمرا وقمرا وصح التعجب لانه الخ اه تقرير دردير (قوله انه أراد قمرا وقمرا) أي ان القمر انطبع في صفاء وجهها فرأيتهما كما قال

وإذا نظرت إلى محاسن وجهه * ألفيت وجهك في سناه غريقا

هذا هو الابلغ ويشير له قوله معا الا ما يتبادر من أنه نظر لها وللقمر في محله والحاصل ان كلام التبريزي يحتمل لامرين وحمله على ما قلناه أبلغ وعلى كل منهما لا تغليب في البيت وما قاله المصنف من التغليب أمدح (قوله امدح) أي لان جعل وجهها شمسا أبلغ وأعظم ولان القمرين في العرف للشمس والقمر فالمصنف ذكر وجها واحدا للأمدحية (قوله والقمران في العرف) أي كما يشهد له التعريف بال المفيدة للعهد ومقتضى كلام التبريزي التنكير (قوله ان منه) أي من التغليب (قوله لنا قمراها) أي الشمس والقمر والمراد بالنجوم الكواكب (قوله إنما أراد) أي بالقمرين محمدا والخليل مجازا (قوله وقالوا العمرين) غلبوا الأخف وقيل لطول مدة عمره فكثر استعماله وقوله فلا تغليب أي في كل ما ورد فيه العمرين (قوله قيل لعثمان) أي وقد

العجاجين في رؤبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة ولأجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع فان الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى كل دابة من ماء وفي من يمشي على رجلين اختلاط آخر في عبارة التفصيل فانه يعم الانسان والطائر واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لأن لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا إلا ابليس قال الزمخشري والاستثناء متصل لأنه واحد من بين أظهر الالوف من الملائكة فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ثم قال ويجوز أن يكون منقطعا ومن التغليب أو لتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم

كان قبل عمر بن عبد العزيز (قوله سيرة العمرين) أي أبي بكر وعمر (قوله وهذا) أي قوله أعتق العمران (قوله أطلقت الخ) أي على وجه التغليب وهذا مثال التغليب للاختلاط (قوله كل دابة من ماء) أي ان قوله من ماء فيه اختلاط وفصله بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الخ وفيه أيضا اختلاط آخر لأن الذي يمشي على رجلين يعم الانسان وغيره (قوله واسم المخاطبين) عطف على من من قوله أطلقت من على ما لا يعقل أي لأجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل وأطلق اسم المخاطبين على الغائبين بطريق التغليب في هذه الآية وبيان ذلك أن لعلكم متعلقة أي لها تعلق وارتباط بخلقكم والخلق واقع على المخاطبين وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالموصول المعطوف وحاصل المعنى خلقكم والذين من قبلكم لأجل التقوى فكان مقتضى الظاهر أن يقال لعلكم تتقون ولعلهم يتقون لكن غلب المخاطبين على الغائبين فقيل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست لعل متعلقة باعبدوا لينتفي التغليب لظهور انه ليس المراد اعبدوا ربكم لأجل التقوى لما يفضي اليه من تعليل الشيء بنفسه (قوله على الغائبين) أي للعموم السابق (قوله لعلكم تتقون) أي خلقكم وخلق من قبلكم لأجل التقوى والحاصل أنه تقدم غائب وهو والذين من قبلكم ومخاطبون وهو مدلول خلقكم وأطلق ضمير المخاطب في لعلكم عليهما (قوله لا باعبدوا) أي لئلا يلزم تعليل الشيء بنفسه أي اعبدوا لأجل التقوى والتقوى هي العبادة (قوله والمذكرين) أي ولأجل الاختلاط أطلق اسم المذكرين فهو عطف على المخاطبين أي أطلق اسم المخاطبين وأطلق اسم المذكرين (قوله والمذكرين على المؤنث الخ) يعني ولأجل الاختلاط أطلق وصف المذكرين على المؤنث وهذا هو تغليب المذكر على المؤنث في صفة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا أريدا معا أتى بصيغة المذكر كقوله تعالى وكانت أي مريم من القانتين أي المطيعين فعدت الانثى من الذكور حيث جعلت بمنزلتهم في التعبير بلفظ يخص به الذكور ضعاه دماميني (قوله في وكانت من القانتين) أي فلو لم يغلب لقال من القانتات (قوله والملائكة) أي وأطلق اسم الملائكة وهذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس متناولا لذلك الفرد كقوله تعالى وإذ قلنا للملائكة اسجدوا الآية فان ابليس داخل فيما أريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله تعالى فسجدوا متصلا على ما هو الاصل في الاستثناء (قوله ويجوز أن يكون منقطعا) وجهه أنه ليس بملك فلا يتناوله اسم الملائكة لكن ذكر الاباء والاستكبار يدل على أنه مأمور بالسجود تبعا كالعامة مع العلماء وإن لم يتناوله لفظ الملائكة (قوله ويجوز أن يكون منقطعا) أي بالنظر للمعنى الحقيقي أي نظرا لكونه ليس من الملائكة (قوله بخلاف الذين آمنوا معه) أي فانهم كانوا من أهل ملتهم فغلبوا في العود عليه وإن كان حقه أن لا يستعمل إلا في قومه وفي الخطاب أي في قوله لتعودن تغليب أيضا للاختلاط لان الخطاب في أو لتعودن حيث عبر بالجمع شامل لشعيب وللذين معه مع أن المخاطب إنما هو شعيب فقط والحاصل أن الآية فيها تغليبان أحدهما تغليب اتباعه عليه في نسبة العود إلى تلك الملة وهذا مذكور في المتن والثاني تغليب شعيب في الخطاب عليهم حيث عبر بالجمع مع أن المخاطب هو فقط (قوله يذرؤكم فيه) أي فان الميم شامل للعاقل ولغيره فلولا انه غلب لقال يذرؤكم ويذرؤكن وغلب الخطاب على الغيبة لان الكاف في يذرؤكم صادق بالانعام الذي هو من قبيل الغيبة وصادق بالضمير المخاطب في لكم فلولا انه غلب المخاطب لقال يذرؤكم وإياهن (قوله فان الخطاب فيه) أي في قوله يذرؤكم (قوله فغلب المخاطبون والعاقلون الخ) أي ففي الآية تغليبان لان المعنى جعل لكم أي خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أي من جنسكم أزواجا أي حلائل أو ذكورا واناثا وخلق للانعام من جنسها أزواجا يذرؤكم أي يبثكم ويكثركم أيها الناس والانعام فيه أي في هذا الجعل الذي هو منبع التكثير بالتناسب والتوالد ففي لفظ كم غلب المخاطبون أعني الناس على الغيب أعني الانعام وإلا لقال يذرؤكم وإياهن وغلب فيه أيضا

فى هذا التدبير وهو أن جعل للناس والانعام أزواجا حتى حصل بينهم التوالد لجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فلهذا جيء بفى دون الباء ونظيره ولكم فى القصاص حياة وزعم جماعة ان منه يا أيها الذين آمنوا ونحو بل أنتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ ﴿القاعدة الخامسة﴾ أنهم يعبرون بالفعل عن أمور * (٣٠٩) أحدها وقوعه وهو الأصل * والثانى مشارفته نحو وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن أى فشارفن انقضاء العدة والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم أى والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية أى لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت فى فصل لو ونظائرها ومما لم يتقدم ذكره قوله

إلى ملك كاد الجبال لفقده * تزول وزال الراسيات من الصخر *

الثالث إرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا إذا قضى أمرا فانما يقول له كن وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به إذا تناجيتم فلا تتناجوا بالاثم والعدوان إذا ناجيتم الرسول فقدموا الآية إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفى الصحيح إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل ومنه فى غيره فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين أى فأردنا الاخراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا الان ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فاذا حمل خلقنا وصورنا على إرادة الخلق والتصوير لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين أى خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ومثله وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا أى أردنا إهلاكها ثم دنى فتدلى أى أراد الدنو من محمد عليه الصلاة

---

العقلاء على غيرهم وإلا لقال يذروكم وايا كن قال بعض ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب جيء بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء جيء بالميم لا بالنون اه دماميني (قوله وهو ان جعل للناس الخ) أى وهو جعل الأزواج للناس والانعام (قوله ولكم فى القصاص حياة) لما كان مشروعية القصاص يترتب عليه الحياة بولغ فيه حتى جعل كالحياة لها فلهذا عبر بفى دون الباء (قوله ان منه) أى من التغليب (قوله يا أيها الذين آمنوا) أى فالنداء مفيد للخطاب والذين من قبيل الغيبة فغلب الغيبة وقال آمنوا ولو غلب الخطاب لقال آمنتم (قوله بل انتم قوم تجهلون) أى أن أنتم هذا من قبيل الخطاب وقوله قوم من قبيل الغيبة فغلب الخطاب وقال تجهلون (قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) يعنى أن الآية الثانية من قبيل ما روعى فيه المعنى دون اللفظ وذلك لأن تجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر ان يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة إذ هو اسم ظاهر فطريقه الغيبة لكن لما كان القوم المعنى به هنا المخاطبون بقوله أنتم روعى معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وترك رعاية لفظه فلم يجعل ضميره ضمير غيبة وأما الآية الاولى فروعى فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعى لفظه دون معناه فقيل آمنوا بطريق الغيبة ولم يقل آمنتم بطريق الخطاب اه دماميني (قوله وانما هذا) أى قوله بل أنتم قوم تجهلون من مراعاة المعنى وذلك لأن تجهلون وصف لقوم الذى هو من قبيل الغيبة لكن لما كان فى المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة حيث قيل تجهلون بالتاء قال الشمنى لا يخفى ان مراعاة المعنى لا تدفع التغليب إذ لا منافاة بين التغليب ومراعاة جانب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق لتغليب المعنى (قوله والاول من مراعاة اللفظ) المراد بالاول يا أيها الذين آمنوا أى ان الذين فى اللفظ من قبيل الغيبة وان كان فى المعنى هو المنادى فهو مخاطب وروعى اللفظ فقيل آمنوا ولم يراع المعنى بحيث يقال آمنتم لان من حق العائد على الموصول أن يكون بلفظ الغيبة والتغليب وان كان للمعنى على اللفظ لا يكون للفظ على المعنى (قوله أحدها وقوعه) نحو قام زيد وضرب زيد عمرا (قوله أى فشارفن انقضاء العدة) اى لأنه إذا مضت العدة فلا إمساك (قوله أى لو شارفوا ان يتركوا) أى لأنهم إذا ماتوا الرتبات حصول خوف منهم (قوله وقد مضت) أى هذه الآية (قوله وزال الراسيات) أى شارفت الزوال لان الراسيات من الصخر لم تزل بالفعل (قوله ارادته) أى ارادة وقوع الفعل (قوله فاذا قرأت القرآن) اى أردت القراءة ويمكن هنا المشارفة لكن الارادة أصوب (قوله اذا قمتم الى الصلاة) أى أردتم القيام لها (قوله اذا قضى أمرا) أى اذا أراد قضاء وفيه ان القضاء نفس تعلق الارادة وضعاو المصنف رأى انه فعل الشيء وامضاؤه اه تقرير دردير (قوله وان حكمت) اى اردت الحكم (قوله وان عاقبتم) اى اردتم ذلك (قوله اذا تناجيتم) اى اردتم المناجاة وقوله إذا ناجيتم الرسول اى اردتم ذلك (قوله إذا أتى أحدكم الجمعة) أى إذا أراد أحدكم الاتيان إليها (قوله ومنه) أى من التعبير بالفعل عن إرادته وقوله فى غيره أى فى غير الشرط (قوله ولقد خلقناكم) الخطاب للموجودين حين نزول الآية وظاهر الآية ان القول للملائكة اسجدوا بعد وجود الصحابة وليس كذلك فيؤول بحمل الفعل على إرادته (قوله وقيل هما) أى خلقناكم وصورناكم او أن ثم للترتيب الذكرى لا الرتبى ففى هذه الآية محامل ثلاثة (قوله اى خلقنا أباكم) اى آدم أى خلقناه حينا غير مصور ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره (قوله أردنا إهلاكها) أى فظاهر الآية ان مجيء البأس بعد الاهلاك مع ان البأس يحصل قبل الاهلاك (قوله اراد الدنو الخ) أى ان جبريل تمثل للنبى على صورته الحقيقية فى الافق أى أفق السماء عند مطلع الشمس فرآه فد سد الافق إلى المغرب فخر مغشيا عليه وكان قد سأله أن يريه نفسه على صورته التى خلق

والسلام فتدلى فتعلق فى الهواء وهذا اولى من قول من ادعى القلب فى هاتين الآيتين وان التقدير وكم من قرية جاءها بأسنانا فأهلكنا ثم تدلى فدنى وقال * فارقنا من



قبل ان نفارقه * لما قضى من جماعنا وطرا أى اراد فراقنا وفى كلامهم عكس هذا وهو التعبير بارادة الفعل عن ايجاده نحو ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله بدليل انه قوبل بقوله سبحانه وتعالى ولم يفرقوا بين أحد منهم * والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا إنا كنا فاعلين أى قادرين على الاعادة وأصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالاول نحو ونبلو أخباركم أى ونعلم أخباركم لان الابتلاء الاختبار وبالاختبار يحصل العلم وقوله تعالى هل يستطيع ربك الآية فى قراءة غير الكسائى يستطيع بالغيبة وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبر عن الفعل بالاستطاعة لانها شرطه أى هل ينزل علينا ربك مائدة ان دعوته ومثله فظن أن لن نقدر عليه اى لن نؤاخذه فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها وأما قراءة الكسائى فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف أو هل تطلب طاعة ربك فى انزال المائدة اى استجابته ومن الثانى فاتقوا النار أى اتقوا العناد الموجب للنار * (القاعدة السادسة) * انهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشىء الحاضر قصدا لاحضاره فى الذهن حتى كانه مشاهد حالة الأخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة

عليها فواعده بحراء ثم انه انتقل الى صفته التى ينزل عليه فيها واراد الدنو من محمد فتدلى أى تعلق فى الهواء الى ان وصل الى النبى وقرب منه فكان منه قدر قوسين او أدنى من ذلك حتى افاق النبى وسكن روعه فاوحى الله الى عبده جبريل ما اوحاه جبريل الى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله فتعلق فى الهواء) تفسير لتدلى (قوله وهذا اولى الخ) أى لان القلب خلاف الاصل (قوله فى هاتين الآيتين) أى وان المعنى ثم تدلى النبى محمد من السماء فدنا من بيت المقدس وحمله على القلب ان المتبادر ان الشخص يتدلى من العلو الى السفل ثم يدنو فلذا قال بالقلب واما المعنى الاول فليس المعنى عليه التدلى من السماء كما علمت (قوله لما قضى من جماعنا وطرا) أى اجتماعنا وفى التعبير بجماعنا فحش خصوصا مع قضاء الوطر والعجب من المصنف فى ايراده هذا البيت الشنيع الفاحش مع انه فى غنية عن ايراده بما أورده من الكتاب والسنة ونظير هذا البيت ما وقع فى الحماسة لابى تمام من قول الربيع بن مالك يرثى مالك بن زهير العبسى

من كان مسرورا بمقتل مالك * فليأت نسوتنا بوجه نهار
يجد النساء حواسرا يندبنه * بالصبح قبل تبلج الاسحار

ويروى * يلطمن أوجههن بالاسحار * قال الامام المرزوقى انى لاتعجب من ابى تمام مع تكلفه رم جوانب ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فليأت نسوتنا وهى لفظة شنيعة وأصلحه المرزوقى بقوله فليأت ساحتنا بوجه نهار * واعترض على الربيع فى قوله بالصبح قبل تبلج الاسحار بان الصبح لا يكون الا بعد تبلج الاسحار فكيف يقول قبله وأجيب بان المراد بقوله يندبنه بالصبح أى بالمزايا الواضحة كالصبح (قوله عكس هذا) أى يطلقون الارادة على الوقوع بالفعل (قوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله) أى فهم فرقوا بالفعل فآمنوا بالله وكفروا برسله بدليل المقابلة بالمؤمنين بقوله تعالى والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم وأدلة الادباء يكفيها الظهور ولا يشترط أن تكون قطعية (قوله القدرة عليه) أى أنهم يعبرون بالفعل ويريدون القدرة عليه (قوله وعدا علينا انا كنا فاعلين) قبله كما بدأنا أول خلق نعيده الكاف متعلقة بنعيده وضميره عائد على أول خلق وما مصدرية أى نعيد أول خلق بعد إعدامه كبدئنا اياه وقوله وعدا منصوب بوعدنا مقدرا أى ووعدنا بذلك وعدا علينا انا كنا فاعلين أى قادرين على ما وعدنا به من الاعادة (قوله وأصل ذلك) أى سبب ما ذكر من التعبير بالفعل عن ارادة وقوعه والتعبير بالارادة عن وقوعه وايجاده والتعبير بالفعل عن القدرة عليه فقوله وهم يقيمون السبب مقام المسبب هذا بالنظر للحالة الثانية وقوله والعكس بالنظر للحالة الاولى والاخيرة (قوله أى ونعلم) أى بحسب ما عندكم أى تعلموا أنا علمنا (قوله يحصل العلم) أى فاطلق الابتلاء وهو السبب وأريد المسبب وهو العلم (قوله لانه شرطه) أى فاطلق الشرط وهو سبب لغوى وأراد المسبب وهو الفعل (قوله أى هل ينزل) هذا تفسير لقوله هل يفعل ربك أى فالمراد بالفعل الانزال والحاصل أن قوله أى هل ينزل تفسير لفعل الانزال أى حاصل المعنى لا للفعل فقط والا كان لا معنى لهل ينزل الانزال تامل (قوله فعبر عن المؤاخذة الخ) أى انه اطلق الشرط وهو القدرة وهو سبب لغوى واراد المسبب وهو المؤاخذة (قوله وأما قراءة الكسائى) أى هل تستطيع ربك بالخطاب ونصب ربك وادغام لام هل فى تاء تستطيع (قوله هل تستطيع سؤال ربك) أى هل تقدر على سؤاله أن ينزل علينا مائدة فالمراد بالاستطاعة على هذا القدرة وقوله أو هل تطلب الخ يشير الى أن السين والتاء فى الاستطاعة للطلب (قوله ومن الثانى) أى اقامة المسبب مقام السبب (قوله أى فاتقوا العناد الخ) أى فقد أطلق المسبب وهو النار وأريد السبب فيها وهو العناد (قوله يعبرون عن الماضى) أى عن الامر الماضى والامر الآتى وقوله كما يعبرون عن الشىء الحاضر أى بعبارة مماثلة لما يعبر بها عن الشىء الحاضر (قوله قصد الاحضاره)

أى

لان لام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذه وإنما الاشارة كانت إليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا قصد بقوله سبحانه وتعالى فتثير احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدو أولا قطعا ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون أى فكان ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح فى مكان سحيق ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض إلى قوله تعالى ونرى فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه أى يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام ان اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارى، وفى الآية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله جارية فى رمضان الماضى تقطع الحديث بالايماض ولولا حكاية الحال فى قول حسان

يغشون حتى لا تهر كلابهم

لم يصح الرفع لأنه لا يرفع إلا وهو للحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع

## ﴿ القاعدة السابعة ﴾

ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى وقال

---

أى الامر الماضى أو الآتى (قوله لأن لام الابتداء للحال) أى فاذا دخلت على مضارع صيرته نصا فى الحال وأولى بها مع أن الحكم مستقبل قصدا لاستحضار الصورة فاندفع ما يقال ان المضارع صالح للاستقبال (قوله إذ ليس المراد تقريب الرجلين) أى قربهما كما تفيده الاشارة بهذا (قوله فحكيت) أى إلى النبى صلى الله عليه وسلم بمثل ما وقعت (قوله قصد الخ) أى وإلا فكان مقتضى الظاهر أن يقال فأثار سحابا (قوله قطعا) أى متفرقة وقوله ثم تتضام أى فتصير قطعة واحدة (قوله ركاما) أى بعضه فوق بعض (قوله أى فكان) أى فهو مجاز فى الهيئة عكس أتى أمر الله فان التجوز فيه فى المادة (قوله فكأنما خر من السماء) أى خر لأن يشرك مستقبل (قوله ونريد أن نمن) أى وأردنا أن نمن الخ وأرينا فرعون الخ (قوله أى يبسط الخ) أى فهو من حكاية الحال الماضية حيث فرض البسط الواقع فى الماضى واقعا فى الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله وبهذا التقرير) أى من أن باسط للحال تاويلا أو على أنه على تقدير فعل (قوله والله مخرج الخ) قبله وإذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها أى واذكروا أى يا بنى اسرائيل اذ قتلتم نفسا فادارأتم أى تخاصمتم وتدافعتم بسببها والله مخرج أى يخرج ويظهر ما كنتم تكتمونه من أمرها فالاخراج مستقبل بالنسبة لوقت التدارى، لا أنه كان حاصلا فى الحال فهو من حكاية الحال المستقبلة حيث فرض الاخراج الواقع فى المستقبل حين التدارى، واقعا فى الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله والله مخرج) أى يخرج ذلك بالفعل عند وقوع الحكومة عند موسى لا أن الاخراج حاصل فى الحال (قوله وقت التدارى،) أى التخاصم والتدافع وان كانت ماضية وقت قص ذلك على النبى صلى الله عليه وسلم وانزال هذه الآية عليه (قوله وفى الآية الاولى) أى باسط (قوله حكيت الحال الماضية) أى لأن البسط وقع من الكلب فيما مضى قبل اعلام النبى بذلك ففرض واقعا فى الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله ومثلها) أى مثل الآية الأولى وهى وكلبهم باسط ذراعيه فى حكاية الحال الماضية وقوله جارية بالرفع خبر لمبتدا محذوف يرجع لما تقدم ان كان أو لمعنى محبوبتى جارية ويجوز الجر برب محذوفة والايماض لمح البصر وهو محبوب من المحبوب (قوله فى رمضان) متعلق بتقطع بمعنى قطعت فهو من حكاية الحال الماضية (قوله يغشون) أى يغشاهم الناس ويأتونهم للضيافة طائفة بعد طائفة حتى ان كلابهم صارت لم تهر على أحد أى لم تصوت عليه لاعتيادها على مجىء الضيفان فقوله لا تهر بمعنى لم تهر لكنه عبر بالمضارع لحكاية الماضى فهو من حكاية الحال الماضية وقوله يغشون الخ هذا صدر بيت عجزه

* لا يسألون عن السواد المقبل * ومر الكلام على هذا البيت فى مبحث حتى وقبل هذا البيت

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم المفضل

بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الأنوف من الطراز الأول

(قوله لم يصح الرفع) أى لتهر وقوله لأنه لا يرفع أى الفعل الواقع بعد حتى إلا إذا كان للحال حقيقة أو تأويلا كما فى البيت والآية قال فى الخلاصة

وبعد حتى حالا او مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا

(قوله ومنه) أى ومن الحال الواقع بعد حتى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فى يقول (قوله ان اللفظ) أى كان والفعل مثلا وقوله يكون على تقدير أى بان يكون مؤولا بمصدر وذلك المصدر يكون على تأويل آخر بان يؤول باسم الفاعل أو اسم المفعول (قوله والافتراء مؤول بمفترى) قال الدمامينى قد تقدم فى الباب الاول فى فصل أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون انه لو قيل بان كان تامة وان يفترى فى محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار إلى تأويل

لمشرك ما الفتيان أن تنبت اللحى (٣١٢) ولكنما الفتيان كل فتى ندى وقالوا عسى زيد أن يقوم فقيل هو على ذلك وقيل على حذف مضاف

أى عسى أمر زيد أو عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زائدة ويرده عدم صلاحيتها للسقوط فى الأكثر وانها قد عملت والزائد لا يعمل خلافا لأبى الحسن وأما قول أبى الفتح فى بيت الحماسة

حتى يكون عزيزا فى نفوسهم أو أن يبين جميعا وهو مختار

يجوز كون ان زائدة فلأن النصب هنا يكون بالعطف لا بان وقيل فى ثم يعودون لما قالوا ان ماقالوا بمعنى القول والقول بتاويل المقول أى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات وقال أبو البقاء فى حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند أبى على كون ما مصدرية والمصدر فى تاويل اسم المفعول انتهى وهذا يقتضى ان غير ابى على لا يجيز ذلك وقال السيرافى اذا قيل قاموا ماخلا زيدا وماعدا زيدا فما مصدرية وهى وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتاولها بالنكرة انتهى والتاويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا وأما قول ابن خروف والشلوبين ان ما وصلتها نصب على الاستثناء فغلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدها لا بها والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره

على تأويل (قوله ان تنبت) أى نبات ثم يؤول بنابت فالمصدر مؤول باسم الفاعل أى ما الفتيان نابتى اللحى ويحتمل أن يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج لهذا التأويل على التأويل أى مافتوة الفتيان نبات اللحى ولكن عجز البيت يناسب الاحتمال الأول (قوله اللحى) بكسر اللام وضمها وكلاهما جمع لحية بالكسر فأما الكسر فيهما فهو مثل قربة وقرب وأما الضم فى الجمع والكسر فى المفردات فمثل ذروة وذرى (قوله ندى) الندى الجواد يقال ندى إذا أجاد فهو ندى (قوله على ذلك) أى على التأويل بالمصدر والمصدر على التأويل باسم الفاعل أى القائم (قوله عدم صلاحيتها) أى صلاحية ان وقوله فى الأكثر الذى هو وقوعها بعد عسى فان إنما تقع كثيرا بعد عسى فهذا يدل على عدم الزيادة (قوله خلافا لأبى الحسن) أى الأخفش القائل بعمل الزائدة (قوله وأما قول أبى الفتح) هذا جواب عما يقال كيف تكون الزائدة لا تعمل مع انها قد عملت فى البيت وهى زائدة كما نص على زيادتها فيه أبو الفتح (قوله فى بيت الحماسة) هو ليزيد بن حمان السكونى (قوله حتى يكون عزيزا الخ) قبله

انى حمدت بنى شيبان إذ خمدت ... نيران قومى وفيهم شبت النار

ومن تكرمهم فى المحل انهم ... لا يعلم الجار فيهم انه جار

حتى يكون الخ والمعنى انهم لا يرضون فى وقت المجاعة والقحط بما طبعوا عليه من الكرم بل يتكلفون أكثر منه ومن تكلفهم أنهم يحلون جارهم من العناية به والاحسان اليه محلا يتشكك به فى نفسه هل هو جارهم أو من أنفسهم وضميمتهم وعلى هذا تتعلق حتى من قوله حتى يكون عزيزا بالمعنى الذى دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم انه جار أى يعاملونه بهذه المعاملة الى أن يكون عزيزا بمثابة واحد من أنفسهم أو أن يبين أى يفارق وهو مجتمع الشمل والحال مختار لذلك غير مضطر وقوله فى نفوسهم فى نسخة من بدل فى (قوله أو أن يبين جميعا) أى أو أن يفارق مجتمع الشمل والحال (قوله يجوز كون ان زائدة) هذا مقول أبى الفتح أى ويجوز أن تكون أن الناصبة كما قاله غيره وفيه ان أن الناصبة لا تظهر بعد حتى وأجيب بانه إنما ظهرت أن فى المعطوف على المنصوب بعد حتى وإن كانت لازمة الاضمار بعدها لانه يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع (قوله يجوز كون أن زائدة الخ) أى وأما غير أبى الفتح فيرى أنها ليست زائدة فى البيت وأنها ظهرت فى المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة الاضمار فى الاول نظرا إلى أنه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل فيكون البيت من أمثلة القاعدة الثامنة الآتية ويمكن وجه ثالث وهو أن تكون مصدرية كما يراه غير أبى الفتح لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على تاويل المصدر باسم الفاعل أى حتى يكون عزيزا أو بائنا فيكون البيت من أمثلة القاعدة السابعة التى الكلام فيها الآن اه دمامينى (قوله فلأن النصب الخ) أى فلا يرد لان النصب بالعطف لا بان (قوله أى يعودون للمقول فيهن) أى بالامساك لهن والعزم على وطئهن (قوله وهن الزوجات) وقيل ان المعنى يعودون لضد ما قالوا (قوله والمصدر) أى حتى تنفقوا من الحب وقوله فى تاويل اسم المفعول أى حتى تنفقوا من الأمر المحبوب (قوله أن غير أبى على لا يجيز ذلك) أى وهو كذلك لانه يغنى عن هذا التكلف جعل ما موصولا اسميا محذوفا عائده (قوله وهى وصلتها حال) أى قاموا حال كونهم خلو زيد (قوله والتاويل الخ) أى فقد أولت ما وصلتها بالمصدر وأول المصدر باسم الفاعل (قوله لأن معنى الاستثناء) أى وهو الاخراج قائم بما بعدها وهو زيد فى المثال أى فكيف يقال ان ما وصلتها نصب على الاستثناء (قوله على معنى) أى على الاستثناء أى وهو ما بعدها (قوله لا يليق) أى لا يليق قيام ذلك المعنى أعنى الاستثناء والأوضح لا يقوم وقوله بغيره مصدوقه هنا ما وصلتها (قوله وسخلتها) السخلة ولد الشاة ذكرا أو أنثى وهو عطف على شاة فيلزم تسلط كل عليها مع ان كلا لا تضاف لمعرفة مفردة فيجاب بانه يغ

(القاعدة الثامنة) كثيرا ما يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم ) فى

* وأي فتى هيجاء أنت وجارها * ورب رجل وأخيه وإن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت ولا يجوز كل سخلتها ولا أي جارها ولا رب أخيه ولا يجوز إن يقم زيد قام عمرو في الأصح إلا في الشعر كقوله * إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * عني وما يسمعوا من صالح دفنوا * إذ لا تضاف كل واي إلى معرفة مفردة كما أن اسم التفضيل كذلك ولا تجر رب إلا النكرات ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقال الشاعر

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا
أو تنزلون فانا معشر نزل

فقال يونس أراد أو أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم قال فكأنه قال أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على إعمال الثاني وربط الأول بالمعنى

## ﴿ القاعدة التاسعة ﴾

انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار أو عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما أحسن في الهيجاء لقاء زيد وما أثبت

---

في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله وأي فتى) مضاف ومضاف اليه وفتى مضاف وهيجاء مضاف اليه وجارها عطف على فتى والمعطوف على المجرور مجرور وفيه أنه يلزم عليه تسليط أي على جارها مع أن اى لا تضاف لمعرفة مفردة وأجيب بانه يغتفر في الثاني ما لا يغتفر في الأول (قوله وأخيه) عطف على رجل ويغتفر في الثاني لأن رب لا تجر إلا نكرة لا معرفة (قوله ننزل عليهم) جواب الشرط وقوله فظلت تابع له (قوله ولا يجوز أن يقم الخ) الاوضح ولا يجوز ان نشأ فظلت لأنه الواقع في الآية إلا أنه تجانب الآية (قوله في الاصح) هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر بل يقع في النثر واختاره ابن مالك مستدلا عليه بحديث من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه (قوله ان يسمعوا سبة) السبة هي ما يسب فاعلها وقبله كما في الحماسة

صم إذا سمعوا خيرا ذكرت به * وإن ذكرت بشر عندهم أذنوا
جهلا علينا وجبنا من عدوهم * فبئست الخلتان الجهل والجبن

أي جمعوا جهلا على القريب وجبنا من العدو (قوله إذ لا تضاف الخ) علة لقوله ولا يجوز كل سخلتها الخ وقوله إذ لا تضاف كل واي الخ هذا مسلم في أي وأما كل فغير مسلم لأن كلا تضاف للمعرفة فتكون لاستغراق الاجزاء نحو كل زيد حسن أي كل جزء حسن ويجاب بان المراد إذ لا تضاف كل أي المراد منها استغراق الافراد كما هنا وهذا لا ينافي أن المراد منها استغراق الاجزاء تضاف للمعرفة والحاصل أنه إذا أريد منها استغراق الاجزاء أضيفت لمعرفة وان أريد استغراق الأفراد فانها تضاف لنكرة ولا تضاف لمعرفة فاذا قلت أكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد وإن قلت اكلت كل رغيف زيد كانت لعموم أجزاء فرد واحد (قوله كما ان اسم التفضيل) هذا تنظير وقوله كذلك اى لا يجوز إضافته لمعرفة مفردة فلا يجوز زيد أفضل عمرو (قوله ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا) لا فائدة لهذا بعد قوله أولا ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو الا في الشعر وقوله والجواب مرفوع بالعطف على المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز خفضه بالعطف على الشرط لانه يؤدي للعطف على معمولي عاملين وهو ممنوع في مثل هذا على الصحيح (قوله ان تركبوا) جملة تركبوا بجزوم بان وقوله فركوب جواب الشرط. وقوله أو تنزلون قال يونس انه خبر لمحذوف اى او أنتم تنزلون (قوله فعطف الجملة الاسمية الخ) يعني وجملة الشرط لا تكون إلا فعلية فيكون عطف الاسمية عليها جاريا على قاعدة اغتفارهم في الثواني ما لا يغتفرونه في الاوائل وينبغي أن يكون مثل هذا عند الكوفيين والأخفش جائزا من غير حاجة إلى هذا الاعتذار لانهم يجوزون في نحو وإن امرأة خافت من بعلها الخ كون امرأة مبتدا خبره خافت (قوله من العطف على التوهم) أي انه توهم أن الاستفهام حال محل أداة الشرط (قوله لا قاعدين) عطف على قائم الذي هو صفة فيلزم أن يكون الآخر أيضا صفة وفيه أنه كيف يوصف الواحد بالمثنى وأجيب بانه يغتفر في الثاني (قوله على اعمال الثاني) اى وهو قاعد في أبواه فيفرد ويضمر في الأول وقوله وربط الأول اى قائمين وقوله بالمعنى اى بالضمير المغتفر في الثواني (قوله فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص الخ) هذا مذهب جمهور البصريين وأجاز ابن السراج والفارسي ومن تبعهما الفصل بغيرهما إذا اتصل بعامله نحو كان طعامك يأكل زيد ولا يجوز كان طعامك زيد يأكل وأجاز الكوفيون الفصل بغيرهما مطلقا تمسكا بقوله

قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان إياهم عطية عودا

وخرج على الضرورة أو اضمار ضمير الشأن في الفعل الناقص وحينئذ فليس ذلك الغير فاصلا بين الفعل الناقص ومعموله ومما تمسكوا به أيضا * وليس كل النوى تلقي المساكين * قال الدماميني ولو صح ما قالوا لقيل تلقون فوجب أن كان شانية وفيه أن ضمير الجماعة يصح فيه الافراد والتأنيث نعم لو قيل يلقي بالتحتية كان ما قاله متجها (قوله او عندك زيد جالسا) اى فزيد اسمها وجالسا خبر وقد فصل بمعمول الخبر لان

أى فلا تتهيبها وقال ابن مقبل  ولاتهيبنى الموماة أركبها * إذا تجاوبت الاصداء بالسحر * أى ولا أتهيبها وقال كعب

كان أوب ذراعيها إذا عرقت * وقد تلفع بالقور العساقيل * القور جمع قارة وهى الجبل الصغير والعساقيل اسم لاوائل السراب ولا واحد له والتلفع الاشتمال وقال عروة بن الورد

فديت بنفسه نفسى ومالى * وما آلوك الا ما أطيق

وقال القطامى

فلما ان جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السياعا

الفدن القصر والسياع الطين ومنه فى الكلام أدخلت القلنسوة فى رأسى وعرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الماء قاله الجوهرى وجماعة منهم السكاكى والزمخشرى وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفى كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب فى واحد منهما واختاره أبو حيان ورد على قول الزمخشرى فى الآية وزعم بعضهم فى قول المتنبى وعذلت أهل العشق حتى ذقته * فعجبت كيف يموت من لا يعشق * ان أصله كيف لا يموت من يعشق والصواب خلافه وأن المراد أنه صار يرى ان لا سبب للموت سوى العشق ويقال إذا طلعت الجوزاء انتصب العود فى الحرباء

القدوم بمعنى الاقدام والكاف مفعول وقوله يتهيبك أى يتخوفك أى إذا أنت لاقيت شدة فلا تتخوفن من الاقدام عليها فظاهره ان الاقدام يتخوف مع ان الذى يتخوف إنما هو الشخص فهو مقلوب والأصل فلا تتخوف أنت من الاقدام عليها ولذا قال الشارح فلا تتهيبها أى الشدة أى لا تتهيب القدوم عليها (قوله ولاتهيبنى الموماة) التهيب الخوف وأصله تتهيبنى حذفت احدى التاءين والموماة المفازة والاصداء جمع صدى وهو هنا ذكر البوم أو طير يصفر بالليل والسحر الزمن الذى قبل الصبح بيسير والمعنى ولا تتخوف منى المفازة التى أركبها فظاهره ان المفازة تخاف منه مع انه هو الذى يخاف من المفازة فهو مقلوب والأصل أتهيب الموماة (قوله وقال كعب) أى ابن زهير فى قصيدته بانت سعاد (قوله أوب ذراعيها) أى الناقة وقوله وقد تلفع حال (قوله اسم لاوائل السراب) أى وظاهر أن الجبال تلفع بالسراب أى تشتمل عليه لا ان السراب يتلفع بالجبال كما هو ظاهره والمراد بالسراب ما يتراءى للظمآن فى شدة الحر أنه ماء والحال انه غير ماء (قوله فديت بنفسه الخ) الاصل فديت نفسه بنفسى فالمفدى نفس المحبوب والمفدى به نفس الشاعر لا العكس كما هو ظاهر البيت وقوله ما آلوك أصله ما أمنعك ثم ضمن فى البيت معنى المنح والاعطاء فعدى إلى اثنين أى وما أمنحك إلا ما أطيقه وأقدر عليه وهو فداء نفسك بنفسى وقال السيوطى المعنى ولا أمنعك الفداء بنفسى ومالى أى لا أقدر على ذلك لانى مجبول عليه (قوله فلما أن جرى سمن) بكسر السين وفتح الميم والضمير للناقة وجواب لما قوله بعد

أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن أن لن تستطاعا

وصحف بعضهم سمن بفتح فسكون وجعله فى وصف قصعة ثريد عليه سمن وهو غلط فان قبله ما يعين وصف الناقة وهو قوله

فلما أن مضت سنتان عنه * وصارت حقها تعلو الجذاعا
عرفنا ما يرى البصراء فيها * فآلينا عليها أن تباعا
وقلنا مهلوا لنبيتنها * لكى تزداد للسفر اطلاعا

فلما أن جرى الخ (قوله كما طينت) أى وصارت كما طينت أى كتطيين السياع بالفدن (قوله والسياع الطين) فالمعنى كما طينت الطين بالقصر وهذا المعنى مقلوب لان القصر هو الذى يطين ويلبس بالطين لا ان الطين يطين ويلبس بالقصر كما هو ظاهره (قوله القصر) أى الذى يسكن فيه (قوله أدخلت القلنسوة فى رأسى) أى فالأصل ادخلت فى القلنسوة رأسى لان فى انما تدخل على الظرف والظرف القلنسوة لا الرأس (قوله وعرضت الناقة على الحوض) أى فالأصل عرضت الحوض على الناقة لأن المعروض عليه ماله ميل كالناقة لا الحوض وقوله وعرضتها على الماء فالأصل عرضت الماء عليها (قوله قاله الجوهرى) أى قال بالقلب فى المثالين (قوله على النار) أى فالأصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا لان المعروض عليه هو ماله ميل فيختار المعروض وخلافه (قوله مقلوب) كانه رأى ان المعروض هو المساق وهو الذى عنده ميل (قوله ورد على قول الزمخشرى فى الآية) وهى ويوم يعرض الذين كفروا على النار بان عرض الكفار على النار ليس بمقلوب لان الكفار مقهورون فكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والزانى على السوط (قوله كيف لا يموت من يعشق) أى لانه لما ذاقه وعلم بشدته تعجب من حياة أربابه (قوله أن لا سبب للموت سوى العشق) أى فتعجب من موت من لا عشق عنده لعدم وجود سبب الموت (قوله إذا طلعت الجوزاء) هى نجم يطلع مع الفجر فى مبدا الحر والحرباء دويبة أكبر من ابن عرس لا عظم فيها وهى المسماة بالحربايه وهى ضعيفة يحصل بقوة الحرارة اشتدادها تدور كيف دارت الشمس لمحبتها لها (قوله إذا طلعت الجوزاء) هى برج فى السماء إذا دخلت الشمس به قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس برج القوس فاذا حلت الشمس فيه قصر النهار وطال الليل وإلى هذا المعنى يشير قول القائل فى وصف حاله عند زيارة الحبيب

أي انتصب الحرباء في العود وقال ثعلب في قوله تعالى ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ثم دنا فتدلى وقد مضى تأويلهما ونقل الجوهري في فكان قاب قوسين أن أصله قابي قوس



وعدمها فالشمس بالقوس أمست وهي نازلة * ان لم يزرني وبالجوزاء ان زارا

أي ان لم يزر كان الليل طويلا وان زار كان الليل قصيرا وقوله في الحرباء أي بالحرباء (قوله أي انتصب الخ) أي تعلق لان الحرباء هي التي تتعلق بالعود عند شدة الحر وقوله في العود أي به (قوله ان المعنى اسلكوا فيه) أي أدخلوا فيه أي في عنقه سلسلة أي طرف سلسلة وهو الطوق فطرف السلسلة وهو الطوق مسلك وعنقه مسلك فيه لأن الشخص مسلك والسلسلة مسلك فيها كما هو ظاهر الآية وقد يقال انه لا قلب في الآية لأن في تدخل على الظرف وهو ماله احتواء فالمعنى ثم في طرف سلسلة فاسلكوه أي فاسلكوا عنقه فطرف السلسلة ظرف وعنقه مظروف (قوله فجاءها بأسنا) أي لأن مجيء البأس قبل الاهلاك أي جاءها بأسنا فاهلكناها (قوله ثم دنا الخ) أي فالأصل ثم بعد ان كان بالأفق الاعلى تدلى فدنا من النبي صلى الله عليه وسلم وقرب منه أو المعنى ثم بعد ان كان النبي في السماء تدلى في الهواء فدنا من بيت المقدس (قوله وقد مضى تأويلهما) أي بان المراد من الفعل الارادة فالمعنى أردنا إهلاكها فجاءها وأراد الدنو فتدلى وقوله التثنية بالافراد أي والافراد بالتثنية (قوله وهو حسن ان فسر الخ) أي لا ان فسر القاب بالقدر فلا يحسن (قوله ولها طرفان) أي وهما محل ربط الوتر (قوله بحمول) أي بمحتمل وحاقد بل اصرفه عني (قوله لشر فعليه) أي لست متحملا لشر الفعلين أي للشر من الفعلين وهما الاحسان والاساءة فهو له فعلان ولا يتحمل أحدهما وهو الاساءة حاقدا بل يصرفها وليس المراد ان فعله واحد ولذلك الفعل شران (قوله اذهب بكتابي هذا الآية) أي فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون أي فالأصل فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم وارجع إلى وأخبرني لأن النظر إنما هو قبل التولي والانصراف عنهم (قوله فعميتم عنها) الأولى فعموا عنها أي عن الأنباء ليناسب الغيبة في عليهم (قوله وفي حقيق) أي وقيل بالقلب في حقيق الخ وحاصله ان حقيق على أن لا أقول معناه أي وجب على قول الحق لحقيق خبر مقدم وقوله الحق مبتدأ مؤخر وعلى جار ومجرور متعلق بحقيق وهذا المعنى قلب لمعنى قراءة الجماعة حقيق على أن لا أقول لحقيق خبر لمبتدا محذوف أي أنا حقيق وعلى حرف جر وان لا أقول مجرور بعلى فما كان مبتدا صار مجرورا بعلى وما كان مجرورا بعلى صار مبتدا وهو المقدر قبل حقيق أي أنا حقيق [illegible] على قول الحق ولا شك أن قلب هذا قول الحق واجب على (قوله على أن المعنى) أي بناء على ان المعنى [illegible] وبناء على أن معنى قراءة التخفيف هو معنى قراءة التشديد أي لا على التضمين إذ لا قلب عليه (قوله [illegible] أي لتنهض بحملها متاقلة أي ان الجماعة العصبة أي القوية إذا حملوا المفاتيح لتنهض بحملها متاقلة [illegible] العصبة فيه قلب أي لتنوء العصبة بالمفاتيح أي لتنهض بالمفاتيح متاقلة (قوله لتنوء بالعصبة) أي [illegible] تيح بحمل العصبة متاقلة هذا ظاهره وليس مرادا والمعنى المراد لتنوء العصبة بالمفاتيح أي تنهض [illegible] ل المفاتيح متاقلة (قوله وقيل الباء للتعدية) أي فالماضي أصله نات العصبة أي ثقلت فاذا [illegible] قلت نات أي ثقلت المفاتيح بالعصبة أي أنات العصبة أي صيرت العصبة متاقلة والمضارع منه [illegible] المعنى لتنيء المفاتيح العصبة أي تجعلها وتصيرها ناهضة بها على ثقل (قوله ملح) جمع ملحة كغرفة [illegible] رف والملحة ما يستملح ويستظرف ويستحسن من الكلام (قوله تقارض اللفظين) من القرض أي السلف فشبه تلبس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسالف كل من شخصين شيئا من صاحبه واستعير اسم المشبه به وهو التقارض للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله اعطاء غير حكم إلا في الاستثناء بها) أي في الاخراج بها لما بعدها عما قبلها وان كانت غير تنصب بخلاف إلا فانها لا تعرب فالنصب لغير ليس ملحوظا في الحكم المعطى لها فقوله في الاستثناء بيان للحكم (قوله لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) أي فالمراد غير الله أي موصوفون

فقلبت التثنية بالافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها أي طرفها ولها طرفان فله قابان ونظير هذا انشاد ابن الاعرابي

إذا أحسن ابن العم بعد إساءة * فلست لشري فعله بحمول * أي فلست لشر فعليه قيل ومن القلب اذهب بكتابي هذا الآية وأجيب بان المعنى ثم تول عنهم إلى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل في فعميت عليهم ان المعنى فعميتم عنها وفي حقيق على ان لا أقول الآية فيمن جر بعلى ان وصلتها على أن المعنى حقيق علي بادخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفي ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة بها أي لتنهض بها متاقلة وقيل الباء للتعدية كالهمزة أي لتنيء العصبة أي تجعلها تنهض متاقلة

﴿القاعدة الحادية عشر﴾

من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ولذلك أمثلة * أحدها اعطاء غير حكم إلا في الاستثناء بها نحو لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر فيمن نصب غير وإعطاء إلا حكم غير في الوصف بها نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا * الثاني اعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله

* أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعر أحداً الشاهد فى أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها واعمال ماحملا على أن كما روى من قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب والمعروف فى الرواية كما تكونون (والثالث) اعطاء ان الشرطية حكم لو فى الاهمال كما روى فى الحديث فان لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم إن فى الجزم كقوله لو يشا



طار بها ذو ميعة * ذكر الثانى ابن الشجرى وخرجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شايشا بالالف ثم أبدلت الألف همزة على حد قول بعضهم العألم والخأتم بالهمز ويؤيده أنه لا يجوز مجىء ان الشرطية فى هذا الموضع لأنه اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء وبهذا يقدح أيضا فى تخريج الحديث السابق على ما ذكر وهو تخريج ابن مالك والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقى ويصبر فان الله باثبات ياء يتقى وجزم يصبر * الرابع إعطاء إذا حكم متى فى الجزم بها كقوله

وإذا تصبك خصاصة فتحمل

* وإهمال متى حكما لها بحكم إذا كقول عائشة رضى الله عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس * والخامس إعطاء لم حكم ان فى عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم ألم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر إذ لا تحل لن هنا وإنما يصح أو يحسن حمل الشىء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وبقى الفتح دليلا عليها وفى هذا شذوذان توكيد المنفى بلم مع أنه كالفعل الماضى فى المعنى وحذف النون لغير مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف واعطاء لن حكم لم فى الجزم كقوله * لن يخب الآن من رجائك من * حرك دون بابك الحلقه * الرواية بكسر الباء

(قوله أن تقرآن الخ) بكونهم غير الله وليس المراد الاستثناء وإلا لورد أنه لو كان هناك آلهة منهم الله لفسدتا قبله

ياصاحبى فدت نفسى نفوسكما  وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لى خف محملها  تستوجبا نعمة عندى بها ويدا

(قوله الشاهد فى أن الاولى) أى فانها مهملة اذ لو نصب بها لحذف النون (قوله بدليل ان المعطوفة عليها) أى فانها مصدرية والاصل تناسب المعاطيف ثم ان قوله بدليل ان المعطوفة عليها فيه تسامح اذ ليس المعطوف ان وحدها بل هى وصلتها فالاولى أن يقول المعطوفة مع صلتها عليها وقوله بدليل ان المعطوفة فيه انه يمكن أن تعطف أن المصدرية وصلتها على أن المخففة وصلتها وهو من عطف المصدر على المصدر كما تقول عندى أن لا تسىء إلى محبك وأن لا تحسن إلى عدوك برفع تسىء على أن ان مخففة من الثقيلة ونصب تحسن على أن أن ناصبة وحينئذ فلا دليل على ان الاولى مصدرية بل يجوز أن تكون مخففة وأجيب بأن هذا دليل على الرجحان لأن الأصل التناسب لا على تعين كونها مصدرية (قوله كما تكونوا) أى فلم يقل تكونون وذلك ليس إلا لاعمالها حملا على ان المصدرية وفيه ان هذا اثبات لحكم بما لا دليل عليه إذ لم يوجد فى غير هذا المحل فالاولى ان النون حذفت للتخفيف وقد جاء ذلك نظما ونثرا فأما الاول ففى قوله * أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * فلم يقل تبيتين تدلكين لأجل الخفة وأما نثرا فكما فى قراءة وقالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء فان النون حذفت للخفة اهـ تقرير دردير فالأصل انتما ساحران تتظاهران حذفت النون تخفيفا وأدغمت التاء فى الظاء وفى الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الشاهد فيما بعد لا (قوله فان لا تراه) أى فلم يقل تره قال الدمامينى قد مضى فى لم تخريج ابن السيد البطليوسى * كان لم ترا قبلى أسيرا يمانيا * على لغة راء يراء كخاف يخاف حذفت الألف للساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة ألفا فكذا الحديث وتعقبه الشمنى بأنه كان يقول فانه يراك لعدا الجمع بين لغتين (قوله ميعة) أى نشاط وتمام البيت * لاحق الآطال نهد ذو خصل * الآطال جمع اطل وهى الخاصرة ونهد بفتح النون جسيم (قوله ذكر الثانى) وهو اعطاء لو حكم ان واستدل بهذا البيت (قوله ويؤيده) أى التخريج الثانى الراد للأول (قوله فى هذا الموضع) أى لأن لو شرط لافادة المعنى [illegible] موضوع لافادة الزمن المستقبل فلا يصح أن يقوم أحدهما مقام الآخر (قوله لأنه) أى البيت [illegible] مضى أى فلا يصح أن يحل محل لو ان وإذا لم يصح حلول ان محلها لم يصح أن [illegible] عليها لأن [illegible] شى فرع عن صحة حلوله محله (قوله وبهذا) أى بهذا التأييد المفيد أنه لا بد من حلول المقيس [illegible] وقوله فى الحديث السابق أعنى قوله فان لا تراه الخ ووجه القدح أن لو تفيد امتناع الجواب لا [illegible] والمعنى انتفى رؤيتك المولى لك عند امتناع عدم رؤيتك أى عند رؤيتك له وهذا لا صحة له وأيضا لو [illegible] لا النافية فلا تحل له فى الحديث حتى تحمل عليها ان (قوله على اجراء المعتل مجرى الصحيح) أى [illegible] بحذف الحركة فالجازم حذف الحركة المقدرة على حرف العلة (قوله باثبات ياء يتقى الخ) تقدم فى أقسام العطف ان الظاهر تخريج هذه القراءة على ان من موصولة لا شرطية فاثبات ياء يتقى حينئذ بل واجب وإسكان الراء ليس جزما بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح (قوله إذ لا تحل لن الخ) أى لأن لن لافادة المستقبل ولم لافادة الماضى والقصد تقرير الماضى (قوله كقول عائشة) أى فى استنابة أبيها فى مرضه عليه السلام يصلى بالناس (قوله وقيل أصله نشرحن الخ) يمكن ان فتحة الحاء اتباعا للام بعدها (قوله مع أنه كالفعل الماضى فى المعنى) أى والماضى لا يؤكد (قوله الرواية بكسر الباء)

ويجب

ويخب بجزوم بلن وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفيه أنه لا يصح هنا حلول لم محل لن لأن لم للماضى ولن للمستقبل ومراد الشاعر الاستقبال كذا قال الشارح وفيه أن محل كون لن تفيد الاستقبال اذا لم يقيد الفعل بما يفيد خلافه وهنا قيد بالآن فلم يكن القصد الا النفى لا المضى ولا الاستقبال وحملها على لم فى النفى لأن لم ينفى بها الماضى لى الحال ولن هنا القصد منها نفى الحال تأمل (قوله الرواية بكسر الباء) فيه أنه انما يصح أو يحسن حمل شىء على ما يحل محله ولم لا يصح حلولها هنا لأن لن للنفى فى المستقبل لا الماضى ولم بالعكس اه دمامينى وتكلف الشمنى بالالتفات لمطلق النفى (قوله والسادس) أى من أمثلة تعارض اللفظين فى الاحكام (قوله اعطاء ما النافية حكم ليس فى الاعمال) أى وان كان الاصل فى ما الاهمال ولو كان عملها عند الحجازيين بشروط أربعة ان لا تقع بعدها ان وان لا تنتقض بنفى وترتيب معموليها وأن لا يفصل بينها وبين معموليها بمعمول الخبر الا اذا كان ظرفا ومعلوم ان العمل بشرط خلاف الاصل وأهملها بنو تميم مطلقا ومنه قوله

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب      فاجاب ماقتل المحب حرام

(قوله وهى لغة بنى تميم) أى وأما غيرهم فيعمل ليس مطلقا (قوله فى العمل) أى وهو نصب الاسم ورفع الخبر فالكاف فى عساك اسمها فى محل نصب لا فى محل رفع لأن الكاف ليست من ضمائر الرفع (قوله اعطاء الفاعل الخ) وذلك لأن القصد من الاعراب بيان المعنى فاذا ظهر لم يبالوا بمخالفة ما تقتضيه القواعد ولا يقاس وظاهر المصنف أنه يقال فاعل منصوب ومفعول مرفوع وقيل يقدر للفاعل رفع وللمفعول نصب منع منه الحركة التى جلبها ظهور المعنى وقيل يعرب الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا وهو قلب (قوله وعكسه) أى اعطاء المفعول اعراب الفاعل وهو الرفع (قوله القنافذ) بالذال المعجمة جمع قنفذ وهو الدابة المعلومة وقوله هداجون أى فى مشيهم ارتعاش ونجران اسم بلد باليمن وكذا هجر وقوله سوآتهم فاعل ونصبه وهجر مفعول ورفعه لأمن اللبس وسوآتهم منصوب بالكسرة (قوله وسمع أيضا نصبهما) أى الفاعل والمفعول (قوله الحيات) فاعل وهو منصوب بالكسرة القدما مفعول وهو منصوب بالكسرة وألفه للاطلاق وتمامه

* الأفعوان والشجاع الشجعما * الافعوان ذكر الافاعى والشجاع قوى الحيات والشجعما الجرىء توكيد له (قوله فى رواية من نصب الحيات) وأما على رواية الرفع فالامر ظاهر (قوله هما خطتا) تثنية خطة بمعنى الامر وتمامه * وإما دم والقتل بالحر أجدر * والشاهد فى خطتا فان أصله خطتان حذفت نونه للضرورة (قوله فيمن رواه الخ) أما من رواه بجر اسار ومنة فقد حذف النون للاضافة ولكن فصل بين المضاف والمضاف اليه باما (قوله كيف من صاد عقعقان وبوم) عقعقان مرفوع بالالف وبوم عطف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير مستتر فى محل رفع ويمكن أن يؤول هذا بان يجعل قوله وبوم مبتدأ حذف خبره أى ومعهما بوم وقوله عقعقان مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف فلا شاهد فيه حينئذ (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه الخ) تحصل من هذا ان الصفة المشبهة المقترنة هى ومعمولها بأل الاصل فيها عملها الجر وانما انتصب المعمول حملا على اسم الفاعل المماثل لها وكذا الاصل فى اسم الفاعل المقرون هو ومعموله بال عمله النصب والجر انما هو بالحمل والسر فى ذلك أن الصفة المشبهة مأخوذة من اللازم واسم الفاعل مأخوذ من المتعدى فالاصل عمله وانما كان الجر غير أصل فيه لان اضافته لا تفيد تخفيفا بخلاف اضافتها لان الحسن الوجه أصله حسن وجهه بالرفع ثم لما أرادوا الاضافة حولوا الاسناد عن الوجه الى الضمير العائد على الموصوف كالرجل ثم أتى بالوجه ونصبوه ثم جروه بالاضافة فالجر انما هو بعد صيرورته منصوبا تشبيها بمفعول اسم الفاعل وحكمة الاضافة التخفيف بحذف الضمير فى وجهه واستتاره فى حسن واما الضارب الرجل فليس فيها تخفيف وان كانت لفظية فهى مقيسة على الحسن الوجه (قوله اعطاء الحسن الوجه الخ) لا يخفى أن نصب الوجه فى قولك زيد حسن الوجه لا يصح على جهة المفعولية إذ الصفة ماخوذة من فعل لازم لكنهم شبهوه بالمفعول به فى قولك الضارب الرجل فاعطى النصب واما اعطاء الضارب

* والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس فى الاعمال وهى لغة أهل الحجاز نحو ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما فى الاهمال عند انتقاض النفى بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك وهى لغة بنى تميم * والسابع اعطاء عسى حكم لعل فى العمل كقوله * يا ابتا علك أو عساكا * واعطاء لعل حكم عسى فى اقتران خبرها بان ومنه الحديث فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض * والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر * وسمع أيضا نصبهما كقوله قد سالم الحيات منه القدما * فى رواية من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله هما خطتا إما اسار ومنة * فيمن رواه برفع اسار ومنة وسمع أيضا رفعهما كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم * التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل فى النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه

فى الجر ، العاشر اعطاء أفعل فى التعجب حكم أفعل التفضيل فى جواز التصغير واعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل فى التعجب فى أنه لا يرفع الظاهر وقد مر ذلك ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض فى معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة وهذا آخر ما تيسر إيراده فى هذا التأليف وأسأل الله الذى من على بانشائه واتمامه فى البلد الحرام فى شهر ذى القعدة الحرام ويسر على اتمام ما ألحقت به من الزوائد فى شهر رجب الحرام أن يحرم وجهى على النار وأن يتجاوز عما تحملته من الأوزار وأن يوقظنى من رقدة الغفلة قبل الفوت وأن يلطف بى عند معالجة سكرات الموت وأن يفعل ذلك باهلى وأحبابى وجميع المسلمين وأن يهدى اشرف صلواته وأزكى تحياته إلى أشرف العالمين وإمام العاملين محمد نبى الرحمة الكاشف فى يوم الحشر بشفاعته الغمة وعلى آله الهادين وأصحابه الذين شادوا الناقو اعد الاسلام وأن يسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين اللهم صل وسلم وبارك على حبيبنا محمد عدد الرمل والدقيق وعدد الموج الدفيق وسلم تسليما

الرجل حكم الحسن الوجه فى الجر فتقريره أن الاضافة فى المحلين لفظية إذ هى إضافة الصفة إلى معمولها وشرطها ان تفيد تخفيفا فى اللفظ وهذا متحقق فى الحسن الوجه لأن أصلها الحسن وجهه برفع وجهه على أنه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه بالاضافة وإضافته إلى الفاعل على خلاف الأصل لأنه هو فى المعنى فشبهوا مرفوعه بالمنصوب فنصبوه لتصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره وأضمروا فيها الضمير المتصل وحذف الضمير من الوجه وعوض عنه أل لئلا يزول تعريفه ثم أضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه واستتاره فى الحسن ومثل هذا فى الضارب الرجل غير متحقق فعلم أنه محمول فى الجر على الحسن الوجه اه دمامينى رحمه الله تعالى (قوله فى الجر) أى و الاضافة (قوله اعطاء أفعل فى التعجب) أى فافعل التفضيل اسم فيصغر بخلاف فعل التعجب فهو فعل فلا يصغر إلا قياسا على اسم التفضيل (قوله فى جواز التصغير) أى فان أصله للأسماء (قوله فى أنه لا يرفع الظاهر) هذا يقتضى أن الأصل فى عدم رفع الظاهر أفعل فى التعجب وأن أفعل التفضيل مقيس عليه بجامع مطلق الزيادة والحاصل أن الأسماء التى تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولا يستتر فيها الضمير وجوبا الا أفعل التفضيل لحمله على أفعل فى التعجب بجامع مطلق الزيادة (قوله الظاهر) أراد به مايشمل الضمير المنفصل (قوله وقد مر ذلك) أى فى آخر القاعدة الأولى (قوله أن يحرم وجهى) مفعول أسأل وأراد بوجهه ذاته فهو مجاز مرسل علاقته البعضية أو الكلية أوهما بناء على الخلاف فى أن العلاقة وصف المعبر به أو المعبر عنه أوهما (قوله من رقدة الغفلة) من إضافة المشبه به للمشبه أى من الغفلة الشبيهة بالرقدة مثل

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ❊ ذهب الأصيل على لجين الماء

أى على ماء كاللجين (قوله قبل الفوت) أى قبل فوات الاعمال أو التوبة بالموت (قوله شادوا) أى رفعوا أوقووا (قوله والدقيق) أى كل شىء دقيق فهو عطف عام (قال المؤلف رحمه الله تعالى) لازمت شيخنا العلامة الشيخ أحمد الدردير فى قراءته لهذا الكتاب من أوله إلى آخره من ابتداء سنة ١١٧٣ إلى تمام سنة ١١٧٤ سادس سنة من مجاورتى فى الأزهر والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد وافق تمام هذا التجريد الذى على نسخة والدنا ومربى روحنا أسكنه الله فى أعلى الجنان مصاحبا لسيد ولد عدنان ليلة الاثنين المبارك سابع ليلة خلت من شهر جمادى الثانى الذى هو من شهور سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بعد تمام الألف وأسأل الله الكريم المنان الرحيم الرحمن أن يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا وإخواننا فى الله تعالى أحياء وأمواتا خصوصا من كان سببا فى إعانتى عليه جعلنا الله وإياه من حزبه المفلحين

وسلام على جميع الأنبياء
والمرسلين والحمد لله
رب العالمين

م

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن فضل اللغة العربية على سائر اللغات . وجعل فضلها على غيرها كفضله على سائر المخلوقات . وشكرا على ما أنعم به على أهل العرفان .

وبعد ، فلما كانت اللغة العربية عمدة العلماء وحجة البلغاء .لذا اهتم بها أهل الذوق والوجدان ، وتبارت هممهم حتى صارت حلبة النبغاء وكان من السابقين في هذا المضمار الامام ابن هشام الانصارى ،وصار على هذا الدرب العالم العلامة والحبر البحر الفهامة الشيخ مصطفى محمد عرفه الدسوقى ، فكتب حاشية على متن مغنى اللبيب للعلامه ابن هشام ، فقرب قاصيها ، وأبان معانيها ، فجاءت بعون الملك العلام درة فى بابها ونورا يهتدى به من شاء ، وقد حليت هوامشها بهذا المتن الشريف ، ليتم به النفع للناس أجمعين

وذلك بالمطبعة الحميدية بمصر المحروسة ، بجوار سيدنا الحسين رضى الله عنه ، ادارة الفاضل عبدالحميد احمدحنفى فى شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٨ من هجرة سيد الأنام عليه أفضل الصلوات وأتم التسليمات ، وعلى آله وصحبه أجمعين

عنى بتصحيحه بعد مراجعته على النسخة الأميرية

محمد احمد الطهاوى

بالازهر الشريف

﴿ فهرست الجزء الثانى من حاشية الشيخ الدسوقى على مغنى اللبيب لابن هشام الانصارى ﴾

صحيفة



صحيفة



﴿ تمت ﴾